

فتح الباري

بشرح

صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفهرس أبجدي بأسماء كتب صحيح البخاري

رَأَى أَوَّلَهُ تَصْحِيحًا وَتَحْقِيقًا
وَأَشْرَفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نَسَخِ الطَّبَعَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ
الْأَسْتَاذُ بِكَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاضِهِ وَصَحِّهِ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَطِيبِ

قَرَأَ كُتُبَهُ وَأَبْرَأَهُ وَأَمَارِيَهُ
مُحَمَّدُ فَوَّازُ عَبْدِ الْبَاقِي

الجزء الثاني عشر

دار المعرفة

بيروت لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري
على ترتيب حروف المعجم (*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
٥ - الغسل (ج ١)		٨٦ - الحدود (ج ١٢)		٣٧ - الإجارة (ج ٤)	
٩٢ - الفتن (ج ١٣)		٤١ - الحرث والمزارعة (ج ٥)		٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)		٣٨ - الحوالة (ج ٤)		٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	
٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)		٦ - الحبض (ج ١)		٧٨ - الأدب (ج ١٠)	
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)		٩٠ - الجبل (ج ١٢)		١٠ - الأذان (ج ٢)	
٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)		٤٤ - الخصومات (ج ٥)		٨٨ - استنابة المرتدين (ج ١٢)	
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)		٥٧ - الخمس (ج ٦)		١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	
٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)		١٢ - الخوف (ج ٢)		٤٣ - الاستقراض (ج ٥)	
٨٢ - القدر (ج ١١)		٨٠ - الدعوات (ج ١١)		٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	
١٦ - الكسوف (ج ٢)		٨٧ - الديات (ج ١٢)		٧٤ - الأشرية (ج ١٠)	
٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)		٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)		٧٣ - الأضاحي (ج ١٠)	
٣٩ - الكفالة (ج ٤)		٨١ - الرقاق (ج ١١)		٧٠ - الأطعمة (ج ٩)	
٧٧ - اللباس (ج ١٠)		٤٨ - الرهن (ج ٥)		٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	
٤٥ - اللقطة (ج ٥)		٢٤ - الزكاة (ج ٣)		٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)	
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)		١٧ - سجود القرآن (ج ٢)		٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	
٢٧ - المحصر (ج ٤)		٣٥ - السلم (ج ٤)		٦٠ - الأنبياء (ج ٦)	
٧٥ - المرضى (ج ١٠)		٢٢ - السهو (ج ٣)		٢ - الإيمان (ج ١)	
٤١ - المزارعة (ج ٥)		٥٦ - السير (ج ٦)		٨٣ - الأيمان والنذور (ج ١١)	
٤٢ - المساقاة (ج ٥)		٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)		٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	
٤٦ - المظالم (ج ٥)		٤٧ - الشركة (ج ٥)		١ - بدء الوحي (ج ١)	
٦٤ - المغازي (ج ٧-٨)		٥٤ - الشروط (ج ٥)		٣٤ - البيوع (ج ٤)	
٥٠ - المكاتب (ج ٥)		٣٦ - الشفعة (ج ٤)		٣١ - التراويح (ج ٤)	
٦١ - المناقب (ج ٦)		٥٢ - الشهادات (ج ٥)		٩١ - التعبير (ج ١٢)	
٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)		٨ - الصلاة (ج ١)		٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)	
٩ - موافقت الصلاة (ج ٢)		٥٣ - الصلح (ج ٥)		١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	
٨٣ - النذور (ج ١١)		٣٠ - الصوم (ج ٤)		٩٤ - التمني (ج ١٣)	
٦٩ - النفقات (ج ٩)		٧٢ - الصيد (ج ٩)		١٩ - التهجد (ج ٣)	
٦٧ - النكاح (ج ٩)		٧٦ - الطب (ج ١٠)		٩٧ - التوحيد (ج ١٣)	
٥١ - الهبة (ج ٥)		٦٨ - الطلاق (ج ٩)		٧ - التيمم (ج ١)	
١٤ - الوتر (ج ٢)		٤٩ - العتق (ج ٥)		٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)	
١ - الوحي (ج ١)		٧١ - العقوبة (ج ٩)		٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	
٥٥ - الوصايا (ج ٥)		٣ - العلم (ج ١)		١١ - الجمعة (ج ٢)	
٤ - الوضوء (ج ١)		٢٦ - العمرة (ج ٣)		٢٣ - الجنائز (ج ٣)	
٤٠ - الوكالة (ج ٤)		٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)		٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)	
		١٣ - العيدين (ج ٢)		٢٥ - الحج (ج ٣)	

(*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق.

(يوسف المرعشي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٥ - كتاب الفرائض

١ - باب قول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن كلتا حصة ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويهما لكل واحد منهما الثلث ما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأبوه الثلث ما ترك) فإن كان له إخوة فلأخيه الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين ، أبواكم وأبناؤكم لا تدرؤن عنهم إصهاركم لكم نفعا ، فريضة من الله إن الله كان عليا حكما . ولكم نصيب ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصي بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين ، وإن كان رجل يورث ثلاثة أو امرأة وله أخ أو أخت فليس كل واحد منهما للثالث ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار ، وصية من الله ، والله عليم حكيم)

٦٧٢٣ - حديث قتبية بن سعيد حدثنا سفيان بن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : عرضت فادني رسول الله ﷺ وأبو بكر وها ماشيان فأتاني وقد أغمى علي فتوضأ رسول الله ﷺ فصب علي وضوءه ، فأنت فقات يا رسول الله كيف أصنع في مالي ، كيف أقضي في مالي ؟ فلم يجبهني بشيء حتى نزلت آية للوارث

قوله (كتاب الفرائض) جمع فريضة كديةة وحدائق ، والفريضة فريضة بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض وهو القطع ، يقال فرضت لفلان كذا أي قطعت له شيئا من المال قاله الخطابي ، وقيل هو من فرض القوس وهو الحر الذي في طريقه حيث يوضع الوتر ليثبت فيه ويلزمه ولا يزول ، وقيل الثاني خاص بفرائض الله وهي ما أوزم به عباده . وقال الراغب : الفرض قطع الشيء الصلب والثأمة فيه . وخصت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى (نصيبا مفروضا) أي مقنونا أو معلوما أو مقطوعا عن غيرهم . قوله (وقول الله : يوصيكم الله في أولادكم) أفاد السبيل أن الحكمة في التعبير بلفظ الفعل المضارع لا بلفظ الفعل الماضي كما في قوله تعالى (ذلك وصاكم به) و (سورة أنزلناها وفرضناها) الإشارة إلى أن هذه الآية ناسخة لقضية المكتوبة عليهم كإساقى بيانه قريبا في باب ميراث الزوج قال : وأضاف الفعل إلى اسم المظهر تنويعا بالحكم ونظما له وقال (في أولادكم) ولم يقل بأولادكم أشادة إلى الأمر بالعدل بينهم ، ولذلك لم يخص الوصية بالميراث بل أتى باللفظ عاما وهو كقوله

ولا أشهد على جود ، وأضاف الأولاد إليهم مع أنه الذي أوصى بهم إشارة إلى أنه أرحم بهم من آبائهم . قوله (إلى قوله : وصية من الله والله عليم حكيم) هكذا لا يذر ، وأما غيره فسادق الآية الأولى وقال بعد قوله عليا حكيم . إلى قوله والله عليم حكيم ، وذكر فيه حديث جابر : مرضت فعادني النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله كيف أصنع في مالي . فلم يجبني بشيء حتى نزلت آية الميراث ، وهكذا وقع في رواية قتبية ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء أن مسلما أخرجه عن عمرو الزناد عن سفيان وهو ابن عيينة شيخ قتبية فيه وزاد في آخره (يستفتونك قل الله يفتيكم في السكالة) وبينت هناك أن هذه الزيادة مدرجة وأن الصواب ما أخرجه الترمذي من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة . حتى نزلت بوصيكم الله في أولادكم ، وأما قول البخاري في الترجمة إلى والله عليم حكيم ، فأشار به إلى أن مراد جابر من آية الميراث قوله (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة) وقد سبق في آخر تفسير النساء ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن جابر أن (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) حتى نزلت فيه ، وقد أشكل ذلك قديما قال ابن العربي بعد أن ذكر الروايتين في أحدهما فنزلت يستفتونك وفي أخرى آية الموارث : هذا معارض لم يتفق بيانه إلى الآن ثم أشار إلى ترجيح آية الموارث ونوهم يستفتونك ، ويظهر أن يقال إن كلا من الآيتين لما كان فيما ذكر السكالة نزلت في ذلك ، لكن الآية الأولى لما كانت السكالة فيما خاصة بميراث الأخوة من الأم كما كان ابن مسعود يقرأ : وله أخ أو أخت من أم ، وكذا قرأ سعد بن أبي وقاص أخرجه البيهقي بسند صحيح استفتوا عن ميراث غيرهم من الأخوة فنزلت الأخيرة ، فيصح أن كلا من الآيتين نزل في قصة جابر ، لكن المتعلق به من الآية الأولى ما يتعلق بالكلالة ، وأما سبب نزول أولها فورد من حديث جابر أيضا في قصة ابني سعد بن الربيع ومنع عمهما أن يرثا من أبيهما فنزلت بوصيكم الله الآية فقال لهم أعط ابني سعد الثلثين ، وقد بينت سابقا من وجه آخر هناك وباقه التوفيق . وقد وقع في بعض طرق حديث جابر المذكور في الصحيحين : فقلت يا رسول الله إنما يرثني كلالة ، وقوله فلم يجبني بشيء . استدلل به على أنه ﷺ كان لا يجتهد ، ورد بأنه لا يلزم من انتظاره الوحي في هذه القصة الخاصة عموم ذلك في كل قصة ولا سيما وهي في مسألة الموارث التي غالبا لا مجال للرأي فيه ، سلنا أنه كان يمكنه أن يجتهد فيها لكن لمعه كان ينتظر الوحي أولا فإن لم ينزل اجتهد ، فلا يدل على نفي الاجتهاد مطلقا

٢ - باب تعليم الفرائض . وقال عتبة بن عامر : تعلموا قبل الظانين ، يعني الذين يتكلمون بالظن ٦٧٢٤ - حَرْشُ مَوْسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « يَا أَيُّكُمْ وَالظَّنُّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ ، وَلَا تَحْسَبُوا وَلَا تَحْسَبُوا وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَدَابَرُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا »

قوله (باب تعليم الفرائض ، وقال عتبة بن عامر : تعلموا قبل الظانين ، يعني الذين يتكلمون بالظن) هذا الأمر لم أعظم به موصولا ، وقوله « قبل الظانين » فيه إشعار بأن أهل ذلك العصر كانوا يفتون عند النصوص ولا يتجاوزونها ، وأن نقل عن بعضهم الفتوى بالرأي فهو قليل بالنسبة ، وفيه إنذار برفق ما حصل من كثرة القائلين بالرأي . وقبل مراده قبل اندراس العلم وحدث من يتكلم بمقتضى ظنه غير مستند إلى علم . قال ابن المنير : وإنما خص البخاري قول عتبة بالفرائض لأنها أدخل فيه من غيرها ، لأن الفرائض الغالب عليها التحديد

وانحسام وجوه الراى والمخوض فيها بالظن لا انضباط له ، بخلاف غيرها من أبواب العلم فان الراى فيها بجالا والاضباط فيها يمكن غالباً . ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة الحديث المرفوع لترجمة . وقيل وجه المناسبة أن فيه إشارة الى أن النهى عن العمل بالظن يتضمن الحث على العمل بالعلم وذلك فرع تعلمه ، وعلم الفرائض يؤخذ غالباً بطريق العلم كما تقدم تقريره . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال لما كان في الحديث « وكونوا جاداً إخواناً » يؤخذ منه تعلم الفرائض ليعلم الأخ الوارث من غيره ، وقد ورد في الحث على تعلم الفرائض حديث ليس على شرط المصنف أخرجه أحمد والترمذى والنسائى وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود وزعمه « تعلموا الفرائض وعلوهم الناس قاتى امرؤ مقبوض » ، وإن العلم سبقه حتى يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما ، ودرواته موقوفون ، إلا أنه اختلف فيه على هوف الأهرابى اختلافاً كثيراً ، فقال الترمذى : أنه مضطرب والاختلاف عليه أنه جاء عنه من طريق ابن مسعود ، وجاء عنه من طريق أبي هريرة ، وفي أسانيدهما عنه أيضاً اختلاف ، ونظفه عند الترمذى من حديث أبي هريرة ، تعلموا الفرائض فانها نصف العلم ، وانه أول ما ينزع من أمتي ، وفي الباب عن أبي بكر أخرجه الطبرانى في « الأوسط » ، من طريق راشد الحان عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه زعمه « تعلموا القرآن والفرائض وعلوهم الناس » ، أو شك أن يأتي على الناس زمان يختصم الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما ، وراشد مقبول لكن الراوى عنه مجهول . وعن أبي سعيد الخدري بلفظ « تعلموا الفرائض وعلوهم الناس » ، أخرجه الدارقطنى من طريق عطية وهو ضعيف ، وأخرج الداريمى عن عمر موقوفاً « تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن » ، وفي انظر عنه ، تعلموا الفرائض فانها من دينكم ، وعن ابن مسعود موقوفاً أيضاً ، من قرأ القرآن فليعلم الفرائض ، ورواها ثقات إلا أن في أسانيدهما انقطاعاً ، قال ابن الصلاح : لفظ النصف في هذا الحديث بمعنى أحد القسمين وإن لم يتساويا ، وقد قال ابن عيينة أذ سئل عن ذلك : أنه يبطل به كل الناس . وقال غيره : لأن لم حالتين حالة حياة وحالة موت والفرائض تتعلق بأحكام الموت ، وقيل لأن الأحكام تتعلق من النصوص ومن القياس والفرائض لا تتعلق إلا من النصوص كما تقدم ، ثم ذكر حديث أبي هريرة « إياكم والظن » ، الحديث وقد تقدم من وجه آخر عن أبي هريرة في « باب ما ينهى عن التحاسد » ، في أوائل كتاب الأدب ، وتقدم شرحه مستوفى وفيه بيان المراد بالظن هنا وأنه الذى لا يستند الى أصل ، ويدخل فيه ظن السوء بالمسلم ، وابن طائوس المذكور في السند هو عبد الله

٣ - باب قول النبي ﷺ لا نورث ، ماركنا صدقة

٦٧٢٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرَى عَنْ هُرَّةَ عَنْ ثَائِثَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ وَالْمُهَاسِرَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَلْتَمِسَانِ مِيرَاسَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ جِيئَتْهُمَا بِطَلْهَانٍ أَرْضَيْبِهِمَا مِنْ فِدَاكِ وَسَمَّيَهُمَا مِنْ خَيْرِهِ

٦٧٢٦ - **قَالَ** لَهَا أَبُو بَكْرٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : لا نورث ، ماركنا صدقة ، إنما يأكل آلُ محمدٍ من هذا المال ، قال أبو بكر والله لا أدعُ أمراً رأيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يصنعه فيه إلا صنعتُه ، قال فبهجرتُه

فاطمة . فلم تسلمه حتى ماتت .

٦٧٢٧ - **حدثنا** إسماعيل بن أبان أخبرنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن عروة « عن عائشة

أن النبي ﷺ قال : لا نورث ماركنا صدقة »

٦٧٢٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني مالك بن أنس بن

الخدثان - وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي ذكرًا من حديثه ذلك ، فانطلقت حتى دخلت عليه فسألته - فقال انطلقت حتى أدخل على عمر فأنابه حاجبه برماً فقال هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعيد ؟ قال نعم فأذن لم ثم قال : هل لك في علي وعباس ؟ قال نعم . قال عباس : يا أمير المؤمنين اقض بيني وبين هذا ، قال أنشدكم بالله الذي يأذنه تقوم للسماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال : « لا نورث ماركنا صدقة » يريد رسول الله ﷺ نفسه ، فقال الزبط : قد قال ذلك ، فأقبل علي وعباس فقال : هل تعلمان أن رسول الله ﷺ قال ذلك ؟ فلا قد قال ذلك . قال هرفاني أحدثكم عن هذا الأمر ، إن الله قد كان خص رسول الله ﷺ في هذا الشيء بشيء لم يعط أحدًا غيره ، فقال عز وجل : ما آفاه الله على رسوله إلى قوله تدبر ، فكانت خالصة لرسول الله ﷺ . والله ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم ، لقد أعطاكموها وبها فيكم حتى بقي منها هذا المال فكان للنبي ﷺ ينفق على أهله من هذا المال نفقة سنته ، ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجمل مال الله فعمل بذلك رسول الله ﷺ حياته ، أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك ؟ قالوا نعم ثم قال لعل وعباس أنشدكم بالله هل تعلمان ذلك ؟ فلا نعم ، فتوفي الله نبيه ﷺ فقال أبو بكر أنا ولي رسول الله ﷺ فقبضتها فعمل بما عمل به رسول الله ﷺ ، ثم توفي الله أبا بكر فقلت أنا ولي رسول الله ﷺ فقبضتها منفين أهل فيها ما عمل رسول الله ﷺ وأبو بكر ، ثم جئتهما وكلتكما واحدة وأمرت الجميع ، جئتنى كسأني نصيبك من ابن أمك ، وأنا مني كسأني نصيب امرأته من أبيها ، فقلت إن شئنا دفعناها إليك ، فكذلك ، فقلت مني قضاء غير ذلك ؟ فوالله الذي يأذنه تقوم للسماء والأرض لا أفي فيهما قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة ، فإن هجرتهما فادفعهما إلي فأنما أكنهكما .

٦٧٢٩ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله

ﷺ قال : لا يقدِّم ورثتي ويبارأ ، مارككم بعد نفقة نسائي ومؤنة عامل فهو صدقة ،

٦٧٢٠ - **حديث** عبد الله بن مسلة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن

أزواج النبي ﷺ حين توفي رسول الله ﷺ أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر بسألته مبرأتهن ، فقالت عائشة أليس قال رسول الله ﷺ : لا نورث ما تركنا صدقة ، ؟

قوله (باب قول النبي ﷺ لا نورث ما تركنا صدقة) هو بالرفع أي المترك عنا صدقة ، وادعى الشيعة أنه بالنصب على أن ما نافية وود عليهم بأن الرواية ثابتة بالرفع ، وعلى النزل فيجوز النصب على تقدير حذف تقديره ما تركنا مبذول صدقة قاله ابن مالك ، وينبغي الاضراب عنه والوقوف مع ما ثبتت به الرواية . وذكر فيه أربعة أحاديث : أحدها حديث أبي بكر في ذلك وقصته مع فاطمة ، وقد مضى في فرض الخمس مشروحا وسياقه أم بما هنا ، وقوله فيه : إنما يأكل آل محمد من هذا المال ، كذا وقع وظاهره الحصر وأنهم لا يأكلون إلا من هذا المال ، وليس ذلك مراداً وإنما المراد العكس وترجيحه أن من التبعض والتقدير إنما يأكل آل محمد بعض هذا المال يعني بقدر حاجتهم وبقيته المصالح . نأزينا حديث عائشة بالمعنى الترجمة ، وأوردته آخر الباب بزيادة فيه . ثالثها حديث عمر في قصة علي والعباس مع عمر في منازعتهم في صدقة رسول الله ﷺ وفيه قول عمر لعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص والوبر بن العوام : هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال : لا نورث ما تركنا صدقة ، يريد نفسه ؟ فقالوا : قد قال ذلك . وفيه أنه قال مثله لعلي والعباس فقالا كذلك الحديث بطوله ، وقد مضى بطرلاً في فرض الخمس وذكر شرحه هناك . تنبيهات : הראة من قوله : لا نورث ، بالفصح في الرواية ، ولو روى بالكسر أصبح المعنى أيضاً ، وقوله : فسكانت خالصة لرسول الله ﷺ ، كذا الأكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المستعمل والكشميني خاصة ، وقوله : أقسم أعطاكموه ، أي المال في رواية الكشميني وأعطاكموه ، أي الخاصة له ، وقوله : فوالله الذي يأذنه ، في رواية الكشميني بحذف الجلالة . وأبهرها حديث أبي هريرة واسماعيل شيخه هو ابن أبي أريس المدني ابن أخت مالك وقد أكثر عنه ، وأما اسماعيل بن أبان شيخه في الحديث الذي قبله بحديث فلا رواية له عن مالك . **قوله** (لا يقيم) كذا لأبي ذر عن غير الكشميني والعباسين ولا يقيم ، بحذف التاء الثانية ، قال ابن القين : الرواية في الموطأ وكذا قرأته في البخاري برفع الميم على أنه خبر والمعنى ليس يقيم ، ورواه بعضهم بالجزم كأنه نهام إن خلف شيئاً لا يقيم بعده ، فلا تعارض بين هذا وما تقدم في الوصايا من حديث عمرو بن الحارث الخزاعي : ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً ولا درهماً ، ويحتمل أن يكون الخبر بمعنى التمي فيتحد معنى الروایتين ، ويستفاد من رواية الرفع أنه أخبى أنه لا يختلف شيئاً مما جرت العادة بقسمته كالذهب والفضة ، وأن الذي يختلفه من غيرهما لا يقسم أيضاً بطريق الإثبات بل تقسم منافاه لمن ذكر . **قوله** (ورتي) أي بالقوة لو كنت ممن يورث ، أو المراد لا يقسم مال تركه لجهة الأثر فأتى بالمعنى : ورتي ، ليكون الحكم مطلقاً بما به الاشتقاق وهو الأثر ، فالمنفي اقتسامهم بالأثر عنه قاله السبكي الكبير . **قوله** (ما تركت بعد نفقة نسائي ورفقة عايل فهو صدقة) تقدم الكلام على المراد قوله : عامل ، في أوائل فرض الخمس مع شرح الحديث وحكيته فيه ثلاثة أقوال ، ثم وجدت في الخصائص لابن دحية ، حكاية قول رابع أن المراد عادته وصبر عن العامل على الصدقة ، بالإمالة على النخل وزاد أيضاً وقيل الأصح

ويتحصل من المجموع خمسة أقوال : الخليفة والصانع والناظر والخادم وحافر قبره عليه الصلاة والسلام ، وهذا ان كان المراد بالخادم الجنس والا فان كان الضمير للنخل فيتحد مع الصانع أو الناظر ، وقد ترجم المصنف عليه في أواخر الوصايا باب نفقة قيم الوقف ، وفيه إشارة إلى ترجيح حل العامل على الناظر . وما يسأل عنه تخصيص النساء بالنفقة والمؤنة بالعامل وحمل بينهما مغايرة ؟ وقد أجاب عنه السيكي الكبير بأن المؤنة في اللغة القيام بالكفاية والاتفاق بذل القوة ، قال : وهذا يقتضي أن النفقة دون المؤنة ، والسر في التخصيص المذكور الإشارة إلى أن أزواجه عليهم السلام لما اخترن الله ورسوله والدار الآخرة كان لابد لمن من القوة فاقصر على ما يدل عليه ، والعامل لما كان في صورة الاجير فيحتاج إلى ما يكفيه اقتصر على ما يدل عليه انتهى ملخصا ، ويؤيده قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ان حرقتي كانت تكفي عائلتي فاشتغلت عن ذلك بأمر المسلمين ، لجعلوا له قدر كفايته . ثم قال السيكي : لا يترض بأن حر كان فضلا عائشة في العطاء . لانه عال ذلك بمريد حب رسول الله ﷺ لما . قلت : وهذا ليس بما بدأ به لأن قسمة حر كانت من الفتح ، وأما ما يتعلق بحديث الباب فقيا يتعلق بما خلفه النبي ﷺ وأنه يبدأ منه بما ذكر ، وأقادر رحمه الله أنه يدخل في لفظ « نفقة إنائي » كسوتين وسائر القوازم وهو كما قال ، ومن ثم اسمعت المساكين التي كن فيها قبل وفاته ﷺ كل واحدة باسم التي كانت فيه ، وقد تقدم تقرير ذلك في أول فرض الخس ، وإذا انضم قوله « ان الذي تخلفه صدقة » إلى أن آله تحرم عليهم الصدقة تحقق قوله « لا نورث » وفي قول حر دبره نفسه ، إشارة إلى أن الثمن في قوله « نورث » ، المتكلم خاصة لا لجمع ، وأما ما اشهر في كتب أهل الأصول وغيرهم باللفظ « نحن معاشر الانبياء لانورث » فقد أنكره جماعة من الأئمة ، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ « نحن » ، لكن أخرجه اللساني من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد باللفظ « انا معاشر الانبياء لانورث » الحديث أخرجه عن محمد بن منصور عن ابن عيينة عنه ، وهو كذلك في مسند الحميدي عن ابن عيينة وهو من أئمة أصحاب ابن عيينة فيه . وأورده الهيثم بن كليب في مسنده من حديث أبي بكر الصديق باللفظ المذكور ، وأخرجه الطبراني في الأوسط ، بنحو اللفظ المذكور ، وأخرجه الدارقطني في العلل . من رواية أم هانئ عن فاطمة عليها السلام عن أبي بكر الصديق باللفظ « ان الانبياء لا يرثون » قال ابن بطال وغيره : ووجه ذلك والله أعلم أن الله بعثهم مبشرين برسالاته وأمرهم أن لا يأخذوا على ذلك أجرا كما قال (قل لا أسألكم عليه أجرا) وقال نوح وهو دغيرهما نحو ذلك ، فكانت الحكمة في أن لا يرثوا لتلايظن أنهم جمعوا المال لوادعهم ، قال : وقوله تعالى (وورث سليمان داود) حمله أهل العلم بالتأويل على العلم والحكمة ، وكذا قول ذكريا (فهب لي من لدنك وليا يرثني) وقد حكى ابن عبد البر أن العلماء في ذلك قولين وأن الأكثر على أن الانبياء لا يرثون ، وذكر أن من قال بذلك من الفقهاء ابراهيم بن اسماعيل بن علية ، ونقله عن الحسن البصري هياض في شرح مسلم ، وأخرج الطبري عن طريق اسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح في قوله تعالى حكاية عن ذكريا (واني خفت الموالي) قال : العصبية . ومن قوله (وهب لي من لدنك وليا يرثني) قال : يرث مالي ويرث من آل يعقوب النبوة ، ومن طريق قتادة عن الحسن نحوه لكن لم يذكر المال ، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن رفعه مراسلا رحم الله أخى ذكريا ما كان عليه من يرث ماله . قلت : وعلى تقدير تسليم القول المذكور فلا معارض من القرآن لقول نبينا عليه الصلاة والسلام « لانورث ما تركنا صدقة » فيسكون ذلك من

خصائصه التي أكرم بها ، بل قول عمر ، يريد نفسه ، يؤيد اختصاصه بذلك ، وأما عموم قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) إلخ فأجيب عنها بأنها عامة فيمن ترك شيئا كان يملكه ، وإذا ثبت أنه وقف ، قبل موته فلم يخلف ما يورث عنه فلم يورث ، وعلى تقدير أنه خلف شيئا بما كان يملكه فدخوله في الخطاب قابل للتخصيص لما عرف من كثرة خصائصه ، وقد اشتهر عنه أنه لا يورث فظهر تخصيصه بذلك دون الناس . وقيل الحكمة في كونه لا يورث حمم المادة في تمنى الوارث موت المورث من أجل المال ، وقيل ليكون النبي كالآب لآلته فيكون ميراثه للجميع ، وهذا من الصدقة العامة . وقال ابن المنير في الحاشية : يستفاد من الحديث أن من قال داري صدقة لا ثورث أنها تكون حبا ولا يحتاج إلى التصريح بالوقف أو الحبس ، وهو حسن لكن هل يكون ذلك صريحا أو كناية ؟ يحتاج إلى نية ، وفي حديث أبي هريرة دلالة على صحة وقف المنقولات وأن الوقف لا يختص بالعقار لعدم قوله ، ما تركت بعد نفقة نسائي ، إلخ . ثم ذكر حديث عائشة أن أزواج النبي ﷺ حين توفي أردن أن يبعن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن ، فقالت عائشة : أليس قد قال رسول الله ﷺ : لا ثورث ما تركنا صدقة ، وأورده من رواية مالك عن ابن شهاب عن هرو ، وهذا الحديث في الموطأ ووقع في رواية ابن وهب عن مالك حديثي ابن شهاب ، وفي الموطأ للدارقطني من طريق القعني ، يسألنه ثمنهن ، وكذا أخرجه من طريق جويرية بن أسماء عن مالك . وفي الموطأ أيضا أوسان عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق ، وفيه فقالت لهن عائشة وفيه ما تركنا فهو صدقة ، وظاهر سياقه أنه من مسند عائشة ، وقد رواه إسحق بن محمد الفروي عن مالك بهذا السند عن عائشة عن أبي بكر الصديق وأورده الدارقطني في الفرائب وأشار إلى أنه تفرد بزيادة أبي بكر في مسنده ، وهذا يوافق رواية معمر بن ابن شهاب المذكورة في أول هذا الباب فإن فيه عن عائشة أن أبا بكر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكره ، فيحتمل أن تكون عائشة سمعته من النبي ﷺ كما سمعه أبوها ، ويحتمل أن تكون إنما سمعته من أبيها عن النبي ﷺ فأرسلته عن النبي ﷺ لما طالب الأزواج ذلك وإلحاقه

٤ - باب قول النبي ﷺ « من ترك مالا فلأهله »

٦٧٣١ - **حديث** عبد الله بن أبي ربيعة أخبرنا عبد الله بن أبي ربيعة عن ابن شهاب حديثي أبو سلمة « من أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن مات وعليه دين ولم يترك وقاء فلكمنا قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته »

قوله (باب قول النبي ﷺ : من ترك مالا فلأهله) هذه الترجمة لفظ الحديث المذكور في الباب من طريق أخرى عن أبي سلمة ، وأخرجه الترمذي في أول كتاب الفرائض من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة بهذا اللفظ ، وبعده « ومن ترك ضياعا قال » ، وقال بعده : رواه الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أطول من هذا . **قوله** في السند (عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد ، وقد بينت في الكفالة الاختلاف هل الزهري في صحابه وأن معمر انفرد منه بقوله « عن جابر » بدل « أبي هريرة » . **قوله** (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم) هكذا أورده مختصرا ، وتقدم في الكفالة من طريق عقيل بن ابن شهاب بذكر سببه في أوله ولفظه

« ان رسول الله ﷺ كان يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيقول هل : ترك لدينه قضاء ؟ فان قيل نعم صلى عليه ، وإلا قال : صلوا على صاحبكم . فلما فتح الله عليه الفتح قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، الحديث ، وتقديم في الفرض وفي تفسير الاحزاب من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ « ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة ، افروا ان شئتم : النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، الحديث ، وفي حديث جابر عند أبي داود ان النبي ﷺ كان يقول « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، وقوله هنا « فن مات وعليه دين ولم يترك وقاه فعلمنا قضاءه . يخص ما أطلق في رواية عقيل بلفظ « فن توفي من المؤمنين وترك ديناً فعلي فضاءه ، وكذلك قوله في الرواية الأخرى في تفسير الاحزاب « فان ترك ديناً أو ضياعاً فليأتمني فانا مولاه أو وليه ، فمرف أنه مخصوص بهن لم يترك وقاه ، وقوله « فليأتمني ، أي من يقوم مقامه في السعي في وقاه دينه ، أو المراد صاحب الدين ، وأما الضمير في قوله « مولاه » فهو للبيت المذكور ، وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فانا وليه فلا دعي له . وقد تقدم شرح ما يتعلق بهذا الشق في الكفاية وبيان الحكمة في ترك الصلاة على من مات وعليه دين بلا وقاه . وانه كان اذا وجد من يشكفل بوقاهه صلى عليه وأن ذلك كان قبل ان يفتح الفتح كما في رواية عقيل ، وهل كان ذلك من خصائصه أو يجب على ولاية الأمر بعده ؟ والراجح الاستمرار ، لكن وجوب الوقاه إنما هو من مال المصالح . وقيل ابن بطال وغيره أنه كان ﷺ يتبرع بذلك ، وعلى هذا لا يجب على من بعده ، وعلى الاول قال ابن بطال : فان لم يعط الامام عنه من بيت المال لم يحبس عن دخول الجنة لانه يستحق القدر الذي عليه في بيت المال ما لم يكن دينه أكثر من القدر الذي له في بيت المال مثلاً . قلت : والذي يظهر أن ذلك يدخل في المقاصصة ، وهو كمن له حق وعليه حق ، وقد معنى أنهم اذا خلاصوا من الصراط حيدوا عند نقطة بين الجنة والنار يتفادون المظالم حتى اذا هذبوا وقفوا اذن لم في دخول الجنة ، فيحمل قوله لا يحبس أي معذبا مثلاً . وانه أعلم . قوله (ومن ترك مالا فلورثته) أي فهو لورثته ونبتت كذلك هنا في رواية الكشميين وكذلك لمسلم ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة « فليأتمه حصته من كانوا ، ولمسلم من طريق الاخرج عن أبي هريرة « قال العصبه من كان . وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فانه للمولى العصبه » أي أولياء العصبه ، قال الداودي : اراد بالعصبه هنا الورثة لا من يرث بالتعصيب ، لان العاصب في الاصطلاح من له سهم مقدر من المجموع على توزيعهم ويرث كل المال اذا انفرد ويرث ما فضل بعد الفروض بالتعصيب ، وقيل المراد بالعصبه هنا قرابة الرجل وم من يلتقي مع الميت في أب ولو هلا ، سمو بذلك لأنهم يحيطون به يقال عصب الرجل بفلان أحاط به ومن ثم قيل تعصب لفلان أي أحاط به ، وقال الكرماني : المراد بالعصبه بعد أصحاب الفروض ، قال : ويؤخذ حكم أصحاب الفروض من ذكر العصبه بطريق الاول ، ويشير إلى ذلك قوله « من كانوا » فانه يتناول أنواع المنتسبين اليه بالنفس أو بالغير ، قال ويحتمل أن تكون من شرطية

٥ - باب ميراث الوفاة من أبيه وأمه

وقال زيد بن ثابت : إذا ترك رجل أو امرأة شيئاً فلهما النصف ، وإن كانتا اثنتين أو أكثر فلهن الثلثان

وان كان معهن ذكرٌ بدىً بمن يتركهن فيعطى فريضته ، فما بقى فلا ذكر يشن حط الأنثيين

٦٧٣٢ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** **حدثنا أبو حنيفة** **حدثنا ابن طاووس** عن أبيه **عن ابن عباس** رضي الله عنهما عن النبي **ﷺ** قال : **الخطوا الفرائض بأهلها** ، **فما بقي فهو لأولى رجل ذكر** [الحديث ٦٧٣٢ - أطرافه في : ٦٧٣٥ ، ٦٧٣٧ ، ٦٧٤٦]

قوله (باب ميراث الولد من أبيه وأمه) لفظ الولد أعم من الذكر والأنثى ويطلق على الولد للصلاب وهل ولد الولد وإن سفل ، قال ابن عبد البر : أصل ما بنى عليه مالك والشافعي وأهل الحجاز ومن وافقهم في الفرائض قول زيد بن ثابت ، وأصل ما بنى عليه أهل العراق ومن وافقهم فيما قول علي بن أبي طالب ، وكل من الفريقين لا يخالف قول صاحبه إلا في اليسير التناذر إذا ظهر له بما يجب عليه الانقياد إليه . **قوله** (وقال زيد بن ثابت الخ) وصله سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خاتمة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر مثله سواء إلا أنه قال بعد قوله وإن كان معهم ذكر فلا فريضة لأحد منهم ويبدأ بمن شركم فيعطى فريضته فابقي بعد ذلك فذكر مثل حظ الأنثيين ، قال ابن بطال : قوله « وإن كان معهم ذكر » يريد إن كان مع البنات أخ من أبيهن وكان معهم غيرهن بمن له فرض مسمى كالأب مثلاً ، قال : ولذلك قال شركم ولم يقل شركن فيعطى الأب مثلاً فرضه ويقسم ما بقي بين الابن والبنات لذكر مثل حظ الأنثيين ، قال : وهذا تأويل حديث الباب وهو قوله **الخطوا الفرائض بأهلها** . **قوله** (ابن طاووس) هو عبد الله . **قوله** (عن ابن عباس) قيل تفرد وهيب بوصله ، ورواه الثوري عن ابن طاووس لم يذكر ابن عباس بل أرسله أخرجه النسائي والطحاوي وأشار النسائي إلى ترجيح الإرسال ورجح عند صاحبى صحيح الموصول ، لمتابعة روح بن القاسم وهيبا عندهما ويحيى بن أيوب عند مسلم وزياد بن سعد وصالح عند الدارقطني ، واختلاف هل معمر فرواه عبد الرزاق عنه وهو صولا أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ورواه عبد الله بن المبارك عن معمر والثوري جميعاً مرسلأ أخرجه الطحاوي ، ويحتمل أن يكون حمل رواية معمر على رواية الثوري وإنما صححاه لأن الثوري وإن كان أحفظ منهم لكن العدد الكثير يوافقه ، وإذا تعارض الوصل والإرسال ولم يرجح أحد الطريقتين قدم الوصل والله أعلم . **قوله** (الخطوا الفرائض بأهلها) المراد بالفرائض هنا الانصاء المقدرة في كتاب الله تعالى وهي النصف ونصف ونصف ونصف والثلاثان ونصف ونصف ونصف ونصف وأهلها من يستحقها بنص القرآن ، ووقع في رواية روح بن القاسم عن ابن طاووس اقتصروا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله ، أى على وفق ما أنزل في كتابه . **قوله** (فما بقي) في رواية روح بن القاسم فما تركت أى أبقيت . **قوله** (فهو لأولى) في رواية الكشميني « للأولى » بفتح الهمزة واللام بينهما وأو ساكنة أفعل تفضيل من الولي بسكون اللام وهو القرب ، أى لمن يكون أقرب في النسب إلى المورث ، وليس المراد هنا الآحق ، وقد حكى عياض أن في رواية ابن الخلاء عن ابن ماجة في مسلم « فهو لأولى » بفتح الهمزة ونون وهي بمعنى الأقرب ، قال الخطابي : المعنى أقرب رجل من العصبية . وقال ابن بطال : المراد بأولى رجل أن الرجال من العصبية بعد أهل الفروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد فان استوتوا اشتروا ، قال : ولم يقصد في هذا الحديث من يدل بالآباء والأمهات مثلاً لأنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا استوتوا في المثلة وكذا قال ابن المنير . وقال ابن التين إنما المراد به العمة مع الأم وبنت الأخ مع ابن الأخ وبنت العم مع

ابن العم وخرج من ذلك الأخ والأخت لأبوين أو لأب فانهم يرثون بنص قوله تعالى ﴿ وان كانوا إخوة رجالا ونساء فالذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ ويستثنى من ذلك من يوجب كالأخ للأب مع البنت والأخت الشقيقة وكذا يخرج الأخ والأخت لام أقوله تعالى ﴿ فإكل واحد منهما السدس ﴾ وقد نقل الإجماع على أن المراد بها الأخوة من الأم ، وسيأتي مزيد في هذا في باب ابني عم أحدهما أخ لام والأخ زوج ، قوله (رجل ذكر) هكذا في جميع الروايات ، ووقع في كتب الفقهاء كصاحب النهاية وتليذه الغزالي د فلاولى عصبة ذكر ، قال ابن الجوزي والمندري : هذه اللفظة ليست بمفوضة ، وقال ابن الصلاح : فيما بعد عن الصحة من حيث اللغة فضلا عن الرواية فإن العصبة في اللغة اسم للجمع لا للواحد ، كذا قال والذي يظهر أنه اسم جنس ، ويدل عليه ما وقع في بعض طرق حديث أبي هريرة الذي في الباب قبله د فليبره عصبته من كانوا ، قال ابن دقيق العيد : قد استشكل بأن الأخوات عصبات البنات والحديث يقتضى اشتراط الذكورة في العصبة المستحق للباقي بعد الفروض ، والجواب أنه من طريق المفهوم ، وقد اختلف هل له عموم ؟ وعلى التزل فيخص بالخبر الدال على أن الأخوات عصبات البنات ، وقد استشكل التعبير بذكر بعد التعبير برجل فقال الخطابي : إنما كرر للبيان في نعتة بالذكر ليعلم أن العصبة إذا كان حراً أو ابن عم مثلاً وكان معه أخت له أن الأخت لا ترث ولا يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتذهب بأن هذا ظاهر من التعبير بقوله رجل ، والاشكال باق إلا أن كلامه ينحل إلى أنه للتأكيد ، وبه جزم غيره كابن التين قال : ومثله ابن أبون ذكر ، وزيفه القرطبي فقال : قيل إنه للتأكيد المطلق ، ورد بأن العرب إنما تؤكد حيث يفيد فائدة إما تعين المعنى في النفس وإما رفع توم الجواز وإيس ذلك موجودا هنا . وقال غيره : هذا التوكيد لتعاقب الحكم وهو الذكورة ، لأن الرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الأمر ، فقد حكى سيدي مرت برجل رجل أجره فلماذا احتاج الكلام إلى زيادة التوكيد بذكر حتى لا يظن أن المراد به خصوص البالغ ، وقيل خشية أن يظن بلفظ رجل الشخص وهو أهم من الذكر والأنثى . وقال ابن المرنى : في قوله ذكر الإحاطة بالميراث إنما تكون الذكر دون الأنثى ، ولا يرد قول من قال إن البنت تأخذ جميع المال لأنها إنما تأخذه بسببين متغايرين والإحاطة مختصة بالسبب الواحد وإيس إلا الذكر فلماذا نبه عليه بذكر الذكورية ، قال : وهذا لا يتفطن له كل مدح . وقيل إنه احتراز عن الخنثى في الموضعين فلا تؤخذ الخنثى في الزكاة ولا يجوز الخنثى المال إذا انفرد ، وقيل للاهتمام بالجنس ، وقيل للإشارة إلى السكال في ذلك كما يقال امرأة أنثى ، وقيل لنفي توم اشتراك الأنثى معه لثلا يحمل على التغليب ، وقبل ذكر تديها على سبب الاستحقاق بالعصبة وسبب التجميع في الإرث ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين وسكته أن الرجال تلحقهم المون كالقيام بالعيال والضيغان وإرفاد القاصدين ومواساة المساكين وتحمل الغرامات وغير ذلك ، هكذا قال النووي ، وسبقه الفاضل عياض فقال : قيل هو على معنى اختصاص الرجال بالتعصيب بالذكورية التي بها القيام على الأنثى ، وأصله المأزى فانه قال بعد أن ذكر استشكل ماورد في هذا وهو رجل ذكر وفي الزكاة ابن أبون ذكر قال والذي يظهر لي أن قاعدة الشرع في الزكاة الانتقال من من إلى أعلى منها ومن عدد إلى أكثر منه وقد جعل في خمسة وعشرين بنت مخاض وستة أعلى منها وهو ابن لبون فقد يتخيل أنه على خلاف القاعدة وأن السنين كالسن الواحد لأن ابن لبون أعلى سنا لكنه أدنى قدراً فنه بقوله ذكر على أن الذكورية تبغضه حتى يصير مساويا لبنت مخاض مع كونها أصغر سناً منه ، وأما في الفرائض

فلما علم أن الرجال هم القاتمون بالأمور وفيهم معنى التعصيب وتري لم العرب ما لا ترى للنساء ففسر بلفظ ذكر
 إشارة إلى العلة التي لأجلها اختص بذلك ، فهما وإن اشتركا في أن التعصيب في وصف كل منهما بذكر التنبيه على
 ذلك لكن متعلق التنبيه بهما مختلف ، فانه في ابن اللبون إشارة إلى التعصب وفي الرجل إشارة إلى الفضل ، وهذا
 قد لحظه القرطبي وارتضاء . وقيل انه وصف لأولى لا لرجل قاله السهيلي وأطال في تقريره وتبجح به فقال : هذا
 الحديث أصل في الفرائض وفيه إشكال وقد تلقاه الناس أو أكثرهم على وجه لا ينصح إضافته إلى من أوتي جوامع
 الحكم واختصر له الكلام اختصارا فقالوا : هو لمع لرجل ، وهذا لا يصح لعدم الفائدة لأنه لا يتصور أن يكون
 الرجل إلا ذكرا وكلامه أجل من أن يشتمل على حشو لا فائدة فيه ولا يتعلق به حكم ، ولو كان كما زعموا لنعصى
 فقه الحديث لأنه لا يكون فيه بيان حكم الطفل الذي لم يبلغ سن الرجولية ، وقد اتفقوا على أن الميراث يجب له
 ولو كان ابن ساحة فلا فائدة في تخصيصه بالبالغ دون الصغير ، قال : والحديث إنما سيق لبيان من يستحق الميراث
 من القرابة بعد أصحاب السهام ، ولو كان كما زعموا لم يكن فيه تفرقة بين قرابة الأب وقرابة الأم ، قال فإذا ثبت
 هذا أقوله ، أولى رجل ذكر ، يريد القريب في النسب الذي قرابته من قبل رجل وصلب لا من قبل بطن ورحم ،
 فالأولى هنا هو ولي الميت فهو مضاف إليه في المعنى دون اللفظ وهو في اللفظ مضاف إلى النسب وهو الصلب فغير
 من الصلب بقوله ، أولى رجل ، لأن الصلب لا يكون إلا وجاهلا فأقاد بقوله ، لأولى رجل ، نفي الميراث عن الأولى
 الذي هو من قبل الأم كالحال ، وأقاد بقوله ، ذكر ، نفي الميراث عن النساء وإن كن من المدلين إلى الميت من قبل
 صلب لأنهن إناث ، قال : وسبب الاشكال من وجهين أحدهما أنه لما كان عفوضا ظن أننا لرجل ولو كان
 مرفوعا لم يشك أن يقال فوارثه أولى رجل ذكر ، والثاني أنه جاء بلفظ أفعل وهذا الوزن إذا أريد به التفضيل
 كان بعض ما يضاف إليه كفلان أهم إنسان فعناء أهم الناس فتوم أن المراد بقوله ، أولى رجل ، أولى الرجال وليس
 كذلك وإنما هو أولى الميت بإضافة النصب وأولى صلب بإضافته كما تقول هو أخوك أخو الرعاء لا أخو البلاء ،
 قال : فالأولى في الحديث كالولي . فان قيل كيف يضاف الواحد وليس بجزء منه ؟ فالجواب إذا كان معناه الأقرب في
 النسب جازت إضافته وإن لم يكن جزءا منه كقوله ^{يراد} في البر ، بر أمك ثم أباك ثم أدناك ، قال وعلى هذا
 فيكون في هذا الكلام الموجز من المتانة وكثرة المعاني ما ليس في غيره ، فالمدقة الذي وفق وأعان انتهى كلامه .
 ولا يخلو من استغراق . وقد لحظه الكرماني فقال : ذكر صفة لأولى لا لرجل ، والأولى بمعنى القريب الأقرب
 فكأنه قال : فهو لقريب الميت ذكر من جهة رجل وصلب لا من جهة بطن ورحم ، فالأولى من حيث المعنى مضاف
 إلى الميت ، وأشير بذكر الرجل إلى الأولوية فأقاد بذلك نفي الميراث عن الأولى الذي من جهة الأم كالحال ، وبقوله
 ذكر نفيه عن النساء بالصورة وإن كن من المدلين للميت من جهة الصلب انتهى . وقد أوردته كما وجدتة ولم
 أحذف منه إلا أمثلة أطال بها وكلمات طويلة تبجح بها بسبب ما ظهر له من ذلك ، والله أعلم عند الله تعالى . قال
 النووي : أجمعوا على أن الذي يبقى بعد الفروض للعصبة يقدم الأقرب فالأقرب فلا يرث عاصب بعيد مع عاصب
 قريب ، والعصبة كل ذكر يدلى بنفسه بالقرابة ليس بينه وبين الميت أنثى ، ففي انفرد أخذ جميع المال ، وإن كان
 مع ذوى فروض غير مستغرقين أخذ ما بقي ، وإن كان مع مستغرقين فلا شيء له . قال القرطبي : وأما تسمية
 الفقهاء الاخت مع البنت عصبة فعلى سبيل التجوز لأنها لما كانت في هذه المسألة تأخذ ما فضل عن البنت اشبهت

العاصب ، قلت : وقد ترجم البخاري بذلك كما سيأتي قريباً . قال الطحاوي : استدلال قوم - يعني ابن عباس ومن تبعه - بحديث ابن عباس هل أن من خلف بنتاً وأختاً شقيقة كان لابنته النصف وما بقى لأختيه ولا شيء لأختيه ولو كانت شقيقة ، وطردوا ذلك فيما لو كان مع الأخت الشقيقة نصبة فقالوا لا شيء . لما مع البنت بل الذي يبقى بعد البنت للنصبة ولو بعدوا ، واحتجوا أيضاً بقوله تعالى (أن امرؤك ليس له ولد وله أخت لها نصف ما ترك) قالوا : فمن أعطى الأخت مع البنت عايف ظاهر القرآن . قال : واستدل عليهم بالاتفاق على أن من ترك بنتاً وابن ابن وبنت ابن متساويين أن للبنت النصف وما بقى بين ابن الابن وبنت الابن ولم يخصوا ابن الابن بما بقى لسكونه ذكر بل ووثقوا معه شقيقته وهي أمي ، قال فلم بذلك أن حديث ابن عباس ليس له عورمه بل هو في شيء خاص وهو ما إذا ترك بنتاً وعماً وعمة فإن للبنت النصف وما بقى للأم دون العمة إجماعاً ، قال فاقضى النظر ترجيح إلحاق الأخت مع الأخ بالابن والابنة بالأب والعم ، لأن الميت لو لم يترك إلا أختاً وأختاً شقيقة تين فالمال بينهما ، فكذلك لو ترك ابن ابن وبنت ابن ، بخلاف ما لو ترك عمًا وعمة فإن المال كله للعم دون العمة باتفاقهم ، قال : وأما الجواب عما احتجوا به من الآية فهو أنهم أجمعوا على أن الميت لو ترك بنتاً وأختاً لاب كان للبنت النصف وما بقى للأخ ، وأن معنى قوله تعالى (ليس له ولد) إنما هو ولد يحوز المال كله لا الولد الذي لا يحوز ، وأقرب النصيب البنون ثم بنوه وإن سفلوا ثم الأب ثم الجد والأخ إذا انفردوا واحد منهما ، فإن اجتمعا فسيأتي حكمه ، ثم بنو الأخوة ثم بنوه وإن سفلوا ثم الأعمام ثم بنوه وإن سفلوا ، ومن أدلى بأبوين يقدم على من أدلى بأب لكن يقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين ويقدم ابن أخ لأب على عم لأبوين ويقدم عم لأب على ابن عم لأبوين . واستدل به البخاري على أن ابن الابن يحوز المال إذا لم يكن دونه ابن وعلى أن الجد يرث جميع المال إذا لم يكن دونه أب وعلى أن الأخ من الأم إذا كان ابن عم يرث بالفرض والتصيب ، وسيأتي جميع ذلك والبحث فيه

٦ - باب ميراث البنات

٦٧٣٣ - حدثني الحميدي حدثنا سفيان حدثنا الزهري قال أخبرني مامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما أتتني امرأة من بني عبد المطلب فقلت يا رسول الله إن لي مالاً كثيراً وليس بربي إلا ابنتي ، أفأصدق بشئ مالي ؟ قال : لا ، قال : قلت فالتطهر ، قال : لا ، قلت : فالتكف ؟ قال : لا ، قلت : فالتكف كبير ، إنك إن تركت ولهك أهليه خير من أن تتركهم فالتكف كفون للناس ، وإنك لن تنفق نفقة إلا أجرت عليها حتى تقوم ترفعها إلى في امرأتك ، قلت : يا رسول الله أخاف من هجري ؟ قال : لن تغلف بعدى فعمله لا يزيد به وجه الله لا أزدت به روضة ودرجة ، ولهك أن تغلف بعدى حتى ينفع بك أقوام ويضر بك آخرون ، ولكن البائس سعد بن خولة ، ربي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة ، قال سفيان : وسعد بن خولة رجل من بني مامر بن لؤي

٦٧٣٤ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو النضر حدثنا أبو معاوية شيخان عن أشعث عن الأسود بن يزيد قال «أنا معاذ بن جبل بالبصرة معلماً وأميراً، فسألناه عن رجل توفى وترك ابنته وأخته فأعطى الابنة النصف والأخت النصف»

[المحدث ٦٧٣٤ - طرقة في : ٦٧١]

قوله (باب ميراث البنات) الأصل فيه كما تقدم في أول كتاب الفرائض قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى سبب نزولها وأن أهل الجاهلية كانوا لا يورثون البنات كما حكاه أبو جعفر بن حبيب في كتاب المجرب، وحكى أن بعض فقهاء الجاهلية ورث البنات لكن سوى بينهما وبين الذكر وهو طاس بن جهم بنعجم الجهم وفتح المعجمة، وقد تمسك بالسبب المذكور من أجاب عن السؤال المشهور في قوله تعالى (فإن كن نساء فوق اثنتين) حيث قيل ذكر في الآية حكم البنتين في حال اجتماعهما مع الابن دون الانفراد وذكر حكم البنت الواحدة في الحالين وكذا حكم ما زاد على البنتين، وقد انفرد ابن عباس بأن حكمهما حكم الواحدة وأبى ذلك الجمهور، واختلف في ما خذم فقيل حكمهما حكم الثلاث فأراد، ودأبه بيان السنة فإن الآية لما كانت محتملة بينت السنة أن حكمهما حكم ما زاد عليهما، وذلك واضح في سبب النزول فإن العم لما منع البنتين من الإرث وشكت ذلك أمهما قال ﷺ لها «يقضى الله في ذلك» أنزلت آية الميراث، فأرسل إلى أعم فقال «أعطى بنتي سعد الثنتين» فلا يرد على ذلك أنه يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة فإنه بيان لانه، وقيل بالقياس على الاثنتين وهما أول لما يختص بهما من أنهما أمس رحماً بالميت من أخته، فلا يقصر بهما عنهما، وقيل إن لفظ «فوق» في الآية نفع وهو غلط، وقال المبرد: يؤخذ من جهة أن أقل عدد يجتمع فيه الصنفان ذكر وأنثى فإن كان الواحدة الثلث كان للبنتين الثلثان، وقال اسماعيل القاضي في أحكام القرآن: يؤخذ ذلك من قوله تعالى (للذكر مثل حظ الأنثيين) لأنه يقتضى أنه إذا كان ذكر وأنثى فللذكر الثلثان وللأنثى الثلث، فإذا استحققت الثلث مع الذكر فاستحقاقها الثلث مع أنثى مثلاً يعارفى الأولى. وقال السبيل: يؤخذ ذلك من المحي بهلام التعريف إلى الجنس في قوله «حظ الأنثيين» فإنه يدل على أنهما استحقا الثنتين وأن الواحدة لما مع الذكر الثلث، وكان ظاهر ذلك أنهن لو كن ثلاثاً لاستووين المال لذلك ذكر حكم الثلاث فأراد واستغنى عن إعادة حكم الأنثيين لأنه قد تقدم بدلالة اللفظ. وقال صاحب الكشف: وجهه أن الذكر كما يجوز للثنتين مع الواحدة فلا تثان كذلك يجوزان للثنتين، فلما ذكر ما دل على حكم اثنتين ذكر بعده حكم ما فوق الثنتين وهو منزع من كلام القاضي، وقرع الطائفي فقال: اعتبر القاضي الفاء في قوله تعالى (فإن كن نساء) لأن مفهوم ترتيب الفاء ومفهوم الوصف في قوله (فوق اثنتين) مشعران بذلك، فكانه لما قال (للذكر مثل حظ الأنثيين) علم بحسب الظاهر من عبارة النص حكم الذكر مع الأنثى إذا اجتمعا، وفهم منه بحسب إشارة النص حكم الثنتين لأن الذكر كما يجوز للثنتين مع الواحدة فالثنتان يجوزان للثنتين، ثم أراد أن يعلم حكم ما زاد على الثنتين فقال (فإن كن نساء فوق اثنتين) فنظر إلى عبارة النص قال أريد حالة الاجتماع دون الانفراد، ومن نظر إلى إشارة النص قال إن حكم الثنتين حكم الذكر طلقاً. وعرض على هذا التقرير بأنه ثبت بما ذكر أن لما الثلاثين في صورة

ما ، وليست هي صورة الاجتماع دائما اذ ليس للثنتين مع الابن الثلثان ، والجواب عنه عسر إلا إن انضم اليه ابن الحديث بين ذلك ، ويعتذر عن ابن عباس بأنه لم يلفه فواف مع ظاهر الآية وفهم أن قوله (فرق اثنتين) لانقضاء الزيادة على الثلثين لا لاثبات ذلك للثنتين ، وكذا يرد على جواب السهيل أن الاثنتين لا يستمر الثلثان حفظهما في كل صورة واقه أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب حديث سعد بن أبي وقاص في الوصية بالثلث ، وقد مضى شرحه مستوفى في الوصايا ، والفرض منه قوله : وايس يرثني الا ابنتي . وقد تقدم أن الذي انفاه سعد أولاده والا فقد كان له من المصوبات من يرثه ، وحديث معاذ في توريث البنت والأخت ، وسيأتي شرحه قريبا في باب ميراث الأخوات مع البنات ، من وجه آخر عن الأسود ، وأبو النضر المذكور في سنده هر هاشم بن القاسم وشعيان هر ابن عبد الرحمن والأشعث هو ابن أبي الشعثاء سليم المحاذي ، وقد أخرجه يزيد بن هارون في كتاب الفرائض له عن سفیان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن الأسود بن يزيد قال قضى ابن الوهيد في ابنة وأخت فأعطى الابنة النصف وأعطى المصبة بقية المال ، فقلت له إن معاذاً قضى فيها بالبنين فذكره قال فقال له أنت رسول إلى عبد الله بن عتبة وكان قاضي الكوفة فحدثه بهذا الحديث ، وأخرجه الفدوى والطحاوي من طريق الثوري نحوه .

٧ - باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن ، وقال زيد وله الأبناء بمنزلة الولد إذا لم يكن ذوهم وله ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأثام يرثون كما يرثون ويحجبون ولا يرث وله الابن مع الابن ٦٧٣٥ - حديث مسلم بن إبراهيم حدثنا وهيب حدثنا ابن طاوس عن أبيه « عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ الخفوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكر »

قوله (ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن) أي للبيت أهله سواء كان أباه أو أمه . قوله (وقال زيد بن ثابت الخ) وصلة سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خاتوجه بن زيد عن أبيه ، وقوله بمنزلة الولد ، أي المصوب وقوله إذا لم يكن دونهم ، أي بينهم وبين الميت ، وقوله وله ذكر ، استقر به عن الأئمة ، وسقط لفظ ذكر من رواية الأكثر وثبت للكشميني وهي في رواية سعيد بن منصور المذكورة ، وقوله ويرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون ، أي يرثون جميع المال إذا انفردوا ويحجبون من دونهم في الطبقة عن بينه وبين الميت مثلاً اثنان فصاددا لم يرد تضييقهم من كل جهة ، وقوله في آخره ولا يرث وله الابن مع الابن ، تأكيد لما تقدم ، فإن حجب أولاد الابن بالابن إنما يؤخذ من قوله إذا لم يكن دونهم إلى آخره بطريق المفهوم . ثم ذكر حديث ابن عباس « الخفوا الفرائض بأهلها » ، وقد مضى شرحه قريبا ، قال ابن بطال قال أكثر الفقهاء فيمن خلفت زوجا وأبا وبنتا وابن ابن وبنت ابن : تقدم الفروض للزوج والربع والأب والجد والبنت والنصف وما بقى بين ولدي الابن للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كانت البنت أسفل من الابن فالباقي له دونها ، وقيل الباقي له مطلقا أقوله فابقى فلأولى رجل ذكر ، وتمسك زيد بن ثابت والجمهور بقوله تعالى (في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وقد أجمعوا أن بنى البنين ذكورا وإنانا كالبنتين عند فقد البنين إذا استووا في التعداد ، فعلى هذا تخص هذه الصورة من عموم « فلأولى رجل ذكر »

٨ - باب ميراث ابنة ابن مع ابنة

٦٧٣٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو قيس « سمعت هزيل بن شرحبيل قال : سئل أبو

موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت ، فقال : للابنة الثلث والثلث للأخت النصف واثنتان ابن مسعود فسئلتا بنى ، فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال : لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين ، أقضى فيها بما قضى النبي ﷺ : للابنة النصف وللأخت الثلثين وما بقي للأخت ، فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود ، فقال : لا نسألونى مادام هذا الخبر فيكم »

[الحديث ٦٧٣٦ - طرفه في : ٦٧٤٣]

قوله (باب ميراث ابنة ابن مع ابنة) في رواية الكشي عن د مع بنت . **قوله** (حدثنا أبو قيس) هو هبة الرحمن بن مروان بفتح المنة وسكون الراء ، وهوبل بالراء مصغر ووقع في كتب كثير من الفقهاء هذيل بالذال المعجمة وهو تحريف ، هو ابن شرحبيل وهو الراوى هنا كوفيان أوديان ، ووقع في رواية النسائي من طريق وكيع عن سفيان د عن أبي قيس واسمه عبد الرحمن . **قوله** (سئل أبو موسى) في رواية غندر عن شعبة عند النسائي « جاء رجل الى أبي موسى الأشعري وهو الأمير والى سلمان بن ربيعة الباهلي فسألهما ، وكذا أخرجه أبو داود من طريق الأعمش عن أبي قيس اسكن لم يقل وهو الأمير ، وكذا للرمذي وابن ماجه والطحاوى والدارمي من طرق عن سفيان الثوري بزيادة سلمان بن ربيعة مع أبي موسى ، وقد ذكروا أن سلمان المذكور كان حل قضاء الكوفة . **قوله** (واثنتان ابن مسعود فسئلتا بنى) في رواية الأعمش والثوري لشارع البها ، فقال له أبو موسى وسلمان بن ربيعة ، وفيها أيضا د فسئلتا بنى ، وهذا قاله أبو موسى على سبيل الظن لأنه اجتمع في المسألة ووافقه سلمان فظن أن ابن مسعود يوافقها ، ويحتمل أن يكون سبب قوله دانت ابن مسعود ، الاستنبات . **قوله** (فقال) ضللت إذا) قاله جوابا عن قول أبي موسى أنه سيتابعه ، وأشار الى أنه لو تابعه لخالف صريح السنة عنده وأنه لو خالفها عامدا اضل . **قوله** (أقضى فيها بما قضى النبي ﷺ) في رواية الدارقطني من طريق حجاج بن أرطاة عن عبد الرحمن بن مروان د فقال ابن مسعود كيف أقول ، يعنى مثل قول أبي موسى ، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكره . **قوله** (فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود) فيه إشارة الى أن هزيل الراوى توجه مع السائل الى ابن مسعود فسمع جوابه فماد الى أبي موسى معهم فأخبروه . **قوله** (لا نسألونى مادام هذا الخبر) بفتح الميم ، وبكسرهما أيضا وسكون الموحدة بكاء الجوهرى ووجه الكسر وجرم الفراء بأنه بالكسر وقال سمي باسم الخبر الذى يكتب به ، وقال أبو عبيد المحرورى هو العالم بتحجير الكلام وتحسينه وهو بالفتح في رواية جميع المحدثين وأنكر أبو الهيثم الكمر ، وقال الراغب سمي العالم حبرا لما يبق من أثر علومه ، وكانت هذه القصة في زمن عثمان لأنه هو الذى أمر أبا موسى على الكوفة وكان ابن مسعود قبل ذلك أميرها ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها بمدة ، قال ابن بطال : فيه أن العالم يجتهد إذا ظن أن لائس في المسألة ولا يتولى الجواب الى أن يبعث عن ذلك ، وفيه أن الحجعة عند التنازع سنة النبي ﷺ فيجب الرجوع اليها ، وفيه ما كانوا عليه من الانصاف

والاعتراف بالحق والرجوع اليه ، وشهادة بعضهم لبعض بالعلم والفضل ، وكثرة اطلاع ابن مسعود على السنة ، وثبت أبي موسى في الفتيا حيث دل على من ظن أنه أعلم منه ، قال : ولا خلاف بين الفقهاء فيما رواه ابن مسعود ، وفي جواب أبي موسى إشعار بأنه وجع عما قاله . وقال ابن عبد البر : لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى الأشعري وسلمان بن ربيعة الباهل وقد رجح أبو موسى عن ذلك ، ولعل سلمان أيضا رجح كتابي موسى ، وسلمان المذكور مختلف في صحبته وله أثر في فتوح العراق أيام عمر وعثمان واستشهد في زمن عثمان وكان يقال له سلمان الخليل لمعرفته بها ، واستدل الطحاوي بحديث ابن مسعود هذا على أن المراد بحديث ابن عباس : « فإبقت الفرائض للأول رجل ذكر » من يكون أقرب المصبات الى الميت ، فلو كان هناك عصبية أقرب الى الميت ولو كانت أثنى كان المال الباقي لها ، ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ جعل الإخوات من قبل الأب مع البنات عصبية فصرن مع البنات في حكم المذكور من قبل الإرث ، وقال غيره : وجه كون أولاد المذكور في قوله تعالى (إن أمروا فليؤتوا من ثمنه ما عسر وعاد) ذكر أنه الذي يسبق الى الوهم من قول القائل قال ولد فلان كذا ، فأول ما يقع في نفس السامع أن المراد بالذكر وإن كان الإناث أيضا أولادا بالحقيقة واسكن هو امر شائع وقد قال الله تعالى (إنما أموالكم وأولادكم فتنة) وقال (إن تنفعكم أوحامكم ولا أولادكم) وقال حكاية عن الكافر الذي قال (لأوتين مالا وولدا) والمراد بالأولاد والولد في هذه الآي المذكور دون الإناث لأن العرب ما كانت تتكلم بالبنات فإذا حل قوله تعالى (إن أمروا فليؤتوا من ثمنه ما عسر وعاد) على الولد الذكر لم يمنع الاخت الميراث مع البنات ، وعلى تقدير أن يكون الولد في الآية أهم فانه محتمل لأن يراد به العموم على ظاهره وأن يراد به خصوص الذكر فبينت السنة الصحيحة أن المراد به الذكور دون الإناث ، قال ابن العربي : يؤخذ من قصة أبي موسى وابن مسعود جواز العمل بالقياس قبل معرفة الخبر ، والرجوع الى الخبر بعد معرفته ، ونقض الحكم اذا خالف النص . قالت : ويؤخذ من صنيع أبي موسى أنه كان يرى العمل بالاجتهاد قبل البحث عن النص وهو لا يفتي بمن يعمل بالعام قبل البحث عن المخصص ، وقد نقل ابن الحاجب الاجماع على منع العمل بالعموم قبل البحث عن المخصص ، وتعب بأن أبوي اسحق الاسفرايني والشيرازي حكيا الخلاف ، وقال أبو بكر الصيرفي وطائفة : وهو المشهور ، وعن الحنفية يجب الانقياد للعموم في الحال ، وقال ابن شريح وابن خيران والنفساء : يجب البحث ، قال أبو حامد : وكذا الخلاف في الامر والنهي المطلق

٩ - باب ميراث الجد مع الأب والإخوة ، وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجد أب ، وقرأ ابن عباس (يا بني آدم - واتممت ليلة آتاني إبراهيم واسحق ويعقوب) ولم يذكر أن أحدا خالف أبابكر في زمانه وأصحاب النبي ﷺ متوافرون ، وقال ابن عباس : يرثني ابن ابني دون إخوتي ولا أرت أنا ابن ابني . ويذكر عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة

٦٧٣٧ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا وهيب عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما

عن النبي ﷺ قال : « ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فلأولى رجل ذكر »

٦٧٣٨ - **عز** أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن هكرمة عن ابن عباس قال أما الذي قال رسول الله ﷺ : لو كنت متخذاً من هذه الأمة خليلاً لاتخذته ، ولكن خلة الإسلام أفضل - أو قال - خير ، فإنه أنزله أبا - أو قال - قضاء أبا .

قوله (باب مبرات الجد مع الأب والاختوة) المراد بالجد هنا من يكون من قبل الأب والمراد بالاختوة الأشقاء ومن الأب ، وقد انعقد الإجماع على أن الجد لا يرث مع وجود الأب . **قوله** (وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجد أب) أي هو أب حقيقة لكن تتفاوت مراتبه بحسب القرب والبعد ، وقيل المعنى أنه ينزل منزلة الأب في الحرمة ووجوه البر ، والمعروف من المذكورين الأول ، قال يزيد بن هارون في كتاب الفرائض له أخبرنا محمد بن سالم عن الشعبي أن أبا بكر وابن عباس وابن الزبير كانوا يجعلون الجد أبا يرث ما يرث ويحجب ما يحجب ، ومحمد بن سالم ضعيف والشعبي عن أبي بكر منقطع ، وقد جاء من طريق أخرى ، وإذا حل مانقه الشعبي على العموم لزم منه خلاف ما أجمعوا عليه في صورة وهي أم الأب إذا علت نسقط بالأب ولا تسقط بالجد ، واختلف في صورتين إحداهما أن بنى العسلات والاهيان يستطون بالأب ولا يستطون بالجد إلا عند أبي حنيفة ومن تابعه ، والآخر مع الأب وأحد الزوجين تأخذ تلك مابق ومع الجد تأخذ تلك الجميع الا عند أبي يوسف فقال هو كالأب ، وفي الإرث بالولاء صورة ثالثة فيها اختلاف أيضا . فأما قول أبي بكر وهو الصديق فوصفه الدارمي بسند على شرط مسلم عن أبي سعيد الخدري أن أبا بكر الصديق جعل الجد أبا ، وبسند صحيح إلى أبي موسى أن أبا بكر مثله ، وبسند صحيح أيضا إلى عثمان بن عفان أن أبا بكر كان يجعل الجد أبا ، وفي لفظه أنه جعل الجد أبا إذا لم يكن دونه أب ، وبسند صحيح عن ابن عباس أن أبا بكر كان يجعل الجد أبا ، وقد أسند المصنف في آخر الباب عن ابن عباس أن أبا بكر أنزله أبا ، وكذلك مضى في المناقب موصولا عن ابن الزبير أن أبا بكر أنزله أبا . وأما قول ابن عباس فأخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الفرائض من طريق عمرو بن دينار عن عطاء بن ابن عباس قال : الجد أب ، وأخرج الدارمي بسند صحيح عن طاوس عنه أنه جعل الجد أبا ، وأخرج يزيد بن هارون من طريق ليث عن طاوس أن عثمان وابن عباس كانا يجعلان الجد أبا . وأما قول ابن الزبير فتقدم في المناقب موصولا من طريق ابن أبي مليكة قال : كتب أهل الكوفة إلى ابن الزبير في الجد فقال : إن أبا بكر أنزله أبا ، وفيه دلالة على أنه أفتاهم بمثل قول أبي بكر وأخرج يزيد بن هارون من طريق سعيد بن جبير قال : كنت كاتباً لعبد الله بن عتبة وأنا كتب ابن الزبير أن أبا بكر جعل الجد أبا . **قوله** (وقرأ ابن عباس : يا بني آدم - وانبتت ملة آباءى إبراهيم وإسماعيل ويعقوب) أما احتجاج ابن عباس بقوله تعالى (يا بني آدم) فوصفه محمد بن نصر من طريق عبد الرحمن بن معقل قال : جاء رجل إلى ابن عباس فقال له كيف تقول في الجد ؟ قال : أي أب لك أكبر ؟ فسكت ، وكأني عن جوابه ، فقلت أنا : آدم ، فقال أفلا تسمع إلى قوله تعالى (يا بني آدم) أخرجه الدارمي من هذا الوجه . وأما احتجاجه بقوله تعالى (وانبتت ملة آباءى) فوصفه سعيد بن منصور من طريق عطاء بن ابن عباس قال : الجد أب وقرأ (وانبتت ملة آباءى) الآية ، واحتج به من قال بذلك بقوله ﷺ : أنا ابن عبد المطلب ، وإنما هو ابن ابنته . **قوله** (ولم يذكر) هو بضم أوله على البناء للمجهول .

قوله (أن أحدا عاف أباه بكر في زمانه وأصحاب النبي ﷺ متوافرون) كأنه يريد بذلك تقوية حجة القول المذكور فإن الإجماع السكوتي حجة وهو حاصل في هذا ، ومن جاء عنه النصريح بأن الجد يرث ما كان يرث الأب عند عدم الأب غير من سواه ، انصنف معاذ وأبو الدرداء وأبو موسى وأبي بن كعب وعائشة وأبو هريرة ، ونقل ذلك أيضا عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود على اختلاف عنهم كما سيأتي ، ومن التابعين عطاء وطاوس وعبيد الله بن عبد الله بن مثنى وأبو الشعثاء وشرج والشعبي ، ومن فقهاء الأمصار عثمان التيمي وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه وداود وأبو ثور والمزني وابن سريج ، وذهب عمر وعلي وزيد بن ثابت وابن مسعود إلى تورث الإخوة مع الجد لكن اختلفوا في كيفية ذلك كما سيأتي بيانه . **قوله** (وقال ابن عباس يرثني ابن ابني دون إخوتي ولا أوت أنا ابن ابني) وصلة سعيد بن منصور من طريق عطاء عنه قال فذكره . قال ابن عبد البر : وجه قياس ابن عباس أن ابن الابن لما كان كالابن عند عدم الابن كان أبو الأب عند عدم الأب كالاب ، وقد ذكر من وافق ابن عباس في هذا توجيه قياسه المذكور من جهة أنهم أجمعوا على أنه كالأب في الشهادة له وفي العتق عليه وأنه لا يفتقر منه وأنه ذو فرض أو عاصب وعلي أن من ترك ابنا وأبا أن للأب السدس والباقي للابن وكذا لو ترك جدة لأبيه وابنا وعلي أن الجد يضرب مع أصحاب الفروض بالسدس كما يضرب الأب سواء قيل بالعلول أم لا ، واتفقوا على أن ابن الابن بمنزلة الابن في حجب الزوج عن النصف والمرأة عن الربع والأُم عن الثلث كالابن سواء ، فلو أن رجلا ترك أبوية وابن ابنة كان لكل من أبويه السدس وأن من ترك أبا جده وعمة أن المال لأبي جده دونهم ، فيلزم أن يكون لو ولد أبيه دون إخوته فيكون الجد أولى من أولاد أبيه كما أن أبا أولاد أبيه ، وعلي أن الإخوة من الأم لا يرثون مع الجد كما لا يرثون مع الأب فجميعهم الجد كما جميعهم الأب فيلزم أن يكون الجد كالأب في حجب الإخوة وكذا القول في بني الإخوة ولو كانوا أشقاء ، وقال الشافعي : لم ير زيد بن ثابت لاحتجاج ابن عباس بقوله تعالى (يا بني آدم) ونحوها بما ذكر عنه حجة لأن ذلك ذكر في مقام الذبحة والتعريف فغير بالبنوة ولو غير بالولادة لكان فيه متعان ، ولكن بين التعبير بالولد والابن فرق ، ولذلك قال تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) ولم يقل في أبنائكم ، ولفظ الولد يقع هل الذكر والأنثى والواحد والجمع بخلاف الابن ، وأيضا فلفظ الولد يليق بالميراث بخلاف الابن تقول ابن فلان من الرضاة ولا تقول ولده ، وكذا كان من يقبض ولد غيره قال له ابني وتبناه ولا يقول ولدي ولا ولده ، ومن ثم قال في آية التحريم (وحلائل أبنائكم) إذ لو قال وحلائل أولادكم لم يحتج إلى أن يقول من أصلا بكم لأن الولد لا يكون إلا من صلب أو بطن . **قوله** (ويذكر عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة) سقط ذكر زيد من شرح ابن بطال فدلله من النسخة ، وقد أخذ بقوله جمهور العلماء وتمسكوا بحديث دأفرضكم زيد ، وهو حديث حسن أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من رواية أبي قتادة عن أنس وأعله بالارسال ، ووجه الدارقطني والحطيب وغيرهما ، وله متابعات وشواهد ذكرتها في تنزيح أحاديث الرازي ، فأما عمر فأخرج الدارمي بسند صحيح عن الشافعي قال ه أول جد ورث في الإسلام عمر فأخذ ماله ، فأناه علي وزيد . يعني ابن ثابت - نقلا ليس لك ذلك إنما أنت كأحد الأخوين ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن غنم مثله دون قوله ه فأناه الخ ، لكن قال وفأراد عمر أن يمتاز المال فقلت له : يا أمه المؤمنين اتهم شجرة دونك ، يعني بني أبيه ، وأخرج الدارقطني

بسند قوى عن زيد بن ثابت أن عمر أناه فذكر قصة فيها أن مثل الجدة كثل شجرة نبتت على ساق واحد فخرج منها غصن ثم خرج من الغصن غصن فان قطعت الغصن رجسح الماء الى الساق وان قطعت الثاني رجسح الماء الى الأول ، فخطب عمر الناس فقال ان زيدا قل في الجدة فولا وقد أمضيت به ، وأخرج الدارمي عن طريق اسماعيل بن أبي خالد قال : قال عمر خذ من الجدة ما اجتمع عليه الناس ، وهذا منقطع ، وأخرج الدارمي عن طريق ديس الحياط عن الشعبي قال : كان عمر يقاسم الجدة مع الأخ والأخوين فاذا زادوا أعطاه الثلث وكان يعطيه مع الوالد السدس ، وأخرج البيهقي بسند صحيح عن بونس بن يزيد عن الزهري وحدثني سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وفيه بن ذؤيب أن عمر قضى أن الجدة يقاسم الأخوة الأب والام والأخوة للأب ما كانت المقاسمة خيرا له من الثلث ، فان كثرت الإخوة أعطى الجدة الثلث ، وأخرج يزيد بن دارون في كتاب الفرائض عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو قال : اني لاحظت عن عمر في الجدة مائة قضية كلها بنقض بعضها بعضها ، وروينا في الجزء الحادي عشر من د فرائد أبي جعفر الرازي ، بسند صحيح الى ابن عون عن محمد ابن سيرين و سألت عبيدة عن الجدة فقال : قد حفظت عن عمر في الجدة مائة قضية مختلفة ، وقد استبعد بعضهم هذا عن عمر ، وأول البزار صاحب المسند قوله : قضايا مختلفة ، على اختلاف حال من يرث مع الجدة كأن يكون أخ واحد أو أكثر أو أخت واحدة أو أكثر ، ويدفع هذا التأويل ما تقدم من قول عبيدة بن عمرو : بنقض بعضها بعضها ، وسيأتي عن عمر أقوال أخرى . وأما على فأخرج ابن أبي شيبة ومحمد بن نصر بسند صحيح عن الشعبي وكتب ابن عباس الى علي يسأله عن ستة إخوة وجد ، فكتب اليه أن اجعله كأحدكم وأمع كتابي ، وأخرج الدارمي بسند قوى عن الشعبي قال : كتب ابن عباس الى علي - وابن عباس بالبصرة - اني أتيت جد وستة إخوة ، فكتب اليه على أن أعط الجدة سيماء ولا تقطعه أحدا بعده ، وبسند صحيح الى عبد الله بن سلمة أن عليا كان يحمل الجدة أختا حتى يكون سادسا ، ومن طريق الحسن البصري أن عليا كان يشارك الجدة مع الإخوة الى السدس ، ومن طريق ابراهيم النخعي عن علي نحوه ، وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الشعبي عن علي أنه أتى في جد وستة إخوة فأعطى الجدة السدس ، وأخرج يزيد بن دارون في الفرائض له عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي نحوه ، ومحمد بن سالم هذا فيه ضعف ، وسيأتي عن علي أقوال أخرى ، وأخرج الطحاوي عن طريق اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : حدثت أن عليا كان ينزل بنى الإخوة مع الجدة منزلة آبائهم ولم يكن أحد من الصحابة يفعل له غيره ، ومن طريق السري بن يحيى عن الشعبي عن علي كقول الجماعة . وأما عبد الله ابن مسعود فأخرج الدارمي بسند صحيح الى أبي اسحق السبيعي قال : دخلت على شريح وعنده عامر - يعني الشعبي - وعبد الرحمن بن عبد الله - أي ابن مسعود - في فريضة امرأة منا تسمى العالبة تركت زوجها وأما وأخاها لأبها وجدها ، فذكر قصة فيها : فأنبت عبيدة بن عمرو - وكان يقال ليس بالكوفة أعلم بفريضة من عبيدة والحارث الأعور - فأناته فقال : ان شئت نأتيكم بفريضة عبد الله بن مسعود في هذا الجدل للزوج ثلاثة أسهم النصف والام ثلث مابق وهو السدس من رأس المال والأخ سهم وللجد سهم ، وروينا في كتاب الفرائض لسفيان الثوري عن طريق النخعي قال : كان عمر وعبد الله يكرهان أن يفضلأ أما على جد ، وأخرج سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة بسند واحد صحيح الى عبيد بن فضالة قال : كان عمر وابن مسعود يسانان الجدة مع

الإخوة ما بينه وبين أن يكون السدس خيراً له من مقاسمة الإخوة ، وأخرجه محمد بن نصر مثله سواء وزاد : ثم ان عمر كتب الى عبد الله ما أروانا إلا قد أجدنا بالجد ، فإذا جاك كتابي هذا فاسم به مع الإخوة ما بينه وبين أن يكون الثلث خيراً له من مقاسمتهم ، فأخذ بذلك عبد الله . وأخرج محمد بن نصر بسند صحيح الى عبيدة بن عمرو قال : كان يعطى الجد مع الإخوة الثلث ، وكان عمر يعطيه السدس ، ثم كتب عمر الى عبد الله : إنا نخاف أن نكون قد أجدنا بالجد فأعطاه الثلث ، ثم قدم على هاهنا - يعنى الكوفة - فأعطاه السدس ، قال عبيدة فإيهما في الحاجة أحب الى من رأى أحدهما في الفرقة . ومن طريق عبيد بن فضالة أن علياً كان يعطى الجد الثلث ثم تحول الى السدس وأن عبد الله كان يعطيه السدس ثم تحول الى الثلث . وأما زيد بن ثابت فأخرج الدارمي من طريق الحسن البصري قال : كان زيد يشرك الجد مع الإخوة الى الثلث ، وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد قال : أخذ أبو الزناد هذه الرسالة من خارجة بن زيد بن ثابت ومن كبراه آل زيد بن ثابت فذكر قصة فيها : قال زيد بن ثابت وكان رأي أن الإخوة أولى بميراث أخيه من الجد ، وكان عمر يرى أن الجد أولى بميراث ابن ابنه من إخوته ، وأخرجه ابن حزم من طريق اسماعيل بن القاضى عن اسماعيل بن أبي أويس عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه قال : كان رأي أن الإخوة أحق بميراث أخيه من الجد وكان أمير المؤمنين - يعنى عمر - يعطيهم بالوجه الذي يراه على قدر كثرة الأخوة وقلتهم . قلت : فاختلاف النقل عن زيد ، وأخرج عبد الرزاق من طريق إبراهيم قال : كان زيد بن ثابت يشرك الجد مع الإخوة الى الثلث فإذا بلغ الثلث أعطاه إياه والأخوة ما بقى وبما سمى الأخ الأب ثم يرد على أخيه ويقاسم بالأخوة من الأب مع الأخوة الأشقاء ولا يرث الأخوة للأب شيئاً ولا يعطى أحداً من الجد شيئاً . قال ابن عبد البر : تفرد زيد من بين الصحابة في معادته الجد بالأخوة بالأب مع الأخوة الأشقاء وخالفه كثير من الفقهاء الثنائين بقوله في الفرائض في ذلك لأن الأخوة من الأب لا يرثون مع الأشقاء فلا معنى لادخالهم معهم لأنه حيف على الجد في المقاسمة ، وقد سأل ابن عباس زيدا عن ذلك فقال : إنما أقول في ذلك برأى كما تقول أنت برأى . وقال الطحاوى : ذهب مالك والشافعي وأبو يوسف الى قول زيد بن ثابت في الجد ان كان معه إخوة أشقاء فاسمهم مادامت المقاسمة خيراً له من الثلث وان كان الثلث خيراً له أعطاه إياه ولا ترث الأخوة من الأب مع الجد شيئاً ولا يرث الأخوة ولو كانوا أشقاء ، وإذا كان مع الجد والأخوة أحد من أصحاب الفروض بدأ بهم ثم أعطى الجد غير الثلاثة من المقاسمة ومن ثلث ما بقى ومن السدس ولا ينقصه من السدس الا في الأكدرية . قال : وروى هشام عن محمد بن الحسن أنه وقف في الجد ، قال أبو يوسف وكان ابن ابي ليلى يأخذ في الجد بقول علي ، ومذهب أحمد أنه كواحد الأخوة فان كان الثلث أحظ له أخذه وله مع ذي فرض بعده لاحظ من مقاسمة كاخ أو ثلث الباقي أو سدس الجميع . والأكدرية المشار اليها تسحق أربعة الجاهة لأنهم أجمعوا على أنها أربعة ولكن اختلفوا في قسمها وهي زوج وأم وأخت وجد فللزوج النصف وللأم الثلث ولجد السدس والأخت النصف ، وتصح من سبعة وعشرين فلزوج تسعة وللأم ستة والأخت أربعة ولجد ثمانية ، وقد نظمها بعضهم :

ما فرض أربعة يوزع بينهم ميراث ميتهم بفرض واقع
فلواحد ثلث الجميع وثلث ما يبقى لثانهم بحكم جامع

ولثالث من بعد ذلك الذي يبقى وما يبقى نصيب الرابع

ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس والحفوا الفرائض ، وقد تقدم شرحه ، ووجه تعلقه بالمسألة أنه دل على أن الذي يبقى بعد الفرض بصرف لأقرب الناس الميت فكان الجد أقرب فيقدم ، قال ابن بطال : وقد احتج به من شرك بين الجد والاخت فإنه أقرب إلى الميت بدليل أنه ينفرد بالولاء ولأنه يقوم مقام الولد في حجب الأم من الثلث إلى السدس ولأن الجد إنما يدل بالميت وهو ولد ابنته والاخت يدل بالميت وهو ولد أبيه والابن أقوى من الأب لأن الابن ينفرد بالمال ويرد الأب إلى السدس ولا كذلك الأب فتصيب الاخت فتصيب بنته وتعصيب الجد تعصيب أبوة والبنوة أقوى من الأبوة في الإرث ، ولأن الاخت فرضها النصف إذا انفردت فلم يسقطها الجد كالبنت ، ولأن الاخت يصيب أخته بخلاف الجد فامتنع من قوة تعصيبه عليه أن يسقط به . وقال السبيل : الجد أصل ولكن الاخت في الميراث أقوى سبباً منه لأنه يدل بولاية الأب فالولادة أقوى الأسباب في الميراث فإن قال الجد وأنا أيضاً ولدت الميت قيل له إنما ولدت والده وأبوه ولد الأخوة فصار سببهم قويا وولد الولد ليس ولداً إلا بواسطة وإن شاركه في مطلق الولدية . ثم ذكر حديث ابن عباس أيضاً في فضل أبي بكر وقد تقدم شرحه مستوفى في المناقب ، وقوله « أفضل » أو قال خير ، شك من الراوي وكذا قوله « أنزله أبا أو قال قضاه أبا » .

١٠ - باب ميراث الزوج مع الولد وغيره

٦٧٣٩ - **حديث** محمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان المال للولد ، وكانت الوصية للوالدين ؛ فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ، وجعل للمرأة الثمن والزوج النصف والربيع . **قوله** (باب ميراث الزوج مع الولد وغيره) أي من الوارثين فلا يسقط الزوج بحال وإنما يحطه الولد من النصف إلى الربع . ذكر فيه حديث ابن عباس « كان المال - أي المخلف عن الميت - للولد والوصية للوالدين » ، الحديث ، وقد تقدم في الوصايا وذكرت شرحه هناك مستوفى سنداً ومتناً . قال ابن المنذر : استفهام البخاري بحديث ابن عباس هذا مع أن الدليل من الآية واضح إشارة منه إلى تقرير سبب نزول الآية وإنما حل ظاهرهما غير مؤولة ولا منسوخة ، وأفاد السبيل أن الآية التي نسخها وهي (يوصيكم الله) إشارة إلى استمرارها ، فلذلك عبر بالفعل الدال على الدوام بخلاف غيرها من الآيات حيث قال في الآية المنسوخة المحكم (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً) الآية . **قوله** (وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس) أفاد السبيل أن الحكمة في إعطاء الوالدين ذلك والتسوية بينهما استمراراً فيه فلا يحذف بهما إن كثرت الأولاد مثلاً ، وسوى بينهما في ذلك مع وجود الولد أو الإخوة لما يستحقه كل منهما على الميت من التربية ونحوها ، وفضل الأب على الأم عند عدم الولد والإخوة لما للأب من الامتياز بالاتفاق والنحو ذلك ، وهو ضاعف الأم عن ذلك بأمر الولد بتفضيلها على الأب في البر في حال حياة الولد . انتهى ملخصاً . وأخرج عبد بن حميد عن طريق قتادة عن بعض أهل العلم أن الأب حجب الإخوة وأخذ سهامهم لأنه يتولى إنكاحهم والاتفاق عليهم دون الأم

١١ - باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره

٦٧٤٠ - **حدثنا** أنبئة **حدثنا** الليث عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة أنه قال : قضى

رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عهد أو أمة ، ثم إن المرأة التي قضى لها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها .

قوله (باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره) أى من الوارثين فلا يسقط إرث واحد منهما بهما ، بل يحط الولد الزوج من النصف إلى الربع ، ويحط المرأة من الربع إلى الثمن . ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة المرأة التي ضربت الأخرى فأقطعت جنينا ثم ماتت الضاربة فقضى النبي ﷺ في الجنين بغرة وأن العقل على عصبة القاتلة وأن ميراث الضاربة لبنها وزوجها ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الديات إن شاء الله تعالى . ووجه الدلالة منه على الترجمة ظاهرة ، لأن ميراث الضاربة لبنها وزوجها لا لعصبتها الذين دقلوا عنها فورث الزوج مع ولده ، وكذا لو كان الأب هو الميت لورثت الأم مع الأولاد ، أشار إلى ذلك ابن التين . وكذا لو كان هناك عصبة بخير ولد

١٢ - باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة

٦٧٤١ - **حدثنا** بشر بن خالد **حدثنا** محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن إبراهيم بن الأسود قال

« قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله ﷺ : النصف للابنة ، والنصف للأخت ، ثم قال سليمان : قضى فيها ولم يذكر على عهد رسول الله ﷺ »

٦٧٤٢ - **حدثنا** عمرو بن عباس **حدثنا** عبد الرحمن **حدثنا** سفيان عن أبي قيس عن هزبل قال « قال عهد الله

لأفضين فيها بقضاء النبي ﷺ ، أو قال : قال النبي ﷺ : للابنة النصف ولابنة الابن السدس وما بقي فللأخت »

قوله (باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة) قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأخوات عصبة البنات فهن من مفضل عن البنات ، فن لم يخاف إلا بنتا وأختا فللبنت النصف والأخت النصف الباقي على ما في حديث معاذ وإن خلف بنتين وأختا فلهما الثلثان والأخت ما بقى ، وإن خلف بنتا وأختا وبنت ابن فللبنت النصف وللبنت الابن تمكلة الثلثين والأخت ما بقى على ما في حديث ابن مسعود ، لأن البنات لا يرثن أكثر من الثلثين ، ولم يخاف في شيء من ذلك إلا ابن عباس فإنه كان يقول : للبنت النصف وما بقى للعصبة وليس للأخت شيء ، وكذا لبنتين الثلثان وللبنت وبنت الابن كما مضى والباقي للعصبة ، فإذا لم تكن عصبة رد الفضل على البنت أو البنات . وقد تقدم البحث في ذلك . قال : ولم يوافق ابن عباس على ذلك أحد إلا أهل الظاهر . قال : ووجه الحاجة من جهة النظر أن عدم الولد في قوله تعالى (أن امرؤم ملك ليس له ولد وله أخت) إنما جعل شرطاً في فرضها الذي تقاسم به الورثة لا في توريتها مطلقاً ، فإذا عديم الشرط سقط الفرض ، ولم يمنع ذلك أن تورث بمعنى

آخر كما شرط في ميراث الأخ من أخته عند عدم الولد ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، وقد أجمعوا على أنه يرثها مع البنت ، وهو كما جعل النصف في ميراث الزوج شرطا إذا لم يكن له ولد ، ولم يمنع ذلك أن يأخذ النصف مع البنت ليأخذ نصف النصف بالفرض والنصف الآخر بالتمصيب إن كان ابن عم مثلا ، فيكذلك الأخت والله أعلم . قوله (عن سليمان) هو الأعشى وأبراهيم هو النخعي والأسود هو ابن يزيد وهو خال إبراهيم الرازي عنه . قوله (ثم قال سليمان قضى فينا) ولم يذكر على عهد رسول الله ﷺ (القائل ذلك هو شعبة وسليمان هو الأعشى وهو موصول بالسند المذكور ، وحاصله أن الأعشى روى الحديث أولا بإبواب قوله « على عهد رسول الله ﷺ » فيكون مرفوعا على الراجح في المسألة ومرة بدونها فيكون موقوفا ، وقد أخرجه الاسماعيل عن القاسم بن ذكريا عن بشر بن خالد شيخ البخاري فيه مثله لكن قال : قال سليمان بعد قال القاسم وحدثنا محمد بن ديد الأعلى حدثنا خالد بسنده بلفظ « قضى بذلك معاذ فينا » . قلت : وقد مضى في « باب ميراث البنات » من وجه آخر عن الأسود ابن يزيد قال : « أتانا معاذ بن جبل باليمن معلما وأميرا ، فسألناه عن رجل فذكره ، وسياقه مشعر بأن ذلك كان في عهد النبي ﷺ لأن النبي ﷺ هو الذي أمره على اليمن كما مضى صريحا في كتاب الزكاة وغيره ، وأخرجه أبو داود والدارقطني من وجه ثالث عن الأسود أن معاذ ورث . . فذكره ، وزاد هو باليمن ونبي الله ﷺ يومئذ حي ، ولقد أرقطني من وجه آخر عن الأسود « قدم علينا معاذ حين بعثه رسول الله ﷺ » فذكره باختصار . وهذا أصرح ما وجدت في ذلك . قوله (عبد الرحمن) هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري وأبو قيس هو عبد الرحمن ، وقد مضى ذكره وشرح حديثه قبل هذا بأربعة أبواب من طريق شعبة عن أبي قيس وفيه قصة أبي موسى رجزم فيه بقوله « لأقضي فيها بقضاء النبي ﷺ » ، وأما قوله هذا « أو قال قال النبي ﷺ » فهو شك من بعض روايته ، وأكثر الرواة أثبتوا الزيادة ، ففي رواية وكيع وغيره عن سفيان عند الأنسائي وغيره « سأقضي فيها بما قضى رسول الله ﷺ » ، ومراده بالقضاء بالنسبة إليه الفتيان فإن ابن مسعود يومئذ لم يكن قاضيا ولا أميرا

١٣ - باب ميراث الأخوات والإخوة

٦٧٤٣ - حدثنا عبد الله بن عثمان أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن محمد بن المنكدر قال « سمعت جابرا رضي الله عنه قال : دخل على النبي ﷺ وأنا مريض ، فدعا بوضوء فتوضأ ثم نضح على من وضوئه فأهتفت فقلت يا رسول الله إنما لي أخوات ، فبئز آية القرائض »

قوله (باب ميراث الأخوات والإخوة) ذكر فيه حديث جابر المذكور في أول كتاب القرائض ، والفرض منه قوله « إنما لي أخوات » ، فانه يقتضي أنه لم يكن له ولد ، واستنبط المصنف الأخوة بطريق الأولى ، وقدم الأخوات في الذكر لقتصر مخرجهن في الحديث ، وعبد الله المذكور في السند هو ابن المبارك قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأخوة الأشقاء أو من الأب لا يرثون مع الابن وإن سفل ولا مع الأب ، واختلفوا فيهم مع الجد على ما مضت الإشارة إليه ، وما عدا ذلك فللواحدة من الأخوات النصف وللبنتين فصاعدا الثلثان والأخ الجميع فإذا تقسمت السوية ، وإن كانوا إخوة رجالا ونساء . للمذكر مثل حظ الأنثيين كما نص عليه القرآن ، ولم يقع

في كل ذلك اختلاف إلا في زوج وأم واختين لأم وأخ شقيق فقال الجمهور : يشرك بينهم ، وكان هل وأبنة وأبو موسى لا يشركون الأخوة ولو كانوا أشقاء مع الأخوة لأم لأنهم عصبة وقد احتقرت المراض المال ، وبذلك قال جمع من الكوفيين

١٤ - باب ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ، قل الله يفتيكم في الكلالة إن أسروا هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ، وإن كانوا الأخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ، يُبين الله لكم أن تنصروا ، والله بكل شيء عليم ﴾

٦٧٤٤ - حديث عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحق عن ثوبان رضي الله عنه قال أخبرني

نزات خاتمة سورة النساء : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾

قوله ﴿ باب يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾ ذكر فيه حديث البراء من طريق أبي إسحق عنه وآخر آية نزات خاتمة سورة النساء : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ، وأراد بذلك ما فيها من النصيب على ميراث الأخوة ، وقد أخرج أبو داود في المراسيل ، من وجه آخر عن أبي إسحق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن : جاء رجل فقال : يا رسول الله ما الكلالة ؟ قال : من لم يترك ولداً ولا والداً فوريثه كلالة ، . ووقع في صحيح مسلم عن عمر أنه خطب ثم قال : إني لا أجد بعدى شيئاً أهم عندي من الكلالة ، وما رجعت رسول الله ﷺ ما رجعت في الكلالة حتى طعن بأصبعه في صدرى فقال : ألا يكفيك آية النصف التي في آخر سورة النساء ، . وقد اختلف في تفسير الكلالة ، والجمهور على أنه من لا ولد له ولا والد ، واختلف في بنت وأخت هل ترث الأخت مع البنات ؟ وكذا في الجد هل ينزل منزلة الأب فلا ترث معه الأخوة ؟ قال السهيلي : الكلالة من الأكليل المحيط بالراس لأن الكلالة ورائة تسكت العصبة أي أحاطت بالميت من الطرفين ، وهي مصدر كالأقربة ، وسمى أقرباء الميت كلالة بالمصدر كما يقال هم قرابة أي ذوو قرابة ، وإن عثبت المصدر قلت ورثوه عن كلالة ، وتطلق الكلالة هل الورثة ههنا . قال : ولا يصح قول من قال الكلالة المال ولا الميت إلا على إرادة تفسيره معنى من غير نظر إلى حقيقة اللفظ . ثم قال : ومن العجب أن الكلالة في الآية الأولى من النساء لا يرث فيها الأخوة مع البنات مع أنه لم يقع فيها التقييد بقوله ليس له ولد ، وقيد به في الآية الثانية مع أن الأخت فيها ورثت مع البنات ، والحكمة فيها أن الأولى عبر فيها بقوله تعالى ﴿ وإن كان رجل يورث ﴾ فإن مقتضاه الإحاطة بجميع المال فأغنى لفظ يورث عن التقييد ومثله قوله تعالى ﴿ وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ﴾ أي يحيط بميراثها . وأما الآية الثانية : فالمراد بالولد فيها الذكر كما تقدم تقريره ، ولم يعبر فيها بالفظ يورث فلذلك ورثت الأخت مع البنات . وقال ابن المنذر : الاستدلال بآية الكلالة على أن الأخوات عصبة لطيف جداً ، وهو أن العرف في آيات الفرائض قد اطرده على أن الشرط المذكور فيها هو لمقتدار الفرض لا لأصل الميراث ، فيفهم أنه إذا لم يوجد الشرط أن يتغير قدر الميراث ، فمن ذلك قوله ﴿ ولا يورثه لكل واحد منها السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ﴾ فتغير القدر ولم يتغير أصل الميراث ، وكذا في الزوج وفي الزوجة ، فقياس ذلك أن يطرد في الأخت فلها النصف إن لم

يكن ولد ، فان كان ولد تغير القدر ولم يتغير أصل الارث ، وليس هناك قدر يتغير اليه الا التعصيب ، ولا يلزم من ذلك أن ترث الأخت مع الابن لأنه خرج بالاجماع فيبقى ما عداه على الأصل والله اعلم . وقد تقدم الكلام في آخر ما نزل من القرآن في آخر تفسير سورة البقرة ، وقال الكرماني : اختلف في تعيين آخر ما نزل فقال البراء هنا : خاتمة سورة النساء ، وقال ابن عباس كما تقدم في آخر سورة البقرة : آية الربا ، وهذا اختلاف بين الصحابين ولم ينقل واحد منهما ذلك عن النبي ﷺ فيحمل على أن كلا منهما قال بطلنه ، وتوقع بان الجمع أولى كما تقدم بيانه هناك

١٥ - باب ابني عم أحدهما أخ الأم والآخر زوج

وقال علي : للزوج النصف والآخر من الأم السدس وما بقي بينهما نصفان

٦٧٤٥ - حدثنا محمود أخبرنا شبيب الله عن إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ أنا أولى بالأموات من أنفسهم ، فمن مات وترك مالا فإله ما إلى العصبية ، ومن ترك كلا أو ضياعا فإنا وليه ، فلا دعي له . الكل : العيال

٦٧٤٦ - حدثنا أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع عن روح عن عبد الله بن طائوس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : ألتقوا الفرائض بأهلها ، فما تركت الفرائض فلا ولي رجل ذكر ،

قوله (باب ابني عم أحدهما أخ الأم والآخر زوج) صورتها أن رجلا تزوج امرأة فأنت منه بابن ثم تزوج أخرى فأنت منه بآخر ثم فارق الثانية فترجعها أخوه فأنت منه بنت فهي أخت الثاني لأمه وابنة عمه ، فتزوجت هذه البات الابن الاول وهو ابن عمها ثم ماتت عن ابني عمها . قوله (وقال علي الزوج النصف والآخر من الأم السدس وما بقي بينهما نصفان) وحاصله أن الزوج يعطى النصف لكونه زوجا ويعطى الآخر السدس لكونه أخا من أم فيبقى الثلث فيقسم بينهما بطريق العصبية فيصبح الاول الثلثان بالفرض والتعصيب والآخر الثلث بالفرض والتعصيب ، وهذا الآخر وصله عن علي رضي الله عنه سعيد بن منصور عن طريق حكيم بن غفال قال : أتى شريح في امرأة تركت ابني عمها أحدهما زوجها والآخر أخوها لأمها فجعل للزوج النصف والباقي الآخر من الأم ، فأتوا عليها فذكروا له ذلك فأرسل إلى شريح فقال : ما قضيت أبكتاب الله أو سنة من رسول الله ؟ فقال : بكتاب الله قال : أين ؟ قال (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) قال : فهل قال للزوج النصف والآخر ما بقي ثم أعطى الزوج النصف والآخر من الأم السدس ثم قسم ما بقي بينهما . وأخرج يزيد بن هارون والدارمي عن طريق الحارث قال : أتى علي في ابني عم أحدهما أخ لأم فقيل له إن عبد الله كان يعطى الآخر الأم المال كله ، فقال : يرجه الله إن كان لفقيهها ولو كنت أنا لأعطيت الآخر من الأم السدس ثم قسمت ما بقي بينهما . قال ابن بطال : وافق عليها زيد بن ثابت والجمهور . وقال حماد بن مسعود : جميع المال - يعني الذي يبق بعد نصيب الزوج - للذي جمع القرا بين فله السدس بالفرض والثلث الباقي بالتعصيب ، وهو قول الحسن وأبي ثور وأهل الظاهر ، واحتجوا

بالإجماع في أخوين أحدهما شقيق والآخر لأب أن الشقيق يستوي مع الأب المالك لسكونه أقرب بأب ، وحجة الجمهور ما أشار إليه البخاري في حديث أبي هريرة الذي أورده في الباب بانقضاء من مات وترك مالا فإله ماله إلى المصيبة ، والمراد بماله المصيبة بنو العم ، فمروى بينهم ولم يفضل أحدا على أحد ، وكذا قال أهل التفسير في قوله (واني خفت ماله من ورائي) أي بنو العم فانما احتجوا بالحديث الآخر المذکور في الباب أيضا من حديث ابن عباس ، فان تركت الفرائض لأولي رجل ذكره فالجواب أنهما من جهة التعصيب سواء ، والنقد المأثور الفرائض بأهلها أي أعطوا أصحاب الفروض حقه من شيء فهو الأقرب ، فلما أخذ الزوج فرضه والاخ من الأم فرضه صار ما بقي موروثا بالتعصيب وهما في ذلك سواء . وقد أجمعوا في ثلاثة إخوة للأم أحدهم ابن عم أن للثلاثة الثلث والباقي لابن العم . قال المازري : مراتب التعصيب البنوة ثم الأبوة ثم الجدوة ، فالابن أولى من الأب وإن فرض له معه الدس ، وهو أولى من الإخوة وبنيهم لأنهم ينتسبون بالمشاركة في الأبوة والجدوة ، والأب أولى من الإخوة ومن الجد لأنهم به ينتسبون أيضا مع وجوده ، والجد أولى من بنو الإخوة لأنه كالأب معهم ، ومن العمومة لأنهم به ينتسبون ، والإخوة وبنيهم أولى من العمومة وبنيهم لأن تعصيب الإخوة بالأبوة والعمومة بالجدوة ، هذا ترتيبهم وهم يختلفون في القرب ، فالأقرب أولى بالإخوة مع بنيهم والعمومة مع بنيهم فان تساوا في الطبقة والقرب ولا أحدهما زيادة كالشقيق مع الأخ لأب قدم ، وكذا الحال في بنيهم وفي العمومة وبنيهم ، فان كانت زيادة الترجيح بمعنى غير ما هنا فيه كإني عم أحدهما أخ لأم فليل يستمر الترجيح فيأخذ ابن العم الذي هو أخ لأم جميع ما بقي بعد فرض الزوج وهو قول عمر وابن مسعود وشريح والحسن وابن سيرين والنخعي وأبي ثور والطبري وداد ونقل عن أشهب ، وأبي ذلك الجمهور فقالوا : بل يأخذ الأخ من الأم فرضه ويقسم الباقي بينهما ، والفرق بين هذه الصورة وبين تقدم الشقيق على الأخ لأب طريق الترجيح لأن الشرط فيها أنه يكون فيه معنى مناسب لجهة التعصيب لأن الشقيق شارك شقيقه في جهة القرب المتعلقة بالتعصيب بخلاف الصورة المذكورة والله أعلم . **قوله** (حدثنا محمود) هو ابن غيلان وعبيد الله شيخه هو ابن موسى وقد حدث البخاري عنه كثيرا بغير واسطة وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق وأبو حصين يفتح أوله هو عثمان بن عاصم وأبو صالح هو ذكوان السمان . **قوله** (أنا أولى بالأمميين من أنفسهم) زاد في رواية الأصيل هنا : وأزواجه أمهاتهم ، قال عياض : وهي زيادة في الحديث لا معنى لها هنا . **قوله** (فلا تدعى له) قال ابن بطال : هي لام الأمر أصلها الكسر وقد تسكن مع الفاء والوار غالبا فيهما وإثبات الألف بعد العين جائز كقوله : ألم يأتك والآخر تسمى ، والأصل عدم الاشتباع للجزم ، والمعنى فادعوني له أقوم بسكته وضياعه . **قوله** (والكل الميال) ثبت هذا التفسير في آخر الحديث في رواية المستملى والسكشميين ، وأصل الكل النقل ثم استعمل في كل أمر يصيب والميال فرد من أفراد ، وقال صاحب الأساس : كل بهر فهو كليل وكل عن الأمر لم تتبع نفسه له وكل كلاله أي قصر عن بلوغ القرابة ، وقد معنى شرح حديث ابن عباس في أرث الفرائض ، وروح شيخ يزيد بن زريع فيه هو ابن القاسم المصنف

٦٧٤٧ - حدثني إسحق بن إبراهيم قال قلت لأبي أسامة حدثكم إدريس حدثنا طلحة عن سميد بن جبير عن ابن عباس (ولكل جعلنا موالى - والذين عاهدت أيمانكم) قال: كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصاري المهاجري دون ذوى رحمه للأخوة التي آخى النبي ﷺ بينهم، فلما نزلت (ولكل جعلنا موالى) قال نسختها (والذين عاهدت أيمانكم)

قوله (باب ذوى الارحام) أى بيان حكمهم هل يرثون أولا؟ وم عشرة أصناف: الحال والحالة والحمد للآدم وولد البنات وولد الأخ وبنت العم والعمة والعم للآدم وابن الأخ للآدم ومن أدلى بأحد منهم، فمن ورثهم قال أولام أولاد البنات ثم أولاد الأخ وبنت الأخ ثم العم والعمة والحال والحالة، وإذا استوى اثنان قدم الأقرب إلى صاحب فرض أو عصة. **قوله** (إسحق بن إبراهيم) هو الامام المعروف بابن راهويه. **قوله** (قلت لأبي أسامة حدثكم إدريس) أى ابن يزيد بن عبد الرحمن الأودى والد عبد الله، وطلحة شيخه هو ابن مصرف، وقد نسب المصنف في التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة وقال في آخره وسمع إدريس من طلحة وأبو أسامة من إدريس، وقد صرح هنا بالثاني. ووقع في رواية أبي داود عن هارون بن عبد الله عن أبي أسامة وحدثني إدريس بن يزيد حدثنا طلحة بن مصرف، وكذا أخرجه الاسماعيلي عن الهنجاتي عن أبي كريب عن أبي أسامة، وكذا عند الطبري عن أبي كريب. **قوله** (ولكل جعلنا موالى والذين عاهدت أيمانكم) قال: كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصاري المهاجري دون ذوى رحمه للأخوة التي آخى النبي ﷺ بينهم، فلما نزلت (ولكل جعلنا موالى) قال: نسختها (والذين عاهدت أيمانكم) قال ابن بطال: كذا وقع في جميع النسخ نسختها (والذين عاهدت أيمانكم) والصواب ان المنسوخة (والذين عاهدت أيمانكم) والناسخة (ولكل جعلنا موالى) قال ووقع في رواية الطبري بيان ذلك ولفظه: قلنا نزلت هذه الآية (ولكل جعلنا موالى) نسخت. قلت: وقد تقدم في الكفالة التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة مثل ما عناه للطبري فكان عزوه الى مافى البخاري أولى، مع أن في سياقه فائدة أخرى وهو أنه قال (ولكل جعلنا موالى) وروته، فأقارن تفسير الموالى بالورثة، وأشار الى أن قوله (والذين عاهدت أيمانكم) ابتداء شئ يريد أن يفسره أيضا، لوقيده أنه وقع في رواية الصلت ثم قال (والذين عاهدت) وبقى قوله نسختها مشكلا كما قال ابن بطال، وقد أجاب ابن المنير في الحاشية فقال: الضمير في نسختها عائد على الاشارة لا على الآية والضمير في نسختها وهو الفاعل المستتر يعود على قوله (ولكل جعلنا موالى) وقوله (والذين عاهدت أيمانكم) بدل من الضمير، وأصل الكلام لما نزلت (ولكل جعلنا موالى) نسخت (والذين عاهدت أيمانكم) وقال الكرماني: فاعل نسختها آية جعلنا والذين عاهدت منصوب باخيار أعني. قلت: ووقع في سياقه هنا أيضا موضع آخر وهو أنه عبر بقوله يرث الأنصاري المهاجري، وتقدم في رواية الصلت بالعكس، وأجاب عنه الكرماني بأن المقصود اثبات الورثة بينهم في الجلة. قلت: والاولى أن يقرأ الأنصاري بالنصب على أنه مفعول مقدم فتتحد الروايتان، ووقع في رواية الصلت موضع ثالث مشكك وهو قوله (والذين عاهدت أيمانكم) من النصراخ، وظاهر الكلام أن قوله من النصراخ يتعاقب بعاهدت أيمانكم وليس كذلك وإنما يتعلق بقوله (فأقوم نصيبهم) وقد بين ذلك أبو كريب في روايته،

وكذلك أخرجه أبو داود عن هارون بن عبد الله عن أبي أسامة ، وقد تقدم في تفسير النساء عدة طرق لذلك مع إهراب الآية ، والكلام على حكم المعاودة المذكورة ونسخها بما يفنى عن إعادته ، والمراد بإيراد الحديث هنا أن قوله تعالى (واسأل جعلنا موالى) نسخ حكم الميراث الذى دل عليه (والذين عاقدت أيمانكم) قال ابن بطلان : أكثر المفسرين على أن النسخ لقوله تعالى (والذين عاقدت أيمانكم) قوله تعالى في الأنفال (وأولو الأرحام بعضهم أول ببعض) وبذلك جزم أبو عبيد في النسخ والمنسوخ ، قلت : كذا أخرجه أبو داود بسند حسن عن ابن عباس ، قال ابن الجوزى : كان جماعة من المحدثين يروون الحديث من حفظهم فتقصر عباراتهم خصوصا العجم فلا يبين للكلام رونق مثل هذه الالفاظ في هذا الحديث ، ويبان ذلك أن مراد الحديث المذكور أن النبي ﷺ كان أخى بين المهاجرين والأنصار فكانوا يتوارثون بتلك الإخوة ويرونها داخلة في قوله تعالى (والذين عاقدت أيمانكم) فلما نزل قوله تعالى (وأولو الأرحام بعضهم أول ببعض في كتاب الله) نسخ الميراث بين المتعاقدين وبقى النصر والرقادة وجواز الوصية لهم ، وقد وقع في رواية العوفى عن ابن عباس بيان السبب في إرثهم قال : كان الرجل في الجاهلية يلحق به الرجل فيكون نابه ، فإذا مات الرجل صار لأقاربه الميراث وبقى نابه ليس له شيء ، فنزل (والذين عاقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم) فكانوا يعطونه من ميراثه ، ثم نزل (وأولو الأرحام بعضهم أول ببعض في كتاب الله) فنسخ ذلك . قلت : والعوفى ضعيف ، والذي في البخارى هو الصحيح المعتمد ، وتصحيح السياق قد ظهر من نفس الرواية وأن بعض الرواة قدم بعض الالفاظ على بعض وحذف منها شيئا وأن بعضهم ساقم على الاستقامة وذلك هو المعتمد . قال ابن بطلان : اختاف الفقهاء في توريث ذوى الأرحام وهم من لأصهارهم له وليس بمصبة ، فذهب أهل الحجاز والشام إلى منهم الميراث ، وذهب الكوفيون وأحمد وإسحق إلى توريثهم ، واحتجوا بقوله تعالى (وأولو الأرحام بعضهم أول ببعض) واحتج الآخرون بأن المراد بها من لهم في كتاب الله لأن آية الأنفال بحجة وآية الموارث مفسرة بقوله ﷺ « من ترك مالا فامصيته ، وأنهم أجمعوا على ترك القول بظاهرها فجعلوا ما يخالفه المعتوق إراثا لمصيته دون مواليه فان فقدوا فليواليه دون ذوى رحمهم ، واختلفوا في توريثهم فقال أبو عبيد : رأى أهل العراق ودمايق من ذوى الفروض إذا لم تكن مصبة على ذوى الفروض وإلا فعليهم وهل المصبة ، فان فقدوا أعطوا ذوى الأرحام ، وكان ابن مسعود ينزل كل ذى رحم منزلة من يجر إليه ، وأخرج بسند صحيح عن ابن مسعود أنه جعل العمدة كالأب والحالة كالأم فقسم المال بينهما أثلاثا ، وعن علي أنه كان لا يرد على البنت دون الأم ، ومن أدانهم حديث الحال وارث من لا وارث له ، وهو حديث حسن أخرجه الترمذى وغيره ، وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يراد به إذا كان مصبة ويحتمل أن يريد بالحديث المذكور الساب كقولهم « الصبر حيلة من لا حيلة له ، ويحتمل أن يكون المراد به السلطان لأنه حال المسلمين ، حكى هذه الاحتمالات ابن العربي

١٧ - باب ميراث اللاعنة

٢٧٤٨ - حدثني يحيى بن قزعة حدثنا مالك بن نافع « عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجلا لاعن امرأته في زمن النبي ﷺ واتفى من ولدها ، ففرق النبي ﷺ بينهما ، وألحق الولد بالمرأة »

قوله (باب ميراث الملاعة) يفتح العين المهملة ويجوز كسرهما والمراد بيان ما ترثه من ولدها الذي لا هنت عليه ، ذكر فيه حديث ابن عمر المصنف في الملاعة وقد مضى شرحه في كتاب اللعان ومن وجه آخر ، طول عن ابن عمر ومن حديث سهل بن سعد ، والغرض منه هنا قوله « وألحق الولد بالمرأة » ، وقد اختلف السلف في معنى إلحاقه بأمه مع اتفاقهم على أنه لا ميراث بينه وبين الذي نفاه ، فجاء عن علي وابن مسعود أنهما قالوا في ابن الملاعة « عصبته عصبه أمه يرثهم ويرثونه » أخرجه ابن أبي شيبة وبه قال الدخمي والشامي ، وجاء عن علي وابن مسعود أنهما كانا يجهلان أمه عصبه وحدها فتعطل المال كله ، فإن ماتت أمه قبله قاله لعصبته ، وبه قال جماعة منهم الحسن وابن سيرين ومكحول والثوري وأحمد في رواية ، وجاء عن علي أن ابن الملاعة ترثه أمه وإخوته منها فإن فضل شيء فهو لأبوت المال ، وهذا قول زيد بن ثابت وجمهور العلماء وأكثر فقهاء الأصناف ، قال مالك : وعلى هذا أدركت أهل العلم ، وأخرج عن الشامي قال : بعث أهل الكوفة إلى الحجاز في زمن عثمان يسألون عن ميراث ابن الملاعة فأخبرهم أنه لأمه وعصبته ، وجاء عن ابن عباس عن علي أنه أعطى الملاعة الميراث وجمعها عصبه ، قال ابن عبد البر : الرواية الأولى أشهر عند أهل الفرائض ، قال ابن بطال : هذا الخلاف إنما نشأ من حديث الباب حيث جاء فيه « وألحق الولد بالمرأة » ، لأنه لما ألحق بها قطع نسب أبيه فصارت له من أولاد أبيه ، وتسمى الآخرون بأن معناه إقامة مقام أبيه لجمعها عصبه أمه عصبه أبيه . قلت : وقد جاء في المرفوع ما يؤولى القول الأول ، فأخرج أبو داود من رواية مكحول مرسلًا ومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « جعل النبي ﷺ ميراث ابن الملاعة لأمه ولورثتها من بعدها » ، ولأصحاب السنن الأربعة عن واثلة رفعه ، وتروى المرأة ثلاثة موارد : عتيقها ولقيعها وولدها الذي لا هنت عليه ، قال البيهقي : ليس بثابت . قلت : وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وأيسر فيه سوى عمر بن ربيعة بضم الراء وسكون الواو بعدها « واحدة مختلف فيه » ، قال البخاري : فيه نظر ، ووافقه جماعة ، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المذر عن طريق داود بن أبي هند عن عبد الله بن عبيد بن حمير عن رجل من أهل الشام « أن النبي ﷺ قضى به لأمه هي بمنزلة أبيه وأمّه » ، وفي رواية أن عبد الله بن عبيد كتب إلى صديق له من أهل المدينة يسأله عن ولد الملاعة فكاتب إليه « أني سألت فأخبرت أن النبي ﷺ قضى به لأمه ، وهذه طرق يقوى بعضها ببعض » ، قال ابن بطال : تملك بعضهم بالحديث الذي جاء أن الملاعة بمنزلة أبيه وأمّه ، وأيسر فيه حجة لأن المراد أنها بمنزلة أبيه وأمّه في تربيته وتأديبه وغير ذلك بما يتولاه أبوه ، فأما الميراث فقد أجمعوا أن ابن الملاعة لو لم تلهن أمه وترك أمه وأباه كان لأمه السدس ، فلو كانت بمنزلة أبيه وأمّه لورثت سدسين فقط سدس بالأمومة وسدس بالأبوة ، كذا قال وفيه نظر تصويروا واستدلوا وحجة الجمهور ما تقدم في اللعان أن في رواية فابيع عن الزهري عن سهل في آخره « فكانت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه ما فرض لها » أخرجه أبو داود ، وحديث ابن عباس « وهو لأولى رجل ذكر » ، فإنه جعل ما فضل عن أهل الفرائض لعصبه الميت دون عصبه أمه ، وإذا لم يكن لولد الملاعة عصبه من قبل أبيه قاله لولده عصبته ، وقد تقدم من حديث أبي هريرة « ومن ترك مالا فليهدئه عصبته من كانوا »

١٨ - باب الولد للفراش محرقة كانت أو أمة

٦٧٤٩ - **حَرْش** عبدُ الله بن يوسف أخيراً مالكٌ عن ابن شهاب عن عروة « من عائشة رضى الله عنها قالت : كان عتبةُ عبدٍ إلى أخيه سعدٍ أن ابنَ وليدةٍ زمةً مئى ، فاقبضه للبك ، فلما كان عامَ الفتح أخذَه سعدٌ فقال : ابنُ أخى عبدٍ إلى فيه ، فقام عبدُ بن زمة ، فقال : أخى وابن وليدةٍ أبى ولِدَ على فراشه ، فتساوفا إلى للنبي ﷺ فقال سعدٌ : يا رسولَ الله ابنُ أخى قد كان عبدٌ إلى فيه ، فقال عبدُ بن زمة : أخى وابنُ وليدةٍ أبى ولِدَ على فراشه ، فقال للنبي ﷺ : هو لك يا عبدُ بن زمة ، الولدُ للفراش وللعاهر الحجر . ثم قال أسودة بنت زمة : احتججى منه ، لما رأى من شبهه بعتبة ، فأراها حتى لقي الله »

٦٧٥٠ - **حَرْش** مددٌ عن يحيى عن شعبة عن محمد بن زيادٍ أنه « سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ قال :

الولدُ لصاحبِ القرائش »

[الحديث ٦٧٥٠ - طرفه في : ٦٨١٨]

قوله (باب الولد للفراش حرة كانت) أى المستقرشة (أو أمة) . **قوله** (عن عروة) فى رواية شعيب عن الزهرى فى الملق « حدثنى عروة ، وكذا وقع فى رواية عبد الله بن مسعدة عن مالك فى المغازى . لكن أخرجه فى الوصايا بلفظ عن عروة . **قوله** (كان عتبة عبد إلى أخيه) فى رواية يحيى بن زعدة عن مالك فى أوائل البيوع ابن أبي وقاص فى الموضوعين وكذا فى رواية شعيب واليث وغيرهما عن الزهرى وفى رواية ابن عيينة عن الزهرى الماضية فى الأشخاص : أوصانى أخى إذا قدمت بحى مكة أن أقبض اليك ابن أمة زمة فانه ابنى . **قوله** (ان ابن وليدة زمة) فى رواية ابن عيينة عن ابن شهاب الماضية فى المظالم ابن أمة زمة ، والوليدة فى الأصل المولودة وتطلق على الأمة وهذه الوليدة لم أقف على اسمها لكن ذكر مصعب الزبيرى وابن أخيه الزبير فى « نسب قريش » أنها كانت أمة يمانية ، والوليدة ذليلة من الولادة بمعنى مفعولة ، قال الجوهري : هى الصبية والأمة والجمع ولائد ، وقيل انها اسم أخير أم الولد . وزمة بفتح الزاى وسكون الميم وقد تحرك ، قال النووى : القسكين أشهر ، وقال أبو الوليد الفقيه : التحريك هو الصواب . قلت : والجارى على السنة المحمدية القسكين فى الاسم والتحريك فى النسبة ، وهو ابن قيس بن عبد شمس القرشى العامري والد أسودة زوج النبي ﷺ ، وعبد بن زمة بغير إضافة ، ووقع فى « مختصر ابن الحاجب » عبد الله وهو غلط ، نعم عبد الله بن زمة آخر ، وفى بعض الطرق من غير رواية عائشة عند الطحاوى فى هذا الحديث عبد الله بن زمة ونبه على أنه غلط وأن عبد الله بن زمة هو ابن الأسود بن المطلب ابن أسد بن عبد المزى آخر . قالت : وهو الذى مضى حديثه فى تفسير (والشخص وضحاها) وقد وقع لابن منده خبط فى ترجمة عبد الرحمن بن زمة فانه زعم أن عبد الرحمن وعبد الله وعبداء إخوة ثلاثة أولاد زمة بن الأسود ، وليس كذلك بل عبد بغير إضافة وعبد الرحمن أخوان عاصيان من قريش ، وعبد الله بن زمة قرشى أسدى من قريش أيضا ، وقد أوضحت ذلك فى « الإصابة فى تمييز الصحابة » والابن المذكور اسمه عبد الرحمن وذكره ابن عبد البر فى الصحابة وغيره ، وقد أعقب بالمدينة . وعتبة بن أبى وقاص أخو سعد مختلف

في صحبته فذكره في الصحابة العسكري وذكر ما نقله الزبير بن بسكار في النسب أنه كان أصاب دما بمكة في قریش فانتقل إلى المدينة ولما مات أوصى إلى سعد ، وذكره ابن منذر في الصحابة ولم يذكره مستندا إلا قول سعد وعبد الله بن أبي ربيعة ، واستنكر أبو نعيم ذلك وذكر أنه الذي شج وجهه رسول الله ﷺ بأحد ، قال وما هلت له أسلما ، بل قد روى عبد الرزاق من طريق عثمان الجزري عن مقسم ، أن النبي ﷺ دعا بأن لا يحول على عتبة الحول حتى يموت كافرا فأت قبل الحول ، وهذا مرسل ، وأخرجه من وجه آخر عن سعيد بن المسيب بنحوه ، وأخرج الحاكم في المستدرك ، من طريق صفوان بن سليم عن أنس أنه سمع حاطب بن أبي بلتعة يقول : إنه عتبة لما فعل بالنبي ﷺ ما فعل تبعته فقتلته ، كذا قال وجزم ابن التين والديلمي بأن مات كافرا . قلت : وأم عتبة هند بنت وهب ابن الحارث بن زهرة ، وأم أخيه سعد حمزة بنت سفيان بن أمية . قوله (فلما كان عام الفتح أخذ سعد فقال ابن أخى) في رواية يونس عن الزهري في المغازي : فلما قدم رسول الله ﷺ مكة في الفتح ، وفي رواية معمر عن الزهري عند أحمد وهي لم يسنه لم يسنه أظها : فلما كان يوم الفتح رأى سعد الفلام ففرقه بالشبه فاحتضنه وقال ابن أخى ورب الكعبة ، وفي رواية الليث : فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخى عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه ، وعتبة بالجر بدل من لفظ أخى أو عطف بيان ، والضمير في أخى لسعد لا لعتبة . قوله (فقام عبد بن زمة فقال أخى وابن وليلة أبي ولد علي فراشه) في رواية معمر : فجاء عبد بن زمة فقال بل هو أخى ولد علي فراشه ، وفي رواية يونس : يا رسول الله هذا أخى هذا ابن زمة ولد علي فراشه ، زاد في رواية الليث ، انظر إلى شبهه يا رسول الله ، وفي رواية يونس : فنظر رسول الله ﷺ فإذا هو أشبه الناس بعتبة ابن أبي وقاص ، وفي رواية الليث : فرأى شبا بينا بعتبة ، وكذا لابن هبيرة عند أبي داود وغيره ، قال الخطابي ونبيه عياض والقرطبي وغيرهما : كان أهل الجاهلية يفتنون الولائد ويقررون عليهم الأضراب فيكسبون بالفجور ، وكانوا بالعتبة للنسب بالرواة إذا ادعوا الولد كافي الفكاك ، وكانت لامة وكان يلم بها فظهر بها حمل زعم عتبة بن أبي وقاص أنه منه وعهد إلى أخيه سعد أن يستأذنه ، فخاض فيه عبد بن زمة ، فقال له سعد : هو ابن أخى علي ما كان عليه الأمر في الجاهلية ، وقال عبد : هو أخى علي ما استقر عليه الأمر في الإسلام ، فأبطل النبي ﷺ حكم الجاهلية وألحقه بزمة ، وأبدل عياض قوله إذا ادعوا الولد بقوله إذا اعترفت به الأم ، وفي عليهما القرطبي فقال : ولم يكن حصل إلحاقه بعتبة في الجاهلية إما لعدم الدوى وإما لكون الأم لم تعترف به لعتبة . قلت : وقد مضى في النكاح من حديث عائشة ما يؤيد أنهم كانوا يعتبرون استلحاق الأم في صورة وإلحاق العشرة فيدخلون على المرأة كلهم بصيها ، فإذا حملت ووضعت وضعت ليال أرسلت إليهم فاجتمعوا عندها فقالت : قد ولدت فهو ابنك يا فلان ، فيلحق به ولدها ولا يستطیع أن يتمتع ، إلى أن قالت : ونكاح البغايا كن بنهن هلى أبو ابن رابات ، فن أرادهن دخل عليهن ، فإذا حملت أحدهن فوضعت جمعوا لها القائة ثم ألحقوا ولدها بالذي يرى القائف لا يتمتع من ذلك ، انتهى . واللائق بقصة أمة زمة الأخير ، فعمل جمع القائة لهذا الولد تعذر بوجه من الوجوه ، أو أنهم لم تكن بصفة البغايا بل أصابها عتبة سرا من زنا وهما كافران لحملت وولدت ولدا يشبهه فغاب على ظنه أنه منه فبقيته الموت قبل استئذانه فأوصى أخاه أن يستأذنه ، فعمل سعد بذلك تعسكا بالبراءة الأصيلة

قال القرطبي : وكان عبد بن زمة سمع أن الشرع ورد بأن الولد للفراش ولألم يكن عاقبتهم الإلحاق به ، كذا
قاله ، وما أوردى من ابن له هذا الجزم بالنفي ، وكما أنه ينهض على ما قال الخطابي أمة زمة كانت من البغايا اللاتي
عليهن من الضرائب ، فكان الإلحاق عندها باستلحاقها على ما ذكر ، أو بالإلحاق بالتأنيف على ما في حديث عائشة ،
لكن لم يذكر الخطابي مستندا لذلك ، والذي يظهر من سياق القصة ما قدمته أنها كانت أمة مستفرشة لومة فائق
أن حبة زنى بها كما تقدم ، وكانت طريقة الجاهلية في مثل ذلك أن السيد إن استأجره لحقه وإن نفاه انتفى عنه وإذا
أداه غيره كان سرده ذلك إلى السيد أو القافة ، وقد وقع في حديث ابن الزبير الذي أسوقه بعد هذا ما يؤيد ما قلته ،
وأما قوله : أن عبد بن زمة سمع أن الشرع الخ ففيه نظر ، لأنه يبعد أن يسمع ذلك عبد بن زمة وهو بمكة لم
يعلم بعد ولا يسمعه سعد بن أبي وقاص وهو من السابقين الأولين الملازمين لرسول الله ﷺ من حين إسلامه إلى
حين فتح مكة فهو العشرين سنة ، حتى ولو قلنا أن الشرع لم يرد بذلك إلا في زمن الفتح قبله بعد قبيل سعد بعبد
أيضا ، والذي يظهر لي أن شرعية ذلك إنما عرفت من قوله ﷺ في هذه القصة « الولد للفراش ، والأب فإلحاق »
سعد لو سبق إليه بذلك ليدعيه ، بل الذي يظهر أن كلام سعد وعتبة بنى على البراءة الأصلية ، وأن مثل هذا
الولد يقبل النزاع ، وقد أخرج أبو داود تلو حديث الباب بسند حسن إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال
« قام رجل فقال : يا رسول الله إن فلانا أبى طهرت بأمة في الجاهلية ، فقال رسول الله ﷺ : لا دعوة في
الإسلام ، ذهب أمر الجاهلية ، الولد للفراش ولألم يكن الجزم ، وقد وقع في بعض طرقه أن ذلك وقع في زمن
الفتح وهو يؤيد ما قلته ، واستدل بهذه القصة على أن الاستلحاق لا يختص بالأب بل بالإخ أن يستلحق وهو قول
الشافعية وجماعة بشرط أن يكون الأخ حائرا أو يوافقه باقي الورثة وإمكان كونه من المذكور وأن يوافق على ذلك
أن كان بالغا عاقلا وأن لا يكون معروف الأب ، ونعقب بأن زمة كان له ورثة غير عبد ، وأجيب بأنه لم يختلف
وأوثا غيره إلا سودة ، فإن كان زمة مات كافرا فلم يرثه إلا عبد وحده ، وعلى تقدير أن يكون أسلم وورثته سودة
فيحتمل أن تكون وكلت أحاطا في ذلك أو أدهت أيضا وخص مالك وطائفة الاستلحاق بالأب ، وأجابوا بأن
الإلحاق لم ينحصر في استلحاق عبد لاحتمال أن يسكن النبي ﷺ أطاع دل ذلك برجه من الوجه كاعتراف زمة
بالوطء ، ولأنه إنما حكم بالفراش لأنه قل بعد قوله هو لك الولد للفراش ، لأنه لما أبطل الشرع إلحاق هذا الولد
بإلوان لم يبق صاحب الفراش . وجرى المأوى على القول بأن الإلحاق يختص بالأب فقال : أجمعوا على أنه
لا يقبل إقرار أحد على غيره ، والذي عني في قصة عبد بن زمة أنه ﷺ أجاب عن المسألة فأعلمهم أن الحكم
كذا بشرط أن يدعي صاحب الفراش لا أنه قبل دعوى سعد عن أخيه عتبة ولا دعوى عبد بن زمة عن زمة
بل عرفهم أن الحكم في مثله يكون كذلك . قال ولذلك قال « احتجني منه يا سودة » ونعقب بأن قوله لعبد بن
زمة « هو أخوك » يدفع هذا التأويل ، واستدل به على أن الوصي يجوز له أن يستلحق ولد موصيه إذا وصى
إليه بأن يستلحقه ويسكن كالوكيل عنه في ذلك ، وقد مضى التنبيه بذلك في كتاب الأشخاص وعلى أن الأمة
تصير فراشا بالوطء ، فإذا اعترف السيد بوطء أمته أو ثبت ذلك بأي طريق كان ثم أنت بولد لمدة الامكان بعد
الوطء لحقه من غير استلحاق كما في الزوجة ، لكن الزوجة تصير فراشا بمجرد العقد فلا بشرط في الاستلحاق إلا
الامكان لأنها تراد بالوطء لجهل العقد عليها كالوطء ، بخلاف الأمة قائم تراد لمنافع أخرى فاشتراط في حقها الوطء

ومن ثم يجوز الجمع بين الاختين بالملك دون الوطء وهذا قول الجمهور ، وعن الحنفية لا تصير الأمة فراشا إلا إذا ولدت من السيد ولدا ولحق به فلهما ولدت بعد ذلك لحقه إلا أن ينفيه ، وعن الحنابلة من اعترف بالوطء فانت منه لمدة الامكان لحقه وان ولدت منه أولا فاستلحقه لم يباحقه ما بعده إلا باقرار مستأنف على الراجح عندهم ، وترجيح المذهب الاول ظاهر لانه لم ينقل أنه كان لزومة من هذه الأمة ولد آخر ، والسكك متفقون على أنها لا تصير فراشا إلا بالوطء ، قال النووي : وطء زمة أمته المذكورة - لم لما بينة وإما باطلاع النبي ﷺ على ذلك . قلت : وفي حديث ابن الزبير ما يفصح بأن ذلك كان أمرا مشهورا وسأذكر انظره قريبا ، واستدل به على أن السبب لا يخرج ولو قلنا ان العبرة بعدم اللفظ . ونقل الغزالي تبعها للشيخ والأحدى وعن تبعه عن الشافعي قولا بخصوص السبب تمسكا بما نقل عن الشافعي أنه ناظر بعض الحنفية لما قال ان أبا خنيفة خص الفراش بالوجبة وأخرج الأمة من عموم الولد للفراش ، فرد عليه الشافعي بأن هذا ورد على سبب خاص ، ورد ذلك الفخر الرازي على من قاله بأن مراد الشافعي أن خصوص السبب لا يخرج ، والخبر إنما ورد في حق الأمة فلا يجوز إخراجها ، ثم وقع الاتفاق على تمحيصه في الزوجات لكن شرط الشافعي والجمهور الامكان زمانا ومكانا ، وعن الحنفية يكفي مجرد العقد فتصير فراشا ويباح الزوج الولد ، وحجتهم عموم قوله الولد للفراش ، لانه لا يحتاج الى تقدير وهو الولد لصاحب الفراش لأن المراد بالفراش الموطوء ، ورد القراطي بأن الفراش كناية عن الموطوء ليكون الواطء يستفرشها أى يصيرها بوطئه لها فراشا له يعنى فلا بد من اعتبار الوطء حتى تسمى فراشا ولحق به إمكان الوطء فع عدم إمكان الوطء لا يسمى فراشا ، وفهم بعض الشراح عن القراطي بخلاف مراده فقال : كلامه يقتضى حصول مقصود الجمهور بمجرد كون الفراش هو الموطوء وليس هو المراد فعلم أنه لا بد من تقدير محذوف لانه قال ان الفراش هو الموطوء والمراد به أن الولد لا يلحق بالواطء ، قال المعترض : وهذا لا يستقيم الا مع تقدير الحذف ، قلت : وقد بينت وجه استقامته بحمد الله ، وبقي ذلك أيضا أن ابن الأعرابي القنوي نقل أن الفراش عند العرب يعبر به عن الزوج وعن المرأة والأكثر إطلاقه على المرأة ، وبما ورد في التعبير به عن الرجل قول جرير فيمن تزوجت بعد قتل زوجها أو سيدها :

باتت تعانقه وبات فراشا خلق العباد بالبلاد تقيلا

وقد يعبر به عن حالة الافتراش ويمكن حمل الخبر عليها فلا يتعين الحذف ، نعم لا يمكن حمل الخبر على كل واطء بل المراد من له الاختصاص بالوطء كالزوج والسيد ، ومن ثم قال ابن دقيق العيد : معنى «الولد للفراش» تابع للفراش أو محكوم به للفراش أو ما يقارب هذا ، وقد شنع بعضهم على الحنفية بأن من لازم منهم إخراج السبب مع المبالغة في العمل بالعموم في الأحوال ، وأجاب بعضهم بأنه خصص الظاهر للقوى بالقياس ، وقد عرف من قاعدته تقديم القياس في مواضع على خبر الواحد وهذا منها ، واستدل به على أن القائف إنما يعتمد في الشبه إذا لم يعارضه ما هو أقوى منه لأن الشارع لم يلتفت هنا الى الشبه والتفت اليه في قصة زيد بن حارثة ، وكذا لم يحكم بالشبه في قصة الملائكة لانه عارضه حكم أقوى منه وهو مشروعية اللعان ، وفيه تخصيص عموم الولد للفراش ، وقد تمسك بالصوم الشعبي وبعض المالكية وهو شاذ ، ونقل عن الشافعي أنه قال : لقوله الولد للفراش ، معنيان أحدهما هو له ما لم ينفعه فإذا نفاه بما شرع له كاللعان انتفى عنه ، والثاني اذا تنازع رب الفراش

والعاهر قالوا لرب الفرائض . قلت : والثاني : ينطبق على خصوص الواقعة والاول اهم . قوله (فتساووا) أي تلازموا في الذهاب بحيث أن كلا منهما كان كالذي يسوق الآخر . قوله (هو لك يا عبد بن زمة) كذا الأكثر ، وقد تقدم ضبط عبد وأنه يجوز فيه اتهم والفتح ، وأما ابن فهو منصوب على الماين ، ووقع في رواية للنسائي وهو لك عبد بن زمة ، بحذف حرف النداء ، وقرأه بعض المخالفين بالتثوين وهو مردود فقد وقع في رواية يونس المداقة في المقازي وهو لك ، هو أخوك يا عبد ، ووقع مسدد عن ابن عيينة عند أبي داود وهو أخوك يا عبد ، قال ابن عبد البر : ثبتت الامة فراشا عند أهل الحجاز إن أفر سيمدها أنه كان يلزمها ، وعند أهل العراق إن أفر سيمدها بالولد ، وقال المازري : يتعاق بهذا الحديث استباح الأخ لاختيه ، وهو صحيح عند الشافعي إذا لم يكن له وارث سواء ، وقد تعلقت أصحابة بهذا الحديث لأنه لم يرد أن زمة ادعاء ولدا ولا اعتراف بوطء أمه فكان المول في هذه النصة على استباحاق عبد بن زمة ، قال : وعندنا لا يصح استباحاق الأخ ، ولا حجة في هذا الحديث لأنه يمكن أن يكون ثبت عند النبي ﷺ أن زمة كان يها أمته فالحق الولد به لأن من ثبت وطؤه لا يحتاج الى الاعتراف بالوطء ، وإنما يصعب هذا على العراقيين ريمس عليهم الانفصال عما قاله الشافعي ما قرناه أنه لم يكن لزمة ولد من الامة المذكورة سابق ، ومجرد الوطء لا عبرة به عندهم فيلزمهم تسليم ما قال الشافعي ، قال : ولما ضاق عليهم الامر قالوا الرواية في هذا الحديث وهو لك عبد بن زمة ، وحذف حرف النداء بين عبد وابن زمة والأصل يا ابن زمة ، قالوا والمراد أن الولد لا يلحق بزمة بل هو عبد لولده لأنه وارثه ولكل امرئ سودة بالاستتجاب منه لانهم لم تراث زمة لأنه مات كافرا وهي مسلمة ، قال وهذه الرواية التي ذكروها غير صحيحة ولو وردت لردناها الى الرواية المشهورة وقدا بل المخذوف حرف النداء بين لك وعبد كقوله تعالى حكاية عن صاحب يوسف حيث قال (يوسف أعرض عن هذا) انتهى . وقد سلك الطحاوي فيه مسلكا آخر فقال : معنى قوله « هو لك » أي يدك عليه لا أنك تملكه واسكن تمنع غيرك منه الى أن يتبين أمره كما قال لصاحب اللفظة « هي لك » وقال له « إذا جاء صاحبها فأدأها اليه » قال ولما كانت سودة شريكة لعبد في ذلك لكن لم يعلم منها تصديق ذلك ولا الدعوى به الزم عبدا بما أقر به على نفسه ولم يجعل ذلك حجة عليها فأمرها الاحتجاب ، وكلامه كله متعقب بالرواية الثانية المصريح فيها بقوله « هو أخوك » فانها دفعت الاشكال وكأنه لم يقف عليها ولا على حديث ابن الزبير وسودة الدال على أن سودة وافقت أعاها عبدا في الدعوى بذلك . قوله (الولد للفراش والعاهر الحجر) تقدم في غروة الفتح تعليقا من رواية يونس عن ابن شهاب « قالت عائشة قال رسول الله ﷺ : الولد الخ » وهذا منقطع ، وقد وصله غيره عن ابن شهاب ، ووقع في رواية يونس أيضا ، قال ابن شهاب : وكان أبو هريرة يصيح بذلك ، وقد قدمت هناك أن مصلا أخرجه موصولا من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة وأبي هريرة ، وقوله « والعاهر الحجر » أي للزاني الحبيبة والحرمان ، والعاهر بفتح الهمزة ، وقيل يختص بالليل ، ومعنى الحبيبة هنا حرمان الولد الذي يدعيه ، وجرت عادة العرب أن تقول لمن خاب « له الحجر وبقيته الحجر والتراب » ونحو ذلك ، وقيل المراد بالحجر هنا أنه يرمم ، قال النووي : وهو ضعيف لأنه لانه الرجم يختص بالمحسن ، ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الواد ، والخبر انما سيق لنفي الولد . وقال السبكي : والاول أشبه بمساق الحديث اتهم الحبيبة كل ران ، ودليل الرجم مأخوذ من موضع آخر فلا حاجة للمتعصب من غير دليل . قلت : وبؤيد

الاول ايضا ما أخرجه أبو أحمد الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه « الولد للفراش وفي فم العاهر الحجر » وفي حديث ابن عمر عند ابن حبان « الولد للفراش وفي العاهر الأثلب » بثلاثة ثم موحدة بينهما لام ويفتح أوله وثالثه وبكران قيل هو الحجر وقيل دقانه وقيل التراب . قوله (ثم قال لسردة احتجبي منه) في رواية الليث « واحتجبي منه بأسودة بذت زممة » . قوله (فما رأها حتى أتى الله) في رواية معمر « قالت عائشة فراقه ما رأها حتى مات » وفي رواية الليث « فلم تره سودة قط » ، يعني في المدة التي بين هذا القول وبين موت أحدهما ، وكذا المسلم من طريقه ، وفي رواية ابن جريج في صحيح أبي عوانة مثله « وفي رواية الكشميني الآتية في حديث الليث أيضا « فلم تره سودة بعد » وهذه اذا ضمت الى رواية مالك ومعمر استفيد منها أنها امتثلت الأمر وبألفت في الاحتجاب منه حتى أنها لم تره فضلا عن أن يراها ، لانه ليس في الأمر المذكور دلالة على منعها من رؤيته . وقد استدل به الحنفية على أنه لم يلحقه زممة لانه لو الحق به لكان أما سودة والأخ لا يؤمر بالاحتجاب منه ، وأجاب الجمهور بأن الأمر بذلك كان للاحتياط لانه إن حكم بأنه أخوها لقوله في الطرق الصحيحة « هو أخوك يا عبد » وإذا ثبت أنه أخو عبد لآتيه فهو أخو سودة لا يها ، لكن لا رأي الشبه بينا بمثبة أمرها بالاحتجاب منه احتياطاً ، وأشار الخطابي الى أن في ذلك نزعة لأهبات المؤمنين لأن لهم في ذلك ما ليس بغيره من ، قال : والشبه يعتبر في بعض المواطن لكن لا يقضى به اذا وجد ما هو أقوى منه ، وهو كما يحكم في الحادثة بالقياس ثم يوجد فيها نص فيترك القياس ، قال : وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث وليس بالثابت « احتجبي منه بأسودة فانه ليس لك بأخ » ، وتبعه النووي فقال : هذه الزيادة باطلة مردودة ، وتعقب بأنها وقعت في حديث عبد الله بن الزبير عند النسائي بسند حسن وأفظه « كانت زممة جارية بطاؤها وكان يظن بأخوها أنه يقع عليها فجاءت بولد يشبه الذي كان يظن به فأتت زممة » ، فذكرت ذلك سودة لابي بطلح فقال « الولد للفراش واحتجبي منه بأسودة فليس لك بأخ » ، ورجل سنده وجال الصحيح إلا شيخ مجاهد وهو يوسف مولى آل الزبير ، وقد طعن البيهقي في سنده فقال : فيه جبرير وقد نسب في آخر عمره الى سوء الحفظ ، وفيه يوسف وهو غدير معروف ، وعلى تقدير ثبوته فلا يهارض حديث عائشة المتفق على صحته ، وتعقب بأن جبريراً هذا لم ينسب الى سوء حفظه وكأنه اشتبه عليه بجبرير بن حازم ، وبأن الجمع بينهما ممكن فلا ترجيح ، وبأن يوسف معروف في نوال آل الزبير ، وعلى هذا فينمى تأويله ، وإذا ثبتت هذه الزيادة ذهبن تأويل نفى الأخوة عن سودة على نحو ما تقدم من أمرها بالاحتجاب منه ، ونقل ابن العربي في « القوانين » عن الشافعي نحو ما تقدم وزاد ، ولو كان أخاها ينسب محقق لما منعها كما أمر عائشة أن لا تحتجب من عمها من الرضاعة . وقال البيهقي : معنى قوله « ليس لك بأخ » ، إن ثبت ليس لك بأخ فيما فلا يخالف قوله لعبد « هو أخوك » . قلت : أو معنى قوله « ليس لك بأخ » ، بالنسبة للميراث من زممة لأن زممة مات كافراً وخلف عبد بن زممة والولد المذكور وسودة فلا حق لسودة في إرثه بل حازه عبد قبل الاستلحاق فإذا استلحق الابن المذكور شاركه في الإرث دون سودة فلماذا قال لعبد « هو أخوك » ، وقال لسودة « ليس لك بأخ » . وقال القرطبي بعد أن قرر أن أمر سودة بالاحتجاب والاحتياط ونحو الشبهات : ويحتمل أن يكون ذلك لتقليد أمر الحجاب في حق أهبات المؤمنين كما قال « أفعمياوان أتنا » ، فهاهما عن رؤية الأعمى مع قوله اغاطمة بذت قبس « اعتدى عند ابن أم مكتوم فانه أعمى » فلفظ الحجاب في حقهن دون غيرهن ، وقد

قسم في تفسير الحجاب قول من قال : انه كان يحرم عليهن بعد الحجاب إبراز أشخاصهن ولو كن مستترات
 الا لضرورة بخلاف غيرهن فلا يشترط ، وايضا فان الزوج ان يمنع زوجته من الاجتماع بمحارمها فلعل المراد
 بالاحتجاب عدم الاجتماع به في الخلوة ، وقال ابن حزم : لا يجب على المرأة أن يراها غيرها بل الواجب عليها صلة
 زوجها ، ورد على من زعم أن معنى قوله « هو لك » أي عبد ، بأنه لو نفي بأنه عبد لما أمر سورة بالاحتجاب
 منه إما لأن لها فيه حصّة وإما لأن من في الرق لا يحتجب منه على القول بذلك ، وقد تقدم جواب المازني عن ذلك
 قريبا ، واستدل به بعض المالكية على مشروعية الحكم بين حكيم وهو أن يأخذ الفروع شيئا من أكثر من أصل
 فيعطى أحكاما بعدد ذلك ، وذلك أن الفرائض يقتضي إلحاقه بزمّة في النسب والشبه يقتضي إلحاقه بعتبة فأعطى
 الفرع حكما بين حكيم فروع الفرائض في النسب والشبه البين في الاحتجاب ، قال : وإلحاقه بهما ولو كان من وجه
 أولى من إلغاء أحدهما من كل وجه . قال ابن دقيق العيد : ويعترض على هذا بأن صورة المسألة ما إذا دار الفرع
 بين أصلين شرعيين وهذا الإلحاق شرعي للتصريح بقوله « الوالد للفراش » ، فبقى الأمر بالاحتجاب مشكلا لأنه
 يناقض الإلحاق فتعني أنه للاحتياط لا لوجوب حكم شرعي وليس فيه إلّا ترك مباح مع نبوت الحرمة . واستدل
 به على أن حكم الحاكم لا يحمل الأمر في الباطن كالأمر في الظاهر فظهر أنها زور لأنه حكم بأنه أخو عبد وأمر سورة
 بالاحتجاب بسبب الشبه بعتبة ، فهو كان الحكم يحمل الأمر في الباطن لما أمرها بالاحتجاب ، واحتدل به على أن
 لو طه الزنا حكم وطه الحلال في حرمة المصاهرة وهو قول الجمهور ، ووجه الدلالة أمر سورة بالاحتجاب بعد
 الحكم بأنه أخوها لأجل الشبه بالزاني . وقال مالك في المشهود عنه والشافعي : لا أثر لو طه الزنا بل الزاني أن
 يتزوج أم التي زنى بها وبنتها ، وزاد الشافعي ووافقه ابن الماجشون : والبنت التي تلدها المزني بها ولو عرفت أنها
 منه ، قال النووي : وهذا احتجاج باطل لأنه على تقدير أن يكون من الزنا فهو أجنبي من سودة لا يحمل لها أن
 تظهر له سواء الحق بالزاني أم لا فلا تعاق له بمسألة البنت المخلوقة من الزنا ، كذا قال وهو رد للفرع برد الأصل
 وإلا فالبناء الذي بنوه صحيح ، وقد أجاب الشافعية عنه بما تقدم أن الأمر بالاحتجاب الاحتياط ويحمل الأمر
 في ذلك إما على الندب وإما على تخصيص أمهات المؤمنين بذلك ، فعلى تقدير التندب فالشافعي قائل به في المخلوقة
 من الزنا وعلى التخصيص فلا إشكال والله أعلم . ويلزم من قال بالوجوب أن يقول به في تزويج البنت المخلوقة من
 ماء الزنا فيجوز عند فقد الشبه ويمنع عند وجوده ، واستدل به على صحة ملك الكافر الوثني الأمة الكافرة وإن حكمها
 بعد أن تلد من سيدها حكم لقن لأن عبدا وسعدا أطلاقا عليها أمة ووليدة ولم ينكر ذلك النبي ﷺ ، كذا أشار
 إليه البخاري في كتاب العتق عقب هذا الحديث بعد أن ترجم له وأم الولد ، ولكنّه ليس في أكثر النسخ ، وأجيب
 بأن حتى أم الولد بموت السيد ثبت بأدلة أخرى ، وقيل أن غرض البخاري بإيراده أن بعض الحنفية لما ألزم أن
 أم الولد المتنازع فيه كانت حرة رد ذلك وقال بل كانت عتقت ، وكأنه قد ورد في بعض طرقات أنها أمة فنّ ادعى
 أنها عتقت فعليه البيان . قوله (عن يحيى) هو ابن سعيد القطان ومحمد بن زياد هو الجعفي . قوله (الولد لصاحب
 الفرائض) كذا في هذه الرواية ، وزاد آدم عن شعبة « ولقاهر الحجر » ، وكذا أخرجه الاسماعيلي عن طريق معاذ
 عن شعبة ، ولهذا الحديث سبب غير قصة ابن زمة فقد أخرجه أبو داود وغيره من رواية حسين المعلم عن عمرو
 ابن شعيب عن أبيه عن جده قال « قام رجل فقال لما فتحت مكة : إن فلانا ابني ، فقال النبي ﷺ : لادعوه في

الاسلام ذهب أمر الجاهلية، الولد للفراش وللعاهر الاثاب . قيل . ما الاثاب ؟ قال : الحجر . . تكملة : حديثه .
 و الولد للفراش قال ابن عبد البر هو من أصح ما روى عن النبي ﷺ . جاء عن بضعة وعشرين نفساً من الصحابة
 فذكره البخاري في هذا الباب عن أبي هريرة وعائشة ؛ وقال الترمذي عقب حديث أبي هريرة : وفي الباب عن حمير
 وعثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وابن أمية وعمر بن خارجة والبراء وزيد
 ابن أرقم ، وزاد شيخنا عليه معارية وابن عمر ، وزاد أبو القاسم بن عذبة في تذكرته مما ذكره ابن جبر وعبد الله بن
 الصامت وأبو مالك بن عبد الله بن أبي طالب والحسين بن علي وعبد الله بن حذافة وسعد بن أبي وقاص وسودة
 بنت زمعة ، ووقع لي من حديث ابن عباس وابن مسعود البدرى ورواية ابن الاسقع وزينب بنت جحش ، وقد
 رقت هاماً علامات من أخرجهما من الأئمة قطب علامة الطبراني في الكبير وطس علامته في الاوسط ورواية علامة
 البزار وص علاقه أبي يعلى الموصلي وتم علامة تمام في فوائده وجميع هؤلاء وقع عندهم الولد للفراش وللعاهر
 الحجر ، ومنهم من اقتصر على الجملة الاولى ، وفي حديث عثمان قصة وكذا علي ، وفي حديث معارية قصة أخرى
 له مع نصر بن حجاج وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد فقال له نصر : فأين قضاؤك في زياد ؟ فقال : قضاء رسول
 الله ﷺ خير من قضاء معارية . وفي حديث ابن أمية وابن مسعود وعبد الله بن عباس ، وفي حديث عبد الله
 ابن حذافة قصة له في سؤاله عن اسم أبيه ، وفي حديث ابن الزبير قصة نحو قصة عائشة باختصار وقد أشرفت اليه ،
 وفي حديث سودة نحوه ولم أسم في رواية أحمد بل قال : عن بنت زمعة ، وفي حديث زينب قصة ولم يسم أبوها
 بل فيه : عن زينب الأسدية ، وبالله التوفيق . وجاء من مرسل عبيد بن حمير وهو أحد كبار التابعين أخرجه ابن
 عبد البر بسند صحيح اليه

١٩ - باب الولاء لمن أعتق ، وميراث القيط . وقال عمر : القيط حر

٦٧٥١ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت :
 اشتريت برة فقال للنبي ﷺ واشترى بها فإن الولاء لمن أعتق ، وأهدى لها شاة ، فقال عو لها صدقة ولها
 هدية . قال الحكم وكان زوجها حراً ، وقول الحكم مرسل ، وقال ابن عباس : رأيته عبداً
 ٦٧٥٢ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « إنما
 الولاء لمن أعتق »

قوله (باب إنما الولاء لمن أعتق وميراث القيط ، وقال عمر : القيط حر) هذه الترجمة موقوفة لميراث القيط
 فأشار إلى ترجيح قول الجمهور أن القيط حر ولاؤه في بيت المال ، وإلى ما جاء عن أنحنى أن ولاؤه للذي التقطه
 واحتج بقول عمر لابن جيلة في الذي التقطه وذهب فهو حر وهما نفقته ولك ولاؤه ، وتقدم هذا الأثر معلناً
 بتأيه في أرائل الشهادات وذكرت هناك من وصله ، وأجبت عنه بأن معنى قول عمر ذلك ولاؤه ، أي أنت الذي
 تقول تربيته والقيام بأمره فهي ولاية الاسلام لا ولاية العتق ، والحجة لذلك صريح الحديث المرفوع « إنما الولاء
 لمن أعتق » ، فافهم أن من لم يعتق لا ولاؤه له لأن العتق يستدعي سبق ملكه واللقب من دار الاسلام لا يملكه الملقط

لأن الأصل في الناس الحرية إذ لا يخلو المنبوذ أن يكون ابن حرة فلا يسترق أو ابن أمة قوم فبرأته لهم فإذا جهل وضع في بيت المال ولا رق عليه للذي التقطه ، وجاء عن علي أن القبط مولى من شاء . وبه قال الحنفية إلى أن يعقل عنه فلا ينتقل بعد ذلك ممن عقل عنه ، وقد خفي كل هذا على الاسماعيلي فقال : ذكر ميراث القبط ، في ترجمة الباب وليس له في الحديث ذكر ولا عليه دلالة ، يريد أن حديث عائشة وابن عمر مطابق لترجمة ، إنما الولاء لمن أعتق ، وليس في حديثهما ذكر ميراث القبط ، وقد جرى الكرماني على ذلك فقال : فإن قلت فأين ذكر ميراث القبط ؟ قلت : هو ما ترجم به ولم يتفق له إيراد الحديث فيه . قلت : وهذا كله إنما هو بحسب الظاهر ، وأما بحسب تدقيق النظر ومناسبة إيراد في أبواب الموارد فيبيانه ما قدمت والله أعلم . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن القبط حر إلا رواية عن النخعي ، وعنه كالجماعة ، وعنه كالمقول عن الحنفية ، وقد جاء عن شريح نحو الأول وبه قال إسحق بن راهويه . **قوله** (الحكم) هو ابن عتيبة بمشناه ثم موحدة مصغر ، وإبراهيم هو النخعي ، والأسود هو ابن يزيد والثلاثة تابعيون كوفيون . **قوله** (قال الحكم وكان زوجها حراً) هو موصول إلى الحكم بالاسناد المذكور ، ووقع في رواية الاسماعيلي من رواية أبي الوليد عن شعبة مدرجا في الحديث ، ولم يقل ذلك الحكم من قبل نفسه فسيأتي في الباب الذي يليه من طريق منصور عن إبراهيم أن الأسود قاله أيضا فهو سلف الحكم فيه . **قوله** (وقول الحكم مرسل) أي ليس يستدل إلى عائشة رواية الخبر فيكون في حكم المتصل المرفوع . **قوله** (وقال ابن عباس رأيتُه عبدا) زاد في الباب الذي يليه . وقول الأسود منقطع ، أي لم يصله بذكر عائشة فيه وقول ابن عباس أصح لأنه ذكر أنه رآه ، وقد صح أنه حضر القصة وشاهدها فيترجم قوله على قول من لم يشهدها ، فإن الأسود لم يدخل المدينة في عهد رسول الله ﷺ ، وأما الحكم فولد بعد ذلك بدهر طويل ، ويستفاد من تعبير البخاري قول الأسود منقطع جواز اطلاق المنقطع في موضع المرسل خلافا لما اشتهر في الاستعمال من تخصيص المنقطع بما يسقط منه من أثناء السند واحد إلا في ضرورة سقط الصحابي بين التابعي والتابعي **قوله** (فان ذلك يسمى عندهم المرسل ، ومنهم من خصه بالتابعي الكبير فيستفاد من قول البخاري أيضا وقول الحكم مرسل ، أنه يستعمل في التابعي الصغير أيضا لأن الحكم من صفار التابعين ، واستدل به لاحدى الروایتين عن أحمد أن من أعتق عن غيره قالوا له المعتق والأجر للمعتق عنه ، وسيأتي البحث فيه في باب ما يرث النساء من الولاء .

٢٥ - باب ميراث السائبة

٦٧٥٣ - **حدثنا** قبيصة بن عقبة **حدثنا** سفيان عن أبي قيس عن هزبل عن « عبد الله قال إن أهل الإسلام لا يُسيِّون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يُسيِّون »

٦٧٥٤ - **حدثنا** موسى **حدثنا** أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود « أن عائشة رضي الله عنها اشترت برة لعتيقها واشترط أهلها ولأهلها ، فقالت : يا رسول الله إنني اشتريت برة لأعتقها وإن أهلها يشترطون ولأهلها فقال : أعتقها فإنما الولاء لمن أعتق ، أو قال أعطى النبي قال : فاشترتها فأعتقها قال : وخبرت

فاختارت نفسها ، وقالت : لو أعطيت كذا وكذا ما كنتُ معه « قال الأسود وكان زوجها حرا . قولُ الأسود منقطع ، وقولُ ابن عباس رأيتُ هذا أصحُّ

قوله (باب ميراث السائبة) بمهمة وموحدة بوزن فاعلة وتقدم بيانها في تفسير المائدة ، والمراد بها في الترجمة العبد الذي يقول له سيده لا ولاء لأحد عليك أو أنت سائبة يريد بذلك عتقه وأن لا ولاء لأحد عليه ، وقد يقول له أعتقتك سائبة أو أنت حر سائبة ، ففي الصيغتين الأوليين يفتقر في عتقه إلى نية وفي الآخرين يمتنع ، واختلف في الشرط فالجمهور على كراهيته وشذ من قال بإباحته ، واختلف في ولائه ، وسأينته في الباب الذي بعده أن شاء الله تعالى . قوله (من هو إل) في رواية يزيد بن أبي حكيم العدني عن سفيان عند الأسماعيني وحدثني هويل بن شرحبيل ه وهو بالزوى مصر ، وهم من قاله بالذال المعجمة وقد تقدم ذلك قريبا ، وأن سفيان في السند هو الثوري وأن أبا قيس هو عبد الرحمن ، قوله (عن عبد الله) هو ابن مسعود . قوله (إن أهل الإسلام لا يسيبون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون) هذا طرف من حديث أخرجه الأسماعيلي بتمامه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بسنده هذا إلى هويل قال وجاء رجل إلى عبد الله فقال إني أعتقت عبداً لي سائبة فأت ترك ما لا يدع وارثا ، فقال عبد الله ه فذكر حديث الباب وزاده وأنت ولي نعمته فلك ميراثه ، فإن تأمنت أو تخرجت في شيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال ، وفي رواية العدني وكان تخرجت ، ولم يشك وقال و فارنا (١) نجعله في بيت المال ، ومعنى و تأمنت ، بالمثلثة قبل الميم خشيت أن تقع في الإثم ، وتخرجت بالخاء المعجمة ثم الجيم بمعناه ، وبهذا الحكم في السائبة قال الحسن البصري وابن سيرين والشافعي وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين أن سالما مولى أبي حذيفة الصحابي المشهور أعتقته امرأة من الأنصار سائبة وقالت له وال من شئت ، فوالى أبا حذيفة ، فلما استقسم باليامة دفع ميراثه للانصارية أو لانيها ، وأخرج ابن المنذر من طريق بكر بن عبد الله المزني أن ابن عمر أتى بمال مولى له مات فقال إنا كنا أعتقناه سائبة فأمر أن يترى بشئنا وقابا فتمتق ، وهذا يحتمل أن يكون قوله على سبيل الوجوب أو على سبيل التذنب ، وقد أخذ بظاهره عطاء فقال : إذا لم يخلف السائبة وارثا دعى الذي أعتقه فإن قبل ماله والا ابتيمت به رقاب فأعتقت ، وفيه مذهب آخر أن ولاء المسلمين يرثونه ويقتلون عنه ، قاله عمر بن عبد العزيز والزهري ، وهو قول مالك ، وعن الشعبي والنخعي والكوفيين : لا بأس ببيع ولاء السائبة وعبته ، قال ابن المنذر : وتابع ظاهر قوله و الولاء لمن أعتق ، أولى . قلت : والى ذلك أشار البخاري بإيراد حديث عائشة في قصة بريرة وفيه فأنما الولاء لمن أعتق ، وفيه قول الأسود إن زوج بريرة كان حرا ، وقد تقدم الكلام على ذلك في الباب الذي قبله

٢١ - باب إثم من تبرأ من مَوَلَّيه

٦٧٥٥ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم التميمي عن أبيه قال « قال علي رضي الله عنه : ما عندنا كتاب نقرأه إلا كتابُ الله فخير هذه الصحيفة قال : فأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات

(١) كُنَّا في الصبح بالراء ، ولله عرف من ه فاذا ه .

وأَسنان الإبل، قال: وفيها المدينة حَرَم مابين حجر إلى ثور، فمن أحدث فيها حدثاً، أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل، ومن والى قوماً بنهر اذبح مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل. وذمة للمسلمين واحدة يسمى بها أذانهم، فمن أحقر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل ۝

٦٧٥٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نهى النبي ﷺ من بيع الولاء وعن هيبته »

قوله (باب إثم من نبرأ من مواليه) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد والطبراني من طريق سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه « عن النبي ﷺ قال : ان الله عباده لا يكلمهم الله تعالى ، الحديث وفيه « ورجل أعم عليه قوم فكفر فمهمهم ونبرأ منهم » وفي حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده رفعة عند أحمد « كفر بأقربته من نسب وإن دق » وله شاهد من أبي بكر الصديق ، وأما حديث الباب فلفظه « من والى قوماً بنهر اذبح مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » ومثله لأحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان عن ابن عباس ، ولابن داود من حديث أنس « فعليه لعنة الله المتابعة الى يوم القيامة » وقد مضى شرح حديث الباب في فضل المدينة وفي الجزية ويأتي في الديات ، وفي معنى حديث علي في هذا حديث عائشة مرفوعاً « من تولى الى غير مواليه فليتبوأ مقعده من النار » صححه ابن حبان ، ووالد ابراهيم التيمي الراوي له عن علي اسمه يزيد بن شريك ، وقد رواه عن علي جماعة منهم أبو جحيفة وهب بن عبد الله السوائي ومضى في كتاب العلم ، وذكرت هناك وفي فضائل المدينة اختلاف الرواة عن علي فيما في الصحيفة وأن جميع ما روه من ذلك كان فيها ، وكان فيها أيضاً ما مضى في الخامس من حديث محمد بن الحنفية أن أباها علي بن أبي طالب أرسله الى عثمان بصحيفة فيها فرائض الصدقة ، فان رواية طارق بن شهاب عن علي في نحو حديث الباب عند أحمد أنه كان في صحيفته فرائض الصدقة ، وذكرت في العلم سبب تحديث علي بن أبي طالب بهذا الحديث وإعراب قوله « الا كتاب الله » وتفسير الصحيفة وتفسير العقل ، وما وقع فيه في العلم « لا يقتل مسلم بكافر » وأصله بشرحه على كتاب الديات ، والذي تضمنه حديث الباب مما في الصحيفة المذكورة أربعة أشياء : أحدها الجراحات وأسنان الإبل ، وسيأتي شرحه في الديات ، وهل المراد بأسنان الإبل المتعلقة بالخراج أو المتعلقة بالزكاة أو أهم من ذلك . ثانياً « المدينة حرم » ، وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه في فضل المدينة في أواخر الحج ، وذكرت فيه ما يتعلق بالسند ، وبيان الاختلاف في تفسير الصرف والعدل . ثالثاً « ومن والى قوماً » هو المقصود هنا وقوله فيه « يذبح اذن مواليه » قد تقدم هناك أن الخطابي زعم أن له مفروماً وهو أنه إذا استأذن مواليه منهوه ، ثم راجعت كلام الخطابي وهو ليس اذن الموالى شرطاً في ادعاء نسب وولاء ليس هو منه وواليه ، وإنما ذكر تأكيداً للتحريم ولأنه إذا استأذنهم منهوه وسألوا بينه وبين ما يفعل من ذلك انتهى . وهذا لا يطرد لأنهم قد يتواطئون معه على ذلك اغرض ما ، والاولى ما قال

غيره ان التعبير بالاذن ايسر لتعديد الحكم بعدم الاذن وقصره عليه وانما ورد الكلام بذلك على أنه الغالب انتهى .
ويحتمل أن يكون قول من قول ، شاملا للمعنى الأعم من الموالاة وأن منها مطلق النصرة والاعانة والارث ،
ويكون قوله بغير اذن موالية ، يتعاق بمفهومه بما عدا الميراث ، ودليل اخراجه حديث : انما الولاء لمن أعتق ،
والعلم عند الله تعالى . وكان البخاري لحظ هذا فعقب الحديث بحديث ابن عمر بن الخطاب عن بيع الولاء وعن
هبة ، فانه يؤخذ منه عدم اعتبار الإذن في ذلك بطريق الأولى ، لانه اذا منع السيد من بيع الولاء مع ما تحصل
له من العوض ومن هبته مع ما يحصل له من المانة بذلك فتمنه من الإذن بغير عوض ولا مانة أولى ، وهو مندرج
في الهبة . وفي الحديث أن انتهاء المولى من أسفل الى غير مولاه من فوق حرام لما فيه من كفر النعمة وتضييع حق
الارث بالولاء والمقل وغير ذلك ، وبه استدلل مالك على ما ذكره عنه ابن وهب في موطنه قال : سئل عن عبد
يبتاع نفسه من سيده على أنه يوالى من شاء فقال لا يجوز ذلك واحتج بحديث ابن عمر ثم قال : فتلك الهبة الممنوعة
عنها ، وقد شد عطاء بن أبي رباح بالاختذ بمفهوم هذا الحديث فقال فيما أخرجه هبة الرزاق عن ابن جريج عنه :
إن أذن الرجل لمولاه أن يوالى من شاء جاز ، واستدل بهذا الحديث ، قال ابن بطال : وجاعة الفقهاء على خلاف
ما قال عطاء ، قال : ويحمل حديث علي أنه جرى على الغالب مثل قوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خفية ﴾
﴿ لملق ﴾ وقد أجمعوا على أن قتل الولد حرام سواء خشي الاملاق أم لا ، وهو منسوخ بحديث النبي عن بيع
الولاء وعن هبته . قلت : قد سبق عطاء الى القول بذلك عثمان ، فروى ابن المنذر أن عثمان اختصموا اليه في نحو
ذلك فقال لعننيك : رال من شئت ، وأن يميوز وهبت ولأه مواليا للعباس وولده ، والحديث الصحيح مقدم
على جميع ذلك فلم له لم يبلغ هؤلاء أو بلغهم وتأواوه وانعقد الاجماع على خلاف قولهم . قال ابن بطال ، وفي
الحديث أنه لا يجوز للعقيق أن يكتب فلان ابن فلان ويسمى نفسه ومولاه الذي أعتقه ، بل يقول فلان مولى فلان ،
واكن يحرز له أن ينسب إلى نفسه كاقترشي وغيره ، قال والأولى أن يفصح بذلك أيضا كأن يقول القرشى بالولاء
أو مولاهم . قال : وفيه أن من علم ذلك وفعله سقطت شهادته لما ترتب عليه من الوعيد ويجب عليه التوبة
والاستغفار . وفيه جواز لمن أعل الفسق عموما ولو كانوا مسلمين . رابعها دزمة المسلمين واحدة يسمى بها أديانهم ،
وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجزية . وأما حديث الباب الثاني فقد مضى في كتاب العتق وأصلح بشرحه على
ما هنا . قوله (حديثنا سفيان) هو الثوري . قوله (عن عبد الله بن دينار) هكذا قال الحفاظ من أصحاب سفيان
الثوري عنه ، منهم عبد الرحمن بن مهدي ووكيع وعبد الله بن نمير وغـيرهم . قوله (عن ابن عمر) في رواية
الاصحاح من طريق أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة وسفيان عن ابن دينار سمعت ابن عمر ،
وقد اشتهر هذا الحديث عن عبد الله بن دينار حتى قال مسلم لما أخرجه في صحيحه : الناس في هذا الحديث هيال عليه ،
وقال الترمذي بعد تحريجه : حسن صحيح لأنصفه الأمان حديث عبد الله بن دينار رواه عنه سعيد وسفيان ومالك ،
ويروى عن شعبة أنه قال وددت أن عبد الله بن دينار لما حدث بهذا الحديث أذن لي حتى كنت أقوم اليه فأقبل
رأسه . قال الترمذي : وروى يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار . قلت : وصل رواية يحيى بن
سليم ابن ماجه ؛ ولم ينفرد به يحيى بن سليم فقد تابعه أبو حمزة أنس بن عياض ويحيى بن سعيد الاموي كلاهما
عن هبة الله بن عمر أخرجه أبو حنيفة في صحيحه من طريقهما لكن قرن كل منهما نافعا بعبد الله بن دينار ،

وأخرجه ابن حبان في الثقات في ترجمة أحمد بن أبي أوفى وسأله عن طريقه عن شعبة عن عبد الله بن دينار وعمر بن دينار جميعاً عن ابن عمرو قال عمرو بن دينار غريب ، وقد اعتنى أبو نعيم الإصمعي بجميع طرقه عن عبد الله بن دينار فأورده عن خمسة وثلاثين نفساً عن حدث به عن عبد الله بن دينار منهم من الأكابر يحيى بن سعيد الأنصاري وموسى بن عقبة ويزيد بن الحاد وعبيد الله العمري وهؤلاء من صفار الثابتين ومن دونهم مسعر والحسن بن صالح بن حي وورقاء وأيوب بن موسى وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وعبد العزيز بن مسلم وأبو أويس ، ومن لم يقع له ابن جريج وهو هند أبي حوالة وسليمان بن بلال وهو عند مسلم وأحمد بن حازم المغازي في جزء المروى من طريق الطبراني . قوله (عن ابن عمر) في رواية أبي داود الحمزي عن سفیان عند الاسماعيلي « سمعت ابن عمر ، وكذا مضى في العلق من رواية شعبة وفي مسند الطيالسي عن شعبة « قلت لعبد الله بن دينار أنت سمعت هذا من ابن عمر ؟ قال : نعم ، سأله ابنه عنه ، وذكره أبو حوالة عن بهز بن أسد عن شعبة « قلت لابن دينار أنت سمعته من ابن عمر ؟ قال : نعم وسأله ابنه حمزة عنه ، وكذا وقع في رواية عفان عن شعبة عند أبي نعيم ، وأخرجه من وجه آخر أن شعبة قال « قلت لابن دينار : آله لقد سمعت ابن عمر يقول هذا ؟ فيحذف له ، وقيل لابن هيثم إن شعبة يستحذف عبيد الله بن دينار ، قال ليكننا لم نستحذفه سمعته منه مراراً رويناه في مسند الحميدي عن سفیان ، وأخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق الحسن بن زياد اللؤلؤي عن مالك عن ابن دينار عن حمزة بن عبد الله بن عمر أنه سأل أباه عن شراء الولاء فلذكر الحديث ، فهذا ظاهره أن ابن دينار لم يسمعه من ابن عمر وليس كذلك ، وقال ابن العربي في « شرح الترمذي » : « نفي هذا الحديث عبد الله بن دينار وهو من الدرجة الثانية من الخبر لأنه لم يذكر لفظ النبي ﷺ وكأنه نقل معنى قول النبي ﷺ « إنما الولاء لمن أعتق » قلت : ويؤيده أن ابن عمر روى هذا الحديث عن عائشة في قصة بريدة كما مضى في العلق ، لكن جاءت عنه صيغة الحديث من وجه آخر أخرجه النسائي وأبو حوالة من طريق الليث عن يحيى بن أيوب عن مالك وأفظه « سمعت النبي ﷺ ينهى عن بيع الولاء وعن هبته » ووقع في رواية محمد بن أبي سليمان التي أشرت إليها بلفظ « الولاء لا يباع ولا يوهب » وفي رواية عتيبان بن عبيد عن شعبة مثله ذكره أبو نعيم ، وزاد محمد بن سليمان الحراري في السند عن ابن عمر « عن عمر ، فوهم أخرجه الدارقطني أيضاً وضعفه ، واتفق جميع من ذكرنا على هذا اللفظ وخالفهم أبو يوسف القاضى فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ « الولاء لمة كالحمة النسب » أخرجه الشافعي ومن طريقه الحاكم ثم البيهقي ، وأدخل بشر بن الوليد بين أبي يوسف وبين ابن دينار عبيد الله بن عمر أخرجه أبو يعلى في مسنده عنه ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى ، وأخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن جعفر بن أعين عن بشر فرادى في المان « لا يباع ولا يوهب » ومن طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينار « إنما الولاء نسب لا يصح بيعه ولا هبته » والمخفوط في هذا ما أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب موقوفاً عليه « الولاء لمة كالحمة النسب » وكذا ما أخرجه البزار والطبراني من طريق سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده وزعمه « الولاء ليس بمنقل ولا متحول » وفي سننه المغيرة ابن جميل وهو مجهول ، نعم عن ابن عباس من قوله الولاء لمن أعتق لا يجرز بيعه ولا هبته . وقال ابن بطال : أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحريك النسب فإذا كان حكم الولاء حكم النسب فكما لا ينتقل النسب لا ينتقل الولاء ، وكانوا في

الجاهلية ينفلون الولاء بالبيع وغيره فنهى الشرع عن ذلك ، وقال ابن عبد البر : اتفق الجماعة على العمل بهذا الحديث الا ما روى عن ميمونة أنها وهبت ولاد سليمان بن يسار لابن عباس ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن يحمز السدي أن يأذن اميعة أن يوالى من شاء . قلت : وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله . وقال ابن بطل وغيره : جاء من عثمان جواز بيع الولاء وكذا عن عروة ، وجاء عن ميمونة جواز هبة الولاء وكذا عن ابن عباس ولعلهم لم يبالغهم الحديث ، قلت : قد أنكر ذلك ابن مسعود في زمن عثمان فأخرج عبد الرزاق عنه أنه كان يقول : أبيع أحدكم نسبه ؟ ومن طريق علي : الولاء شعبة من النسب ، ومن طريق جابر أنه أنكر بيع الولاء وهبته ، ومن طريق عطاء أن ابن عمر كان ينكره ، ومن طريق عطاء عن ابن عباس لا يجوز وسنده صحيح ومن ثم ائصلوا في النقل عن ابن عباس بين البيع والهبة ، وقال ابن العربي : معنى « الولاء لمة كلهممة النسب » أن أقد أخرج به بالحكمة الى النسب حكما كما أن الأب أخرج به بالطفة الى الوجود حسا لأن الهبة كان كالمهرم في حق الأحكام لا بقضى ولا بلى ولا يشهد ، فأخرج به سيده بالحرية الى وجود هذه الأحكام من عدها ، فلما شابه حكم النسب أنيط بالمعتق فلذلك جاء « انما الولاء لمن أعتق » ، وألحق برتبة النسب فنهى عن بيعه وهبته ، وقال القرطبي استدلل لجهلهم بحدوث الباب ، ووجه الدلالة أنه أمر وجودى لا يتأتى إلا تفككا عنه كالنسب ، فكما لا ينتقل الأجرة والجردة فكذلك لا ينتقل الولاء ، إلا أنه يصح في الولاء جرما يترتب عليه من الميراث كما لو تزوج عبد مائة آخر فولد له منها ولد فانه ينفقه حراً الحرية أمه فيكون ولؤه لوالها لومات في تلك الحالة ، ولو أعتق السيد أباه قبل موت الولد كان ولاده ينفقه اذا مات لمعتق أبيه اتفاقا انتهى . وهذا لا يقدح في الأصل المذكور أن « الولاء لمة كلهممة النسب » لأن التشبيه لا يستلزم التسوية من كل وجه ، واختلف فيمن اشترى نفسه من سيده كالمكاتب فالجوز على أن ولاده سيده وقيل لا ولاد عليه ، وفي ولاد من أعتق سائبة وقد تقدم قريبا

٢٢ - باب اذا أسلم على يديه ، وكان الحسن لا يرمى له ولاية ، وقال النبي ﷺ : « الولاء لمن

أعتق » ، ويذكر عن تميم الداري رفته قال : هو أولى للناس بمعيته وتماته . واختلفوا في صحة هذا الخبر

٦٧٥٧ - حديث قتبية بن سعيد عن مالك بن نافع « من ابن عمر أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن

تشتري جارية فتعقها فقال أهلها نبيكم على أن ولادها لنا ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا يمتنعك ذلك فإنما الولاء لمن أعتق »

٦٧٥٨ - حديث محمد بن عبد الله بن جابر عن منصور بن إبراهيم عن الأسود « من عائشة رضي الله عنها

قالت اشتريت برة فاشتري أهلها ولادها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : أعتقها فإن الولاء لمن أعطى الورق .

قالت فأعتقها ، قالت فدعاها رسول الله ﷺ فخيرها من زوجها فقالت : لو أعطاني كذا وكذا ما بت هذه ، فأختارت نفسها »

قوله (باب اذا أسلم على يديه) كذا للنسفي ، وزاد القزويني والأكبر رجل ، ووقع في رواية السكسفي

« الرجل ، وبالنسبة أكبر أول . قوله (وكان الحسن لا يرى له ولاية) كذا الأكثر ، وفي رواية الكشميهني « ولا . »
 بالهمز بدل الياء ، من الولاء وهو المراد بالولاية ، وأثر الحسن هذا هو البصري وصله سفيان الثوري في جامعه
 عن مطرف عن الشعبي وعن يونس وهو ابن عبيد عن الحسن قال في الرجل يوالي الرجل قال : هو بين المسلمين
 وقال سفيان : وبذلك أقول . وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان ، وكذا رواه الدارمي عن
 أبي نعيم عن سفيان ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق يونس عن الحسن : لا يرثه ، ألا إن شاء أوصى له
 به . قوله (ويذكر عن تميم الدارمي رفعه : هو أولى الناس بحياته وماله) هذا الحديث أغفله من صنف في
 الأطراف وكذا من صنف في رجال البخاري لم يذكر رواية تميم الدارمي فيمن أخرج له ، وهو ثابت في جميع النسخ
 هنا . وذكر البخاري من روايته حديثا في الإيمان لم يكن جملة ترجمة باب وهو الدين النصيحة ، وقد أخرجه مسلم
 من حديثه وأبى له عنده غيره ، وقد تكلمت عليه هناك ، وذكرته من حديث أبي هريرة وغيره أيضا فلم يتعين
 المراد في تميم ، وهو ابن أوس بن خارجة بن سواد النخعي ثم الدارمي نسب إلى بني الدار بن لحم ، وكان من أهل
 الشام ويتعاطى التجارة في الجاهلية ، وكان يمدى للنبي ﷺ فيقبل منه ، وكان إسلامه سنة تسع من الهجرة ، وقد حدث
 النبي ﷺ أصحابه وهو على المنبر عن تميم بقصة الجحاسة والجمال وعد ذلك في مناقبه ، وفي رواية الأكاكبر عن
 الأصغر ، وقد وجدت رواية النبي ﷺ عن غير تميم ، وذلك فيما أخرجه أبو عبد الله بن منده في « معرفة الصحابة »
 في ترجمة زوعة بن سيف بن ذي يزن فساق بسنده إلى زوعة أن النبي ﷺ كتب إليه كتابا وفيه « وإن مالك بن زور
 الرهاوي قد حدثني أنك أسلمت وقالت المشركين فأبشر بخير » الحديث . وكان تميم الدارمي من أفضل الصحابة
 وله مناقب ، وهو أول من أخرج المساجد وأول من قضى على الناحي أخرجهما الطبراني ، وسكن تميم بيت المقدس
 وكان سأل النبي ﷺ أن يعطيه عيون وغيرها إذا فتحت فدخل فقبلها بذلك لما فتحت في زمن عمر ، ذكر ذلك
 ابن سعد وغيره ، ومات تميم سنة أربعين . وقوله « رفعه » هو في معنى قوله قال رسول الله ﷺ ونحوها ، وقوله
 وصله البخاري في تاريخه وأبو داود . وابن أبي عاصم والطبراني والباغندي في « مسند عمر بن عبد العزيز »
 بالعمنة كلهم من طريق عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال « سمعت عبيد الله بن موهب يحدث عمر بن عبد
 العزيز عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الدارمي قال : قلت يا رسول الله ما السنة في الرجل يعلم على يدي رجل من
 المسلمين ؟ قال : هو أولى الناس بحياته وماله . قال البخاري قال بعضهم عن ابن موهب سمع تيمما ولا يصح أقول
 النبي ﷺ الولاء لمن أعتق ، وقال الشافعي . هذا الحديث ليس بثابت إنما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن
 موهب ، وابن موهب ليس بالمعروف ولا له له في تيمما ومثل هذا لا يثبت ، وقال الخطابي : ضعف أحمد هذا
 الحديث . وأخرجه أحمد والدارمي والترمذي والنسائي من رواية وكيع وغيره عن عبد العزيز بن ابن موهب عن
 تميم . وصرح بعضهم بسامع ابن موهب عن تميم . وأما الترمذي فقال : ليس إسناده بمتمصل . قال : وادخل بعضهم
 بين ابن موهب وبين تميم قبيصة رواه يحيى بن حوة . قلت : ومن طريقة أخرجه من بدأت بذكره ، وقال بعضهم
 أنه تفرد فيه بذكر قبيصة ، وقد رواه أبو اسحق السبيعي عن ابن موهب بدون ذكر تميم أخرجه النسائي أيضا ، وقال
 ابن المنذر : هذا الحديث مضطرب : هل هو عن ابن موهب عن تميم أو بينهما قبيصة ؟ وقال بعض الرواة فيه عن
 عبد الله بن موهب وبعضهم ابن موهب وعبد العزيز راويه ليس بالحافظ . قلت : هو من رجال البخاري كما تقدم

في الأثرية ولكنه ليس بالمكثّر ، وأما ابن موهب فلم يدرك تيجيا ، وقد أشار النسائي إلى أن الرواية التي وقع التصريح فيها بسماعه من تميم خطأ ولكن وثقه بعضهم ، وكان عمر بن عبد العزيز ولاء القضاء ، ونقل أبو زرعة الدمشقي في تاريخه بسند له صحيح عن الأوزاعي أنه كان يدفع هذا الحديث ولا يرى له رجحا ، وصحح هذا الحديث أبو زرعة الدمشقي وقال « هو حديث حسن المخرج متصل وإلى ذلك أشار البخاري بقوله واختلفوا في صحة هذا الخبر ، وحزم في التاريخ ، بأنه لا يصح لمعاوضته حديث « إنما الولاء لمن أعتق » ويؤخذ منه أنه لو صح سنده لما قاوم هذا الحديث ، وعلى التناول فتردد في الجمع هل يخص عموم الحديث المتفق على صحته بهذا فيستثنى منه من أسلم أو نزل الأولوية في قوله « أولى الناس » بمعنى النصر والمعاونة وما أشبه ذلك لا بالميراث ويبقى الحديث المتفق على صحته على صومه ؟ جنح الجمهور إلى الثاني ورجحانه ظاهر ، وبه حزم ابن القصار فيما حكاه ابن بطال فقال : لو صح الحديث لكان قاضيه أنه أحق بموالاة في النصر والاطاعة والصلاة عليه إذا مات وهو ذلك ، ولو جاء الحديث باللفظ أحق بميراثه لوجب تخصيص الأول واثقه أعلم . قال ابن المنذر : قال الجمهور بقول الحسن في ذلك ، وقال حماد وأبو حنيفة وأصحابه وروى عن النخعي أنه يستمر إن قتل منه ، وإن لم يقتل عنه فله أن يتحول فغيره واستحق الثاني ولم جرا ، وعن النخعي قول آخر : ليس له أن يتحول ، وهذه إن استمر إلى أن مات فتحول عنه وبه قال أصح وعمر بن عبد العزيز ، ووقع ذلك في طريق الباغندي التي أسلفنا ، وفي غيرها أنه أعطى رجلا أسلم على يديه رجل مات وترك مالا وبنا نصف المال الذي بقي بعد نصيب البنات . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة بريدة من أجل قوله فيه « فإن الولاء لمن أعتق » ، لان اللام فيه للاختصاص أي الولاء يختص بمن أعتق ، وقد تقدم ترجمته . وقوله فيه « لا يمنحك » وقع في رواية الكهفمي « لا يمنحك » بالتأنييد . ثم ذكر حديث عائشة في ذلك مخضرا وقال في آخره « قال وكان زوجها حرا » وقد تقدم قبل باب من وجه آخر عن منصور أن قائل ذلك هو الأسود روايه عن عائشة ، وفي الباب الذي قبله من طريق الحكم عن إبراهيم أنه الحكم ، ومعنى الكلام على ذلك مسنوني بحمد الله تعالى ، ومحمد المذكور في أول الحديث الثاني قال أبو علي الفسائي هو ابن سلام أن شاء الله ، وجريرو هو ابن عبد الحيد . قلت : وقد وقع في الاستقراض « حدثنا محمد حدثنا جريرو » كذا عند الأكثر غير منسوب ووقع في رواية أبي علي بن شبيب عن الفربري « محمد بن سلام » وفي رواية أبي زر عن الكهفمي « محمد بن يوسف » يعني البيهقي ، وليس في الكتاب محمد بن جريرو سوى هذين الموضعين والمرجح أنه ابن سلام ، وقد أغرب أبو نعيم فأخرج الحديث من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جريرو ثم قال : أخرجه البخاري عن هيثم ، كذا وجدته وما أظنه إلا ذهولا

٣٣ - باب ما رث النساء من الولاء

٦٧٥٩ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** همام عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أرادت عائشة

تشرى أن برة فقالت لذي **عليه السلام** إنهم بشرطون الولاء فقال النبي **ﷺ** : اشترها فإنما الولاء لمن أعتق »

٦٧٦٠ - **حدثنا** ابن سلام أخبرنا وكيع عن سيفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود « عن عائشة

قالت : قال رسول الله **ﷺ** : الولاء لمن أعطى الورق وولى الذمة »

قوله (باب ما يرث النساء من الولاء) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من وجه آخر عن نافع وحديث عائشة من وجه آخر عن منصور مفسراً على قوله « الولاء لمن أعطى الورق وولى النعمة » وهذا اللفظ لو كبح عن سفيان الثوري عن منصور ، وقد أخرجه الترمذي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظ « إنما أرادت أن تقتري جريرة فاشتراطوا الولاء » فقال النبي ﷺ ، فذكره . وقد أخرجه الإمام علي بن طريق وكبح أيضاً ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي جميعاً عن سفيان تأملاً وقال : انفظهما واحد ، فعرف أن وكبحاً كان وبما اختصره ، وعرف أنه في قصة جريرة . وقد ذكره أصحاب منصور كأبي عوانة بلفظ « إنما الولاء لمن أعتق » وكذلك ذكره أصحاب إبراهيم كالحاكم والأعشى وأصحاب الأسود وأصحاب عائشة وكأبى في السكتب الستة ، وتفرد الثوري وثابته جرير عن منصور بهذا اللفظ ، فيجتمعل أن يكون منصور رواه لها باللفظ ، وقده انفرد الثوري بزيادة قوله « وولى النعمة » ومعنى قوله أعطى الورق أى الثمن ، وإنما عبر بالورق لأنه لأغاب ، ومعنى قوله « وولى النعمة » أعتق ، ومطابقته لقوله « الولاء لمن أعتق » أن صحة العتق تستدعي سبقي ملك والمالك يستدعي ثبوت العوض ، قال ابن بطال : هذا الحديث يقتضي أن الولاء لسكل معتق ذكر أو أنثى وهو مجمع عليه ، وأما جرير الولاء فقال الأبهري : ليس بين الفقهاء اختلاف أنه ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أولاد من أعتقن ، إلا ما جاء عن مسروق أنه قال : لا يختص الذكور بولاء من أعتق أبائهم بل الذكور والإناث فيه سواء كالأبائات ، ونقل ابن المنذر عن طاووس مثله ، وعليه اقتصر سحنون فيما نقله ابن التين ، ونعقب الحصر الذي ذكره الأبهري تبعاً لسحنون وغيره بأنه يرد عليه ولد الإناث من ولده من أعتقن ، قال : والمباورة المسألة أن يقال إلا ما أعتقن أو جره اليهن من أعتقن بولادة أعتق ، احترازاً عن لها ولده من زنا أو كانت ملاحظة أو كان زوجها عبداً فإن ولاد ولد هؤلاء كلهن لمعتق الأم ، والهجسة لاجتماع اتفاق الصحابة ، ومن حيث النظر أن المرأة لا تسترعب المال بالفرض الذي هو أكد من التعصيب ، فاختص بالولاء من يستوعب المال وهو الذكر وإنما ورثن من عتقن لأنه عن مباشرة لا عن جر الإرث ، واستدل بقوله « الولاء لمن أعطى الورق » على من قال فيمن أعتق عن غيره بوصية من المعتق عنه أن الولاء للمعتق عملاً بمحرم قوله « الولاء لمن أعتق » وهو موضح الدلالة منه قوله « الولاء لمن أعطى الورق » فدل على أن المراد بقوله « لمن أعتق » لمن كان من عتق في ملكه حين العتق لا لمن باشر العتق فقط

٢٤ - باب مولى لقوم من أنفسهم ، وابن الأخت منهم

٦٧٦١ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا معاوية بن قرة وقائدة عن أنس بن مالك رضي الله عنه من

النبي ﷺ قال : مولى لقوم من أنفسهم ، أو كما قال

٦٧٦٢ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن قائدة عن أنس عن النبي ﷺ قال : ابن أخت لقوم

منهم ، أو من أنفسهم

قوله (باب) بالنسبة (مولى لقوم من أنفسهم) أى هبتهم ينسب لمبتهم وبزونه . **قوله** (وابن الأخت منهم) أى لأنه ينسب إلى بعضهم وهى أمه . **قوله** (حدثنا شعبة حدثنا معاوية بن قرة وقائدة عن أنس) هكذا

وقع في رواية آدم عن شعبة مرقونا ، وأكثر الرواة قالوا د عن شعبة عن قتادة وحده عن أس ، وقد تقدم بيان ذلك في مناقب قرينش وأورده مختصرا ، ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة مطولا في هزوة حنين وتقدم فوائده هناك وفي كتاب الجزية ، وأخرجه الأسماعيل من طرق عن شعبة عن قتادة وقال : المعروف عن شعبة في « مول القوم منهم » أو من أنفسهم ، روايته عن قتادة وعن معاوية بن قررة ، والمعروف عنه في « ابن أخت القوم منهم » أو من أنفسهم ، روايته عن قتادة وحده ، وانفرد علي بن الجهم عن شعبة به عن معاوية بن قررة أيضا . قلت : وليس كما قال ، بل نابعه أبو النصر عن شعبة عن معاوية بن قررة أيضا أخرجه أحمد في مسنده عنه وأقاده فيه أن المعنى بذلك النعمان بن مقرن المزي وكانت أمه أنصارية والله أعلم . واستدل بقوله « ابن أخت القوم منهم » من قال بأن ذوى الأرحام يرثون كما يرث العصباء ، وحمله من لم يقل بذلك على ما تقدم ، وكأن البهاري رمز إلى الجواب بأيراد هذا الحديث ، لأنه لو صح الاستدلال بقوله « ابن أخت القوم منهم » على إرادة الميراث لصح الاستدلال به على أن العتيق يرث من أعتقه لورود مثله في حقه ، فدل على أن المراد بقوله « من أنفسهم » وكذا « منهم » في المعاونة والانتصار والبر والشفقة ونحو ذلك لا في الميراث . وقال ابن أبي جرة : الحكمة في ذكر ذلك إبطال ما كانوا عليه في الجاهلية من عدم الالتفات إلى أولاد البنات فضلا عن أولاد الأخوات حتى قال قائلهم :

بنونا بنو أبناتنا ، وبناتنا بنو بنات الرجال الأباة

فأراد بهذا الكلام التحريض على الألفة بين الأقارب . قالت : وأما القول في المأوى فالحكمة فيه ما تقدم ذكره من جواز نسبة العبد إلى مولاه لا بلفظ البنوة لما سيأتي قريباً من الوعيد الثابت بان نسب إلى غير أبيه وجواز نسبته إلى نسب مولاه بلفظ النسبة ، وفي ذلك جمع بين الأدلة ، وبالله التوفيق

٣٥ - باب ميراث الأسير

قال وكان شريح يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أحوج إليه ، وقال عمر بن عبد العزيز أجز وصية الأسير وعقاقته وما صنع في ماله ما لم يقهر عن دينه وإنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء

٦٧٦٣ - **عنه** أبو الوليد حدثنا شعبة عن عدي عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال من

ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فإلهنا

قوله (باب ميراث الأسير) أي سواء عرف خبره أم جهل . **قوله** (وكان شريح) بمهجمة أوله ومهمله آخره وهو ابن الحارث القاضي السكندري المشهور . **قوله** (يورث الأسير في أيدي العدو) ويقول هو أحوج إليه) وصله ابن أبي شيبة والدارمي من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن شريح قال : يورث الأسير إذا كان في أرض العدو ، وزاد ابن أبي شيبة : قال شريح أحوج ما يكون إلى ميراثه وهو أسير . **قوله** (وقال عمر بن عبد العزيز : أجز وصية الأسير وعقاقته وما صنع في ماله ما لم يقهر عن دينه ، وإنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء) في رواية الكشميني ما شاء ، وهذا وصله عبد الرزاق عن ميمون عن إسحاق بن راشد أن عمر كتب إليه أن أجز وصية الأسير ، وأخرجه الدارمي من طريق ابن المبارك عن ميمون عن إسحاق بن راشد عن عمر بن عبد

العزيز في الأسير يوصى قال : أجور له وصيته مادام هل الإسلام لم يتفهم من دينه . قال ابن بطال : ذهب الجمهور الى أن الأسير اذا وجب له ميراث أنه يوقف له ، وعن سعيد بن المسيب أنه لم يورث الأسير في أيدي العدو ، قال : وقول الجماعة أولى ، لأنه إذا كان مسلماً دخل تحت عموم قوله عليه السلام من ترك مالا فلورثته ، وإلى هذا أشار البخاري بإيراد حديث أبي هريرة ، وقد تقدم شرحه قريباً . وأيضاً فهو مسلم تهرى عليه أحكام المسلمين فلا يخرج عن ذلك إلا بحجة كما أشار إليه عمر بن عبد العزيز ، ولا يكفي أن يثبت أنه ارتد حتى يثبت أن ذلك وقع منه ماوعاً فلا يحكم بخروج ماله : به حتى يثبت أنه ارتد طائفاً لا مكرهاً ، وما ذكره ابن بطال عن سعيد بن المسيب أخرجه ابن أبي شيبة ، وأخرج عنه أيضاً رواية أخرى أنه يرث ، وعن الزهري روايتين أيضاً ، وعن عليه السلام لا يرث . (فتاويه) تقدم في أواخر النكاح في باب حكم المفقود في أهله وماله ، أشياء تتعلق بالأسير في حكم زوجته وماله وأن زوجته لا تزوج وماله لا يقسم ما تحققت حياته وعلم مكانه ، فإذا انقطع خبره فهو مفقود ، وتقدم بيان الاختلاف في حكمه هناك

٢٦ - باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له

٦٧٦٤ - حديث أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن

أسامة بن زيد رضي الله عنهم أن النبي عليه السلام قال : لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ،

قوله (باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) هكذا ترجم بالنقل الحديث ثم قال : وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له ، فأشار إلى أن عمومه يتناول هذه الصورة ، فن قيد عدم التوارث بالقسمة احتياج إلى دليل ، وحجة الجماعة أن الميراث يستحق بالموت ، فإذا انتقل عن ملك الميت بموته لم ينتظر قسمته لأنه استحق الذي انتقل عنه ولو لم يقسم المال . قال ابن المنذر : صورة المسألة إذا مات مسلم وله ولدان مثلاً مسلم وكافر فأسلم الكافر قبل قسمة المال قال ابن المنذر : ذهب الجمهور إلى الأخذ بما دل عليه عموم حديث أسامة يعني المذكور في هذا الباب إلا ما جاء من معاذ قال : يرث المسلم من الكافر من غير عكس ، واحتج بأنه سمع رسول الله عليه السلام يقول : الإسلام يزيد ولا ينقص ، وهو حديث أخرجه أبو داود وصححه الحاكم من طريق يحيى بن زعفران عن أبي الأسود الدؤلي أنه قال الحاكم صحيح الإسناد ، وتعقب بالانقطاع بين أبي الأسود ومعاذ ولكن جماعة منه يمكن ، وقد زعم

الجزوقاني أنه باطل وهي هازفة ، وقال القرطبي في «المفهم» : هو كلام محكي ولا يروى كذا قال ، وقد رواه من بعض الكافر بغير عكس ، وأخرج مسدد عنه أن أخوين اختصما إليه مسلم ويهودي مات أبوهما يهوديا فحاز ابنه اليهودي ماله فحازاه المسلم فورث معاذ المسلم ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن معقل قال : ما رأيت قضاء أحسن من قضاء قضى به معاوية : نرث أهل الكتاب ولا يرثونا ، كما يل النكاح بينهم ولا يهل لهم ، وبه قال مروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحق ، وحجة الجمهور أنه قياس في مراضة النص وهو صريح في المراد ولا قياس مع وجوده ، وأما الحديث فليس نصاً في المراد بل هو محمول على أنه يفضل غيره من الأديان ولا يتعلق له بالارث ، وقد عارضه قياس آخر وهو أن التوارث يتعاقب بالولاية ولا ولاية بين المسلم والكافر أقوله

تعالى (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض) وبأن الذي يتزوج الحريية ولا يوثقها ،
وأيضا فإن الدليل ينقلب فيما لو قال الذي أرت المسلم لأنه يتزوج علينا ، وفيه قول ثالث وهو الاعتبار بقسمة
الميراث جاء ذلك عن عمر وعثمان وعن عكرمة والحسن وجابر بن زبد وهو رواية عن أحمد . فلف : ثبت عن عمر
خلافه كما مضى في . باب تورث دور مكة ، من كتاب الحج فإن فيه بعد ذكر حديث الباب معاولا في ذكر عقيل
ابن أبي طالب فكان عمر بقول فذكر المتن المذكور هنا - واه . قوله (عن ابن شهاب) هو الزهري ، وكذا
وقع في رواية للإسماعيل من وجه آخر عن أبي عاصم . قوله (عن علي بن حسين) هو المعروف بزين العابدين
وعمر بن عثمان أي ابن عفان ، وقد تقدم في الحج من هذا الشرح بيان من رواه عن الزهري مصرحا بالإخبار
بينه وبين هل وكذا بين علي وعمر ، وانفق الرواة عن الزهري أن عمرو بن عثمان بفتح أوله وسكون الميم إلا
أن مالكاً وحده قال : عمر ، بضم أوله وفتح الميم ، وشذت روايات عن غير مالك على وفه وروايات عن مالك
على وفق الجمهور وقد بين ذلك ابن عبد البر وغيره ، ولم يخرج البخاري رواية مالك وقد عد ذلك ابن الصلاح في
« علوم الحديث » له في أمثلة المنكر وفيه نظر أوجه شيخنا في . التمسك ، وردت عليه في . الانصاح . قوله
(لا يرث المسلم الكافر الخ) تقدم في المغازي بلفظ « المؤمن » ، في الموضعين وأخرجه النسائي من رواية هشيم (١)
عن الزهري بلفظ « لا يتوارث أهل ملتين » وجاءت رواية شاذة عن ابن عيينة عن الزهري مثلاً ، وله شاهد
عند الترمذي من حديث جابر وآخر من حديث عائشة عند أبي بعل وثالث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جدّه في السنن الأربعة وسند أبي داود فيه إلى عمرو صحيح ، وتمسك بها من قال لا يرث أهل ملة كافرة من أهل ملة
أخرى كافرة ، وحملها الجمهور على أن المراد بإحدى الملتين الاملام وبالأخرى الكفر فيكون مساوياً للرواية التي
بلفظ حديث الباب ، وهو أولى من حملها على ظاهر عمومها حتى يمنع على اليهودي مثلاً أن يرث من النصراني ،
والأصح عند الشافعية أن الكافر يرث الكافر وهو قول الحنفية والأكثر ومقابلته عن مالك وأحمد ، وعنه التفرقة
بين الذي والحربي وكذا عند الشافعية وعن أبي حنيفة لا يتوارث حربي من ذي فأن كانا حربيين شرط أن يكونا من
دار واحدة ، وعند الشافعية لا فرق ، وعندهم وجه كالحنفية ، وعن الثوري وربيعة وطائفة الكفر ثلاث مال
يهودية ونصرانية وغيرهم فلا ترث ملة من هذه من ملة من الملتين ، وعن طائفة من أهل المدينة والبصرة كل قريب
من الكفار ملة فلم يرثوا مجوسياً وثني ولا يهودياً من نصراني وهو قول الاوزاعي ، وبالحق يقال ولا يرث أهل
ملة من دين واحد أهل ملة أخرى منه كاليقونية والملكية من النصارى ، واختلف في المرتد فقال الشافعي وأحمد
يصير ماله إذا مات فيما للمسلمين ، وقال مالك يكون فيما إلا إن قصد بدوته أن يصرم ورثته المسلمين فيكون لهم ، وكذا
قال في الرقيق ، وعن أبي يوسف ومحمد لورثته المسلمين ، وعن أبي حنيفة ما كسبه قبل الردة لورثته المسلمين وبعد
الردة لبيت المال ، وعن بعض التابعين كلقمة يستحقه أهل الدين الذي انتقل إليه ، وعن داود يختص بورثته من
أهل الدين الذي انتقل إليه ولم يفصل ، فالخاصل من ذلك ستة مذاهب حررها الماوردي ، واحتج القرطبي في
« المفهم » لمذهبه بقوله تعالى (لكل جماعة فرقة ومنها جاح) فهي ملل متعددة وشرائع مختلفة قال : وأما ما احتجوا به
من قوله تعالى (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع دنابهم) فوجه الملة فلا حاجة فيه لأن الوحدة في اللفظ

(١) كسفا في نسخة ، ولأخرى « من رواية إبراهيم »

وفي المعنى الكثرة لأنه أضاه إلى مفيد الكثرة كقول القائل : أخذ من علماء الدين عليهم يريد علم كل منهم ، قال : واحتموا بقوله (قل يا أيها الكافرون) إلى آخرها ؛ والجواب أن الخطاب بذلك وقع لكفار قريش وم أهل وثن ، وأما ما أجمروا به من حديثه ، لا يتواتر أهل ملتين ، بأن المراد ملة الكفر وملة الاسلام فالجواب منه بأنه إذا صح في حديث أسامة فردزد في حديث غيره ، واستدل بقوله ، لا يرث الكافر المسلم ، على جواز تخصيص عموم الكتاب بالآحاد لأن قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) عام في الأولاد يخص منه الولد الكافر فلا يرث من المسلم بالحدوث المذكور ، وأجيب بأن المنع حصل بالإجماع ، وخبر الواحد إذا حصل الإجماع على واقعه كان التخصيص بالإجماع لا بالخبر فقط . قلت : لكن يحتاج من احتج في الشق الثاني به إلى جواب ، وقد قال بعض المذاق : طريق العام هنا ظني ودلالته على كل فرد ظنية ، وطريق الخاص هنا ظنية ودلالته عليه قطعية فيتمادان ، ثم يرجع الخاص بأن العمل به بمنزلة ما يجمع بين الداليل المذكورين بخلاف حكمه

٢٧ - باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصارى

وإثم من انتفى من ولده

٢٨ - باب من ادعى أخاً أو ابن أخ

٦٧٦٥ - حديث قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن هروة عن عائشة رضي الله عنها أنها

قالت : اختص سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمة في غلام ، قال سعد هذا يارَسُولَ اللَّهِ ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عبدٌ إلى ابنه ، انظر إلى شبهه ، وقال عبد بن زمة هذا أخي يارَسُولَ اللَّهِ ولده لي فراش أبي من ولدتني ، فنظر رسولُ اللَّهِ ﷺ إلى شبهه فرأى شبهاً بيننا بعثة ، فقال : هو لك يا عبد بن زمة ، ولقد لفراش وإماهر الجبر ، واحتجني منه يا سودة بنت زمة ، قالت : فلم يرَ سودة بعد .

قوله (باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصارى) كذا الأكثر في حديث ، ولا بد من الاستدلال والكشمير في باب من ادعى أخاً أو ابن أخ ، ولم يذكر فيه حديثاً ، ثم قال عنهم د باب إثم من انتفى من ولده ، وذكر قصة سعد وعبد بن زمة ، لجري أيج إبطال وابن الذين على حذف د باب من انتفى من ولده ، ومعلaque ابن زمة لباب من ادعى أخاً ولم يذكر في د باب ميراث العبد ، حديثاً على ما وقع عند الأكثر ، وأما الاستدلال فلم يقع عند د باب ميراث العبد النصراني ، بل وقع عند د باب إثم من انتفى من ولده ، وقال : ذكره بلا حديث ، ثم قال د باب من ادعى أخاً أو ابن أخ ، وذكر قصة عبد بن زمة ، ووقع عند أبي نعيم د باب ميراث النصارى ومن انتفى من ولده ومن ادعى أخاً أو ابن أخ ، وهذا كله راجع إلى رواية الفريرى عن البغاري ، وأما الذي وقع عند د باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصارى ، وقال : لم يكتب فيه حديثاً ، وفي نسخة د باب من انتفى من ولده ، ومن ادعى أخاً أو ابن أخ ، وذكر فيه قصة ابن زمة ، فتأنيص لنا في كذا الأكثر في باب ميراث العبد النصارى

الترجمة من ادعى أخا أو ابن أخ ولا لشكال فيه ، وأما الترجمة أن فسقطت إحداهما عند بعض وثبتت عند بعض ، قال ابن بطال : لم يدخل البخاري تحت هذا الرسم حديثا ، ومذهب العلماء أن العبد النصراني إذا مات قاله السيد بالرق لأن مالك العبد خير صحيح ولا مستقر فهو مال السيد يستحقه لا بطريق الميراث وإنما يستحق بطريق الميراث ما يكون مادكا مستقرا لمن يورث عنه . وعن ابن سيرين ماله لبيت المال وليس للسيد فيه شيء لاختلاف دينهما ، وأما المكاتب فإن مات قبل أداء كتابته وكان في ماله وفا . لبقى كتابته أخذ ذلك في كتابته فما فضل فهو لبيت المال . قلت : وفي مسألة المكاتب خلاف يذنب من الخلاف فيمن أدى بعض كتابته هل يعتق منه بقدر ما أدى أو يستمر على الرق ما بقى عليه شيء ؟ وقد مضى الكلام على ذلك في كتاب العتق . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون البخاري أراد أن يدرج هذه الترجمة تحت الحديث الذي قبلها لأن النظر فيه محتمل كأن يقال بأخذ المال لأن العبد ملكه وله انتزاعه منه حيا فكيف لا يأخذه ميتا ؟ ويحتمل أن يقال لا يأخذه لعموم لا يرث المسلم الكافر ، والاول أرجح . قلت : وتوجيه ما تقدم ، وجرى الكرماني على ما وقع عند أبي نعيم فقال : هاهنا ثلاث تراجم متواليمة والحديث ظاهر للثالثة وهي من ادعى أخا أو ابن أخ . قال : وهذا يؤيد ما ذكرنا أن البخاري ترجم لأبواب وأراد أن يلحق بها الأحاديث فلم يتفق له إتمام ذلك ، وكان أخل بين كل ترجمتين بباضا فضم النقلة بعض ذلك إلى بعض . قلت : ويحتمل أن يكون في الأصل ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني كان مضموما إلى لا يرث المسلم الكافر أخ ، وليس بعد ذلك ما يشكل إلا ترجمة من انتفى من ولده ولا سيما على سياق أبي ذر وسأذكره في الباب الذي يليه . « تكميل » : لم يذكر البخاري ميراث النصراني إذا اعتقه المسلم ، وقد حكى فيه ابن التين ثمانية أقوال فقال غفر بن عبد العزيز والقيث والشافعي : هو كالولي المسلم إذا كانت له ورثة وإلا فاله السيد ، وقيل يرثه الولد خاصة ، وقيل الولد والوالد خاصة ، وقيل هما والإخوة ، وقيل هم والنسبة ، وقيل ميراثه لذوي رحم وقيل لبيت المال فيثا ، وقيل يحرق فن ادعاه من النصراني كان له . انتهى ملخصا . وما نقله عن الشافعي لا يعرفه أصحابه ، واختلف في حكمه فالجمهور أنه الكافر إذا اعتق مسلما لا يرثه بالولاء ، وعن أحد رواية أنه يرثه ، ونقل مثله عن علي ، وأما ما أخرجه النسائي والحاكم من طريق أبي الزبير عن جابر سرطوخا د لا يرث المسلم النصراني إلا أنه يكون عبده أو أمته ، وأعله ابن حزم بتدليس أبي الزبير ، وهو مردود فقد أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابرا ، فلاحجة فيه أسكل من المسألتين لأنه ظاهر في الموقف

قوله (باب إثم من انتفى من ولده) أورده فيه حديث عائشة في قصة غاصصة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة ، وقد مضى شرحه مسطور في د باب الولد للفراش ، وقد خفي توجيه هذه الترجمة لهذا الحديث ، ويحتمل أن يخرج هل أن عتبة بن أبي وقاص مات مسلما وأن الذي حمله هل أن يوصى أخاه بأخذ ولد وابنة زمعة خشية أن يكون سكوتهم عن ذلك مع اعتقاده أنه ولده ينزل منزلة النبي ، وكان سمع ما ورد في حق من انتفى من ولده من الوعيد فعهد إلى أخيه أنه ابنه وأسر به لحقاقه ، وعلى تقدير أن يكون عتبة مات كافرا فيحتمل أن يكون ذلك هو الحامل لسوء هل استلحق ابن أخيه ويلحق انتفاء ولد الأخ بالانتفاء من الولد لأنه قد يرث من عمه كما يرث من أبيه ، وقد ورد الوعيد في حق من انتفى من ولده من رواية مجاهد عن ابن عمر وقعه د من انتفى من ولده

ليفضحه في الدنيا فضحه الله يوم القيامة ، الحديث ، وفي سنده المراح والد وكيع مختلف فيه ، وله طريق أخرى عن ابن عمر أخرجه ابن هادي بلفظ « من اتقى من ولده فليزبره » مقمداً من النار ، وفي سنده محمد بن أبي الإيزعة راويه عن نافع قال أبو حاتم منكر الحديث ، وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه أبو دارود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم بلفظ « وأياماً رجل محمد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه ، الحديث ، وفي سنده هيب الله بن يوسف جهازي ما روى عنه سوى يزيد بن الهاد

٢٩ - باب من ادعى إلى غير أبيه

٦٧٦٦ - حدثنا مسددٌ حدثنا خالدٌ - هو ابن عبد الله - حدثنا خالدٌ عن أبي عثمان « عن سطرٍ رضي الله عنه قال سمعتُ النبي ﷺ يقول : مَنْ ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجدة عليه حرامٌ »
٦٧٦٧ - فذكرته لأبي بكرٍ فقال : وأنا سمعته أذُنًاى ورواه قاضي من رسول الله ﷺ ،

٦٧٦٨ - حدثنا أضيقُ بنُ الفرج حدثنا ابنُ وهب أخبرني عمرو بن جعفر بن ربيعة عن هراك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : لا ترغبوا عن آبائكم ، فمن رغب عن أبيه فهو كفرٌ ،

قوله (باب من ادعى إلى غير أبيه) لعل المراد إثم من ادعى كما صرح به في الذي قبله ، أو أطلق لوقوع الوحيد فيه بالكفر وبتحریم الجنة فوكل ذلك إلى نظر من يسمي في تأويله . قوله (خالد هو ابن عبد الله) يعني الواسطي الطحان ، وخالد شيخه هو ابن مهران الخزاز ، وأبو عثمان هو التميمي ، وسعد هو ابن أبي وقاص ، والسند إلى سعد كان بصريون ، والقاتل فذكرته لأبي بكرٍ ، هو أبو عثمان ، وقد وقع في رواية هشيم عن خالد الخزاز عند مسلم في أوله قصة ، ونظيره عن أبي عثمان قال لما ادعى زياد أقتب أبا بكرٍ فقلت : ما هذا الذي صنعتم ؟ إن سمعت سعد بن أبي وقاص يقول ، فذكر الحديث مرفوعاً فقال أبو بكرٍ : وأنا سمعته من رسول الله ﷺ ، والمراد بزياد الذي ادعى زياد بن سمية وهي أمه كانت أمه للحارث بن كعدة زوجها مولى عبيد فأقتب زياد على فراشه ثم بالطائف قبل أن يسلم أهل الطائف ، فلما كان في خلافة عمر سمع أبو سفيان بن حرب كلام زياد عند عمر وكان بايناً فأعجبه فقال : إن لأهرف من رضعه في أمه ولو شئت لسميته ولكن أخاف من عمر ، فلما ولي معاوية الخلافة كان زياد على قارس من قبل على فأراد مداراة فأتاه فأتاه في أنه ياحقه بأبي سفيان فأصغى زياد إلى ذلك فجرت في ذلك خطوب إلى أن ادعاء معاوية وأمره على البصرة ثم على الكوفة وأكرمه ، وسار زياد سيرته المعصومة وسياسة المذكورة ، فكان كثير من الصحابة والتابعين ينكرون ذلك على معاوية محتجين بحديث الولد لأمرائه وقد مضى قريباً من ذلك ، وإنما خص أبو عثمان أبا بكرٍ بالانكار لأن زياداً كان أخاه من أمه ، ولأن بكرٍ مع زياد قصة تقدمت الإشارة إليها في كتاب الشهادات ، وقد تقدم الحديث في فروع حين من رواية عاصم الأحول عن أبي عثمان قال سمعت سعداً وأبا بكرٍ ، وقد تقدم هناك ما يملق بأبي بكرٍ . قوله (من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجدة عليه حرام) وفي رواية عاصم أشار إليها عند مسلم « من ادعى أبا في الإسلام غير أبيه ، ولثاني ملكه وقد تقدم شرحه في مناقب قريش في الكلام على حديث أبي ذؤيب

ومن ادعى لغير أبيه وهو بهاء الكفر ، ورفع هناك ، ولا كفر ، فنفقه ، وتقدم القول فيه ، وقد ورد في حديث أبي بكر الصديق ، وكفر بالله انتن من نسب رائدق ، أخرجه الطبراني . قوله (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث وعراك بكسر المهملة وتخفيف الراء وآخره كاف هو ابن مالك . قوله (من أبي هريرة) في رواية مسلم عن هارون بن سعيد عن ابن وهب بسنده أن عراك أنه سمع أبا هريرة . قوله (لا تذهبوا عن آباءكم فمن رغب عن أبيه فهو كفر) كذا في أكثر وكذا في الأصل ، ويقع لكثير من ذلك ، وسأبقي في باب رجم الحبل من الزنا ، في حديث عمر الطبراني ، لا تذهبوا عن آباءكم فهو كفر بربكم ، قال ابن بطال : ليس معنى هذين الحديثين أن من اشتهر بالنسبة إلى غير أبيه أن يدخل في الوعيد كإفداد بن الأسود ، وإنما المراد به من تحول عن نسبه لأبيه إلى غير أبيه علانية ، وكانوا في الجاهلية لا يستنكرون أن يتبنى الرجل ولده غيره ويصير الولد ينسب إلى الذي تبناه حتى نزل قوله تعالى (ادعهم لأبائهم هو أفسط عند الله) وقوله سبحانه ونصالي (وما جعل أدعياءكم أبناءكم) فذهب كل واحد إلى أبيه الحقيقي وترك الانساب إلى من تبناه لكن في بعضهم مشهوراً بمن تبناه فيذكر به أقصد التعريف لا أقصد الانساب الحقيقي كإفداد بن الأسود ، وليس الأسود أباه وإنما كان تبناه وأسم أبيه الحقيقي عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة الهزلي ، وكان أبوه حليف كندة فقبل له الكندي ، ثم حالف هو الأسود بن عبد يغوث الزهري فتبنى إفداد فقبل له ابن الأسود . انتهى ملخصاً موضعنا . قال : وليس المراد بالكفر حقيقة الكفر التي يخلد صاحبها في النار ، وبسط القول في ذلك ، وقد تقدم ترجمته في مناقب قرش وفي كتاب الإيمان في أوائل الكتاب . وقال بعض الشراح : سبب إطلاق الكفر هنا أنه كذب على الله كأنه يقول خلقني الله من ماء فلان ، وليس كذلك لأنه إنما خلقه من غيره ، واستدل به على أن قوله في الحديث الماضي قريباً (ابن أخت القوم من أنفسهم ، ودمول القوم من أنفسهم) ليس على عورته اذ لو كان على عورته لماز أن ينسب إلى عاله مثلاً وكان معارضاً لحديث الباب المصريح بالوعيد الشديد لمن فعل ذلك ، ونعرف أنه حاس ، والمراد به أنه منهم في الشفقة والبر والمعاونة ونحو ذلك

٣٠ - باب إذا أذنت للمرأة ابنا

٦٧٦٩ - حدثنا أبو ليثان أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد عن عبد الرحمن بن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : كانت امرأة من بني النضير فذهب بها زوجها فذهب بها إلى داود عليه السلام ففرض به فأسكرى ، فخرجنا على سليمان بن داود عليه السلام ، فأخبرناه ، فقال انذوني بالسكينة أشقها بهنما ، فقالت العنقري لا تفعل يرحمك الله هو ابنها ، ففرضي به للعنقري ،

قال أبو هريرة : والله إن سمعت بالسكينة قط إلا يومئذ وما كنا نقول إلا البديهة

قوله (باب إذا أذنت المرأة ابنا) ذكر قصة الرازيين الذين كان مع كل منهما ابن فأخذ الذئب أحدهما

فاختلفا في أيهما الذائب ، فتحاكتنا إلى دارد ، وفيه حكم سليمان ، وقد مضى شرحه مستوفى في ترجمة سليمان من أحاديث الأنبياء . قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأم لا تستلحق بالزوج ما يذكره ، كان أقامت البينة قبلت حيث تكون في صحته ، ولو لم تكن ذات زوج وقالت لمن لا يعرف له أب : هذا ابني ولم ينازعهما فيه أحد فانه يعمل بقولها وترثه ويرثها ويرثه إخوته لأمه ، ونازعه ابن التين لحكي عن ابن القاسم : لا يقبل قولها إذا ادعت اللقيط ، وقد استنبط الساماني في « السنن الكبرى » من هذا الحديث أشياء نفيسة فترجم : نقض الحاكم ما حكم به غيره عن هو مثله أو أجل إذا اقتضى الأمر ذلك ، ثم ساق الحديث من طريق علي بن عياش عن شعيب بسنده المذكور هنا ، وصرح فيه بالتحديث بين أبي الزناد وبين الأعرج وأبي هريرة ، وساق الحديث نحو أبي اليمان ، وترجم أيضاً الحاكم بخلاف ما يعترف به المحكوم له إذا تبين للحاكم أن الحق غير ما اعترف به ، وساق الحديث من طريق مسكين بن بكير عن شعيب وفيه : فقال أظفوه نصفين لهذه ونصف لهذه نصف ، فقالت الكبرى نعم أظفوه ، فقالت الصغرى لا تظفوه هو ولدها ففضى به لى أبت أن يقطعها ، فأشار إلى قول الصغرى هو ولدها ، ولم يعمل سليمان بهذا الإقرار بل قضى به لها مع إقرارها بأنه لصاحبها ، وترجم له « النوسعة للحاكم أن يقول لثي الذي لا يقبله أفضل ليستبين له الحق » ، وساقه من طريق محمد بن عجلان عن أبي الزناد وفيه : فقال اتوني يا مسكين أشق الغلام بينهما ، فقالت الصغرى أنشفه ؟ فقال : نعم ، فقالت : لا تفعل ، حظي منه لها ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزناد ولم يسق أمظه بل أحاله به هل رواية ورقاء عن أبي الزناد ، وقد ذكرت ما فيها في ترجمة سليمان ، ثم ترجم « الضم في القضاء والتدبير فيه والحكم بالاستدلال » ، ثم ساقه من طريق بشير بن نهبك عن أبي هريرة وذكر الحديث مختصراً وقال في آخره : فقال سليمان - يعني للكبرى - لو كان ابنك لم ترضى أن يقطع »

٣٩ - باب القائف

٦٧٧٠ - **حديث** فتيبة بن سعيد حدثنا البيث عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت : إن رسول الله ﷺ دخل على مسروراً تبرق أساربر وجهه فقال : ألم تري أن مجزاً نظرت أنا إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض »

٦٧٧١ - **حديث** فتيبة بن سعيد حدثنا سفیان عن الزهري عن عروة « عن عائشة قالت دخل على رسول الله ﷺ ذات يوم وهو مسرور فقال : يا عائشة ألم تري أن مجزاً المذلي دخل على فرأى أسامة وزيدا وعليهما قطيفة قد غطيا رؤسهما وبدت أقدامهما فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض »

قوله (باب القائف) هو الذي يعرف الشبه وبين الأثر ، صي بذلك لأنه يفقو الأشياء أي بتبهما فمكانه مطلوب من الداني ، قال الأصمعي : هو الذي يفقو الأثر ويتفاته فقرا وبقايف والجمع القافة ، كذا وقع في الضربين وللتبابة . **قوله** في الطريق الثانية (عن الزهري) في رواية الشيباني عن سفیان « حدثنا الزهري ، أخرجه أبو نعيم . **قوله** (دخل على مسروراً تبرق أساربر وجهه) تقدم شرحه في صفته النبي ﷺ . **قوله** (فقال ألم تري إل مجز)

في الرواية التي بعدها « ألم ترى أن مجزراً » والمراد من الرؤية هنا الإخبار أو العلم ، ومضى في مناقب زيد من طريق ابن عيينة عن الزهري « ألم تسمى ما قال المدلجى ، ومضى في صفة النبي ﷺ من طريق إبراهيم بن محمد عن الزهري بلفظ « دخل على قائف » الحديث وفيه فسر بذلك النبي ﷺ وأعجبه وأخبر به قائف ، واسلم من طريق معمر وابن جريج عن الزهري « وكان مجزراً قافئاً » ومجزز بضم الميم وكسر الزاى الشفيلة وحكى فتحها وبعدها زاي أخرى هذا هو المشهور ، ومعهم من قال بسكون الحاء المهملة وكسر الزاى ثم زاي وهو ابن الأعمش بن جعدة المدلجى نسبة إلى مدلج بن مرة بن عبيد مناف بن كنانة ، وكانت القيافة فيهم وفي بني أسد ، والهربه تعرف لهم بذلك ، وليس ذلك خاصاً بهم على الصحيح ، وقد أخرج يزيد بن هارون في الفرائض بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب أن عمر كان قافئاً أرده في قصته ، وعمر فرشى ليس مدلجياً ولا أسدياً ولا أسد قرشى ولا أسد خزيمية ، ومجزز المذكور هو والد عاتمة بن مجزز الماضي ذكره في « باب سرية عبيد الله بن حذافة » من المازنى ، وذكر مصعب الزبيري والواقدي أنه سمى مجزراً لأنه كان إذا أخذ أسيراً في الجاهلية جز ناصيته وأطلقه ، وهذا يدفع فتح الزاى الأول من اسمه ، وعلى هذا فكان له اسم غير مجزز . لكن لم أر من ذكره . وكان مجزز عارفاً بالقيافة ، وذكره ابن يونس فيمن شهد فتح مصر وقال : لا أعلم له رواية . قوله (نظر آتفاً) بالمد ومجزز القصر أى قريباً أو أقرب وقت : قوله (إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد) في الرواية التي بعدها « دخل على فرأى أسامة بن زيد وزيداً وعليهما قطيفة تد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما » وفي رواية إبراهيم بن سعد « وأسامة وزيد مضطجعا » وفي هذه الزيادة دفع قوم من يقول : لعله جابها بذلك لما عرف من كونهم كانوا يطعنون في أسامة . قوله (بعضها من بعض) في رواية السكيتين « لمن بعض » قال أبو دارد : نقل أحمد بن صالح عن أهل النسب أنهم كانوا في الجاهلية يقدحون في نسب أسامة لأنه كان أسود شديد السواد وكان أبوه زيد أبيض من القطن ، فلما قال القائف ما قال مع اختلاف القوم سر النبي ﷺ بذلك لسكونه كافاً لهم عن الطعن فيه لاعتقادهم ذلك ، وقد أخرج عبد الرزاق من طريق ابن سيرين أن أم أسامة - وهى أم أيمن مولاة النبي ﷺ - كانت سوداء فلما جاء أسامة أسود ، وقد وقع في الصحيح عن ابن شهاب أن أم أيمن كانت حبشية وصيفة لعبد الله والنبي ﷺ ، ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل ، فصارت لعبد المطلب فوهرها لعبد الله ، وتزوجت قبل زيد عبيد الحبشى فولدت له أيمن فسكنيت به واشتهرت بذلك ، وكان يقال لها أم الظباء ، وقد تقدم لها ذكر في أوامر الحبشة . قال عياض : لو صح أن أم أيمن كانت سوداء لم ينكروا سواد ابنتها أسامة لأن السوداء قد نلد من الأبيض أسود . قلت : يحتمل أنها كانت صافية لجام أسامة شديد السواد فوقع الانكار لذلك ، وفي الحديث جواز الشهادة على المنتقبة والاكتفاء بتعرفتها من غير رؤية الوجه ، وجواز اضطجاع الرجل مع ولده في شعار واحد ، وقبول شهادة من يشهد قبل أن يستشهد عند التهمة ، وصوروا الحاكم فظهور الحق لأحد الخصمين عند السلامة من الهوى ، وتقدم في « باب إذا عرض بنى الولد » من كتاب الدعان حديث أبي هريرة في قصة الذي قال « ان امرأتى ولدت غلاما أسود » وفيه قول النبي ﷺ « لعله نزع عرق » ومضى شرحه هناك وبالله التوفيق . (تنبيه) : وجه إدخال هذا الحديث في كتاب الفرائض الرد على من زعم أن القائف لا يعتبر قوله ، فإن من اعتبر قوله فعلم به لزوم منه حصول النوارث بين الملاحق والملاحق به

(خاتمة) : اشتمل كتاب الفرائض من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وأربعين حديثاً ، الملقق منها حديث تميم الداري فبمن أسلم على بنيه رجل والبتية موصوفة ، والمكير من أفسه وفيها مضي سبعة وثلاثون حديثاً والبقية خالصة لم يخرج مسلم منها سوى حديث أبي هريرة في الجزين غرة ، وحديث ابن عباس في الحفوا الفرائض بأهلها ، وأما حديث معاذ في توريث الأخوة والبنات وحديث ابن مسعود في توريث بنت الابن وحديثه في السائبة وحديث تميم الداري إيمان فأنفرد البخاري بتخريجها . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أربعة وعشرون أثراً ، والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٦ - كتاب الحدود

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الحدود) . جمع حد ، والمذكور فيه هنا حد الزنا والخمر والسرقة ، وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجوب الحد به في سبعة عشر شيئاً ، فمن المتفق عليه الردة والحرابة ما لم يتب قبل القدرة والولنا والنفذ به وشرب الخمر سواء أسكر أم لا والسرقة ، ومن المختلف فيه جحد للعارية وشرب ما يسكر كخميره من غير الخمر والنفذ بغير الزنا والتمريض بالنفذ والقراط ولو بمن يحل له نكاحاً وإتيان البهيمة والسحاق وتمكين المرأة القرد وهديه من البواب من وطنها والسحر وترك الصلاة تكاملاً والفطر في رمضان ، وهذا كله خارج عما أشرع فيه المقاتلة كالو ترك قوم الزكاة ونصبوا لذلك الحرب . وأصل الحد ما يجرى بين شيئين فيمنع اختلاطهما ، وحد الدار ما يميزها ، وحد الشيء وصفه المحيط به المميز له عن غيره . وسيتفقوبة الزاني ونحوه حداً لكونها تمنعه المداودة أو لكونها مقدرة من الفارح ، وللإشارة إلى المنع سمي البواب حداداً . قال الراغب : وتطلق الحدود ويراد بها نفس المعاصي كقوله تعالى (تلك حدود الله فلا تقربوها) وعلى فعل فيه شيء مقدر ، ومنه (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وكأنتها لما فصلت بين الحلال والحرام سميت حدوداً . فمنها ما زجر عن فعله ومنها ما زجر من الزيادة عليه والنقصان منه ، وأما قوله تعالى (إن الذين يحادون الله ورسوله) فهو من الممانعة ، ويحتمل أن يراد استعمال الحديد إشارة إلى المقاتلة ، وذكرت البسمة في رواية أبي ذر سابقة على كتابه ،

١ - باب ما يحذر من الحدود

قوله (باب ما يحذر من الحدود) كذا للاستعلاء ولم يذكر فيه حديثاً ، ولغيره وما يحذر ، عطفاً على الحدود . وفي رواية النسخ جمل البسمة بين الكتاب والباب ثم قال (لا يشرب الخمر . وقال ابن عباس الخ ،

٢ - باب الزنا وشرب الخمر ، وقال ابن عباس : يُزَنِّعُ منه نور الإيمان في الزَّنا

٦٧٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ

وهو مؤمن ، ولا يسرقُ حينَ يسرقُ وهو مؤمن ، ولا ينتهبُ نهباً يرفعُ الناسُ إليه فيما أبصارهم وهو مؤمن » . وعن ابن شهاب بن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ **بأنه** لا نهب

قوله (باب الزنا وشرب الخمر) أي التحذير من تعاطيها . أثبت هذا المصطلح وحده . قوله (وقال ابن عباس بنزع منه نور الإيمان في الزنا) وصله أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان من طريق عثمان بن أبي صفية قال « كان ابن عباس يدعو غلاماً غلاماً فيقول : ألا أزوجه ؟ ما من عبد يذني إلا نزع الله منه نور الإيمان ، وقد روى سرفوعاً أخرجه أبو جعفر الطبري من طريق جهم عن ابن عباس « سمعت النبي ﷺ يقول : من ذني نزع الله نور الإيمان من قلبه قال شاء أن يرده إليه رده » وله شاهد من حديث أبي هريرة عند أبي داود . قوله (عن أبي بكر بن عبد الرحمن) أي ابن الحارث بن هشام الغزوي ، ووقع في رواية مسلم من طريق شعيب بن الليث عن أبيه « حدثني حنبل بن خالد قال قال ابن شهاب أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام » . قوله (لا يذني الواني حين يذني وهو مؤمن) فيدني الإيمان بحاله ارتد كانه لها ، ومقتضاه أنه لا يستمر بعد فراغه ، وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون المعنى أن زوال ذلك إنما هو إذا أفلح الإفلاج الكلي ، وأما لو فرغ وهو مصر على تلك الماصية فهو كارتد كسب فنتجه أن نفي الإيمان عنه يستمر ، وبقيده ما وقع في بعض طرقه كإسائي في الحارثيين من قول ابن عباس « كان نأب عاد إليه » ولكن أخرج الطبري من طريق نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس قال : لا يذني حين يذني وهو مؤمن ، فإذا زال رجح إليه الإيمان . ليس إذا ناب منه . ولكن إذا تأخر عن العمل به . ويؤيده أن المصر وإن كان إثمه مستمراً لكنه ليس إثم كمن باشر الفعل كالسرقة مثلاً . قوله (ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن) في الرواية الماضية في الأشربة « ولا يشربها » ولم يذكر اسم الفاعل من الشرب كما ذكره في الزنا والسرقة ، وقد تقدم الكلام على ذلك في كتاب الأشربة . قال ابن مالك : فيه جواز حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه والتقدير : ولا يشرب الخمر الخ ، ولا يرجع الضمير إلى الواني لئلا يختص به بل هو عام في حق كل من شرب ، وكذا القول في لا يسرق ولا يقتل وفي لا يفلح ، وظاهر حذف الفاعل بعده النفي قراءة هشام (ولا يحسن الذين قتلوا في سبيل الله) يفتح الياء التثنية أوله أي لا يحسن حاسب . قوله (ولا ينتهب نهباً) يضم النون هو المال المنهوب والمراد به المأخوذ جهراً قهراً ، ووقع في رواية هشام عند أحمد « والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نهباً » الحديث ، وأشار برفع البصر إلى حالة المنهوبين فانهم ينظرون إلى من ينهبهم ولا يقدرّون على دفعه ولو تعرضوا إليه ، ويحتمل أنه يكون كناية عن عدم التدبر بذلك فيكون صفة لازمة للنهب ، بخلاف السرقة والاختلاس فإنه يكون في خفية ، والانتهاب أشد ما فيه من مزيد الجرأة وعدم المبالاة ، وزاد في رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب التي يأتي التنبيه عليها عقبها ذات شرف أي ذات قدر حيث يشرف الناس لها ناظرين إليها ولهذا وصفها بقوله « يرفع الناس إليه فيها أبصارهم » وانظر يشرف وقع في معظم الروايات في الصحيحين وغيرهما بالعين المعجمة ، وفيهما بعض رواة مسلم بالمهمل ، وكذا نقل عن إبراهيم الجري ، وهي ترجع إلى التفسير الأول قاله ابن الصلاح . قوله (يرفع الناس الخ) هكذا وقع تقييده بذلك في النبهة دون السرقة . قوله (وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ **بأنه** لا نهب) هو مرصّل بالسند المذكور ، وقد

أخرجه مسلم من طريق شعيب بن الليث بلفظه قال ابن شهاب وحدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ بمثل حديث أبي بكر هذا إلا التهمة ، وتقدم في الأشربة من طريق جونس بن يزيد عن ابن شهاب وصحفت أبا سلمة ابن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال أبو هريرة ، فذكره مرفوعاً ، وقال بعده وقال ابن شهاب وأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر يعني أباة كان يحدثه عن أبي هريرة ثم يقول : كان أبو بكر يلحق مصعب ، ولا ينتهب تهمة ذات شرف ، والباقي نحو الذي هنا ، وتقدم في كتاب الأشربة أن مسلماً أخرجه من رواية الأزداعي عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة وأبي بكر بن عبد الرحمن لأنهم عن أبي هريرة وصافه مساقوا واحداً من غير تفصيل ، قال ابن الصلاح في كلامه على مسلم قوله وكان أبو هريرة يلحق مصعب ، ولا ينتهب ، يوم أنه موقوف على أبي هريرة ، وقد رواه أبو نعيم في مستخرجهم على مسلم من طريق همام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم تهمة ، الحديث فصرح برفعه انتهى . وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه لكن لم يسق لفظه بل قال : مثل حديث الأهرى . لكن قال : يرفع إليه المؤمنون أميئتهم فيها ، الحديث ، قال : وزاد : ولا يغفل أحدكم حين يغفل وهو مؤمن فأياكم إياكم ، وسياق في المحاربين من حديث ابن عباس هذا فيه من الزيادة : ولا يقتل ، وتقدمت الإشارة إلى بعض ما قبل في تأويله في أول كتاب الأشربة وأستوعبه هنا أن شاء الله تعالى ، قال الطبري : اختلف الرواة في أداء لفظ هذا الحديث ، وأنكر بعضهم أن يكون ﷺ قاله ، ثم ذكر الاختلاف في تأويله . ومن أقوى ما يحمل على صرفه عن ظاهره إيجاب الحمد في الرضا على انحاء مختلفة في حق الحر المحسن والحر البكر وفي حق العبد ، فلو كان المراد بنفي الإيمان ثبوت الكفر لاستلزموا في العقوبة لأن المكلمين فيما يتعلق بالإيمان والكفر سواء ، فلما كان الواجب فيه من العقوبة مختلفاً دل على أن مرتكب ذلك ليس بكافر حقيقة . وقال الثوري : اختلف العلماء في معنى هذا الحديث ، والصحيح الذي قاله المختصون أن معناه : لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان ، هذا من الالفاظ التي تتطابق على نفي الشيء والمراد نفي كاله كما يقال لا علم إلا ما نفع ولا مال إلا ما بخل ولا عيش إلا عيش الآخرة ، وإنما تأويلنا لحديث أبي ذر : من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن ذنوبه وإن سرق ، وحديث عبادة الصحيح المشهور أنهم بإيماء رسول الله ﷺ على أن لا يصرقوا (١) ولا يزنا ، الحديث ، وفي آخره : ومن فصل شيئاً من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو كفارة ، ومن لم يعاقب فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن عاه عنه ، فهذا مع قول الله عز وجل : (إن الله لا يفتقر أن يشرك به ويفقر ما دون ذلك لمن يشاء) مع إجماع أهل السنة على أن مرتكب الكبائر لا يكفر إلا بالشرك يضطرنا إلى تأويل الحديث ونظائره ، وهو تأويل ظاهر سائغ في اللغة مستعمل فيها كثيراً ، قال : وتأويله بعض العلماء على من فعله مستحلاً مع عليه بتحريمه . وقال الحسن البصري ومحمد بن جرير الطبري : معناه ينزع عنه اسم المدح الذي سمي الله به أوليائه فلا يقال في حقه مؤمن ويستحق اسم الذم فيقال سارق وزان وفاجر وفاسق ، وعن ابن عباس : ينزع منه نور الإيمان ، وفيه حديث مرفوع ، وعن المصنف ينزع منه بصيرته في طاعة الله ، وعن الزهري أنه من المشكل الذي يؤمن به وتقر كلها جاء ولا تعرض لتأويله ، قال : وهذه الأقوال محتملة والصحيح ما قدمته ، قال وقيل في معناه غير ما ذكرته عما ليس بظاهر بل بعضاً غلط

(١) في نسخة : لا يصرقوا ، وهو

فتركها . انتهى ملخصا . وقد ورد في تأويله بالاستحلال حديث مرفوع عن علي بن عبد الطبراني في الصغير لكن في
سنده واحد كذوبه ، فن الأنوال التي لم يذكرها ما أخرجه الطبري من طريق محمد بن زيد بن واقد بن هب الله
ابن هر أنه أخبر بمعنى النهي والمعنى : لا يزين مؤمن ولا يدرق مؤمن ، وقال الخطابي : كان بعضهم يرويه
ولا يشرب بكسر الباء على معنى النهي ، والمعنى المؤمن لا ينبغي له أن يفعل ذلك ، ورد بعضهم هذا القول بأنه لا ينبغي
للتقييد بالظرف فائدة فإن الزنا منهي عنه في جميع المأل وليس مختصا بالمؤمنين ، قلت : وفي هذا الرد نظر واضح
لمن تأمله . نأيتها أن يكون بذلك منافقا تفاق معصية لا تفاق كفر حكاه ابن بطال عن الأوزاعي وقد مضى تقريره
في كتاب الإيمان أول الكتاب . نأيتها أن معنى نفي كونه مؤمنا أنه شابه الكافر في عمله ، وموقع التضييق أنه
مثله في جوار قتاله في تلك الحالة ليكف عن المعصية ولو أدى إلى قتله ، فإنه لو فعل في تلك الحالة كان دمه هدرا
فانتقضت قاعدة الإيمان في حقه بالنسبة إلى زوال عصمته في تلك الحالة ، وهذا يقوى ما تقدم من التضييق بحالة
التبليس بالمعصية . رابعها معنى قوله ليس بمؤمن أي ليس بمسلم مختص في حاله تلبسه بالكبيرة جلال من آمن به ،
وهو كناية عن لفظة التي جعلتها له غلبة الثمرة ، وعبر عن هذا ابن الأوزاعي بقوله : فإن المعصية تذهله عن مراعاة
الإيمان وهو تصديق القلب ، فكأنه نسي من صدق به ، قال ذلك في تفسير نوح نور الإيمان ، ولعل هذا هو
مراد المهاب . خامسها معنى نفي الإيمان نفي الأمان من عذاب الله لأن إيمان مشتق من الأمان . سادسها أن المراد
به الزجر والتنفيذ ولا يراد ظاهره ، وقد أشار إلى ذلك الطبري فقال : يجوز أن يكون من باب التخليط والتهديد
كقوله تعالى (ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) بمعنى أن هذه الخصال ليست من صفات المؤمن لأنها منافية
لحالها فلا ينبغي أن يتصف بها . سابعها أنه يسلب الإيمان حال تلبسه بالكبيرة فإذا تأرقها عاد إليه ، وهو ظاهر
ما أسنده البخاري عن ابن عباس كما سيأتي في باب إثم الزنا ، من كتاب المحاربين عن هكرمة عنه بنحو حديث
الجاب ، قال هكرمة : قلت لابن عباس كيف ينزع منه الإيمان ؟ قال : هكذا ، وشبك بين أصابعه ثم أخرجهما ،
فإذا تاب عاد إليه هكذا ، وشبك بين أصابعه . وجاء مثل هذا مرفوعا أخرجه أبو داود والحاكم بسند صحيح من
طريق سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة رثمه ، وإذا زنى الرجل خرج منه الإيمان فسحان عليه كإفظة ، فإذا ألتج
رجع إليه الإيمان وأخرج إلحاقه من طريق ابن حجر أنه سمع أبا هريرة يقول : من زنى أو شرب الخمر نزع
الله منه الإيمان كما يخلع الإنسان القميص من رأسه ، وأخرج الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصحابة لم
يسم رثمه ، من زنى خرج منه الإيمان فإن تاب تاب الله عليه ، وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن راحة
و مثل الإيمان مثل قميص بيننا أنت مدبر منه إذ أبعثته ، وبيننا أنت قد أبعثته إذ نزعته ، قال ابن بطال : ويبان
ذلك أن الإيمان هو التصديق ، غير أن التصديق معنيين أحدهما قول الآخر عمل ، فإذا ركب المصدق كبيرة قارقه
اسم الإيمان فإذا كف عنها عاد له الاسم ، لأنه في حال كفه عن الكبيرة مجتنب بلسانه ولسانه مصدق فقد قابله
وذلك معنى الإيمان ، قلت : وهذا القول قد يلاق ما أشار إليه النووي فيما نقله عن ابن عباس : ينزع منه نور
الإيمان ، لأنه يحصل منه على أن المراد في هذه الأحاديث نور الإيمان وهو عبارة عن فائدة التصديق وعجزته وهو
الحصل بمقتضاه ، ويمكن رد هذا القول إلى القول الذي رجحه النووي ، فقد قال ابن بطال في آخر كلامه فيما
الطبري : الصواب عندنا قول من قال يزول عنه اسم الإيمان الذي هو بمعنى المدح إلى الاسم الذي بمعنى الذم فيقال

له فاسق مثلاً ، ولا خلاف أنه يسمى بذلك ما لم يظهر منه التوبة ، قالوا بل عنه حينئذ اسم الإيمان بالاطلاق والثابت له اسم الإيمان بالتحديد فيقال هو مصدق بالله ورسوله لغوا واعتقاداً لأعماله ، ومن ذلك الكف عن المحرمات . وأظن ابن بطال ناق ذلك من ابن حزم فإنه قال : المصدق عليه عند أهل السنة أن الإيمان اعتقاد بالقلب ولطى باللسان وعمل بالحوارج ، وهو يشمل عمل الطاعة والكف عن المعصية ، فلم يتركب لبعض ما ذكر لم يخل اعتقاده ولا نطقه بل اختلف طاعته فقط ، فليس يؤمن بمعنى أنه ليس بمطيع ، فعلى نفي الإيمان محمول على الإنذار بواله من اعتاد ذلك لأنه يمتنع عليه أن يفرض به إلى الكفر ، وهو كقولهم ومن يرتع حول الحى . الحديث أشار إليه الخطابي ، وقد أشار المازري إلى أن القول المصحح هنا مبنى على قول من يرى أن الطاعات تسمى إيماناً ، والعجب من النورى كيف جزم بأن في التأويل المنقول عن ابن عباس حديثاً مرفوعاً ثم صحح غيره فاعلم لم يطالع على صحته ، وقد قدمت أنه يمكن رده إلى القول الذى صححه ، قال الطبري : يمتثل أن يكون الذى نقص من إيمان المذكور الحياء وهو المذهب عنه في الحديث الآخر بالنور ، وقد مضى أن الحياء من الإيمان فيكون التقدير : لا يرى حين يرى وهو يستحي من الله لأنه لو استحي منه وهو يعرف أنه مشاهد حاله لم يرتكب ذلك ، وإلى ذلك تصح إشارة ابن عباس تشبیهك لإصابته ثم أخرجهما منها ثم أعادتها إليها ، وبمضده حديث من استحي من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى ، انتهى . وحاصل ما اجتمع لنا من الأقوال في معنى هذا الحديث ثلاثة مشرقولاً خارجاً عن قول الخوارج وعن قول المعتزلة ، وقد أشرت إلى أن بعض الأقوال المنسوبة لأهل السنة يمكن رد بعضها إلى بعض ، قال المازري : هذه التأويلات تدفع قول الخوارج وعن وافقهم من الرافضة أن مرتكب الكبيرة كافر غلغلة في النار إذا مات من غير توبة ، وكذا قول المعتزلة أنه فاسق غلغلة في النار ، فإن الطوائف المذكورة ينتمون لهذا الحديث وشبهه ، وإذا احتمل ما قلناه اندفعت حججهم . قال الخطابي صياض : أشار بعض العلماء إلى أن في هذا الحديث تنبيه على جميع أنواع المعاصي والتحذير منها ، فنبه بالونا على جميع الشهوات وبالسرقة على الرغبة في الدنيا والمحرص على المحرام وبالخر على جميع ما يصد عن الله تعالى ويوجب الغفلة عن حقوقه وبالانتباه الموصوف على الاستخفاف بهاد الله وترك توفيقهم والحياء منهم وعلى جمع الدنيا من غير وجهها . وقال القرطبي بعد أن ذكره مائلاً : وهذا لا يتمشى إلا مع المساعدة ، والأولى أن يقال : إن الحديث يتضمن التحرز من ثلاثة أمور هي من أعظم أصول المفسد وأضدادها من أصول المصلح وهي استباحة الفروج المحرمة وما يؤدي إلى اختلال العقل ، ونقص الخمر بالذكر لكونها أغلب الوجوه في ذلك والسرقة بالذكر لكونها أغلب الوجوه التى يؤخذ بها مال الغير بغير حق . قالت : وأشار بذلك إلى أن عموم ما ذكره الأول يشمل الكبائر والصغائر ، وليست الصغائر مرادة هنا لأنها تكفر باجتناب الكبائر فلا يقع الوعيد عليها بل التشديد الذى في هذا الحديث . وفي الحديث من الفوائد أن من دخل في هذا الوعيد سواء كان بكراً أو محصناً وسواء كان المؤمن بها أجنبية أو محرماً ، ولا شك أنه في حق المحرم الخمر ومن الخروج أعظم ، ولا يدخل فيه ما يطاق عليه أمم الزنا من القس المحرم وكذا التبجيل والتغنى لأنها وإن سببت في صرف الشرع زناً فلا تدخل في ذلك لأنها من الصغائر كما تقدم تقريره في نفسه المأمور . وفيه أن من سرق قليلاً أو كثيراً وكذا من انتهب أنه يدخل في الوعيد ، وفيه نظر فقد شرط بعض العلماء وهو لبعض الدائمة أيضاً في كون الغصب كبيرة أن يكون

المغصوب نصاباً وكذا في السرقة وإن كان بعضهم أطلق فيها فهو محمول على ما اشترط أن وجوب القاطع فيها متوقف على وجود النصاب وإن كان سرقة مادون النصاب حراماً . وفي الحديث تعظيم شأن أخف حتى انفرد بفرد حق لأنه أقسم عليه ولا يقسم إلا على إرادة تأكيد المقسم عليه . وفيه أن من شرب الخمر دخل في الوعيد المذكور سواء كان المشروب كثيراً أم قليلاً لأن شرب القليل من الخمر معدود من الكبائر وإن كان ما يترتب على الشرب من المذنب من اختلال العقل الخش من شرب ما لا يتغير معه العقل ، وهى القول الذى رجحه النووي لا إشكال فى شيء من ذلك لأن نقص السكال مراتب بعضها أقوى من بعض ، واستدل به من قال إنه الانتهاب كله حرام حتى فيما أذن مالك كالنار في العرس ، وإن صرح الحسن والنخعي وقائدة فيما أخرجه ابن المذنب منهم بأن شرط التحريم أن يكون بغير إذن المالك وقال أبو حنيفة هو كما قالوا ، وأما النهية المختلف فيها فهو ما أذن فيه صاحبه وأباحه وغرضه تساويهم أو مقارنة التساوى ، فإذا كان أقوى منهم يغلب الضعيف ولم تغلب نفس صاحبه بذلك فهو مكروه وقد انتهى إلى التحريم ، وقد صرح المالكية والشافعية والجمهور بكراهته ، وعن كراهه من الصحابة أبو مسعود البدرى ومن التابعين النخعي وعكرمة ، قال ابن المذنب ولم يكرهوه من الجهة المذكورة بل سيكون الأخذ في مثل ذلك إنما يحصل لمن فيه فضل قوة أو فقه حياء ، واحتج الحنفية ومن واقفهم بأنه عليه السلام قال في الحديث الذى أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن قريظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في البدن التى نحرها من شاء اقتلع ، واحتجوا أيضاً بحديث معاذ رفته وإنما نهيتكم عن نهي المسافر فأما العرسان فلا ، الحديث وهو حديث ضعيف في سنده ضعف وانقطاع ، قال ابن المذنب : هى حجة قوية في جواز أخذ ما ينثر في العرس ونحوه لأن المبيع لم قد علم اختلاف حاكم في الأخذ كما علم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وأذن فيه في أخذ البدن التى نحرها وليس فيها معنى إلا وهو موجود في النار . قلت : بل فيها معنى ليس في غيرها بالنسبة إلى المأذون لهم ، فانهم كانوا الغاية في الورع والانصاف ، وليس فهم في ذلك مثلهم

٣ - باب ما جاء في ضرب شارب الخمر

٦٧٧٣ - **عُرْشَةُ حَنْصَلُ بْنُ حَرَّادٍ** حَدَّثَنَا **هَشَامٌ** عَنْ **قَتَادَةَ** عَنْ **أَنْسٍ** أَنَّ **النَّبِيَّ** ﷺ **ع** وَحَدَّثَنَا **آدَمُ** حَدَّثَنَا **شُعْبَةُ** حَدَّثَنَا **قَتَادَةُ** عَنْ **أَنْسٍ** بْنِ **مَالِكٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ **النَّبِيَّ** ﷺ **ع** ضَرَبَ فِي **الْخَمْرِ** بِالْجَرِيدِ وَالنُّعْلِ ، وَجَلَدَ **أَبُو بَكْرٍ** **أَرْبَعِينَ** ،

[الحديث ٦٧٧٣ - طرفه ١ : ٦٧٧٦]

قوله (باب ما جاء في ضرب شارب الخمر) أى خلافاً لما قال ينعين الجلد وبيان الاختلاف في كتمته ، وقد تقدم الكلام على تحريم الخمر ووقته وسبب نزوله وحقائقها ومل هو مشتقة وهل يجوز تكبيرها في أول كتاب الأشربة ، **قوله** (عن قتادة عن أنس) في رواية لمسلم والنسائي سمعت أنساً ، أخرجاهما من طريق خالد بن الحارث عن شعبة ، وهو يدل على أن رواية شعبة من زيادة الحسن بين قتادة وأنس إلى أخرجهما النسائي من المزيدي في متصل الاسانيد ، **قوله** (أن النبي صلى الله عليه وسلم) كذا ذكر طريق شعبة عن قتادة ولم يسق المتن وتحول إلى طريق هشام عن قتادة (١) فوافق المتن على الظاهر ، وقد ذكره في الباب الآتي بعد باب من شيخ آخر عن هشام بهذا اللفظ ،

(١) في نسخ الصحيح إلى ما يثبتنا لم يسق للثاني في طريق هشام وتحول إلى طريق شعبة

وأما لفظ شعبة فأخرجه البيهقي في الخلافات من طريق جعفر بن محمد الفلاني عن آدم شيخ البخاري فيه بلفظ
 « أن النبي ﷺ أتى برجل شرب الخمر فضربه بجريدتين فمات من أربعين ، ثم صنع أبو بكر مثل ذلك فلما كان عمر
 استشار الناس فقال له عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون نفعه عمر ، ولفظ رواية عاصم التي ذكرناها إلى
 قوله « فمات من أربعين » وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة مثل رواية آدم إلا أنه
 قال « وفعله أبو بكر فلما كان عمر » أي في خلافته « استشار الناس فقال عبد الرحمن - يعني ابن عوف - أخف
 الحدود ثمانون فمات من عمر » ووقع لبعض رواة مسلم « أخف الحدود ثمانين » قال ابن دقيق العيد : فيه حذف
 حامل النصب والتقدير جعله ، وتعبه الفاكهى فقال : هذا بعيد أو باطل وكأنه صدر عن غير تأمل لفوائد
 العربية ولا لمراد المتكلم إذ لا يجوز أجود الناس الزيد بن علي رضي الله عنه ، لأن مراد عبد الرحمن الإخبار
 بأخف الحدود لا الأمر بذلك ، فإذ يظهر أن راوى النصب وهم واحتمال توهيمه أولى من ارتكاب ما لا يجوز
 لفظاً ولا معنى ، ورد عليه تلبسه ابن مردوق بأن عبد الرحمن مستشار والمفتش مؤول والمستشعر سائل ولا يجد
 أن يكون المستشار أمراً ، قال : والمثال الذي مثل به غير مطابق . قلت : بل هو مطابق لما ادعاه أن عبد الرحمن
 قصد الإخبار فقط ، والحق أنه أخبر برأيه مستنداً إلى القياس ، وأقرب التقادير أخف الحدود أجمعه ثمانين أو
 أجد أخف الحدود ثمانين فنصهما ، وأغرب ابن المطار صاحب النوى في شرح العمدة ، فنقل عن بعض العلماء
 أنه ذكره بلفظ أخف الحدود ثمانون ، بالرفع وأمرية مبتداً وخبراً ، قال ولا أصله منقولاً رواية . كذا قال
 والرواية بذلك ثابتة في الأولى في توجيهها ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق معاذ بن هشام عن أبيه « ثم جلد أبو بكر
 أربعين فلما كان مروءة الناس من الريف والقرى قال : ماترون في جلد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف :
 أرى أن تجعلها كأخف الحدود قال جلد هر ثمانين » فيكون المحذوف من هذه الرواية المختصرة أرى أن تجعلها
 وأداة التوقيف . وأخرج النسائي من طريق يزيد بن هارون عن شعبة « فضربه بالنعال فمات من أربعين » ثم أتى به
 أبو بكر فصنع به مثل ذلك ، ورواه همام عن قتادة بلفظ « فمات من أربعين » فمات من أربعين ، ثم أتى به
 بالجريد والنعال ، أخرجه أحمد والبيهقي ، وهذا يجمع بين ما اختلف فيه على شعبة وإن جملة الضربات كانت نحو أربعين
 لا إنه جلد به جريدتين أربعين فتكون الجملة ثمانين كما أجلب به بعض الناس ، ورواه - عبد بن أبي عروبة عن قتادة
 بلفظ « جلد بالجريد والنعال أربعين » ، حقه أبو داود بسند صحيح ورواه البيهقي ، وكذا أخرجه مسلم من طريق
 ربيع بن هشام بلفظ « كان يضرب في الخمر مثله » وقد نسب صاحب العمدة قصة عبد الرحمن هذه إلى تخرج الصحيحين
 ولم يخرج البخاري منها شيئاً وبذلك جزم عبد الحق في الجمع ثم المنذرى ، نعم ذكر معنى صنيع عمر فقط في حديث
 السائب في الباب الثالث ، وسبأني بسط ذلك فيه : تنبيه : الرجل المذكور لم أنف على اسمه صريحاً لكن سأذكر في
 باب ما يكره من لمن القلوب ، ما يؤخذ منه ، أنه النعمان

٣ - باب من أمر بضرب الحد في البيت

٩٧٧ - حدثنا عبد الوهاب بن أيوب عن ابن أبي مليكة « عن عتبة بن الحارث قال :

جاء بالنعمان - أو بالنعمان - شارباً ، فأمر النبي ﷺ من كان بالبيت أن يضربوه ، قال فضربوه ،

فكنتُ أنا فدين ضربتهُ بالنعال »

قوله (باب من أمر بضرب الحد في البيت) يعني خلافاً لمن قال : لا يضرب الحد سرا ، وقد ورد من عمر في قصة ولده أبي شحمة لما شرب بمصر خذه عمرو بن العاص في البيت أن عمر أنكر عليه وأحضره إلى المدينة وضربه الحد جهرا ، روى ذلك ابن سعد وأشار إليه الزبير وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر وهؤلاء ، وأهل العلم على الاكتفاء ، وحملوا صنيع عمر على المباغة في تأديب ولده لا أن إقامة الحد لا تصح إلا جهرا . **قوله** (عبد الوهاب) هو ابن عبد الحميد الثقفى ، وأيوب هو السخيتاني ، وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله سمى في الباب الذي بعده من رواية وهيب بن خالد عن أيوب . **قوله** (عن عقبة بن الحارث) أي ابن طمر بن نوفل بن عبد مناف ، ووقع في رواية عبد الوارث عن أيوب عند أحمد ، حدثني عقبة بن الحارث ، وقد اتفق هؤلاء على وصله ، وخالفهم اسماعيل بن علية فقال : عن أيوب عن ابن أبي مليكة مراسلا ، أخرجه مسند هذه . **قوله** (جن) كذا لم على البناء الجحول ، وقد ذكرت في الوكالة تسمية الذي أتى به ولم ينبه عليه أحد عن صنعه في المهمات . **قوله** (بالنعيمان أو بابن النعيمان) في رواية الكشمغيني في الباب الذي يليه « نعيمان » بنسب ألف ولام في الموضعين وقد تقدم التنبيه على ذلك في كتاب الوكالة وأنه وقع عند الاسماعيلي « النعيمان » بغير شك ، فإن الزبير بن بكار وابن منده أخرجا الحديث من وجهين فيهما « النعيمان » بغير شك وذكرت نبيه هناك ، وفي رواية الزبير « كان النعيمان يصيب الشراب » وهذا يعكر دلي قول ابن عبد البر أن الذي كان أتى به قد شرب الخمر هو ابن النعيمان فإنه قيل في ترجمة النعيمان : كان رجلا صالحا وكان له ابن أُمِّك في شرب الخمر جلده النبي ﷺ ، وقال في وضع آخر أظن ابن النعيمان جلده في الخمر أكثر من خمسين مرة ، وذكر الزبير بن بكار أيضا أنه كان مزاحا وله في ذلك قصة مع سويوط بن حرمة ومع عذرة بن نوفل والد المنصور مع أمهه أو من عثان ذكرها الزبير مع نظائر لها في كتاب الفكاكة والأراج ، وذكر محمد بن سعد أنه عاش إلى خلافة معاوية . **قوله** (شارباً) في رواية وهيب « وهو سكران » وزاد واشق عليه أي دلى النبي ﷺ ، ووقع في رواية علي بن أسد عن وهيب عند الناسي « فشق دلى النبي ﷺ » مشقة شديدة ، وسيأتي بقية ما يتعلق بقصة النعيمان في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز إقامة الحد على السكران في حال سكرة ، وبه قال بعض الظاهرية والجمهور على خلافه وأولوا الحديث بأن المراد ذكر سبب الضرب وأن ذلك الوصف استمر في حال ضربه وأيدوا ذلك بالمعنى وهو أن المقصود بالضرب في الحد الإبلام ليحصل به الردع ، وفي الحديث تحريم الخمر ووجوب الحد على شاربيها سواء كان شربا كثيرا أم قليلا وسواء أسكر أم لا

٤ - باب الضرب بالجريد والنعال

٦٧٧٥ - **حَرْشُ** سليمان بن حرب حدثنا وهيب بن خالد عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة « من

عقبة بن الحارث أن النبي ﷺ أتى بنعيمان - أو بابن نعيمان - وهو سكران ، فشق عليه ، وأمر من في البيت أن يضربوه فضربوه بالجريد والنعال ، وكنتُ فدين تضربه »

٦٧٦ - **حدثنا** مسلم **حدثنا** هشام **حدثنا** قتادة **عن** أنس **قال** : **جلد** النبي ﷺ في الحمر بالجريد والنعال ، **وجلد** أبو بكر أربعين .

٦٧٧ - **حدثنا** نبيه **حدثنا** أبو حمزة أنس **عن** يزيد بن الحارث **عن** عماد بن إبراهيم **عن** أبي سلمة **عن** أبي هريرة **رضي** الله عنه **قال** : **أنى** للنبي ﷺ رجل قد شرب ، **قال** : اضربوه . **قال** أبو هريرة **رضي** الله عنه : **فقال** للضارب بيده والضارب ببنه والضارب بثوبه . **فلما** انصرف **قال** بعض القوم : أخذك الله . **قال** : لا تقولوا هكذا ، لا تمهوا عليه الشيطان .
[الحديث ٦٧٧ - طرفه في ٦٨١]

٦٧٨ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** خالد بن الحارث **حدثنا** سفيان **حدثنا** أبو حمزة **سمعت** محمد بن سعيد الثقفى **قال** : **سمعت** علي بن أبي طالب **رضي** الله عنه **قال** : ما كنت لأقيم حداً على أحد يموت فأجد في نفسي ، إلا صاحب الحمر قام لو مات وذنبته ، وذلك أن رسول الله ﷺ لم يسئ .

٦٧٩ - **حدثنا** مكى بن إبراهيم **عن** الجعفي **عن** يزيد بن خصيفة **عن** السائب بن يزيد **قال** : **كنا** نؤتى بالشارب على مهاد رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر نصدرأ من خلافة عمر فنقوم إله بأيدنا ونالنا وأردبنا ، حتى كان آخر إمرة هر فجلد أربعين ، حتى إذا أتوا وقفوا جلد ثمانين .

قوله (باب الضرب بالجريد والنعال) أى في شرب الحمر ، وأشار بذلك إلى أنه لا يفتقر الجلد . وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال وهي الوجه عند الشافعية : أصحها يجوز الجلد بالسوط ويجوز الانتصار على الضرب بالأيدي والنعال والسياب ، ثانيها يتعين الجلد ، ثالثها يتعين الضرب . ووجه الرجوع أنه نزل في عهد النبي ﷺ ولم يثبت نسجه والجلد في عهد الصحابة فدل على جوازه ، ووجه الآخر أن الشافعي قال في الام : لو أقام عليه الحد بالسوط فأت وجبت الدية فدوى بينه وبين ما إذا زاد فدا . على أن الأصل الضرب بغير السوط ، وصرح أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالسوط ، وصرح القاضى حسين بغير السوط واحتج بإجماع الصحابة ونقل عن الأص في اقتضاء بوافقه ، ولكن في الاستدلال بإجماع الصحابة نظر فقد قال الزوى في شرح مسلم : أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف الثياب ، ثم قال : والأصح جوازه بالسوط ، وشذ من قال هو شرط وهو غلط منابذ الأحاديث الصحيحة . قلت : وتوسط بعض المتأخرين فعين السوط للتدوين وأطراف الثياب والنعال للضماء . ومن عداهم بحسب ما يليق بهم وهو متجه ، ونقل ابن دقيق العيد عن بعضهم أن معنى قوله ونحو من أربعين ، تقدير أربعين ضربة بهما مثلاً لا أن المراد عدد معين ، ولذلك وقع في بعض طرق عبد الرحمن بن أدهم أن أبا بكر سأل من حضر ذلك الضرب فقوله أربعين فضرب أبو بكر أربعين ، قال : وهذا عندي خلاف الظاهر ، ويبيده قوله في الرواية الأخرى : جلد في الحمر أربعين . قلت : ويبيده التأويل المذكور ما تقدم من

رواية همام في حديث أنس ، فأمر عشرين رجلا لجلده كل رجل جلدتين بالجريد والنعال ، وذكر المصنف فيه خمسة أحاديث : الأول حديث عقبة بن الحارث وقد تقدم في الباب الذي قبله وهو ظاهر فيما ترجم له . الثاني حديث أنس وقد تقدم أيضا في الباب الأول ، وقوله فيه ، جلد ، تقدم في الباب الأول بلفظ ، ضرب ، ولا مناقاة بينهما لأن معنى جلده هنا ضربه فأصاب جلده وأيس المراد به ضربه بالجلد . الثالث حديث أبي هريرة : قوله (أبو خزيمة أنس) يعني ابن عياض : قوله (عن يزيد بن الهاد) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد فنسب إلى جده الأعلى ، وهو وشيخه وشيخه مدنيون تابعيون ، ووقع في آخر الباب الذي يليه ، أنس بن عياض حدثنا ابن الهاد . قوله (عن محمد بن إبراهيم) أي ابن الحارث بن خالد التيمي ، زاد في رواية الطحاوي من طريق نافع بن يزيد عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم أنه حدثه عن أبي سلمة . قوله (عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وصرح به في رواية الطحاوي . قوله (أتى النبي ﷺ برجل قد شرب) في الرواية التي في الباب الذي يليه ، بسكران . وهذا الرجل يحتمل أن يفسر بعبد الله الذي كان يلقب حمارا المذكور في الباب الذي بعده من حديث عمر ، ويحتمل أن يفسر بأبن النعمان ، والأول أقرب لأن في قصته ، فقال رجل من القوم اللهم العنه ، ونحوه في قصة المذكور في حديث أبي هريرة لكن لفظه ، قال بعض القوم أغراك الله ، ويحتمل أن يكون ثالثا كان الجواب في حديث عمر وأبي هريرة مختلف ، وأخرج الثوري بسند صحيح عن أبي سعيد أنه أتى النبي ﷺ بنشوان فأمر به فنهز بالأيدي وخفق بالنعال . الحديث ، ولعبد الرزاق بسند صحيح عن عبيد بن عمير أحد كبار التابعين . كان الذي يشرب الخمر في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وبعض إمارة عمر يضربونه بأيديهم ونعالهم ويصكونه . . قوله (قال اضربوه) هذا يفسر الرواية الآتية بلفظ ، فأمر بضربه ، ولكن لم يذكر فيهما عددا . قوله (قال بعض القوم) في الرواية الآتية ، فقال رجل ، وهذا الرجل هو عمر بن الخطاب إن كانت هذه القصة متحدة مع حديث عمر في قصة حمار كاسأينته . قوله (لا تقولوا هكذا ، لا تعينوا عليه الشيطان) في الرواية الأخرى ، لا تكونوا عون الشيطان على أخيك ، ووجه عونهم الشيطان بذلك أن الشيطان يريد بتزيينه له المصلحة أن يحصل له الخزي فإذا دعوا عليه بالخزي فكأنهم قد حصلوا مقصود الشيطان . ووقع عند أبي داود من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح ويحيى بن أيوب وابن أبي عمير ثلاثهم عن يزيد بن الهاد نحوه وزاد في آخره ، ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم ارحمه ، زاد فيه أيضا بعد الضرب . ثم قال رسول الله ﷺ لأصحابه بكتوه ، وهو أمر بالتبكيك وهو مواجهته بتبكيك فعله ، وقد فسره في الخبر بقوله ، فأقبلوا عليه يقولون له ما أتيتك الله عز وجل ، ما خشيت الله جل ثناؤه ، ما استعجيت من رسول الله ﷺ ثم أرسلوه ، وفي حديث عبد الرحمن بن أذهر عند الشافعي بعد ذكر الضرب ، ثم قال عليه الصلاة والسلام : بكتوه فبكتوه ، ثم أرسلوه ، ويستفاد من ذلك منع الدعاء على العاصي بالأبداد عن رحمة الله كاللحن ، وسيأتي مزيد لذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع : قوله (صفيان) هو الثوري ، وصرح به في رواية مسلم وأبو حنيفة ومحمد بن عوف ، وعمر بن سعيد بالتصديق وأبوه بفتح أوله وكسر ثانيه نأبى كبير ثقة ، قال الثوري : هو في جميع النسخ من الصحيحين هكذا ، ووقع في الجمع للحديثي سعد ، بسكون العين وهو غلط ، ووقع في المذهب ، وغيره ، عمر بن سعد ، بمحذف الياء فيهما وهو غلط فاحش . فلت : ووقع في بعض النسخ من البخاري كما ذكر الحميدي ، ثم رأيت في تقييد أبي علي الجبائي منسوبا لأبي زيد

المروزي قال : والحداب سعيد ، وحرم بذلك ابن حزم وأنه في البخاري سعد يكون المعين فله سلف الحميدي ،
 ووقع للناس والطحاوي ، عمر ، بضم العين وفتح الميم كافي المذهب لكن الذي عندهما في أبيه سعيد ، ووقع
 عند ابن حزم في النسائي ، عمرو ، بفتح أوله وسكون الميم والمخفوف [حمير] كما قال الترمذي . وقد أعل ابن حزم الخبر
 بالاختلاف في اسم حمير واسم أبيه ، وليست بعلقة قدح في روايته وقد عرفه وثقة من صحح حديثه ، وقد عمر
 حمير المذکور وحاش إلى سنة خمس عشرة ومائة . **قوله** (ما كنت لأقيم) اللام لتأكيد النفي كما في قوله تعالى (وما
 كان الله ليضيع إيمانكم) . **قوله** (فيموت فأجد) بالنصب فيهما ، ومعنى أجد من الوجد ، وله دهان الاثن منها
 هنا الحزن ، وقوله فيموت ، مسبب من ، أقيم ، وقوله فأجد ، مسبب عن السبب والمسبب معا . **قوله** (إلا صاحب
 الخمر) أي شاربها وهو بالنصب ، ويجوز أرفع ، والاستثناء منقطع أي لكن أجد من حد شارب الخمر إذا مات ،
 ويحتمل أن يكون التقدير ما أجد من موت أحد يقام عليه الحد شيئا إلا من موت شارب الخمر فيكون الاستثناء
 على هذا متصلا قاله الطبري . **قوله** (فانه لو مات ودبته) أي أعطيت ديبته لمن يستحق قبضها ، وقد جاء مفسرا من
 طريق أخرى أخرجهما النسائي وابن ماجه من رواية الشعبي عن عمر بن سعيد قال سمعت عليا يقول من أقام
 عليه حدا فأت فلا دية له إلا من ضربناه في الخمر ، . **قوله** (لم يست) أي لم يست فيه حدا معا ، في رواية شريك
 « كان رسول الله ﷺ لم يست فيه شيئا ، ووقع في رواية الشعبي « فاما هو شي . صنعناه » (تركلة) : انفقوا دلي
 أن من مات من الضرب في الحد لاضمان على قتله إلا في حد الخمر ، فمن هل ما تقدم ، وقال الشافعي : أن ضرب
 بغير السوط فلا ضمان وإن جلد بالسوط ضمن قبل الدية وقبل قدر تفاوت ما بين الجلد بالسوط وبغيره ، والدية في
 ذلك على طائفة الإمام ، وكذلك لو مات فيما زاد على الأربعين . الحديث الخامس . **قوله** (عن الحميد) بالجمع والتصغير ،
 ويقال الحميد بفتح أوله ثم سكون ، وهو تابعي صنف تقدمت روايته عن السائب بن يزيد في كتاب الطهارة ،
 وروى عنه هنا بواسطة ، وهذا عند البخاري في غاية الملو لأن بينه وبين التابعي فيه واحدا فمكان في حكم
 الثلاثيات ، وإن كان التابعي رواه من تابعي آخر وله هذه نظائر ، ومثله ما أخرجه في العلم من حميد الله بن
 موسى بن معروف عن أبي الطفيل عن علي بن أبي الطفيل صحاب فيكون في حكم الثلاثيات لأن بينه وبين الصحابي
 فيه اثنين وإن كان صحابه إنما رواه عن صحابي آخر ، وقد أخرجه النسائي من رواية حاتم بن اسماعيل عن الحميد
 سمع السائب ، فعلى هذا قد حال يزيد بن خصيفة بينهما لأنه من الزيد في متصل الاسانيد وإنما أن يكون الحميد
 سمعه من السائب ، وثبته فيه يزيد ، ثم ظهر في السبب في ذلك وهو أن رواية الحميد المذكورة عن السائب مختصرة
 فكانت سمع الحديث فلما من يزيد عن السائب حدث باسمه من السائب عنه من عهد ذكر يزيد ، وحدث أيضا
 بالتمام فذكر الواقعة ، ويزيد بن خصيفة المذكور هو ابن عبد الله بن خصيفة نسب لجدّه وقيل هو يزيد بن عبد
 الله بن يزيد بن خصيفة فيكون نسب لجدّه أبيه ، وخصيفة هو ابن يزيد بن تمامة أخو السائب بن يزيد صحابي
 هذا الحديث فتكررت رواية حمير بن خصيفة لهذا الحديث عن عم أبيه أو عم جده . **قوله** (كنا نؤتي بالعارب)
 فيه إهداء الشانل القليل بصيغة الجمع التي يدخل هو فيها مجازا لكونه مستويا معهم في أمر ما وإن لم يباشر هو ذلك
 الفعل الخاص لأن السائب كان صفها بهذا في عهد النبي ﷺ ، فقد تقدم في الترجمة أنبوية أنه كان ابن ست سنين
 فيبعد أن يكون شارك من كان يجاور النبي ﷺ فيما ذكره من ضرب العارب ، فكان مراده بقوله « كنا » أي

الصحابه ، لكن يحتمل أن يحضر مع أبيه أو حمه فيشاركهم في ذلك فيكون الاسناد على حقيقته . قوله (وإسرة أبي بكر) بكسر الميم وسكون الميم أى خلافته ، وفي رواية **جاءهم** من زمن النبي **ﷺ** وأبي بكر وبعض زمان عمر . قوله (وصدر من خلافة عمر) أى جانباً أولياً . قوله (فنقوم اليه بأيدينا ونعالنا وأردبنا) أى فنضربه بها . قوله (حتى كان آخر إسمه عمر لجلد أربعين) ظاهره أن التحديد بأربعين إنما وقع في آخر خلافة عمر ، وليس كذلك لما في قصة خالد بن الوليد وكتابته الي عمر فانه يدل على أن أمر عمر بجلد عمارين كان في وسط إمارته لأن خلافاً مات في وسط خلافة عمر ، وإنما المراد بالغاية المذكورة أولاً استمرار الأربعين فليست الغاية مقبلة لآخر الإسمه بل لزمان أبي بكر وبينان ما وقع في زمن عمر ، فالتقدير فاستمر بجلد أربعين ، والمراد بالغاية الأخرى في قوله (حتى إذا عتوا) تأكيداً لغاية الأول وبينان ما صنع عمر بعد الغاية الأول . وقد أخرجه النسائي من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن الحميد بن لطف . حتى كان وسط إسمه عمر لجلد فيها أربعين حتى إذا عتوا . وهذه لا إشكال فيها . قوله (حتى إذا عتوا) بمهمله ثم مثناة من العتو وهو التجبر ، والمراد هنا أنهم لم في الطغيان والمبالغة في الفساد في شرب الخمر لأنه ينشأ عنه الفساد . قوله (وفقدوا) أى خرجوا عن الطاعة ، ووقع في رواية للنسائي (فلم ينكروا) أى يدعوا . قوله (بجلد ثمانين) وقع في مرسل حميد بن حميد أحد كبار التابعين فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح منه نحو حديث السائب وفيه (أن عمر جعل أربعين سوطاً ، فلما رآهم لا يتناهون جملة ستين سوطاً ، فلما رآهم لا يتناهون جملة ثمانين سوطاً) وقال : هذا أدنى الحدود ، وهذا يدل على أنه والله عبد الرحمن بن عوف في أن الثمانين أدنى الحدود ، وأراد بذلك الحدود المذكورة في القرآن وهي حد الزنا وحد السرقة لقطع وحد الفذف وهو أخفها عقوبة وأدناها عدداً ، وقد مضى من حديث أنس في رواية شعبة وغيره سبب ذلك وكلام عبد الرحمن فيه حيث قال (أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر ، وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن زيد (١) (أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب : ترى أن نجعله ثمانين ، فانه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى أفزى ، لجلد عمر في الخمر ثمانين ، وهذا معضل وقد وصله النسائي والطحاوي من طريق يحيى بن قليب عن ثور عن ذكرمة عن ابن عباس مطولاً ولفظه (أن الشراب كانوا يضربون على عهد رسول الله **ﷺ** بالأيدي والمعاد والمصاح حتى توفي فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم فقال أبو بكر : لو فرضنا لهم حداً فتوخى نحر ما كانوا يضربون في عهد النبي **ﷺ** لجلد أربعين حتى توفي ، ثم كان عمر لجلد كذلك حتى أتى برجل ، فذكر قصة وأنه تأمل قوله تعالى (ليس على الذين آمنوا وحمولوا الصالحات جناح فيما طعموا) وإن ابن عباس ناظره في ذلك واحتج بقية الآية وهو قوله تعالى (إذا ما اتقوا) والذي يركب ما حرمه الله ليس بمقتى ، فقال عمر : ماترون ؟ فقال هل فذكره وزاد بعد قوله وإذا هذى أفزى (وحلى المفتري ثمانون جلدة فأمر به عمر بجلد ثمانين) ولهذا الأمر عن علي طرق أخرى منها ما أخرجه الطبراني والطحاوي والبيهقي من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن (أن رجلاً من بني كلب يقال له ابن دبرة أخبره أن أبا بكر كان يجلد في الخمر أربعين وكان عمر بجلد فيها أربعين ، قال فبشني خالد بن الوليد الي عمر فقلت : إن الناس قد أنهمكوا في الخمر واستخفوا المقوبة ، فقال عمر لمن حوله : ماترون ؟ قال ووجدت عنده علياً وطاحاً والزبير وعبد الرحمن بن عوف في المسجد ،

(١) هو السكلام ، ولي نسخة : ثور بن زيد ، وهو الدليل ، وقد روى مالك من كلامها ، وكلاماً لفة

قال علي ، فذكر مثل رواية نور الموصولة ، ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة ، أنه
 هو شارح الناس في الخبر فقال له علي : إن السكران إذا سكر هذى ، الحديث ، ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة عن
 رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال : شرب نمر من أهل الشام الخمر وتناولوا الآية المذكورة فاستشار عمر
 فيهم فقلت : أرى أن تستقيم فياء نأبوا ضربتهم ثمانين ثمانين ولا ضربت أعتاقهم لأنهم استحلوا ما حرم الله ،
 فاستأجروهم فتابوا ، فضربهم ثمانين ثمانين ، وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أذهر في قصة
 السارب الذي ضرب به النبي ﷺ بمخين وفيه ، فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد : أن الناس قد انهكوا في الشرب
 وتهاقروا العقوبة ، قال وعنده المهاجرون والأنصار ، فسألهم واجتمعوا على أن يضربه ثمانين ، وقال علي ، فذكر
 مثله . وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج وميمون عن ابن شهاب قال : فرض أبو بكر في الخمر أربعين سوطا وفرض
 فيها عمر ثمانين ، قال الطحاوي : جاءت الأخبار متواترة عن علي أن النبي ﷺ لم يسن في الخمر شيئا ، ويؤيده فذكر
 الأحاديث التي ليس فيها تقييد بعدد حديث أبي هريرة وحديث عقبة بن الحارث المتقدمين وحديث عبد الرحمن بن
 أذهر ، أن النبي ﷺ أتى رجلا قد شرب الخمر فقال للناس اضربوه ، ففهم من ضربه بالنعال ومنهم من ضربه
 بالهرا ومنهم من ضربه بالجرير ، ثم أخذ رسول الله ﷺ ثوبا فرمى به في وجهه ، وتعقب بأنه قد ورد في بعض
 طرقه ما يخالف قوله وهو ما عند أبي داود والنسائي في هذا الحديث : ثم أتى أبو بكر بسكران فتوخى الذي كان من
 ضربهم عند رسول الله ﷺ فضربه أربعين ، ثم أتى عمر بسكران فضربه أربعين . فآفة يدل على أنه وإن لم يكن في
 الخبر تخصيص على عدد معين نفيا اعتمده أبو بكر حجة على ذلك . ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق حمزة
 بن ميمونة وضاد معجمة معمر ابن المنذر ، أن عثمان أمر عليا بجلد الوليد بن عقبة في الخمر ، فقال لعبد الله بن جعفر
 أجلده بجلده ، فلما بلغ أربعين قال : أمسك ، جلد رسول الله ﷺ أربعين ووجد أبو بكر أربعين ووجد عمر ثمانين
 وكل سنة ، وهذا أحب إلينا ، فإن فيه الجرم بأن النبي ﷺ جلد أربعين ، وسائر الأخبار ليس فيها عدد إلا بعض
 الروايات الماضية عن أنس فيها : نحر الأربعين ، والجمع بينهما أن عليا أطلق الأربعين فهو حجة على من ذكرها
 بلفظ التقريب ، وادعى الطحاوي أن رواية أبي ساسان هذه ضعيفة لمخالفتها الآثار المذكورة ، ولأن روايتها عند
 الله بن فهر في المأثور بالداناج بنون وجم ضعيف ، وتعقبه البيهقي بأنه حديث صحيح مخرج في المسانيد والسنن ،
 وأن الترمذي سأل البخاري عنه فقواه ، وقد صححه مسلم وتلقاه الناس بالقبول . وقال ابن عبد البر : أنه أثبت
 شيء في هذا الباب ، قال البيهقي : وصحة الحديث إنما تعرف بثقة رجاله ، وقد عرفهم حفاظ الحديث وقبولهم ،
 وتضعيفه الداناج لا يقبل لأن الجرح بعد ثبوت التعديل لا يقبل إلا مفسرا ، ومخالفة الراوي غيره في بعض ألفاظ
 الحديث لا تقتضي تضعيفه ولا سيما مع ظهور الجمع . قلت : وثق الداناج المذكور أبو ذرعة والثعالبي ، وقد ثبت
 عن علي في هذه القصة من وجه آخر أنه جلد الوليد أربعين ، ثم ساقه من طريق هشام بن يوسف عن معمر وقال :
 أخرجه البخاري ، وهو كما قال ، وقد تقدم في مناقب عثمان وأن بعض الرواة قال فيه إنه جلد ثمانين ، وذكرت
 ما قبل في ذلك هناك . وطعن الطحاوي ومن تبعه في رواية أبي ساسان أيضا بأن عليا قال وهذا أحب إلينا أي جلد
 أربعين مع أن عليا جلد النجاشي الشاعر في خلافته ثمانين ، وبأن ابن أبي شيبة أخرجه من وجه آخر عن علي أن
 عبد النبي بن ثمانون ، والجواب عن ذلك من وجهين : أحدهما أنه لا يصح أسانيد شيء من ذلك عن علي ، والثاني على

تقدير نبوته فإنه يجوز أن ذلك يختلف بحال الشارب ، وأن حد الحر لا ينقص عن الأربعين ولا يزداد على الثمانين ،
والحجة إنما هي في جزمه بأنه عليه السلام جلد أربعين ، وقد جمع الطحاوي بينهما بما أخرجه هو والطبري من طريق أبي
جعفر محمد بن علي بن الحسين أن عليا جلد الوليد بسوط له طرفان ، وأخرج الطحاوي أيضا من طريق عروة
مثله لكن قال له ذنبان أربعين جلدة في الحر في زمن عثمان ، قال الطحاوي : ففي هذا الحديث أن عليا جلده
ثمانين لأن كل سوط سوطان ، وقد ثبت بأن السند الأول منقطع فان أبا جعفر ولد بعد موت علي بأكثر من
عشرين سنة ، وبأن الثاني في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف وعروة لم يكن في الوقت المذكور ميمناً ، وعلى تقدير
نبوته فليس في الطريقين أن الطرفين أصاباه في كل ضربة . وقال البيهقي : يحتمل أن يكون ضربه بالطرفين عشرين
فأراد بالأربعين ما اجتمع من عشرين وعشرين ، ويوضح ذلك قوله في بقية الخبر : وكل سنة وهذا أحب إلينا
لأنه لا يقتضي التخيير ، والتأويل المذكور يقتضي أن يكون كل من الفريقين جلد ثمانين فلا يبقى هناك عدد يقع
التمارض فيه . وأما دهري من زعم أن المراد بقوله هذا الإشارة إلى الثمانين فيلزم من ذلك أن يكون علي رحمه
الله ما فعل عمر على ما فعل النبي صلى الله عليه وآله وأبو بكر وهذا لا يظن به قاله البيهقي ، واستدل الطحاوي لضعف حديث أبي ساسان
بما تقدم ذكره من قول علي : إنه إذا سكر هذى الخ ، قال فلما اعتمد على ذلك على ضرب المثل واستخرج الحد
بطريق الاستنباط دل على أنه لا توقيف عنده من الشارع في ذلك ، فيسكون جزمه بأن النبي صلى الله عليه وآله جلد أربعين خطأ
من الراوي ، إذ لو كان عنده الحديث المرفوع لم يعدل عنه إلى القياس ، ولو كان عنده من بعضه من الصحابة كعمر
وسائر من ذكر في ذلك شيء سرفوح لأنكروا عليه ، وتعقب بأنه إنما يتجه الانكار لو كان المنزع واحداً قاطعاً مع
الاختلاف فلا يتجه الانكار ، وبين ذلك أن في سياق القصة ما يقتضي أنهم كانوا يعرفون أن الحد أربعون وإنما
نشاؤروا في أمر يحصل به الارتداد يزيد على ما كان مقرراً ، ويشير إلى ذلك ما وقع من التصريح في بعض طرقه
أنهم احتقروا العقوبة وأنهم كبروا فاقترض رأيهم أن يضيفوا إلى الحد المذكور قدره لما اجتمعا بناء على جواز
دخول القياس في الحدود فيكون الكل حداً ، أو استنبطوا من النص معنى يقتضي الزيادة في الحد لا نقصان منه ،
أو القدر الذي زادوه كان على سبيل التمييز تحذيراً وتخويفاً ، لأن من احتقر العقوبة إذا عرف أنها غلظت في
حقه كان أقرب إلى ارتدائه ، فيحتمل أن يكونوا ارتدعوا بذلك ووجه الأمر إلى ما كان عليه قبل ذلك ف رأى على
الرجوع إلى الحد المنصوص وأعرض عن الزيادة لا تنفاد سببها ، ويحتمل أن يكون القدر الزائد كان عندهم خاصاً
بمن تمرد وظهرت منه أمارات الاشتداد بالفجور ، ويدل على ذلك أن في بعض طرق حديث الزهري عن محمد بن
عبد الرحمن عن عبد الدارقطني وغيره : فكان عمر إذا أتى بالرجل الضعيف نكروا منه الولة جلده أربعين ، قال وكذلك
عثمان جلد أربعين وثمانين ، وقال المازري : لو فهم الصحابة أن النبي صلى الله عليه وآله حد في الحر حداً معيناً لما قالوا فيه بالرأي
كالم يقولوا بالرأي في غيره ، فلعلهم فهموا أنه ضرب فيه باجتهاده في حق من ضربه انتهى . وقد وقع التصريح
بالحد المعلوم فوجب المصير إليه ووجه القول بأن الذي اجتهدوا فيه زيادة على الحد إنما هو التعبير على القول
بأنهم اجتهدوا في الحد المعين لما يلزم منه من المخالفة التي ذكرها كما سبق تقريره . وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن
جرير أنبأنا عطاء أنه سمع عبيد بن حمير يقول : كان الذي يشرب الخمر يضربونه بأيديهم وأعمالهم ، فلما كان عمر فعل
ذلك حتى خشي لجملة أربعين سوطاً ، فلما رأى لا يظاهرون جملة ثمانين سوطاً وقال : هذا أخف الحدود . والجمع

بين حديث على المصريح بأن النبي ﷺ جلد أربعين وأنه سنة وبين حديثه المذكور في هذا الباب أن النبي ﷺ لم يسنه بأن يجعل النفي على أنه لم يجد الثمانين أى لم يسن شيئا زائدا على الأربعين ، وبؤيده قوله « وإنما هو شيء صنعناه نحن » يشير إلى ما أشار به على عمر ، وعلى هذا فقله « لو مات لوديته » أى في الأربعين الواردة وبذلك جزم البيهقي وابن حزم ، ويحتمل أن يكون قوله « لم يسنه » أى الثمانين لقوله في الرواية الأخرى « وإنما هو شيء صنعناه » فكأنه عاف من الذي صنعوه باجتهادهم أن لا يكون مطابقا ، واختص هو بذلك لذكره الذي كان أشار بذلك واستدل له ثم ظهر له أن الوقوف عندما كان الأمر عليه أولا أولى فرجع إلى ترجمته وأخبر بأنه لو أقام الحد ثمانين فأتى المضروب وداه لعله المذكورة ، ويحتمل أن يكون الضمير في قوله « لم يسنه » أصفة الضرب وكونها بسيطة الجلد أى لم يسن الجلد بالسوط وإنما كان يضرب فيه بالنعال وغيرهما تقدم ذكره أشار إلى ذلك البيهقي ، وقال ابن حزم أيضا : لو جاء عن غير على من الصحابة في حكم واحد أنه مسنون وأنه غير مسنون لوجب حل أحدهما على غير ما حل عليه الآخر فضلا عن حل مع سعة علمه وقوة فهمه ، وإذا تعارض غير عمير بن سعيد وغير أبي ساسان غير أبي ساسان أولى باقبول لأنه مصرح فيه برفع الحديث عن على وغير عمير موقوف على على ، وإذا تعارض المرفوع والموقوف قدم المرفوع . وأما دعوى ضعف سند أبي ساسان فردودة والجمع أولى بهذا أمكن من توهين الاخبار الصحيحة ، وعلى تقدير أن تكون إحدى الروايتين وهما فرواية الإثبات مقدمة على رواية النفي ، وقد ساعدتها رواية أس على اختلاف ألفاظ الثقة عن قتادة ، وعلى تقدير أن يكون بينهما تمام التعارض لحديث أس سالم من ذلك ، واستدل بصنيع عمر في جلد شارب الخمر ثمانين على أن حد الخمر ثمانون وهو قول الأئمة الثلاثة وأحد القوانين للشافعي واختاره ابن المنذر ، وأقول الآخر للشافعي وهو الصحيح أنه أربعون . قلت : جاء عن أحمد كالذهبيين ، قال القاضي عياض : أجمعوا على وجوب الحد في الخمر واختلفوا في تقديره ، فذهب الجمهور إلى الثمانين ، وقال الشافعي في المصهور عنه وأحمد في رواية وأبو ثور وداود وأربعين ، وتبعه على نقل الإجماع ابن دقيق العيد والنووي ومن تبعهما ، وتعب بان الطبري وابن المنذر وغيرهما حكوا عن طائفة من أهل العلم أن الحد واحد فيها وإنما فيها التميز واستدلوا بأحاديث الباب قائما ساكتة عن تعيين عدد الضرب وأصرحها حديث أس ولم يحرم فيه بالأربعين في أرجح الطرق عنه ، وقد قال عبد الرزاق : أنبأنا ابن جريج وميمر سئل ابن شهاب : كم جلد رسول الله ﷺ في الخمر ؟ فقال : لم يسكن فرض فيها حدا ، كان يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم ونعالهم حتى يقول لهم ارفعوا ، وورد أنه لم يضربه أصلا وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي بسند قوي وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لم يوقت في الخمر حدا ، قال ابن عباس : وشرب رجل فسكر فأنطلق به إلى النبي ﷺ فلما حاذى دار العباس انضلت فدخل على العباس فأنزله فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك ولم يأمر فيه بشيء ، وأخرج الطبري من وجه آخر عن ابن عباس ما ضرب رسول الله ﷺ في الخمر إلا أخيرا ، ولقد غزا نبوك فغشى حجرته من الليل سكران فقال ليقيم اليه رجل فإخذه بيده حتى يرد إلى رحله ، والجواب أن الإجماع انقصد بعد ذلك على وجوب الحد لأن أبا بكر تهرى ما كان النبي ﷺ يضرب السكران فصيروه حدا واستمر عليه ، وكذا استمر من بعده وإن اختلفوا في العدد ، وجمع القرطبي بين الاخبار بأنه لم يكن أولا في شرب الخمر حد وعلى ذلك يجعل حديث ابن عباس في الذي استجار بالعباس ، ثم شرع فيه التميز على ما في سائر الأحاديث التي لا تنذر فيها ، ثم شرع الحد

ولم يطلع أكثرهم على تعيينه بمرجحات اعتقادهم أن فيه الخ، المدين، ومن ثم توخى أبو بكر ما فعل بحضرة النبي ﷺ فاستقر عليه الأمر، ثم رأى عمر ومن وافقه الزيادة على الأربعين إما حداً بطريق الاستنباط وإما تعديراً . قلت : وبقي ما ورد في الحديث أنه إن شرب الخ، ثلاث مرات ثم شرب قتل في الرابعة وفي رواية في الخامسة وهو حديث يخرج في السنن من عدة طرق أصانيداً قوية ، ونقل الزمذني الإجماع على ترك القتل وهو محمول على من بعد من نقل غيره عنه القول به كعبد الله بن عمرو فيما أخرجه أحمد وأحمد بن البصري وبعض أهل الظاهر ، وبأنه لا يجرى في ذلك ما نقله باطل مخالف لإجماع الصحابة فمن بعدهم والحديث وارد فيه منسوخ إما بحديث لا يجرى دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ، وإما بأن الإجماع دل على نسخه . قلت : بل دليل النسخ منصوص وهو ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري عن قبيصة في هذه القصة قال : فأتى برجل قد شرب لجلده ، ثم أتى به قد شرب لجلده ، ثم أتى به لجلده ، ثم أتى به لجلده فرفع القتل وكانت وخصة ، وسيأتي بسط ذلك في الباب الذي يليه . واحتج من قال إن حده ثمانون بالإجماع في عهد عمر حيث وافقه على ذلك كبار الصحابة ، وتعقب بأن علياً أشار على عمر بذلك ثم رجع على من ذلك واقتصر على الأربعين لأنها القدر الذي اتفقوا عليه في زمن أبي بكر مستعينين إلى تقدير ما فعل بحضرة النبي ﷺ ، وأما الذي أشار به فقد تبين من سياق قصته أنه أشار بذلك ودعا للذين انتهكوا لأن في بعض طرق القصة كما تقدم أنهم : احتقروا العقوبة ، وبهذا تمسك الشافعية فقالوا : أقل ما في حد الخمر أربعون ويجوز الزيادة فيه إل الثمانين على سبيل التذير ولا يجاوز الثمانين ، واحتشدوا إلى أن التعزير إلى رأى الإمام فرأى عمر أنه جواز الزيادة على ثم رجع إلى وقف عند ما فعله النبي ﷺ وأبو بكر ووافق عثمان على ذلك ، وأما قول على : وكل سنة فمنه أن الانتصار على الأربعين سنة النبي ﷺ فصار إليه أبو بكر ، والوصول إلى الثمانين سنة عمر ودعا للشاربين الذين احتقروا العقوبة الأولى ووافقوه من ذكر في زمانه المعنى الذي تقدم وسوخ لهم ذلك إما اعتقادهم جواز القياس في الحدود على رأى من يجعل الجميع حداً وإما أنهم جعلوا الزيادة تعديراً بناء على جواز أن يبلغ بالتعزير قدر الحد وأهلهم لم يبلغهم الخبر الآتي في باب التعزير ، وقد تمسك بذلك من قال بجواز القياس في الحدود وأدعى إجماع الصحابة ، وهي دعوى ضعيفة إقيايم الاحتمال ، وقد شنع ابن حزم على الخنفية في قولهم أن القياس لا يدخل في الحدود والكفارات مع جزم الطحاوي ومن وافقه منهم بأن حد الخمر وقع باقيايم على حد القذف ، وبه تمسك من قال بالجواز من المالكية والشافعية ، واحتج من منع ذلك بأن الحدود والكفارات شرعت بحسب المصالح ، وقد تفرقت أشياء مختلفة وتختلف أشياء متساوية فلا يستعمل إلى علم ذلك إلا بالنص ، وأجابوا عما وقع في زمن عمر بأنه لا يلزم من كونه جلد قدر حد القذف أن يكون جعل الجميع حداً بل الذي فعلوه محمول على أنهم لم يبلغهم أن النبي ﷺ حد فيه أربعين إذ لو بلغهم لما جاوزوه كما لم يجاوزوا غيره من الحدود المنصوصة ، وقد اتفقوا على أنه لا يجوز أنه يستنبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال فرجح أن الزيادة كانت تعديراً ، ويؤيده ما أخرجه أبو عبيد في « غريب الحديث » بسند صحيح عن ابن رافع عن عمر أنه أتى بشارب فقال لمطيع بن الأسود : إذا أصبحت غداً فاضربه ، فجاء عمر فوجده يضربه ضرباً شديداً فقال : كم ضربته ؟ قال : ستين قال : اقتص عنه بعشرين ، قال أبو عبيد : يعني اجعل شدة ضربك لذاتك خاصاً بالعشرين أتى بقتيل من الثمانين ، قال أبو عبيد : فيؤخذ من هذا الحديث أن ضرب الشارب لا يكون شديداً وأن لا يضرب في حال السكر لقرنه ، وإذا

صحت فخره ، قال البيهقي : وبوخذه منه أن الزيادة على الأربعين ليست بحدا إذ لو كانت حدا لما جاز النقص منه
بشدة الضرب إذا قائل به . وقال صاحب المصنف ، ما ملخصه بعد أن ساق الأحاديث الماضية : هذا كله يدل على
أن الذي وقع في عهد النبي ﷺ كان أدبا وتأميرا ، ولذلك قال علي : قال النبي ﷺ لم يستن ، فذلك ساغ للصحابة
الاجتهاد فيه فالحقوه بأخف الحدود ، وهذا قول طائفة من علماءنا . ويرد عليهم قول علي : جلد النبي ﷺ أربعين ،
وكذا وفرغ الأربعين في عهد أبي بكر وفي خلافة عمر أولا أيضا ثم في خلافة عثمان ، فلو أن أحد لاختلف
التقدير ، وبويده قيام الإجماع على أن في الحد وإن وقع الاختلاف في الأربعين والثمانين ، قال : والجواب
أن النقل عن الصحابة اختلف في التحديد والتقدير ، ولابد من الجمع بين مختلف أقوالهم ، وطريقه أنهم فهموا أن
الذي وقع في زمنه ﷺ كان أدبا من أصل ما شاهدوه من اختلاف الحال ، فلذا كثر الإقدام على الشرب الخفوه
بأخف الحدود المذكورة في القرآن ، وقرئ ذلك عندهم وجرد الافتراء عن السكر فأثبتوها حدا ، ولهذا أطلق على
أن عمر جلد ثمانين وهي سنة ثم ظهر لعل أن الافتصاح على الأربعين أولى مخافة أن يموت فتجب فيه الدية ومراحه
بذلك الثمانون وبهذا يجمع بين قوله « لم يستن » وبين تصريحه بأنه ﷺ جلد أربعين قال : وغاية هذا البحث أن الضرب
في الحد تعزير يمنع من الزيادة على غايته وهي مختلف فيها ، قال : وحاصل ما رجع من استنباط الصحابة أنهم أقاموا
السكر مقام القذف لأنه لا يخلو عنه غالبا فأعطوه حكمه ، وهو من أقرب حجج القائلين بالقياس ، فقد اشتهرت هذه
القصة ولم يذكرها في ذلك الزمان منكر . قال : وقد اعترض بعض أهل النظر بأنه إن ساغ إلحاق حد السكر بحد القذف
فليحكم له بحكم الزنا والقتل لأنهما مظنة وليقتصر في الثمانين على من سكر لاعلى من اقتصر على الشرب ولم يسكر ،
قال : وجوابه أن المظنة موجودة غالبا في القذف نادرة في الزنا والقتل ، والوجود يمتنع بذلك ، وإنما أقاموا الحد على
العقاب وإن لم يسكر بمبالغة في الردح لأن القليل يدور إلى الكثير والكثير يسكر غالبا وهو المظنة ، وبويده أنهم
اتفقوا على إقامة الحد في الزنا بمجرد الإيلاج وإن لم يتلذذ ولا أنزل ولا أكل ، قالت : والذي تحصل لنا من
الآراء في حد الحد ستة أقوال : الأول أن النبي ﷺ لم يجعل فيها حدا معلوما بل كان يقتصر في ضرب الشارب على
ما يليق به ، قال ابن المنذر قال بعض أهل العلم : أتى النبي ﷺ بسكران فأمرهم بضربة ونبكيته ، فدل على أن لحد
في السكر بل فيه التنكيل والتبكيك ولو كان ذلك على سبيل الحد لبينه بيانا واضحا . قال : فلما كثر الشراب في
عهد عمر استشار الصحابة ، ولو كان عندهم عن النبي ﷺ شيء عنود لما تجاوزوه كما لم يتجاوزوا حد القذف ولو
كثر الفاذنون وبأخفوا في الفحش ، فلما اقتضى رأيهم أن يحدوه كحد القذف ، واستدل على بما ذكر من أن
في تعاطيه ما يؤدي إلى وجود القذف غالبا أو إلى ما يوجب القذف ، ثم رجع إلى الوقوف عند تقدير ما وقع في زمن
النبي ﷺ ، دل على صحة ما قلناه ، لأنه الروايات في التحديد بأربعين اختلفت عن أنس وكذا عن علي فالأولى أن
لا يتجاوز أقل ما ورد أن النبي ﷺ ضربه لأنه المقتضى سواء كان ذلك حدا أو تعزيرا . الثاني أن الحد فيه أربعون
ولا يجوز الزيادة عليها . الثالث مثله لكن للامام أن يبالغ به ثمانين ، وهل تكون الزيادة من تمام الحد أو تعزيرا ؟
قولان . الرابع أنه ثمانون ولا يجوز الزيادة عليها . الخامس كذلك ونجوز الزيادة تعزيرا . وعلى الأقوال كلها
على تعيين الحد بالسوط أو يتعين بما هداه أو يجوز بكل من ذلك ؟ أقوال : السادس إن شرب لحد ثلاث مرات
فقط لم يوجب قتله ، وقيل إن شرب أربعين فعاد الخامسة وجب قتله ، وهذا السادس في الطرف الأبعد من

القول الأول وكلاهما شاذ وأظن الأول رأى البخاري فإنه لم يترجم بالعدد أصلاً ولا أخرج هنا في العدد المخرج شيئاً مرفوعاً ، وتمسك من قال لا يزداد على الأربعين بأن أبا بكر نحوى ما كان في زمن النبي ﷺ فوجده أربعين فعلم به ولا يعلم له في ذهنه مخالف ، فإن كان السكوت إجماعاً فهذا الإجماع سابق على ما وقع في عهد عمر وتمسك به أول لأن مستنده فعل النبي ﷺ ومن ثم رجح إليه على فذهله في زمن عثمان بمحضرة وبحضرة من كان عنده من الصحابة منهم عهد الله بن جعفر الذي باشر ذلك والحسن بن علي ، فإن كان السكوت إجماعاً فهذا هو الأخير فينبغي ترجيحه ، وتمسك من قال يجوز الزيادة بما صنع في عهد عمر من الزيادة ، ومنهم من أجاب عن الأربعين بأن المضروب كان عبداً وهو بعيد فاحتمل الأمرين : أن يكون حداً أو تعزيراً ، وتمسك من قال يجوز الزيادة على الثمانين تعزيراً بما تقدم في الصيام أن عمر حد الشارب في رمضان ثم نفاه إلى الشام ، وبما أخرجه ابن أبي شيبة أن علياً جلد النجاشي الشاعر ثمانين ثم أصبح جلده عشرين بجماعته بالشرب في رمضان ، وسيأتي الكلام في جواز الجمع بين الحد والتعزير في الكلام على تعزيب الزاني أن شاء الله تعالى . وتمسك من قال يقتل في الرابعة أو الخامسة بما ذكره في الباب الذي بعده أن شاء الله تعالى . وقد استقر الإجماع على ثبوت حد الحر وأن لا يقتل فيه واستمر الاختلاف في الأربعين والثمانين ، وذلك خاص بالحر المسلم وأما الذي فلا يحد فيه ، وعن أحمد رواية أنه يحد ، وعنه إن سكر ، والصحيح عندهم كالجور ، وأما من هو في الرق فهو على النصف من ذلك إلا عند أبي ثور وأكثر أهل الظاهر فقالوا الحر والعبد في ذلك سواء لا ينقص عن الأربعين نكاح ابن عبد البر وغيره عنهم ، وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور

٥ - باب ما يسكره من لحن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة

٦٧٨٠ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثني الليث قال حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله وكان يُلقب رجلاً وكان يضحك رسول الله ﷺ ، وكان النبي ﷺ قد جلدته في الشراب ، فأتى به يوماً فأمر به فجلده ، فقال رجل من القوم : اللهم لعنه ، ما أكثر ما يؤتى به فقال النبي ﷺ : لا تلعنوه ، فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله »

٦٧٨١ - **حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر** حدثنا أنس بن عياض حدثنا ابن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : أتى النبي ﷺ بسكران ، فأمر بضربه ، فأتى من يضربه بده ومما من يضربه بشفة ومما من يضربه بشوكة ، فلما انصرف قال رجل : ما له أخراً ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا تكونوا عون الشيطان على أخيك ،

قوله (باب ما يسكره من لحن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة) يشير إلى طريق الجمع بين ما تضمنته حديث الباب من النهي عن إيمته وما تضمنته حديث الباب الأول ، لا يشرب الخمر وهو مؤمن ، وأن المراد به نفي

قال الإيمان لا أنه يخرج عن الإيمان جملة ، وعبر بالكراهة هنا إشارة إلى أن النهي للتنزيه في حق من يستحق العلم إذا قصد به اللاعن بعض السب لا إذا قصد معناه الأصلي وهو الإبعاد عن رحمة الله ، فاما إذا قصد به الحرمان ولا سيما في حق من لا يستحق العلم كما في الذي يحب الله ورسوله ولا سيما مع إقامة الحد عليه ، بل بتدب الدعاء له بالتوبة والمغفرة كما تقدم تقريره في الباب الذي قبله في الكلام على حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب ، وبسبب هذا التفصيل عدل عن قوله في الترجمة كراهية لمن شارب الخمر إلى قوله ما يكره من ، فأشار بذلك إلى التفصيل ، وعلى هذا التقرير فلاحجة فيه لمنع لمن الفاسق المدين مطلقاً ، وقيل إن المنع خاص بما يقع في حضرة النبي ﷺ أثلاً بتوهم الشارب عند هدم الانكار أنه مستحق لذلك ، فربما أرفع الشيطان في قلبه ما يتمكن به من فتنه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث أبي هريرة : لا تكونوا عون الشيطان على أخيك ، وقيل المنع مطلقاً في حق من أقيم عليه الحد ، لأن الله قد كفر عنه الذنب المذكور ، وقيل المنع مطلقاً في حق ذمى الزلة والجزاء مطلقاً في حق الجاهرين ، وصوبه بن المنع أن المنع مطلقاً في حق المدين والجزاء في حق غير المدين لأنه في حق غير المدين زجر عن تعاطي ذلك الفعل وفي حق المدين أدى له وسب وقد ثبت النهي عن أذى المسلم ، واحتج من أجاز لمن المعين بأن النبي ﷺ إنما لمن من يستحق العلم فيستوى المدين وغيره ، وتذهب بأنه إنما يستحق العلم برصف الإبهام ولو كان لعنه قبل الحد جائزاً لاستمر بعد الحد كما لا يسقط التبريد بالجلد ، وأيضاً فنصيب غير المدين من ذلك يسير جداً والله أعلم .

قال النووي في الأذكار : وأما الدعاء على إنسان بعينه عن انصف بنى من المعاصي فظاهر الحديث أنه لا يحرم وأشار الفزالي إلى تحريمه وقال في باب الدعاء على الظالم : بعد أن أورد أحاديث صحيحة في الجواز قال الفزالي : وفي معنى لعن الدعاء على الإنسان بالسوء حتى على الظالم مثل : لا أصبح الله جسمه ، وكل ذلك مذموم انتهى . والاولى حل كلام الفزالي على الاول ، وأما الأحاديث فتدل على الجواز كما ذكره النووي في قوله ﷺ لدى قال كل يمينك فقال لا أستطيع فقال لا استطعت ، فيه دليل على جواز الدعاء على من عالف الحكم الشرعي ، ومال هنا إلى الجواز قبل إقامة الحد والمنع بعد إقامته ، وصنيع البخاري يقتضي أن المنصف بذلك من غير أن يعين باسمه فيجمع بين المصلحتين ، لأن لعن المدين والدعاء عليه قد يحمله على التبادي أو يفتنه من قبول التوبة ، بخلاف ما إذا صرف ذلك إلى المنصف فإن فيه زجراً وردعاً عن ارتكاب ذلك وباعثاً لفاءه إلى الإقلاع عنه ، ويقويه النهي عن التبريد على الأمة إذا جلدت على الزنا كما سيأتي قريباً . واحتج شيخنا الإمام البلقيني على جواز لعن المدين بالحديث الوارد في المرأة إذا دهاها زوجها إلى فراشه فأبى لعنتها الملائكة حتى تصبح وهو في الصحيح ، وقد توقف فيه بعض من لقبناه بأن اللاعن لها الملائكة فيتوقف الاستدلال به على جواز التأني بهم وعلى التسليم فليس في الخبر تسميتها ، والذي قاله شيخنا أقوى فإن الملك معصوم والتأني بالمعصوم مشروع والبحث في جواز لعن المدين وهو المورود . قوله (أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله وكان يلقب حماراً) ذكر الواقدي في غزوة خيبر من مغازيه عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه قال وجد في حصن الصمصم بن معاذ فذكر ما وجد من الثياب وغيرها إلى أن قال : وذاق خمر فأوبقت ، وشرب يومئذ من تلك الخمر وجل يقال له عبد الله الحمار ، وهو باسم الحبوان المشهور ، وقد وقع في حديث الباب أن الأول اسمه والثاني لقبه ، وجوز ابن عبد البر أنه ابن النعمان المهيم في حديث عقبة بن الحارث فقال في ترجمة النعمان : كان رجلاً صالحاً وكان له ابن أنهك في الشراب

جلده النبي ﷺ ، فلي هذا يكون كل من النعمان وولده عبد الله جلد في الشرب ، وقوى هذا عنده بما أخرجه الزبير بن بكار في الفاكهة من حديث محمد بن عمرو بن حزم قال : كان بالمدينة رجل يصبب الشراب فسكان يؤتى به النبي ﷺ فيضربه بنعله ويأمر أصحابه فيضربونه بنعالهم ويحشون عليه التراب ، فلما كثر ذلك منه قال له رجل لعنك الله ، فقال له رسول الله ﷺ : لا تفعل فانه يحب الله ورسوله ، وحديث عقبة اختلاف ألفاظ نافله هل الثواب النعمان أو ابن النعمان والراجح النعمان فهو غير المذكور هنا لأن قصة عبد الله كانت في خيبر فهي سابقة على قصة النعمان فإن عقبة بن الحارث من مسلة الفتح والفتح كان بعد خيبر بنحو من عشرين شهرا ، والأشبه أنه المذكور في حديث عبد الرحمن بن أذهر لأن عقبة بن الحارث عن شهداء من مسلة الفتح لكن في حديثه أن النعمان ضرب في البيت وفي حديث عبد الرحمن بن أذهر أنه أتى به والنبي ﷺ عند رجل خالد بن الوليد ، ويمكن الجمع بأنه أطلق على رجل خالد بيتا فسكانه كان بيتا من شعر فإن كان كذلك فهو الذي في حديث أبي هريرة لأن في كل منهما أن النبي ﷺ قال لأصحابه ، بكتوه ، كما تقدم . قوله (وكان يضحك رسول الله ﷺ) أي يقول بمضمره أو يفعل ما يضحك منه ، وقد أخرج أبو يعلى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم بسند الباب ، وإن رجلا كان يلعب حمارا وكان يهدي رسول الله ﷺ العسكة من السمن والمسل فاذا جاء صاحبه يتقاضاه جاء به إلى النبي ﷺ فقال : أهد هذا متاعه ، فأريد النبي ﷺ أن يتبسم ويأمر به فيعطي ، ورفع في حديث محمد بن عمرو بن حزم بعد قوله ، يحب الله ورسوله ، قال ، وكان لا يدخل إلى المدينة طرفة إلا اشترى منها قم جاء فقال : يا رسول الله هذا أهديته لك ، فاذا جاء صاحبه يطالب فنه جاء به فقال : أهد هذا الثمن ، فيقول ألم تده إلى ؟ فيقول : ليس عندي ، فيضحك ويأمر لصاحبه بشئ ، وهذا مما يقوى أن صاحب الترجمة والنعمان واحد ورافقه أعلم . قوله (قد جلده في الشراب) أي بسبب شربه الشراب المسكر وكان فيه مضرة أي كان قد جلده ، ووقع في رواية محمد بن زيد بن أسلم بسنده هذا عند عبد الرزاق ، أن رجلا قد شرب الخمر لحد ، ثم أتى به لحد ، ثم أتى به لحد أربع مرات . قوله (فأتى به يوما) فذكر سفيان اليوم الذي أتى به فيه والشراب الذي شربه من عند الواقدي ، ووقع في روايته ، وكان قد أتى به في الخمر مرارا . قوله (فأمر به لحد) في رواية الواقدي ، فأمر به لثقل بالمال ، وعلى هذا فقوله ، لحد ، أي ضرب ضربا أصاب جلده ، وقد يؤخذ منه أنه المذكور في حديث أس في الباب الأول . قوله (قال رجل من القوم) لم أر هذا الرجل مسمى ، وقد وقع في رواية محمد المذكورة ، فقال رجل عند النبي ﷺ ، ثم رأيت مسمى في رواية الواقدي فعنه ، فقال عمر ، . قوله (ما أكثر ما يؤتى به) في رواية الواقدي ، ما يضرب ، وفي رواية محمد ، ما أكثر ما يضرب وما أكثر ما يجلد . قوله (لا تافضوه) في رواية الواقدي ، لا تفعل يا عمر ، وهذا قد يتجهك به من يدعي اتحاد القصةين ، وهو بعيد لما بينته من اختلاف الوقتين ، ويمكن الجمع بأن ذلك وقع للنعمان ولابن النعمان وأن اسمه عبد الله واقبه حمار ، ورافقه أعلم . قوله (فوافقه ما عدت إنه يحب الله ورسوله) كذا الأكثر بكسر الهمزة ، ويجوز على رواية ابن السكن الفتح والكسر ، وقال بعضهم الرواية بفتح الهمزة ، على أن ما ، نافذة يحيل المعنى إلى ضده ، وأغرب بعض شراح المصابيح فقال ما موصلة وإن مع اسمها وخبرها سنت مسند مقول حكوت لكونه مشتق من المصوب والمنسوب إليه والضمير في أنه يعود إلى الموصول والموصول مع صلته خبر مبتدأ محذوف تقديره هو الذي حكوت والجملة في

جواب القسم ، قال الطيبي : وفيه نصف . وقال صاحب المطالع : ما موصولة وإنه بكسر الهمزة مبتدأ ، وقيل
بفتحها وهو مفعول علي . قال الطيبي : فعل هذا علي بمعنى عرفت وإنه خبر الموصول : وقال أبو البقاء في إهراب
الجمع : ما زائدة أي فوائده علي أنه والهمزة على هذا مفتوحة . قال : ويحتمل أن يكون المفعول محذوفا أي
ما علي عليه أو فيه سواء ، ثم استأنف فقال : أنه يجب الله ورسوله . ونقل عن رواية ابن السكن أن التاء بالفتح
للمخاطب تقريرا ، ويصح على هذا كسر الهمزة وفتحها ، والكسر على جواب القسم والفتح معمول علي ، وقيل
ما زائدة لتأكيد والتقدير لقد علي . قلت : وقد حكى في المطالع ، أن في بعض الروايات : فوائده لقد علي ،
وعلى هذا فالهمزة مفتوحة ، ويحتمل أن تكون ماصدوية وكسرت إن لأنها جواب القسم . نقل الطيبي : وجعل
ما فانية أظهر لاقتضاء القسم أن يلتقي بحرف النون وبان وباللام بخلاف الموصولة ، ولأن الجملة القسمية هي بها
مؤكدّة لمعنى النون مقررة للانكار ، وبؤيده أنه وقع في شرح السنة : فوائده ما علي إلا أنه قال : فعلى المحصر في هذه
الرواية بمنزلة تاء الخطاب في الرواية الأخرى لإرادة مزيد الانكار على المخاطب . قلت : وقد وقع في رواية أبي
ذر عن الكسبي عن سئل معاذ لشرح السنة ، ووقع في رواية الاسماعيل من طريق أبي ذرعة الرازي عن يحيى بن
بكر شيخ البخاري فيه : فوائده ما علي أنه يجب الله ورسوله ، ويصح منه أن تكون ما زائدة وأن تكون ظرفية
أي مدة علي ، ووقع في رواية مسمر والواقدي : أنه يجب الله ورسوله ، وكذا في رواية محمد بن عمرو بن حزم
ولا إشكال فيها لأنها جاءت تمايلا لقوله : لا تفعل بأمره والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز التلقيب
وقد تقدم القول فيه في كتاب الأدب ، وهو محمول هنا على أنه كلف لا يكرهه ، أو أنه ذكر به على سبيل التعريف
لكثرة من كان يسمى بعد الله ، أو أنه لما تكرر منه الاتهام على الفعل المذكور نسب إلى البلادة فأطلق عليه
اسم من ينصف بها ليرتفع بذلك . وفيه الرد على من زعم أن منسكب الكعبة كافر لثبوت النهي عن لعنه
والأمر بالله تعالى . وفيه أن لاتفاق بين ارتكاب النهي وثبوت محبة الله ورسوله في قلب المرتكب لأنه لا يفتقر
أخبر بأن المذكور يجب الله ورسوله مع وجود ماصد منه ، وأن من تكررت منه المحبة لا تنزع منه محبة الله
ورسوله ، وبؤيده منه تأكيد ما تقدم أن في الإيمان من شارب الخمر لا يراد به ذواله بالسكينة بل في كاله كما تقدم ،
ويحتمل أن يكون استمرار ثبوت محبة الله ورسوله في قلب الماصي مقيدا بما إذا ندم على وقوع المعصية وأقيم عليه
الحكم فكشفت عنه الذنب المذكور ، بخلاف من لم يقع منه ذلك فإنه يحش عليه بتكرار الذنب أن يطبع على قلبه شيء
حتى يسلب منه ذلك نسأل الله العفو والعافية . وفيه ما يدل على نسخ الأمر الوارد بقتل شارب الخمر إذا تكرر منه
إلى الرابعة أو الخامسة ، فقد ذكر ابن عبد البر أنه أتى به أكثر من خمسين مرة ، والأمر المنسوخ أخرجه الطاهي
في رواية حودلة عنه وأبو داود وأحمد والنسائي والدارمي وابن المنذر وصححه ابن حبان (١) كلهم عن طريق أبي
سليمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رفعه : إذا سكر فاجلسوه ، ثم إذا سكر فاجلسوه ، ثم إذا سكر فاجلسوه ، ثم إذا
سكر فاجلسوه ، ولجئهم : فاضربوا عنقه ، وله من طريق أخرى عن أبي هريرة أخرجهما عبد الرزاق وأحمد
والترمذي نفيًا والنسائي كلهم من رواية سبيل بن أبي صالح عن أبيه عنه بلفظ : إذا شربوا فاجلسوه ثلاثا ،
ثلاثا شربوا الرابعة فاقتلوه ، وروى عن حاتم بن بريدة عن أبي صالح فقال أبو بكر بن عياش عنه عن أبي صالح

(١) في بعض النسخ : وصحه الحاكم .

فراى المسلمون أن القتل قد أخر وان الطرب قد وجب ، وقبيصة بن ذؤيب عن أولاد الصحابة ورواه في عهد النبي ﷺ ولم يسمع منه ، ورجال هذا الحديث ثقات مع إرساله ، لكنه أهل بما أخرجه الطحاوى عن طريق الأوزاعى عن الزهرى قال وبلغنى عن قبيصة ، وبما روى ذلك رواية ابن وهب عن يونس عن الزهرى أن قبيصة حدثه أنه بلغه عن النبي ﷺ وهذا أصح لأن يونس أحفظ لرواية الزهرى من الأوزاعى ، والظاهر أن الذى بلغ قبيصة ذلك صحابى فيكون الحديث على شرط الصحيح لأنه إمام الصحابة لا يضر ، وله شاهد أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال حدثت به ابن المنكدر فقال : ترك ذلك ، قد أتى رسول الله ﷺ بابتين نعمان فجعله ثلاثاً ثم أتى به فى الرابعة فجعله ولم يزد ، ووقع عند الناس من طريق محمد بن إسحق عن ابن المنكدر ، عن جابر قال ورواه الله ﷺ بوجاهة قد شرب فى الرابعة لم يقتله ، وأخرجه من وجه آخر عن محمد بن إسحق بالفظ ، فإن عاد الرابعة فاضربوا عنقه ، فطربه رسول الله ﷺ أربع مرات ، فراى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد رفع ، قال الشافعى بعد تحريجه : هذا مالا اختلاف فيه بين أهل العلم علمته . وذكره أيضاً عن أبى الويز مرسل وقال : أحاديث القتل منسوخة ، وأخرجه أيضاً من رواية ابن أبى ذؤيب حدثنى ابن شهاب وأتى النبي ﷺ بشارب فجعله ولم يضرب عنقه ، وقال الترمذى : لا نعلم بين أهل العلم فى هذا اختلاف فى القديم والحديث . قال وسحدث محمد بن إسحق : حديث معارية فى هذا أصح ، وإنما كان هذا فى أول الأمر ثم نسخ بعد ، وقال فى الحال ، آخر الكتاب : جميع ما فى هذا الكتاب قد عمل به أهل العلم إلا هذا الحديث وحديث الجمع بين الصلوتين فى المضر ، وتعبه النووي فسلم قوله فى حديث الباب دون الآخر ، ومال الخطابى الى تأويل الحديث فى الأمر بالقتل فقال : قد ورد الأمر بالوحد ولا يراد به وقوع الفعل وإنما قصد به الردع والتحذير ، ثم قال : ويحتمل أن يكون القتل فى الخامسة كان واجباً ثم نسخ بحصول الإجماع من الأمة على أنه لا يقتل ، وأما ابن المنذر فقال : كان العمل فىمن شرب الخمر أن يضرب ويترك به ، ثم نسخ بالأمر بمجاسده فإن تكرر ذلك أربعا قتل ، ثم نسخ ذلك بالأخبار الثابتة بإجماع أهل العلم إلا من شذ عن لا يهد [خلافة] خلافاً . قلت : وكأنه أشار الى بعض أهل الظاهر ، فقد نقل عن بعضهم واستند عليه ابن حزم منهم واحتج له وادعى أن لا إجماع وأورد من مسند الحارث بن أبى أسامة ما أخرجه هو والامام أحمد من طريق الحسن البصرى عن عبد الله بن عمرو أنه قال : اتفونى بوجاهة أقيم عليه الحد بقتل ثلاثاً ثم سكر فإن لم يقتله فأنا كذاب ، وهذا منقطع لأن الحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو كما جزم به ابن المدينى وغيره فلا حجة فيه ، وإذا لم يصح هذا عن عبد الله بن عمرو لم يبق لمن ردا الإجماع على ترك القتل متمسك حتى ولو ثبت عن عبد الله بن عمرو أن كان عذوه أنه لم يبلغه النسخ وهذا من نوره الخائف ، وقد جاء عن عبد الله بن عمرو أشد من الأول فأخرج سعيد بن منصور عنه بسند ابن قال : لو رأيت أحداً يشرب الخمر واستطعت أن أقتله لقتلته . وأما قول بعض من انتصر لابن حزم فطعن فى النسخ بأن معارية إنما أسلم بعد الفتح وليس فى قس من أحاديث غيره الدالة على نسخه التصريح بأن ذلك متأخر عنه ، وجوابه أن معارية أسلم قبل الفتح وقبل فى الفتح ، وقصة ابن النعمان كانت بعد ذلك لأن عقبه بن الحارث حضرها إما بمدين وإما بالمدينة ، وهو إنما أسلم فى الفتح وحزين ، وحضور عقبه إلى المدينة كان بعد الفتح جزماً ثبت ما نفاه هذا القائل ، وقد عمل بالناسخ بعض الصحابة فأخرج عبد الرزاق فى مسنده بسند لين عن عمر بن الخطاب أنه جلد أبا محجن لثقتى فى الخمر ثمان مرار ، وأورد نحو ذلك من

سمد بن أبي وقاص ، وأخرج حماد بن سلمة في مصنفه من طريق أخرى رجالها ثقات أن عمر جاد أبا محجن في الخبر أربع مرار ثم قال له : أنت خليع ، فقال : أما إذ خلعتني فلا أشربها أبدا . قوله (حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر) هو المعروف بابن المديني . قوله (أتى النبي ﷺ بسكران فأمر بضربة) وقع في رواية المستعمل في مقام لضربة ، وهو تصحيف فقد تقدم الحديث في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي خزيمة عن الصواب بلفظ : فقال اضربه ، قال القرطبي ظاهره يقتضي أنه السكر بمجرد موجبه للحد لأن الفناء للتعامل كقولهم سمي فسجد ، ولم يفصل هل سكر من ماء عنب أو غيره ولا هل شرب قليلا أو كثيرا ، ففيه حجة للجمهور على الكوفيين في التفرقة ، وقد مضى بيان ذلك في الأثرية

٦ - باب السارق حين يسرق

٦٧٨٢ - **حدثني عمرو بن علي** حدثنا عبد الله بن داود حدثنا فضيل بن غزوان عن عكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن »

[الحديث ٦٧٨٢ - طريقه في : ٦٨٠٩]

قوله (باب السارق حين يسرق) ذكر فيه حديث ابن عباس نحو حديث أبي هريرة الماضي في أول الحدود مقتضراً فيه على الزنا والمرة ، ولا يذره ولا يسرق السارق ، وسقط لفظ السارق من رواية غيره ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية عمرو بن علي شيخ البخاري فيه ، وأخرجه أيضاً من طريق إسحق بن يوسف الأزرق عن الفضيل بن غزوان بسنده فيه ولا يشرب الخ حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يقتل وهو مؤمن . قال عكرمة قلت لابن عباس : كيف يتزوج منه الايمان ؟ قال : هكذا قال نأب راجعه الايمان . وقد تقدم بسط هذا في أول كتاب الحدود

٧ - باب آمن السارق إذا لم يُسَمَّ

٦٧٨٣ - **حدثنا عمرو بن حفص بن غياث** حدثني أبي حدثنا الأعمش قال سمعت أبا صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : آمن الله السارق يسرق للبيضة فنقطع يده ، ويسرق الحبل فنقطع يده . قال الأعمش : كانوا يرون أنه يبيض الحديد ، والحبل كانوا يرون أنه مهما يساوى دراهم

[الحديث ٦٧٨٣ - طريقه في : ٦٧٩٩]

قوله (باب آمن السارق إذا لم يُسَمَّ) أي إذا لم يمين ، [إشارة إلى الجمع بين النهي عن لعن السارق المعلن كما مضى تقريره وبين حديث الباب ، قال ابن بطال : معناه لا ينبغي تعيين أهل المعاصي ومواجهتهم باللعن . وإنا ينبغي أن يلعن في الجملة من فعل ذلك ليكون ردعاً لهم وجرأ عن انتهاك شيء منها ، ولا يكون لعن ثلثاً فقط ، قال : فإن كان هذا مراد البخاري فهو غير صحيح لأنه [إنا نهي عن لعن السارق وقال : لا تعذبوا عليه] شيطان بعد إقامة الحد عليه . قال : وقد تقدم تقرير ذلك قريباً . وقال الداردي : قوله في هذا الحديث : لعن الله السارق ، يحتمل أن يكون خبراً ابتدئ به عن المرأة ، ويحتمل أن يكون دعاء ، قلت : ويحتمل أن لا يراد

به حقيقة اللعن بل انتقمير فقط ، وقال الطائي : اهل هذا المراد باللعن الإهانة والخذلان ، كآفة قبل لما استعمل أمر
 ثور في استقرثي خذله الله حتى قطع . وقال عياض : جوز بعضهم اهل المدين مالم يجد لأن الحد كفارة ، قال :
 وليس هذا بسديد لثبوت النهي عن اللعن في الجملة فحمله على المدين أولى ، وقد قيل : إن اهل الذي ^{يترك} لاهل
 المعاصي كان تحذيراً لهم عنها قبل وقوعها ، فإذا فعلوها استغفر لهم ودعا لهم بالتوبة ، وأما من أغلظ له وأمنه فأدبها
 على فعل فعله فقد دخل في عموم شرطه حيث قال : سأعذبني أن يجعل اعني له كفارة ورحمة . قلت : وقد تقدم الكلام
 عليه فيما مضى ، وبينت هناك أنه مقيد بما إذا صدر في حق من ليس له بأهل كما قيد بذلك في صحيح مسام . قوله
 (عن أبي هريرة) في رواية محمد بن الحسين عن أبي الحنفية عن عمر بن حفص شيخ البخاري فيه « سمعت أبا
 هريرة » وكذا في رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح « سمعت أبا هريرة » وسألتني بعد سبعة
 أبواب في « باب ثوبه السارق » وقال ابن حزم : وقد سلم من تدليس الأعمش قلت : ولم ينفرد به الأعمش ، أخرجه
 أبو عرانة في صحيحه من رواية أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح . قوله (لعن الله السارق يسرق البيضة
 فمقطعه يده) في رواية ديس بن يونس عن الأعمش عند مسلم والاسماعيل « أن سرق بيضة قطعت يده وأن سرق
 حبلاً قطعت يده » . قوله (قال الأعمش) هو موصول بالاستناد المذكور . قوله (كانوا يرون) بفتح أوله من الرأي
 وبضمه من الظن . قوله (أنه بيض الحديد) في رواية الكشي « بيضة الحديد » . قوله (والحبل كانوا يرون أنه
 منها ما يساوي دراهم) وقع لغير أبي ذر « يسوي » وقد أنكر بعضهم صحتها والحق أنها جائزة لئلا يفتقر إلى
 الخطابي : تأويل الأعمش هذا غير مطابق لمذهب الحديث ومخرج الكلام فيه وذلك أنه ليس بالشائع في الكلام أن
 يقال في مثل ما ورد فيه الحديث من القوم والتزريب : أخرى الله فلانا عرض نفسه للتأنيب في مال له قدر ومنه
 وفي عرض له قيمة إنما يضرب المثل في مثله بالشيء الذي لا وزن له ولا قيمة ، هذا حكم الحرف الجاري في مثله ،
 وإنما وجه الحديث وتأويله ذم المرأة وتهجين أمرها وتحذير سوء فعلها فيما قل وكثر من المال كآفة بقول أن
 سرقة الشيء البسيط الذي لا قيمة له كالبيضة المذرة والحبل الحاق الذي لا قيمة له إذا تعاطاه فاستمرت به العادة لم
 يأس أن يؤديه ذلك إلى سرقة ما فوقها حتى يبلغ قدر ما تقطع فيه اليد فمقطعه يده ، كأنه يقول فليحذر هذا الفعل
 وليتوقه قبل أن يملكه العادة ويحزن عليها ليسلم من سوء مغيبه وخيم طافيته . قلت : وسبق الخطابي إلى ذلك أبو
 محمد بن قتيبة فيما حكاه ابن بطال فقال : احتج الخوارزمي بهذا الحديث على أن القطع يجب في تلبس الأشياء
 وكثيرها ، ولا حجة لهم فيه ، وذلك أن الآية لما نزلت قال عليه الصلاة والسلام ذلك على ظاهر ما نزل ، ثم أعله
 الله أن القطع لا يكون إلا في ربع دينار فكان بياناً لما أجل فوجب المصير إليه . قال : وأما قول الأعمش أن البيضة
 في حد الحديث بيضة الحديد التي تجعل في الرأس في الحرب وأن الحبل من حبال السفن فهذا تأويل بعيد لا يجوز عند
 من يعرف صحيح كلام العرب لأن كل واحد من هذين يبلغ دنانير كثيرة وهذا ليس موضع تكثير لما سرقة السارق
 ولأن من عادة العرب والمجم أن يقولوا قبح الله فلانا عرض نفسه للضرب في عقد جوهر وتعرض للعقوبة بالتأويل
 في جراحه منك ، وإنما العادة في مثل هذا أن يقال لعنه الله تعرض لقطع اليد في حبل رث أو في كبة شعر أو رداء
 خلق : وكل ما كان نحو ذلك كان أباح انتهى رأيه في غريب الحديث ، لابن قتيبة وفيه : حضرت يحيى بن أكثم
 بمكة قال فرأيت يذهب إلى هذا التأويل ويعجب به ويدهي ويبيد ، قل وهذا لا يجوز ذكره : وقد تعقبه

أبو بكر بن الأنباري فقال : إيس الذي طعن به ابن قتيبة هل تأويل الخبر بشئ لأن البيضة من الصلاح أيست علما في كثرة الثمن ونهاية في غلو القيمة فتجرى مجرى الممد من الجوهر والجواب من المسك الذين ربما يساويان الألوف من الدنانير ، بل البيضة من الحديد ربما اشترت بأقل مما يجب فيه القطع ، وإنما مراد الحديث أن السارق يعرض قطع يده بما لا يخفى له به لأن البيضة من الصلاح لا يستغنى بها أحد ، وحاصله أن المراد بالخبر أن السارق يسرق الجبل فتقطع يده ويسرق الحفير فتقطع يده ، فكأنه نذير له وتضعيف لاختياره لكونه باع يده بقايل الثمن وكثيره وقال المازري : تأول بعض الناس البيضة في الحديث ببيضة الحديد لأنه يساوي نصاب القطع ، وحله بعضهم على المبالغة في التنبية على عظم ما خسر وحقر ما حصل ، وأراد من جنس البيضة والجبل ما يبلغ النصاب . قال القرطبي : ونظير حمله على المبالغة ما حمل عليه قوله **يركض** من بني تهمة مسجدا ولو كره حص قطاة ، فإن أحدهما قيل فيه إنه أراد المبالغة في ذلك ، وإلا فن المعلوم أن فحص القطاة وهو قدر ما تحضن فيه بيضا لا يتصور أن يكون مسجدا ، قال : ومنه تصديق ولو بظلف محرق ، وهو مما لا يتصدق به ، ومثله كثير في كلامهم . و **صياض** : لا ينبغي أن يفتنى لما ورد أن البيضة بيضة الحديد والجبل جبل السفن لأن مثل ذلك له قيمة وقدر ، فإن سياتي الكلام يقتضي ذم من أخذ للقليل لا الكثير ، والخبر إنما ورد لتعظيم ما جنى على نفسه بما قتل به قيمته لا بأكثره والصواب تأويله على ما تقدم من تقليل أمره وتهجين فعله وأنه إن لم يقطع في هذا القدر جرته هادته إلى ما هو أكثر منه . وأجاب بعض من انتصر لتأويل الأعرش : أن النبي **ﷺ** قاله عند نزول الآية بحلة قبل بيان نصاب القطع انتهى . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه قطع يده سارق في بيضة حديد ثمنها ربع دينار ورجاله ثقات مع انقطاعه ، ولعل هذا مستند التأويل الذي أشار إليه الأعرش . وقال بعضهم : البيضة في اللغة تستعمل في المبالغة في المدح وفي المبالغة في الذم ، فن الأول قولهم فلان بيضة البلد إذا كان فردا في العظمة وكذا في الاحتقار ، ومنه قول أخت عمرو بن عبد ود لما قتل على أخاها يوم الخندق في مريثتها له :

لكن قاله من لا يعاب به من كان يدعي قد بما بيضة البلد

ومن الثاني قول الآخر يجرى قوما :

أبى فضاة أن تبدي لكم نسا وابنا نزار قائم بيضة البلد

وقال في المدح أيضا بيضة النور أي وسطهم وبيضة السنام أي شمعتهم ، هذا كانت البيضة تستعمل في كل من الأمرين حسن التمثيل بها كأنه قال يسرق الجبل والحفير فيقطع قرب أنه عذر بالجبل فلا مذر له بالحفير . وأما الجبل فأكثر ما يستعمل في التحقير كقولهم : ما ترك فلان عقالا ولا ذهب من فلان عقال « فكأن المراد أنه إذا اعتاد السرقة لم يتجلك مع غلبة العادة فتميز بين الجليل والحفير ، وأيضا قامار الذي يلزمه بالقطع لا يساوي ما حصل له ولو كان جليلا . وإلى هذا أشار القاضي عبد الوهاب بقوله :

صيانة العضو أغلاها وأرخصها صيانة المال فأنهم حكموا الجاري

وردد بذلك على قول المعري :

يد بخمس مئين مسجد رديت ما بالها قطعت في ربع دينار

وسياتي مزيد لهذا في باب السرقة ، ان شاء الله تعالى

٨ - باب الحدود كفارة

٦٧٨٤ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني عن عباد بن الصامت رضي الله عنه قال : كنا عند النبي ﷺ في مجلس فقال : يا يعقوب على أن لا تشرِكوا بالله شيئاً ولا تَسْرِقُوا ولا تَزْنُوا . وقرأ هذه الآية كلها (فمن وفى منكم فأجره على الله) ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارته ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه إن شاء غفر له وإن شاء هدَّ به .

قوله (باب الحدود كفارة) . قوله (حدثنا محمد بن يوسف) لم أره مدفوعاً ويحتمل أن يكون هو البككندي ويحتمل أن يكون الفرياني وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ، وابن عيينة هو سفيان . قوله (عن الزهري) في رواية الجديدي عن سفيان بن عيينة . سمعت الزهري ، أخرجه أبو نعيم . وذكر حديث عباد بن الصامت وفيه : ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارته ، وقد تقدم أن عند مسلم من وجه آخر ، ومن أتى منكم حداً ولا أحد من حديث غيبة بن ثابت رفعه ، من أصاب ذنباً أقیم عليه حد ذلك الذنب فهو كفارته ، وسنده حسن . وفي الباب عن جرير بن عبد الله نحوه عند أبي الشيخ ، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنده بسند صحيح اليه نحو حديث عباد وفيه : فمن فعل من ذلك شيئاً فأقيم عليه الحد فهو كفارته ، وعن ثابت بن الضحاك نحوه عند أبي الشيخ ، وقد ذكرت شرح حديث الباب مستوفى في الباب العاشر من كتاب الإيمان في أول الصحيح . وقد استشكل ابن بطال قوله ، الحدود كفارة ، مع قوله في الحديث الآخر : ما أدى الحدود كفارة لأهلها أو لا ، وأجاب بأن سند حديث عباد أصح ، وأجيب بأن الثاني كان قبل أن يعلم بأن الحدود كفارة ثم أعلم فقال الحديث الثاني ، وبهذا جزم ابن التين وهو المعتمد . وقد أجيب من توف في ذلك لأجل أن الأول من حديث أبي هريرة وهو متأخر الإسلام عنبيعة العقبة ، والثاني وهو التردد من حديث عباد بن الصامت وقد ذكر في الخبر أنه من تابع ليلة العقبة وبيعة العقبة كانت قبل إسلام أبي هريرة بست سنين . وحاصل الجواب أن البيعة المذكورة في حديث الباب كانت متأخرة عن إسلام أبي هريرة . بدليل أن الآية المشار إليها في قوله : وقرأ الآية كلها ، هي قوله تعالى (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً) إلى آخرها وكان تزولها في فتح مكة وذلك بعد إسلام أبي هريرة بنحو سنتين ، وقدرت ذلك تقريراً بيننا . وإنما وقع الإشكال من قوله هناك إن عباد بن الصامت وكان أحد النقباء ليلة العقبة قال : إن النبي ﷺ قال يا يعقوب على أن لا تشرِكوا ، فانه يوم أن ذلك كان ليلة العقبة ، وليس كذلك بل البيعة التي وقعت في ليلة العقبة كانت على السمع والطاعة في العمر والدبر والمنشط والمكره الخ وهو من حديث عباد أيضاً كما أوضحت هناك ، قال ابن عمر بن الخطاب : دخل في عموم قوله المشرك ، أو هو مستثنى فإن المشرك إذا عوقب على شركه لم يكن ذلك كفارة له بل زيادة في نكاله . قلت : وهذا لا خلاف فيه قال : وأما القتل فهو كفارة بالنسبة إلى الولي المستوفى للنصاص في حق المقتول ، لأن النصاص ليس بحق بل بقي حق المقتول فيطالبه به في الآخرة كما أتر الحقوقي . قلت : والاي قاله في مقام منع ، وقد نقات في الكلام على قوله

نقال (ومن يقتل مؤمنا متعمداً) قوله من قال : يبقى للمقتول حق الثمن ، وهو أقرب من إطلاق ابن العربي هنا . قال : وأما البرقة فتتوقف برادة الأرق فيها على رد المبروق لمنحته وأما الزنا فأطلق الجمهور أنه حق الله ، وهي غنة لأن الزنى بها في ذلك حلالاً بلوم منه من دخول العام على أبيها وزوجها وغيرهما ، ومحصل ذلك أن الكفارة تختص بحق الله تعالى دون حق الأدنى في جميع ذلك

٩ - باب ظهر للزمن حى ، إلا في حد أو حق

٦٧٨٥ = حديث محمد بن عبد الله حدثنا عاصم بن علي حدثنا عامر بن محمد عن واقد بن محمد سمعت ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع : ألا أيُّ شهر أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا شهرنا هذا . قال : ألا أيُّ بلد أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا بلدنا هذا . قال : ألا أيُّ يوم أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا يومنا هذا . قال : فإن الله تبارك وتعالى قد حرم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم - إلا بحكم - بكرامة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا . ألا هل بلغت (ثلاثاً) ؟ كل ذلك يجبونه : ألا نعم . قال : ويحكم - أرب وبلكم - لا رحنٌ بعدى كفاراً يضربُ بخصم رقاب بعض

قوله (باب ظهر الزمن حى) أى حى معصوم من الإيذاء . قوله (إلا في حد أو في حق) أى لا يضرب ولا يذل إلا على سبيل الحد والعزب تأديباً ، وهذه الترجمة انقط حديث أخرجه أبو الفتح في كتاب البرقة من طريق محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهرى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ : ظهور المسلمين حى إلا في حدود الله ، وفي محمد بن عبد العزيز ضعف ، وأخرجه الطبرانى من حديث عاصم بن مالك الخطامى باللفظ . ظهر الزمن حى إلا بحقه ، وفي سنده الفضل بن المختار وهو ضعيف ، ومن حديث أبى أمامة (عن) من جرد ظهر مسلم بغير حق لى الله وهو عليه غضبان ، وفي سنده أيضاً مقال . قوله (حدثنا محمد بن عبد الله) (١٧٧٩) في رواية غير أبى ذر ، حدثنى ، قال الحاكم : محمد بن عبد الله - هذا هو الذهل ، وقال أبو علي الجبائى : لم أره منسباً في شيء من الروايات . قلت : وعلى قول الحاكم فيكون نسب الجاهل لأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد ابن فارس ، وقد حدث البخارى في الصحيح عن محمد بن عبد الله بن المبارك الخزومى وعن محمد بن عبد الله بن أبي النجاشى بالثلاثة والجيم وعن غيرهما ، وقد بينت ذلك موضعاً في آخر حديث في كتاب الآءان والذور ، وقد سقط محمد بن عبد الله من رواية أبى أحمد الجرجاني عن القزوينى ، واحتج أبو نعيم في مستخرجه على ذلك فقال : رواه البخارى عن عاصم بن علي وعاصم المذكور هو ابن عاصم الواسطى ، وشيخه عاصم بن محمد أى ابن زيد بن عبد الله بن عمر ، وشيخه واقد هو أخوه . قوله (قال عبد الله) هو ابن عمر جد الراوى عنه . قوله (ألا أيُّ شهر أعظم حرمة ؟) هو بفتح الهمزة وتخفيف اللام حرف افتتاح للتنبيه لما يقال ، وقد كررت في هذه الرواية - مؤلاً وجواباً ، وقوله في هذه الرواية : أى يوم تملونه أعظم حرمة ؟ قالوا : يومنا هذا ، وماؤنه أن يوم هرقه أعظم الأيام ، وأجاب الكرماني بأن المراد باليوم الوقت الذى تقضى فيه المناسك ، ويحتمل أن يختص يوم النحر بمزيد الحرمة ، ولا يلزم من ذلك حصول المرة إلى اختص بها يوم عرفة ؛ وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في كتاب العلم ،

وقدم ما يتعلق بالسؤال والجواب مبسوطا في باب الخطبة أيام منى من كتاب الحج ، ومضى ما يتعلق بقوله
 وويلكم أو ويحكم ، في كتاب الأدب ، ويأتى ما يتعلق بقوله لا ترجعوا بعدي ، مستوفى في كتاب الفتن أن شاء
 الله تعالى

١٠ - باب إقامة الحدود ، والانتقام لحرمة الله

٦٧٨٦ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا **البيهقي** عن **ابن شهاب** عن **عروة** عن **عائشة** رضي الله
 عنها قالت : ما حُرِّقَ النبي ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، ما لم يَأْثِم ، فإذا كان الإثم كان أبدا منه .
 والله ما أئتم لنفسه في شيء يؤتى إليه قط حتى تُنْهَكَ حرمة الله ، فينتقم الله ،

قوله (باب إقامة الحدود والانتقام لحرمة الله) ذكر فيه حديث عائشة ، ماخير رسول الله ﷺ بين أمرين
 إلا اختار أيسرهما ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب صفة النبي ﷺ ، من كتاب المناقب ، وقوله هنا ما لم
 يَأْثِم ، في رواية المستطلى ما لم يكن إثم ، قال ابن بطال : هذا التخيير ليس من الله لأن الله لا يخير رسوله بين أمرين
 أحدهما إثم إلا إن كان في الدين وأحدهما ما ينول إلى الإثم كالنظر فإنه مذموم كالأمر أو حب الإنسان على نفسه شيئا
 شاقا من العبادة فحرقه ، ومن ثم نهي النبي ﷺ أصحابه عن القرب ، قال ابن القيم : المراد التخيير في أمر الدنيا
 وأما أمر الآخرة فكلما صعب كان أعظم ثوابا ، كذا قال ، وما أشار إليه ابن بطال أول ، وأولى منهما أن ذلك
 في أمور الدنيا لأن بعض أمورها قد يفضى إلى الإثم كثيرا ، والأقرب أن قائل التخيير آدمي وهو ظاهر وأمثله
 كثيرة ولا سيما إذا صدق من الكافر

١١ - باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع

٦٨٨٧ - **حدثنا أبو الوليد** حدثنا **البيهقي** عن **ابن شهاب** عن **عروة** عن **عائشة** أن أسامة كرم الله
 وجهه في امرأة ، فقال : إنما هاتك من كان قبلكم أنهم كانوا يُجْزَوْنَ الحدَّ على الوضيع ويتركون على الشريف .
 والقى نفي يدره لو فاطمة فلت ذلك لتطعت يدها ،

(قوله باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع) هو من الوضع وهو النفس ، ورفع هنا بلفظ الوضع وفي
 الطريق التي تبه بلفظ الضيف ، وهي رواية الأكثر في هذا الحديث ، وقد رواه بلفظ الوضع أيضا الثقات من
 طريق اسماعيل بن أمية عن الزهري ، والشريف يقابل الاثني لما يستلزم الشرف من الرفعة والقوة ، ورفع الثقات
 أيضا في رواية لسيان بلفظ دون الضيف . **قوله** (حدثنا أبو الوليد) هو الجليلي . **قوله** (حدثنا البيهقي
 عن ابن شهاب) في رواية أبي النضر هاشم بن القاسم عن البيهقي عن أحد ، حدثنا ابن شهاب ، ولا يعارض ذلك
 رواية أبي صالح عن البيهقي عن ابن شهاب فبما أخرجه أبو دارود لأن لفظ البيهقي يختلف فيحمل على أنه
 عند البيهقي بلا واسطة باللفظ الأول وعند البيهقي باللفظ الثاني بواسطة وسأوضح ذلك . **قوله** (عن عروة) في رواية ابن
 وهب عن جونس عن ابن شهاب ، أخبرني عروة بن الزبير ، وهو مضي سبابة في محروقة الضح . **قوله** (أن أسامة) هو

ابن زيد بن حارثة . قوله (كالم النبي ﷺ في امرأة) هكذا رواه أبو الوابد مخضرا ، ورواه غيره عن النبي ﷺ مطر لا كما في الباب بعده . قوله (ربزكون على الشريف) كذا لأبي ذر عن الكشميني وفيه حذف تقديره وبتركه إقامة الحد على الشريف فلا يقبضون عليه الحد . قوله (لو قاطمة) كذا للأكثر ، قال ابن القيم : التقدير لو قطعت قاطمة ذلك لأن لو يلها الفمل دون الامم . قلت : الأولى التقدير بما جاء في الطريق الاخرى ، ولو أن قاطمة ، كذا في رواية الكشميني هنا وهي ثابتة في سائر طرق هذا الحديث في غير هذا الموضع ، ولو هنا شرطية وحذف أن ورد معها كثيرا كقولہ ﷺ في الحديث الذي عند مسلم لو أهل عمان أقام رسول التقدير لو أن أهل عمان ، وقد أنكر بعض الشراح من شيوخنا على ابن القيم إرادته هنا بحذف أن ، ولا انكار عليه فإن ذلك ثابت هنا في رواية أبي ذر عن غير الكشميني ، وكذا هو في رواية النسائي ، ووقع في رواية إسحق بن راشد عن ابن شهاب عنده النسائي ولو صرفت قاطمة ، وهو يساعد تقدير ابن القيم

١٢ - باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان

٦٧٨٨ - حدثنا محمد بن سليمان حدثنا البث عن ابن شهاب عن هروة عن عائشة رضي الله عنها أن قريشا أعتهم المرافة الخزومية التي سرفت فقالوا : من يكلم فيها رسول الله ﷺ ومن يجترئ عليه إلا أسامة حبيب رسول الله ﷺ ؟ فكلم رسول الله ﷺ فقال : أنشع في حديث من حدود الله ؟ ثم قام فخطب فقال : يا أيها الناس إنما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرقا للشرع تركوه ، وإذا سرقا الضيف فبهم أقاموا عليه الحد . وأيم الله لو أن قاطمة بنت محمد سرفت لقطع محمد يدها .

قوله (باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان) كذا قيد ما أطلقه في حديث الباب ، وأنشع في حد من حدود الله ، وليس قيد صريحا فيه ، وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق صريحا ، وهو في مرسل حبيب ابن أبي ثابت الذي أخرت إليه وفيه ، أن النبي ﷺ قال لأسامة لما شفع فيها : لا تشفع في حد فإن الحدود إذا انتهت إلى فليس لها ترك ، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته : تماثوا الحدود فيما بينكم فلا يغني من حد فقد وجب ، ترجم له أبو داود ، المعنى عن الحد ما لم يبلغ السلطان ، وصححه الحاكم وسنده إلى عمرو بن شعيب صحيح . وأخرج أبو داود أيضا واحدا وصححه الحاكم من طريق يحيى بن راشد قال خرج علينا ابن عمر فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من حانت شفاعة دون حد من حدود الله فقد ضاع الله في أمره ، وأخبره ابن أبي شيبة بن وجه آخر أصح منه عن ابن عمر موقوفا ، وللرفوع شاهد من حديث أبي هريرة في الاوسط للطبراني وقال : فقد ضاع الله في ملكه ، وأخرج أبو يعلى عن طريق أبي الهيثم عن ابن مطر : رأيت عليا أني بحارق فذكر قصة فيها ، أن رسول الله ﷺ أتى بسارق ، فذكر قصة فيها ، قالوا بارسول الله أفلا تنوت ؟ قال ذلك سلطان سوء الذي يزعم عن الحدود بينكم ، وأخرج الطبراني عن هروة بن الزبير قال : دلى الزبير سارقا فشفع فيه ، فقبل له حتى يبلغ الامام فقال إذا بلغ الامام فلن الله النافع والمضجع ، وأخرج الموطأ عن ربيعة عن الزبير نحوه وهو منقطع مع رقة ، زهر عند ابن أبي شيبة بسنده حسن عن الزبير

وقفا وبسند آخر حسن عن علي نحوه كذلك ، وبسند صحيح عن حكرمة ان ابن عباس وعمارا والزبير اغتزلوا
مارقا فغسلوا سبله فقات لابن عباس : بشما صنعتن حين غلظتم سبله ، فقال : لا أم لك أما لو كنت أنت لسرك أن
يغسل سبلك . وأخرجه الدارقطني من حديث الزبير موصولا مرفوعا بالفظ واشفعوا ما لم يصل الى الوالي فاذا وصل
الوالي فاعفا الله عنه ، والموقوف هو المعتد ، وفي الباب غير ذلك حديث صفوان بن أمية عند أحمد وأبي
داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في قصة الذي سرق روائه ثم أراد أن لا يقطع فقال له النبي ﷺ : هل لا قيل
أن نأتي به ، وحديث ابن مسعود في قصة الذي سرق فأمر الذي ﷺ بقطعه فأرأوا منه أسفا عليه فقالوا : يا رسول
الله كما أنك كرمت قطعه ، فقال : وما يعني ؟ لا تكونوا أعوانا للشيطان علي أخيك ، أنه يذنب للامام إذا
أنهى إليه حد أن يقيمه ، ورافقه بفرو يهب الدهر ، وفي الحديث قصة مرفوعة ، وأخرج موقفا أخرجه أحمد وصححه
الحاكم وحديث عائشة مرفوعا ، فغسلوا ذوى الرأيت ذلاتهم الا في الحدود ، أخرجه أبو داود . ويستفاد منه جواز
الشفاعة فيما يقتضي التمهير . وقد نقل ابن عبد البر وغيره فيه الاتفاق ، ويدخل فيه سائر الأحاديث الواردة في
نصب الستر على المسلم ، وهي محمولة على ما لم يبلغ الامام . قوله (عن عائشة) كذا قال الحفاظ من أصحاب ابن
شهاب عن عروة ، وشذ عن قيس الماصر بكسر المرحلة فقال ابن شهاب عن عروة عن أم سلمة ، فذكر حديث
الباب سواء أخرجه أبو الشيخ في كتاب المرأة والطبراني وقال : تفرد به عمر بن قيس ، يعني عن حديث أم
سلمة ، قال الدارقطني في العمل ، : الصواب رواية الجماعة ، قوله (ان قريشا) أي القبيلة المشهورة ، وقد تقدم
بيان المراد بقريش الذي انضموا اليه في المناقب وأن الأكثر أنه فهر بن مالك ، والمراد بهم هنا من أدرك القصة التي
تذكر بحكمة . قوله (أهمتهم المرأة) أي أجلت اليهم مما أوصرتهم ذوىهم بسبب ما وقع منها ، يقال أهمي الأمر
أي ألقني ، ومضى في المناقب من رواية قتبية عن النبي هذا السند ، أهمهم شأن المرأة أي أمرها المتعلق بالسيرة
وقد وقع في رواية مسعود بن الأسود الآتي النبوية عليها ، لما سرفت تلك المرأة أعظمنا ذلك فأتينا رسول الله ﷺ ،
ومسعود المذكور من بطن آخر من قريش ، وهو من بني عدي بن كعب وعط عمر ، وسبب إعظامهم ذلك خشية
أن تقطع يدما أهلهم أن النبي ﷺ لا يبرخص في الحدود ، وكان قطع السارق معلوما عنهم قبل الاسلام ، ونزل
القرآن بقطع السارق فاستمر الحال فيه . وقد حدد ابن السكيت بابا لمن قطع في الجاهلية بسبب المرأة فقد ذكر قصة
الذين سرقوا غزال الكعبة فظلموا في عهد عهد المطلب جد النبي ﷺ ، وذكر من قطع في السيرة خوف بن هب
ابن عمرو بن عزم ومقيس بن قيس بن عدي بن سعد بن سهم وغيرهما وأن عروفا السابق لذلك قوله (المخرومة)
نسبة الى مخزوم بن بطة بفتح التحتانية والقفاف بعدها ظاء معجمة ومهالة ابن مرة بن كعب بن ازي بن غالب ،
ومخزوم آخر كلاب بن مرة الذي نسب اليه بنو عبد مناف . ووقع في رواية اسماعيل بن أمية عن محمد بن مسلم
وهو الذي عند النسائي سرفت امرأة من قريش من بني مخزوم واسم المرأة علي الصحيح فاطمة بنت الأسود بن
عبد الأسد بن هبة الله بن عمرو بن عزم وهي بنت أخي أبي سلمة بن عبد الأسد الصحابي الجليل الذي كان زوج
أم سلمة قبل النبي ﷺ ، قتل أبوها كافرا يوم بدر قتله حمزة بن عبد المطلب ، وهم من ذمهم أن له حبة . وقيل
هي أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد وهي بنت عم المذكورة أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني
بشر بن نيم أنها أم عمرو بن سفيان بن عبد الأسد ، وهذا معتدل . ووقع مخ ذلك في سبانه أنه قال : من ظن

وحسان ، وهو غلط من قاله لأن قصتها مغايرة للقصة المذكورة في هذا الحديث كما سأوضحه . قال ابن عبد البر في الاستيعاب : فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد هي التي قطع رسول الله ﷺ يدها لأنها سرقت حلياً فحكمت فريش أسامة فشفع فيها وهو غلام . الحديث . قلت : وقد سأل ذلك ابن سعد في وجهتها في الطبقات من طريق الأجلح بن عبد الله الكندي عن حبيب بن أبي ثابت رفعه ، أن فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد سرقت حلياً هل عهد رسول الله ﷺ فأنفذوا ، الحديث . وأورد عبد الغني بن سعيد المصري في المبهيات ، من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن حماد الدمشقي عن ثقة . قال : سرقت فاطمة بنت أبي أسد بنت أخي أبي سلمة ، فأنفذت فريش أن يقطعها النبي ﷺ ، الحديث . والطريق الأول أقوى ، ويمكن أن يقال : لامتازة بين قوله بنت الأسود وبنت أبي الأسود لاحتمال أن تكون كنية الأسود أبا الأسود ، وأما قصة أم عمرو فقد كرها ابن سعد أيضاً وابن الكلبي في الثواب ربيعة الهيثم بن عدي فذكروا أنها خرجت ليلا فرأيت بركب نزول فأخذت هيئة لهم فأخذها القوم فأولفوها ، فلما أصبحوا أتوا بها النبي ﷺ فهاضت بجهوى أم سلمة ، فأمر بها النبي ﷺ ففطمت ، وأشدوا في ذلك شعراً قاله خديس بن يعلى بن أمية ، ورواية ابن سعد أن ذلك كان في حجة الوداع ، وقد تقدم في التمهيدات وفي غزوة الفتح أن قصة فاطمة بنت الأسود كانت عام الفتح ، فظهر تغاير القصةين وأن بينهما أكثر من ستين ، ويظهر من ذلك خطأ من اقتصر على أنها أم عمرو كان الجزري ، ومن ردها بين فاطمة وأم عمرو كان طاهر وابن بدحوال ومن تبعهما قلله الحد . وقد نقل ابن حزم ما قاله بشر بن عيم لكنه جعل قصة أم عمرو بنت سفيان في نهج المارية وقصة فاطمة في السرفة ، وهو غلط أيضاً لوقوع التصريح في قصة أم عمرو بأنها سرقت . قوله (التي سرقت) زاد يونس في روايته ، وفي عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح ، ووقع بيان المبروق في حديث مسعود ابن أبي الأسود المعروف بابن العجاء . فأخرج ابن ماجه وصححه الحاكم من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن طلحة ابن زكاة عن أمه عائشة بنت مسعود بن الأسود عن أبيها قال : لما سرقت المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله ﷺ أعطينا ذلك ، فجاءنا إلى رسول الله ﷺ فحكمت ، وسنده حسن ، وقد صرح فيه ابن إسحق بالتحديث في رواية الحاكم ، وكذا علقه أبو داود فقال : روى مسعود بن الأسود ، وقال الترمذي بعد حديث عائشة المذكور هذا وفي الباب من مسعود بن العجاء ، وقد أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرفة ، من طريق يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن طلحة فقال : عن عائشة بنت مسعود بن العجاء عن أبيها فيحتمل أن يكون محمد بن طلحة سمعه من أمه ومن عائشة ، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت الذي أشرت إليه أنها سرقت حلياً ، ويمكن الجمع بأن الحل كان في القطيفة فالذي ذكر القطيفة أراد بها فيها ، والذي ذكر الحل ذكر المظروف دون الطرف . ثم رجح عندي أن ذكر الحل في قصة هذه المرأة وهم كآبينة ، ووقع في مرسل الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب فيها أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ، وأخبرني عمرو بن دينار أن الحسن أخبره قال : سرقت امرأة ، قال عمرو : وحديث أن قال : من ثياب الكعبة ، الحديث ، وسنده إلى الحسن صحيح فإن أمكن الجمع والافعال أقوى . وقد وقع في رواية معمر عن الزهري في هذا الحديث ، أن المرأة المذكورة كانت تستعير المتاع وتجده ، أخرجه مسلم وأبو داود ، وأخرجه النسائي من رواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري بالفظ واستعارت امرأة هل السنة ناس يعرفون وهي لا تعرف حلياً فباعته وأخذت ثمنه ، الحديث وقد بينه أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام

فما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح إليه : ان امرأة بجاءت امرأة فقالت : ان فلانة تستعيرك حلياً فأعرتها إياه ،
فمكثت لآتراه : فجاءت إلى التي استعارت لها فسلأتها فقالت : ما استعيرتك شيئاً ، فرجعت إلى الأخرى فأنكرت
فجاءت إلى النبي ﷺ فدعاها فسلأها فقالت : والذي بوشك بالحق ما استعيرت منها ، شيئاً فقال : اذهبوا إلى بيتها
تجدوه تحت فراشها . فأتوه فأخذوه ، وأمر بها فقطعت ، الحديث فيحتمل أن تكون سرقت القطيفة ووجدت
الحلي ، وأطلق عليها في عهد الحل في رواية حبيب بن أبي ثابت سرقت مجازاً ، قال شيخنا في شرح الزمذني ،
اختلف على الزهري : فقال الليث وبنو إسرائيل بن أمية وإسحق بن راشد سرقت ، وقال معمر وشعيب إنما
استعارت ووجدت ، قال ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن الزهري فاختلف عليه سندا ومثلاً :
فرواه البخاري - يعني (كما) تقدم في الشهادات - عن علي بن المدني عن ابن عينة قال : ذهبت أسأل الزهري عن
حديث المخزومية فصاح علي ، فقلت لسفيان : فلم يحفظه عن أحد قال : وجدت في كتاب كتبه أيوب بن موسى
عن الزهري رقال فيه إنما سرقت ، وهكذا قال محمد بن منصور عن ابن عينة أنها سرقت أخرجه النسائي عنه ،
وعن ورق ألقه بن موسى عن سفيان كذلك لكن قال : أني النبي ﷺ يسارق لقطعه ، فذكره مختصراً ، ومثله لأبي
يعلى عن محمد بن عباد عن سفيان ، وأخرجه أحمد عن سفيان كذلك لكن في آخره وقال سفيان لا أدري ما هو ،
وأخرجه النسائي أيضاً عن إسحق بن داود عن سفيان عن الزهري بلفظ : كانت مخزومية تستعير المتاع وتجده
الحديث وقال في آخره : قيل لسفيان من ذكره ؟ قال أيوب بن موسى ، فذكره بسنده المذكور ، وأخرجه من
طريق ابن أبي زائدة عن ابن عينة عن الزهري بغير واسطة وقال فيه : سرقت ، قال شيخنا : وابن عينة لم يسمعه
من الزهري ولا عن سمعه من الزهري إنما وجدته في كتاب أيوب بن موسى ولم يصرح بسماعه من أيوب بن موسى
ولذا قال في رواية أحمد لا أدري كيف هو ، كما تقدم ، وجزم جماعة بأن معمرًا انفرد عن الزهري بقوله
و استعارت ووجدت ، وليس كذلك بل تابعه شعيب كما ذكره شيخنا عند النسائي ، وبنو إسرائيل كما أخرجه أبو داود
من رواية أبي صالح كاذب الليث عن الليث عنه ، وعلقه البخاري الليث عن بنو إسرائيل لكن لم يسق لفظه كما نعت عليه
وكذا ذكر البيهقي أن شعيب بن سعيد رواه عن بنو إسرائيل ، وكذلك رواه ابن أخي الزهري عن الزهري أخرجه ابن
إسحاق في مصنفه عن اسماعيل القاضي بسنده إليه ، وأخرج أصله أبو حنيفة في صحيحه ، والذي انضح لي أن الحديثين
مخفوطان عن الزهري وأنه كان يحدث زارة بهذا ونارة بهذا ، لحث بنو إسرائيل عنه بالحديثين ، واقصرت كل طائفة
من أصحاب الزهري غير بنو إسرائيل على أحد الحديثين ، فقد أخرج أبو داود والنسائي وأبو حنيفة في صحيحه من طريق
أيوب عن نافع عن ابن عمر : ان امرأة مخزومية كانت تستعير المتاع وتجده ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، وأخرجه
النسائي وأبو حنيفة أيضاً من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ : استعارت حلياً ، وقد اختلف نظر العلماء
في ذلك فأخذ بظاهره أحد في أشهر الروايتين عنه وإسحق وانصهره ابن حزم من الظاهرية ، وذهب الجمهور إلى أنه
لا يقطع في عهد العاربة وهي رواية عن أحمد أيضاً ، وأجابوا عن الحديث بأن رواية من دوى : سرقت ، أرجح ،
وبالجمع بين الروايتين يضرب من التأويل فأما الأرجح فقال النوراني أن رواية معمر شاذة مخالفة لظاهر الرواية ،
قال : والشاذة لا يعمل بها . وقال ابن المنذر في الحاشية وتبعه المحب الطبري : قيل إن معمرًا انفرد بها . وقال القرطبي :
رواية أنها سرقت أكثر وأشهر من رواية المعمر ، فنفذ انفرد بها معمر وحده من بين الأئمة : الحفاظ ، وتابعه هل

ذلك من لا يقدري بحفظه كابن أخى الزهرى ونحوه . هذا قول المحدثين . قلت : سبق لبعض الماضى عياض ، وهو يشعر بأنه لم يقف على رواية شعيب ويونس بموافقة معمر اذ لو وقف عليها لم يحرم بتفرد معمر وأن من وافقه كابن أخى الزهرى ونحوه ولا زاد القرطبي نسبة ذلك للمحدثين اذ لا يعرف من أحد من المحدثين أنه قرن شعيب ابن أبى حمزة ويونس بن يزيد وأيوب بن موسى بابن أخى الزهرى بل هم متفقون على أن شعيبا ويونس أرفع درجة في حديث الزهرى من ابن أخيه ، ومع ذلك فليس في هذا الاختلاف عن الزهرى ترجيح بالنسبة إلى اختلاف الرواة عنه إلا لكون رواية «سرق» متفقة عليها ورواية «جهدت» انفرد بها مسلم ، وهذا لا يدفع تقديم الجمع إذا أمكن بين الروایتين ، وقد جاء عن بعض المحدثين عكس كلام القرطبي قال : لم يختلف على معمر ولا على شعيب وهما في غاية الجلالة في الزهرى ، وقد وافقهما ابن أخى الزهرى ، وأما القيس ويونس وإن كانا في الزهرى كذلك فبند اختلاف عليهما فيه ، وأما اسماعيل بن أمية وإسحق بن راشد فدون معمر وشعيب في الحفظ قلت : وكذا اختلف على أيوب بن موسى كما تقدم ، وعلى هذا فيتعادل الطريقتان ويتمين الجمع فهو أولى من اطراح أحد الطريقتين ، يقال بعضهم كما تقدم عن ابن حزم وغيره : هما قصتان مختلفتان لامرأتين مختلفتين ، ونعقب بأن في كل من الطريقتين أنهم استشهدوا بأسامة وأنه شفع وأنه قبل له «لا تشفع في حد من حدود الله» فيبعد أن أسامة يسمع النهي المؤكد عن ذلك ثم يعود إلى ذلك مرة أخرى ولا سيما أن المحدثين اقتصروا ، وأجيب ابن حزم بأنه يجوز أن ينسب ويجوز أن يكون الزجر عن الشفاعة في حد السرقه تقدم فظن أن الشفاعة في جحد العارية جائز وإن لاحد فيه تشفع فاجب بأن فيه الحد أيضا ، ولا يخفى ضعف الاحتمالين . وحكى ابن المنذر عن بعض العلماء أن القصة لامرأة واحدة استمارت و«جهدت» وسرقت فطاعت للسرقه لا للعارية ، قال : وبذلك نقول وقال الخطابي في «معالم السنن» بعد أن حكى الخلاف وأشار إلى ما حكاه ابن المنذر : وإنما ذكرت العارية والجهد في هذه القصة تعريفًا لما يخص صفتها اذ كانت تكرر ذلك كما عرفت بأنها عرومية ، وكأنما لما كثر منها ذلك ترفت إلى السرقه وتجرات عليهما . وتنفق هذا الجواب من الخطابي جماعة منهم البيهقي فقال : تحمل رواية من ذكر جهدت الجارية على تعريفها بذلك والقطع على السرقه . وقال المنذرى نحوه ، ونقله المازرى ثم التوى عن العلماء . وقال القرطبي : يرجح أن يدها قطعت على السرقه لا لأجل جهد العارية من أوجه : أحدها قوله في آخر الحديث الذي ذكرت فيه العارية «لو أن قاطمة سرقت» فإن فيه دلالة قاطعة على أن المرأة قطعت في السرقه ، اذ لو كان قطعها لأجل الجهد لكان ذكر السرقه لاغيا ، وإقال : لو أن قاطمة جهدت العارية . قلت : وهذا قد أشار إليه الخطابي أيضا . ثانيها لو كانت قطعت في جهد العارية لوجب قطع كل من جهد شيئا إذا ثبت عليه ولو لم يكن بطريق العارية . ثالثها أنه طارح ذلك حديث «لبس على عائشة ولا يفتلس ولا ينتهب قطع» وهو حديث قوى . قلت : أخرجه الأربعة وصححه أو عوانة والترمذى من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر وقعه ، وصرح ابن جريج في رواية «لأنساق» بقرئه أخبرني أبو الزبير ، وهم بعضهم هذه الرواية ، فقد صرح أبو دارد بأن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير ، قال : وبلدني عن أحمد إنما سمعته ابن جريج من ياسين الرباب ، ونقل ابن هدى في «الكامل» : «هن أهل المدينة أنهم قالوا : لم يسمع ابن جريج من أبي الزبير» ، وقال أنساق : رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه عن أبي الزبير فلم يقل أحد منهم أخبرني ولا أحسبه سمعه . قلت : لكن وجهه متابع من

أبى الزبير أخرجه النسائي أيضا من طريق المغيرة بن مسلم عن أبى الزبير ، لكن أبو الزبير مدلس أيضا وقد
 هذبه عن جابر ، سكن أخرجه ابن حبان من وجه آخر عن جابر بمثابة أبى الزبير فقرأ الحديث ، وقد اجمعوا
 على العمل به إلا من شذ ، فقل ابن المنذر عن إياس بن معاوية أنه قال : المختلس يقطع ، كانه الحق بالسارق
 لا شترأ كهما في الأخذ خفية . واسكنه خلاف ما صرح به في الخبر ، والا ما ذكر من قطع جاحد العارية ، وأجمعوا
 على أن لا قطع على الخائن في غير ذلك ولا على المنتهب إلا إن كان قاطع طريق واثق أعلم . وحاربه غيره ممن
 خاف فقال ابن القيم الحنبلي : لا تنافي بين جرح العارية وبين المعرفة ، فإن الجحد داخل في أهم السرقة فيجمع بين
 الروايتين بأن الذين قالوا سرقة أطلقوا على الجحد مرة ، كذا قال ولا يخفى بعده . قال : والذي أجاب به
 الخطابي مردود لأن الحكم المرتب على الوصف معمول به ، وبقره أن لفظ الحديث وترقيبه في إحدى الروايتين
 الفطع على السرقة وفي الأخرى على الجحد على حد سواء ، وترتيب الحكم على الوصف يشهد بالعلمية ، فشكل من
 الروايتين دال على أن علة الفطع كل من السرقة وجحد العارية على انفراد ، وبؤيد ذلك أن سياق حديث ابن
 عمر ليس فيه ذكر للسرقة ولا لكفاعة من أسامة ، وفيه التصريح بأنها فطعت في ذلك ، وبسط ما وجدت من طرق
 ما أخرجه النسائي في رواية له ، أن امرأة كانت تستعير الحلبي في زمن رسول الله ﷺ فاستماتت من ذلك حلبي
 فجمعته ثم أمسكته ، فقام رسول الله ﷺ فقال : لتب امرأة إلى الله تعالى وتؤد ما عندها ، مراوا . فلم تفعل ،
 فأمر بها ففطمت ، وأخرج النسائي بسند صحيح من مرسل سعيد بن المسيب ، أن امرأة من بني غزوم استماتت
 حلبي على لسان أناس ففطمت ، فأمر بها النبي ﷺ ففطمت ، وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح أيضا إلى سعيد قال
 : أتى النبي ﷺ بأمرأة في بيت عظيم من بيوت قريش فدأت أفسافا قالت إن آل فلان يستعرونكم كذا فأعاروها
 ثم أتوا أولئك فأنكروا ، ثم أنكرت هي ، ففطمها النبي ﷺ ، وقال ابن دقيق العيد : ضايع صاحب العدة ،
 حيث أورد الحديث بلفظ الليث ثم قال وفي لفظ فذكر أمط معمير يقتضي أنها قصة واحدة واختلاف فيما هل كانت
 سارقة أو جاحدة ، يعني لأنه أورد حديث عائشة باللفظ الذي أخرجه من طريق الليث ثم قال : وفي لفظ كانت
 امرأة تستعير المتاع وتجده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، وهذه رواية معمير في مسلم فقط قال : وعلى هذا فالجدة في
 هذا الخبر في قطع المستعير ضعيفة لأنه اختلاف في واقعة واحدة لا يثبت الحكم فيه بترجيح من روى أنها جاحدة
 على الرواية الأخرى ، يعني وكذا عكسه فيصح أنها فطمت بسبب الأمرين ، والقطع في العدة متفق عليه فيترجح
 على القطع في الجحد المختلف فيه . قلت : وهذه أقوى الطرق في نظري ، وقد تقدم الرد على من زعم أن القصص وقعت
 لمرأتين ففطمتا في أوائل الكلام على هذا الحديث ، والألزام الذي ذكره القرطبي في أنه لو ثبت القطع في جحد
 العارية لزم القطع في جحد غير العارية قري أيضا ، فإن من يقول بالقطع في جحد العارية لا يقول به في جحد غير
 العارية فيقاس المختلف فيه على المتفق عليه اذ لم يقل أحد بالقطع في الجحد على الإطلاق ، وأجاب ابن القيم بأن الفرق
 بين جحد العارية وجحد غيرها أن السارق لا يمكن الاحتراز منه وكذلك جاحد العارية بخلاف المختلس من غير حرز
 والمنتهب ، قال : ولا شك أن الحاجة ماسة بين الناس إلى العارية ، فلو علم المعير أن المستعير إذا جحد لأشئ عليه
 لجر ذلك إلى سد باب العارية وهو خلاف ما ندل عليه حكمة الشريعة ، بخلاف ما إذا علم أنه يقطع فان ذلك يكون
 أدعى إلى استمرار العارية ، وهي مناسبة لا تقوم بمجرد حاجتها إذا ثبت حديث جابر في أن لا قطع على خائن ،

وقد فر من هذا بعض من قال بذلك لخص تقطع عن استعمار على لسان غيره بخادما المستعارة منه ثم تصرف في العارية وأنكرها لما طرب بها ، قال هذا لا يقطع بمجرد الحياة بل لمشاركته المارقي في أخذ المال خفية . (تنبيه)
قول صفيان المتقدم : ذهب أسال الزهري عن حديث الخزومية التي صرفت فصاح على عما يكسر السؤال عنه وعن سببه ، وقد أوضح ذلك بعض الرواة عن صفيان ، فرأينا في كتاب المحدث الفاضل لأبي محمد الرامهرمزي من طريق سليمان بن عبد العزيز أخبرني محمد بن إدريس قال : قلت لصفيان بن عيينة كم سمعت من الزهري ؟ قال : أما مع الناس فما أحصى ، وأنا وحدي حديث واحد ، دخلت يوما من باب بني شيبة فإذا أنا به جالس إلى حمود فقلت : يا أبا بكر حدثني حديث الخزومية التي قطع رسول الله ﷺ فيها ، قال فضرب وجهي بالحصى ثم قال : ثم ، فما يزال عبد يقدم علينا بما نكره ، قال فقصت منكسرا ، فرجل فدهاه فلم يسمع فرماه بالحصى فلم يلفه فاضطر إلى فقال : أذهبي ، فذهوت له فأنه قضى حاجته ، فنظر إلى فقال : فقال ، لمثل ذلك ، أخبرتني صبيد بن المسيب وأبو سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : العجاء جهار ، الحديث ، ثم قال لي : هذا أخبرك من الذي أردت . قلت : وهذا الحديث الأخير أخرجه مسلم والأربعة من طريق صفيان بدون القصة . قوله (فقالوا من بكلم فيها رسول الله ﷺ) أي يشفع عنده فيها أن لا تقطع إما عضوا وإما بفداء ، وقد وقع ما يدل على الثاني في حديث مسعود بن الأزد ولفظه بعد قوله أعظمنا ذلك ، فلبثنا إلى النبي ﷺ فللنا : نحن تقديم بأربعة أوقية ، فقال : تطهر خير لها ، وكانهم ظنوا أن الحد يسقط بالفدية كما ظن ذلك من أتى والده السيف الذي رقى بأنه يقتدى منه بمائة شاة ورواية . وجدت الحديث مسعود هذا شاهدا عند أحد من حديث عبد الله بن عمرو ، أن امرأة سرق من عهد رسول الله ﷺ فقال قومها : نحن نقبسها . قوله (ومن يجترى عليه) يكون الجرم وكسر الراء يقتل من المرأة بضم الجيم وسكون الراء وفتح الهاء ، ويحذف فتح الجيم والراء مع المد . ووقع في رواية قتبية ، فقالوا ومن يجترى عليه . وهو أوضح لأن الذي استنفهم بقوله . من بكلم ، غير الذي أجاب بقوله . ومن يجترى . والمرأة هي الأقدام بالذلال ، والمثني ما يجترى عليه إلا أسامة ، وقال قتابي : الوار عاقبة على محذوف تقديره لا يجترى عليه أحد أمامه ، لكن أسامة له عليه إبدال فهو يجترى على ذلك . ووقع في حديث مسعود بن الأزد بعد قوله تطهر خير لها ، لما سمعنا ابن قول رسول الله ﷺ أننا أسامة . ووقع في رواية يونس الماضية في الفتح ، فخرج قومها إلى أسامة ، أي لجؤا وفي رواية أيوب بن موسى في الشهادات ، فلم يجترى أحد أن يكلمه إلا أسامة ، وكان السبب في اختصاص أسامة بذلك ما أخرجه ابن سعد من طريق جعفر بن محمد ابن بن الحسين عن أبيه ، أن النبي ﷺ قال لأسامة : لا تشفع في أحد ، وكان إذا شفع شفعه ، بتشديد الفاء أي قبل شفاعته ، وكذا وقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت . وكان رسول الله ﷺ يشفعه . قوله (حب رسول الله ﷺ) بكسر المهملة بمعنى محبوب مثل قسم بمعنى مقسوم ، وفي ذلك تليح بقول النبي ﷺ ، اللهم إني أسأله فأجبه . وقد تقدم في المنائب . قوله (فحكم رسول الله ﷺ) بالنصب ، وفي رواية قتبية ، فحكمه أسامة ، وفي الكلام شيء . وطوى تقديره لجاءوا إلى أسامة فحكموه في ذلك لجاء أسامة إلى النبي ﷺ فحكمه ، ووقع في رواية يونس ، فأتى بها رسول الله ﷺ فحكمه فيها ، فأفادت هذه الرواية أن الشافع يشفع بعصرة المشفوع له ليكون أشد له عنده إذا لم تقبل شفاعته . وعند النسائي من رواية اسماعيل بن أبيه ، فحكمه فوبره ، بفتح الزاي والموحدة أي

أغلظ له في النهي حتى نسيه إلى الجهل ، لأن الزبير يفتح ثم سكن هو العقل ، وفي رواية يونس فكلمه فتلون وجهاً ، رسول الله ﷺ ، زاد شعيب عند النسائي وهو بكلمه ، وفي مرسل حبيب بن أبي ثابت ، فلما أقبل أسامة وراءه الذي ﷺ قال : لا تكلمني يا أسامة ، قوله (فقال : اتشفع في حد من حدود الله) بهمة الاستفهام الانكاري لأنه كان سبق له منع الشفاعة في الحد قبل ذلك ، زاد يونس وشعيب ، فقال أسامة : استغفر لي يا رسول الله ، ووقع في حديث جابر عند مسلم والنسائي ، أن امرأة من بني مخزوم سرفت ، فأتى بها النبي ﷺ فعاذت بأمر سلمة ، بهذا معجزة أي استجارت أخرجه من طريق معقل بن يسار عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر ، وذكره أبو داود تعليقا ، والحاكم موصولا من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر ، فعاذت بزئب بنت رسول الله ﷺ ، قال المنذري : يجوز أن تكون عاذت بكل منهما ، وتعقبه شيخنا في شرح الترمذي بأن زئب بنت رسول الله ﷺ كانت ماتت قبل هذه القصة لأن هذه القصة كما تقدم كانت في غزوة الفتح وهي في رمضان سنة ثمان وكان موت زئب قبل ذلك في جمادى الأولى من السنة فاعل المراد أنها عاذت بزئب ربيعة النبي ﷺ وهي بنت أم سلمة فتصحفت على بعض الرواة . قلت : أو أسبت زئب بنت أم سلمة إلى النبي ﷺ مجازاً لكونها ربيته فلا يكون فيه تصحيف . ثم قال شيخنا : وقد أخرج أحمد هذا الحديث من طريق ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة وقال فيه : فعاذت بزئب النبي ﷺ ، يراه وموحدة مكسورة وحذف لفظ بنت ، وقال في آخره : قال ابن أبي الزناد وكان زئب النبي ﷺ سلمة بن أبي سلمة وعمر بن أبي سلمة فعاذت بأحدهما . قلت : وقد ظفرت بما يدل على أنه عمر بن أبي سلمة ، فأخرج عبد الرزاق من مرسل الحسن بن محمد بن علي ، قال سرفت امرأة ، فذكر الحديث وفيه : جاء عمر بن أبي سلمة فقال للنبي ﷺ : أي أبه ، إنما عني ، فقال : لو كانت فاطمة بنت محمد لفظعت يدها ، قال عمرو بن دينار الراوي عن الحسن : فلم أشك أنها بنت الأسود بن عبد الأسد . قلت : ولا منافاة بين الروايتين عن جابر ، فإنه يحمل على أنها استجارت بأمر سلمة وبأولادها واختصما بذلك لأنها قريبتهما وزوجهما عمها ، وإنما قال عمر بن أبي سلمة ههنا ، من جهة السن ، وإلا فمى بنت عمه أخى أبيه ، وهو كما قالت خديجة لورقة في قصة المبعث : أي عم اصبح من ابن أخيك ، وهو ابن عمها أخى أبيها أيضا . ووقع عند أبي الشيخ من طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر ، أن امرأة من بني مخزوم سرفت ، فعاذت بأسامة ، وكأنها جاءت مع قومها فسلموا أسامة بهد أن استجارت بأمر سلمة ، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت : فاستشفعوا على النبي ﷺ بغير واحد فسلموا أسامة ، قوله (ثم قام لخطب) في رواية قتيبة : فاختطب ، وفي رواية يونس : فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ خطيبا ، قوله (فقال يا أيها الناس) في رواية قتيبة بحذف يا من أوله ، وفي رواية يونس : فقام خطيبا فأتى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، قوله (إنما ضل من كان قبلكم) في رواية أبي الوليد : هلك ، وكذا محمد بن ربح عند مسلم ، وفي رواية سليمان عند النسائي : إنما هلك بنو إسرائيل ، وفي رواية قتيبة : هلك من كان قبلكم ، قال ابن دقيق العيد : الظاهر أن هذا الحصر ليس عاما ، فإن بني إسرائيل كان فيهم أمور كثيرة فنقص الإهلاك ، فيحمل ذلك على حصر من هلك من بني إسرائيل ، وبسبب المحاباة في الحدود إلا ينحصر ذلك في حد المعرفة . قلت : يزيد هذا إلا - تعالى ما أخرجه أبو الشيخ في كتاب المعرفة ، من طريق زاذان عن عائشة مرفوعا : أنهم دعوا اليهود من الأغنياء ، وأقروا على الإهلاك ، والأمر انتهى أشار إليها الشيخ سبق مما في ذكر

بنى إسرائيل حديث ابن عمر في قصة اليهوديين الذين زنيا وسباني شرحه بعد هذا ، وفي التفسير حديث ابن عباس في أخذ الدية من الشريف إذا قتل هذا والقصاص من الضعيف وغير ذلك . قوله (أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه) في رواية فتية ، وإذا سرق فيهم الشريف ، وفي رواية سفيان عند النسائي ، حين كانوا إذا أصاب فيهم الشريف الحد تركوه ولم يقيموه عليه ، وفي رواية إسماعيل بن أمية ، وإذا سرق فيهم الرضيع نطموه . . قوله (وإيم الله) تقدم ضبطها في كتاب الإيمان والنذور ، ووقع مثله في رواية إسحق بن راشد ، ووقع في رواية أبي الوليد ، والذي نفسي بيده ، وفي رواية يونس ، والذي نفسي محمد بيده . . قوله (لو أن فاطمة بنت محمد سرقت) هذا من الأمثلة التي صح فيها أن لو حرف امتناع لامتناع ، وقد أفتن القول في ذلك صاحب المثنى وسباني بسط ذلك في كتاب التني أن شاء الله تعالى . وقد ذكر ابن ماجه عن محمد بن رج شيعة في هذا الحديث ، سمعت أليث يقول عقب هذا الحديث : قد أعاذنا الله من أن نسرق . وكل مسلم يلقي له أن يقول هذا ، ووقع لثانمي أنه لما ذكر هذا الحديث قال : فذكر حضرة شريفا من امرأة شريفة واستحسنوا ذلك منه لما فيه من الأدب البالغ ، وإنما خص **فاطمة** ابنته بالذكر لأنها أمه أمه عنده ، ولأنه لم يبق من بناته حينئذ غيرها ، فأراد المبالغة في إثبات إقامة الحد على كل مكلف وترك المحابة في ذلك ، ولأن اسم السارئة وانق اسمها عليها السلام فناسب أن يضرب المثل بها . **قوله** (لتطع محمد بطحا) في رواية أبي الوليد والأكثر . لقطعت يدها ، وفي الأول تحريد ، زاد يونس في روايته من رواية ابن المبارك عنه كما مضى في غيرة الفتح ، ثم أمر بذلك المرأة التي سرقت فقطعت يدها ، ووقع في حديث ابن عمر في رواية للنسائي وقم يا بلال غل يديها فاقطعها ، وفي أخرى له . فأمر بها فقطعت . وفي حديث جابر عند الحاكم ولفظها . . وذكر أبو داود سليمان بن محمد بن عبد الرحمن بن فضج عن نافع عن صفية بنت أبي جبير نحو حديث الخزومية وزاد فيه . قال فشهد عليها ، وزاد يونس أيضا في روايته . قالت عائشة لحسنت توبتها بعد وتزوجت ، وكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله **ﷺ** ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك وفيه . قال مروة قالت عائشة ، ووقع في رواية شبيب عند الإسماعيلي في الشهادات وفي رواية ابن أخي الزمري عند أبي حنيفة كلاما عن الزمري ، قال وأخبرني القاسم بن محمد أن عائشة قالت : فتكحت تلك المرأة رجلا من بني سليم وثابت وكانت حسنة التلبس وكانت تأتيني فأرفع حاجتها ، الحديث . وكان هذه الرواية كانت عند الزمري عن مروة وعن القاسم جميعا عن عائشة ، وعندها زيادة على الآخر ، وفي آخر حديث مسعود بن الحكم عند الحاكم ، قال ابن إسحق وحديثي هذا الله بن أبي بكر أن النبي **ﷺ** كان بعد ذلك يرحمها ويصام ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد أنها قالت دخل لي من توبة يا رسول الله ؟ فقال : أنت اليوم من خطيئتك كيوم ولدتك أمك ، وفي هذا الحديث من الفوائد منع الشفاعة في الحدود ، وقد تقدمت في الترجمة الدلالة على تقييد المنع بما إذا انتهى ذلك إلى أولى الأمر ، واختلاف العلماء في ذلك فقال أبو حمزة بن عبد البر لا أعلم خلافا أن الشفاعة في ذوى الذنوب حسنة جميلة ما لم تبلغ السلطان ، وأن على السلطان أن يقيمها إذا بلغت . وذكر الخطابي وغيره من ماله أنه فرق بين من عرف بأذى الناس ومن لم يعرف ، فقال : لا يدفع للأول مطلقا سواء بلغ الإمام أم لا ، وأما من لم يعرف بذلك فلا بأس أن يدفع له ما لم يبلغ الإمام . وتحمل بحديث الباب من أوجب إقامة الحد على الفاذف إذا بلغ الإمام ولو دفعا المذوف ، وهو قول الحنفية والثوري والأوزاعي ، وقال مالك والشافعي وأبو يوسف : يجوز المذوف مطلقا ويذرا بذلك الحد لأن الإمام لو وجدته بعد عفو المذوف

لم يُقطع على عهد النبي ﷺ إلا في ثمنِ حَبَقَةٍ أو تُرسٍ

حدثنا عثمانُ حدثنا حميد بن عبد الرحمن حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة : . مثله

[المحدث ٦٧٩٢ - طريقه لـ ٦٧٩٣ ، ٦٧٩٤]

٦٧٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ « هُنَّ عَائِشَةُ قَالَتْ : لَمْ تَكُنْ تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي أَذَى مِنْ حَبَقَةٍ أَوْ تُرْسٍ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذُو ثَمَنٍ . » رَوَاهُ وَكِيعٌ وَابْنُ إِدْرِيسَ مِنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا

٦٧٩٤ - حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مَوْهَبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ « هُنَّ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمْ تُقَطَّعْ يَدُ سَارِقٍ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَذَى مِنْ ثَمَنِ الْحَبَقَةِ : تُرْسٍ أَوْ حَبَقَةٍ ، وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذَا ثَمَنٍ . »

٦٧٩٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ قَوْلِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ فِي بَحْنٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ . » نَابَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، وَقَالَ الْإِثْبُ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ « قَبِيضُهُ »

[المحدث ٦٧٩٥ طريقه لـ ٦٧٩٦ ، ٦٧٩٧ ، ٦٧٩٨]

٦٧٩٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُورِيَّةُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَحْنٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ .

٦٧٩٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَحْنٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ .

٦٧٩٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو بَصِيرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَ سَارِقٍ فِي بَحْنٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ . » نَابَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ . وَقَالَ الْإِثْبُ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ « قَبِيضُهُ »

٦٧٩٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ قَالَ « سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كُنْ اللَّهُ السَّارِقَ ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقَطُّ يَدُهُ ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقَطُّ يَدُهُ » قَوْلُهُ (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَانْزِلُوا أَيْدِيَهُمَا) كَذَا أَطَاقَ فِي الْآيَةِ الْيَدَ وَأَجْعَلُوا دَلِيلَ أَنَّ الْمُرَادَ الْيَمِينِ إِنْ كَانَتْ مَوْجُودَةً ، وَاخْتَلَفُوا فِيهَا لَوْ أَطَاعَتِ الشَّامِلَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً هَلْ يَحْرِمُ ؟ وَقَدْ مِ السَّارِقَ عَلَى السَّارِقَةِ ، وَقَدْ مِ الزَّانِي لَوْجُودِ الْمَرْفَةِ غَالِبًا فِي الذَّكُورَةِ وَلَازِمًا دَاهِيَةً أَوْ نَافِيَةً أَكْثَرُ ، وَلَازِمًا الْإِثْبُ سَبَبُ

في وقوع الزنا إذ لا يتأتى غالباً إلا بطواعيتها . وقوله : بصيغة الجمع ثم التثنية ، إشارة إلى أن المراد جنس السارق فلو حظ فيه المعنى لجمع ، والتثنية بالنظر إلى الجنتين المتلفظ بهما . والسرقة بفتح السين وكسر الراء وبمحور إسكانها وبمحور كسر اوله وسكون ثانيه : الأخذ خفية ، وهرات في الشرع بأخذ شيء خفية أيس الأخذ أخذه ، ومن اشترط الحرز وهم المجهور زاد فيه من حرز مثله ، قال ابن بطال : الحرز مستفاد من معنى السرقة يهفي في اللغة ، ويقال لسارق الإبل الخارب بضماء ممددة ، وللسارق في المال كمال مطف ، والسارق في الميزان مخسر ، في أشياء أخرى ذكرها ابن خالويه في كتاب لبس ، قال المازري ومن تبعه : صانق الأموال بإيجاب قطع سارقها وخص السرقة أقل ما عداها بالنسبة إليها من الانتهاب والغصب واسهولة إقامة البينة على ما عدا السرقة بخلافها وشدد العقوبة فيها ليكون أبلغ في الزجر ولم يجعل دية الجنابة على الضر المنقطع منها بقدر ما يقطع فيه حماية للبدن ، ثم لما عانت هانت ، وفي ذلك إشارة إلى التشبه التي نسبت إلى أبي الملاء المعري في قوله :

يد بخمس مئين مسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار ؟

فأجابه الفاضل عبد الوهاب المالكي بقوله :

صيانته العضو أغلاها وأرخصها صيانة المال قائم حكمة الباري

وشرح ذلك أن الدية لو كانت ربع دينار لكثرت الجنابات على الأيدي ، ولو كان نصاب القطع خمسمائة دينار لكثرت الجنابات على الأموال ، فظهرت الحكمة في الجنابيين ، وكان في ذلك صيانة من الطرفين ، وقد عسر أمرهم المعنى المتقدم ذكره في الفرق بين السرقة وبين النهب ونحوه على بعض منكرى القياس فقال : انقطع في السرقة دون الغصب وغيره غير معقول المعنى ، فإن الغصب أكثر متسكا للحرمة من السرقة ، فدل على عدم اعتبار القياس لأنه إذا لم يعمل به في الآهل فلا يعمل به في المساوي ، وجوابه أن الأدلة على العمل بالقياس أشهر من أن يتكلف لإيرادها ، وستأتي الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . قوله (وقطع على من الكف) أشار بهذا الأثر إلى الاختلاف في محل القطع ، وقد اختلف في حقيقة اليد فقيل : أرطفاً من المنكب ، وقيل من المرفق ، وقيل من الكوع ، وقيل من أصول الأصابع . لحجة الأول أن العرب ظنوا الأيدي على ذلك ، ومن الثاني آية الوضوء فيها (وأيديكم إلى المرافق) ومن الثالث آية التمسك ، ففي القرآن (فامسكوا بوجوهكم وأيديكم منه) وبينت السنة كما تقدم في بابها أنه عليه الصلاة والسلام مسح على كفيه فقط ، وأخذ بظاهر الأول بعض الخوارج ونقل عن سعيد بن المسيب واستنكره جماعة ، والثاني لأنه لم يأت به في السرقة ، والثالث قول الجمهور ونقل بعضهم فيه الإجماع ، والرابع نقل عن علي واستحسنه أبو نؤر ، ورد بأنه لا يسمى مقطوع اليد لغة ولا مرقابل مقطوع الأصابع وبسبب هذا الاختلاف وقع الخلاف في محل القطع فقال بالأول الخوارج وهم مجبورون بإجماع الأئمة على خلاف قولهم ، وألزم ابن حزم الخنفية بأن يقولوا بالقطع من المرفق قياداً على الرضوخ وكذا التيمم ههنا ، قال : وهو أولى من قياسهم قدر المهر دلى نصاب السرقة ، ونقله عياض قولاً شاذاً وحنة الجمهور الأخذ بأقل ما ينطلق عليه الاسم لأن اليد قبل السرقة كانت مخرمة فلما جاء النص بقطع اليد وكانت تنطلق على هذه المعاني وجب أن لا يترك المتيقن وهو تحريرها إلا بتيقن وهو انقطع من الكف ، وأما الأثر عن

على فوصله الدارقطني من طريق حجة بن هدي أن علياً قطع من المفصل ، وأخرج ابن أبي شيبة عن مرسل رجاه ابن حبرة ، أن النبي ﷺ قطع من المفصل ، وأروده أبو الشيخ في كتاب حد المرة من وجه آخر عن رجاه بن هدي رفعه مثله ، ومن طريق ربيع عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر رفعه مثله ، وأخرج سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال : قال عمر بقطع من المفصل وعلى بقطع من مشط القدم ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق ابن أبي حبرة أن علياً فطمه من المفصل ، وجاء من هل أنه قطع اليد من الأصابع والرجل من مشط القدم أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن قتادة عنه وهو منقطع وإن كان رجال السند من رجال الصحيح ، وقد أخرج عبد الرزاق من وجه آخر أن علياً كان يقطع الرجل من الصلب ، وذكر الشافعي في كتاب اختلاف هل وإن مسعود ، أن علياً كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى خاصة ويقول : استحي من الله أن أترك بلاهمل ، وهذا يحتمل أن يكون يني الإبهام والسبابة وقطع الكف والأصابع الثلاثة ويحتمل أن يكون يني الكف أيضاً والأول البني لأنه موافق لما نقل البخاري أنه قطع من الكف ، وقد وقع في بعض النسخ بحذف من ، بلانظره وقطع هل الكف . قوله (وقال قتادة في امرأة سرق قطع شملها : ليس إلا ذلك) وصله أحمد في تاريخه عن محمد بن الحسين الواسطي عن هوف الأعرابي عنه هكذا قرأت بخط مغلطاي في شرحه ولم يبق لفظه ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن قتادة فذكر مثل قول الشعبي : لا يزداد هل ذلك قد أقيم عليه الحد . وكان سابق يسنده عن الشعبي أنه سئل عن سارق قدم ليه قطع فقدم شمله فقطعت فقال : لا يزداد هل ذلك ، وأشار المصنف بذكره إلى أن الأصل أن أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى وهو قول الجمهور ، وقد قرأ ابن مسعود (فاقطعوا أيها الناس) وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم قال : هي قراءة تاني عن أصحاب ابن مسعود . وقيل فيه حياض الإجماع ونعقب ، نعم قد شذ عن قال إذا قطع الشمال أجزأت مطلقاً كما هو ظاهر الأقل من قتادة ، وقال مالك : إن كان عمداً وجب القصاص هل القاطع ووجب قطع اليمين ، وإن كان خطأ وجب العدة ويجزئ من السارق ، وكذا قال أبو حنيفة ، وعن الشافعي وأحمد نولان في السارق ، واختلاف السلف فيمن سرق فقطع ثم مرق ثانياً فقال الجمهور تقطع رجلاه اليسرى ، ثم إن سرق فاليد اليسرى ، ثم إن سرق فالرجل اليمنى ، واحتج لهم آية المحاربة ويعمل الصحابة وبأنهم فهموا من الآية أنها في المرة الواحدة فإذا هاد السارق وجب عليه الإقطع ثانياً إلى أن لا يبق له ما يقطع ، ثم إن مرق عزز وسجن ، وقيل يقتل في الخامسة قاله أبو مصعب الزهري المدني صاحب مالك ، ووجهه ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث جابر قال : جرى بسارق إلى النبي ﷺ فقال : اقتلوه ، فقالوا يا رسول الله إنما سرق ، قال : اقطعوه ، ثم جرى به الثانية فقال : اقتلوه . وذكر مثله إلى أن قال : فأتاني به الخامسة فقال : اقتلوه . قال جابر : فإطلقنا به فقتلناه ورميناه في بئر ، قال النسائي هذا حديث منكروه وصحب بن ثابت راوية ليس بالقوى ، وقد قال بعض أهل العلم كجاء المنكدر والشافعي : أن هذا مندوخ ، وقال بعضهم هو خاص بالرجل المذكور فكأن النبي ﷺ أطلع على أنه واجب القتل ولذلك أمر بقتله من أول مرة ، ويحتمل أنه كان من المفسدين في الأرض . قلت : ولحديث شاهد من حديث الحارث بن حاطب أخرجه النسائي وأظهروه أن النبي ﷺ أتى بأص فقال : اقتلوه ، فقالوا إنما مرق ، الذكر نحو حديث جابر في قطع أطرافه الأربع إلا أنه قال في آخره : ثم سرق الخامسة في هدي أبي بكر فقال أبو بكر : كن رسول الله ﷺ أعلم بهذا حين قال اقتلوه ، ثم دفعه إلى فتية من قريش فقتلوه ، قال

الناسي : لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً . قلت : نقل المنذرى تبعاً لغيره فيه الإجماع ، ولعلمهم أرادوا أنه استقر على ذلك ، وإلا فقد جرم الباجي في اختلاف العلماء ، أنه قول مالك ثم قال : وله قول آخر لا يقتل ، وقال عياض : لا أعلم أحداً من أهل العلم قال به إلا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك في مختصره عن مالك وغيره من أهل المدينة فقال : ومن سرق من بلغ الحلم نطع يمينه ثم إن عاد لرجله اليسرى ثم إن عاد فبيده اليسرى ثم إن عاد لرجله اليمنى فإن سرق في الخامسة قتل كما قال رسول الله ﷺ ومرو بن عبد العزيز انتهى ، وفيه قول ثالث بقطع اليد بعد اليد ثم الرجل بعد الرجل نقل عن أبي بكر ومرو ولا يصح ، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن القاسم ابن محمد أن أبا بكر قطع يد سارق في الثالثة ، ومن طريق سالم بن عبد الله أن أبا بكر قطع رجله وكان مقطوع اليد ورجال السندين ثقات مع إقطاعهما ، وفيه قول رابع بقطع الرجل اليسرى بعد اليمنى ثم لا نطع أخرجه عبد الرزاق من طريق الشعبي عن علي وسنده ضعيف ، ومن طريق أبي الضحى أن علياً نحره ورجاله ثقات مع إقطاعها ، وبسند صحيح عن إبراهيم النخعي : كانوا يقولون لا يترك ابن آدم مثل البهيمة ليس له بد بأكل بها ويستحي بها ، وبسند حسن عن عبد الرحمن بن عائذ أن عمر أراد أن يقطع في الثالثة فقال له علي : اضربه واحبسها ففعل ، وهذا قول النخعي والشعبي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ، وفيه قول خامس قاله عطاء : لا يقطع شيء من الرجلين أصلاً على ظاهر الآية وهو قول الظاهرية . قال ابن عبد البر : حديث القتل في الخامسة منكرو وقد ثبت ولا يحمل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث وثبتت في السرة فاحشة وفيها دقوبة ، وثبتت عن الصعابة قطع الرجل بعد اليد وم يقرءون (والسارق والسارقة فانطوا أيديهما) كما انفقوا على الجواز في الصيد وإن قتل خطأ وم يقرءون (ومن قتله منكراً ممددا لجواز مثل ما نقل من النعم) يمدحون على الخفين وم يقرءون غسل الرجلين ، وإنما قالوا جميع ذلك بالسنّة . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث عائشة من طريقين الأول : قوله (عن حمرة) قال الدارقطني في العلل : أنصر إبراهيم بن سعد وسائر من رواه عن ابن شهاب على حمرة ، ورواه يونس بن عيسى مع حمرة هروية . قالت : ودعى ابن عبد البر أن بعض الضعفاء وهو إسحاق الحنيني بمهمله ونونين مصنف رواه عن مالك عن الزهري عن حمرة عن حمرة من حمرة من حمرة وكذا روى عن الأوزاعي عن الزهري قال ابن عبد البر : وهذا الإسنادان أيضاً صحيحين وقول إبراهيم ومن تابعه هو المعتمد ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية زكريا بن يحيى وحويه عن إبراهيم بن سعد ورواية يونس بمهملهما صحيحة . قلت : وقد صرح ابن أخي ابن شهاب عن عمه بسامعه له من حمرة وجماع حمرة له من عائشة أخرجه أبو عروانة ، وكذا عند مسلم من وجه آخر من حمرة أنها سمعت عائشة . قوله (تقطع اليد في ربع دينار) في رواية يونس : تقطع يد السارق ، وفي رواية حرمة عن ابن وهب عند مسلم : لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار ، وكذا عند من طريق سليمان بن يسار عن حمرة . قوله (فصاعداً) قال صاحب المحكم : يختص هذا بالقاء ويجوز ثم بدله ولا يجوز الراو ، وقال ابن جنى : هو منصرف على الحال المؤكدة أي ولو زاد ، ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا صاعداً . قلت : ووقع في رواية سليمان بن يسار عن حمرة عند مسلم : فافرق ، بدل فصاعداً ، وهو بميماء . قوله (وقابله عبد الرحمن ابن عابد وابن أنس الزهري ومعه من الزهري) أي في الانتصار على حمرة ، ثم ساق رواية يونس ولبس في آخره : فصاعداً ، وقد أخرجه مسلم عن حرمة والاسماعيل من طريق حماد كلاًهما عن ابن وهب بإثباتها ، وأما

متابعة عبد الرحمن بن خالد وهو ابن مسافر فوصلها النحل في الزهريات ، عن عبد الله بن صالح عن الليث عنه نحو رواية إبراهيم بن سعد ، وقرأه بخط مغلطاي وقله شيخنا ابن الملقن أن النحل أخرجه في دال حديث الزهري ، عن محمد بن بكر وروح بن هبادة جميعا عن عبد الرحمن ، وهذا الذي قاله لا وجود له بل ليس لروح ولا لمحمد بن بكر عن عبد الرحمن هذا رواية أصلا ، وأما متابعة ابن أخي الزهري وهو محمد بن عبد الله بن مسلم فوصلها أبو حوالة في صحيحه من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه ، وقرأت بخط مغلطاي وقله شيخنا أيضا أن النحل أخرجه من روح بن هبادة عنه . قلت : ولا وجود له أيضا ، وإنما أخرجه عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد . وأما متابعة معمر فوصلها أحمد عن عبد الرزاق عنه ، وأخرجه مسلم من رواية عبد الرزاق لكن لم يست لفظه ، وساقه النسائي ولفظه ، تقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعدا ، ووصلها أيضا هو وأبو حوالة من طريق سعيد بن أبي هريرة عن معمر ، وقال أبو حوالة في آخره : قال سعيد نبينا معمرأ رويناه عنه وهو شاب ، وهو بنون وموحدة قتيبة أي صهرناه نبينا . قلت : وسعيد أكبر من معمر وده شاركه في كثير من شيوخه ، ورواه ابن المبارك عن معمر لكن لم يرفعه أخرجه النسائي ، وقد رواه عن الزهري أيضا سليمان بن كنيش أخرجه مسلم من رواية يزيد بن هارون عنه مرفوعا برواية إبراهيم بن سعد . قوله (عن يونس) في رواية مسلم عن حريصة وأبي داود عن أحمد بن صالح كلاهما عن ابن وهب . قوله (حدثنا الحسن) هو ابن ذكوان المعلم وهو بصري ثقة وفي طبقة حسين بن واقد قاضي مرو وهو دونه في الإنفاق . قوله (عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري) في رواية الاسماعيل من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث سمعت أبي يقول حدثنا الحسن المعلم عن يحيى حدثني محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ، قال الاسماعيل رواه حرب بن شداد عن يحيى ابن أبي كنيش كذلك : وقال مسلم بن يحيى عن يحيى بن أبي كنيش عن محمد بن عبد الرحمن بن زائدة . قلت : نسب عبد الرحمن إلى حم ، وهو عبد الرحمن بن سعد بن زائدة ، قال الاسماعيل : ورواه إبراهيم التستادي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان كذا حدثناه ابن صاعد عن لوين عن التستادي ، والذي قبله أصح وبه جزم اليقيني وأن من قال فيه ابن ثوبان فقد غلط ، قلت : وأخرجه النسائي من رواية عبد الرحمن بن أبي الرجال عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن حمزة عن مائنة مرفوعا ولفظه ، تقطع يد السارق في ثمن الجن ونمن الجن ربيع دينار ، وأخرجه من طريق سليمان بن يسار عن حمزة بلفظه ، لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن الجن ، قيل لمائنة : ما ثمن الجن ؟ قال ربيع دينار ، وقد تروى حين المعلم عن يحيى أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق عقل بن زياد عنه بلفظه . قوله : عن حمزة بن عبد الرحمن حدثته (أي أنها حدثته) وكذا في قوله عن مائنة حدثتهم ، وقد جرت عادتهم مجلدتها في مثل هذا كما أكتروا من حذف قال في مثل حدثنا عثمان حدثنا حمزة وفي مثل سمعت أبي حدثنا فلان ، وذكر ابن الصلاح أنه لا بد من التطنين بقال وفيه بحث ، ولم يلبه على حذف أن لقي اشترى إليها . وفي رواية عبد الصمد المذكورة أن حمزة حدثته أن مائنة أم المؤمنين حدثتها . قوله (تقطع إليه في ربيع دينار) هكذا في هذه الرواية مختصرا وكذا في رواية مسلم وأخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح عن ابن وهب بلفظه ، التقطع في ربيع دينار فصاعدا ، وعن وهب بن بيان عن ابن وهب بلفظه ، تقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعدا ، وأخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك

عن يونس بلفظ ، تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً ، ورواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة ، ما طال على ولا نسبت ، التقطع في ربع دينار فصاعداً ، وهو إن لم يكن رفعه صريحاً لكنه في معنى المرفوع ، وأخرجه الطحاوي من رواية ابن عينة عن يحيى كذلك ، ومن رواية جماعة عن حمزة موقوفاً على عائشة ، قال ابن عينة : ورواية يحيى مشعرة بالرفع ورواية الزهري صريحة فيه وهو أحفظهم . وقد أخرجه مسلم من طريق أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة مثل رواية سليمان بن يسار عنها التي أثرت إليها آتفاً . وكذا أخرجه النسائي من طريق ابن الهادي بلفظ ، لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً ، وأخرجه من طريق مالك عن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة عن عائشة موقوفاً ، وحارل الطحاوي تعليل رواية أبي بكر المرفوعة برواية ولده الموقوفة وأبو بكر أتم وألم من ولده ، على أن الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع لأن الموقوف محمول على طريق الفتوى ، والعجب أن الطحاوي ضعف عبد الله بن أبي بكر في موضع آخر ورواه هنا تضعيف الطريق القريبة بروايته ، وكأن البخاري أراد الاستظهار لرواية الزهري عن حمزة بموافقة محمد بن عبد الرحمن الانصاري عنها لما وقع في رواية ابن عينة عن الزهري من الاختلاف في لفظ المتن هل هو من قول النبي ﷺ أو من قوله ، وكذا رواه ابن عينة عن غير الزهري فيما أخرجه النسائي عن عتبة عنه عن يحيى بن سعيد وعبد ربه بن سعيد وزريق صاحب أبلة أنهم سمعوا حمزة عن عائشة قالت التقطع في ربع دينار فصاعداً ، ثم أخرجه النسائي من طريق عن يحيى بن سعيد به مرفوعاً وموقوفاً وقال : الصواب ما وقع في رواية مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة ما طال على الدم ولا نسبت التقطع في ربع دينار فصاعداً وفي هذا إشارة إلى الرفع والله أعلم . وقد تعلق بذلك بعض من لم يأخذ بهذا الحديث فذكروه يحيى بن يحيى وجماعة عن ابن عينة بلفظ ، كان رسول الله ﷺ يقطع السارق في ربع دينار فصاعداً ، أو هذه الدافعي والحيدري وجماعة عن ابن عينة بلفظ ، قال رسول الله ﷺ تقطع اليد ، الحديث ، وعلى هذا التعليل قول الطحاوي فأخرج الحديث عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عينة بلفظ ، كان يقطع ، وقال : هذا الحديث لا حاجة فيه لأن عائشة إنما أخبرت عما قطع فيه فيحتمل أن يكون ذلك لكونها قومت ما وقع لقطع فيه إذ ذاك فكانت روايتها ربع دينار فقالت ، كان النبي ﷺ يقطع في ربع دينار ، مع احتمال أن تكون القيمة يومئذ أكثر . ونعقب باستبعاد أن تهزم عائشة بذلك مستندة إلى ظنها المجرد ، وأيضاً باختلاف التقويم وإن كان ممكناً لكن محال في العادة أن يتفاوت هذا التفاوت الفاحش بحيث يكون عند قوم أربعة أضعاف قيمته عند آخرين ، وإنما يتفاوت بزيادة قليلة أو نقص قليل ولا يبلغ المثل غالباً ، وادعى الطحاوي اضطراب الزهري في هذا الحديث لاختلاف الرواة عنه في لفظه ، ورد بأن من شرط الاضطراب أن تتساوى وجوهه فاما إذا رجع بعضها فلا ، ويتبين الأخذ بالراجح ، وهو هذا كذلك لأن جل الرواة عن الزهري ذكروه عن لفظ النبي ﷺ على تحرير قاعدة شرعية في النصاب وعما فهم ابن عينة تارة ووافقهم تارة فالأخذ بروايته الموافقة للجماعة أولى ، وعلى تقدير أن يكون ابن عينة اضطرب فيه فلا يقدح ذلك في رواية من ضبطه ، وأما نقل الطحاوي عن المحدثين أنهم يقدمون ابن عينة في الزهري هل يونس فليس متفقاً عليه عند بل أكثرهم على العكس ، ومن حزم بتقديم يونس على سفيان في الزهري يحيى بن معين وأحمد بن صالح المصري وذكر أن يونس صاحب الزهري أربع عشرة سنة وكان يزاده في السفر وينزل عليه الزهري إذا قدم أبلة وكان يذكر أنه كان يسمع الحديث الواحد من

الزهري مرارا ، وأما ابن هبنة فأنما جمع منه سنة ثلاث وعشرين ومائة ورجع الزهري فأتى في التي بعثها ، ولو سلم أن ابن هبنة أرجح في الزهري من يونس فلا ممانعة بين روايتيهما عائشة تكون بالفضل والقول مما وقد أتى الزهري في الرواية من حمرة جماعة كما سبق ، وقد وقع الطحاوي فيما طاب له على من احتج بحديث الزهري مع اضطرابه على رواية فاحتج بحديث محمد بن إسحق عن أيوب بن مرسى عن عطاء عن ابن عباس قال : قطع رسول الله ﷺ رجلا في عنقه قيمة دينار أو عشرة دراهم ، أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائي والحاكم ، ولفظ الطحاوي : كان قيمة الجن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم ، وهو أشد في الاضطراب من حديث الزهري فليل عنه هكذا وقيل عنه من حمرو بن شبيب عن عطاء عن ابن عباس وقيل عنه من حمرو بن شبيب عن أبيه عن حمده ، ولفظه : كانت قيمة الجن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم ، وقيل عنه من حمرو عن عطاء ، مرسلا وقيل عن عطاء ، من أيمن ، أن أنبي ﷺ قطع في عنقه قيمة دينار ، كذا قال منصور والحكم بن هبة عن عطاء ، وقيل عن منصور عن مجاهد وعطاء ، جميعا عن أيمن وقيل عن مجاهد عن أيمن بن أم أيمن عن أبي أيمن ، قالت : لم يقطع في عهد رسول الله ﷺ إلا في عنق الجن ومثله يومئذ دينار ، أخرجه النسائي ، ولفظ الطحاوي : لا يقطع به السارق إلا في حنفة وقومت يومئذ على عهد رسول الله ﷺ دينار أو عشرة دراهم ، وفي لفظ له : أذن ما يقطع فيه السارق عن الجن ، وكان يقوم يومئذ دينار ، واختلف في لفظه أيضا على حمرو بن شبيب عن أبيه عن حمده فقال حجاج بن أوطاة عنه : لا يقطع بها دون عشرة دراهم ، وهذا الرواية لو ثبتت لكانت نصا في تحديد النصاب إلا أن حجاج بن أوطاة ضعيف ومجلس حتى ولو ثبتت روايته لم تكن مخالفة لرواية الزهري بل يجمع بينهما بأنه كان أولا لا يقطع بها دون عشرة ثم شرح الفطاح في الثلاثة فأنفها فزيد في تغليظ الحد كما زيد في تغليظ حد الحر كما تقدم ، وأما سائر الروايات فليس فيها إلا أخبار عن فعل وقع في عهد رسول الله ﷺ وليس فيه تحديد النصاب فلا ينافي رواية ابن عمر الآية أنه قطع في عنقه قيمة ثلاثة دراهم ، وهو مع كونه حكاية فعل فلا يخالف حديث عائشة من رواية الزهري فإن ربع دينار صر له ثلاثة دراهم ، وقد أخرج البيهقي عن طريق ابن إسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن سليمان بن بشار عن حمرة قالت : قيل لمائة ما عن الجن ؟ قالت ربع دينار ، وأخرج أيضا عن طريق ابن إسحق عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال : أتيت بنيعلى قد سرق فبعت إلى حمرة فقالت : أي بيني أن لم يكن بلغ ما سرق ربع دينار فلا نقطعه فإن رسول الله ﷺ حدثني عائشة أنه قال : لا يقطع إلا في ربع دينار فصاعدا ، فهذا يعارض حديث ابن إسحق الذي اعتمد الطحاوي وهو من رواية ابن إسحق أيضا ، وجمع البيهقي بين ما اختلف في ذلك من عائشة بأنها كانت تحدث به لارة ونارة تستفيق فتفيق ، واستند إلى ما أخرجه من طريق عهد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمرة : أن جارية سرق ، فسئلت عائشة فقالت : لا يقطع في ربع دينار فصاعدا ، . الطريق الثاني لحديث عائشة . قوله (حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا هبة) هو ابن سليمان ثم قال (حدثنا عثمان بن أبي شيبة) وقد أخرجه مسلم عن عثمان هذا قال : حدثنا هبة بن سليمان وحيد بن عبد الرحمن ، جميعا وضمما إلى غيرهما فقال : كاهم عن هشام ، وحيد بن عبد الرحمن هذا هو الرواسي بهم الزاهد ثم حمرة خفيفة ثم سدين مومة ، وقد أخرجه مسلم عن محمد بن عبد الله بن محمد عنه ونسبه كذلك . قوله (عن أبيه) أخرجه عائشة أن يد السارق لم يقطع الخ . وقع عند الإسماعيل من طريق دارون بن إسحق عن هبة

ابن سليمان فيه زيادة قصة في السند ولفظه عن هشام بن عروة : أن رجلا سرق قدحاً فأتى به عمر بن عبد العزيز فقال هشام بن عروة قال أبي إن اليد لا تقطع في الشيء الثاني ، ثم قال : حدثني مائنة ، وهكذا أخرجه اسحق بن راهوية في مسنده عن عبيدة بن سليمان ، وهكذا رواه وكيع وغيره عن هشام لكن أرسله كله . قوله (لم يقطع على عهد رسول الله ﷺ إلا في من يمن بحن حنفة أو ترس) المن بكسر الميم وفتح الجيم مفعول من الاجتنان وهو الاستقار بما يمازاه المستتر وكسرت ميمه لأنه آفة في ذلك ، والحنفة بفتح الميم والجمع ثم قال : هي الحنفة وقد تكون من خشب أو عظم ونظاف بالجلد أو غيره ، والترس مثله لكن بطارق فيه بين جلدين وقيل ما يعني واحد ، وعلى الأول : أنه في الخبر لكثرة وهو المعتمد وبزيده رواية عبد الله بن المبارك عن هشام التي تلي رواية حميد بن عبد الرحمن بلفظه : في أدنى من حنونة أو ترس كل واحد منهما ذو ثمن ، والتنوين في قوله : ثمن ، للتكثير والمراد أنه من يرغب فيه ، فأخرج الشيء الثاني كالحبة عروة وروى الخبر وليس المراد ترساً بعينه ولا حنفة بعينها وإنما المراد الجنس وأن القطع كان يقع في كل شيء يبلغ قدر ثمن الجن سواء كان ثمن الجن كثيراً أو قليلاً والاعتقاد إنما هو على الأقل فيكون نصاباً ولا يقطع بما دونه ، ورواية أبي أسامة عن هشام جامعة بين الروایتين المذكورتين أولاً ، وقوله فيما ذكرناه كل واحد منهما ذا ثمن ، كذلك في الأصول ، وأما الكرماني أنه وقع في بعض النسخ ، وكان كل واحد منهما ذو ثمن ، بالرفع وخرجه على تقدير ضمير الشأن في كله . قوله (رواه وكيع وابن إدريس عن هشام عن أبيه مرحلاً) أما رواية وكيع فأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه عنه ولفظه عن هشام بن عروة عن أبيه قال : كان السارق في عهد النبي ﷺ يقطع في ثمن الجن وكان الجن يومئذ من ولم يكن يقطع في الشيء الثاني ، وأما رواية ابن إدريس وهو عبد الله الأودي الكوفي فأخرجها الحافظان في «العلل» والبيهقي من طريق يوسف بن موسى عن جرير وعبد الله بن إدريس ووكيع ثلاثتهم عن هشام عن أبيه : أن يد السارق لم تقطع ، فذكر مثل سابق أبي أسامة سواء وزاده ولم يكن يقطع في الشيء الثالث ، وقرأه بخط مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن أن رواية ابن إدريس عند عبد الرزاق عنه فيها ذكر الطيراني في : الأوسط ، كذلك قال الاسماعيل ، ووصله أيضاً عن هشام جرير عن علي المقدسي وعثمان الخطفا ، وعبد الله بن قيسمة الفزاري ، وأدسه أيضاً عبد الرحيم بن سليمان وحامد بن اسماعيل وجرير . قلت : وقد ذكرت رواية جرير ، وأما عبد الرحيم فأختلف عليه فقيل عنه مرحلاً ووصله عنه أبو بكر بن أبي شيبة أخرجه مسلم . (تنبيه) : لم يختلف الرواة عن هشام بن عروة عن أبيه في هذا المتن ، وأما الزهري فأختلف عليه في سنده ولم يختلف عليه في المتن أيضاً كما تقدم وهو حافظ فيحتمل أن يكون عروة حدثه به على الوجهين كما تقدم ، ويحتمل أن يكون لفظ عروة هو الذي حفظه هشام عنه ، وحمل يونس حديث عروة على حديث حمزة لسأله على لفظ حمزة وحذا يقع لهم كثيراً ، ويشهد لذلك أن اللساني أخرجه من طريق حفص بن حسان عن يونس عن الزهري عن عروة وحده عن مائنة بلفظ رواية ابن عبيدة ، ورواه أيضاً من رواية القاسم ابن مبرور عن يونس بهذا السند لكن لفظ المتن : أو نصف دينار فصاعداً ، وهي رواية شاذة . الحديث الثاني حديث ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قطع في من قيمته ثلاثة دراهم . أراده من حديث مالك ، قال ابن حزم لم يروه عن ابن عمر إلا نافع ، وقال ابن عبد البر هو أصح حديث روى في ذلك . قوله (نابه محمد بن اسحق) يعني عن نافع أي في قوله : ثمنه ، وروايته موصوفة عند الاسماعيل من

طريق عبدة بن المبارك عن مالك ومحمد بن اسحق وهيب الله بن عمر ثلاثهم عن نافع عن النبي ﷺ أنه قطع في حين ثمنه ثلاثة دراهم . وقد أخرجه المزائف رحمه الله عن رواية جريرة وهو ابن أسماء مثل هذا السياق سواء ، ومن رواية عبدة الله وهو ابن عمر أي العمري مثله ، ومن رواية موسى بن عقبة عن نافع باللفظ قطع النبي ﷺ يد سارق ، مثله . قوله (وقال الليث حدثني نافع قيمته) يعني أن الليث رواه عن نافع كالجاهة لكن قال : قيمته ، بدل قورم ، ثمنه ، ورواية الليث وصلها مسلم عن قتيبة ومحمد بن ربح عن الليث عن نافع عن ابن عمر : أن النبي ﷺ قطع سارقا في حين قيمته ثلاثة دراهم ، وأخرجه مسلم أيضا من رواية سفيان الثوري عن أبي أيوب السخيتي وأيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية ، ومن رواية ابن وهب عن حنظلة بن أبي سفيان ومالك وأسماء بن زيد كلهم عن نافع ، قال بعضهم ثمنه وقال بعضهم قيمته ، هذا لفظ مسلم ولم يجد ، وقد أخرجه أبو داود من رواية ابن جريج أخبرني اسماعيل بن أمية عن نافع ولفظه : أن النبي ﷺ قطع يد رجل مرق ترسا من ضيقة الأسماء ثمنه ثلاثة دراهم ، وأخرجه الفسائي من رواية ابن وهب عن حنظلة وحده باللفظ و ثمنه ، ومن طريق عطاء بن يزيد عن حنظلة باللفظ : قيمته ، فرائق الليث في قوله : قيمته ، لكن خالف الجميع فقال : خمسة دراهم ، وقول الجاهة : ثلاثة دراهم ، هو المحفوظ ، وقد أخرجه الطحاوي من طريق عبدة الله ابن عمر باللفظ قطع في حين قيمته . ومن رواية أيوب ومن رواية مالك قال مثله ، ومن رواية ابن اسحق باللفظ : أني رجل سرق حذوة قيمتها ثلاثة دراهم فقطمها . (أنبيه) : قوله قطع ، معناه أمر لانه ﷺ لم يكن يباشر القطع بنفسه ، وقد تقدم في الباب قبله أن بلال هو الذي باشر قطع يد المخرومة ، فيحتمل أن يكون هو الذي كان هوكل بذلك ويحتمل غيره . وقوله : قيمته ، قيمة الشيء ما انتهى إليه الرغبة فيه ، وأصله قومة فأبدلت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ، والذين ما يقابل به المبيع عند البيع ، والذي يظهر أن المراد هنا القيمة وأن من رواه باللفظ الثمن إما تجرزا وإما أن القيمة والثمن كانا حينئذ مستويين ، قال ابن دقيق الصيد : القيمة واثنان قد يتألفان والمعتبر إنما هو القيمة ، وأصل التعبير بالثمن لكونه صادف القيمة في ذلك الوقت في ظن الراوي أو باعتبار الغلبة . وقد تمسك مالك بحديث ابن عمر في اعتبار النصاب بالفضة ، وأجاب الشافعية وسائر من خالفه بأنه ليس في طرقة أنه لا يقطع في أقل من ذلك ، وأورد الطحاوي حديث سعد الذي أخرجه ابن مالك أيضا وسنده ضعيف ولفظه : لا يقطع السارق إلا في المجن ، قال فعلينا أنه لا يقطع في أقل من ثمن المجن ، لكن اختلف في ثمن المجن ، ثم ساق حديث ابن عباس قال : كان قيمة المجن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ حشرة دراهم ، قال فلا احتياط أن لا يقطع إلا فيما اجتمعت فيه هذه الآثار وهو عشرة ، ولا يقطع فيما دونها لوجود الاختلاف فيه وتعقب بأنه لو سلم في الدرهم لم يسلم في النصف الصريح في ربع دينار كما تقدم إيضاحه ، ودفع ما أمه به . والجمع بين ما اختلفت الروايات في ثمن المجن ممكن بالحل هل اختلاف الثمن والقيمة أو على تعدد المجان التي قطع فيها وهو أول . وقال ابن دقيق الصيد : الاستدلال بقوله : قطع في مجن ، على اعتبار النصاب ضعيف لأنه حكاية فعل ولا يلزم من القطع في هذا المقدار هدم القطع فيما دونه بخلاف قوله : يقطع في ربع دينار فصاعدا ، فإنه بمنطوقه يدل على أنه يقطع فيما إذا بلغه وكذا زاد عليه ، ومفهومه على أنه لا يقطع فيما دون ذلك ، قال : واعتماد الشافعي على حديث عائدة وهو قول أقوى في الاستدلال من الفعل المجرد ، وهو قوي في الدلالة على الحنفية لأنه صريح في

القطع في دون الفدر الذي يقولون بجزا القطع فيه ، ويدل على القطع فيما يقولون به بطريق الضرر ، وأما دلالته على عدم القطع في درن ربع دينار فليس هو من حيث متطرقه بل من حيث مفهومه فلا يكون حجة على من لا يقول بالمفهوم . قلت : وقرر الباجي طريق الأخذ بالمفهوم هنا فقال : دل التقويم على أن القطع يتعلق بقدر معلوم وإلا فلا يكون لإكره فائدة ، وحينئذ فالمعتمد ماورد به النص صريحا مرفوعا في اعتبار ربع دينار ، وقد خالف من المالكية في ذلك من أقدماء ابن عبد الحكم ومن بعدهم ابن العربي فقال : ذهب سفيان الثوري مع جلالته في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم ، وحجته أن اليد محترمة بالاجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه والعشرة متفق على القطع فيها عند الجميع فيتمسك به ما لم يقع الاتفاق على ما دون ذلك ، وتعقب بأن الآية دللت على القطع في كل قليل وكثير ، وإذا اختلفت الروايات في النصاب أخذ بأصح ماورد في الأقل ، ولم يصح أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم : فكان اعتبار ربع دينار أقوى من وجهين : أحدهما أنه صريح في الحصر حيث ورد بلفظ لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعدا ، وسائر الأخبار الصحيحة الواردة حكاية فعل لا يحرم فيها ، والثاني أن المحول عليه في القيمة الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كالماء ، ويؤيده ما نقل الخطابي استدلالا على أن أصل النقد في ذلك الزمان الدنانير بأن الصكك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وذن سبعة مثاقيل فعرفت الدرهم بالدنانير وحصرتها بها والله أعلم . وحاصل المذهب في الفدر الذي يقطع السارق فيه يقرب من عشرين مذهبيا : الأول يقطع في كل قليل وكثير فأذا كان أو غير تافه نقل عن أهل الظاهر والحوارج ونقل عن الحسن البصري وبه قال أبو عبد الرحمن ابن بنت السامري . ومقابل هذا القول في الشذوذ ما نقله دياض ومن تبعه عن إبراهيم النخعي أن القطع لا يجب إلا في أربعين درهما أو أربعة دنانير وهذا هو القول الثاني . الثالث مثل الأول إلا إن كان المسروق شيئا ناهيا لحديث عروة الماضي ولم يكن القطع في شيء من التافه ، ولأن عثمان قطع في بخارة خسيصة وقال لمن يسرق السباط إن هدمت لأفعلن فيه ، وقطع ابن الزبير في ثملين أخرجهما ابن أبي شيبة وعن حماد بن عبد العزيز أنه قطع في مد أو مدين . الرابع يقطع في درهم فصاعدا وهو قول عثمان البتي بفتح الموحدة وتشديد المشاء من فقهاء البصرة وريضة من فقهاء المدينة ونسبه القرطبي إلى عثمان فأطلق ظنا منه أنه الخليفة وليس كذلك الخامس في درهمين وهو قول الحسن البصري حزم به ابن المنذر عنه . السادس فيما زاد على درهمين ولو لم يبلغ الثلاثة أخرجه ابن أبي شيبة بسند قوي عن أنس ، أن أبا بكر قطع في شيء ما يساري درهمين ، وفي لفظ ما يساري ثلاثة دراهم . السابع في ثلاثة دراهم ويقوم ما عداهما بها ولو كان ذهبيا ، وهي رواية عن أحمد ، وحكاها الخطابي عن مالك . الثامن مثله لكن إن كان المسروق ذهبيا فصاعبه ربع دينار وإن كان غيرهما كان بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطع به وإن لم تبلغ لم يقطع ولو كان نصف دينار ، وهذا قول مالك المعروف عند أتباعه ، وهي رواية عن أحمد ، واحتج له بما أخرجه أحمد عن طريق محمد بن راشد عن يحيى بن يحيى النساني عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة عن عائشة مرفوعا في قطعوا في ربع دينار ولا قطعوا في أدنى من ذلك ، قالت : وكان ربع الدينار قيمته بمرثد ثلاثة دراهم ، والمرفوع من هذه الرواية نص في أن المعتمد والمعتبر في ذلك الذهب ، والمرفوع منه يقتضي أن الذهب يقوم بالفضة ، وهذا يمكن تأويله فلا يرتفع به النص المريح . التاسع مثله إلا إن كان المسروق غير ما قطع به إذا بلغت قيمته أحدهما . وهو المشهور عن أحمد ورواية عن إسحق . العاشر مثله

لكن لا يكتفى بأحدهما إلا إذا كانا غالبين فإن كان أحدهما غالباً فهو المول عليه ، وهو قول جماعة من المالكية وهو الحادى عشر . الثانى عشر ربع دينار أو ما يبلغ قيمته من فضة أو عرض ، وهو مذهب الشافعى وقد تقدم تقريره ، وهو قول عائشة وحمزة وأبى بكر بن حزم وعمر بن عبد العزيز والأوزاعى والليث ورواية عن إسحاق وعن داود ، ونقله الخطائى وغيره عن عمر وعثمان وعلى ، وقد أخرجه ابن المنذر عن عمر بسند منقطع أنه قال : « إذا أخذ السارق ربع دينار قطع » ومن طريق حمزة « أنى عثمان يسارق سرق أترجة فومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار باثنى عشر فقطع » ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصفاً . الثالث عشر أربعة دراهم نقله عياض عن بعض الصحابة ونقله ابن المنذر عن أبى هريرة وأبى سعيد . الرابع عشر ثلث دينار حكاه ابن المنذر عن أبى جعفر الباقر ، الخامس عشر خمسة دراهم وهو قول ابن شبرمة وابن أبى لبلب من نقها . الكوفة ونقل عن الحسن البصرى وعن سليمان بن يسار أخرجه النسائى وجاء عن عمر بن الخطاب لا تقطع الخس إلا في خمس أخرجه ابن المنذر من طريق منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عنه وأخرج ابن أبى شيبة عن أبى هريرة رابى سعيد مثله ونقله أبو زيد الدبوسى عن مالك وشذ بذلك . السادس عشر عشرة دراهم أو ما بلغ قيمتها من ذهب أو عرض ، وهو قول أبى حنيفة والثورى وأصحابهما . السابع عشر دينار أو ما يبلغ قيمته من فضة أو عرض . حكاه ابن حزم عن طائفة ، وحزم ابن المنذر بأنه قول النخعى . الثامن عشر دينار أو عشرة دراهم أو ما يساوى أحدهما حكاه ابن حزم أيضاً ، وأخرجه ابن المنذر عن على بسند ضعيف وعن ابن مسعود بسند منقطع قال وبه قال عطاء . التاسع عشر ربع دينار فصاعداً من الذهب على ما دل عليه حديث عائشة ويقطع في القليل والكثير من الفضة والعروض ، وهو قول ابن حزم ، ونقل ابن عبد البر نحوه عن داود واحتج بأن التحديد في الذهب ثبت صريحاً في حديث عائشة ولم يثبت التحديد صريحاً في غيره فبقى عموم الآية على حاله فيقطع فيما قل أو كثير إلا إذا كان الشيء تافهاً . وهو موافق للشافعى إلا في قياس أحد التقدين على الآخر ، وقد أيداه الشافعى بأن الصرف يومئذ كان موافقاً لذلك واستدل بأن الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الفضة اثنا عشر ألف درهم ، وتقدم في قصة الأترجة قريباً ما يزيد ، ويخرج من تفصيل جماعة من المالكية أن التقويم يكون بغالب نقد البلد إن ذهباً فبالذهب وإن فضة فبالفضة تمام العشرين مذهباً وقد ثبت في حديث ابن عمر أنه ~~يقطع~~ قطع في بجن قيمته ثلاثة دراهم ، وثبت لا قطع في أقل من من المجن وأقل ما ورد في ثمن المجن ثلاثة دراهم وهي موافقة للنص الصريح في القطع في ربع دينار وإنما ترك القول بأن الثلاثة دراهم نصاب يقطع فيه مطلقاً لأن قيمة الفضة بالذهب تختلف فبقى الاعتجار بالذهب كما تقدم والله أعلم ، واستدل به على وجوب قطع السارق ولو لم يسرق من حرز ، وهو قول الظاهرية وأبى عبيد الله البصرى من المعتزلة ، وغالفهم الجمهور فقالوا : العام إذا خص منه شيء بدليل بقى ما عداه على جهوده ، وحجته سواء كان لفظه ينهى عما ثبت في ذلك الحكم بعد التخصيص أم لا لأن آية السرقة عامة في كل من سرق شخص الجمهور منها من سرق من غير حرز فقالوا لا يقطع ، وليس في الآية ما ينهى عن اشتراط الحرز ، وطرد البصرى أصله في الاشتراط المذكور فلم يشترط الحرز ليستمر الاحتجاج بالآية . نعم وزعم ابن بطال أن شرط الحرز مأخوذ من معنى السرقة فإن صح ما قال سقطت حجة البصرى أصلاً ، واستدل به على أن العبرة بمعوم اللفظ لا بخصوص السبب لأن آية السرقة نزلت في سارق رداء صمراؤه أو سارق المجل رعى بها الصحابة في فهمهما من الصارئين ، واستدل

بإطلاق ربع دينار هل أن القطع يجب به صلتى عليه ذلك من الذهب سواء كان مضروبا أو غير مضروب جيدا كان أو رديئا ، وقد اختلف فيه الترجيح عند الدافعية ونص الشافعى في الزكاة هل ذلك وأطلق في السرقه لمزم الشيخ أبو حامد وأتباعه بالتعميم هنا ، وكان الاصطخرى لا يقع إلا في المضروب ووجهه الرافى ، وقد قطع أبو حامد النقل عن الاصطخرى بالقدر الذى ينقص بالطبع ، واستدل بالقطع في الممن على مشروعية القطع في كل ما يتحول قياسا ، واستثنى الخفية ما يسرع اليه الفساد وما أصله الإباحة كالحجارة والابن والخشب والمخ و الثواب والكلا والطير ، وفي رواية من الخنابلة ، والراجح عندى في مثل السرجين للقطع فربما هل جواز بيعه ، وفي هذا تفاريع أخرى هل بسطوا كتب الفقه وباتت التوفيق . الحديث الثالث حديث ابن مبروة في لمن السارق يهرق البيضة فيقطع ختم به الباب إشارة إلى أن طريق الجمع بين الأخبار أن يجعل حذوه حرة من طاعة أصلا فيقطع في ربع دينار فصاعدا وكذا فيما بلغت قيمته ذلك ، فكأنه قال المراد بالبيضة ما يبلغ قيمتها ربع دينار فصاعدا وكذا الحبل ، ففيه إجماع إلى ترجيح ما سبق من التأويل الذى نقه الأعمش ، وقد تقدم البحث فيه

١٤ - باب نوبة السارق

٦٨٠٠ - **ع** شاشا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قطع بد امرأة ، قالت عائشة : وكانت تأتي بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى النبي ﷺ ، فتابت وحسنت نوبتها

٦٨٠١ - **ع** شاشا عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا هشام بن يوسف أخيدنا مصر من الزهرى عن ابن إدريس عن حمادة بن الصامت رضى الله عنه قال : بابت رسول الله ﷺ في رطل قال : أبايكم هل أن لا تتركوا بالله شيئا ، ولا تتركوا ، ولا تفلوا أولادكم ، ولا تأتوا بهتان فتقرونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تصوموني في معروف : فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئا فأخذ به في الدنيا فهو كفلارة وطهور ، ومن ستره الله فذلك إلى الله : إن شاء عذبه وإن شاء كفره . قال أبو عبد الله : إذا تاب السارق بعد ما قطع يده كملت شهادته ، وكل حدود كذلك إذا تاب قبلت شهادته

قوله (باب نوبة السارق) أى هل تنفيه في دفع اسم الفسق عنه حتى قبل شهادته أو لا ؟ وقد وقع في آخر هذا الباب : قال أبو عبد الله إذا تاب السارق وقطعت يده قبلت شهادته ، وكذلك كل الحدود إذا تاب أصحابها قبلت شهادتهم ، وهو في رواية أبي ذر عن السكسمة بن وحده ، وأبو عبد الله هو البخارى المصنف ، وقد تقدمت هذه المسألة في الشهادات فيما يتعلق بالقاذف والسارق في شهادتهم . ونقل البيهقي عن الشافعى أنه قال : يحمل أن يسقط كل حق في النوبة ، قال وجرم به في كتاب الحدود ، وروى الربيع عنه أن حد الرنا لا يسقط ، وعن الليث والحسن لا يسقط شيء من الحدود أبدا ، قال وهو قول مالك ، وعن الحنفية يسقط إلا الشرب ، وقال

الطحاوي ولا ينفذ إلا قطع الطريق لو ردد النص فيه وانه أهل . وذكر في الباب حديث عائشة في قصة التي سرقت مختصرا ، ووقع في آخره ، وتاب وحسن ثوبها ، وقد تقدم شرحا مستوفيا قبل هذا ، ووجه مناسبتها للترجمة وحسن الترتيب بالحسن فان ذلك يقتضي أن هذا الوصف يشبه القائب المذكور فيود لحالته التي كان عليها ، وحديث عبادة بن الصامت في البيعة وفيه ذكر السرقة وفي آخره ، فمن أصاب من ذلك شيئا فأخذ به في الدنيا فهو كفارة له وطهور ، ووجه الدلالة منه أن الذي أقيم عليه الحد وصف بالظاهر فإذا الغم إلى ذلك أنه تاب فانه يعود إلى ما كان عليه قبل ذلك فتضمن ذلك قبول شهادته أيضا . وانه أهل

١٥ - باب المحاربين من أهل الكفر والردة

وقول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾

٦٨٠٢ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو قلابة الجرمي عن أنس رضي الله عنه قال : تقدم علي بن أبي طالب في غزوة بدر فأسلوا ، فاجعروا للدفنة ، فأمرهم أن يأتوا إبل الصدقة فيشربوا من أروائها وألبانها ، ففعلوا فصحبوا ، فارتدوا ، فقتلوا وارتدوا وسعوا الإبل . فبث في أقارم قاتليهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ، ثم لم يجهدهم حتى ماتوا . قوله (كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة) كنا هذه الترجمة ببناء الجذيع منا ، وفي كونها في هذا الموضع إشكال ، وأظنها مما اختلف على الذين نسخوا كتاب البخاري من المسودة ، والذي يظهر لي أن محلبين كتاب الدييات وبين استنابة المرتدين ، وذلك أنها تحللت بين أبواب الحدود . فان المصنف ترجمه كتاب الحدود وصدره بحديث لابن الزيات وهو مؤمن ، وفيه ذكر السرقة وشرب الخمر ، ثم بدأ بما يتعلق بحد آخر في أبواب ثم بالسرقة كذلك ، فالذي يليق أن يثبت بأبواب الرداءة في واقع ما جاء في الحديث الذي صدر به ثم بعد ذلك لما أن يقدم كتاب المحاربين ولما أن يؤخره ، والاولى أن يؤخره لي قبله . باب استنابة المرتدين ، فانه يليق أن يكون من جملة أبوابه ، ولم أر من نهى عن ذلك إلا الكرماني فانه نهى عن ذلك . من ذلك في باب الرداءة . ولم يستوفه كما سأبني عليه . ووقع في رواية اللخ في زيادة قد يرتفع بها الاشكال ، وذلك أنه قال بعد قوله . من أهل الكفر والردة ، فزاده ومن يجب عليه الحد في الرداءة ، فان كان محفوظا فكأنه ضم الرداءة إلى المحاربين لاختصاصه إلى القتل في بعض صوره بخلاف الشرب والسرقة ، وعلى هذا فالاولى أن يبدل لفظ كتاب في باب وتكون الابواب كلها داخلة في كتاب الحدود . قوله (وقول الله : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية) كذا لا بد ، وساق في رواية كريمة وفيها (أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ) قال ابن بطال : ذهب البخاري إلى أن آية الجارية نزلت في أهل الكفر والردة ، وساق حديث الثوريين وليس فيه أنه مرجح بذلك ، ولكن أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة حديث الثوريين وفي آخره قال : بلغنا أن هذه الآية نزلت ليم : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية ، ووقع مثله في حديث أبي هريرة ، ومن قال ذلك الحسن ودهان والضحك والرهري قال : ونهت

جمهور الفقهاء الى أنها نزات فيمن خرج من المسلمين يسمى في الأرض بالفساد ويقطع الطريق ، وهو قول مالك والشافعي والسكريين ، ثم قال : ليس هذا منافيا للقول الأول لأنها وإن نزات في المرتين بأعيانهم لكن لفظها عام يدخل في معناه كل من فعل مثل فعلهم من المحاربة والفساد . فلت : بل هما متميزان ، والمرجع الى تفسير المراد بالمحاربة : فمن حملها على الكفر خص الآية بأهل الكفر ومن حملها على المصيبة عم ، ثم نقل ابن بطال عن اسماعيل القاضي أن ظاهر القرآن وما مضى عليه عمل المسلمين يدل على أن الحدود المذكورة في هذه الآية نزات في المسلمين ، وأما الكفر فقد نزل فيهم (فإذا لقيتم الذين كفروا فاضربوا الرقاب) الى آخر الآية فكان حكمهم خارجا عن ذلك ، وقال تعالى في آية المحاربة (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) وهي دالة على أن من تاب من المحاربين يستقط عنه الطلب بما ذكر بما جناه فيها ، ولو كانت الآية في الكافر لثبته المحاربة ، ولكن اذا أحدث الحاربة مع كفره اكتفينا بما ذكر في الآية وسلم من القتل فتكون الحاربة خففت عنه القتل ، وأجيب عن هذا الاشكال بأنه لا يلزم من إقامة هذه الحدود على المحارب المرتد مثلا أن تستقط عنه المطالبة بالعود الى الإسلام أو القتل ، وقد تقدم في تفسير المائدة ما نقله المصنف عن سعيد بن جبير أن معنى المحاربة لله الكفرية وأخرج الطبري من طريق روح بن عباد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في آخر قصة المرتين قال : فذكر لنا أن هذه الآية نزات فيهم (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) ، وأخرج نحوه من وجه آخر عن أنس وأخرج الاسماعيل هناك من طريق مروان بن معاوية عن معاوية بن أبي السباس عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) قال هم من عكل . فلت : قد ثبت في الصحيحين أنهم كانوا من عكل وعرينة ، فقد وجد التصريح الذي نفاه ابن بطال ، والمعتمد أن الآية نزات أولا فيهم وهي تناول بعمومها من حارب من المسلمين بقطع الطريق ، لكن حقبة الفريقين مختلفة : فان كانوا كفارا عكروا امام فيهم إذا ظفروا بهم ، وإن كانوا مسلمين فملي قواين : أحدهما وهو قول الشافعي والسكريين ينظر في الجنابة فمن قتل قتل ومن أخذ المال قطع ومن لم يقتل ولم يأخذ ما لا نفي ، وجعلوا د أو ، للتوبيخ ، وقال مالك : بل هي للتخفيف فيتمخير الامام في المحارب المسلم بين الامور الثلاثة ، ورجح الطبري الأول ، واختلفوا في المراد بالنفي في الآية : فقال مالك والشافعي يخرج من بلد الجنابة الى بلدة أخرى ، زاد مالك فيحبس فيها . وعن أبي حنيفة بل يحبس في لده ، وتعقب بأنه الاستمرار في البلد ولو كان مع الحبس إقامة فهو ضد النفي فان حقيقة النفي الاخراج من البلد ، وقد فرقت مفارقة الوطن بالقتل قال تعالى (ولو أنا كتبنا عليهم أن اقنوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم) وحجة أبي حنيفة أنه لا يؤمن منه استمرار المحاربة في البلدة الأخرى ، فافصل عنه مالك بأنه يحبس بها ، وقال الشافعي : يكفيه مفارقة الوطن والعشيرة خذلانا وذلا . ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة المرتين ، أووده من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي نلابة موصيا فيه بالتمديد في جمعه فأمن فيه من التديس والتسوية ، وقد تقدم شرحه في باب أحوال الابل . من كتاب الطهارة . ووقع في هذا الموضع دفعوا ففعلوا فارتدوا وقتلوا رعاها واستاقوا الابل .

١٦ - باب لم يحبس النبي ﷺ المحاربين من أهل الردة حتى هلكوا

٦٨٠٣ - حدثنا محمد بن الحسن أبو بلى حدثنا الوليد حدثني الأوزاعي عن يحيى عن أبي قلابة عن

أنس أن النبي ﷺ قطع العرنيين ، ولم يحسمهم حتى ماتوا .

قوله (باب لم يحسم النبي ﷺ المحاربين الخ) الحسم بفتح الحاء وسكون السين المهملةين الكى بالنار انقطع الدم حسمته فاحسمم كقطعت فاقطع وحسمت العرق معناه حبست دم العرق فنعته أن يسيل ، وقال الداودي : الحسم هنا أن توضع اليد بعد القطع في زيت حار . قلت : وهذا من صور الحسم وليس محصورا فيه ، وأورد فيه طرفا من قصة العرنيين مقتصرًا على قوله قطع العرنيين ولم يحسمهم ، قال ابن بطال : إنما ترك حسمهم لأنه أراد إهلاكهم فأما من قطع في سرة مثلا فإنه يجب حسمه لأنه لا يؤمن معه التالف غالبا يزف الدم

١٧ - باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا

٦٨٠٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل بن وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال :

قَدِمَ رَهْطٌ مِنْ عُكْلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا فِي الصَّغَةِ ، فَاجْتَمَعُوا الْمَدِينَةَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَبْنَا رَسُولًا ، فَقَالَ مَا أَجِدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَلْحَقُوا بِإِبِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَتَوْهَا فَشَرَبُوا مِنْ آبِهَا وَأَبْوَاهَا حَتَّى سَمَّوْا وَسَمَّوْا وَقَتَلُوا الرَّاحِيَّ وَاسْتَقَوُا الْقُدُودَ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ الصَّرِيحُ ، فَبَعَثَ الْطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ ، فَاتْرَجَلُ النَّهَارُ حَتَّى أَتَى بِهِمْ ، فَأَمَرَ بِسَامِيَةٍ فَأَحْيَتْ فَكَحَلَهُمْ وَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَمَاجَسَهُمْ ، ثُمَّ أَلْقَوْا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَقُونَ ، فَاسْقُوا حَتَّى مَاتُوا . قَالَ أَبُو قَلَابَةَ : سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ

قوله (باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا) كذا لم يضمن أوله على البناء الجعول ، ولو كان بفتحهم لنصب المحاربون وكان واجعا إلى فاعل يحسم في الباب الذي قبله . وأورد فيه قصة العرنيين من وجه آخر عن أبي قلابة عن أنس ثامنا . **قوله** (حتى سموا وسمنوا وقتلوا الراعي) في رواية الكشمشيني : قتلوا الراعي ، بالفاء وهي أوجه ، وحكى ابن بطال عن المأب أن الحسكة في ترك سقيهم كفرهم نعمة التي أنعمتهم من الأرض الذي كان بهم ، قال : وفيه وجه آخر يؤخذ بما أخرجه ابن وهب عن مرسل سعيد بن المسيب : أن النبي ﷺ قال لما بلغه ما صنعوا : دطش الله من عطش آل محمد الليلة ، قال فكان ترك سقيهم لإجابة لدهوته ﷺ . قلت : وهذا لا ينافي أنه ما فهم بذلك كما ثبت أنه سماهم لكونهم سلموا أعين الرعاة ، وإنما تركهم حتى ماتوا لأنه أراد إهلاكهم كما مضى في الحسم . وأبعد من قال إن تركهم بلا سقي لم يكن بدلم النبي ﷺ وقوله في هذه الطريق : قالوا أبنا ، بهمة قطع ثم موحدة ثم معجمة أي اطالب أنا يقال أبغاه كذا طلبه له ، وقوله : رسلا ، بكسر الراء وسكون المهملة أي أبنا ، وقوله : ما أجدهم إلا أن تلاحقوا بإبل رسول الله ﷺ ، فيه تجريد وسباق الكلام يقتضي أن يقول بإبل وليسكنه كتول كبير القوم يقول لكم الأمير مثلا ، ومنه قول الخليفة يقول لكم أمير المؤمنين ، وتقديم في غير هذه الطريق وهو في الباب الأول أيضا بلفظ : فأمرهم أن يأبوا لإبل الصدقة ، لجمع بعضهم بين الروايتين بأنه ﷺ كانت له إبل ترضع لإبل الصدقة في جهة واحدة فدل كل من الصنفين على الصنف الآخر ، وقيل بل الكل لإبل الصدقة وإضافتها إليه إضافة التبعية لكونه تحت حكمه ، وبؤيد الأول ما ذكر قريبا من تعطيش آل محمد لأنهم كانوا لا يتناولون الصدقة

١٨ - باب سَمَرُ النَّبِيِّ ﷺ أَعْيَنَ الْحَارِبِينَ

٦٨٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا هَادُّ بْنُ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَوْقَالَ مِنْ عَرَبِيَّةٍ، وَلَا أَعْلَهُ إِلَّا قَالَ مِنْ مُهْكَلٍ - قَدِمُوا لِلدِّبْيَةِ، فَأَصْرَحَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِإِقْبَاحِ، وَأَصْرَحَ أَنْ يَخْرُجُوا فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا. فَشَرِبُوا، حَتَّى إِذَا بَرَّثُوا قَالُوا الرَّايَ وَاسْتَأْذَنُوا النَّعَمَ. فَبَاغَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَوَةً، فَهَمَّتِ الطَّلَبُ فِي إِثْرِهِمْ، فَلَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى جِئَ بِهِمْ، فَأَصْرَحَ بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَتَمَرَّ أَهْلَهُمْ، فَأَلْفَقُوا بِالْحَرَّةِ يُسْتَمْسِقُونَ الْمَلَأُيُدُونَ».

قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: هَؤُلَاءِ قَوْمٌ سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ

قَوْلُهُ (بَاب) بِالنُّونِ (سَمَرُ النَّبِيِّ ﷺ) بَفَتْحِ السِّينِ الْمَمْلُوءَةِ وَالْمِيمِ بِالْفَتْحِ الْمَاضِي وَيَجُوزُ مَضَافًا بِغَيْرِ تَوْيِينٍ مَعَ سُكُونِ الْمِيمِ، وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ الْمَرْبُوعِينَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي يُونُسَ، وَقَوْلُهُ فِيهِ «حَتَّى جِئَ بِهِمْ»، فِي رِوَايَةِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي يُونُسَ، وَقَوْلُهُ «وَسَمَرُ أَهْلِهِمْ»، وَنَحْوُ فِي رِوَايَةِ الْأَرْدَاقِيِّ فِي أَوَّلِ الْحَارِبِينَ، وَهَلْ، بِالْأَلِفِ وَهِيَ بِهَمْزٍ، قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: وَفِيهِ نَظَرٌ، قَالَ عِيَاضُ سَعْدُ الدِّينِ بِالتَّخْفِيفِ كَقَوْلِهِ بِالْمَدَارِ الْحَمِي فَبَطَأَ فِي السَّجْلِ فَانْهَضَ فَأَنْ يَدْنَى مِنَ الْهَيْمِ حَدِيدَةً حَتَّى يَنْدَبَ نَظَرُهَا فَبَطَأَ فِي الْأَوَّلِ بِأَنْ تَكُونَ الْحَدِيدَةُ مَجَارًا، ذَلَّ وَضَبَطَاهُ بِالْأَقْدِيدِ فِي بَعْضِ النَّدَخِ وَالْأَوَّلِ أَوْجَهُ، وَفَسَّرُوا السَّجْلَ أَيْضًا بِأَنَّهُ نَقْدُ السِّينِ بِالشُّرْكِ وَلَيْسَ هُوَ الْمُرَادُ هُنَا. (تَنْبِيْهُ): أَشْكَلُ قَوْلُهُ فِي آيَةِ الْحَارِبِينَ (ذَلِكَ لَمْ يَخْرُجْ فِي الدُّنْيَا وَلَمْ يَدْخُلْ فِي الْآخِرَةِ حَذَابٌ عَظِيمٌ) مَعَ حَدِيثِ عِبَادَةِ الْهَالِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَقْبَمَ عَلَيْهِ الْحَدِّ فِي الدُّنْيَا كَانَ لَهُ كُفَّارَةٌ فَإِنْ ظَاهَرَ الْآيَةُ أَنَّ الْحَارِبَ يَجِدُ لَهُ الْأَمْرَانَ، وَالْجَوَابُ أَنَّ حَدِيثَ عِبَادَةِ مَخْصُوصٌ بِالْمُسْلِمِينَ بِدَلِيلِ أَنَّ فِيهِ ذِكْرَ الشُّرْكِ مَعَ مَا أَنْهَى عَنْهُ مِنَ الْمَعَاصِي، فَلَمَّا جُمِعَ الْأَجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا قُتِلَ عَلَى شُرْكَه فَاتَّحَ مَشْرُكَهُ أَنَّ ذَلِكَ الْقَتْلَ لَا يَكُونُ كُفَّارَةً لَهُ قَامَ إِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَقْبَمَ عَلَيْهِ الْحَدِّ مِنْ أَهْلِ الْمَعَاصِي كَانَ ذَلِكَ كُفَّارَةً لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْصِيَتُهُ، وَالَّذِي يَضْبُطُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنْ أَقْبَمَ أَوْشَرَ بِشُرْكَه وَيُفْقَرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ وَانْهَاهُ أَعْلَمُ

١٩ - باب أفضل من ترك الفواحش

٦٨٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: سُمِّيَتْ بِطَاهُهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ شَافٍ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فِي خَلَاءِ نَفَاضَتِ هَيْهَاهُ، وَرَجُلٌ قَابَهُ مَعَاقٍ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّافَا فِي اللَّهِ، وَرَجُلٌ دَعَا إِلَى امْرَأَةٍ ذَاتِ مَنْصِبٍ وَجَمَالَ إِلَى نَفْسِهَا قَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ نَهَضَ فِي بَهْدَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَفَقَتْ يَمِينُهُ»

٦٨٠٧ - **حدثنا محمد بن أبي بكر** حدثنا **هر بن علي** . ح . **وحدثني** خليفة **حدثنا** **عمر بن علي** **حدثنا** **أبو حازم** **عن سهل بن سعيد السامدي** قال **لنبي ﷺ** : **من توكل لي ما بين رجله وما بين لحيته توكلت له بالجنة** »

قوله (باب فضل من ترك الفواحش) جمع فاحشة وهي كل ما اشتد قبحه من الذنوب فعلا أو قولا ، وكذا الفحشاء والفحش ومنه الكلام الفاحش ، ويطلق غالبا على الزنا فاحشة ومنه قوله تعالى (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة) وأطلقت على اللواط باللام المهدية في قول لوط عليه السلام لقومه (أنأتون الفاحشة) ومن ثم كان حده حد الزاني عند الأكثر ، وزعم الحلبي أن الفاحشة أشد من الكبيرة وفيه نظر ، ثم ذكر فيه حديثين أحدهما حديث أبي هريرة في السبعة الذين يظاهم الله تعالى في ظله ، والمقصود منه قوله فيه « ورجل دنته امرأة ذات منصب وجمال إلى نفسها فقال إني أخاف الله تعالى » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة ، ويلتحق بهذه الخصلة من وقع له نحوها كالذي دنا شابا جميلا لأن يروجه ابنة له جميلة كثيرة الجمال جدا لينال منه الفاحشة فهي الشاب عن ذلك وترك المال والجمال ، وقد شاهدت ذلك . وقوله في أول السند « حدثنا محمد » غير منسوب فقال أبو هريرة الفاسق وقع في رواية الأصيل محمد بن مقاتل ، وفي رواية القابسي محمد بن سلام ، والاول هو الصواب لأن عبد الله هو ابن المبارك وابن مقاتل معروف بالرواية عنه . قلت : ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هذا الحديث الخاص منسباً إلى سلام ، والذي أشار إليه الفاسق قاعدة في تفسير من أبهم واستمر إبهامه فيكون كثرة أخذه وملازمته قرينة في تعيينه ، أما إذا أورد التنصيص عليه فلا . وقد صرح أيضا بأنه محمد بن سلام أبو ذر في روايته عن شيوخه الثلاثة وكذا هو في بعض النسخ من رواية كريمة وأبي الوقت . الحديث الثاني : **قوله** (**هر بن علي**) هو المقدم نسبة إلى جده مقدم بوزن محمد وهو هم محمد بن أبي بكر الرازي عنه ، وهو موصوف بالتدليس لكنه صرح بالحديث في هذه الرواية ، وقد أورده في الرقة عن محمد بن أبي بكر وحده وقرنه هنا بخليفة وساقه على لفظ خليفة . **قوله** (**من توكل لي**) أي تكفل ، وقد ذكرت في الرقة من رواه بلفظ تكفل وبلفظ حفظ وهو هناك بلفظ تضمن ، وأصل التوكل الاعتماد على الشيء والوثوق به ، وقوله « توكلت له » من باب المقابلة ، وقوله « ما بين رجله » أي فرجه « ولحيته » بفتح اللام وهو منبت اللحية والاسنان ويجوز كسر اللام ، وثاني لأن له أدلى وأسفل والمراد به اللسان وقيل : أنطق ، وقد ترجم له في الرقة « حفظ اللسان » ، وتقدم شرحه مستوفى هناك . وقوله في آخره « له بالجنة » كذا الأكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المستهلي والسرخسي بمحذف الباء ، ويقرأ بالنصب على نزع الخافض ، أو كأنه ضمن توكلت معنى ضمن

٣٠ - باب إثم الزنا

وقوله الله تعالى (**ولا يزنون** - **ولا تقربوا الزنا**) لأنه كان فاحشة وساء سبيلا)

٦٨٠٨ - **حدثنا** **داود بن حكيم** **حدثنا** **هلم** **عن قتادة** « **أخبرنا أنس** قال : **لأحدكم** حديثنا لا يهدى نكود أحد بدي ، سمعته من **النبي ﷺ** سمعت **النبي ﷺ** يقول : **لا تقوم الساعة** - وإما قال : **من أشرط الساعة** - أن

بُرْفَعَ الْعِلْمُ ، وَبَطَّحَ الْجَهْلُ ، وَبُشِرَ الْخَيْرُ ، وَبُظْهِرَ الزُّنَا ، وَيَقْلُ الرِّجَالُ ، وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ حَتَّى يَكُونَ الْخَمْسِينَ
اِمْرَاةً الْقِيمُ الْوَاحِدُ »

٦٨٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النَّثِيِّ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا الْفَضِيلُ بْنُ قَزْوَانَ عَنْ عِكْرَمَةَ « عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا يَزْنِي لِلْعَدُوِّ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ
وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَقْتُلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، قَالَ عِكْرَمَةُ : قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ كَيْفَ
يُنَزَّعُ الْإِيمَانُ مِنْهُ ؟ قَالَ هَكَذَا - وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ثُمَّ أَخْرَجَهَا - قَالَتْ تَابَ عَادَ إِلَيْهِ هَكَذَا - وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ
٦٨١٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ ذَكَوَانَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا يَزْنِي
لِلزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ،
وَالْقَوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ »

٦٨١١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَلِي حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ وَسُلَيْمَانُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ
عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ ؟ قَالَ أَنْ تَجْعَلَ اللَّهُ يَدَاكَ وَهُوَ
خَلَقَكَ . قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ . قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : أَنْ تُزَانِيَ
حَلِيلَةَ جَارِكَ . قَالَ يَحْيَى : وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا وَاصِلٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ..
مِثْلَهُ . قَالَ عَمْرُو : فَذَكَرْتُهُ أَعْبَدَ الرَّحْمَنِ وَكَانَ حَدَّثَنَا عَنْ سُفْيَانَ عَنْ الْأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ وَوَاصِلٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ
أَبِي مَيْسَرَةَ ، قَالَ : دَغَّهُ دَغَّهُ »

قَوْلُهُ (بَابُ إِمْنِ الزَّوَانَةِ) بَعْضُ أَوَّلِهِ جَمْعُ زَانٍ كَرَمَاءُ وَرَامَ . قَوْلُهُ (وَقَوْلُ اللَّهِ نَمْسَالِي وَلَا يَزْنُونَ) يَشْهَدُ إِلَى
الآيَةِ الَّتِي فِي التَّفْرُقَاتِ وَأَرْوَاهَا (وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ) وَالْمُرَادُ قَوْلُهُ فِي الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا (وَهُمْ
يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِلِقَاءِ أَنَاثَا) وَكَأَنَّهُ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طَرِيقِهِ . وَهُوَ فِي آخِرِ طَرِيقٍ مُسَدَّدٍ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّاعِ
أَقَالَ مُتَصِلًا بِقَوْلِهِ حَلِيلَةَ جَارِكَ « قَالَ قَزَازَاتُ هَذِهِ الْآيَةِ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ
إِلَهًا آخَرَ - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا يَزْنُونَ ، وَوَقَعَتْ فِي الْأَدَبِ مِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ وَسَاقَ إِلَى قَوْلِهِ (يَلْقَى
أَنَاثَا) وَلَمْ يَقَعْ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ جَرِيرٍ عَنْ مَنْصُورٍ كَمَا بَيَّنَّاهُ مُسَلِّمًا ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ
طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ مَعْمُورٍ كِلَاهُمَا عَنْ وَاصِلٍ الْأَحْمَدِيِّ وَسَاقَهُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى (وَيَخْلَعُ فِيهِ مَهَانًا) وَوَقَعَ لِنَهْدِ أَبِي ذَرٍّ
بِحَذْفِ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ « وَقَوْلُ اللَّهِ » . قَوْلُهُ (وَلَا تَقْرَبُوا الزُّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً) زَادَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ إِلَى آخِرِ
الآيَةِ ، وَالْمَشْهُورُ فِي الْوَاوِ الْقَصْرِ وَجَاءَ الْمَدُّ فِي بَعْضِ النُّسَخَاتِ . وَذَكَرَ فِي الْبَابِ أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ : الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ
(حَدَّثَنَا) فِي رِوَايَةِ خَيْرِ أَبِي ذَرٍّ وَالنَّسَائِيِّ « أَخْبَرَنَا » . قَوْلُهُ (دَاوُدُ بْنُ شَيْبٍ) بِهَجْجَةٍ وَوَحْدَةٍ وَزَنْ هَظِيمٌ وَهُوَ
الْبَاهِلِيُّ يَكْنَى أَبَا سُلَيْمَانَ بَصْرِيُّ صَدُوقٌ قَالَهُ أَبُو حَاسِمٍ ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَهَمْسَيْنِ . قُلْتُ : وَلَمْ يَخْرُجْ

هذه إلا في هذا الحديث منا فقط ، وقد تقدم في العلم من طريق شعبة عن قتادة بزيادة في أوله ، وتقدم شرحه في كتاب العلم ، والفرض منه قوله فيه « ويظهر الزنا » أي يشيع ويشهر بحيث لا يتكلم به لكثرة من يتعاطاه ، وقد تقدم سبب قول أبيه لا يحد ذكره أحد مسمى . الحديث الثاني حديث ابن عباس « لا يراني » وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث أبي هريرة في أول الحدود وقول ابن جرير إن بعضهم رواه بصيغة التثنية « لا يرينهم مؤمن » وأن بعضهم حمله على المستحل ، وصاحبه بسنده عن ابن عباس ، واسحق بن يوسف المذكور في السند هو الواسطي المعروف بالأزدقي ، والفضل بن هب ، ومعجمه مصنف . وأبو غروان ينفرد بمعجمة ثم رأى ساكنة بوزن شعبان . وقوله فيه « قال حكيم الخ » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « وشبك بين أصابعه » في رواية الإسماعيل بن طريق إسماعيل بن هود الواسطي عن خالد الذي أخرجه البخاري من طريقه وقال « هكذا نوصف صفة لا أحفظها » وقد تقدم الكلام على الصفة المذكورة هناك . قال أقره لمي بدد يخرج حديث أبي هريرة : « وحكاية تأويله لا يراني » وهو مؤمن ، لا نلأ أحدًا كفر أحدًا بالزنا والفسقة والشرب يعني من يستد بجلاله ، قال : وقد روى عن أبي جعفر يعني الباقر أنه قال في هذا : « خرج من الإيمان إلى الإسلام يعني أنه جعل الإيمان أنقص من الإسلام فإذا خرج من الإيمان بقي في الإسلام » وهذا يوافق قول الجمهور إن المراد بالإيمان هنا كماله لا أصله واقع العلم . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في ذلك وقد مضى الكلام عليه ، وعلى قوله في آخره « والثوبة معروضة بعد » . الحديث الرابع حديث عبد الله بن مسعود . قوله (عمرو بن علي) هو أنفلاس ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وسفيان هو الثوري ، ومنصور هو ابن المنذر ، وسليمان هو الأعشى ، وأبو وائل هو شقيق ، وأبو مبصرة هو عمرو بن شرحبيل ، وواصل المذكور في السند الثاني هو ابن حبان بجملة ومختلطة ثقيلة هو المعروف بالأحديب ، ورجال السند من سفيان ناصعا كوفيون ، وقوله « قال عمرو » هو ابن علي المذكور (فلذكرته لعبد الرحمن) يعني ابن مهدي (وكان حدثنا) هكذا ذكره البخاري عن عمرو بن علي قدم رواية يحيى بن علي رواية عبد الرحمن وهو فيها بالفاء ، وقال الهيثم بن خفاف فيما أخرجه الإسماعيل عنه عن عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي فساق روايته وحذف ذكر واصل من السند ثم قال « وقال عبد الرحمن مرة عن سفيان من منصور والأعشى وواصل لعبد الرحمن حدثنا يحيى بن سعيد لذكره » فصلا فقال عبد الرحمن دعه والحاصل أن الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أنفس حدثوه به عن أبي وائل فأما الأعشى ومنصور فأدخلهما بين أبي وائل وبين ابن مسعود أبا مبصرة ، وأما واصل فحذفه لضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا فصلا ، وأما عبد الرحمن فحذفه أولًا بغير تفصيل لخل رواية واصل على رواية منصور والأعشى لجمع الثلاثة وأدخل أبا مبصرة في السند ، فلما ذكره عمرو بن علي أن يحيى فصله كأنه تردد فيه فاقصر على التحديث به عن سفيان عن منصور والأعشى حسب ترك طريق واصل ، وهذا معنى قوله « فقال دعه دعه » أي اتركه واضمه للطريق التي اختلف فيها وهي رواية واصل ، وقد زاد الهيثم بن خفاف في روايته بقوله دعه « لم يذكر فيه » وأصله بعد ذلك ، فنرى أن معنى قوله دعه أي ترك السند الذي ليس فيه ذكر أبي مبصرة ، وقال الكرماني : « حاصله أن أبا وائل وإن كان قد روى كثيرًا من حديثه فإن هذا الحديث لم يروه عنه » ، قال : وليس المراد بذلك الظن عليه لكر ظهوره مرجح الرواية بأصاقل الرواسطة الواقعة الأكثرين كذا قال ، والذي يظهر

ما قدمته أنه تركه من أجل التردد فيه لأن ذكر أبي مبصرة إن كان في أصل رواية وأصل فتحيته به بدونه يستلزم أنه طعن فيه بالتدليس أو بقله الضبط ، وإن لم يكن في روايته في الأصل فيكون زاد في السند ما لم يسمه ، فإذ كفي برواية الحديث عن لا تردد عنده فيه وسكت عن غيره ، وقد كان عبد الرحمن حدث به مرة عن سفيان بن وهب وحده بزيادة أبي مبصرة ، كذلك أخرجه الترمذي والنسائي لكن الترمذي بعد أن ساقه بلفظ وأصل حطاف عليه بالسند المذكور طريق سفيان عن الأعمش ومنصور قال بثله وكان ذلك كان في أول الأمر ، وذكر الخطيب هذا السند مثالا لنوع من أنواع مدرج الاسناد وذكر فيه أن محمد بن كثير وأبو عبد الرحمن علي روايته الأولى من سفيان فيصير الحديث من الثلاثة بغير تفصيل . قلت : وقد أخرجه البيهقي في الأدب عن محمد بن كثير إسناده اقتصر من السند على منصور ، وأخرجه أبو داود عن محمد بن كثير فضم الأعمش إلى منصور ، وأخرجه الخطيب من طريق الطبراني عن أبي مسلم الليثي عن معاذ بن المنفي ويوسف القاضي ومن طريق أبي العباس البرقي ثلاثتهم عن محمد بن كثير عن سفيان عن الثلاثة ، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، عن الطبراني وفيه ما تقدم ، وذكر الخطيب الاختلاف فيه على منصور وعلى الأعمش في ذكر أبي مبصرة وحذفه ولم يختلف فيه على وأصل في إسقاطه في غير رواية سفيان . قلت : وقد أخرجه الترمذي والنسائي من رواية شعبة عن وأصل يحذف أبي مبصرة إسناده قال الترمذي رواية منصور أصح يعني بإثبات أبي مبصرة ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه وقال : رواه الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل عن عبد الله كقول وأصل ، ونقل عن الحافظ أبي بكر النيسابوري أنه قال : يشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لما حدث به ابن مهدي ومحمد بن كثير وفصله لما حدث به غيرهما يعني فيكون الإدراج من سفيان لا من عبد الرحمن والعالم عند الله تعالى . وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في تفسير سورة الفرقان . قوله (أي الذنب أعظم) ؟ هذه رواية الأكثر ، ووقع في رواية طاسم عن أبي وائل عن عبد الله « أعظم الذنوب عند الله » أخرجهما الحارث ، وفي رواية مسدد المازنية في كتاب الأدب ، أي الذنب عند الله أكبر وفي رواية أبي عبيدة بن معن عن الأعمش « أي الذنوب أكبر عند الله » ؟ وفي رواية الأعمش عند أحمد وغيره « أي الذنب أكبر » ؟ وفي رواية الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل « أكبر الكبائر » قال ابن بطال عن المهلب : يجوز أن يكون بعض الذنوب أعظم من بعض من الذنوب المذكورين في هذا الحديث بعد الشرك ، لأنه لا خلاف بين الأمة أن لوط أعظم إنما من الزنا فكأنه ^{عليه السلام} إنما قصد بالأعظم هنا ما تكثرت واقعه ويظهر الاحتياج إلى بيانه في الوقت هكذا وقع في حق وقد عبد القيس حيث اقتصر في منبهاتهم على ما يتعلق بالأشربة لفشوها في بلادهم . قلت : وما قاله نظر من أوجه : أحدها ما نقله من الإجماع ، ولعله لا يقدر أن يأتي بنقل صحيح صريح بما ادعاه عن إمام واحد بل المنقول من جماعة حكمه فإن الحد عند الجمهور . والراجح من الأقوال إنما ثبت فيه بالقياس على الزنا والمقيس عليه أعظم من القيس أو مساويه ، والخبر الوارد في قتل الفاعل والمفعول به أو رجما ضعيف . وأما نائبا فما من مفسد به إلا يوجد مثلهما في الزنا وأشد ولو لم يكن إلا ما قيد به في الحديث المذكور فإن المفسدة فيه شديدة جدا ولا يتأتى مثلها من الذنب الآخر . وعلى التناول فلا يزيد . وأما ثالثا ففيه مصادمة للنص الصريح على الأعطية من غير ضرورة إلى ذلك . وأما رابعا فالذي مثل به من قصة الأشربة ليس فيه إلا أنه اقتصر لهم على بعض المناهي ، وليس فيسه نصريح ولا إشارة بالخصر في الذي اقتصر عليه ، والذي يظهر أن كلا من الثلاثة على

ترتيبها في العظم ، ولو جاز أن يكون فيما لم يذكره شيء . يتصف بكثرة أعظم منها لما طابق الجواب السؤال ، نعم يجوز أن يكون فيما لم يذكر شيء . يساوي ما ذكر فيكون التقدير في المرتبة الثانية مثلاً بعد القتل الموصوف وما يكون في الشخص مثله أو نحوه ، لكن يستلزم أن يكون فيما لم يذكر في المرتبة الثانية شيء . هو أعظم بما ذكر في المرتبة الثالثة ولا عذر في ذلك ، وأما ما مضى في كتاب الأدب من حدائق الوالد في أكبر الكبائر لكنها ذكرت بالواو فيجوز أن تكون رتبة رابعة وهي أكبر مما دونها . قوله (حلية جارك) بفتح الحاء المهملة ووزن عطية أي التي يصل له وطؤها ، وقيل التي تحمل معه في فراش واحد ، وقوله : أجل أن يطعم منك ، بفتح اللام أي من أجل غنף الجار فاتصّب ، وذكر الأكل لأنه كان الأغلب من حال العرب ، وسبق الكلام على بقية شرح هذا الحديث في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

٢١ - باب رجم المحسن . وقال الحسن : من زنى بأخته فخذله حد الزاني

٦٨١٢ - حدثنا آدم حدثنا فضة حدثنا سلمة بن كهيل قال سمعت الشعبي يحدث عن علي بن رضی الله عنه حين رجم المرأة يوم الجمعة وقال : قد رجعتها بسنة رسول الله ﷺ

٦٨١٣ - حدثني إسحاق حدثنا خالد بن عيسى قال : سألت أبا عبد الله بن أبي أوفى : هل رجم رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم . قلت : فهل مودة النور أم بعد ؟ قال : لا أدري . [الحدث ٦٨١٣ - طريقه ١ : ٦٨٠]

٦٨١٤ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس بن أبي شهاب قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله الأنصاري أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله ﷺ فذنبه فشهد على نفسه أربع شهادات ، فأمر به رسول الله ﷺ فرجم ، وكان قد أحسن

قوله (باب رجم المحسن) هو بفتح الصاد المهملة من الإحصان ، وبأني بمعنى العفة والتزويج والاسلام والحرية لأن كلاهما يمنع المكلف من حمل الفاحشة ، قال ابن القطاع : رجل عصى بكسر الصاد على القياس وبفتحها على غير قياس . قلت : يمكن تخريجها على القياس ، وهو أن المراد هنا من له زوجة فقد عليها ودخل بها وأصابها لكان الذي زوجها له أو حله على التزويج بها ولو كانت نفسه أحسنه أي حله من العفة أو منعه من حمل الفاحشة . وقال الراغب : يقال للزوجة محنة أي إذا زوجها أحسنها ، ويقال امرأة عصى بالكسر إذا تصور حننا من نفسها وبالفصح إذا تصور حننا من غيرها . ووقع هنا قبل الباب عند ابن بطال : كتاب الرجم ، ولم يقع في الروايات المعتبرة . قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا يكون الإحصان بالنكاح الفاسد ولا الشبهة ، وعانقهم أبو ثور فقال : يكون عصى ، واحتج بأن النكاح الفاسد يبطئ أحكام الصحيح في تقدير المهر وجوب العدة ولحق الولد ونهيم الزبية ، وأجيب بعموم الأدوار الحدودية ، قال : وأجمعوا على أنه لا يكون بمجرد العقد عصى ، واختلفوا إذا دخل بها وادعى أنه لم يصبها قال : حتى تقوم البينة أو يبرأ منه إقرار أو يعلم له منها ولد ، ومن بعض المالكية إذا دعى أحد الزوجين واختلفا في الوطء لم يسدق الزاني ولو لم يصب لها إلا ليلة

وأما قبل الزنا فلا يكون عصما ولو أقام معها ما أقام ، واختلفوا إذا تزوج الحرة هل تحصن ؟ فقال الأكثر : نعم ، ومن عطاء الحسن وقتادة والثوري والكوفيين وأحمد وإسحق : لا . واختلفوا إذا تزوج كثائية فقال إبراهيم وطاوس والشعبي : لا تحصن ، ومن الحسن لا تحصن حتى يطأها في الإسلام ، أخرجهما ابن أبي شيبة . ومن جابر بن زيد وابن المسيب تحصن ، وبه قال عطاء وسعيد بن جبير . وقال ابن بطل : أجمع أصحابنا وأئمة الأمصار على أن المحصن إذا زنى عامدا طالما عتارا فعليه الرجم ، ودفع ذلك الخوارج وبعض المعتزلة واعتلوا بأن الرجم لم يذكر في القرآن ، وحكا ابن العربي عن طائفة من أهل المغرب لقبحهم وهم من بقايا الخوارج . واحتج الجمهور بأن النبي ﷺ رجم وكذلك الأئمة بعده ، ولذلك أشار كل رضى الله عنه بقوله في أول أحاديث الباب : ورجمتها بسنة رسول الله ﷺ ، وثبت في صحيح مسلم عن عباد أن النبي ﷺ قال : « نذرا مني ، قد جعل الله لمن سبى الشيب بالذنب الرجم ، وسيأتي في باب رجم الحبل من الزنا » من حديث عمر أنه خطب فقال : « إن الله بعث محمدا بالحق وأنزل عليه القرآن فكان مما أنزل آية الرجم » وبأني الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى . قوله (وقال الحسن) هو البصري كذا للأكثر ، والكشيميني وحده . وقال منصور : بدل الحسن وزيهوه . قوله (من زنى بأخته لحد) حد الرائي في رواية الكشيميني . الزنا ، وصلة ابن أبي شيبة من حفص بن غياث قال سألت عمر : ما كان الحسن يقول فيمن تزوج ذات محرم وهو يعلم ؟ قال : عليه الحد . وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق جابر بن زيد وهو أبو القعقاء التابعي المشهور فيمن أتى ذات محرم عنه قال : تضرب عنقه . ووجه الدلالة من حديث علي أنه قال : رجمتها بسنة رسول الله ، فإنه لم يفرق بين ما إذا كان الزنا بمحرم أو بفغير محرم . وأشار البخاري إلى ضعف الخبر الذي ورد في قتل مزني بذات محرم ، وهو ما رواه صالح بن راشد قال : أتى الحاج رجل قد اغتصب أخته هل نفيها فقال : سلوا من هنا من أصحاب رسول الله ﷺ ، فقال عبد الله بن المطرف : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من تخطف الحرمتين غطوا وسطه بالسيف ، فكتبوا إلى ابن عباس فكتب إليهم بمثله ذكره ابن أبي حاتم في « الملل » ونقل عن أبيه أنه روى عن مطرف بن عبد الله بن القشير من قوله : قال : ولا أدري أهو هذا أو لا يشير إلى تجويد أن يكون الراوي غاط في قوله عبد الله بن مطرف وفي قوله سمعت . وإنما هو مطرف بن عبد الله ولا صحبة له ، وقال ابن عبد البر : يقولون إن الراوي غاط فيه ، وأثر مطرف الذي أشار إليه أبو حاتم أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق بكر بن عبد الله المزني قال : أتى الحاج رجل قد وقع على ابنته وعنده مطرف بن عبد الله بن الشخير وأبو بردة ، فقال أحدهما : اضرب عنقه ، اضرب عنقه . قلت : والراوي من صالح بن راشد ضعيف وهو ردة بكسر الراء وسكون الفاء . ويوضح ضعفه قوله : فكتبوا إلى ابن عباس ، وابن عباس مات قبل أن يلى الحاج الإمارة بأكثر من خمس سنين ، ولكن له طريق أخرى إلى ابن عباس أخرجهما الطحاوي وضعف راويها ، وأشهر حديث في الباب حديث البراء . لقيد حال ومعه الرواية لقال بعثنى رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن اضرب عنقه ، أخرجه أحمد وأصحاب السنن وفي صفه اختلاف كثير ، وله شاهد من طريق معاوية بن مرة عن أبيه أخرجه ابن ماجه والدارقطني ، وقد قال بظاهره أحمد . وحده الجمهور هل من استحل ذلك بعد العلم بتحريمه بقرينة الأمر بأخذه ماله وقسمته ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول قوله (حدثنا أسد بن كهيل) في رواية علي بن الحمد عن شعبة : عن صلة وجماد أخرجه الاسماعيل ، وذكر الدارقطني

أن قنبل بن محرر رواه عن وهب بن جرير عن شعبة عن سلة عن جبال ، وهو غلط والصواب سلة وجمالد . قوله (سمعت الشعبي عن علي) أي يحدث عن علي ، قد طعن بعضهم كالحازمي في هذا الإسناد بأن الشعبي لم يسمعه من علي ، قال الأحمدي : رواه عصام بن يوسف عن شعبة فقال د عن سلة عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي ، وكذا ذكر الدارقطني عن حسين بن محمد عن شعبة ووقع في رواية قنبل المذكورة عن الشعبي عن أبيه عن علي وجرم الدارقطني بأن الزيادة في الإسنادين وهم وبأن الشعبي سمع هذا الحديث من علي قال ولم يسمع عنه غيره . قوله (حين رجم المرأة يوم الجمعة) في رواية علي بن الجهم أنه عليا أني امرأة ذات فضرها يوم الخميس ورجها يوم الجمعة ، وكذا عبد الله بن السائب عن طريق جزي بن أسد عن شعبة والدارقطني عن طريق أبي حصين بفتح أوله عن الشعبي قال د أني علي بشرا حرمي بضم الشين المعجمة وتخفيف الراء ثم جاء مهلة الحمدانية بسكون الميم - وقد فحرت ، فردها حتى ولدت وقال : اثنتي بأقرب النساء منها فأعطاها الولد ثم رجها ، ومن طريق حصين بالتصغير عن الشعبي قال د أني علي بمولاة لسعيد بن قيس فحرت وفي لفظ وهي حبلى فضرها مائة ثم رجها ، وذكر ابن عبد البر أن في تفسير سنييد بن داود من طريق أخرى إلى الشعبي قال د أني علي بشرا حرة فقال لها : امل رجلا استكرمك ، قالت : لا ، قال فلعنه أذاك وأنت زائفة ؟ قالت : لا . قال : امل زوجك من عدونا ؟ قالت : لا . فأمر بها فحبست ، فلما وضعت أخرجها يوم الخميس فجعلها مائة ثم ودها إلى الحبس ، فلما كان يوم الجمعة حفر لها رجها ، ولعبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي د أنه عليا لما وضعت أمر لها بحفرة في العروق ثم قال : إن أولى الناس أن يرجم الإمام إذا كان بالأعراف ، فإن كان اليهود فاليهود ثم ردها . . قوله (رجمها بسنة رسول الله) زاد علي بن الجهم و جعلها بكتاب الله ، زاد إسماعيل بن سالم في أوله عن الشعبي ، قبل امل جمعت حديثين ، فذكره . وفي رواية عبد الرزاق د أجعلها باقرآن وأرجها بالسنة ، قال الشعبي : وقال أبي بن كعب مثل ذلك ، قال الحازمي : ذهب أحمد وأبو داود وابن المنذر إلى أن الزاني المحصن يحلله ثم يرجم ، وقال الجمهور وهي رواية عن أحمد أيضا لا يجمع بينهما ، وذكروا أن حديث عبادة منسوخ بمعنى الذي أخرجه مسلم بلفظ د الثيب بالثيب جلد مائة والرجم ، والبكر بالبكر جلد مائة والثني والناسخ له ما ثبت في قصة ماعز أن النبي ﷺ رجمه ولم يذكر الجلد ، قال الشافعي : فدللت السنة على أن الجلد ثابت على البكر وساقط عن الثيب . والدليل على أن قصة ماعز مترتبة عن حديث عبادة أن حديث عبادة ناسخ لما شرع أولا من حبس الزاني في البيوت فنسخ الحبس بالجلد وزيد الثيب للرجم ، وذلك صريح في حديث عبادة ، ثم نسخ الجلد في حق الثيب ، وذلك مأخوذ من الاختصار في قصة ماعز على الرجم وذلك في قصة القامدية والجهنية واليهوديين لم يذكر الجلد مع الرجم وقال ابن المنذر : عارض بعضهم الشافعي فقال الجلد ثابت في كتاب الله والرجم ثابت بسنة رسول الله كما قال علي ، وقد ثبت الجمع بينهما في حديث عبادة وعمل به علي ورافقه أبو ، وليس في قصة ماعز ومن ذكر معه تصريح بسقوط الجلد عن المرحوم لاحتمال أن يكون ترك ذكره لوضوحه ولكونه الأصل فلا يرد ما وقع التصريح به بالاحتمال ، وقد احتج الشافعي بنظير هذا حين عارض إجابة الصمرة بأن النبي ﷺ أمر من سأله أن يهج عن أبيه ولم يذكر الصمرة ، فاجب الشافعي بأن السكرت عن ذلك لا يدل على سقوطه ، قال فكذا ينبغي أن يجاب هنا . قلت : وهذا اليوم الطحاوي أيضا الشافعية ، ولهم أن ينفصلوا لكن في بعض طرقه د حج من أبيك وافتقر ، كما تقدم بيانه في كتاب الحج ،

قال: قصير في ترك ذكر العبرة من بعض الرواة ، وأما قصة ماعز فجاءت من طريق متنوعة بأسانيد مختلفة لم يذكر في شيء منها أنه جلد ، وكذلك العامة والجاهلية وغيرهما . وقال في ماعز : اذهبوا فاجزوه ، وكذا في حق غيره ولم يذكر الجلد ، فدل ترك ذكره على عدم وقوعه ودل عدم وقوعه على عدم وجوبه . ومن المذاهب المستغربة ما حكاه ابن المنذر وابن حزم عن أبي بن كعب زاد ابن حزم وأبي ذر وابن عبد البر عن مسروق أن الجمع بين الجلد والرجم خاص بالشيخ والشيخة ، وأما الشاب فيجلد إن لم يضمن ويرجم إن أحسن فقط ، ووجهه في ذلك حديث الشيخ والشيخة إذا ذبحا رجوما ألينة كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث عمر في باب رجم الحبل من الزنا ، وقال هياضي : شئت فرقة من أهل الحديث أقالت الجمع على الشيخ والشيخ دون الشاب ولا أصل له ، وقال النوري : هو مذهب باطل ، كذا قاله زني أصله ، ووصفه ، بالبطلان إن كان المراد به طريقة فليس بجديد لأنه ثابت كما سألته في باب البكران بجلدهما ، وإن كان المراد دليله ففيه نظر أيضا لأن الآية وردت بلفظ الشيخ لفهم هؤلاء من تخصيص الشيخ بذلك أن الشاب أعذر منه في الجملة ، فهو معنى مناسب وفيه جمع بين الأدلة فكيف بوصف بالبطلان ، واستدل به على جواز نسخ التلاوة دون الحكم . وعالف في ذلك بعض المعتزلة واحتل بأن التلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمية ألا يتفكان ، وأجيب بالمنع فإن العالمية لا تنافي قيام العلم بالذات ، سلمنا لكن التلاوة أمارة الحكم فبدل وجودها على ثبوتها ولا دلالة من مجردها على وجوب الدورام فلا يلزم من انتفاء الأمارة في طرف الدورام انتفاء مادتها عليه ، فإذا نسخت التلاوة لم ينتف المذلول ، وكذلك بالعكس . الحديث الثاني : قوله (حدثني) في رواية أبي ذر حدثنا إسحق ، وهو ابن شاهين الراسطي ، وعالم هو ابن عبد الله الطحان ، والشياني هو أبو إسحق سليمان مشهور بكنته . قوله (قبل سورة النور أم بعد) في رواية الكشي عن د أم بعدها . وقاعدة هذا السؤال أن الرجم إن كان وقع قبلها فيمكن أن يدهى نسخه بالتخصيص فيها على أن حد الزاني الجلد ، وإن كان وقع بعدها فيمكن أن يستدل به على نسخ الجلد في حق المحسن ، لكن يرد عليه أنه من نسخ الكتاب بالسنة وفيه خلاف ، وأجيب بأن المنوع نسخ الكتاب بالسنة إذا جاءت من طريق الأحاد ، وأما السنة المشهورة فلا وأيضاً فلا نسخ وإنما هو مخصص بغير المحسن . قوله (لا أدري) بأن بيانه بعد أبواب ، وقد قام الدليل على أن الرجم وقع بعد سورة النور لأن نزولها كان في قصة الإفك ، واختلف هل كان سنة أربع أو خمس أو ست على ما قسمه بيانه ، والرجم كان بعد ذلك فذكره أبو هريرة وإنما أسلم سنة سبع وابن عباس إنما جاء مع أمه إلى المدينة سنة تسع . الحديث الثالث : قوله (حدثنا) في رواية أبي ذر : أخبرنا ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . قوله (حدثني أبو سلمة) في رواية أبي ذر : أخبرني . قوله (أن رجلاً من أسلم) أي من بني أسلم القبيلة المشهورة ، واسم هذا الرجل ماعز بن مالك كما سيأتي مسمى من ابن عباس بعد سبعة أبواب

٢٢ - باب لا يجرم المجنون والمجنونة . وقال علي لعمر رضى الله عنه : أما علمت أن القلم رُفِعَ من

المجنون حتى يفتق ، وعن الصبي حتى يبدرك ، وعن الثامر حتى يستنقظ ؟

٦٨١٥ - حديث يحيى بن بكير حدثنا القيث عن فضيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة ومعيد بن السيب

عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : أني رجل رسول الله ﷺ وهو في المسجد فناداه فقال : يا رسول الله إني

رَأَيْتُ ، فَأَمْرٌ مِنْهُ حَتَّى رُدَّ عَلَيْهِ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ :
أَبْلَكَ جَنُونَ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَهَلْ أَحْصَيْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُوهُ .

٦٨١٦ - ... قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « فَكُنْتُ فَمِنْ رَجَعُهُ وَفَرَجْنَاهُ
بِالْمَصْلَى ، فَلَمَّا أَذْلَقْنَاهُ الْخَبْرَةَ هَرَبَ ، فَأَدْرَكَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجْنَاهُ » .

قوله (باب لا يرجم المجنون والمجنونة) أى إذا وقع فى الزنا فى حال المجنون ، وهو اجماع واختلف فيما إذا
وقع فى حال الصحة ثم طرأ المجنون هل يؤخر الى الإفاقة ؟ قال الجمهور : لا ، لأنه يراد به التلف فلا معنى للتأخير ،
بخلاف من يجلد قائمه بقصد به الإيلام فيؤخر حتى يفيق . قوله (وقال على رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه : أما
علت الخ) تقدم بيان من وصله فيه باب الطلاق فى الأهلان ، وأن أبى داود وابن حبان والنسائى أخرجه مرفوعاً
ورجح النسائى الموقوف ، ومع ذلك فهو مرفوع حكماً ، وفى أول الأثر المذكور قصة تناسب هذه الترجمة وهو
عن ابن عباس أنى عمر أبى بهنونة قد زنت وهى حبلى فأراد أن يرجمها فقال له على : أما بلغك أن القلم قد رفع
عن ثلاثة ، فذكره ، هذا لفظ على بن الجعد الموقوف فى ألفوائد الجعديات ، ولفظ الحديث المرفوع عن ابن عباس
« مر على بن أبى طالب بمجنونة بنى فلان قد زنت فأمر عمر برجمها فردما على وقال لعمر : أما تذكر أن رسول الله ﷺ
قال : رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن النائم حتى يستيقظ ؟ قال :
صدقت ، فخلى فيها ، هذه رواية جرير بن حازم عن الأعمش عن أبى ظبيان عن ابن أبى داود وسندهما متصل ،
لكن أحله النسائى بأن جرير بن حازم حدث بمصر بأحاديث غلط فيها ، وفى رواية جرير بن هبب الحميدى عن
الأعمش بسنده « أنى عمر بمجنونة قد زنت ، فاستشار فيها الناس فأمر بها عمر أن يرجم ، فربها على بن أبى طالب
فقال : ارجعوا بها ثم أتاه فقال أما علمت أن القلم قد رفع ، فذكر الحديث وفى آخره قال على قال فإل هذه ترجم ؟
فأرسلها ، فعمل يكبر ، ومن طريق وكيع عن الأعمش نحوه ، وأخرجه أبو داود موقوفاً عن الطبريقين ووجهه
النسائى ، ورواه عطاء بن السائب عن أبى ظبيان عن على بن هبب عن ابن عباس وفى آخره فعمل يكبر ، أخرجه
أبو داود والنسائى بلفظ قال « أنى عمر بأمرأة ، فذكر نحوه وفيه فخل على سبيلها ، فقال عمر : ادع لى طيباً ،
فأتاه فقال : يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ قال : رفع القلم فذكره لكن بلفظ « المعتوه حتى يبرأ ، وهذه
مضروعة بنى فلان لعل الذى أنامها وهى فى بلاءها ، ولابى داود من طريق أبى الضحى عن على مرفوعاً نحوه لكن
قال « وعن الحرف ، بفتح الحاء المعجمة وكسر الراء بعدها فاء ، ومن طريق حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم التيمي
عن الأسود عن عائشة مرفوعاً « رفع القلم عن ثلاثة ، فذكره بلفظ « وعن المتلى حتى يبرأ ، وهذه طرق قوى بعضها
ببعض ، وقد أطلب النسائى فى تخريجها ثم قال : لا يصح منها شئ والمرفوع أول بالاصواب ، قلنا : والمرفوع شاهد
من حديث أبى إدريس الخولاني وأخبرنى غير واحد من الصحابة منهم شداد بن أوس وثوبان أن رسول الله ﷺ قال
« رفع القلم فى الحد عن الصغير حتى يكبر وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن المعتوه المأله »
أخرجه الطبرانى ، وقد أخذ الفقهاء بمقتضى هذه الأحاديث ، لكن ذكر ابن حبان أن المراد برفع القلم ترك كتابة
الشهر عنهم دون الحد . نقل شيخنا فى شرح الترمذى ، « وعظام فى الصبي دون المجنون والنائم إلا أنهما فى حجر من

ليس قابلاً لصحة العبادة منه لروال الشعوب . وحكى ابن العربي أن بعض الفقهاء سئل عن اسلام الصبي فقال : لا يصح . واستدل بهذا الحديث ، فعورض بأن الذي ارتفع عنه قلم المواخذة وأما قلم الثواب فلا لقوله للراة لما سأله ، هذا حج ؟ قال : نعم ، ولقوله : مرسوم باصلاحه ، فإذا جرى له قلم الثواب فلكمة الاسلام أجل أنواع الثواب فكيف يقال إنما تقع لغراً ويمتد بحجه وصلاته ؟ واستدل بقوله : حتى يحتمل ، على أنه لا يؤخذ قبل ذلك ، واحتج من قال : يؤخذ قبل ذلك بالردة ، وكذا من قال من المالكية بتمام المد على المرائق ويعتبر طلاقه لقوله في الطريق الأخرى : حتى يكبر ، والأخرى : حتى يشب ، . وتعقبه ابن العربي بأن الرواية بلفظ : حتى يحتمل ، هي العلامة المحققة فيتمتع اعتبارها وحل باقي الروايات عليها . **قوله** (عن حنبل) هو ابن خالد . **قوله** (عن أبي سدة وسعيد بن المسيب) هذه رواية يحيى بن بكير عن الليث ، ورواه شعيب بن الليث عن أبيه عند مسلم ، وسيأتي بعد ستة أبواب من رواية سعيد بن قفير عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ، وجمعا مسلم فوصل رواية حنبل وعلق رواية عبد الرحمن فقال بعد رواية الليث عن حنبل : ورواه الليث أيضاً عن عبد الرحمن ابن خالد . قلت : ورواه ميمون وبونس وابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سدة وحده عن جابر ، وجمعا مسلم هذه الطارق وأحال بانظها على رواية حنبل ، وسيأتي لبخاري بعد بابين من رواية مصر ، وعلق طرفاً منه لبونس وابن جريج ووصل رواية بونس قبل هذا ، وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم عن إسحق بن راهوية عن عبد الرزاق عن ميمون وابن جريج ، ووقعت لنا بعوف ، مستخرج أبي نعم ، من رواية الطبراني عن الثوري عن عبد الرزاق عن ابن جريج وحده . **قوله** (أن رجلاً) زاد ابن مسافر في روايته : من الناس ، وفي رواية شعيب بن الليث : من المسلمين ، وفي رواية بونس وميمون إن رجلاً من أسلم ، وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم وأبي ماعز بن مالك الأسدي حين سمى به رسول الله ﷺ الحديث وفيه : رجل فصار أفضل ليس عليه رداء ، وفي لفظ : ذو عضلات ، بفتح المهملة ثم المعجمة ، قال أبو عبيدة : العضلة ما اجتمع من اللحم في أعلى باطن الساق . وقال الأصمعي : كل عصابة مع لحم فهي عضلة . وقال ابن القطاع : العضلة لحم الساق والذراع وكل لحم مستديرة في البطن والاعضال العديد الحلق ومنه أفضل الأمر إذا امتد ، لكن ذلك الرواية الأخرى على أن المراد به هنا كثير العضلات . **قوله** (فأعرض عنه) زاد ابن مسافر : فتنحى لفتى وجه رسول الله ﷺ الذي أهرض قبله ، بكسر القاف وفتح الموحدة ، وفي رواية شعيب : فتنحى فقاء وجهه ، أي انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجه النبي ﷺ ، وتلقا . منصوب على الظرفية وأصله مصدر أفهم مقام الظرف أي مكان تلقا . لحذف مكان قبل ، وليس من المصادر تفعال بكسر أوله إلا هذا وتبيان وسائرهما بفتح أوله ، وأما الأسماء بهذا الوزن فكثيرة . **قوله** (حتى ردد) في رواية الكشمي : حتى رد ، بدال واحدة ، وفي رواية شعيب بن الليث : حتى نفي ذلك عليه ، وهو بمثلثة بعدما نون خفيفة أي كرر ، وفي حديث بريدة عند مسلم : قال ويحك ، أراجع لا تخفراقه وتب إليه ، فرجع غير بعيد ثم جاء . فقال : يا رسول الله طهرني ، وفي لفظ : ولما كان من الغد أتاه ، ووقع في مرسل صيد بن المسيب عند مالك والنسائي من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن حميد ، إن رجلاً من أسلم قال لابن بكر الصديق : ان الآخر زني ، قال : فتب إلى الله واستر بستره . ثم أتى عمر كذلك فأتى رسول الله ﷺ فأعرض عنه ثلاث مرار ، حتى إذا أكثر عليه بهت إلى أمه ، **قوله** (فلما شمد به على نفسه أربع

شهادات) في رواية أبي ذرٍّ أربع مرات ، وفي رواية بريدة المذكورة ، حتى إذا كانت الرابعة قال فم أطهرك .
وفي حديث جابر بن سمرة من طريق أبي عوانة عن سماك ، شهد على نفسه أربع شهادات ، أخرجه مسلم وأخرجه
من طريق شعبة عن سماك قال ، فرده مرتين ، وفي أخرى ، مرتين أو ثلاثا ، قال شعبة قال سماك : فذكرته لسعيد
ابن جبير فقال إنه رده أربع مرات ، ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم أيضا ، فاعترف بالزنا ثلاث مرات ،
والجمع بينهما أما رواية مرتين فتدخل على أنه اعترف مرتين في يوم ومرتين في يوم آخر لما يضمن به قول بريدة
، فلذا كان من الغد ، فالتصر الراوي على أحدهما ، أو سارده اعترف مرتين في يومين فيمكون من ضرب اثنين في
اثنين ، وقد وقع عند أبي داود من طريق إسرائيل عن سماك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، جاء ماهر بن مالك
إلى النبي ﷺ فاعترف بالزنا مرتين فطرده ، ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين ، وأما رواية الثلاث فكان المراد
الاقتصار على المرات التي رده فيها ، وأما الرابعة فانه لم يرده بل استثبت فيه رسائل من هفه ، لكن وقع في
حديث أبي هريرة عند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن القاسم ما يدل على أن الاستثبات فيه إنما وقع بعد
الرابعة وانفذه ، جاء الأسلي فذكر على نفسه أنه أصاب امرأة حراما أربع مرات كل ذلك بمرض عنه رسول الله
ﷺ ، فأقبل في الخامسة فقال : ندرى ما الزاني ، إلى آخره ، والمراد بالخامسة الصفة التي وقعت منه عند السؤال
والاستثبات ، لأن صفة الإعراض وقعت أربع مرات وصفة الإقبال عليه لسؤال وقع بعد ذلك ، فقال أباك
جنون ؟ قال لا) في رواية شعيب في الطلاق ، وهل بك جنون ، وفي حديث بريدة ، فسأل أبا جنون ، فأخبر بأنه
ليس بجنون ، وفي لفظ ، فأرسل إلى قومه فقالوا : ما فعله إلا وفي العقل من صالحينا ، وفي حديث أبي سعيد ثم
سأل قومه فقالوا : ما فعل به بأما إلا أنه أصاب شيئا يرى أنه لا يخرج منه إلا أن ينام فيه الحديث ، وفي مرسل
أبي سعيد ، بعث إلى أهله فقال : أشكى به جنة ؟ فقالوا : يا رسول الله إنه لصحيح ويجمع بينهما بأنه سألهم
سأل عنه احتياطا ، فإن قائدة سؤاله أنه لو ادعى الجنون لسكان في ذلك دلل لإقامة الحد عليه حتى يظهر خلاف
وهو ، فلما أجاب بأنه لا جنون به سأل عنه لاحتمال أن يكون كذلك ولا يعتد بقوله ، وعند أبي داود من طريق
نسيم بن هزال قال ، كان ماهر بن مالك يذبح في حجر أبي قاصب جارية من الحلى ، فقال له أبي : أنت رسول الله
ﷺ فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك ورجاء أن يكون له عجز ، فذكر الحديث فقال عياض : قائدة سؤاله أباك
جنون ، سألها لعله رادعها أن يباح ما يقتضي إهلاكه ، ولعله يرجع عن قوله ، أو لأنه سمعه
وحده ، أو لينم إقراره أو بما منه من بشرطه . وأما سؤاله قومه عنه بعد ذلك لبالغة في الاستثبات وتعقب بعض
الشراح قوله ، أو لأنه سمعه وحده ، بأنه كلام ساقط لأنه وقع في نفس الخبر أن ذلك كان بحضور الجماعة في المسجد .
قلت : ويرد وجه آخر وهو أن انفراده ﷺ بجماع إقرار المقر كافي في الحكم عليه بحد ، اتفاقا إذا لا ينطق من
الهمى ، بخلاف غيره ففيه احتمال . قوله (قال لم أحصل) أي تزوجت ، هذا معناه جرمنا هنا ، لا تراق الحكم
في حد من تزوج ومن لم يتزوج . قوله (قال : نعم) زاد في حديث بريدة قبل هذا ، اشرب عذرا ؟ قال لا ، وفيه
و لقام وجل فاستكبه فلم يجد منه ويحيا ؟ وزاد في حديث ابن عباس الآتي قريبا ، لعلك فلبت أو غرت . بمجمة
و زاي . أو نظرت ، أي فأطلقت على كل ذلك زنا ولكنه لا حد في ذلك ، قال : لا ، وفي حديث نسيم ، فقال هل
ضاجعتها ؟ قال : نعم ، قال : فهل باشرتني ؟ قال : نعم ، قال : هل جامعتهما ؟ قال : نعم ، وفي حديث ابن عباس

المذكور ، فقال أنكبتها ، لا يكفى بفتح التحتية وسكون الكاف من الكناية أى أنه ذكر هذا اللفظ صريحا ولم يكن منه بلفظ آخر كالجراح ، ويحتمل أن يجمع بأنه ذكر بعد ذكر الجراح بأن الجراح قد يحمل على مجرد الاحتجاج ، وفي حديث أبي هريرة المذكور أنكبتها ؟ قال نعم . قال حتى دخل ذلك منك في ذلك منها ؟ قال نعم ، قال كما يغيب الميرور في المحكمة والرشاء في البئر ؟ قال نعم . قال : تدرى ما الرنا قال : نعم ؟ أنيت منها حراما ما بأن الرجل من امرأته حلالا ، قال : فما تريد بهذا القول ؟ قال : تطهرنى ، فأمر به فرجم ، وقبله عند النسائي هنا . قال أدخلته وأخرجته ؟ قال نعم . . قوله (قال ابن شهاب) هو موصول بالسند المذكور . قوله (فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله) صرح بولس ومصر في روايتهما بأنه أبو سلة بن عبد الرحمن ، فكان الحديث كان عند أبي سلة عن أبي هريرة كما عند سعيد بن المسيب وعنده زيادة عليه من جابر . قوله (فكنت فيمن رحمه فرجناه بالمصل) في رواية معمر ، فأمر به فرجم بالمصل ، وفي حديث أبي سعيد ، لا أوفقناه ولا خفنا له ، قال : فرمينا بالعظام والمرد والحرف ، بفتح المعجمة والراء وبالفاء وهي الآنية التي تتخذ من الطين المشوي وكان المراد ما تذكر منها . قوله (فلما أذلقته) بذال معجمة وفتح اللام بعدما قاف أى أفلقته وزنه ومناه قال أصل القلة : الدائن بالتحريك اللقي وعن ذكره الجوهري ، وقال في النهاية : أذلقته بلفظ منه الجهد حتى قلني ، يقال أذلقه الشيء أجهد ، وقال النوري : معنى أذلقته المجاورة أصابته بجدها ، ومنه أذلق صار له حد يقطع . قوله (هرب) في رواية ابن مسافر دجر ، بهيم وميم مفتوحين ثم زاي أى وثب مسرعا وليس بالشديد العدو بل كالقفز . ووقع في حديث أبي سعيد ، فاشتد وأسند لنا خافه . قوله (فأدركناه بالحرة فرجمناه) زاد معمر في روايته حتى مات . وفي حديث أبي سعيد ، حتى أتى عرض - بضم أوله أى جانب - الحرة ، فرمينا به بالحرة حتى سكت ، وعند الثوري عن طريق محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريرة في قصة ماهر ، فلما وجد من المجاورة فرشت حتى مر برجل معه لحى جل اضربه وضربه الناس حتى مات ، وعند أبي داود والنسائي من رواية يزيد بن نعيم بن حرال عن أبيه في هذه القصة ، فوجد من المجاورة فخرج يشتد ، فلقبه بجد الله بن أنيس وقد دجن أصحابه فنزع له بوطيف بعمر فرماه فقتله ، وهذا ظاهره بخالف ظاهر رواية أبي هريرة أنهم ضربوه معه ، لكن يجمع بأن قوله في هذا فقتله ، أى كان سببا في قتله ، وقد وقع في رواية الطبراني في هذه القصة ، وهرب ساقه نصره ، ورجوه حتى قتلوه ، والوظيف بمعجمة وزن هظيم : خوف البعير وقيل مستحق الدراج والساق من الإبل وغيرها ، وفي حديث أبي هريرة عند النسائي ، فأتى إلى أصل شجرة فتومد يمينه حتى قتل ، والنسائي من طريق أبي مالك عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ، فذهبوا به إلى سائط يبلغ صدره فذهب يثب فرماه رجل فأصاب أصل أذنه فصرح فقتله . وفي هذا الحديث من الفوائد مقبة عظيمة لما هو من مالك لأنه استعمل طلب إقامة الحد عليه مع توبته ليم تطهره ولم يرجع عن إفراذه مع أن الطبع البشري يقتضى أنه لا يستمر على الأفراد بما يقتضى إرماق نفسه لجأه نفسه إلى ذلك وقوى عليها وأقر من فهم اضطرار إلى إقامة ذلك عليه بالنيابة مع وضوح الطريق إلى سلامته من القتل بالتوبة ، ولا يقال له لم يعلم أن الحد بعد أن يرفع للإمام يرتفع بالرجوع لأننا نقول كان له طريق أن يرد أمره في صورة الاستفتاء فيعلم ما يخفى عليه من أحكام المسألة ويبني على ما يجب به ويعدل عن الأفراد إلى ذلك ، ويؤخذ من قضيته أنه يستحب لمن وقع في مثل قضيته

أن ينوب إلى الله تعالى ويستتر نفسه ولا يذكر ذلك لأحد كما أشار به أبو بكر وعمر على ما عرفت ، وأن من اطلع على ذلك يستتر عليه بما ذكرنا ولا يفصح به ولا يرفعه إلى الإمام كما قال عليه السلام في هذه القصة ، لو سترته بشوك لكان خيراً لك ، وبهذا جزم الحافض رضي الله عنه فقال : أحب لمن أصاب ذنباً فستره الله عليه أن يستتره على نفسه ويتوب ، واحتج بقصة ماعز بن أبي بكر وعمر . وقال ابن العربي : هذا كله في غير الجاهر ، فاما إذا كان متظاهراً بالفاحشة جاهراً فاني أحب مكاشفته والتبريح به لينجز هر وغيره . وقد استشكل استحباب الاستتر مع ما وقع من الثناء على ماعز والقامدية ، وأجاب شيخنا في شرح الترمذي ، بأن القامدية كان ظهر بها الجبل مع كونها غير ذات زوج فتعذر الاستتار للاطلاع على ما يفسد بها الفاحشة ، ومن ثم قيد بعضهم ترجيح الاستتار حيث لا يكون هناك ما يفسد به ، وإن وجد فالرفع إلى الإمام ليقيم عليه الحد أفضل انتهى . والذي يظهر أن الاستتر مستحب والرفع قصد المبالغة في التطهير أحب والعلم عند الله تعالى . وفيه اثبتت في إزهاق نفس المسلم والمبالغة في صيانته لما وقع في هذه القصة من تردده والإيحاء إليه بالرجوع والإشارة إلى قبول دعوته إن ادعى إكراها وأخطأ في معنى الزنا أو مباشرة دون الفرج مثلاً أو غير ذلك . وفيه مشروعية الإقرار بفعل الفاحشة عند الإمام وفي المسند والتصريح فيه بما يستحي من التلطف به من أنواع الرفق في القول من أجل الحاجة الملحة لذلك . وفيه نداء الكبير بالصوت العالي وإعراض الإمام عن من أقر بأمر محتمل لإقامة الحد لاحتمال أن يفسره بما لا يوجب حداً أو يرجع ، واستفساره عن شروط ذلك ليرتب عليه مقتضاه وأن إقرار المجنون لاغ ، والتعريض المقرب بأن يرجع وأنه إذا رجع قبل ، قال ابن العربي : وجاء عن مالك رواية أنه لا أثر لرجوعه ، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أحق أن يتبع . وفيه أنه يستحب لمن وقع في معصية وندم أن يبادر إلى التوبة منها ولا يخبر بها أحداً ويستتر بستر الله ، وإن اتفق أنه يخبر أحداً فيستحب أن يأمره بالتوبة ويستتر ذلك عن الناس كما جرى لما دس مع أبي بكر ثم عمر ، وقد أخرج قصته معهما في الموطأ عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب رسالة ، ووصله أبو داود وغيره من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه . وفي القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لحزال لو سترته بشوك لكان خيراً لك ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد ذكرت هذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم فقال هزال جدى جدى وهذا الحديث حق . قال الباقى : المعنى خيراً لك بما أمرته به من إظهار أمره ، وكفى ستره بأن يأمره بالتوبة والكتان كما أمره أبو بكر وعمر ، وذكر الثوب مبالغة أى لو لم يجد السبيل إلى ستره إلا بردائه من علم أمره كان أفضل مما أشرت به عليه من الإظهار . واستدل به على اشتراط تكرير الإقرار بالزنا أولاً لظاهر قوله قلنا شهد على نفسه أربع شهادات ، فإن فيه إشعاراً بأن المدعى هو الله في تأخير إقامة الحد عليه والا لأمر برجمه في أول مرة ، ولأن في حديث ابن عباس قال ماعز قد شهدت على نفسك أربع شهادات ، اذهبوا به فارجموه ، وقد تقدم ما يؤيده ويؤيد القياس على عدد شهود الزنا دون غيره من الحدود ، وهو قول الكوفيين والراجح عند الحنابلة ، وزاد ابن أبي ليل فاشتراط أن تعدد مجالس الإقرار ، وهي رواية عن الحنفية وقد سكوا بصورة الواقعة ، لكن الروايات فيها اختلفت ، والذي يظهر أن المجالس تعددت لئلا يبعد الإقرار ، فأكثر ما نقل في ذلك أنه أقر مرتين ثم عاد من اللغد فأقر مرتين كما تقدم بيانه من عند مسلم ، وتناول الجمهور بأن ذلك وقع في قصة ماعز وهي واقعة حال لحاز أن يكون لزيادة الاستنبات ، ويؤيد هذا الجواب ما تقدم في سياق حديث أبي هريرة

وما وقع عنه مسلم في قصة الغامدية حيث قامت لما جاءت و طهرني ، فقال : ويحك ارجعي فاستغفري ، قالت : اراك تريد أن تردني كما رددت ماعوا إنها حبلى من الزنا ، فلم يؤخر إقامة الحد عليها إلا لكونها حبلى . فلما وضعت أمر برجمها ولم يستفسرها مرة أخرى ولا اعتبر تكرير اقرارها ولا تعدد المجالس ، وكذا وقع في قصة العسيف حيث قال : واغديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ، وفيه : فغدا عليها فاعترفت فرجمها . ولم يذكر تعدد الاعتراف ولا المجالس ، وسيأتي قريباً مع شرحه مستوفى . وأجابوا عن القياس المذكور بأن القتل لا يقبل فيه إلا شاهدان بخلاف سائر الاموال فيقبل فيها شاهد وامرأتان ، فمكان قياس ذلك أن يشترط الاقرار بالقتل مرتين ، وقد اتفقوا أنه يكفي فيه مرة . فان قلت : والاستدلال بمجرد عدم الذكر في قصة العسيف وغيره فيه نظر ، فان عدم الذكر لا يدل على عدم الوقوع ، فاذا ثبت كون العدد شرطاً فالسكوت عن ذكره يحتمل أن يكون اطماعاً للمأمور به . وأما قول الغامدية : تريد أن تردني كما رددت ماعوا ، فيمكن التمسك به ، لكن أجاب الطيبي بأن قولها إنها حبلى من الزنا فيه إشارة إلى أن حالها مغايرة لحال ماعوا ، لأنهما وإن اشتركا في الزنا لكن العلة غير جامعة لأن ماعوا كان متمكناً من الرجوع من اقراره بخلافها ، فكأنها قالت أنا غير متمكنة من الانسكار بعد الاقرار اظهور الحمل بها بخلافه . وتعقب بأنه كان يمكنها أن تدعى إكراها أو خطأ أو شبهة . وفيه أن الامام لا يشترط أن يبدأ بالرجم فيمن أقر وإن كان ذلك مستحباً لأن الامام اذا بدأ مع كونه مأموراً بالثبوت والاحتياط فيه كان ذلك أدى الى الزجر عن التأمل في الحكم والى الخوض على الثبوت في الحكم ، ولهذا يبدأ الشهود اذا ثبت الرجم بالبينة . وفيه جواز تفويض الامام إقامة الحد غيره ، واستدل به على أنه لا يشترط العذر المبرحوم لانه لم يذكر في حديث الباب بل وقع التصريح في حديث أبي سعيد عند مسلم فقال : فا حفرناه ولا أوثقناه ، ولكن وقع في حديث بريدة عنده : فحفر له حفيرة ، ويمكن الجمع بأن المنقح حفيرة لا يمكنه الرثوب منها والمثبوت عكسه ، أو أنهم في أول الامر لم يحفروا له ثم لما فرغوا فحفروا له حفيرة فأنصب لهم فيها حتى فرغوا منه ، وعند العافية لا يحفر للرجل وفي وجهه يتخير الامام وهو أرجح اثبوت في قصة ماعوا قائلاً : ثبت مقدم على الثاني ، وقد جمع بينهما بما دل على وجود حفرة في الجملة ، وفي المرأة أوجه ثالثها الأصح ان ثبت ذناها بالبينة استحب لا بالإقرار وعن الأئمة الثلاثة في المشهور عنهم لا يحفر ، وقال أبو يوسف وأبو ثور يحفر للرجل والمرأة . وفيه جواز تلقين المقر بما يوجب الحد ما يدفع به عنه الحد وأن الحد لا يجب إلا بالإقرار للتصريح ومن ثم شرط على من شهد بالزنا أن يقول وأبته ولج فكره في فرجها أو ما أشبه ذلك ، ولا يكفي أن يقول أشهد أنه زني ، وثبت عن جماعة من الصحابة تلقين المقر بالحد كما أخرجه مالك عن عمرو بن أبي شيبة ^(١) عن أبي الدرداء وعن علي في قصة شرارة ، ومثمن من خص التلقين بمن يظن به أنه يجهل حكم الزنا وهو قول أبي ثور ، وعند المالكية يستثنى تلقين المشتبه بانتهاك الحرمات ، ويجوز تلقين من عداه وليس ذلك بشرط . وفيه ترك سجن من اعترف بالزنا في مدة الاستنبات وفي العامل حتى تضع ، وقيل ان المدينة لم يكن بها حيلند سجن ، وانما كان يسلم كل جان لوليه ، وقال ابن العربي : انما لم يأمر بسجنه ولا التوكيل به لأن رجوعه مقبول فلا فائدة في ذلك مع جواز الاعراض عنه اذا رجع ، وبؤخذ من قوله : هل أحصت وجوب الاستفسار من الحال التي تختلف الأحكام باختلافها . وفيه أن اقرار السكران لا أثر له وبؤخذ من قوله : استنكروه ، والذين اعتبروه وقالوا ان حقله زال بجهلته ، ولا دلالة

(١) كذا ، ولعل في اسم الراوى من أبي الدرداء تحريفاً

في قصة ما عر لاحتمال تقدمها على تحريم الخمر أو أن سكره وقع عن غيره معصية . وفيه أن المقر بالزنا إذا أقر
 بترك ، فإن صرح بالرجوع فذاك والا اتبع ورجم وهو قول الشافعي وأحمد ودلائله من قصة ما عر ظاهرة ، وقد
 وقع في حديث نعيم بن هزال « هل تركتوه لعله يتوب فيتوب الله عليه » أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وحسنه ،
 وللمذنب نحره من حديث أبي هريرة وصححه الحاكم أيضا ، وعند أبي داود من حديث بريدة قال « كنا أصحاب
 رسول الله ﷺ نحدث أن ما عزا والفامدية لو رجما لم يطلبهما » وعند المالكية في المشهور لا يترك إذا هرب ،
 وقيل يشترط أن يؤخذ على الفور فإن لم يؤخذ ترك ، وعن ابن عيينة إن أخذ في الحال كل عليه الحد وإن أخذ
 بعد أيام ترك ، وعن أشهب إن ذكر عذرا يقبل ترك وإلا فلا ، ونقله القعنبي عن مالك ، وحكى السكبي عنه
 قولين فيمن رجع إلى شبهة ، ومنهم من قيده بما بعد إقراره عند الحاكم ، واحتجوا بأن الذين رجموه حتى مات بعد
 أن هرب لم يلزموا بديته فلو شرع تركه لو رجعت عليهم الدية ، والجواب أنه لم يصرح بالرجوع ، ولم يقل أحد إن
 حد الرجم يسقط بمجرد الهرب ، وقد عبر في حديث بريدة بقوله « لعله يتوب » ، واستدل به على الاكتفاء بالرجوع
 في حد من أحصر من غير جلد وقد تقدم البحث فيه ، وأن المصلى إذا لم يكن وفقا لا يثبت له حكم المسجد وسيأتي
 للبحث فيه بعد بابين ، وأما المرجوم في الحد لا تشرع الصلاة عليه إذا مات بالحد ويبقى البحث فيه أيضا قريبا ،
 وأن من وجد منه ربيع الخمر وجب عليه الحد من جهة استنكاه ما عر بعد أن قال له « شربت خمرًا » قال القرطبي :
 وهو قول مالك والشافعي كذا قال ، وقال المازري استدل به بعضهم على أن طلاق السكران لا يقع وتعقبه عياض
 بأنه لا يلزم من درء الحد به أنه لا يقع طلاقه لوجود تيممه على ما يظن من عدم العقل ، قال ولم يختلف في فهم
 الطافح أن طلاقه لازم ، قال ومذهبنا إلزامه بجميع أحكام الصحيح لأنه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذهب
 الشافعي ، واستثنى من أكرهه من شرب ما ظن أنه غير مسكر ووافقه بعض متأخري المالكية ، وقال للزوي :
 الصحيح عندنا صحة إقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له وعليه ، قال : والدوال عن شربه الخمر محمول عندنا على أنه
 لو كان سكرانا لم يقع عليه الحد كذا أطلق فالزوم التناقض ، وليس كذلك فإن مراده لم يقع عليه الحد لوجود شبهة
 كما تقدم من كلام عياض . قلت : ولقد مضى ما يتعلق بذلك في كتاب الطلاق ، ومن المذاهب الظاهرية فيسه قول
 الليث : يعمل بأفواه ولا يعمل بأقواله لأنه يأنذ بفعله ويثنى غيظه ولا يفقه أكثر ما يقول وقد قال تعالى
 ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾

٢٣ - باب لعاهر الحبر

٦٨١٧ - حدثنا أبو الوليد حدثنا القيس بن الربيع عن ابن شهاب عن هروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت :
 اخنتم سعد بن زعنة ، قال النبي ﷺ : هلك يا عبد بن زعنة ، الولد لا يرش ، واحتجبي منه يا سودة » .
 زاد لنا قتيبة عن الربيع « ولعاهر الحبر »

٦٨١٨ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زياد قال « سمعت أبا هريرة قال للذي ﷺ : الولد
 لا يرش ، ولعاهر الحبر »

قوله (باب للماهر الحجر) ذكر فيه حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وقد تقدم شرحه مستوفى في أوامر الفرائض، وأورده عن أبي الوليد عن الألبان وفيه «الولد للفراش» وقال بعده زاد قتيبة عن الليث «ولما امر الحجر» وفي رواية أبي ذر زادنا وقال في البيوع: حدثنا قتيبة، فذكره بنامه، وذكر هنا حديث أبي هريرة بالجلتين المذكورتين، وقد أورده في كتاب القدر من وجه آخر مقتصرًا على الجملة الأولى، وفي ترجمته هنا إشارة إلى أنه يرجح قول من أول الحجر هنا بأنه الحجر الذي يرجم به الزاني، وقد تقدم ما فيه والمراد منه أن الرجم مشروع للزاني بشرطه لا أن على كل من زنى الرجم

٢٤ - باب الرجم في البلاء

٦٨١٩ - **حدثنا** محمد بن عثمان بن كرامة **حدثنا** خالد بن مخلد عن سليمان حدثني عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أتى رسول الله ﷺ يهودي ويهودية قد أهدتا جميعاً، فقال لهم: ما تجدون في كتابكم؟ قالوا: إن أحبارنا أهدتوا تحميم الوجه والتجبية، قال عبد الله بن سلام: أدهمهم بأرسول الله بالتوراة فأتى بها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم وجعل يقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له ابن سلام: ارفع يدك، فاذا آية للرجم تحت يده، فأصر بهما رسول الله ﷺ فرجما. قال ابن عمر: فرجما عند البلاء، فرأيت لليهودي أجناً عليها.

قوله (باب الرجم في البلاء) في رواية المستمل «بالبلاء» بالموحدة بدل في، ففهم منه بعضهم أنه يريد أن الآلة التي يرجم بها تهوز بكل شيء حتى بالبلاء وهو بفتح الموحدة وفتح اللام ما تفرش به الدور من حجارة وآجر وغير ذلك وفيه بعد، والأولى أن الباء ظرفية ودل على ذلك رواية غير المستمل، والمراد بالبلاء هنا موضع معروف عند باب المسجد النبوي كان مفروشا بالبلاء، ويؤيد ذلك قوله في هذا المتن فرجما عند البلاء، وقبل المراد بالبلاء الأرض الصلبة سواء كانت مفروشة أم لا ووجهه بعضهم والراجح خلافه، قال أبو حنيفة البكري: البلاء بالمدينة ما بين المسجد والسوق، وفي الموطأ عن حماد بن عمار عن أبي مالك بن أنس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يأتى الخضر فيه، وهذا جزم ابن القيم وقال: أراد ود رواية بشير بن المهاجر عن أبي بريدة عن أبيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الخضر لمهاجر بن مالك حفرة فرجم فيها، أخرجه مسلم قال: هو وهم سري من قصة الغامدية إلى قصة ماهر قلت: ويحتمل أن يكون أراد أن ينه على أن المكان الذي يجاور المسجد لا يعطى حكم المسجد في الاحترام لأن البلاء المشار إليه موضع كان مجاوراً للمسجد النبوي كما تقدم. ومع ذلك أمر بالرجم عنده، وقد وقع في حديث ابن عباس عند أحمد والحاكم وأمر رسول الله ﷺ برجم اليهوديين عند باب المسجد. **قوله** (حدثنا محمد بن عثمان

زاد أبو ذر ابن كرامة . قوله « من سليمان » . هو ابن بلال ، وهو غريب ضاق على الاسماعيل نخرجه فأخرجه عن عبد الله بن جعفر المديني أحد الضعفاء ، ولو وقع عن سليمان بن بلال لم يعدل عنه ، وكذا ضاق على أبي نعيم فلم يستخرجه ، بل أورده بسنده عن البخاري ، وخالد بن مخلد أكثر البخاري عنه بواسطة وبغير واسطة ، وقد تقدم له في الرقاق عن محمد بن عثمان بن كرامة عن خالد بن خالد بن مخلد حديث ، وتقدم في العلم والهيئة والمناقب وغيرها عدة أحاديث ، وكذا يأتي في التعجير والاعتصام عن خالد بن خالد بن مخلد وبغير واسطة . وقوله في المنن « قد أحدهما » أي فدا أمراً فاحشاً ، وقوله « أحدهما » أي ابتكروا ، وقوله « نحمم الوجه » أي يصب عليه ماء حار مخلوط بالرماد والمراد تسخيم الوجه بالحميم وهو الفحم ، وقوله « والتعجيب » بفتح المثناة وسكون الجيم وكسر الواو « بعد ما » آخر الحروف ساكنة ثم ماء أصلية من جهت الرجل إذ قابله بما يكره من الإغلاظ في القول أو الفعل قاله إناب في « الدلائل » وسبقه الحربي ، وقال غيره هو وزن تذكّر ومعه الأركاب منكوساً ، وقال عياض : فسر التعجيب في الحديث بأنهما يحملان ويحمم وجوههما ويحملان على دابة مخالفاً بين وجوههما ، قال الحربي : كذا فسره الزهري ، قلت : غلط من ضبطه هنا بالنون بدل الواو فمفسره بأن يحمل الزانيان على بهيمة أو حمار ويخالف بين وجوههما والمعتمد ما قال أبو عبيدة ، والتعجيب أن يضع اليدين على الركبتين وهو قائم فيصير كلواكع وكذا أن ينسكب على وجهه باركاً كالساجد ، وقال الفارابي : جبا بفتح الجيم وتشديد الواو « قام قيام الزاكع وهو عربان ، والذي بالنون يند الجيم إنما جاء في قوله « فرأيت اليهودي أجناً عليها » ، وقد ضبطت بالحاء المهملة ثم نون بلفظ الفعل الماضي أي أكب عليها يقال أحنت المرأة على ولدها حنوا وحننت بمعنى ، وضبطت بالجيم والنون فمعد الأصل بالهمز وعند أبي ذر بلا همز وهو بمعنى الذي بالمهملة . قال ابن القطاع : جناً على الشيء حنناً ظهره عليه . وقال الأصمعي : أجناً الزمن جعله جناً أي محدوداً ، وقال عياض : الصحيح في هذا ما قاله أبو عبيدة يعني بالجيم والهمز والله أعلم ، وسياق مزيد لهذا في شرح حديث اليهوديين في « باب أحكام الذمة » .

٢٥ - باب الرجم بالمصلي

٦٨٢٠ - حدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن الرزاق أخبرنا معمر بن الزهري عن أبي سلمة عن جابر أن رجلاً من أسلم جاء النبي ﷺ فاعترف بالزنا ، فأمرض عنه النبي ﷺ حتى شهد على نفسه أربع مرات ، فقال له النبي ﷺ أهلك جنون ؟ قال : لا . قال : آحسنت ؟ قال : نعم ، فأمر به فرجم بالمصلي ، فلما أذلقته الحجارة فر ، فأدرك ، فرجم حتى مات ، فقال له النبي ﷺ خيراً وصلى عليه . ولم يقل يونس وابن جريج من الزهري : فصل عليه .

سئل أبو عبد الله هل قوله « فصل عليه » يصح أم لا ؟ قال رواه معمر ، قيل له هل رواه غير معمر ؟ قال : لا . قوله (باب الرجم بالمصلي) أي عنده والمراد المكان الذي كان يصلي عنده العبد والجنان ، وهو من ناحية بقيع الفرقد ، وقد وقع في حديث أبي سعيد عند مسلم « فأمرنا أن نرجمه » ، فأنطقنا به إلى بقيع الفرقد ، وفهم بعضهم كعياض من قوله « بالمصلي » أن الرجم وقع داخله وقال : يستفاد منه أن المصلي لا يثبت له حكم

المسجد إذ لو ثبت له ذلك لاجتنب الرجم فيه لأنه لا يؤمن بالتلوين من المرحوم خلافا لما حكاه الهادي أن المصل
يثبت له حكم المسجد ولو لم يوقف ، وتعقب بأن المراد أن الرجم وقع عنده لا فيه كما تقدم في البلاط ، وإن في
حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله رجم اليهوديين عند باب المسجد ، وفي رواية موسى بن عقبه رضي الله عنه أنها وجعا قريبا
من موضع الجنائز قرب المسجد ، وبأنه ثبت في حديث أم عطية رضي الله عنها الأمر بخروج النساء حتى الحبيض في العيد إلى
المصل وهو ظاهر في المراد واقع أهل . وقال النووي : ذكر الدارمي من أصحابنا أن مصل العيد وغيره إذا لم يكن
مسجدا يكون في ثبوت حكم المسجد له وجهاً أصحهما لا ، وقال البخاري وغيره في رجم هذا بالمصل دليل على
أن مصل الجنائز والأعياد إذا لم يوقف مسجداً لا يثبت له حكم المسجد إذ لو كان له حكم المسجد لاجتنب فيه
ما يجتنب في المسجد . قلت : وهو كلام هياض بعينه وليس للبخاري منه سوى الترجمة . قوله (حدثنا محمود) في
رواية غير أبي ذر رضي الله عنه ، ولطيفي رضي الله عنه ، ومحمد بن غيلان ، وهو المروزي وقد أكثر البخاري عنه . قوله (أخبرنا
محمّد) في رواية إسحق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق رضي الله عنه ، أنبأنا معمر وابن جريج ، وكذا أخرجه مسلم
عن إسحق . قوله (فاعترف بالزنا) زاد في رواية إسحق رضي الله عنه فاعرض عنه ، أحادها مرتين . قوله (فأمر به فرجم
بالمصل) ليس في رواية بولس رضي الله عنه بالمصل ، وقد تقدمت في باب رجم المحسن ، وسيأتي في رواية عبد الرحمن بن
عالم بالفظ كنت فيمن رجمه فرجمناه بالمصل . قوله (فقال له النبي صلى الله عليه وآله خيرا) أي ذكره بمجمل ، ووقع في
حديث أبي سعيد عند مسلم رضي الله عنه فاستغفر له ولا سبه ، وفي حديث بريدة رضي الله عنه : سكن الناس فيه ارتقين : قائل
يقول لقد هلك لقد أساطت به خطيئته ، وقائل يقول ماتت مائة أفضل من توبة ماعز ، فلبشوا ثلاثاً ثم جاء رسول الله
صلى الله عليه وآله فقال : استغفروا ليعز بن مالك ، وفي حديث بريدة رضي الله عنه أيضاً : لقد تاب توبة لو قدمت على أمه لوسعتهم ،
وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند النسائي رضي الله عنه : لقد رأيته بين أنهار الجنة بنفسه ، قال يعني يقدم كذا في الأصل ، وفي
حديث جابر عند أبي هريرة رضي الله عنه : لقد رأيته يتخصم في أنهار الجنة ، وفي حديث اللجلاج عند أبي داود والنسائي
دولا نقل له حديث لهر رضي الله عنه : طيب من ريح الملك ، وفي حديث أبي الفيل عند الترمذي رضي الله عنه : لا تشتمه ، وفي حديث
أبي ذر عند أحمد رضي الله عنه : قد غفر له وأدخل الجنة . قوله (وصلى عليه) هكذا وقع هنا عن محمود بن غيلان عن
عبد الرزاق ، وعالمه محمد بن يحيى الذهلي وجماعة عن عبد الرزاق فقالوا في آخره : ولم يصل عليه ، قال المذنب في
حاشية السنن : رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق فلم يذكروا قوله رضي الله عنه ، قلت : قد أخرجه أحمد في مسنده
عن عبد الرزاق ومسلم عن إسحق بن راهويه وأبو داود عن محمد بن المنوكل المصنفين وابن حبان من طريقه
زاد أبو داود والحصن بن علي الخلال والترمذي عن الحسن بن علي المذكور ، والنسائي وابن الجارود عن محمد
ابن يحيى الذهلي ، زاد النسائي ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب والاسماعيل والداود طي من طريق أحمد بن منصور
الرمادي . زاد الاسماعيل ، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه ، وأخرجه أبو عروبة عن الدبري ومحمد بن سهل الصغالي
فهؤلاء أكثر من عشرة أنفس عالفوا محموداً منهم من سكت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها . قوله (ولم يقل
يونس وابن جريج عن الزمري : وصلى عليه) أما رواية بولس رضي الله عنه فوصلها المؤلف رحمه الله كما تقدم في باب رجم
المحسن ، وأفظه وقام به فرجم وكان قد أحسن ، وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم مقرنة برواية معمر ولم يسق
المثنى وسأله إسحق شيخ مسلم في مسنده وأبو نعيم من طريقه فلم يذكر فيه رضي الله عنه ، قوله (سئل أبو عبد

الله هل قوله فصل عليه ، يصح أم لا ؟ قال : رواه معمر ، قيل له : هل رواه غير معمر ؟ قال : لا (وقع هذا الكلام في رواية المستمل وحده عن الفريرى ، وأبو عبد الله هو البخارى ، وقد أترض عليه في حزمه بأن معمر أرى هذه الزيادة مع أن المنفرد بها إنما هو محمود بن غيلان بن عبد الرزاق ، وقد خالفه العدد الكثير من الحفاظ فصرحوا بأنه لم يصل عليه ، سكن ظهري أن البخارى قويت عنده رواية محمود بالشواهد ، فقد أخرج عبد الرزاق أيضاً وهو في السنن لأبي نورة من وجه آخر عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف في قصة ماعز قال : قيل يا رسول الله أتصل عليه ؟ قال : لا . قال : فلما كان من الغد قال : صلوا على صاحبكم ، فعلى عليه رسول الله ﷺ والناس ، فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصل عليه حين رجم ، ورواية الإنبات على أنه ﷺ صلى عليه في اليوم الثاني ، وكذا طريق الجمع لما أخرجه أبو داود عن بريدة أن النبي ﷺ لم يأمر بالصلاة على ماعز ولم ينه عن الصلاة عليه ، ويتأيد بما أخرجه معمر من حديث عمران بن حصين في قصة الجهمية التي وثقت ورجحت أن النبي ﷺ صلى عليها ، فقال له عمر : أتصل عليها وقد زنت ؟ فقال : لقد نابت توبة لو قسمت بين سبعين لوسعتهم ، وحكى المنذرى قول من حل الصلاة في الخبر على الدعاء ، ثم قال : في قصة الجهمية دلالة على توهمين هذا الاحتمال ، قال : وكذا أجاب النورى فقال : إنه فاسد لأن التأويل لا يصار إليه إلا عند الاضطراب اليه ولا اضطراب هنا . وقال ابن العربي : لم يثبت أن النبي ﷺ صلى على ماعز ، قال وأجاب من منع عن صلاته على الغامدية لكونها عرفت حكم الحد وما عايناهما جاء مستفيها ، قال : وهو جواب واه ، وقيل لأنه قتله غضبا لله وصلاته رحمة فتنافيا ، قال : وهذا فاسد لأن الغضب انتهى ، قال : وعلى الرحمة باق ، والجواب المرضي أن الإمام حيث ترك الصلاة على المحدث كان ردعا غيره . قلت : وتماه أن يقال : وحيث صلى عليه يكون هناك قرينه لا يحتاج معه إلى الردع فيختلف حينئذ باختلاف الأشخاص ، وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة فقال مالك : يأمر الإمام بالرجم ولا يتولاه بنفسه ولا يرفع عنه حتى يموت ، وبطل بينه وبين أهله يغسلونه ويصلون عليه ولا يصل على الإمام ردعا لأهل المعاصي إذا علموا أنه ممن لا يصل عليه ، وإنما يجترى الناس على مثل فعله . وعن بعض المالكية : يجوز للإمام أن يصل عليه وبه قال الجمهور ، والمعروف من مالك أنه يسكره للإمام وأهل الفضل الصلاة على المرجوم ، وهو قول أحمد ، وعن الشافعى لا يسكره وهو قول الجمهور ، وعن الزهرى لا يصل على المرجوم ولا على قاتل نفسه ، وعن قتادة لا يصل على المولود من الزنا وأطلق عياض فقال لم يختلف العلماء في الصلاة على أهل الفسق والمعاصي والمفتراين في الحدود وإن كره بعضهم ذلك لأهل الفضل إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة في المخاوبين وما ذهب إليه الحسن في المدينة من نفاس الزنا وما ذهب إليه الزهرى وقاتدة ، قال : وحديث الباب في قصة الغامدية حجة للجمهور . والله أعلم

٢٦ - باب من أصاب ذنبا دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستغنيا .

قال مطا : لم يعاقبه النبي ﷺ وقال ابن جرير لم يعاقب الذي جامع في رمضان ، ولم يعاقب عمر صاحب الظبي . وفيه عن أبي قتادة عن ابن مسعود عن النبي ﷺ

٦٨٢١ - حدثنا ثابت عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله

«هـ أن رجلا وقع بامرأته في رمضان، فاستغفر رسول الله ﷺ فقال: هل تجد رقة؟ قال: لا. قال: هل تستطيع صيام شهرين؟ قال: لا. قال: فأطعم سنين مسكينا»

٦٨٢٢ - وقال البيهقي عن عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن جابر بن عبد الله بن الزبير عن عائشة: «أنى رجل للنبى ﷺ في المسجد قال: احترقت. قال: مم ذاك؟ قال: وقست بامرأتى في رمضان. قال: تصدق. قال: ما عندي شيء. فجلس، وأتاه إنسان يسوق حمارا ومعه طعام. قال عبد الرحمن، ما أدرى ما هو - إلى النبى ﷺ فقال: أين احترقت؟ فقال: ها أنا ذا. قال: خذ هذا فصدق به، قال: على أخرج منى؟ ما لأهلى طعام. قال: فمكوه»

قال أبو عبد الله: الحديث الأول أبين، قوله «أطعم مسكينا»

قوله (باب من أصاب ذنبا دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستغتفا) كذا الأكثر بقاء ساكنة بعدها مائة مكورة ثم جاء آخر الحروف من الاستغناء، وبؤده قوله في حديث الباب «فاستغفر رسول الله ﷺ» وفي رواية الكشميين «مستغنيا» وضبطت بالمهملة وبالنون قبل الألف وبالمهملة ثم المثلثة، والتعبيد بدون الحد يقتضى أن من كان ذنبه يوجب الحد أن عليه العقوبة ولو تاب، وقد مضى الاختلاف في ذلك في أوائل الحدود، وأما التعبيد الأخير فلا مفهوم له بل الذى يظهر أنه ذكر لدلالته على توبته. **قوله** (قل عطاء لم يعاقبه النبى ﷺ) أى الذى أخبر أنه وقع في معصية بلا همة حتى صلى معه فأخبره بأن صلواته كفرت ذنبه. **قوله** (وقال ابن جريج: ولم يعاقب النبى ﷺ الذى جامع في رمضان) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام وليس في شيء من طرقه أنه عاقبه. **قوله** (ولم يعاقب عمر صاحب الفيل) كأنه أشار بذلك إلى ما ذكره مالك من قطعها ووصله سعيد بن منصور بسند صحيح عن قبيصة بن جابر قال «خرجنا حجاجا فسمعنا لى طلي فوميته بمجرعات، فلما قدمنا مكة سألنا عمر فسأل عبد الرحمن بن عوف لحكا فيه بمنز، فقلت إن أمير المؤمنين لم يدر ما يقول حتى سأل غيره، قال فملاني بالهرة فقال: انقل الصييد في الهرم ونسفه الحكم؟ قال الله تعالى (يحكم به ذوا عدل منكم) وهذا عبد الرحمن بن عوف وأنا عمر، ولا يمارض هذا الماني الذى في الترجمة لأن عمر إنما علاه بالهرة لما طعن في الحكم وإلا لو وجبت عليه عقوبة بمجرد الفصل المذكور لما أخرها. **قوله** (وفيه عن أبي عثمان عن ابن مسعود) أى في معنى الحكم المذكور في الترجمة حديث مروى عن أبي عثمان عن ابن مسعود وزاد الكشميين «ومثله» وهى زيادة لا حاجة إليها لأنه بصير ظاهره أن النبى ﷺ لم يعاقب صاحب الفيل، ووقع في بعض النسخ «عن أبي مسعود» وهو غلط والصواب «ابن مسعود» وقد وصله المؤلف رحمه الله في أوائل كتاب الصلاة في «باب الصلاة كفارة» من رواية سليمان التيمي عن أبي عثمان به وأوله «أن رجلا أصاب من امرأة قبله فأتى النبى ﷺ فأخبره فترك (أتم الصلاة طرفي النهار الآية)» وقد ذكرت شرحه في تفسير سورة هود، وأن الأصح في تسمية هذا الرجل أنه أبو اليسر كعب بن عمرو الأنصاري، وأن نحو ذلك وقع جماعة غيره. **قوله** (عن حميد بن عبد الرحمن) هو ابن عوف الزهرى، وقد

تقدم شرح حديث مستوفى في كتاب الصيام . قوله (وقال الليث الخ) وصله المصنف في التاريخ الصغير قال حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث بن سعد ، وروياه مرسلاً أيضاً في الأوسط الطبراني والمستخرج للإسماعيلي . قوله (عن عمرو بن الحارث) ليث فيه سند آخر أخرجه مسلم عن قتيبة ومحمد بن روح كلاهما عن الليث عن يحيى ابن سعيد الأنصاري عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وقد مضى في الصيام من وجه آخر عن يحيى بن سعيد موصلاً وأخرجه مسلم عن طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث . قوله (عن عبد الرحمن بن القاسم) أي ابن محمد ابن أبي بكر الصديق (عن محمد بن جعفر بن الزبير) أي ابن العوام (عن عباد) وهو ابن عمه . ووقع في رواية ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه أن عباد بن عبد الله حدثه . قوله (عن عائشة) في رواية ابن وهب ، أنه سمع عائشة . قوله (أن رجل النبي ﷺ في المسجد) زاد في رواية ابن وهب ، في رمضان . قوله (فقال احترقت) كروا ابن وهب . قوله (قال مم ذاك) في رواية ابن وهب ، نسأله عن شأنه . قوله (قال ما عندي شيء) في رواية ابن وهب ، فقال يا بني الله ما لي شيء وما أندر عليه . قوله (لجلس فأنه إنسان) في رواية ابن وهب ، قال اجلس لجلس فبينما هو على ذلك أقبل رجل . قوله (ومعه طعام فقال عبد الرحمن) هو ابن القاسم راوى الحديث (ما أدري ما هو) يقول عبد الرحمن ، وفي رواية الكشي عن أبيه ، قال ، بغير ماء ولم يقع هذا في رواية الليث ، ووقع فيها عند الإسماعيلي وعرقان فبما طعام ، وقال ، قال أبو صالح عن الليث عرق ، وكذا قال عبد الوهاب يعني الثقي وبزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد ، قال الإسماعيلي : وعرقان ليس بمحفوظ . قوله (أين المحرق) زاد ابن وهب ، آتينا . قوله (على أحوج مني) ؟ هو استفهام حدثت أداته ، ووقع في رواية ابن وهب ، أهبطنا ، أي أهل غيرنا . قوله (ما لأهل طعام) في رواية ابن وهب ، إنا الجباة ما لنا شيء . قوله (قال فسكوا) في رواية ابن وهب ، قال فسكرو ، وقد مضى شرحه في الصيام

٢٧ - باب إذا أقر بالحد ولم يبين ، هل للامام أن يستتر عليه ؟

٦٨٢٢ - حدثنا عبد القدوس بن محمد حدثني عمرو بن عاصم السكلابي حدثنا همام بن يحيى حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كنت عند النبي ﷺ ، فجاءه رجل فقال : يا رسول الله إني أصبت حداً فاقه علي ، قال ولم بدأه منه ، قال وحضرت للصلاة فصلّى مع النبي ﷺ فلما أقضى النبي ﷺ للصلاة قام إليه الرجل فقال : يا رسول الله إني أصبت حداً فاقم في كتاب الله . قال : أليس قد صأبت معنا ؟ قال : نعم . قال : فإن الله قد ففرّك ذنبك ، أو قال : حدك ،

قوله (باب إذا أقر بالحد ولم يبين) أي لم يفصره (هل للامام أن يستتر عليه) تقدم في الباب الذي قبله التنبيه على حديث ابن أمية في ذلك وهو يدخل في هذا المعنى . قوله (حدثنا عبد القدوس بن محمد) أي ابن عبد الكبير ابن شبيب بن الحباب بمهملتين مفتوحتين بينهما موحدة ساكنة وآخره موحدة ، هو بصري صدوق وماله في البخاري إلا هذا الحديث الواحد ، وهو بن عاصم هو الكلبي وهو من شيوخ البخاري أخرجه عنه بغير واسطة في الأدب وغيره ، وقد طعن الحافظ أبو بكر البرقني في صحة هذا الخبر مع كون الشنخين ثقة عليه فقال هو مذكور وم

وفيه عمرو بن حاصم مع أنهما ما كان يحيى بن سعيد لا يرضاه ويقول : أبان الطار أمثل منه ، قلت : لم يبين وجه
الرم ، وأما إطلافة كونه مذكراً فعل طريقته في تسمية ما يتفرد به الراوي منكراً إذا لم يكن له متابع ، لكن بحباب
بأنه وإن لم يوجد لهام ولا عمرو بن حاصم فيه متابع فشاهد حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه ، ومن ثم
أخرجه مسلم عقبه واقعه أعلم . قوله (لجاه رجل فقال : إنى أصبت حدا فأفقه على) لم أفقه على اسمه ، ولكن من
وحد هذه الفضة والتي في حديث ابن مسعود فصره به وليس بجيد لاختلاف القصة ، وحل التعدد جرى البخاري
في هاتين القصةين فحمل الأولى على من أقر بذنب دون الحد فتصريح بقوله « غير أنى لم أجاسها » وحل الثانية
على ما يوجب الحد لأنه ظاهر قول الرجل ، وأما من وحد بين القصةين فقال له ظن ما ليس بحد حدا ، أو استعظم
الذي فقه لظن أنه يجب فيه الحد ، ولحديث أنس شاهد أيضاً من رواية الأوزاعي عن شداد أبي حماد عن وائل .
قوله (ولم يسأله عنه) أى لم يستفسره ، وفي حديث أبي أمامة عند مسلم « فسكت عنه ثم حاده » . قوله (وصرحت
الصلوة) في حديث أبي أمامة « وأنيمت » . قوله (أليس قد صابت معنا) في حديث أبي أمامة « أليس جيت خرجت من
بيتك نوحات فأحسنت الوضوء » قال : بلى . قال : ثم شهدت معنا الصلاة ؟ قال : نعم . قوله (ذنبك أو قال حدك)
في رواية مسلم عن الحسن بن علي الحلواني عن عمرو بن حاصم بسنده فيه « قد غفر لك » وفي حديث أبي أمامة بأشك
وافظه « فإن الله قد غفر لك ذنبك أو قال حدك » . وقد اختلف نظر العلماء في هذا الحكم ، فظاهر ترجمة البخاري
حمله على من أقر بحد ولم يفسره فإنه لا يجب على الإمام أن يقيمه عليه إذا تاب ، وحله الخطابي على أنه يجوز أن
يكون الذي يخطئ اطلاع بالوحي على أن الله قد غفر له ما كونه واقعه عين ، وإلا لكان يستفسره عن الحد ويقبض
عليه ، وقال أيضاً في هذا الحديث إنه لا يكشف عن الحدود بل يدفع مهما أمكن ، وهذا الرجل لم يفصح بأمر
يلزمه به إقامة الحد عليه فله أصاب صغيرة ظناً كبيرة توجب الحد فلم يكشفه النبي ﷺ عن ذلك لأن موجب
الحد لا يثبت بالاحتمال ، وإنما لم يستفسره إما لأن ذلك قد يدخل في التجديس المنهى عنه وإما إشاراً للستر ورأى
أن في تعرضه لإقامة الحد عليه ندماً ورجوعاً ، وقد استحب العلماء التأني من أقر بموجب الحد بالرجوع عنه إما
بالتعريض وإما بأوضح منه ليدرا عنه الحد ، وجزم الزووي وجماعة أن الذنب الذي فقهه كان من الصفات بدليل
أن في بقية الخبر أنه كفره الصلاة بناء على أن الذي تكفره الصلاة من الذنوب الصفات لا الكبائر ، وهذا هو
الأكثر الأغلب ، وقد تكفر الصلاة بعض الكبائر كن كثير تطوعه مثلاً بحيث صلح لأن يكفر عدداً كثيراً من
الصفات ولم يكن عليه من الصفات شيء أصلاً أو شيء يسير وعليه كبيرة واحدة مثلاً قائماً تكفر عنه ذلك لأن الله
لا يضيع أجر من أحسن عملاً . قلت : وقد وقع في رواية أبي بكر البرزنجي عن محمد بن عبد الملك الواسطي عن
عمرو بن حاصم بسند حديث الباب بلافظ « إن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إنى زنيتم فأقم على الحد »
الحديث فقهه بعض العلماء على أنه ظن ما ليس زناً فذلك كفر ذنب الصلاة ، وقد يتمسك به من قال إنه
إذا جاء ثاباً سقط عنه الحد ، ويحتمل أن يكون الراوي عبر بالزنا من قوله أصبت حدا فافقه على المعنى الذي ظنه
والأصل ما في الصحيح فهو الذي اتفق عليه الحفاظ عن عمرو بن حاصم بسنده المذكور ، ويحتمل أن يختص ذلك
بالمذكور لاخبار النبي ﷺ أن الله قد كفر عنه حده بصلاته ، فإن ذلك لا يعرف إلا بطريق الوحي فلا يستمر الحكم
في غيره إلا في من علم أنه مثله في ذلك وقد انقطع علم ذلك بانقطاع الوحي بعد النبي ﷺ ، وقد تمسك بظاهره

صاحب الهدى فقال لفاص في حديث أبي أمامة - بغنى المذكور قبل - ثلاث مسائل : أحدهما أن الحد لا يجب إلا بعد تعيينه والإصرار عليه من المقر به ، والثاني أن ذلك يختص بالرجل المذكور في القصة ، والثالث أن الحد يقطع بالتوبة ، قال : وهذا أصح المسائل ، وقواه بأن العتة التي جاء بها من اعترافه طوعا بخشية الله وحده تقاوم العتة التي عواما ، لأن حكمة الحدود الردع عن العود ، وصنيعه ذلك دال على ارتدائه ، فناسب رفع الحد عنه لذلك والله أعلم

٢٨ - باب هل يقول الإمام للمقر : لمالك لمست أو غمرت ؟

٦٨٢٤ - حدثني عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال سمعت يعل بن حكيم

من حكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ قال له : لمالك لمست أو غمرت ؟ قال : لا يا رسول الله ، قال : أنكها ؟ - لا يكنى - قال : فند ذلك أمر برجه .

قوله (باب هل يقول الإمام للمقر) أي بالزنا (لمالك لمست أو غمرت) هذه الترجمة مفقودة لجواز تلقين الإمام المقر بالحد ما يندبه عنه ، وقد خصه بعضهم من يظن به أنه أخطأ أو جهل . قوله (سمعت يعل بن حكيم) في رواية موسى بن اسماعيل عند أبي داود عن جرير بن حازم عن حدثني يعل : ولم يسم أباه في روايته فظن بعضهم أنه ابن مسلم وليس كذلك للتصريح في اسناد هذا الباب بأنه ابن حكيم . قوله (عن ابن عباس) لم يذكره موسى في روايته بل أرسله وأشار إلى ذلك أبو داود ، وكان البخاري لم يعتبر هذه العلة لأن وهب بن جرير وصله وهو أخير بحديث أبيه من غيره ، ولأنه ليس دون موسى في الحفاظ ، ولأن أصل الحديث معروف عن ابن عباس فقد أخرجه أحمد وأبو داود من رواية خالد الحذاء عن ابن عباس ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . قوله (لما أتى ماعز بن مالك) في رواية خالد الحذاء : أن ماعز بن مالك أتى النبي ﷺ فقال أنه زنى فأعرض عنه ، فأعاد عليه مرارا ، فسأل قومه : أجنون هو ؟ قالوا ليس به بأس ، وسنده على شرط البخاري ، وذكر الطبراني في الأوسط : أن يزيد بن زريع تفرد به عن خالد الحذاء . قوله (قال له لمالك لمست أو غمرت) حذف المفعول للعلم به أي المرأة المذكورة ولم يعين محل التقبيل وقوله : أو غمرت ، بالغين المعجمة والواو أي بميمتك أو يدك أي أشرت ، أو المراد بغمرت بيدك الجنس أو وضعها على عضو الغير ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : لمست ، بدل غمرت ، وقد وقع في رواية يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عند الاسماعيل بلانظ : لمالك لمست أو لمست . قوله (أو غمرت) أي فأطاعت هل أي واحدة فدللت من الثلاث زنا ففيه إشارة إلى الحديث الآخر المخرج في الصحيحين من حديث أبي هريرة : المعين عزى وزناها النظره وفي بعض طرفه عندها أو عند أحدهما ذكر الإحسان واليسر والرجل والأذن ، زاد أبو داود وأحمد ، وعندهم : والفرج يصدق ذلك أو يكذبه ، وفي الترمذي وغيره عن أبي موسى الأشعري رفعه : كل حين زانية . قوله (أنكها) بالنون والكاف (لا يكنى) أي تلفظ بالكلمة المذكورة ولم يكن عنها بلاغظ آخر ، وقد وقع في رواية خالد الحذاء : أفعلت بها ، وكان هذه الكتابة صدرت منه أو من شبيهه للتصريح في رواية الباب بأنه لم يكن ، وقد تقدم في حديث أبي هريرة

بيننا بكتاب الله ، فقام خصمه وكان أفتة منه فقال : اقض بيننا بكتاب الله واثن لي . قال : قل . قال : ان ابني هذا كان عسيفا على هذا ، فزني بأسرانه ، فافتديت منه بمائة شاة وخادم ، ثم سألت رجلا من أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وعلى امرأته الرجم . فقال النبي ﷺ : والذي نفسي بيده لأفنين بينكما بكتاب الله جل ذكره ، لثلاثة شاة والخادم رد ، وعلى ابنتك جلد مائة وتغريب عام ، واخذ بأُنس على امرأه هذا ، فان اعترفت فارجها . ففدا عليها فاعترت ، فرجها . قلت لسفيان : لم يقل « فأخبروني أن علي ابني الرجم » فقال : أشك فيهما من الزهري ، فربما قلها وربما سكث

٦٨٢٩ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال عمر لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصن إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف . قال سفيان : كذا حفظت ، ألا وقد رجم رسول الله ﷺ ورجنا بعده

قوله (باب الاعتراف بالزنا) هكذا عبر بالاعتراف لوقوعه في حديث الباب ، وقد تقدم في شرح قصة ماهر البحث في أنه هل يشترط في الإقرار بالزنا التكرير أولا ، واحتج من اكتفى بالمرة باطلاق الاعتراف في الحديث ولا يعارض ما رقع في قصة ماهر من تكرار الاعتراف لأنها واقعة حال كما تقدم . **قوله** (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة . **قوله** (حفظناه من في الزهري) في رواية الحميدي عن سفيان وحدثنا الزهري ، وفي رواية عبد الجبار ابن الملا عن سفيان عند الاسماعيل . **قوله** (أخبرني عبيد الله) زاد الحميدي « ابن عبد الله بن عتبة » . **قوله** (أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد) في رواية الحميدي « عن زيد بن خالد الجهني وأبي هريرة وشبل » وكذا قال أحمد وثيبة عند النسائي وعشام بن عمار وأبو بكر بن أبي شيبة وعبد بن الصباح عند ابن ماجه وعمر بن علي وعبد الجبار بن العلاء والوليد بن شعاع وأبو خيثمة وبعقوب الدورقي وإبراهيم بن سعيد الجوهري عند الاسماعيل وآخرون عن سفيان ، وأخرجه الترمذي عن نصر بن علي وغير واحد عن سفيان ولفظه « سمعت من أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل أنهم كانوا عند النبي ﷺ » قال الترمذي : هذا وهم من سفيان ، وإنما روى عن الزهري بهذا السند حديث « إذا ذنت الأمة » فذكر فيه شبلا ، وروى حديث الباب بهذا السند ليس فيه شبل فوهم سفيان في تسويته بين الحديثين . قلت : وسقط ذكر شبل من رواية الصحيحين من طريق هذا الحديث ، وكذا أخرجه من طريق عن الزهري : منها عن مالك والليث وصالح بن كيسان ، وللبخاري من رواية ابن أبي ذئب وشعيب ابن أبي حمزة ، ولمسلم من رواية يونس بن يزيد ومعهما كلهم عن الزهري ليس فيه شبل ، قال الترمذي وشبل لا صحة له ، والصحيح ما روى الزهري عن يونس وابن أخي الزهري فقالوا عن الزهري « عن عبيد الله بن خالد عن عبد الله بن مالك الأوسي عن النبي ﷺ في الأمة إذا ذنت » . قلت : ورواية الزهري عند النسائي ، وكذا أخرجه من رواية يونس عن الزهري ، وليس هو في الكتب الستة من هذا الوجه إلا عند النسائي ، وليس فيه دكت

عند النبي ﷺ . قوله (كذا عند النبي ﷺ) في رواية شعيب ، بينما نحن عند النبي ﷺ ، وفي رواية ابن أبي ذئب
 وهو جالس في المسجد . قوله (فقام رجل) في رواية ابن أبي ذئب الآتية قريباً وصالح بن كيسان الآتية في
 الأحكام والليت الماضية في الشروط ، أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس ، وفي رواية شعيب
 في الأحكام ، إذ قام رجل من الأعراب ، وفي رواية مالك الآتية قريباً ، أن رجلاً اختصماً . قوله (أنشدك الله)
 في رواية الليث ، فقال يا رسول الله أنشدك الله ، ففتح أوله وثورن ساكنة وضم الشين المعجمة أي أسألك بالله ،
 وضم أنشدك معنى أذكرك فحذف الباء أي أذكرك رافعاً لشيدتي أي صرني ، وهذا أصله ثم استعمل في كل
 مطلوب مؤكد ولو لم يكن هناك رفع صوت ، وهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل رفع الرجل صوته عند النبي
 ﷺ مع النهي عنه ثم أجاب عنه بأنه لم يبلغه النهي أسكرته أعرابياً ، أو النهي لمن يرفعه حيث يتكلم النبي ﷺ على
 ظاهر الآية . وذكر أبو علي الفارسي أن بعضهم رواه بضم الهزة وكر المعجمة وغلطه . قوله (إلا قضيت بيننا
 بكتاب الله) في رواية الليث ، إلا قضيت لي بكتاب الله ، قيل فيه استعمال الفعل بعد الاستثناء بتأويل المصدر وإن
 لم يكن فيه حرف مصدري لضرورة افتقار المعنى إليه ، وهو من المواضع التي يقع فيها الفعل موقع الاسم ويراد به
 النفي المحصور فيه المفعول ، والمعنى هنا لا أسألك إلا القضاء بكتاب الله ، ويحتمل أن تكون إلا جواب القسم
 لما فيها من معنى الحصر وتقديره أسألك بالله لا تفعل شيئاً إلا القضاء ، فالتأكيد إنما وقع لعدم التداخل بغيره
 لا لأن لقوله بكتاب الله ، مفهوماً ، وهذا يندفع إيراد من استشكل فقال : لم يكن النبي ﷺ يحكم إلا بكتاب الله
 فاقاعدة السؤال والتأكيد في ذلك ؟ ثم أجاب بأن ذلك من جملة الأعراب والمراد بكتاب الله ما حكم به وكتب على
 عباده ، وقيل المراد القرآن وهو المتبادر . وقال ابن دقيق العيد : الأول أول لأن الرجم أو التعريب ليس
 المذكورين في القرآن إلا بواسطة أمر الله بأنواع رسوله ، قيل وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون المراد ما تضمنه قوله
 تعالى (أو يجعل الله لهن سبيلاً) فبين النبي ﷺ أن السبيل جلد البكر ونفيه ورجم الثيب . قلت : وهذا أيضاً
 بواسطة التبيين ، ويحتمل أن يراد بكتاب الله الآية التي نسخت ثلاثاً وهي : الشيخ والشيخة إذا فارقا زوجها
 وصياني بياته في الحديث الذي بابه ، وهذا أجاب البيضاوي ، ويق عليه التعريب ، وقيل المراد بكتاب الله ما فيه
 من النهي عن أكل المال بالباطل لأن خصمه كان أخذه منه الغنم والوليدة بغير حق فلذلك قال : الغنم والوليدة رد
 عليك . والذي يترجح أن المراد بكتاب الله ما يتعلق بجميع أفراد القصة بما وقع به الجواب الآتي ذكره ، والعلم
 عند الله تعالى . قوله (فقام خصمه وكان أفتة منه) في رواية مالك ، فقال الآخر وهو أفتة ، قال شيخنا في
 شرح الزمذني ، يشتمل أن يكون الراوي كان عارفاً بهما قبل أن يتحاكما فوصف الثاني بأنه أفتة من الأول إما
 مطلقاً وإما في هذه القصة الخاصة ، أو استدلل بحسن أدبه في استثنائه وترك رفع صوته أن كان الأول رفعه
 وتأكيده السؤال على فقهه ، وقد ورد أن حسن السؤال نصف العلم ، وأورده ابن السني في كتاب رياضة
 المتعلمين ، حديثاً مرفوعاً بسند ضعيف : قوله (فقال أقض بيننا بكتاب الله وإنني ل) في رواية مالك ، فقال
 أجل ، وفي رواية الليث ، فقال نعم فاقضه ، وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب ، فقال صدق أقض له يا رسول الله
 بكتاب الله . قوله (رائذن لي) زاد ابن أبي شيبة عن سفیان ، حتى أقول ، وفي رواية مالك ، أن أنكم .
 قوله (قل) في رواية محمد بن يوسف ، فقال النبي ﷺ قل ، وفي رواية مالك ، قال أنكم . قوله (قال) ظاهر

السياق أن القائل هو الثاني ، وجزم الكرماني بأن الفائل هو الأول واستند في ذلك لما وقع في كتاب الصالح عن آدم عن ابن أبي ذئب هنا . فقال الأعرابي إن ابني ، بعد قوله في أول الحديث « جا ، أعرابي ، وفيه » فقال خصمه ، وهذه الزيادة شاذة والمحموظ ما في سائر الطرق كما في رواية سفيان في هذا الباب ، وكذا وقع في الشروط عن هاشم ابن علي عن ابن أبي ذئب موافقا للجماعة ولفظه « فقال صدق ، انض له يا رسول الله بكتاب الله ، إن ابن الخ ، فالاختلاف فيه على ابن أبي ذئب ، وقد وافق آدم أبو بكر الحنفي هند أبي نعم في « المستخرج » ووافق طائفة يزيد بن هارون عند الأسماعيلي . قوله (إن ابني هذا) فيه أن الابن كان حاضرا فأشار إليه ، وخلا معظم الروايات عن هذه الإشارة . قوله (كان عسيفا على هذا) هذه الإشارة الثانية لحصم المنكح وهو زوج المرأة ، ولد شعيب في روايته ، والعسيف الأجير ، وهذا التفسير مدرج في الخبر ، وكأنه من قول الزهري لما عرف من عاداته أنه كان يدخل كثيرا من التفسير في أثناء الحديث كما بيئته في مقدمة كتابي في المدرج ، وقد فصله مالك فوقع في سياقه ، كان عسيفا على هذا . قال مالك : والعسيف الأجير ، وحذفها سائر الرواة ، والعسيف بمهملتين الأجير وزنه ومعناه الجمع عسفاء كأجراء ، ويطلق أيضا على الخادم وعلى العبد وعلى السائل ، وقيل يطلق على من يستعان به ، وفسره عبد الملك بن حبيب بالغلाम الذي لم يحتمل ، وإن ثبت ذلك فإطلاقه على صاحب هذه القصة باعتبار حاله في ابتداء الاستئجار . ووقع في رواية للنسائي تعيين كونه أجير ، ولفظه من طريق عمرو بن شعيب عن ابن شهاب « كان ابني أجييرا لاسرائه ، وسمى الأجير عسيفا لأن المستاجر يدفعه في العمل والعسيف الجهور ، أو هو بمعنى الفاعل لكونه يدفع الأرض بالتردد فيها ، يقال دفع الليل عسفا إذا أكثر السير فيه ، ويطلق العسيف أيضا على الكفاية ، والأجير يكنى المستاجر الأمر الذي أقره فيه . قوله (على هذا) ضمن على معنى عند بدليل رواية عمرو بن شعيب ، وفي رواية محمد بن يوسف « عسيفا في أهل هذا ، ولأن الرجل استخدمه فيما يحتاج إليه امرأته من الأمور فكان ذلك سببا لما وقع له معها » . قوله (فزني بامرأته فأنذيت) زاد الحميدي عن سفيان « فزني بامرأته فأخبروني أن علي ابني الرجم فأنذيت » ، وقد ذكر علي بن المهدي رواية في آخره هنا أن سفيان كان يشك في هذه الرواية فربما تركها ، وغالب الرواة عنه كأحمد ومحمد بن يوسف وابن أبي شيبة لم يذكروها وثبتت عند مالك والقيث وابن أبي ذئب وشعيب وعمرو بن شعيب ، ووقع في رواية آدم « فقالوا لي علي ابنك الرجم » ، وفي رواية الحميدي فأخبرت ، بضم الهمزة على البناء المعجول ، وفي رواية أبي بكر الحنفي « فقال لي ، بالافراد ، وكذا عند أبي هوانة من رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب ، فإن ثبتت فالضمير في قوله فأنذيت منه لخصمه ، وكانهم ظنوا أن ذلك حق له يستحق أن يعفو عنه على مال يأخذه ، وهذا ظن باطل ، ووقع في رواية عمرو بن شعيب « فسألت من لا يعلم فأخبروني أن علي ابني الرجم فأنذيت منه » . قوله (بمائة شاة وخادم) المراد بالخادم الجارية المعدة للخدمة بدليل رواية مالك بلفظه وجليه لي ، وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب « بمائة من الغنم ووليدة » ، وقد تقدم تفسير الوليدة في أواخر الفرائض . قوله (ثم سألت رجلا من أهل العلم فأخبروني) لم أوف على أسمائهم ولا على هجدهم ولا على اسم الخصمين ولا الابن ولا المرأة ، وفي رواية مالك وصالح بن كيسان وشعيب « ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني ، رسله لابن أبي ذئب لكن قال « فزهروا » وفي رواية معمر « ثم أخبرني أهل العلم » ، وفي رواية عمرو بن شعيب « ثم سألت من يعلم » . قوله (أن علي ابني) في رواية مالك « إنما علي ابني » . قوله (جملة مائة) بالاضافة إلى كثير ، وقرأه

بعضهم بثلاثين جلد مراعون وتونين مائة منصوب على التيبس ولم يثبت رواية . قوله (وعلى امرأة هذا الرجم) في رواية مالك والأكثر د وإنما الرجم على امرأته ، وفي رواية عمرو بن شعيب وأخبروني أن ليس على ابني الرجم ، قوله (والذي نفسي بيده) في رواية مالك ، وأما والذي ، قوله (لأقضين) بهديد النون لنا كيد . قوله (بكتاب الله) في رواية عمرو بن شعيب ، والحق ، وهي ترجح أول الاحتمالات الماضية ذكرها . قوله (المائة شاة والحامد رد) في رواية الكشي شعبي وعليك ، وكذا في رواية مالك وإفظه ، أما غنمك وجراريتك فرد عليك ، أي مردود من الحلاق لفظ المصدر على اسم المفعول كقولهم ثوب نسج أي منسوج . ووقع في رواية صالح بن كيسان ، أما الواحدة والغنم فردها ، وفي رواية عمرو بن شعيب وأما ما أعطيتك فرد عليك ، فإن كان الغنم في أعطيتك لحصده تأيدت الرواية الماضية وإن كان للفظ . فلا . قوله (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) قال الذوري : هو محمول على أنه عليه السلام علم أن الابن كان بكرا وأنه اعترف بالزنا ، ويحتمل أن يكون أخيرا اعترافه والتقدير وعلى ابنك إن اعترف ، والاول أليق فإنه كان في مقام الحكم ، فلو كان في مقام الافتاء لم يكن فيه اشكال لأن التقدير إن كان ذنبي وهو بكر ، وقرينة اعترافه حضوره مع أبيه وسكوته عما نسب إليه ، وأما العلم بكونه بكرا فوقع صريحا من كلام أبيه في رواية عمرو بن شعيب وإفظه وكان ابني أميرة امرأة هذا وابني لم يحصن ، . قوله (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) وإفقه الأكثر ، ووقع في رواية عمرو بن شعيب ، وأما ابنك فجلده مائة وتغريب سنة ، وفي رواية مالك وصالح بن كيسان ، وجلده ابنة مائة وتغريب عاما ، وهذا ظاهر في أن الذي صدر حينئذ كان حكما لا فتوى ، بخلاف رواية سفيان ومن وافقه . قوله (وأغد يا أنيس) بنون ومهمله مصغر (على امرأة هذا) زاد محمد بن يوسف : فأسألهما ، قال ابن السكن في كتاب الصعابة : لا أدري من هو ولا وجدت له رواية ولا ذكر إلا في هذا الحديث ، وقال ابن عبد البر : هو ابن الضحاك الأسلمي وقيل ابن مرثد وقيل ابن أبي مرثد ، وزيفوا الأخير بأن أنيس بن أبي مرثد صحابي مشهور وهو ضحوي بالذين المعجمة والثرف لا أسلمي وهو بفتححتين لا التصغير ، وغلط من زعم أيضا أنه أنس بن مالك وصغر كما صغر في رواية أخرى عند مسلم لأنه أنصاري لا أسلمي ، ووقع في رواية شعيب وابن أبي ذئب ، وأما أنيس يا أنيس - لرجل من أسلم - فأغد ، وفي رواية مالك ويونس وصالح بن كيسان ، وأمر أنيس الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر ، وفي رواية معمر ، ثم قال لرجل من أسلم يقال له أنيس قم يا أنيس فسل امرأة هذا ، وهذا يدل على أن المراد بالغدو الذهاب والتزوجه كما يطلق الرواح على ذلك ، وليس المراد حقيقة الغدو وهو التأخير إلى أول النهار كما لا يراد بالرواح التوجه نصف النهار ، وقد حكى بعض أن بعضهم استدل به على جواز تأخير إقامة الحد عند ضيق الوقت واستضعفه بأنه ليس في الخبر أن ذلك كان في آخر النهار . قوله (فإن اعترفت فارجعها) في رواية يونس ، وأمر أنيس الأسلمي أن يرجم امرأة الآخر إن اعترفت ، . قوله (ففدا عليها فاعترفت فارجعها) كذا الأكثر ، ووقع في رواية الليث ، فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجعت ، وأخبره ابن أبي ذئب فقال « ففدا عليها فارجعها » ونحوه في رواية صالح بن كيسان ، وفي رواية عمرو بن شعيب ، وأما امرأة هذا فترجم ، ورواية الليث أنهم لأنهم تهمرو بأن أنيس أعاد جراحها على النبي ﷺ فأمر حينئذ برجعها . ويحتمل أن يكون المراد أمره الأول المعلق على اعترافها فيتحد مع رواية الأكثر وهو أول . وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم الرجوع إلى كتاب الله نصا أو استنباطا ، وجراد القسم على الأمر أنا كيد ، واللفظ بغير استتلاف ، وحسن

خلق النبي ﷺ وحلمه على من يخاطبه بما الأول خلافه ، وأن من تأسى به من الحكماء في ذلك يحمدهم لا يترفع
لقول الخصم مثلا احكم بيننا بالحق . وقال البيضاوي : إنما نواردا على سؤال الحكم بكتاب الله مع أنهما يعلمان
أنه لا يحكم إلا بحكم الله ليحكم بينهما بالحق الصرف لا بالمصالح ولا بالأخذ بالآرفق ، لأن الحاكم أن يفعل ذلك برضا
الخصمين . وفيه أن حسن الأدب في مخاطبة الكبير يقتضى التقديم في الخصومة ولو كان المذكور مسجوقا ، وأن للإمام
أن يأذن لمن شاء من الخصمين في الدعوى إذا جاءا معا وأمكن أن كلا منهما يدعى ، واستحباب استدعاء المدعى
والمستغنى الحاكم والمالم في الكلام ، ويتأكد ذلك إذا ظن أن له عذرا . وفيه أن من أقر بالحد وجب على الإمام إقامة
عليه ولو لم يترف مشاركة في ذلك ، وأن من قذف غيره لا يقام عليه الحمد إلا إن طأبه المقذوف ، خلافا لابن
أبي ليلى فإنه قال يجب ولو لم يطلب المقذوف . قلت : وفي الاستدلال به نظر ، لأن محل الخلاف إذا كان المقذوف
حاضرا ، وأما إذا كان غائبا كذا فظاهر أن التأخير لاستكشاف الحال . فإن ثبت في حق المقذوف فلا حد على
التأخير كما في هذه الفصة ، وقد قال النووي تبعا لغيره أن سبب بحث النبي ﷺ أنيسا للمرأة ليعلمها بالقذف المذكور
لخطاب بعد قاذفها أن أنكرت ، قال : هكذا أوله العلماء من أصحابنا وشيخهم ولا بد منه لأن ظاهره أنه بحث يطلب
إقامة حد الزنا وهو غير مراد لأن حد الزنا لا يختص به بالتجسس والتشكيب عنه بل يستحب تلقين المقر به ليرجع كما
تقدم في قصة ماعز وكان لقوله « فإن اعترفتم » مقابلا أي وإن أنكرت فاعلموا أن لها طلب حد القذف ليعذب لوجوه
الاحتمال . ولو أنكرت وطلب لا يجيب . وقد أخرج أبو داود والنسائي من طريق صحيح بن المسيب عن ابن
عباس « أن رجلا أقر بأنه زنى بامرأة لجلده النبي ﷺ مائة . ثم سأل المرأة فقالت كذب لجلده حد القرية ثمانيين
وقد مكك عليه أبو داود وصححه الحاكم واستنكره النسائي . وفيه أن المخدرة التي لا تمتد البرود لا تكاف المحذور
لمجلس الحكم بل يجوز أن يرسل إليها من يحكم لها وعلمها ، وقد ترجم النسائي لذلك . وفيه أن الصائل يذكر كل
ما وقع في القصة لاحتمال أن يفهم المفتي أو الحاكم من ذلك ما يستدل به على خصوص الحكم في المسألة ، لقول
السائل أن ابنى كان حسيفا على هذا ، وهو إنما جاء يسأل عن حكم الزنا ، والمر في ذلك أنه أراد أن يقيم لأبيه
حدود ما رآه لم يكن مشهورا بالصبر ولم يرجع على المرأة مثلا ولا استكرها ، وإنما وقع له ذلك لظول الملازمة
المقتضية لزوم التأنيس والإدلال ، ليستفاد منه البحث على إبعاد الاجتهاد عن الاجنبية مهما أمكن ، لأن الشهرة قد
تفنى إلى الفساد ويتصور بها الشيطان إلى الإفساد . وفيه جواز استفتاء الفضول مع وجود الفاضل ، وأرد على
من منع التابعي أن يفتي مع وجود الصحابي مثلا . وفيه جواز الاكتفاء في الحكم بالأمر الناشئ عن القان مع
القدرة على اليقين ، يمكن إذا اختلفوا على المستفتى يرجع إلى ما يفيد القطع وإن كان في ذلك العصر الشريف من
يفتى بالظن الذي لم ينشأ عن أصل ، ويحتمل أن يكون وقع ذلك من المنافقين أو من قرب هذه بالجاهلية فأقدم
على ذلك . وفيه أن الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي ﷺ وفي بعده ، وقد عقد محمد بن سعد في الطبقات بابا لذلك
وأخرج بأسانيد فيها الرافدي أن منهم أبا بكر وعمر وعثمان وعليه وعبد الرحمن بن عوف وأبو بن كعب ومعاذ
ابن جبل وزيد بن ثابت . وفيه أن الحكم المبنى على الظن ينقض بما يفيد القطع . وفيه أن الحد لا يقبل الفداء ،
وهو مجمع عليه في الزنا والسرقة والحرابة وشرب المسكر ، واختلف في القذف والصحيح أنه كغيره ، وإنما يجرى
الفداء في الجدين كالتقصص في النفس والأطراف . وأن الصلح المبنى على تخير الشرع برد وبعاد المال المأخوذة فيه ،

قال ابن دقيق العيد : وبذلك يتبين ضعف عذر من اعتذر من الفقهاء عن بعض المقود الفاسدة بأن المتعاضدين تراضيا وأذن كل منهما الآخر في التصرف ، والحق أن الأذن في التصرف مقيد بالمقود الصحيحة . وفيه جواز الاستئابة في إقامة الحد ، واستدل به على وجوب الاعتذار والاكتفاء فيه بواحد ، وأجاب عياض باحتمال أن يكون ذلك ثبت عند النبي ﷺ بشهادة عشرين رجلا ، كذا قال والذي تقبل شهادته من الثلاثة والد العسيف فقط وأما العسيف والزوج فلا ، وغفل بعض من تبع القاضي فقال : لابد من هذا الحل والا لزم الاكتفاء بشهادة واحد في الإقرار بالزنا ولا قائل به ، ويمكن الانفصال عن هذا بأن أنيساً بعث حاكما فاستوفى شروط الحكم ثم استأذن في رجما فأذن له في رجما ، وكيف يتصور من الصورة المذكورة إقامة الشهادة عليها من غير تقديم دعوى عليها ولا على وكيلها مع حضورها في البلد غير متوالية ، إلا أن يقال إنها شهادة حسبة ، ويجب بأن لم يقع هناك صيغة الشهادة المشروطة في ذلك . واستدل به على جواز الحكم بأقرار الجاني من غير ضبط بشهادة عليه ، ولكنها واثقة حين فيحتمل أن يكون أنيس أشهد قبل رجما . قال عياض : احتج قوم بجواز حكم الحاكم في الحدود وغيرها بما أقر به الخصم عنده وهو أحد قولي الشافعي وبه قال أبو ثور ، وأبى ذلك الجمهور ، والخلاف في غير الحدود أقوى ، قال وهذه أنيس بطرقها احتمال معنى الاعتذار كما مضى ، وإن قوله وفارجها ، أي بعد إعلامي ، أو أنه فوض الأمر إليه فإذا اعترفت بمحضرة من يثبت ذلك بقولهم تحكم ، وقد دل قوله « فأمر بها رسول الله ﷺ » فرجعت ، أن النبي ﷺ هو الذي حكم فيها بعد أن أعلمه أنيس باعترافها ، كذا قال ، والذي يظن أن أنيسا لما اعترفت أعلم النبي ﷺ به لأنه في الاستئابة ، مع كونه كان عاق له رجما على اعترافها . واستدل به على أن حضور الإمام الرجم ليس شرطا ، وفيه نظر لاحتمال أن أنيسا كان حاكما وقد حضر - بل بأمر - الرجم لظاهر قوله « فارجها » . وفيه ترك الجمع بين الجلد والتعريب ، وسيأتي في « باب البكران بجلدان وبغضيان » وفيه الاكتفاء بالاعتراف بالمرة الواحدة لأنه لم ينقل أن المرأة تكرر اعترافها ، والاكتفاء بالرجم من غير جلد لأنه لم ينقل في قصتها أيضا ، وفيه نظر لأن الفعل لا عموم له فالتارك أولى . وفيه جواز استئجار الحر . وجواز إجارة الأب ولده الصغير لمن يستخدمه إذا احتاج لذلك . واستدل به على صحة دعوى الأب لمجوره ولو كان بالغا ليكون الولد كان حاضرا ولم يتسكلم إلا أبوه ، ونعقب باحتمال أن يكون وكيله أو لأن التداخي لم يقع إلا بسبب المال الذي وقع به الفداء فكأن والد العسيف ادعى حل زوج المرأة بما أخذه منه إما لنفسه وإما لامرأته بسبب ذلك حين أعلمه أهل العلم بأن ذلك الصلح فاسد ليعتديه منه سواء كان من ماله أو من مال ولده ، فأمره النبي ﷺ برد ذلك إليه ، وأما ما وقع في القصة من الحد فباعتراف العسيف ثم المرأة . وفيه أن حال الوانين إذا اختلفا أقبح على كل واحد حده لأن العسيف جلد والمرأة وجه ، فكذا لو كان أحدهما حرا والآخر رقيقا ، وكذا لو زنى بالغ بصبية أو عاقق بمجنونة حد البالغ والعاقل دونهما ، وكذا عكسه . وفيه أن من قذف ولده لا يحده لأن الرجل قال إن ابني زنى ولم يثبت عليه حد القذف . الحديث الثاني : قوله (عن الزهري) صرح الحميدي فيه بالتعديت عن صفيان قال « أتينا - يعني الزهري - فقال ان شئتم حديثكم بعشرين حديثا أو حديثكم بحديث السقيفة ، فقالوا : حديثنا بحديث السقيفة ، فحدثهم به بطوله ، فحفظت منه شيئا ثم حدثني ببقية بعد ذلك معمر . قوله (عن حميد الله) بالتصغير هو المذكور في الحديث قبله : ووقع عند أبي حوالة في رواية بواس عن الزهري « أخبرني حميد الله » . قوله (عن ابن عباس قال : قال عمر)

في رواية محمد بن منصور عن سفيان عند القسائي سمعت عمر بن الخطاب (قد خفي الخ) هو طرف من الحديث وبأن يتناهى في الباب الذي يليه ، والفرض منه من قوله ، ألا وإن الرجم - حق ، الخ . قوله (قال سفيان) هو موصول بالسند المذكور . قوله (كذا حفظ) هذه جملة معترضة بين قوله ، أو الاعتراف ، وبين قوله ، وقد رجم ، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية جعفر الثوري عن علي بن عبد الله شيخ البخاري له ، فقال بعد قوله أو الاعتراف ، وقد قرأناها : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، وقد رجم رسول الله ﷺ ورجنا بعده ، فسقط من رواية البخاري من قوله ، وقرأه ، إلى قوله ، البتة ، ولعل البخاري هو الذي حذف ذلك عمدا ، فقد أخرجه القسائي عن محمد بن منصور عن سفيان كرواية جعفر ثم قال : لا أعلم أحدا ذكر في هذا الحديث الشيخ والشيخة غير سفيان ، وينبغي أن يكون وهم في ذلك . قلت : وقد أخرج الأئمة هذا الحديث من رواية مالك ويونس وميمون وصالح بن كيسان وحفيل وغيرهم من الحفاظ عن الزهري فلم يذكرهما ، وقد وقعت هذه الزيادة في هذا الحديث من رواية اللوطي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : لما صدر عمر من الحج وقدم المدينة خطب الناس فقال : أيها الناس قد سئلت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة - ثم قال - إياكم أن تملكوا من آية الرجم أن يقول قائل لا محمد حدين في كتاب الله ، وقد رجم رسول الله ﷺ ورجنا ، والذي نفس بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبها بيدي : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة . قال مالك : الشيخ والشيخة الثيب والثيبة . ووقع في الحلبة ، في ترجمة داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن عمر ، لكتبها في آخر القرآن ، ووقعت أيضاً في هذا الحديث في رواية أبي معشر الآتي التلبيه عليها في الباب الذي يليه ، فقال متصلاً بقوله قد رجم رسول الله ﷺ ورجنا بعده ، ولولا أن يقولوا كتب عمر ما ليس في كتاب الله لكتبته ، قد قرأناها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة إنكلاً من الله وأتاه هذين حكيم ، وأخرج هذه الجملة القسائي وصححه الحاكم من حديث أبي بن كعب قال : ولقد كان فيها - أي سورة الأحزاب - آية الرجم : الشيخ ، فذكر مثله . ومن حديث زيد بن ثابت ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : الشيخ والشيخة ، هذه إلى قوله ، البتة ، ومن رواية أبي أسامة بن سهل أن حاله أخبرته قالت : لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم ، فذكره إلى قوله ، البتة ، وزاد بما قضيا من الآية ، وأخرج القسائي أيضاً أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت : ألا تكتبها في المصحف ؟ قال : لا ، ألا ترى أن الشابين الثيبين يرجمان ؟ ولقد ذكرنا ذلك ، فقال عمر : أما أكفيكم ، فقال : يا رسول الله أكتبني آية الرجم ، قال لا أستطيع ، وروينا في فضائل القرآن لابن الضريس من طريق يعلى وهو ابن حكيم عن زيد بن أسلم ، أن عمر خطب الناس فقال : لا تشكروا في الرجم فانه حق ، ولقد سمعت أن أكتبه في المصحف فسألت أبي بن كعب فقال : أليس انني وأنا أستقرئها رسول الله ﷺ فدلعت في صدري وقلت أستقرئ آية الرجم وهم يتسافدون نسافداً محر ، ورجاله ثقات . وفيه إشارة إلى بيان السبب في رفع تلاوته وهو الاختلاف ، وأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال : كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان في المصحف فقرأ كل هذه الآية فقال زيد ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : الشيخ والشيخة فارجموهما البتة ، فقال عمر : لما نزلت أئمت النبي ﷺ فقلت أكتبها ؟ فسكاه كره ذلك ، فقال عمر : ألا ترى أن الشيخ إذا ذنبت ولم يحسن جلد ، وإن الشاذ إذا ذنبت وقد أحسن رجم ، فاستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوته ليكون العمل على غير الظاهر من عمومها

٣١ - باب رجم الحبل من الزنا إذا أحصنت

٦٨٣٠ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثني إبراهيم بن سعيد عن صالح عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال : كنت أفرى رجلا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن هوف ، فبينما أنا في منزله بمضى وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة حجها ، إذ رجع إلى عبد الرحمن فقال : لو رأيت رجلا أتى أمير المؤمنين ليوم فقال : يا أمير المؤمنين هل لك في فلان يقول : لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا ، فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فائتة فتت ، فغضب عمر ثم قال : إني إن شاء الله لأتسم بالشبهة في الناس فحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن ينصبوا أمورا . قال عبد الرحمن : قلت يا أمير المؤمنين لا تنقل ، فإن للوسم يجمع رعايا الناس وفوضاءهم ، فأنهم هم الذين يطلبون على قربك حين تقوم في الناس ، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير ، وأن لا يروها ، وأن لا يعضوها على مواضعها ، فأهل حتى تقدم المدينة فأنها دار الجحفة والسنة ، فتخلص بأهل الفقه وأشرف الناس ، فتقول ما قلت متمكنا . فبقي أهل العلم مقالذك ، ويضعونها على مواضعها . فقال عمر : أما والله - إن شاء الله - لأفومن بذلك أول مقام أقومه بالمدينة قال ابن عباس : فقدمنا المدينة في عتب ذي الحجة ، فلما كانت يوم الجمعة عجلت الرواح حين زافت الشمس حتى أجد سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل جالسا إلى ركن اللبنة ، فجلست حوله فتمس ركني ركنته ، فلم أنشب أن أخرج عمر بن الخطاب فلما رأيته مقبلا قلت لسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل : كيف قولن للشبهة مقالة لم يقبلها منذ استخلف . فأنكر علي وقال : ما عيت أن يقول ما لم يقل قبله فجلس عمر على اللبنة ، فلما سكنت للذنون قام فأتى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد فإن قائل لكم مقالة قد قدرد لي أن أقولها ، لا أدري لعلها بين يدي أجل ، فن سئلها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به راحلته ، ومن خشي أن لا يقبلها فلا أحل لأحد أن يكذب علي إن الله بعث محمدا ﷺ بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان مما أنزل الله آية الرجم ، فقرأناها وعقلناها ووعيدناها ، رجم رسول الله ﷺ ورجعنا بعده ، فأخشي إن طال بالناس زمان أن يقول قائل : والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف . ثم إنا كنا نقرأ أنها من كتاب الله أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم - أو أن كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم - ألا ثم إن رسول الله ﷺ قال : لا تطروني كما أطرت هيس بن صبيح وقولوا عبد الله ورسوله ، ثم إنه بلغني أن قائلًا منكم يقول والله لو قد مات عمر بايعت فلانا ، فلا يفترون أصروا أن يقول إنما كانت بيعة

أبي بكر فلقه وتمت، ألا وإنها قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرها، وليس فيكم من يقطع الأمان إلى مثل أبي بكر، من بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بابه تنفرة أن يقتلا، وإنه قد كان من أخبرنا حين توفي الله نبيه ﷺ، أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف هنا علي والزبير ومن معهم واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر، فقلت لأبي بكر: يا أبا بكر، انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار فانطلقنا نريدكم، فلما دنونا منهم لقينا منهم رجلا صالحا فذكر ما تمألا عليه للقوم فقالا: أين تريدون يا معشر المهاجرين؟ قلنا: نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار، فقالا: لا عليكم أن لا تقر بهم، اقضوا أمركم. فقلت: والله لنأتينهم. فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة، فإذا رجل ضرب بين ظهرانيهم، فقلت: من هذا؟ فقالوا: هذا سعد بن عباد، فقلت: ما له؟ قالوا: يؤمك. فلما جئنا قليلا أشهد خطيبهم فأتى على الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام، وأنتم - معشر المهاجرين - رهط، وقد دنت دافئة من قومكم، فإذا هم يريدون أن يحتزلونا من أصلنا وأن يحضنونا من الأمر. فلما سكنت أردت أن أتكم - وكنت قد زورت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر - وكنت أداري منه بعض الهدى، فلما أردت أن أتكم قال أبو بكر: على رسلك. ففكرت أن أغضبه، ففكر أبو بكر، فكان هو أحلم مني وأوقر، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قال في بديته مثلها أو أفضل منها حتى سكنت. فقال: ما ذكرتم فيكم من غير فأنتم له أهل، وإن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قریش، هم أوسط العرب نسبا ودارا. وقد رضيت لكم أحدا هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم - فأخذ بيدي وبدي أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا - فلم أكره مما قال غيرها، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربنى ذلك من إثم أحب إلى من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر، اللهم إلا أن تسؤل إلى نفسي عند الموت شيئا لا أجده الآن. فقال قائل من الأنصار: أنا جذيلها المسكك، وعذيقها المرجب. ميتا أميرا ومنكم أمير يا معشر قریش. فكثرت اللقط، وارتفعت الأصوات، حتى قرئت من الاختلاف، فقلت: أبسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده، فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته الأنصار، وزونا على سعد بن عباد فقال قائل منهم: قتلتم سعد بن عباد، فقلت: قتل الله سعد بن عباد. قال عمر: ولما والله ما وجدنا فيها حصرنا من أمر أقوى من مبايعه أبي بكر، خشينا إن فارقتا القوم ولم تكن بيعة أن يهايموا رجلا منهم بعدنا، فلما بايعناهم على ما لا نرضى وإما نفاقهم فوسكون فسادا، فمن بايع رجلا على غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بابه تنفرة أن يقتلا.

قوله (باب رجم الحبل في الزنا) في رواية غير أبي ذر «من الزنا»، قوله (إذا أحصت) أي زوجت،

قال الاسماعيل يريد إذا حبست من زنا على الاحضان ثم وضعت ، فاما وهي حبلى فلا ترجم حتى تضع . وقال ابن بطال : معنى الترجمة هل يجب على الحبلى رجم أو لا ، وقد استقر الاجماع على أنها لا ترجم حتى تضع . قال الثوري وكذا لو كان حدها الجلد لا تجلد حتى تضع ، وكذا من وجب عليها قصاص وهي حامل لا يقص منها حتى تضع بالاجماع في كل ذلك اه . وقد كان عمر أراد أن يرحم الحبلى فقال له معاذة لاسماعيل لك عليا حتى تضع مافي بطنها ، أخرجه ابن أبي شيبة ورجاله ثقات ، واختلف بعد الوضع فقال مالك إذا وضعت رجعت ولا ينتظر أن يكفل ولدها ، وقال السكونيون لا ترجم حين تضع حتى تجدد من يكفل ولدها ، وهو قول الشافعي ورواية عن مالك ، وزاد الشافعي : لا ترجم حتى ترضع اللبن ، وقد أخرج مسلم من حديث عمران بن حصين ، أن امرأة جهينة أتت النبي ﷺ وهي حبلى من الرنا فذكرت أنها زنت فأمرها أن تقعد حتى تضع ، فلما وضعت أتته فأمر بها فرجعت ، وعنده من حديث بريدة ، أن امرأة من غنم قالت يا رسول الله طهرني (فقالت انها حبلى من الزنا) فقال لها حتى تضعي . فلما وضعت قال لا ترجمها وتضع ولدها صغيرا ليس له من يرضعه ، فقام رجل فقال الى رضاعه يا رسول الله ، فرجما . وفي رواية له دفأرضعته حتى فطمته ودفأته الى رجل من المسلمين ورجما ، وجمع بين روايتي بريدة بأن في الثانية زيادة فتحمل الاولى على أن المراد بقوله دأ الى رضاعه ، أي تربيته . وجمع بين حديثي عمران وبريدة أن الجهمية كان لولدها من يرضعه بخلاف الغامدية . قوله (من صالح) وهو ابن كيسان ، ووقع كذلك عند يقرب بن سفيان في تاريخه عن عبد العزيز شيخ البخاري في ربه ، وأخرجه الاسماعيل من طريقه . قوله (عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله) في رواية مالك ، عن الزهري ان عبيد الله بن عبد الله بن حنبل أخبره ، وأخرجه أحمد والدارقطني في الفرائب ، وصححه ابن حبان . قوله (عن ابن عباس) في رواية مالك ، ان عبد الله بن عباس أخبره كنت أقرى رجلا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف ، ولم أنف على اسم أحد منهم غيره ، زاد مالك في روايته في خلافة عمر فلم أر رجلا يحد من الأشرعية ما يحد عبد الرحمن عند القراءة ، قال الداردي فيما نقله ابن الزين معنى قوله كنت أقرى رجلا ، أي أعلم منهم القرآن ، لأن ابن عباس كان عند وفاة النبي ﷺ إنما حفظ المفصل من المهاجرين والأنصار ، قال : وهذا الذي قاله خروج عن الظاهر بل عن النص ، لأن قوله أقرى بمعنى أعلم . قالت : ويؤيد التعقب ما وقع في رواية ابن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري كنت اختلف إلى عبد الرحمن بن عوف ونحن بمنى مع عمر بن الخطاب أعلم عبد الرحمن بن عوف القرآن وأخرجه ابن أبي شيبة وكان ابن عباس ذكيا سريع الحفظ ، وكان كثير من الصحابة لاشتغالهم بالجهاد لم يستوعبوا القرآن حفظا ، وكان من اتفق له ذلك يستدركه بعد الوفاة النبوية وإقامتهم بالمدينة ، فكانوا يعتمدون على تجماء الأبناء فيقرؤهم فلما بلغنا للحفظ . قوله (فبينما أنا بمنزلة بمنى وهو عند عمر) في رواية ابن اسحق ، فأنبت في المنزل فلم أجده فانتظرت حتى جاء . . قوله (في آخر حجة حجها) يعني عمر ، كان ذلك سنة ثلاث وعشرين . قوله (لو رأيت رجلا أتى أمير المؤمنين اليوم) لم أنف على اسمه . قوله (هل لك في فلان) لم أنف على اسمه أيضا ، ووقع في رواية ابن اسحق أن من قال ذلك كان أكثر من واحد وافظه ان رجلين من الأنصار ذكرا بيعة أبي بكر . . قوله (لقد بايعت فلانا) هو طاحه بن عبيد الله أخرجه البزار من طريق أبي معشر عن زيد بن أسلم عن أبيه وعن عمر مولى حفصة بهم المهاجرة وسكون الفاء قالوا قدم على أبي بكر مال . فذكر قصة طرية في قسم التي . ثم قال . حتى اذا كان من آخر

السنة التي حج فيها عمر قال بعض الناس : لو قد مات أمير المؤمنين أقربا فلانا ، يعنون طلحة بن عبيد الله ، ونقل ابن بطال عن الملب أن الذين عذروا أنهم يبايعونه رجلا من الانصار ولم يذكر مستنده في ذلك . قوله (فوافقه ما كانت بيعة أبي بكر الا فلتة ، بفتح الفاء وسكون اللام بعدها مشاة ثم ناء تأنيث أى فجأة وزنه ومعناه ، وجاء عن مسجون عن أشهب أنه كان يقولها بضم الفاء ويفسرهما بانفلات الشيء من الشيء . ويقول أن الفتح غلط وأنه إنما يقال فيها يندم عليه ، وبيعة أبي بكر عما لا يندم عليه أحد ، وتعمق بثبوت الرواية بفتح الفاء ولا يلزم من وقوع الشيء بفتحة أن يندم عليه كل أحد بل يمكن الندم عليه من بعض دون بعض ، وإنما أطلقوا على بيعة أبي بكر ذلك بالنسبة لأن لم يحضرها في الحال الأول ، ووقع في رواية ابن اسحق بعد قوله فلتة ، فلا يمنع امره أن هلك هذا أن يقوم إلى من يريد فيضرب على يده فتكون أى البيعة كما كانت أى في قصة أبي بكر ، وسيأتى مزيد في معنى الفلتة بعد . قوله (فغضب عمر) زاد ابن اسحق : غضبا ما رأيت غضبا مثله منذ كان . قوله (أن يغضبوا أمورهم) كذا في رواية الجميع بغين معجمة وصاد مهملة ، وفي رواية مالك : يغضبوا ، بزيادة مشاة بعد الذين المعجمة ، وحكى ابن التين أنه روى بالعين المهملة وضم أوله من أغضب أى صار لا ناصر له ، والمغضوب الضعيف ، وهو من غضبت الفاء إذا انكسر أحد قرنيها أو قرنها الداخل وهو المشاش ، والمعنى أنهم يغلبون على الأمر فيضعفون أنفسهم ، والأول أولى ، والمراد أنهم يثبرون على الأمر بغير عهد ولا مشاورة ، وقد وقع ذلك بعد على وفق ما حذره عمر رضى الله عنه . قوله (يجمع رطاع الناس وغوغاهم) الرطاع بفتح الراء وهما تين الجبهة الرذلاء ، وقبل الشباب منهم والغوغاء بمعجمتين بينهما واو ساكنة ، أصله صفار الجراد حين يبدأ في الطيران ، ويطلق على السفلة المدهسين إلى الشر . قوله (يغلبون على قريته) بضم القاف وسكون الراء ثم موحدة أى المكان الذى يقرب منك ، ووقع في رواية الكشميهنى وأبو زيد المروزي بكسر القاف وبالنون وهو خطأ ، وفي رواية ابن وهب عن مالك : هل بجلاءك إذا قيت في الناس . قوله (يطيرها) بضم أوله من أطار الشيء إذا أطاعه ، والسرخسى : يطيرها ، بفتح أوله أى يحملونها على غير وجهها ، ومثله لابن وهب وقال يطيرها أوائلك ولا يفرنها ، أى لا يفرقون المراد بها . قوله (فتخلص) بضم اللام بعدها مهملة أى تخلص . قوله (لأفرمن) في رواية مالك : فقال ابن قدمت المدينة صالحا لا تكن الناس بها . قوله (أفرمه) في رواية الكشميهنى والسرخسى : أفرم ، بمعذف الضمير . قوله (في عقب ذى الحجة) بضم المهملة وسكون القاف وبفتحها وكسر القاف وهو أولى ، فإن الأول يقال لما بعد التكملة والثاني لما قرب منها ، يقال جاء عقب الشهر بالوجهين ، والواقع الثاني لأن قدوم عمر كان قبل أن يفسخ ذو الحجة في يوم الأربعاء . قوله (هجرات الرواح) في رواية الكشميهنى : بالرواح ، زاد سفيان عنه البرار : وجات الجملة وذكرت ما حدثني عبد الرحمن بن عوف فهجرت إلى المسجد ، وفي رواية جويرية عن مالك عند ابن حبان والدارقطني : لما أخبرني . قوله (حين زادت الشمس) في رواية مالك : حين كانت صكة حمى ، بفتح الصاد وتشديد الكاف وحمى بضم أوله وفتح الميم وتشديد التحتانية وقبل بتقديد الميم وزن حبل ، زاد أحد عن اسحق بن عيسى : قالت لما لك ما صكة حمى ؟ قال : الأحمى قال لا يزال أى ساعة خرج لا يعرف الحر من البرد أو نحو هذا ، ذات : وهو تفسير معنى ، وقال أبو هلال العسكري : المراد به اشتداد الهاجرة ، والأصل فيه أنه اسم رجل من العلاف يقال له حمى غرا يوما في قائم الظهيرة فأوقع بهم نصار مثلا اسلك من جاء في ذلك الوقت ، وقبل

هو رجل من عدوان كان يفيض بالحجاج عند الهجرة فضرب به المثل ، وقيل المني أمث الشخص في هذا الوقت
 يكون كالاهي لا يقدر على مباشرة الشمس بعينه ، وقيل أصله أن الطيبي يدور أي يدوخ من شدة الحر فيصك
 برأسه ما واجهه ، وللدانقاني من طريق سعيد بن داود عن مالك « صكة عني ساعة من النهار سمعها العرب ، وهو
 نصف النهار أو قريباً منه . قوله (جلست حوله) في رواية الاسماعيلي « حله » ، وكذلك مالك ، وفي رواية اسحق
 الغزوي عن مالك « حذاه » ، وفي رواية معمر « جلست الى جنبه تمس ركبتي ركبته » . قوله (فلم أكتب) بنون
 ومهجمة وموحدة أي لم أكتب بشيء غير ما كنت فيه والمراد سرعة خروج عمر . قوله (أن خرج) أي من مكانه
 إلى جهة المنبر ، وفي رواية مالك « أن طلع عمر - أي ظهر - يوم المنبر ، أي بقصد » . قوله (ليقولن العشي مقالة)
 أي عمر . قوله (لم يقلها منذ استخاف) في رواية مالك « لم يقلها أحد قط قبـله » . قوله (ما عسيت) في رواية
 الاسماعيلي « ما عسى » . قوله (أن يقول مالم يقل قبله) زاد سفيان « فغضب سعيد وقال ما عسيت » ، قيل أراد ابن
 عباس أن ينبه سعيداً معتدداً على ما أخبره به عبد الرحمن ليكون على يقظة فبلى باله لما يقوله حمر ، فلم يقع
 ذلك من سعيد موقفاً بل أنكره ، لأنه لم يعلم بما سبق لعمر وحل بناء أن الأمور استعرت . قوله (لا أدري لعابها
 بين يدي أجلي) أي بقرب موتي ، وهو من الأمور التي جرت على لسان عمر فوفقت كما قال ، ووقع في رواية
 أبي معشر المشار إليها قبل ما يؤخذ منه سبب ذلك وأن عمر قال في خطبته هذه « رأيت رؤياي وما ذاك إلا عند
 قرب أجلي ، رأيت كأن ديكا نقرني ، وفي مرسل سعيد بن المسيب في الموطأ « أن عمر لما صدر من الحج دعا الله
 أن يقضه إليه غير مضيق ولا مفترط ، وقال في آخر القصة « فانا انسلخ ذو الحجة حتى قتل عمر » . قوله (ان الله
 بعث محمداً ﷺ بالحق) قال الطيبي : قدم عمر هذا الكلام قبل ما أراد أن يقوله توطئة له ليقظ السامع لما
 يقول . قوله (فكان ما) في رواية الكشميني « فجاء » . قوله (آية الرجم) تقدم القول فيها في الباب الذي قبله ،
 قال الطيبي : آية الرجم بالرفع اسم كان وخبرها من التبعيضية في قوله « وما أنزل الله » ، ففيه تقديم الخبر على الاسم
 وهو كثير . قوله (ورعيناها رجم رسول الله ﷺ) في رواية الاسماعيلي « ورجم » بزيادة واو وكذلك مالك .
 قوله (فأخشي) في رواية معمر « واني خائف » . قوله (فبطلوا بترك فريضة أنزلها الله) أي في الآية المذكورة التي
 نسخت نزلوها وبقي حكمها ، وقد وقع ما خشي عمر أيضاً فأنكر الرجم طائفة من الخوارج أو معظمهم وبعض
 المنزلة ، ويحتمل أنه يكون استند في ذلك إلى توقيف ، وقد أخرج عبد الرزاق والطبري من وجه آخر عن ابن
 عباس أن عمر قال « سيحي قوم يكذبون بالرجم » الحديث . ووقع في رواية سعيد بن ابراهيم عن جبير الله بن
 جبير الله بن عتبة في حديث عمر « هذا الناسي » وإن ناسا يقولون ما بال الرجم وإنما في كتاب الله الجلد ، ألا قد رجم
 رسول الله ﷺ ، وفيه إشارة إلى أن عمر استعضر أن ناسا قالوا ذلك فرد عليهم ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد
 عن سعيد بن المسيب عن عمر « إياكم أن تهاكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لا أجد حديثاً في كتاب الله ، فقد
 رجم » . قوله (والرجم في كتاب الله حق) أي في قوله تعالى (أو يحمل الله لهن سبيلاً) فبين النبي ﷺ أن
 المراد به وجم التيب وجهه البكر كما تقدم التعنبيه عليه في قصة العصف قريباً . قوله (اذا قامت البيعة) أي بشرطها .
 قوله (اذا أحسن) أي كان بالغاً عاقلاً قد تزوج حرة تزويجاً صحيحاً وجاهها . قوله (أو كان المجمل) بفنح
 المملة والموحدة ، في رواية معمر « الحمل » أي وجدت المرأة الخلية من زوج أو سيد حبلى ولم تذكر شبهة ولا

إكراه . قوله (أو الاعتراف) أى الإقرار بالوفا والاستمرار عليه ، وفي رواية سفيان د أو كان حلالاً أو اعترافاً ،
ونصب على نزع الحائض أى كان الوفا من حل أو من اعتراف . قوله (ثم إننا كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله)
أى بما نأخذ تلاوته . قوله (لا ترغبوا عن آبائكم) أى لا تنسبوا إل غيرهم . قوله (فانه كذبر بكم أن ترغبوا عن
آبائكم ، أو إن كفرا بكم) كذا هو بالنك ، وكذا في رواية معمر بالندك لكن قال د لا ترغبوا عن آبائكم فانه
كفر بكم ، أو إن كفرا بكم أن ترغبوا عن آبائكم . وفي رواية جويرية عن مالك فأن كفرا بكم أن ترغبوا
عن آبائكم . قوله (الا ثم إن رسول الله ﷺ) في رواية مالك (الا وإن) بالواو بدل ثم ، والا بالنخفيف
حرف افتتاح كلام غير الذى قبله . قوله (لا نظرون) هذا القدر مما سمعه سفيان من الزهري أفردته الحميدى في
مسنده عن ابن عينة سمعت الزهري به ، وقد تقدم مفرداً في ترجمة عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء عن
الحميدى بسنده هذا وقدم شرح الإطار . قوله (كما أطرى عيسى) في رواية سفيان د كما أطرت النصارى عيسى ،
قوله (وقولوا عبد الله) في رواية مالك د فأنما أنا عبد الله فقولوا ، قال ابن الجوزى : لا يلزم من النهى عن النهى
وقوعه لأننا لا نعلم أحداً ادعى في نبيينا ما ادعته النصارى في عيسى ، وإنما سبب النهى فيما يظهر مارقع في حديث
معاذ بن جبل لما استأذن في السجود له فامتنع ونهاه ، فكأنه خشى أن يبالغ غيره بما هو فوق ذلك فبادر إلى النهى
تأكيداً للأمر . وقال ابن التين : معنى قوله لا نظرون ، لا نمدحون كمدح النصارى ، حتى غلب بعضهم في عيسى
لهمة لها مع الله ، وبعضهم ادعى أنه هو الله ، وبعضهم ابن الله . ثم أودع النهى بقوله د أنا عبد الله ، قال :
والنكتة في إيراد عمر هذه القصة هنا أنه خشى عليهم الظن ، يعنى خشى هل من لاقوة له في الفهم أن يظن بشخص
استحقاقه الخلافة فيقوم في ذلك مع أن المذكور لا يستحق فيطريه بما ليس فيه فيدخل في النهى ، ويحتمل أن
يكون المناسبة أن الذى وقع منه في مدح أبى بكر ليس من الإطار المنهى عنه ومن ثم قال : وليس فيكم مثل أبى
بكر ، ومناسبة إيراد عمر قصة الرجم والرجم عن الرقة عن الآباء لقصة التى خطب بسببها وهى قول القائل د لو
مات عمر لبأبى فلانا ، أنه أشار بقصة الرجم إلى رجس من يقول لا أهل في الأحكام الشرعية إلا بما وجدته في
القرآن وليس في القرآن نصريح باشتراط التفاراد إذا مات الخليفة ، بل إنما يؤخذ ذلك من جهة السنة كما أن
الرجم ليس فيما بطل من القرآن وهو مأخوذ من طريق السنة ، وأما الرجس عن الرقة عن الآباء فكأنه أشار إلى
أن الخليفة ينزل للرعية منزلة الأب فلا يجوز لهم أن يرغبوا إلى غيره بل يجب عليهم طاعته بشرطها كما يجب طاعة
الأب ، هذا الذى ظهر لي من المناسبة والعلم عند الله تعالى . قوله (الا وإنما) أى بيعة أبى بكر . قوله (قد كانت
كذلك) أى قلته ، وصرح بذلك في رواية إسحق بن عيسى عن مالك ، حكى نعلب عن ابن الأعرابي وأخرجه
سيف في الفتوح بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر نحوه قال : الفلانة البيلة التى يشك فيها هل هى من رجب أو
شعبان وهل من المحرم أو صفر ، كان العرب لا يهتدون الصلاح في الأشهر الحرم فكان من له نار تربص فإذا
جاءت تلك البيلة انتهز الفرصة من قبل أن يتحقق الصلاح الفهر فيتمكن من يريد إيقاع الشر به وهو آمن فيترتب
على ذلك الشر المكشهر ، فذهب عمر الحياة النبوية بالفهر الحرام والغلبة بما وقع من أهل الردة ووقى الله شر ذلك
بيعة أبى بكر لما وقع منه من النورض في قتالهم وإخاء شركتهم ، كذا قال والأول أن يقال : الجامع بينهما انتهاز
الفرصة ، لكن كان يندأ من أخذ النار الذر ليكنه فوق الله المسلمين شر ذلك فلم يندأ من بيعة أبى بكر شر بل

أطاعه الناس كلهم من حضر البيعة ومن غاب عنها . وفي قوله « وفي الله شرما » إيماء إلى التحذير من الوقوع في مثل ذلك حيث لا يؤمن من وقوع الشر والاختلاف . قوله (ولكن الله وفي شرما) أي وقام ما في المعجزة غالبا من الشر ، لأن من العادة أن من لم يطالع دل الحركة في الشيء الذي يفعل بهتة لا يرعاه ، وقد بين عمر سبب إسماعيل ببيعة أبي بكر لما تحدثوا أن يبايع الأنصار سعد بن عباد ، قال أبو عبيد : طاجلوا ببيعة أبي بكر خيفة انتشار الأمر وأن يتعلق به من لا يستحقه فيقع الشر . وقال الداودي : معنى قوله « وكانت فتنة » أنها وقعت من غير مشورة مع جميع من كان ينبغي أن يشاور ، وأنكر هذه الكراييس صاحب الشافعي وقال : بل المراد أن أبا بكر ومن معه غفروا في ذهابهم إلى الأنصار فبايعوا أبا بكر بحضرتهم ، وفيهم من لا يعرف ما يجب عليه من بيعته فقال : منا أمير ومنكم أمير ، فالمراد بالفتنة ما وقع من مخالفة الأنصار وما أودوه من مبايعة - مد بن عباد وقال ابن حبان : معنى قوله « وكانت فتنة » أن ابتداء ما كان من غير ملا كثير ، والشيء إذا كان كذلك يقال له الفتنة فيوقع فيه ما له يحدث من الشر : مخالفة من يخالف في ذلك عادة ، فكفى الله المسلمين الشر المتوقع في ذلك عادة ، لا أن بيعة أبي بكر كان فيها شر . قوله (وليس فيكم من تقطع الاعناق إليه مثل أبي بكر) قال الخطابي : يريد أن السابق منكم الذي لا يلحق في الفضل لا يصل إلى منزلة أبي بكر ، فلا يطمع أحد أن يقع له مثل ما وقع لأبي بكر من المبايعة له أولا في الملا اليد ثم اجتماع الناس عليه ودم اختلافهم عليه لما تمفقوا من استحقاق فلم يستجروا في أمره إلى نظر ولا إل مشاوره أخرى ، وليس غيره في ذلك مثله . انتهى . ولخصا . وفيه إشارة إلى التحذير من المسارعة إلى مثل ذلك حيث لا يكون هناك مثل أبي بكر لما اجتمع فيه من الصفات المحمودة من قيامه في أمر الله ، ولين جانبه المسلمين ، وحسن خلقه ، ومعرفته بالسياسة ، وورعه التام عن لا يوجد فيه مثل صفاته لا يؤمن من مبايعته عن غير مشورة الاختلاف الذي ينشأ عنه الشر ، وعبر بقوله « تقطع الاعناق » ليكون الناهر إلى السابق تمتد عنة لينظر ، فإذا لم يحصل مقصوده من سبق من يريد سبقه قبل انقطعت عنته ، أو لأن المتسابقين تمتد إلى رؤيتهما الاعناق حتى يغيب السابق عن النظر ، فعب عن امتناع نظره باقطاع عنته . وقال ابن التين : هو مثل ، يقال للفرس الجواد قطعت أعناق الخيل دون لحافه ، ووقع في رواية ابن معشر المذكورة « ومن ابن لنا مثل أبي بكر تمتد أعناقنا إليه » . قوله (من غير) في رواية الكشميني « من غير مشورة » بضم المعجمة وسكون الواو وبسكون المعجمة وفتح الواو « فلا يبايع » بالوحدة ، وجاء بالمائة وهو أول لقوله هو والذي « تابعه » . قوله (تفرقة أن يقتلا) بمائة مفتوحة وفيه معجمة مكسورة وراء ثقبية بعدها هاء تأنيث أي حذوا من اقتل ، وهو مصدر من أهررته تفريرا أو تفرقة ، والمعنى أن من فعل ذلك فقد قرر بنفسه وبصاحبه ورضاهما للقتل . قوله (وإنه قد كان من خبرنا) كذا للاكثر من الخبر بفتح الموحدة ، ووقع للمستعمل بسكون التثنية وقدمير لأبي بكر ، وهى هذا فيقرأ « ان الأنصار » بالكسر على أنه ابتداء كلام آخر ، وعلى رواية الأكثر بفتح حمزة « أن » على أنه خبر كان . قوله (خالفونا) أي لم يجتمعوا معنا في منزل رسول الله ﷺ . قوله (وخالف عنا على واليه ومن معهم) في رواية مالك ومعه « وأن هيا واليه ومن كان هيا تخلفوا في بيت فاطمة بنت رسول الله ﷺ » وكذا في رواية سفيان لكن قال « المياض » بدل « الويه » . قوله (يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا) زاد في رواية جويرية عن مالك « لبينا نحن في منزل رسول الله ﷺ إذا برجل ينادى من وراء الحدارة : اخرج إلى يا ابن

الخطاب ، فقلت اليك هني فاني مشغول ، قال : اخرج الي فانه قد حدث أمر ، ان الانصار اجتمعوا فأدركهم قبل أن يحدوا أسرا يكون بينكم فيه حرب ، فقلت لابن بكر : انطاني . **قوله** (فانطلقنا نريدكم) زاد جويرية و فلقينا أبو عبيدة بن الجراح فأخذ أبو بكر بيده يمشي بيني وبينه . **قوله** (اقتينا رجلان صالحان) في رواية معمر بن ابن شهاب ، شهدا بدر ، كما تقدم في غزوة بدر ، وفي رواية ابن اسحق ، رجلان صدق عويم بن ساعدة ومعمر بن عدي ، كذا أدرج تسميتهما ، وبين مالك أنه قول عروة ولفظه وقال ابن شهاب أخبرني عروة أنهما معن بن عدي وعويم بن ساعدة ، وفي رواية سفيان ، قال الزهري : هما ، ولم يذكر عروة ، ثم وجدته من رواية صالح بن كيسان رواية في هذا الباب بزيادة ، فأخرجهم الاسماعيل من طريقه وقال فيه ، قال ابن شهاب وأخبرني عروة الرجلين فدعاهما وزاد : فلما عويم فهو الذي بلغنا أنه قيل يا رسول الله من الذين قال الله فيهم (رجال يحبون أن يتطهروا) قال نعم المرء منهم عويم بن ساعدة ، وأما معن فبلغنا أن الناس بكروا على رسول الله ﷺ حين نوافه الله وقالوا ودنا أنا متنا قبله لكلا فتنة بعده ، فقال معن بن عدي : والله ما أحب أن لومت قبله حتى أسدده ميتا كما صدقته حيا ، واستشهد بالنيابة . **قوله** (ما تمالأ) بفتح اللام والهمز رأى اتفق ، وفي رواية مالك ، الذي صنع القوم ، أي من اتفانهم على أن يبايعوا أسعد بن عباد . **قوله** (لا عليكم أن لا تغربوا) لا بمد أن زائدة . **قوله** (افضوا أمركم) في رواية سفيان ، اهلوا حتى تفوضوا أمركم ، وبؤخذ من هذا أن الانصار كانوا لم يجتمع على سعد بن عباد . **قوله** (زمل) بزاي وتشديد الميم المفتوحة أي ملأف ، **قوله** (بين ظهرانيهم) بفتح المعجمة والنون أي في وسطهم . **قوله** (بوعك) بضم أوله وفتح المهملة أي يحصل له الوعك . وهو الحى بنائض . ولذلك زمل ، وفي رواية سفيان ، وعك بصيغة الفعل الماضي ، وزعم بعض الفراء أن ذلك وقع أسعد من هول ذلك المقام ، وفيه نظر لأن سعدا كان من الشجعان والذين كانوا هذه أعوانه وأنصاره وقد انفقوا على تأميره ، وسياق ههنا يقتضى أنه جاء فوجده وهو عاك ، فلو كان ذلك حصل له بعد كلام ابن بكر وهو لكان له بعض اتجاه لأن مثله قد يكون من الغيظ ، وأما قبل ذلك فلا ، وقد وقع في رواية الاسماعيل ، قالوا سعد وجع بوعك ، وكان سعدا كان موهوكا فلما اجتمعوا اليه في سقيفة بني ساعدة . وهي منسوبة اليه لأنه كان كبير بني ساعدة . خرج اليوم من منزله وهو بذلك الحالة فطافهم أبو بكر وحرر في تلك الحالة . **قوله** (تشهد خطيبهم) لم أقف على اسمه ، وكان ثابت بن قيس بن شماس يدعى خطيب الانصار فاذي يظهر أنه هو . **قوله** (وكتيبة الاسلام) السكتية بمثناة ثم موحدة وزن عظيمة وجمعها كتابت هي الجيش المجتمع الذي لا يتفرق ، وأطلق عليهم ذلك مبالغة كأنه قال لهم أنتم مجتمع الاسلام . **قوله** (وأنتم معشر) في رواية السكسيمي « معاشرة » . **قوله** (رهط) أي قليل ، وقد تقدم أنه يقال للعشرة في دونها ، زاد ابن وهب في روايته « منا » ، وكذا المعمر ، وهو يرفع الاشكال ، فانه لم يرد حقيقة الرهط وإنما أطلقه عليهم بالنسبة إليهم أي أنتم بالنسبة اليينا قليل ، لأن عددا لأنصار في المواطن النبوية التي ضبطت كانوا دائما أكثر من عدد المهاجرين ، وهو بناء على أن المراد بالمهاجرين من كان مسلما قبل فتح مكة وهو المنتمد ، وإلا فلو أراد عويم من كان من غير الانصار لكانوا أضاف أضاف الانصار . **قوله** (وقد دعت دائرة من قومكم) بالدال المهملة والفاء أي عدد قليل ، وأصله من الدف وهو السيد البطيء في جماعة . **قوله** (بخزولنا) بخاء معجمة وزاي أي يقتطعونا عن الأمر وينفردوا به ديننا ، وقال أبو

زيد : خولك من حاجته هوقة هنا ، والمراد هنا بالأصل ما يستحقونه من الأسر . قوله (وأن بعضنا) بجملة مبهمة وخاد مبهمة ، ورفع في رواية المستمل أي يخرجونا ، قاله أبو عبيد ، وهو كما يقال حصنه واحتضنه من الأسر أخرجه في ناحية عنه واستبد به أو حبسه عنه ، ورفع في رواية أبي علي بن الحسن ديمتصونا ، بمثابة قبل الصاد المبهمة وتعدونا ، ومثله للكشميني لكن بضم الحاء بنزير فاء وهي بمعنى الاقطاع والاستئصال ، وفي رواية سفيان عند البراء ديمتصون بالأسر أو يستأثرون بالأسر دوننا ، وفي رواية أبي بكر الحنفي عن مالك عند الدارقطني ويخطفون ، بضم ميمته ثم طاء مبهمة ثم فاء ، والروايات كلها متفقة على أن قوله « فإذا هم الخ » بقية كلام خطيب الأنصار ، لكن وقع عند ابن ماجه بعد قوله « وقد دفت دافة من قومك » : « قال عمر فإذا هم يريدون الخ » وزيادة قوله هنا « قال عمر » خطأ والصواب أنه كله كلام الأنصار ، ويدل له قول عمر « فلما سكك » وعلى ذلك شرحه الخطابي فقال : قوله « ودط » أي أن هدمكم قليل بالإضافة للأنصار ، وقوله « دفت دافة من قومك » يريد أنكم قوم طرأة غرباء أقبلتم من مكة لينا ثم أنتم تريدون أن تستأثروا علينا . قوله (فلما سكك) أي خطيب الأنصار ، وحاصل ما تقدم من كلامه أنه أخبر أن طائفة من المهاجرين أرادوا أن يمنحوا الأنصار من أمر تعتقد الأنصار أنهم يستحقونه وإنما عرض بذلك بأبي بكر وعمر ومن حضر معها . قوله (أردت أن أفككم وكنت قد زورت) برأي ثم راد أي حيات وحسنك ، وفي رواية مالك « رؤيت » براء ووار ثقيفة ثم تحتانية ساكنة من الزرية ضد البديهة ، ويؤيده قول عمر بعد « فأتى ترك كلفة » وفي رواية مالك « فأتى ترك من كلفة أعجبتني في رويتي إلا قالها في بديهة » وفي حديث عائشة « وكان عمر يقول : والله ما أردت لذلك إلا أني قد حيات كلاماً قد أعجبتني خديت أن لا يلفنه أبو بكر . » قوله (على رسلك) بكسر الراء وسكون المبهمة ويحذف الفتح أي على مهلك بفتحهم . وقد تقدم بيانه في الاعتكاف ، وفي حديث عائشة الماضي في مناقب أبي بكر « ناسكت أبو بكر . » قوله (أن أفكضه) بفتح ثم ضاد معتمدين ثم موحدة ، وفي رواية الكشميني بهمزتين ثم باء آخر الحروف . قوله (فكان هو أحلم مني وأوفر) في حديث عائشة « ففككم أبلغ الناس . » قوله (ما ذكرتكم ليكم من خير فأنتم له أهل) زاد ابن اسحق في روايته عن الزهري « إنا والله يا معشر الأنصار ما نكر فضلكم ولا بلاكم في الإسلام ولا حاكم الواجب علينا . » قوله (ولن يعرف) بضم أوله على البناء للجهول . وفي رواية مالك « ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش » وكذا في رواية سفيان وفي رواية ابن اسحق « قد عرفتم أن هذا الحى من قريش بمنزلة من العرب ليس بها فهمم » وإن العرب لا تجتمع إلا على رجل منهم ، فأتوا الله لا تصدعوا الإسلام ولا تكونوا أول من أحدث في الإسلام . » قوله (ثم أوسط العرب) في رواية الكشميني « هو » بدل « هم » والاول أوجه ، وقد بينت في مناقب أبي بكر أن أحد أخرج من طريق حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكر الصديق أنه قال يومئذ « قال رسول الله ﷺ الأنمة من قريش » وسبق الكلام على ذلك هناك ، وسيأتي القول في حكمه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . قوله (وقد رخصت لكم أحد هذين الرجلين) زاد عمرو بن مرزوق عن مالك عند الدارقطني هنا « فأخذ يدي ويهد أبي حبيدة بن الجراح » وقد ذكرت في هذا الحديث مفاخره . وتقدم ما يتعلق بذلك في مناقب أبي بكر . قوله (فقال قائل الأنصار) في رواية الكشميني « من الأنصار » وكذا في رواية مالك « وقد سمع سفيان في روايت عند البراء فقال « حباب بن المنذر » لكنه من هذه الطريق مدرج فقد بين مالك في روايته عن الزهري

أن الذي سماه سعيد بن المسيب فقال : قال ابن شهاب فأخبرني سعيد بن المسيب أن الحباب بن المنذر هو الذي قال :
أنا جدي بها المحسك ، وتقدم موصولا في حديث عائشة ، فقال أبو بكر : نحن الأسراء ، وأنتم الودراء . فقال
الحباب بن المنذر : لا والله لا تفعل ، منا أمير ومنكم أمير ، وتقدم فيه الرجاء والمحسك هناك ، وهكذا سائر
ما يتماثل ببينة أبي بكر المذكورة مشروحا ، وزاد اسحق بن الطباطبائي : فقلت لما لك ما معناه ؟ قال : كأنه يقول
أنا داهيتا ، وهو تفسير معنى ، زاد سيفان في روايته هنا ، والا أعدنا الحرب بيننا وبينكم خدعة ، فقلت :
لأنه لا يصلح سيفان في غم واحد ، ووقع عند معمر أن راوى ذلك قتادة ، فقال : قال قتادة قال عمر : لا يصلح
سيفان في غم واحد ، ولكن منا الأسراء ومنكم الودراء ، ووقع عند ابن سعد بسند صحيح من مرسل القاسم بن
محمد قال : اجتمعت الانصار إلى سعد بن عباد ، فأقام أبو بكر وعمر وأبو عبيدة ، فقام الحباب بن المنذر وكان
بدريا فقال : منا أمير ومنكم أمير ، فإنا والله ما ننس عليكم هذا الأمر ولكننا نخاف أن يلها أقرام قتلنا آباءهم
وإخوانهم . فقال عمر : إذا كان ذلك فلت أن استطعت ، قال الخطابي : الحامل للقتال ، منا أمير ومنكم أمير ، أن
العرب لم تكن تعرف السيادة على قوم إلا لمن يكون منهم ، وكأنه لم يكن يبلغه حكم الإمادة في الاسلام واختصاص
ذلك بعريش فلما بلغه أمسك عن قوله وبايع هو وقومه أبا بكر . قوله (حتى فرقت) بفتح الفاء وكسر الراء ثم
قال من الفرق بفتحهم وهو الخوف ، وفي رواية مالك : حتى خذت ، وفي رواية جويرية : حتى أشققتنا
الاختلاف ، ووقع في رواية ابن اسحق المذكورة فيما أخرجه الذهبي في « الزهرات » بسند صحيح عنه حدثني
عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن عبيد الله بن ابن عباس عن عمر قال : قلت يا معشر الانصار إن أول الناس
بني الله ثاني اثنين إذ هما في الفار ، ثم أخذت بيده ، ووقع في حديث ابن مسعود عند أحد والنسائي من طريق
طاعم عن زر بن حبیش عنه أن عمر قال : يا معشر الانصار ، أستم نملون أن رسول الله ﷺ أسرا أبا بكر لأن يوم
بالناس ، فأبكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا نعم ذبا عنه أن نتقدم أبا بكر ، وسنده حسن ، وله شاهد من حديث
سالم بن عبد الله عن عمر أخرجه النسائي أيضا ، وآخر من طريق واقع بن عمرو الطائي أخرجه الاسماعيلي في مسند
عمر بالفظ ، فأبكم يجترئ أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا لا أينا ، وأصله عند أحمد وسنده جيد ، وأخرج الزملي وحسنه
وابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد قال : قال أبو بكر : أستم أحق الناس بهذا الأمر ؟ أستم أول من
أسلم ؟ أستم صاحب كذا ، . قوله (فبايعته وبايعه المهاجرون) فيه رد على قول الداودي فيما نقله ابن التين عنه
حيث أطلق أنه لم يكن مع أبي بكر حينئذ من المهاجرين إلا عمر وأبو عبيدة ، وكأنه استصحب الحال المذكورة في
توجههم ، لكن ظهر من قول عمر « وبايعه المهاجرون » بعد قوله « وبايعته » ، أنه حضر معهم جمع من المهاجرين ،
فكأنهم نلاحظهم لما بلغهم أنهم توجهوا إلى الانصار ، فلما بايع عمر أبا بكر وبايعه من حضر من المهاجرين
على ذلك بايعه الانصار حين قامت الحجة عليهم بما ذكره أبو بكر وغيره . قوله (ثم بايعته الانصار) في رواية
ابن اسحق المذكورة قريبا ثم أخذت بيده وبدرني رجل من الانصار فضرب على يده قبل أن أخرب على يده ، ثم
ضربت على يده ، فتابع الناس ، والرجل للذكور بشير بن سعد والد النعمان . قوله (ونزونا) بنون وذای
مفتوحة أى وثبنا . قوله (فقلت : قتل الله سعد بن عباد) تقدم بيانه في شرح حديث عائشة في مناقب أبي بكر ،
وسباني في الأحكام من وجه آخر عن الزهري قال : أخبرني أنس أنه سمع خطبة عمر الآخرة من الغد من يوم

توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر صامت لا يتكلم ، فنص قصة البيعة الرامة ، وبأن شرحتها هناك . قوله (ولما وافق
 ما وجدنا فيما حضرنا) بصيغة الفعل الماضي . قوله (من أمر) في موضع المفعول أي حضرنا في تلك الحالة أمورا
 فوجدنا فيها أقوى من سابقه أبي بكر ، والأموال التي حضرت حينئذ الاشتغال بالمهاجرة واستيعاب من يكون
 أهل لذلك ، وجعل بعض الشراح منها الاشتغال بتجهيز النبي ﷺ ودفنه ، وهو محتمل لكن ليس في سياق القصة
 اشار به ، بل لتأويل عمر يرشد إلى المصير فيما يتبع بالاشتغال . قوله (فاما بايعناهم) في رواية الكشي عن
 يمانية وبه الألف مرحدة . قوله (على ما نرضى) في رواية مالك ، على ما لا نرضى ، وهو الوجه ، وبقيته
 الكلام ترشد إلى ذلك . قوله (فنابح رجلا) في رواية مالك فن تابع رجلا . قوله (فلا يتابع هو ولا الذي
 بآيمه) في رواية معمر من وجه آخر عن عمر ، من دعى إلى إماره من غير مشورة فلا يحل له أن يقبل . وفي هذا
 الحديث من الفوائد غير ما تقدم أخذه العلم عن أهله وإن صغرت سن المأخوذ عنه عن الآخذ ، وكذا لو أتى من قدره
 عن قدره . وفيه التنبيه على أن العلم لا يردع عنه فهم أهله ، ولا يحدث به إلا من يقوله ، ولا يحدث القليل الفهم بما
 لا يحتمله . وفيه جواز إخبار السلطان بكلام من يخفى منه وقبح أمر فيه إفساد للجماعة ولا يعد ذلك من التهمة
 المذمومة ، لكن محل ذلك أن يجهل صرفا له بين المصالحين ، ولعل الواقع في هذه القصة كان كذلك واكتفى
 عمر بالتحذير من ذلك ولم يعاقب الذي قال ذلك ولا من قيل عنه ، وبني المذهب على ما زعم أن المراد مبايعة شخص
 من الأنصار فقال : إن في ذلك عناية أقول أبو بكر . إن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش ،
 قال المعروف هو الشيء الذي لا يجوز خلافه . قلت : والذي يظهر من سياق القصة أن إنكار عمر إنما هو على من
 أراد مبايعة شخص على غير مشورة من المسلمين ، ولم يتعرض لكونه قريشيا أو لا : وفيه أن العظيم يحتمل في حقه
 من الأمور المباحة ما لا يحتمل في حق غيره ، لقول عمر ، وليس فيكم من تمد إليه الاتحاق مثل أبي بكره أي فلا
 يلزم من احتمال المبادرة إلى بيعته عن غير تصاور عام أن يباح ذلك لكل أحد من الناس لا يتصف بمثل صفة أبي
 بكر . قال المذهب : وفيه أن الخلافة لا تكون إلا في قريش ، وأدلة ذلك كثيرة . ومنها أنه ﷺ أوصى من ولى أمر
 المسلمين بالأنصار ، وفيه دليل واضح على أن لاحق لهم في الخلافة ، كذا قال ، وفيه نظر سابق بيانه عند شرح
 باب الأسراء من قريش من كتاب الأحكام . وفيه أن المرأة إذا وجدت حاملا ولا زوج لها ولا سيد وجب عليها
 الحد إلا أن تقيم دينة على الحمل أو الاستكراه . وقال ابن العربي : إقامة الحمل عليه إذا ظهر ولد لم يسبقه سبب جاز
 يعلم قطعا أنه من حرام ، ويسمى قياس الدلالة كالدهان على النار ، وبمكر عليه احتمال أن يكون الوطء من شبهة
 وقال ابن القاسم : إن ادعت الاستكراه وكانت غريبة فلا حد عليها ، وقال الشافعي والكوفيون : لا حد عليها إلا
 ببينة أو إقرار . وحجة مالك قول عمر في خطبته ولم ينكرها أحد ، وكذا لو قامت القرينة على الإكراه أو الخطأ
 قال المازري في تصديق المرأة الخلية إذا ظهر بها حل فادعت الإكراه خلاف هل يكون ذلك شبهة أم يجب عليها الحد
 لحديث عمر ؟ قال ابن عبد البر : قد جاء عن عمر في هذه قضايا أنه دأى الحد بدهوى الإكراه ونحوه ، ثم ساق
 من طريق شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن الزال بن سبرة قال : إنما لع عمر بمى فإذا بامرأة حبلى ضخمه نكبي ،
 فسأها فقالت : أتى ثقبه الرأس فقصت بالليل أصلى ثم نمت فما استيقظت إلا ورجل قد ركبني ومضى فما أدرى من
 هو ، قال فبدأ عنها الحد ، وجع بعضهم بأن من عرف منها غايل الصدق في دعوى الإكراه قبل منها ، وأما

المعرفة في البلد التي لا تعرف بالدين ولا الصدق ولا قرينة معها على الإكراه فلا ولا سيما ان كانت متهمة ، وعلى الثاني بدل قوله ، أو كان الحبل ، واستنبط منه الباطي أن من وطئ في غير الفرج قد دخل مأواه فيه فادعت المرأة أن الولد منه لا يقبل ولا باحق به إذا لم يعترف به ، لأنه لو لحق به لما وجب الرجم دلى حبل لجواز مثل ذلك ، وصكه غيره فقال : هذا يقتضي أن لا يجب على الحبل بمجرد الحبل حد لا احتمال مثل هذه الشبهة وهو قول الجمهور ، وأجلب الطحاوي أن المستفاد من قول عمر ، الرجم حتى على من ذق ، أن الحبل إذا كان من ذنا وجب فيه الرجم وهو كذلك ، ولكن لا بد من ثبوت كونه من ذن ، ولا ترجم بمجرد الحبل مع قيام الاحتمال فيه ، لأن عمر لما أتى بالمرأة الحبل وقالوا انها زنت وهي تزكي فدلها ما يبيحك فأخبرت أن رجلا وكبها وهي فائمة فدرأ عنها الحد بذلك . قلت : ولا يخفى نكاته ، فإن عمر قابل الحبل بالاعتراف ، وقسم الشيء لا يكون قدسه ، وإنما اعتمد من لا يرى الحد : مجرد الحبل قيام الاحتمال بأنه ليس من ذن محقق ، وأن الحد يدفع بالدعة واقعة أعلم . وفيه أن من اطلع هل أمر يريد الإمام أن يحسنه فله أن ينبه غيره عليه إجمالا ليسكون إذا سمعه هل بصيرة ، كما وقع لابن عباس مع سعيد بن زيد . وإنما أنكر سعيد هل ابن عباس لأن الأصل عنده أن أمر للشرح قد استقرت ، فهما أحدث بعد ذلك إنما يكون تفرعا عليها ، وإنما سكوت ابن عباس عن بيان ذلك له لعله بأنه سمع مع ذلك من عمر على الفور . وفيه جواز الاعتراض على الإمام في الرأي إذا خشي أمرا وكل في أشار به رجحان هل ما أراده الإمام ، واستدل به هل أن أهل المدينة مخصوصون بالعلم والقهر لا اتفاق عبد الرحمن بن هوف وعمر هل ذلك ، كذا قال المذهب فيما حكاه ابن بطال وأقره ، وهو صحيح في حق أهل ذلك العصر ، ويلتحق بهم من ضاهاهم في ذلك ، ولا يلزم من ذلك أن يستمر ذلك في كل عصر بل ولا في كل فرد فرد . وفيه الحد هل تبليغ العلم من حفظه وفهمه وحسن من لا يفهم هل عدم التبليغ إلا انه كان يورده بلفظه ولا يصرف فيه . وأشار المذهب إلى أن مناسبة إيراد عمر حديثه ولا تغيبوا عن آبائكم ، وحديث الرجم من جهة أنه أشار إلى أنه لا ينبغي لأحد أن يقطع فيما لا نص فيه من القرآن أو السنة ، ولا يتدبر برأيه فيه فيقول أو يعمل بما تزين له نفسه ، كما يقطع الذي قال لو مات عمر بايعت فلانا ، لما لم يجد شرط من يصلح الإمامة منصوبا عليه في الكتاب فقام ما أراد أن يقع له بما وقع في قصة أبي بكر فأخطأ القياس لوجود الفارق ، وكان الواجب عليه أن يسأل أهل العلم بالكتاب والسنة عنه ويعمل بما يدلونه عليه ، أقدم عمر قصة الرجم وقصة النهي عن الرغبة عن الآباء ولما منصوصين في الكتاب انقلوا وان كانوا أنزل الله واستمر حكمهما ونفذت تلاوتهما ، لكن ذلك مخصوص بأهل العلم من اطلع هل ذلك ، والا فالأصل ان كل شيء نسخت تلاوته نسخ حكمه ، وفي قوله : أخشى إن طال بالناس زمان ، إشارة إلى دروس العلم مع مرور الزمن فيجد الجهال السبيل إلى التأويل بغير علم ، وأما الحديث الآخر وهو : لا تطروني . ففيه إشارة إلى تعليمهم ما يخفى عليهم جهله ، قال : وفيه اهتمام الصحابة وأهل القرن الأول بالقرآن والمنع من الزيادة في المصحف ، وكذا منع النقص بطريق الأولى ، لأن الزيادة إنما تمنع لتلا يضاف إلى القرآن ما ليس منه فطراح بعضه أشد ، قال : وهذا يفهم بأن كل ما نقل عن السلف كأبي بن كعب وابن مسعود من زيادة ليست في الإمام إنما هي على سبيل التفسير ونحوه ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك كلن في أول الأمر ثم استقر الإجماع على ما في الإمام وجبت تلك الروايات تنقل لعل أنها ثبتت في المصحف . وفيه دليل

على أن من غشى من قوم فتنة وأن لا يجيبوا إلى امثال الأمر الحق أن يتوجه إليهم وينظرهم بيقين عليهم الحجة وقد أخرج النسائي من حديث سالم بن عبيد الله قال : اجتمع المهاجرون يتشاورون فقالوا : انطلقوا بنا إلى إخواننا الأنصار ، فقالوا منا أمير ومثكم أمير ، فقال عمر فخبفان في عهد إذا لا يصلحان ، ثم أخذ بيد أبي بكر فقال : من له هذه الثلاثة اذ يقول لصاحبه (لا تحزن ان الله معنا) ؟ من صاحبه اذ حيا في النار ، من حيا ؟ فبايعه وبايعه الناس أحسن بيعة وأجلها . وفيه أن للحكيم الفدر أن يتواضع وبفضل من هو دونه على نفسه أديا وفرارا من تركية نفسه ، ويدل عليه أن عمر لما قال له ايسط يدك لم يمتنع . وفيه أنه لا يكون للسلين أكثر من إمام . وفيه جواز الدعاء على من يخشى في بقائه فتنة ، واستدل به على أن من قلب غيره عند الإمام لم يجب على الإمام أن يقيم عليه الحد حتى يطلبه المخدوف لأن له أن يغفو عن قاذفه أو يرد السر . وفيه أن على الإمام إن غشى من قوم الوقوع في محذور أن يأمرهم فيعطهم ويحذرهم قبل الإيقاع بهم ، وتمسك بمض الشبهة بقول أبي بكر وقد رضى الحكم أحد هذين الرجلين ، بأنه لم يكن بعتد وجوب إمامته ولا استحقاقه للخلعة ، والجواب من أوجه : أحدها أن ذلك كان تواضعا منه ، والثاني لتجويزه امامة الفضول مع وجود الفاضل ، وإن كان من الحق له أنه أن يتبرع لغيره . الثالث أنه علم أن كلامهما لا يرضى أن يتقدمه فأراد بذلك الإشارة إلى أنه لو قدر أنه لا يدخل في ذلك لكان الأمر منحصرا فيهما ، ومن ثم لما حضره الموت استخلف عمر لكون أبي عبيدة كان اذ ذاك غائبا في جهاد أهل الشام متغابلا بفتحهما ، وقد دل قول عمر . لأن أقدم فتضرب عنق الخ . على صحة الاحتمال المذكور . وفيه إشارة ذى الرأي على الامام بالمصلحة العامة بما ينفع عموما أو خصوصا وإن لم يستشره ، ووجوه اليه عند وضوح الصواب . واستدل بقول أبي بكر أحد هذين الرجلين . أن شرط الإمام أن يكون واحدا ، وقد ثبت النص المرجح في حديث مسلم . اذا بايعوا الخلفين فاقبلوا الآخر منهما ، وإن كان بعضهم أولا بالخطب والاهراض منه فيصير كمن قتل . وكذا قال الخطابي في قول عمر في حق سعد اقبلوه أى اقبلوه كمن قتل

٣٣ - باب للسكران يُجْلَدَانِ وَيُقَيَّمَانِ (الزانية) ولزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهدا عذابهما طائفة من المؤمنين . الزاني لا يسكح إلا زانية أو مشركة ، ولزانية لا يتكحها إلا زان أو مشرك ، وحُرِّمَ ذلك على المؤمنين) قال ابن عبيدة : رَأْفَةٌ في إقامة الحد

٦٨٣١ - حديث مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز أخبرنا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « عن زيد بن خالد الجهني قال : سمعتُ النبي ﷺ يأمرُ فِيمَنْ زَنَى ولم يُحصن جُلْدَ مائة وتغريب عام »

٦٨٣٢ - قال ابن شهاب « وأخبرني عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب فرَّب ، ثم لم تزل تلك السنة »

٦٨٣٣ - حديث يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب « عن أبي

هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بنى عام وبأقامة الحد عليه »

قوله (باب البكران يجلدان وينفيان) هذه الترجمة لفظ خبر أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عن مسروق عن أبي بن كعب : أنه وزاده واثنان يجلدان ويرجمان ، وأخرج ابن المنذر الزيادة بلفظه واثنان يرحمان والذان بلغا سنا يجلدان ثم يرحمان ، وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن الأعشى عن مسروق والبكران يجلدان وينفيان ، واثنان يرحمان ولا يجلدان ، والشيخان يجلدان ثم يرحمان ، ورجاله رجال الصحيح وقد تقدمت الإشارة إلى هذه الزيادة في باب رجم المحصن ، ونقل محمد بن أسرف في كتاب الإجماع الاتفاق على نفي الزاني إلا عن الكوفيين ، ووافي الجمهور منهم ابن أبي ليلى وأبو يوسف ، وادعى الطحاوي أنه منسوخ ، وسأذكره في باب لا تغريب على الأمة ولا تنفي . واختلاف الغائلون بالتغريب فقال الهافى والثوري وداود والطبري بائعهم ، وفي قول الشافعي لا ينفى الرقيق ، وخص الأزداعي الذي بالذكورية ، وبه قال مالك وقيدته بالحرية ، وبه قال إسحق . وعن أحد روايتان . واحتج من شرط الحرية بأن في نفي العبد عقوبة لما لم يكن له من ماله مدة نفيه ، وتصرف الشرع يقتضي أن لا يعاقب إلا الجاني ، ومن ثم سقط فرض الحج والجهاد عن العبد . وقال ابن المنذر : أقسم النبي ﷺ في قصة المسيف أنه يقضى فيه بكتاب الله ثم قال : إن عابه جلد مائة وتغريب عام ، وهو المبيع لكتاب الله . وخطب عمر بذلك على رموس الناس ، وعمل به الخلفاء الراشدون فلم ينكروه أحد فكان إجماعا ، واختلف في المسافة التي ينفي إليها : فقيل هو إلى وأي الإمام ، وقيل بشرط مسافة القصر ، وقيل إلى ثلاثة أيام ، وقيل إلى يومين ، وقيل يوم وليلة ، وقيل من عمل إلى عمل ، وقيل إلى ميل ، وقيل إلى ما ينطاق عليه اسم نفي وشرط الماسكية الحبس في المكان الذي ينفي إليه ، وسيأتي البحث فيه في باب لا تغريب على الأمة ولا نفي ، ومن عجيب الاستدلال احتجاج الطحاوي لسقوط النفي أصلا بأن نفي الأمة سائط بقوله وبمروءا ، كما سيأتي تقريره قال : وإذا سقطت عن الأمة سقطت عن الحرمة لأنها في معناها ، ويتأكد بحديث لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم ، قال : وإذا انتفى أن يكون على النساء نفي انتفى أن يكون على الرجال ، كذلك قال وهو مبني على أن العموم إذا سقط خص الاستدلال به ، وهو مذهب ضيف جدا . قوله (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله الآية) كذا لا بد ذكره ، وساق في رواية كريمة إلى قوله (المأمنين) والمراد يذكر هذه الآية أن الجلد ثابت بكتاب الله ، وقام الإجماع على تمتد به على اختصاصه بالبكر وهو غير المحصن ، وقد تقدم بيان المحصن في باب رجم المحصن ، واختلفوا في كيفية الجلد فمن مالك يختص بالظاهر لقوله في حديث اللعان : البينة ولا جلد في ظهرك ، وقال غيره : يفرق على الأعضاء ويتقى الوجه والرأس ، ويجلد في الزنا والشرب والتبذير قسما مجردا ، والمرأة قاعدة ، وفي القذف وعليه نيا به . وقال أحمد وإسحق وأبو ثور : لا يجرّد أحد في الحد ، وإيسى في الآية للنفي ذكر فتمسك به الحنفية فقالوا : لا يزداد على القرآن بمخبر الواحد ، والجواب أنه مشهور لكثرة طرقه ومن حمل به من الصحابة ، وقد عملوا بمثله بل يدونه كنفنض الوضوء بالمقمة وجواز الوضوء بالنيذير وغير ذلك مما ليس في القرآن ، وقد أخرج مسلم من حديث عباد بن الصامت مرفوعا : خذوا هني ، قد جعل الله لمن سبيلا : البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم ، وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال : كن يحبس في البيوت أن ماتت وان عاشت عاشت : لما نزل (واللاتي

يا أيها الفاحشة من نساءكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتترفعن الموت أو
 يحمل الله لمن سبيلا) حتى تزل (الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) . قوله (قال ابن عيينة
 رافة في إقامة الحد) كذا للأكثر وسقط في بعضهم وبعضهم وابن عليه ، بلام وتحتانية نقيية وعليه جرى
 ابن بطال والاول المعتمد ، وقد ذكر مغلطاي في شرحه أنه وآه في تفسير صفوان بن عيينة . قلت : ووقع نظيره
 عند ابن أبي شيبة عن مجاهد بسند صحيح اليه وزاد بعد قوله في إقامة الحد : بقام ولا بهطل ، والمراد بهطيل الحد
 تركه أصلا أو نقصه عددا ومعنى ، وقوله تعالى (وليشهد عذابهما طائفة) نقل ابن المنذر عن أحمد الاجتزاء
 بواحد ، وعن اسحق اثنين ، وعن الزهري ثلاثة ، وعن مالك والشافعي أربعة ، وعن ربيعة ما زاد عليها ، وعن
 الحسن عشرة . ونقل ابن أبي شيبة بأسانيده عن مجاهد أدناها رجل ، وعن محمد بن كعب في قوله (أن تعف عن
 طائفة منكم) قال : هو رجل واحد ، وعن عطاء اثنان ، وعن الزهري ثلاثة ، وسياق في أول خبر الواحد ما جاء
 في قوله (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) . قوله (عبد العزيز) هو ابن أبي سلة الماجشون . قوله (عن زيد
 ابن خالد) هكذا اختصر عبد العزيز من السند ذكر أبي هريرة ومن المتن سياق قصة العسيف كلها واقتصر منها على
 قوله : بأسر فيمن زنى ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام ، ويحتمل أن يكون ابن شهاب اختصره لما حدث به عبد
 العزيز ، وقوله : جلد مائة ، بالنصب على نزع الخافض . ووقع في رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهيدي
 عن عبد العزيز بلفظ : سمعت رسول الله ﷺ بأسر فيمن زنى ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام ، وقوله : قال ابن
 شهاب ، هو موصول بالسند المذكور . قوله (أن عمر بن الخطاب) هو منقطع لأن عروة لم يسمع من عمر ، لكنه
 ثبت عن عمر من وجه آخر أخرجه الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من رواية عبيد الله بن عمر عن
 نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ ضرب وعرب ، وأن أبا بكر ضرب وعرب ، وأن عمر ضرب
 وعرب ، أخرجه من رواية عبد الله بن إدريس عنه ، وذكر الترمذي أن أكثر أصحاب عبيد الله بن عمر رووه عنه
 موقوفا على أبي بكر وعمر . قوله (ضرب ثم لم تزل تلك السنة) زاد عبد الرزاق في روايته عن مالك : حتى غرب
 مروان ، ثم ترك الناس ذلك يعني أهل المدينة . قوله في رواية الليث (عن عقيل) ووقع عند الاسماعيل في
 رواية حجاج بن محمد عن الليث : حدثني عقيل . قوله (عن سعيد بن المسيب) هكذا خالف عقيل عبد العزيز
 ابن أبي سلة في شيخ الزهري فإن كان هذا المتن مختصرا من قصة العسيف فقد وافق عبد العزيز جميع أصحاب الزهري
 فإن شيخه عندهم عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لا سعيد بن المسيب ، وإن كان حديثا آخر فالراجح قول عقيل
 لأنه أحفظ لحديث الزهري من عبد العزيز ، لكن قد روى عقيل عن الزهري الحديث الآخر مرافقا لعبد العزيز
 أخرجهما النسائي من طريق حجين بن مملuke ثم جهم مضاف إلى المثنى عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب فذكر الحديثين
 حل الولاء حديث زيد بن خالد من رواية عبيد الله عنه وحديث أبي هريرة من رواية سعيد بن المسيب عنه ، وابن
 شهاب صاحب حديث لا يستسكركم منه جملة الحديث هي جماعة بالفاظ مختلفة . قوله (بنى عام وباقامة الحد عليه)
 وقع في رواية النسائي : أن بنى عاما مع إقامة الحد عليه ، وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق حجاج بن محمد عن
 الليث ، وحرف أن البناء في رواية يحيى بن بكير بمعنى مع والمراد باقامة الحد ما ذكر في رواية عبد العزيز جلد المائة
 وأطلق عليها الجلد لكونها من القرآن ، وقد تمسك بهذه الرواية من زعم أن النبي ﷺ وأنه ليس جزءا من

الحديث ، وأجيب بأن الحديث ينصر بضعه بعضا ، وقد وقع التصريح في قصة المصنف من لفظ النبي ﷺ أن عليه جلد مائة وتغريب عام ، وهو ظاهر في كون السجل حده ، ولم يختلف على رأيه في إفظه فهو أرجح من حكاية الصحابي مع الاختلاف . وما يؤيد كون حديث الباب واحداً مع أنه اختلف على ابن شهاب في تابعيه وصحابيه أن الزيادة التي عن عمر هند عهد العزيز في حديث زيد بن خالد وقعت عند عقيل في حديث أبي هريرة ، ففي آخر رواية حجاج بن محمد التي أشرت إليها عند الإسماعيل ، قال ابن شهاب وكان عمر ينفي من المدينة إلى البصرة وإلى خيبر ، وفيه إشارة إلى بعد المسافة وقربها في النفي بحسب ما يراه الإمام وأن ذلك لا يقيّد ، والذي تحرر لي من هذا الاختلاف أن في حديث الباب اختصاراً من قصة المصنف وأن أصل الحديث كان عند عقيل الله بن عتبة من أبي هريرة وزيد بن خالد جميعاً فكان يحدث به هتماً بتمامه وربما حدث عنه عن زيد بن خالد باختصار ، وكان عند سعيد بن المسيب من أبي هريرة وحده باختصار واهل أعلم . وفي الحديث جواز الجمع بين الحديث والتأويل خلافاً للحنفية إن أخذ بظاهر قوله . مع إقامة الحد ، وجواز الجمع بين الجلد والنفي في حق الزاني الذي لم يحصن خلافاً لم أيضاً إن قلنا إن الجميع حد . واحتج بعضهم بأن حديث عبادة الذي فيه النفي منسوخ بآية النور لأن فيها الجلد بغير نفي ، وتعقب بأنه يحتاج إلى ثبوت التاريخ ، وبأن المكس أقرب ، فإن آية الجلد مطلقة في حق كل زان تخص منها في حديث عبادة الثيب ، ولا يلزم من خلو آية النور عن النفي عدم مشروعيته كالم يلزم من خلوها من الرجم ذلك ، ومن الحجج القوية أن قصة المصنف كانت بعد آية النور لأنها كانت في قصة الإفك وهي مقدمة على قصة المصنف لأن أبا هريرة حضرها وإنما هاجر بعد قصة الإفك بزمان

٣٣ - باب نفي أهل المعاصي والخفنيين

٦٨٣٤ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا يحيى عن حكيم عن عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لعن النبي ﷺ الخفنيين من الرجال والمرجلات من النساء وقال : أخرجوهم من بيوتكم ، وأخرج فلانا ، وأخرج عمر فلانا

قوله (باب نفي أهل المعاصي والخفنيين) كأنه أراد الرد على من أنكر النفي على غير المحارب فيبين أنه ثابت من فعل النبي ﷺ ومن بعده في حق غير المحارب وإذا ثبت في حق من لم يقع منه كبيرة فوقعه فيمن أنى كبيرة بطريق الأولى ، وقد تقدم ضبط الخفنيين في باب ما ينهى من دخول المشبهين بالنساء على المرأة ، في أواخر النكاح . قوله (هشام) هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وقد تقدم بيان الاختلاف على هشام في سنده في كتاب آقباس في باب إخراج المشبهين بالنساء من البيوت ، مع بقية شرحه . قوله (وأخرج عمر فلانا) سقط لفظ عمر من رواية غير أبي ذر ، وقد أخرج أبو داود الحديث عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه بعد قوله ، وقال أخرجهم من بيوتكم وأخرجوا فلانا وفلانا يعني الخفنيين ، وتقدم في اللباس عن معاذ بن فضالة عن هشام كرواية أبي ذر هتما ، وكذا عند أحمد عن يزيد بن هارون وغيره عن هشام ، وذكرت هناك اسم من نفاه النبي ﷺ من المدينة ولم أذكر اسم الذي نفاه عمر ، ثم وقفت في كتاب المفريين لأبي الحسن المدائني ، من طريق الوليد بن سعيد قال : سمع عمر قوما يقولون أبو ذؤيب أحسن أهل المدينة ، فدعا به فقال : أنت لعمرى ، فأخرج من المدينة

والله العفيف ، في الرواية الماضية قريباً في باب الاعتراف بالزنا ، فقام خصمه وكان أقره منه فقال : انقض بيميننا بكتاب الله وأذن لي الخ ، هذه رواية سفيان بن عيينة ووافقه الجمهور ، فتقدمت رواية مالك في الإيمان والذنوب ورواية الليث في الشروط وتأتي رواية صالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة في خبر الواحد وكذا أخرجه مسلم من رواية الليث وصالح بن كيسان وممر وساقه علي الفطحي ، ومع ذلك فلا اختلاف في هذا على ابن أبي ذئب ، فإنه رواه عن الزهري هنا وفي الصلح ، فالرواية له في الصلح عن ابن أبي ذئب آدم بن أبي إياس وهنا عاصم بن علي ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب قوافق عاصم بن علي وهذا هو المعتمد ، وإن قوله في رواية آدم ، فقال الأصرابي ، زيادة إلا إن كان كل من الخصمين متصفاً بهذا الوصف ، وإيش ذلك بعبس ، والله أعلم

٣٥ - باب قول الله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتيانكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض ، فأنكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا منخدرات أخدان) ، فإذا أحسن فإن أنين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ، ذلك لمن خشى العنت منكم ، وأن تصبروا خير لكم ، والله غفور رحيم)

قوله باب قول الله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات الآية) كذا لا في ذر وساق في رواية كريمة إلى قوله (والله غفور رحيم) قال الواحدي قرئ (المحصنات) في القرآن بكسر الصاد ونحوها إلا في قوله تعالى (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) فبالفتح جزماً ، وقرئ (فإذا أحسن) بالضم وبالفتح ، فبالضم معناه الزوج ، وبالفتح معناه الإسلام ، وقال غيره : اختلاف في إحصان الأمة ، فقال الأكثر إحصانها الزوج ، وقيل العتيق ، وعن ابن عباس وطائفة إحصانها الزوج ، وأمره أبو عبيد واسماعيل القاضي واحتج له بأنه تقدم في الآية قوله تعالى (من فتيانكم المؤمنات) فيجوز أن يقول بعده فإذا أسلمن ، قال : فإن كان المراد الزوج كان مفهوماً أنها قبل أن تزوج لا يجب عليها الجلد إذا زنت ، وقد أخذ به ابن عباس فقال : لا حد على الأمة إذا زنت قبل أن تزوج ، وبه قال جماعة من القاهيين ، وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام ، وهو وجه للأافقية ، واحتج بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس : ليس على الأمة حد حتى تحسن ، وسنده حسن يمكن اختلاف في رفعه ووقفه والأرجح وقفه وبذلك جزم ابن خزيمة وغيره ، وأدعى ابن شاهين في المناسخ والمنسوخ ، أنه منسوخ بحديث الباب ، وتعقب بأن المنسخ يحتاج إلى التاريخ وهو لم يعلم ، وقد عارضه حديث علي وأقيموا الحدود على أوقانكم من أحسن منكم ومن لم يحسن ، واختلف أيضاً في رفعه ووقفه ، والأرجح أنه موقوف ، لكن صيغته في مسلم يدل على رفعه فالتمسك به أقوى ، وإذا حمل الإحصان في الحديث على الزوج وفي الآية على الإسلام حصل الجمع ، وقد بينت السنة أنها إذا زنت قبل الإحصان تجلد ، وقال غيره التقييد بالإحصان فيجوز أن الحكم في حقها الجلد لا الرجم ، فأخذ حكم زناها بعد الإحصان من الكتاب وحكم زناها قبل الإحصان من السنة ، والحكمة فيه أن الرجم لا يتنصف فاستمر حكم الجلد في حقها . قال التبرقي : ويحتمل أن يكون نص على الجلد في أكل حايها ليستدل به على سقوط الرجم عنها لا على إرادة إسقاط الجلد عنها إذا لم تزوج ، وقد بينت السنة أن عليها الجلد

وان لم تحصن . **قوله** (غير مسالجات زواني ، ولا متخذات اخدان) بفتح الهمزة وكسر المعجمة والتشديد جمع خليل ، وهذا التفسير ثبت في رواية المستمل وحده ، وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طاحه عن ابن عباس مثله ، والمسالجات جمع مسالجة مأخوذ من السجاح وهو من أسماء الزنا ، والاعدان جمع خدن بكسر أوله وسكون ثانيه وهو الخدين والمراد به الصاحب ، قال الراغب : وأكثر ما يستعمل فيه من صاحب غيره بشهوة ، وأما قول الشاعر في المدح : خدين المأالي ، فهو استعارة . قلت : والنسكنة فيه أنه جملة يشتهى معالي الأمور كما يشتهى غيره الصورة الجميلة لجملة خدينا لها . وقال غيره : الخدين خليل في السر

باب اذا زنت الأمة

٦٨٣٧ ، ٦٨٣٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ مثل من الأمة إذا زنت ولم تحصن قال : إذا زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، قال ابن شهاب : لا أدري بمد الثالثة أو الرابعة

قوله (باب إذا زنت الأمة) أي ما يكون حكمها ؟ وسقطت هذه الترجمة للاضليل ، وجرى على ذلك ابن بطل وصر الحديث المذكور فيها حديث الباب المذكور قبلها ، ولكن صرح الاسماعيل بأن الباب الذي قبلها لا حديث فيه ، وقد تقدم الجواب عن نظيره وأنه إما أن يكون أصل بياضا في المسودة فسدده النساخ بعده ، وإما أن يكون اكتفى بالآية وتأويلها عن الحديث المرفوع ، وهذا هو الأقرب لكثرته وجود مثله في الكتاب . **قوله** (عن أبي هريرة وزيد بن خالد) سبق التنبيه في شرح قصة العفيف على أن الزبيدي ويونس زادا في روايتهما لهذا الحديث عن الزهري شربل بن خليل أو ابن حامد ، وتقديم بيانه ، فضلا . **قوله** (مثل من الأمة) في رواية حميد ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن أبي رجل النبي ﷺ فقال : إن جاريتي زنت فتبين زناها ، قال : اجلدوها ، ولم أتف على اسم هذا الرجل . **قوله** (إذا زنت ولم تحصن) تقدم القول في المراد بهذا الاحصان ، قال ابن بطل : وهم من قال لا جلد عليها قبل التزويج بأنه لم يقل في هذا الحديث : ولم تحصن ، غير مالك ، وليس كما زعموا فقد رواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن شهاب كما قال مالك ، وكذا رواه طائفة عن ابن عيينة عنه . قلت : رواية يحيى بن سعيد أخرجهما النسائي ورواية ابن عيينة تقدمت في البيوع ليس فيها : ولم تحصن ، وزادها النسائي في روايته عن الحارث بن مسكين عن ابن عيينة بلفظ : مثل من الأمة تزني قبل أن تحصن ، وكذا عند ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح كلاهما عن ابن عيينة ، وقد رواه عن ابن شهاب أيضا صالح بن كيسان كما قال مالك وتقدمت روايته في كتاب البيوع في باب بيع المدبر ، وكذا أخرجهما مسلم والنسائي ، ووقع في رواية سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة هناك بدونها وسيأتي قريباً أيضا ، وعلى تقدير أن مالكاً تفرد بها فهو من الحفاظ وزيادته مقبولة ، وقد سبق الجواب عن مفهومها . **قوله** (قال إن زنت فاجلدوها) قيل أعاد الزنا في الجواب غير مقيد بالا-صان لتثنيه على أنه لا أثر له وأن موجب الحد في الأمة مطلق الزنا ، ومضى داجلدوها الحد اللائق بها المبين في الآية وهو نصف ما على الحرة ، وقد وقع في رواية أخرى عن أبي هريرة : فليجلدها الحد

والخطاب في اجلدهما بان يهلك الامة ، فاحتدل به على أن السيد يقيم الحد على من يملكه من جلدية وحيد ، أما الجارية فبالنص وأما العبد فبالإلحاق ، وقد اختلف السلف فيمن يقيم الحدود على الارقاء : فقالت طائفة لا يقيمها إلا الإمام أو من يأذن له وهو قول الحنفية ، وعن الأوزاعي والثوري لا يقيم السيد إلا أحد الوفا ، واحتج الطحاوي بما أورده من طريق مسلم بن يعقوب قال : كان أبو عبد الله رجلاً من الصحابة يقول : الزكاة والحدود والنفي والجمعة إلى السلطان ، قال الطحاوي لا نعلم له مخالفاً من الصحابة ، ونعقبه ابن حزم فقال : بل خالفه اثنا عشر نفساً من الصحابة ، وقال آخرون يقيمها السيد ولو لم يأذن له الإمام وهو قول الشافعي ، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر ، في الامة إذا زنت ولا زوج لها يحدّها سيدها ، فإن كانت ذات زوج فأمرها إلى الإمام ، وبه قال مالك إلا إن كان زوجها عبداً سيدها فأمرها إلى السيد ، واستثنى مالك القطع في السرقة ، وهو وجه للشافعية وفي آخر يستثنى حد الشرب ، واحتج للمالكية بأن في القطع مثله فلا يؤمن السيد أن يريد أن يمثل بمعبده فيخشى أن يتصل الأمر بمن يعتقد أنه يعتق بذلك فيدعي عليه السرقة لئلا يعتق فيمنع من مباشرة القطع سداً للبدعة ، وأخذ بعض المالكية من هذا التعليل اختصاص ذلك بما إذا كان مستند البرقة علم السيد أو الإفراز ، بخلاف ما لو ثبتت بالبينه فإنه يجوز السيد لفقد الملة المذكورة ، وحجة الجمهور حديث علي المشار إليه قبل وهو عند مسلم والثلاثة ، وعند الشافعية خلاف في اشتراط أهلية السيد لذلك ، وتمسك من لم يفتقر بأن سيده سبيل الاستصلاح فلا يفتقر الأهلية . وقال ابن حزم : يقيم السيد إلا إن كان كافراً ، واحتج بانهم لا يقولون إلا بالإفراز وفي تسليطه على إقامة الحد مناقاة لذلك . وقال ابن العربي : في قول مالك أن كانت الامة ذات زوج لم يحدّها الإمام من أجل أن الزوج ناعماً بالفرج في حفظه عن النسب الباطل والماء الفاسد ، لكن حديث النبي ﷺ أول أن يتبع ، يعني حديث علي المذكور الدال على التعميم في ذات الزوج وغيرها ، وقد وقع في بعض طرقاته من أحسن منهم ومن لم يحسن ، - قوله (ثم يبعوها ولو بضعف) بفتح الضاد المعجمة غير الماشقة ثم فاء أي المضفور لفيل بمعنى مفعول ، زاد يونس وابن أخي الزهري والزيدي ويحيى بن سعيد كلهم عن ابن شهاب عند النسائي ، والضعف الحبل ، وهكذا أخرجه عن قتيبة عن مالك وزادها حماد بن أبي فروة عن محمد بن مسلم وهو ابن شهاب الزهري عند النسائي وابن ماجه ، لكن خالف في الاسناد فقال : ان محمد بن مسلم حدثه أن عروة وعمره حدثاه أن عائشة حدثته أن رسول الله ﷺ قال : إذا زنت الامة فأجلدهما ، وقال في آخره : ولو بضعف والضعف الحبل ، وقوله والضعف الحبل مدرج في هذا الحديث من قول الزهري علي ما بين في رواية القعنبي عن مالك عند مسلم وابن داود فقال في آخره : قال ابن شهاب والضعف الحبل ، وكذلك ذكره الدارقطني في الموطآت منسوبة لجميع من روى الموطأ إلا ابن مهدي فإن ظاهر سياقه أنه أدرجه أيضاً ، ومنهم من لم يذكر قوله والضعف الحبل كافي رواية الباب . قوله (قال ابن شهاب) هو موصول بالسند المذكور . قوله (لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة) لم يخلف في رواية مالك في هذا ، وكذلك في رواية صالح بن كيسان وابن عيينة ، وكذا في رواية يونس والزيدي عن الزهري عند النسائي ، وكذلك في رواية معمر عند مسلم وأدرجه في رواية يحيى بن سعيد عند النسائي ولفظه : ثم ان زنت فأجلدهما ثم يبعوها ولو بضعف بعده الثالثة أو الرابعة ، ولم يقل قال ابن شهاب وعن قتيبة عن مالك كذلك ، وأدرج أيضاً في رواية محمد بن أبي فروة عن الزهري في حديث عائشة عند النسائي ، والصواب التفصيل ، وأما

العك في الثالثة أو في الرابعة أو في حديث أبي صالح عن أبي هريرة عند القهزدي ، فليجملها ثلاثا فإن عادت فليبيعها ، ومحرم في مرسل حكرمة عند أبي قرة بلفظ : وإذا ذنت الرابعة فبيعوها ، ووقع في رواية سعيد المقبري المذكورة في الباب الذي يليه ، ثم إن ذنت الثالثة فليبيعها ، وحصل الاختلاف هل يجملها في الرابعة قبل البيع أو يبيعها بلا جمل ، والراجح الأول ويكون سكوت من سكك منه العلم بأن الجمل لا يترك ولا يقوم البيع مقامه ، ويمكن الجمع بأن البيع يقع بعد المرة الثالثة في الجمل لأنه الحق فيلغى العك ، والاحتياط على الثلاث في كثير من الأمور المشروعة . وقوله : ولو بضمير ، أي جمل مضمون ، ووقع في رواية المقبري : ولو بجمل من شعر ، وأصل الضفر نسيج الشعر وأدخال بعضه في بعض ومنه صفائر شعر الرأس للمرأة والرجل ، قيل لا يكون مضموناً إلا إن كان من ثلاث ، وقيل شرطه أن يكون هريضا وفيه نظر . وفي الحديث أن الونا عيب يرد به الرقيق للاستمرار بالخط من قيمة المرقوق إذا وجد منه الونا ، كذا جزم به الذوري تبعاً لغيره ، وتوقف فيه ابن دقيق العيد لجواز أن يكون المقصود الأمر بالبيع ولو انحطت القيمة فيكون ذلك متعلقاً بأمر وجوبي لا إخباراً عن حكم شرعي إذ ليس في الخبر تصريح بالأمر من جهة القيمة . وفيه أن من رضى فأقيم عليه الحد ثم عاد أعيد عليه ، بخلاف من رضى مراراً فإنه يكتب في باقائه الحد عليه مرة واحدة على الراجح . وفيه الزجر من مخالطة الفساق ومعاشرتهم ولو كانوا من الأحرار إذا تكرر زجرهم ولم يرتدعوا ويقع الزجر باقائه الحد فيما شرع فيه الحد وبالحد يرد رقباً لا حد فيه . وفيه جواز دطف الأمر المنقضى فأنشد على الأمر المنقضى الوجوب لأن الأمر بالجمل واجب والأمر بالبيع مندوب عند الجمهور خلافاً لابي ثور وأهل الظاهر ، وأدعى بعض الشافعية أن سبب صرف الأمر عن الوجوب أنه منسوخ ، وعن حكاية ابن الرفعة في المطلب ويحتاج إلى ثبوت ، وقال ابن بطال : حل الفقهاء الأمر بالبيع على الخفض على مساعدة من تكرر منه الزنا ثلاثين بالعيد الرضا بذلك وما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنا ، قال : وحله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الأئمة فلا يستعمل به ، وقد ثبت انتهى من إضافة المال فكيف يجب بيع الأئمة ذات القيمة بجمل من شعر لا قيمة له : فدل على أن المراد الزجر من معايشة من تكرر منه ذلك ، واعتقب بأنه لا دلالة فيه على بيع الثمين بالحد وإن كان بعضهم قد استدل به على جواز بيع المعلق النصف ماله بدون قيمته ولو كان بما يتغابن بمنه إلا أن قوله : ولو بجمل من شعر ، لا يراد به ظاهره وإنما ذكر المبالغة كما وقع في حديث : « من بنى الله مسجداً ولو كفحه فطاة ، دل أحد الأجوبة ، لأن قدر المفضل لا يسمع أن يكون مسجداً حقيقة ، ولو وقع ذلك في مدين فلو كره للجمهور فلا يبيعها وإيه إلا بالقيمة ، ويحتمل أن يطرد لأن عيب الزنا تنقص به القيمة عند كل أحد فيكون يبيعها بالانقضاء يباع بثمن المثل فيه عليه أقاضى عياض ومن تبعه ، وقال ابن العربي : المراد من الحديث الإسراع بالبيع وإضاؤه ولا يترتب به طلب الرضا في الزيادة ، وليس المراد بيبه بقيمة الجمل حقيقة ، وفيه أنه يجب على البائع أن يعلم المشتري بعيب السلعة لأن قيمتها إنما تنقص مع العلم بالعيب ، حكاه ابن دقيق العيد ، وعتقه بأن العيب لو لم يعلم لم تنقص القيمة فلا يتوقف على الإدلاء ، واستشكل الأمر ببيع الرقيق إذا رضى مع أن كل مؤمن حادور أن يرى لأخيه ما يرى لنفسه ، ومن لازم البيع أن يرائق أخاه المؤمن على أن يقتنى ما لا يرضى اقتنائه لنفسه ، وأجيب بأن السبب الذي بابه لأجله ليس بحق الوقوع عند المشتري لجواز أن يرتفع الرقيق إذا علم أنه متى عاد أخرج فإن الإخراج من الوان المألوف شاق ، ولجواز أن يقع الإذعان عند المشتري بنفسه أو بغيره ،

قال ابن العربي : يرجى عند تبديل الحمل تبديل الحال ، ومن المعلوم أن المجاورة تأثرا في الطاهرة وفي الممصة ، قال النووي : وفيه أن الزاني إذا حد ثم زنى لومه حد آخر ثم كذلك أبدا ، فإذا زنى مرات ولم يحد فلا يلزمه إلا حد واحد . قلت : من قوله فإذا زنى ابتداء كلام قاله لتسكيل الفائدة والافليس في الحديث ما يدل عليه اثباتا ولا نفيًا بخلاف الشق الأول فإنه ظاهر ، وفيه إشارة إلى أن العقوبة في التعزيرات إذا لم يحد مقصودها من الزجر لا يفصل لأن إقامة الحد واجبة ، قلنا تكرار ذلك ولم يحد عدل إلى ترك شرط إقامته على السيد وهو الملك ، ولذلك قال : يبرأ ، ولم يقل أجدها كلها زنت ، ذكره ابن دقيق العيد وقال قد نرضى إمام الحرمين شيء من ذلك فقال : إذا علم الممرور في أن التأديب لا يحصل إلا بالضرب المبرح فليتركه لأن المبرح يهلك وليس له الإهلاك ، وغمد المبرح لا يفيد ، قال الرافعي : وهو مبني على أن الإمام لا يجب عليه نزيهر من يستحق التعزير ، فإن قلنا يجب النحر بالحد فليجوز به غير المبرح وإن لم يترجر . وفيه أنه السيد يقيم الحد على عبده وإن لم يستأذن السلطان ، وسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب

٣٦ - باب لا يُؤزَّبُ على الأمة إذا زنت ، ولا تُنفى

٦٨٣٩ - **عنه** عبد الله بن يوسف حدثنا البث عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أنه سمعه يقول : قال النبي ﷺ : إذا زنت الأمة فبين زناها فليجلدها ولا يُؤزَّب ، ثم إن زنت فليجلدها ولا يُؤزَّب ثم إن زنت لثالثة فليجلدها ولو مجمل من شعره . تابعه إسماعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ **قوله** (باب لا يُؤزَّب على الأمة إذا زنت ولا تُنفى) أما التأزيب بمثناة ثم ثلاثة ثم مربعة فهو التعنيف وزنه ومعناه ، وقد جاء بالمفرد ولا يعظم ، في رواية عبيد الله العمري عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ، وأما التي فاستنبطوه من قوله فليجلدها ، لأن المقصود من التي الإبداد عن الوطن الذي وقعت فيه الممصة وهو حاصل بالبيع ، وقال ابن بطال : وجه الدلالة أنه قال فليجلدها ، وقاله فليجلدها ، فدل على سقوط التي لأن الذي ينبغي لا يقدر على تسليمه إلا بعد مدة فأشبهه الآبق . قلت : وفيه نظر لجواز أن يتسله المشتري مبلوب المنفعة مدة التي ، أو يتفق بيعة لمن يتوجه إلى المكان الذي يصدق عليه وجرد التي ، وقال ابن العربي : تستثنى الأمة للثبوت حق السيد فيقدم على حق الله ، وإنما لم يسقط الحد لأنه الأصل والتي فرع . قلت : وتامة أن يقال : روى حق السيد فيه أيضا بترك الرجم لأنه فوت المنفعة من أصلها بخلاف الجلد ، واستمر نفي العبد إذا لاحق للسيد في الاستمتاع به ، واستدل من استثنى نفي الرقيق بأنه لا وطن له وفي نفيه قطع حق السيد لأن عموم الأمر بنفي الزاني عارضه عموم نهي المرأة عن السفر بنهي المحرم ، وهذا خاص بالأماه من الرقيق دون الذكور ، وبه احتج من قال : لا يشرع نفي النساء مطلقا كما تقدم في باب البكران يجلدان وينفيان ، واختلف من قال بنفي الرقيق ، فأصح نصف سنة ، وفي وجه ضعيف عند العاصمية سنة كاملة ، وفي ثالث لا نفي على رقيق وهو قول الأئمة الثلاثة والأكثر . **قوله** (إذا زنت الأمة فبين زناها) أي ظهر ، وشرط بعضهم أن يظهر بالينة مراعاة للفظ تبين ، وقيل يكفي في ذلك بطل السيد . **قوله** (فليجلدها) أي الحد الواجب عليها المعروف من صريح الآية (فعلمين نصف حامل المحصنات من العذاب) ووقع في رواية لسان من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، فليجلدها بكتاب الله . . **قوله** (ولا

يُشْرَبُ) أى لا يجمع عليها العقوبة بالجلد وبالتعمير، وقيل المراد لا يقتنع بالتوبيخ دون الجلد، وفي رواية سعيد عن أبي هريرة عند عبد الرزاق ولا يعيرها ولا يفتنها، قال ابن بطال: يؤخذ منه أن كل من أقيم عليه الجلد لا يعور بالتعنيف والوم وإنما يليق ذلك بمن صدر منه قبل أن يرفع إلى الإمام التحذير والتخريف، فإذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه. قالت: وقد تقدم قريبا نحوه عليه السلام عن سب الذي أقيم عليه حد آخر وقال لا تكررنا أعوانا للشيطان على أخيك، **قوله** (تابعه اسماعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة) يريد في المتن لا في السند، لأنه نقص منه قوله ومن أبيه، ورواية اسماعيل وصلها النسائي من طريق بشر بن المفضل عن اسماعيل بن أمية وانظره مثل الليث، إلا أنه قال: فإن عادت فرئت فليبعها، والباقي سواء، ووافى الليث على زيادة قوله: وعن أبيه، محمد بن اسحق أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي، ووافى اسماعيل على حذفه عبده الله بن عمر العمري عندهم وأيوب بن موسى عند مسلم والنسائي ومحمد بن عجلان وعبد الرحمن بن اسحق عند النسائي، ووقع في رواية عبد الرحمن المذكور عن سعيد سمعت أبا هريرة وإسماعيل فيه شيخ آخر رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وقال أنه خطأ والصواب الأول، ووقع في رواية حميد هذه بإفظ آخر قال: أنى النبي عليه السلام وجل فقال: نجاري ذنت فتبين زناها، قال: أجلها خمسين، الحديث

٣٧ - باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زانوا ورفعوا إلى الإمام

٦٨٤٠ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني سألت عبد الله بن أبي أوفى من الرجم فقال: رجم النبي عليه السلام، قالت: أقبل للثور أم بعده؟ قال: لا أدري. **تابعه** علي بن مسير وخالد بن عبد الله والحاربي وعبيدة بن حميد عن الشيباني. وقال بعضهم: المائدة، والأول أصح

٦٨٤١ - **حدثنا** اسماعيل بن عبد الله حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: إن لليهود جادوا إلى رسول الله عليه السلام فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا، فقال لم رسول الله عليه السلام: ماتجدون في التوراة في شأن الرجم؟ فقالوا: نفضحهم ويؤجلون. قال عبد الله بن سلام: كذبتم، إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة فقرأوها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده، فاذا فيها آية الرجم، قالوا: صدق يا محمد، فيها آية الرجم، فأمر بهما رسول الله عليه السلام فرجما، فرأيت للرجل يمخى على المرأة يفيها الحجارة

قوله (باب أحكام أهل الذمة) أى اليهود والنصارى وسائر من تؤخذ منه الجزية. **قوله** (وإحصانهم إذا زانوا) معنى خلافتهم قال أن من شروط الإحصان الإسلام. **قوله** (ووقعوا إلى الإمام) أى سواء جاءوا إلى حاكم المسلمين ليحكمهم أو دفعهم إليه غيرهم متمديا عليهم خلافتهم قيد ذلك بالاشق الأول كالحنفية وما ذكر ذلك مبسوطا، وذكر فيه حديثين: الحديث الأول، **قوله** (عبد الواحد) هو ابن زياد، والشيباني هو أبو اسحق سليمان. **قوله** (عن الرجم) أى رجم من ثبت أنه زنى وهو محصن. **قوله** (فقال رجم النبي عليه السلام) كذا أطنى،

فقال الكرماني : مطابقتها لترجمة من حديث الإطلاق . قلت : والذي ظهر لي أنه جرى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث ، وهو ما أخرجه أحمد والاسماعيل والطبراني من طريق هشيم عن الشيباني قاله قلت هل رجم النبي ﷺ ؟ قال : نعم رجم يهوديا ويهودية ، وسياق أحمد مختصر . قوله (أقبل النور) أي سورة النور ، والمراد بالقبلية الزول (قوله أم بمد) في رواية الكشمشيني د أم بمد . . قوله (لا أدري) فيه أن الصحابي الجليل قد تخفى عليه بعض الأمور الواضحة ، وأن الجواب من الفاضل بلا أدري لا يجب عليه فيه بل يدل على تحريه وتبذره فيمدح به . قوله (تابعه علي بن مسهر) قلت وصلها ابن أبي شيبة عنه عن الشيباني قال قلت لعبد الله بن أبي أوفى ، فذكر مثله بلفظه قلت بعد سورة النور . . قوله (وعنده بن عبد الله) أي الطحان رحمه الله المؤلف في باب رجم المحسن ، وقد تقدم لفظه . قوله (والمحاربي) يعني عبد الرحمن بن محمد الكوفي . قوله (وعبيدة) يفتح أوله ، وأبو حميد بالتصغير ، ومتابعه وصلها الاسماعيل من رواية أبي ثور وأحمد بن منيع قال حدثنا عبيدة بن حميد رجليه هو ابن عبد الله عن الشيباني ولفظه قلت قبل النور أو بعدا . . قوله (وقال بعضهم) أي بعض المسلمين وهو عبيدة قال لفظه في مسند أحمد بن منيع ومن طريقه الاسماعيل . قلت بعد سورة المائدة أو قبلها ؟ كذا وقع في رواية هشيم التي أشرت إليها قبل . قوله (والأول أصح) أي في ذكر النور . قلت : ولعل من ذكره ترجم من ذكر اليهودي واليهودية أن المراد سورة المائدة لأن فيها الآية التي نزات بسبب سؤال اليهود عن حكم الذين زنيا منهم . الحديث الثاني ، قوله (عن نافع) في موطأ محمد بن الحسن وحده . حدثنا نافع ، قاله الدارقطني في الموطآت . قوله (أن اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا) ذكر السهيلي عن ابن العربي (١) أن امم المرأة بكرة بضم الموحدة وسكون المهملة ولم يسم الرجل ، وذكر أبو داود السبب في ذلك من طريق الزهري . سمعت رجلا من مزينة من تبع العلم وكان عند سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة قال : زنى رجل من اليهود بامرأة ، فقال بعضهم لبعض اذهبوا بنا إلى هذا النبي فإنه يهت بالانقيص ، فأتانا بفتيا دون الرجم قبلناها واحتججنا بها عند الله وقلنا فتيا نبي من أديانك . قال فأثروا النبي ﷺ وهو جالس في المسجد في أصحابه فقالوا : يا أبا القاسم ماترى في رجل وامرأة زنيا منهم ، ونفل ابن العربي عن الطبري والعللي عن المفسرين قالوا : انطلق قوم من قريظة والنضير منهم كعب بن الأشرف وكعب بن أسد وسعيد بن عمرو ومالك ابن الصيف وكثانة بن أبي الحقيق وشاس بن قيس ويوسف بن عازوراء فسألوا النبي ﷺ وكان رجل وامرأة من أشرف أهل خيبر زنيا واسم المرأة بكرة ، وكانت خيبر حينئذ حربا فقال لهم أسألوهم . فنزل جبريل على النبي ﷺ فقال : اجعل بينك وبينهم ابن صوريا ، فذكر القصة مطولة ، ولفظ الطبري من طريق الزهري المذكورة . أن أخبار اليهود اجتمعوا في بيت المدراس ، وقد زنى رجل منهم بعد إحصائه بامرأة منهم قد أحصت ، فذكر القصة وفيها . فقال أخرجوا إلى عبد الله بن صوريا الأهود ، قال ابن اسحق . ويقال أنهم أخرجوا معه أبا ياسر ابن أحطب وذهب بن يهودا ، خلا النبي ﷺ بابن صوريا . فذكر الحديث . ووقع عند مسلم من حديث الإمام . مر على النبي ﷺ يهودي مجلودا . فدعاهم فقال : هكذا تجدون حد الواني في كتابكم ؟ قالوا : نعم . وهذا يخالف الأول من حيث أن فيه أنهم ابتدءوا السؤال قبل إقامة الحد ، وفي هذا أنهم أقاموا الحد قبل السؤال ،

ويمكن الجمع بالتعدد بأن يكون الذين سألوا عنهما غير الذي جلدوه ، ويحتمل أن يكون : بادروا لجلده ثم بدا لهم فسألوا فاتفق المرور بالجلود في حال سؤالهم عن ذلك فأمرهم باحضارهما فوقع ما وقع والعلم عند الله ، وبزيد الجمع ما وقع عند الطبراني من حديث ابن عباس : أن رجلا من اليهود أتوا النبي ﷺ ومعه امرأة فقالوا : يا محمد ما أنزل عليك في الزنا ، فبيحه أنهم جلدوا الرجل ثم بدا لهم أن يسألوا عن الحكم فأحضروا المرأة وذكروا القصة والزال ، ووقع في رواية عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر : أن النبي ﷺ أتى يهودي ويهودية زنيا ، ونحوه في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر الماضية قريبا وافظاه : أحداثا ، وفي حديث عبد الله بن الحارث عند ابن زبارة أن اليهود أتوا يهوديين زنيا وقد أحصنا . **قوله** (ماتهدون في التوراة في شأن الرجم) : قال الباجي : يحتمل أن يكون علم بالوحى أن حكم الرجم فيما ثبت على ما شرع لم يباحثه تبديل ، ويحتمل أن يكون علم ذلك بأخبار عبد الله بن سلام وغيره عن أسلم منهم على وجه حصل له به العلم بصحة نقلهم ، ويحتمل أن يكون إنما سألهم عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم يتعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى . **قوله** (فقالوا انفضهم) بفتح أوله وثالثه من الفضيحة . **قوله** (ويجلدون) وقع بيان الفضيحة في رواية أيوب عن نافع الآتية في التوحيد بلفظ : قالوا نسخم وجوههما ، ونخزيهما ، وفي رواية عبيد الله بن عمر : قالوا لسود وجوههما ونحميمهما ونخالف بين وجوههما وبطاف بهما ، وفي رواية عبد الله بن دينار : أن أحبارنا أخذوا نحميم الوجه والتجبية ، وفي حديث أبي هريرة : يحمم ويحبه ويجلد ، والتجبية أن يحمل الزانيان على حمار وتقابل أفقيتهما وبطاف بهما ، وقد تقدم في باب الرجم بالبلط ، النقل عن إبراهيم الحربي أنه حزم بأن تفسير التجبية من قول الزهري فكأنه أدرج في الخبر لأن أصل الحديث من روايته . وقال المنذرى : ينبغي أن يكون أصله الحمزة وأنه التجبية وهي الردع والوجع يقال جباهه تجبيبا أي ردهه ، والتجبية أن ينكس رأسه فيحتمل أن يكون من فعل به ذلك ينكس رأسه استحياء فسمى ذلك الفعل تجبية . ويحتمل أن يكون من الجبه وهو الاستقبال بالذكور وأصله من إصابة الجبهة نقول جبهته إذا أصبت جبهته كراسته إذا أصبت رأسه ، وقال الباجي : ظاهر الأمر أنهم قصدوا في جوابهم تحريف حكم التوراة والكتف على النبي إمارجا أن يحكم بينهم بفيد ما أنزل الله وإلا لأنهم قصدوا بتحكيمة التخفيف عن الزانيين واعتقدوا أن ذلك يخرجهما عما وجب عليهم ، أو قصدوا اختيار أمره ، لأنه من المقرر أن من كان نبيا لا يقر على باطل ، فظهر يتوفيق الله نبيه كذبهم وصدقه والله الحمد . **قوله** (قال عبد الله بن سلام : كذبتم ، أن هذا الرجم) رواية أيوب لجاءوا وزاد عبد الله بن عمر : بها فقرؤا ، وفي رواية زيد بن أسلم : فأتى بها فنزع الوسادة من تحته فوضع التوراة عليها ثم قال آمنت بك وبين أنزل ، وفي حديث البراء عند مسلم : فدعا رجلا من علمائهم فقال أنشدك بالله وبين أنزل ، وفي حديث جابر عند أبي داود : فقال أنتوني بأعلم وجليهن منكم ، فأتى بامرئيه زاد الطبري في حديث ابن عباس : أنتوني برجلين من علماء بني إسرائيل ، فأتوه برجلين أحدهما شاب والآخر شيخ قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر ، ولابن أبي حاتم من طريق مجاهد : أن اليهود استفتوا رسول الله ﷺ في الرأيتين فأفتاهم بالرجم ، فأنكروه ، فأمرهم أن يأتوا بأحبارهم فأنشدهم فكتموه إلا رجلا من أصاغرهم أهور فقال : كذبوك يا رسول الله في التوراة . **قوله** (فأتوا بالتوراة فنشرها فوضع أحدهم يده على آية الرجم قرأ ما قبلها

وما بعدها) ونحوه في رواية عبد الله بن دينار، وفي رواية عبيد الله بن عمر، فوضع الفتي الذي يقرأ به على آية
الرجم نقرأ ما بين يديها وما وراءها، وفي رواية أبيوب، فقالوا لرجل من يرضون: يا أعور اقرأ. فقروا، حتى
انتهى إلى موضع منها فوضع يده عليه، راس هذا الرجل عبد الله بن صوريا كما تقدم، وقد وقع عند النقاش في
نفسه أنه أسلم، لكن ذكر مكي في تفسيره أنه ارتد بعد أن أسلم، كذا ذكر القرطبي، ثم وجدته عند الطبري
بالسند المتقدم في الحديث الماضي أن النبي ﷺ لما نادى به قال: يا رسول الله إنهم لا يعلمون أنك نبي مرسل ولكم
يحسدونك، وقال في آخر الحديث: ثم كفر بعد ذلك ابن صوريا ونزلت فيه: (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين
يسارعون في الكفر) الآية. قوله (فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك لرفع يده، فإذا فيها آية الراجم) في
رواية عبد الله بن دينار: «فإذا آية الراجم تحت يده» ووقع في حديث البراء: «لحمه الراجم»، ولعله كثر في
أشرفنا فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه وإذا أخذنا الوضع أقننا عليه الحد، فقنا تعالوا فلانجتمع على شيء نقيمه
على الشريف والوضع فجعلنا التحميم والمجلد مكان الراجم، ووقع بيان ماني التوراة من آية الراجم في رواية أبي
هريرة: والمحسن والمحصنة إذا زنيا فقامت عليهما البينة رجما، وإن كانت المرأة حبل تربع بها حتى تضع ماني
بطنها، وفي حديث جابر عند أبي داود: «قالا نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في
المكحلة رجما، زاد البزار من هذا الوجه: «فإن وجدوا الرجل مع المرأة في بيت أو في ثوبها أو على بطنها فهي ربة
وقبها عقوبة، قال فما منعكم أن ترجوها قالا: ذهب سلطاننا فذكر هنا القتل، وفي حديث أبي هريرة: «فأول
ما ارتختصم أسراقة» قال: «زنى ذوا قرابة من الملك فأخبر عنه الراجم، ثم زنى رجل شريف فأودوا وجهه فعال
قومه دونه وقالوا أبدا بصاحبك، فاصطاحوا حل هذه العقوبة، وفي حديث ابن عباس عند الطبراني: «أنا كنا
شعبة وكان في ناسنا حسن وجه فكثير فينا فلم يقيم له نصرا فجلد، والله أعلم. قوله (فأمر بهما رسول الله ﷺ
فرجما) زاد في حديث أبي هريرة: «فقال النبي ﷺ فاني أحكم بملقي التوراة، وفي حديث البراء: «اللهم إني أول من
أحب أسرك إذا أمانوه، ووقع في حديث جابر من الزيادة أيضا: «فعدا رسول الله ﷺ بالصهود لحاء أربعة
فصدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة، فأمر بهما فرجما». قوله (فأرأيت الرجل يعني) كذا في
رواية أبي ذر عن الدرخسي بالحاء المملة بعدما نون مكسورة ثم تحتانية ساكنة، وعن المستطلي والكشميني بهم
ونون مفتوحة ثم همزة، وهو الذي قال ابن دقيق العيد إنه الراجح في الرواية، وفي رواية أبيوب: «يجاني»، بهم
أوله وجيم مهموز. وقاله ابن عبد البر: وقع في رواية يحيى بن يحيى كالدرخسي والصواب: «يجاني»، أي يعمل.
وجهة ما حصل لنا من الاختلاف في ضبط هذه اللفظة عشرة أوجه: الأولان والثالث بهم أوله والجيم وكسر
النون وبالحمة، الرابع كالأول إلا أنه بالموحدة بدل النون، الخامس كالثاني إلا أنه بواو بدل تحتانية، السادس
كالأول إلا أنه بالجيم، السابع بهم أوله وفتح المملة وتفيد النون، الثامن: «يجاني»، بالنون، التاسع مثله
لكن بالحاء، العاشر مثله لكنه بالناء بدل النون وبالجيم أيضا. ورأيت في الإزميات للذهلي، بخط أنصيان في
هذا الحديث من طريق معمر عن الزهري: «يجاني» بهم وفاء بضم همز وعلى الفاء صح. قوله (بقبها) بفتح أوله
ثم قال تفسير لقوله «يجاني»، وفي رواية عبيد الله بن عمر: «فلقد رأيت يقيها من الهجاء بنفسه، ولابن ماجه من
هذا الوجه: «بسترها»، وفي حديث ابن عباس عند الطبراني: «فلما وجد من الهجاء قام على صاحبه يعني عليها يقيها

الحجارة حتى قتلا جميعا فكان ذلك مما صنع الله لرسوله في تحقيق الزنا منهما ، وفي هذا الحديث من الفوائد وجوب الحد على الكافر الذي إذا زنى وهو قول الجمهور ، وفيه خلاف عند الشافعية ، وقد ذهل ابن عبد البر فنقل الاتفاق على أن شرط الإحصان الموجب للرجم الإسلام ، ورد عليه بأن الشافعية وأحمد لا يشترطان ذلك ، ويؤيد مذهبهما وقوع التصريح بأن اليهوديين الذين رجما كانا قد أحصنا كما تقدم نقله ، وقال المالكية ومعظم الحنفية وربيعة شيخ مالك شرط الإحصان الإسلام ، وأجابوا عن حديث الباب بأنه ﷺ إنما رجما بحكم التوراة وليس هو من حكم الإسلام في شيء ، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم ، فإن في التوراة الرجم على الحصن وغير الحصن قالوا وكان ذلك أول دخول النبي ﷺ المدينة ، وكان ما مورداً باتباع حكم التوراة والمعمل بها حتى ينسخ ذلك في شرعه ، فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من لسانك فاستشهدوا عليهن أربعة منكم إلى قوله (أريهم الله سبيلا) ثم نسخ ذلك بالفرقة بين من أحصن ومن لم يحصن كما تقدم انتهى . وفي دعوى الرجم على من لم يحصن نظر ، لما تقدم من رواية الطبري وغيره ، وقال مالك : إنما رجم اليهوديين لأن اليهود يرمضون لم يكن لهم ذمة فتحاكروا إليه ، وتلقبه الطحاوي بأنه لو لم يكن واجبا ما فعله ، قال : وإذا أقام الحد على من لا ذمة له فلان يتيهه على من له ذمة أولى . وقال المازري : يمرض على جواب مالك بكونه رجم المرأة وهو يقول لا تقتل المرأة إلا أن أجاب أن ذلك كان قبل النهي عن قتل النساء ، وأيد القرطبي أنهما كانا حربيين بما أخرجه الطبري كما تقدم ، ولا حجة فيه لأنه منقطع ، قال القرطبي : وبمكر عليه أن يهينهم سائلين يوجب لهم عهدا كما لو دخلوا لمرض كتجارة أو رسالة أو نحو ذلك فانهم في أمان إلى أن يدروا إلى ما منهم . قلت : ولم ينفصل عن هذا إلا أن يقول إن السائل عن ذلك ليس هو صاحب الواقعة . وقال النووي : دعوى أنهما كانا حربيين باطلة بل كانا من أهل العهد ، كذا قال ، وسلم بعض المالكية أنهما كانا من أهل العهد واحتج بأن الحاكم خبير إذا تحاكم إليه أهل الذمة بين أن يحكم فيهم بحكم الله وبين أن يمرض عنهم على ظاهر الآية ، فاختلف ﷺ في هذه الواقعة أن يحكم بينهم ، وتلقب بأن ذلك لا يستقيم على مذهب مالك لأن شرط الإحصان عنده الإسلام وهما ككافرين ، وانفصل ابن العربي عن ذلك بأنهما كانا محكمين له في الظاهر ومعتبرين ما عنده في الباطن هل هو نبي حق أو مساج في الحق ، وهذا لا يرفع الإشكال ولا يخلص عن الإيراد . ثم قال ابن العربي : في الحديث أن الإسلام ليس شرطا في الإحصان ، والجواب بأنه إنما رجما لإقامة الحججة على اليهود فيما حكموه فيه من حكم التوراة فيه نظر ، لأنه كيف يقم الحججة عليهم بما لا يراه في شرعه مع قوله (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) قال : وأجيب بأن سياق النص يقتضي ما قلناه ، ومن ثم استدعى شهودهم ليقم الحججة عليهم منهم ، إلى أن قال : والحق أحق أن يتبع ، ولو جاءني لحسنت عليهم بالرجم ولم اعتبر الإسلام في الإحصان . وقال ابن عبد البر : حد الزاني حق من حقوق الله . وعلى الحاكم أقامته ، وقد كان اليهود حاكم وهو الذي حكم رسول الله ﷺ فيهما . وقول بعضهم أن الرائيين حكماء دعوى مردودة ، واعترض بأن التحكيم لا يكون إلا لنبي الحاكم ، وأما النبي ﷺ فتحكمه بطريق الولاية لا بطريق التحكيم : وأجاب الحنفية عن رجم اليهوديين بأنه وقع بحكم التوراة ، ورد الخطابي لأن الله قال (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) وإنما جلد القوم سائلين عن الحكم عنده كادلت عليه الرواية المذكورة فاشار عليهم بما كتبه من حكم التوراة ، ولا جائز أن يكون حكم الإسلام عنده مخالفا لذلك لأنه لا يهود الحكم بالمسوخ ، فدل

على أنه إنما حكم بالناسخ . وأما قوله في حديث أبي هريرة ، فأنى أحكم بما في التوراة ، ففي سننه رجل مريم ، ومع ذلك فلم يثبت لكان معناه إقامة الحجة عليهم ، وهو موافق لشريعته . قلت : ويؤيده أن الرجم جاء ناسخا للجلد كما تقدم تقريره ، ولم يقل أحد إن الرجم شرع ثم نسخ بالجلد ثم نسخ الجلد بالرجم . وإذا كان حكم الرجم باقيا منذ شرع فأحكم عليهما بالرجم بمجرد حكم التوراة بل بشرعه الذي استمر حكم التوراة عليه ولم يقدر أنهم بدلوه فيما بدلوا وأما ما تقدم من أن النبي ﷺ رجمهما أول ما قدم المدينة لقوله في بعض طرق القصة : لما قدم النبي ﷺ المدينة أتاه اليهود ، فاجواب أنه لا يلزم من ذلك الفور ، ففي بعض طرقه الصحيحة كما تقدم أنهم تحاكروا إليه وهو في المسجد بين أصحابه ، والمسجد لم يكمل بناؤه إلا بعد مدة من دخوله ﷺ المدينة فبطل الفور ، وأيضا ففي حديث عبد الله بن الحارث بن جزء أنه حضر ذلك وحديثه أنه لما قدم مع أبيه مسلما بعد فتح مكة ، وقد تقدم حديث ابن عباس وفيه ما يشعر بأنه شاهد ذلك . وفيه أن المرأة إذا أقيم عليها الحد نكحت قاعدة هكذا استدلل به الطحاوي ، وقد تقدم أنهم اختلفوا في الحفر المرحمة ، فمن يرى أنه يحفر لها تكون في الغالب قاعدة في الحفرة ، واختلفوا في إقامة الحد عليها قاعدة أو قائمة إنما هو في الجلد ، ففي الاستدلال بصورة الجلد على صورة الرجم نظر لا يحق . وفيه قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض ، ودعم ابن العربي أن معنى قوله في حديث جابر : فعدا بالشهود ، أي شهود الاسلام على اعتراضهما ، وقوله : فرجمهما بشهادة الشهود ، أي البينة على اعتراضهما ، ورد هذا التأويل بقوله في نفس الحديث : أنهم رأوا ذكره في رجمها كالليل في المسحكة ، وهو صريح في أن الشهادة بالاعادة لا بالاعتراف ، وقال القرطبي : اليهود على أن الكافر لا تقبل شهادته على مسلم ولا على كافر لاني حد ولا في غيره ولا فرق بين السفر والحضر في ذلك ، وقبل شهادتهم جماعة من التابعين وبعض الفقهاء إذا لم يوجد مسلم . واستثنى أحد حالة السفر إذا لم يوجد مسلم ، وأجاب القرطبي عن اليهود عن واقعة اليهود بأنه ﷺ نفذ عليهم ما علم أنه حكم التوراة وألزمهم العمل به اظهارا لتحريرهم كتبهم وتغيير حكمه ، أو كان ذلك عاصيا بهذه الواقعة كذا قال ، والثاني مردود ، وقال النووي : الظاهر أنه رجمهما بالاقرار ، فان ثبت حديث جابر ففعل الشهود كانوا مسلمين والا فلا عبرة بشهادتهم ، ويتمين أنهما أقرتا بالزنا . قلت : لم يثبت أنهم كانوا مسلمين ، ويحتمل أن يكون اليهود أخبروا بذلك أسوال بقية اليهود لم يسمع النبي ﷺ كلامهم ولم يحكم فيهم الا مستقنا لما أطلعهم الله تعالى فحكم في ذلك بالوحى وألزمهم الحجة بينهم كما قال تعالى (وشهد شاهد من أهلها) وان شهودهم شهدوا عليهم عند أخبارهم بما ذكر فلما دفعوا الأمر إلى النبي ﷺ استعلم القصة على وجهها فذكر كل من حضره من الرواة ما حفظه في ذلك ، ولم يكن مستند حكم النبي ﷺ إلا ما أطلعهم الله عليه ، واستدل به بعض المالكية على أن المجلود يجلد قائما إن كان رجلا والمرأة قاعدة لقول ابن عمر : رأيت الرجل يقيها الحجارة . فدل على أنه كان قائما وهي قاعدة ، وتعب بأن واقعة عين فلا دلالة فيه على أن قيام الرجل كان بطريق الحكم عليه بذلك ، واستدل به على رجم المحسن وقد تقدم البحث فيه مستوفى ، وعلى الاختصار على الرجم ولا يضم إليه الجلد وقد تقدم الخلاف فيه في باب مفرد ، وكذا احتج به بعضهم ، ولو احتج به لكان أقرب لأنه في حديث البراء عند مسلم أن الزاني جلد أولان ثم رجم كما تقدم ، لكن يمكن الانفصال بأن الجلد الذي وقع له لم يكن بحكم حاكم . وفيه أن أنسكة الكفار صحيحة لان ثبوت الإحصان فرع ثبوت صحة النكاح . وفيه أن النكاح خاطبون بفروع الشريعة وفي أخيه من هذه القصة

بعد . وفيه أن اليهود كانوا ينسبون إلى التوراة ما ليس فيها ولو لم يكن ما أفدوا على تبطله والا لكان في الجواب حيلة من الأحوال لأنه سأل عما يجدون في التوراة فمدلوا عن ذلك ما يفهمونه وأوصوا أن فطهم موافق لما في التوراة فأكد لهم هبة الله بن سلام . وقد استدلل به بعضهم على أنهم لم يقطعوا شيئاً من الفاظها كما يأتي تقريره في كتاب التوحيد ، والاستدلال به لذلك غير واضح لاحتمال خصوص ذلك بهذه الواقعة فلا يدل على التعميم ، وكذا من استدلل به على أن التوراة التي أحضرت حينئذ كانت كلها صحيحة سالمة من التبديل لأنه بطرقه هذا الاحتمال بعينه ولا يرد قوله : أخذت بك وبمن أتوك ، لأن المراد أصل التوراة . وفيه اكتفاء الحاكم بترجمان واحد موثوق به وسأني بسطه في كتاب الأحكام . واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع انا إذا ثبت ذلك انا بدليل قرآن أو حديث صحيح مالم يشك نسخه بشرية نينا أو نديم أو شريعتهم ، وعلى هذا فيجعل ما وقع في هذه القصة على أن النبي ﷺ علم أن هذا الحكم لم ينسخ من التوراة أصلاً

٣٨ - باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس

هل على الحاكم أن يبعث إليها فيسألها عما رميت به ؟

٦٨٤٢ ، ٦٨٤٣ - **عنه** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن هبة الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما : اقض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر - وهو أخته - : وأجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله ، وأذن لي أن أنسلكم ، قال : تكلم . قال : إن ابني كان عصيًّا على هذا - قال مالك : والعصيف الأجير - فزني بامرأته فأخبروني أن على ابني الرجم ، فاندبيت منه بمائة شاة وبجارية لي ، ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أن ماعلي ابني بجلد مائة وتغريب عام . وإنما للرجم على امرأته . فقال رسول الله ﷺ : أما والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله . أما فقتلك وجاريتك فردت عليك . وجلد ابنته مائة وغربتها عاماً . وأمر أئمة الاسلمى أن يأتي امرأة الآخر فان اعترفت فارجمها ، فاعترفت فرجمها .

قوله (باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم أن يبعث إليها فيسألها عما رميت به) ذكر فيه قصة العسيف ، وقد تقدم شرحه مستوفى ، والحكم المذكور ظاهر فيمن قذف امرأة غيره ، وأما من قذف امرأته فكأنه أخذه من كون زوج المرأة كان حاضراً ولم ينكر ذلك ، وأشار بقوله : هل على الإمام ، إلى الخلاف في ذلك ، والجمهور على أن ذلك بحسب ما يراه الإمام . قال النووي : الأصح عندنا رجوبة والحجة فيه بعث أنيس إلى المرأة ، وتعقب بأنه فعل وقع في واقعة حال لا دلالة فيه على الوجوب لاحتمال أن يكون سبب البحث ما وقع بين زوجها وبين والده العسيف من الخصام والمصالحة على الحد واشتجار القصة حتى صرح والد العسيف بما صرح به ولم ينكر عليه زوجها ، فالإرسال إلى هذه ينص بمن كان على مثل حالها من التهمة القوية بالجمهور ، وإنما قلنا على اعترافها لأن حد الزنا لا يثبت في مثلها إلا بالافرار لتعدد إقامة البينة على ذلك ،

وقد تقدم شرح الحديث مستوفى ، وذكرت ما قيل من الحسكة في إرسال أنيس إلى المرأة المذكورة ، وفي الموطأ أن عمر أتاه رجل فأخبره أنه وجد مع امرأته رجلا فبعث اليها أبا واد فسالها عما قال زوجها وأعلمها أنه لا يؤخذ بقوله فاعترفت ، فأمر بها عمر فرجعت . قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن من قذف امرأته أو امرأة غيره بالزنا فلم يأت على ذلك بيينة أن عليه الحد ، إلا إن أقر المذوف ، فلهذا يجب على الإمام أن يبعث إلى المرأة يسألها عن ذلك ، ولو لم تعترف المرأة في قصة العفيف لوجب على والد العفيف حد القذف . وما يتفرع عن ذلك لو اعترف رجل بأنه زنى بامرأة معينة فأفكرت هل يجب عليه حد الزنا وحد القذف أو حد القذف فقط ؟ قال الأول مالك والثاني أبو حنيفة ، وقال الشافعي وصاحبنا أبي حنيفة : من أقر منهما قائما عليه حد الزنا فقط ، والحجة فيه أنه إن كان صدق في نفس الأمر فلا حد عليه إقذافها ، وإن كان كذب فليس بزان وإنما يجب عليه حد الزنا لأن كل من أقر على نفسه وعلى غيره لومه ما أقر به على نفسه وهو مدح فيما أقر به على غيره فيؤخذ باقراره على نفسه دون غيره .

٣٩ - باب من أدب أهله أو غيره دون الساطان . وقال أبو سعيد من النبي ﷺ « إذا صلى فأراد أحدا أن يمر بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله » وقوله أبو سعيد

٦٨٤٤ - حديث إسماعيل حدثني مالك عن وهب للرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : جاء أبو بكر رضي الله عنه - ورسول الله ﷺ واضع رأسه على فخذي - فقال : حبست رسول الله ﷺ والناس وليسوا على ما هم . فعاتبني وجعل يطمئن يده في خاصرتي . ولا تمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله ﷺ ، فأنزل الله آية التيمم .

٦٨٤٥ - حديث يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب أخبرني عمرو أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه « عن عائشة قالت : أقبل أبو بكر فلما كزني أسكرة شديدة وقال : حبست الناس في فلاة ، في لوت لمكان رسول الله ﷺ وقد أوجعت . فهو » لكز ووكر : واحد

قوله (باب من أدب أهله أو غيره دون الساطان) أي دون إذنه له في ذلك . هذه الترجمة مقودة لإيمان الخلاف هل يحتاج من وجب عليه الحد من الأرقاء إلى أن يستأذن سيده الإمام في إقامة الحد عليه ، أو له أن يقيم ذلك بغير مشورة ؟ وقد تقدم بيانه في باب إذا زنت الأمة . قوله (وقال أبو سعيد من النبي ﷺ « إذا صلى فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله » وفعله أبو سعيد) هذا مختصر من الحديث الذي تقدم موصولا في باب يرد المصل من مر بين يديه ، وانظروا فإن أراد أن يجتاز بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله قائما هو شيطان . أخرجه من طريق أبي صالح عن أبي سعيد . وأما قوله وفعله أبو سعيد ، فهو في الباب المذكور بلفظ « رأيت أبا سعيد يصل وأراد شاب أن يجتاز بين يديه فدفع أبو سعيد في صدره » وقد تقدم شرحه مستوفى هناك والغرض منه أن الخبر ورد بالاذن المصل أن يؤذبه المجتاز بالدفع ولا يحتاج في ذلك إلى إذن الحاكم ، وفعله أبو

سميد الحدودى ولم ينكر عليه مروان ، بل استفهمه من السب ، فلما ذكره له أفره على ذلك . ثم ذكر حديث عائشة في سب نزل آية التيمم من وجهين من عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها ، وقد تقدمت طريق مالك في نفسه - سورة المائدة وطريق عمرو بن الحارث عنها . **قوله** (لكز وكر واحد) أى بمعنى واحد ، ثبت هذا في رواية المستمل ، وهو من كلام أبي عبيدة قال : الوكر في الصدر يجمع الكف والحره مثله وهو الكسر . قال ابن بطال : في هذين الحديثين دلالة على جواز تأديب الرجل أهله وغير أهله بمضرة الساعان ولو لم يأذن له إذا كان ذلك في حق . وفي معنى تأديب الأهل تأديب الرقيق ، وقد تقدمت الإشارة إليه في باب لا تريب على الأمة ،

٤ - باب من رأى مع امرأته رجلا فقتله

٦٨٤٦ - **حدثنا** موسى **حدثنا** أبو حنيفة **حدثنا** عبد الملك عن وراذ كاتب النخعة **عن** النخعة **عن** النخعة قال : قال سعد بن عباد : لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربت به بالسيف غير مصفح . فبلغ ذلك النبي **صلى الله عليه وسلم** فقال : أصعبون من فجرة سعد أنا أفقر منه ، والله أغبر مني .

[الحديث ٦٨٤٦ - طريقه ل : ٧٤١٦]

قوله (باب من رأى مع امرأته رجلا فقتله) كذا أطلق ولم يبين الحكم ، وقد اختلف فيه : فقال الجمهور عليه الفود ، وقال أحد وإسحق إن أقام بينة أنه وجد مع امرأته مدرمه . وقال القاسم يسهل فيما بينه وبين الله قتل الرجل إن كان نبياً وعلم أنه نال منها ما يوجب الفود ، ولكنه لا يسهط عنه الفود في ظاهر الحكم . وقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح إلى هانئ بن حرام **عن** أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتلها ، فكتب عمر كتابا في العلانية أن يقيده به وكتبا في السر أن يعطوه الديه . وقال ابن المنذر : جاءت الأخبار عن عمر في ذلك مختلفة وطامة أسانيد ما منقطعة ، وقد ثبت من هل أنه مثل من رجل قتل رجلا وجد مع امرأته فقال : إن لم يأت بأربعة شهداء والا فليبط رحمه ، قال الشافعي : وهذا نأخذ ، ولا نعلم لى مخالفا في ذلك . **قوله** (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل وصيد الملك هو ابن عمه ووراد هو كاتب النخعة بن شعبة ، وثبت كذلك أحمد أبي ذر . **قوله** (قال سعد بن عباد) هو الأصارى سيد الخوارج . **قوله** (لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربت به بالسيف) كذا في هذه الرواية بالجزم ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم **عن** أن سعد بن عباد قال : يا رسول الله أرأيت أن وجدت مع امرأتى رجلا أمهل حتى آتى بأربعة شهداء ، الحديث ، وله من وجه آخر **عن** سعد : كلا والذي بعثك بالحق ، إن كنت لأعجله بالسيف قبل ذلك . **قوله** (ولا يأتى داود من هذا الوجه) أن سعد بن عباد قال : يا رسول الله الرجل يجد مع أهله رجلا فيقتله ؟ قال : لا . قال : بلى والذي أكرمك بالحق . وأخرج الطبراني من حديث عباد بن الصامت **عن** لما نزلت آية الرجم قال النبي **صلى الله عليه وسلم** : إن الله قد جعل لمن سيلا ، الحديث وفيه **عن** أناس لسعد بن عباد : يا أبا ثابت قد نزلت الحدود ، أرأيت لو وجدت مع امرأتك رجلا كيف كنت حينئذ ؟ قال : كنت ضاربه بالسيف حتى يسكن ، فانا أذهب وأجمع أربعة ؟ قال ذلك قد نضى الخائب حاجته فانطلق ، وأقول : رأيت فلانا فيجدون ولا يقبلون لي شهادة أبدا ، فذكروا ذلك لرسول الله **صلى الله عليه وسلم** فقال : كفى بالسيف شاهدا ثم قال : لو لا أنى أعان أن يقتابع فيها السكاران والذهبان ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في باب النخعة ، في آخر كتاب النكاح ويأتى الكلام على قوله **صلى الله عليه وسلم** والله أفقر مني ، في كتاب التوحيد . وفي الحديث أن الأحكام الشرعية لا تارض بالرأى

٤١ - باب ما جاء في التعريض

٦٨٤٧ - **حدثنا** اسماعيل **حدثني** مالك **عن** ابن شهاب **عن** سعيد بن المسيب **عن** أبي هريرة **رضي** الله عنه أن رسول الله **ﷺ** جاء أعرابي فقال : يا رسول الله ، إن امرأتى ولدت غلاماً أسود ، فقال : هل لك من إبل ؟ قال : نعم . قال : ما ألوانها ؟ قال : حمر . قال : فيها من أورق ؟ قال : نعم . قال : فإني كان ذلك ؟ قال : أراهم عرقن نزعه . قال : فليل ابنتك هذا نزعه عرق ،

قوله (باب ما جاء في التعريض) بعين مهمة وضاد معجمة ، قال الراغب : هو كلام له وجهان ظاهر وباطن ، فيقصد قائله الباطن ويظهر أوداة الظاهر ، وتقدم شيء من الكلام فيه في باب التعريض بنفي الولد ، من كتاب اللعان في شرح حديث أبي هريرة في قصة الأعرابي الذي قال : إن امرأتى ولدت غلاماً أسود ، والحديث ، وذكرت هناك ما قيل في اسمه وبيان الاختلاف في حكم التعريض ، وأن الشافعي استدل بهذا الحديث على أن التعريض بالقذف لا يعطى حكم التصريح ، فتبعه البخاري حيث أورد هذا الحديث في الموضعين ، وقد وقع في آخر رواية معمر التي أشرت إليها هناك ولم يرخص له في الانتفاء منه ، وقول الوهري : إنما تكون الملاءمة إذا قال وأبنت الفاحشة ، قال ابن بطال : احتج الشافعي بأن التعريض في خطبة المعتدة جائز مع تحريم التصريح بخطبتها ، فدل على افتراق حكمهما ، قال وأجاب القاضي اسماعيل بأن التعريض بالخطبة جائز لأن النكاح لا يكون إلا بين اثنين ، فإذا صرح بالخطبة وقع عليه الجواب بالإيجاب أو الوعد فنفى ، وإذا عرض فأنهم أن المرأة من حاجته لم يحتاج إلى جواب ، والتعريض بالقذف يقع من الواحد ولا يفترق إلى جواب ، فهو قاذف من غير أن يخفيه عن أحد فقام مقام الصريح ، كذا فرق ، ويعكر عليه أن الحد يدفع بالشبهة والتعريض بمحتمل الأمرين ، بل عدم القذف فيه هو الظاهر والأما كان تعريضاً ، ومن لم يقل بالحد في التعريض يقول بالتأديب فيه لأن في التعريض أذى المسلم ، وقد أجمعوا على تأديب من وجد مع امرأة أجنبية في بيت والباب مغلق عليهما ، وقد ثبت عن إبراهيم النخعي أنه قال في التعريض عقوبة ، وقال عبد الرزاق : أنبأنا ابن جريج قلت لعطاء : فالتعريض ؟ قال : ليس فيه حد ، قال عطاء وهو ابن دينار : فيه نكاح ، ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال تبويب البخاري غير معتدل ، قال : ولو قال : ما جاء في ذكر ما يقع في النفوس عندما يرى ما ينكره . كان صواباً . قلت : ولو سككت عن هذا المكان هو الصواب ، قال ابن التين : وقد انفصل المالكية عن حديث الباب بأن الأعرابي إنما جاء مستفتياً ولم يرد بتعريضه فذفاً . وحاصله أن القذف في التعريض إنما يثبت على من عرف في إرادته القذف ، وهذا أقوى أن لا حد في التعريض لتحذر الإطلاح على الإرادة ، والله سبحانه وتعالى أعلم

٤٢ - باب كم للتعريض والأدب ؟

٦٨٤٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** أبو يوسف **حدثني** يزيد بن أبي حبيب **عن** بكير بن عبد الله **عن** سليمان بن يسار **عن** عبد الرحمن بن جابر **عن** عبد الله **عن** أبي بردة **رضي** الله عنه قال : كان للنبي **ﷺ**

فتح الباري - ج (١٢) م (١٢)

يقول : لا يُجلدُ فوقَ عشرةِ جلداتٍ إلا في حَدٍّ من حدودِ الله .

[الحديث ٦٨٤٨ - طوافه في : ٦٨٤٩ ، ٦٨٥٠]

٦٨٤٩ - **حدثنا** عمرو بن علي **حدثنا** فضيل بن سليمان **حدثنا** مسلم بن أبي تميم **حدثني** عبد الرحمن ابن جابر عن سمع النبي ﷺ قال : لا عقوبة فوقَ عشرةِ ضرباتٍ ، إلا في حَدٍّ من حدودِ الله .

٦٨٥٠ - **حدثنا** يحيى بن سليمان **حدثني** ابن وهب **أخبرني** عمرو أن بكيراً **حدثه** قال : بينما أنا جالسٌ عندَ سليمان بن يسارٍ إذ جاء عبدُ الرحمن بن جابر **فحدث** سليمان بن يسار ، ثم أقبلَ علينا سليمان بن يسار فقال : **حدثني** عبدُ الرحمن بن جابر أن أباهُ **حدثه** أنه سمعَ أبا بردةَ الأنصاريَّ قال سمعتُ للنبي ﷺ يقول : لا يُجلدوا فوقَ عشرةِ أسواطٍ إلا في حَدٍّ من حدودِ الله .

٦٨٥١ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الألبان عن عُقيل بن ابنٍ شهابٍ **حدثنا** أبو سلمةٌ دأن أبا هريرة رضي الله عنه قال : سمى رسولُ الله ﷺ من الوصال ، فقال له رجالٌ من المسلمين : فانك يا رسولَ الله تواصل فقال رسولُ الله ﷺ أيكم مثلي ، إني أبيتُ يطعنني ربي ويسقن . فلما أبوا أن يفتنوا عن الوصال واصل بهم يوماً ثم يوماً ، ثم رأوا الملأَ فقال : لو تأخرَ زدنكم ، كالمسكَلِ بهم حينَ أبوا . تابعه شُعيبٌ ويحيى بن سعيد ويونسُ بن الزهري . وقال عبدُ الرحمن بنُ خالدٍ : عن ابنِ شهابٍ عن سعيدٍ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

٦٨٥٢ - **حدثني** عياشُ بن الوليد **حدثنا** عبدُ الأعلى **حدثنا** معمرٌ بن الزهري عن سالمٍ عن عبدِ الله ابنِ عمرٍ أنهم كانوا يُفترسونَ - على عهدِ رسولِ الله ﷺ - إذا اشتروا طعاماً جزأوا أن يبيعه في مكانهم حتى يؤذوه إلى رحالم .

٦٨٥٣ - **حدثنا** عبدانٌ **أخبرنا** عبدُ الله **أخبرنا** يونسُ بن الزهري **أخبرني** عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما انتقمَ رسولُ الله ﷺ لنفسه في شيءٍ يؤتىُ إياه ، حتى يُنمك من حرُماتِ الله فينتقمَ الله .

قوله (باب) بالثنون (كم التعزير والادب) التعزير مصدر عزوه وهو مأخوذ من العزوه وهو الرد والمنع ، واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع أعدائه عنه ومنعهم من إضراره ، ومنه (وأختمتم برسلي وهورتهم) وكدفعه من إتيان القبيح ، ومنه حرره القاضي أي أدبه لئلا يعود إلى القبيح . ويكون بالقول وبالفعل بحسب ما يليق به ، والمراد بالادب في الترجمة التأديب وعطفه على التعزير لأن التعزير يكون بتدبير المعصية والتأديب أهم منه ، ومنه تأديب الولد وتأديب المعلم ، وأورد الكلية بلفظ الاستفهام إشارة إلى الاختلاف فيها كما سأذكره ، وقد ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول ، قوله (عن بكير بن عبد الله) يعني ابن الأديج . قوله (عن سليمان ابن يسار عن عبد الرحمن) في رواية عمر بن الحارث الآتية في الباب ، أن بكيراً **حدثه** قال : بينما أنا جالسٌ عندَ سليمان بن يسارٍ إذ جاء عبدُ الرحمن بن جابر **فحدث** سليمان بن يسار ، ثم أقبلَ علينا سليمان بن يسار فقال : **حدثني** عبد

الرحمن . **قوله** (عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله) في رواية الأصملي عن أبي أحمد الجرجاني ، عن عبد الرحمن بن جابر ، ثم خط على قوله بن جابر فصار عن عبد الرحمن بن أبي بردة وهو صواب ، وأصوب منه رواية الجمهور بلفظ ابن ، بدل من . **قوله** (عن أبي بردة) في رواية علي بن اسماعيل بن حماد عن عمرو بن علي شيخ البخاري فيه بسنده إلى عبد الرحمن بن جابر قال : حدثني رجل من الأنصار ، قال أبو حفص يعني عمرو بن علي المذكور : هو أبو بردة بن نيار أخرجه أبو نعيم ، وفي رواية عمرو بن الحارث حدثني عبد الرحمن بن جابر أن أباه حدثه أنه سمع أبا بردة الأنصاري ، ووقع في الطريق الثانية من رواية فضيل بن سليمان عن مسلم بن أبي مريم وحدثني عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي ﷺ ، وقد سماه حفص بن ميسرة وهو أولئك من فضيل بن سليمان فقال فيه ، عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه ، أخرجه الإسماعيلي . قلت : قد رواه يحيى بن أيوب عن مسلم بن أبي مريم مثل رواية فضيل أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، قال الإسماعيلي : ورواه إسحق ابن راهوية عن عبد الزاق عن ابن جريج عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الأنصار . قلت : وهذا لا يبين أحد النسبين . فان كلا من جابر وأبي بردة أنصاري ، قال الإسماعيلي : لم يدخل الحديث عن يزيد بن عبد الرحمن وأبي بردة أحدا وقد وافقه سعيد بن أيوب عن يزيد ثم ساقه من روايته كذلك . وحاصل الاختلاف هل هو عن صحابي منهم أو مدني ؟ الراجع الثاني ، ثم الراجع أنه أبو بردة بن نيار . وهل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر أولا ؟ الراجع الثاني أيضا ، وقد ذكر الدارقطني في الملل ، الاختلاف ثم قال : القول قول الحديث ومن تابعه ، وعالف ذلك في جميع كتاب التتبع فقال : القول قول عمرو بن الحارث وقد تابعه أسامة بن زيد . قلت : ولم يقدح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث فإنه كيفما دار يدور على ثقة ، ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع ليهكيم بن الأشج في تحديث عبد الرحمن بن جابر سليمان بمهجرة بكير ثم تحديث سليمان بكيرا به عن عبد الرحمن ، أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدث به تارة بواسطة أبيه وتارة بغير واسطة ، وادعى الأصملي أن الحديث مضطرب فلا يحتج به لاضطرابه ، وتعقب بأن عبد الرحمن ثقة فقد صرح بإجماعه ، وإمام الصحابي لا يضر ، وقد اتفق الشيخان على تصحيحه وهما العمدة في التصحيح ، وقد وجدت أنه شاهد بسند قوي لكنه مرسل أخرجه الحارث بن أبي أسامة من رواية عبد الله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام رفعه ، لا يحمل أن يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد ، وله شاهد آخر عن أبي هريرة عند ابن ماجه سنأى الإشارة إليه **قوله** (لا يجلد) بضم أوله بصيغة النفي ، وإيهامهم بالجزم ، وبقيده ما وقع في الرواية التي بعدها بصيغة النهي ولا تجلدوا . **قوله** (فوق عشرة أسواط) في رواية يحيى بن أيوب وحفص بن ميسرة فوق عشرة جللات ، وفي رواية علي بن إسماعيل بن حماد المشار إليها لاهقوبة فوق عشرة ضربات . **قوله** (إلا في حد من حدود الله) ظاهره أن المراد بالحد ما ورد فيه من الشارح مدد من الجلد أو الضرب مخصوص أو عقوبة مخصوصة ، والمتفق عليه من ذلك أصل الونا والبرقة وشرب المسكر والحراية والقذف بالزنا والقتل والفصاح في النفس والأطراف والقتل في الارتداد ، واختلف في تسمية الأخيرين حدا ، واختلف في أشياء كثيرة يستحق مرتكبها العقوبة هل تسمى عقوبته حدا أولا ، وهي جحد العارية واللواط واقتيان الهبة وتحصيل المرافاة النحل مؤ البهائم ما يرا والسحاق وأكل الدم والمبنة في حال الاختيار والحلم الخنزير ،

وكذا السحر والتخلف بشرب الخمر وترك الصلاة تسكالا وفطر في رمضان والتعمير بالزنا - وذهب بعضهم إلى أن المراد بالحد في حديث الباب حتى الله، قال ابن دقيق العيد يلحق أن بعض الصيريين قرروا هذا المعنى بأن تخصيص الحد بالمقدورات المقدم ذكرهما أمر اصطلاحى من الفقهاء، وأن حرف الشرع أول الأمر كلن يطلق الحد على كل مصيبة كبرت أو صغرت، ونعقبه ابن دقيق العيد أنه خروج عن الظاهر ويحتاج إلى قتل، والأصل عدمه، قال: ويرد عليه أنا إذا أجزأنا في كل حق من حقوق الله أن يزداد على العشر لم يبق ثلثي - يختص المتع به، لأن ما عدا الحرمات التي لا يجوز فيها الزيادة هو ما ليس بحرم، وأصل التعمير أنه لا يشرع فيما ليس بحرم للابق للخصوص الزيادة معنى. قلت: والعصرى المشار إليه أظنه ابن تيمية، وقد نقله صاحبه ابن القيم المصنف المذكورة فقال: الصواب في الجواب أن المراد بالحدود هنا المقرن التي هي أوامر الله ونواهيه، وهي المراد بقوله (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) وفي أخرى (نقد ظلم نفسه) وقال (لكل حدود الله فلا تقربوها) وقال (ومن يعص الله ورسوله ويتم حدوده يَدْخُلْهُ نَارًا) قال: فلا يزداد على العشر في التأكيدات التي لا تتعلق بمصيبة كتابية الأب ولده الصغير. قلت: ويحتمل أن يفرق بين مراتب المعاصي، فما ورد فيه تقدير لا يزداد عليه وهو المستثنى في الأصل، وما لم يرد فيه تقدير فإن كان كبيرة جازت الزيادة فيه وأطلق عليه اسم الحد كما في الآيات المشار إليها والنهق بالمستثنى، وأن كل صغيرة فهو المقصود بمنع الزيادة، فهذا يدفع إيرا. الشيخ في الدين هل المعصية المذكور أن كان ذلك مراده، وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة بالتصوير بلفظ: لا تعزروا فوق عشرة أسواط، وقد اختلف السلف في مدلول هذا الحديث فأخذ بظاهره الليث وأحمد في المشهور عنه وأصحق وبعض الشافعية، وقال مالك والشافعي وصاحب أبي حنيفة: تجوز الزيادة على العشر، ثم اختلفوا قال الشافعي: لا يبلغ أدنى الحدود، وهل الاعتبار بحمد الحر أو العبد؟ قولان، وفي قول أو وجه يستنبط كل تعزير من جنس حده ولا يجاوز، وهو مقتضى قول الإوزاعي: لا يبلغ به الحد، ولم يفتصل، وقال الباقر: هو إلى رأى الإمام بالنسبة ما بلغ وهو اختيار أبي ثور، وعن عمر أنه كتب إلى أبي موسى: لا تجل في التعزير أكثر من عشرين، وعن عثمان ثلاثين وعن عمر أنه بلغ بالوسط مائة وكذا ابن مسعود وروى مالك وأبي ثور ولفظ: لا يزداد إلا من تكررت منه: ومن وقع منه مرة واحدة مصيبة لا حد فيها فلا يزداد، وعن أبي حنيفة لا يبلغ أربعين، وعن ابن أبي ليل وأبي يوسف لا يزداد على خمس وتسعين جلدة، وفي رواية عن مالك وأبي يوسف لا يبلغ ثمانين، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها ما تقدم، ومنها قصره على الحد وأما الضرب بالعصا مثلا وباليد فتجوز الزيادة لكن لا يجاوز أدنى الحدود، وهذا رأى الاصطلاحى من الشافعية وكأنه لم يفت على الرواية الواردة بلفظ الضرب، ومنها أنه منسوخ دل على نسخه إجماع الصحابة، ورد بأنه قال به بعض التابعين وهو قول الليث بن سعد أحد قضاة الأمصار، ومنها معارضة الحديث بما هو أقوى منه وهو الإجماع على أنه التعزير بخلاف الحدود وحديث الباب يقتضى تحديده بالعدد فما دونها فيصير مثل الحد، وبالإجماع على أنه التعزير. وكول إلى رأى الإمام فيما يرجع إلى التثديد والتخفيف لا من حيث العدد لأن التعزير شرح الردع في الناس من برده السلام ومنهم من لا يبرده الضرب الشديد، ولذلك كان تعزير كل أحد بحسبه، وتذهب بأن الحد لا يزداد فيه ولا ينقص فاختلما، وبأن التخفيف والتثديد مسلم لكن مع مراعاة العدد المذكور وبأن الردع لا يراعى في الأفراد بدليل أن من الناس من لا يبرده الحد، ومع ذلك لا يجمع

هذه بين الحد والتعزير ، فلو نظر إلى كل فرد لقل بالزيادة على الحد أو الجمع بين الحد والتعزير ، ونقل القرطبي أن الجمهور قالوا بما دل عليه حديث الباب ، وعكسه النووي وهو المأمعده فانه لا يعرف القول به من أحد من الصحابة ، واعتذر الداودي فقال : لم يبلغ مالكا هذا الحديث فكان يرى المقربة بقدر الذنب ، وهو يقتضى أنه لو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذ به . الحديث الثاني حديث الهجرى عن الوصال ، والغرض منه قوله : فواصل بهم كالمشرك بهم ، قال ابن بطلان من الملب : فيه أن التعزير موكول إلى رأى الإمام لقوله : لو امتد الشهر لزدت . فدل على أن للإمام أن يزيد في التعزير ما يراه ، وهو كقول ، لكن لا يداوئ الحديث المذكور لانه ورد في عهد من الضرب أو الجلد فيملق بشئ محسوس ، وهذا يتعلق بشئ متروك وهو الامساك عن المفطرات والام فيه يرجع إلى التجويع والتعطاش ، وتأثيرهما في الأشخاص متفاوت جدا ، والظاهر أن الذين واصل بهم كان لهم اعتدال على ذلك في الجملة فأشار إلى أن ذلك لو تمادى حتى ينتهى إلى عجزهم عنه لكان هو المؤثر في زجرهم ، ويستفاد منه أن المراد من التعزير ما يحصل به الردع . وذلك يمكن في العشر بأن يختلف الحال في صفة الجلد أو الضرب تخفيفا وتشديدا والله أعلم . نعم يستفاد منه جواز التعزير بالتجويع ونحوه من الأمور الغريبة . قوله (تابعه شعيب ويحيى بن سعيد ويونس بن الزهرى ، وقال عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب : عن سعيد بن المسيب) أى تابعوا عقيلاً في قوله عن أبي سلمة ، وخالفهم عبد الرحمن بن خالد فقال سعيد بن المسيب . قلت : فاما متابعة شعيب فوصلها المؤلف في كتاب الصيام ، وأما متابعة يحيى بن سعيد وهو الانصارى فوصلها المؤلف في الزهريات ، وأما متابعة يونس وهو ابن يزيد فوصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه ، وأما رواية عبد الرحمن بن خالد فصيان الكلام علماء في كتاب الأحكام ، وذكر الاسماهيلي أن أبا صالح رواه عن اليث عن عبد الرحمن المذكور لجمع فيه بين سعيد وأبي سلمة ، قال : وكذا رواه عبد الرحمن بن عمر عن الزهرى بسنده أنه كذلك انتهى ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الصيام . الحديث الثالث ، قوله (حدثني عياش) بتحتانية ثم معجمة وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصرى . قوله (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر . قوله (عن عبد الله بن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاما جواقا أن يبيدوه في مكانهم) في رواية أبي أحمد الجرجاني عن القوري وسالم بن عبد الله بن عمر أنهم كانوا الخ ، فصارت صورة الاسناد الارسال والصواب . عن سالم بن عبد الله ، فتصهفت . عن ، نصارت . ابن ، وقد وقع في رواية مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الأهل بهذا الاسناد . عن سالم عن ابن عمر به ، وتقدم في البيوع من طريق يونس عن الزهرى . أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال فذكر نحوه ، وتقدم شرح هذا الحديث في كتاب البيوع مستوفى ، ويستفاد منه جواز تأديب من خالف الأمر الشرعى فتماطى العقود الفاسدة بالضرب ، وهو شروع أئمة المهتسب في الأسواق ، والضرب المذكور محمول على من خالف الأمر بعد أن علم به . الحديث الرابع ، قوله (عبدان) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد . قوله (ما انتقم) هذا طرف من حديث أوله : ما شير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما أخرجه مسلم بتمامه من رواية يونس ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب صفة النبي ﷺ ، عن طريق مالك عن الزهرى ، وقد تقدم قريبا في أوائل الحدود عن طريق عقيل عن ابن شهاب

٤٣ - باب من أظهر الفاحشة واللعن وبغير بيينة

٦٨٥٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال الزهري عن سهل بن سعيد قال : شهدت للتلاعنين وأنا ابن خمسة عشرة فرقى بينهما ، فقال زوجها : كذبت عليا إن أمسكنها ، قال حفظت ذلك من الزهري : إن جاءت به كذا وكذا فهو . . وإن جاءت به كذا وكذا - كأنه وحره - فهو . . وسمعت الزهري يقول : جاءت به للذي يكره .

٦٨٥٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** أبو الزناد عن القاسم بن محمد قال « ذكر ابن عباس المتلاعنين فقال عبد الله بن شداد : هي التي قال رسول الله ﷺ : لو كنت رجلاً امرأة من غير بيينة . قال : لا . تلك امرأة أعلكت .

٦٨٥٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث **حدثنا** يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم ابن محمد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : ذكر المتلاعنان عند النبي ﷺ ، فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف ، وأناه رجل من قومه يشكو أنه وجد مع أهله رجلاً ، فقال عاصم : ما ابتليت بهذا إلا أقول ، فذهب به إلى النبي ﷺ فأخبره بالذي وجد عليه امرأته وكان ذلك الرجل مضطراً فإبل اللحم سيط للشعر ، وكان الذي ادعى عليه أنه وجد له أهله آدم خذ لا كثير اللحم ، فقال النبي ﷺ : اللهم بين ، فوضعت شينها بارجل الذي ذكر زوجها أنه وجد له منها ، فلامن النبي ﷺ بينهما فقال رجل لا ين عباس في المجلس هي التي قال النبي ﷺ : لو رجعت أحداً بغير بيينة رجعت هذه ؟ قال : لا ، تلك امرأة كانت تطاف في الاسلام السوء .

قوله (باب من أظهر الفاحشة واللعن وبغير بيينة) أي ما حكمه ؟ والمراد بأظهار الفاحشة أن يتأهل ما يدل عليها عادة من غير أن يشهد ذلك ببيينة أو إقرار ، واللعن هو بفتح اللام والطاء المهملة بعدها حاء معجمة : الرمي بالشر ، يقال لعن فلان بكذا أي رمى بشر ، وألغنه بكذا مخففاً وشقلاً لونه به ، وباتهمه بضم المثناة وفتح الهاء من يثم بذلك من غير أن يتحقق فيه ولو عادة . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث سهل بن سعيد في قصة المتلاعنين أورده مختصراً ، وفي آخره تصريح سفيان حيث قال « حفظت من الزهري ، وقد تقدم شرحه في كتاب الامان مستوفى ، وقوله « إن جاءت به كذا فهو ، وإن جاءت به كذا فهو ، كذا وقع بالكتابة وبالأكثفاء في الموضعين ، وتقدم في اللعان بيانه من طريق ابن جريج عن ابن شهاب ولفظه « إن جاءت به أحمر تصيرا كأنه وحره فلا أراه إلا قد صدقت وكذب عليها ، وإن جاءت به أسود أعين ذا اليتين فلا أراه إلا قد صدق عليها وكذبت عليها » انتهى ، وعلى هذا فتقدير الكلام فهو كاذب في الأولى فهو صادق في الثانية ، وعرف منه أن الحكم للزوج كأنه قال إن جاءت به أحمر فزوجها كاذب فيما رماها به ، وإن جاءت به أسود فزوجها صادق ،

ثانيهما حديث ابن عباس في اللعان أيضا . أورده من طريقين مختصرة ثم مطولة كلاهما من طريق القاسم بن محمد عنه ، ووقع لبعضهم بإسقاط القاسم بن محمد من السند وهو غلط ، وقد تقدم شرحه مستوفى أيضا في كتاب اللعان وقوله « من غير بيعة » في رواية الكشميني « هن ، بدل « من » ، وقوله في الطريق الأخرى « ذكر المتلاعنان » في رواية الكشميني « ذكر المتلاعنان » . قوله (فقال وجعل لابن عباس في المجلس) هو عبد الله بن شداد بن الهاد كما صرح به في الرواية التي قبلها . قوله (تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السوء) في رواية عروة عن ابن عباس بسند صحيح عند ابن ماجه ولو كنت راجعا أحدا بغير بيعة أرجح ثلاثة ، فقد ظهر فيها الريبة في منطقةها وهيئتها ومن يدخلها ، ولم أقف على اسم المرأة المذكورة فكأنهم تعدد إيهامها سترأ عليها ، قال المهراب : فيه أن الحد لا يجب على أحد بغير بيعة أو إقرار ولو كان متهما بالفاحشة ، وقال النووي : معنى يظهر السوء أنه اشتهر هنا وشاع ولكن لم تتم البيعة عليها بذلك ولا اعترفت ، فدل على أن الحد لا يجب بالاستفادة . وقد أخرج الحاكم من طريق ابن عباس عن عمر أنه قال لرجل أفعد جارية وقد اتهمها بالفاحشة على النار حتى احترق فرجها « هل رأيت ذلك عليها ؟ قال : لا ، قال : فاعترفت لك ؟ قال : لا . قال : فضربه وقال : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يقاد بملوك من مالكم لأفدتها منك » قال الحاكم صحيح الإسناد ، وتمعنه الذهبي بأن في إسناده عمرو بن عيسى شيخ الليث وفيه منكر الحديث ، كذا قال فارهم أن لفهمه كلاما ، وليس كذلك فإنه ذكره في الميزان فقال : لا يعرف ، لم يرد على ذلك ولا يلزم من ذلك القذف فيما وراء بل يتوقف فيه

٤٤ - باب رمى المحصنات (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم . إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم)

٦٨٥٧ - حديث عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان عن ثور بن زيد عن أبي الثبتي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا : يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات للمؤمنات الغافلات »

قوله (باب رمى المحصنات) أي قذفهن ، والمراد الحرام العفيفات ، ولا يختص بالزوجات بل حكم البكر كذلك بالإجماع . قوله (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم الآية) كذا لابي ذر والنسفي ، وأما غيرهما فناقروا الآية إلى قوله (غفور رحيم) . قوله وقوله (إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا) كذا لابي ذر ، وأغيره « إلى قوله عظيم » ، واقتصر النسفي على (إن الذين يرمون) الآية وتضمنت الآية الأولى بيان حد القذف والثانية بيان كونه من الكبائر بناء على أن كل ما فوعده عليه باللعن أو العذاب أو شرع فيه حد فهو كبيرة وهو المصنف وبذلك يطابق حديث الباب الآيتين المذكورتين ، وقد انفرد الإجماع على أن حكم قذف المحصن من الرجال حكم قذف المحصنة من النساء ، واختلف في حكم قذف الأرقاء كما سأذكره في الباب الذي بعده .

قوله (والذين يرمون أدرأجهن ثم لم بأنوا الآية) كما لا يخفى ذر وحده ، ونبه على أنه وقع فيه وهم لأن التلاوة (ولم يكن لهم شهداء) وهو كذلك لكن في إيرادها هنا تكرار لأنها متعلق باللعن ، وقد تقدم قريباً باب من وصي أمراته . قوله (حدثني سليمان) هو ابن بلال وأخيراً أبي ذر ، وحدثنا ، وأبو الغيث هو سالم . قوله (اجتنبوا السبع الموبقات) بموحدة وقات أى المباحات ، قال المصنف : سميت بذلك لأنها سبب لإهلاك مرتكبها . قلت : والمراد بالموبقة هنا الكبيرة كما ثبت في حديث أبي هريرة من وجه آخر أخرجه الزاوي وابن المنذر عن طريق عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رفعه ، والكبائر الشرك بالله وقتل النفس ، الحديث مثل رواية أبي الغيث ، إلا أنه ذكر بدل السحر الانتقال إلى الأعرابية بعد الهجرة ، وأخرج النسائي والطبراني وصححه ابن حبان والحاكم من طريق صهيب مولى العتوان بن عمرو عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا : قال رسول الله ﷺ : ما من عبد يصل الحسن ويجتنب الكبائر السبع إلا فتحت له أبواب الجنة : الحديث ، واسكن لم يفسرها ، والمعتمد في تفسيرها ما وقع في رواية سالم ، وقد وافقه كتاب عمرو بن حزم الذي أخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه والطبراني من طريق سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن حماد قال : كتب رسول الله ﷺ كتاب الفرائض والديات والسنن وبعث به مع عمرو بن حزم إلى اليمن ، الحديث بطرله ، وفيه : وكان في الكتاب : وإن أكبر الكبائر الشرك ، فذكر مثل حديث سالم . واه ، والطبراني من حديث سهل بن أبي خيثمة عن علي رفعه : اجتنب الكبائر السبع ، فذكرها لكن ذكر التعريب بعد الهجرة بدل السحر ، وله في الاوسط من حديث أبي سعيد مثله وقال : الرجوع إلى الأعراب بعد الهجرة ، وإسماعيل القاضي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب عن عبد الله بن عمرو قال : سمعت النبي ﷺ المنبر ثم قال : أشيروا من صلى الحسن واجتنب الكبائر السبع نودي من أبواب الجنة : فقيل له : سمعت النبي ﷺ يذكرهن ؟ قال : نعم ، فذكر مثل حديث علي سواء وقال عبد الرزاق : أنبأنا معمر عن الحسن قال : الكبائر الاثني عشر ، فذكر مثل الاصول سواء إلا أنه قال : اليهين الفاجرة ، بدل السحر ، ولابن عمرو فيما أخرجه البخاري في الأدب المفرد ، والطبراني في التفسير وعبد الرزاق والحراطيني في مساوي الأخلاق وإسماعيل القاضي في أحكام القرآن ، صنفوا وموقوفاً قال : الكبائر تسع ، فذكر السبعة المذكورة وزاد : الاحاد في الحرم وعقوق الوالدين ، ولابن داود والطبراني من رواية عبيد بن عمير بن قتادة الليثي عن أبيه رفعه : إن أولياء الله المصلون ومن يجتنب الكبائر قالوا : ما الكبائر ؟ قال : هن تسع ، أعظمهن الاثني عشر ، فذكر مثل حديث ابن عمر سواء إلا أنه عبر عن الاحاد في الحرم باستحلال البيت الحرام . وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب قال : هن عشر ، فذكر السبعة التي في الأصل وزاد : وعقوق الوالدين واليمين الغموس وشرب الخمر ، ولابن أبي حاتم من طريق مالك بن حريث عن علي قال : الكبائر ، فذكر التسعة لإمال اليمين وزاد العقوق والتعريب بعد الهجرة وفراق الجماعة ونسك الصفاة ، والطبراني عن أبي أمامة أنهم تذاكروا الكبائر فقالوا : الشرك ومال اليتيم والفرا من الوحف والسحر والعقوق وقول الزور والغلول والونا (١) فقال رسول الله ﷺ : فأين يجملون الذين يشتمون بعهد الله ثمناً قليلاً . قلت : وقد تقدم في كتاب الأدب عند اليهين الغموس وكذا شهادة الزور وعقوق الوالدين وعند

عبد الرزاق والطبراني عن ابن مسعود ، أكبر الكبار ، الاشارة بالله والامن من مكر الله والقنوط من رحمة الله والياقوت من روح الله ، وهو موقوف ، وروى اسماعيل بسنده صحيح من طريق ابن سيرين عن عبد الله بن عمرو مثل حديث الأصل امكن قال : البهتان ، بدل السحر والغذف ، فاستل عن ذلك قال : البهتان يجمع . وفي الموطأ عن النعمان بن مرة مرسله الزنا والسرفه وشرب الخمر فواحش ، وله شاهد من حديث عمران بن حصين عند البخاري في الأدب المفرد ، والطبراني والبيهقي وسنده حسن ، وتقدم حديث ابن عباس في النسيئة ومن رواه بإفظ الفبيبة وترك التنزه من البول كل ذلك في الطهارة ، ولاسماعيل القاضي من مرسل الحسن ذكر : الزنا والسرفه ، وله عن أبي الحسن السبيعي : شنم أبي بكر ومهر ، وهو لابن أبي حاتم من قول مغيرة بن مقسم ، وأخرج الطبري عنه بسنده صحيح : الاضرار في الوصية من الكبار ، وعنه الجمع بين الصلوتين من غير عذر ، رفقه وله شاهد أخرجه ابن أبي حاتم عن مرفوعة ، وعند اسماعيل من قول ابن عمر ذكر التوبة ، ومن حديث بريدة عند البزار منع فضل الماء ومنع طروق الفعل ، ومن حيث أبي مريسة عند الحاكم والصلوات كقارات الامن ثلاث : الاشارة بالله ونكث الصفقة وترك السنة ، ثم نكث الصفقة بالخروج على الامام وترك السنة بالخروج عن الجماعة أخرجه الحاكم ، ومن حديث ابن عمر عند ابن مردويه : أكبر الكبار سوء الظن بالله ، ومن الضعيف في ذلك نسيان القرآن أخرجه أبو داود والترمذي عن أنس رفقه ، نظرت في الذنوب فلم أر أعظم من سورة من القرآن أو نيتها رجل فسيها ، وحديث : من أتى حائضا أو كاهنا فقد كفر ، أخرجه الترمذي ، فهذا جميع ماوقف عليه بما ورد النصريح بأنه من الكبار أو من أكبر الكبار صحيحا وضعيفا مرفوعا وموقوفا ، وقد تبقته غاية التبع ، وفي بعضه ماورد خاصا ويدخل في عموم غيره كالنكيب في لعن الوالدين وهو داخل في العتوق وقتل الولد وهو داخل في قتل النفس والزنا بحليلة الجار وهو داخل في الزنا والتبذير والظلول واسم الحيانة يشمله ويدخل الجميع في السرفه وتعلم السحر وهو داخل في السحر وشهادة الزور وهي داخله في قول الزور وبمين الغفوس وهي داخله في اليمين الفاجرة والقنوط من رحمة الله كاليأس من روح الله ، والمعتمد من كل ذلك ماورد مرفوعا بغير تدخّل من وجه صحيح وهي السبعة المذكورة في حديث الباب والاتقال عن الهجرة والزنا والسرفه والعتوق واليمين الغفوس والاحقاد في الحرم وشرب الخمر وشهادة الزور والنسيئة وترك التنزه من البول والظلول ونكث الصفقة وفراق الجماعة ، فلكل عشرة خصلة وتفاوت مراتبها ، والمجمع على عدمه من ذلك أقوى من المختلاف فيه إلا ما عهده القرآن أو الإجماع فيلتحق بما فوّقه ويجتمع من المرفوع ومن الموقوف ما يقرها ، ويحتاج عند هذا إلى الجواب عن الحكمة في الاختصار على سبع ، ويجاب بأن مفهوم العدد ليس بحجة وهو جواب ضيف ، وبأنه أهل أولا بالذكورات ثم أهل بما زاد فيجب الأخذ بالزائد ، أو أن الاختصار وقع بحسب المقام بالنسبة للسائل أو من وقعت له واقعة ونحو ذلك . وقد أخرج الطبري واسماعيل القاضي عن ابن عباس أنه قيل له الكبار سبع فقال : من أكثر من سبع وسبع ، وفي رواية عنه هي إلى السبعين أقرب ، وفي رواية إلى السبعائة ، ويحمل كلامه على المباغة بالنسبة إلى من اقتصر على سبع ، وكان المختصر عليها اهتمد على حديث الباب المذكور . وإذا تقرر ذلك عرف فساد من عرف الكبيرة بأنها ماوجب فيها الحد ، لأن أكثر المذكورات لا يجب فيها الحد ، قال الرازي في الشرح الكبير : الكبيرة هي المراجعة لحد ، وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة ، هذا أكثر ما يوجد الأصحاب وهم إلى ترجيح الأول أميل ، لكن

الثاني أوفى لما ذكره عند تفصيل الكبائر ، وقد أقره في الروضة ، وهو يشعر بأنه لا يوجد عن أحد من الشافعية الجمع بين التعريفين ، وليس كذلك ، فقد قال الماوردي في الحارثي : هي ما يوجب الحد أو توجه إليها الوعيد ، وأوفى كلامه للتوزيع لا للشك ، وكيف يقول عالم إن الكبيرة ما ورد فيه الحد مع التصريح في الصحيحين بالعقوق واليمين الغموس وشهادة الزور وغير ذلك ، والأصل فيما ذكره الرافعي قول البغوي في التهذيب ، من ارتكب كبيرة من زنا أو لواط أو شرب خمر أو غصب أو سرقة أو قتل بغير حق ترد شهادته وإن فعله مرة واحدة ، ثم قال : فكل ما يوجب الحد من المماضي فهو كبيرة ، وقيل ما يلاحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة انتهى . والكلام الأول لا يقتضي الحصر ، والثاني هو المعتمد . وقال ابن عبد السلام : لم أفق على ضابط الكبيرة يعني يسلم من الاعتراض ، قال : والأول ضبطها بما يشعر بتماثل مرتكبها لإشمار أصغر الكبائر المنصوص عليها ، قال وضبطها بعضهم بكل ذنب قرن به وعيد أو لعن . قلبي : وهذا أشمل من غيره ، ولا يرد عليه إخلاله بما فيه حد ، لأن كل ما ثبت فيه الحد لا يخلو من ورود الوعيد على فعله ، ويدخل فيه ترك الواجبات القولية منها مطلقا والمترامية إذا تضيقت . وقال ابن الصلاح : لها أمارات منها إيجاب الحد ، ومنها الإيماد عليها بالعذاب بالنار ونحوها في الكتاب أو السنة ، ومنها وصف صاحبها بالفق ، ومنها لعن ، قالت : وهذا أوسع مما قبله . وقد أخرج اسماعيل القاضي بسند فيه ابن خزيمة عن أبي سعيد مرفوعا : الكبائر كل ذنب أدخل صاحبه النار . وبسند صحيح عن الحسن البصري قال : كل ذنب نسبته الله تعالى إلى النار فهو كبيرة ، ومن أحسن التعاريف قول القرطبي في المفهم : كل ذنب أطلق عليه بنص كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم أو أخبر فيه بشدة العقاب أو عاق عليه الحد أو شدد التكبير عليه فهو كبيرة ، وعلى هذا فينبغي تتبع ما ورد فيه الوعيد أو لعن أو الفسق من القرآن أو الأحاديث الصحيحة والحسنة وبضم إلى ما ورد فيه التنصيص في القرآن والأحاديث الصحاح والحسان حتى أنه كبيرة ، فهما باغ مجموع ذلك عرف منه تحرير عدها ، وقده شرعت في جمع ذلك ، وأسأل الله الإحاطة على تحريره بمنه وكرمه . وقال الحلبي في المماح : ما من ذنب إلا وفيه صغيرة وكبيرة ، وقد تنقلب الصغيرة كبيرة بقرينة تضم إليها ، وتنقلب الكبيرة فاحشة كذلك ، إلا الكفر بالله فانه أفحش الكبائر وليس من نوعه صغيرة ، قلت : ومع ذلك فهو ينقسم إلى فاحش وأفحش . ثم ذكر الحلبي أمثلة لما قال ، فالثاني كقتل النفس بغير حق فانه كبيرة ، فان قتل أصلا أو فرعا أو ذا رحم أو بالهرم أو بالشر الحرام فهو فاحشة . والزنا كبيرة ، فان كان بحليلة الجار أو بذات رحم أو في شهر رمضان أو في الحرم فهو فاحشة . وشرب الخمر كبيرة ، فان كان في شهر رمضان نهارا أو في الحرم أو جاهر به فهو فاحشة . والأول كالمفاخذة مع الأجنبية صغيرة ، فان كان مع امرأة الاب أو حليلة الابن أو ذات رحم فكبيرة . وسرقة ما دون النصاب صغيرة ، فان كان الماروق منه لابل لك غيره وأفضى به عدمه إلى الضعف فهو كبيرة . وأطال في أمثلة ذلك . وفي الكثير منه ما يتعقب ، اسكن هذا عنوانه ، وهو منجح حسن لا بأس باعتباره ، ومداره على شدة الفسدة وخفتها والله أعلم . (تنبيه) : يأتي القول في تعظيم قتل النفس في الكتاب الذي بعد هذا ، وتقدم الكلام على السحر في آخر كتاب الطب ، ودلى أكل مال اليتيم في كتاب الوصايا ، وهل أكل الربا في كتاب البيوع ، وعلى قتولي يوم الرحف في كتاب الجهاد ، وذكر هنا قذف المحصنات . وقد شرط القاضي أبو سعيد المروزي في أدب القضاء ، أن شرط كون غصب المال كبيرة أن يبلغ

نصابها ، وبطرد في المعرفة وغيرها ، وأطلق في ذلك جماعة . وبطرد في أكل مال اليتيم وبجميع أنواع الجناية .
واؤه أعلم

٤٥ - باب قذف العبيد

٦٨٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نُمَيْرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ : مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيٌّ مِمَّا قَالُوا مُجَادَّةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ ۝

قوله (باب قذف العبيد) أي الاركان . عبر بالعبيد إيجاباً لفظ الخبر ، وحكم الامة والعبيد في ذلك سواء ، والمراد بلفظ الترجمة الإضافة للفظ قول بدليل ما تضمنه حديث الباب ، ويحتمل لإرادة الإضافة للفاعل ، والحكم فيه أن هل العبد إذا قذف نصف ماعل الحر ذكرنا كان أو أئى . وهذا قول الجمهور . وعن عمر بن عبد العزيز والزهري وطائفة بسيرة والأوزاعي وأهل الظاهر : حده ثمانون ، وقالهم ابن حزم فوافق الجمهور . قوله (عن ابن أبي نعم) هو ابن عبد الرحمن . قوله (عن ابن هريرة) في رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن خالد وعلي بن المدبني كلاهما عن يحيى بن سعيد وهو القطان بهذا السند . حدثنا أبو هريرة ، . قوله (سمعت أبا القاسم) في رواية الاسماعيلي . حدثنا أبو القاسم نبي التوبة ، . قوله (من قذف مملوكه) في رواية الاسماعيلي . من قذف عبده بشيء ، . قوله (وهو برى مما قال) جملة حالية ، وقوله (إلا أن يكون كما قال ، أي فلا يجلد ، وفي رواية النسائي من هذا الوجه) وأقام عليه الحد يوم القيامة ، وأخرج من حديث ابن عمر . من قذف مملوكه كان فيه في ظهره حد يوم القيامة إن شاء أخذه وإن شاء عفا عنه ، قال المصنف : أجمعوا على أن الحر إذا قذف عبداً لم يجب عليه الحد . ودل هذا الحديث هل ذلك لأنه لو وجب على السيد أن يجلد في قذف عبده في الدنيا لذكره كما ذكره في الآخرة ، وإنما خص ذلك بالآخرة تمييزاً للحرار من المملوكين ، فأما في الآخرة فإن ملكهم يزول عنهم ويتكاثرون في الحدود ، وبقتص لكل منهم إلا أن يعذر ، ولا مضادة حينئذ إلا بالتقوى . قلت : في نقله الإجماع نظر ، فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن قذف أم ولد لآخر فقال : يضرب الحد صاغراً . وهذا بسند صحيح وبه قال الحسن وأهل الظاهر . وقال ابن المنذر : اختلفوا فيمن قذف أم ولد فقال مالك وجماعة : يجب فيه الحد ، وهو قياس قول الشافعي بعد موت السيد ، وكذلك من يقول أنها عتقت بموت السيد . وعن الحسن البصري أنه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد . وقال مالك والشافعي : من قذف حراً يظنه عبداً وجب عليه الحد

٤٦ - باب هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه ؟ وقد فعله عمر

٦٨٥٩ ، ٦٨٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُصَيْنَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَمْنِيِّ قَالَا : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : أُنْذِرُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ ،

فقام خصمه - وكان أفتة منه - فقال : صدق ، أفض بيئنا بكتاب الله وأذن لي يا رسول الله . فقال النبي ﷺ :
 قول . فقال : إن ابني كان عسيفاً في أهل هذا ، فزني بأمرأته ، فالتذبت منه بمائة شاة وخادم ، وإني سألت
 رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن علي امرأته هذا الرجم . فقال : والذي
 نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله : المائة والخادم رد عليك ، وعلى ابنتك جلد مائة وتغريب عام ، وبأنتيس
 اغد على امرأته هذا فسلها ، فإن اعترفت فارجمها . فاعترفت ، فرجمها .

قوله (باب هل يأمر الامام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه) تقدم الكلام على هذه الترجمة ، وهل هو مكروه
 أو لا قريباً . **قوله** (وقد فعله عمر) ثبت هذا التعليق في رواية الكشميني ، وقد ورد ذلك عن عمر في عدة آثار
 منها ما أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عمر أنه كتب إلى عامله أن عاد فحدوه فذكره في قصة طويلة ،
 وتقدم الكلام على حديث سهل بن سعد المذكور في الباب في قصة العفيف وقه الحد ، ومحمد بن يوسف شيخه فيه
 هو القرياني كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وقوله في هذه الرواية حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله
 ابن عبد الله ، وقع عند الاسماعيلي من طريق العباس بن الوليد الترمي عن ابن عيينة قال الزهري كنت أحسب
 أني قد أصبت من العلم ، فلما لقيت عبيد الله كأنما كنت ألجر به بحراً ، فذكر الحديث ، وفيه إيحاء أنه لم يحصل
 هذا الحديث تاماً إلا عن عبيد الله المذكور وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة

(عاتمة) اشتمل كتاب الحدود والمحاربين من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة أحاديث ، الموصول
 منها تسعة وسبعون والبقية مناجات وتعاليق ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وستون حديثاً والخاص سبعة عشر
 حديثاً وفاقه مسلم على تخريجها سوى ثمانية أحاديث وهي : حديث أبي هريرة رآه النبي ﷺ رجل قد شرب
 الخمر ، وفيه : لا تعينوا عليه الشيطان ، وحديث السائب بن يزيد في ضرب الشارب ، وحديث عمر في قصة
 الشارب الملقب حماراً ، وحديث ابن عباس : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، وحديث علي في رجم المرأة
 وجلدها ، وحديث علي في دفع القلم ، وحديث أنس في الرجل الذي قال يا رسول الله أصبت حداً فأقمه علي ،
 وحديث ابن عباس في قصة ماعز ، وحديث عمر في قصة السقيفة المطول بها اشتمل عليه ، وقد انفقا منه على
 أوله في قصة الرجم ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرون أثراً بعضها موصول في ضمن الأحاديث
 المرفوعة مثل قول ابن عباس : ينزع نور الإيمان من الزاني ، ومثل الخراج عن المختلين ، ومثل كلام الحجاب
 ابن المنذر

۸۷۔ کتاب الدیات

٦٨٦١ - حَدَّثَنَا مُهَيْبَةُ بْنُ سَيْدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : قَالَ رَجُلٌ بَارِسُودُ اللَّهِ أَيُّ النَّبِيِّ أَكْبَرُ عَبْدَ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَنْ تَدْعُو اللَّهَ نِدَاءً وَهُوَ خَلْقُكَ . قَالَ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةً أَنْ يَطْمَءَمَكَ . قَالَ ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ ثُمَّ أَنْ زَانِيَ حَابِلَةٍ جَارِكَ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصْدِيقَهَا (وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ، لَا يَتَّقُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ . وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا)

٦٨٦٣ - **حدثني** أحمد بن يعقوب حدثنا إسحاق بن سعيد قال سمعت أبي يحدث عن عبد الله بن عمر قال: إن من ورطات الأمور التي لا تخرجَ لِمَن أوقع نفسه فيها سفك الدِّمِ الحرام بغيرِ حِلِّهِ .

٦٨٦٤ - **حدثنا** عُمَيْدُ اللَّهِ بن موسى عنِ الأعمش عن أبي وائلٍ عن عبدِ اللَّهِ بن مسعود قال : قال النبي ﷺ : أولُ ما يُقضى بينَ الناسِ في الدِّماءِ .

٦٨٦٥ - **حدثنا** عبدان حدثنا عبد الله حدثنا يونس عن الزهري حدثنا عطاء بن يزيد أن مبيد الله بن
 هدي حدثه أن المقداد بن عمرو السكندی - حليف بني زهرة - حدثه وكان كاهن بدرأ مع النبي ﷺ أنه
 قال : يا رسول الله إن لقيت كافرين فافتتننا فضر بيدي بالسيف فقطعناهم لاذ بشجرة وقال : أسلمت لله ، آتته
 بعد أن قاتلها ؟ قال رسول الله ﷺ : لا تفعله . قال : يا رسول الله فإنه طرَحَ أحدى يدي ثم قال ذلك بعد
 ما قطعها آتته ؟ قال : لا ، فإن فعلته فإنه بمنزلة قبل أن تفعله ، وأنت بمنزلة قبل أن يقول كلمته التي قال ،
 ٦٨٦٦ - وقال حبيب بن أبي عمرة عن مبيد عن ابن عباس قال : قال النبي ﷺ للمقداد : إذا كان

رجلٌ من يُخفى إيمانهُ مع قومٍ كفار فأظهر إيمانهُ فقتلته ، فكذلك كنت أنت تخفي إيمانك بكمه من قبله .
 قوله (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديات) بتخفيف التحتانية جمع دية مثل عدات وعدة ، وأصلها ودية
 بفتح الواو وسكون الدال نقول : ودى القتل يدية إذا أعطى وليه دية ، وهي ما جعل في مقابلة النفس ، ومسمى
 دية نسبية بالمصدر وفاؤما عذرة والماء عرض وفي الأمر القتل بدال مكسورة حسب فان وقعت قلت ده ،
 وأورد البخاري تحت هذه الترجمة ما يتعلق بالقصاص لأن كل ما يجب فيه القصاص يجوز العفو عنه على مال
 فتكون الدية أشمل ، وترجم غيره د كتاب القصاص ، وأدخل تحت الديات بناء على أن القصاص هو الأصل في

العمد . قوله (وقول الله تعالى : ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم) كذا للجميع ، لكن سقط الواو الأولى لابن ذر والنسفي ، وفي هذه الآية وعيد شديد لمن قتل مؤمنا متعمدا بغير حق ، وقد تقدم النقل في تفسير سورة الفرقان عن ابن عباس وغيره في ذلك وبيان الاختلاف هل للقاتل توبة بما يغني عن إعادة . وأخرج اسماعيل القاضي في أحكام القرآن ، بسند حسن أن هذه الآية لما نزلت قال المهاجرون والأنصار وجبت ، حتى نزل (أن الله لا يغير أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) . قلت : وعلى ذلك عول أهل السنة في أن القاتل في مشيئة الله ، ويؤيده حديث عبادة المتفق عليه بعد أن ذكر القتل والوفا وغيرهما ، ومن أصاب من ذلك شيئا فأمره إلى الله إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه ، ويؤيده قصة الذي قتل نسمة وتسعين نفسا ثم قتل المسكلم مائة وقد مضى في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الانبياء . ثم ذكر فيه خمسة أحاديث مرفوعة ، الحديث الأول حديث ابن مسعود : أي الذنب أكبر ، وقد تقدم شرحه ويستوفى في باب إثم الزناة ، وقوله : أن تقتل ولدك ، قال الكرمانى لا مفهوم له لأن القتل مطلقا أعظم . قلت : لا يمتنع أن يكون الذنب أعظم من غيره وبعض أفراد أعظم من بعض ، ثم قال الكرمانى وجه كونه أعظم أنه جمع مع القتل نصف الاعتقاد في أن الله هو الرزاق . الحديث الثاني حديث ابن عمر قوله (حدثنا علي) كذا للجميع غير منسوب ولم يذكره أبو علي الجبائي في تقييده ولا نبه عليه الأكلاباذي ، وقد ذكرت في المقدمة أنه على بن الجهم لأن علي بن المدين لم يدرك أسحق بن سعيد . قوله (لا) في رواية الكشمي في : لن . قوله (في فسحة) بضم الفاء وسكون المهملة وبجاء مهملة أي سعة . قوله (من دينه) كذا الأكثر بكسر المهملة من الدين وفي رواية الكشمي في : من دينه ، فمفهوم الأول أن بضيق عليه دينه فقيه اشعار بالوعيد على قتل المؤمن متعمدا بما يتوعد به الكافر ، ومفهوم الثاني أنه يصير في ضيق بسبب ذنبه ففيه إشارة إلى استبعاد العفو عنه لاستمراره في الضيق المذكور ، وقال ابن العربي : الفسحة في الدين سعة الأعمال الصالحة حتى إذا جاء القتل ضاقت لأنها لا تفي بوزره ، والفسحة في الذنب قبوله الغفران بالتوبة حتى إذا جاء القتل ارتفع القبول ، وحاصله أنه فسره على رأي ابن عمر في عدم قبول توبة القاتل . قوله (ما لم يصب دما حراما) في رواية اسماعيل القاضي من هذا الوجه : ما لم يقتل بدم حرام ، وهو بمشاة ثم نون ثم دال ثقيلة ومعناه الإصابة وهو كناية عن شدة المخاطلة ولو قلت ، وقد أخرج الطبراني في المعجم الكبير ، عن ابن مسعود بسند رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعا مثل حديث ابن عمر مرفوعا أيضا وزاد في آخره : فإذا أصاب دما حراما نزع منه الحياء ، ثم أورد عن أحمد بن يعقوب وهو المسعودي الكوفي عن أسحق بن سعيد وهو المذكور في السند الذي قبله بالسند المذكور إلى ابن عمر . قوله (أن من ورطات) بفتح الواو والراء ، وحكى ابن مالك أنه قيد في الرواية بسكون الراء والصواب التحريك وهي جمع ورطة بسكون الراء وهي الهلاك يقال وقع فلان في ورطة أي في شئ لا ينجز منه ، وقوله فسرها في الخبر بقوله التي لا يخرج لمن أوقع نفسه فيها . قوله (سفك الدم) أي إراقة والمراد به القتل بأي صفة كان ، لكن لما كان الأصل إراقة الدم عبر به . قوله (بغير حله) في رواية ابن نعيم : بغير حقه ، وهو موافق للفظ الآية ، وهل الموقوف على ابن عمر منتزع من المرفوع فكأن ابن عمر فهم من كون القاتل لا يكون في فسحة أنه ورط نفسه فأهلكها ، لكن التعبير بقوله : من ورطات الأمور ، يقتضي المشاركة بخلاف اللفظ الأول فهو أشد في الوعيد ، وزعم الإسماعيلي أن هذه الرواية الثانية غلط ولم يبين وجه الغلط ،

وأظنه من جهة انفراد أحمد بن يعقوب بها فقد رواه عن اسحق بن سعيد أبو النضر هاشم بن القاسم ومحمد بن كنانة وغيرهما باللفظ الأول ، وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال لمن قتل حامدا بفهر حق ، تزود من الماء البارد فانك لا تدخل الجنة ، وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن عمر ، زوال الدنيا كلها أهون على الله من قتل رجل مسلم ، قال الترمذي حديث حسن . قلت : وأخرج النسائي بلفظ : لقتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا ، قال ابن العربي : ثبت الحمى عن قتل البهيمة بغير حق والوعيد في ذلك ، فكيف بقتل الآدمي ، فكيف بالمسلم ، فكيف بالمتقي الصالح . الحديث الثالث . قوله (حدثنا عبيد الله بن موسى عن الأعمش) هذا السند يلتحق بالثلاثيات وهي أهل ما عند البخاري من حيث العدد ، وهذا في حكمه من جهة أن الأعمش تابعي وإن كان روى هذا عن تابعي آخر فإن ذلك التابعي أدرك النبي ﷺ وإن لم تحصل له حجة . قوله (عن أبي وائل عن عبد الله) تقدم في ، باب القصص يوم القيامة ، في أواخر الرقاق من رواية حفص بن غياث عن الأعمش حدثني شعيب وهو أبو وائل المذكور قال : سمعت عبد الله ، وهو ابن مسعود . قوله (أول ما يقضى بين الناس في الدماء) زاد مسلم من طريق آخر عن الأعمش ، يوم القيامة ، وقد ذكرت شرحه في الأياد المذكور وطريق الجمع بينه وبين حديث أبي هريرة ، أول ما يحاسب به المرء صلاته ، ونفيه هنا على أن النسائي أخرجهما في حديث واحد أو رده من طريق أبي وائل عن ابن مسعود رفعه ، أول ما يحاسب به العبد الصلاة ، وأول ما يقضى بين الناس في الدماء . وما في هذا الحديث موصلة وهو موصول حرفي فيتعلق الجار بمحذوف أي أول القضاء يوم القيامة القضاء في الدماء أي في الأمر المتعلق بالدماء ، وفيه عظم أمر القتل لأن الابتداء إنما يقع بالآخر ، وقد استدلل به على أن القضاء يختص بالناس ولا مدخل فيه للبهائم ، وهو غلط لأن مفاده حصر الأولية في القضاء بين الناس وليس فيه نفي القضاء بين البهائم مثلا بعد القضاء بين الناس . الحديث الرابع . قوله (حدثنا عبدان) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وعطاء بن يزيد هو الليثي ، وعبيد الله بالصغير هو ابن علي أي ابن الحباب بكسر المعجمة وتخفيف الهمزة التوفيق له إدراك ، وقد تقدم بيانه في مناقب عثمان ، والمقداد بن عمرو هو المعروف بابن الأسود . قوله (إن أقيمت) كذا الأكثر بصيغة الشرط ، وفي رواية أبي ذر : إني أقيمت كافرا فاقتلنا فضرب يدي قطعها ، وظاهر سياقه أن ذلك وقع ، والذي في نفس الأمر بخلافه ، وإنما سأل المقداد عن الحكم في ذلك لو وقع ، وقد تقدم في غررة بدر بلفظ : وأريت إن أقيمت رجلا من الكفار . الحديث وهو يؤيد رواية الأكثر . قوله (ثم لا ذبشجرة) أي التجأ إليها ، وفي رواية الكشميني ثم لا ذم في بشجرة والشجرة مثاله . قوله (وقال أسدته) أي دخلت في الإسلام . قوله (فإن قتله فانه بمنزلة من قبل أن تقتله) قال الكرماني : القتل ليس سببا لكون كل منهما بمنزلة الآخر لكن عند النجاة مؤول بالاخبار أي هو سبب لإخباري لك بذلك ، وعند البيانين المراد لازمه كقوله يباح دمك إن هويت . قوله (وأنت بمنزلة من قبل أن يقول) قال الخطابي : معناه أن الكافر مباح الدم بحكم الدين قبل أن يسلم ، فإذا أسلم صار مصان الدم كال مسلم ، فإن قتله المسلم بعد ذلك صار دمه مباحا بحق القصاص كال كافر بحق الدين ، وليس المراد إلحاقه في الكفر كما نقوله الخواارج من تكفيره المسلم بالكبيرة ، وحاصله اتحاد المنزتين مع اختلاف المآخذ ، فالأول أنه مثلك في صون الدم ، والثاني أنك مثله في الهدر . ونقل ابن التين عن الداودي قال : معناه أنك صرت قاتلا كما كان هو قاتلا ، قال : وهذا من المماريض ، لأنه

أراد الإغلاط بظاهر اللفظ دون باطنه ، وإنما أراد أن كلا منهما قاتل ، ولم يرد أنه صار كافرا بقتله إياه . ونقل ابن بطال عن المهاب معناه فقال : أى أنك بقصدك إقتله عمدا آثم كما كان هو بقصدك إقتلك آثما ، فأنتما في حالة واحدة من العصيان . وقيل المعنى أنت عنده حلال الدم قبل أن تسلم وكنت مثله في الكفر كما كان عندك حلال الدم قبل ذلك ، وقبل ممناه أنه مغفور له بشهادة التوحيد كما أنك مغفور لك بشهود بدر . ونقل ابن بطال عن ابن القصار أن معنى قوله : وأنت بمنزلة ، أى في إباحة الدم ، وإنما قصد بذلك ودعه وزجره عن قتله لا أن الكافر إذا قال أسلمت حرم قتله ، وتغيب بأن الكافر مباح الدم والمسلم الذى قتله ان لم يتعمد قتله ولم يكن عرف أنه مسلم وإنما قتله متأولا فلا يكون بمنزلة في إباحته . وقال القاضي عياض : معناه أنه مثله في مخالفة الحق وإرتكاب الآثم وإن اختلف النوع في كون أحدهما كافرا والآخر مصيبا . وقيل المراد إن قتله مستحلا لقتله فأنت مثله في الكفر : وقيل المراد بالمثلية أنه مغفور له بشهادة التوحيد وأنت مغفور لك بشهود بدر ، ونقل ابن التين أيضا عن الداودي أنه أوله على وجه آخر فقال : يفسره حديث ابن عباس الذى في آخر الباب ومعناه أنه يجوز أن يكون اللائد بالشجرة الفاطم ليد مؤمنا بكم إيمانه مع قوم كفار غلبوه على نفسه ، فإن قتله كانت شاك في قتلك إياه أن ينزله الله من العمد والخطأ كما كان هو معكوكا في إيمانه لجواز أن يكون بكم إيمانه ، ثم قال : فإن قيل كيف قطع يد المؤمن وهو بمن بكم إيمانه ؟ فالجواب أنه دفع عن نفسه من يريد قتله لجواز له ذلك كما جاز للمؤمن أن يدفع عن نفسه من يريد قتله ولو أنضى إلى قتل من يريد قتله فإن دمه يكون هدرا ، ولذلك لم يبقه النبي ﷺ من يد المقداد لأنه قطعها متأولا . قلت : وعليه مؤاخذات : منها الجمع بين القصتين بهذا التكيف مع ظهور اختلافهما ، وإنما الذى ينطبق على حديث ابن عباس قصة أسامة الآتية في الباب الذى يليه حيث حمل على رجل أراد قتله فقال أى مسلم قتله ظنا أنه قال ذلك متعذرا من القتل ، وكان الرجل في الأصل مسلما ، فالذى وقع للمقداد نحو ذلك كما سأبينه ولما قصة قطع اليد قائما ظاهرا مستفتيا على تقدير أن لو وقعت كما تقدم تقريره ، وإنما تضمن المهاب انتهى من قتله أكرمه أظهر الإسلام فحقن دمه وصار ما وقع منه قبل الإسلام عفرا . ومنها أن في جوابه عن الاستدكال نظرا لأنه كان يمكنه أن يدفع بالقول بأن يقول له عنه إرادته المسلم قتله أى مسلم فكيف عنه ، وأيسر له أن يبادر لقطع يده مع القدرة على القول المذكور ونحوه ، واستدل به على صحة إسلام من قال أسلمت لله ولم يزد على ذلك ، وفيه نظر لأن ذلك كاف في التكيف ، على أنه ورد في بعض طرقه أنه قال لا إله إلا الله ، وهو رواية معمر عن الزهري عند مسلم في هذا الحديث ، واستدل به على جواز السؤال عن التوازل قبل وقوعها بناء على ما تقدم ترجيحه ، وأما ما نقل عن بعض السلف من كراهة ذلك فهو محمول على ما يندر وقوعه ، وأما ما يمكن وقوعه حادثة فيشرع السؤال عنه ليعلم . الحديث الخامس ، قوله (وقال حبيب بن أبي حمزة) هو أنصاب الكوفي لا يعرف اسم أبيه ، وهذا التعليق وصله البراد والدارقطني في الأفراد ، والطبراني في الكبير ، من رواية أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم والد محمد بن أبي بكر المقدسي عن حبيب بن أبي حمزة ، بهت رسول الله ﷺ صرية فيما المقداد ، فلما أتوه وجدوهم تفرقوا وفيهم رجل له مال كثير لم يرح فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، فأهوى إليه المقداد فقتله الحديث ، وفيه ذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : يا مقداد قتلت رجلا قال لا إله إلا الله ، فكيف لك بلا إله إلا الله ، فأقول الله (يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ، الآية) فقال النبي ﷺ للمقداد : كان رجلا مؤمنا يعني إيمانه ، الخ قال

الدارقطني : تفرد به حبيب وتفرد به أبو بكر عنه . قلت : قد تابع أبا بكر سفيان الثوري لكنه أرسله ، أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه ، وأخرجه الطبري من طريق أبي إسحق الفزاري عن الثوري كذلك ، وانظر وكيع بسنده عن سعيد بن جبير ، خرج المقداد بن الأسود في سريته ، فذكر الحديث مختصرا إلى قوله : فذلك ، ولم يذكر الخبر المعلق ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذه القصة في تفسير سورة النساء ، وبينت الاختلاف في سبب نزول الآية المذكورة ، وطريق الجمع ، وفق الحد

٢ - باب قول الله تعالى (ومن أحباها . . .)

قال ابن عباس : من حرم قتلها إلا بحق فكأنها أحبا للناس جميعا

٦٨٦٧ - **حدثنا** قبيصة **حدثنا** سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق « عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا تقتل نفس إلا كان على ابن آدم الأول كفل منها »

٦٨٦٨ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة قال واقد بن عبد الله أخبرني عن أبيه « سمع عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال : لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ،

٦٨٦٩ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن علي بن مذكّر قال سمعت أبا زرعة بن عمرو بن جرير « عن جرير قال : قال لي النبي ﷺ في حجة الوداع : استنصت للناس ، لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » . رواه أبو بكره وابن عباس عن النبي ﷺ »

٦٨٧٠ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** محمد بن جعفر **حدثنا** شعبة عن فراس عن الشعبي « عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : الكبار الإشرار بالله ، وعقوب الوالدین - أو قال : الذين للقموس ، ذلك شعبة - وقال معاذ **حدثنا** شعبة قال : الكبار الإشرار بالله ، والذين للقموس ، وعقوب الوالدین - أو قال : وقتل النفس »

٦٨٧١ - **حدثنا** إسحاق بن منصور **حدثنا** عبد الحميد **حدثنا** شعبة **حدثنا** هبید الله بن أبي بكر « سمع أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : للكبار . . . » . **حدثنا** عمرو **حدثنا** شعبة عن ابن أبي بكر « عن أنس ابن مالك عن النبي ﷺ قال : أكبر الكبار الإشرار بالله ، وقتل النفس ، وعقوب الوالدین ، وقول الزور أو قال وشهادة الزور »

٦٨٧٢ - **حدثنا** عمرو بن زُرارة **حدثنا** هشيم **حدثنا** حنين **حدثنا** أبو ظبيان « قال سمعت أسامة بن زيد بن حارثة رضي الله عنهم يقول : سمعنا رسول الله ﷺ إلى الحرة من جهينة ، قال فصبحنا القوم فهزمنام . قال : ولحقنا أنا ورجل من الأنصار رجلا منهم ، قال فلما غشينا قال : لا إله إلا الله ، فلما فكفت عنه الأنصاري ، قطعته برمي حتى أتته . قال فلما قدمنا بلغ ذلك للنبي ﷺ ، قال فقال لي : يا أسامة أتيتك بعد ما قال لا إله إلا الله ؟ قال قلت يا رسول الله إنه إنما كان متوذرا ، قال : فأنته بعد ما قال لا إله إلا الله ؟

قال فما زال يكررها على حتى نمّيتُ أنى لم أكن أسلمتُ قبل ذلك اليوم »

٦٨٧٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا يزيد عن أبي الخليل عن الصنابحي « عن عبادة ابن الصامت رضي الله عنه قال : إني من المنقباء للذين بابعوا رسول الله ﷺ ، باعناه على أن لا نُشركَ بالله شيئاً ولا نُسرقَ ، ولا نُزنيَ ، ولا نقتلَ للنفسِ التي حرمَ الله ، ولا نذهبَ ، ولا نعهيَ بالجنة إن فعانا ذلك ، فان غشينا من ذلك شيئاً كان قضاء ذلك إلى الله »

٦٨٧٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : من حملَ علينا السلاحَ فليس منا » رواه أبو موسى عن النبي ﷺ [المحدث ٦٨٧٤ - طرقة في ٧٠٧٠]

٦٨٧٥ - **حدثنا** عبد الرحمن بن المبارك حدثنا حاد بن زيد حدثنا أيوب وبونس عن الحسن « عن الأحنف بن قيس قال : ذهبتُ لأنصرَ هذا الرجلَ ، فلقينى أبو بكره فقال : أين تريدُ ؟ قلتُ أنصرُ هذا الرجل قال : ارجع ، فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : إذا لقيَ المسلمانِ بسيفيهما فاقاتلُ والمقتول في النار . قلت : يا رسولَ الله هذا القاتلُ فما بالُ المقتول ؟ قال : إنه كان حريصاً على قتلِ صاحبه »

قوله (باب ومن أحيانا) في رواية غير أبي ذر . باب قوله تعالى ومن أحيانا ، وزاد المسنن والاصيل (فكأنما أحيانا الناس جميعاً) . قوله (قال ابن عباس : من حرم قتلاً إلا بحق فكأنما أحيانا الناس جميعاً) وصله ابن أبي حاتم ، ومضى بيانه في تفسير سورة المائدة . وذكره غلطاي من طريق وكيع عن سفيان عن خفيف عن مجاهد عن ابن عباس ، واعترض بأن خصيفاً ضعيف ، وهو اعتراض سائط لوجوده من غير رواية خفيف ، والمراد من هذه الآية صدرها وهو قوله تعالى (من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً) وعليه ينطبق أول أحاديث الباب وهو قوله « الا كان على ابن آدم الأول كفل منها ، وسائرنا في تعظيم أمر القتل وهي اثنا عشر حديثاً قال ابن بطال : فيها تفليظ أمر القتل والمباينة في الزجر عنه ، قال : واختلاف السلف في المراد بقوله (قتل الناس جميعاً) فإلا طائفة معناه تفليظ الوزر والتعظيم في قتل المؤمن أخرجه الطبري عن الحسن ومجاهد وقتادة ، ولفظ الحسن ان قاتل النفس الواحدة يصير إلى النار كما لو قتل الناس جميعاً ، وقيل معناه ان الناس خصماؤه جميعاً ، وقيل يجب عليه من القود بقوله المؤمن مثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعاً ، لأنه لا يكون عليه غير قتله واحدة بلجميعهم ، أخرجه الطبري عن زيد بن أسلم ، واختار الطبري أن المراد بذلك تعظيم العقوبة وشدة الوعيد من حيث أن قتل الواحد وقتل الجميع سواء في استيجاب غضب الله وعذابه وفي مقابلته أن من لم يقتل أحداً فقد حيى الناس منه جميعاً اسلامتهم منه . وحكى ابن التين أن معناه أن من وجب له قصاص فعفا عنه أعطى من الأجر مثل ما لو أحيانا الناس جميعاً ، وقبل وجب شكره على الناس جميعاً وكأنما من أحيانا جميعاً . قال ابن بطال : وانما اختار هذا لأنه لا توجد نفس يقوم قتلها في عاجل الضر مقام قتل جميع النفوس ، ولا

أحيائها في عاجل النفع مقام إحياء جميع النفوس . قلت : واختار بعض المتأخرين تخصيص الشق الأول باب آدم الأول لمكرهه من القتل وهتك حرمة السماء وجرا الناس على ذلك ، وهو ضعيف لأن الإشارة بقوله في أول الآية (من أجل ذلك) لفظة ابن آدم فدل على أن المذكور بعد ذلك متعلق بغيرها ، فالحل على ظاهر العموم أولى والله أعلم . الحديث الأول ، قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري ، ويحتمل أن يكون ابن عيينة قسماً في الاعتصام من رواية الحميدي عنه حدثنا الأعمش . قوله (الأعمش) هو سليمان بن مهران . قوله (عن عبد الله ابن مرة) في رواية حفص بن غياث عن الأعمش ، حدثني عبد الله بن مرة ، وهو الحارثي بمجموعة وراه مكشورة وفاء كوفي ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق كوفيون . قوله (لا تقتل نفس) زاد حفص في روايته ، ظلماً ، وفي الاعتصام : ليس من نفس تقتل ظلماً . قوله (على ابن آدم الأول) هو قابيل عند الأكثر ، وعكس القاضي جمال الدين بن واصل في تاريخه فقال : اسم القاتل قابيل اشتق من قبول قربانه ، وقيل اسمه قابيل بنون بدل اللام بغير ياء ، وقيل قين مثله بغير الف ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في باب خلق آدم من بدء الخليقة ، وأخرج الطبري عن ابن عباس : كان من شأنهم ما أنه لم يكن مسكين يتصدق عليه ، إنما كان القربان يقربه الرجل فهما قبل نزل النار فتأكله والا فلا ، وعن الحسن : لم يكونا ولدى آدم لصلبه وإنما كانا من بني إسرائيل أخرجه الطبري ، ومن طريق ابن أبي عمير عن مجاهد قال : كانا ولدى آدم لصلبه وهذا هو المشهور ، ويؤيده حديث الباب لوصفه ابن بأنه الأول أي أول ما ولد لآدم ، ويقال أنه لم يولد في الجنة لآدم غيره وغير توأمته ، ومن ثم نحر هل أخيه هابيل فقال : نحن من أولاد الجنة وأنتما من أولاد الأرض ، ذكر ذلك ابن اسحق في المبتدأ ، وعن الحسن : ذكر لي أن هابيل قتل وله عشرون سنة ولاخيه القاتل خمس وعشرون سنة ، وتفسير هابيل هبة الله ، ولما قتل هابيل وحزن عليه آدم ولده بعد ذلك شيب وممناه عطية الله ومنه انتشرت ذرية آدم . وقال الثعلبي : ذكر أهل العلم بالقرآن أن حواء ولدت لآدم أربعين نفساً في عشرين بطناً أولهم قابيل وأخته اقلبا وآخرهم عبد المغيث وأمة المغيث ثم لم يمت حتى بلغ ولده وولد ولده أربعين ألفاً وهلكوا كلهم فلم يبق بعد الطوفان إلا ذرية نوح وهو من نسل شيث ، قال الله تعالى (وجعلنا ذريته هم الباقين) وكان معه في السفينة ثمانون نفساً وهم المشار إليهم بقوله تعالى (وما آمن معه إلا قليل) ومع ذلك فابقى الأنسل نوح فتوالدوا حتى ملأوا الأرض ، وقد تقدم شيء من ذلك في ترجمة نوح من أحاديث الأنبياء . قوله (كفل منها) زاد في الاعتصام : وربما قال سفيان من دهبها ، وزاد في آخره : لأنه أول من سن القتل ، وهذا مثل لفظ حفص بن غياث الماضي في خلق آدم ، والكفل بكسر أوله وسكون الفاء النصيب ، وأكثر ما يطلق على الأجر والضعف على الإثم ، ومنه قوله تعالى (كفلهن من رحمته) ووقع هل الإثم في قوله تعالى (ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها) وقوله : لأنه أول من سن القتل ، فيه أن من سن شيئاً كتب له أو عليه ، وهو أصل في أن المأمورة هل ما لا يحل حرام ، وقد أخرج مسلم من حديث جرير بن عبد الله في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة ، وهو محمول هل من لم ينب من ذلك الذنب . وعن السدي : شذخ قابيل رأس أخيه بمحجرات . وعن ابن جرير : تمثل له إبليس فأخذ بمحجرت شذخ به رأس طهر ففعل ذلك قابيل وكان ذلك على جبل ثور ، وقيل على دقبة حراء ، وقيل بالهند ، وقيل بموضع المسجد الأعظم

بالبصرة ، وكان من شأنه في دفنه ما فاضه الله في كتابه . الحديث الثاني ، **قوله** (واقف بن عبد الله أخبرني) هو من تقديم الاسم على الصيغة ، وواقف هذا قال أبو ذر في روايته كذا وقع هنا واقف بن عبد الله والصواب واقف بن محمد . قلت : وهو كذلك لكن أقوله واقف بن عبد الله توجيه وهو أن يكون الراوي نسبة لجد الأعلى عبد الله ابن عمر قاته واقف بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، والذي نسبته كذلك أبو الوليد شيخ البخاري فيه ، فقد أخرجه أبو داود في السنن عن أبي الوليد كذلك ، وتقدم المصنف في الأدب من رواية خالد بن الحارث عن شعبة على الحقيقة فقال : عن واقف بن محمد ، ويأتي في الفتن عن حجاج بن منهال عن شعبة كذلك ، وكذا المسلم والنسائي من رواية غندر عن شعبة ، ثم وجهته في الأول من فوائد أبي عمرو بن الساجك من طريق عفان عن شعبة كما قال أبو الوليد ، فاعل نسبته كذلك من شعبة ، لكن أخرجه أحمد عن عفان وغيره عن شعبة كالجادة ، وفي الجملة فقولہ «عن أبيه» لا ينصرف لعبد الله بل لمحمد بن زيد جهزما ، فن ترجم لعبد الله والد واقف في رجال البخاري خطأ ، نعم في هذا النسب واقف بن عبد الله بن عمر تابعي معروف ، وهو أقدم من هذا قاته عم والد واقف المذكور هنا ، وله ولد اسمه عبد الله بن واقف وقد أخرجه له مسلم . **قوله** (لا ترجموا بهدي كفارا) جملة ما فيه من الأقوال ثمانية : أحدها قول الخوارج إنه دلي ظاهره ، ثانيها هو في المستحاجين ، ثالثها المعنى كفاراً بجرمة الدماء وجرمة المسلمين وحقوق الدين ، رابعها تفعلون فعمل الكفار في قتل بعضهم بعضاً ، خامسها لا يدين السلاح يقال كفر دعوه إذا لبس فوقها ثوباً ، سادسها كفاراً بنعمة الله ، سابعها المراد الزجر عن الفعل وليس ظاهره مراداً ، ثامنها لا يكفر بعضهم بهذا كأن يقول أحد الفريقين الآخر ياكفر فيكفر أحدهما ، ثم وجدت تاسعاً وطاشراً ذكرتهما في كتاب الفتن ، وسباني شرح الحديث مستوفى في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي ، **قوله** (استنصت الناس) أي اطلب منهم الاشارات ليصمموا الخطبة ، وقد تقدم أنهم سياتوا من هذا في كتاب الحج ، ويأتي شرحه في الفتن أيضاً . الحديث الرابع والخامس ، **قوله** (رواه أبو بكره وابن عباس يريد قوله لا ترجموا بهدي كفارا) - حديث أبي بكره وصلة المؤلف معا ولا في الحج وشرح هناك ، ويأتي في الفتن أيضاً ، وكذلك حديث ابن عباس . الحديث السادس حديث عبد الله بن عمرو ، في الكبائر تقدم شرحه في كتاب الأدب ، **قوله** (وعقوق الوالدين أو قال اليهين الغموس شك شعبة) قلت تقدم في الإيمان والذور من طريق الأنضر بن شميل عن شعبة بالواو بغير شك وزاد مع الثلاثة وقتل النفس ، وهو المراد في هذا الباب . **قوله** (وماذا) هو ابن معاذ العنبري ، وهو من تلاميذ البخاري ، وجوز النكرمان أن يكون مقول محمد بن بشار فيكون موصولاً ، وقد وصله الاسماعيل من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه وأفظه الكبائر الاشارة باق وعقوق الوالدين أو قال قتل النفس واليهين الغموس ، وهذا مطابق للملحق البخاري إلا أن فيه تأخير اليهين الغموس ، والغرض منه إنما هو إثبات قتل النفس ، وحاصل الاختلاف على شعبة أنه نارة ذكرها وتارة لم يذكرها وأخرى ذكرها مع الشك . الحديث السابع - حديث أنس في الكبائر أيضاً تقدم شرحه في كتاب الأدب ، الحديث الثامن حديث أسامة ، **قوله** (حدثنا عمرو بن زرارة حدثنا هشيم) تقدم في المغازي عن عمرو بن محمد عن هشيم وكلاهما من شيوخ البخاري . **قوله** (حدثنا هشيم) في رواية الكشميهني «أبناؤنا» . **قوله** (حدثنا - صين) في رواية أبي ذر والاصيلي «أبناؤنا - صين» ، وهو ابن عبد الرحمن الواسطي من صفار أتباعهين ، وأبو

ظبيان بظاء معجمة مفتوحة ثم موحدة ساكنة ثم باء آخر الحروف واسمه أيضا حصين وهو ابن جندب من كبار
الأنباطين . **قوله** (بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرة) بضم المهملة وبالراء ثم كاف وهم بطن من جهينة تقدم نسبهم
الهم في غزوة الفتح ؛ قال ابن المكابي : سموا بذلك لقومة كانت بينهم وبين بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان
فأحرقهم بالسهم لكثرة من قتلوا منهم ، وهذه السرية يقال لها سرية غالب بن عبيد الله الليثي وكانت في ربيعة
سنة سبع فيما ذكره ابن سعد عن شيخه ، وكذا ذكره ابن اسحق في المغازي وحدثني شيخ من أسلم عن رجال من
قومه قالوا : بعث رسول الله ﷺ غالب بن عبيد الله السكبي ثم الليثي إلى أرض بني مرة وبها مرداس بن نبيك
حليف لهم من بني الحرة فقتله أسامة ، فهذا يبين السبب في قول أسامة : بعثنا إلى الحركات من جهينة ، والذي
يظهر أن قصة الذي قتل ثم مات فدفن وانفظت الأرض غير قصة أسامة ، لأن أسامة عاش بعد ذلك دهرًا طويلا ،
ورجم البخاري في المغازي وبعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحركات من جهينة ، لجري الداودي في شروحه
على ظاهره فقال فيه : تأمير من لم يبلغه ، وتعقب من وجهين : أحدهما أنه ليس فيه تصريح بأن أسامة كان الأمير
لأنه يمتثل أن يكون جعل الترجمة باسمه لكونه وقعت له تلك الواقعة لا لكونه كان الأمير ، والثاني أنها إن كانت
سنة سبع أو ثمان فما كان أسامة يومئذ إلا بالغا لأنهم ذكروا أنه كان له ما مات النبي ﷺ ثمانية عشر عاما . **قوله**
(فصحبنا القوم) أي جمعوا عليهم صباحا قبل أن يشعروا بهم ، يقال صبحته أتيته صباحا بفتح ، ومنه قوله
(واقد صبحهم بكرة عذاب متفر) **قوله** (ولحققت أنا ورجل من الانصار) لم أفد على (أمم الانصار) المذكور
في هذه القصة . **قوله** (رجلا منهم) قال ابن عبد البر اسمه مرداس بن عمرو الفدكي ويقال مرداس بن نبيك
الغزاري وهو قول ابن الكلبي قتله أسامة وساق القصة ، وذكر ابن منبه أن أبا سعيد الخدري قال وبعث رسول الله
ﷺ سرية فيها أسامة إلى بني خزيمة ، فذكر قتل أسامة الرجل ، وقال ابن أبي عاصم في الدييات وحدثنا يعقوب بن حميد
حدثنا يحيى بن سليم عن هشام بن حسان عن الحسن أن رسول الله ﷺ بعث خبلا إلى فدك فأغاروا عليهم ، وكان
مرداس الفدكي قد خرج من الليل وقال لأصحابه اني لاحق بمحمد وأصحابه فيهرب به رجل لحمل عليه فقال اني مؤمن
فقتله فقال النبي ﷺ : ملا شفت عن قلبه . قال فقال أنس : ان قاتل مرداس مات فدفنوه فأصبح فوق القبر
فأعادوه فأصبح فوق القبر مرارا فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمر أن يطرح في واد بين جهين ثم قال : ان الأرض
لتقبل من هو شر منه ولكن الله وعظكم . قلت : إن ثبت هذا فهو مرداس آخر ، وقبيل أسامة لا يسمى
مرداسا ، وقد وقع مثل هذا عند الطبري في قتل عمار بن جاثمة عامر بن الاضبط وأن محمدا لما مات ودفن لفظة
الأرض فذكر نحوه . **قوله** (غشينا) بفتح أوله وكسر ثانيه معجمتين أي لحقنا به حتى نغطى بنا ، وفي رواية
الآعشى عن أبي ظبيان عند مسلم : فأدركت رجلا فطعنته برمحى حتى قتلت ، ووقع في حديث جندب عند مسلم
وفأرفع عليه السيف قال لا إله إلا الله فقتله ، ويجمع بأنه رفع عليه السيف أولا فلما لم يتمكن من ضربه
بالسيف طعنه بالرمح . **قوله** (فلما قدمنا) أي المدينة (بلغ ذلك النبي ﷺ) في رواية الآعشى : فوقع في نفسي
من ذلك شيء فذكرته للنبي ﷺ ، ولا منافاة بينهما لأنه يحمل على أن ذلك بلغ النبي ﷺ من أسامة لا من غيره
فتقديره الأول بلغ ذلك النبي ﷺ مني . **قوله** (أفتنته بعد ما قال) في رواية الكشمغيني : بعد أن قال ، قال ابن
العتين : في هذا اللوم وتعليم وابلغ في المودعة حتى لا يقدم أحد على قتل من نلفظ بالتحديد ، وقال القرطبي : في

تكريه ذلك والاعراض من قبول العذر زجر شديد عن الإقدام على مثل ذلك ، . **قوله** (إنما كان متعوذا) في رواية الأعمش ، قالها خوفا من السلاح ، وفي رواية ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أسامة ، إنما فعل ذلك ليعذر دمه ، . **قوله** (قال قلت يا رسول الله والله إنما كان متعوذا) كذا أعاد الاعتذار وأعيد عليه الإنكار ، وفي رواية الأعمش ، أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا ، قال النووي الفاعل في قوله ، وأقالها ، هو القلب ، ومعناه أنك إنما كلفت بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان وأما القلب فليس لك طريق إلى ما فيه ، فانكر عليه ترك العمل بما ظهر من اللسان فقال ، أفلا شققت عن قلبه ، لتنظر هل كانت فيه - بين قالها واعتقدها أو لا ، والمعنى أنك إذا كنت أنت قادرا على ذلك فاكشف منه باللسان . وقال القرطبي : فيه حجة لمن أثبت الكلام النفسي ، وفيه دليل على ترتب الأحكام على الأسباب الظاهرة دون الباطنة . **قوله** (حتى تمت أي لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم) أي أن إسلامي كان ذلك اليوم لأن الإسلام بحسب ما قبله ، فتمنى أن يكون ذلك الوقت أول دخوله في الإسلام ليأمن من جريرة تلك الفعل ، ولم يرد أنه تمنى أن لا يكون مسلما قبل ذلك . قال القرطبي : وفيه إشعار بأنه كان استصغرا مسبقا له قبل ذلك من عمل صالح في مقابلة هذه الفعلة لما سمع من الإنكار الشديد ، وإنما أورد ذلك على سبيل المبالغة ، وبين ذلك أن في بعض طرقه في رواية الأعمش ، حتى تمت أي أسلمت يومئذ ، ووقع عند مسلم من حديث جندب بن عبد الله في هذه القصة زيادات وأفظه ، بعث معنا من المسلمين إلى قوم من المشركين فالتقوا فأوجع رجل من المشركين فيهم فأبلغ ، فقصده رجل من المسلمين فبغته - كئنا نتحدث أنه أسامة بن زيد - فلما رفع عليه السيف قال : لا إله إلا الله فقتله ، الحديث . وفيه ، إن النبي ﷺ قال له : فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا أتتك يوم القيامة ؟ قال : يا رسول الله استغفر لي ، قال : كيف تصنع بلا إله إلا الله ؟ لجعل لا يزيدك على ذلك ، وقال الخطابي : لعل أسامة تأول قوله تعالى (فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا) ولذلك عذره النبي ﷺ فلم يلزمه دية ولا غيرها . قلت : كأنه حمل نفي النفع على عمومته دنيا وأخرى ، وليس ذلك المراد ، والفرق بين المقامين أنه في مثل تلك الحالة ينفعه نفا مقيدا بأن يجب المكف عنه - حتى يختبر أمره هل قال ذلك خالصا من قلبه أو خشية من القتل ، وهذا بخلاف ما لو هجم عليه الموت ووصل شروج الروح إلى الغرغرة وانكدف الغطاء فانه إذا قالها لم تنفعه بالنسبة لحكم الآخرة وهو المراد من الآية ، وأما كونه لم يلزمه دية ولا كفارة فتوقف فيه الداردي وقال : له له سكوت منه لم يسمع أو كان ذلك قبل نزول آية الدية والكفارة ، وقال القرطبي : لا يلزم من السكوت منه عدم الوقوع ، لكن فيه بعد لأن العادة جرت بعدم السكوت عن مثل ذلك إن وقع ، قال : فيحتمل أنه لم يجب عليه شيء لأنه كان مأذونا له في أصل القتل فلا يضمن ما أتلف من نفس ولا مال كالخائن والعابث ، أو لأن المقتول كان من العدو ولم يكن له ولي من المسلمين يستحق دية ، قال : وهذا ينشئ على بعض الآراء ، أو لأن أسامة أقر بذلك ولم تقم بذلك بنية فلم تلزم المأفلة الدية وفيه نظر . قال ابن بطال : كانت هذه القصة سبب - ناف - أسامة أن لا يقاتل مسلما بعد ذلك ، ومن ثم تخفف عن دلي في الجمل وصفين كما سيأتي بيانه في كتاب الفتن . قلت : وكذا وقع في رواية الأعمش المذكورة أن سعد بن أبي وقاص كان يقول لا أقاتل مسلما حتى يقانله أسامة ، واستدل به النووي على رد الفرع الذي ذكره الرافعي فيمن رأى كافرا أسلم فأكرم إكراما كثيرا فقال لا يفتي كنت كافرا فأسلمت لا أكرم ، فقال الرافعي : يكفر بذلك ، ورده النووي بأنه لا يكفر لأنه جازم الإسلام في الحال

والاستقبال ، وإنما تمى ذلك في الحال الماضى مقبدا له بالإيمان لينم له الاكرام ، واستدل بقصة أسامة ثم قال : ويمكن الفرق . الحديث التاسع حديث عبادة ، **قوله** (حدثني يزيد) هو ابن أبي حبيب المصرى . وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله ، والصنابحي عبد الرحمن بن عسيلة بمهملتين مصغر . **قوله** (أنى من البقية الذين بايعوا رسول الله ﷺ) بمعنى ليلة العقبة . **قوله** (بإيعناه على أن لا فئرك) ظاهره أن هذه البيعة على هذه الكيفية كانت ليلة العقبة ، وليس كذلك كما بينته في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح ، وإنما كانت البيعة ليلة العقبة على المنشط والمكره في العصر واليبر إلى آخره ، وأما البيعة المذكورة هنا وهى التى تسمى بيعة النساء فسكانت بعد ذلك بمدة ، فان آية النساء التى فيها البيعة المذكورة نزات بعد عمرة الحديبية في زمن الهدنة وقبل فتح مكة ، وكانت البيعة التى وقعت للرجال على وقفها كانت عام الفتح ، وقد أوضحت ذلك والسبب في الخل عليه في كتاب الإيمان ، ومضى شرح هذا الحديث هناك . الحديث العاشر حديث ابن عمر ، **قوله** (جويرة) بالجيم تصغير جارية وهو ابن أسماء سمع من نافع مولى ابن عمر وحدث عنه بواسطة مالك أيضا . **قوله** (من حمل علينا السلاح فليس منا) المراد من حمل عليهم السلاح اقتناهم لما فيه من ادغال الرهب عليهم ، لا من حمله لحراستهم مثلا فانه يحمله لهم لا عليهم ، وقوله فليس منا أى على طريقتنا ، وأطلق اللفظ مع احتمال إرادة أنه ليس على الملة للعبادة في الزجر والتخويف ، وسيأتى بسط ذلك في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى . الحديث الحادى عشر ، **قوله** (رواه أبو موسى عن النبي ﷺ) قلت : سيأتى موصولا مع شرحه في كتاب الفتن ومعه حديث أبي هريرة بمعناه ، وهو عند مسلم من حديث سبعة بلفظ د من حمل علينا السيف . الحديث الثانى عشر ، **قوله** (حدثنا أيوب) هو السخيتانى ، ويوفس هو ابن عبيد البصرى ، والحسن البصرى . **قوله** (عن الأحنف) هو ابن قيس . **قوله** (لأصر هذا الرجل) هو هلى ابن أبى طالب وكان الأحنف تخلف عنه في وقعة الجمل . **قوله** (اذا التقى المسلمان بسيوفهما) بالثنية ، وفي رواية الكشمشيين بالافراد . **قوله** (فى النار) أى إن أئخذ الله عليهم ذلك لأنهما فعلا فعلا يستحقان أن يعدبا من أجله ، وقوله د انه كان حربصا على قتل صاحبه ، احتج به الباقلان ومن تبعه هل أن من عزم على المصيبة يأثم ولو لم يفعلها ، وأجاب من عالفه بأن هذا شرع فى الفعل والاختلاف فيمن هم مجردا ثم صم ولم يفعل شيئا هل يأثم ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى شرح حديث د من هم بمسنة ومن هم بسنة ، فى كتاب الرقاق . وقال الخطابى : هذا الوعيد لمن قاتل على عداوة دنيوية أو طلب ملك مثلا ، فاما من قاتل أهل البغى أو دفع الصائل فقتل فلا يدخل فى هذا الوعيد لأنه مأذون له فى القتال شرعا ، وسيأتى شرح هذا الحديث فى كتاب الفتن أيضا إن شاء الله تعالى

٣ - **باب** قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى : الحر بالحر والعبد بالعبد والأنتى بالأنتى ، فمن عفى له من أخيه شىء فانهاع بالمعروف وأداء إليه باحسان ، ذلك تحقيف من ربكم ورحمة ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم)

قوله (باب قول الله تعالى) (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى الآية) كذا الآتى ذر ، وفي

رواية الأصل والنسب وابن عساكر (القتل الحر بالحر - إلى قوله - عذاب أليم) والاسماعيل (القتل - إلى قوله - أليم) وساق في رواية كريمة الآية كلها

٤ - باب سؤال القاتل حتى يُقرّ، والإقرار في الحدود

٦٨٧٦ - **حدثنا حجاج بن منهال** حدثنا **صالح بن حماد** عن **قنادة** عن **أنس بن مالك** رضي الله عنه أن **يهودياً** رَضَ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟ أَفْلَانٌ أَوْ فُلَانٌ - حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِي، فَأُتِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى أَقْرَ، فَرَضَ رَأْسَهُ بِالْحَجَارَةِ،

قوله (باب سؤال القاتل حتى يقر، والإقرار في الحدود) كذا الأكثر، وبعده حديث أنس في قصة اليهودي والحارية. ووقع عند النسبي وكريمة وأبي نعيم في المستخرج، بخذف «باب» وقالوا بعد قوله عذاب أليم وإذا لم يزل يسأل القاتل حتى أقر، والإقرار في الحدود، وصنيع الأكثر أشبهه، وقد صرح الاسماعيل بأن الترجمة الأولى بلا حديث. قلت: والآية المذكورة أصل في اشتراط التكافؤ في القصاص وهو قول الجمهور، وعما فهم الكوفيون فقالوا يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر الذي، وتمسكوا بقوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) قال اسماعيل القاضي في أحكام القرآن: اجمع بين الآيتين أولى، فتحمل النفس على المسكافة، ويؤيده اتفاقهم على أن الحر لو قذف عبدا لم يجب عليه حد القذف، قال ويؤخذ الحكم من الآية نفسها فإن في آخرها (فمن صدق به فهو كفارة له) والكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفرا عنه، وكذلك العبد لا يصدق بمجرد أن الحق لسيده. وقال أبو ثور: لما انفقوا على أنه لا قصاص بين العبيد والاحرار فما دون النفس كانت النفس أولى بذلك. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن العبد يقتل بالحر وأن الاثنى تقتل بالذكر ويقتل بها إلا أنه وزد عن بعض الصحابة كعلي والتابعين كالحسن البصري أن الذكر إذا قتل الاثنى فشاء أو أياؤها قتله وجب عليهم نصف الدية وإلا فلهم الدية كاملة قال: ولا يثبت عن علي لكن هو قول عثمان البتي أحد فقهاء البصرة، ويدل على التكافؤ بين الذكر والاثنى أنهم انفقوا على أن مقطوع اليد والأور لو قتله الصحيح عمدا لوجب عليه القصاص ولم يجب له بسبب عينه أو يده دية. **قوله** في الترجمة (سؤال القاتل حتى يقر) أي من اتهم بالقتل ولم تقم عليه البينة. **قوله** (حدثنا صام) هو ابن يحيى. **قوله** (عن أنس) في رواية حبان بفتح المهملة وتشديد الواحدة من صام الآتية بعد سبعة أبواب وحدثنا أنس. **قوله** (أن يهوديا) لم أفق عن اسمه. **قوله** (رض رأس جارية) الرض بالاضداد المعجمة والرضخ بمعنى، والحارية يحتمل أن تكون أمة ويحتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه «خرجت جارية عليها أوضاع بالمدينة فرماها يهودي بحجر» وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ «عدا يهودي على جارية فأخذ أوضاعا كانت عليها ورضخ رأسها» وفيه «فأتى أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رمق» وهذا لا يعين كونها حرة لاحتمال أن يراد بأهلها مواليها وقيقة كانت أو عتيقة، ولم أفق على اسمها لكن في بعض طرائقه أنها من الانصار، ولا تنافي بين قوله «رض رأسها بين حجرين» وبين قوله «رماها بحجر» وبين قوله «رضخ رأسها» لأنه يجمع بينها بأنه رماها

بجبر قاصاب رأسها فسقطت على حجر آخر ، وأما قوله ، وعلى أوضح ، فغناه بسبب أوضح ، وهي بالاضاد المعجمة والحاء المهملة جمع وضع ، قال أبو عبيد بن حلي الفضة ، ونقل عياض أنها حلي من حجارة ، وأعله أراد حجارة الفضة احترازا من الفضة المضروبة أو المنقوشة . قوله (فقل لها من فعل بك هذا أفلان أو فلان) ؟ في رواية الكشميهني ، فلان أو فلان ، بحذف الهمزة ، وقد تقدم في الأشخاص من وجه آخر عن همام ، أفلان أفلان ، بالتمكُّر بغير واو عطف ، وجاء بيان الذي عاظها بذلك في الرواية التي تلي هذه بلفظ ، فقال لها رسول الله ﷺ فلان قتلك ، وبين في رواية أبي قلابة عن أنس عند مسلم وأبي داود ، فدخل عليها رسول الله ﷺ فقال لها من قتلك . . قوله (حتى سعى اليهودي) زاد في الروايتين القتين في الأشخاص والوصايا ، فأومأت برأسها ، ووقع في رواية هشام بن زيد في الرواية التي تلي هذا بيان الأيماء المذكور وأنه كان تارة دالا على النبي وتارة دالا على الانبياء بلفظ ، فلان قتلك ؟ فرغت رأسها ، فأعاد فقال : فلان قتلك ؟ فرغت رأسها ، فقال لها في الثالثة : فلان قتلك ؟ تخففت رأسها ، وهو مشعر بأن فلانا الثاني غير الاول ، ووقع التصريح بذلك في الرواية التي في الطلاق وكذا الآتية بعد ما بين ، فأشارت برأسها أن لا ، قال : فلان ؟ لرجل آخر يعني عن رجل آخر - فأشارت أن لا . قال : فلان قاتلها فأشارت أن نعم . . قوله (فلم يزل به حتى أفر) في الوصايا دلجى به يعترف فلم يزل به حتى اعترف ، قال أبو مسعود : لا أعلم أحدا قال في هذا الحديث فاعترف ولا فأقر إلا همام بن يحيى ، قال المهلب : فيه أنه ينبغي لحاكم أن يستدل على أهل الجناباتهم ثم يتلطف بهم حتى يقرؤا ليؤخذوا باقرارهم ، وهذا بخلاف ما إذا جاءوا ثائمين فإنه يعرض عنهم لم يصرح بالجنابة فإنه يجب إقامة الحد عليه إذا أقر ، وسياق القصة يقتضي أن اليهودي لم تقم عليه بينة وإنما أخذ باقراره ، وفيه أنه يجب المطالبة بالدم بمجرد الشكوى وبالإشارة ، قال : وفيه دليل على جواز وصية غير البالغ ودعواه بالدين والدم . قلت : في هذا نظر لأنه لم يتعين كون الجارية دون البلوغ ، وقال المازني فيه الرد على من أنكر القصاص بغير السيف ، وقتل الرجل بالمرأة . قلت : وسيأتي البحث فيهما في بابين مفردين قال : واستدل به بعضهم على القدمية لأنها لو لم تعتبر لم يكن لسؤال الجارية فائدة ، قال : ولا يصح اعتباره بمجرد لأنه خلاف الإجماع فلم يبق إلا أنه بفيد القسامة . وقال النووي : ذهب مالك إلى ثبوت قتل المتهمة بمجرد قول المجروح ، واستدل بهذا الحديث ، ولا دلالة فيه بل هو قول باطل لأن اليهودي اعترف كما وقع التصريح به في بعض طرقه ، ونازحه بعض المالكية فقال : لم يقل مالك ولا أحد من أهل مذهبه بثبوت القتل على المتهمة بمجرد قول المجروح ، وإنما قالوا إن قول المحضر عند موته فلان فتلقى لوث يوجب القسامة فيقسم اثنان فصاعدا من عصبته بشرط الذكورية ، وقد وافق بعض المالكية الجمهور ، واحتج من قال بالندمية أن دعوى من وصل إلى تلك الحالة وهي وقت اخلاصه وتوبته عند معاينة مفارقة الدنيا يدل على أنه لا يقول إلا حقا ، قالوا وهي أقوى من قول الشافعية أن الولي يقسم إذا وجد قرب وليه المقتول رجلا معه سكنين لجواز أن يكون القاتل غير من معه السكن . قوله (فرض رأسه بالحجارة) أي دق ، وفي رواية الأشخاص وفرض رأسه بين حجرين . ويأتي في رواية حبان أن هماما قال كلا من اللفظين ، وفي رواية هشام التي تليها ، وقتله بين حجرين ، ومضى في الطلاق بلفظ الرواية التي في الأشخاص ، وفي رواية أبي قلابة عند مسلم ، فأمره به فرجم حتى مات ، لكن في رواية أبي داود من هذا الوجه ، وقتل بين حجرين ، قال عياض : رخصه بين حجرين ورميه بالحجارة ورجحه بها بمعنى ، والجامع أنه

رى بمجر أو أكثر ورأسه على آخر . وقال ابن التين : أجلب بعض الحنفية بأن هذا الحديث لا دلالة فيه على المماثلة في القصاص ، لأن المرأة كانت حية والقود لا يكون في حي ، وتعبه بأنه إنما أمر بقتله بعد موتها لأن في الحديث « أفلان قتلك » فدل على أنها ماتت حينئذ لأنها كانت مجزومة بنفسها ، فلما ماتت اقتص منه . وادعى ابن المربوط من المالكية أن هذا الحكم كان في أول الإسلام وهو قبول قول القاتل ، وأما ما جاء أنه اعترف فهو في رواية قتادة ولم يلقه غيره وهذا مما عده عليه انتهى . ولا يخفى فساد هذه الدعوى فقتادة حافظ زيادته مقبولة لأن غيره لم يتعرض لنفيها فلم يتعارض ، والنسخ لا يثبت بالاحتال . واستدل به على وجوب القصاص على الذي ، وتعب بأنه ليس فيه تصريح بكونه ذمياً فيحتمل أن يكون معامداً أو مستأثماً ، والله أعلم

٥ - باب إذا قتل مجبر أو بصاً

٦٨٧٧ - حدثنا محمد بن أحمد بن إدريس عن شعبة عن هشام بن زيد بن أنس عن جدّه أنس بن مالك قال : خرجت جارية عليها أوصاح بالمدينة ، قال فرماها يهودى بمجر . قال فجاء بها إلى النبي ﷺ وبها رمى . فقال لها رسول الله ﷺ : فلان قتلك ؟ فرقت رأسها ، فأعاد عليها قال : فلان قتلك ؟ فرقت رأسها . قال لها في الثالثة : فلان قتلك ؟ فحفظت رأسها . فدعا به رسول الله ﷺ فقتله بين الخبزين .

قوله (باب إذا قتل مجبر أو بصاً) كذا أطلق ولم يثبت الحكم إشارة إلى الاختلاف في ذلك ، ولكن إرادته الحديث يشير إلى ترجيح قول الجمهور ، وذكر فيه حديث أنس في اليهودى والمجربة ، وهو حجة لجمهور أن القاتل يقتل بما قتل به ، وتمسكوا بقوله تعالى (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) ويقولون تعالى (فاقبوا) عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وخالف الكوفيون فآخضوا بمحدثك لا قود إلا بالسيف ، وهو ضيف أخرجه البزار وابن عدى من حديث أبي بكر ، وذكر البرار الاختلاف فيه مع ضعف أسنده . وقال ابن عدى : طريقه كلها ضعيفة ، وهل تدبر ثبوت قاتله على خلاف قاعدتهم في أن السنة لا تنسخ الكتاب ولا تخصصه ، وبالنهي عن المثلة وهو صحيح أسكنه محمول عند الجمهور على غير المماثلة في القصاص جمعا بين الدليلين ، قال ابن المنذر : قال الأكثر إذا قتل بشيء يقتل مثله غالباً فهو عمد ، وقال ابن أبي ليلى : إن قتل بالحجر أو العصا نظر إن كرر ذلك فهو عمد والآن لا ، وقال عطاء وطاوس : شرط العمد أن يكون بإصلاح . وقال الحسن البصري والشمي والخصي والحكم وأبو حنيفة ومن تبعهم : شرطه أن يكون بمحبة . واختلف فيمن قتل بعصا فأقيد بالعرب بالهرا فلم يمت هل يكره عليه ؟ فقليل : لم يكره ، وقيل إن لم يمت قتل بالسيف وكذا فيمن قتل بالتحجيج ، وقال ابن العربي يستثنى من المماثلة ما كان فيه معصية كالحر والوطاء والتعريق ، وفي الثالثة خلاف هذه الشافعية ، والأولان بالاتفاق ، لكن قال بعضهم يقتل بما يقرب مقام ذلك انتهى . ومن أدلة المانعين حديث المرأة التي رمت ضرثها بمعمود الفسطاط فقتلتها ، قال النبي ﷺ : جعل فيها الدنيا ، وصيأتي البحث فيه في باب جنين المرأة ، وهو بعد باب القصاص . ومحمد في أول السند جزم السكلا بأذى بأنه ابن عبد الله بن نهم ، وقال أبو هريرة بن السكك : هو ابن سلام

٦ - باب قول الله تعالى (إن النفس بالنفس ، وللمين بالمين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن والجروح قصاص . فمن تصدق به فهو كفارة له . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) ٦٨٧٨ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي حدثنا الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : لا يحمل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بأحدى ثلاث : النفس بالنفس ، ولتبيب الزاني ، والمفارق لدينه التارك للجماعة .

قوله (باب قول الله تعالى (إن النفس بالنفس والمين بالمين) كذا لأبي ذر والاصيل ، وعند النسفي بعده الآية إلى قوله (فأولئك هم الظالمون) وساق في رواية كريمة إلى قوله (الظالمون) والغرض من ذكر هذه الآية مطابقتها لفظ الحديث ، وإليه أراد أن يبين أنها وإن وردت في أهل الكتاب لكن الحكم الذي دلل عليه مستمر في شريعة الإسلام ، فهو أصل في القصاص في قتل العمد . **قوله** (عن عبد الله) هو ابن مسعود . **قوله** (قال رسول الله ﷺ لا يحمل) وقع في رواية سفيان الثوري عن الأعمش عند مسلم والنسائي زيادة في أوله وهي د قلم فينا رسول الله ﷺ فقال : والذي لا إله غيره لا يحمل ، وظاهر قوله لا يحمل ، اثبات إباحة قتل من استثنى ، وهو كذلك بالنسبة لتحريم قتل غيرهم وإن كان قتل من أبيع قتله منهم واجبا في الحكم . **قوله** (دم امرئ مسلم) في رواية الثوري د دم رجل ، والمراد لا يحمل لإراقة دمه أي كاه وهو كناية عن قتله ولو لم يرق دمه . **قوله** (يشهد أن لا إله إلا الله) هي صفة ثانية ذكرت لبيان أن المراد بالمسلم هو الاتي بأشهادتين ، أو هي حال مقيدة للوصف إشعارا بأن الشهادة هي العمدة في حقن الدم ، وهذا روجه الطيبي واستشهد بحديث أسامة د كيف تمنع بلا إله إلا الله . **قوله** (إلا بأحدى ثلاث) أي خصال ثلاث ، ووقع في رواية الثوري د إلا ثلاثة نفر . **قوله** (النفس بالنفس) أي من قتل عمدا بغير حق قتل بشرطه ، ووقع في حديث عثمان المذكور د قتل عمدا فعليه القود ، وفي حديث جابر عند البزار د ومن قتل نفسا ظلما . **قوله** (ولتبيب الزاني) أي فيحمل قتله بالرجم ، وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي بإلفظ د رجل زنى بهد لإحصائه فعليه الرجم ، قال الثوري : الزاني يجوز فيه اثبات اليد وحذفها وإثباتها أشهر . **قوله** (والمفارق لدينه التارك للجماعة) كذا في رواية أبي ذر عن الكشميني ، وللباقين د والمفارق من الدين ، لكن عند النسفي والسرخسي والمستمل د والمفارق لدينه ، قال الطيبي المفارق لدينه هو التارك له ، من الموقوف وهو الخروج وفي رواية مسلم د والتارك لدينه المفارق للجماعة ، وله في رواية الثوري د المفارق للجماعة ، ورواد : قال الأعمش حدثت بما أرواهم يعني النخعي حدثني عن الأسود يعني ابن يزيد عن عائشة بمثله . قلت : وهذه الطريق أغفل المزني في الأطراف ذكرها في مسند عائشة وأغفل التنبيه عليها في ترجمة عبد الله بن مرة عن مسروق عن ابن مسعود ، وقد أخرجه مسلم أيضا بعده من طريق شيبان بن عبد الرحمن عن الأعمش ولم يسق لفظه لكن قال د بالإسنادين جميعا ، ولم يقل د والذي لا إله غيره ، وأفرده أبو هريرة في صحيحه من طريق شيبان باللفظ المذكور سواء ، والمراد بالجماعة جماعة المسلمين أي فارقهم أو تركهم بالارتداد ، فهي صفة للتارك أو المفارق لا صفة

مستترة وإلا كانت الحاصل أربها ، وهو كقولہ قبل ذلك « مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، فانها صفة مفسرة لقوله « مسلم ، وليست قيداً فيه إذ لا يكون مسلماً إلا بذلك » ويؤيد ماقلناه أنه وقع في حديث عثمان « أو يكفر بعد إسلامه » أخرجه النسائي بسند صحيح ، وفي لفظ له صحيح أيضاً « ارتد بعد إسلامه » وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة « أو كفر بعد ما أسلم » وفي حديث ابن عباس عند النسائي (١) « مرتد بعد إيمان » قال ابن دقيق العيد : الردة سبب لإباحة دم المسلم بالإجماع في الرجل ، وأما المرأة ففيها خلاف . وقد استدل بهذا الحديث للجمهور في أن حكمها حكم الرجل لاستواء حكمهما في الزنا ، وتعمد بانهما دلالة اقتران وهي ضعيفة ، وقال البيضاوي : التارك لدينه صفة مؤكدة للدارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من جماعتهم ، قال : وفي الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل في الإسلام بشيء غير الذي عهد : كترك الصلاة ولم ينفصل عن ذلك ، وتبعه الطيبي ، وقال ابن دقيق العيد : قد يؤخذ من قوله « المفارق للجماعة » أن المراد المخالف لأهل الإجماع فيكون متمسكاً لمن يقول بخلاف الإجماع كافر ، وقد نسب ذلك إلى بعض الناس ، وليس ذلك بالهين فإن المسائل الإجماعية تارة يصحها التواتر بالنقل عن صاحب الشرح كوجوب الصلاة مثلاً وتارة لا يصحها التواتر ، فالاول يكفر جاحده لمخالفة التواتر لا لمخالفة الإجماع ، والثاني لا يكفر به . قال شيخنا في شرح الترمذي : الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بانكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس ، ومنهم من عبر بانكار ما علم وجوبه بالتواتر ومنه القول بحدوث العالم ، وقد حكى عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بعدم العالم ، وقال ابن دقيق العيد : وقع هنا من يدعى الخلق في الممولات ويميل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع ، وتمسك بقولنا إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرح ، قال وهو تمسك ساقط إما عن هي في البصيرة أو تعام لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل . وقال النووي : قوله « التارك لدينه » عام في كل من ارتد بأي دعة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام ، وقوله « المفارق للجماعة » يتناول كل خارج عن الجماعة بدعة أو نفي لإجماع كالروافض والخوارج وغيرهم ، كذا قال ، وسيأتي البحث فيه . وقال القرطبي في فهم ظاهر قوله « المفارق للجماعة » ، أنه نعت للتارك لدينه ، لأنه إذا ارتد فارق جماعة المسلمين ، غير أنه يلحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وإن لم يرتد كن بمنع من إقامة الحد عليه إذا وجب وبفانل على ذلك كأهل البغي وقطاع العاريق والمحاربين من الخوارج وغيرهم ، قال : فيقتار لم لفظ المفارق للجماعة بطريق العموم ، ولو لم يكن كذلك لم يصح الحصر لأنه يلزم أن ينفي من ذكر ودمه حلال فلا يصح الحصر ، وكلام الشارع منزه عن ذلك ، فدل على أن وصف المفارقة للجماعة يعم جميع هؤلاء . قال : وتحقق أن كل من فارق الجماعة ترك دينه ، غير أن المرتد ترك كله والمفارق بغير دعة ترك بعضه انتهى . وفيه مناقشة لأن أصل الحصلة الثلاثة الارتداد فلا بد من وجوده ، والمفارق بغير دعة لا يسمى مرتداً فيلزم الخلف في الحصر ، والتحقيق في جواب ذلك أن الحصر فيمن يجب قتله عينا ، وأما من ذكرهم فإن قتل الواحد منهم إنما يباح إذا وقع حال المحاربة والمقاتلة ، بدليل أنه لو أسر لم يحز قتله صبراً اتفاقاً في غير المحاربين ، وعلى الراجح في المحاربين أيضاً ، يمكن يرد على ذلك قتل تارك الصلاة ، وقد تعرض له ابن دقيق العيد فقال : استدل بهذا الحديث أن تارك

(١) في نسخة « عند الطبراني »

الصلاة لا يقتل بتركها الكوفة ليس من الأمور الثلاثة ، وبذلك استدلل شيخ والدي الحافظ أبو الحسن بن المفضل المندسي في أبياته المشهورة ، ثم ساقها ومنها وهو كاف في تحصيل المقصود هنا :

والرأى عندي أن يمزره الاما م بكل تزيير يراه صوابا
فالأصل عصمته إلى أن يمتطى إحدى الثلاث إلى الهلاك وكابا

قال : فهذا من المالكية اختار خلاف مذهبه ، وكذا استدلكه إمام الحرمين من الشافعية . قالت : تاوك الصلاة
اختلف فيه ، فذهب أحد وإسحق وبعض المالكية ومن الشافعية ابن خزيمة وأبو الطيب بن سبلة وأبو عبيد بن
جويرية (١) ومنصور الفقيه وأبو جعفر الترمذي إل أنه يكفر بذلك ولو لم يجمد وجوبها ، وذهب الجمهور إلى
أنه يقتل حدا ، وذهب الحنفية ووافقهم الازني إلى أنه لا يكفر ولا يقتل . ومن أقوى ما يستدل به على عدم كفره
حديث عبادة بن وهب ، خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، الحديث وفيه : ومن لم يأت من فليس له عند الله عهد ،
إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة ، أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن حبان وابن السكن وغيرهما ،
وتمسك أحمد ومن وافقه بظواهر أحاديث وردت يتكفیره وحملها من خائفهم على المستحل جمعها بين الأخبار
والله أعلم . وقال ابن دقيق العيد : وأراد بعض من أدركنا زمانه أن يزيل الإشكال فاستدل بحديث : أمرت أن
أقتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، ووجه الدليل منه أنه وقف العصمة على
المجموع ، والمرتب على أشياء لا تحصل إلا بمحصل مجموعها ويتحقق بانتفاء بعضها ، قال : وهذا إن قصد الاستدلال
بمنطوقه ، وهو : أقتل الناس إلخ ، فإنه يقتضى الأمر بالقتال إلى هذه الغاية ، فقد ذهل للفرق بين المقاتلة على الشيء
والقتل عايه ، فإن المقاتلة مفاعلة تقتضى الحصول من الجانبين فلا يلزم من إباحة المقاتلة على الصلاة إباحة قتل
المتنع من فعلها إذا لم يتأهل ، وليس النزاع في أن قوما لو تركوا الصلاة ونصبوا القتال أنه يجب قتالهم ، وإنما
النظر فيما إذا تركوا إنسانا من غير نصب قتال هل يقتل أولا ، والفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ظاهر ،
وإن كان أخذه من آخر الحديث وهو ترتب العصمة على فعل ذلك فإن مفهومه يدل على أنها لا ترتب على فعل بعضه فإن
الأمر لأنها دلالة مفهوم ، ومخاافه في هذه المسألة لا يقول بالمفهوم ، وأما من يقول به فسله أن يدفع حجته بأنه
عارضته دلالة المنطوق في حديث الباب روى أرجح من دلالة المفهوم فيقدم عليها ، واستدل به بعض الشافعية بقتل
تارك الصلاة لأنه تارك للدين الذي هو العمل ، وإنما لم يقولوا بقتل تارك الزكاة لإمكان انتزاعها منه قهرا ، ولا
يقتل تارك الصيام لإمكان منعه المفطرات فيحتاج هو أن ينوى الصيام لأنه يعتقد وجوبه ، واستدل به على أن
الحرة لا يقتل بالعبد لأن العبد لا يرجم إذا زنى ولو كان ثيبا حكاه ابن التين قال : وليس لاحد أن يفرق ما جمعه الله
إلا بدليل من كتاب أو سنة ، قال : وهذا بخلاف الحصة الثالثة فإن الإجماع انعمد على أن العبد والحرة في الردة
سواء ، فكأنه جعل أن الأصل العمل بدلالة الاقتران ما لم يأت دليل بخلافه . وقال شيخنا في شرح الترمذي :
استثنى بعضهم من الثلاثة قتل الصائل فإنه يجوز نفيه للدفع ، وأشار بذلك إلى قول النووي يخص من عصى الثلاثة
للصائل ونحوه فيباح قتله في الدفع ، وقد يجاب بأنه داخل في المفارقة للجماعة أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله بمعنى
أنه لا يحل قتله إلا مدافعة بخلاف الثلاثة ، واستحسنته الطيبي وقال : هو أولى من تقرير البيضاوي لأنه فسر قوله

(النفس بالنفس) يحمل قتل النفس قصاصا للنفس التي قتلها عدوانا فانقضى خروج الصائل ولو لم يقصد الدافع قتله . قلت : والجواب الثاني هو المتمد ، وأما الأول فتقدم الجواب عنه ، وحكى ابن التين عن الداودي أن هذا الحديث منسوخ بآية المحاربة (من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض) قال : فأباح القتل بمجرد الفساد في الأرض قال وقد ورد في القتل بغير الثلاث أشياء : منها قوله تعالى (فقاتلوا التي تبغي) حديث د من وجدتموه يعمل حمل قوم لوط فاقتلوه ، وحديث د من أتى بهيمة فاقتلوه ، وحديث د من خرج وأمر الناس جمع يريد تفرقهم فاقتلوه ، وقول عمر د تفرقة أن يقتلوا ، وقول جماعة من الأئمة : إن تاب أهل الذنوب وإلا قتلوا ، وقول جماعة من الأئمة : يضرب المبتدع حتى يرجع أو يموت ، وقول جماعة من الأئمة يقتل تارك الصلاة قال : وهذا كله زائد على الثلاث . قلت : وزاد غيره قتل من طلب أخذ مال انسان أو حرمه بغير حق ، ومانع الزكاة المفروضة ، ومن ارتد ولم يفارق الجماعة ، ومن خالف الإجماع وأظهر الشقاق والخلاف ، والزنديق إذا تاب على رأي ، والساحر . والجواب عن ذلك كله أن الأكثر في المحاربة أنه إن قتل قتل ، وبأن حكم الآية في الباغي أن يقاتل لا أن يقصد إلى قتله ، وبأن الخبرين في اللواط واتيان البهيمة لم يصححا وعلى تقدير الصحة فهما داخلان في الزنا ، وحديث الخارج عن المسلمين تقدم تأويله بأن المراد بقتله حيضه ومنعه من الخروج ، وأثر عمر من هذا القبيل ، والقول في القدرية وسائر المبتدعة مفرغ على القول بتكفيرهم ، وبأن قتل تارك الصلاة عند من لا يكفره مختلف فيه كما تقدم لإيضاحه ، وأما من طلب المال أو الحریم فن حكم دفع الصائل ، ومانع الزكاة تقدم جوابه ، ومخالف الإجماع داخل في مفارقة الجماعة ، وقتل الزنديق لاستصحاب حكم كفره ، وكذا الساحر ، والعلم عند الله تعالى . وقد حكى ابن العربي عن بعض أشيائه أن أسباب القتل عشرة ، قال ابن العربي : ولا يخرج عن هذه الثلاثة بحال ، فإن من سحر أو سب قبيح الله كفر فهو داخل في التارك لدينه والله أعلم . واستدل بقوله (النفس بالنفس) على تساوي النفوس في القتل العمد فيقاد لكل مقتول من قاتله سواء كان حرا أو عبدا ، وتمسك به الحنفية وادعوا أن آية المائدة المذكورة في الترجمة ناسخة لآية البقرة (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد) ومنهم من فرق بين عبد الجاني وعبد غيره فأقاد من عبد غيره دون عبد نفسه ، وقال الجمهور : آية البقرة مفسرة لآية المائدة فيقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد لنقصه ، وقال الشافعي : ليس بين العبد والحر قصاص إلا أن يشاء الحر ، واحتج الجمهور بأن العبد سلعة فلا يجب فيه إلا القيمة لو قتل خطأ ، وسيأتي مزيد لذلك بعد باب . واستدل بمجموعه على جواز قتل المسلم بالكافر المستأمن والمعاهد ، وقد مضى في الباب قبله شرح حديث علي د لا يقتل مؤمن بكافر ، وفي الحديث جواز وصف الشخص بما كان عليه ولو انتقل عنه لاستثنائه المرتد من المسلمين ، وهو باعتبار ما كان

٧ - باب من أفاد بالحجر

٢٨٧٩ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن هشام بن زيد « من أنس رضي الله عنه أن يهوديا قتل جارية على أوضح لما فقتلها بحجر ، فحى بها إلى النبي ﷺ وبها رمق فقال : أنتك فلان

فأشارت برأسها أن لا ، ثم قال الثانية فأشارت برأسها أن لا ، ثم سألت الثالثة فأشارت برأسها أن نعم ، فقتلها الذي عليه السلام بحجرين .

قوله (باب من أقاد بالحجر) أى حكم بالقدود بفتحين وهو المائلة فى الفصاح ، ذكر فيه حديث أنس فى قصة اليهودى والجارية وقد تقدم شرحه مدحوق قريباً ، وقوله فأشارت برأسها أى نعم ، فى رواية السكشميين ، أن نعم ، بالنون بدل التحتانية وكلاهما يحى . التفسير ما يتقدمه ، والمراد أنها أشارت إشارة مفهومة باستفاد منها ما يستفاد منها لو نطقت فقالت نعم

٨ - باب من قُتل له قاتل فهو بخير النظرين

٦٨٨٠ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن خزاعة قتلوا رجلاً . وقال عبد الله بن رجاء حدثنا حرب عن يحيى حدثنا أبو سلمة عن حدثنا أبو هريرة أنه عام فتح مكة قتل خزاعة رجلاً من بني كوث بقتيل لهم فى الجماعية ، فقام رسول الله ﷺ فقال : إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليهم رسوله والمؤمنين . ألا وإنها لم تحل لأحد قبلى ، ولا تحل لأحد من بعدى ، ألا وإنها أحلت لى ساعة من نهار ، ألا وإنها ساعى مذور حرام : لا يحتل شوكمها ، ولا يعضد شجرها ، ولا يلتقط ساقطتها إلا مؤنث . ومن قُتل له قاتل فهو بخير النظرين إما أن يؤذى وإما أن يُقاد . فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاذ قال : أكتب لى يارسول الله . فقال رسول الله ﷺ : اكتبوا لى شاة . ثم قام رجل من قريش فقال : يارسول الله إلا الإذخر فإنما نجده فى بيوتنا وقبورنا ، فقال رسول الله ﷺ : إلا لإذخر . وتابعه عبيد الله عن شيبان فى القبل . وقال بعضهم من أبى نعيم : القتل . وقال عبيد الله : إما أن يقاد أهل القاتل

٦٨٨١ - **حدثنا** فضيلة بن سعيد حدثنا سفيان عن عمرو عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كانت فى بنى إسرائيل قصاص ولم تسكن فيهم القية ، فقال الله لهذه الأمة (كتب عليكم القصاص فى القتلى) إلى هذه الآية (فمن عفى له من أخيه شيء) قال ابن عباس : فالعفو أن يقبل الدية فى العمد ، قال (فأتباع بالمعروف) أن يطلب بالمعروف ويؤذى بالعدوان

قوله (باب من قُتل له قاتل فهو بخير النظرين) ترجم بلفظ الخبر ، وظاهره حجة أن قال إن الاختيار فى أخذ الدية أو الاقتصاص راجع إلى أولياء المقتول ولا يشترط فى ذلك رضا القاتل . وهذا القدر مقصود الترجمة ومن ثم عقب حديث أبى هريرة بحديث ابن عباس الذى فيه تفسير قوله تعالى (فمن عفى له من أخيه شيء) أى ترك له دمه ورضى منه بالدية (فأتباع بالمعروف) أى فى المطالبة بالدية . وقد فر ابن عباس العفو بقبول الدية فى العمد ، وقبول الدية راجع إلى الأولياء الذين لهم طلب النصاص ، وأيضاً فإنما لو امت القاتل الدية بخير

رضاه لأنه ما مور بأحياء نفسه امموم قوله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم) فإذا رضى أولياء المقتول بأخذ الدية له لم يكن للقاتل أن يمتنع من ذلك ، قال ابن بطال : معنى قوله تعالى (ذلك تخفيف من ربكم) إشارة إلى أنه أخذ الدية لم يكن في بني إسرائيل بل كان القصاص متمماً ، تخفف الله عن هذه الأمة بمشروعية أخذ الدية إذا رضى أولياء المقتول . ثم ذكر في الباب حديثين ، الأول : قوله (عن أبي هريرة) كذا إلا أكثر من رواه عن يحيى بن أبي كثير في الصحيحين وغيرهما ، ووقع في رواية النسائي مرسلًا ، وهو من رواية يحيى بن حميد عن الأوزاعي وهي شاذة . قوله (أن خراعة قتلوا رجلاً ، وقال عبد الله بن رجاء) كذا تحول إلى طريق حرب بن شداد عن يحيى وهو ابن أبي كثير في الطريفة بن ، وساق الحديث هنا على لفظ حرب ، وقد تقدم لفظ شيبان وهو ابن عبد الرحمن في كتاب العلم ، وطريق عبد الله بن رجاء هذه وصلها البيهقي من طريق هشام بن عمار السمراني عنه ، وتقدم في القطة من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مخرجاً بالتحديث في جميع السند . قوله (أنه قام فتح مكة) الهاء في أنه ضمير الشأن . قوله (قتلت خراعة رجلاً من بني ليث يقتل لهم في الجاهلية) وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي شريح أن النبي ﷺ قال : إن الله حرم مكة ، فذكر الحديث وفيه : ثم أنكم معشر خراعة قتلتم هذا الرجل من هذيل ، وإنى عاقله ، وقع نحو ذلك في رواية ابن إسحاق عن المقبري كما أوردته في باب لا يعضد شجر الحرم ، من أبواب جزاء الصيد من كتاب الحج ، فأما خراعة فتندم نسبهم في أول مناقب قريش ، وأما بنو ليث فقبيلة مشهورة ينسبون إلى ليث بن بكر بن كنانة بن خزيمه بن مدركة ابن الياس بن مضر ، وأما هذيل فقبيلة كبيرة ينسبون إلى هذيل وهم بنو مدركة بن الياس بن مضر ، وكانت هذيل وبكر من سكان مكة وكانوا في ظاهرها خارجين من الحرم ، وأما خراعة فكانوا غابروا على مكة وحكموا فيها ثم أخرجوا منها فصاروا في ظاهرها ، وكانت بينهم وبين بني بكر عداوة ظاهرة في الجاهلية ، وكانت خراعة حلفاء بني هاشم بن عبد مناف إلى عهد النبي ﷺ ، وكان بنو بكر حلفاء قريش كما تقدم بيانه في أول فتح مكة من كتاب المغازي ، وقد ذكرت في كتاب العلم أن اسم القاتل من خراعة خراش بمعجمتين ابن أمية الخراعي ، وأن المقتول منهم في الجاهلية كان اسمه أحر وأن المقتول من بني ليث لم يسم وكذا القاتل ، ثم رأيت في السيرة النبوية لابن إسحاق أن الخراعي المقتول اسمه منبه ، قال ابن إسحاق في المغازي : حدثني سعيد بن أبي سنيد الأسدي عن رجل من قومه قال : كان معنا رجل يقال له أحر كان شجاعاً وكان إذا نام غط فاذا طرقتهم شيء صاحوا به فيثور مثل الأسد ، ففزعهم قومه من هذيل في الجاهلية فقال لهم ابن الأنوع وهو بالثاء المثناة والعين المهملة : لا تهجلوا حتى أنظر فإن كان أحر فيهم فلا سبيل إليهم ، فاستمع فاذا غطيظ أحر فقتلني حتى وضع السيف في صدره فقتله وأغاروا على الحى ، فلما كان عام الفتح وكان القدم من يوم الفتح أتى ابن الأنوع الهذلي حتى دخل مكة وهو على شركه ، فرأته خراعه فمرقوه فأقبل خراش بن أمية فقال أفرجوا عن الرجل فطعته بالسيف في بطنه فوقع قتيلًا ، فقال رسول الله ﷺ : يا معشر خراعة ارفعوا أيديكم عن القتل ، ولقد قتلتم قتيلًا لأدينه ، قال ابن إسحاق : وحدثني عبد الرحمن بن حرملة الأسدي عن سعيد بن المسيب قال : لما بلغ النبي ﷺ ما صنع خراش بن أمية قال : إن خراشاً أقتال ، بعبيه بذلك . ثم ذكر حديث أبي شريح الخراعي كما تقدم ، فهذا قصة الهذلي ، وأما قصة المقتول من بني ليث فكأنها أخرى ، وقد ذكر ابن هشام أن المقتول من بني ليث اسمه جندب بن الأدلم ، وقال بلقي أن أول قتيل وداه

رسول الله ﷺ يوم الفتح جندب بن الادلع قتله بنو كعب فوداه بمائة ناقة ، لكن ذكر الواقدي أن اسمه جندب ابن الادلع ، فرآه جندب بن الاعمجب الاسدي يخرج يستجيش عليه لجماء خراش فقتله ، فظهر أن القصة واحدة فلهذه كان هذاياً حالف بنى ايث أو بالعكس ، ورأيت في آخر الجزء الثالث من د فوائد أبي علي بن خزيمة ، أن اسم الخزاعي القاتل هلال بن أمية ، فان ثبت فعل هلال لقب خراش والله أعلم . قوله (فنام رسول الله ﷺ) في رواية سفيان المثار اليها في العلم ، فأخبر النبي ﷺ بذلك فركب راحلته فخطب ، . قوله (إن الله حبس عن مكة الفيل) بالقاء اسم الحيوان المشهور ، وأشار بحبه عن مكة الى قصة الحبشة وهي مشهورة سابقا ابن اسحق مبسوطه ، وحاصل ما ساقه أن أبرهة الحبشي لما غلب على اليمن وكان نصرانياً بنى كنيسة وألزم الناس بالحج اليها ، فأمم بعض العرب فاستغفل الحجة وتغوط فهرب ، فغضب أبرهة ودارم على تخريب الكعبة ، فتجهز في جيش كثيف واستصحب معه فيلاً عظيماً . فلما قرب من مكة خرج اليه عبد المطلب فأعظمه وكان جميل الهيئة ، فطلب منه أن يرد عليه إبله له فنهبت فاستنصر حمله وقال : لقد ظننت أنك لا تسألني إلا في الأمر الذي جئت فيه ، فقال إن لهذا البيت رباً سيحيمه ، فأعاد اليه إبله ، وتقدم أبرهة بمجوشه ففقدوا الفيل فبرك وهدجروا فيه ، وأرسل الله عليهم طيراً مع كل واحد ثلاثة أحجار حجرين في رجله وحجر في منقاره فألقوها عليهم فلم يبق منهم أحد إلا أصيب ، وأخرج ابن مردويه بمند حديث عن هكرمة عن ابن عباس قال دجاء أصحاب الفيل حتى نزلوا الصفاح وهو بكسر المهملة ثم فاء ثم مهملة موضع خارج مكة من جهة طريق اليمن ، فأنام عبد المطلب فقال : إن هذا بيت الله لم يسلط عليه أحد ، قالوا لا ترجع حتى نهدمه . فكانوا لا يقدمون فيلهم إلا نأخر ، فدعا الله الطير الأبايل فأعطاهم حجارة سوداء فلما حاذتهم ومنهم ، فابقي منهم أحد إلا أخذته الحكة ، فكان لا يملك أحد منهم جلده إلا تعافط له قال ابن إسحق : حدثني يعقوب بن عتبة قال : حدثت أن أول ما رقت الحصياء والمجدري بأرض العرب من يومئذ ، وعند الطبري بسند صحيح عن عكرمة أنها كانت طيراً خضراً خرجت من البحر لها رموس كرموس السباع . ولابن أبي حاتم عن طريق عبيد بن عمير بسند قوى : بعث الله عليهم طيراً أنشأها من البحر كأشكال الخطاطيف . فذكر نحو ما تقدم . قوله (وإنما لم تحمل لأحد قبل الخ) تقدم بيانه مفصلاً في باب تحريم القتال بمكة ، من أبواب جواز الصيد وفيما قبله في باب لا يعضد شجر الحرم . . قوله (ولا يلتقط) بضم أوله على البناء للجول وفي آخره (إلا ما شدد) ووقع للكشتميني هنا بفتح أوله وفي آخره (إلا ما شدد) وهو واضح **قوله** (ومن قتل له قتيل) أى من قتل له قريب كان حياً فصار قتيلاً بذلك القتل . قوله (فهو بخير النظرين) تقدم في العلم بلفظ (ومن قتل فهو بخير النظرين) وهو مختصر ولا يمكن حله على ظاهره لأن المقتول لا اختيار له وإنما الاختيار لوليه وقد أشاء الى نحو ذلك الخطابي ، ووقع في رواية الترمذي من طريق الأوزاعي ما أن يعفو وإما أن يقتل والمراد المفرد على الدية جمعا بين الروايتين ، وبؤيده أن هذه في حديث أبي شريح : فمن قتل له قتيل بعد اليوم فأهله بين خيرتين : إما أن يقتلوا أو يأخذوا الدية ، ولابن داود وابن ماجه وعلقه الترمذي من وجه آخر عن أبي شريح بلفظ (فانه يختار إحدى ثلاث إما أن يقتل ، وإما أن يعفو ، وإما أن يأخذ الدية فان أراد الرابعة أخذوا على يديه ، أى ان أواد زيادة على القصاص أو الدية ، وسأذكر الاختلاف فيمن يستحق الخيار هل هو القاتل أو ولي المقتول في شرح الحديث الذي بعده . وفي الحديث ، أن ولي الدم بخير بين القصاص والدية ،

واختلاف اذا اختار الدية هل يجب هل القاتل اجابته ؟ فذهب الاكثر الى ذلك ، ومن ماله لا يجب الا برضا القاتل ، واستبدل بقوله ، ومن قتل له ، بأنه الحق بتعاني بورثة المقتول ، فلو كان بعضهم غائباً أو طفلاً لم يكن للباقي قصاص حتى يبلغ الطفل ويقدم الغائب . **قوله** (إما أن يردى) يكون الواو أى يعطى القاتل أو أولياءه المقتول الدية (وإما أن يفاد) أى يقتل به ، ووقع في العلم بلفظه ، إما أن يعقل ، بدل ، إما أن يردى ، وهو بمناء ، والمقل الدية . وفي رواية الأوزاعي في القطة ، إما أن يفسدى ، بالفاء بدل الواو ، وفي نسخة ، وإما أن يعطى ، أى الدية . ونقل ابن التين عن الداودي أن في رواية أخرى ، إما أن يردى أو يفادى ، ونعمه بأنه غير صحيح لأنه لو كان بالفاء لم يكن له فائدة لتقدم ذكر الدية . ولو كان بالفاء واحتمل أن يكون للمقتول وليان لذكر بالثنية أى يفادى بقتيلهما والأصل عدم التعدد ، قال وصحيح الرواية ، إما أن يردى أو يفادى ، وإنما يصح بفادى ان تقدمه ان يقتص . وفي الحديث جواز ايقاع القصاص بالحرم لأنه **قوله** خطب بذلك ، وكلم يقيده بغير الحرم ، وتمسك بمومه من قال يقتل المسلم بالذمى وقد سبق ما فيه . **قوله** (فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه) تقدم ضبطه مع شرحه في العلم ، وحكى الساني أن بعضهم نقلوا بها بناء في آخره وغلطه وقال هو فارسى من فرسان الفرس الذين بعثهم كسرى إلى اليمن . **قوله** (ثم قام رجل من قريش فقال : يا رسول الله إلا الاذخر) تقدم بيان اسمه وأنه العباس بن عبد المطلب وشرح بقية الحديث المتعلق بتحريم مكة وبالإذخر في الأبواب المذكورة من كتاب الحج . **قوله** (وتاب به عبيد الله) يعنى ابن موسى . **قوله** (عن شيبان في القيل) أى تابع حرب بن شداد عن يحيى في القيل بالفاء ، ورواية عبيد الله المذكورة موصولة في صحيح مسلم من طريقه . **قوله** (وقال بعضهم عن أبي نعم القتل) هو محمد بن يحيى الذهلى جزم عن أبي نعم في روايته عنه بهذا الحديث بلفظه القتل ، وأما البخارى فرواه عنه بالشك كما تقدم في كتاب العلم . **قوله** (وقال عبيد الله إما أن يفاد أهل القتل) أى يؤخذ لم يثأرهم ، وعبيد الله هو ابن موسى المذكور ، وروايته إياه عن شيبان بن عبد الرحمن بالسند المذكور ، وروايته عنه موصولة في صحيح مسلم كما بينته ولفظه ، إما أن يعطى الدية وإما أن يفاد أهل القتل ، وهو بيان لقوله ، إما أن يفادى . الحديث الثانى ، **قوله** (عن عمرو) هو ابن دينار . **قوله** (عن مجاهد) وقد تقدم في تفسير البقرة عن الحميدى ، عن سفيان حدثنا عمرو سمعت مجاهداً . **قوله** (عن ابن عباس رضى الله عنهما) في رواية الحميدى سمعت ابن عباس ، هكذا وصله ابن دينة عن عمرو بن دينار وهو من أثبت الناس في عمرو ، ودواه ورواه بن عمرو فلم يذكر فيه ابن عباس أخرجه النسائى . **قوله** (كانت في بنى اسرائيل القصاص) كذا هنا من رواية قتيبة عن سفيان بن عيينة ، وفي رواية الحميدى عن سفيان ، كان في بنى اسرائيل القصاص ، كما تقدم في التفسير وهو أوجه ، وكأنه أئب باعتبار معنى القصاص وهو المماثلة والمساواة . **قوله** (فقال الله لهذه الأمة كتب عليكم القصاص في القتلى إلى هذه الآية فن عني له من أخيه شيء) . قلت : كذا وقع في رواية قتيبة ، ووقع هنا عند أبي ذر والآكثر . ووقع هنا في رواية النسائى والقابسي إلى قوله فن عني له من أخيه شيء ، ووقع في رواية ابن أبي هريرة في مسنده ومن طريقه أبو نعم في المستخرج إلى قوله في هذه الآية ، وهذا يظهر المراد ، وإلا فالأول بوجه أن قوله (فن عني) في آية تلى الآية المبدأ بها وإيس كذلك ، وقد أخرجه الاسماعيل من رواية أبي كريب وغيره عن سفيان فقال بعد قوله في القتل ، فقرأ إلى والائى بالائى فن عني له ، ووقع في رواية

الحديث المذكورة ما حذف منا من الآية وزاد في آخره تفسير قوله (ذلك تخفيف من ربكم) وزاد فيه أيضا تفسير قوله (من اعتدى) أي قتل بعد قبول الدية. وقد اختلف في تفسير العذاب في هذه الآية فقيل: يتعلق بالآخرة وأما في الدنيا فهو لمن قتل ابتداء وهذا قول الجمهور، وعن عكرمة وقتادة والسدي يتعمم القتل ولا يتمكن الولي من أخذ الدية. وفيه حديث جابر رفعه لا أعفوه عن قتل بعد أخذ الدية، أخرجه أبو داود وفي سنده انقطاع، قال أبو عبيد: ذهب ابن عباس إلى أن هذه الآية ليست منسوخة بآية المائدة (أن النفس بالنفس) بل هما محكمتان، وكأنه رأى أن آية المائدة مفسرة لآية البقرة وأن المراد بالنفس نفس الأحرار ذكورهم وإناثهم دون الآفاء فإن أنفسهم متساوية دون الأحرار. وقال اسماعيل المراد في النفس بالنفس المكافئة للآخرى في الحدود لأن الحر لو قُتل عبد لم يجز انفاقا والقتل قصاصا من جملة الحدود، قال ويؤنه قوله في الآية (والجروح قصاص) فتصدق به فهو كفارة له) فن هنا يخرج العبد والكافر لأن العبد ليس له أن يتصدق بدمه ولا بجرحه، ولأن الكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفرا عنه. قلت: محصل كلام ابن عباس يدل على أن قوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها) أي على بني إسرائيل في التوراة (أن النفس بالنفس) مطلقا، تخفف عن هذه الأمة بمشروعية الدية بدلا عن القتل لمن عفا من الأولياء عن القصاص وبخصيصه بالحر في الحر، لحينئذ لاحقة في آية المائدة لمن تمسك بها في قتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر، لأن شرع من قبلنا إنما يتمسك منه بما لم يرد في شرعنا ما يخالفه، وقد قيل إن شريعة عيسى لم يكن فيها قصاص وأنه كان فيها الدية فقط، فإن ثبت ذلك امتازت شريعة الإسلام بأنها جمعت الأمرين فكانت وسطى لا إفراط ولا تفريط، واستدل به على أن النخع في القود أو أخذ الدية هو الولي وهو قول الجمهور، وقرره الخطابي بأن العفو في الآية يحتاج إلى بيان، لأن ظاهر القصاص أن لا تبعة لأحدهما على الآخر، لكن المصنف أن من عفا عن القصاص إلى الدية فلي مستحق الدية الاتباع بالمصروف وهو المطالبة وعلى القاتل الأداء وهو دفع الدية بإحسان. وذهب مالك والثوري وأبو حنيفة إلى أن الخيار في القصاص أو الدية للقاتل، قال الطحاوي: والحجة لم حديث أنس في قصة الربيع عمة فقال النبي ﷺ وكتاب الله النصاص، فإنه حكم بالقصاص ولم يخير، ولو كان الخيار الولي لأهلهم النبي ﷺ إذ لا يجوز للحاكم أن ينحكم لمن ثبت له أحد شيئين بأحدهما من قبل أن يعلمه بأن الحق له في أحدهما، فلا حكم بالقصاص ويجب أن يحمل عليه قوله فهو بخير النظرين أي ولي المقتول مخير بشرط أن يرضى المجاني أن يغرر الدية. وتعب بأن قوله ﷺ وكتاب الله النصاص إنما وقع عند طلب أولياء المجنى عليه في العمد الفرد فأعلم أن كتاب الله نزل على أن المجنى عليه إذا طلب القود أجيب إليه وليس فيه ما ادعاء من تأخير البيان، واحتج الطحاوي أيضا بأنهم أجمعوا على أن الولي لو قال للقاتل وضيع أن تعطيني كذا على أن لا أقتلك أن القاتل لا يجبر على ذلك ولا يؤخذ منه كرها وإن كان يجب عليه أن يحقن دم نفسه. وقال المهلب وغيره: يستفاد من قوله فهو بخير النظرين، أن الولي إذا سئل في العفو على مال إن شاء قيل ذلك وإن شاء اقتصر وعلى الولي اتباع الأولى في ذلك، وليس فيه ما يدل على إكراه القاتل على بذل الدية، واستدل بالآية على أن الواجب في قتل العمد القود والدية بدل منه، وقيل الواجب الخيار، وهما قولان للعلماء، وكذا في مذهب الشافعي أصحابه الأول، واختلف في باب نزول الآية فقيل نزلت في حين ذر العرب كان لا يهاجروا إلى آخر في الأمر فكانوا يتزوجون من نساءهم بغير مهر وإذا قتل منهم

بعد قتلوا به حراً أو امرأة قتلوا بها رجلاً أخرجه الطبري عن الشعبي ، وأخرج أبو داود من طريق علي بن صالح بن حبي عن ممالك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان قريظة والنضير وكان النضير أشرف من قريظة ، فكان إذا قتل رجل من قريظة رجلاً من النضير قتل به وإذا قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة يودي بمائة وسق من التمر ، فلما بهت النبي ﷺ قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة فقالوا ادفنوه لنا فقتله ، فقالوا بيننا وبينكم النبي ﷺ ، فأفوه فتزك (وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط) والقسط : النفس بالنفس ، ثم تزك (ألحكم الجاهلية يبنون) واستدل به الجمهور على جواز أخذ الدية في قتل العمد ولو كان غيلة وهو أن يمدح شخصاً حتى يصير به إلى موضع غنى فيقتله ، خلافاً للمالكية ، وأحقه مالك بالحارب فإن الأمر فيه إلى السلطان وليس الأولياء العفو عنه ، وهذا على أصله في أن حد المحارب القتل إذا رآه الإمام وإن ، أو في الآية التخيير لا للتبويب ، وفيه أن من قتل متأولاً كان حكمه حكم من قتل خطأ في وجوب الدية إقراره ﷺ ، فأنى حاقه ، واستدل به بعض المالكية على قتل من التجأ إلى الحرم بعد أن يقتل عدداً خلافاً لمن قال لا يقتل في الحرم بل يلجأ إلى الخروج منه ، ووجه الدلالة أنه ﷺ قاله في قصة نذير خزاعة المقتول في الحرم ، وأن القود مشروع فيمن قتل عدداً ، ولا يعارضه ما ذكر من حرمة الحرم فإن المراد به تعظيمه بتعظيم ما حرم الله ، وإقامة الحد على الجاني به من جملة تعظيم حرمان الله ، وقد تقدم شيء من هذا في الموضع الذي أشرت إليه آنفاً من كتاب الحج

٩ - باب من طلب دم امرئ بغير حق

٦٨٨٢ - حدثنا أبو البان أخبرنا شبيب عن عبد الله بن أبي حسين حدثنا نافع بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : أبغض الناس إلى الله ثلاثة : مُاجِدٌ في الحرم ، ومُبَغِغٌ في الإسلام سنة الجاهلية ، ومُطَلَبٌ دم امرئ بغير حق ليهربق دمه

قوله (باب من طلب دم امرئ بغير حق) أي بيان حكمه . قوله (من عبد الله بن أبي حسين) هو عبد الله بن عبد الرحمن نسب إلى حمده ، وثبت ذكر أبيه في هذا السند عند الطبراني في نسخة شبيب بن أبي حمزة وكذا في مستخرج أبي نعيم ، ونافع بن جبير أي ابن مطعم . قوله (أبغض) هو أفعل من البغض ، قال وهو شاذ ومثله أهدم من العدم إذا افقر ، قال وإنما يقال أفعل من كذا للبغضة في الفعل الثلاثي ، قال المصنف وغيره : المراد هؤلاء الثلاثة أنهم أبغض أهل المعاصي إلى الله ، فهو كقوله ، أكبر الكبائر ، وإلا فالشرك أبغض إلى الله من جميع المعاصي . قوله (ملحد في الحرم) أصل الملحد هو المائل عن الحق ، والاحاد المبدول عن القصد ، واستشكل بأن مرتكب الصغيرة مائل عن الحق ، والجواب أن هذه الصيغة في العرف مستمدة للخارج عن الدين فإذا وصف به من ارتكب الصغيرة كان في ذلك إشارة إلى عظمها ، وقيل لإرادته بالجملة الاسمية مشعر بثبوت الصفة ، ثم التنكير للتنظيم فيكون ذلك إشارة إلى عظم الذنب ، وقد تقدم قريباً في حد الكبائر مستحل البيت الحرام ، وأخرج الثوري في نفسه عن السدي عن مرة عن ابن مسعود قال : ما من رجل يهيم بشيئة فتكتب عليه ، إلا أن رجلاً لو هم يدين أبيه أن يقتل رجلاً بالبيت الحرام إلا أذاقه الله من عذاب ألم ، وهذا سند صحيح ، وقد ذكر شعبه أن السدي وقع له ، وكانت شعبة يرويه عنه ورفقاً أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن شعبة ،

وأخرجه الطبري من طريق أسباط بن نصر عن السدي مرفوعاً ، وظاهر سياق الحديث أن فعل الصغيرة في الحرم أشد من فعل الكبيرة في غيره ، وهو مشكل فيتعين أن المراد بالاحاد فعل الكبيرة ، وقد يؤخذ ذلك من سياق الآية فإن الانبان بالجملة الاسمية في قوله (ومن يرد فيه بالحاد بظلم) الآية يفيد ثبوت الاحاد ودوامه ، والتنوين للتعظيم أى من يكون الاحاد عظيماً والله أعلم . قوله (ومبتغ في الاسلام سنة الجاهلية) أى يكون له الحق عند شخص فيطلبه من غيره من لا يكون له فيه مشاركة كوالده أو ولده أو قريبه ، وقيل المراد من يريد بقاء سيرة الجاهلية أو اشاعتها أو تنفيذها . وسنة الجاهلية اسم جنس يضم جميع ما كان أهل الجاهلية يعتمدونه من أخذ الجار بجاره والحياف بحليفه ونحو ذلك ، ويلحق بذلك ما كانوا يعتقدونه ، والمراد منه ما جاء الاسلام بتركه كالطيرة والسكاهة وغير ذلك ، وقد أخرج الطبراني والدارقطني من حديث أبي شريح رفعه ، ان أعتى الناس على الله من قتل غيره قاتله ، أو طلب بدم الجاهلية في الاسلام ، فيمكن أن يفهم به سنة الجاهلية في هذا الحديث . قوله (ومطاب) بالتشديد مفتعل من الطلب فأبدات التأه طاء وأدغمت ، والمراد من يبالغ في الطلب . وقال السكراني : المسمى المتكاف للطلب ، والمراد الطلب المترتب عليه المطلوب لا مجرد الطلب ، أو ذكر الطالب يلزم الوجع في الفعل بطريق الأول . وقوله : بفهر حق . احتراز عن يقع له مثل ذلك لكن بحق كطلب القصاص مثلاً . وقوله : لا يبرق ، افتح الماء ويجوز اسكانها ، وقد تمسك به من قال ان الموم المصمم يؤخذ به ، ونقدم البحث في ذلك في السلام على حديثه من هم بمحنة ، في كتاب الرقائق . (تنبيه) : وقعت لهذا الحديث على سبب فخرأت في كتاب مكة لعمر بن شبة ، من طريق عمرو بن دينار عن الزهري عن عطاء بن يزيد قال : قتل رجل بالمدافاة يعنى في غزوة الفتح ، فذكر القصة وفيما أن النبي ﷺ قال : وما أعلم أحداً أعتى على الله من ثلاثة : رجل قتل في الحرم أو قتل غير قاتله أو قتل بذخل في الجاهلية ، ومن طريق مسمر عن عمرو بن مرة عن الزهري وانفذه ان أجراً الناس على الله ، فذكر نحوه وقال فيه : وطلب بذحول الجاهلية .

١٥ - باب العفو في الخطأ بعد الموت

٦٨٨٣ - **حدثنا** فروة بن أبي الثوراء حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه « من عائشة هُزمَ المشركون يوم أُحُدٍ . . . وحدثني محمد بن حرب حدثنا أبو صروان يحيى بن أبي زكريا - يعنى الواسطي - عن هشام عن عروة « من عائشة رضى الله عنها قالت : صرَّخ إبليسُ يومَ أُحُدٍ في الناس : يا عبادَ الله أخرجكم ، فرجعت أولام على أخراجهم حتى قتلوا البيان ، فقال حذيفة : أبي أبي ، فقتلوه ، فقال حذيفة : غفرَ الله لكم . قال : وقد كان انهزمَ منهم قومٌ حتى لحقوا بالطائف »

قوله (باب العفو في الخطأ بعد الموت) أى عفو الولي لا عفو المقتول لأنه محال ، ويحتمل أن يدخل ، وإنما قيده بما بعد الموت لأنه لا يظهر أثره إلا فيه ، إذ لو ضاع المقتول ثم مات لم يظهر امفوه أثر ، لأنه لو عاش تبين أن لا شيء له بعفو عنه ، وقال ابن بطال : أجمعوا على أن عفو الولي إنما يكون بعد موت المقتول ، وأما قبل ذلك فالعفو للقتيل ، خلافاً لأهل الظاهر فانهم أطلوا عفو القاتل . وحجة الجمهور أن الولي لما قام مقام المقتول في طلب

ما يستحقه فإذا جعل له العفو كان ذلك للاصيل أولى ، وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة من مرسل قتادة أن عمرو ابن مسعود لما دعا قومه إلى الاسلام فرمى بهم فقتل عفا عن قاتله قبل أن يموت فأجاز النبي ﷺ دفنوه . **قوله** (حدثنا فروة) بقاء هو ابن أبي المغراء . **قوله** (من أبيه عن عائشة) مزم المشركون يوم أحد سقط هذا القدر لأبي ذر وتحول إلى السند الآخر فصار ظاهره أن الروایتين سواء . وإيس كذلك ، ويحيى بن أبي ذر كما في السند الثاني هو يحيى بن يحيى الغساني ، وساق المتن هنا على لفظه ، وأما لفظ علي بن مسهر فتقدم في باب من حنث ناسيا ، من كتاب الإيمان والنذور . وقد بينت ذلك في الكلام عليه في غزوة أحد . **قوله** (فقال حذيفة غفر الله لكم) استدلل به من قال إن دينه وجبت على من حضر ، لأن معنى قوله غفر الله لكم ، عفوت عنكم ، وهو لا يغفر إلا عن شيء . استحق له أن يطالب به . وقد أخرج أبو اسحق الفزاري في السنن عن الأوزاعي عن الزهري قال : أخطأ المسلمون بأبي حذيفة يوم أحد حتى قتلوه ، فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين ، فبلغت النبي ﷺ فزاده عنده خيرا ووداه من عنده ، وهذه الزيادة ترد قول من حل قوله ، فلم يزل في حذيفة منها بقية خير ، هل الحزن على أبيه ، وقد أوضحت الرد عليه في باب من حنث ناسيا ، ويؤخذ منها أيضا التعتب على الهب العائري حيث قال : حمل البخاري قول حذيفة غفر الله لكم ، على العفو عن الضمان وإيس بصريح ، فيجيب بأن البخاري أشار بهذا الذي هو غير صريح إلى ما ورد صريحا وإن كان إيس على شرطه فإنه يؤيد ما ذهب إليه

١١ - **باب قول الله تعالى (وما كان المؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ . ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقه مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا)** ، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقه مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقه مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، وكان الله عليما حكيما

قوله (باب قول الله تعالى : وما كان المؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ) كذا لأبي ذر وابن عساكر ، وساق الباقر الآية إلى (عليما حكيما) ولم يذكر معظمهم في هذا الباب حديثا . **قوله** (وما كان مؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ) ذكر ابن اسحق في السيرة سبب نزولها عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن عثمان بن وهب بن معبجة أي ابن ربيعة المخزومي قال : قال القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق : نزلت هذه الآية في جدك عياش بن أبي ربيعة والحارث بن يزيد من بني عامر بن لؤي وكان يؤذيهم بمكة وهو كافر ، فلما هاجر المسلمون أسلم الحارث وأقبل مهاجرا حتى إذا كان بظاهر الحرة أقيه عياش بن أبي ربيعة فأنهضه على شركه فملا بالسيوف حتى قتله ، فنزلت ، روى هذه القصة أبو يعلى عن طريق حماد بن سلمة عن ابن اسحق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم ، وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير عن طريق سعيد بن جبير أن عياش بن أبي ربيعة حلف ليفتن الحارث بن يزيد إن ظفر به فذكر نحوه ومن طريق مجاهد نحوه لكن لم يسم الحارث ، وفي سياقه ما يدل على أنه أتى النبي ﷺ بعد أن أسلم ثم خرج فقتله عياش بن أبي ربيعة ، وقيل في سبب نزولها غير ذلك مما لا يثبت . **قوله** (إلا خطأ) هو استثناء مقطوع عند الجمهور أن أريد بالآتي معناه ، فإنه لو قدر متصلا لكان مفهومه فله قتله ، وانفصل عن قال أنه متصل بأن المراد بالنفي

التحريم ، ومعنى إلا خطأ بأن هرقه بالكفر فقتله ثم ظهر أنه كان مؤمنا ، وقيل نصب على أنه مفعول له أى لا يقتله لشيء أصلا إلا للخطأ ، أو حال أى إلا في حال الخطأ ، أو هو زمت مصدر محذوف أى إلا قتلا خطأ ، وقيل د إلا ، هنا بمعنى الوار وجوده جماعة ، وقيدته الفراء بشرط مفقود هنا فلذلك لم يجره هنا . واستدل بهذه الآية على أن القصاص من المسلم غنص بقتله المسلم فلو قتل كافرا لم يجب عليه شيء سواء كان حربيا أم غديا حربيا لأن الآيات بينت أحكام المقتولين عمدا ثم خطأ فقال في الحربى (فان تولوا فخذوهم واقتلوا حيث وجدتموهم) ثم قال فيمن لم يميثاق (فاسجد ل الله اسكن عابم سبيلا) وقال فيمن عاردا المحاربة (فخذوهم واقتلوا حيث تقتلهم) وقال في الخطأ (وما كان المؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ) فكان مفهومها أن له أن يقتل الكافر عمدا بخرج الذي بما ذكر قبلها ، وجعل في قتل المؤمن خطأ الدية والكفارة ولم يذكر ذلك في قتل الكافر ، فتسلك به من قال لا يجب في قتل الكافر ولو كان ذميا شيء ، وأيده بقوله (وان يحمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) واستحق في أول السند قال أبو علي الجبائي : لم أجد ، منسوبا وبشيء أن يكون ابن منصور . قلت : ولا يبعد أن يكون ابن وهاب فانه كثير الرواية عن حبان بن هلال شيخ اسحق هنا

١٢ - باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به

٦٨٨٤ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا حَبَانُ حَدَّثَنَا هَامُ حَدَّثَنَا قَنَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجْرَيْنِ ، فَقِيلَ لَهَا : مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا ؟ أَفَلَانَ أَوْ لَانَ ، حَتَّى سُمِّيَ لِلْيَهُودِيِّ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا ، فَنَجَّى بِالْيَهُودِيِّ فَأَعْتَرَفَ ، فَأَسْرَبَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرَضَّ رَأْسَهُ بِالْحِجَارَةِ . وَفَدَّ قَالَ هَامُ : بِحَجْرَيْنِ .**
قوله (باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به) كذا هم ، وأما النسفي فحلف بدون د باب ، فقال بعد قوله خطأ والآية ، وإذا أقر الخ ، وذكروا كلهم حديث أنس في قصة اليهودي والجارية وبمحتاج الى مناسبتة للآية فانه لا يظهر أصلا فاصراب صنيع الجماعة ، قال ابن المنذر : حكم الله في المؤمن يقتل المؤمن خطأ بالدية ، وأجمع أهل العلم على ذلك ثم اختلفوا في قوله (وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق) فقيل المراد كافر ولما قلته الدية من أجل العهد وهذا قول ابن عباس والشعبي والنخعي والزهري ، وقيل مؤمن جاء ذلك عن النخعي وأبي القاسم ، قال الطبري : والاول أولى لأن الله أطلق الميثاق ولم يقل في المقتول وهو مؤمن كما قال في الذي قبله ، وبترجح أيضا حيث ذكر المؤمن ذكر الدية والكفارة معا وحيث ذكر الكافر ذكر الكفارة فقط وهنا ذكر الدية والكفارة معا .
قوله فيه (نجى باليهودي فاعترف) في رواية هدية عن همام وفأتى به النبي ﷺ فلم يزل به حتى أقر ، أخرجه الاسماعيل ، وفي حديث أنس في قصة اليهودي حجة للجمهور في أنه لا يشترط في الاقرار بالقتل أن يتكرر ، وهو مأخوذ من إطلاق قوله فأخذ اليهودي فاعترف ، فانه لم يذكر فيه عددا والأصل عدمه ، وذهب الكوفيون الى اشتراط تكرار الاقرار بالقتل مرتين قياسا على اشتراط تكرار الاقرار بالزنا أربعين مرة بعد الشهود في الموضوعين

١٣ - باب قتل الرجل بالمرأة

٦٨٨٥ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَنَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ**

الصواب ووجرحته الربيع ، بحذف لفظة أخت فانه الموافق لما تقدم في البقرة من وجه آخر عن أنس أن الربيع بنت النضر عمت كسرت ثنية جارية فقال رسول الله ﷺ : كتاب الله القصاص ، قال : إلا أن يقال إن هذه امرأة أخرى ، لكنه لم ينقل عن أحد ، كذا قال ، وقد ذكر جماعة انهما قصتان ، والمذكور هنا طرف من حديث آخرجه مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أن أخت الربيع أم حارثة جرحت انسانا فاقتصدوا الى النبي ﷺ فقال : القصاص القصاص ، فقالت أم الربيع : يا رسول الله أيقص من فلانة والله لا يقتص منها ، فقال : سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله لما زالت حتى قبلوا الدية فقال : ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ، والحديث المشار اليه في سورة البقرة مختصر من حديث طويل ساقه البخاري في الصلح بتامه من طريق هيب عن أنس وفيه فقال أنس بن النضر : أنكسر ثنية الربيع يا رسول الله ؟ لا والذي بعثك بالحق لانكسر ثنيتهما ، قال يا أنس كتاب الله القصاص ، فرضى القوم وعفوا فقال : ان من عباد الله لو من أقسم على الله لأبره ، وسأني بعد أربعة أبواب أيضاً باختصار ، قال الثوري قال العلماء : المعروف رواية البخاري ، ويحتمل أن يكونا قصتين . قلت : وجزم ابن حزم بأنهما قصتان صحيحتان وقعتا لامرأة واحدة إحداهما أنها جرحت انسانا فقتل عليها بالضمان والأخرى أنها كسرت ثنية جارية فقتل عليها بالقصاص وحلفت أمها في الأولى وأخوها في الثانية . وقال البيهقي بعد أن اردد الروایتين : ظاهر الخبرين يدل على أنهما قصتان ، فان قبل هذا الجمع والافتات أحفظ من حميد . قلت : في القصةين مغايرات : منها هل الجنابة الربيع أو أختها ، وهل الجنابة كسر الثنية أو الجراحة ، وهل الخائف أم الربيع أو أخوها أنس بن النضر ؟ وأما ما وقع في أول الجنابات عند البيهقي من وجه آخر عن حميد عن أنس قال دأطعت الربيع بنت معوذ جارية فكسرت ثنيها ، فهو غلط في ذكر أبيها والمحفوظ أنها بنت النضر عمة أنس كما وقع التصريح به في صحيح البخاري ، وفي الحديث أن كل من وجب له القصاص في النفس أو دونها فعفا على مال فرضوا به جاز . قوله (يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري . قوله (لدينا النبي ﷺ في مرضه فقال لا تلدون) تقدم شرحه في الوفاة النبوية ، والمراد منه هنا لا يبقى أحد منكم إلا لده ، فان فيه إشارة الى مشروعية الاقتصاص من المرأة بما جنته على الرجل ، لأن الذين لدوه كانوا رجالا ونساء ، وقد ورد التصريح في بعض طرقه بأنهم لدوا ميمونة وهي جبانة من أهل عموم الأمر كما مضى في الوفاة النبوية من وجهين . قوله (غير العباس فانه لم يشهدكم) تقدم بيانه أيضا في الوفاة النبوية قبل . وفي الحديث أن صاحب الحق يستثنى من غرمانه من شاء فيعفو عنه ويقتص من الباقيين ، وفيه نظر لقوله لم يشهدكم ، وفيه أخذ الجماعة بالواحد ، قال الخطابي : وفيه حجة لمن رأى القصاص في القطعة ونحوها ، واعتل من لم يرد ذلك بأن الظلم يتعذر ضبطه وتقديره بحيث لا يزيد ولا ينقص وأما اللدود فاحتمل أن يكون قصاصا واحتمل أن يكون معاقبة على مخالفة أمره فعوقبوا من جنس جنائهم . وفيه أن الشركاء في الجنابة يقتص من كل واحد منهم اذا كانت أفعالهم لا تثنين ، بخلاف الجنابة في المال لأنها تنقبض ، اذ لو اشترك جماعة في سرقة ربع دينار لم يقطعوا انفاقا ، وسأني بيان ذلك بعد ستة أبواب

١٥ - باب من أخذ حقه أو اقتص دونه السلطان

٦٨٨٧ - حدثنا أبو ليان أخبرنا شبيب حدثنا أبو الزناد إن الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول

إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : نحنُ الآخرون السابقون يوم القيامة »

٦٨٨٨ - وبإسناده « لو أطلع في بيتك أحدٌ ولم تأذن له حذفته بمحاصة ففَقَاتَ عَيْنَهُ ما كان عليك

من جناح »

[الحديث ٦٨٨٨ - طريقه في : ٦٩٠٢]

٦٨٨٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدٍ « أَنَّ رجلاً أطلع في بيت النبي ﷺ ، فسَدَّ إليه

مشقةً ، فقلتُ من حدثك بهذا ؟ قال : أنسُ بن مالك

قوله (باب من أخذ حقه) أي من جهة غريمه بغير حكم حاكم (أو اقتص) أي إذا وجب له على أحد قصاص في نفس أو طرف هل يشترط أن يرفع أمره إلى الحاكم أو يجوز أن يستوفيه دون الحاكم وهو المراد بالسلطان في الترجمة . قال ابن بطال : اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حقه دون السلطان ، ولأنما اختلفوا فيمن أقام الحد على عبده كما تقدم تفصيله . قال : وأما أخذ الحق فإنه يجوز عندهم أن يأخذ حقه من المال خاصة إذا جمده إياه ولا بيئة عليه كما سيأتي تقريره قريباً . ثم أجاب عن حديث الباب بأنه خرج على التعليل والجرع عن الاطلاع على عورات الناس انتهى . قلت : فأما من نقل الاتفاق فكأنه استند فيه إلى ما أخرجه اسماعيل القاضي في نسخة أبي الزناد ، عن الفقهاء الذين ينتهي إلى قولهم ومنه : لا ينبغي لأحد أن يقيم شيئاً من الحدود دون السلطان ، إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنا على عبده ، وهذا إنما هو اتفاق أهل المدينة في زمن أبي الزناد . وأما الجواب فإن أراد أنه لا يعمل بظاهر الخبر فهو محل النزاع . **قوله** (أنه سمع أبا هريرة يقول إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة) كذا لأبي ذر وسقط « يوم القيامة » لباقيين . **قوله** (وبإسناده لو أطلع الخ) هو المراد في هذه الترجمة ، والاول ذكره لكونه أول حديث في نسخة شعيب عن أبي الزناد ، ومن ثم لم يسق الحديث بتمامه هنا بل اقتصر على أوله لإشارة إلى ذلك ، وسأناه بتمامه في كتاب الجملة ، ولم يطرد البخاري صنيع في ذلك واطرد صنيع مسلم في « نسخة همام » بأن يسوق السند ثم يقول فذكر أحاديثاً منها ثم يذكر الحديث الذي يريد وقد أشرت إلى ذلك في كتاب الرقاق ، وجود الكرماني أن الراوي سمع الحديثين في نسق واحد لجمعهما فاستمر من بعده على ذلك . قلت : وهذا يحتاج إلى تسكلة ، وهو أن البخاري اختصر الاول لأنه لا يحتاج إليه هنا . **قوله** (لو أطلع) الفاعل مؤخر وهو أحد ، **قوله** (ولم تأذن له) احتراز عن اطلع بأذن **قوله** (حذفته بمحاصة) كذا هنا بغير فاء ، وأخرجه الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي اليان شيخ البخاري فيه بلفظ « لحذفته » وهو الاول والاول جاز ، وسيأتي بعد سبعة أبواب من رواية حفيان بن عيينة عن أبي الزناد بلفظ « لو أن امرأ أطلع عليك بغير إذن فحذفته » وقوله حذفته بالخاء المهملة عند أبي ذر والقباسي وعند غيرهما بالخاء المعجمة وهو أوجه لأن الرمي بمحاصة أو نواة ونحوهما إما بين الإبهام والسبابة وإما بين السبابتين وجزم النووي بأنه في مسلم بالمعجمة ، وسيأتي في رواية سفيان المثار إليها بالمهملة ، وقال القرطبي : الرواية بالمهملة خطأ لأن في نفس الخبر أنه الرمي بالحصى وهو بالمعجمة جزماً . قلت : ولا مانع من استعمال المهملة في ذلك مجازاً . **قوله** (ففَقَاتَ عينه) بقاء ثم همزة ساكنة أي شققت عينه ، قال ابن القطاع : فقا عينه أطفاً ضوئها .

أوله الترميز كل يوم فلما استند ساعة رمان

وقد حكى نبيه الاعظام وبرزهم كونه بالجملة باسناده الى النعيم لانه الذي في قدرة الملم بخلاف القصة بمضى القوة فانه لا قدرة للعلم على اجتلابها ، ووقع في رواية ابن ذر عن الرخسى وفي رواية كريمة عن الكشميني بالسين المعجمة والاول اول فقد أخرجه أحمد عن محمد بن أبي عدي عن حميد بلفظه فأهوى اليه ، أى أمال اليه . قوله (مشقفا) تقدم ضبطه وتفسيره في كتاب الاستئذان في الكلام هل رواية عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس وسياقه أتم ، ووقع هنا في رواية حميد مختصرا أيضا ، وقد أخرجه أحمد عن يحيى القطان شيخ شيخ البخاري فيه فزاد في آخره حتى آخر رأسه بفتيد الخاء المعجمة أى أخرجهما من المكان الذي اطاع فيه وقاهر آخر هو الرجل ، وبمحتمل أن يكون المذهب وأسنده الفعل اليه مجازا ، وبمحتمل أن يكون النبي ﷺ لكونه السبب في ذلك والاول أظهر ، فقد أخرجه أحمد أيضا عن سهل بن يوسف عن حميد بلفظه فأخرج الرجل رأسه ، وهذه في رواية ابن أبي عدي التي أشرت إليها : فتأخر الرجل . قوله (نقلت من حديثك) الفاضل هو يحيى القطان والمقوله هو حميد وجوابه بقوله أنس بن مالك بفتحى أنه سمعه منه بغير واسطة ، وهذا من المتن التي سمعها حميد من أنس وقد قيل انه لم يسمع منه سوى خمسة أحاديث والبقية سمعها من أصحابه عنه كتابات وفتادة فكان يدلها فقرويا عن أنس بلا واسطة ، والحق أنه سمع منه أضاف ذلك ، وقد أكثر البخاري من تفريج حديث حميد عن أنس ، بخلاف مسلم فلم يخرج منها إلا القليل لهذه العلة ، لكن البخاري لا يخرج من حديثه إلا ما صرح فيه بالتحديث أو ما قام مقام التصريح ولو بالزوم كما لو كان من رواية شعبة عنه فإن شعبة لا يحمل من شيوخه إلا ما عرف أنهم سمعوه من شيوخهم ، وقد أوضح ذلك في ترجمة حميد في مقدمة هذا الشرح وفي الحذر

١٦- باب إذا مات في الزحام أو قتل

٦٨٩٠ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ هِشَامٌ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ « عَنْ هَانِئَةَ قَالَتْ : لَمَّا كَانَ يَوْمُ أَحَدِ هُزْمِ الْمُشْرِكِينَ ، فَصَاحَ إِبْلِيسُ : أَيُّ عِبَادَ اللَّهِ ، أَخْرَاكُمْ . فَرَجَعَتْ أَوْلَاهُ فَاجْتَلَدَتْ هِيَ وَأَخْرَامُ فَظَنَرَ حَذِيفَةَ فَإِذَا هُوَ بِأَبِيهِ لِلْيَمَانِ ، فَقَالَ : أَيُّ عِبَادَ اللَّهِ ، أَبِي أَبِي . قَالَتْ : فَوَاللَّهِ مَا احْتَجَزُوا حَتَّى قَتَلُوهُ ، قَالَ حَذِيفَةُ : غَنَرَ اللَّهُ لَكُمْ . قَالَ عُرْوَةُ : فَارْأَيْتَ فِي حَذِيفَةَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ خَيْرٌ حَتَّى لَحِقَ بَالَهُ »

قوله (باب اذا مات في الزحام أُرقتل به) كذا لابن بطال وسطه به، من رواية الأثر، أورد البخاري الزجعة مورد الاستفهام ولم يحزم بالحكم كما جرم به في الذي بعده، لو جرد الاختلاف في هذا الحكم. وذكر فيه

حديث حائفة في قصة قتل البيان والد حذيفة وقد تقدم السلام عليه قريباً . قال ابن بطلان : اختلف على وعمر هل تجهب دية في بيت المال أو لا ؟ وبه قال اسحق أي بالوجوب ، وتوجيهه أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فوجب دية في بيت مال المسلمين . قلت : ولعل حجته ما ورد في بعض طرق قصة حذيفة ، وهو ما أخرجه أبو العباس السراج في تاريخه من طريق عكرمة أن والد حذيفة قتل يوم أحد بعض المسلمين وهو يظن أنه من المشركين فوداه رسول الله ﷺ ورجاله ثقات مع إرساله ، وقد تقدم له شاهد مرسل أيضاً في باب العفو عن الخطأ . وروى مسدد في مسنده من طريق يزيد بن مذكور أن رجلاً رجم يوم الجمعة فأتى فوداه على من بيت المال ، وفي المسألة مذاهب أخرى منها قول الحسن البصري إن دية توجب على جميع من حضر وهو أخص من الذي قبله ، وتوجيهه أنه مات بفعلهم فلا يتعداهم إلى غيرهم . ومنها قول الشافعي ومن تبعه أنه يقال لوليهِ ادفع على من شئت واحلف فإن حلفت استحققت الدية وإن نكحت حلفت المذمومة على الذي وسقطت المطالبة ، وتوجيهه أن الدم لا يجب إلا بالطلب . ومنها قول مالك دمه هدر ، وتوجيهه أنه إذا لم يعلم قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحد ، وقد تقدمت الإشارة إلى الراجح من هذه المذاهب في باب العفو عن الخطأ . قوله (قال هشام أخبرنا) من تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو جائز ، وهشام المذكور هو ابن عروة بن الزبير . قوله (فنظر حذيفة فإذا هو بأبيه البيان) تقدم شرح قصته في فورة أحد ، وقوله قال عروة هو موصول بالسند المذكور ، وقوله فإذا زالت في حذيفة منه أي من ذلك الفعل وهو العفو ، ومن سببية وتقدم القول فيه أيضاً

١٧ - باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له

٦٨٩١ - حدثنا السكيت بن إبراهيم حدثنا يزيد بن أبي قبيد عن من سلمة قال : خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر ، فقال رجل منهم : أسمعتما عامراً من هنيانك ، فحذا بهم ، فقال النبي ﷺ : من السائق ؟ قالوا : عامر فقال : رحمه الله ، فقالوا : يا رسول الله هلا أمتنا به ؟ فأصيب صبيحة ليلته . فقال القوم : حبط عمله ، قتل نفسه . فلما رحمت - وهم يتحدثون أن عامراً حبط عمله - فجئت إلى النبي ﷺ فقلت : يا نبي الله فذاك أبي وأمي ، زعموا أن عامراً حبط عمله ، فقال : كذب من قالها ، إن له لأجرين اثنين ، إنه لجاهد مجاهد ، وأمي قتل يزيد عليه »

قوله (إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له) قال الاسماعيلي قلت ولا إذا قتلها عمداً ، يعني أنه لا مفهوم لقوله خطأ والذي يظهر أن البخاري إنما قيد بالخطأ لأنه محل الخلاف ، قال ابن بطلان قال الاوزاعي وأحمد واسحق : يجب دية على حائفته . فإن حاشى فهي له عليهم وإن مات فهي لورثته . وقال الجمهور لا يجب في ذلك شيء ، وقصة عامر هذه حجة لهم إذ لم ينقل أن النبي ﷺ أوجب في هذه القصة له شيئاً ، ولو وجب لبيها إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وقد أجمعوا على أنه لو قطع طرفاً من أطرافه عمداً أو خطأ لا يجب فيه شيء . قوله (عن سلمة) هو ابن الأكوع . قوله (من هنيانك) بضم أوله وتشديد التحتانية بعد النون ، ووقع في رواية المستحل بحذف التحتانية وقد تقدم ضبطه في كتاب المغازي ، وطاهر هو ابن الأكوع فهو آخر سلمة وقيل عنه ، قال ابن بطلان :

لم يذكر في هذه الطريق صفة قتل طاهر نفسه ، وقد تقدم بيانه في كتاب الأدب فقيه ، وكان سيف طاهر قصيرا فتناول به يهوديا ليضربه فرجع ذبابه فأصاب ركبته . قلت : ونقل بعض الشراح عن الاسماعيل أنه قال ليس في رواية مكي شيخ البخاري أنه أورد عليه سيفه فقتله ، والباب مترجم بمن قتل نفسه ، وظن أن الاسماعيل تمقّب ذلك على البخاري وليس كما ظن وإنما ساق الحديث بلفظ ، فأورد عليه سيفه ، ثم نبه على أن هذه اللفظة لم تقع في رواية البخاري هنا فاشار إلى أنه عدل هنا عن رواية مكي بن ابراهيم هذه التسمية ليسكون أولى لوضوحه ، ويحاجب بأن البخاري يعتمد هذه الطريق كثيرا فيترجم بالحكم ويكون قد أورد ما يدل عليه صريحا في مكان آخر فلا يجب أن يعيده فيورده من طريق أخرى ليس فيها دلالة أصلا أو فيها دلالة خفية كل ذلك لقرار من التكرار لتغير فائدة وليبيح التأخر فيه هل تتبع الطرق والاستكثار منها لا يمكن من الاستنباط ومن المجرم بأحد المحتملين مثلا ، وقد عرف ذلك بالاستقراء من صنيع البخاري فلا معنى للاعتراض به عليه ، وقد ذكرت ذلك مرارا ، وإنما أتيت على ذلك إذا بعد الهدى به ، وقد تقدم في الدعوات من وجه آخر عن يزيد بن أبي عبيد شيخ مكي بامط فيه ، فلما نصاب القوم أصيب طاهر بقائمة سيفه فأت ، وقد اعترض عليه الكرماني فقال : قوله في الترجمة ، فلا دية له ، لا وجه له هنا ، وإنما موضعه اللائق به الترجمة السابقة إذا مات في الزحام فلا دية له على المواجهين لظهور أن قاتل نفسه لادية له ، قال : ولعله من تصرف النقلة بالتقديم والتأخير عن نسخة الأصل . ثم قال : وقال الظاهرية دية من قتل نفسه هل ماقلته ، فاعلم البخاري أراد رد هذا القول . قلت : نعم أراد البخاري رد هذا القول لكن على قائله قبل الظاهرية وهو الأوزاعي كما قدمته ، وما أظن مذهب الظاهرية اشتهر عند تصنيف البخاري كتابه فانه صنف كتابه في حدود العشرين وما تيزين ولكن وارد بن علي الاصمعياني رأسهم في ذلك الوقت طالبا وكان سنة يومئذ دون العشرين وأما قول الكرماني بأن قول البخاري ، فلا دية له ، يليق بترجمة من مات في الزحام فهو صحيح لكنه في ترجمة من قتل نفسه أليق لأن الخلاف فيمن مات في الزحام فمات في الترجمة بغير الدية ، بخلاف من قتل نفسه فان الخلاف فيه ضعيف لمجرم فيه بالنسبة ، وهو من محاسن تصرف البخاري ، فظهر أن النقلة لم يخالفوا تصرفه وباقه النوويين . قوله (وأى قتل بزرده عليه) في رواية المستمل وكذا في رواية القتيبي ، وأى قتيل . وصوفا ابن بطال وكذا عياض ، وليست الرواية الأخرى خطأ محضا بل يمكن ردها إلى معنى الأخرى والله أعلم

١٨ - باب إذا عض رجل فوقعت ثناباه

٦٨٩٢ - حديث آدم حدثنا شعبة حدثنا قتادة قال سمعت زُرارة بن أوفى ^١ « من هرمان بن حصين أن رجلا عضّ بده رجل فترجّ يده من فيه فوقعت ثناباه ، فاختصموا إلى النبي ^ﷺ ، قال : يعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل ، لا دية له »

٦٨٩٣ - حديث أبو عاصم عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يحيى ^٢ « من أيه قال : خرجت في غزوة ، فعض رجل فانتزع ثنبيته ، فأبطلها النبي ^ﷺ »

قوله (باب إذا عض يد رجل فوقعت ثناباه) أى هل يلزمه فيه شيء أو لا ؟ ذكر فيه حديثين : الأول ،

قوله (عن زرارة) : ضم الراي المأجدة ثم موطنين الاول خفيفة بينهما ألف بغير مر هو الهامري ، ووقع عند الاسماعيل في رواية علي بن الجهم عن شعبة ، و اخبرني قتادة أنه سمع زرارة . قوله (أن رجلا عض بد رجل) في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم بهذا السند عن عمران قال : قاتل بعل بن أمية رجلا فعض أحدهما صاحبه ، الحديث قال شعبة وعن قتادة عن عطاء هو ابن أبي رباح عن أبي بعل يعني صفوان عن بعل بن أمية قال مثله ، وكذا أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة بهذا السند فقال في روايته بمثل الذي قبله يعني حديث عمران بن حصين . قلت : وكعبة فيه سند آخر إلى بعل أخرجه النسائي من طريق ابن أبي عدي وعبيد بن عقيل كلاهما عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن بعل ، ووقع في رواية عبيد بن عقيل ، أن رجلا من بني تميم قاتل رجلا فعض يده ، ويستفاد من هذه الرواية تعيين أحد الرجلين المجاهدين وأنه بعل بن أمية ، وقد روى بعل هذه القصة وهي الحديث الثاني في الباب فبين في بعض طرقه أن أحدهما كان أجيرا له ، ولفظه في الجهاد . وخررت مع رسول الله ﷺ . نذكر الحديث رفيع . فاستأجرت أجيرا فقاتل رجلا فعض أحدهما الآخر فمرف أن الرجلين المجاهدين بعل وأجيره وأن بعل أبهم نفسه لكن هيته عمران بن حصين . ولم أرف على تسمية أجيره . وأما تمييز العاض من المضوض فوقع بيانه في ضرورة نبوك من المغازي من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج في حديث بعل قال عطاء : فلفه أخبرني صفوان بن بعل أيما عض الآخر فنبسته فظن أنه مستمر على الإجهام ، ولكن وقع عند مسلم والنسائي من طريق بديل بن ميسرة عن عطاء بلفظ : أن أجيرا ليعمل عض رجل ذراعه ، وأخرجه النسائي أيضا عن اسحق بن ابراهيم عن سفيان بن عيينة بلفظ : فقاتل أجيري رجلا فعضه الآخر ، وبؤيده ما أخرجه النسائي من طريق سفيان بن عيينة عن حميد بن سلمة بن أمية وبعل بن أمية قالا : خرجنا مع رسول الله ﷺ في ضرورة نبوك ومنا صاحب لنا فقاتل رجلا من المسلمين فعض الرجل ذراعه ، وبؤيده أيضا رواية عبيد بن عقيل التي ذكرتها من عند النسائي بلفظ : أن رجلا من بني تميم عض ، فان بعل تميمي وأما أجيره فإنه لم يقع التصريح بأنه تميمي ، وأخرج النسائي أيضا من رواية محمد بن مسلم الزهري عن صفوان بن بعل عن أبيه تميم رواية صلة ولفظه : فقاتل رجلا فعض الرجل ذراعه فأوجعه ، وعرف بهذا أن العاض هو بعل بن أمية ، ولعل هذا هو السر في إجهامه نفسه . وقد أنكر القرطبي أن يكون بعل هو العاض فقال : يظهر من هذه الرواية أن بعل هو الذي قاتل الأجير ، وفي الرواية الأخرى : أن أجيرا لبعل عض بد رجل : وهذا هو الاول والابقي إذ لا يليق ذلك الفعل بعمل مع جلالة وفضله . قلت : لم يقع في شيء من الطرق أن الاجير هو العاض وإنما تنبس عليه أن في بعض طرقه عند مسلم كما بينته : أن أجيرا لبعل عض رجل ذراعه ، يجوز أن يكون العاض غير بعل ، وأما استبعاد أن يقع ذلك من بعل مع جلالة فلا معنى له مع ثبوت التصريح به في الخبر الصحيح ، فيحتمل أن يكون ذلك صدر منه في أوائل اسلامه فلا استبعاد . وقال الزهري : وأما قوله يعني في الرواية الاولى أن بعل هو المضوض ، وفي الرواية الثانية والثالثة المضوض هو أجير بعل لا بعل فقال الحفاظ الصحيح المعروف أن المضوض أجير بعل لا بعل . قال : ويحتمل أنهما قضيتان جرتا لبعل ولأجيره في وقت أو وقتين ، ونعقبه شيخنا في شرح الرمزي بأنه ليس في رواية مسلم ولا رواية غيره في الكتب الستة ولا غيرها أن بعل هو المضوض لا صريحا ولا إشارة ، وقال شيخنا : فيتعين على هذا أن بعل هو العاض والله أعلم . قلت : وإنما تردد

عياض وغيره في الماضي هل هو يعلو أو آخر أجني كما قدمته من كلام القرطبي والله أعلم . قوله (أنزع بده من فيه) وكذا في حديث يعلو الماضي في الجهاد في رواية الكشميني من له ، وفي رواية هشام عن هروة عند مسلم وعض ذراع رجل لحذبه ، وفي حديث يعلو الماضي في الإجارة ، فعض لأصبح صاحبه فأنزع لأصبعه ، وفي الجمع بين الذراع والأصبع حسر ؛ وبعد الحل هل تعدد القصة لاتحاد المخرج لأن مدارها على عطاء عن صفوان بن يعلو عن أبيه ، فوقع في رواية اسماعيل بن عليه عن ابن جريج عنه ، وأصبعه ، وهذه في البخاري ولم يسق مسلم لفظها . وفي رواية بدليل بن مبصرة عن عطاء عند مسلم وكذا في رواية الزهري عن صفوان عند النسائي « ذراعه » ووافقه سفيان بن عيينة عن ابن جريج في رواية اسحق بن راهويه عنه ، قالذي يترجح الذراع ، وقد وقع أيضا في حديث سلمة بن أمية عند النسائي مثل ذلك ، وانفراد ابن عليه عن ابن جريج بلفظ الأصبع لا بقاوم هذه الروايات المتعادلة هل الذراع والله أعلم . قوله (فوقع ثنيته) كذا الأكثر بالثنية والكشميني « ثنيته » بصيغة الجمع ، وفي رواية هشام المذكورة ، فسقط ثنيته ، بالإفراد وكذا له في رواية ابن سيرين عن عمران ، وكذا في رواية سلمة بن أمية بلفظ « لجذب صاحبه يده فطرح ثنيته » وقد ترجح رواية الثنية لأنه يمكن حمل الرواية التي بصيغة الجمع عليها على رأي من يجهل في الاثنين صيغة الجمع ورد الرواية التي بالإفراد إليها على إرادة الجنس ، لكن وقع في رواية محمد بن بكر « فأنزع إحدى ثنيته » فهذه أصح في الوحدة ، وقول من يقول في هذا بالحل هل التعدد بعيد أيضا لاتحاد المخرج ، ووقع في رواية اسماعيل بن عليه ، « قوله (فاختصرا إلى النبي ﷺ) » كذا في هذا الموضع والمراد يعلو وأخبره ومن انضم إليهما من يلوذ بهما أو بأحدهما ، وفي رواية هشام فرفع إلى النبي ﷺ وفي رواية ابن سيرين « فاستمدى عليه » وفي حديث يعلو « فأنطلق » هذه رواية ابن عليه وفي رواية سفيان « فأتى » وفي رواية محمد بن بكر عن ابن جريج في المغازي « فأتيا » . قوله (فقال بعض) بفتح أوله والعين المهملة بعدها ضاد معجمة ثقيلة وفي رواية مسلم « يعمد أحدكم إلى أخيه فيعضه » وأصل عض عضض بكسر الأول يعضض بفتحها فاذغمت . قوله (كما يعض الفحل) وفي حديث سلمة « كمعضاض الفحل » أي الذكر من الإبل ويطلق على غيره من ذكور الدواب ووقع في الرواية التي في الجهاد وكذا في حديث هشام « ويقضها » بسكون القاف وفتح الضاد المعجمة على الأصح « كما يقضم الفحل » من القضم وهو الأكل بأطراف الأسنان والخضم بالحاء المعجمة بدل القاف الأكل بانصافها وبأدنى الأضرار ويطلق على النقي والسكر ولا يكون إلا في الشيء الصلب حكاه صاحب الراعي في اللغة . قوله (لادية له) في رواية الكشميني « لادية لك » ووقع في رواية هشام « فأبطه » وقال أردت أن تأكل لحمه ، وفي حديث سلمة « ثم تأتي ثلث من العقل لا عقل لها فأبطها » وفي رواية ابن سيرين « فقال ما تأمرني ؟ أنا أمرني أن أمره أن يدع يده في فيك فعضها فعض الفحل ادفع بك حتى يقضها ثم انزعها » كذا لمسلم وعند أبي نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه مسلم « أن شئت أمرناه فعض بك ثم انزعها أنت » وفي حديث يعلو بن أمية « فأهدرناه » وفي هذا الباب « فأبطها » وهي رواية اسماعيل . الحديث الثاني . قوله (حدثنا أبو حاتم عن ابن جريج) كذا وقع هنا بعلو درجة ، وتقدم له في الإجارة والجهاد والمغازي من طريق ابن جريج بيزول لكن سياقه فيها أهم ما هنا . قوله (عن عطاء) هو ابن أبي رباح (عن صفوان بن يعلو) وفي رواية ابن عليه في الإجارة « أخبرني عطاء » وفي رواية محمد بن أبي بكر في المغازي « سمعت عطاء » أخبرني صفوان بن يعلو بن أمية « وكذا مسلم من طريق أبي

أسامة عن ابن جريج . قوله (عن أبيه) في رواية ابن علية عن يعلى بن أمية ، وفي رواية حجاج بن محمد عند أبي نعيم في المستخرج ، أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية أنه سمع يعلى ، وأخرج محمد بن مسلم من طريق شعيب عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى عن أبيه ، ومن طريق همام عن عطاء كذلك وهي عند البخاري في الحج مختصرة مضمومة إلى حديث الذي سأل عن العمرة ، ومن طريق هشام الدستوائي عن قتادة وفيها مخالفة لرواية شعيب من وجهين أحدهما أنه أدخل بين قتادة وعطاء بديل بن ميسرة والآخر أنه أرسله ، ولفظه عن صفوان بن يعلى ، أن أجيرا ليعلى بن أمية عرض رجل ذراعه ، وقد أعرض الدارقطني على مسلم في تحريمه ، هذه الطريق وتخرجه طريق محمد بن سيرين عن عمران وهو لم يسمع منه ، وأجاب النووي بما حاصله : أن المتأخرات يقتصر فيها ما لا يقتصر في الأصول ، وهو كما قال ، ومنية التي نسب إليها يعلى هنا هي أمه وقيل جدته والأول المعتمد ، وأجابه كما تقدم في الروايات أمية بن أبي حميد بن همام بن الحارث التميمي الحنظلي ، أسلم يوم الفتح وشهد مع النبي ﷺ ما بعدها كحنين والطائف وتبوك ، ومنية أمه بضم الميم وسكون النون إيماءا لثانية هي بنت جابر عمة عتبة بن غزوان وقيل أخته ، وذكر عياض أن بعض رواة مسلم صحفها وقال منبه بفتح النون وتشديد الموحدة وهو تصحيف ، وأجابه ابن وضاح فقال منبه بسكون النون أمه وبفتحها ثم موحدة أبوه ولم يوافق أحد على ذلك . قوله (خرجت في غزوة) في رواية الكشميهني في غزاة ، وثبت في رواية غميان أنها غزوة تبوك ، ومثله في رواية ابن علية بلفظ جيش العمرة ، وبه جزم غير واحد من الشراح ، وتعقبه بعض من أتياه بأن في باب من أحرم جاهلا وعليه قيس ، من كتاب الحج في البخاري من حديث يعلى . كنت مع النبي ﷺ فأنا رجل عليه حبة بها أثر صفرة ، فذكر الحديث وفيه ، فقال اصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك . وبعض رجال فانزع ثنيته فأبطله النبي ﷺ ، فهذا يقتضي أن يكون ذلك في سفر كان فيه الإحرام بالعمرة . قلت : وليس ذلك صريحا في هذا الحديث ، بل هو محمول على أن الراوي سمع الحديث فيرد ما فيه صريحا بالأمر المحتمل ، وما سبب ذلك إلا إشارا لراحة بترك تتبع طرق الحديث فانها طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالبا . قوله (قص رجل فانزع ثنيته) كذا وقع عنده هنا بهذا الاختصار المجهف ، وقد بينه الاسماعيلي من طريق يحيى القطان عن ابن جريج ولفظه ، قاتل رجل آخر فقص يده فانزع يده فأتدت ثنيته ، وقد بينت اختلاف طرقه في الذي قبله ، وقد أخذ بظاهر هذه القصة الجمهور فقالوا لا يلزم العضوض قصاص ولا دية لأنه في حكم المائل ، واحتجوا أيضا بالإجماع بأن من شمر على آخر سلاحيه يقتله فدفع عن نفسه قتل الشاهر أنه لا شيء عليه ، فكذا لا بد من سنة بدفعه إياه عنها ، قالوا ولو جرحه العضوض في موضع آخر لم يلزمه شيء . وشرط الإهدار أن يتألم العضوض وأن لا يمكنه تخليص يده بغير ذلك من ضرب في شدة أو فك لحبته ليرسلها ، ومهما أمكن التخليص بدون ذلك فمدل عنه إلى الأثقل لم يدر ، وعند الشافعية وجه أنه يدر على الإطلاق ، ووجه أنه لو دفعه بغير ذلك ضمن ، ومن مالك روايتان أشهرهما يجب العتق ، وأجابوا عن هذا الحديث باحتمال أن يكون سبب الإنذار شدة العض لا الزرع فيكون سقوط ثنية العض بغيره لا بفعل العضوض ، إذ لو كان من فعل صاحب اليد لأمكنه أن يخلص يده من غير قطع ، ولا يجوز الدفع بالأثقل مع إمكان الأخف . وقال بعض المالكية : الماض قصد الضرر نفسه والذي

استحق في ائتلاف ذلك العضو غير ما فعل به فوجب أن يكون كل منهما ضامنا ما جناه على الآخر ، كمن قطع عين رجل فقطع الآخر يده . وتعقب بأنه قياس في مقابل النص فهو فاسد . وقال بعضهم : أكل أسنانه كانت تتحرك فسقطت عقب الزرع ، وسياق هذا الحديث يدفع هذا الاحتمال ، وتمسك بعضهم بانها واقعة عين ولا عموم لها ، وتعقب بأن البخاري أخرج في الإجارة عقب حديث يعلى هذا من طريق أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه وقع عنده مثل ما وقع عند النبي ﷺ وقضى فيه بمثله ، وما تقدم من التقييد ليس في الحديث وإنما أخذ من القواعد الكلية ، وكذا إلحاق عضو آخر غير الفم به فإن النص إنما ورد في صورة مخصوصة ، فيه على ذلك ابن دقيق العيد . وقد قال يحيى بن عمر : لو بلغ مالكا هذا الحديث لما خافه ، وكذا قال ابن بطال : لم يقع هذا الحديث لمالك والا لما خافه ، وقال الهادي : لم يروه مالك لأنه من رواية أهل العراق . وقال أبو عبد الملك كأنه لم يصح الحديث عنده لأنه أتى من قبل المشرق . قلت : وهو عسلم في حديث عمران ، وأما طريق يعلى بن أمية فرواهما أهل الحجاز وحملوا عنهم أهل العراق ، واعتذر بعض المالكية بفساد الزمان ، ونقل القرطبي عن بعض أصحابهم إسقاط الضمان قال وضمنه النافعي وهو مشهور مذهب مالك ، وتعقب بأن المعروف عن الشافعي أنه لا ضمان ، وكأنه انعكس على القرطبي . (تنبيه) : لم يتكلم النووي على ما وقع في رواية ابن سيرين عن عمران ، فإن مقتضاها إجراء القصاص في العضة ، وسيأتي البحث فيه مع القصاص في الماطمة بعد ما بين . وقد يقال إن النص هنا إنما أذن فيه للتوصل إلى القصاص في قلع السن ، لكن الجواب السديد في هذا أنه استغفمه استغفاهم إنكار لا تقرير شرع ، هذا الذي يظهر لي واقعه أعلم . وفي هذه القصة من الفوائد التحذير من الغضب ، وأن من وقع له ينبغي له أن يكظمه ما استطاع لأنه أدى إلى سقوط ثلثة المضبان ، لأن يعلى غضب من أجيره فضربه فدفع الأجير عن نفسه فعضه يعلى فزح يده فسقطت ثلثة العاض ، ولولا الاسترسال مع الغضب سلم من ذلك . وفيه استعجار الحر للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الذو لا ليقايل عنه كما تقدم تقريره في الجهاد . وفيه رفع الجناية إلى الحاكم من أجل الفصل ، وأن المرء لا يقتصر لنفسه ، وأن المتعدى بالجناية يسقط ما ثبت له قبلها من جناية إذا ترتبت الثانية على الأولى . وفيه جواز تشبيه فعل الآدمي بفعل البهيمة إذا وقع في مقام التنفيذ عن مثل ذلك الفعل ، وقد حكى المكرمان أنه رأى من صحف قرله كما يقضم الفحل ، بالجيم بدل الحاء المهملة وحمله على النقل المعروف ، وهو تصحيف قبيح . وفيه دفع الصائل وأنه إذا لم يمكن الخلاص منه إلا بجناية على نفسه أو على بعض أعضائه ففعل به ذلك كان هدرا ، وللملأء في ذلك اختلاف وتفصيل معروف . وفيه أن من وقع له امرأته أو يحتمل من نسبه إليه إذا حكاها كفى عن نفسه بأن يقول فعل رجل أو انسان أو نحو ذلك كذا وكذا كما وقع ليعلى في هذه القصة ، وما وقع لعائشة حيث قالت وقبل رسول الله ﷺ امرأة من نساءه ، فقال لها عروة : هل هي إلا أنت ؟ فتبسمت .

١٩ - باب السن بالسن

٦٨٩٤ - حدثنا الأنصاري حدثنا حميد عن أنس رضي الله عنه أن ابنة النضر طمّت جارية

فكسرت ثنيتها ، فاتوا النبي ﷺ فامر بالقصاص ،

فتح الباري - ج (١٢) م (١٥)

قوله (باب السن بالن) قال ابن بطلال : أجمعوا على قلع السن بالسن في العمدة ، واختلفوا في سائر عظام الجمجمة فقال مالك فيها القود إلا ما كان مجوفاً أو كان كالأعومة والمنقلة والمباشمة فيها الديية واحتج بالآية ، ووجه الدلالة منها أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد على لسان نبينا بغير إنكار ، وقد دل قوله د السن بالن ، على إجراء القصاص في العظم لأن السن عظم إلا ما أجمهوا على أن لا قصاص فيه إما لحرف ذهاب النفس وإما لعدم الاختصاص على المماثلة فيه . وقال الشافعي والليث والحنفية : لا قصاص في العظم غير السن لأن دون العظم حائلاً من جلد ولحم وعصب يتمتع به المماثلة ، فلم أمكنتم لحسكتنا بالقصاص ، ولكنه لا يصل إلى العظم حتى ينال ما دونه مما لا يعرف قدره . وقال الطحاوي اتفقوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس فليدحق بها سائر العظام ، وتعقب بأنه قياس مع وجود النص فإن في حديث الباب أنها كسرت الثانية فأمرت بالقصاص مع أن الكسر لا يتردد فيه المماثلة . **قوله** (حدثنا الانصاري) هو محمد بن عبد الله وسماه البخاري في روايته عنه هذا الحديث في تفسير سورة البقرة . **قوله** (عن حميد عن أنس) في رواية التفسير وحدثنا حميد أن أنسا حدثه . **قوله** (أن ابنه النضر) تقدم في التفسير بهذا السند عن أنس أن الربيع بضم أوله والتشديد عمته ، وفي تفسير المائدة من رواية الفراري عن حميد عن أنس وكسرت الربيع حمه أنس ، ولابن داود من طريق معتمر عن حميد عن أنس وكسرت الربيع أخته أنس بن النضر . **قوله** (أطاعت جارية فكسرت ثنيها) وفي رواية الفراري وجارية من الانصار ، وفي رواية معتمر وامرأة بدل جارية ، وهو يوضح أن المراد بالجارية المرأة الشابة لا الأمة الرقيقة . **قوله** (فأتوا النبي ﷺ) زاد في الصلح ومثله لابن ماجه ، والنسائي من وجه آخر عن أنس وأطلبوا اليوم العفو فأبوا ، فعرضوا عليهم الأرض فأبوا ، أي طلب أهل الربيع إلى أهل التي كسرت ثنيها أن يهذوا عن الكسر المذكور فجاءوا أو على مال فامتنعوا ، زاد في الصلح وأبوا إلا القصاص ، وفي رواية الفراري فطلب القوم القصاص فأتوا النبي ﷺ **قوله** (فأمر بالقصاص) زاد في الصلح فقال أنس بن النضر ، إلى آخر ما حكيتة قريباً في باب القصاص بين الرجال والنساء ، وقوله فيه فعرض القوم وعرضوا ، وقع في رواية الفراري فعرض القوم فقبلوا الأرض ، وفي رواية معتمر فعرضوا بأرض أخذوه ، وفي رواية مروان بن معاوية عن حميد عند الاسماعيلي فعرض أهل المرأة بأرض أخذوه فمضوا ، فمضوا أن قوله فمضوا أي على الديية ، زاد معتمر فمضى النبي ﷺ وقال : إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ، أي لأبر قسمه . ووقع في رواية خالد الطحاوي عن حميد عن أنس في هذا الحديث عند ابن أبي حاتم وكه من رجل لو أقسم على الله لأبره ، ووجه تعجبه أن أنس بن النضر أقسم على نفي فعل غيره مع إصرار ذلك الغير على إتيان ذلك الفعل فكان نصية ذلك في العادة أن يحث في يمينه ، فألهم الله الغير العفو فبر قسم أنس ، وأشار بقوله وإن من عباد الله إلى أن هذا الاتفاق إنما وقع لإكراماً من الله لأنس ليبر يمينه . وأنه من جملة عباد الله الذين يجب دعامهم ويعطيم أربهم . واختلاف في ضبط قوله ﷺ ، كتاب الله القصاص ، قاله يور أنها مرفوعة على أنها مبتدأ وخبر ، وقيل منصوبان على أنه مما وضع فيه المصدر ووضع الفعل أي كتب الله القصاص ، أو على الأفعاء والقصاص بدل منه فينصب ، أو ينصب بفعل مخوف ، ويجوز رفعه بأن يكون خبر مبتدأ مخوف . واختلاف أيضاً في المعنى فقليل : المراد حكم كتاب الله القصاص فهو على تقدير حذف مضاف ، وقيل المراد بالكتاب الحكم أي حكم الله القصاص ، وقيل أشار إلى قوله (والجروح

قصاص ، فماتوا) وقيل إلى قوله (فماتوا بمثل ما عرفتم به) وقيل إلى قوله (والسن بالسن) في قوله (وكذبنا عليهم فيها) بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا عالم يرد في شرعنا ما يرفعه . وقد استشكل إنكار أنس ابن أنضر كسر سن الربيع مع سماعه من النبي ﷺ الأمر بالقصاص ثم قال : أنكر سن الربيع ، ثم أقسم أنها لا تنكر ، وأجيب بأنه أشار بذلك إلى التأكيده على النبي ﷺ في طلب الشفاعة إليهم أن يهفوا عنها ، وقيل كان حالفه قبل أن يعلم أن القصاص حتم فظن أنه على التخيير بينه وبين الدية أو العفو ، وقيل لم يرد الإنكار المحض والرد بل قام توفعا ورجاء من فضل الله أن يلهم المحصوم الرضا حتى يهفوا أو يقبلوا الأرض ، وبهذا جزم الطبري فقال : لم يقله ردا للحكم بل نفى وقوعه لما كان له عند الله من القطف به في أمره والثقة بفضله أن لا يخيبه ، فيما حلف به ولا يخيب ظنه فيما أراده ، بأن يلهمهم العفو ، وقد وقع الأمر على ما أراد . وفيه جواز الحلف فيما يظن وقوعه والثبات على من وقع له ذلك عند أمن الفتنة بذلك عليه ، واستحباب العفو عن القصاص والشفاعة في العفو ، وأن الحيرة في القصاص أو الدية للمستحق على المستحق عليه ، وانبات القصاص بين النساء في الجراحات وفي الأسنان . وفيه الصالح على الدية ، وجريان القصاص في كسر السن ، ومحلّه فيما إذا أمكن التماثل بأن يكون المكسور مضبوطا لغيره من سن الجاني ما يماثله بالبرد مثلا ، قال أبو داود في السن : فلو لاحد كيف ؟ فقال : يبرد . ومنهم من حمل الكسر في هذا الحديث على الفلع وهو بعيد من هذا السياق

٣٠ - باب دية الأصابع

٦٨٩٥ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : هذه

وهذه سواء ، يعني الخنصر والإبهام ،

حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : سمعت

النبي ﷺ . . نحوه ،

قوله (باب دية الأصابع) أي هل مسنونة أو مختلفة ؟ قوله (عن ابن عباس عن النبي ﷺ) قال هذا ، وله سواء يعني الخنصر والإبهام) في رواية النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة عن الإمام والخنصر ، وحذف لفظة ، يعني ، وزاد في رواية عنه ، عشر عشر ، ولعل بن الجعد عن شعبة عن الاسماعيل ، وأشار إلى الخنصر والإبهام ، وللإسماعيل من طريق عاصم بن علي عن شعبة ، ودينهما سواء ، ولأبي داود عن طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة ، الأصابع والأسنان سواء ، الثانية والضر من سواء ، ولأبي داود والترمذي من طريق يزيد النحوي عن عكرمة بإفظه الأسنان والأصابع سواء ، وفي لفظ ، أصابع اليدين والرجلين سواء ، وأخرج ابن أبي عاصم من رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال بعثه مروان إلى ابن عباس يسأله عن الأصابع فقال : قطعي النبي ﷺ في اليد خمسين وكل إصبع عشر ، وكذا في كتاب عمرو بن حزم عند مالك في الأصابع عشر عشر ، رصا ذكر سنه ، ولأبي ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه ، الأصابع سواء كل من فيه عشر عشر من الأبل ، ورفقه أبو داود حديثين وسنده جيد . قوله (سمعت النبي ﷺ نحوه) نزل المصنف في هذا المند دوجة من أجل وقوع

التصريح فيه بالاصابع ، وأما قوله ونحوه ، فقد أخرجه ابن ماجه والاسماعيل من رواية ابن أبي عدي المذكورة بلفظ الأصابع سواء ، وأخرجه من رواية ابن أبي عدي أيضا لكن مقرونا به غندو والقطان بلفظ الرواية الاولى ولكن بتقديم الإبهام على الخنصر ، قال الترمذي : العمل على هذا عند أهل العلم ، وبه يقول الثوري والشافعي وأحمد وأصحق . قلت : وبه قال جميع فقهاء الامصار ، وكان فيه خلاف قديم فأخرج ابن أبي شيبة من رواية سعيد بن المسيب عن حماد في الإبهام خمسة عشر وفي السبابة والوسطى عشر عشر وفي البصير تسع وفي الخنصر ست ، ومثله عن مجاهد ، وفي جامع الثوري ، عن عمر بن محمد وزاد قال سعيد بن المسيب : حتى وجد عمر في كتاب الديات لعمر بن حزم في كل إصبع عشر فرجع اليه . . قلت : وكتاب عمرو بن حزم أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ، أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في اليد قول أن في الاشر مائة من الابل ، وفيه وفي اليد خمسون ، وفي الرجل خمسون وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الابل . ووصله أبو داود في المراسيل ، والثاني من وجه آخر عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده مطولا ، وصححه ابن حبان ، وأعله أبو داود والثاني ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر بن هشام بن عروة عن أبيه ، في الإبهام والتي عليها نصف دية اليد ، وفي كل واحدة عشر ، وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد نحو أثر عمر إلا أنه قال وفي البصير ثمان وفي الخنصر سبع ، ومن طريق الشعبي . كنت عند شريح لظا . رجل فسأله فقال : في كل إصبع عشر ، فقال : سبحان الله هذه سواء الإبهام والخنصر ، قال : ربما إن السنة منعت القياس اتبع ولا تبتدع ، وأخرجه ابن المنذر وسنده صحيح ، وأخرج مالك في الموطأ أن مروان بعث أبا غطفان الوثني إلى ابن عباس : ماذا في الخنصر ؟ فقال : خمس من الابل ، قال فردني اليه : أنجعل مقدم الفم مثل الأضراس ؟ فقال : لو لم تعتبر ذلك إلا في الأصابع عقابا سواء ، وهذا يقتضي أن لا خلاف عند ابن عباس ومروان في الأصابع والا لكان في القياس المذكور نظره . قال الخطابي : هذا أصل في كل جنابة لا تضبط كيتها ، فإذا قان ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث الامم فتساوى ديتها وإن اختلف حالها ومنفعتا ومبلغ فعلها ، فان للإبهام من القوة ما ليس للخنصر ومع ذلك فديتها سواء ، ومثله في الجنين مرة سواء كان ذكرا أو أنثى ، وكذا القول في الموضح ديتها سواء ولو اختلفت في المساحة ، وكذلك الإنسان نفع بعضها أقوى من بعض وديتها سواء نظرا للام فقط . . ما أخرجه مالك في الموطأ عن ربيعة . سألت سعيد بن المسيب كم في إصبع المرأة ؟ قال : عشر ، قلت : في إصبعين ؟ قال : عشرون ، قلت : في ثلاث ؟ قال : ثلاثون ، قلت : في أربع ؟ قال : عشرون . قلت : حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها فقص عقابا ، قال : يا ابن أخي هي السنة ، فانما قال ذلك لأن دية المرأة نصف دية الرجل لكنها عنده نأوبه فيما كان قدر تلك الدية فما دونه فانما زاد على ذلك رجعت إلى حكم النصف

٢١ - باب إذا أصاب قوم من رجل هل يُعاقب أم يقتل منهم كلهم ؟

وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل أنه سرق قطعه على ثم جاء بأخروقالا أخطأنا فأبطل

شهادتهما وأخذنا بدينه الأول وقال : لو علمت أنكما تصدتما لقطعتكما

٦٨٩٦ - وقال لي ابن بشار حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن فلانا قتل غيلة ، فقال عمر : لو اشترك فيها أهل صنعاء لقنأنهم . وقال مغيرة بن حنبل عن أبيه : إن أربعة قتلوا صبيًا فقال عمر . . . مثله . وأقاد أبو بكر وابن الزبير وطلح وسويد بن مقرن من لطمه . وأقاد عمر من ضربة بالدرة . وأقاد علي من ثلاثة أسواط . وانص شريح من سوط وخوش

٦٨٩٧ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن مفيان حدثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله قال : قالت عائشة : لقد ناز رسول الله ﷺ في مرضه ، وجعل يبشر إلينا لا تلدوني ، قل قتلنا كراهية للريض بالهواء فلما أفاني قال : ألم أنهكن أن تلدوني أقال قلنا كراهية للدرء ، قل رسول الله ﷺ : لا يبق منكم أحد إلا لدنا وأنا أنظر ، إلا الدباس فإنه لم يشهدكم

قوله (باب إذا أصاب قوم من رجل هل يماذب ؟) كذا الأكثر ، وفي رواية : يماضون ، بصيغة الجمع ، وفي أخرى يحدف النون وهي لغة ضبيعة ، وقوله : أو يقتص منهم كلم ، أي إذا قتل أو جرح جماعة شخصاً واحداً هل يجب القصاص على الجميع أو يتعين واحد ليقص منه ويؤخذ من الباقين الدية ، فالمراد بالماذبة هنا المكافحة ، وكان المصنف أشار إلى قول ابن سيرين فيمن قتله اثنان يقتل أحدهما ويؤخذ من الآخر الدية ، فإن كانوا أكثر وزعت عليهم بقية الدية كما لو قتله عشرة فقتل واحد أخذ من التسعة تسع الدية ، وعن الشعبي يقتل الولي من شاء منها أو منهم إن كانوا أكثر من واحد وبهفو عن بقي ، وعن بعض السلف يقطع القود ويتعين الدية حتى عن ربيعة وأهل الظاهر ، وقال ابن بطال : جاء عن معاوية وابن الزبير والزهري مثل قول ابن سيرين وسجة الجمهور أن النفس لا تنقبض فلا يكون زهوقها بفعل بعض دون بعض وكان كل منهم قاتلاً ، ومثله لو اشتركوا في رفع حجر على رجل فقتله كان كل واحد منهم رفع ، بخلاف ما لو اشتركوا في أكل رغيف كان الرغيف يتقسم حساً ومضى . قوله (وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل أنه سرق فقطع يده ، ثم أتياه بآخر فقالا : هذا الذي سرق وأعطانا هل الأول ، فلم يجر شهادتهما على الآخر وأمرهما دية الأول وقال : لو أعلم أنك تعمداً لقطعناك ، ولم أقف على الشاهدين ولا على اسم الماشهود هاجما ، وعرف بقوله : ولم يجر شهادتهما على الآخر ، المراد بقوله في رواية البخاري : فأبطل شهادتهما ، ففيه تعقب على من حمل الإبطال على شهادتهما مما الأول لإقرارهما فيها بالخطأ والثانية لكونهما صارا متهمين ، ووجه التعقب أن اللفظ وإن كان محتملاً لكون الرواية الأخرى هيئت أحد الاحتمالين . قوله (وقال لي ابن بشار) هو محمد المعروف ببندار ويحيى هو النطان وهيب الله هو ابن عمر الزهري . قوله (أن فلانا قتل غيلة) بكسر الهمزة الموحدة أي مرا (فقال عمر لو اشترك فيها) في رواية المكهيني فيه ، وهو أرجح ، والثابت على إرادة النفس ، وهذا الأثر موصول إلى عمر بأصح اسناد ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن هيب الله بن زهير عن يحيى النطان عن وج ، آخر من نافع واقفاً ، إن عمر قتل

سبعة من أهل صنعاء برجل الخ و أخرجه الموطأ بسند آخر قال د عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن
عمر قتل خمسة أو ستة رجل فقتلوه غيلة وقال : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً ، ورواية نافع أوصل
وأوضح ، وفوله تمالأ بهمة مفتوحة بعد اللام ومعناه توافق ، والأثر مع ذلك مختصر من الذي بعده . قوله (وقال
مغيرة بن حكيم عن أبيه الخ) هو مختصر من الأثر الذي وصله ابن وهب ومن طريقه قاسم بن أصبغ والطحطاوي
والبيهقي ، قال ابن وهب حدثني جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه أن امرأة بصحاء غاب
عنها زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً يقال له أصيل ، فأنخذت المرأة بعد زوجها خليلاً فقالت له ان
هذا الغلام يفضحنا فاقته فأبى ، فامتنعت منه ، فطأوه مـ ، فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة
وعادها فقتلوه ثم طأوه أعضاء وجعلوه في دابة - ففتح الممثلة وسكون التختانية ثم موحدة مفتوحة هي وطأه من آدم
فطأوه في ركبة - ففتح الراء وكسر الكاف وتشديد التختانية هي البئر التي لم تطأ - في ناحية القرية ليس فيها ماء
فذكر القصة وفيه فآخذ خليلها فاعترف ثم اعترف الباقون فكذب بهلى وهو يومئذ أمير بشأنهم إلى عمر
فكتب إليه عمر يقتلهم جميعاً وقال : واقه لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلهم أجمعين ، وأخرجه أبو الشيخ
في كتاب التهذيب ، من وجه آخر عن جرير بن حازم وفيه فكتب بهلى بن أمية عامل عمر على اليمن إلى عمر
فكتب إليه نحوه ، وفي أثر ابن عمر هذا تعقب على ابن عبد البر في قوله لم يقل فيه انه قتل غيلة إلا مالك ، وروينا
نحو هذه القصة من وجه آخر عند الدارطوني وفي فوائده أبي الحسن بن زنجويه بسند جيد إلى أبي المهاجر عبد الله
ابن حميرة من بني قيس بن ثعلبة قال وكان رجل يسابق الناس كل سنة بأيام ، فلما قدم وجد مع وابدته سبعة رجال
يشربون فآخضوه فقتلوه ، فذكر القصة في اعترافهم وكتاب الأمير إلى عمر وفي جوابه أن واضرب أعناقهم واقتلهم معهم
نلو أن أهل صنعاء اشتركوا في دمه لقتلهم ، وهذه القصة هي الأولى وسنده جيد ، فقد تكرر ذلك من عمر ، ولم
أقف على اسم واحد من ذكر فيها إلا على اسم الغلام في رواية ابن وهب ، وحكيم والد المغيرة صنعاني لا أعرف
حاله ولا اسم والده وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين . قوله (وأقاد أبو بكر وابن الزبير وهلى وصويده بن
مقرن من لظمة ، وأقاد عمر من ضربة بالهرة ، وأقاد على من ثلاثة أسواط ، وأقص شريح من سوط وخوش)
أما أثر أبي بكر وهو الصديق فوصله ابن أبي شبة من طريق يحيى بن الحصين سمعت طارق بن شهاب يقول : لعلم
أبو بكر يوماً رجلاً لظمة فقبل ما رأينا كاليوم فظ منه و لظمة ، فقال أبو بكر : انت هذا أنا في ليستعملني
لحملتة فأنما هو يتبعهم ، خلفت أن لا أحله ثلاث مرات ، ثم قال له : أقص ، فعفا الرجل ، وأما أثر ابن الزبير
فوصله ابن أبي شبة وسدد جميعاً عن صفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار : أنه ابن الزبير أقاد من لظمة ، وأما
أثر على الأول فأخرجه ابن أبي شبة من طريق ناجية أبي الحسن عن أبيه : أن علياً أت في رجل لظم رجلاً
فقال للظوم انقص ، وأما أثر صويده بن مقرن فوصله ابن أبي شبة من طريق الذهبي عنه ، وأما أثر عمر فأخرجه
في الموطأ عن عاصم بن عبيد الله عن عمرو بن عاصم عن مالك عن عاصم عن عبد الله بن حارس بن ربيعة
قال : كنت مع عمر بطريق مكة فبال تحت شجرة ، فناداه رجل فضرية بالهرة فقال : جعلت على ، فأعطاه الخنفقة
وقال : أقص ، فأبى ، فقال انهذان ، قال : فاني أفقر ما ، وأما أثر على الثاني فأخرجه ابن أبي شبة وسعيد بن
منصور عن طارق فضيل بن عمرو عن عبد الله بن مقل بكسر التاء قال : كنت عند علي لجاءه رجل فسأله

فقال : يا فزير اخراج فاجله هذا ، لجاء المجلود فقال : إنه زاد على ثلاثة أسواط فقال صدق قال : خذ السوط فاجله ثلاثة أسواط ثم قال : يا فزير اذا جلدت فلا تنعم الحدود ، وأما أبو شريح فوصله ابن سعد وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال : جاء رجل إلى شريح فقال : أقدت من جوازك ، فسأله فقال : ازدحموا عليك فضربتك سوطاً . فأقاده منه . ومن طريق ابن سيرين قال : أخذتهم إليه يعني شريحاً عبد جرح حراً فقال : إن شاء النص منه . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي اسحق عن شريح أنه أقاد من اطمة ونخروش . والمحرض بضم المعجمة الخدرش وزنه ومضاه ، والخاشة ما ليس له أرض معلوم من الجراحة . والجواز بكسر الجيم وسكون اللام وآخره زاي هو الشرطي سمى بذلك لأن من شأنه حمل الجملاز بكسر الجيم وباللام الخفيفة وهو السير الذي يقد في السوط ، وحادة الشرطي أن يربطه في وسطه . قال ابن بطال : جاء عن عثمان وعالم بن الوليد نحو قول أبي بكر . وهو قول الشعبي وطائفة من أهل الحديث . وقال البيهقي وابن القاسم : يقاد من الضرب بالسوط وغيره إلا الأطمة في العين ففيها العقوبة خشية على العين . والمشهور عن مالك وهو قول الأكثر لا فود في اللطمة إلا إن جرحت ففيها حكومة ، والسبب فيه تندر المائلة لافتراق لطمتي القوي والضعيف فيجب التمييز بما يلبق باللائم . وقال ابن القيم : بالغ بعض المتأخرين فنقل الإجماع على عدم الفود في اللطمة والضربة وإنما يجب التمييز ، وذمل في ذلك ، فإن القول بمرمان الفود في ذلك ثابت عن الخلفاء الراشدين ، فهو أولى بأن يكون إجماعاً ، وهو مقتضى إطلاق الكتاب والسنة . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في اللدود ، وقد مضى القول فيه في باب الفصاص بين الرجال والنساء ، وأنه ليس بظاهر في الفصاص ، لكن قوله في آخره إلا العباس فإنه لم يشهدكم فقد تممك به من قال إنه فله فصاصاً لا تأديباً قال ابن بطال : هو حجة لمن قال يقاد من اللطمة والسوط ، يعني ومناسبة ذكر ذلك في ترجمة الفصاص من الجملة لأفراد ليست ظاهرة . وأجاب ابن المنبر بأن ذلك مستفاد من إجراء الفصاص في الأمور الحقة ولا يبدل فيها من الفصاص إلى التأديب ، فكذا ينبغي أن يجري الفصاص على المشتركين في الجنابة سواء قلوا أم ثروا فإن نصب كل منهم عظيم معدود من الكبائر فكيف لا يجري فيه الفصاص . والعلم عند الله تعالى

٢٢ - باب القسامة . وقال الأشعث بن قيس قال النبي ﷺ : شاهدك أو يمينه . وقال ابن أبي شيبة : لم يقدر بها معاوية . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة - وكان أسره على البصرة - في قتل وجدة عند بيت من بيوت السمانين : إن وجد أصحابه بينة وإلا فلا تطليم للناس ، فإن هذا لا يقضى فيه إلى يوم القيامة ٦٨٩٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سعيد بن عبيد عن بشير بن يسار : زعم أن رجلاً من الانصار يقال له سهل بن أبي حنيفة أخبره أن نقرأ من قومه انطلقوا إلى خيبر ففرقوا فيها ووجدوا أحدهم قتيلاً وقالوا لذي وجد فيهم : قد قتلتم صاحبنا ، قالوا : ما قتلنا ولا هلكنا قاتلاً ، فانطلقوا إلى النبي ﷺ فقالوا : يا رسول الله انطلقنا إلى خيبر فوجدنا أحدهم قتيلاً ، فقال : لكبر الكبر . فقال لهم : تأتون بالبينة على من قتلته ؟ قالوا : ما لنا

بينة . قال : فاحلفون . قالوا : لا نرضى بإيمان اليهود ، فسكره رسول الله ﷺ أن يُطلّ دمه ، فوداه مائة من إبل الصدقة .

٦٨٩٩ - **قصة** عنبسة بن سعيد حدثنا أبو بشر اسماعيل بن إبراهيم الأدي حدثنا المحتاج بن أبي فئان حدثني أبو رجاء - من آل أبي قلابة - « حدثني أبو قلابة أن عمر بن عبد العزيز أبرّز سريره يوماً فأناس ثم أذن لهم فدخلوا ، فقال : ما تقولون في الزامة ؟ قالوا : نقول الزامة لنفوذ بها حق وقد أقادت بها الخلفاء . قال لي ما تقول يا أبا قلابة ؟ وتصبني فأناس ؟ قلت : يا أمير المؤمنين ، عندك رهوس الأجناد وأشراف العرب ، أرايت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل محصن بدمشق أنه قد زنى ولم يروه أكنت ترجه ؟ قال : لا . قلت : أرايت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل بمحصر أنه سرق أكنت تقطعه ولم يروه ؟ قال : لا . قلت : فوالله ما قتل رسول الله ﷺ أحدا قط إلا في إحدى ثلاث خصال : رجل قتل بجريرة نفسه فقتل ، أو رجل زنى بعد إحصان ، أو رجل حارب الله ورسوله وارتد عن الإسلام . قال القوم : أو ليس قد حدث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قطع في الدرق وسمر الأعين ثم نهّهم في الشمس ؟ قلت : أنا أحدثكم حديث أنس ، حدثني أنس أن قرأ من عكل غمانية فقدموا على رسول الله ﷺ فبابسوه على الإسلام ، فاستوحوا الأرض فسقت أجسامهم ، فشكروا ذلك إلى رسول الله ﷺ ، قال : أنلا تخرجون مع راعنا في إبل فتصيبون من ألبانها وأبوالها ؟ قالوا : بلى ، فخرجوا فشربوا من ألبانها وأبوالها فصحوا فتلقوا راعي رسول الله ﷺ وأطردوا اللئيم ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأرسل في آثارهم فأدركوا ، فجي بهم ، فأمر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم ثم نهّهم في الشمس حتى ماتوا . قلت : وأي شيء أمده مما صنع هؤلاء ؟ ارتدوا عن الإسلام وقتلوا وسرقتوا . قال عنبسة بن سعيد : والله إن سمعت كاليوم قط . قلت : أتروا على حديثي يا عنبسة ؟ قال : لا ، ولكن حيث بالحدث على وجهه ، والله لا يزال هذا الجند بمنهج ما عاش هذا الشيخ بين أظهرهم . قلت : وقد كان في هذا صفة من رسول الله ﷺ : دخل عليه نفر من الأنصار فحدثوا عنده ، فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل ، فخرجوا بعده فاذا هم بصاحبهم ينشطح في الدم ، فرجموا إلى رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ، صاحبنا كان يحدث مضا فخرج بين أيدينا فاذا نحن به ينشطح في الدم ، فخرج رسول الله ﷺ فقال : بمن تظنون - أو ترون - قتله ؟ قالوا : نرى أن اليهود قتلته . فأرسل إلى اليهود فدعاهم فقال : أنتم قتلتم هذا ؟ قالوا : لا . قال : أترضون قتل خمسين من اليهود ما قتلوه ؟ فقالوا :

ما يؤلون أن يقتلونا أجمعين ثم ينتفلون . قال : أذنتهمون الدية بأيمان خمسين منكم ! قالوا : ما كنا لنحلف . فوداه من عنده . قلت : وقد كانت هذيل خلصوا خليفاً لهم في الجاهلية ، فطرق أهل بيت من القمن بالبطحاء فانتبته له رجل منهم ، فذقه بالسيف فقتله ، فجاءت هذيل فأخذوا لليمان فرفوه إلى عمر بالموسم وقالوا : قتل صاحبنا . فقال : انهم قد خلصوه . فقال : يُقسم خمسون من هذيل ما خلصوه . قال فأقسم منهم تسعة وأربعون رجلاً ، وقدم رجل منهم من الشام فأنشأ أن يقسم ، فأنشأ يمينه منهم بألف درهم فأدخلوا مكانه رجلاً آخر فدفعه إلى أخى المقتول فقرنت يده بيده ، قالوا : فانطلقا والخمسون الذين أقسموا ، حتى إذا كانوا بنحلة أخذتهم السماء ، فدخلوا في غار في الجبل فأنهجم الغار على الخمسين الذين أقسموا ، فأتوا جميعاً وأتت القرية بان واتهم ما حبر فسكر رجل أخى المقتول ، فحاش حولاً ثم مات . قلت : وقد كان عبد الملك بن مروان أقاد رجلاً بالقسامة ثم نديم بدم ماصع ، فامر بالخمسين الذين أقسموا فحوا من الديوان وسبّهم إلى الشام .

قوله (باب القسامة) بفتح القاف وتخفيف المبهلة هي مصدر أقسم القسامة ، وهي الأيمان تقسم على أوياء القتل إذا ادعى الدم أو على المدعى عليهم الدم ، وخص القسم على الدم بافظ القسامة ، وقال إمام الحرمين : القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون ، وعند الفقهاء اسم للأيمان . وقال في المحكم : القسامة الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون به . ويمين القسامة منحوب إليهم ثم أطلقت على الأيمان نفسها . **قوله** (وقال الأشعث بن قيس قال الذي يبلغ شاهدك أو يمينه) هو طرف من حديث تقدم موصولاً تاماً في كتاب الشهادات ثم في كتاب الأيمان والفتور مع شرحه ، وأشار المصنف بذكره هنا إلى ترجيح رواية سعيد بن جبير في حديث الباب أن القسامة تبدأ في يمين القسامة المدعى عليهم كما سيأتي البحث فيه . **قوله** (وقال ابن أبي مليكة لم يقد بها ، وهذا سند صحيح ، وقد توقف ابن بطال في ثبوته فقال : قد صح عن معاوية أنه أقاد بها ذكر ذلك عنه أبو الزناد في احتجاجه على أهل العراق . قلت : هو في صحيفة عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ومن طريقه أخرجه البيهقي قال : حدثني خارجة بن زيد بن ثابت قال قتل رجل من الأنصار رجلاً من بني العجلان ولم يكن على ذلك بينة ولا طمخ ، فأجمع رأى الناس على أن يحلف ولادة المقتول ثم يسلهم فيقتلوه ، فركبت إلى معارية في ذلك فكتب إلى سعيد بن العاص : إن كان ما ذكره حقاً فافعل ما ذكره ، فدفت الكتاب إلى سعيد فأحلفنا خمسين يميناً ثم أسله اليان . قلت : ويمكن الجمع بأن معاوية لم يقد بها لما وقعت له وكان الحكم في ذلك ، ولما وقعت الغيرة وكل الأمر في ذلك اليه ولبس اليه أنه أقاد بها الكونه أذن في ذلك . وقد تملك مالك بقول خارجة المذكور فأطلق أن القود بها إجماع ، ويحتمل أن يكون معارية كان يرى القود بها ثم رجع عن ذلك أو

بالعكس . وقد أخرج الكرايبي في أدب القضاء ، بسند صحيح عن الزهري عن سعيد بن المسيب قصة أخرى قضى فيها معاوية بالقسامة لكن لم يصرح فيها بالقتل ، وقصة أخرى لروان قضى فيها بالقتل ، وأضى عبد الملك بن مروان بمثل قضاء أبيه . قوله (وكتب عمر بن عبد العزيز الخ) وصله سعيد بن منصور حدثنا هشام حدثنا حميد الطويل قال كتب عدى بن أوطاة إلى عمر بن عبد العزيز في قتيل وجد في سوق البصرة ، فكتب إليه عمر رحمه الله أن من القضاء ما لا يقضى فيه إلى يوم القيامة وإن هذه القضية لمنه ، وأخرج ابن المنذر من وجه آخر عن حميد قال وجد قتيل بين قيس وطائش فكتب فيه عدى بن أوطاة إلى عمر بن عبد العزيز فذكر نحوه ، وهذا أثر صحيح ، وعدى بن أوطاة بفتح الحزة وسكون الراء بعدها مبهلة وهو فزارى من أهل دمشق . قوله في الأمر الملق (وكان أمره) بالتعديد (على البصرة) . قلت : كانت ولاية عمر بن عبد العزيز لعدى على إمرة البصرة سنة تسع وتسعين ، وذكر خليفة أنه قتل سنة ثنتين ومائة . وقوله « من بيوت الجاهليين » بتشديد الميم أى الذين يبيعون السمن ، وقد اختلف على عمر بن عبد العزيز في القود بالقسامة كما اختلف على معاوية ، فذكر ابن بطال أن في مصنف حماد ابن سلمة عن ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز أقاد بالقسامة في إمرة هل المدينة . قلت : ويجمع بأنه كان يرى بذلك لما كان أميراً على المدينة ثم رجع لما ولي الخلافة ، ولعل سبب ذلك ما سياتى في آخر الباب من قصة ابن قلابة حيث احتج على عدم القود بها ، فكأنه وافقه على ذلك . وأخرج ابن المنذر عن طريق الزهري قال قال لي عمر بن عبد العزيز إنى أريد أن أدع القسامة بأنى رجل من أرض كذا وآخر من أرض كذا فيحلفون على ما لا يرون ، فقلت إنك أن تفكر ما يوشك أن الرجل يقتل عند بابك فيبطل دمه ، وإن للناس في القسامة الحياة ، وسبق عمر بن عبد العزيز إلى إنكار القسامة سالم بن عبد الله بن عمر فخرج ابن المنذر عنه أنه كان يقول « يا قوم يحلفون على أمر لم يروه ولم يحضروه ، ولو كان لي أمر لعاقبهم ولجأهم نكالا ولم أقبل لهم شهادة ، وهذا بقدر في نقل إجماع أهل المدينة على القود بالقسامة فإن سالما من أجل فقهاء المدينة . وأخرج ابن المنذر أيضا عن ابن عباس أن القسامة لا يفاد بها ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق إبراهيم النخعي قال : القود بالقسامة جور . ومن طريق الحكم ابن عتيبة أنه كان لا يرى القسامة شيئا . وحصل الاختلاف في القسامة هل يعمل بها أولا ؟ وهل الأول فحل فوجب للقود أو الدية ، وهل يبدأ بالمدعيين أو المدعى عليهم ؟ واختلفوا أيضا في شرطها . قوله (سعيد بن جبلة) هو الطائي السكوني يكنى أبا هذيل روى عنه الثوري وغيره من الأكابر ، وأبو نعيم الراوى عنه هنا هو آخر من روى عنه وثقه أحمد وابن معين وآخرون ، وقال الأجرى عن ابن داود كان شعبة يتمنى لقاءه . وفي طبقة سعيد بن جبلة الهذلي بضم الهاء وتخفيف النون وحز ومد بصرى صدوق أخرج له الترمذي والنسائي . قوله (عن بشير) بالمرحدة والمعجمة مصنف ابن يسار بفتحانية ثم مهمة خفيفة لا أحرف اسم جده ، وفي رواية سلم من طريق ابن نمير عن سعيد بن جبلة « حدثنا بشير بن يسار الأنصاري » . قلت : وهو من موالى بني حارثة من الأنصار ، قال ابن اسحق : كان شيخا كبيرا فقها أدرك عامة الصحابة ووثقه يحيى بن معين والنسائي وكناه محمد ابن اسحق في روايته أبا كبسان . قوله (رغم أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن أبي حنيفة) بفتح المهملة وسكون المثناة ، ولم يقع في رواية ابن نمير زعم بل عنده عن سهل بن أبي حنيفة الأنصاري أنه أخيه ، وكذا لابن نمير في المستخرج من وجه آخر عن أبي نعيم شيخ البخاري ، واسم أبي حنيفة عامر بن ساعدة بن عامر ويقال

أسم أبيه عبد الله فاشتهر هو بالنسبة إلى جده وهو من بني حارثة بطن من الأوس . **قوله** (أن نقرأ من فومه) يعني يحيى بن سعيد الأنصاري في روايته عن بشير بن يسار منهم اثنين ، فتقدم في الجزية من طريق بشر بن المفضل عن يحيى بن عبد الله بن أبي حمزة ورافع بن خديج أنهما سارا أن عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود بن زيد ، وفي الأدب من رواية حماد بن زيد عن يحيى بن بشير ، ومن سهل بن أبي حمزة ورافع بن خديج أنهما سارا أن عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود انطلقا ، وعند مسلم من رواية الألبان عن يحيى بن بشير عن سهل ، **قوله** يحيى ومحيصة أنه قال ورافع بن خديج أنهما سارا أن عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود بن زيد ، ونحوه عنده من رواية عثيم بن يحيى لم يذكر رافعا ونظيره عن بشير بن يسار ، أن رجلا من الأنصار من بني حارثة يقال له عبد الله بن سهل بن زيد انطلق هو وابن عم له يقال له محيصة بن مسعود ابن زيد ، وأسند في آخره عن سهل بن أبي حمزة به ، وثبت ذكر رافع بن خديج في هذا الحديث غير مسمى عند أبي داود من طريق أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل ، ومن سهل بن أبي حمزة أنه أخبره هو ورجل من كبراء فومه ، وعند ابن أبي حاتم من طريق اسماعيل بن عباس عن يحيى عن بشير ، ومن سهل ورافع وسويد بن النعمان أن القسامة كانت فيهم في بني حارثة فذكر بشير عنهم أن عبد الله بن سهل خرج ، فذكر الحديث ، ومحيصة بضمة الميم وفتح المهملة وتشديد التحتية مكسورة بعدها صاد مهملة وكذا ضبط أخيه حويصة وحكى التخفيف في الاسمين مما ورجه طائفة . **قوله** (انطلقوا إلى خير ففترقوا فيها) في رواية يحيى بن سعيد انطلقا إلى خير ففترقا ، وتحمل رواية الباب على أن كان متهما تابع لهما ، وقد وقع في رواية محمد بن اسحق عن بشير بن يسار عن ابن أبي حاتم ، خرج عبد الله بن سهل في أصحاب له يمتارون تمرا ، زاد سليمان بن بلال عند مسلم في روايته عن يحيى بن سعيد ، في زمن رسول الله ﷺ وهو برئت صلح وأهلها يهود ، وقد تقدم بيان ذلك في المغازي ، والمراد أن ذلك وقع بعد فتحها ، فانها لما فتحت أقر النبي ﷺ أهلها فيها على أن يعملوا في المزارع بالشرع مما يخرج منها كما تقدم بيانه . وفي رواية أبي ليلى بن عبد الله بن سهل ، خرج إلى خير . **قوله** (فوجدوا أحدهم قتيلا) في رواية بشر بن المفضل ، فأتى محيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتأبط في دمه قتيلا ، أي يضطرب فيتمرخ في دمه فدفنته ، وفي رواية الألبان ، فاذا محيصة يجد عبد الله بن سهل قتيلا فدفنته ، وفي رواية سليمان بن بلال ، فوجد عبد الله بن سهل مقتولا في سربه فدفنته صاحبه ، وفي رواية أبي ليلى ، فأخبر محيصة أن عبد الله قتل وطرح في فقير ، بفاء مفتوحة ثم كاف مكسورة أي حفيرة . **قوله** (فقالوا الذين وجد فيهم قد قتلنا صاحبنا ، قالوا ما قتلنا ولا حملنا قاتلا) في رواية أبي ليلى ، فأتى محيصة يهود فقال : أنتم والله قتلتموه ، قالوا والله ما قتلناه . **قوله** (فانطلقوا إلى رسول الله ﷺ) في رواية حماد بن زيد ، فجاء عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود إلى النبي ﷺ فتكلموا في أمر صاحبهم ، وفي رواية سليمان بن بلال ، فأتى أخو المقتول عبد الرحمن ومحيصة وحويصة فذكروا لرسول الله ﷺ شأن عبد الله حيث قتل ، وفي رواية الألبان ، ثم أقبل محيصة إلى النبي ﷺ هو وحويصة وعبد الرحمن بن سهل ، زاد أبو ليلى في روايته وهو - أي حويصة - أكبر منه ، أي من محيصة . **قوله** (فقال الكبير الكبير) بضم الكاف وسكون الواو وبالضبط فيهما على الإغراء ، زاد في رواية يحيى بن سعيد ، فبدأ عبد الرحمن يتكلم وكان أصغر القوم ، زاد حماد بن زيد عن يحيى عند مسلم ، في أمر أخيه ، وفي رواية بشير ، وهو أحدث القوم ، وفي رواية الألبان ، فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبير الكبير ، الأولى أمر والأخرى

كالاول ، ومثله في رواية حماد بن زيد وزاد ، أو قال يبدأ الاكبر ، وفي رواية بشر بن المفضل دكبر كبر ،
بشكر الامر ، وكذا في رواية أبي ليل وزاد ، يريد السن ، وفي رواية الليث ، فسكت وتسلم صاحباه ، وفي
رواية بشر ، وتكلم ، . قوله (نأثرون بالبيئة على من قتله ، قالوا : ما لنا ببيئة) كذا في رواية سعيد بن عبيد ، ولم
يقع في رواية يحيى بن سعيد الانصاري ولا في رواية أبي فلابة الآنية في الحديث الذي بعده للبيئة ذكر وإنما قال يحيى
في رواية ، انهم يفتنون وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم ، هذه رواية بشر بن المفضل عنه وفي رواية حماد عنه ، انهم يستحقون
قاتلكم أو صاحبكم بأيمان خمسين منكم ، وفي رواية عند مسلم ، يقدم محسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته ، وفي
رواية سليمان بن بلال ، يفتنون خمسين يميناً وتستحقون ، وفي رواية ابن عينة عن يحيى عند أبي داود ، وتبرئكم يهود
بخمسين يميناً يميناً ، فبدأ بالمدعى عليهم لكن قال أبو داود إنه وهم كذا جزم بذلك ، وقد قال الشافعي : كان
ابن عينة لا يثبت أقدم النبي ﷺ الانصار في الايمان أو اليهود ، فيقال له ان في الحديث أنه قدم الانصار فيقول
هو ذاك وربما حدث به كذلك ولم يهلك ، وفي رواية أبي ليل ، فقال الحويصة وعبيدة الرحمن انهم يفتنون
وتستحقون دم صاحبكم ؟ فقالوا لا ، وفي رواية أبي فلابة ، فأرسل الى اليهود فدعاهم فقال انتم قتلتم هذا ؟ فقالوا :
لا . فقال أترضون نفل خمسين من اليهود ماقتلوه ، ونفل بفتح النون وسكون الفاء ، بأن شرهه ، وزاد يحيى بن سعيد
، وكيف تخلف ولم تفهد ولم تره ، وفي رواية حماد عنه ، أمر لم تره ، وفي رواية سليمان ، ما شهدنا ولا حضرنا ، .
قوله (قال فيحلفون ، قالوا لا نرضى بأيمان اليهود) وفي رواية أبي ايل ، فقالوا ليسوا بمسلمين ، وفي رواية يحيى
ابن سعيد ، وتبرئكم يهود بخمسين يميناً ، أى يخلصونكم من الايمان بأن يحلفوهم فإذا حلفوا انتم الخصومة فلم
يجب عليهم شيء ، وخلاصتم انتم من الايمان ، قالوا كيف نأخذ بأيمان قوم كفار ، وفي رواية الليث ، وقبله بدل ، وأخذ ،
وفي رواية أبي فلابة ، ما يبالون ان يقتلونا أجمعين ثم يحلفون ، كذا في رواية سعيد بن عبيد لم يذكر عرض الايمان
على المدعين كما لم يقع في رواية يحيى بن سعيد طلب البيئة أولاً ، وطريق الجمع أن يقال حفظ أحدهم ما لم يحفظ
الآخر ، فيحمل على أنه طلب البيئة أولاً فلم تكن لهم بيئة ، فعرض عليهم الايمان فامتنعوا ، فعرض عليهم تحليف
المدعى عليهم فأبوا . وأما قول بعضهم ان ذكر البيئة وهم لأنه ﷺ قد علم أن خبره حينئذ لم يكن بها أحد من
المسلمين فدهوى في العلم مردودة فانه وان لم يكن مع اليهود فيها أحد من المسلمين لكن في نفس القصة أن
جماعة من المسلمين خرجوا يمتارون تمراً فيجوز أن تكون طائفة أخرى خرجوا لئلا ذلك وان لم يكن في نفس
الامر كذلك ، وقد وجدنا لطلب البيئة في هذه القصة شاهداً من وجه آخر أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن
الأنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ان ابن عبيدة الأصغر أصبح قتيلاً على أبواب خير ، فقال
رسول الله ﷺ : أقم شاهدين هل من قتله أدفعه اليك برمته ، قال : يا رسول الله أنى أصيب شاهدين وإنما أصبح
قتيلاً على أبوابهم ؟ قال فتحلف خمسين قسامة ، قال فكيف أحلف على ما أعلم ، قال تستحلف خمسين منهم ، قال
كيف وهم يهود ، وهذا السند صحيح حسن وهو نص في الحل الذي ذكرته فتدبر المصير اليه . وقد أخرج أبو
داود أيضاً من طريق عباد بن وقاعة عن جده رافع بن خديج قال : أصبح رجل من الانصار بجير مقتولاً ، فانطلق
أولياؤه الى النبي ﷺ فقال : شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم ، قال : لم يكن ثم أحد من المسلمين وإنما هم
اليهود وقد يجترئون على أعظم من هذا ، . قوله (فذكره رسول الله ﷺ أن يطل) بضم أوله وفتح الطاء وتشديد

اللام أى يدر . قوله (فرداه مائة) فى رواية الكشممى ، بائة ، ووقع فى رواية أبى لبلب ، فرداه من عنده ، وفى رواية يحيى بن سعيد ، دفعه النبى ﷺ من عنده ، أى أعطى دينه ، وفى رواية حماد بن زيد ، من قبله ، بكسر القاف وفتح الموحدة أى من جميته وفى رواية الليث عنه ، فلما رأى ذلك النبى ﷺ أعطى عقله . قوله (من إبل الصدقة) زعم بعضهم أنه غلط من سعيد بن عبيد لنصريح يحيى بن سعيد بقوله ، من عنده ، وجمع بعضهم بين الروايتين باحتمال أن يكون اشتراها من إبل الصدقة بمال دفعه من عنده ، أو المراد بقوله ، من عنده ، أى بيت المال المرصد للمصالح ، وأطلق عليه صدقة باعتبار الانتفاع به بما زاد لما فى ذلك من قطع المنازعة وإصلاح ذات البين ، وقد حملوه بعضهم على ظاهره لحكى الفاضى عياض عن بعض العلماء جواز صرف الزكاة فى المصالح العامة واستدل بهذا الحديث وغيره . قلت : وتقدم شيء من ذلك فى كتاب الزكاة فى الكلام على حديث أبى لاس قال ، حملنا النبى ﷺ على إبل من إبل الصدقة فى الحج ، وعلى هذا فإمراد بالعنبة كونه تحت أمره وحكمه ، وللاحتراز من جعل دينه على اليهود أو غيرهم ، قال القرطبى فى المفهم ، قل ﷺ ذلك على مقتضى كرمه وحسن سياسته وجبايا للمصلحة ودرا للمفسدة على سبيل التأليف ، ولا سيما عند تقدم الوصول إلى استيفاء الحق ، ورواية من قال ، من عنده ، أصح من رواية من قال ، من إبل الصدقة ، وقد قيل إنها غلط والاولى أن لا يغلط الراوى ما أمكن ، فيحتمل أرجاها منها فذكر ما تقدم وزاد : أن يكون تسلف ذلك من إبل الصدقة ليدفعه من مال الله ، أو أن أولياء القتل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم ، أو أعطاهم ذلك من سهم المؤلفة استغلاكا لهم واستحلابا لليهود انتهى . وزاد أبو إيل فى روايته ، قال سهل فركضتى ناقة ، وفى رواية حماد بن زيد عن يحيى ، أدركته ناقة من تلك الإبل فدخات مربدا لهم فركضتى برجلها ، وفى رواية شيبان بن بلال ، أدركضتى ناقة من تلك الفرائض بالمربد ، وفى رواية محمد بن اسحق ، فراقه ما أنسى ناقة بكرة منها حمراء ضربتني وأنا أحوزها ، وفى حديث الباب من الفرائض مشروعية القسامة . قال الفاضى عياض : هذا الحديث أصل من أصول الشرح وقاعدة من قواعد الأحكام وركن من أركان مصلح العباد ، وبه أخذ كافة الأئمة والشاف من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة وفقهاء الأئمة من المهاجرين والشاميين والكوفيين وأن اختلفوا فى صورة الأخذ به ، وروى الترمذى عن الأخذ به عن طائفة فلم يروا القسامة إلا أنبأوا بها فى الشرح حكما ، وهذا مذهب الحكم بن عتيبة وأبى فلابة وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار وقتادة ومسلم بن خالد وإبراهيم بن عليه واليه ينحو البخارى ، وروى عن عمر بن عبد العزيز باختلاف عنه . قلت : وهذا ينافى ما صدر به كلامه أن كافة الأئمة أخذوا بها ، وقد تقدم النقل عن لم يقل بمشروعيتها فى أول الباب ، ولهم من لم يذكره الفاضى ، قال : واختلف قول مالك فى مشروعية القسامة فى قتل الخطأ ، واختلف القائلون بها فى العمى هل يجب بها القرد أو الدية ؟ فذهب معظم المهاجرين إلى إيجاب القرد إذا كانت شروطها ، وهو قول الزهرى وربيعة وأبى الزناد ومالك والليث والاوزاعى والشافعى فى أحد قوليه وأحمد واسحق وأبى ثور ودأود ، وروى ذلك عن بعض الصحابة كابن الزبير ، واختلف من عمر بن عبد العزيز . وقال أبو الزناد : قتلنا بالقسامة والصحابة متوافرون ، إنى لأرى أنهم ألف رجل فاختلف منهم اثنان . قلت : إنما نقل ذلك أبو الزناد عن عارضة بن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقى من رواية عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه ، والأبى أبو الزناد لا يثبت أنه رأى عشرين من الصحابة فضلا عن ألف . ثم

قال القاضي : ورحمهم حديث الباب ، يعني من رواية يحيى بن سعيد التي أشرت اليها ، قال : كان يجيئه من طرق صحاح لا يدفع ، وفيه تبرئة المدعى ثم ردوا حين أبوا على المدعى عليهم واحتجوا بحديث أبي هريرة البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه إلا القسامة ، ويقول مالك : أجمعت الأئمة في القديم والحديث على أن المدعين يبدون في القسامة ، ولأن جنبه المدعى إذا قرئت بشهادة أو شبهة صارت اليمين له . وهذا الشهادة قوية ، وقالوا هذه سنة بحملها وأصل قائم برأيه لحياة الناس وودع المعتدين ، وعافيت الدعاوى في الأموال فهي على ما ورد فيها ، وكل أصل يتبع ويستعمل ولا تطرح سنة لسنة ، وأجابوا عن رواية سعيد بن عبيد يعني المذكورة في حديث هذا الباب بقول أهل الحديث إنه يوم من رواية أسقط من السياق تبرئة المدعين باليمين لكرنه لم يذكر فيه رد اليمين ، واشتملت رواية يحيى بن سعيد على زيادة من ثقة حافظ فوجب قبولها وهي تقضى على من لم يعرفها . قلت : وسيأتي مزيد بيان لذلك . قال الفرطبي : الأصل في الدعاوى أن اليمين على المدعى عليه ، وحكم القسامة أصل بنفسه لتعذر إقامة البينة على القتل فيما ظاهرا ، فإن الفاسد للقتل بقصد الخلو وبزهد الغفلة ، ونأيدت بذلك الرواية الصحيحة المتفق عليها وبقي ما عدا القسامة على الأصل ، ثم ليس ذلك خروجاً عن الأصل بالسكينة بل لأن المدعى عليه إنما كان القول قوله اقوة جانبه بشهادة الأصل له بالبراءة بما ادعى عليه ، وهو موجود في القسامة في جانب المدعى لقوة جانبه بالاثبات الذي يقوى دعواه ، قال عياض : وذهب من قال بالدية إلى تقديم المدعى عليهم في اليمين ، إلا الشافعي وأحمد فقالا بقول الجمهور : يبدأ بأيمان المدعين وردوا إن أبوا على المدعى عليهم ، وقال بمكسه أهل الكوفة وكثير من أهل البصرة وبعض أهل المدينة والأوزاعي فقال يستحلف من أهل القرية خمسون رجلاً خمسين يمينا ما قتلناه ولا علمنا من قتله . فإن حلفوا برءوا وإن نكصت قسامتهم عن عدد أو نكصوا حلف المدعون على رجل واحد واستحقوا ، فإن نكصت قسامتهم قاده دية ، وقال عثمان البتي من فقهاء البصرة : ثم يبدأ بالمدعى عليهم بالإيمان فإن حلفوا فلا شيء عليهم . وقال الكوفيون : إذا حلفوا وجبت عليهم الدية ، وجاء ذلك عن عمر ، قال واتفقوا كلهم على أنها لا تجب بمجرد دعوى الأولياء حتى يقرن بها شبهة يظلم على الظن الحكم بها ، واختلفوا في تصوير الشبهة على سبعة أوجه فذكرها ، وخلصها : الأول أن يقول المريض دمي عند فلان أو ما أشبه ذلك ، ولو لم يكن به أثر أو جرح فإن ذلك يوجب القسامة عند مالك واليث لم يقل به غيرهما ، واشترط بعض المالكية الاثر أو الجرح ، واحتج مالك بعمدة بقرة بنى اسرائيل ، قال : ووجه الدلالة منها أن الرجل حتى فأخبر بقائه ، وتعقب بحفظ الدلالة منها ، وقد بالغ ابن حزم في رد ذلك ، واحتجوا بأن القاتل يتطلب حالة غفلة الناس فتتمذر البينة ، فلم يعمل بقول المضروب لأنه أدى ذلك إلى اهدار دمه لأنها حالة يتحرى فيها اجتناب الكذب ويتزود فيها من البر والتقوى ، وهذا إنما يأتي في حال المحضر . الثانية أن يشهد من لا يكل النصاب بشهادته كالأحد أو جماعة غير مدلول قال بها المذكوران ووافقهما الشافعي ومن تبعه . الثالثة أن يشهد عدلان بالاضرب ثم يعذب بعده أيا ما ثم يموت منه من غير تحلل إفاقة ، فقال المذكوران : تجب فيه القسامة . وقال الشافعي : بل يجب القصاص بتلك الشهادة . الرابعة أن يوجد مقتول وعنده أو بالقرب منه من بيده آلة القتل وعليه أثر الدم مثلاً ولا يوجد غيره فتشرح فيه القسامة عند مالك والشافعي ، ويلحق به أن تفترق جماعة عن قتيل . الخامسة أن يقتل طائفتان فيوجد بينهما قتيل ففيه القسامة عند الجمهور ، وفي رواية عن مالك تختص القسامة بالطائفة التي ليس هو منها إلا إن كان

من غيرهما فعل الطائفتين . السادسة المقتول في الزعة ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيه في باب مفرد . السابعة أن يوجد قتيل في محلة أو قبيلة ، فهذا يوجب القسامة عند الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة وأتباعهم ، ولا يوجب القسامة عند سري هذه الصورة ، وشرطها عندهم إلا الحنفية أن يوجد بالقتيل أثر ، وقال داود لا تجرى القسامة إلا في العمد على أهل مدينة أو قرية كبيرة رم أهداء للقتول ، وذهب الجمهور إلى أنه لا قسامة فيه بل هو هدر لأنه قد يقتل ويقتل في المحلة لينهوا ، وبه قال الشافعي ، وهو رواية عن أحمد ، إلا أن يكون في مثل القصة التي في حديث الباب فينتج فيها القسامة لوجود العداوة . ولم تر الحنفية ومن وافقهم لونا يوجب القسامة إلا هذه الصورة ، وحجة الجمهور القياس على هذه الواقعة ، والجامع أن يقتزن بالدعوى شيء يدل على صدق المدعى فيقسم معه ويستحق ، وقال ابن قدامة : ذهب الحنفية إلى أن القتيل إذا وجد في محل قاعدى وإليه على خسين انفسا من موضع قتله لظنوا خسين يميننا ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فان لم يجد خسين كرر الإيمان على من وجد ونجب الدية على بقية أهل المحلة ، ومن لم يحلف من المدعى عليهم حبس حتى يحلف أو يقر ، واستدلوا بأن عمر أنه أحلف خسين انفسا خسين يميننا ونفى بالدية عليهم . وتذهب بأحتمال أن يكونوا أقرؤا بالخطأ وانكروا العمد وبأن الحنفية لا يعملون بحرف الواحد إذا عايف الأصول ولو كان مرفوعا فكيف احتجوا بما يخالف الأصول بحرف واحد موقوف وأوجبوا اليمين على غير المدعى عليه ، واستدل به على القود في القسامة لقوله : فقتلته قاتلكم ، وفي الرواية الأخرى : دم صاحبكم ، قال ابن دقيق العيد : الاستدلال بالرواية التي فيها : فيدفع برمته ، أقوى من الاستدلال بقوله : دم صاحبكم ، لأن قوله : يدفع برمته ، أفظ مستعمل في دفع القاتل الاثبات . لقتل ، ولو أن الواجب الدية لبعد استعمال هذا اللفظ وهو في استعماله في تسليم القاتل أظهر . والاستدلال بقوله : دم صاحبكم ، أظهر من الاستدلال بقوله : قاتلكم ، أو : صاحبكم ، لأن هذا اللفظ لا بد فيه من إضمار ، فيحتمل أن يضمر دية صاحبكم احتيالا ظاهرا ، وأما بعد التصريح بالدية فيحتاج إلى تأويل اللفظ بإضمار بدل دم صاحبكم والإضمار على خلاف الأصل ، ولو احتجج إلى إضمار لكان حمله على ما يقتضى إراءة الدم أقرب . وأما من قال يحتمل أن يكون قوله : دم صاحبكم ، هو قتيل لا القاتل فيرده قوله : دم صاحبكم أو قاتلكم ، وتذهب بأن القصة واحدة اختصفت الفاظ الرواة فيها على ما تقدم بيانه فلا يستقيم الاستدلال بلفظ منها لعدم تحقق أنه اللفظ الصادر من النبي ﷺ ، واستدل من قال بالقود أيضا بما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الزهري عن سليمان بن يسار وابن سلمة بن عبد الرحمن عن أناس من أصحاب رسول الله ﷺ أن القسامة كانت في الجاهلية وأقرها النبي ﷺ على ما كانت عليه من الجاهلية ونفى بها بين ناس من الأنصار في قتيل ادعوه على يهود خيبر ، وهذا يتوقف على ثبوت أنهم كانوا في الجاهلية يقتلون في القسامة ، وعند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن مجاهد بوحدة رجيم مصفر قال : إن سهلا يعني ابن أبي حشة وهم في الحديث أن رسول الله ﷺ كتب إلى يهود لأنه قد وجد بين أظهركم قتيلا فدعوه فكشروا يحلفون ما قتلناه ولا علمنا قاتلا ، قال فوداه من عنده ، وهذا رده الشافعي بأنه مرسل ، ويعارض ذلك ما أخرجه ابن منده في الصحابة من طريق مكحول حدثني عمرو بن أبي خزيمة أنه قتل فيهم قتيلا على عهد رسول الله ﷺ فجعل القسامة على شراة باقة ماقتانا ولا دلما قاتلا فصالح كل منهم من نفسه وغرم الدية ، وعمرو يختلف في محبته ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند جيد إلى إبراهيم النخعي قال : كانت القسامة في الجاهلية إذا وجد قتيلا بين

ظهرى قوم أنهم منهم خمسون خمسين يمينا ما قتلنا ولا دلتنا ، فان عجزت الايمان ردت عليهم ثم قتلوا ، ونجسك
من قال لا يجب فيها إلا الدية بما أخرجه الثوري في جامعه وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بسند صحيح الى الشعبي
قال : وجد قتيل بين حيين من العرب فقال عمر : قيدا ما بينهما فأيهما وجدتموه اليه أقرب فأحلفوه خمسين يمينا
وأحرمهم الدية ، وأخرج الشافعي عن سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب في قتيل وجد بين
خيران وروادة أن يقاس طابن القريتين قال أيهما كان أقرب أخرج اليه منهم خمسون رجلا حتى يوافوه مكة
فأدخلهم الحجر فاحلفهم ثم قضى عليهم الدية فقال : حلفت أيمانكم دماءكم ولا يطال دم رجل مسلم ، قال الشافعي :
إنما أخذه الشعبي عن الحارث الأعور والحارث غير مقبول انتهى . وله شاهد مرفوع عن حديث ابن سعيد عند
أحمد أن قتيل وجد بين حيين فأمر النبي ﷺ أن يقاس الى أيهما أقرب ، فالتى دية هل الأقرب ، ولكن سنده
ضعيف ، وقال عبد الرزاق في مصنفه : قلت لسعيد بن جابر عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ أقاد بأقاربه ؟
قال : لا ، قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا ، قلت : فعم ؟ قال : لا ، قلت فلم تجزئوا عليا ؟ فسكت . وأخرج البيهقي
من طريق الفارم بن عبد الرحمن أن عمر قال : القسامة توجب العقل ولا تدفع الدم ، واستدل به الحنفية على
جواز سماع المدعى في القتل على غير معين لأن الانصار ادعوا على اليهود أنهم قتلوا صاحبهم وسمع النبي ﷺ
دعواهم ، ورد بأن الذي ذكره الانصار أولا ليس على صورة الدعوى بين الخصمين لأن من شرطها إذا لم يحضر
المدعى عليه أن يتوفر حضوره ، سلمنا ولكن النبي ﷺ قد بين لهم أن الدعوى إنما تكون على واحد أقوله
تقسمون على رجل منهم فيدفع اليكم برأيه ، واستدل بقوله : هل رجل منهم ، دلي أن القسامة إنما تكون على
رجل واحد وهو قول أحد ومشهور قول مالك ، وقال الجمهور : بشرط أن تكون على معين سواء كان واحدا أو أكثر
والمختلفوا هل يخص القتل بواحد أو يقتل الكل ؟ وقد تقدم البحث فيه ، وقال أصحاب : لم أن يضافوا على جماعة
ويقتلوا واحدا لقتل ويسجن الباقون طالما ويضربون مائة مائة ، وهو قول لم يسبق اليه . وفيه ان الخلاف في القسامة
لا يكون إلا مع الجرم بالافانل ، والعارض إلى ذلك المشاهدة واخبار من يوثق به مع القرينة الدالة على ذلك ، وفيه
أن من توجهت عليه اليه من فكل لا يقضى عليه حتى يرد اليه من الآخر وهو المذهب عند الجمهور ، وعند
أحمد والحنفية يقضى عليه دون رد اليه . وفيه أن أيمان القسامة خمسون يمينا واختلف في عدد الحالفين فقال الشافعي
لا يجب الحق حتى يحلف الوردة خمسين يمينا - رواه فلوا أم كثروا ولو كان بعدد الايمان حلف كل واحد منهم يمينا وإن
كانوا أقل أو نكل بعضهم ردت الايمان على الباقين فان لم يكن إلا واحد حلف خمسين يمينا واستحق حتى لو كان
من برث بالفرض والتعصيب أو بالنسب والولاء حلف واستحق ، وقال مالك : ان كان ولي الدم واحدا ضم اليه
آخر من العصبة ولا يستمان بغيرهم وإن كان الاولياء أكثر حلف منهم خمسون ، وقال القتيبي : لم أسمع أحدا يقول
إنما منزل عن ثلاثة أنفس ، وقال الزهري عن سعيد بن المسيب : أول من نقص القسامة عن خمسين معارفة . قال
الزهري : وقضى به عبد الملك ثم رده عمر بن عبد العزيز الى الأمر الاول . واستدل به على تقديم الاسن في الأمر
المهم إذا كانت فيه أهمية ذلك لا ما إذا كان عربا من ذلك ، وعلى ذلك يحمل الأمر بتقديم الأكبر في حديث الباب لما لأن
ولي الدم لم يكن متاهلا فقام الحاكم قريبه مقامه في الدعوى ولما فهم ذلك . وفيه التأييد والتولية لا ويا . المقتول لا أنه
حكم على القاتلين لأنه لم يتقدم صورة دعوى على غائب وإنما وقع الاخبار بما وقع فذكر لهم قصة الحكم على التقديرين

ومن ثم كتب الى اليهود بعد أن دار بينهم الكلام المذكور ، وبخذه منه أن مجرد الدعوى لا توجب احضار المدعى عليه ، لأن في احضاره مضرة عن إشغاله وتضييعا لأماله من غير وجوب ثابت لذلك ، أما لو ظهر ما يدعى الدعوى من شبهة ظاهرة فهل يسوخ استحضار الخصم أم لا ؟ محل نظر ، والراجح أن ذلك يختلف بالقرب والبعد وشدة الضرر وخفته . وفيه الاكتفاء بالمكانة وبمجرد الواحد مع إمكان المشافهة . وفيه أن البين قبل توجبها من الحاكم لا أثر لها أقول اليهود في جوابهم رافق ما قلنا وفي قولهم لا ترضى بأيمان اليهود استبعاد اصدقهم لما عرفوه من إقدامهم على الكذب وجرأتهم على الإيمان الفاجرة ، واستدل به على أن الدعوى في القسامة لا بد فيها من مداوة أو لوث ، واختلف في سماح هذه الدعوى ولو لم توجب القسامة : فمن أحد روايتان ، وبما عاين قال الشافعي (معموم حديث د البين على المدعى عليه ، بعد قوله ولو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم ، ولأنها دعوى في حق آدمي فتسمع ويستحلف وقد يقر فيثبت الحق في قتله ولا يقبل رجوعه عنه ، فلو تسكل ردت على المدعى واستحق العقود في العمد والدية في الخطأ ، وعن الحنفية لا تعد البين ، وهي رواية عن أحمد ، واستدل به على أن المدعين والمدعى عليهم إذا تسكلوا عن البين وجبت الدية في بيت المال وقد تقدم ما فيه قريبا ، واستدل به على أن من يخلف في القسامة لا يشترط أن يكون رجلا ولا بالغا لاطلاق قوله « خمسين منكم » ، وبه قال ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وأحمد ، وقال مالك لا مدخل للنساء في القسامة لأن المطلوب في القسامة القتل ولا يسمع من النساء . وقال الشافعي : لا يخلف في القسامة إلا الوارث البالغ لأنها بمنى في دعوى حكومية فكانت كسائر الأيمان ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ، واختلف في القسامة هل هي معقولة المعنى فيقاس عليها أو لا والتحقيق أنها معقولة المدنى لكنته خفي ومع ذلك فلا يقاس عليها لأنها لا نظير لها في الأحكام ، وإذا قلنا إن المبدأ فيما بين المدعى فقد خرجت عن سنن القياس ، وشترط القياس أن لا يكون معدولا به عن سنن القياس كشهادة خزيمة ، (تنبيه) : نبه ابن المنير في الحاشية على النسكئة في كون البخاري لم يورد في هذا الباب الطريق الدالة على تحميل المدعى ، وهي بما خالف في القسامة بقية الحقوق فقال : مذهب البخاري تضييف القسامة ، فلماذا صدر الباب بالاحاديث الدالة على أن البين في جانب المدعى عليه ، وأورد طريق سعيد بن عبيد وهو جار على القواعد ، والروايات المدعى البينة ليس من خصوصية القسامة في شيء . ثم ذكر حديث القسامة الدال على خروجها عن القواعد بطريق العرض في كتاب المواضع والجوزية فرارا من أن يذكرها هنا فينلصط المستدل بها على اعتقاد البخاري ، قال وهذا الإخفاء مع صحة ألفقه ليس من قبيل كتمان العلم . قلت : الذي يظهر لي أن البخاري لا يضيف القسامة من حيث هي ، بل يوافق الشافعي في أنه لا قود فيها ، ويخالفه في أن الذي يخلف فيها هو المدعى ، بل يرى أن الروايات اختلفت في ذلك في قصة الانصار ويهود خيبر فورد اختلفت الى المتفق عليه من أن البين على المدعى عليه فمن ثم أورد رواية سعيد بن عبيد في « باب القسامة » وطريق يحيى بن سعيد في باب آخر ، وليس في شيء من ذلك تضييف أصل القسامة والله أعلم . وادعى بعضهم أن قوله « تحالفون وتصدقون » استفهام انكار واستعظام للجمع بين الأمرين ، وتعقب بأنهم لم يبدعوا بطلب البين حتى يصح الانكار عليهم ، وإنما هو استفهام تقرير ونشرع . قوله (أبو بشر اسحاق بن ابراهيم الاسدي) بفتح السين المهملة المعروف بابن عتبة واسم جده دقهم وهو الثقة المشهور ، وهو منسوب الى بني أسد بن خزيمة لأن أصله من مواليهم ، والحاجج بن أبي شيخان هو

المعروف بالصواف : واسم أبي عثمان ميسرة وقيل سالم ، وكنية الحجاج أبو الصلت ويقال غير ذلك وهو بصرى
أيضا وهو مولى بنى كندة ، وأبو رجاء اسمه سليمان وهو مولى أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي ، ووقع هذا من
آل أبي قلابة ، وفيه تجوز فانه منهم باعتبار الولاء لا بالاصالة ، وقد أخرجه أحمد فقال وحدنا اسماعيل بن ابراهيم
حدثنا حجاج عن أبي رجاء مولى أبي قلابة ، وكذا عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح ، وكذا
عند الاسماعيلي من رواية أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة كلهم عن اسماعيل . **قوله** (أن عمر بن عبد العزيز) يعني
الخليفة المشهور (أبرز سريره) أى أظهره . وكان ذلك في زمن خلافته وهو بالاشام ، والمراد بالسرير ما جرت
عادة الخلفاء الاختصاص بالجلوس عليه ، والمراد أنه أخرجه الى ظاهر الدار لا الى الشارع ، ولذلك قال دأذن
لباس ، ووقع عند مسلم من طريق عبد الله بن عون عن أبي رجاء عن أبي قلابة : كنت خلف عمر بن عبد العزيز ،
قوله (ما تقولون في القسامة) زاد أحمد بن حرب عن اسماعيل بن عتبة عند أبي نعيم في المستخرج فأضرب الناس أى
سكتوا مطرفين يقال أضربوا إذا سكتوا وأضربوا إذا تكلموا ، وأصل أضرب أضرب فقلبه ويقال أضرب على الشيء لومه
والاسم الضرب كالحيوان المشهور ، ويحتمل أن يكون المراد أنهم علموا رأى عمر بن عبد العزيز في انكار القسامة
فلما سلم سكتوا مضمون مخالفته ، ثم تكلم بعضهم بما عنده في ذلك كما وقع في هذه الرواية وقالوا نقول القسامة
القيود بها حق وقد أقادت بها الخلفاء ، وأرادوا بذلك ما تقدم نقله عن معاوية وعن عبد الله بن الزبير وكذا جاء
عن عبد الملك بن مروان ، لكن عبد الملك أقاد بها ثم ندم كما ذكره أبو قلابة بعد ذلك في رواية حماد بن زيد عن
أيوب وحجاج الصواف عن أبي رجاء . وأن عمر بن عبد العزيز استشار الناس في القسامة فقال قوم : هي حق ،
فرضي بها رسول الله ﷺ ورضي بها الخلفاء ، أخرجه أبو حوارة في صحيحه وأصله عند الشيخين من طريقه . **قوله**
(قال لي ما تقول) في رواية أحمد بن حرب : فقال لي يا أبا قلابة ما تقول . **قوله** (ولصنني للناس) أى أبرزني
لمناظرتهم ، أو لكونه كان خلف السرير فامر أن يظهر ، وفي رواية أبي حوارة : وأبو قلابة خلف السرير فلهذا
قالتهت اليه فقال : ما تقول يا أبا قلابة . **قوله** (عندك رهوس الاجناد) بفتح الهمزة وسكون الجيم بعدها نون
جمع جند وهي في الاصل الانصار والاعوان ثم اشتهر في المفاصلة ، وكان عمر قسم الشام بعد موت أبي عبيدة ومعاذ
على أربعة أمراء مع كل أمير جند ، فكان كل من فلسطين ودمشق وحمص وقنسرين يسمى جندا باسم الجند الذي
نزلوها ، وقيل كان الرابع الاردن وانما أفردت قنسرين بعد ذلك ، وقد تقدم شيء من هذا في الطلب في شرح
حديث الطاعون لما خرج عمر الى الشام فلقية أمراء الاجناد ولابن ماجه وصححه ابن خزيمة من طريق أبي
صالح الاشعري عن أبي عبد الله الاشعري في غسل الاهقاب : قال أبو صالح فقلت لابي عبد الله من حديثك قال :
أمراء الاجناد خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وعمر بن العاص . **قوله** (وأشراف
الحرب) في رواية أحمد بن حرب : وأشراف الناس . **قوله** (أرأيت لو أن خدينا الخ) وقع في رواية حماد : شهد
عندك أربعة من أهل حمص هل رجل من أهل دمشق ، وزاد بعد قوله أكننت نطقه وقال لا . قال يا أمير المؤمنين
هذا أعظم من ذلك . **قوله** (فوالله ما قتل رسول الله ﷺ أحدا قط) في رواية حماد : ولا والله لا أعلم رسول الله
ﷺ قتل أحدا من أهل الصلاة ، وهو مرافق لحديث ابن مسعود الماضي مرفوعا في أول الدييات : لا يجل دم
امرئ مسلم . **قوله** (الا في إحدى) في رواية أحمد بن حرب : الا باحدى . **قوله** (بجريرة نفسه) أى بجهنمها

قوله (فقال أقوم أوليس قد حدث أنس) عند مسلم من طريق ابن عون ، فقال عنبسة قد حدثنا أنس بكذا ، وفي رواية حماد المذكرة ، فقال عنبسة بن سعيد : فأين حديث أنس بن مالك في العكيين ، كذا في هذه الرواية ، وتقدم في الطهارة وغيرها بلفظ «المرنيين» ، وأوضحنا أن بعضهم كان من عكل وبعضهم كان من عرينة ، وثبت كذلك في كثير من الطرق . وعنبسة المذکور بفتح المهملة وسكون النون وفتح الموحدة بعدها سين مهملة هو الأموي أخو عمرو بن سعيد المعروف بالاشدق ، وأمام جده العاص بن سعيد بن العاص بن أمية ، وكان عنبسة من خيار أهل بيته ، وكان عبد الملك بن مروان بعد أن قتل أخاه عمرو بن سعيد يكرمه ، وله رواية وأخبار مع الحجاج بن يوسف ، ووثقه ابن معين وغيره . قوله (أنا أحدثكم حديث أنس حدثني أنس) في رواية أحمد بن حرب ، فإبای حديث أنس . قوله (فبايعوا) في رواية أحمد بن حرب ، فبايعوه . قوله (أجسامهم) في رواية أحمد بن حرب ، أجسادهم . قوله (من البانها وأبوها) في رواية أحمد بن حرب ، من رسلها ، وهو بكسر الراء وسكون المهملة اللين وفتح الحين المال من الإبل والغنم ، وقيل بل الإبل خاصة إذا أرسلت إلى الماء تسمى رسل . قوله (ثم فبذم) بنون ووحدة مفتوحة تين ثم ذال معجمة أي طرحهم . قوله (قلت وأى شيء أشد مما صنع هؤلاء ؟) أرندوا عن الإسلام وقتلوا وسرقوا) في رواية حماد قال أبو قلابة فمؤلا . سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله . قوله (فقال عنبسة) هو المذکور قبل . قوله (ان سمعت كالיום قط) إن بالتخفيف وكسر الهمزة بمعنى ما التافئة وحذف الفعل سمعت والتقدير ما سمعت قبل اليوم مثل ما سمعت منك اليوم ، وفي رواية حماد فقال عنبسة يا قوم ما رأيت كالיום قط ، ووقع في رواية ابن عون ، قال أبو قلابة فلما فرغت قال عنبسة سبحان الله . قوله (أتريد على حديثي يا عنبسة) في رواية ابن عون ، قلت أنتمى يا عنبسة . وكذا في رواية حماد كان أبا قلابة فهم من كلام عنبسة إنكار ما حدث به . قوله (لا ولكن جئت بالحديث على وجهي) في رواية ابن عون ، قال لا هكذا حدثنا أنس ، وهذا دال على أن عنبسة كان يسمع حديث العكيين من أنس . وفيه إشعار بأنه كان غير مضابط له على ما حدث به أنس فكان يظن أن فيه دلالة على جواز القتل في المعصية ولو لم يقع المكفر ، فلما ساق أبو قلابة الحديث تذكّر أنه هو الذي حدثهم به أنس فاعترف لأبي قلابة بضبطه ثم أنبى عليه . قوله (والله لا يزال هذا الجند يحضر ما كان هذا الشيخ بين أظهرهم) المراد بالجند أهل الشام ، ووقع في رواية ابن عون ، يا أهل الشام لا يزالون يحضر ما دام فيكم هذا أو مثل هذا ، وفي رواية حماد والله لا يزال هذا الجند يحضر ما أبقاك الله بين أظهرهم . قوله (وقد كان في هذا سنة - إلى قوله - دخل عليه نفر من الأنصار) كذا أورده أبو قلابة هذه القصة مرسلة ، ويغاب على الظن أنها قصة عبد الله بن سهل ومحيصة ، فإن كان كذلك فاعل عبد الله بن سهل ورفقته فحدثوا عند النبي ﷺ قبل أن يتوجهوا إلى خيبر ثم توجهوا فقتل عبد الله بن سهل كما تقدم وهو المراد بقوله هنا فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل . قوله (فخرج رسول الله ﷺ) لعله لما جاوره كان داخل بيته أو المسجد فسكره فخرج إليهم فأجابهم . قوله (فقال بمن نظفون أو ترون) بهم أرله وهما بمعنى . قوله (قالوا : نرى أن اليهود قتله) كذا للأكثر بلفظ الفعل الماضي بالافراد وفي رواية المستعمل «قتلته» بصيغة المسند إلى الجمع المستفاد من لفظ اليهود لأن المراد قتلوه ، وقد قدمت بيان ما اختلف فيه من ألفاظ هذه القصة في شرح الحديث الذي قبله . قوله (فأتى وقد كانت هذيل) أي القبيلة المشهورة ، وهم ينتسبون إلى هذيل بن مدركة

ابن الياس بن مضر ، وهذا من قول أبي فلابة ، وهي قصة موصولة بالسند المذكور الى أبي فلابة ، لكنها مرسلة لأن أبا فلابة لم يدرك عمر . **قوله** (خلعوا خليفنا) في رواية الكشميهني خليفنا بجاء مهمة وقاد بدل الدين ، والخلع فعل بمعنى مفعول يقال تخالع القوم إذا نقضوا الحلف ، فإذا فعلوا ذلك لم يطالبوا بجنايته فكأنهم خلعوا اليمين التي كانوا بسببها معه ، ومنه سعى الأمير إذا عزل خليفه وخلعوا ، وقال أبو موسى في المعين خليفه فومه أي حكموا بأنه مفسد فقبضوا عليه . ولم يكن ذلك في الجاهلية يختص بالخليف بل كانوا ربما خلعوا الواحد من القبيلة ولو كان من صميمها إذا صدرت منه جناية تقتضي ذلك ، وهذا مما أبطله الاسلام من حكم الجاهلية . ومن ثم قبله في الخبر بقوله في الجاهلية ، ولم أقف على اسم الخليفة المذكور ولا على اسم أحد من ذكر في القصة . **قوله** (فطرق أهل بيت) بهم الطاء المهملة أي هجم عليهم ليلا في خفية ليسرق منهم ، وحاصل القصة أن القاتل ادعى أن المقتول ابن وأن قومه خاموه فأنكروا ثم ذلك وحلفوا كاذبين فأهلكهم الله بحنك القسامة وخاص المظالم وحده . **قوله** (ما خاموا) في رواية أحمد بن حرب وما خاموه . **قوله** (حتى إذا كانوا بنحلة) بلفظ واحدة النخيل ، وهو موضع على ليلة من مكة . **قوله** (فاجتمع عليهم الغار) أي سقط عليهم بغلة . **قوله** (وأفلت) بهم أوله وسكون الفاء أي تخلص ، والقرينان هما آخر المقتول والذي أكل الخمين . **قوله** (واتبعهما حجر) أي بتشديد البناء وقع عليهم بعد أن خرجا من الغار . **قوله** (وقد كان عبد الملك بن مروان) هو مقول أبي فلابة بالسند أيضا وهي موصولة لأن أبا فلابة أدركها . **قوله** (فأدرجلا) لم أقف على اسمه ، . **قوله** (ثم ندم بعد) بهم الدال . **قوله** (ما صنع) كأنه ضمن ندم معنى كره ووقع في رواية أحمد بن حرب وعلى الذي صنع ، . **قوله** (فأمر بالخمين) أي الذين حلفوا ، ووقع في رواية أحمد بن حرب الذين أسسموا . **قوله** (ويرمى إلى الشام) أي نفهم ، وفي رواية أحمد بن حرب ومن الشام ، وهذه أولى لأن إقامة عبد الملك كانت بالشام ، ويحتمل أن يكون ذلك وقع لما كان عبد الملك بالعراق عند حاربه مصعب بن الزبير ويكوتوا من أهل العراق فنظام إلى الشام ، قال المطلب فيما حكاه ابن بطال : الذي اعترض به أبو فلابة من قصة العربيين لا يفيد مراده من ترك القسامة لجواز قيام البينة والدلائل التي لا تدفع على تحقيق الجناية في حق العربيين ، فليس قصتهم من طريق القسامة في شيء . لأنها إما تكون في الاختفاء بالقتل حيث لا بينة ولا دليل ، وأما العربيون فانهم كشفوا وجودهم قطع السبل والخروج على المسلمين فكان أمرهم غير أمر من ادعى القتل حيث لا بينة هناك ، قال : وما ذكره هنا من إتمام الغار عليهم يعارضه ما تقدم من السنة ، قال : وأيسر رأي أبي فلابة حجة ولا ترد به الدنن ، وكذا يحو عبد الملك أسماء الذين أقسموا من الديوان قلت : والذي يظهر لي أن مراد أبي فلابة بقصة العربيين خلاف ما فهمه هذه المأب أن قصتهم كان يمكن فيها القسامة فلم يفعلها النبي ﷺ ، وإنما أراد الاستدلال بها لما ادعاه من الحصر الذي ذكره في أن النبي ﷺ لم يقتل أحدا إلا في إحدى ثلاث ففرض بقصة العربيين وحاول الماترض لإثبات قسم رابع فرد عليه أبو فلابة بما حاصله أنهم إنما استوجبوا القتل بقتلهم الراعي وبارتدادهم عن الدين وهذا بين لا خفاء فيه ، وإنما استدلل على ترك القود بالفسادة بقصة القتل عند اليهود فليس فيها القود بالفسادة ذكر ، بل ولا في أصل القصة التي هي عمدة الباب تصريح بالقود كما سأبينه ، ثم رأيت في آخر الحاشية لابن المنذر نحو ما أجبت به ، وحاصله توهم المطلب أن أبا فلابة عارض حديث القسامة بحديث العربيين فأنتكر عليه فهم . وإنما ادترض أبو فلابة على القسامة بالحديث الدال على سحر

القتل في ثلاثة أشياء ، فإن الذي عارضه ظن أن في قصة العربيتين حجة في جواز قتل من لم يذكر في الحديث المذكور كأن يتمسك بالحجاج في قتل من لم يثبت عليه واحدة من الثلاثة ، وكأن عنبسة تلقف ذلك عنه فإنه كان صديقه ، فبين أبو قلابة أنه ثبت عليهم قتل الراعي بغير حق والارتداد عن الإسلام . وهو جواب ظاهر فلم يورد أبو قلابة قصة العربيين مستدلاً بها على ترك القسامة بل رد على من تمسك بها للقود بالقسامة ، وأما قصة الغار فأشار بها إلى أن العادة جرت بهلاك من حلف في القسامة عن غير علم كما وقع في حديث ابن عباس في قصة القتييل الذي وقعت القسامة بسببه قبل البعثة وقد مضى في كتاب المبعث وفيه ، فإحال الحول ومن الثمانية والأربعين الذين حلفوا عين نظرف . ووجه عن ابن عباس حديث آخر في ذلك أخرجه الطبراني من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن عبيد الله بن عبد الله عنه قال وكانت القسامة في الجاهلية حجازاً بين الناس ، فكان من حلف على إثم أرى عقوبة من الله ينكل بها عن الجراءة على الحرام ، فكانوا يتورعون عن إيمان الصبر ويهايونها ، لما بعث الله محمداً ﷺ كان المسلمون لها أهيب ، ثم إنه ليس في سياق قصة الهذليين تصريح بما صنع عمر هل أفاد بالقسامة أو حكم بالدية ، فقول المطلب ما تقدم من السنة إن كان إشارة إلى صنيع عمر فليس بواضح ، وأما قوله إن رأى أبي قلابة وعمر عبد الملك من الديوان لا تزد به السنن فقبول ، لكن ما هي السنة التي وردت بذلك ؟ نعم لم يظهر لي وجه استدلال أبي قلابة بأن القتل لا يشرع إلا في الثلاثة لرد القود بالقسامة مع أن القود قتل نفس بنفس وهو أحد الثلاثة ، وإنما وقع النزاع في الطريق إلى ثبوت ذلك

٢٣ - باب من اطلع في بيت قوم فقتلوا أيمته فلا دية له

٦٩٠٠ - **حديث** أبو الهيثم حدثنا حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس « عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً اطلع في بعض حُجَرِ النَّبِيِّ ﷺ فقام إليه بمشقص - أو مشافص - وجعل يخنقه ليطنه »

٦٩٠١ - **حديث** نقيب بن سعيد حدثنا ليث عن ابن شهاب « أن سهل بن سعد السامدي أخبره أن رجلاً اطلع في حُجَرِ في باب رسول الله ﷺ - ومع رسول الله ﷺ مدرى يخنك به رأسه - فلما رآه رسول الله ﷺ قال : لو أعلم أنك تنتظر مني اطعنت به في هذيك . قال رسول الله ﷺ : إنما جعل الإذن من قبل البهر »

٦٩٠٢ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا أبو الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة قال : قال أبو القاسم ﷺ : لو أن اسماً اطلع عليك بغير إذن فخذته بحصاة ففقت عينه لم يكن عليك جناح »

قوله (باب من اطلع في بيت قوم فقتلوا أيمته فلا دية له) كذا جزم بقى الدية ، وليس في الخبر الذي ساقه نصريح بذلك لكنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه على هاتيه . **قوله** (أن رجلاً اطلع) أى نظر من دلو ، وهذا الرجل لم أعرف اسمه صريحاً لكن نقل ابن بشكوال عن أبي الحسن بن الفيث أنه الحكم بن أبي العاص بن أمية والد مروان ولم يذكر مستنداً لذلك ، ووجدت في كتاب مكة ألفا كهي ، من طريق أبي سفيان عن

الزهرى وعطاء الخراساني أن أصحاب رسول الله ﷺ دخلوا عليه وهو يلحن الحكم بن أبي العاص وهو يقول
اطلع على وأنا مع زوجتي فلانة فكلح في وجهي ، وهذا ليس صريحا في المقصود هنا ، ووقع في سنن أبي داود
من طريق هليل بن شرحبيل قال : جاء سعد فوقف على باب النبي ﷺ فقام يستأذن على الباب فقال : هكنا عنك
فانما الاستئذان من أجل البصر ، وهذا أقرب إلى أن يفسر به المهم الذي في ثاني أحاديث الباب ، ولم ينسب سعد
هذا في رواية أبي داود ، ووقع في رواية الطبراني أنه سعد بن عباد وثقه أعلم . قوله (من حجر في بعض حجر)
تقدم ضبط اللفظين في كتاب الاستئذان . قوله (بمشقص أو مشاقص) هو شك من الراوي وتقدم بياناه وأنه
النصل العريض ، وقوله في الخبر الذي بعده مدري ، قد يخالفه فيحمل على تعدد الفصة ، ويحتمل أن رأس المدري
كان محددا فأشبه النصل ، وتقدم ضبط المدري في باب الامتشاط ، من كتاب القباس وأنما قيل في تفسيره
حديدة كالخلال لها رأس وعدد وقيل لها سنان من حديد . قوله (وجعل بخنله) بفتح أوله وسكون الخاء المعجمة
بعدها مثناة مكسورة ثم لام من الخنل بفتح أوله وسكون ثانيه وهو الإصابة هل غفلة . قوله (ليطعنه)
يضم العين المهملة بناء على الظهور أن الطعن بالفاعل يضم العين وبالقول بفتحها وقد قيل هما سواء . زاد أبو الربيع
الزهراني عن حماد عند مسلم وذهب أوله فأخطأ ، وفي رواية عاصم بن علي عن حماد عند أبي نعيم . فما أدرى
أذهب أو كيف صنع . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا ليث) هو ابن سعد . قوله (ان رجلا اطلع في حجر في
باب رسول الله ﷺ) في رواية السكشميني . قوله (أنك) رواية السكشميني أن خفيفة .
قوله (في عينيك) كذا للمستمل والمرحى وللباقين وفي عينك ، بالإفراد ، وهذا بما يقوى تعدد الفصة لأنه في
حديث أنس جزم بأنه اطلع وأراد أن يطعنه ، وفي حديث سهل عان طعنه على نظره . قوله (أنا جعل الإذن من
قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة . قوله (البصر) في رواية السكشميني ، النظر ، وقد تقدم في
الاستئذان من وجه آخر عن الزهرى بلفظ آخر . الحديث الثالث ، قوله (حدثنا علي) هو ابن المديني وسفيان
هو ابن عيينة . قوله (قال أبو القاسم ﷺ) في رواية مسلم . أن رسول الله ﷺ قال ، أخرجه عن ابن أبي عمر
عن سفيان . قوله (لو أن امرأة) تقدم ضبطه قبل ستة أبواب . قوله (لم يكن عليك جناح) عند مسلم من هذا
الوجه ، ما كان عليك من جناح ، والمراد بالجناح هذا الحرج ، وقد أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن ابن
عيينة بلفظ : ما كان عليك من حرج ، ومن طريق ابن دجلان عن أبيه عن الزهرى عن أبي هريرة : ما كان عليك
من ذلك من شيء . ووقع عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ : من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد
حمل لهم أن يفتؤا عينه وأخرجه من رواية أبي صالح عنه ، وفيه رد على من حمل الجناح هنا على الإثم ،
ورنب على ذلك وجوب الدية إذ لا يلزم من رفع الإثم رفعها لأن وجوب الدية من خطاب الوضع ، ووجه الدلالة
أن اثبات الحل يمنع ثبوت القصاص والدية ، وورد من وجه آخر عن أبي هريرة أصرح من هذا عند أحمد وابن
أبي عاصم وللنسائي وصححه ابن حبان والبيهقي كلهم من رواية بشير بن نهيك عنه بلفظ : من اطلع في بيت قوم بغير
اذنهم لفتؤا عينه فلا دية ولا قصاص ، وفي رواية من هذا الوجه : فهو مدري ، وفي هذه الأحاديث من الفوائد
إبقاء شعر الرأس وتربيته واتخاذ آلة ينزل بها عنه الهوام ويحك بها لدفع الوسخ أو القمل . وفيه مشروعية
الاستئذان على من يكون في بيت من الباب ومنع اطلع عليه من خال الباب . وفيه مشروعية الامتشاط . وقد

تقدم كثير من هذا كله في باب الاستئذان ، وأن الاستئذان لا يختص بغير المحارم بل يشرع على من كان منكشفا ولو كان أما أو اختا واستدل به على جواز رمي من يتجسس ولو لم يندفع بالشئ الخفيف جاز بالثقل ، وأنه إن أصيبت نفسه أو بعضه فهو هدر ، وذهب المالكية الى الفصاح وأنه لا يجوز قصد العين ولا غيرها ، واعتلوا بأن المصية لا تدفع بالمصية ، وأجاب الجمهور بأن المأذون فيه إذا ثبت الاذن لا يسمى مصية وإن كان الفعل لو تجرد عن هذا السبب بعد مصية ، وقد اتفقوا على جواز دفع الصائل ولو أتى على نفس المدفوع ، وهو بغير السبب المذكور مصية فهذا ملحق به مع ثبوت النص فيه ، وأجابوا عن الحديث بأنه ورد على سبيل التخليط والارهاب ، ووافق الجمهور منهم ابن نافع ، وقال يحيى بن عمر منهم لعل مالك لم يبلغه الخبر ، وقال القرطبي في «المهم» ما كان عليه الصلاة والسلام بالذي هم أن يفعل ما لا يجوز أو يؤدي الى ما لا يجوز ، والحل على رفع الائم لا يتم مع وجود النص وفتح المخرج وليس مع النص قياس ، واعتل بعض المالكية أيضاً بالاجماع على أن من قصد النظر الى عورة الآخر ظاهر أن ذلك لا يبيع فقهه عينه ولا سقوط ضمانها عن فقهاء فكذا إذا كان المنظر في بيته وتجسس الناظر الى ذلك ، ونافذ القرطبي في ثبوت هذا الاجماع وقال : ان الخبر يتناول كل مطلع ، قال : وإذا تناول المطالع في البيت مع المظنة فتناوله المحقق أولى . قلت : وفيه نظر لأن النطلع الى ما في داخل البيت لم ينحصر في النظر الى شيء معين كمعورة الرجل مثلاً بل يشمل استكشاف الحريم وما يقصد صاحب البيت ستره من الأمور التي لا يجب اطلاع كل أحد عليها ، ومن ثم ثبت النهي عن التجسس والوعيد عليه جميعاً لمواد ذلك ، فلو ثبت الاجماع المدعى لم يستلزم رد هذا الحكم الخاص ، ومن المعلوم أن العاقل يشتد عليه أن الاجنبى يرى وجه زوجته وابنته ونحو ذلك وكذا في حال ملاعبته أهله أشد مما رأى الاجنبى ذكره منكشفاً ، والذي ألزمه القرطبي صحيح في حق من يروم النظر فيدفعه المنظور اليه ، وفي وجه الشافعية لا يشرع في هذه العورة ، وهل يشترط الانذار قبل الرمي ؟ وجهان ، قيل يشترط كدفع الصائل ، وأصحهما لا لقوله في الحديث : يحتله بذلك ، وفي حكم المتطاع من دخل الباب الناظر من كوة من الدار وكذا من وقف في الشوارع فنظر الى حريم غيره أو الى شيء في دار غيره ، وقيل المنع مختص بمن كان في ملك المنظور اليه ، وهل يلحق الاستماع بالنظر ؟ وجهان . الاصح لا ، لأن النظر الى العورة أشد من استماع ذكرها ، وشرط القياس المساواة أو أولوية المقابس وهذا بالعكس . واستدل به على اعتبار قدر ما يرى به بمعنى الخذف المقدم بياناً في كتاب الحج أقوله في حديث الباب : نخذفته ، فلو رماه بمجرى يقتل أو سهم تعلق به الفصاح ، وفي وجه لاضمان مطلقاً ولو لم يندفع إلا بذلك جاز ، ويستثنى من ذلك من له في تلك الدار زوج أو محرم أو متاع فأراد الاطلاع عليه فيمتنع رميه الشبهة ، وقيل لا فرق ، وقيل يجوز إن لم يكن في الدار غيره حريمه فإن كان فيها غيره أندر فإن اتى والا جاز ، ولو لم يكن في الدار الا رجل واحد هو مالكها أو ساكنها لم يحرم قبل الانذار إلا إن كان مكشوف العورة ، وقيل يجوز مطلقاً لأن من الأحوال ما يكره الاطلاع عليه كما تقدم . ولو قصر صاحب الدار بأن ترك الباب مفتوحاً وكان الناظر مجتازاً فنظر غيره قاصد لم يحرم ، فإن تعمد النظر فوجهان أحدهما لا ، ويلحق بهذا من نظر من سطح بيته فقيه الخلاف . وقد توسع أصحاب الفروع في نظائر ذلك ، قال ابن دقيق العيد : وبعض تصرفاتهم مأخوذة من إطلاق الخبر الوارد في ذلك ، وبعضها من مقتضى فهم المقصود ، وبعضها بالقياس على ذلك ، وإقاه أهل

٢٤ - باب العاقلة

٦٩٠٣ - **حدثنا** الفضل أخبرنا ابن عيينة **حدثنا** مطرف قال سمعت الشعبي قال سمعت أبا جحيفة قال سألت علياً رضي الله عنه : هل عندكم شيء ما ليس في القرآن ، وقال مرة ما ليس عند الناس فقال والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن - إلا فهم أعطى رجل في كتابه - وما في الصحيفة ، قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر »

قوله (باب العاقلة) بكسر القاف جمع عاقل وهو دافع الدية ، وسميت الدية عفاً تسمية بالمصدر لأن الإبل كانت تمقل بفناء ولي القتل ، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ولو لم تكن لإبلا ، وعاقلة الرجل قراياته من قبل الأب وهم عصيته ، وهم الذين كانوا يدقون الإبل على باب ولي المقتول . وتعمل العاقلة الدية ثابت بالسنة ، وأجمع أهل العلم على ذلك ، وهو مخالف ظاهر قوله (ولا تزر وازرة وزر أخرى) لكنه خص من عمومها ذلك لما فيه من المصلحة ، لأن القاتل لو أخذ بالدية لأوشك أن تأتي على جميع ماله ، لأن نتائج الخطأ منه لا يؤمن ولو ترك بغير تفريم لأهدر دم المقتول . قلت : ويحتمل أن يكون المر فيه أنه لو أفرد بالتفريم حتى يفترق لآل الأمر إلى الإهدار بعد الافتقار ، بل على عاقلة ، لأن احتمال فتر الواحد أكثر من احتمال فتر الجماعة ، ولأنه إذا تمكروا ذلك منه كان تحذيره من العود إلى مثل ذلك من جماعة أدعى إلى القبول من تحذيره نفسه والعالم هند الله تعالى . وعاقلة الرجل عشرينه ، فيبدأ بفخذه الأدنى فان عجروا ضم اليوم الأقرب إليهم وهي على الرجال الأحرار البالغين أولى البصار منهم . **قوله** (قال مطرف) كذا لأبي ذر ، وللباقين **حدثنا** مطرف ، ويؤيده أنه سبأني بعد ستة أبواب بهذا السند بصينه وانظروا **حدثنا** مطرف ، وكذا هو في رواية الحميدي عن ابن هبيرة ، ومطرف هو ابن طريف بطاء مهملة ثم فاء في اسمه واسم أبيه ، وهو كوفي ثقة معروف ، ووقع مذكوراً باسم أبيه في رواية النسائي عن محمد بن منصور عن ابن عيينة . **قوله** (هل عندكم شيء ما ليس في القرآن) أي مما كتبهتموه عن النبي ﷺ سواء حفظتموه أم لا ، وليس المراد تجميع كل مكتوب ومحفوظ المتكررة الثابت عن علي من مرويه عن النبي ﷺ مما ليس في الصحيفة المذكورة ، والمراد ما يفهم من لحوى لفظ القرآن ويستدل به من باطن معانيه ، ومراد علي أن الذي عنده زائداً على القرآن مما كتب عنه الصحيفة المذكورة وما استنبط من القرآن كأنه كان يكتب ما يقع له من ذلك مثلاً بنفسه ، بخلاف ما حفظه عن النبي ﷺ من الأحكام فإنه يتماهد بها بالقول والافتاء بها فلم يحش عليها من النسيان ، وقوله **إلا فهم** يعطى رجل في كتابه ، في رواية الحميدي المذكورة **إلا أن يعطى** الله عبداً فهمما في كتابه ، وكذا في رواية النسائي ، وقد تقدم في كتاب الجهاد من وجه آخر عن مطرف بلفظ **إلا فهمما** يعطيه الله رجلاً في القرآن ،

٣٥ - باب جنين المرأة

٦٩٠٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك . **حدثنا** إسماعيل **حدثنا** مالك عن ابن شهاب

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعنه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحت جديتها، ف قضى رسول الله ﷺ فيها بفرقة عهدي أو أمة،

٦٩٠٥ - حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا وكب حدثنا هشام عن أبيه « عن المغيرة بن شعبه عن

عمر رضي الله عنه أنه استشارهم في إملاص المرأة، فقال المغيرة: قضى النبي ﷺ بالفرقة عهدي أو أمة،

[الحديث ٦٩٠٥ - أطرافه في: ٦٩٠٧، ٦٩٠٨، م ٧٣١٧]

٦٩٠٦ - قال أئمة من يشهد معك « فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي ﷺ قضى به »

[الحديث ٦٩٠٦ - طوله في: ٦٩٠٨، ٧٣١٨]

٦٩٠٧ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام عن أبيه « أن عمر نشد للناس من سمع النبي ﷺ

قضى في السقط فقال المغيرة: أنا سمعته قضى فيه بفرقة عهدي أو أمة،

٦٩٠٨ - وقال: أنت من يشهد معك على هذا فقال محمد بن مسلمة أنا أشهد على النبي ﷺ بمثل هذا »

٦٩٠٨ م - حدثني محمد بن عبد الله حدثنا محمد بن سابق حدثنا زائدة حدثنا هشام بن هرو عن أبيه

« أنه سمع المغيرة بن شعبه يحدث عن عمر أنه استشارهم في إملاص المرأة . . . مثله »

قوله (باب جنين المرأة) الجنين بحجم ونونين وزن عظيم حمل المرأة مادام في بطنها، سمى بذلك لاستناره، فان خرج حيا فهو ولد أو ميتا فهو سقط، وقد يطلق عليه جنين، قال الباجي في شرح رجال الموطأ « الجنين ما ألقته المرأة بما يعرف أنه ولد سواء كان ذكرا أو أنثى ما لم يستهل صارخا كذا قال . **قوله** (حدثنا عبيد الله بن يوسف أخبرنا مالك وحدثنا اسماعيل) يعني ابن أبي أويس (حدثنا مالك) كذا الأكثر، وسقط رواية اسماعيل هنا لأب ذر . **قوله** (عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) كذا قال عبد الله بن يوسف عن مالك وقال كما في الباب الذي يليه عن الأئمة « عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب » وكلا القولين صواب إلا أن مالك كان يرويه عن ابن شهاب عن سعيد بن مسروق عن أبي سلمة موصولا وقد مضى في الطيب عن قتبية عن مالك بالوجهين وهو هذا الحديث من رواية أبي سلمة أيضا لكن بواسطة، كما تقدم في الطيب أيضا عن سعيد بن عفير عن الأئمة عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب، ورواه يونس بن يزيد عن ابن شهاب عنهما جميعا كما في الباب الذي يليه أيضا، ورواه معمر بن الزهري عن أبي سلمة وحده أخرجه مسلم، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة . وذكر فيه حديثين: الحديث الأول، **قوله** (ان امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى) وفي رواية يونس « اقتلت امرأتان من هذيل فرمت » وفي رواية حمل التي سأله عليها إحداهما لحياية قلت: ولحيان بطن من هذيل، وهاتان المرأتان كانتا صريحتين وكانتا تحت حمل بن الذابفة الهذلي فأخرج أبو داود من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس « عن عمر أنه سأل عن قضية النبي ﷺ فقام حمل بن مالك بن الباقية فقال: كنت بين امرأتين فضربت إحداهما الأخرى » وهكذا رواه موصولا، وأخرجه

الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عمر فلم يذكر ابن عباس في السند واغظه ، ان عمر قال : اذكر الله امرءا سمع من النبي ﷺ في الجنتين شيئا ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه ان عمر استشار ، وأخرج الطبراني من طريق أبي الملبغ بن أسامة بن عمير الهذلي عن أبيه قال : كان فينا رجل يقال له حمل بن مالك له امرأتان احدهما هذلية والاخرى عامرية فضربت الهذلية بطن العامرية ، وأخرجه الحارث من طريق أبي الملبغ فأرسله لم يقل عن أبيه واغظه ، ان حمل بن النابغة كانت له امرأتان مليكة وأم عفيف ، وأخرج الطبراني من طريق عون بن عويم قال : كانت أختي مليكة وامرأة منا يقال لها أم عفيف بنت مسروح نحت حمل بن النابغة فضربت أم عفيف مليكة ، ووقع في رواية عكرمة عن ابن عباس في آخر هذه القصة ، قال ابن عباس : احدهما مليكة والاخرى أم عفيف ، أخرجه أبو دارد ، وهذا الذي وقفت عليه منقولا ، وبالأخر جزم الخطيب في «المهمات» وزاد بعض شراح المعتمد «وقيل أم مكاف وقيل أم مليكة ، وأما قوله درمت ، فوقع في رواية يونس وعبد الرحمن بن خالد و فرمت احدهما الاخرى بجهر ، زاد عبد الرحمن «فأصاب بطنها وهي حامل» ، وكذا في رواية أبي الملبغ عند الحارث السكوني قال : «فخذفت» ، وقال «فأصاب قبلها» ، ووقع في رواية أبي داود المذكورة من طريق حمل بن مالك «فضربت احدهما الاخرى بمسطح» ، وعند مسلم من طريق عبيد بن نضيلة - بنون وضاد معجمة مصفر - عن المنيرة بن شعبة قال : «ضربت امرأة ضرثا بممود فسطاط وهي حبلى فقتلها» ، وكذا في حديث أبي الملبغ بن أسامة عن أبيه «فضربت الهذلية بطن العامرية بممود فسطاط أو خباء» ، وفي حديث عويم : «ضربتها بمسطح بينها وعي حامل» ، وكذا عند أبي داود من حديث حمل بن مالك «بمسطح» ، ومن حديث يزيد أن امرأة خذفت امرأة أخرى . قوله (فطرححت جنيثا) في رواية عبد الرحمن بن خالد «فقتلت ولدها في بطنها» ، وفي رواية يونس «فقتلتها وما في بطنها» ، وفي حديث حمل بن مالك مثله بلفظ «فقتلتها وجنيثا» ، ونحوه في رواية عويم وكذا في رواية أبي الملبغ عن أبيه . قوله (نقضى فيها رسول الله ﷺ بفرقة عبيد أو أمة) في رواية عبد الرحمن بن خالد ويونس «فاختصموا إلى رسول الله ﷺ» ، نقضى أن دية ما في بطنها غرة عبيد أو أمة ، ونحوه في رواية يونس «سكن قال د أو وائدة» ، وفي رواية معمر من طريق أبي سلة فقال قاتل وكيف يعقل ، وفي رواية يونس عند مسلم وأبي داود «وورثها ولدها ومن معهم فقال حمل بن النابغة» ، وفي رواية عبد الرحمن بن خالد الماضية في الطب «فقال ولي المرأة التي غرمت ثم انقما : كيف أغرم يا رسول الله من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فمثل ذلك بطل» ، فقال النبي ﷺ : إنما هذا من اخوان السكك ، وفي مرسل سعيد بن المسيب عند مالك «ففى في الجنتين يقتل في بطن أمه بفرقة عبيد أو وائدة» ، وفي رواية الأبيث من طريق سعيد الموصولة نحوه عند الترمذي ولكن قال : ان هذا ليدول بقول شاعر . بل فيه غرة ، وفيه «ثم إن المرأة التي قضى عليها بالفرقة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بان مهراتها ابنيها وزوجها وان العقل على عصبتها» ، وفي رواية عكرمة عن ابن عباس «فقال عمها انها قد أسقطت غلاما قد نبت شعره» ، فقال أبو القاتلة إنه كاذب ، لأنه والله ما استهل ولا شرب ولا أكل ، فثله بطل . فقال النبي ﷺ : أسجع كسجع الجاهلية وكما تنها ، وفي رواية عبيد بن نضيلة عن المنيرة «لجمل رسول الله ﷺ دية الفتولة على عصبة القاتلة وغرة لما في بطنها» ، فقال رجل من عصبة القاتلة : أنعم من لا أكل - وفي آخره - أسجع كسجع الأعراب ؟ وجعل عليهم الدية ، وفي حديث عويم عند الطبراني «فقال أخوها العلاء بن مسروح : يا رسول الله أنعم من لا شرب ولا أكل

ولا نطق ولا استهل ، فثل هذا يطل . فقال : أسجع كسج الجاهلية ، ونحوه هند أبي يعلى من حديث جابر لكن قال : وقالت عاتلة القاتلة ، وعند البيهقي من حديث أسامة بن حميرة : فقال أبوها إنما يعقلها بنودا فاختصموا إلى رسول الله ﷺ فقال : الدية على العصابة وفي الجنين غرة ، فقال : ما رضع لحل ولا صاح قاتل ، فأبطله فذلك يطل ، وبهذا يجمع الاختلاف فيكون كل من أبيها وأخوها وزوجها قالوا ذلك لأنهم كلهم من عصبته بخلاف المقتولة فإن حديث أسامة بن حمير أن المقتولة عاصرية والقاتلة هذلية ، ووقع في رواية أسامة : فقال دعني من أرواحي الأعراب ، وفي لفظ : أسجاعة بك ، وفي آخر : أسجع كسج الجاهلية ؟ قيل يا رسول الله إنه شاعر ، وفي لفظ : لسنا من أساجيع الجاهلية في شيء ، وفيه : فقال إن لها ولدا هم سادة الحى وهم أحق أن يعقلوا عن أمهم ، قال بل أنت أحق أن تعقل عن أختك من ولدها ، فقال مالى شيء ، قال حمل وهو يومئذ على صدقات هذيل وهو زوج المرأة وأبو الجنين أبيض من صدقات هذيل ، أخرجه البيهقي ، وفي رواية ابن أبي حاتم : ماله هيد ولا أمة قال عشر من الأبل ، قالوا ماله من شيء ، إلا أن تعينه من صدقة بنى لحيان فأعانه بها ، فسمى حمل عليها حتى استوفاهما ، وفي حديثه عند المحارث بن أبي أسامة : فقضى أن الدية على عاتلة القاتلة وفي الجنين غرة عبد أو أمة وعشر من الأبل أو مائة شاة ، ووقع في حديث أبي هريرة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه : قضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل ، وكذا وقع عند عبد الرزاق في رواية ابن طائوس عن أبيه عن عمر مرسلا : فقال حمل بن النابتة قضى رسول الله ﷺ بالدية في المرأة وفي الجنين غرة عبد أو أمة أو فرس ، وأشار البيهقي إلى أن ذكر الفرس في المرفوع وهم وإن ذلك أدرج من بعض رواته على سبيل التفسير للفرقة ، وذكر أنه في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طائوس بلفظ : فقضى أن في الجنين غرة قال طائوس الفرس غرة ، قلت : وكذا أخرج الاسماعيلي من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه قال : الفرس غرة ، وكما أنها رأيا أن الفرس أحق بإطلاق لفظ الغرة من الآدمي ، ونقل ابن المنذر والخطابي عن طائوس ومجاهد وعروة بن الزبير : الغرة عبد أو أمة أو فرس ، وتوسع داود ومن تبعه من أهل الظاهر فقالوا : يحجز كل ما وقع عليه اسم غرة ، والغرة في الأصل البياض يكون في جبهة الفرس ، وقد استعمل الآدمي في الحديث المتقدم في الوضوء : إن أمي يدعون يوم القيامة غرا ، وتطلق الغرة على الشيء النفيس آدميا كان أو غيره ذكر أكل أو أنثى ، وقيل أطلق على الآدمي غرة لأنه أشرف الحيوان ، فإن محل الغرة الوجه والوجه أشرف الأعضاء ، وقوله في الحديث : غرة عبد أو أمة ، قال الاسماعيلي قراء العامة بالاضافة وغيرهم بالتثنية ، وحكى القاضي عياض الخلاف ، وقال : للتثنية أوجه لأنه بيان للفرقة ما هي ، وتوجيه الآخر أن الشيء قد يضاف إلى نفسه لكنه نادر ، وقال الباقى : يحتمل أن تكون : أو ، شكاً من الراوى في تلك الواقعة المخصوصة ، ويحتمل أن تكون للتوبيخ وهو الأظهر ، وقيل المرفوع من الحديث قوله : بغرة ، وأما قوله عبد أو أمة فشك من الراوى في المراد بها ، قال وقال مالك : الحمران أولى من السودان في هذا ، وعن أبي عمرو بن العلاء قال : الغرة عبد أبيض أو أمة بيضاء ، قال فلا يحجز في دية الجنين سوداء إذ لو لم يكن في الغرة معنى زائد لما ذكرها وأقال عبد أو أمة ، ويقال إنه انفرد بذلك وسامر الفقهاء على الأجزاء فيما لو أخرج سوداء ، وأجابوا بأن المعنى الوائد كونه نفيساً فذلك فسر بعبد أو أمة لأن الآدمي أشرف الحيوان ، وعلى هذا قلدى وقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة من زيادة ذكر

الفرس في هذا الحديث وهم ولفظه ، غرة عبد أو فرس أو بطل ، ويمكن إن كان محفوظا أن الفرس هي الأصل في الغرة كما تقدم ، رعل قول الجمهور فأقل ما يجري من العبد والأمة ما سلم من الميعوب التي يثبت بها الرد في البيع لأن الميعوب ليس من الخبار ، واستنبط الشافعي من ذلك أن يكون منتقما به فشرط أن لا ينقص من سبع سنين لأن من لم يبلغها لا يستقل غالبا بنفسه فيحتاج إلى التعهد بالزينة فلا يجبر المستحق على أخذه ، وأخذ بعضهم من لفظ الأعلام أن لا يزيد على خمس عشرة ولا تزيد الجارية على عشرين ، ومنهم من جعل الحد ما بين السبع والعشرين ، والراجح كما قال ابن دقيق العيد أنه يجري ولو بلغ الستين وأكثر منها ما لم يصل إلى عدم الاستقلال بالهريم والله أعلم . واستدل به على عدم وجوب الفصاح في القتل بالانقل لأنه عليه السلام لم يأمر فيه بأفود وإنما أمر بالدية ، وأجاب من قال به بأن عمود الفسطاط يختلف بالكبر والصغر بحيث يقتل بعضه غالبا ولا يقتل بعضه غالبا ، وطرد المماثلة في الفصاح إنما يشرح فيما إذا وقعت الجناية بما يقتل غالبا ، وفي هذا الجواب نظر ، فإن الذي يظهر أنه إنما لم يوجب فيه الأفود لأنها لم يفسد مثام ، وشرط الأفود العمد وهذا إنما هو شبه العمد فلا حاجة فيه للقتل بالمثل ولا حكمه . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا وهيب) هو ابن خالد وصرح أبو داود في روايته عن موسى بن اسماعيل شيخ البخاري به . قوله (عن هشام) هو ابن هرو ، وصرح الاسماعيل من طريق صفان عن وهيب به . قوله (عن أبيه عن المغيرة) في رواية الاسماعيل من طريق ابن جريج وحدثني هشام بن هرو عن أبيه أنه حدثه عن المغيرة بن شعبة أنه حدثه ، قال أبو داود عقب رواية وهيب : رواه حماد بن زيد وحماد بن سلمة عن هشام عن أبيه أن عمر ، يعني لم يذكر المغيرة في السند . قلت : وهي رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب ، وساق الاسماعيل من طريق حماد بن زيد وعبد الله بن المبارك وعبدة كلهم عن هشام نحوه ، وخالف الجميع وكيع فقال : عن هشام عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن عمر استشار الناس في إملاص المرأة فقال المغيرة أخرجه مسلم . قوله (عن عمر رضي الله عنه أنه استشارهم) في رواية الاسماعيل من طريق سفيان بن عيينة ، عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر . قوله (في إملاص المرأة) في رواية المصنف في الاعتصام من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه عن المغيرة سأل عمر بن الخطاب في إملاص المرأة وهي التي تضرب بطنها فتلقى جنينها فقال : أيكم سمع من النبي عليه السلام فيه شيئا . وهذا التفسير أخص من قول أهل اللغة أن الإملاص أن تزلق المرأة قبل الولادة أي قبل حين الولادة ، هكذا نقله أبو داود في السنن عن أبي عبيد ، وهو كذلك في الغريب له ، وقال الخليل إملصت المرأة والزاقة إذا رمت ولدها ، وقال ابن القطاع إملصت الحامل ألفت ولدها ، ووقع في بعض الروايات إملاص بغير ألف كأنه اسم فعل الولد لحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو اسم لتلك الولادة كالخداج ، ووقع عند الاسماعيل من رواية ابن جريج عن هشام المشار إليها قال هشام الإملاص للجنين ، وهذا يخرج أيضا عن الحذف . وقال صاحب البارع : الإملاص الإسقاط ، وإذا قبضت على شيء فقطعت من يدك قول إملص من بدى إملاصا وملتصا ملصا ووقع في رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب ، أن عمر نعمد الناس من سمع النبي عليه السلام قضى في السقط . قوله (فقال المغيرة) كذا في رواية عبيد الله بن موسى ، وفي رواية ابن عيينة وقام المغيرة بن شعبة فقال : بلى أنا يا أمير المؤمنين ، وفيه تهديد ، وكان السياق يقتضي أن يقول فقلت ، وقد وقع في رواية أبي معاوية المذكورة ، فقلت أنا . قوله (قضى النبي عليه السلام بالغرة عبد أو أمة) كذا

في رواية عثمان عن وهيب بالام ، وهو يؤيد رواية الذنوبين وسائر الروايات بغيره ومنها رواية أبي معاوية بلفظ
 وسمعت النبي ﷺ يقول فيها غرة عبد أمة ، . قوله (فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي ﷺ قضي به) كذا في رواية
 وهيب مختصراً وفي رواية ابن عيينة ، وقال عمر من يشهد معك ؟ أقام محمد فشهد بذلك ، وفي رواية وكيع ، وقال اتني
 بمن يشهد معك لحجاء محمد بن مسلمة فشهد له ، وفي رواية أبي معاوية فقال لا تبرح حتى تجيء بالخروج بما قلت ، قال فخرجت
 فوجت محمد بن مسلمة فحلت به فشهد ، . قوله (سمع النبي ﷺ قضي به ، . قوله (حدثنا عبيد الله بن موسى عن
 هشام) هو ابن عروة ، وهذا في حكم الثلاثيات لأن هشاماً تابعي كما سبق تقريره في رواية عبيد الله بن موسى أيضاً عن
 الاعمش في أول الديات . قوله (عن أبيه أن عمر) هذا صورته الأرسال لكن تبين من الرواية السابقة واللاحقة أن
 عروة حمله عن المغيرة وإن لم يصرح به في هذه الرواية ، وفي عدول البخاري عن رواية وكيع إشارة إلى ترجيح
 رواية من قال فيه عروة عن المغيرة ، وهم الأكثر . قوله (فقال المغيرة) كذا لأبي ذر وهو الأوجه ،
 واخبره وقال المغيرة ، بالواو . قوله (انت بمن يشهد) كذا للأكثر بصيغة فعل الأمر من الاتيان ، وحذفت
 هـد بعضهم الباء من قوله د بمن ، ووقع في رواية أبي ذر عن غير الكشميين بألف مدودة ثم نون ثم مثناة بصيغة
 استنهم المخاطب على إرادة الاستثبات أي أنت تشهد ، ثم استغفمه ثانية : من يشهد معك ؟ قوله في طريق الثالث
 (حدثنا محمد بن عبد الله) هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي نسبه إلى جده ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من
 طريق ابن خزيمة عن محمد بن يحيى عن محمد بن سابق ، وكلام الاستماعيل يشمر بأن البخاري أخرجه عن محمد بن سابق
 نفسه بلا واسطة . قوله (أنه استشارهم في إملاص المرأة مثله) يعني مثل رواية وهيب قال ابن دقيق العيد : الحديث
 أصل في إثبات دية الجنين وأن الواجب فيه غرة إما عبد وإما أمة ، وذلك إذا ألقته ميتاً بسبب الجنابة ،
 وتصرف الفقهاء بالتقييد في سن الغرة وإيس ذلك من مقتضى الحديث كما تقدم ، واستشارة عمر في ذلك أصل في
 سؤال الإمام عن الحكم إذا كان لا يعلمه أو كان عنده شك أو أراد الاستثبات . وفيه أن الوقائع الخاصة قد تخفى
 على الأكابر ويعلمها من درهم ، وفي ذلك رد على المقلد إذا استدلل عليه بخبر يخالفه فيجب لو كان صحيحاً علمه فلان
 مثلاً فإن ذلك إذا جاز خفاؤه عن مثل عمر فحماؤه عن بعده أجوز ، وقد تعلق بقول عمر لتأني بن يشهد معك
 من يرى اعتبار العدد في الرواية وبشروط أنه لا يقبل أقل من اثنين كما في غالب الشهادات ، وهو ضعيف كما قال ابن
 دقيق العيد ، فإنه قد ثبت قبول الفرد في عدة مواطن ، وطلب العدد في صورة جزئية لا يدل على اعتباره في كل
 واقعة لجواز المانع الخاص بتلك الصورة أو وجود سبب يقتضي التثبت وزيادة الاستظهار ولا سيما إذا قامت قرينة
 وقريب من هذا قصة عمر مع أبي موسى في الاستئذان . قلت : وقد تقدم شرحها مستوفى في كتاب الاستئذان
 وبسط هذه المسألة أيضاً هناك ، ويأتى أيضاً في باب إجازة خبر الواحد من كتاب الأحكام ، وقد صرح عمر في
 قصة أبي موسى بأنه أراد الاستثبات . وقوله د في إملاص المرأة ، أصرح في وجوب الانفصال ميتاً من قوله في
 حديث أبي هريرة د قضى في الجنين ، وقد شرط الفقهاء في وجوب الغرة انفصال الجنين ميتاً بسبب الجنابة ، ولو
 انفصل حياً ثم مات وجب فيه القود أو الدية كاملة ، ولو ماتت الأم ولم ينفصل الجنين لم يجب شيء عند الشافعية
 لعدم ثبوت وجود الجنين ، وعلى هذا هل المعتبر نفس الانفصال أو تحقق حصول الجنين ؟ فيه وجهان : أحدهما
 الثاني ، ويظهر أثره فيما لو قُتلت نصفين أو شق بطنها فشهد الجنين ، وأما إذا خرج رأس الجنين مثلاً بعد ما ضرب

ومات الأم ولم ينفصل قال ابن دقيق العيد : ويحتاج من قال ذلك الى تأويل الرواية وحلها على أنه انفصل وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه . قلت : وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود ، فأسقطت غلاما قد نبت شعره ميتا ، فهذا صريح في الانفصال ، ووقع بجمع ذلك في حديث الزمري في رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الماضية في الطب ، فأصاب بطنها وهي حامل فقتل ولدها في بطنها ، وفي رواية مالك في هذا الباب ، فطرح جنيها ، واستدل به على أن الحكم المذكور خاص بولد الحرة لأن الفضة وردت في ذلك ، وقوله في إملاص المرأة ، وان كلن فيه هموم لكن الراوي ذكر أنه شهد رافعة غصاصة ، وقد تصرف الفقهاء في ذلك فقال الشافعية : الواجب في جنين الأمة هشر قيمة أمه كما أن الواجب في جنين الحرة هشر دينها ، وعلى أن الحكم المذكور خاص بمن يحكم بإسلامه (١) ولم يمرض لجنين محكوم بيهوده أو تنصره ، ومن الفقهاء من قاله على الجنيين المحكوم بإسلامه نبيعا وليس هذا من الحديث ، وفيه أن القتل المذكور لا يجري مجرى الصيد والله أعلم . واستدل به على ذم الجمع في الكلام ، وعمل الكراهة إذا كان ظاهر التمسك ، وكذا لو كلن منجها لكنه في إبطال حق أو تحقيق باطل ، فاما لو كان منجها وهو في حق أو مباح فلا كراهة ، بل ربما كان في بعضه ما يستحب مثل أن يكون فيه إذعان بخاف الطاعة كما وقع لائل القاضي الفاضل في بعض رسائله ، أو إفلاج عن معصية كما وقع لمثل أبي الفرج بن الحرزي في بعض مواضع ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن النبي ﷺ وكذا عن غيره من السلف الصالح ، والذي يظهر لي أن الذي جاء من ذلك عن النبي ﷺ لم يكن من قصد إلى التسجيع وإنما جاء اتفاقا لعظم بلاغته ، وأما من بعده فقد يكون كذلك وقد يكون من قصد وهو الغالب ، وسرأتيهم في ذلك متفارقة جدا . رافقه أعلم

٢٦ - باب جنين للمرأة وأن المقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد

٦٩٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** القيث عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى في جنين امرأة من بني لحيان برة عهد أو أمة . ثم إن المرأة التي قضى عليها بالذرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنيها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها ،

٦٩١٠ - **حدثنا** أحمد بن صالح **حدثنا** ابن وهب **حدثنا** يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : اقتنلت إمرأتان من هذيل فزمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا إلى النبي ﷺ فقضى أن دية جنيها برة عهد أو ولادة ، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها ،

قوله (باب جنين المرأة وأن المقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد) ذكر فيه حديث ابن هريرة المذكور في الباب الذي قبله من وجهين ، قال الاسماعيل : هكذا ترجم أن المقل على الوالد وعصبة الوالد ، وليس في الخبر إيجاب العقل على الوالد ، كان أراد الوالدة التي كانت هي الجانية فقد يكون الحكم عليها فإذا ماتت أو عاشت فالمقل على عصبتها اتفق . والمحمّد ما قال ابن بطال ، مراده أن عقل المرأة المقتولة على والد القاتلة وعصبتها . قلت :

(١) كذا في بعض النسخ ، ول بعض قبل قوله ولم يمرض « ولاسلام نبيعا » ولعل له سقطا ونمضا

وأبوها وهصبه أبيها عصبته فطابق أفظ الخبر الأول في الباب وأن العقل على عصبته ، وبينه أفظ الخبر الثاني في الباب أيضا وقضى أن دبة المرأة على عاقلتها ، وإنما ذكره بلفظ الوالد للإشارة إلى ما ورد في بعض طرق القصة ، وقوله « لا على الوالد » قال ابن بطلان : يريد أن والد المرأة إذا لم يكن من عصبته لا يعقل عنها لاف العقل على العصبية دون ذوي الارحام ولذلك لا يعقل الإخوة من الأم ، قال : ومقتضى الخبر أن من يرثها لا يعقل عنها إذا لم يكن من عصبته ، وهو متفق عليه بين العلماء كما قاله ابن المنذر . قلت : وقد ذكرت قبل هذا أن في رواية أسامة بن حمير « فقال أبوها إنما يعقلها بنوها ، فقال النبي ﷺ الدية على العصبية »

٢٧ - باب من استعان هبدا أو صبيّا

وَيُذَكَّرُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ بَعَثَتْ إِلَى مَعْلَمٍ لِلْكِتَابِ : ابْعَثْ إِلَيَّ غُلَامًا يَنْفُسُونَ صَوْفًا ، وَلَا تَبْعَثْ إِلَيَّ حَرًّا
٦٩١١ - حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ زُرَّارَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : لَمَّا قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ أَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ بِيَدِي فَانْطَلَقَ بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُنْسًا غُلَامًا كَيْسَ فَلْيَخْدُمْكَ ، قَالَ خَدَمْتُهُ فِي الْخَفَرِ وَالسَّفَرِ ، فَوَاللَّهِ مَا قَالَ لِي شَيْءٌ صَنَعْتُهُ : لَمْ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا ، وَلَا لَشَيْءٍ لَمْ أَصْنَعْهُ لَمْ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا .

قوله (باب من استعان هبدا أو صبيّا) كذا الأكثر بالثون . ولقد سئلت الأسامي على « استعمار » بالراء . قال الأكرمانى : ومناسبة الباب للكتاب أنه لو هلك وجبت قيمة العبد أو دية الحر . قوله (ويذكر أن أم سلمة بعثت إلى معلمي الكتاب) في رواية اللخمي « معلمي كتاب » بالتنكير . قوله (ابعت إلى غلامنا ينفسون) هو بضم الغاء وبالكهين المعجمة . قوله (صوفا ولا تبعث إلى حرا) كذا للجمهور بكسر الهمزة وفتح اللام الخفيفة بعد هاء ثقيلة وذكره ابن بطلان بلفظ « الا » بحرف الاستثناء وشرحه على ذلك ، وهو عكس معنى رواية الجماعة . وهذا الأثر وصله الثوري في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه عنه عن محمد بن المنكدر عن أم سلمة رخصانه منقطع بين ابن المنكدر وأم سلمة لذلك ولم يجزم به ، ثم ذكر حديث أنس في خدمته النبي ﷺ في الحضر والسفر بالتماس أبي طلحة من النبي ﷺ واجابته له ، وأبو طلحة كان زوج أم أنس وعن رأيها فعل ذلك ، وقد بينت ذلك في أول كتاب الوصايا . قال ابن بطلان : إنما اشترطت أم سلمة الحر لأن جمهور العلماء يقولون من استعان حرا لم يبلغ أو هبدا بغير إذن مولاه فهل كان من ذلك العمل فهو ضامن لقيمة العبد وأما دية الحر فهي على عاقلته . قلت : وفي الفرق من هذا التعليل نظر ، ونقل ابن التين ما قال ابن بطلان ثم نقل عن الداودي أنه قال : يحمل فعل أم سلمة على أنها أهمهم قال فعلى هذا لا فرق بين حر وعبد ، ونقل عن غيره أنها إنما اشترطت أن لا يكون حرا لأنها أم لها فإلنا كألها وعبيدنا كعبيدنا ، وأما أولادنا فاجتهدتم ، وقال الأكرمانى : أمل غرضها من منع بعث الحر لإكرام الحر وإيصال المرض لأنه على تقدير هلاكه في ذلك لا تضربه ، بخلاف العبد فإن الضمان عليها لو هلك به . وفيه دليل على جواز استخدام الأحرار وأولاد الجيران فيما لا كبر مشقة فيه ولا يخاف منه المثل في حديث الباب ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أواخر الوصايا . قوله (عن عبد العزيز) هو ابن صبيب ، وقد تقدم منسوبا في هذا الحديث بعينه في كتاب الوصايا ، ومناسبة أثر أم سلمة لأنة أنس أن في كل منهما استخدام الصغير باذن وليه

وهو جاز على العرف السائغ في ذلك ، وإنما خصت أم سلمة المبيد بذلك لأن العرف جرى برضا السادة باستخدام عبيد في الأمر اليسير الذي لا مشقة فيه ، بخلاف الاحرار فلم تجر المادة بالتصرف فيهم بالخدمة كما يتصرف في العبيد ، وأما قصة أنس فإنه كان في كفالة أمه فأتته من المصلحة أن يخدم النبي ﷺ لما في ذلك من تحصيل النفع المآجل والآجل ، فأحضرته وكان زوجها معها فنسب الاحضار اليها تارة واليه أخرى ، وهذا صدور من أم سليم أول ما قدم النبي ﷺ المدينة كما سبق في باب حسن الخلق ، من كتاب الأدب واصله ، وكانت لآبي طاعة في احضار أنس قصة أخرى وذلك عند إرادة النبي ﷺ الخروج الى خيبر كما أوضحت ذلك هناك أيضا ، وتقدم في كتاب المغازي قوله ﷺ لآبي طاعة لما أراد الخروج الى خيبر : التمس لي غلاما يخرج معي فأحضر له أنسا ، وقد بدت وجهه الجميع المذكور في كتاب الأدب أيضا ، قال السكرتاني : مناسبة الحديث للفرجة أن الخدمة مستلزمة للطاعة ، وقوله في آخر الحديث : فما قال لي شيء صنعت لم يصنع هذا هكذا ، ولا شيء لم أصنع لم لم يصنع هذا هكذا ، وكذا وقع بصيغة واحدة في الآيات والنبي ، وهو في الآيات واضح وأما النبي فقال ابن التين مراده أنه لم يله في الشق الأول على شيء فله نافضا من ارادته تجردا عنه وحلا ولا لاه في الشق الثاني على ترك شيء لم يفعله خشية من أنس أنه يخطئ فيه قوله ، وإلى ذلك أشار بقوله : هذا هكذا ، لأنه كما صفع عنه فيما فعله نافضا عن إرادته صفع عنه فيما لم يفعله خشية وقوع الخطأ منه ، ولو فعله نافضا عن ارادته لصفع عنه . انتهى ملخصا ، ولا يخفى تكلفه . وقد أخرجه الاسماعيلي عن طريق ابن جريج قال : أخبرني اسماعيل وهو ابن إبراهيم المعروف بابن حاية راويه في هذا الباب بالفظ : ولا شيء لم أفعله لم لم تفعله ، وهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر فإن ابن علية مشهور بالرواية عن ابن جريج فروى ابن جريج هنا عن تلميذه

٢٨ - باب المدين جبار ، واليثر جبار

٦٩١٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سامة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : الصبأ جرحها جبار واليثر جبار والمدين جبار ، وفي لكان الحس قوله (باب المدين جبار واليثر جبار) كذا ترجم بعض الخبر ، وأفرد بهذه بعده ، وترجم في الزكاة لبقية وقد تقدم في كتاب الثرب عن طريق أبي صالح عن أبي هريرة بنجامه وبدأ فيه بالمدين وثني باليثر ، وأورده هنا من طريق الليث قال : حدثني ابن شهاب ، وهذا مما سمعته الليث عن الزهري وهو كثير الرواية عنه بواسطة وبغير واسطة ، قوله (عن سعيد بن المسيب وأبي سامة) كذا جمعهما الليث ووافقه الأكثر ، وانصرف به عنهم على أبي سامة ، وتقدم في الزكاة من رواية مالك عن ابن شهاب فقال : عن سعيد بن المسيب وعن أبي سامة بن عبد الرحمن ، وهذا قد يظن أنه عن سعيد مرسل وعن أبي سامة موصول ، وقد أخرج مسلم والنسائي من رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة قال الدارقطني : المحفوظ عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سامة ، وليس قول يونس بدفوع . قلت : قد تأبه الأوزاعي عن الزهري في قوله : عن عبيد الله لكن قال : عن ابن عباس ، بدل أبي هريرة ، وهو وهم من الراوي عنه يوسف بن خالد كما نبه عليه ابن عدي ، وقد روى سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد وحده عن أبي هريرة شيئا منه ، وروى بعض الضعفاء عن

عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس بعضه ذكره ابن عدى وهو غلط ، وأخرج مسلم الحديث بتجاهه من رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة ، وقد رواه عن أبي هريرة جماعة غير من ذكر منهم محمد بن زياد كما في الباب الذى بعد وهام بن منبه أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي . قوله (العجاء) بفتح المهملة وسكون الجيم وبالمدة تأنيث أعجم وهى البهيمة ، ويقال أيضا لكل حيوان غير الإنسان ، ويقال لمن لا يفصح والمراد هنا الأول . قوله (جبار) بضم الجيم وتخفيف الموحدة هو الهدر الذى لا شيء فيه ، كذا أسنده ابن وهب عن ابن شهاب ، ومن مالك ما لا دية فيه أخرجه الترمذى ، وأصله أن العرب تسمى السيل جبارا أى لا شيء فيه ، وقال الترمذى فسر بعض أهل العلم قالوا : العجاء الدابة المنفردة من صاحبها فإصابته من انفلاتها فلا غرم على صاحبها ، وقال أبو داود بعد تخريجهم : العجاء التى تسكون منفردة لا يكون معها أحد ، وقد تسكون بالانهار ولا تسكون بالليل ووقع عند ابن ماجه فى آخر حديث عبادة بن الصامت : والعجاء البهيمة من الأنعام وغيرها ، والجبار هو الهدر الذى لا يغرم ، كذا وقع التفسير مدرجا وكأنه من رواية موسى بن عقبة . وذكر ابن العربى أن بناء ج ب الرفع والاهدار من باب السلب وهو كثير يأتى اسم الفعل والفاعل اسلب معناه ~~سلبا~~ بأتى لا بات معناه ، وتنبه شيبغا فى شرح الترمذى بأنه الرفع على باب ه لأن الانلاقات الآدمى مضمونة مقهور متلفها على ضمانها ، وهذا انلاف قد ارتفع عن أن يؤخذ به أحد ، وسيأتى بقية ما يتعلق بالعجاء فى الباب الذى يليه . قوله (والبئر جبار) فى رواية الأسود بن العلاء عند مسلم : والبئر جرحها جبار ، أما البئر فهى بكسر الموحدة ثم باء ساكنة مهموزة ويجوز تسميتها وهى مؤنثة وقد تذكر على معنى الغليب والعاوى والجمع أؤر وآبار بالمدة والتخفيف وهم زنين بينهما موحدة ساكنة ، قال أبو عبيد : المراد بالبئر هنا العادية القديمة التى لا يعلم لها مالك تسكون فى البادية فيقع فيها انسان أو دابة فلا شيء فى ذلك على أحد ، وكذلك لو حفر بئرا فى ملكه أو فى موات فوقع فيها انسان أو غيره فنلف فلا ضمان اذا لم يكن منه تسبب الى ذلك ولا تفرير ، وكذلك لو استأجر انسانا ليحفر له بئرا فأنارت عليه فلا ضمان ، وأما من حفر بئرا فى طريق المسلمين وكذلك فى ملك غيره بفقره إذن فنلف بها انسان فانه يجب ضمانه على حافة الحافر والكفارة فى ماله ، وإن تلف بها غير آدمى وجب ضمانه فى مال الحافر ، ويتحقق بالبئر كل حفرة على التفصيل المذكور ، والمراد بجرحها وهى بفتح الجيم لا غير كما نقله فى النهاية عن الأزهرى ما حصل بالواقع فيها من الجراحة وليست الجراحة مخصوصة بذلك بل كل الانلاقات ماحقة بها . قل عياض وجماعة إنما عبر بالمرح لانه الأغلب أو هو مثال نبيه به على ما عدها ، والحكم فى جميع الانلاف بها سواء كان على نفس أو مال ، ورواية الأكثر تناول ذلك على بعض الآراء ، ولكن الراجع الذى يحتاج التقدير لعموم فيه ، قال ابن بطال : وعجاف الخنفية فى ذلك فضمنوا حافر البئر مطلقا قياسا على ركب الدابة ، ولا قياس مع النص ، قال ابن العربى اتفقت الروايات المشهورة على النلف بالبئر ، وجاءت رواية شاذة بلفظ النار جبار ، بنون وألف ساكنة قبل الراء ، ومعناه عتدهم أن من استوفد نارا بما يجوز له فتمدت حتى ألفت شيئا فلا ضمان عليه ، قال وقال بعضهم : صحفها بعضهم لأن أهل اليمن يكتبون النار بالياء لا بالألف فظن بعضهم البئر الموحدة النار بالنون فرواها كذلك ، قلت هذا التأويل نقله ابن عبد البر وغيره عن يحيى بن معين وحزم بن معمر أحسنهم حيث رواه عن وهام بن أبي هريرة ، قال ابن عبد البر : ولم يأت ابن معين على قوله بدليل ، وليس بهذا أحد حديث القات . قلت : ولا يفرض على الحفاظ انلاقات بالاحتجالات . ويؤيده

ما قال ابن معين اتفاق الحفاظ من أصحاب أبي هريرة على ذكر البئر دون النار ، وقد ذكر مسلم أن علامة المنكر في حديث المحدث أن يعود إلى مشهور بكثرة الحديث والأصحاب فيأتي عنه بما ليس عندهم وهذا من ذلك ، وبؤيده أيضا أنه وقع عند أحمد من حديث جابر بلفظه «والجبار جبار» بهمضم مضمومة وده واحدة نقيصة وهي البئر ، وقد اتفق الحفاظ على تخطيئة سفيان بن حميد حيث روى عن الزهري في حديث الباب «الرجل جبار» بكسر الراء وسكون الجيم ، وما ذاك إلا أن الزهري مكث من الحديث والأصحاب فتفرد سفيان عنه بهذا اللفظ فعد منه ذكرا ، وقال الشافعي : لا يصح هذا . وقال الدارقطني : رواه عن أبي هريرة سعيد بن المسيب وأبو سلمة وعبيد الله بن عبد الله والأعرج وأبو صالح ومحمد بن زياد ومحمد بن سيرين فلم يذكروها ، وكذلك رواه أصحاب الزهري وهو المعروف . نعم الحكم الذي نقله ابن العربي صحيح ويمكن أن يتحقق من حيث المعنى من الإلتحاق بالجمعاء ويلتحق به كل جماد ، فلو أن شخصا عثر فوق رأسه في جدار فوات أو انكسر لم يجب على صاحب الجدار شيء . قوله (والمعدن جبار) وقع في رواية الأسود بن العلاء عند مسلم والمعدن جمع جبار ، والحكم فيه ما تقدم في البئر لكن البئر مؤنثة والمعدن مذكر فكانه ذكره بالتأنيث للأشاعة أو للملاحظة أرض المعدن ، فلو حفر معدنا في ملكه أو في موات فوقع فيه شخص فوات فدمه هدر ، وكذلك لو استأجر أجيرا يعمل له فانهار عليه فوات ، ويلتحق بالبئر والمعدن في ذلك كل أجير على عمل كمن استأجر على صمود نخلة فسقط منها فوات . قوله (وفي الركاز الخمس) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة

٢٩ - باب للجماء جبار . وقال ابن سيرين : كانوا لا يضمنون من النخعة ، ويضمنون من رد النعان . وقال حماد : لا تضمن النخعة إلا أن ينقض الإنسان الدابة . وقال شريح : لا تضمن ما عقت أن يضربها فتضرب برجلها . وقال الحكم وحامد : إذا ساق المكارى حمارا عليه امرأة فتخثر لاني عليه . وقال للشمي : إذا ساق دابة فأنتم بها فهو ضامن لما أصابت ، وإن كان خلفها مترسلا لم يضمن

٦٩١٣ - حدثنا شعبه عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : للجماء عقلها جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس .

قوله (باب الجماء جبار) أفردا بترجمة لما فيها من التفاريح الواردة عن البئر والمعدن ، وتقدمت الإشارة إلى ذلك . قوله (وقال ابن سيرين كانوا لا يضمنون) بالتفديد (من النخعة) بفتح النون وسكون الناء ثم جاء ماملة أي الضربة بالرجل ، يقال نفخت الدابة إذا ضربت برجلها ونفخ بالمال رمى به ونفخ عن فلان ونافع دفع ودافع . قوله (ويضمنون من رد النعان) بكسر الناء ماملة ثم نون خفيفة هو ما يوضع في قم الدابة ليهرقها الراكب كما يختار والمعنى أن الدابة إذا كانت مركوبة فلفت الراكب عنانها فأصابت برجلها شيئا ضمنه الراكب ، وإذا ضربت برجلها من غير أن يكون له في ذلك تسبب لم يضمن ، وهذا الاثر وصله سعيد بن منصور عن هشيم حدثنا ابن عون عن محمد بن سيرين ، وهذا منذ صحيح ، وأسند ابن أبي شيبة عن وجه آخر عن ابن سيرين نحوه . قوله (وقال حماد لا تضمن النخعة إلا أن ينقض) بنون ومعجمة ثم ماملة أي يهادن . قوله (إنسان الدابة) هو

أعم من أن يكون صاحبها أو أجنبيا ، وهذا الاثر وصل به عنه ابن أبي شيبة من طريق شعبة سألت الحكم عن رجل واقف على دابة فضربت برجلها فقال : يضمن ، وقال حماد : لا يضمن . **قوله** (وقال شريح) هو ابن الحارث القاضي المشهور . **قوله** (لا يضمن ما عاقبت) أى الدابة (أن يضربها فتضرب برجلها) وصله ابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن شريح قال : يضمن السائق والراكب ولا يضمن الدابة إذا عاقبت قلت : وما عاقبت قال إذا ضربها رجل فاصابته . وأخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه وزاد : أو رأسها إلا أن يضربها رجل فتعاقبه فلا ضمان . **قوله** (وقال الحكم) أى ابن عتيبة بمشاة وموحدة مصغر هو الكوفي أحد فقهاءهم (وحماد) هو ابن أبي سليمان أحد فقهاء الكوفة أيضا . **قوله** (إذا ساق المكارى) بكسر الراء وبفتحها أيضا . **قوله** (حمارا عليه امرأة فتخر) بالحاء الموحدة أى تسقط . **قوله** (لا شيء عليه) أى لا ضمان . **قوله** (وقال الشعبي إذا ساق دابة فاقصبتها فهو ضامن لما أصابت وإن كان خافها مترسلا لم يضمن) وصاحبها سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق اسماعيل بن سالم عن عاصم وهو الشعبي قال : إذا ساق الرجل الدابة وأنعها فاصابت انسانا فهو ضامن ، فإن كان خلفها مترسلا أى يمشى على هيئته فليس عليه ضمان فيما أصابت . قال ابن بطلال : فرق الحنفية فيما أصابت الدابة يدها أو رجلها فقالوا لا يضمن ما أصابت برجلها وذنبها ولو كانت بسبب ، ويضمن ما أصابت بيدها وفمها ، فأشار البخاري إلى الرد بما نقله عن أئمة أهل الكوفة بما يخالف ذلك . وقد احتج لهم الطحاوي بأنه لا يمكن التحفظ من الرجل والذنب بخلاف اليد والفم واحتج برواية سفيان بن حسين د الرجل جبار ، وقد غلط الحفاظ ، ولو صح قاليد أيضا جبار بالتياس على الرجل . وكل منهما مقيد بما إذا لم يكن لمن هى معه مباشرة ولا تسبب ، ويحتمل أن يقال حديث د الرجل جبار ، يختصر من حديث د العجاء جبار ، لأنها فرد من أفراد العجاء ، وم لا يقولون بتخصيص العموم بالمفهوم فلا حجة لهم فيه ، وقد وقع في حديث الباب زيادة د الرجل جبار ، أخرجه الدارقطني من طريق آدم عن شعبة ، وقال تفرد آدم عن شعبة بهذه الزيادة وهى وم ، وعند الحنفية خلاف فقال أكثرهم لا يضمن الراكب والقائد في الرجل والذنب إلا إن أوقفها في الطريق ، وأما السائق فقبل ضمان لما أصابت يدها أو رجلها لأن النفحة برأى عينه فيمكنه الاحتراز عنها ، والراجع عندهم لا يضمن النفحة وإن كان يراها إذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز عنه ، بخلاف الفم فإنه بمنعها باللجام ، وكذا قال الحنابلة . **قوله** (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ومحمد بن زيادة هو الجمحي والسند بصريون . **قوله** (عن أبي هريرة) في رواية الاسماعيلى من طريق علي بن الجعد عن شعبة عن محمد بن زيادة سمعت أبا هريرة . **قوله** (العجاء عقلا جبار) في رواية حامد البلخي عن أبي زيد عن شعبة د جرح العجاء جبار ، أخرجه الاسماعيلى ، ووقع في رواية الاسود ابن العلاء عند مسلم د العجاء جرحها جبار ، وكذا في حديث كثير بن عبد الله الحارثى عند ابن ماجه ، وفي حديث عبادة بن الصامت عنده ؛ وقال شيخنا في شرح الترمذى : وليس ذكر الجرح قيدا وإنما المراد به إنزالها بأى وجه كان سواء كان بجرح أو غيره ، والمراد بالعقل الدية أى لدية فيما تلفه . وقد استدلل بهذا الإطلاق من قال : لا ضمان فيما أنلفت البهيمة سواء كانت منفردة أو معها أحد سواء كان راکبها أو سائقها أو قذها ، وهو قول الظاهرية ، واستثنوا ما إذا كان الفعل منسوباً إليه بأن حملها على ذلك الفعل إذا كان راکباً كان بلوى فثانها فتتلف

شيئا برجلها أو يطعمها أو يزجرها حين يسرقها أو يقردها حتى تتلف ما دنت عليه ، وأما ما لا ينسب إليه فلا ضمان فيه . وقال الشافعية إذا كان مع البهيمة انسان فانه يضمن ما أنلفته من نفس أو عضو أو مال سواء كان سائقا أو راكبا أو قائدا سواء كان مالكا أو أجيرا أو مستاجرا أو مستعمرا أو غاصبا ، وسواء أنلفت بيدها أو رجلها أو ذنبها أو رأسها ، وسواء كان ذلك ليلا أو نهارا ، والحجة في ذلك أن الانلاف لا فرق فيه بين العمد وغيره ، ومن هو مع البهيمة حاكم عليها فهي كالآلة بيده ففعلها منسوب اليه سواء حملها عليه أم لا ، سواء علم به أم لا . وعن مالك كذلك إلا إن رحمت بغير أن يفصل بها أحد شيئا ترحم بسببه ، وحكاه ابن عبد البر عن الجمهور . وقد وقع في رواية جابر عند أحمد والبخاري بلفظ « السائمة جبار » وفيه إشعار بأن المراد بالاجماء البهيمة التي ترعى لكل بهيمة ، لكن المراد بالسائمة هنا التي ليس معها أحد لانه الغالب على السائمة ، وليس المراد بها التي لا تعافى كافي الزكاة فانه ليس مقصودا هنا ، واستدل به على أنه لا فرق في أنلاف البهيمة للزروع وغيره في الليل والنهار وهو قول الحنفية والظاهرية ، وقال الجمهور : إنما يسقط الضمان إذا كان ذلك نهارا ، وأما بالليل فان عليه حفظها ، فإذا أنلفت بتقصير منه وجب عليه ضمان ما أنلفت ، ودليل هذا التخصيص ما أخرجه الشافعي رضي الله عنه وأبو داود والنسائي وابن ماجه كلهم من رواية الأوزاعي والنسائي أيضا وابن ماجه من رواية عبد الله بن عيسى والنسائي أيضا من رواية محمد بن ميمونة وإسماعيل بن أمية كلهم عن الزهري عن حرام بن محبصة الانصاري عن البراء بن عازب قال كانت له ناقة ضاربة فدخلت حظا فافدت فيه فقضى رسول الله ﷺ أن حفظ الحوايط بالنهار على أهلها وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها وأن على أهل المواشي ما أصابت ماشيتهم بالليل ، وأخرج ابن ماجه أيضا من رواية الليث عن الزهري عن ابن محبصة أن ناقة للبراء ولم يسم حراما ، وأخرج أبو داود من رواية معمر عن الزهري فزاد فيه رجلا قال « عن حرام بن محبصة عن أبيه » وكذا أخرجه مالك والشافعي عنه عن الزهري « عن حرام بن سعيد بن محبصة أن ناقة » وأخرجه الشافعي في رواية الموزني في المختصر عنه عن سفيان عن الزهري فراد مع حرام سعيد بن المسيب قال « إن ناقة للبراء » وفيه اختلاف آخر أخرجه البيهقي من رواية ابن جريج عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل فاختلف فيه على الزهري على ألوان والمسند منها طريق حرام عن البراء . وحرام بمهاتمين اختلف هل هو ابن محبصة نفسه أو ابن سعد بن محبصة ، قال ابن حزم : وهو مع ذلك مجهول لم يرو عنه إلا الزهري ولم يوثقه . قلت : وقد وثقه ابن سعد وابن حبان لكن قال إنه لم يسمع من البراء انتهى وعلى هذا فيحتمل أن يكون قول من قال فيه عن البراء أي عن قصة ناقة البراء فتجتمع الروايات ، ولا يمتنع أن يكون الزهري فيه ثلاثة أشياء ، وقد قال ابن عبد البر : هذا الحديث وإن كان مرسل فهو مشهور حدث به الثقات ونقله فقهاء الحجاز بالقبول ، وأما إشارة الطحاوي إلى أنه منسوخ بحديث الباب فقد نقبوه بأن النسخ لا يثبت بالاحتياط مع الجهل بالتاريخ ، وأقوى من ذلك قول الشافعي : أخذنا بحديث البراء بثبوته ومعرفة رجاله ولا يخالفه حديثه « العجاء جبار » لانه من العام المراد به الخاص ، فلما قال « العجاء جبار » وقضى فيما أفدت العجاء بشيء في حال دون حال دل ذلك على أن ما أصابت العجاء من جرح وغيره في حال جبار وفي حال غير جبار ثم انقض على الحنفية أنهم لم يستمروا على الأخذ به وهو في تضمين الراكب متمسكين بحديث « الرجل جبار » مع ضعف رايه كما تقدم ، وتعقب بهضمهم على الشافعية قولهم إنه لو جرت عادة قوم إرسال المواشي ليلا وحيدها

نهارا انعكس الحكم على الأصح ، وأجابوا بأنهم اتبعوا المعنى في ذلك ، ونظيره القسم الواجب المرأة لو كان يكتب ابلا وبأوى الى أهله نهارا لا انعكس الحكم في حقه مع أن عماد القمم الليل ، نعم لو اضطررنا العادة في بعض البلاد فسكان بعضهم يرسلوا ابلا وبعضهم يرسلوا نهارا فالظاهر أنه يقضى بما دل عليه الحديث

٣ - باب إثم من قتل ذميا بغير جرم

٦٩١٤ - **حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ كَفْصٍ** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَمْ يَرْحُ رَائِعَةَ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا »

قوله (باب إثم من قتل ذميا بغير جرم) بضم الجيم وسكون الراء ، وقد بينت في الجزية حكمة هذا القيد وأنه وإن لم يذكر في الخبر فقد عرف من قاعدة الشرع ، ووقع نصا في رواية أبي معاوية عن الحسن بن عمرو عند الاسماعيل باللفظ د حق ، والبرقي من رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم عن رسول الله ﷺ باللفظ د من قتل معاهدا له ذمة الله ورسوله ، ولأبي داود والنسائي من حديث أبي بكر د من قتل معاهدا في غير كنهه ، والذي منسوب الى الذمة هو العهد ومثله ذمة المسلمين واحدة . **قوله** (عبد الواحد) هو ابن زياد . **قوله** (حدثنا الحسن) هو ابن عمرو الفقيمي بقاء ثم قاف مصنف وقد بينت حاله في كتاب الجزية . **قوله** (مجاهد عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جنادة بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو فزاد فيه رجلا بين مجاهد وعبد الله أخرجه النسائي وابن أبي حاتم من طريقه ، وجرم أبو بكر البردنجي في كتابه في بيان المرسل أن مجاهدا لم يسمع من عبد الله بن عمرو . **قوله** (من قتل نفسا معاهدا) كذا ترجم بالذمي ، وأورد الخبر في المعاهد وترجم في الجزية باللفظ د من قتل معاهدا ، كما هو ظاهر الخبر ، والمراد به من له عهد مع المسلمين سواء كان بهمة جزية أو هدنة من سلطان أو أمان من مسلم ، وكأفاه أشار بالترجمة هنا الى رواية مروان بن معاوية المذكورة فان لفظه د من قتل قتيلا من أهل الذمة ، والزمذي من حديث أبي هريرة د من قتل نفسا معاهدا له ذمة الله وذمة رسوله ، الحديث وقد ذكرت في الجزية من تابع عبد الواحد على إسقاط جنادة ونقلت ترجمته الدارقطني لرواية مروان لأجل الرواية وبينت أن مجاهدا ليس مدلسا وسماعه من عبد الله بن عمرو ثابت فترجم رواية عبد الواحد لأنه توبع وانفرد مروان بالزيادة ، وقوله د لم يرح ، تقدم شرحه في الجزية ، والمراد بهذا النبي وإن كان عاما للتخصيص بزمان ما لما تماضت الأدلة العقلية والنقلية أن من مات مسلما ولو كان من أهل الكفاثر فهو محكوم بإسلامه غير مخلد في النار ومآله الى الجنة ولو عذب قبل ذلك ، **قوله** (أي وجد) كذا الأكثر هنا وفي رواية السكسجيني بحذف اللام . **قوله** (أربعين عاما) كذا وقع للجميع وخطاهم عمرو بن عبد الغفار عن الحسن بن عمرو عند الاسماعيل فقال د سبعين عاما ، ومثله في حديث أبي هريرة عند الترمذي من طريق محمد بن عجلان عن أبيه عنه وألفظه د وإن ريحها لوجود من مسيرة سبعين خريفا ، ومثله في رواية صفوان بن سليم المشار اليها ونحوه

لأحمد بن طريق هلال بن يساف عن رجل عن النبي ﷺ « سيكون قوم لم عهد فن قتل منهم رجلا لم يرح راحة الجنة وإن ريحها أيوجد من مسيرة سبعين عاما ، وعند الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « من مسيرة مائة عام ، وفي الطبراني عن أبي بكر « خمسمائة عام ، ووقع في الرطأ في حديث آخر « أن ريحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام ، وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير من حديث أبي هريرة ، وفي حديث الجابر ذكره صاحب الفردوس « إن ريح الجنة يدرك من مسيرة ألف عام ، وهذا اختلاف شديد ، وقد تكلم ابن بطال على ذلك فقال : الأربعون هي الأشد فن بلغها زاد عمله وبقينه وندمه ، فكأنه وجد ريح الجنة التي تهبه على الطاعة ، قال : والصبر من آخر المعتكف ويعرض عندهما الندم وخشية هجوم الأجل فتزداد الطاعة بتوفيق الله فيجد ريحها من المدة المذكورة ، وذكر في الخمسمائة كلاما متكلفا حاصله أنها مدة الفترة التي بين كل نبى ونبي فن جاء في آخرها وآمن بالنبيين يكون أفضل من غيره فيجد ريح الجنة ، وقال الكرماني : يحتدل أن لا يكون المدد مخصوصه مقصودا بل المقصود المبالغة في التذكير ، ولهذا خص الأربعين والسبعين لأن الأربعين يشتمل على جميع أنواع العدد لأن فيه الآحاد وأحاده عشرة والمائة عشرات والآلاف مئات والسبع عدد فوق العدد الكامل وهو ستة أجزائه بقدره وهي النصف والثالث والسادس بغير زيادة ولا نقصان ، وأما الخمسمائة فهي ما بين السماء والأرض . قلت : والذي يظهر لي في الجمع أن يقال إن الأربعين أقل زمن يدرك به ريح الجنة من في الموقف والسبعين فوق ذلك أو ذكرت البياغة ، والخمسمائة ثم آلاف أكثر من ذلك ، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأعمال ، فن أدركه من المسافة البعدى أفضل من أدركه من المسافة القربى وبين ذلك ، وقد أشار الى ذلك شيخنا في شرح الترمذي فقال : اجمع بين هذه الروايات أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص يتفاوت منازلهم ودرجاتهم ثم وأيت نحوه في كلام ابن العربي فقال : ريح الجنة لا يدرك بطبيعة ولا عادة وإنما يدرك بما يحاق الله من إدراكه ، فتارة يدركه من شاء الله من مسيرة سبعين وثارة من مسيرة خمسمائة . ونقل ابن بطال أن المهلب احتج بهذا الحديث على أن المسلم إذا قتل الذمي أو المعاهد لا يقتل به الانتصار في أمره على الوعيد الأخرى دون الذنوبى ، وسيأتى البحث في هذا الحكم في الباب الذي بعده

٣١ - باب لا يقتل المسلم بالكافر

٦٩١٥ - حدثنا أحمد بن بنونس حدثنا زهير حدثنا مطرف أن عامراً حدثهم عن أبي جحيفة قال « قلت لعلي ح . وحدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة حدثنا مطرف سمعت الشعمي يحدث قال سمعت أبا جحيفة قال سألت علياً رضي الله عنه : هل عندكم شيء مما ليس في القرآن ؟ - وقال ابن عيينة مرة : ما ليس عند الناس - فقال : والذي فاق الحجة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن ، إلا فهماً يعطى رجل في كتابه ، وما في للصحيفة ، قلت : وما في للصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر ،

قوله (باب لا يقتل المسلم بالكافر) عقب هذه الترجمة بالتي قبلها الإشارة الى أنه لا يلزم من الوعيد الشديد على قتل الذمي أن يفرض من المسلم إذا قتل عدوا ، والإشارة الى أن المسلم إذا كان لا يقتل بالكافر فليس له قتل كل

كافر ، بل يحرم عليه قتل الأذى والمعاهد بغير استحقاق . قوله (حدثنا صدقة بن الفضل) ثبت في بعض النسخ هذا
 وحدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا مطرف أن عامرا حدثهم عن أبي جحيفة ح وحدثنا صدقة بن الفضل الخ ،
 والصبواب ما عند الأكثر ، وطريق أحمد بن يونس تقدمت في الجزية . قوله (مطرف) بممة وتشديد الراء هو
 ابن طريف بوزن هظيم كوفي مشهور . قوله (سألت عليا) تقدم في كتاب العلم بيان سبب هذا السؤال ، وهذا
 السياق أخصر من سياقه في كتاب العلم من وجه آخر عن مطرف ، قال أحمد عن سفيان بن عيينة بهذا السند وهل
 عندكم شيء عن رسول الله ﷺ غير القرآن ؟ ولم يتردد فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، إلا فهم يؤنيه
 الله وجلا في القرآن وما في هذه الصحيفة ، فذكره ، وقد تقدم من وجه آخر عن مطرف في العلم وغيره مع شرح
 الحديث وبيان اختلاف ألفاظ نقلته عن علي وبيان المراد بالقتل وفكك الأسير ، وأما ترك قتل المسلم بالكفر
 فأخذ به الجمهور ، إلا أنه يلزم من قول مالك في قاطع الطريق ومن في معناه إذا قتل هيلة أن يقتل ولو كان المقتول
 ذميا استثناء هذه الصورة من منع قتل المسلم بالكفر ، وهي لا تستثنى في الحقيقة لأن فيه معنى آخر وهو الفساد
 في الأرض ، وخالف الحنفية فقالوا : يقتل المسلم بالذمي إذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن ، وعن الشعبي
 والنخعي يقتل باليهودي والنصراني دون المجوسي ، واحتجوا بما وقع عند أبي داود من طريق الحسن عن قيس
 ابن عباد عن علي باللفظ لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده ، وأخرجه أيضا من رواية عمرو بن شبيب
 عن أبيه عن جده ، وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس والبيهقي عن عائشة ومعاقل بن يسار ، وطرقه كلها
 ضعيفة إلا الطريق الأول والثانية فإن سند كل منهما حسن ، وعلى تقدير قبوله فقالوا : وجه الاستدلال منه أن
 تقديره ولا يقتل ذو عهد في عهده بكافر ، قالوا : وهو من عطف الخاص على العام فيقتضي تخصيصه ، لأن الكافر
 الذي يقتل به ذو العهد هو الحرب دون المساوي له والأعلى ، فلا يبقى من يقتل بالمعاهد إلا الحرب فيجب أن يكون
 الكافر الذي لا يقتل به المسلم هو الحرب تحوية بين المخطوف والمطروف عليه ، قال الطحاوي : ولو كانت فيه دلالة على
 نفي قتل المسلم بالذمي لكان وجه الكلام أن يقول ولا ذى عهد في عهده وإلا إمكان لحنا والذي يترك لا يلزم ، فلما لم
 يكن كذلك هنا أن ذا العهد هو المعنى بالقصاص فصار التقدير لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر ، قال :
 ومثله في القرآن ﴿واللذين يذنبون من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللذان لم يحضن ﴾ ، فإن
 التقدير واللذان يذنبون من المحيض واللذان لم يحضن ، وتعب بأن الأصل عدم التقدير ، والكلام مستقيم بغيره إذا
 حملنا الجملة مستأنفة ، ويؤيده اقتضار الحديث الصحيح على الجملة الأولى . ولو سلم أنها للعطف فالشاركة في أصل
 النفي لامن كل وجه ، وهو كقول القائل مررت بزبد منطلقا وعمرو فانه لا يوجب أن يكون بعمره منطلقا أيضا
 بل المشاركة في أصل المرور . وقال الطحاوي أيضا : لا يصح حمله على الجملة المستأنفة لأن سياق الحديث فيما يتعلق
 بالدماء التي يسقط بعضها ببعض ، لأن في بعض طرقه والمسلمون تتكافأ دماؤهم ، وتعب بأن هذا المحصر مردود ، فإن
 في الحديث أحكاما كثيرة غير هذه ، وقد أبدى الشافعي له مناسبة فقال : يشبه أن يكون لما أعلمهم أن لا قود يقيم
 وبين الكفار أهلهم أن دماء أهل الذمة والعهد محرمة عليهم بغير حق فقال لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل ذو عهد
 في عهده ، ومعنى الحديث لا يقتل مسلم بكافر قصاصا ولا يقتل من له عهد مادام عهده باقيا ، وقال ابن السمعاني :
 وأما حملهم الحديث على المستأمن فلا يصح لأن العبارة بعموم اللفظ حتى يقوم دليل على التخصيص ، ومن حيث

المعنى أن الحكم الذي بينى في الشرع على الإسلام والكفر إنما هو اشرف الإسلام أو لنقص الكفر أو لها جميعا فان الإسلام يذبح الكرامة والكفر يذبح المهران ، وأيضا لإباحة دم الذي شبهة قائمة لوجود الكفر المبيع لدم والذمة إنما هي عهد عارض منع القتل مع بقاء العلة فن الوفاء بالعهد أن لا يقتل المسلم ذميا فان انفق القتل لم يتجه القول بالقتل لأن الشبهة المبيحة لقتله موجودة ومع قيام الشبهة لا يتجه القود . قلت : وذكر أبو عبيد بسند صحيح عن زفر أنه رجع عن قول أصحابه فأستند عن عبد الواحد بن زياد قال : قلت لزفر إنكم تقولون تدرا الحدود بالشبهات فجئتم إلى أعظم الشبهات فأفدتم عليها المسلم يقتل بالكافر ، قال : فاستند على أني رجعت عن هذا . وذكر ابن العربي أن بعض الخفية سأل الشافعي عن دليل ترك قتل المسلم بالكافر قال وأراد أن يستدل بالعموم فيقول أخضه بالحربي ، فعدل الشافعي عن ذلك فقال : وجه دليل السنة والتعليل ، لأن ذكر الصفة في الحكم يقتضي التعليل لمعنى لا يقتل المسلم بالكافر تفضيل المسلم بالإسلام . فاستدركه . وما احتج به الخفية ما أخرجه الدارقطني من طريق عمار بن مطر عن إبراهيم بن أبي يحيى عن ربيعة عن ابن أبي ليلى عن ابن عمر قال : قتل رسول الله ﷺ مسلما بكافر وقال : أنا أولى من وفي بنمته ، قال الدارقطني : إبراهيم ضعيف ولم يروه موصولا غيره ، والمشهور عن ابن أبي ليلى مرسلا . وقال البيهقي : أخطأ راوية عمار بن مطر على إبراهيم في سنده ، وإنما يرويه إبراهيم عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، هذا هو الأصل في هذا الباب ، وهو منقطع وراوية غير ثقة ، كذلك أخرجه الشافعي وأبو عبيد جميعا عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى . قلت : لم ينفرد به إبراهيم كما يرويه كلامه ، فقد أخرجه أبو داود في المراسيل والطحاوي من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن ابن أبي ليلى ، وابن أبي ليلى ضعيف جماعة وثق فلا يحتج بما ينفرد به إذا وصل ، فكيف إذا أرسل ، فكيف إذا خاف ؟ قاله الدارقطني . وقد ذكر أبو عبيد بعد أن حدث به عن إبراهيم بلغني أن إبراهيم قال : أنا حدثت به وربيعة عن ابن المنكدر عن ابن أبي ليلى ، فراجع الحديث على هذا إلى إبراهيم وإبراهيم ضعيف أيضا ، قال أبو عبيد : وبمثل هذا السند لا تسلك دماء المسلمين . قلت : وتبين أن عمار بن مطر خبط في سنده ، وذكر الشافعي في الأم ، كلاما حاصله أن في حديث ابن أبي ليلى أن ذلك كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن أمية ، قال فلي هذا لو ثبت لكان منسوخا لأن حديث « لا يقتل مسلم بكافر » خطب به النبي ﷺ يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب ، وقصة عمرو بن أمية مقدمة على ذلك بزمان . قلت : ومن هنا يتجه صحة التأويل الذي تقدم من الشافعي ، فان خطابة يوم الفتح كانت بسبب القتل الذي قتله خواعة وكان له عهد ، فخطب النبي ﷺ فقال : لو قتلت مؤمنا بكافر لقتلته به . وقال « لا يقتل مؤمن بكافر » ولا ذو عهد في عهد ، فأشار بحكم الأول إلى ترك اقتصاصه من الخزانة بالمعاهد الذي قتله . وبالحكم الثاني إلى النهي عن الاقتدام على ما فعله القاتل المذكور ، والله أعلم . ومن حججه قطع المسلم بمرقة مال الذي ، قالوا والنفس أعظم حرمة ، وأجاب ابن بطلان بأنه قياس حسن لولا النص ، وأجاب فيه بأن القطع حق لله ، ومن ثم لو أعيدت المرفة بعينها لم يستحق دفع عفا ، والقتل بخلاف ذلك . وأيضا اقتصاص يشترط فيه المساواة ولا مساواة للكافر والمسلم ، والقطع لا يشترط فيه المساواة

٢٢ - باب إذا اطمأنن المسلم يهوديا عند الغضب ، رواد أبو هريرة عن النبي ﷺ

٦٩١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي سَمِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :

لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ »

٦٩١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيُّ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي سَمِيدٍ

أَنْتَحَذِرُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَدْ لَطَمَ وَجْهَهُ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ لَطَمَ وَجْهِي . فَقَالَ : ادْعُوهُ ، فَدَعَاوَهُ ، فَقَالَ : أَطَلَمْتَ وَجْهَهُ ؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي مَرَرْتُ بِالْيَهُودِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ ، قَالَ فَقُلْتُ : أَعْلَى مُحَمَّدٍ ﷺ قَالَ فَأَخَذَتْنِي غَضَبُهُ فَلَطَمْتُهُ . قَالَ : لَا تُخَيِّرُونِي مِنَ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ ، فَإِنَّ لِلنَّاسِ بَصَصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفْتَنُ ، فَذَا أَنَا بِمُوسَى أَخِذْتُ بَقَائِمَةً مِنْ قَوَائِمِ اللَّحْرِشِ ، فَلَا أُدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جَزِيءَ بَصَصَةٍ لِلطُّورِ »

قوله (باب إذا لطم المسلم يهوديا فحسد الغضب) أى لم يجب عليه قصاص كما لو كان من أهل الذمة ، وكذا أنه ممن بذلك إلى أن المخالف يرى القصاص في اللطمة ، فلما لم يقتص النبي ﷺ للذي من المسلم دل على أنه لا يقتصر القصاص ، لكن ليس كل الكافرين يرى القصاص في اللطمة فيختص الأيراد بن يقول منهم بذلك . **قوله** (رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) تقدم موصولا مع شرحه في قصة موسى من أحاديث الأنبياء وروى بعض طرقه كما بينت هناك « فقال اليهودي إن لي ذمة وهدا » . **قوله** (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال لا تخيروا بين الأنبياء . وحدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال : جاء رجل من اليهود إلى رسول الله ﷺ قد لطم وجهه الحديث) كذا اقتصر في السند الأول على بعض المتن وساقه تاما بالسند الثاني ، وكان سفيان وهو الثوري يحدث به تاما ومختصرا ، فقد أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بألفظ « لا تخيروا بين الأنبياء » . وزاد « قال الله بهم كما بعثني ، قال الإسماعيلي : لم يزد على ذلك ، ورواه يحيى القطان عن سفيان تاما . قلت : وإيس فيه « قال الله بهم كما بعثني » . **قوله** (جاء رجل) تقدم القول في اسمه وفي اسم الذي لطمه في قصة موسى . **قوله** (لطم وجهي) في رواية السرخسي « قد لطم وجهي » . **قوله** (فقال أطلمت وجهه ، كذا للأكثري مرة الاستفهام وفي رواية الكشي معني « لم أطلمت » . **قوله** « أم جودي » في رواية الكشي معني « جزي » ، بغير واو والاول أولى ، وفي الحديث استعداء الذي على المسلم ، ورفعته إلى الحاكم ، وسماح الحاكم دعواه ، وتعلم من لم يعرف الحكم ما خفي عليه منه والاكتفاء بذلك في حق المسلم ، وأن الذي إذا أقدم من القول على ما لا علم له به جاز المسلم المعروف بالعلم تمزيهه على ذلك ، وتقدمت سائر فوائد في قصة موسى عليه السلام

(خاتمة) : اشتمل كتاب الديات والفصاح من الأحاديث المرفوعة على أربعة وخمسين حديثا ، المعلق منها وما في معناها من المناهات - سبعة - أحاديث والباقي موصول ، المكرر منها فيه وفيها معنى أربعون والخاص منها أربعة عشر حديثا ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر « أن من ورطات الأمور ، وحديث ابن عباس

« أبعض الناس إلى الله ثلاث : ملحد في الحرم ، الحديث ، وحديث أنس ، لو اطاع عليك ، وحديث ابن عباس وهذه ومذه سواء ، وحديث أبي قلابة المرسل « ما قتل أحد قط إلا في إحدى ثلاث ، وحديثه المرسل » دخل على نفر من الأنصار ، الحديث في القسامة . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم ثمانية وعشرون أثرا بهضم مرسل وصايرها معاني ، والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٨ - كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم) كذا في رواية الفريرى ، وصفط لمظ د كتاب ، من رواية المستمل ، وأما النسفى فقال : كتاب المرتدين ، ثم بسم ثم قال : باب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم وإثم من أشرك الخ ، وقوله « والمعاندين ، كذا لاكثر بالنون ، وفي رواية المرحاني بالهاء بدل النون والاول الصواب

١ - باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة

قال الله تعالى (إِنَّ لِلشَّرْكِ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) (كَلِمَاتُ الشَّرْكِ لَيْسَ بِطَعْنٍ عَمَلُكَ وَلَيْسَ بِكُونٍ مِنَ الْخَامِسِينَ)

٦٩١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَلَفَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ) شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالُوا : أَيْدَالُ بَلْبَسَ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ ، أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ (إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)

٦٩١٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ ع . وَحَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا صَعِيدُ الْجَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَكْبَرُ الْكِبَارِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَتَحْقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَشَهَادَةُ الزُّوْرُ وَشَهَادَةُ الزُّوْرِ (ثَلَاثًا) أَوْ قَوْلُ الزُّوْرِ ، فَمَا زَالَ يُسَكَّرُ رُهَا حَتَّى قُلْنَا : لَيْتَهُ سَكَتَ

٦٩٢٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ عَنْ فِرَاسٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَاءَ أَهْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكِبَارُ ؟ قَالَ : الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ . قَالَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : ثُمَّ عَتَقُ الْوَالِدَيْنِ . قَالَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : الْبَيْنُ الْقَدُوسِ . قُلْتُ : وَمَا الْبَيْنُ الْقَدُوسُ ؟ قَالَ : الَّذِي يَقْطَعُ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ

٦٩٢١ - **حديث** خلاَّد بن يحيى حدثنا سفيان عن منصور والأعمش عن أبي وائل « عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رجل يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية ؟ قال : من أحسن في الإسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن أساء في الإسلام أخذ بالأوّل والآخر »

قوله (بأب أثم من أشرك بالله تعالى وعقر بته في الدنيا والآخرة . قال الله عز وجل ﴿ إِنَّ لِلشُّرْكِ أَظْلَمَ عَظِيمًا ﴾) و (إن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين) في رواية القابسي بعد قوله وقتالهم . وأثم من أشرك الخ . وحذف لفظ د باب ، والواو في قوله (وإن أشركت) لعطف آية على آية والتقدير وقال لأن أشركت لأنه في التلاوة بلا واو ، قال ابن بطال : الآية الأولى دالة على أنه لا إثم أعظم من الشرك ، وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه ، فالشرك أصل من وضع الشيء في غير موضعه لأنه جعل ما لا يخرج من الهدم إلى الوجود مساويا فنسب النعمة إلى غير المنعم بها ، والآية الثانية خوطب بها النبي ﷺ والمراد غيره ، والاحتياط المذكور مقيد بالموت على الشرك لقوله تعالى (فبئس وهو كاذر فأولئك حبطت أعمالهم) وذكر فيه أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث ابن مسعود في تفسير قوله تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) وقد مضى شرحه في كتاب الإيمان في أوائل الكتاب ، وأشارت هناك إلى ما وقع في أحاديث الأنبياء في قصة إبراهيم عليه السلام من طريق حفص بن غياث عن الأعمش بهذا الإسناد والمتن وفي آخره « ليس كما يقولون (لم يلبسوا إيمانهم بظلم) بشرك الحديث ، وقد أرسل التفسير المذكور بعض روايته ، فعند ابن مردويه من طريق عيسى بن يونس عن الأعمش عن حمزة عن أبيه عن النبي ﷺ في قوله (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) قال : بشرك ، ومن طريق أبي أحمد الزبيري عن سفيان الثوري عن الأعمش مثله سواء ، وقد أخرجه الطبري من طريق منصور عن إبراهيم في قوله (ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) قال : لم يخالطوه بشرك ، هكذا أورده موقفا على إبراهيم ، ومن وجه آخر عن علقمة مثله ، وأخرج من طريق الأسود بن هلال عن أبي بكر الصديق مثله موقفا عليه ، وعن عمر أنه قرأ هذه الآية ففرغ فسأل أبيه بن كعب فقال : إنما هو ولم يلبسوا إيمانهم بشرك ، ومن طريق زيد بن صوحان أنه قال اسئلان : آية قد بلغت منى كل مبلغ ، فذكرها ، فقال سئلان : هو الشرك ، فسر زيد بذلك . وأورد من طرق جماعة من الصحابة ومن التابعين مثل ذلك ، ثم أورد عن عكرمة فولا آخر أنها خاصة بمن لم يهاجر ومن وجه آخر عن علي أنه قال : هذه الآية لإبراهيم خاصة ، أبست لهذه الأمة . وسندهما ضعيف . وصوب الطبري القول الأول وأنها على العموم لجميع المؤمنين . قال الطبري رداعل من زعم أن لفظ اللبس يأتي تفسير الظلم هنا بالشرك معتلا بأن اللبس الخلط ولا يصح هنا لأن الكفر والإيمان لا يجتمعان ، فالجواب بأن المراد بالذين آمنوا أعم من المؤمنين الخالص وغيره واحتج بأن اسم الإشارة الواقع خبرا للوصول مع صلته يقتضي أن ما بعده ثابت لمن قبله لاكتسابه ما ذكر من الصفة ، ولا ريب أن الآمن المذكور ثانيا هو المذكور أولا فيجب أن يكون الظلم عين الشرك لأنه تقدم قوله (وكيف أخاف ما أشركتم ولا تتخافون - إلى قوله - أحق بالامن) قال وأما معنى اللبس فلبس الإيمان بالظلم أن يصدق بوجود الله ويخالط به عبادة غيره ، ويؤيده قوله تعالى (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) وعرف بذلك مناسبة ذكرها في أبواب المرتد ، وكذلك الآية التي صدر بها ، وأما الآية الأخرى

قالوا هي قضية شرعية ولا تستلزم الوقوع ، وقيل الخطاب له والمراد الأمة ، واقه أعلم . الحديث الثاني حديث
 ابن بكير في أكبر الكبائر ، وقد مضى شرحه في التمهيدات وفي حقوق الوالدين من كتاب الادب . الحديث الثالث
 حديث عبد الله بن عمرو في ذكر الكبائر أيضا ، وقد تقدم شرحه في باب بين الغموس ، من كتاب الايمان
 . قوله (جا . أعرابي) لم أنف على اسمه . قوله (قلت وما اليمين الغموس) السائل عن ذلك قد بيثته
 عند شرح الحديث المذكور ، ومحمد بن الحسين بن ابراهيم في أول السند هو المعروف بابن اشكاب أخو علي وهو
 من أئمة البخاري ولكنه سمع قبله قليلا ومات بعده . وعبد الله بن موسى شيخه هو من كبار شيوخ البخاري
 ، ومن وقد أكثر عنه بلا واسطة ، وأقرب ذلك ما تقدم في أواخر الدييات في باب جنين المرأة ، وربما روى
 عن بواسطه كمذا . الحديث الرابع حديث ابن مسعود ، قوله (سفبان) هو الثوري . قوله (قال رجل) لم أنف
 على اسمه . قوله (ومن أساء في الاسلام أخذ بالاول والآخر) قال الخطابي : ظاهره خلاف ما أجمعت عليه الأمة
 في اسلام بمحبة ما قبله ، وقال تعالى (قل للذين كفروا إن ينهوا عن ما فعل سلفكم) قال : ووجه هذا الحديث
 في الاسلام أنه لم يؤخذ بما مضى ، فإن أساء في الاسلام غاية الإساءة وركب أشد المعاصي وهو مستمر على
 في الاسلام فإنه إنما يؤخذ بما جناه من المعصية في الاسلام ويكفي بما كان منه في الكفر كأن يقال له : أنت فعلت
 كذا وأنت كافر فلا منك إسلامك عن معادة مثله ؟ انتهى ملخصا ، وحاصله أنه أول المزاخنة في الأول
 بالنسبة وفي الآخر بالعقوبة ، والأولى قول غيره : إن المراد بالإساءة الكفر لانه غاية الإساءة وأشد المعاصي
 فإذا ارتد ومات هل كفره كان كمن لم يسلم فيما قبل هل جميع ما قدمه ، وإلى ذلك أشار البخاري بإيراد هذا الحديث
 بعد حديث أكبر الكبائر الشرك ، وأورد كلا في أبواب المرتدين ، ونقل ابن بطال عن المهلب قال : معنى
 حديث الباب من أحسن في الاسلام بالتعادي على محافظته والقيام بشرائطه لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن
 أساء في الاسلام أي في عقده بترك التوحيد أخذ بكل ما أسلفه . قال ابن بطال : فمرسته على جماعة من العلماء
 فقالوا لا معنى لهذا الحديث غير هذا ، ولا تكون الإساءة هنا إلا الكفر للاجماع على أن المسلم لا يؤخذ بما عمل
 في الجاهلية . قلت : وبه جزم المحب الطبري . ونقل ابن النين عن الداودي معنى من أحسن مات على
 الاسلام ، ومن أساء مات على غير الاسلام . وعن أبي عبد الملك البوناني : معنى من أحسن في الاسلام
 أي أسلم إسلاما صحيحا لا اتفاق فيه ولا شك ، ومن أساء في الاسلام أي أسلم رياء وسمعة ، وهذا جزم القرطبي ،
 واخبره معنى الاحسان الاخلاص حين دخل فيه ودوامه عليه إلى موته ، والإساءة بضد ذلك فإنه إن لم يخلص لإسلامه
 كان منافقا فلا ينهدم عنه ما عمل في الجاهلية فيضاف نفاقه المتأخر إلى كفره الماضي فيما قبله على جميع ذلك . قلت :
 وحاصله أن الخطابي حل قوله في الاسلام ، على صفة خارجة عن ماهية الاسلام ، وحمله غيره على صفة في نفس
 الاسلام وهو أوجه . فنبه : حديث ابن مسعود هذا يقابل حديث أبي سعيد الماضي في كتاب الايمان مملعا عن
 مالك ، فإن ظاهر هذا أن من ارتكب المعاصي بعد أن أسلم يكتب عليه ما عمله من المعاصي قبل أن يسلم ، وظاهر
 ذلك أن من عمل الحسنات بعد أن أسلم يكتب له ما عمله من الخيرات قبل أن يسلم ، وقد مضى القول في توجيه
 الثاني عند شرحه ، ويحتمل أن يحكى هنا بعض ما ذكر هناك كقول من قال إن معنى كتابة ما عمله من الخيرات في
 الكفر أنه كان سببا لعمله الخير في الاسلام . ثم وجدت في كتاب السنة ، إمام العزيم بن جعفر وهو من دوس

الحنابلة ما يدفع دعوة الخطابي وابن بطال الاجماع الذى نقله ، وهو ما نقل عن الميموني عن أحمد أنه قال : بلغنى أن أبا حنيفة يقول إن من أسلم لا يؤخذ بما كان فى الجاهلية ، ثم رد عليه بحديث ابن مسعود ففیه أن الذنوب التى كان الكافر بفعلها فى جاهليته إذا أسلم عليها فى الاسلام فإنه يؤخذ بها لأنه باصراره لا يكون تاب منها وإنما تاب من الكفر فلا يثبت عنه ذنب تلك المعصية لإصراره عليها ، ولعل هذا ذهب الحلي من الشافعية ، وتأول بعض الحنابلة قوله (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) على أن المراد ما سلف مما انتهوا عنه ، قال : والاختلاف فى هذه المسألة مبنى على أن التوبة هى الذم على الذنب مع الإفلاع عنه ، والمزم على عدم العود اليه والكفر إذا تاب من الكفر ولم يزم على عدم العود إلى الفاحشة لا يكون تابا منها فلا تسقط عنه المطالبة بها والجراب عن الجمهور أن هذا خاص بالمسلم وأما الكافر فإنه يكرن بالسلامة كيوم ولدته أمه والأخبار دالة على ذلك كحديث أسامة لما أنكر عليه النبي ﷺ قتل الذى قال لا إله إلا الله حتى قال فى آخره حتى تميت أننى كنت أسلمت يومئذ

٢ - باب حكم المرتد والمرتدة واستناباتهم . وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم نفقت المرتدة . وقال الله تعالى (كيف يهدى الله قوماً كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات ، والله لا يهدى القوم الظالمين . أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم . إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفراً لن نقبل توبتهم وأولئك هم المفلحون) . وقال : (يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين آوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين) . وقال (إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً) . وقال (من يردد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعز على الكافرين ، وإن من يشرح بالكفر صدره فظلمهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم . ذلك بأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة وأن الله لا يهدى القوم الكافرين . أولئك الذين طبع الله على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم وأولئك هم المفلحون . لا جرم) يقول حقاً أنهم فى الآخرة هم المأسرون - إلى قوله - (ثم إن ربك من بعدها لفتور رحيم . ولا يزالون يتقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ، ومن يردد منكم عن دينه قيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون)

٦٩٢٢ - حديث أبو الثعمان محمد بن الفضل حدثنا حماد بن زيد عن أبوب عن عكرمة قال : أتى على رضى الله عنه بزنادقة فأحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهى رسول الله ﷺ لانهذبوا بمذاب الله ، وانفلقهم يقول رسول الله ﷺ : من بدّل دينه فاقطعه ،

٦٩٢٣ - **حديث** مدد حدثنا يحيى عن فرقة بن خالد قال حدثني حميد بن هلال حدثنا أبو بردة وعن أبي موسى قال : أقيمت إلى رسول الله ﷺ ومعى رجلان من الأشعرين أحدهما عن يميني والآخر عن يساري ورسول الله ﷺ يستاك ، فكلأهما سأله ، فقال : يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - قال قلت : والذي بعثك بالحق ما أظلماني على ما في أنفسهما ، وما شعرت أنهما يطلبان للعمل . فكأنني أنظر إلى رسواهما تحت شجرة قلعت ، فقال : لن - أولا - نفعمل على عملنا من أراده ، ولكن اذهب أنت يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - إلى ابن ، ثم اتهمه معاذ بن جبل ، فلما قدم عليه ألقى له وسادة قال : انزل ، فإذا رجل هند موثق ، قال : ما هذا ؟ قال : كان يهودياً فأسلم ثم شهود . قال : اجلس . قال : لا أجلس حتى يقتل ، قضاه الله ورسوله (ثلاث مرات) ، فأمر به فقتل . ثم نذا كراً قيام الليل ، فقال أحدهما : أما أنا فأقوم وأنام ، وأرجو في نومي ما أرجو في قومي .

قوله (باب حكم المرتد والمرئدة) أى هل هما سواء أم لا . **قوله** (واسعة تابهم) كذا لابي ذر ، وفي رواية القابسي : واسعة تابهم وحذف للباقيين إكبتهم ذكرهما كآبي ذر بعد ذكر الآثار عن ابن عمر وغيره . وتوجيه الأولى أنه جمع على إرادة الجنس ، قال ابن المنذر : قال الجمهور تقتل المرتدة . وقال علي تشرق ، وقال عمر بن عبد العزيز تباع بأرض أخرى ، وقال الثوري تحبس ولا تقتل وأسند عن ابن عباس قال وهو قول عطاء ، وقال أبو حنيفة : تحبس الحرة وبؤسر مولد الأمة أن يجبرها . **قوله** (وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم) يعنى النخعي : تقتل المرتدة ، أما قول ابن عمر فنسبه مغلطاي إلى تخرج ابن أبي شيبة ، وأما قول الزهرى وإبراهيم فوصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى في المرأة تكفر بعد إسلامها قال : تستتاب فإن تابت وإلا قتل ، وعن معمر عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي معمر عن إبراهيم مثله ، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم ، وأخرج سعيد بن منصور عن هشيم عن عبيدة بن مغيث عن إبراهيم قال : إذا ارتدت الرجل أو المرأة عن الإسلام استنابا فإن تابا تركا وإن أبيا قتلا ، وأخرج ابن أبي شيبة عن حفص عن عبيدة عن إبراهيم ولا يقتل ، والأول أقوى فإن عبيدة ضعيف ، وقد اختلفت نقله عن إبراهيم ، ومقابل قول هؤلاء حديث ابن عباس ولا تقتل النساء إذا هن ارتدن ، رواه أبو حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة والدارقطنى ، وخالفه جماعة من الحفاظ في لفظ المتن ، وأخرج الدارقطنى عن ابن المنكدر عن جابر أن امرأة ارتدت فأمر النبي ﷺ بقتلها ، وهو يمسك على ما نقله ابن الطلاع في الأحكام أنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه قتل مرتدة . **قوله** (وقال الله تعالى : كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق - إلى قوله - غفور رحيم إن الذين كفروا إلى آخرها) كذا لابي ذر وساق الآية إلى (الظالمون) وفي رواية القابسي بمد قوله إن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون وفي رواية النسفي (كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم - الآية إلى قوله - كافرين) كذا عنه ، وكأنه وقع عنده خلط هذه بالتي بعدها وساق وفي رواية كريمة والأصيل ما حذف من الآية لابي ذر ، وقد أخرج النسائي ومحمد بن حبان عن ابن عباس وكان رجل من

الانصار أسلم ثم ندم وأرسل إلى قومه فقالوا يا رسول الله هل له من قوبة ؟ فزلت (كيف يهدي الله قوما - إلى قوله - إلا الذين تابوا) فاسلم . . . قوله (وقال يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا فريقا من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين) قال عكرمة نزات في شاس بن قيس اليهودي ، دس على الأنصار من ذكرهم بالحرب التي كانت بينهم فتبادروا يقتتلون ، فأناهم النبي ﷺ فذكرهم فمروا ألما من الشيطان فعانق بعضهم بعضا ثم انصرفوا ساهمين مطمئنين فزات ، أخرجه اسحق في نفسه مطولا . وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس موصولا رقى هذه الآية الإشارة إلى التحذير عن مصادقة أهل الكتاب اذ لا يؤمنون أن يفتنوا من صادقهم عن دينه . . . قوله (وقال ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا) ثم كذا لابي ذر ، ولتسنن (ثم كفروا ثم آمنوا ثم ازدادوا كفرا) الآية وساقها كلها في رواية كريمة . وقد استدلل بها من قال لا تقبل توبة الزندي بقا سيماي تقريره . . . قوله (من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه) وساق في رواية كريمة إلى الكافرين ، ووقع في رواية أبي ذر (من يرتد) بدل الذين وهي قراءة ابن عامر ونافع ، وللباقين من القراء ورواة الصحيح (من يرتد) بتشديد الهال ، ويقال إن الادغام لغة تميم والاضمار لغة الحجاز ، ولهذا قيل إنه وجد في مصحف عثمان بدالين ، وقيل بل رافق كل قارئ مصحف بلده ، فعل هذا فهو في مصحف المدينة والقمام بدالين وفي البقية بدال واحدة . . . قوله (ولكن من شرح بالكفر صدرا) إلى (وأولئك هم الغافلون) كذا لابي ذر وساق في رواية كريمة الآيات كلها ، وهي حجة اهدم المؤاخذة بما وقع حالة الاكراه كما سيماي تقريره بد هذا . . . قوله (لا يجرم) بقوله حقا (أنهم في الآخرة هم الخاسرون إلى لغفور رحيم) والمراد أن معنى لا يجرم حقا وهو كلام أبي عبيدة وحذف من رواية السنن فيها بعد قوله صدرا الآيتين إلى قوله غفور رحيم ، وفي الآية وعيد شديد لمن ارتد عتواؤه اقلوه تعالى (ولكن من شرح بالكفر صدرا) إلى آخره . . . قوله (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا) إلى قوله وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) كذا لابي ذر وساق في رواية كريمة أيضاً الآيات كلها ، والفرض منها قوله (إن استطاعوا ومن يرتد منكم عن دينه فيموت وهو كافر) إلى آخرها فإنه يقيده مطابق ما في الآية السابقة (من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم) إلى آخرها قال ابن بطال : اختالف في استنباط المرتد فقيل يستتاب فإن تاب وإلا قتل وهو قول الجمهور ، وقيل يجب قتله في الحال جاء ذلك عن الحسن وطائوس وبه قال أهل الظاهر . قلت : وقله ابن المنذر عن معاذ وعبيد بن عمير وعليه يدل نصرف البخاري فإنه استظهر بالآيات التي لا ذكر فيها الاستتابة والتي فيها أن التوبة لا تنفع ، وبمجموع قوله من بدل دينه فاقتلوه ، وبقصة معاذ التي بعدها ولم يذكر غير ذلك ، قال الطحاوي : ذهب هؤلاء إلى أن حكم من ارتد عن الاسلام حكم الحرب الذي يلفته الدعوة فإنه يقاتل من قبل أن يدعى ، قالوا : وإنما تشرع الاستتابة لمن خرج عن الاسلام لا عن بصيرة ، فأما من خرج عن بصيرة فلا . ثم نقل عن أبي يوسف موافقتهم لكن قال : ان جاءه بائنا بالثوبة خليت سبيله وولت أمره إلى الله تعالى وعن ابن عباس وعطاء : ان كان أصله مسلماً لم يستتب والا استتبع ، واستدل ابن القصار لقول الجمهور بالاجماع يعني المكوث لأن عمر كتب في أمر المرتد : هلا حبسته و ثلاث أيام وأطعمتموه في كل يوم رقيقاً أهله يتوب فيتوب الله عليه ؟ قال : ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة كأنهم فهموا من قوله ﷺ من بدل دينه فاقتلوه أي إن لم يرجع ، وقد قال تعالى (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة سلبا لهم) واختلاف القائلون

بالاستنابة هل يكفى بالمرة أو لابد من ثلاث ؟ وهل الثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام ؟ وعن علي بن عثمان شهر ، وعن النخعي يستناب أبدا كذا نقل عنه مطلقا ، والنخعي أن في من تكررت منه الردة وسبأني مزيد لذلك في الحديث الأول عند ذكر الزنادقة . ثم ذكر في الباب حديثين : الأول ، قوله (أيوب) هو السخيتاني وعكرمة هو مولى ابن عباس . قوله (أبي علي) هو ابن أبي طالب ، تقدم في باب لا يعذب بهذاب الله ، من كتاب الجهاد من طريق سفيان بن عيينة عن أبيوب بهذا السند أن عليا حرق قوما ، وذكرت هناك أن الحبيدي رواه عن سفيان بلفظ « حرق المرتدين » ، ومن وجه آخر عند ابن أبي شيبة « كان أناس يعبدون الأصنام في السمر » وعند الطبراني في الأوسط من طريق سويد بن غفلة « أن عليا بلغه أن قوما ارتدوا عن الاسلام فبعث اليهم فأطعمهم ثم دعاهم الى الاسلام فأبوا ، فغمر حفيرة ثم أتى بهم فضرب أعناقهم ورمم فيهما ثم أتى عليهم الحطب فأحرقهم ثم قال : صدق الله ورسوله ، وزعم أبو المظفر الاسفرايني في المال والنحل ، أن الذين أحرقهم على طائفة من الروافض ادعوا فيه الإلهية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهوديا ثم أظهر الاسلام وابتدع هذه المقالة ، وهذا يمكن أن يكون أصله ما روينا في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص من طريق عبد الله بن شريك العامري عن أبيه قال : قيل أهلك ان هنا قوما على باب المسجد يدعون أنك ربهم ، فدعاهم فقال لهم وياكم ما تقولون ؟ قالوا : أنت ربنا وخالقنا ورازقنا ، فقال : ويلكم إنما أنا عبد مثلكم آكل الطعام كما تأكلون وأشرب كما تشربون ، ان أطعت الله أنا بنى ان شاء وان عصيته خضعت أن يعذبني ، فأتوا الله وأوجعوا ، فأبوا . فلما كان الغد غدوا عليه فجاء قبر فقال : قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام ، فقال أدخلهم فقالوا كذلك ، فلما كان الثالث قال اني قائم ذلك لانتلنكم بأخبث قلة ، فأبوا الا ذلك ، فقال يا قنبر ائتني بفعله معهم مرورهم ففعل لهم أخذودا بين باب المسجد والقصر وقال : احضروا فأبدوا في الأرض ، وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الأخدود وقال : اني طارحكم فيها أو ترجعوا ، فأبوا أن يرجعوا فغذف بهم فيها حتى اذا احترقوا قال :

اني اذا رأيت أمرا منكرا أوقفت ناوي ودعوت قنبرا

وهذا سند حسن ، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة « أن عليا أتى بناس من الرط يعبدون وثنا فأحرقهم » ، فسند منقطع ، فان ثبت حمل على قصة أخرى ، فقد أخرج ابن أبي شيبة أيضا من طريق أبيوب بن النعمان « شهدت عليا في الرحبة ، فجاءه رجل فقال ان هنا أهل بيت لم ومن في دار يعبدونه فقام يمشي الى الدار فأخرجوا اليه بمال وجعل قال فألمب عليهم على الدار » . قوله (بزنادقة) بزاي ونون وقاف جمع زنديق بكسر أوله وسكون ثانيه ، قال أبو حاتم السجستاني وغيره : الزنديق فارسى معرب أصله « زنده » كرادى ، يقول بدوام الدهر لأن زنده الحياء وكرد العمل ، ويطلق على من يكون دقيق النظر في الأمور . وقال ثعلب : ليس في كلام العرب زنديق وإنما قالوا زنديق لمن يكون شديد التحمل ، وإذا أرادوا ما تريد العامة قالوا ملحد ودهرى بفتح الدال أى يقول بدوام الدهر ، وإذا قالوا بالضم أرادوا أكبر السن . وقال الجوهرى : الزنديق من الثوبية ، كذا قال وفسره بعض الشراح بأنه الذى يدعى أن مع الله إلها آخر ، وتعقب بأنه يلزم منه أن يطلق على كل مشرك ، والتحقيق ما ذكره من صنف في الملل ان أصل الزنادقة أتباع دهبان ثم ماني ثم مزدك الأول بفتح الدال وسكون المشددة التهجئة بضمها صاد موهلة ، والثاني بتشديد النون وقد تحفف والياء خفيفة ، والثالث بزاي ساكنة ودال

مهلة مفتوحة ثم كاف ، وحاصل مقالهم أن النور والظلمة قديمان وانهما امتزجا لحدث العالم كله منهما ، فن كان من أهل الشرف هو من الظلمة ومن كان من أهل الخير فهو من النور . وأنه يجب السجى في تخليص النور من الظلمة ليلازم اذهاق كل نفس . والى ذلك أشار المتنبي حيث قال في نصيدته المشهورة :

وكم لظلام الليل عندك من بد تخبر أن المانوية تكذب

وكان بهرام جدي كسرى تمثيل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنه قبل مفاته ثم قتله وقتل أصحابه وبقيت منهم بقايا اتبعوا مذهب المذكور ، وقام الاسلام والزندق بطاق على من يعتقد ذلك ، وأظهر جماعة منهم الاسلام خفية القتل ومن ثم أطلق الاسم على كل من أمر الكفر وأظهر الاسلام حتى قال مالك الزندقة ما كان عليه المنافقون وكذا أطلق جماعة من الفقهاء الشافعية وغيرهم أن الزنديق هو الذى يظهر الاسلام ويخفى الكفر ، فان أرادوا اشتراكهم في الحكم فهو كذلك والا فاصلهم ما ذكرت ، وقد قال النووي في لغات الروضة : الزنديق الذى لا يتحمل ديناً ، وقال محمد بن مغل في التنقيب على المذهب : الزنادقة من الشنوية يقولون ببقاء الدهر وبالتناسخ ، قال ومن الزنادقة الباطنية وهم قوم زعموا أن الله خلق شيناً ثم خلق منه شيئاً آخر فغير العالم بأسره ويسمونهم العقول والنفس وتارة العقل الأول والعقل الثانى ، وهو من قول الشنوية في النور والظلمة إلا أنهم غيروا الاسمين ، قال ولهم مقالات سخيفة في النبوات وتحريف الآيات وفرائض العبادات ، وقد قيل إن سبب تفسير الفقهاء الزنديق بما يفسر به المنافق قول الشافعى في المختصر : وأى كفر ارتد إليه ما يظهر أو يسر من الزندقة وغيرها ثم ناب سقط عنه القتل ، وهذا لا يلزم منه اتحاد الزنديق والمنافق بل كل زنديق منافق من غير عكس وكان من أطلق عليه في الكتاب والسنة المنافق يظهر الاسلام ويبطن عبادة الوثن أو اليهودية ، وأما الشنوية فلا يحفظ أن أحداً منهم أظهر الاسلام في العهد النبوى والله أعلم . وقد اختلفت النقة في الذين وقع لهم مع على ماوقع على ما سألينه ، واشتهر في صدور الإسلام المحدثين درهم فذهبوا إليه خالد القمري في يوم عيد الأضحى ، ثم كثروا في دولة المنصور وأظهر له بعضهم ، متقدمه فأبادهم بالقتل ثم ابنه المهدي فأكثرت من قتلهم وقتلهم ، ثم خرج في أيام المأمون بابك بموجبين مفتوحين ثم كاف خلفه الحرى بضم المعجمة وتشديد الراء فغلب على بلاد الجبل وقتل في المسلمين وجرم الجيوش إلى أن ظفر به المعتصم فصليه ، وله أتباع يقال لهم الحرورية وقصصهم في التواريخ معروفة . قوله (فبلغ ذلك ابن عباس) لم أفهم على اسم من وأله ، وابن عباس كان حينئذ أميراً على البصرة من قبل على . قوله (انتهى رسول الله ﷺ لا تعذبوا بعذاب الله) أى انتهى عن القتل بالنار أقوله لا تعذبوا وهذا يحتمل أن يكون مما سمعه ابن عباس من النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون سمعه من بعض الصحابة ، وقد تقدم في باب لا يعذب بعذاب الله ، من كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة د بهيئنا رسول الله ﷺ فقال : إن وجدتم فلاناً وفلاناً فأحرقوهما الحديث وفيه إن النار لا يعذب بها إلا الله ، ويثبت هناك اسمها وما يتفق بشرح الحديث ، وعند أبو داود عن ابن مسعود في قصة أخرى د أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار ، . قوله (واقتناهم أقول رسول الله ﷺ) في رواية اسماعيل بن عتبة عند أبي داود في الموصمين د فان رسول الله ﷺ قال . . قوله (من بدل دينه قاتلوه) زاد اسماعيل بن عتبة في روايته د فبلغ ذلك علياً فقال : ويح أم ابن عباس ، كذا عند أبي داود وعند الدارقطني بحذف د أم ، وهو محتمل أنه لم يرض بما اعترض به ورأى أن انتهى للتنزيه كما تقدم بيان الاختلاف فيه ، وسيأتى في الحديث الذى

بإليه مذهب معاذ في ذلك وأن الامام إذا رأى التغليب بذلك فعله ، وهذا بناء على تفسير «ويج» ، بأنها كلمة رحمة فتوجع له لكونه حل النهي على ظاهره فامتنع التحريم مطلقاً فأناكر ؛ ويحتمل أن يكون قالها رضا بما قال ، وأنه حفظ ما سببه بنا . على أحد ما قيل في تفسير «ويج» أنها يقال بمعنى المدح والتهجيب كما حكاه في النهاية ، وكأنه أخذه من قول الخليل : هي في موضع رافة واستملاح كقولك للصبي ويجه ما أحسنه حكاه الأزهري ، وقوله من هو عام يخص منه من بدله في الباطن ولم يثبت عليه ذلك في الظاهر فإنه تجري عليه أحكام الظاهر ويستثنى منه من بدل دينه في الظاهر لكن مع الاكراه كما سيأتي في كتاب الاكراه بعد هذا ، واستدل به على قتل المرتدة كالمترد ، وخصه الحنفية بالذكر وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء وحل الجهور النهي على الكافرة الأصلية إذا لم تباعث القتل ولا القتل لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة ، ما كانت هذه لتقتل ، ثم نهى عن قتل النساء ، واحتجوا أيضاً بأن من الشرطية لاتعم المأوث ، وتلقب بأن ابن عباس راوى الخبر قد قال تقتل المرتدة ، وقتل أبو بكر في خلافته امرأة ارتدت والصحابة متوافرون فلم ينكر ذلك عليه أحد ، وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر ، وأخرج الدارقطني أثر أبي بكر من وجه حسن ، وأخرج مثله سرفوها في قتل المرتدة لكن منعه ضيف ، واحتجوا من حيث النظر بأن الأصلية تسترق فتكون غنيمة للجهاديين والمرتدة لا تسترق عندهم فلا غنم فيها فلا يترك قتالها . وقد وقع في حديث معاذ أن النبي ﷺ لما أرسله إلى ابنه قال له : «أيما رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عاد والا فاضرب عنقه» ، وأيما امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والا فاضرب عنقها ، وسنده حسن ، وهو نص في موضع الزواج فيجب المصير اليه ، ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحدود كلها الزنا والسرقه وشرب الخمر والقذف ، ومن صور الزنا رجس المحصن حتى يموت فاستثنى ذلك من النهي عن قتل النساء ، فكذلك يستثنى قتل المرتدة ، وتمسك به بعض الشافعية في قتل من انتقل من دين كفر إلى دين كفر سواء كان من يقر أهله عليه بالجزية أولاً وأجاب بعض الحنفية بأن العموم في الحديث في المبدل لا في التبديل ، فأما التبديل فهو مطلق لا عموم فيه ، وعلى تقدير التسليم فهو متروك الظاهر اتفاقاً في الكافر ولو أسلم فإنه يدخل في عموم الخبر وليس مراداً ، واحتجوا أيضاً بأن الكافر ملة واحدة فلو قصر اليهودي لم يخرج عن دين الكافر ، وكذلك لو تهود الوثني ، فوضح أن المراد من بدل دين الاسلام بدين غيره لان الدين في الحقيقة هو الاسلام قال الله تعالى ﴿ان الذين عند الله الاسلام﴾ وما عداه فهو برعهم المدهى ، وأما قوله تعالى ﴿ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فإن يقبل منه﴾ فقد احتج به بعض الشافعية فقال : يؤخذ منه أنه لا يقر على ذلك ، وأجيب بأنه ظاهر في أن من ارتد عن الاسلام لا يقر على ذلك ، سلمنا لكن لا يقر من كونه لا يقبل منه أنه لا يقر بالجزية بل عدم القبول والحسرة إنما هو في الآخرة ، سلمنا أن عدم القبول يستفاد منه عدم التقرير في الدنيا لكن المستفاد أنه لا يقر عليه ، فلو رجع إلى الدين الذي كان عليه وكان مقرراً عليه بالجزية فإنه يقتل إن لم يسلم مع إمكان الامساك بأما لا تقبل مية ولا تقتله ؛ ويؤيد تخصيصه بالاسلام ما جاء في بعض طرقه : فقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس رفعه «من خالف دينه دين الاسلام فاضربوا عنقه» ، واستدل به على قتل الزنديق من غير استنابة ، وتلقب بأن في بعض طرقه كما تقدم أن علياً استنابهم ، وقد نص الشافعي كما تقدم على القبول مطافاً وقال يستناب الزنديق كما يستناب المرتد ، وعن أحمد وأبي حنيفة روايتان أحدهما لا يستناب والاخرى ان تسكر منه لم

تقبل توبته ، وهو قول الليث واسحق ، وحكى عن أبي إسحق المروزي من أئمة الشافعية ولا يثبت عنه بل قيل انه
تخريف من إسحق بن راهويه والاول هو المشهور عند المالكية ، وحكى عن مالك إن جاء ثانيا بقتل منه والا فلا ،
وبه قال أبو يوسف ، واختاره الاستاذان أبو إسحق الاسفراييني وأبو منصور البغدادي . وعن بقية الشافعية أوجه
كالماذهب المذكورة ، وخامس يفصل بين الداعية فلا يقبل منه وتقبل توبة غير الداعية ، وأما ابن الصلاح بأن
الزنديق إذا تاب تقبل توبته ويعز فان عاد بادرناه بطرب هتفه ولم يعمل ، واستدل من منع بقوله تعالى ﴿ الا
الذين تابوا وأصلحوا ﴾ فقال : الزنديق لا يطلع على صلاحه لأن الفساد إنما أتى عما أمره فاذا اطلع عليه وأظهر الافلاح
عنه لم يزد على ما كان عليه ، وبقوله تعالى ﴿ إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم
يكن الله يظفر لهم ﴾ الآية ، وأجيب بأن المراد من مات منهم على ذلك كافره ابن عباس فيما أخرجه ابن
أبي حاتم وغيره ، واستدل مالك بأن توبة الزنديق لا تعرف ، قال وإنما لم يقتل النبي ﷺ المنافقين لتألف ولأنه لو
قتلهم لقتلهم بعده فلا يؤمن أن يقول قاتل إنما قتلهم لمعنى آخر ، ومن حجة من استنباهم قوله تعالى ﴿ اتخذوا أيمانهم
جنته ﴾ فدل على أن إظهار الايمان يحسن من القتل ، وكلامهم أجعلوا على أن أحكام الدنيا هي الظاهر والله يتولى العرائر
وقد قال ﷺ لا سعة د ملا شفتت عن قلبه ، وقال للذي ساره في قتل رجله أليس يصلى ؟ قال : نعم قال : وأنتك
الذين نهيتم عن قتالهم ، وسيأتي قريبا أن في بعض طرق حديث أبي سعيد أن خالد بن الوليد لما استأذن في قتل النبي
أنكر القسمة وقال كم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه فقال ﷺ : إني لم أؤمر أن أقب من قلوب الناس ،
أخرجه مسلم ، والاحاديث في ذلك كثيرة . الحديث الثاني حديث أبي موسى الأشعري ، وهو مشتمل على أربعة
أحكام : الاول السواك وقد تقدم في الطهارة أمم ما هنا ، الثاني ذم طلب الامارة ومنع من حرص دليها وسيأتي
بسطه في كتاب الاحكام ، الثالث بمث أبي موسى على الين وارسال معاذ أيضا ، وقد تقدم بيانه في كتاب المغازي
بعد غزوة الطائف بثلاثة أبواب ، الرابع قصة اليهودي الذي أسلم ثم ارتد وهو المقصود هنا . قوله (يحيى) هو ابن
سعيد القطان والسند كله بصريون . قوله (عن أبي موسى) في رواية أحمد عن يحيى القطان بهذا السند ، قال أبو
موسى الأشعري ، . قوله (ومعنى رجلان من الأشعرين) هما من قومه ولم أفهم هل اسمهما ، وقد وقع في الأوسط
للطبراني ، من طريق عبد الملك بن عبيد عن أبي بردة في هذا الحديث أن أحدهما ابن عم أبي موسى ، وعند مسلم
من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة رجلان من بني عصى . قوله (فكلاهما سأل) كذا فيه بحذف
المستول ، وبيته أحد في روايته المذكورة فقال فيها سأل العمل ، وسيأتي بيان ذلك في الاحكام من طريق يزيد
ابن عبد الله وانظره ، فقال أحدهما أسمرنا يا رسول الله ، فقال الآخر مثله ، وسلم من هذا الوجه د أمرنا على
بعض ما ولاك الله ، ولأحمد والنسائي من وجه آخر عن أبي بردة د فشهد أحدهما فقال : جئتكم لتسمين بنا على
حكمك فقال الآخر مثله ، وعندهما من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه د أتاني ناس من الأشعرين فقالوا انطلق
معا إلى رسول الله ﷺ فإن لنا حاجة ، فمعت معهم ، فقالوا أتسمين بنا في حكمك ، ويجمع بأنه كان معهما من
يتبعهما وأطلق صيغة الجمع على الاثنين . قوله (فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس) شك من الراوى بأيهما
عاطبه ، ولم يذكر القول في هذه الرواية ، وقد ذكره أبو دارد عن أحمد بن حنبل ومسند كلاهما عن يحيى القطان
بسند فيه فقال د ما نقول يا أبا موسى ، ومثله أسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى . قوله (فلف والذي بعثك بالحق

ما أطلعاني على ما في أنفسهما) يفسر به رواية أبي العباس ، فاعتذرت الى رسول الله ﷺ عما قالوا وقلت لم أدو
ما حاجتهم ، فصدقني وعفرتني ، وفي لفظ ، فقال لم أعلم لماذا جاءوا ، **قوله** (ان أو لا) شك من الراوي ، وفي رواية
يريد عند مسلم ، وإنا واقه ، **قوله** (لا نستعمل على عملنا من أرواه) في رواية أبي العباس ، من سألنا به بفتح
اللام وفي رواية يريد ، أحدا سألناه ولا أحدا حرص عليه ، وفي أخرى ، فقال إن أخوانكم عندنا من يطلبه
فلم يستعن بهما في شيء حتى مات ، أخرجه أحد من رواية اسماعيل بن أبي خالد عن أخيه عن أبي بردة ، وأدخل
أبو داود بينه وبين أبي بردة رجلا ، **قوله** (ثم أتبعه) بهزة ثم مشاة ساكنة . **قوله** (معاذ بن جبل) بالنصب
أي بعثه بعده . وظاهره أنه الحق به بعد أن توجه . ووقع في بعض النسخ وأتبعه بهزة وصل وتشديد ، ومعاذ
بالرفع لكن تقدم في المغازي بلفظ بعث النبي ﷺ أبا موسى ومعاذ إلى اليمن فقال يسرا ولا تهرأ ، الحديث
ويجمل على أنه أضاف معاذ إلى أبي موسى بعد سبق ولايته لكن قبل توجهه فرصاهما عند التوجه بذلك ،
ويمكن أن يكون المراد أنه وصى كلا منهما واحد بعد آخر . **قوله** (فلما قدم عليه) تقدم في المغازي أن كلا منهما
كان على عمل مستقل ، وأن كلا منهما كان إذا سار في أرضه ففرب من صاحبه أحدث به عهدا ، وفي أخرى هناك
والجملتين إيرادان فزار معاذ أبا موسى ، وفي أخرى ، ففرب فسطاطا ، ومعنى ، أتى له وسادة ، فرشها له أجلس
عليها ، وقد ذكر الباجي والاصيل فيما نقله عباس عنهما أن المراد بقول ابن عباس ، فاضطجعت في مرض الوسادة
الفراش ، ورده النووي فقال : هذا ضعيف أو باطل ، وإنما المراد بالوسادة ما يجعل تحت رأس النائم ، وهو كما
قال ، قال وكانت عادتهم أن من أرادوا إكرامه وضعوا الوسادة تحته مبالغة في إكرامه . وقد وقع في حديث عبد
الله بن عمرو ، أن النبي ﷺ دخل عليه فأتى له وسادة ، كما تقدم في الصيام ، وفي حديث ابن عمر ، أنه دخل على
عبد الله بن مطيع فطرح له وسادة . فقال له ماجئت لأجله ، أخرجه مسلم ولم أر في شيء من كتب اللغة أن
الفراش يسمى وسادة . **قوله** (قال أنزل) أي فاجلس على الوسادة . **قوله** (فإذا رجل الخ) هي جملة حالية بين
الامر والجواب ، ولم أفت دل أمم الرجل المذكور ، وقوله ، وكان يهوديا فأسلم ثم هود ، في رواية مسلم وأبي
داود ثم راجع دينه دين السوء . ولأحد من طريق أبيوب بن حميد بن ملال عن أبي بردة قال ، قدم معاذ بن جبل
هل أبي موسى فإذا رجل عنده فقال : ما هذا - فذكر مثله وزاد - ونحن نريده على الإسلام منذ أحسبه شهرين
وأخرج الطبراني من وجه آخر عن معاذ وأبي موسى ، أن الله ﷺ أمرهما أن يعلما الناس ، فزار معاذ أبا
موسى فإذا عنده رجل موقن بالحديث فقال : يا أخى أو بهشت تعذب الناس إنما بهشتنا نعلمهم دينهم ونأمرهم بما ينفعهم
فقال إنه أسلم ثم كفر ، فقال : والذي بعث محمدا بالحق لا أبرح حتى أحرقه بالنار ، **قوله** (لا أجلس حتى يقتل قضاء
الله ورسوله) بالرفع خبر مبتدأ محذوف ويجوز النصب . **قوله** (ثلاث مرات) أي كرر هذا الكلام ثلاث مرات
وبين أبو داود في روايته أنهما كررا القول أبو موسى يقول اجلس ومعاذ يقول : لا أجلس ، فعلى هذا فقوله
ثلاث مرات من كلام الراوي لا تنح كلام معاذ ، ووقع في رواية أبيوب بعد قوله قضاء الله ورسوله ، أن من رجع
عن دينه - أو قال بدل دينه - فانتلوه ، **قوله** (فأمر به يقتل) في رواية أبيوب ، فقال واقه لا أقعد حتى تضربوا
عنقه تضرب عنقه ، وفي رواية الطبراني التي أثرت اليها ، فأتى بطب فألهم فيه النار فسكرته وطارحه فيها ،
ويمكن الجمع بأنه ضرب عنقه ثم ألقي في النار . ويؤخذ منه أن معاذ وأبا موسى كانا يريان جواز التعذيب بالنار

وأحرق الميت بالنار مبالغة في أهاته وتزهيا عن الاعتناء به . وأخرج أبو دارود من طريق طلحة بن يحيى ويحيى بن عبد الله كلاهما عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قدم علي معاذ ، فذكر قصة اليهودي وفيه فقال لا أول من دأبني حتى يقتل فقتل ، قال أحدهما : وكان قد استتب قبل ذلك . وله من طريق أبي اسحق الشيباني عن أبي بردة : أنه أتى أبو موسى برجل قد ارتد عن الإسلام فدعاه فأبى عشرين ليلة أو قريبا منها ، وجاء معاذ فدعاه فأبى فضرب عنقه ، قال أبو داود : رواه عبد الملك بن حمير عن أبي بردة فلم يذكر الاستتابة ، وكذا ابن فضال عن الشيباني ، وقال المسعودي عن القاسم يعني ابن عبد الرحمن في هذه القصة : فلم يزل حتى ضرب عنقه وما استتابه . وهذا يعارضه الرواية المثبتة لأن معاذ استتابه ، وهي أقوى من هذه الروايات الساكنة عنها لانعاضها ، وعلى تقدير ترجيح رواية المسعودي فلا حجة فيه لمن قال يقتل المرتد بلا استتابة ، لأن معاذ يكون اكتفى بما تقدم من استتابة أبي موسى ، وقد ذكرت قريبا أن معاذ روى الأمر باستتابة المرتد والمردة قوله (ثم تذاكر أقيام الليل) في رواية سعيد بن أبي بردة . فقال أبو موسى أقرؤه قائما وقاعدا وعلى واحدتي وأنتفرقه ، بقاء وقاف بينهما وار تقية أي الأدم قراءة في جميع الأحوال ، وفي أخرى : فقال أبو موسى كيف تقرأ أنت يا معاذ ؟ قال : أنام أول الليل فأقوم وقد قضيت حاجتي فأقرأ ما كتب الله لي . . . قوله (وأرجو في نومتى ما أرجو في قومتي) في رواية سعيد ، وأحسب ، في الموضعين كما تقدم بيانه في المغازي ، وحاصله أنه يرجو الأجر في ترويح نفسه بالنوم ليكون أنشط عند القيام . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم : توبة أمهين على البلد الواحد ، وقسمه البلد بين أمهين ، وفيه كراهة سؤال الإمامة والمرص عليها ومنع المربص منها كما سيأتي بطله في كتاب الأحكام ، وفيه نزاور الإخوان والأمراء والعلماء ، وإكرام الضيف ، والمبادرة إلى إنكار المنكره وإقامة الحد على من وجب عليه ، وأن المباحات يؤجر دلها بالنية إذا صارت وسائل للمقاصد الواجبة أو المندوبة أو تمكيدا لشيء منها .

٣ - باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نُسبوا إلى الردة

٦٩٢٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَتِيَّةٍ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : مَا تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ وَكَفَرَنَ مِنْ كُفْرٍ مِنَ الْعَرَبِ قُلُودٌ : يَا أَبَا بَكْرٍ كَيْفَ تُفَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَمِرتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَن قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَعَمَّ مَنَى مَالُهُ وَنَفْسُهُ إِلَّا بِعْتَهُ وَحَسَابَهُ عَلَى اللَّهِ .

٦٩٢٥ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَاللَّهِ لَأَقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ ، وَاللَّهُ لَوْ مَدُونِي مَتْنَعًا كَانُوا يُؤْذُونَهَا إِلَى رَأْيِ اللَّهِ ﷻ أَقَاتِلُهُمْ عَلَى مَنَاسِكِهِمْ . قَالَ هُرَيْرٌ : فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنَّ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِقِتَالِ ، فَرَفَتْ أَنَّهُ الْحَقُّ .

قوله (باب قتل من أبى قبول الفرائض) أي جواز قتل من امتنع عن لزوم الأحكام الواجبة والعمل بها .

قال الملب: من امتنع من قبول الفرائض نظر فإن أقر بوجود الزكاة مثلاً أخذت منه قهراً ولا يقتل؛ فإن أضاف إلى امتناعه نصب الكنتال فوكل إلى أن يرجع، قال مالك في الموطأ: الأمر عندنا بمن منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها منه كان حقاً عليهم جماعه، قال ابن بطلان: مراده إذا أقر بوجودها لا خلاف في ذلك. **قوله** (وما نسبوا إل الردة) أي أطلق عليهم اسم المرتدين، قال الكرماني دنا، في قوله وما نسبوا نافية صكداً قال، والذي يظهر لي أنها مصدرية أي ونسبهم إلى الردة وأشار بذلك إلى ماورد في بعض طرق الحديث الذي أورده كما سأبينه، قال القاضي عياض وغيره، كان أهل الردة ثلاثة أصناف: صنف طادوا إلى عبادة الأوثان وصنف تبعوا مسيلة والأسود العنسي وكان كل منهما أدهى النوبة قبل موت النبي ﷺ فصدق مسيلة أهل النجاسة وجماعة غيرهم وصدق الأسود أهل صدعاء وجماعة غيرهم، فقتل الأسود قبل موت النبي ﷺ بقيال وبقي بعض من آمن به فقتلهم عمال النبي ﷺ في خلافة أبي بكر، وأما مسيلة فجزأ إليه أبو بكر الجيش وعالمهم خالد بن الوليد فقتلوه. وصنف ثالث استمروا على الإسلام لكنهم جحدوا الزكاة ونأولوا بأنها خاصة بمن النبي ﷺ، وم الذين ناظر عمر أبا بكر في قتالهم كما وقع في حديث الباب، وقال أبو محمد بن حزم في المل والنحل: انتسبت العرب بعد موت النبي ﷺ على أربعة أقسام: طائفة بقيت على ما كانت عليه في حياته وهم الجمهور، وطائفة بقيت على الإسلام أيضاً إلا أنهم قالوا نقيم الشرائع إلا الزكاة وهم كثير لكنهم قليل بالنسبة إلى الطائفة الأولى، والثالثة أعلنت بالكفر والردة كأصحاب طليحة وسجاح وهم قليل بالنسبة لمن قبلهم إلا أنه كان في كل قبيلة من يقاوم من ارتد، وطائفة توفقت فلم تطع أحداً من الطوائف الثلاثة وتربصوا لمن تكون الغلبة فأخرج أبو بكر اليوم البدوت وكان فيروز ومن معه غلبوا على بلاد الأسود وقتلوه وقتل مسائمة بالنجاة وعاد طليحة إلى الإسلام وكذا سجاح ورجع غالب من كان ارتد إلى الإسلام فلم يحمل المول إلا والجميع قد واجهوا دين الإسلام وقه الحد. **قوله** (أن أبا هريرة قال) في رواية مسلم: عن أبي هريرة، وهكذا رواه الأكثر عن الزهري بهذا السند على أنه من رواية أبي هريرة عن عمر وعن أبي بكر، وقال يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال: أمرت أن أقاتل الناس، الحديث فساد على أنه من مسند أبي هريرة ولم يذكر أبا بكر ولا عمر أخرجه مسلم، وهو محمول على أن أبا هريرة سمع أصل الحديث من النبي ﷺ وحضر مناظرة أبي بكر وعمر فقهها كما هي، وبؤيده أنه جاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلا واسطة من طريق أخرجه مسلم من طريق العلماء بن عبد الرحمن بن زهري عن أبيه، ومن طريق أبي صالح ذكران كلاهما عن أبي هريرة، وأخرجه ابن خزيمة من طريق أبي العنيس سعيد بن كثير بن عبيد عن أبيه، وأخرجه أحمد من طريق همام بن منبه، ورواه مالك خارج الموطأ عن أبي الزناد عن الأعرج، وذكره ابن منبه في كتاب الإيمان من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة كهم عن أبي هريرة، ورواه عن النبي ﷺ أيضاً ابن عمر كما تقدم في أوائل الكتاب في كتاب الإيمان وجابر وطارق الأشجعي عند مسلم وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس وأصله عند البخاري كما تقدم في أوائل الصلاة وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن أنس، وهو عند ابن خزيمة من وجه آخر عنه لكن قاله عن أنس عن أبي بكر، وأخرجه البزار من حديث النعمان بن بشير، وأخرجه الطبراني من حديث سهل بن سعد وابن عباس وجريمر البجلي وفي الأوسط من حديث سمرة، وسأذكر ما في رواياتهم من قاعدة زائدة إن شاء الله تعالى. **قوله** (وكفر من

كفر من العرب) في حديث أنس عند ابن خزيمة د لما توفي رسول الله ﷺ ارتد عامة العرب . قوله (يا أبا بكر كيف تقاتل الناس) في حديث أنس د أتريد أن تقاتل العرب . قوله (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) كذا سافه الأكثر ، وفي رواية طارق عند مسلم د من وحده الله وكفر بما يبعد من دونه حرم دمه وماله ، وأخرجه الطبراني من حديثه كرواية الجمهور ، وفي حديث ابن عمر د حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، و يقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، ونحوه في حديث أبي العباس ، وفي حديث أنس عند أبي داود د حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، وأن يستقبلوا قبلتنا ، ويأكلوا ذبيحتنا ، ويصلوا صلاتنا ، وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن د حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، ويؤمنوا بي وبما جئت به . قال الخطابي : زعم الروافض أن حديث الباب متناقض لأن في أوله أنهم كفروا وفي آخره أنهم ثبتوا على الإسلام إلا أنهم منموا الزكاة ، فإن كانوا مسلمين فكيف استحلت قتالهم وسي ذراهم ، وإن كانوا كفارا فكيف احتج هل عمر بالتفرقة بين الصلاة والزكاة ، فإن في جوابه إشارة إلى أنهم كانوا مقرين بالصلاة . قال : والجواب عن ذلك أن الذين نسبوا إلى الردة كانوا صنفين ، صنف رجعوا إلى عبادة الأوثان ، وصنف منموا الزكاة وتأولوا قوله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾ فزعموا أن دفع الزكاة خاص به ﷺ لأن غيره لا يطهرهم ولا يصل عليهم فكيف تكون صلاته سكن لهم ، وإنما أراد عمر بقوله د تقاتل الناس ، الصنف الثاني لأنه لا يتردد في جواز قتل الصنف الأول ، كما أنه لا يتردد في قتال غيرهم من عبادة الأوثان والنيران واليهود والنصارى ، قال : وكأنه لم يستحضر من الحديث إلا القدر الذي ذكره ، وقد حفظ غيره في الصلاة والزكاة معا ، وقد رواه عبد الرحمن بن يعقوب بلفظ يعم جميع الشريعة حيث قال فيها د ويؤمنوا بي وبما جئت به ، فإن مقتضى ذلك أن من جحد شيئا مما جاء به ﷺ ودعى إليه فامتنع وأنصب القتال أنه يجب قتاله وقتله إذا أصر ، قال : وإنما عرضت للشبهة لما دخله من الاختصار ، وكأن راويه لم يقصد سياق الحديث هل وجهه وإنما أراد سياق مناظرة أبي بكر وعمر واعتمد على معرفة السامعين بأصل الحديث ، انتهى ملخصا . قلت : وفي هذا الجواب نظر ، لأنه لو كان عند عمر في الحديث د حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، ما احتشكل قتالهم للفسورية في كون غاية القتال ترك كل من التلطف بالاشهادين وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، قال عياض : حديث ابن عمر نص في قتال من لم يصل ولم يرك كن لم يقر بالاشهادين ، واحتجاج عمر على أبي بكر وجواب أبي بكر دل على أنهما لم يسمعا في الحديث الصلاة والزكاة ، اذ لو سمعه عمر لم يحتج على أبي بكر ولو سمعه أبو بكر لرد به على عمر ولم يحتج إلى الاحتجاج بمعوم قوله د الآية . قلت : إن كان الضمير في قوله د بحقه ، الإسلام فهما ثبت أنه من حق الإسلام تناوله ، ولذلك اتفق الصحابة على قتال من جحد الزكاة . قوله (لا تقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة) يجوز تشديده فرق وتخفيفه ، والمراد بالفرق من أقر بالصلاة وانكر الزكاة جاحدا أو مانعا مع الاعتراف ، وإنما أطلق في أول القصة الكفر ليشمل الصنفين ، فهو في حق من جحد حقيقة وفي حق الآخرين مجاز تظليها ، وإنما قاتلهم الصديق ولم يعذرم بالجهل لأنهم نصبوا القتال لجزء الهم من دعاهم إلى الرجوع ، فلما أصرروا قاتلهم . قال المازري : ظاهر السياق أن عمر كان موافقا على قتال من جحد الصلاة فألزمه الصديق بمثله في الزكاة لورودها في الكتاب والسنة موردا واحدا . قوله (فإن الزكاة حق المال) يشير إلى دليل منع

التفرقة التي ذكرها أن حق النفس الصلاة وحق المال الزكاة ، فمن صلى عصم نفسه ، ومن زكى عصم ماله ، فإن لم يصل قوتل على ترك الصلاة ، ومن لم يزك أخذت الزكاة من ماله قهرا ، وإن أصاب الحرب لذلك قوتل . وهذا يوضح أنه لو كان سمع في الحديث « وبقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » لما احتاج إلى هذا الاستنباط ، لكنه يحتل أن يكون سمعه واستظهر بهذا الدليل الظري . قوله (والله لو منعوني عناقا) تقدم ضبطها في « باب أخذ العناق » وفي « الصدقة » من كتاب الزكاة ، ووقع في رواية قتيبة عن الليث عند مسلم « عقالا » وأخرجه البخاري في كتاب الاعتصام عن قتيبة فكفى بهذه اللفظة فقال « لو منعوني كذا » واختلف في هذه اللفظة فقال قوم هي وهم ، وإلى ذلك أشار البخاري بقوله في « الاعتصام » عقب إirاده « قال لي ابن بكير ، يعني شيخه فيه هنا ، وعبد الله يعني ابن صالح عن الليث « عناقا » وهو أصح ، ووقع في رواية ذكرها أبو عبيدة « لو منعوني جدرا أذوط » وهو يؤيد أن الرواية « عناقا » والأذوط الصخير الفلک والغنق ، قال عياض واحتج بذلك من يجيز أخذ العناق في زكاة الغنم إذا كانت كلها سخالاً وهو أحد الأقوال ، وقيل : إنما ذكر العناق مبالغة في التقليل لا العناق نفسها ، قلت : والعناق بفتح الميملة والنون الأثني من ولد المعمر ، قال الثوري : المراد أنها كانت صفراء فاتت أهماتها في بعض الحول فيركن بحول الأمهات ولو لم يبق من الأمهات شيء على الصحيح ، ويتصور فيما إذا ماتت معظم الكبار وحدثت الصفار لحال الحول على الكبار على بقيتها وعلى الصفار . وقال بعض المالكية العناق والجذعة تجزى في زكاة الإبل الفيلة التي تزكى بالغنم ، وفي الغنم أيضا إذا كانت جذعة ، ويؤيده أن في حديث أبي بردة في الأضحية « فإن عندى عناقاً جذعة » وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الزكاة . وقال قوم : الرواية محفوظة ولها معنى متجه . وجرى السورى على طريقته فقال : هو محمول على أنه قالها مرتين مرة عناقاً ومرة عقالاً . قلت : وهو بعيد مع اتحاد المخرج والنسبة ، وقيل المقال بطلق على صدقة عام يقال أخذ منه عقال هذا العام يعني صدقته حكاه المازري عن الكسائي واستشهد بقول الشاعر :

سمى عقالاً فلم يترك لنا سندا فكيف لو قد سمي عمرو عقالين

وعمره المشار إليه هو ابن عتبة بن أبي سفيان ، وكان عمه معاوية يبعثه ساعياً على الصدقات ف قيل فيه ذلك . ونقل عياض عن ابن وهب أنه الفريضة من الإبل ، ونحوه عن النضر بن شبل ، وعن أبي سعيد الخدري : المقال ما يؤخذ في الزكاة من نعام وثمار لأنه عقل عن مالكهما . وقال المبرد : المقال ما أخذته العامل من صدقة بعيتها فإن تدوس عن شيء منها قيل أخذ نقداً ، وعلى هذا فلا إشكال فيه . وذهب الأكثر إلى حل المقال على حقيقته وأن المراد به الحبل الذي يعقل به البعير ، نقله عياض عن الواقدي عن مالك بن أبي ذئب قال المقال عقال الناقة . قال أبو عبيدة المقال اسم لما يعقل به البعير ، وقد بعث النبي ﷺ محمد بن مسلمة على الصدقة فكان يأخذ مع كل فريضة عقالاً . وقال الثوري : ذهب إلى هذا كثير من الملحقةين ، وقال ابن التيمي في « التحرير » : قول من فسر المقال بفريضة العام نفسه ، وهو نحو نازيل من حل البيضة والحبل في حديث لمن السارق على بيضة الحديد وحبل السفينة . قلت : وقد تقدم بيان ذلك في « باب جد المرأة » إلى أن قال : وكل ما كان في هذا السياق أحقر كان أبلغ قال : والصحيح أن المراد بالمقال ما يعقل به البعير ، قال : والدليل على أن المراد به المبالغة قوله في الرواية الأخرى « عناق » وفي الأخرى « جدرا » قال : فعمل هذا المراد بالمقال قدر قيمته ، قال الثوري : وهذا هو الصحيح الذي

لا ينبغي غيره . وقال عياض : احتج به بعضهم على جواز أخذ الزكاة في عروض التجارة ، وفيه بعد ، والراجح أن العقال لا يؤخذ في الزكاة لوجوبه بعينه ، وإنما يؤخذ تبعاً للفريضة التي تعقل به ، أو أنه قال ذلك مباغة على تقدير أن لو كانوا يؤدونه إلى النبي ﷺ . وقال النووي : يصح قدر قيمة العقال في زكاة النقد وفي المعدن والركاز والمهترات وزكاة الفطر ، وفيما لو وجهت من فأخذ الساعي دونه ، وفيما إذا كانت الغنم سخالاً فنع واحدة وقيمتها عقال . قال : وقد رأيت كثيراً ممن يتعاضد للفقه بظن أنه لا يتصور وإنما هو المباغة وهو غلط منه . وقد قال الخطابي : حمله بعضهم على زكاة العقال إذا كان من عروض التجارة ، وعلى الحبل نفسه عند من يمين أخذ القيم ، وقد افشى قول أنه يتخير بين العرض والنقد ، قال : وأظهر من ذلك كله قول من قال إنه يجب أخذ العقال مع الفريضة كما جاء عن عائشة . وكان من عادة المتصدق أن يعمد إلى قرن - بفتح القاف والراء وهو الحبل - فيقرن به بين يمينين مثلاً ثمرد الأبل ، وهكذا جاء عن الزهري . وقال غيره في قول أبي بكر : لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ ، غنية عن حمله على المباغة . وحاصله أنهم متى منعوا شيئاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ ولو قال فقد منعوا شيئاً واجبا إذ لا فرق في منع الواجب وجده بين القليل الكثير ، قال : وهذا ينفي عن جميع التقادير والتأويلات التي لا يسبق الفهم إليها ، ولا يظن بالاصديق أنه يقصد إلى مثلاً . قلت : الحامل لمن حمله على المباغة أن الذي تمثل به في هذا المقام لابد وأن يكون من جنس ما يدخل في الحكم المذكور ، فلذلك حملوه على المباغة والله أعلم . قوله (فراقه ما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق) أي ظهر له من محبة احتجاجه لا أنه قلده في ذلك . وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم في كتاب الايمان : الاجتهاد في التوازل ، وردعا إلى الأصول ، والمناظرة على ذلك والرجوع إلى الراجح ، والأدب في المناظرة بترك التصريح بالتعطش والمدول إلى التلطف ، والأخذ في إقامة الحجة إلى أن يظهر البناظر ، فلو عاند بعد ظهورها لحينئذ يستحق الاغلاظ بحسب حاله . وفيه الحلف على الشيء لتأكيد . وفيه منع قتل من قال لا إله إلا الله ولو لم يرد عليها ، وهذا وكذلك لكن هل يصير بمجرد ذلك مسلماً ؟ الراجح لا . بل يجب الكف عن قتله حتى يختبر ، فإن شهد بالرسالة والنزاع أحكام الإسلام حكم بالإسلام ، وإلى ذلك الإشارة بالاستثناء بقوله : إلا بحق الإسلام ، قال البغوي : الكافر إذا كان وثقياً أو ثوريا لا يقر بالوحدانية ، فإذا قال لا إله إلا الله حكم بإسلامه ثم يجبر على قبول جميع أحكام الإسلام ويبرأ من كل دين خالف دين الإسلام ، وأما من كان مقراً بالوحدانية منكراً للنبوة فإنه لا يحكم بإسلامه حتى يقول محمد رسول الله ، فإن كان يعتقد أن الرسالة المحمدية إلى العرب خاصة فلا بد أن يقول إلى جميع الخلق ، فإن كان كفر بمحمود واجب أو استباحة عرم فيحتاج أن يرجع عما اعتده ، ومقتضى قوله : يجبر ، أنه إذا لم يأنزم تجرى عليه أحكام المرتد ، وبه صرح القفال واستدل بحديث الباب فادعى أنه لم يرد في خبر من الأخبار . وأمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو أتى رسول الله ، كذا قال وهي غفلة عظيمة ، فالحديث في صحيح البخاري ومسلم في كتاب الايمان من كل منهما من رواية ابن عمر بلفظ : حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله لا إله إلا الله هنا التلطف بالشهادتين لكونها صارت علماً على ذلك ، ويؤيده ودودهما صريحاً في الطرق الأخرى ، واستدل بها على أن الزكاة لا تقطع عن المرتد ، وتعمد بأن المرتد كافر والكافر لا يطالب بالزكاة وإنما يطالب بالإيمان ، وليس في فعل

الصدق حجة لما ذكر وانما فيه قتال من منع الزكاة ، والذين تمسكوا بأصل الاسلام ومنعوا الزكاة بالشبهة التي ذكروها لم يحكم عليهم بالكفر قبل إقامة الحجة . وقد اختلف الصحابة فيهم بعد الغلبة عليهم هل تغنم أموالهم ونسب ذرارهم كالسكران أو لا كما البغاة ؟ فرأى أبو بكر الأول وعمل به وناظره عمر في ذلك كما سيأتي بيانه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ، وذهب الى الثاني ووافقه غيره في خلافته على ذلك ، واستقر الاجماع عليه في حق من جحد شيئاً من الفرائض بشبهة فيطاب بالرجوع فان نصب القتال قوتل وأقيمت عليه الحجة ، فان رجع والا فعمل معاملة الكافر حينئذ ، ويقال ان أصبح من الماكية استقر على القول الأول فمد من نذرة المخالف . وقال القاضي عياض : يستفاد من هذه القصة ان الحاكم اذا أداه اجتهاده في أمر لا نص فيه إلى شيء نجب طاعته فيه ولو اعتقد بعض المجتهدين خلافه ، فان صار ذلك المجتهد المعتقد خلافاً حاكماً وجب عليه العمل بما أداه اليه اجتهاده وقسوخ له مخالفته الذي قبله في ذلك ، لان عمر أطاع أبا بكر فيما رأى من حق مانعي الزكاة مع اعتقاده خلافه ثم عمل في خلافته بما أداه اليه اجتهاده ووافقه أهل عصره من الصحابة وغيرهم ، وهذا مما ينبه عليه في الاحتجاج بالاجماع السكوني ، فيشترط في الاحتجاج به انتفاء دواعي الانكار وهذا منها . وقال الخطابي : في الحديث أن من أظهر الاسلام أجريت عليه أحكامه الظاهرة ولو أمره الكفر في نفس الأمر . وعمل الخلاف إنما هو فيمن اطاع على معتقده الفاسد فأظهر الرجوع هل يقبل منه أو لا ؟ وأما من جهل أمره فلا خلاف في اجراء الاحكام الظاهرة عليه

٤ - باب إذا عرض النفي أو غيره بسب النبي ﷺ ولم يصرح ، نحو قوله : اللام عليكم

٦٩٢٦ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك قال : سمعت أنس بن مالك يقول : مر يهودي برسول الله ﷺ فقال : اللام عليكم فقال رسول الله ﷺ : وعليك . فقال رسول الله ﷺ : أتدرون ما يقول ؟ قال اللام عليكم ، قالوا : يا رسول الله ألا نقفه ؟ قال : لا ، إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم ،

٦٩٢٧ - **حدثنا** أبو أنعم عن ابن مبيدة عن الزُّعْرِيُّ عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت : استأذن رهط من اليهود على النبي ﷺ فقالوا : اللام عليكم ، فقلت : بل عليكم اللام واللعنة . فقال : يا عائشة إن الله رفوق يحب الرفق في الأمر كله . قلت : أو لم نسمع ما قالوا ؟ قال : قلت وعليكم »

٦٩٢٨ - **حدثنا** سعد بن حذنا يحيى بن سعيد عن سفيان ومالك بن أنس قال حدثنا عبد الله بن دينار « قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله ﷺ : « إن لليهود إذا سلموا على أحدكم إنما يقولون سام عليكم ، فقل : عليك »

قوله (باب إذا عرض النفي أو غيره) أي المعاهد ومن يظهر الاسلام . قوله (بسب النبي ﷺ) أي

ونقيضه، وقوله « ولم يصرح »، تأكيد بأن التعريض خلاف التصريح، وقد تقدم بيانه في تفسير قوله تعالى ﴿ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء﴾ . قوله (فهو قوله السام عليكم) في رواية الكشمهيني « السام عليكم » بالافراد، وكذا وقع في حديث عائدة وابن عمر في الباب، ولم يختلف في حديث أنس في لفظ « عليكم » بالافراد، وتقدمت الاحاديث الثلاثة مع شرحها في كتاب الاستئذان، واعترض بأن هذا اللفظ ليس فيه تعريض بالسب، والجواب أنه أطلق التعريض على ما يخالف التصريح ولم يرد التعريض المصطلح وهو أن يستعمل لفظا في حقيقته بلوح به الى معنى آخر يقصده . وقال ابن المنذر : حديث الباب يطابق الترجمة بطريق الاولى، لان المجرح أشد من السب، فكأن البخاري يخار مذهب السكوفيين في هذه المسألة انتهى ماخصا، وفيه نظر لأنه لم يبيت الحكم ولا يلزم من تركه قتل من قال ذلك لمصلحة التأليف أن لا يجب قتله حيث لا مصلحة في تركه، وقد نقل ابن المنذر الاتفاق على أن من سب النبي ﷺ صريحا وجب قتله، ونقل أبو بكر الفارسي أحد أئمة المانعية في كتاب الاجماع أن من سب النبي ﷺ ما هو قذف صريح كفر باتفاق العلماء، فلو تاب لم يسقط عنه القتل لأن حد قتله القتل وحده القذف لا يسقط بالتوبة، وخالفه القفال فقال : كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام . وقال الصيدلاني : يزول القتل ويجب حد القذف، وضعفه الامام، فان عرض فقال الخطابي : لا أعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما . وقال ابن بطال : اختلف العلماء فيمن سب النبي ﷺ، فأما أهل المهد والذمة كاليهود فقال ابن القاسم عن مالك : يقتل الا أن يسلم، وأما المسلم فيقتل بغير استنابة . ونقل ابن المنذر عن الثوري والشافعي وأحمد واسحق مثله في حق اليهودي ونحوه، ومن طريق الوليد بن مسلم عن الاوزاعي ومالك في المسلم : هي ردة يستتاب منها . ومن السكوفيين ان كان ذميا عزر وان كان مسلما فهي ردة . وحكي عياض خلافا هل كان ترك من وقع منه ذلك لعدم التصريح أو لمصلحة التأليف ؟ ونقل عن بعض المالكية أنه انما لم يقتل اليهود في هذه القصة لانهم لم تقم عليهم البيعة بذلك ولا أفروا به فلم يقض فيهم بدمه . وقيل انهم لما لم يظهروه ولوروه بالسنة ترك قتلهم . وقيل انه لم يحمل ذلك منهم على السب بل على الدعاء بالموت الذي لا بد منه، ولذلك قال في الرد عليهم « وعليكم » أي الموت نازل علينا وعليكم فلا معنى للدعاء به، أشار الى ذلك الفاضل عياض وتقدمت الإشارة اليه في الاستئذان، وكذا من قال « السام » بالهمز بمعنى السامة هو دعاء بأن يملوا الدين وليس بصريح في السب والله أعلم . وعلى القول بوجوب قتل من وقع منه ذلك من ذمي أو معاهد فترك لمصلحة التأليف هل ينتقض بذلك هذه ؟ محل تأمل . واحتج الطحاوي لاصحابهم بحديث الباب وأيده بان هذا السلام لو صدر من مسلم لكان ردة، وأما صدوره من اليهود فالذي هم عليه من الكفر أشد منه فلذلك لم يقتلهم النبي ﷺ . وتعقب بأن دعاءهم لم تحض إلا بالمهد وليس في الدعاء أنهم يسبون النبي ﷺ فن سبه منهم تعد اليهود فينتقض فيصير كافرا بلا عهد فيقدر دمه الا أن يسلم ويؤيده أنه لو كان كل ما بمعتدوه لا يؤاخذون به لكانوا لو قتلوا مسلما لم يقتلوا لأن من معتد بهم حل دماء المسلمين ومع ذلك لو قتل منهم أحد مسلما قتل فان قيل انما يقتل بالمسلم قصاصا بدليل أنه يقتل به ولو أسلم ولو سب ثم أسلم لم يقتل . قلنا الفرق بينهما أن قتل المسلم يتعلق بحتى آدمى فلا يدر، وأما السب فان وجوب القتل به يرجع الى حق الدين فيدمه الاسلام، والذي يظهر أن ترك قتل اليهود انما كان لمصلحة التأليف أو لكونهم لم يعلنوا به أولهما جميعا وهو أولى، والله أعلم

٥ - باب ٦٩٢٩ - حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني شقيق قال

« قال عبد الله : كآنى أنظر إلى النبي ﷺ يحكى نبياً من الأنبياء ضربته قومه فأدموه ، فهو يمسح الدم من وجهه ويقول : رب اغفر لقومى فانهم لا يعلمون »

قوله (باب) كذا الأكثر بغير ترجمة ، وحذف ابن بطل فصار حديث ابن مسعود المذكور فيه من جملة الباب الذى قبله ، واعترض بأنه إنما ورد في قوم كفار أهل حرب والنبي ﷺ مأثور بالصبر على الأذى منهم فلذلك امتثل أمر ربه . قلت : فهذا يقتضى ترجيح صنيع الأكثر من جملة في ترجمة مستقلة ، لكن تقدم التنبية على أن مثل ذلك وقع كالفصل من الباب الذى قبله فلا بد له من تملأ به في الجملة ، والذي يظهر أنه أشار بإيراده إلى ترجيح القول بأن ترك قتل اليهود لمصلحة التأليف ، لأنه إذا لم يؤخذ الذى ضربه حتى جرحه بالدعاء عليه أيهلك بل صبر على أذاه وزاد فداه فلان يصبر على الأذى بالقول أولى ، ويؤخذ منه ترك القتل بالاعتراض بطريق الأولى ، وقد تقدم شرح حديث ابن مسعود المذكور في غزوة أحد من كتاب المغازى ، وحفص المذكور في السند هو ابن هيثم ، وشقيق هو ابن سلة أبو وائل ، والسند كله كوفيون . وقوله « قال عبد الله » يعنى ابن مسعود ، ووقع في رواية مسلم من طريق وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله . قوله (يحكى نبياً من الأنبياء) تقدم في ذكر بنى اسرائيل من أحاديث الأنبياء هذا الحديث بهذا السند وذكرت فيه - من طريق رسالة وفي سندها من لم يسم - من سمي النبي المذكور نوحاً عليه السلام ، ثم وقع لي من رواية الأعمش بسند له مضموماً إلى روايته بسند حديث الباب أخرجه ابن عساکر في ترجمة نوح عليه السلام من تاريخ دمشق ، من رواية يعقوب ابن عبد الله الأشعرى عن الأعمش عن جهماد عن عبيد بن عمير قال : إن كان نوح يضربه قومه حتى ينفى عليه ثم يفيق فيقول : اهد قومى فانهم لا يعلمون ، وبه عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله فذكر نحو حديث الباب ، وتقدم هناك أيضاً قول القرطبي : ان النبي ﷺ هو الحاكى والمحكى عنه ، ووجه الرد عليه ، وتقدم في غزوة أحد بيان ما وقع له ﷺ من المراحة في وجهه يوم أحد وأنه ﷺ قال أولاد كيف يفلح قوم أدهوا وجهه نبيهم ، فانه قال أيضاً اللهم اغفر لقومى فانهم لا يعلمون ، وأن عند أحمد من رواية حاتم عن أبي وائل عن ابن مسعود أنه ﷺ قال نحو ذلك يوم حنين لما ارددوا عليه عند قسمة الغنائم . قوله (فهو يمسح الدم من وجهه) في رواية عبد الله بن نمير عن الأعمش عند مسلم في هذا الحديث « عن جبينه » وقد تقدم في غزوة أحد بيان أنه شج ﷺ وكسرت رباعيته وشرح ما وقع في ذلك مبسوطاً وفقه الحد

٦ - باب قتل الخوارج والملاحدين بعد إقامة الحجة عليهم

وقول الله تعالى ﴿ وما كان الله ليُضِلَّ قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ﴾

وكان ابن عمر يراهم شراراً خلق الله ، وقال : لهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على

المؤمنين

٦٩٣٠ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا خشبة حدثنا سويد بن خلف قال علي رضي الله عنه : إذا حدثتكم من رسول الله ﷺ حديثاً فوالله لأن آخر من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه ، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة ، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، فأينا أقيتوهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة »

٦٩٣١ - **حدثنا** محمد بن المني حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة وعطاء بن يسار أنهما أتيا أبا سعيد الخدري فسألاه عن الحرورية أسمعت النبي ﷺ قال : لا أدري ما الحرورية ، سمعت النبي ﷺ يقول : يخرج في هذه الأمة - ولم يقل منها - قوم يحقرون صلاتكم مع صلاتهم ، يفرهون للفران لا يجاوز حناجرهم - أو حناجرهم - يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية ، فينظرون الرامي إلى سهمه إلى نصله إلى رصافه فيتمارى في الثقة هل علق بها من الدم شيء ،

٦٩٣٢ - **حدثنا** يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب قال حدثني عمر أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمر وقد ذكر الحرورية فقال : قال النبي ﷺ يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية »

قوله (باب قتل الخوارج والملاحدين بعد إقامة الحجة عليهم ، وقول الله تعالى (وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون) أما الخوارج فهم جمع خارجة أي طائفة ، وهم قوم مبتدعون سمو بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم على خيار المسلمين ، وأصل بدعتهم فيما حكاه الزائعي في الشرح الكبير أنهم خرجوا على علي رضي الله عنه حيث اعتقدوا أنه يعرف قلة عثمان رضي الله عنه وبقدر عليهم ولا يقتص منهم لرضا بقتله أو موافقته لإمام ، كذا قال ، وهو خلاف ما أظن عليه أهل الاخبار فإنه لا نزاع عندهم أن الخوارج لم يطالبوا بدم عثمان بل كانوا يسكرون عليه أشياء ويترهون منه ، وأصل ذلك أن بعض أهل العراق أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان فطعنوا على عثمان بذلك ، وكان يقال لهم القراء لشدة اجتهادهم في التلوة والعبادة ، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراء منه ويستبدون برأيهم وينقطعون في الزهد والخشوع وغير ذلك ، فلما قتل عثمان قاتلوا مع علي واهتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واهتقدوا إمامة علي وكفر من قاتله من أهل الجبل الذين كان رئيسهم طلحة والزبير فأنهما خرجا إلى مكة بعد أن أباما عليا فليقا عائشة وكانت حجت تلك السنة فاتفقوا على طلب قلة عثمان وخرجوا إلى البصرة يهدون الناس إلى ذلك ، فبلغ عليا فخرج إليهم ، فوعدت بينهم وقعة الجمل المشهورة وانصر على قتل طلحة في المعركة وقتل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة ، فهذه الطائفة هي التي كانت تطالب بدم عثمان بالانفاق ، ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك وكان أمير الشام إذ ذلك وكان علي أرسل إليه لأن

يباع له أهل الشام فأعتل بأن عثمان قتل مظلوماً ونجى المبادرة إلى الافتصاص من قتله وأنه أقوى الناس على الطلب بذلك ، وبلغت من هل أن يحكته منهم ، ثم يباع له بعد ذلك ، وعلى يقول ادخل فإدخل فيه الناس وحاكمهم إلى أحكم فيهم بالحق ، فلما طال الأمر خرج هل في أهل العراق طالبا قتال أهل الشام فخرج معاوية في أهل الشام قاصداً إلى قتاله ، فالتقيا بصفين فدامت الحرب بينهما أشهراً ، وكاد أهل الشام أن ينكسروا فرفعوا المصاحف على الرماح ونادوا ندهوكم إلى كتاب الله تعالى وكان ذلك بأشادة عمرو بن العاص وهو مع معاوية ، فترك جمع كثير من كان مع هل وخصوصاً القراء القتال بسبب ذلك تدبنا ، واحتجوا بقوله تعالى (ألم تر إلى الذين أتوا نصيباً من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم) الآية ، فراسلوا أهل الشام في ذلك فقالوا أبشروا حكماً منكم وحكماً منا ويحضر دهم ما من لم يباشر القتال فمن رآوا الحق معه أطاعوه ، فأجاب هل ومن معه إلى ذلك وأنكرت ذلك تلك الطائفة التي صاروا خوارج وكتب هل بينه وبين معاوية كتاب الحكومة بين أهل العراق والشام : هذا ما قضى عليه أمير المؤمنين علي معاوية فامتنع أهل الشام من ذلك وقالوا اكتبروا اسمه وأسم أبيه ، فأجلب هل إلى ذلك فأنكره عليه الخوارج أيضاً . ثم انفصل الفريقان على أن يحضر الحكمان ومن معهما بعد مدة عيورها في مكان وسط بين الشام والعراق ، ويرجع المسكران إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم ، فرجع معاوية إلى الشام ، ورجع هل إلى الكوفة ، ففارقه الخوارج وهم ثمانية آلاف وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف وقبل ستة آلاف ، ونزلوا مكاناً يقال له حروراء بفتح الهاء وراء بن الأولى مضومة ، ومن ثم قبل لهم الحرورية وكان كبيرهم هيداق بن السكواء بفتح الكاف وتشديد الواو مع المد يشكري ، وشبهت بفتح المدجمة والواحدة بعدها مثله التميمي فأرسل إليهم هل أن عباس فأنظرهم فرجع كثير منهم معه ، ثم خرج إليهم على ، فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة معهم رئيسهم المذكوران ، ثم أشاهوا أن علياً نائب من الحكومة ولذلك رجعوا معه ، فبلغ ذلك علياً غلظ وأنكر ذلك ، فنادوا من جوانب المدجج : لا حكم إلا لله ، فقال : كلته حتى يراد بها باطل ، فقال لهم : لكم علينا ثلاثة : أن لا تنضمكم من المدجج ، ولا من ردقكم من الفتي ، ولا نبذوكم بقتال ما لم نعدنوا فساداً . وخرجوا شيئاً بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدائن ، فراسلهم في الرجوع فأمرؤا على الامتناع حتى يشهد هل نفسه بالكفر لرضاه بالنكيم وبئوب ، ثم راسلهم أيضاً فأرادوا قتل رسوله ، ثم اجتمعوا على أن من لا يعتقد معتقدهم يكفر ويباح دمه وماله وأهله ، وانتقلوا إلى الفعل فاستعرضوا الناس فقتلوا من اجتازهم من المسلمين ، ومر بهم عبد الله بن خباب بن الارت وكان والياً لبل على بعض تلك البلاد ومعه سرية وهي حامل فقتلوه وبقروا بان صريته من ولد ، فباغ علياً فخرج إليهم في الجيش الذي كان هياً للخروج إلى الشام . فأوقع بهم بالنهر وان ، ولم ينج منهم إلا دون العشرة ولا قل عن معه إلا نهر العشرة ، فهذا ملخص أول أمرهم ، ثم انضم إلى من بقى منهم من مال إلى رأيهم فكانوا عتفين في خلافة هل حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل علياً بعد أن دخل هل في صلاة الصبح ، ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فأوقع بهم صكر الشام بمكان يقال له النجيلة ثم كانوا منقذه في إمارة زياد وابنه عبيد الله هل العراق طول مدة معاوية وولده يزيد ، وظفر زياد وابنه منهم بمجاعة فأبادهم بين قتل وحبس طويل ، فلما مات يزيد وقع الافتراق وولى الخلافة عبد الله بن الزبير وأطاعه أهل الأمصار إلا بعض أهل الشام فامروا ناذي الخلافة وغلّب هل جميع الشام إلى مصر ، فظهر الخوارج حينئذ بأمرق مع نافع بن الأزرق ، وبالجماعة مع نجدة بن عامر

وزاد نعمة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقد ، وعظم البلاء بهم ونودوا في معتقد الفاسد فأبطلوا رجم المحسن وقطعوا يد السارق من الابط وأوجبوا الصلاة على الخائض في حال حيضها وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن كان قادرا ، وإن لم يكن قادرا فقد ارتكب كبيرة ، وحكم مرتكب الكبيرة هتدم حكم الكافر ، وكفوا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقا ونشكروا فيمن ينسب إلى الاسلام بالقتل والسبي والنهب ، فمنهم من يفعل ذلك مطلقا بغير دعوة منهم ، ومنهم من يذهب أولا ثم يفتك ، ولم يزل البلاء بهم يزيد إلى أن أمر المهلب بن أبي صفرة على قتالهم فطاولهم حتى ظفر بهم وتقال جصهم ، ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الاموية وصدر الدولة العباسية ، ودخلت طائفة منهم المغرب . وقد صنف في أخبارهم أبو مخنف بكسر الميم وسكون المعجمة وقتح الزون بعدما قام واسمه لوط بن يحيى كتابا لحصه الطبري في تاريخه وصنف في أخبارهم أيضا الهيثم بن عدي كتابا ، ومحمد بن قدامة الجوهري أحد شيوخ البخاري خارج الصحيح كتابا كبيرا ، وجمع أخبارهم أبو العباس المبرد في كتابه الكامل ، لكن بغير أسانيد بخلاف المذكورين قبله ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : الخوارج صنفان أحدهما يزعم أن عثمان وعليا وأصحاب الجبل رصفين وكل من رضى بالتحكيم كفر ، والآخر يزعم أن كل من أتى كبيرة فهو كافر محله في النار أبدا . وقال غيره : بل الصنف الاول مفرج عن الصنف الثاني لأن الحامل لهم على تكفير أولئك كرتهم أذنوا فيما فعلوه بزعمهم . وقال ابن حزم : ذهب نعمة بن عامر من الخوارج إلى أن من أتى صغيرة عذب بغير النار ، ومن أدام على صغيرة فهو كمرتكب الكبيرة في التغليد في النار ، وذكر أن منهم من غلا في معتقد الفاسد فأنكر الصلوات الخمس وقال : الواجب صلاة بالعداة وصلاة بالعتى ، ومنهم من جوز نكاح بنت الابن وبنت الاخ والاخت ، ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن ، وأن من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن عند الله ولو اعتقد الكفر بقلبه ، وقال أبو منصور البغدادي في المقالات : عدة فرق الخوارج عشرون فرقة ، وقال ابن حزم أسوؤهم حالا الغلاة المذكورون وأفرجهم إلى قول أهل الحق الإباضية ، وقد بقيت منهم بقية بالمغرب وقد وردت بما ذكرته من أصل حال الخوارج أخبار جواد : منها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر وأخرجه الطبري عن طريق يونس كلاهما عن الجوهري قال : لما نشر أهل الشام المصاحف بمشورة عمرو بن العاص حين كاد أهل العراق أن يقابروهم هاب أهل الشام ذلك إلى أن آل الأمر إلى التحكيم ، ورجع كل إلى بلد ، إلى أن اجتمع الحسكان في الشام المقبل بدومة الجندل وافتراق عن غير شيء ، فلما رجعوا خافت الضرورة عاينا وقالوا لا حكم إلا لله ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق أبي رزين قال : لما وقع الرضا بالتحكيم ورجع كل إلى الكوفة اعتزت الخوارج بحروراء فبعث لهم دل عبد الله بن عباس فناظرهم ، فلما رجعوا جاء رجل إلى علي فقال : انهم يتحدثون أنك أفررت لهم بالكفر لرضاك بالتحكيم ، فخطب وأنكر ذلك فتنادرا من جوارب المسجد لا حكم إلا لله . ومن وجه آخر أن رؤسهم حينئذ الذين اجتمعوا بالنهروان عبد الله ابن وهب الراسبي وزيد بن حصن الطائي وحرقرص بن زهير السعدي ، فانفقوا على تأمير عبد الله بن وهب ، وسبأني كثير من أسانيد ما أشرت إليه بعد في كتاب الفتن أن شاء الله تعالى . وقال الغزالي في الوسيط ، بما انفرد في حكم الخوارج وجهان : أحدهما أنه كحكم أهل الردة ، والثاني أنه كحكم أهل البغي ، ورجح الرافعي الاول ، وأيس الذي قاله مطردا في كل خارجي فانهم على قسمين : أحدهما من تقدم ذكره ، والثاني من خرج في طلب الملك

لا لعداء الى معتقه ، وم على قسمة ايضا : قم خرجوا غضبا للدين من أجل جور الولاة وترك عملهم بالسنة النبوية لمؤلاة أهل حق ، ومنهم الحسن بن علي وأهل المدينة في الحررة والقراء الذين خرجوا على المجاج ، وقسم خرجوا لطلب الملك فقط سواء كانت فيهم شبه أم لا وم البغاة . وسياق بيان حكمهم في كتاب الفتن وباقه التوفيق **قوله** (وكان ابن عمر يرام شرار خلق الله الخ) وصلة الطبري في مسند علي من تهذيب الآثار من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج أنه سأل نافعا كيف كان رأي ابن عمر في الحروب ؟ قال : كان يرام شرار خلق الله ، انطلقوا الى آيات الكفار لملعولوا في المؤمنين . فالت : وسنده صحيح ، وقد ثبت في الحديث الصحيح المرفوع عند مسلم من حديث ابن ذر في وصف الخوارج : هم شرار الخلق والخليقة ، وعند أحمد بن حنبل عن أنس مرفوعا مثله ، وعند البراء من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : ذكر رسول الله **عليه السلام** الخوارج قال : هم شرار أمتي بقتام خيار أمتي ، وسنده حسن وعند الطبراني من هذا الوجه مرفوعا هم شر الخلق والخليقة يقتلهم غير الخلق والخليقة وفي حديث ابن سميد عند أحمد : هم شر البرية ، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم : من أبغض خلق الله إليه ، وفي حديث عبد الله بن خباب يعني عن أبيه عند الطبراني : شر قتل أظلمهم السماء . وأقلنهم الأرض ، وفي حديث أبي أمامة نحوه ، وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث أبي برزة مرفوعا في ذكر الخوارج : شر الخلق والخليقة يقولها ثلاثا ، وعند ابن أبي شيبة من طريق عمير بن اسحق عن أبي هريرة : هم شر الخلق ، وهذا مما يؤيد قول من قال بكفرهم . ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول حديث علي . **قوله** (حدثنا خيثمة) بفتح الخاء المعجمة والمثناة بينهما تحثانية ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الواحدة الجلفي ، لأبيه ولجده محبة ، ووقع في رواية سهل بن بحر عن عمر بن حفص بهذا السند حدثني بالإفراد أخرجه أبو نعيم ولم يصرح بالحديث فيه الأحفص بن غياث ، فقد أخرجه مسلم من رواية وكيع وعيسى بن يونس والثوري وجريروابي معاوية ، وتقدم في علامات النبوة فضائل القرآن من رواية سفيان الثوري ، وهو عند ابن داود والنسائي من رواية الثوري أيضا ، وعند أبي عوانة من رواية يعلى بن عبيد ، وعند الطبري أيضا من رواية يحيى بن عيسى الرمل ويلي بن وهام كاهم عن الأحفش بالعضة ، وذكر الاسماعيلي أن عيسى بن يونس زاد فيه رجلا فقال عن الأحفش حدثني هرون بن مرة عن خيثمة . قلت : لم أر في رواية عيسى عند مسلم ذكر عمرو ابن مرة وهو من المزيدي متصل الأسانيد ، لأن أبا معاوية هو الميزان في حديث الأحفش . **قوله** (سويد بن غفلة) بفتح المعجمة والفاء مخضرم من كبار التابعين ، وقد قيل إن له محبة ، وتقدم بيان ذلك في أواخر فضائل القرآن . **قوله** (قال علي) هو علي حذف ، وهو كثير في الخط والأول أن ينطق به ، وقد مضى في آخر فضائل القرآن من رواية الثوري عن الأحفش بهذا السند قال د قال علي ، وعند النسائي من هذا الوجه من علي ، قال الدارقطني : لم يصح لسويد بن غفلة عن علي مرفوع إلا هذا . قلت : وماله في المكتب السنة ولا عند أحمد غفله ، وله في المستدرک من طريق الذهبي عنه قال : خطب دلي بنت أبي جهل ، أخرجه من طريق أحمد عن يحيى بن أبي زائدة عن زكريا عن الذهبي ، وسنده جيد ، لكنه مرسل لم يزل فيه د ن دلي . **قوله** (إذا حدثكم) في رواية يحيى بن ديمس سبب لهذا الكلام ، فأول الحديث عنده من سويد بن غفلة قال : كان علي يمر بالنهر وبأساقية فبقر : صاقي الله ورسوله ، فلما با أمير المؤمنين ما تزال تقول هذا قال إذا حدثكم الخ ، وكان علي

في حال المحاربة يقول ذلك ، وإذا وقع له أسرى يوم أن عنده في ذلك أثرا ، يخشى في هذه الكائنة أن يظنوا أن قصة ذي النونية من ذلك القبيل فأوضح أن عنده في أمره نصا صريحا ، وبين لم أنه إذا حدث عن النبي ﷺ لا يكفي ولا يعرض ولا يورى ، وإذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليندفع بذلك من يحاربه ، ولذلك استدل بقوله : الحرب خدمة ، **قوله** (فوالله لأن آخر) بكسر الخاء المعجمة أى أسقط . **قوله** (من السماء) زاد أبو معاوية والثوري في روايتهما : إلى الأرض ، أخرجه أحدتهما ، وسقطت المصنف في علامات النبوة ولم يسق مسلم أفظهما . ووقع في رواية يحيى بن عيسى : أخر من السماء فتخطفى الطير أو سموى في الريح في مكان سحيق . **قوله** (فيما بيني وبينكم) في رواية يحيى بن عيسى : من نفسي ، وفي رواية الأعمش عن زيد بن وهب عن علي : قام فينا على عهد أصحاب النهر فقال : ما سمعتموني أحدكم عن رسول الله ﷺ يحدثوا به ، وما سمعتموني أحدكم في غير ذلك ، ويستفاد من هذه الرواية معرفة الوقت الذي حدث فيه على بذلك والسبب أيضا . **قوله** (فإن الحرب خدمة) في رواية يحيى بن عيسى : قائما الحرب خدمة ، وقد تقدم في كتاب الجهاد أن هذا أعنى : الحرب خدمة ، حديث مرفوع ، وتقدم ضبط خدمه هناك ومعناها . **قوله** (سيخرج قوم في آخر الزمان) كذا وقع في هذه الرواية وفي حديث أبي برزة عند النسائي : يخرج في آخر الزمان قوم ، وهذا قد يخالف حديث أبي سعيد المذكور في الباب بعده ، فإن مقتضاه أنهم خرجوا في خلافة علي ، وكذا أكثر الأحاديث الواردة في أمرهم ، وأجاب ابن التين بأن المراد زمان الصحابة وفيه نظر ، لأن آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهم قد خرجوا قبل ذلك بأكثر من ستين سنة ، ويمكن الجمع بأن المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة ، فإن في حديث سفينة المخرج في السنن وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعا : الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا ، وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالنهر وان في أواخر خلافة علي سنة ثمان وعشرين بعد النبي ﷺ بدون الثلاثين بنحو سنتين . **قوله** (أحداث) بمهملة ثم ثمانية جمع حدث بفتح حاءين والحديث هو الصغير السن فكذا في أكثر الروايات ، ووقع هنا للمصنف والمرحى حدث بضم أوله وتشديد الدال ، قال في المطالع ، معناه شباب جمع حديث السن أو جمع حدث ، قال ابن التين حدث بضم حاء جمع كرام جمع كريم وكبار جمع كبير ، والحديث الجديد من كل شيء وبطاق على الصغير بهذا الاعتبار ، وتقدم في التفسير حدث مثل هذا اللفظ أسكنه هناك جمع على غير قياس ، والمراد سمار يتحدثون قالة في النهاية ، وتقدم في علامات النبوة بلفظ حدثاء بوزن سفهاء وهو جمع حديث كما تقدم تقريره ، والاسنان جمع سن والمراد به العمر ، والمراد أنهم شباب . **قوله** (سفهاء الاحلام) جمع حلم بكسر أوله والمراد به العقل ، والمعنى أن عقولهم رديئة . قال النووي : يستفاد منه أن الثبوت وقوة البصيرة تكون عند كمال السن وكثرة التجارب وقوة العقل . قلت : ولم يظهر لي وجه الأخذ منه فإن هذا معلوم بالمعادة لا من خصوص كون هؤلاء كانوا بهذه الصفة . **قوله** (يقولون من خير قول البرية) تقدم في علامات النبوة وفي آخر فضائل القرآن قول من قال أنه مقلوب وإن المراد من قول خير البرية هو القرآن . قلت : ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد القول الحسن في الظاهر وباطنه على خلاف ذلك كقولهم : لا حكم إلا لله ، في جواب علي كما سيأتي . وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال : خرجنا مع علي . فذكر الحديث وفيه - يخرج قوم يتكلمون كلمة الحق لا تجاوز حلقهم ، وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أبي داود والطبراني : يمسنون القول ويمسنون الفعل ، ونحوه في حديث عبد الله بن عمر وعند أحمد وفي

حدث مسلم عن حل يقولون الحق لا يجاوز هذا وأشار إلى حلقه . **قوله** (لا يجاوز إيمانهم حناجرهم) في رواية الكشميني لا يجوز ، والحناجر بالحاء المهملة والنون ثم الجيم جمع حنجرة يؤذن قدوة وهي الحلقوم والبلعوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المريء مما يلي القم ، ووقع في رواية مسلم من رواية زيد بن وهب عن حل ، لا تجاوز صلاتهم تراجم ، فكأنه أطلق الإيمان على الصلاة ، وله في حديث أبي ذر لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، والمراد أنهم يؤمنون بالنطق لا بالقلب ، وفي رواية عبيدة بن أبي رافع عن حل عند مسلم ، يقولون الحق بالاستتم لا يجاوز هذا منهم وأشار إلى حلقه ، وهذه المجاوزة غير المجاوزة الآتية في حديث أبي سعيد . **قوله** (يبرقون من الدين) في رواية أبي إسحق عن سويد بن غفلة عند النسائي والطبري ، يبرقون من الإسلام ، وكذا في حديث ابن عمر في الباب ، وفي رواية زيد بن وهب المقار بها ، وحديث أبي بكر في الطبري وعند النسائي من رواية طارق بن زياد عن حل ، يبرقون من الحق ، وفيه تنقيب على من نسر الدين هنا بالطاعة كما قدمنا الإشارة إليه في علامات النبوة . **قوله** (كما يبرق السهم من الرمية) بفتح الراء وكسر الميم وتشديد التثنية أي الثبوة الذي يرمى به ويطلق على الطريدة من الوحش إذا رامها الرامي ، وسبق في الباب الذي بعده . **قوله** (فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة) في رواية زيد بن وهب ، ولو يعلم الجيش الذين يميرونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم انكسروا عن العمل ، ولمسلم في رواية عبيدة بن عمرو عن حل ، لولا أن تطروا لحدثكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد ﷺ ، قال عبيدة قلت لعل : أنت سمعته ؟ قال : أي ورب الكعبة ثلاثا . وله في رواية زيد بن وهب في قصة قتل الحوارج ، أن عليا لما قتلهم قال صدق الله وبلغ رسوله ، فقام إليه عبيدة فقال : يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله إلا هو لقد سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : أي والله الذي لا إله إلا هو حتى استخلفه ثلاثا ، قال النووي : إنما استخلفه ليؤكد الأمر عند السامعين وانظروا حجة النبي ﷺ وأن عليا ومن معه ، على الحق . قال : وليطمئن قلب المستخلف لازالة تروم ما أشار إليه حل أن الحرب خدعة فحسب أن يكون لم يسمع في ذلك شيئا منصوبا ، وإلى ذلك يشير قول عائشة لعبد الله بن شداد في روايته المشار إليها حيث قالت له : ما قال على حينئذ ؟ قال سمعته يقول : صدق الله ورسوله ، قال : رحم الله عليا إنه كان لا يرى شيئا بهجه إلا قال صدق الله ورسوله ، أيذهب أهل العراق فيكذبون عليه ويبدونه ، فمن هذا أراد عبيدة بن عمرو التذنب في هذه القصة بمخصوصها وأن فيها نفلا منصوبا مرفوعا . وأخرج أحمد نحو هذا الحديث عن حل وزاد في آخره ، قتلهم حق على كل مسلم ، ووقع . بسبب تحديث على هذا الحديث في رواية عبيدة بن أبي رافع فيما أخرجه مسلم من رواية بشر بن سعيد عنه قال : إن الحروبة ما أخرجت وهو مع حل قالوا : لا حكم إلا لله تعالى ، فقال حل : كلمة حق أريد بها باطل ، أن رسول الله ﷺ وصف ناسا إلى لأحرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالاستتم ولا يجاوز هذا منهم . وأشار بحلقه . من أبغض خلق الله إليه ، الحديث . الحديث الثاني حديث أبي سعيد ، **قوله** (عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري ، ومحمد بن إبراهيم هو القتيبي ، وأبو سلة هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق . وهذا الحديث كأنه لفظ عطاء بن يسار وأما لفظ أبي سلة فنقدم منفردا في أواخر بضائل القرآن ، ورواه الزهري عن أبي سلة كما في الباب الذي بعده بسباق آخر ، فلعل اللفظ المذكور هنا على - ياق عطاء بن يسار المقرون به ، وقد قرن الزهري مع أبي سلة في

روايته الماضية في الأدب الضحاك المشرق لكنه فرد هنا عن أبي سلمة قائما زلفه عن لفظ الضحاك . **قوله** (فسأله عن الحرورية سمعت النبي ﷺ) كذا للجميع بخلاف المسموح ، وقد بينه في رواية مسلم عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه فقال يذكرها ، وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة ، قلت لأبي سعيد هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الحرورية ، أخرجه ابن ماجه والطبري ، وأخرج الطبري من طريق الأسود بن العلاء عن أبي سلمة قال : جئنا أبا سعيد فقلنا ، فذكر مثله ، ومن طريق أبي إسحق مولى بني هاشم أنه سأل أبا سعيد عن الحرورية . **قوله** (قال لا أدري ما الحرورية) هذا بإيراد قوله في أول حديث الباب الذي يليه ، وأشهد أن عليا قتلهم وأنا معه ، فإن مقتضى الأول أنه لا يدري هل ورد الحديث الذي ساقه في الحرورية أولا ، ومقتضى الثاني أنه ورد فيهم ، ويمكن الجمع بأن مراده بالذي هنا أنه لم يحفظ فيهم أصلا بلفظ الحرورية وإنما سمع قصتهم التي دل وجود علامتهم في الحرورية بأنهم هم . **قوله** (يخرج في هذه الأمة ولم يقل منها) لم تختلف الطرق الصحيحة على أبي سعيد في ذلك فعند مسلم من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد : أن النبي ﷺ ذكر قوما يكونون في أمته ، وله من وجه آخر وسمي عند فرقة مارقة من المسلمين ، وله من رواية الضحاك المشرق عن أبي سعيد نحوه ، وأما ما أخرجه الطبري من وجه آخر عن أبي سعيد بلفظ : من أمتي ، فسند ضعيف ، لكن وقع عند مسلم من حديث أبي ذر بلفظ : سيكون بعدى من أمتي قوم ، وله من طريق زيد بن وهب عن علي : يخرج قوم من أمتي ، ويجمع بينه وبين حديث أبي سعيد بأن المراد بالأمة في حديث أبي سعيد الأمة الإجابة وفي رواية غيره أمة الدهرة ، قال النووي : وفيه دلالة على فقه الصحابة وتحريرهم اللفاظ ، وفيه إشارة من أبي سعيد إلى تكفير الخوارج وأنهم من غير هذه الأمة . **قوله** (تحقرون) بفتح أوله أي تستقلون ، **قوله** (صلاتكم مع صلاتهم) زاد في رواية الزهري عن أبي سلمة كافي الباب بعده : وصيامكم مع صيامهم ، وفي رواية حاصم بن ثنيش عن أبي سعيد : تحقرون أعمالكم مع أعمالهم ، ووصف حاصم أصحاب نجدة الحروري بأنهم : يصومون النهار ويقومون الليل وبأخذون الصدقات على السنة ، أخرجه الطبري ، ومثله عنده من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة . وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنده : يتعمدون بحرق أجدكم صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم ، ومثله من رواية أنس عن أبي سعيد . وزاد في رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة : وأعمالكم مع أعمالهم ، وفي رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب عن علي : ليست قراءتكم إلى قراءتهم شيئا ولا صلاتكم إلى صلاتهم شيئا ، أخرجه مسلم والطبري ، وعنده من طريق سليمان التيمي عن أنس : ذكر لي عن رسول الله ﷺ قال : إن فيكم قوما يدابون ويمهلون حتى يعجبوا الناس وتذهبهم أنفسهم ، ومن طريق حفص بن غوث عن أنس عن عمة بلفظ : يتعمدون في الدين ، وفي حديث ابن عباس عند الطبراني في قصة مناظرته للخوارج قال : فأتيتم فدخلت على قوم لم أر أشد اجتهدا منهم ، أيديهم كأنها نفن الابل ، ووجوههم معلقة من آثار السجود ، وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه : ذكر عنده الخوارج واجتهدهم في العبادة فقال : ليسوا أشد اجتهدا من الرهبان . **قوله** (يمرقون من الدين مروق المم من الرمية) بكسر الميم وتشديد التثنية فعيلة بمعنى مفعولة فأدخلت فيها الهاء وإن كان قيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث للإشارة لنظام من الوصفية إلى الاسمية ، وقيل إن شرط استواء المذكور والمؤنث أن يكون الموصوف مذكورا معه ، وقيل شرطه سقوط الهاء من المؤنث قبل وقوع لوصف ، تقول خذ ذبيحتك أي الهاة التي تريد

ذبحها فإذا ذبحتها قيل لها حنظل ذببح . قوله (فينظر الرامي الى سهمه) وأنى بيانه في الباب الذي بعده ، وقوله « الى نصله » هو بدل من قوله سهمه أى ينظر اليه جملة ثم تفصيلا ، وقد وقع في رواية أبي حمزة عن يحيى بن سعيد هند الطبري « ينظر الى سهمه فلا يرى شيئا ثم ينظر الى نصله ثم الى وصافه » وسيأتى بأبسط من هذا في الباب الذي يليه ، وقوله « فينتارى » أى يتعكك هــل بقى فيها شيء من الدم ، والفوق موضع الوعر من السهم ، قال ابن الأنباري الفوق يذكر ويؤنث وقد يقال فوقة بالهاء . الحديث الثالث حديث ابن عمر ، قوله (حدثنا عمر) في رواية غير أبي ذر ، حدثني ، بالافراد كذا للجميع عمر غير منسوب ، لكن ذكر أبو علي الجبائي عن الأصمعي قال قرأه علينا أبو زيد في عرضه ببغداد « عمر بن محمد ، ونسجه الاسماعيل في روايته من طريق أحمد بن حنبل عن ابن وهب » أخبرني عمر بن محمد بن زيد العمري . قلت : وزيد هو ابن عبد الله بن عمر ، وقد تقدم في التفسير بهذا السند حديث في تفسير القيان عن يحيى بن سليمان عن ابن وهب « حدثني عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر » ووقع في حديث الباب منسوبا هكذا إلى عمر بن الخطاب في رواية الطبري عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب . قوله (عن عبد الله بن عمر وذكر الحروية) هي جملة حالية ، والمراد أنه حدث بالحديث عند ذكر الحروية ، وفي إيراد البخاري له عقب حديث أبي سعيد إشارة إلى أن توقف أبي سعيد المذكور محمول على ما أشرت اليه من أنه لم ينص في الحديث المرفوع على تسميتهم بمخصوص هذا الاسم لا أن الحديث لم يرد فيهم

٧ - باب من ترك قتال الخوارج لتأنيف ولئلا ينفّر الناس عنه

٦٩٣٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد قال : بينا النبي ﷺ يقسم جاء عبد الله بن ذى الجواز بعمره التميمي فقال : اعدل يا رسول الله ، فقال : وبلك ، ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ قال عمر بن الخطاب : دعني أضرب عنقه . قال : دعه فإن له أصحابا يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه ، يمرقون من الذين كما يرق السهم من الرمية ، ينظرون في قذذه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى نصله فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر الى وصافه فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر في نصيه فلا يوجد فيه شيء ، قد سبق للفرث والدم . آبتهم رجل إحدى يديه - أو قال ثدييه - مثل ثدي المرأة ، أو قال : مثل البيضة تدردر . يخرجون على حين فرقة من الناس . قال أبو سعيد : أشهد سمعت من النبي ﷺ ، وأشهد أن عليا قتالهم وأنا معه ، جى ، بالرجل على النثر لدى أمته **لاني** . قال : فنزأت فيه (ومهم من يترك في الصدقات)

٦٩٣٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني حدثنا **يحيى** بن عمرو قال « قالت لسهل بن حنيفة : هل سمعت النبي ﷺ يقول في الخوارج شيئا ؟ قال : سمعته يقول - وأمرني بيده قبل لدراني : يخرج منه قوم يقرءون القرآن لا يحاوز ترافيقهم ، يمرقون من الإسلام صروق السهم من الرمية »

قوله (باب من ترك قتال الخوارج لتأنيف ولئلا ينفّر الناس عنه) أورده في حديث أبي سعيد في ذكر الامي

قال النبي ﷺ : عدل . فقال عمر انذني فأضرب عنقه ، قال دعه ، وليس فيه بيان السبب في الأمر بتركه ، ولكنه ورد في بعض طرقه : فأخرج أحمد والطبري من طريق بلال بن بقطر عن أبي بكر قال : أتى النبي ﷺ بموئل فقدم يقسمه ، فاتاه رجل وهو على تلك الحال ، فذكر الحديث وفيه : فقال أصحابه : ألا تضرب عنقه ؟ فقال : لا أريد أن يسع المشركون أني أقتل أصحابي ، ولمسلم من حديث جابر نحو حديث أبي سعيد وفيه : فقال عمر دعني يا رسول الله فأقتل هذا المنافق ، فقال : معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي ، إن هذا وأصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون منه ، لكن القصة التي في حديث جابر صرح في حديثه بأنها كانت منصرف النبي ﷺ من الجمرات ، وكان ذلك في ذي القعدة سنة ثمان ، وكان الذي قسمه النبي ﷺ حينئذ قصة كانت في ثوب بلال وكان يهطل كل من جاء منها ، والقصة التي في حديث أبي سعيد صرح في رواية أبي نعيم عنه أنها كانت بعد بحث على آل ابن وكان ذلك في سنة تسع وكان المقوم فيها ذهابا وعص به أربعة أنفس : فمما قصتان في وقتين انفق في كل منهما انكار القاتل ، وصرح في حديث أبي سعيد أنه ذو الخويصرة التميمي ، ولم يسم القاتل في حديث جابر . وروى من سماء ذا الخويصرة ظانا اتحاد القصتين . ووجدت لحديث جابر شاهدا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه أتاه رجل يوم حنين وهو يقسم شيئا فقال : يا محمد ، عدل ، ولم يسم الرجل أيضا ، وسماه محمد بن يحيى بسند حسن عن عبد الله بن عمر ، وأخرجه أحمد والطبري أيضا وانقطعت أتي ذو الخويصرة التميمي رسول الله ﷺ وهو يقسم الغنائم بحنين فقال : يا محمد ، فذكر نحو هذا الحديث المذكور فيمكن أن يكون تكرار ذلك منه في الموضوعين هند قصة غنائم حنين وعند قصة الذهب الذي يقسمه على ، قال الاسماعيلي : الترجمة في ترك قتال الخوارج والحديث في ترك القتل المنفرد والجميع إذا أظهروا رأيهم وانصروا للناس لقتال وجب قتالهم ، وإنما ترك النبي ﷺ قتل المذكور لأنه لم يكن أظهر ما يستدل به على ما وراهم ، فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام أمر الاسلام وروسته في القلوب لنفهم من الدخول في الاسلام ، وأما بعده ﷺ فلا يجوز ترك قتالهم إذا هم أظهروا رأيهم وتركوا الجماعة وخالفوا الأئمة مع القدرة على قتالهم . قلت : وليس في الترجمة ما يخالف ذلك ، إلا أنه أشار إلى أنه لو اتفقت حالة مثل حالة المذكور فاعتقدت فرقة مذهب الخوارج مثلا ولم ينصبوا حربا أنه يجوز الامام الإعراض عنهم إذا رأى المصلحة في ذلك كما أن يحشى أنه لو تعرض للفرقة المذكورة لأظهر من يخفى مثل اعتقادهم أمره وناضل عنهم فيكون ذلك سببا لخروجهم ونصبتهم القتال للسليدين مع ما عرف من شدة الخوارج في القتال ونباتهم وإندامهم على الموت ، ومن تأمل ما ذكر أهل الأخبار من أمورهم تحقق ذلك ، وقد ذكر ابن بطلان عن المهاب قال : التأنيب إنما كان في أول الاسلام إذا كانت الحاجة عامة لذلك لدفع ضررهم ، فأما إذا أحل الله الاسلام فلا يجب التأنيب إلا أن ينزل بالناس حاجة لذلك للإمام الوقت ذلك . قلت : وأما ترجمة البخاري القتال والخبر في القتل لأن ترك القتال يؤخذ من ترك القتل من غير عكس ، وذكر فيه حديثين : الأول حديث أبي سعيد ، قوله (حدثنا عبد الله) هو الجمعني المندي بفتح النون ، وروى من روى أنه أبو بكر بن أبي شيبة لأنه وإن كان أيضا عبد الله بن محمد أسكنه لا رواية له من هشام المذكور هنا وهو ابن يوسف الصنعاني . قوله (عن أبي صلة) في رواية شعيب الماضية في علامات النبوة عن الزهري ، أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وتقدم في الأدب من طريق الاوزاعي عن الزهري

عن أبي سلمة والضحاك وهو ابن شراحيل المشرق بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء
بعدهما قاف منسوب إلى مشرق بطن من همدان ، وتقدم بيان حاله في فضل سورة الاخلاص . وأن البزار حكى أنه
الضحاك بن مزاحم وأن ذلك غلط ، ثم وقفت على الرواية التي نسب فيها كذلك أخرجهما الطبري من طريق الوابدة
ابن مرثد عن الاوزاعي في هذا الحديث فقال : حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن والضحاك بن مزاحم عن أبي
سعيد ، قال الطبري رعداً خطأ وإنما هو الضحاك المشرق . قلت : وقد أخرجه أحمد عن محمد بن مصعب وأبو
عوانة من طريق بشر بن بكير كلاهما عن الاوزاعي فقال فيه : عن أبي سلمة والضحاك المشرق ، وفي رواية
بشر الحمصاني كلاهما عن أبي سعيد ، وللفظ الذي صاته البخاري هو لفظ أبي سلمة ، وقد أورد مسلم لفظ الضحاك
المشرق عن طريق حبيب بن أبي ثابت عنه وزاد فيه شيئاً سأذكره بعد ، وقد شد أفلح بن عبد الله بن المغيرة عن
الوهري فروى هذا الحديث عنه فقال عن عبيد الله بن عبد الله بن هبة عن أبي سعيد أخرجه أبو يعلى . **قوله**
(بينما النبي ﷺ) بفتح أوله من القسمة كذا هنا بحذف المفعول ، ووقع في رواية الاوزاعي بقسم ذات يرم
كما وفي رواية شعيب ، بينما نحن عند النبي ﷺ وهو بقسم نسما ، زاد أفلح بن عبد الله في روايته يوم حنين ،
وتقدم في الأدب من طريق عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد أن المقسوم كان تبار بعثه على بن أبي طالب من
الين فقسمه النبي ﷺ بين أوبئة أنفس ، وذكرت أسماءهم هناك . **قوله** (جاء عبد الله بن ذى الخويصرة التميمي)
في رواية عبد الرزاق عن معمر بلفظ : بينما رسول الله ﷺ يقسم قوماً إذا جاءه ابن ذى الخويصرة التميمي ، وكذا
أخرجه الاسماعيلي من رواية عبد الرزاق ومحمد بن ثور وأبو سفيان الطبري وعبد الله بن معاذ أربعتهم عن معمر
وأخرجه الثعلبي ثم الواحدى في أسباب النزول من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن عبد الرزاق قال ابن ذى
الخويصرة التميمي وهو حرقوص بن زهير أصل الخوارج وما أدري من الذي قال وهو حرقوص الخ وقد اعتمد
على ذلك ابن الأثير في الصحابة فترجم لذي الخويصرة التميمي في الصحابة وساق هذا الحديث من طريق أبي اسحق
الثعلبي وقال بعد فراغه : فقد جعل في هذه الرواية اسم ذى الخويصرة حرقوصاً والله أعلم ، وقد جاء أن حرقوصاً
اسم ذى النديبة كما سيأتى . قلت : وقد ذكر حرقوص بن زهير في الصحابة أبو جعفر الطبري وذكر أنه كان له في
فتوح العراق أثر وأنه الذى افتتح سوق الاهواز ثم كان مع علي في حروبه ثم صار مع الخوارج فقتل معهم ، وذهب
بعضهم أنه ذو النديبة الآتي ذكره ، وليس كذلك ، وأكثر ما جاء ذكر هذا القائل في الأحاديث معها ووصف في
رواية عبد الرحمن بن أبي نعم المشار إليها بأنه مشرف الوجنتين غائر العينين ناضج الجبهة كث اللحية مخلوق الرأس
مشعر الأزار ، وتقدم تفسير ذلك في باب بعث علي ، من المغازي وفي حديث أبي بكرة عند أحمد والطبري قالنا رجل
أسود طويل مشعر مخلوق الرأس بين عينيه أثر السجود ، وفي رواية أبي الوضئ عن أبي بكرة عند أحمد والطبري والحاكم
وأنى رسول الله ﷺ يدناناه فكان يقسمهما ورجل أسود مطدوم الشعر بين عينيه أثر السجود ، وفي حديث عبد
الله بن عمرو عند البزار والطبري رجل من أهل البادية حديث عبد الله بن عمرو ، **قوله** (فقال : أعدل يا رسول
الله) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم ، فقال أنتى الله يا محمد ، وفي حديث عبد الله بن عمرو فقال : أعدل يا محمد ،
وفي لفظه عند البزار والحاكم فقال : يا محمد والله إن كان الله أمرك أن تعدل ما أراك تعدل ، وفي رواية مقسم التي
أشرت إليها ، فقال يا محمد قد رأيت الذى صنعت ، قال وكيف رأيت ؟ قال لم أرك عدلت ، وفي حديث أبي بكرة

وقال يا محمد والله ما تعدل ، وفي انظر ما أراك عدات في القسمة ، ونحوه في حديث أبي هريرة . قوله (فقال ويحك) في رواية الكشممفي ، وبذلك ، وهي رواية شعيب والأوزاعي كما تقدم الكلام عليها في كتاب الأدب . قوله (ومن يعدل إذا لم يعدل) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم . ومن يطع الله إذا لم أطعه ، وسلم من طريفة ، أو لمسب أحق أهل الأرض أن يطع الله ، وفي حديث عبد الله بن عمرو ، عند من يلتبس العدل بعدى ، وفي رواية مقيم عنه ، فغضب عليه السلام وقال : العدل إذا لم يكن عددي فعد من يكون ، وفي حديث أبي بكر ، فغضب حتى احمرت وجنتاه ، ومن حديث أبي هريرة ، قال فغضب غضبا شديدا وقال : والله لا تعبدون بعدى رجلا هو أعدل عليكم مني . قوله (قال عمر بن الخطاب : يا رسول الله انذن لي فأضرب عنقه) في رواية شعيب ويونس ، فزيادة قال وقال : انذن لي فيه فأضرب عنقه ، وفي رواية الأوزاعي ، فلاضرب ، بزيادة لام ، وفي حديث عبد الله بن عمرو من طريق مقيم عنه ، فقال عمر : يا رسول الله ألا أقوم عليه فأضرب عنقه ، وقد تقدم في المغازي من رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد في هذا الحديث ، فسأله رجل أظنه خالد بن الوليد قتله ، وفي رواية مسلم ، فقال خالد بن الوليد ، الجرم ، وقد ذكرت وجه الجمع بينهما في أواخر المغازي وأن كلا منهما سأل ، ثم رأيت عند مسلم من طريق جرير عن عمار بن الفقعاق بسنده فيه ، فقام عمر بن الخطاب فقال : يا رسول الله ألا أضرب عنقه ؟ قال : لا . ثم أدبر فقام إليه خالد بن الوليد سيف الله فقال : يا رسول الله أضرب عنقه ؟ قال : لا ، فهذا نص في أن كلا منهما سأل . وقد استشكل سؤال خالد في ذلك لأن بعث على أبي العباس كان غضب بعث خالد بن الوليد إليها ، والذهب المقسوم أرسله على من ألين كما في صدر حديث ابن أبي نعم عن أبي سعيد ، وبجواب بأن عليا لما وصل إلى اليمن وجع خالد منها إلى المدينة فأوصل على الذهب لحضر خالد قسمته ، وأما حديث عبد الله بن عمرو فإنه في قصة قسم وقع بالجمرة من غنائم حنين ، والسائل في قتله عمر بن الخطاب جزما ، وقد ظهر أن المعترض في الموضوعين واحد كما عني قريبا .

قوله (قال دعه) في رواية شعيب ، فقال له دعه ، كذا لا يذو في رواية الأوزاعي ، فقال لا ، وزاد أفلح بن عبد الله في روايته ، فقال ما أنا بالذي أقتل أصحابي ، **قوله** (فإن له أصحابا) هذا ظاهره أن ترك الأمر بقتله بسبب أن له أصحابا بالصفة المذكورة ، وهذا لا يقتضي ترك قتله مع ما أظهره من مواجهة النبي صلى الله عليه وسلم بما واجهه ، فيحتمل أن يكون مصلحة التألف كما فهم البخاري لأنه وصفهم بالمبالغة في العبادة مع إظهار الإسلام ، فلو أخذ في قتالهم لكان ذلك تنقيرا عن دخول غيرهم في الإسلام ، ربويده رواية أفلح ولها شواهد ، ووقع في رواية أفلح : سيخرج أناس يقولون مثل قوله . **قوله** يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه (كذا في هذه الرواية بالإفراد ، وفي رواية شعيب وغيره مع صلاتهم ، بصيغة الجمع فيه وفي قوله مع صيامهم ، وقد تقدم في ثلث أحاديث الباب الذي قبله وزاد في رواية شعيب ويونس ، يقرءون القرآن ولا يجاوز تراقيهم ، بمشاة وقاف جمع ترقوة بفتح أوله وسكون الزاء وحتم القاف وفتح الواو وهي العظم الذي بينقرة النحر والعاتق ، والمعنى أن قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها ، وقيل لا يعملون بالقرآن فلا يثبتون على قراءته فلا يحصل لهم إلا مردد . وقال النووي : المراد أنهم ليس لهم فيه حظ إلا مروده على أسانهم لا يصل إلى حلوتهم فضلا عن أن يصل إلى قلوبهم ، لأن المطلوب تهقله وتديره بوقوعه في الطلب . قلت : وهو مثل قوله فيهم أيضا لا يجاوز إسماعهم حناجرهم ، أي ينطقون بالعبادتين ولا يصرفونها بقلوبهم ، ووقع في رواية مسلم ، يقرءون القرآن وطبا ، قيل المراد الخلق في التلاوة أي

وسكون المعجمة أى القطعة من اللحم . **قوله** (تدرر) بفتح أوله ودالين مهملتين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وآخره راء وهو على حذف إحدى التاءين وأصله تدردر ومعناه تتحرك وتذهب وتجيء ، وأصله حكاية صوت الماء فى بطن الوادى إذا تخاف ، وفى رواية عبيدة بن عمرو عن عتي عند مسلم . فيهم رجل يخرج اليد أو مودن اليد أو مودن اليد ، والمخرج معناه معجمة وحجم والمودن بوزنه والمودون بفتح الهم وسكون المثلثة وكلها بمعنى وهو القناع ، وله من رواية زيد بن وهب عن علي بن غياث ذلك أن فيهم رجلا له عضد أبس له ذراع على رأس عضده مثل حلقة الحديد عليه شعرات بيض ، وعند الطبري من وجه آخر : فيهم رجل يمدح اليد كأنها ندى حبشية ، وفى رواية أفلح بن عبد الله : فيها شعرات كأنها سخة سبع ، وفى رواية أبي بكر مولى الأنصار : كندى المرأة لها حلقة كحلقة المرأة حولها سبع حلقات ، وفى رواية عبيدة بن أبي رافع عن علي بن عبد الله : فيهم أسود واحد يديه طوي شاة أو حلقة ندى ، فأما الطبري فهو بضم الطاء المهملة وسكون الواو وحى الندى ، وعند الطبري من طريق طارق بن زياد عن علي بن ربيعة شعرات سود ، والأول أقوى ، وقد ذكر **الشيخ** للخوارزمي علامة أخرى فى رواية معبد بن سيرين عن أبي سعيد ، قيل ما ساجم ، قال : ساجم التحليق ، وفى رواية عاصم بن شمع عن أبي سعيد : فقام رجل فقال : يا بني الله هل فى هؤلاء القوم علامة ؟ قال : يحاقون رءسهم فيهم ذو ندية ، وفى حديث أنس عن أبي سعيد : هم من جلدتنا وبسككنا ، قيل : يا رسول الله ما ساجم ؟ قال التحليق ، هكذا أخرجه الطبري ، وعند أبي داود بعضه . **قوله** (يخرجون على خير فرقة من الناس) كذا الأكثر هنا ، وفى علامات النبوة وفى الأدب : حين ، بكسر الهمزة وآخره نون و فرفة ، بضم الفاء . ووقع فى رواية عبد الرزاق هذا أحد وغيره ، حين فرقة من الناس ، بفتح الفاء وسكون المثناة ، ووقع لأبي بكر المشيقي فى هذه المواضع ، على غير ، بفتح المعجمة وآخره راء ، و فرفة ، بكسر الفاء والأول المعتمد وهو الذى عند مسلم وغيره وإن كان الآخر صحيحا ويؤيد الأول أن عند مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد : تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلهم أولى للطائفتين بالحق ، وفى لفظ له : يكون فى أمتي فرقان فيخرج من بينهما طائفة مارقة يقتلهم أولاهم بالحق ، وفى لفظ له : يخرجون فى فرقة من الناس يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق ، وفيه : فقال أبو سعيد : رأيت قتلتمهم يا أهل العراق ، وفى رواية الضحاك المثنوق عن أبي سعيد : يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق ، وفى رواية أنس عن أبي سعيد عند أبي داود : من قاتلهم كان أولى بأمة منهم . **قوله** (قال أبو سعيد) هو متصل بالاسم المذكور . **قوله** (أشهد سمعت من النبي ﷺ) كذا هنا باختصار ، وفى رواية شعيب ويونس : قال أبو سعيد فاشهد أنى سمعت هذا الحديث من النبي ﷺ ، وقد مضى فى الباب الذى قبله من وجه آخر عن أبي سعيد : سمعت رسول الله ﷺ يقول يخرج فى هذه الأمة ، وفى رواية أفلح بن عبد الله : حضرت هذا من رسول الله ﷺ ، **قوله** (وأشهد أن عليا قتلهم) فى رواية شعيب : أن علي بن أبي طالب قاتلهم ، وكذا وقع فى رواية الأوزاعي ويونس : قاتلهم ، ووقع فى رواية أفلح بن عبد الله : وحضرت مع علي يوم قتلهم بالأنروان ، ونسبة قتلهم لعل لسكونه كان القائم فى ذلك ، وقد مضى فى الباب قبله من رواية سويد بن غفلة عن علي : أمر النبي ﷺ بقتلهم ، ولفظه : فأينما لقيتمهم قاتلهم ، وقد ذكرت شواهد ، ومنها حديث نصر بن حاصم عن أبي بكر رفته : أن فى أمتي أقواما يقرءون القرآن لا يحاوزون رأيهم ؛ فإذا لقيتمهم فانيهم . أى قاتلهم أخرجه الطبري ،

وتقدم في أحاديث الأنبياء وغيرهما ، لأن أدركتهم لأقنائهم ، وأخرج الطبري من رواية مسروق قال : قالت لي عائشة : من قتل النجر ؟ قالت : علي . قالت فأين قتله ؟ قلت : علي تمير يقال لاسفله النهروان . قالت : انتفى على هذا بيينة ، فانيها بمخمين نفسا شهدوا أن عليا قتله بالنهروان ، أخرجه أبو يعل والطبري ، وأخرج الطبراني في الأوسط ، من طريق عمار بن سعد قال : قال عمار لسعد : أما سمعت رسول الله ﷺ يقول : يخرج أقوام من أمي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلهم علي بن أبي طالب ؟ قال : أي واقه ، وأما صفة قتالهم وقتالهم فرقت عند مسلم في رواية زيد بن وهب الجهمي أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي حين ساروا إلى الخوارج فقال علي بعد أن حدث بصفتهم عن النبي ﷺ : واقه . إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم ، قائم قد فسكوا الدم الحرام وأغاروا في سرح الناس ، قال فلما التقينا وهـ الخوارج يومئذ عبد الله بن رهب الراسبي فقال لهم : أقفوا الرماح وسلوا سيوفكم من جفونها فاني أخاف أن ينشدوكم كما نأشدوكم يوم حروراء ، قال فنشجهم الناس برماحهم ، قال فقتل بعضهم على بعض ، وما أصيب من الناس يومئذ إلا وجلان . وأخرج يعقوب بن سفيان من طريق عمران بن جرير عن أبي مجلز قال : كل أهل النهر أربعة آلاف قتلهم المسلمون ولم يقتل من المسلمين سوى تسعة ، فان شئت فاذهب إلى أبي بردة فأسأله فانه شهد ذلك . وأخرج اسحق بن راهويه في مسنده من طريق حبيب بن أبي ثابت قال : أتيت أبا وائل فقلت : أخبرني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علي فم قرقوه وفيهم استحل قتالهم ؟ قال : لما كنا بصفين استبحر القتل في أهل الشام فرقموا المصاحف فذكر قصة التحكيم ، فقال الخوارج ما قالوا ونزلوا حروراء ، فادسل إليهم على فرجعوا ثم قالوا نكون في حاجته فان قبل القضية قاتلناه وإن نقضها قاتلنا معه . ثم ائترقت منهم فرقة يقتلون الناس لحدث علي عن النبي ﷺ بأمرهم . وعند أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد أنه دخل على عائشة مرجمه من العراق ليألي قتل علي فقال له عائشة فحدثني بأمر هؤلاء القوم الذين قتلهم علي ، قال : إن عليا لما كاتب معاوية وحكما الحكمين خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس فنزلوا بأرض يقال لها حروراء من جانب الكوفة وهتبوا عليه فقالوا : انناخت من قيرص البكة الله ومن اسم سماك الله به ، ثم حكمت الرجال في دين الله ولا حكم إلا الله ، فبلغ ذلك عليا فجمع الناس فدعا بمصحف عظيم فجعل يضربه بيده ويقول : أيها المصحف حدث الناس ، فقالوا ماذا انسان ؟ إنما هو مداد وورق ، ونحن نتكلم بما ووبنا منه ، فقال : كتاب الله بيني وبين هؤلاء ، يقول الله في سورة فصلت (فان خفتم ذنبا فذموا) الآية ، وأمة محمد أعظم من امرأة رجل ، ونفموا على أن كانت معاوية ، وقد كاتب رسول الله ﷺ سهيل بن عمرو . واقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة . ثم بعث إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف فيهم عبد الله بن الكواء ، فبعث علي إلى الآخرين أن يرجعوا فأجروا . فادسل إليهم : كرموا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا تفسكوا دما حراما ولا تظفموا سبيلا ولا تظلموا أحدا ، فان فاعانتم فبذت إليكم الحرب . قال ديد الله بن شداد : فواقه ماقتلهم حتى قطعوا السبيل وفسكوا الدم الحرام الحديث . وأخرج الذهبي في الخصائص صفة مناظرة ابن عباس لهم بطولها . وفي الأوسط للطبراني من طريق أبي السائفة عن جندب بن عبد الله البجلي قال : لما فارقت الخوارج عليا خرج في طلبهم فاتيهم إلى عسكرهم فإذا لهم دوى كدوى النحل من قراءة القرآن ، وإذا فيهم أصحاب البرانس أي الذين كانوا معروفين بالزهد والعبادة ، قال فدخلتني من ذلك شدة ، فنزلت عن فرسي وقت أصلي فقلت : اللهم ان كان في

قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَكَ طَاعَةٌ قَائِدُنَ لِي فِيهِ . فَرَبِّي عَلَى فَمَالٍ مَا حَازَانِي تَعُوذُ بِأَقْبَلِ مَا جِئْتُكَ بِأَجَنْدَب ، فَلَمَّا جِئْتُهُ أَقْبَلِ رَجُلٌ عَلَى بَرْدُونَ يَقُولُ إِنَّكَ لَكَ بِالْقَوْمِ حَاجَةٌ فَأَوْفَى قَطَمُوا النِّهْرَ ، قَالَ مَا أَطْعَمَهُ ثُمَّ جَاءَ آخَرُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ كَذَلِكَ . قَالَ : لَا مَا أَطْعَمَهُ وَلَا يَقْطَعُونَهُ وَلَيْفَتُنْ مِنْ دُونِهِ عَهْدٌ مِنْ أَهْلِ رَسُولِهِ ، قُلْتُ أَفَ أَكْبَرُ ، ثُمَّ رَكِبْنَا فَنَاصِرْتَهُ فَقَالَ لِي : سَأَبْعَثُ إِلَيْكُمْ رَجُلًا يَقْرَأُ الْمَصْحَفَ يَدْعُوَكُمْ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسَنَعِدُكُمْ فَلَا يَقْبَلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ حَتَّى يَرِشَقُوهُ بِالنَّبِيلِ وَلَا يَقْتُلُ مَنَا عَشْرَةَ وَلَا يَنْجُو مِنْهُمْ عَشْرَةَ ، قَالَ فَأَتَيْنَا إِلَى الْقَوْمِ فَأَرْسَلَ إِلَيْكُمْ رَجُلًا فَرَمَاهُ انْسَانَ فَأَقْبَلِ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَعَدَ وَقَالَ عَلَى : دُونَكُمْ الْقَوْمُ مَا قَتَلَ مَنَا عَشْرَةَ وَلَا نَجَا مِنْهُمْ عَشْرَةَ . وَأَخْرَجَ بِعَقْرَبِ بْنِ سَفْيَانَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ حَمِيدِ بْنِ حِلَالٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَجِلٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ قَالَ : لَحِقْتُ بِأَهْلِ النَّهْرِ قَانِي مَعَ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ أُسِيرَ إِذَا أَتَيْنَا عَلَى قَرْيَةٍ بَيْنَتَانِ نَهْرٍ ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْقَرْيَةِ مَرُوعًا فَقَالُوا لَهُ لَا رَوْحَ عَلَيْكَ ، وَقَطَمُوا إِلَيْهِ النَّهْرَ فَقَالُوا لَهُ أَنْتَ ابْنُ خِيَابٍ صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالُوا : فَحَدَّثْنَا عَنْ أَيْدِيكَ فَحَدَّثْتُمْ بِحَدِيثٍ يَكُونُ فِتْنَةً قَدْ اسْتَطَمْتَ أَنْ تَكُونَ عَبْدُ اللَّهِ الْمُقْتُولِ . فَسَكَنَ ، قَالَ فَقَدِمُوهُ فَضَرَبُوا عَقْبَهُ ، ثُمَّ دَعَوْا سَرِيئَةَ وَهِيَ حَبْلِي فَيَقْرَءُ عَمَّا فِي بَطْنِهَا . وَلَابَنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي جُلُوزٍ لَأَحَقُّ بِنَ حَمِيدٍ قَالَ قَالَ عَلَى لِأَصْحَابِهِ : لَا تَبْدُوهُمْ بِقِتَالٍ حَتَّى يَجِدُوا حَدَّثَنَا ، قَالَ فَرَجَمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خِيَابٍ فَذَكَرَ فَصَنَعَ قَتْلَهُمْ لَهُ رَجْمًا رَجْمَةً وَأَنَّهُمْ يَقْرَءُ بَطْنُهَا وَكَانُوا مَرُوعًا عَلَى سَاقَتِهِ فَأَخَذَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ تَمْرَةً فَوَضَعَهَا فِي فِيهِ فَقَالُوا لَهُ تَمْرَةٌ مَعَهُ فِيمَ اسْتَحْلَلْتُهَا ؟ فَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خِيَابٍ : أَنَا أَكْظَمُ حَرَمَةً مِنْ هَذِهِ التَّمْرَةِ . فَأَخَذَهُ فَذَبَحُوهُ ، فَبَلَغَ عَلِيًّا فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ : أَفِيدُونَا بِقِتَالِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خِيَابٍ ، فَقَالُوا : كَلَّا قَتَلَهُ ، فَأَذِنَ حِينَئِذٍ فِي قِتَالِهِمْ . وَهَذَا الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَخِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَلِيًّا سَارَ إِلَيْهِمْ حَتَّى إِذَا كَانَ حَذَاهُمْ عَلَى شَطْرِ النَّهْرِ وَأَنْ أَرْسَلَ بِمَا شَاءَ فَلَمْ يَزَلْ وَاسِلَهُ تَحْتَتَانِ إِلَيْهِمْ حَتَّى قَتَلُوا رَسُولَهُ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ نَهَضَ إِلَيْهِمْ فَقَاتَلَهُمْ حَتَّى فَرَّغَ مِنْهُمْ كُلَّهُمْ . قَوْلُهُ (جِيءَ بِالرَّجُلِ عَلَى النِّصْفِ الَّذِي نَعْتَهُ النَّبِيُّ ﷺ) فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ ، عَلَى نَعْتِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي نَعْتُهُ ، وَفِي رِوَايَةِ أَفْلَحٍ ، قَالَتْ لَهُ عَلَى فَلَمْ يَجِدْهُ ثُمَّ وَجَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ تَحْتَ جِدَارٍ عَلَى هَذَا النِّعْتِ ، وَفِي رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ ، فَقَالَ عَلَى التَّمَسُّوا فِيهِمْ الْمَخْرُجَ قَالَتْ لَهُ فَلَمْ يَجِدْهُ فَنَاقَمَ عَلَى بِنَفْسِهِ حَتَّى أَتَى نَاسًا قَدْ قَتَلَ مِنْهُمْ عَلَى بَعْضٍ قَالَ أَخْرَجَهُمْ فَوَجَدَهُ عَمَّا بَلَى الْأَرْضَ فَكَبَّرَ ثُمَّ قَالَ : صَدَقَ اللَّهُ وَبَلَغَ رَسُولُهُ . وَفِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ، فَلَمَّا قَتَلَهُمْ عَلَى قَالَ انْظُرُوا ، فَانْظُرُوا فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا ، فَقَالَ ارْجِعُوا فَوَاقَهُ مَا كَذَبْتَ وَلَا كَذَبْتَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ رَجَعُوا فِي خَرَبَةٍ فَأَنُؤَا بِهِ حَتَّى وَضَعُوهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، أَخْرَجُوا مَسْلَمًا ، وَفِي رِوَايَةِ الطَّبْرِيِّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ ، فَقَالَ عَلَى أَطْلُبُوا ذَا الثَّدْيَةِ ، أَطْلُبُوا فَلَمْ يَجِدُوا فَقَالَ : مَا كَذَبْتَ وَلَا كَذَبْتَ أَطْلُبُوا ، فَطْلَبُوا فَوَجَدُوا فِي وَهْدَةٍ مِنَ الْأَرْضِ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنَ الْقَتْلِ ، فَأَذَارَ رَجُلٌ عَلَى يَدِهِ مِثْلَ سِبْلَاتِ السُّنُورِ ، فَكَبَّرَ عَلَى النَّاسِ وَأَدْبَجَهُ ذَلِكَ ، وَهَذَا مِنْ طَرِيقِ حَاصِمِ بْنِ كَلَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ فَعُوذٌ عِنْدَ عَلَى فَنَاقَمَ رَجُلٌ عَلَيْهِ أَثَرُ السُّفْرِ فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ فِي الْعَمْرَةِ فَدَخَلْتُ عَلَى طَائِفَةٍ فَقَاتَلْتُ مَاهَؤُلَاءِ الْقَوْمَ الَّذِينَ خَرَجُوا إِلَيْكُمْ ؟ قُلْتُ : قَوْمٌ خَرَجُوا إِلَى أَرْضِ قَرْيَةٍ مَنَا يُقَالُ لَهَا حُرُورَاءُ ، فَقَالَتْ أَمَا أَنْ أَبْنِي طَالِبٌ لَوْ شَاءَ لَحَدَّثْتُكُمْ بِأَسْرَمِ ، قَالَ فَأَمَلُ عَلَى وَكَبَّرَ فَقَالَ : دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُ طَائِفَةٍ فَقَالَ : كَيْفَ أَنْتَ وَقَوْمٌ يَخْرُجُونَ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ وَفِيهِمْ رَجُلٌ كَانَ يَدَى ثَدْيِي حَيْثِيَّةً ، فَشَدَّتُكُمْ اللَّهُ هَلْ أَخْبَرْتُكُمْ بِأَنَّهُ فِيهِمْ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، فَجَنَّتُمُونِي فَقَاتَلْتُمْ لَيْسَ فِيهِمْ خَلْفَتٌ لَكُمْ أَنَّهُ فِيهِمْ ثُمَّ أَتَيْتُمُونِي بِهِ تَسْجُونَهُ كَمَا نَعْتُ لِي . فَقَالُوا : اللَّهُمَّ نَعَمْ . قَالَ فَأَمَلُ عَلَى وَكَبَّرَ ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَضِيِّ بَفَتْحِ الْوَاوِ وَكُسْرِ الضَّادِ الْمَجْمُوعَةِ الْحَقِيقَةِ

والشديد عن هلى ، اطلبوا المخرج ، فذكر الحديث وفيه : فاستخرجوه من تحت القتل فى طين قال ابو الوضئ :
كانى انظر اليه حديثى عليه طر بطن له احدى يديه مثل ندى المرأة عليها شعيرات مثل شعيرات نكون على ذنب
البرجوع ، ومن طريق ابي مريم قال : ان كان وذلك المخرج لعدا فى المسجد وكان فقيرا قد كسوته برنسا لى ورايته
يهمد طامام على وكان مسمى نافما ذا اليدى وكان فى بده مثل ندى المرأة على رأسه حلة مثل حلة الندى عليه شعيرات
مثل سيلات السور ، أخرجهما ابو داود ، وأخرجه الطبرى من طريق ابي مريم مطولا وفيه : وكان على يحدنا
قبل ذلك أن قوما يخرجون وعلامتهم رجل يخرج اليد فسمعت ذلك منه مرأوا كثيرة وسمعت المخرج حتى رأيت
يتكره طامامه من كثرة ما سمع ذلك منه ، وفيه : ثم أمر أصحابه أن يلبسوا المخرج فالتبسوه فلم يجدوه ، حتى جاء
رجل فيشره فقال وجدناه تحت قتيلين فى ساقية ، فقال والله ما كذبت ولا كذبت ، وفى رواية أفلح ، وقال على
أيكم يعرف هذا ؟ فقال رجل من القوم : نحن نعرفه ، هذا حرقوص وأمه ههنا ، قال فأرسل على الى أمه فقالت :
كنت أدعى غنما فى الجاهلية فقتلني كبشة الظلة فحملت منه فولدت هذا ، وفى رواية عاصم بن شميخ عن ابي سعيد
قال حدثني عشرة من أصحاب النبي ﷺ أن عليا قال : والنسوا الى العلامة التى قال رسول الله ﷺ فاني لم أكذب
ولا أكذب ، الخي به فحمد الله وأثنى عليه حين عرف العلامة ، ووقع فى رواية ابي بكر مولى الأنصار عن
على حولها سبع مذبات وهو يهزم الماء وموحدة جمع هابة ، وفيه أن الناس وجدوا فى أنفسهم بعد قتل أهل النهر
فقال على : إني لا أراه الا منهم ، فوجدوه على شفير النهر تحت القتل فقال على : صدق الله ورسوله ، وفرح الناس
حين رأوه واستبشروا وذمب عنهم ما كانوا يجدونه ، . قوله (قال فنزلت فيه) فى رواية المروعى : فيهم ، . قوله
(ومنهم من يلزمك فى الصدقات) الأمر العيب وقيل الوقوع فى الناس وقيل بقيد أن يكون مواجهة ، والهمز فى
النبية أى بعيبك فى قسم الصدقات ، وبؤيد القيل المذكور ما وقع فى قصة المذكور حيث واجه بقوله : هذه قسمة
ما أريد بها وجهه الله ، ولم أقف على الزيادة إلا فى رواية ميمر ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن ميمر لكن وقعت
مقدمة على قوله : حين فرقة من الناس ، قال فنزلت فيهم ، وذكر كلام ابي سعيد بعد ذلك ، وله شاهد من حديث
ابن مسعود قال : لما قسم رسول الله ﷺ غنائم حنين سمعت رجلا يقول : إن هذه القسمة ما أريد بها وجهه الله ،
قال فنزلت (ومنهم من يلزمك فى الصدقات) أخرجه ابن مردويه ، وقد تقدم فى غزوة حنين بدون هذه الزيادة
ووقع فى رواية عتبة بن وساج عن عبد الله بن عمر ما يؤيد هذه الزيادة والجمل يقيم بين أصحابه ورجل جالس فلم
يمطه شيئا فقال : يا محمد ما أراك تعدل ، وفى رواية ابي الوضئ عن ابي برزة نحوه ، فدل على أن الحامل للقاتل على
ما قال من السلام الجافى وأقدم عليه من الخطاب الذى كونه لم يعط من تلك العطية وأنه لو أعطى لم يقل شيئا من
ذلك . وأخرج الطبرانى نحو حديث ابي سعيد وزاد فى آخره : فغفل عن الرجل فذهب ، فسأل النبي ﷺ عنه
فطلب فلم يدرك ، وسنده جيد . (تنبيه) : جاء عن ابي سعيد الخدرى قصة أخرى تتعلق بالخواارج فيها ما يخالف
هذه الرواية ، وذلك فيما أخرجه أحمد بسند جيد عن ابي سعيد قال : جاء أبو بكر الى رسول الله ﷺ فقال :
يا رسول الله إني مرت بواذى كذا فإذا رجل حسن الهيئة متخشع يصلى فيه ، فقال : اذهب اليه فاقتله . قال
فذهب اليه أبو بكر فلما رآه بصل كره أن يقتله فرجع ، فقال النبي ﷺ لعمر : اذهب فاقتله فذهب فرآه
على تلك الحالة فرجع ، فقال : يا على اذهب اليه فاقتله فذهب على فلم يره ، فقال النبي ﷺ : ان هذا وأصحابه

يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه فاقتلوهم ثم شر البرية، وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات، ويمكن الجمع بأن يكون هذا الرجل هو الأول وكانت قصته هذه الثانية مترابطة عن الأول، وأذن عليه السلام في قتله بعد أن منع منه لورال علة المنع وهي التألف، فكانه استغنى عنه بعد انتشار الإسلام كما نهى عن الصلاة على من ينسب إلى النفاق بعد أن كان يجري عليهم أحكام الإسلام قبل ذلك، وكان أبا بكر وعمر تمسكاً بالتمسك الأول عن قتل المصالحين وحملوا الأمر هنا على قيد أن لا يكون لا يصلي فلذلك عللوا عدم القتل بوجود الصلاة أو غلبا جانب النهي. ثم وجدت في دفتري الأموي، من رسائل الضمى في نحو أصل القصة، ثم دعا رجلاً بأعطام، فقام رجل فقال: لك انتقم وما نرى عدلاً، قال: إذا لا يعدل أحد بمدى. ثم دعا أبا بكر فقال: اذهب فاقتله، فذهب فلم يجده فقال: لو قتلتك لرجوت أن يكون أولهم وآخرهم، فهذا يؤيد الجمع الذي ذكرته لما يدل عليه، ثم من التراخي والله أعلم. وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم منقبة عظيمة لعل وأنه كان الإمام الحق وأنه كان على الصواب في قتال من قتله في حروبه في الجبل وصفين وغيرهما، وأن المراد بالخصم في الصحيفة في قوله في كتاب الديارات ما عندنا إلا القرآن والصحيفة، عقيد بالكتابة لا أنه ليس عن النبي عليه السلام شيء، مما أطلعه الله عليه من الأحوال الآتية إلا ما في الصحيفة، فقد اشتملت طرق هذا الحديث على أشياء كثيرة كان عنده عن النبي عليه السلام علم بها مما يتعلق بقتال الخوارج وغير ذلك مما ذكر، وقد ثبت عنه أنه كان يخبر بأنه سيفعله أشقى القوم فكان ذلك في أشياء كثيرة. ويحتمل أن يكون النبي عقيداً باختصاصه بذلك فلا يرد حديث الباب لأنه شاركه فيه جماعة وإن كان عنده من زيادة عليهم لأنه كان صاحب القصة فكان أشد حناية بها من غيره. وفيه الكف عن قتل من يعتقد الخروج على الإمام ما لم ينصب لذلك حرباً أو يستعد لذلك لقوله، فإذا خرجوا فاقتلوهم، وحكى الطبري الإجماع على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده، وأسند عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في الخوارج بالكف عنهم، ما لم يسفكوا دماً حراماً أو يأخذوا مالا فإن فعلوا فاقتلوهم ولو كانوا ولدي، وعن طريق ابن جريج، فلت أعطاه ما يحل في قتال الخوارج؟ قال: إذا قطعوا السبيل وأحافوا الأمن، وأسند الطبري عن الحسن أنه سئل عن رجل كان يرى رأى الخوارج ولم يخرج؟ فقال: العمل أم لك بالناس من رأى، قال الطبري: ويؤيده أن النبي عليه السلام وصف الخوارج بأنهم يقولون الحق بالسنتهم ثم أخبر أن قولهم ذلك وإن كان حقاً من جهة القول فإنه قول لا يجاوز حلوقهم، ومنه قوله تعالى ﴿إليه يصعد الحكم الطيب والعمل الصالح برفعه﴾ أخبر أن العمل الصالح الموافق للقول الطيب هو الذي يرفع القول الطيب، قال وفيه أنه لا يجوز قتال الخوارج وقتلهم إلا بعد إقامة الحجّة عليهم بدعائهم إلى الرجوع إلى الحق والأعذار إليهم، وإلى ذلك أشار البخاري في الترجمة بالآية المذكورة فيها واستدل به لمن قال بتكفير الخوارج. وهو مقتضى صنيع البخاري حيث قرنهم بالملاحدين وأفرد عنهم المتأخرين بترجمة، وبذلك صرح القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي فقال: الصحيح أنهم كفار لقوله عليه السلام يمرقون من الإسلام، وأقوله لاقتلهم قتل عاد، وفي لفظ: يهود، وكل منهما إنما هلك بالكفر وبقوله هم شر الخلق، ولا يوصف بذلك إلا الكفار، وأقوله إنهم أبغض الخلق إلى الله تعالى، ولحكمهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتخليد في النار فكانوا هم أحق بالأمم منهم، ومن جنح إلى ذلك من أئمة المتأخرين الشيخ فقي الدين السبكي فقال في فتاويه: احتج من كفر الخوارج وغلاة الروافض بتكفيرهم

أعلام الصحابة لضعفه تكذيب النبي ﷺ في شهادته لهم ، بالجملية ، قال : وهو عندي احتجاج صحيح ، قال : واحتج من لم يكفرهم بأن الحكم بتكفيرهم يستدعي تقديم علمهم بالشهادة المذكورة علما قطعيا ، وفيه نظر لأننا نعلم تركية من كفروه علما قطعيا الى حين موته وذلك كاف في اعتقادنا تكفير من كفرهم ، ويؤيده حديث : من قال لأخيه كافر فقد باء به أحدهما ، وفي لفظ مسلم : ومن رضى مسلما بالكفر أو قال عدوا فله إلا حاد عليه ، قال وهؤلاء قد تحقق منهم أنهم يرمون جماعة بالكفر عن أصل عندنا القطع بإيمانهم فيجب أن يحكم بكفرهم بمتنفي خبر الشارع ، وهو نحو ما قالوه فيمن سجد للصنم ونحوه ممن لا نصريح بالجهود فيه بعد أن فسروا الكفر بالجهود فإن احتجوا بقيام الإجماع على تكفير فاعل ذلك قلنا وهذه الأخبار الواردة في حق هؤلاء تنفي كفرهم ولو لم ينفذوا تركية من كفروه علما قطعيا ، ولا ينبغيهم اعتقاد الإسلام اجمالا والعمل بالواجبات من الحكم بكفرهم كما لا ينبغي الساجد للصنم ذلك . قلت : ومن جنح الى بعض هذا البحث الطبري في تهذيبه فقال بعد أن سرد أحاديث الباب : فيه الرد على قول من قال لا يخرج أحد من الإسلام من أمل القبة بعد استحقاقه حكمه إلا بقصد الخروج منه عالما فانه مبطل أقوله في الحديث : يقولون الحق وبقره ون القرآن ويمر قرون من الإسلام ولا يعلقون منه بشيء ، ومن المعلوم أنهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم إلا بخطأ منهم فيما نأولوه من آي القرآن هل غير المراد منه . ثم أخرج بحمد صحيح عن ابن عباس وذكر عنده الخراج وما يعلقون عند قراءة القرآن فقال : يؤمنون بحكمه ويعلقون عند مثابهم . ويؤيد أقول المذكور الأمر قتالهم مع ما تقدم من حديث ابن مسعود : لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث - وفيه - التارك لدينه ، المفارق للجماعة ، قال القرطبي في المفهم : يؤيد أقول بتكفيرهم التثليل المذكور في حديث أبي سعيد ، يعني الآتي في الباب الذي يليه ، فإن ظاهر مقصوده أنهم خرجوا من الإسلام ولم يتلفوا منه شيء كما خرج الهمم من الرمية لسرعة وقوة وإميه بحيث لم يتعلق من الرمية بشيء ، وقد أشاء الى ذلك بقوله سبق الفرث والدم ، وقال صاحب الشفاء فيه : وكذا تقطع بكفر كل من قال قولا يتوصل به الى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة ، وحكماء صاحب الروضة ، وكتاب الرد عنه وأقره . وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة الى أن الخوارج فساق وأن حكم الإسلام يجرى عليهم لتفظهم بالشهادتين ومواطنهم على أركان الإسلام ، وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين الى تأويل فاسد وجرم ذلك الى استباحة دماء مخافهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك . وقال الخطابي : أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين ، وأجازوا مذاكهم وأكل ذبايحهم ، وأنهم لا يكفرون ماداموا متمسكين بأصل الإسلام . وقال عياض : كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالا عند المتكلمين من غيرها ، حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبا المعالي عنها فاعتذر بأن ادخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين ، قال : وقد توقف قبله القاضي أبو بكر الباقلاني وقال : لم يصرح أقوم بالكفر وإنما قالوا أقوالا تؤدي إلى الكفر . وقال الغزالي في كتاب : التفرقة بين الإيمان والزندقة ، والذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلا فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتوحيد خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد . وما احتج به من لم يكفرهم قوله في ثلث أحاديث الباب بعد وصفهم بالمروق من الدين وكروق الهمم في نظر الراعي الى سمجه ، إلى أن قال : فيتبارى في الفوعة هل علق بها شيء ، قال ابن بطال : ذهب جمهور

العلماء الى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين لقوله « يتجارى في الفوق » لأن التجارى من الشك ، واذ وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الاسلام ، لأن من ثبت له عقد الاسلام بيقين لم يخرج منه الا بيقين ، قال : وقد سئل على عن أهل النهر هل كفروا ؟ فقال : من الكفر فروا . قلت : وهذا إن ثبت عن علي حمل على أنه لم يكن اطلاع على معتقدم الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم ، وفي احتجاجه بقوله « يتجارى في الفوق » ، نظر ، فإن في بعض طرق الحديث المذكور كما تقدمت الإشارة اليه وكما سيأتي « لم يعلق منه بشيء » وفي بعضها « سبق الفرض والدم » وطريق الجمع بينهما أنه تردد هل في الفوق شيء أو لا ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي بشيء ، ويمكن أن يحمل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم ، ويكون في قوله « يتجارى » إشارة الى أن بعضهم قد بقي معه من الاسلام شيء ، قال القرطبي في « المفهم » : والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث ، قال : فعل القول بتكفيرهم بقائلون ويقولون ونسي أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج ، وعلى القول بعدم تكفيرهم بذلك هم مسلك أهل البغي إذا شقوا العصا ونصبوا الحرب ، فأما من استمر منهم بدعة فاذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستنابة أو لا يقتل بل يجتهد في رد بدعته ؟ يختلف فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم ، قال : وباب التكفير باب خطر ولا تعمل بالسلامة شيئاً ، قال وفي الحديث « لم من أعلام النبوة حيث أخبر بما وقع قبل أن يقع ، وذلك أن الخوارج لما حكموا بكفرهم من مخالفتهم استباحوا دماءهم وتركوا أهل الهدى فقالوا نفي لهم بمهدم ، وتركوا قتال المشركين واشتغلوا بقتال المسلمين ، وهذا كما من آثار عبادة الجمال الذين لم تشرح صدورهم بنور العلم ولم يتمسكوا بحبل وثيق من العلم ، وكفى أن رأسهم « د على رسول الله ﷺ أمره واسبه إلى الجور نسأل الله السلامة . قال ابن هبيرة : وفي الحديث أن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين ، والحكمة فيه أن في قتالهم حفظ رأس مال الاسلام ، وفي قتال أهل الشرك طلب الربح ، وحفظ رأس المال أولى ، وفيه الوجه عن الأخذ بظاهر جميع الآيات القابلة للتأويل التي يفهم من القول بظواهرها الى مخالفة لإجماع السلف ، وفيه التحذير من القتل في الديانة والتعظيم في العبادة بالحمل على النفس فيما لم يأذن فيه الشرع ، وقد وصف الشارع الشريعة بأنها سهلة سمحة ، وإنما نذب الى الشدة على الكفار والى الرأفة بالمؤمنين ، فمعكس ذلك الخوارج كما تقدم بيانه . وفيه جواز قتال من خرج عن طاعة الامام العادل ، ومن نصب الحرب فقاتل على اعتقاد فاسد ، ومن خرج يقطع الطرق ويخيف السبيل ويسعى في الأرض بالفساد ، وأما من خرج عن طاعة إمام جائر أواد الغلبة على ماله أو نفسه أو أهله فهو معذور ولا يحمل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته ، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الفتن ، وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث عن رجل من بني نصر عن علي وذكر الخوارج فقال : إن مخالفتهم إماماً عدلاً فقاتلهم ، وإن مخالفتهم إماماً جائراً فلا تقاتلهم فإن لم يقاتلوا قتالاً . قلت : وعلى ذلك يحمل ما وقع للحميين بن علي ثم لأهل المدينة في الحرة ثم لعبد الله بن الزبير ثم للقراء الذين خرجوا على الحجاج في قصة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث والله أعلم . وفيه ذم استئصال شمر الرأس ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون المراد بيان صفتهم الواقعة لا لإرادة ذمها ، وترجم أبو عوالة في صحيحه لهذه الأحاديث « بيان أن سبب خروج الخوارج كان بسبب الآفة في القسمة مع كونها كانت صواباً غنى عنهم ذلك ، وفيه لإباحة قتال الخوارج بالشرط المتقدمة وقيل لهم في الحرب ونبوت الأجران قتلهم ، وفيه أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد

الخروج منه ومن غير أن يختار ديناً على دين الاسلام ، وأن الخوارج شر الفرق المبتدعة من الامة المحمدية ومن اليهود والنصارى . قلت : والاخير مبنى على القول بتكفيرهم مطلقاً ، وفيه منقبة عظيمة لعمر اشده في الدين وفيه أنه لا يكتفى في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهور بتدليله الغاية في العبادة والتقشف والورع حتى يعتبر باطن حاله . الحديث الثاني : **قوله** (عبد الواحد) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحق ، ويسير بن عمرو بتحتانية أوله بعد ما موهلة مصغر ويقال له أيضاً أسير ، ووقع كذلك في رواية مسلم كحدث الباب ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد ، وهو من بنى محارب بن ثعلبة نزل الكوفة ويقال إن له صحبة ، وذكر أبو نعم في تاريخه ، حدثنا قيس بن عمرو بن يسير بن عمرو وأخبرني أبي عن يسير بن عمرو قال توفي النبي ﷺ وأنا ابن عشر سنين ، ويقال له أسير بن جابر كذا وقع عند مسلم في رواية أبي نضرة عن أسير بن جابر عن عمير في فضيلة أويس القرني ، وقيل هو أسير بن عمرو بن جابر نسب لجد . **قوله** (سمعت يقول وأهوى بيده قبل العراق) أي من جهته . وفي رواية علي بن مسهر عن الشيباني عند مسلم : **قوله** (يمرقون) قال ابن بطال : المروق الخروج عند أهل اللغة يقال مرق السهم من الغرض إذا أصابه ثم نفذ منه فهو يمرق منه مرقاً ومروقاً وانمرق منه وأمرقه الرامي إذا فعل ذلك به ومنه قيل المروق عرق لأنه يخرج منه ومنه قيل مرق البرق إخروجه بسرعة . **قوله** (مروق السهم من الرمية) زاد أبو عروانة في صحيحه من طريق محمد بن فضيل عن الشيباني قال : قال أسير قلت ما لم علامة ؟ قال سمعت من النبي ﷺ لا أزدك عليه ، وفي هذا أن سهل بن حنيف صرح بأن الحرورية هم المراد بالقوم المذكورين في أحاديث هذين البابين فيقول ما تقدم أن أبا سعيد توقف في الاسم والنسبة لافي كونهم المراد . قال الطبري : وروى هذا الحديث في الخوارج عن علي ثاماً ومختصراً عبيد الله بن أبي رافع وسويد بن غفلة وعبيدة بن عمرو وزهد بن وهب وكليب الجرمي وطارق بن زياد وأبو مرهم . قلت : وأبو وحى وأبو كشم وأبو موسى وأبو زائل في مسند إسحق بن راهوية والطبراني وأبو حنيفة عند البزار وأبو جعفر أفراه مولى علي أخرجه الطبراني في الأوسط وكثير بن نمير وعاصم بن ضمرة ، قال الطبري ورواه عن النبي ﷺ مع علي بن أبي طالب أو بعضه بعد الله بن مسعود وأبو ذر وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وحذيفة وأبو بكر وعائشة وجابر وأبو برزة وأبو أمامة وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن حنيف وسلمان الفارسي قلت : ورافع بن عمرو وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وحند بن عبد الله الجعفي وعبد الرحمن بن عيسى وعقبة بن عامر وطلق بن علي وأبو هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط بإسناد جيد من طريق الفرزدق الداهري أنه سمع أبا هريرة وأبا سعيد وسألها قال إن رجل من أهل المشرق وإن فرما يخرجون علينا يقتلون من قال لا إله إلا الله ويؤمنون من سواهم فقال لا ، سمعنا النبي ﷺ يقول : من قتلهم فله أجر شهيد ومن قتلوه فله أجر شهيد ، فهؤلاء خمسة وحشرون نفسا من الصحابة والطرق إلى كثيرهم متعددة كعلي وأبي سعيد وعبد الله بن عمر وأبي بكر وأبي برزة وابن ذر ، فيفيد مجموع خبرهما أنقطع بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ

٨ - **باب** قول النبي ﷺ : لا تقوم الساعة حتى 'تقتلَ فتان دهاهما واحدة

٦٩٣٥ - **حديث** علي عليه السلام : حدثنا أبو هريرة عن الأعرابي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

قال رسول الله ﷺ : لا تقوم الساعة حتى تقتلَ فئتانِ دعوها واحدة »

قوله (باب قول النبي ﷺ لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان دعوها واحدة) كذا ترجم بلفظ الخبر ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب المتن إن شاء الله تعالى . وفي المتن من الزيادة « يكون بينهما مقتلة عظيمة ، والمراد بالفتنتين جماعة على وجاعة معاوية ، والمراد بالدعوة الاسلام على الراجح ، وقيل المراد اعتقاد كل منهما أنه على الحق ، وأورده هنا الإشارة إلى ما وقع في بعض طرقة ، كما هدد الطبري من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد نحو حديث الباب وزاد في آخره « فبينما هم كذلك اذ سرقت مارقة يقتلها أولى الطائفتين بالحق ، فبذلك تظهر مناسبة لما قبله ، والله أعلم

٩ - باب ما جاء في التناولين

٦٩٣٦ - قال أبو عبد الله : وقال الأيث حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن لسور ابن خزيمة وعبد الرحمن بن عبد القاري أخبراه « أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حوارة رسول الله ﷺ ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ كذلك ، فسكنت أسأره في الصلاة ، فانتظرت حتى سلم ثم لبنته بردائه - أو برداني - فقلت : من أقرأك هذه للسورة ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ . قلت له : كذبت . فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه للسورة التي سمعتك تقرأها . فانطأقت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت له : يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها ، وأنت أقرأني سورة الفرقان . فقال رسول الله ﷺ : أرسله يا عمر اقرأ يا هشام ، فقرأ عليه للقراءة التي سمعته يقرأها . فقال رسول الله ﷺ : هكذا أزلت . ثم قال رسول الله ﷺ : اقرأ يا عمر ، فقرأت ، فقال : هكذا أزلت . ثم قال : إن هذا للقرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقروا ما تيسر منه »

٦٩٣٧ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا وكيع . وحدثنا يحيى حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن رضى الله عنه قال : لما نزلت هذه الآية « الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم » شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ وقالوا : أينما لم يظلم نفسه ؟ فقال رسول الله ﷺ : ليس كما تظنون ، إنما هو كما قال لقمان لابنه « يا بني لا تشرك بالله ، إن الشرك أعظم مظالم »

٦٩٣٨ - حدثنا عبد الله بن أحمد أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري أخبرني عمود بن الربيع قال سمعت عثمان ابن مائل يقول : قدأ على رسول الله ﷺ . فقال رجل : أين مالك بن النخعي ؟ فقال رجل منا : ذلك منافق فتح الباري - ج (١٢) م (٢٠)

لا يحب الله ورسوله . فقال للنبي ﷺ : لا تقولونه يقول لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله ؟ قال : بلى . قال فانه لا يوافي هدى يوم القيامة به إلا حرم الله عليه النار »

٦٩٣٩ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن حصين عن فلان قال تنازع أبو عبد الرحمن وجبران بن عطية ، فقال أبو عبد الرحمن لجبران : لقد علمت ما الذي جبر أصحابك على الدماء - يعني علياً - قال : ما هو إلا أبالك ؟ قال شئ سمعته يقول . قال ما هو ؟ قال : بعثني رسول الله ﷺ والزبير وأبا هريرة - وكلنا فارس - قال : انطلقوا حتى تأتوا روضة حاج - قال أبو سلمة : هكذا قال أبو عوانة حاج - قال فيها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين فأتوني بها . فانطلقنا على أفراسنا حتى أدركناهما حيث قول لنا رسول الله ﷺ تسير على بعير لها ، وكان كتب إلى أهل مكة تسير رسول الله ﷺ إليهم . فقلنا أين الكتاب الذي ملك ؟ قالت : مامعى كتاب . فأنخنا بها بعيرها ، فابتقينا في رحلها فما وجدنا شيئاً . فقال صاحبنا ما نرى معها كتاباً ، قال فقلت : لقد علمنا ما كذب رسول الله ﷺ . ثم حلف علي : والذي يحلف به أخرجني الكتاب أو لأجره ذلك . فأهوت إلى حيزتها - وهي محبزة بكساء فأخرجت الصحيفة ، فأتوا بها رسول الله ﷺ ، فقال عمر : يا رسول الله ، قد خان الله ورسوله والمؤمنين ، دعني فأضرب عنقه . فقال رسول الله ﷺ يا حاطب ما حملك على ما صنعت ؟ قال : يا رسول الله ، مالي أن لا أكون مؤمناً بالله ورسوله ، ولما كنت أردت أن يكون لي عند القوم يد يدفع بها عن أهل ومالي ، وليس من أصحابك أحد إلا له هنالك من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله . قال : صدق ، لا تأولوا له إلا خيراً . قال فداد عمر : قال : يا رسول الله ، قد خان الله ورسوله والمؤمنين ، دعني فلاضرب عنقه قال : أوليس من أهل بدر ؟ وما يدريك لعل الله أطلع عليهم قل : اعملوا ما شئتم فقد أوجبت لكم الجنة : فاغروا وقت عيناها قال : الله ورواه أعلم »

قوله (باب ما جاء في المتأولين) تقدم في باب من أكفر أخاه بغير تأويل ، من كتاب الأدب وفي الباب الذي يليه من لم ير كفر من قال ذلك وتأولوا وإيان المراد بذلك ، والخاص أن من أكفر المسلم ظرفان كان بغير تأويل استحق الذم وربما كان هو الكافر . وإن كان بتأويل نظر أن كان غير سائغ استحق الذم أيضاً ولا يصل إلى الكفر بل يبين له وجه خطئه ويذكر بما يلبق به ولا يلتحق بالأول عند الجمهور ، وإن كان بتأويل سائغ لم يستحق الذم بل تقام عليه الحجة حتى يرجع إلى العواب . قال الدلاء كل متأول معذور بتأويله ليس بأنهم إذا كان تأويله سائغاً في لسان العرب وكان له وجه في العلم . وذكر هنا أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث عمر في نصه مع هشام بن حكيم بن حزام حين سمعه يقرأ سورة الفرقان في الصلاة بحروف تحالف ما قرأه هو وحده

رسول الله ﷺ . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب فضائل القرآن ، ومناسبته لازمة من جهة أن النبي ﷺ لم يؤخذ عمر بتكذيب هشام ولا بكونه ليبه بردائه وأراد الإيقاع به ، بل صدق هشاماً فيما نقله وعذر عمر في إنكاره ولم يزد على بيان الحجة في جواز القراءة . وقوله في أول السند وقال الليث الخ ، وصلة الاسماعيل من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه . ويونس شيخ الليث فيه هو ابن يزيد ، وقد تقدم في فضائل القرآن وغيره من رواية الليث أيضاً ، وموصلاً لكن عن حميل لا عن يونس ، وهم مغلطى ومن تبعه في أن البخاري وصله عن سعيد بن عفير عن الليث عن يونس ، وقوله وكنت أسأله ، بين مهمة أى أوائبه وزنه ومعناه ، وقيل هو من قولهم سار يسور إذا ارتفع ذكره ، وقد يكون بمعنى البطش لأن السورة قد تطلق على البطش لأنه ينشأ عنها .

الحديث الثاني حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى ﴿ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ﴾ وقد تقدم شرحه في أول حديث من كتاب استنفاة المرتدين ، وسنده هنا كلهم كوفيون ، ووجه دخوله في الترجمة من جهة أنه ﷺ لم يؤخذ الصحابة بمعلم الظلم في الآية على عمومته حتى يتناول كل مهنية بل هذرهم لأنه ظاهر في التأويل ثم بين لهم المراد برفع الاشكال . الحديث الثالث حديث عتيان بن مالك في قصة مالك بن الدخشم ، وهو بضم الهمزة وسكون المعجمة ثم شين معجمة مضرومة ثم ميم أو نون وهو الذي وقع هنا وقد بصغر ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب المساجد في البيوت من كتاب الصلاة ، ومناسبته من جهة أنه ﷺ لم يؤخذ الثمانين في حق مالك بن الدخشم بما قالوا ، بل بين لهم أن إجراء أحكام الإسلام على الظاهر دون مافي الباطن . وقوله هنا ، ألا تقولونه يقول لا إله إلا الله ، كذا في رواية المكشوفة وفي رواية المنعولى والمرحسى ، لا تقولونه بصيغة النهي . وقال ابن التيز ، ألا تقولونه ، جاءت الرواية والروايات ، تقولونه ، أى تقولونه . قال : الذى رأيت ، لا تقولونه ، بغير ألف في أوله وهو موجه . وتفسير القول بالظن فيه نظر ، والذي يظهر أنه بمعنى الرؤية أو السماع ، وجوز ابن التيز أنه خطاب للمفرد وأصله ألا تقولونه فأشيع ضمة اللام حتى صارت واواً وأشد لذلك شاهد الحديث الرابع حديث علي في قصة حاطب بن أبي بلتعة في مكانته قرباً ونزول قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا عدوى وعدوكم أولياء ﴾ وقد تقدم في باب الجاهلوس ، من كتاب الجهاد وما يتعلق به ، وفي باب النظر في شعور أهل الدمة ما يتماق بذلك ، والجمع بين قوله حجرتها وعقبتها وضبط ذلك ، وقدم في باب فضل من قدم بدواً ، من كتاب المغازى الكلام على قوله ولعل الله اطعم على أهل دار ، وفي تفسير المتحفة بأبسط منه ، وفيها الجواب عن اعتراض عمر على حاطب بعد أن قبل النبي ﷺ عذره ، وفي غزوة الفتح الجمع بين قوله وبهثنى أنا والزبير والمقداد ، وقوله وبهثنى أنا وأبا مرثد ، وفيه قصة المرأة وبيان ما قيل في اسمها وما في الكتاب الذى حملته وأذكر هنا بقية شرحه . قوله (عن حصين) بالتصغير هو ابن عبد الرحمن الواسطي . قوله (عن فلان) كذا وقع مجعاً وسعى في رواية هشيم في الجهاد ، وهب الله بن ادريس في الاستبذان « سعد بن عبيدة » ، وكذا وقع في رواية خالد بن عبد الله ومحمد بن فضال عند مسلم ، وأخرجه أحمد عن عفان عن أبي عوانة فسماع ، ونحوه للاسماعيل من طريق عثمان بن أبي شيبة عن عفان قال « حدثنا أبو حنيفة عن حميد بن عبد الرحمن حدثني سعد بن عبيدة هو الصلي الكوفي يكنى أبا حمزة وكان زوج بنت أبي عبد الرحمن السلمي شيخه في هذا الحديث ، وقد وقع في نسخة الصفات هنا بعد قوله « عن النضر » ، ما نصه : « هو أبو حمزة سعد بن عبيدة السلمي ختن أبي عبد الرحمن السلمي ، انتهى ، ولعل

وكان حاطب من أهل اليمن حليفاً للزبير فذكر القصة وفيما أن الممسان على قريب من اثني عشر ميلاً من المدينة ،
 وذهب السبيل أن هشياً كان يقولها أيضاً ، حاج ، بمهلة ثم جيم وهو وهم أيضاً ، وسيأتي ذلك في آخر الباب ، وقد
 سبق في أواخر الجهاد من طريق هشيم بالفظح حتى تأتوا روضة كذا ، فلعن البخاري كفى عنها أو شيخه ، إشارة
 إلى أن هشياً كان يصحفاً ، وعلى هذا فلم ينفرد أبو عوانة بتصحيحها لكن أكثر الرواة عن حسين قالوها على
 الصواب بمجتمتين . **قوله** (فإن فيها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين فالتوتى بها) في رواية
 هيب الله بن أبي رافع ، فإن بها طمينة معها كتاب ، والطمينة بظاء معجمة وزن عظمية فميلة بمعنى قاعة من الظن
 وهو الرحيل ، وقيل سميت طمينة لأنها تركب الظامين التي تظمن براكبها ، وقال الخطابي : سميت طمينة لأنها تظمن مع
 زوجها ولا يقال لها طمينة إلا إذا كانت في المودج وقبل أن اسم المودج سميت المرأة لركوبها فيه ، ثم توسعوا فأطلقوه
 على المرأة ولو لم تكن في مودج ، وقد تقدم في غزوة الفتح بيان الاختلاف في اسمها ، وذكر الواقدي أنها من مينة
 وأنها من أهل العرج بفتح الراء بعدها جيم بمعنى قرية بين مكة والمدينة ، وذكر الثعالبي ومن تبعه أنها كانت دولة
 أبي صبيح بن عمرو بن هاشم بن عبد مناف ، وقيل عمران بدل عمرو ، وقبل مولاة بني أسد بن عبد العزى ، وقيل
 كانت من موالى العباس ، وفي حديث أنس الذي أشرت إليه عند ابن مرويه أنها سولة لقريش ، وفي تفسير
 مقاتل بن حبان أن حاطباً أعطاه عشرة دنانير وكساهما برداً . وعند الواقدي أنها قدمت المدينة فقال لها النبي
 ﷺ : جئت مسلة ؟ قالت : لا ولكن احتجت ، قال : فإن أنت عن شباب قريش ؟ وكانت مغنية ، قالت : ما
 طلب مني بعد وقعة بدر شيء من ذلك ، فكساهما وحاماً فأناهما حاطب فكتب معها كتاباً إلى أهل مكة أن رسول
 الله ﷺ يريد أن يذروا نخزوا حذركم ، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب : فكتب حاطب إلى كفار قريش
 بكتاب ينتصم لهم ، وعند أبي بديع والطبري من طريق الحارث بن علي لما أراد النبي ﷺ أن يذروا مكة أسراً إلى
 ناس من أصحابه ذلك وافئى في الناس أنه يريد قير مكة ، فسمعه حاطب بن أبي بلتعة فكتب حاطب إلى أهل
 مكة بذلك ، وذكر الواقدي أنه كان في كتابه أن رسول الله ﷺ أذن في الناس بالفرار ولا أراه إلا يريدكم ، وقد
 أحببت أن يكون إنذارى لكم بكتابي إليكم ، وتقدم بقية ما نقل مما وقع في الكتاب في غزوة الفتح . **قوله** (تسير
 على بعير لها) في رواية محمد بن فضيل بن حصين ، تشدد ، بشين معجمة ومثناة فوقانية . **قوله** (فالتقتينا في رحابها)
 أي طلبةا كأنهما فتشاً مامعها ظاهراً وفي رواية محمد بن فضيل وفألتنا بعيرها فالتقتينا ، وفي رواية الحارث فوضعتنا
 متاعها فالتقتنا لم نجد . **قوله** (لقد علمنا) في رواية الكشميهني ، لقد علمنا ، وهي رواية عفان أيضاً **قوله**
 (ثم حلف علي : والذي يحلف به) أي قل والله وصرح به في حديث أنس ، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب ،
قوله (لتخرجن الكتاب أو لأجردنك) أي أنزع ثيابك حتى تصيري عريانة ، وفي رواية ابن فضيل ، أو
 لأفعلنك ، وذكر الاسماعيل أن في رواية خالد بن عبيد الله مثله ، وعنده من رواية ابن فضيل لأجردنك بجم ثم
 ذى أي أصيرك مثل الجوزور إذا ذبحت . ثم قال الاسماعيل ترجم البخاري النظر في شعور أهل الذمة بمعنى الترجمة
 الماضية في كتاب الجهاد ، وهذه الرواية تحامه أي رواية ، أو لأفعلنك . . قلت : رواية ، لأجردنك ، أشهر
 ورواية ، لأجردنك ، كأنها مفسرة منها ورواية ، لأفعلنك ، كأنها بالمعنى من لأجردنك ، ومع ذلك فلا تنافي
 الترجمة لأنها إذا قلت سلبت ثيابها في العادة فيستلزم التجرد الذي ترجم به . وبقيت الرواية المشهورة ما وقع في رواية

عبيد الله بن أبي رافع بلفظ « لنخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب » قال ابن التين : كذا وقع بكسر القاف وفتح الياء المحتانية وتشديد النون قال : والياء رائدة ، وقال السكراني : هو بكسر الياء وفتحها كذا جاء في الرواية بأثبات الياء والفراهد التصريفية تقتضي حذفها . لكن إذا صححت الرواية فتحمل على أنها وقعت على طريق المشاكاة لنخرجن ، وهذا توجيه السكرة وأما الفتحة فتحمل على خطاب المؤنث الغائب على طريق الانفاتح من الخطاب إلى الغيبة ، قال : ويجوز فتح القاف على البناء للمجهول وعلى هذا فرفع الثياب ، قلت : ويظهر لي أن صواب الرواية « اثنقن » بالنون بالفتح الجمع وهو ظاهر جداً لا إشكال فيه البتة ولا يفتقر إلى تكلف تخريج ، ووقع في حديث أنس « فقال ليس معي كتاب فقال كذبت فقال قد حدثنا رسول الله ﷺ أن معك كتابا والله لنعطين الكتاب الذي معك أو لا أترك عليك ثوبا إلا لنسنا فيه » قالت أولستم بناس من مسلمين حتى إذا ظننت أنهما يلتمسان في كل ثوب معها حملت عناصها ، وفيه « فرجما إليها فسللا سيفيهما نقالا : والله لنذيقنك الموت أو لنذيقنك العيشا » الكتاب ، فانسكرت ، ويجمع بينهما بأنهما ممداهما باقتل أولا فلما أصرت على الانسكار ولم يكن معها إذن بقاءها ممداهما بتجريد ثيابها فلما تحققت ذلك خشيت أن يقتلها حقيقة ، وزاد في حديث أنس أيضا « فالتفت : أدفعه إليك على أن ترداني إلى رسول الله ﷺ » وفي رواية أخرى ثقيف عن عبد الرحمن عند الطبري « فلم يزل على بها حتى عانته ، وقد اختلف هل كانت مسلمة أو على دين قومها فلا أكثر على الثاني فقد عدت فيمن أهدر النبي ﷺ دمه يوم الفتح لأنها كانت تغني بهجائه وهجاء أصحابه ، وقد وقع في أول حديث أنس « أمر النبي ﷺ يوم الفتح بقتل أربعة » فذكرها فهم ثم قل « وأما أمر سارة فذكر قصتها مع حاطب . قوله (فأتوا بها) أي الصحيفة وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع « فأثنا به » أي الكتاب ، ونحوه في رواية ابن عباس عن عمر وزاد « فقرأ عليه فاذا فيه من حاطب إلى ناس من المشركين من أهل مكة » سماهم الواقدي في روايته سميل بن عمرو العامري وعكرمة بن أبي جهل الخزومي وصفوان بن أمية الجهمي . قوله (فقال رسول الله ﷺ يا حاطب ما حملك على ما صنعت) في رواية عبد الرحمن بن حاطب « فدعا رسول الله ﷺ حاطبا فقال : أنت كذبت هذا الكتاب ؟ قال : نعم . قال : فما حملك على ذلك . وكان حاطب لم يكن حاضرا لما جاء الكتاب فاستدعى به لذلك ، وقد بين ذلك في حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب ولفظ « فأرسل إلى حاطب » فذكر نحوه رواية عبد الرحمن أخرجه الطبري بسند صحيح . قوله (قال : يا رسول الله مالي أن لا أكون مؤمنا بالله ورسوله) وفي رواية المستمل « ما بي » بالوحدة بدل اللام وهو أوضح ، وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب « أما والله ما أدبت منذ أسلمت في الله » وفي رواية ابن عباس « قل والله إنني لنصح لله ورسوله » . قوله (ولكنني أردت أن يكون لي عند القوم يد) أي منه أدفع بها عن أهل ومالي ، زاد في رواية أخرى ثقيف « والله ورسوله أحب إلي من أهل ومالي » وتقدم في تفسير الممنحة قوله « كنت ملصقا » وتفسيره وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب « ولكنني كنت امرأ غريبا فيكم وكان لي بنون وإخوة بمكة فكسبت لمل أدفع عنهم » . قوله (وليس من أحبابك أحد إلا له هنالك) في رواية المستمل هناك (من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله) وفي حديث أنس « ليس منكم رجل إلا له بمكة من يحفظه في أهله غيري » . قوله (قال : صدق ، ولا تقولوا له إلا خيرا) ويحتمل أن يكون ﷺ عرف صدقه بما ذكر ، ويحتمل أن يكون جوحى . قوله (فعاد عمر) أي عاد إلى الكلام الأول في حاطب وفيه تهريج بأنه قال ذلك مرتين فأما المرة الأولى

فكان فيها معذورا لأنه لم يتضح له عذره في ذلك ، وأما الثانية فمكان انضاح عذره وصدقه النبي ﷺ فيه ونهى أن يقولوا له إلا خيرا ، ففي إعادة عمر ذلك السلام إشكال . وأجيب عنه بأنه ظن أن صدقه في عذره لا يدفع ما وجب عليه من القتل ، وقدم إيضاحه في تفسير الممتحنة . قوله (فلا ضرب دنقه) قال الكرماني هو بكسر اللام وأنصب الباء وهو في تأويل مصدر محذوف وهو خبر مبتدأ محذوف أي اتركني لأضرب عنقه فتركك لي من أجل الضرب ، ويجوز أن يكون الباء والفاء زائدة على رأي الإخفش واللام بالأسر ، ويجوز فتحها على لغة وأسر المتكلم نفسه باللام فصيح قبل الاستهلال . وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع وحدثني أن ضرب عنق هذا المنافق ، وفي حديث ابن عباس قال عمر فاخرطت سبني وفلت : يا رسول الله أمكثي منه فإنه قد كفر ، وقد أنكر القاضي أبو بكر بن الباقلاني هذه الرواية وقال ليست بمعروفة قوله في الرد على المجاحظ لأنه احتج بها على تكفير الماضي ، وليس لأنكار القاضي معنى لتمام ورودت بسند صحيح . وذكر البرقاني في مستخرجه أن مسلما أخرجهما ، وردده الحيدري ، والجمع بينهما أن مسلما خرج سندهما ولم يبق أحدهما ، وإذا ثبت فلهذا أطلق الكفر وأراد به كفر النعمة كما أطلق النفاق وأراد به نفاق المعصية ، وفيه نظر لأنه استأذن في ضرب عنقه فأشهر بأنه ظن أنه تافق اتفاق كفر ولذلك أطلق أنه كفر ، ولكن مع ذلك لا يلزم منه أن يكون عمر يرى تكفير من ارتكب معصية ولو كبرت كما يقوله المبتدعة ولكنه غلب على ظنه ذلك في حق حاطب ، فلذا بين له النبي ﷺ عذر حاطب ورجع . قوله (أليس من أهل بدر) في رواية الحارث . أليس قد شهد بدرا . وهو استفهام تقرير ، ويجوز في رواية عبيد الله بن أبي رافع أنه قد شهد بدرا وزاد الحارث . فقال عمر إلى ولكنه نكث وظاهر أهداك عليك ، قوله (وما يدريك لعل الله اطلع) تقدم في فصل من شهد بدرا رواية من رواه بالجزم والبحث في ذلك وفي معنى قوله . اعملوا ما كنتم . وما يؤيد أن المراد أن ذنوبهم تقع مغفورة حتى لو تركوا فرضا مثلام يؤخذوا بذلك ما وقع في حديث سهل بن الحنظلية في قصة الذي حرس ليلة حنين فقال له النبي ﷺ : هل نزلت ؟ قال : لا ، إلا قضاء حاجة قال لا عليك أن لا تعمل بهما . وهذا يوافق ما فهمه أبو عبد الرحمن السلي ، ويؤيده قول علي فيمن قتل الحرورية . لو أخبرنكم بما قضى الله تعالى على لسان نبيه ﷺ لمن قتلهم لنكتمن عن العمل ، وقد تقدم بيانه ، فهذا فيه إشمار بأن من باشر بعض الأعمال الصالحة بثاب من جزيل الثواب بما يقاوم الآثام الحاصلة من ترك الفرائض الكثيرة ، وقد تعقب ابن بطال على أبي عبد الرحمن السلي فقال : هذا الذي قاله ظنا منه لأن عليا على مكانته من العلم والفضل والدين لا يقتل إلا من وجب عليه القتل ، ووجه ابن الجوزي والفرطبي في المفهم ، قول السلي كما تقدم ، وقال الكرماني : يمتثل أن يكون مراده أن عليا استفاد من هذا الحديث الجزم بأنه من أهل الجنة فعرف أنه لو وقع منه خطأ في اجتهاده لم يؤخذ به قطعا ، كذا قال وفيه نظر ، لأن المجتهد معفو عنه فيما أخطأ فيه إذا بذل فيه وسعه ، وله مع ذلك أجر فإن أصاب له أجران ، والحق أن عليا كان مصيبا في حروبه فله في كل ما اجتهد فيه من ذلك أجران ، فظهر أن الذي فهمه السلي استند فيه إلى ظنه كما قال ابن بطال والله أعلم . ولو كان الذي فهمه السلي صحيحا لكان على بتجرا على غير الدماء كالأموال ، والواقع أنه كان في غاية الورع وهو القائل . باصفراء وبابيضاء غري فغري ، ولم يقل عنه قط في أسر المال إلا التحري بالمحلة لا التحري بالجيم . قوله (فقد أوجبت الحكم الجنة) في رواية عبيد الله بن أبي رافع . فقد غفرت لكم . وكذا في حديث عمر ، ومثله في

مغازي أبي الأسود من عروة وكذا عند أبي عائد . **قوله** (فاعرورقت عيناه) بالغين المعجمة الساكنة والراء
المسكورة بينهما واو ساكنة ثم قاف أي امتلأت من الدموع حتى كأنها خرقت فهو افروقت من الفرق ، ووقع في
رواية المارث عن علي « ففاضت عيناه » ، ويجمع على أنها امتلأت ثم فاضت . **قوله** (قال أبو عبد الله) هو
المصنف . **قوله** (خاخ أصح) يعني بمجمعتين . **قوله** (ولكن كذا قال أبو عروانة حاج) أي بمهمة ثم جيم . **قوله**
(وحاج نصحيح وهو موضع) . قلت : تقدم بيانه . **قوله** (وعشيم يقول خاخ) وقع للأكثر بالمجمعتين ، وقيل
بل هو كقول أبي عروانة وبه جزم السهيلي ، وبؤيده أن البخاري لما أخرجه من طريقه في الجهاد عبر بقوله « وروضة
كذا » ، كما تقدم فلو كان بالمجمعتين لما كفى عنه ، ووقع في السيرة للطب الحلبى « وروضة خاخ » ، بمجمعتين وكان هشيم
يروى الأخيرة منها بالجيم وكذا ذكره البخاري عن أبي عروانة انتهى ، وهو يوم أن المغيرة بينهما وبين الرواية
المدمورة إنما هو في الخاء الأخيرة فقط وليس كذلك بل وقع كذلك في الأولى فعند أبي عروانة إنما بالخاء المهمة
جزما وأما هشيم فالرواية عنه محتملة وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أنه المؤمن ولو باغ بالاصلاح أن يقطع
بالجنة لا يهضم من الوقوع في الذنب لأن حاطبا دخل فيمن أوجب الله لهم الجنة ووقع منه ما وقع ، وفيه تعقب على من
تأول أن المراد بقوله « اعملوا ما شئتم » أنهم حفظوا من الوقوع في شيء من الذنوب . وفيه الرد على من كفر المسلم
بارتكاب الذنب ، وعلى من جزم بتخليده في النار ، وعلى من قطع بأنه لا بد وأن يهذب . وفيه أن من وقع منه الخطأ
لا ينبغي له أن يجهده بل يعترف ويعتذر مثلا يجمع بين ذنبتين وفيه جواز التشديد في استخلاص الحق والتهديد
بما لا يفعله المحدث تحويفا لمن يستخرج منه الحق . وفيه هتلك ستر الجاسوس ، وقد استدلل به من يرى قتله من
المالكية لاستئذان عمر في قتله ولم يرده النبي **عليه السلام** عن ذلك إلا لكونه من أهل بدر ، ومنهم من قبله بأن يتكرر
ذلك منه ، والمعروف عن مالك يجهده فيه الإمام ، وقد نقل الطحاوى الإجماع على أن الجاسوس المسلم لا يباح دمه
وقيل الشامية والاكثر يعزر ، وإن كان من أهل الهيئات يعني عنه . وكذا قال الأوزاعي وأبو حنيفة يوجب
عقوبة ويطال حبسه . وفيه العفو عن زلة ذوى الهيمنة . وأجاب الطبري عن قصة حاطب واحتجاج من احتج بأنه
إنما صفح عنه لما أطلع الله عليه من صدقه في اعتذاره فلا يكون غيره كذلك ، قال القرطبي وهو ظن خطأ لأن
أحكام الله في عباده إما تجري على مظهر منهم ، وقد أخبر الله تعالى النبي عن المنافقين الذين كانوا يحضرون ولم يبع
له قتلهم مع ذلك لاظهارهم الاسلام ، وكذلك الحكم في كل من أظهر الاسلام فيجوز عليه أحكام الاسلام . وفيه
من أعلام النبوة اطلاع الله نبيه على قصة حاطب مع المرأة كما تقدم بيانه من الروايات في ذلك ، وفيه إشارة الكيفية
على الإمام بما يظهر له من الرأي العائد ففهمه على المسلمين ويتخير الإمام في ذلك . وفيه جواز العفو عن العاصي .
وفيه أن العاصي لا حرمة له وقد أجمعوا على أن الاجنبية يحرم النظر إليها مؤمنة كانت أو كافرة ولولا أنها مصيبتها
سقطت حرمتها ما هددها على بتجربتها قلنا ابن بطال . وفيه جواز غفران جميع الذنوب الجائزة الوقوع عن شاء
الله خلافا لمن أبى ذلك من أهل البدع ، وقد استشكلت إقامة الحد على مسطح بقذف طائفة رضى الله عنها كما تقدم
مع أنه من أهل بدر فلم يسامح بما ارتكبه من الكبيرة وسومح حاطب ، وعلى بكرته من أهل بدر ، والجواب
ما تقدم في باب فضل من شهد بدرا ، أن محل العفو عن البدرى في الأمور التي لاحد فيها . وفيه جواز غفران
ما تأخر من الذنوب ويدل على ذلك الدعاء به في هذه أخبار ، وقد جمعت جزءا في الأحاديث الواردة في بيان

الأعمال الموعود لعمالها بفقران ما تقدم وما تأخر سميته و الحاصل المكفرة ، لاذنوب المقدمة والمؤخرة ، وفيها عدة أحاديث بأسانيد جياد ، وفيه تأدب عمر ، وأنه لا ينفى إقامة الحد والتأديب بحضرة الإمام الأبعد استئذانه . وفيه منقبة لعمر ولأهل بدر كلهم ، وفيه البكاء عند السرور ويحتمل أن يكون عمر بكى حينئذ لما لحقه من الخسوع والندم على ما قاله في حق حاطب .

(خاتمة) اشتمل كتاب استغابة المرتدين من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً فيها واحد معلق والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها مضي سبعة عشر حديثاً والأربعة خالصة وافقه مسلم على تخريجها جميعها ، وفيه من الآثار من الصحابة فن بهدم سبعة آثار بعضها موصول ، والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٩ - كتاب الاكراه

قول الله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ ، وإن كان من شَرَحَ بالكسر صبراً فعليه غصب من الله ولهم عذاب عظيم . وقال ﴿إِلَّا أَنْ تَنْتَوُوا مِنْهُمْ تَفْعَةً﴾ وهي تقيّة . وقال ﴿إِنَّ الْآدِينَ تَوَقَّاهُمُ الْإِلَاحَةَ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ ؟ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ - إِلَى قَوْلِهِ - عَفْوًا غَفُورًا﴾ وقال ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنَ الدُّنْيَا نَصِيرًا﴾ فعذر الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به . والمكروه لا يكون إلا مستضعفاً غير متمتع من فعل ما أمر به . وقال الحسن : للقيّة إلى يوم القيامة . وقال ابن عباس فيمن يسكره الصلوص فيطلق لبس بشيء . وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبي والحسن . وقال النبي ﷺ ﴿الْأَعْمَالُ بِالْيَقَةِ﴾ ٦٩٤٠ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن خالد بن يزيد عن سمير بن أبي هلال عن هلال بن أسامة أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره « عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يدهو في الصلاة : اللهم أنج عياش بن أبي ربيعة وسلمة بن هشام والوليد بن الوليد . اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين . اللهم أشد وطأتك على مضر ، وابعث عليهم سنين كسني يوسف »

قوله (بسم الرحمن الرحيم . كتاب الاكراه) هو الزام الغير بما لا يريد . وشروط الاكراه أربعة : الأول أن يكون قائله قادراً على ايقاع ما يهدد به والمأمور عاجزاً عن الدفع ولو بالفرار . الثاني أن يظلم على ظنه أنه إذا امتنع أوقع به ذلك . الثالث أن يكون ما يهدد به قوياً ، فلو قال إن لم تفعل كذا ضربتك غداً لا يهدد مكرها ويستثنى ما إذا ذكر زمناً قريباً جداً أو جرت العادة بأنه لا يخلف الرابع أن لا يظهر من المأمور ما يدل على اختياره كمن أكره على الزنا فأولج وأمكنه أن ينزع ويقول أنزات فيتمادي حتى ينزل ، وكمن قيل له طلق ثلاثاً فطلق

واحدة وكذا حكمه ، ولا فرق بين الإكراه على القول والفعل عند الجمهور ، ويستثنى من الفعل ما هو محرم على التأييد كقتل النفس بغير حق ، واختلاف في المكروه هل يكلف بترك فعل ما أكره عليه أو لا ؟ فقال الشيخ أبو إسحق الشيرازي : انهم قد اجماع على أن المكروه على القتل ما مور باجتناب القتل والدفع عن نفسه وأنه باثم إن قتل من أكره على قتله ، وذلك يدل أنه مكلف حالة الإكراه ، وكذا وقع في كلام الغزالي وغيره ، وقد قضى كلامهم تخصيص الخلاف بما إذا وافق داعية الإكراه داعية الشرع كالاكراه على قتل الكافر وإكراهه على الإسلام ، أما ما خالف فيه داعية الإكراه داعية الشرع كالاكراه على القتل فلا خلاف في جواز التكليف به ، وإنما جرى الخلاف في تكليف الملبأ وهو من لا يجد مندوحة عن الفعل كمن أتى من شاطئ وعقله ثابت فسقط على شخص فقتله فإنه لا مندوحة له عن السقوط ولا اختيار له في عدمه وإنما هو آله محضة ، ولا نزاع في أنه غير مكلف إلا ما أشار إليه الآمدي من التفريع على تكليف ما لا يطاق ، وقد جرى الخلاف في تكليف الغافل كالنائم والذاسي وهو أبعد من الملبأ لأنه لا شعور له أصلاً وإنما قال الفقهاء بتكليفه على معنى ثبوت الفعل في ذمته أو من جهة ربط الأحكام بالاسباب . وقال الغزالي : إنما شرح سجود السهو ووجبت الكفارة على الخطي . لكون الفعل في نفسه متبهاً من حيث هو لا أن الغافل نهى عنه حالة الغفلة إذ لا يمكنه التحفظ عنه ، واختلف فيما يحد به قاتقوا على القتل وإتلاف المصروع والضرب الشديد والحبس الطويل ، واختلفوا في يسير الضرب والحبس كيوم أو يومين . قوله (وقول الله تعالى إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) وساق إلى (عظيم) . هو وعيد شديد لمن ارتد عننا ، وأما من أكره على ذلك فهو معذور بالآية ، لأن الاستثناء من الإيجاب في فيقتضي أن لا يدخل الذي أكره على الكفر تحت الوعيد ، والمشهور أن الآية المذكورة نزلت في عمار بن ياسر كما جاء من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال : أخذ المشركون عماراً فمذبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا ، فشكى ذلك إلى النبي ﷺ فقال له : كيف تجد قلبك ؟ قال : عظيماً بالإيمان ، قال فإن عادوا فعد ، وهو مرسل ورجاله ثقات أخرجه الطبري وقوله حميد الرزاق وعنه عبد بن حميد . وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في السند فقال دع ابن عبيدة بن محمد بن عمار عن أبيه ، وهو مرسل أيضاً ، وأخرج الطبري أيضاً عن طريق عطية العوفي عن ابن عباس نحوه مطولاً وفي سنده ضعف . وفيه أن المشركين عذبوا عماراً وأباه وأمه وصبيها وبلالا وخباباً وسالمًا مولى أبي حذيفة ، فأتى بامرأته في العذاب وصبر الآخرون . وفي رواية مجاهد عن ابن عباس دند ابن المنذر أن الصحابة لما هاجروا إلى المدينة أخذ المشركون خباباً وبلالا وعماراً ، فأطاعهم عمار وأبى الآخران فمذبوهما ، وأخرجه الفاكهي عن سريال زيد بن أسلم وأن ذلك وقع من عمار عندبيعة الأنصار في العقبة وأن الكفار أخذوا عماراً فمذبوه عن النبي ﷺ لجحدهم خبره فآرادوا أن يذبوه فقال هو يكفر بمحمد وبما جاء به فاعجبهم وأطلقوه ، فجاء إلى النبي ﷺ فذكر نحوه ، وفي سنده ضعف أيضاً ، وأخرج عبد بن حميد عن طريق ابن سيرين : أن رسول الله ﷺ أتى عمار ابن ياسر وهو يبكي لفعلهم مع الدروع عنه ويقول أخذك المشركون ففطوك في الماء حتى قلت لهم كذا ، إن عادوا فعد ، ورجاله ثقات مع إرساله أيضاً ، وهذه المراسيل تفرد بها بعض ، وقد أخرج ابن أبي حاتم عن طريق مسلم الأعمش - وهو ضعيف - عن مجاهد عن ابن عباس قال : ذهب المشركون عماراً حتى قال لم كلاماً نقيعاً فاشتد عليه ، الحديث . وقد أخرج الطبري عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (إلا من أكره

وقلبه مطمئن بالإيمان) قال: أخبر الله أن من كفر بعد إيمانه فعليه غضب من الله، وأما من أكره بلسانه وعامه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عذره فلا حرج عليه، أن الله إنما يأخذ العباد بما عقدت عليه نفوسهم. .
 قلت: رعى هذا الاستثناء مقدم من قوله فعليه غضب كأنه قبل فعليه غضب من الله إلا من أكره، لأن الكفر يكون بالقول والفعل من غير اعتقاد وقد يكون باعتقاد فاشقئ الأول وهو المكروه. قوله (وقال إلا أن تتقوا منهم تقاة وهي تقية) أعذه من كلام أبي عبيدة قال: تقاة وتقية واحد. قلت: وقد تقدم ذلك في تفسير آل عمران ومعنى الآية: لا يتخذ المؤمن الكافر وليا في الباطن ولا في الظاهر إلا لتقية في الظاهر فيجوز أن يواليه إذا عافه وبما ديه باطنا. قيل الحكمة في العدول عن الخطاب أن موالاته الكفار لما كانت مستقبحة لم يواجه الله المؤمنين بالخطاب. قلت: ويظهر لي أن الحكمة فيه أنه لما تقدم الخطاب في قوله (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض، ومن يتولهم منهم فإنه منهم) كأنهم أخذوا بعمومه حتى أنكروا على من كان له عند في ذلك فزالت هذه الآية رخصة في ذلك، وهو كآيات الصريحة في الوجد عن الكفر بعد الإيمان، ثم رخص فيه لمن أكره على ذلك. قوله (وقال: أن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم؟ قالوا: كنا مستضعفين في الأرض - إلى قوله - عفرا غفورا) وقال (والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا) هكذا في رواية أبي ذر وهو صواب، وإنما أورده بلفظه للتنبيه على ما وقع من الاختلاف عند الشراح، ووقع في رواية حكرمة والأصيل والقاسبي أن الذين توفاهم فساق إلى قوله (في الأرض) وقال بعدما إلى قوله (واجعل لنا من لدنك نصيرا) وفيه تغيير، ووقع في رواية النسفي (أن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم؟) الآيات قال (وما لكم لا تعفلون في سبيل الله - إلى قوله - نصيرا) وهو صواب وإن كانت الآيات الأولى مترامية في السورة من الآية الأخيرة فليس فيه شيء من التغيير، وإنما صدر بالآيات المترامية للإشارة إلى ما روى عن مجاهد أنها نزلت في ناس من أهل مكة آمنوا فكتب إليهم من المدينة قاتلوا لأنكم منا إلا إن هاجرتم، فخرجوا فأدركهم أهلهم بالطريق فقتلهم حتى كفروا مكرهين، واقتصر ابن بطال على هذا الأخير وعزاه المفسرين وقال ابن بطال: (أن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم) إلى (أن يفر عنهم) وقال (المستضعفين) إلى (الظالم أهلها). قلت: وابتس فيه تغيير من التلاوة إلا أن فيه تصرفا فيما ساقه المصنف، وقال ابن التين بعد أن تكلم على قصة عمار إلى أن قال (ولكن من شرح بالكفر صدرا) أي من فتح صدره لقبوله. وقوله (الذين توفاهم الملائكة) إلى قوله (واجعل لنا من لدنك نصيرا) ابس التلاوة كذلك لأن قوله (اجعل لنا من لدنك نصيرا) قبل هذا قال: ووقع في بعض النسخ إلى قوله (غفورا رحيا) وفي بعضها (قالتك هي الله أن يفر عنهم) وقال (الاستضعفين من الرجال) إلى قوله (من لدنك نصيرا) وعذا على نسق التزيل، كذا قال فأخطأه فلاية التي آخرها نصيرا في أولها (والمستضعفين) بالواو لا بلفظه إلا، وما نقله عن بعض النسخ إلى قوله (غفورا رحيا) محتمل لأن آخر الآية التي أولها (أن الذين توفاهم الملائكة) قوله (وساء نصيرا) وآخر التي بعدها (سبيلا) وآخر التي بعدها (عفرا غفورا) وآخر التي بعدها (غفورا رحيا) فكأنه أراد سياق أربع آيات. قوله (فعد الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به) بمعنى إلا إذا غلبوا. قال والمكروه لا يكون

الا مستعصفا غير ممتنع من فعل ما أمره به أى ما يأمره به من له قدرة على إيقاع الشر به ، أى لأنه لا يقدر على الامتناع من الترك كما لا يقدر المكروه على الامتناع من الفعل فهو في حكم المكروه . قوله (وقال الحسن) أى البصرى (الثقة إلى يوم القيامة) وصلة عبد بن حميد وابن أبي شيبة من رواية عوف الأعرابي . عن الحسن البصرى قال الثقة جائزة للؤمن إلى يوم القيامة إلا أنه كان لا يحمل في القتل ثقة ، ولفظ عبد بن حميد إلا في قتل النفس التى حرم الله يبقى لا يبعد من إكراه على قتل غيره لكونه يؤثر نفسه على نفس غيره . قلت : ومعنى الثقة المذمور من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره فغير ، وأصله وقية بوزن حزة فعلة من الوقاية ، وأخرج البيهقي عن طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال والثقة باللسان والغلب مطمئن بالإيمان ولا يبدط يده لقتله . قوله (وقال ابن عباس) فحين يكرمه المصوص فيطلق ليس بشئ ، وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبى والحسن) أما قول ابن عباس فوصلة ابن أبي شيبة من طريق عكرمة أنه سئل عن رجل أكرمه المصوص حتى طلق امرأته فقال : قال ابن عباس : ليس بشئ ، أى لا يقع عليه الطلاق . وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى طلاق المكروه شيئا ، وأما قول ابن عمر وابن الزبير فأخرجهما الحميدى في جامعه والبيهقى من طريقه قال : حدثنا سفيان سمعت عمرا يعنى ابن دينار حدثنى ثابت الأعرج قال : تزوجت أم ولد عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فدعا فى ابنه ودعا غلامين له فربطوني وضربوني بالسياط وقال لتطافعا أو لأفعلن وأفعلن فطافعا . ثم سألت ابن عمر وابن الزبير فلم يرباه شيئا ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن ثابت الأعرج نحوه . وأما قول الشعبى فوصلة عبد الرزاق بسند صحيح عنه قال : إن أكرمه المصوص فليس بطلاق وإن أكرمه السلطان وقع . ونقل عن ابن عبيدة توجيهه وهو أن المص بقدم على قتله والسلطان لا يقتله . وأما قول الحسن فقل سميد بن منصور : حدثنا أبو حنيفة عن قتادة عن الحسن أنه كان لا يرى طلاق المكروه شيئا ، وهذا سند صحيح إلى الحسن . قال ابن بطال تبعنا لأن المذمور : أجمعوا على أن من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل فكفر وقبلة مطمئن بالإيمان أنه لا يحكم عليه بالكفر ولا تبين منه زوجته ، إلا محمد بن الحسن فقال : إذا أظهر الكفر صار مرتدا وبانت منه امرأته ولو كان فى الباطن مسلما . قال : وهذا قول تغنى حكايته عن الرد عليه لمخالفته المصوص . وقال قوم : محل الرخصة فى القول دون الفعل كأن يسجد للصنم أو يقتل مسلما أو يأكل الخنزير أو يزنى ، وهو قول الأوزاعى ومحنون ، وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح عن الحسن أنه لا يحمل الثقة فى قتل النفس المحرمة . وقالت طائفة الإكراه فى القول والفعل سواء . واختلف فى حد الإكراه فأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن عمر قال : ليس الرجل بأمين على نفسه إذا سجن أو أوثق أو عذب ، ومن طريق شريح نحوه وزيادة ولفظه : أربع كمن كره : السجن والضرب والوعيد والقيود ، وعن ابن مسعود قال : ما كلام يدرأ عني سوطين إلا كنت متكلمًا به ، وهو قول الجمهور ، وعند الكوفيين فيه تفصيل ، واختلفوا فى طلاق المكروه فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ، ونقل فيه ابن بطال إجماع الصحابة ، وعن الكوفيين يقع ونقل مثله عن الزهرى وقتادة وأبى فلابة ، وفيه قول ثالث تقدم عن الشعبى . قوله (وقال النبي ﷺ بالأعمال بالنية) هذا طرف من حديث وصلة المصنف فى كتاب الإيمان بفتح الهمزة ولفظه الأعمال بالنية ، مكذبا وقع فيه بدين وإنما ، فى أوله وإفراد النية ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى أول حديث فى الصحيح ، وبأنى ما يتعلق بالإكراه فى أول ترك الخيل قريبا . وكان البخارى أشار بإرادته هنا إلى الرد

عل من فرق في الاكراه بين القول والفعل لأن العمل فعل ، وإذا كان لا يعتبر إلا بالنية كما دل عليه الحديث فأكراه لانية له بل نيته عدم الفعل الذي أكراه عليه . واحتج بعض المالكية بأن التفصيل يشبه ما نزل في القرآن لأن الذين أكرهوا إيمانهم على الكلام فجاء بينهم وبين ربهم ، فلما لم يكرهوا معتقدين له جعل كأنه لم يكن ولم يؤثر في بدن ولا مال ، بخلاف الفعل فإنه يؤثر في البدن والمال ، هذا معنى ما حكاه ابن بطال عن إسماعيل الفاضل ، وتعقبه ابن المنير بأنهم أكرهوا على النطق بالكفر وعلى مخالطة المشركين ومعاونتهم وترك ما يخالف ذلك . والترك أفعال على الصحيح ولم يؤخذوا بشيء من ذلك ، واستثنى المعظم قتل النفس فلا يسقط القصاص عن القاتل ولو أكره لانه أثر نفسه على نفس المقتول ولا يجوز لأحد أن ينجي نفسه من القتل بأن يقتل غيره . ثم ذكر حديث أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة ، تقدم في تفسير سورة النساء من وجه آخر عن أبي سلمة بمثل هذا الحديث وزاد أنها صلاة العشاء ، وفي كتاب الصلاة من طريق شعيب عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة ، أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة ، الحديث وفيه ، قال أبو هريرة وكان رسول الله ﷺ حين يرفع رأسه يقول سمع الله إن حمده وبنا ولك الحمد يدعو لرجال فيسمعون بأسمائهم ، فذكر مثل حديث الباب وزاد ، وأهل المشرق يومئذ من مضر مخافون له . وفي الأدب من طريق سفیان بن عيينة عن الزهري عن سميد بن المسبب عن أبي هريرة قال ، لما رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركوع قال ، فذكره وقد تقدم بيان المستضعفين في سورة النساء والتعريف بالثلاثة المذكورين هنا في تفسير آل عمران وما يتماق بمشروعية الفتوى في النازلة وعمله في كتاب الوتر وقه الحمد . وقرله « المستضعفين » هو من ذكر العام بعد الخاص وأعلم الحديث بالاكراه لأنهم كانوا مكرهين على الاقامة مع المشركين لأن المستضعف لا يكون إلا مكرها كما تقدم ، وبستفاد منه أن الاكراه على الكفر لو كان كفرا لما دخلهم وسماهم مؤمنين

١ - باب من اختار للفرب والقتل والهوان على الكفر

٦٩٤١ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن حوشب الطائفي **حدثنا** عبد الوهاب حدثنا أيوب عن أبي فلابة عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : ثلاث من كنَّ فيه وجدَّ حَلالةَ الإيمان : أن يكونَ اللهُ ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما ، وأن يحبَّ المرءَ لا يحبه إلا اللهُ ، وأن يكرهَ أن يودَّ في الكفر كما يكره أن يُقذَفَ في النار .

٦٩٤٢ - **حدثنا** سعيد بن سليمان حدثنا عباد عن إسماعيل سمعتُ قيساً سمعتُ سعيد بن زيد يقول : لقد رأيتني وإن عمر مؤثقي على الإسلام . ولو انقضَّ أحدٌ مما فلتتم بعمان كان تحقوقاً أن ينقضَّ .

٦٩٤٣ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** يحيى عن إسماعيل **حدثنا** قيس عن خباب بن الأرت قال : شكونا إلى رسول الله ﷺ وهو متوسدٌ بردة له في ظلِّ السكبة فقلنا : ألا تدعونا أن ندعوا إنا ؟ فقال : قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفر له في الأرض فيجعل فيها ، فيجاء بالمشاة فيوضع على رأسه فيجعل نصفين

وَبُشِطَ بِأَمْسَاطِ الْحَدِيدِ مِنْ دُونِ لَحْمِهِ وَمِظْهٍ ، فَمَا يَصْدُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ . وَاللَّهُ لَيَتَمَنَّى هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ
الرَّاكِبُ مِنْ صَنْدَاءٍ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ وَالذُّبَّ عَلَى غَنَمِهِ ؛ وَلَسْتُ كُنْتُ تَسْتَمِجِلُونَ »

قوله (باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر) تقدمت الإشارة إلى ذلك في الباب الذي قبله وأن
بلا لا كان من اختار الضرب والهوان على التلفظ بالكفر وكذلك خباب المذكور في هذا الباب ومن ذكر معه وأن والذي
عمار ما نأتمت الحذاب ، ولما لم يكن ذلك على شرط المصنف بما يدل عليه ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث
الحديث الأول حديث ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان ، الحديث رقم تقدم شرحه في كتاب الإيمان في
أوائل الصحيح ، ووجه أخذ الترجمة منه أنه سوى بين كراهية الكفر وكراهية دخول النار ، والفضل والضرب
والهوان أحل عند المزمع من دخول النار فيكون أسهل من الكفر إن اختار الأهل بالمعدة ، ذكره ابن بطال
وقال أيضاً : فيه حجة لأصحاب مالك ، وبعقبه ابن التين بأن الدلاء متفقون على اختيار القتل على الكفر ، وإنما
يكون حجة على من يقول إن التلفظ بالكفر أولى من الصبر على القتل ، ونقل عن المصنف أن قرأ منعه من ذلك
واحدهما بقوله تعالى (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) الآية ، ولا حجة فيه لأنه قال ولو الآية المذكورة (ومن يفعل ذلك
عدواً وظلماً) فيقيد بذلك ، وليس من أملاك نفسه في طاعة الله ظالماً ولا معتدياً ، وقد أجمعوا على جواز
تقديم الدماء في الجهاد انتهى ، وهذا يقدح في نقل ابن التين الاتفاق المذكور وأن ثم من قال بأولوية التلفظ على
بذل النفس للقتل ، وإن كان قاتل ذلك بمهم فليس بشيء ، وإن قيده بما لو عرض ما يرجع المفضل كما لو عرض
على من إذا تلفظ به نفع منه ظاهراً فينتجه . الحديث الثاني . قوله (عباد) هو ابن أبي العوام فيما جزم به أبو
مسعود ، وإسماعيل هو ابن أبي خالده ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وسعيد بن زيد أي ابن عمرو بن نفيل وهو ابن ابن
عمر بن الخطاب بن نفيل وقد تقدم حديثه في « باب إسلام سعيد بن زيد » من السيرة النبوية ، وهو ظاهر فيما
ترجم له لأن سعيداً وزوجته أخت عمر اختاروا الهوان على الكفر ، وهذا أظهر مناسبة الحديث للترجمة . وقال
السكرماني : هي مأخوذة من كون عثمان اختار القتل على ما رضى قائله فيكون اختياره القتل على الكفر بطريق
الأولى ، واسم زوجته فاطمة بنت الخطاب وهي أول امرأة أسلمت بعد خديجة فيما يقال ، وقيل سميتها أم الفضل
زوج العباس . الحديث الثالث . قوله (يحيى) هو القطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالده ، وقيس هو ابن أبي حازم
أيضا ، وخباب بفتح الخاء المعجمة وموحدين الأولى مشددة بينهما ألف وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب ما أتى
النبي ﷺ من المشركين بمكة » من السيرة النبوية ، ودخوله في الترجمة من جهة أن طاب خباب الدماء من النبي ﷺ
على الكفار دال على أنهم كانوا قد اعتدوا عليهم بالأذى ظليماً وعدواناً ، قال ابن بطال : إنما لم يحب النبي ﷺ سؤال
خباب ومن معه بالدعاء على الكفار مع قوله تعالى (ادعوني أستجب لكم) وقوله (ولولا اذ جاءهم بأهنا اضربوا)
لأنه علم أنه قد سبق القدر بما جرى عليهم من البلوى ليؤجروا عليها كما جرت به عادة الله تعالى في من أتبع الأنبياء
فصبروا على الشدة في ذات الله ، ثم كانت لهم الممانعة بالنصر وجزيل الأجر ، قال : فلما غير الأنبياء فراجب عليهم
الدعاء عند كل نازلة لا هم لم يطاعوا على ما أطلع عليه النبي ﷺ انتهى ملخصاً . وليس في الحديث تصريح بأنه ﷺ
لم يدع لهم بل يحتمل أنه دعا ، وإنما قال قد كان من قبلكم يؤخذ الخ ، تسلياً لهم وإشارة إلى الصبر حتى تنقضي

المدة المقدورة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في آخر الحديث : ولكنكم تستعجلون . وقوله في الحديث : بالمشارة بنون ساكنة ثم شين معجمة معروف ، وفي نسخة بياء مثناة من تحت بغير همزة بدل النون وهي لفة فيه ، وقوله : من دون لحم وعظمه ، والاكثر ما بدل ومن ، وقوله : هو الأمر أي الاسلام ، وتقدم المراد بصنعاء في شرح الحديث ، قال ابن بطال : أجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجرا عند الله من اختار الرخصة ، وأما غير الكفر فإن أكره على أكل الخنزير وشرب الخمر مثلا فافعل أولى ، وقال بعض المالكية : بل يأثم إن منع من أكل غيرهما فإنه يصير كالمضطر على أكل الميتة إذا خاف على نفسه الموت فلم يأكل

٢ - باب في بيع المسكرة ونحوه في الحلق وغيره

٦٩٤٤ - **حريز** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا الليث عن سميعة المقرئ عن أبيه : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : بينما نحن في المسجد إذ خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : انطلقوا إلى يهود . فخرجنا معه حتى جئنا بيت المدراس ، فقام النبي ﷺ فناداهم : يا معشر يهود ، أسلموا تسلموا . فقالوا : يا أبا القاسم . فقال : ذلك أريد . ثم قالها الثانية : فقالوا : قد بلغت يا أبا القاسم . ثم قال الثالثة فقال : اعدوا أن الأرض لله ورسوله وإني أريد أن أجاليكم ، فمن وجد منكم بماله شيئا فليبيعه ، والا فاعملوا إنما الأرض لله ورسوله .

قوله (باب في بيع المسكرة ونحوه في الحلق وغيره) قال الخطابي : استدلل أبو عبد الله يعني البخاري بحديث أبي هريرة يعني المذكور في الباب على جواز بيع المسكرة والحديث يبيع المضطر أشبه ، فإن المسكرة على البيع هو الذي يعمل على بيع الشيء شاء أو أبى ، واليهود لو لم يبيعوا أرضهم لم يلزموا بذلك ولكنهم شعوا على أموالهم فاختاروا بيعها فصاروا كأنهم اضطروا إلى بيعها كن دمه دين فاضطر إلى بيع ماله فيكون جائزا ولو أكره عليه لم يجر . قلت : لم يقتصر البخاري في الترجمة على المسكرة وإنما قال : بيع المسكرة ونحوه في الحلق ، فدخل في ترجمته المضطر ، وكأنه أشار إلى الرد على من لا يصحح بيع المضطر ، وقوله في آخر كلامه : ولو أكره عليه لم يجر . مردود لأنه إكراه بحق ، كذا تعقبه السكراني وتوجيه كلام الخطابي أنه فرض كلامه في المضطر من حيث هو ولم يرد خصوص قصة اليهود . وقال ابن المنير : ترجم بالحلق وغيره ولم يذكر إلا الشق الأول ، ويحجب بأن مراده بالحلق الدين وبغيره ما عداه بما يكون بيعه لازما ، لأن اليهود أكرهوا على بيع أموالهم لا الدين عليهم . وأجاب السكراني بأن المراد بالحلق الجلاء وبقوله وغيره الجنائيات ، والمراد بقوله الحلق المآليات وبقوله وغيره الجلاء . قلت : ويحتمل أن يكون المراد بقوله وغيره الدين فيكون من الخاص بعد العام ، وإذا صح البيع في الصورة المذكورة وهو سبب غير مالي فالبيع في الدين وهو سبب مالي أولى . ثم ذكر حديث أبي هريرة في إخراج اليهود من المدينة ، وقد تقدم في الجزية في باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ، وبينت فيه أن اليهود المذكورين لم يسبوا ولم يأسبوا ، وقد أورد مسلم حديث ابن عمر في إجماع بني النضير ثم عقبه بحديث أبي هريرة فأوهم أن اليهود المذكورين في حديث أبي هريرة هم بنو النضير ، وفيه نظر لأن أبا هريرة إنما جاء بعد فتح خيبر وكان

فصحها بعد إجماله بنى النصير وبنى قينقاع وقيل بنى قريظة ، وقد تقدمت قصة بنى النصير في المغازي قبل قصة بدر
وتقدم قول ابن اسحق أنها كانت بعد بئر معونة ، وعلى الحالين فهي قبل مجيئ أبي هريرة ، وسياق إخراجهم مخالف
لسياق هذه القصة فانهم لم يكونوا داخل المدينة ولا جاءهم النبي ﷺ إلا يستعين بهم في دية رجلين قتلهما عرو بن
أمية من خلفائهم فأرادوا القدر به فرجع إلى المدينة وأرسل إليهم يخبرهم بين الإسلام وبين الخروج فأبوا الخاصرهم
فرضوا بالجملاء ، وفيهم نزل أول سورة الحنتر ، فيحتمل أن يكون من ذكر في حديث أبي هريرة بقية منهم أو من
بنى قريظة كانوا سكانا داخل المدينة فاستمروا فيها على حكم أهل الذمة حتى إجماله بعد فتح خيبر ، ويحتمل أن
يكونوا من أهل خيبر لأنهم لما فتحت أفر أهلها على أن يزرعوا فيها ويعملوا فيها ببعض ما يخرج منها فاستمروا بها
حتى إجماله عرو من خيبر كما تقدم بيانه في المغازي ، فيحتمل أن يكون هؤلاء طائفة منهم كانوا يسكنون بالمدينة
فأخرجهم النبي ﷺ وأرصى عند موته أن يخرجوا المأثر صكبن من جزيرة العرب ففعل ذلك عمر . قوله (بيت
المدارس) بكسر الميم وآخره مهمله مفعول من المدرس والمراد به كبير اليهود ونسب البيت إليه لأنه هو الذي كان
صاحب دراسة كتبهم أي قرايتهم ، ووقع في بعض الطرق حتى إذا أتى المدينة المدارس ، ففسره في المطالع بالبيت
الذي تقرأ فيه التوراة ووجهه الكرمانى بأن إضافة البيت إليه من إضافة العام إلى الخاص مثل شجر أراك ، وقال
في النهاية : مفعول غريب في المكان والمعروف أنه من صبغ المبالغة لرجل . قلت : والصواب أنه على حذف
الموصوف والمراد الرجل ، وقد وقع في الرواية الماضية في الجزية حتى جئنا بيت المدارس ، بتأخير الرادى
الالفت بصيغة المفاعل وهو من يدرس الكتاب ويعلمه غيره ، وفي حديث الرجم وفرض مدارسها الذي يدرسها
يده على آية الرجم ، وفسر هناك بأنه ابن صردبا ، فيحتمل أن يكون هو المراد هنا . قوله (فقام النبي ﷺ
فناداهم) في رواية الكشميني وفتاوى . قوله (ذلك أريد) أي بقولي أسدوا أي إن اعترتم أنني بلفظكم
سقط مني الخروج . قوله (اعدوا أن الأرض) في رواية الكشميني وانما الأرض ، في الموضعين وقوله قد
ورسوله قال الداودي قد التناح كلام ورسوله حقيقة لأنها لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ، كذا قال
والظاهر ما قال غيره أن المراد أن الحكم في ذلك ورسوله ليكونه المبلغ عنه القائم بتنفيذ أوامره . قوله
(أجمعكم) بضم أوله وسكون الجيم أي أخرجكم وزنه وهناه . قوله (فن وجد) كذا هنا بلفظ الفعل الماضي بماله
شيئا الباء متعازة بئى . محذوف أو ضمن وجه . معنى نحل فمدها بالباء ، أو وجد من الوجدان والباء سببية أي
فن وجد بماله شيئا من المحبة ، وقال الكرمانى : الباء هنا الدقابة للجمع وجد من الوجدان

٣ - باب لا يجوز نكاح المكره (ولا تُكْرَهُوا أنيتكم على البقاء إن أردن تحصنا اتَّبَعْتُوا مَرَضَ
الحياة الدنيا . ومن يُكْرَهُمْ فإن الله من بعد إكراههم غفور رحيم)

٩٩٤٥ - حدثنا يحيى بن قزفة حدثنا مالك بن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن عجم
أبى يزيد بن جارية الانصاري ومن خالص بنت خدام الانصارية أن أباهما زوجها وهي ثيب فسكربت ذلك ،
فأنش النبي ﷺ فرد نكاحها .

٦٩٤٩ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أبي عمرو - وهو ذكوان - عن عائشة رضي الله عنها قالت : قالت يا رسول الله ، يستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ، قلت فان البكر تستأمر فتسحق ففسكت ، قال : سكتها إذن ؟

قوله (باب لا يجوز نكاح المكروه) المكروه بفتح الراء . **قوله** (ولا تذكروها فتيتا نكح على البغاء - الى قوله - غفور رحيم) كذا لا بى ذر والاسماعيل وزاد القاسمى لفظ د اكرههن ، وعند الذهبي والآية ، بدل قوله الخ ، وكذا الطبرجاني ، وساق في رواية كريمة الآية كلها . والفتيات بفتح الفاء والتاء جمع فتاة والمراد بها الامة وكذا الخادم ولو كانت حرة ، وحكمة التقييد بقوله (ان اردن تحصنا) ان الاكره لا يتأتى الا مع إرادة التحصن لان المطيعة لا تسمى مكرمة فالتقدير فتيتا نكح اللاتي جرت عادتهم بالبغاء وخفي هذا على بعض المفسرين لجعل (ان اردن تحصنا) متعلفا بقوله فيما قبل ذلك (وانكحوا الايامي منكم) وسيأتى بقيصة الكلام على هذه الآية بعد بابين ، وقد استشكل بعضهم مناسبة الآية للترجمة وجوز انه اشار الى انه يستفاد مطلوب الترجمة بطريق الاولى لانه اذا نهي عن الاكره فيما لا يميل فانهمى عن الإكره فيما يميل أولى ، قال ابن بطال : ذهب الجمهور الى بطلان نكاح المكروه ، وأجازوه السكوتون قالوا انكره رجل على تزويج امرأة بعشرة آلاف وكان صداق مثما ألفا صح النكاح ولزمته الاف وبطل الزائد ، قال : فلما ابطالوا الزائد بالاكره كان أصل النكاح بالاكره أيضا باطلا ، ولو كان راضيا بالنكاح وأكره على المهر كانت المسألة انفاقية يصح العقد ويلزم المسمى بالدخول ، ولو أكره على النكاح والوطء لم يحد ولم يلزم شيء ، وان وطئ غفارا غير راض بالعقد حد . ثم ذكر في الباب حديثين : أحدهما حديث خنساء بفتح المعجمة وسكون النون إثرها مهملة ومد بنت خدام بكسر المعجمة وتخفيف المهملة وجارية جود الراويين عنها بحجم وباء مائة من تحت ، وقد تقدم شرحه في كتاب النكاح وأنها كانت غير بكر وذكر ما ورد فيه من الاختلاف . ثانيا . **قوله** (حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان) الظاهر أنه الفريابي وشيخه الثوري ، ويحتمل أن يكون البيهقي وشيخه ابن عينة فان كلا من السفينيين معروف بالرواية عن ابن جريج ، أمكن هذا الحديث انما هو عن الفريابي كما جزم به أبو نعيم ، والفريابي اذا أطلق سفيان أراد الثوري واذا أراد ابن عينة نسب . **قوله** (ذكران) يعنى مولى عائشة . **قوله** (قلت : يا رسول الله يستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم) في رواية حجاج ابن محمد وأبو عاصم عن ابن جبرير سمعت ابن أبي مليكة يقول فل ذكران : سمعت عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الجارية ينكحها أهلها هل تستأمر أم لا ؟ فقال : نعم تستأمر . وفيه تقوية لمضمون الحديث الذي قبله وإرشاد إلى السلامة من إبطال العقد ، وقوله دسكتها ، هو لفة في السكوت ، ووقع عند الاسماعيل من رواية الذهلي وأحمد عن يوسف عن الفريابي بلفظ دسكتها ، وفي رواية حجاج وأبي عاصم ذلك إذن إذا سكمت ، وتقدم في النكاح من طريق الليث عن ابن أبي مليكة بلفظه صمتها ، وتقدم شرحه أيضا هناك وبيان الاختلاف في صحة انكاح الولي المحبر بالبكر الكبيرة ، وأن الصغيرة لا خلاف في صحة إجباره لها

ح - **باب** إذا أكره حتى وقب عبدا أو باعه لم يجز

٦٩٤٧ - **حديث** أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار ذبح مملوكاً له ولم يكن له مال غيره، فباع ذلك رسول الله ﷺ فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن النخاس بمائتة درهم. قال فسمعت جابراً يقول: عبداً قبطياً مات عام أول.

قوله (باب إذا أكره حتى وهب عبداً أو باعه لم يحن) أي ذلك البيع والهبة، والعبد باق على ملكه. **قوله** (وبه قال بعض الناس). قال: فإن نذر المشتري فيه نذراً فهو جائز (أي ماض عليه ويصح البيع الصادر مع الإكراه وكذلك الهبة). **قوله** (بزعمه) أي عنده، والزعم بطلان على القول كثيراً. **قوله** (وكذلك إن دبره) أي ينفقه التدبير نقل ابن بطال عن محمد بن سعد بن سحنون قال: وافق الكوفيون الجمهور على أن بيع المسكر باطل، وهذا يقتضي أن البيع مع الإكراه غير نافذ للملك، فإن سلموا ذلك بطل قولهم إن نذر المشتري وتدبيره يمنع تصرف الأول فيه، وإن قالوا إنه نافذ فلم خصوا ذلك بالعق والحبة دون غيرها من التصرفات؟ قال الكرماني: ذكر المشايخ أن المراد بقول البخاري في هذه الأبواب وبعض الناس، الحنفية ومغرضهم أنهم تناقضوا، فإن بيع الإكراه إن كان نافلاً لذلك إلى المشتري فإنه يصح منه جميع التصرفات فلا يختص بالنذر والتدبير، وإن قالوا ليس بنافذ فلا يصح النذر والتدبير أيضاً، وحاصله أنهم صححوا النذر والتدبير بدون الملك، وفيه تحكم وتخصيص بغير غرض. وقال المصنف: أجمع العلماء على أن الإكراه على البيع والهبة لا يجوز معه البيع، وذكر عن أبي حنيفة إن أعتقه المشتري أو دبره جاز وكذلك الموهوب له، وكأنه قاسه على البيع الفاسد لأنهم قالوا إن تصرف المشتري في البيع الفاسد نافذ. ثم ذكر البخاري حديث جابر في بيع المدبر وقد تقدم شرحه مستوفى في العتق، قال ابن بطال: ووجه الرد به على القول المذكور أن الذي دبره لما لم يكن له مال غيره كان تدبيره سفهاً من فعله فرد عليه النبي ﷺ ذلك، وإن كان ملكه للعبد كان صحيحاً فكان من اشتراه شراء فاسداً ولم يصح له ملكه إذا دبره أو أعتقه أول أن يرد فعله من أجل أنه لم يصح له ملكه.

هـ - باب من الإكراه. كرهاً وكرهاً واحد

٦٩٤٨ - **حديث** حسين بن منصور حدثنا أسباط بن محمد حدثنا الشيباني سليمان بن زياد عن عكرمة عن ابن عباس. وقال الشيباني وحدثني عطاء أبو الحسن السوائي ولا أظنه إلا ذكره عن ابن عباس رضي الله عنهما (يا أيها الذين آمنوا لا يعمل أحدكم أن تزوا النساء كرهاً) الآية. قال: كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بأصرائه، وإن شاء بعضهم تزوجها، وإن شاءوا زوجوها وإن شاءوا لم يزوجوها، فهم أحق بها من أهلها، فنزلت هذه الآية في ذلك.

قوله (باب من الإكراه) أي من جملة ما ورد في كراهية الإكراه ما تضمنته الآية، وهو المذكور فيه عن ابن عباس في نزول قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا يعمل أحدكم أن تزوا النساء كرهاً) وقد تقدم شرحه في تفسير سورة النساء، فإنه أورده هناك عن محمد بن مقاتل عن أسباط بن محمد وهذا عن حسين بن منصور عن أسباط. وحسين بن سعيد يروي ما في البخاري إلا هذا الموضع كذا جزم به السكلا باذي، وقد تقدم شرحه في حقه النبي ﷺ.

وحدثنا الحسن بن منصور أبو علي حدثنا حجاج بن محمد ، فذكر حديثا ، وذكر الخطيب أن محمد بن مخلد روى عن أبي
هل هذا فجماء حسينا بالنسبة فيجتمعت أن يكون هو ، وذكر الزبيدي مع حسين بن منصور النيسابوري ثلاثة كل منهم
حسين بن منصور وكلهم من طبقة واحدة ، وقوله في الترجمة ذكرها وكرها واحد ، أي بفتح أوله وبضمه يعني
واحد وهذا قول الأكثر ، وقيل بالغنم ما أكرهت نفسك عليه وبافتتح ما أكرهك عليه غيرك ، ووقع لغير
أبي ذر ذكره وكره ، بالرفع فيها ، وسقط للنسب أصلا ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء . وقال ابن بطال عن
المجلب : يستفاد منه أن كل من أمرك أمراته طاعة أن تموت فيمنها لا يعمل له ذلك بخص القرآن ، كذا قال ولا يلزم
من النص على أن ذلك لا يعمل أن لا يصح مبراته منها في الحكم الظاهر

٦ - **باب** إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها

لقوله تعالى ﴿ ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ﴾

٦٩٤٩ - وقال الأئمة حدثني نافع ، أن صفية ابنة أبي هبيرة أخبرته أن هبدا من رقيق الامارة وقع
على ولادة من المجلس فاستكرهها حتى افتضها ، فجلده عمر الحـد ونفاه ، ولم يجلد الولادة من أجل أنه
استكرهها . وقال الزهري في الأمة للسكر يفرغها الحر : يُقيم ذلك الحكم من الأمة المذراة بقدر نعمها
ويجلد ، وليس في الأمة التيسير في قضاء الأئمة غرم ، ولكن عليه الحد

٦٩٥٠ - **حديث** أبو البان حدثنا شبيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول
الله ﷺ : هاجر إبراهيم بسارة ، دخل بها قربة فيها ملك من الملوك - أو جبار من الجبابرة - فأرسل إليه
أن أرسل اليها ، فأرسل بها ، فقام إليها ، فقامت توحا ونصلي ، فقالت : اللهم إن كنت آمن بك
وبرسوك فلا تسلط علي الكافر ، فخط حتى ركض برجله

قوله (باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها لقوله تعالى : ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم) أي لمن : وقد قرئ في الشاذ فأن الله من بعد إكراههن لمن غفور رحيم ، وهي قراءة ابن مسعود
وجابر وسعيد بن جبلة ونسبت أيضا لابن عباس والمفحوظ عنه نفسه بذلك وكذا عن جماعة غيره ، وجوز
بعض المعربين أن يكون التقدير هـ لهم ، أي لمن وقع منه الإكراه لسكر إذا ناب ، وضيف لكون الأصل عدم
التقدير ، وأجيب بأنه لا بد من التقدير لأجل الربط ، واستشكل تعليق المغفرة لمن لأن التي تكره ليست آئمة ،
وأجيب باحتمال أن يكون الإكراه المذكور كان دون ما اعتبر شرطا فريما قصرت عن الحد الذي تعذر به فيأثم
فناسب تعليق المغفرة ، وقال البيضاوي : الإكراه لا ينافي المؤاخاة . قلت : أو ذكر المغفرة والرحمة لا يسألون
تقدم الأثم فهو كقوله (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم) قال الطائي : يستفاد منه
الوعيد الشديد للمكرهين لمن وفي ذكر المغفرة والرحمة تعريض وتقديره انتهرا أيها المذكورون فإثم مع كونهم
مكرهات قد يؤخذون لولا رحمة الله ومغفرته فكيف بكم أنتم ، ومناسبها للترجمة أن في الآية دلالة على أن لا إثم

على المكره على الزنا فيلزم أن لا يجب عليها الحد ، وفي صحيح مسلم عن جابر أن جارية لعبد الله بن أبي يقال لها مسيلة وأخرى يقال لها أميمة وكان يكرههما على الزنا فأنزل الله سبحانه وتعالى (ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء) الآية . قوله (وقال الليث) هو ابن سعد (حدثني نافع) هو مولى ابن عمر . قوله (أن صفية بنت أبي عبيد أخبرته) بمعنى الثفنية امرأة عبد الله بن عمر . قوله (أن عبدا من رقيق الإمارة) بكسر الهمزة أي من مال الخليفة وهو عمر . قوله (وقع على وايدة من الخس) أي من مال نخس الغنيمة الذي يتعلق بالتصرف فيه بالإمام ، والمراد زنى بها . قوله (فاستكرهها حتى اقتضاها) بفاف وضاد معجمة مأخوذ من القضا وهي عذرة البكر ، وهذا يدل على أنها كانت بكرا . قوله (لجلده عمر الحد ونفاه) أي جلده خمسين جلدة ونفاه نصف سنة ، لأن حده نصف حد الحر ، ويستفاد منه أن عمر كان يرى أن الرقيق ينفي كالححر ، وقد تقدم البحث فيه في الحدود . وقوله (لم يجلد الوليدة لأنه استكرهها) لم أفق على اسم واحد منهما . وهذا الآخر وصله أبو القاسم البغوي عن العلاء بن موسى عن الليث بمثله سواء ، ووقع لي عالما جدا بيني وبين صاحب الليث فيه سبحة أنفاس بالبيع المتصل في أزيد من ستين سنة ، قرأته على محمد بن الحسن بن عبد الرحيم الدقاق عن أحمد بن نعمة سماعا أنبأنا أبو المجاج بن عمر أنبأنا أبو الوقت أنبأنا محمد بن عبد العزيز أنبأنا عبد الرحمن بن أبي شريح أنبأنا البغوي فذكره ، وعند ابن أبي شيبة فيه حديث مرفوع عن وائل بن حجر قال استكرهت امرأة في الزنا فدرأ وصول الله ^{عليها} عنها الحد ، وسنده ضعيف . قوله (وقال الزهري في الأمة البكر يفرعها) بفاء وبعين مهملة أي يقتضاها . قوله (يقيم ذلك) أي الافتراع (الحكم) بفتح التين أي الحاكم . قوله (بقدر ثمتا) أي على الذي اقتضاها ويجلد ، والمضى أن الحاكم يأخذ من المفترعة الافتراع بنسبة فيعتها أي أرض النقص ، وهو التفاوت بين كونها بكرا أو ثيبا ، وقوله « يقيم » بمعنى يقوم وقائدة قوله « ويجلد » لدفع تورم من بطن أن المقر ينفى عن الجلد . قوله (وليس في الأمة الشيب في قضاء الأئمة غرم) بضم المعجمة أي غرامة ، ولم يكن عليها الحد . ثم ذكر طرقا من حديث أبي هريرة في شأن إبراهيم وسارة مع الجبار ، وقد مضى شرحه مستوفى في أحاديث الأنبياء . وقوله هناك الظالم ، تقدم هناك بلفظ والكافر . وقوله « غط » بضم الغين المعجمة أي غم وزنه وهنائه وقبل خنق ، وأقبل ابن اللين أنه روى بالعين المهملة وأخذ من العطمة وهي حكاية صوت ، وتقدم الخلاف في تسمية الجبار ، والمراد بالقرية حران وقيل الأردن وقيل مصر ، وقولها « ان كنت » ليس للشك فتقديره إن كنت مقبولة الايمان عندك ، وقوله وكفى أي حرك ، قال ابن المنبر : ما كان ينبغي لإدخال هذا الحديث في هذه الترجمة أصلا ، وليس لها مناسبة لترجمة إلا سقوط الملامة عنها في الخلوة لكونها كانت مكرهة دلي ذلك ، قال السكرماني تبعها لابن بطال ، وجه إدخال هذا الحديث في هذا الباب مع أن سارة عليها السلام كانت معصومة من كل سوء أنها لا ملامة عليها في الخلوة مكرهة فكأنها غيرها لو زنى بها مكرهة لاحد عليها . (تكميل) : لم يذكروا حكم إكراه الرجل على الزنا . وقد ذهب الجمهور أنه لا حد عليه ، وقال مالك وطائفة : عليه الحد لأنه لا ينتشر إلا بالذمة ، وسواء أكرهه سلطان أم غيره ، وعن أبي حنيفة يحد إن أكرهه غير السطان ، وعائنه صاحباء ، واحتج المالكية بأن الانتشار لا يحصل إلا بالاطمأنينة وسكون النفس ، والمكره بخلافه لأنه خائف ، وأجيب بالمتنع وبأن الوطء يتصور بغير انتشار . والله أعلم

٧ - باب بين الرجل لصاحبه انه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه ، وكذلك كل مكره يخاف فانه يذب عنه الظالم ويقال دونه ولا يخذله ، فان قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص . وان قيل له لتشر بن الحر أو لتأكل الميتة أو اتبعين هبذك أو تفر بدين أو تهب هبة أو تحمل عقدة أو لتقتل أبك أو أخاك في الاسلام وما أشبه ذلك وسمعه ذلك أقول النبي ﷺ « المسلم أخو المسلم » . وقال بعض الناس : لو قيل له لتشر بن الحر أو لتأكل الميتة أو لتقتل أبك أو أخاك أو ذا رحم محرّم لم يسمعه لأن هذا ليس بمضطر ، ثم ناقض فقال : إن قيل له لتقتل أبك أو ابنك أو اتبعين هذا العبد أو تفر بدين أو تهب يلزم في القياس ، ولسمكنا نستحسن ونقول : البيع والهمة وكل عقدة في ذلك باطل ، فرقوا بين كل ذي رحم محرّم وغيره بغير كتاب ولا سنة . وقال النبي ﷺ « قال إبراهيم لأسرته : هذه أختي » وذلك في الله . وقال للزحمي : إذا كان المستحلف ظالماً فنية الحالف ، وإن كان مظلوماً فنية المستحلف

٦٩٥١ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن سالمًا أخبره « أن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله ﷺ قال : المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يسله . ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته »

٦٩٥٢ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا هشيم أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ابن أنس « من أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً . فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره ؟ قال تعجزه أو تمنعه من الظلم ، فان ذلك أنصره » قوله (باب بين الرجل لصاحبه انه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه) جواب الشرط يأتي بعده . قوله (وكذلك كل مكره يخاف فانه) أي المسلم (يذب) بفتح أوله رضم الذال المعجمة أي يدفع (عنه الظالم ويقال دونه) أي عنه (ولا يخذله) قال ابن بطال : ذهب مالك والجمهور الى أن من أكره على بين إن لم يملأها قتل أخوه المسلم أنه لا حث عليه ، وقال الكوفيون يحث لانه كان له أن يورى فلما ترك الزودية صار قاصداً اليمين فيحنت . وأجاب الجمهور بأنه إذا أكره على اليمين فنيته غائفة أقوله « الأعمال بالنيات » . قوله (فان قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص) قال الداودي : أراد لا قود ولا دية عليه ولا قصاص ، قال والدية تسمى أرضاً . قلت : والاول أن قوله « ولا قصاص » تأكيد ، أو أطلق القود على الدية . وقال ابن بطال : اختلفوا فيمن قاتل عن رجل خشي عليه أن يقتل فقتل دونه هل يجب على الآخر قصاص أو دية ؟ فقالت طائفة : لا يجب عليه شيء للحديث المذكور ففيه « ولا يسله » وفي الحديث الذي بعده « أنصر أخاك » وبذلك قال عمر ، وقالت طائفة : عليه القود وهو قول الكوفيين وهو يشبه قول ابن القاسم وطائفة من المالكية ، وأجابوا عن الحديث بأن فيه

الندب إلى النصر وليس فيه الإذن بالقتل ، وانتهجه قول ابن بطال أن القادر على تخليص المظلوم توجه عليه دفع الظلم بكل ما يمكنه ، فإذا دافع عنه لا يقصد قتل الظالم وإنما يقصد دفعه فلو أتى الدفع على الظالم كان دمه هدرا وحينئذ لا فرق بين دفعه عن نفسه أو عن غيره . **قوله** (وإن قيل له لنشر الخمر أو لنا كل الميتة أو لنبيين عبيد أو لنشر يدين أو تهيب هبة أو تحمل عقدة أو انتنان أباك أو أخاك في الإسلام وما أشبه ذلك وسعه ذلك لقول النبي ﷺ المسلم أخو المسلم قال الأكرماني : المراد بحمل العقدة فسخا وقيد الأخ بالإسلام ليكون أهم من القريب وسعه ذلك ، أي جاز له جميع ذلك ليخلص أباه وأخاه ، وقال ابن بطال ما يخصه : مراد البخاري أن من هدد بقتل والده أو بقتل أخيه في الإسلام أن لم يفعل شيئا من المعاصي أو يقر على نفسه بدين ليس عليه أو يهب شيئا لغيره بغير طيب نفس منه أو يحمل عقدا كإطلاق والعناق بغير اختياره أنه يفعل جميع ما هدد به لينجو أبوه من القتل وكذا أخوه المسلم من الظلم ودليله على ذلك ما ذكره في الباب الذي بعده موصولا ومعلفا ، وفيه ابن الذين على وهم وقع للداودي الشارح حاصله أن الداودي وهم في إيراد كلام البخاري لحمل قوله : **الانتنان** ، بالثناء وجعل قول البخاري وسعه ذلك ، ولم يسمه ذلك ، ثم تعقبه بأنه إن أراد لا يسمه في قتل أبيه أو أخيه فصواب ، وأما الإقرار بالدين والهبة والبيع فلا يلزم ، واختلاف في الشرب والاكل ، قال ابن النين : قرأ النفلان بقاء الخطابية وإنما هو بالنون . **قوله** (وقال بعض الناس لو قيل له لنشر الخمر أو لنا كل الميتة أو لنفلان ابنك أو أباك أو ذارحم محرم لم يسمه لأن هذا ليس بمضطر ، ثم ناقض فقال : إن قيل له لنفلان أباك أو لنبيين من هذا العبد أو لنفرن بدين أو هبة يلزمه في القياس ، ولما كنا نستحسن ونقول البيع والهبة وكل عقدة في ذلك باطل) قال ابن بطال : معناه أن ظاننا لو أراد قتل رجل فقال لولد الرجل مثلا أن لم تشرب الخمر أو تأكل الميتة قتلت أباك ، وكذا لو قال له قتلت ابنك أو ذارحم لك ففعل لم يأتهم عند الجمهور ، وقال أبو حنيفة بأثم لأنه ليس بمضطر لأن الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة نفسه لا في غيره ، وليس له أن يمضي الله حتى يدفع عن غيره بل الله سائل الظالم ولا يؤخذ الابن لأنه لم يقدر على الدفع إلا بارتكاب ما لا يحل له ارتكابه ، قال : ونظيره في القياس ما لو قال إن لم تبع عبدك أو تفر بدين أو تهيب هبة أن كل ذلك ينعقد ، كما لا يجوز له أن يرتكب المصيبة في الدفع عن غيره . ثم ناقض هذا المبنى فقال : ولما كنا نستحسن ونقول البيع وغيره من العقود كل ذلك باطل ، بخلاف قياس قوله بالاستحسان الذي ذكره ، فلذلك قال البخاري بعده دفعوا بين كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة ، يعني أن مذهب الحنفية في ذي الرحم بخلاف مذهبهم في الأجنبي . فلو قيل لرجل : لنفلان هذا الرجل الأجنبي أو لنبيين كذا ففعل لينجيه من القتل يلزمه البيع ، ولو قيل له ذلك في ذي رحمه لم يلزمه ما عده . والحاصل أن أصل أبي حنيفة القزوم في الجميع قياسا لكن يستثنى من له منه رحم يستحسانا ، ورأى البخاري أن لا فرق بين القريب والأجنبي في ذلك لحديث . المسلم أخو المسلم ، فإن المراد به أخوة الإسلام لا النسب ، ولذلك استشهد بقول إبراهيم : هذه أختي ، والمراد أخوة الإسلام ، والافتكاك الأخت كان حراما في ملة إبراهيم ، وهذه الأخوة توجب حباة أخيه المسلم والدفع عنه فلا يلزمه ما عده ولا إثم عليه فيما يأكل ويشرب للدفع عنه : فهو كما لو قيل له انتفلن كذا أو لنفلانك فإنه يسمه أنيانا ولا يلزمه الحكم ولا يقع عليه الأثم . وقال الأكرماني : يحتمل أن يقرر البحث المذكور بأن يقال إنه ليس بهما لأنه غير في أمور متعددة والتخيير بنافي الإكراه ، فكلا لا إكراه في الصورة الأولى

وهي الأكل والشرب والقتل كذلك لا إكراه في الصورة الثانية وهو البيع والهبة والعتيق، بحيث قالوا ببطلان البيع استحسانا فقد ناقضوا إذ يلزم منه القول بالإكراه وقد قالوا بعدم الإكراه. قلت: ولذا نال أن يقول بعدم الإكراه أصلا، وإنما أثبتوه بطريق القياس في الجميع لكن استحسنوا في أمر المحرم لمعنى قام به، وقوله في أول التقرير: في أمور متعددة، ليس كذلك بل الذي يظهر أن، أو، فيه لتنويح لا لتخيير وأنها أمثلة لا مثال واحد ثم قال الكرماني: وقوله أي البخاري أن تقريرهم بين المحرم وغيره شيء قالوه لا يدل عليه كتاب ولا سنة أي ليس فيما ما يدل على الفرق بينهما في باب الإكراه، وهو أيضا كلام استحسناني، قال: وأمثال هذه المباحث غير مناسبة لموضع هذا الكتاب إذ هو خارج عن فنه. قلت: وهو عجب منه لأن كتاب البخاري كما تقدم تقريره لم يقصده إيراد الأحاديث نقلا صرفا بل ظاهر وضده أنه يجعل كتابا جامعا للأحكام وغيرها، وفقهه في تراجمه، فذلك يورد فيه كثيرا الاختلاف إلى ويرجح أحيانا ويسكت أحيانا توفيقا عن الجزم بالحكم ويورد كثيرا من التفاسير ويشير فيه إلى كثير من الغلط وترجيح بعض الطرق على بعض، فإذا أورد فيه شيئا من المباحث لم تستغرب، وأما ومنه إلى أن طريقة البحث ليست من فنه. فتلك شكاة ظاهر عنك عارها، للبخاري أسوة بالأئمة الذين سلك طريقهم كالشافعي وأبي نوري والحلي وأبي أحمد وإسحق، فهذه طريقهم في البحث وهي محصلة للمقصود وإن لم يبرجوا على اصطلاح المأخريز. قوله (وقال النبي ﷺ قال إبراهيم لآسائه) في رواية الكشمغيني: إساءة. قوله (هذه أختي وذلك في الله) هذا طرف من قصة إبراهيم وسارة مع الجبار، وقد وصله في أحاديث الأنبياء وليس فيه وذلك في الله بل تقدم هناك ثنتان منهما في ذات الله قوله (أني سقيم) وقوله (بل فعله كبيرم هذا) ومفهومه أن الثالثة وهي قوله وهذه أختي، ليست في ذات الله، فعلى هذا فقوله وذلك في الله، من كلام البخاري ولا مخالفة بينه وبين مفهوم الحديث المذكور، لأن المراد أنهما من جهة بعض الأسر الأولى بخلاف الثالثة فإن فيها شائبة نفع وحظه، ولا ينبغي أن يكون في الله أي من أجل توصله بذلك إلى السلامة بما أراده الجبار منها أو منه. قوله (وقال النخعي: إذا كان المستحلف ظلما فنية الحالف، وإن كان مظلوما فنية المستحلف) وصله محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عنه بلفظه إذا استحلف الرجل وهو مظلوم فاليمين على ما يرى وعلى ما يورى، وإذا كان ظلما فاليمين على نية من استحلفه، وصله ابن أبي شيبة عن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي بلفظه إذا كان الحالف مظلوما فله أن يورى. وإن كان ظلما فاليمين له أن يورى، قال ابن بطلال: قول النخعي يدل على أن النية عنده نية المظلوم أبدا. وإلى مثله ذهب مالك والجمهور، وعند أبي حنيفة النية نية الحالف أبدا. قلت: ومذهب الشافعي أن الحلف إن كان عند الحاكم فآلنية نية الحاكم وهي راجعة إلى نية صاحب الحق، وإن كان في غير الحكم فآلنية نية الحالف. قال ابن بطلال: ويتصور كون المستحلف مظلوما أن يكون له حق في قبل رجل فيجده ولا بيئة له فيستحلفه فتسكون النية نيته لا الحالف فلا تنفعه في ذلك التورية. ثم ذكر البخاري حديث ابن عمر مرفوعا عن النبي ﷺ: «وقد تقدم من هذا الوجه بأتم من هذا السياق في كتاب المظالم مشروحا» قوله (حدثني محمد بن عبد الرحيم) هو البراز بمجتهدين البغدادي الملقب صاعقة وهو من طبقة البخاري في أكثر شيوخه، وسعيد بن سليمان من شيوخ البخاري فقد روى عنه بغير واسطة في مواضع أقربها في باب من اختار الضرب، وقد أخرج البخاري حديث الباب في كتاب المظالم عن عثمان بن أبي شيبة عن هشيم

فزل فيه هنا درجتين لان سياقه هنا أتم والمغايرة الإسناد . قوله (فقال رجل) لم أفهم على اسمه ، ووقع في رواية عثمان ، قالوا ، . قوله (أنصره مظلوما) بالماء على الاستفهام وهو استفهام تقرير ويجوز ترك المد . قوله (أفرأيت) أى أخبرني قال الكرمان : في هذه الصيغة مجازان : اطلاق الرقبة وإرادة الاخبار ، والخبر وإرادة الامر . قوله (اذا كان ظالما) أى كيف أنصره على ظله . قوله (تمجزه) بمهملة ثم جيم ثم ذى الأكر ، ولبعضهم بالراء بدل الواو وكلاهما بمعنى المنع ، وفي رواية عثمان تأخذ فوق يده ، وهو كناية عن المنع ، وتقدم بيان اختلاف ألفاظه هناك ، ومنها أن في رواية عائشة ، قال ان كان مظلوما فخذ له بحقه ، وان كان ظالما فخذ له من نفسه ، أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب أدب الحكماء .

عائمة : اشتمل كتاب الاكراه من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا . المعاق منها ثلاثة وسائرهما موصول ، وهى مكررة كلها فيما مضى ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم تسعة آثار . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٠ - كتاب الحيل

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم : كتاب الحيل) جمع حيلة وهى ما يتوصل به الى مقصود بطريق خفى . وهى عند العلماء على أقسام بحسب الحامل عليها ، فان توصل بها بطريق مباح الى إبطال حق أو إثبات باطل فهى حرام أو الى إثبات حق أو دفع باطل فهى واجبة أو مستحبة ، وإن توصل بها بطريق مباح الى سلامة من وقوع في مكرره فهى مستحبة أو مباحة ، أو الى ترك مندوب فهى مكروهة . ووقع الخلاف بين الأئمة في القسم الاول : هل يصح مطلقا وينفذ ظاهرا وباطنا ، أو يبطل مطلقا ، أو يصح مع الإثم ؟ ولئن أجازها مطلقا أو أبطلها مطلقا أدلة كثيرة ، فن الاول قوله تعالى (وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تمنع) وقد عمل به النبي ﷺ في حق الضعيف الذى زنى ، وهو من حديث أبى أمامة بن سهل فى السنن ، ومنه قوله تعالى (ومن يتق الله يجعل له مخرجا) وفى الحيل مخرج من المضائق ، ومنه مشروعية الاستئذان فان فيه تحليصا من الخنث ، وكذلك الشروط كلها فان فيها سلامة من الوقوع فى الحرج ، ومنه حديث أبى هريرة وأبى سعيد فى قصة بلال ، بيع الجميع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنينا ، ومن الثانى قصة أصحاب السبت وحديث حرمت عليهم الدخول لجدولها فباعوها وأكلوا ثمنها ، وحديث النوى عن النجاشى ، وحديث لعن المحلل والمحلل له ، والأصل فى اختلاف العلماء فى ذلك اختلافهم : هل المعتبر فى صبيغ العقود ألفاظها أو معانيها ؟ فن قال بالاول أجاز الحيل . ثم اختلفوا : فمن من جعلها تنفذ ظاهرا وباطنا فى جميع الصور أو فى بعضها ومنهم من قال تنفذ ظاهرا لا باطنا ، ومن قال بالثانى أبطلها ولم يجوز منها إلا ما وافق فيه اللفظ المعنى الذى تدل عليه القرائن الحالية ، وقد اشتهر القول بالحيل من الحنفية لكون أبى يوسف صنف فيها كتابا ، لكن المعروف عنه وعن كثير من أئمتهم تقييد أعمالها بقصد الحق ، قال صاحب المحيط أصل الحيل قوله تعالى (وخذ بيدك ضغثا) الآية ، وضابطها إن كانت للأفراد من الحرام والتباعد من الإثم الحسن ، وإن كانت لا بطل حق مسلم فلا بل هى إثم وعدوان

١ - باب في ترك الحيل ، وأن لكل امرئ ما نوى . في الأيمان وغيرها

٦٩٥٣ - **حديث** أبو الذئبان حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص قال : « سمعتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخطبُ قال : سمعتُ النبي ﷺ يقول : يا أيها الناس ، إنما الأعمال بالنية ، وإنما لأمرئ ما نوى : فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن هاجر إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتركوها فهجرته إلى ما هاجر إليه »

قوله (باب ترك الحيل) قال ابن المنير : ادخل البخاري ترك في الترجمة لئلا يقرهم أي من الترجمة الأولى إجازة الحيل . قال : وهو بخلاف ما ذكره في باب بيمة الصغير ، فإنه أورد فيه أنه لم يبايعه بل دعا له وفسخ رأسه فلم يقل باب ترك بيمة الصغير وذلك أن بيمته لو وقعت لم يكن فيما ذكر ، بخلاف الحيل فإن في القول بجوازها عموما لإبطال حقوق وجبت وإثبات حقوق لا تحب فتحرى فيها لذلك . قلت : وإنما أطلني أولا الإشارة إلى أن من الحيل ما يشرع فلا يترك مطلقا . **قوله** (وإن لكل امرئ ما نوى في الأيمان وغيرها) في رواية الكشميهني « وغيره » وجعل الضمير مذكرا على إرادة التعمين المستفاد من صيغة الجمع ، وقوله في الأيمان وغيرها من تفقه المصنف لا من الحديث ، قال ابن المنير : اتسع البخاري في الاستنباط والمشهور عند النظر حل الحديث على العبادات لعملة البخاري عليها وعلى المعاملات ، وتبع ما سلك في القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد ، ولو فسد اللفظ وصح القصد انتهى اللفظ وأعمل القصد تصحيحا وإطلا . قال : والاستدلال بهذا الحديث على سد الذرائع وإبطال التحيل من أقوى الأدلة ، ووجه التعميم أن المحذوف المقدر الاعتبار ، فحق الاعتبار في العبادات إجراؤها وبيان مراعاتها ، وفي المعاملات وكذلك الأيمان الرد إلى القصد ، وقد تقدم في باب ما جاء أن الأعمال بالنية ، من كتاب الإيمان في أوائل الكتاب تصريح البخاري بدخول الأحكام كلها في هذا الحديث ، وانتقلت هناك كلام ابن المنير في ضابط ذلك . **قوله** (حدثنا محمد بن إبراهيم) هو النخعي . وقد صرح بتحديث علقمة شيخه في هذا الحديث له في أول بدء الوحي وسمعت النبي ﷺ يقول : يا أيها الناس ، وفيه إشعار بأنه خطب به ، وقوله « يخطب » تقدم في بدء الوحي أن عمر قاله على المنبر . قوله (إنما الأعمال بالنية) تقدم في بدء الوحي بلفظ بالنيات ، وفي كتاب الإيمان بلفظ الأعمال بالنية ، كما هنا مع حذف « إنما » من أوله . **قوله** (وإنما لأمرئ ما نوى) تقدم في بدء الوحي بلفظ وإنما لكل امرئ ما نوى ، وهو الذي علقه في أول الباب وتقدم البحث في أن مفهومه أن من لم ينو شيئا لم يحصل له وقد أورد عليه من نوى الحج عن غيره وكان لم يحج فإنه لم يصح عنه ، ويسقط عنه الفرض بذلك عند الشافعي وأحمد والأوزاعي والشافعي ، وقال الباقون : يصح عن غيره ولا يفتقر عن نفسه لأنه لم ينو ، واحتج الأول بحديث ابن عباس في قصة شيرمة ، فعند أبي داود وحج عن نفسك ثم حج عن شيرمة ، وعند ابن ماجه وقامع هذه عن نفسك ثم حج عن شيرمة ، وسنده صحيح وأجابوا أن الحج خرج عن بقية العبادات ولذلك يتضي فاسده دون غيره ، وقد وافق أبو جعفر الطبري على ذلك ولكن حمله على الجمال بالحكم وإنه إذا علم بأنما الحال وجب عليه أن ينو به من نفسه لئلا يفتقر ولا يفتقر ، ويستثنى من عموم الخبر ما يحصل من جهة الفضل الإلهي بالقصد من غير عمل كالاجرة

الحاصل المريض بسبب مرضه على الصبر لثبوت الأخبار بذلك خلافاً لمن قال : إنما يقع الأجر على الصبر وحصول الأجر بالوعد الصادق لمن قصد العبادة فعاثه عنها طارئ بغير ارادته ، ولكن له أورد فجاء عن فعلهم المرض مثلاً فإنه يكتب له أجرها كمن عملها . وما يستثنى هل خلف ما إذا نوى صلاة فرض ثم ظهر له ما يقتضي بطلانها فرضاً هل تنقلب نفلاً ؟ وهذا عند العذر ، فأما لو أحرم بالظاهر مثلاً قبل الزوال فلا يصح فرضاً ولا ينقلب نفلاً إذا تعمد ذلك . وما اختلف فيه هل يثاب المسبوق ثواب الجماعة على ما إذا أدرك ركعة أو يعم ، وهل يثاب من نوى صيام نفلاً في أثناء النهار على جمعه أو من حين نوى ؟ وهل تمكّل الجمعة إذا خرج وقتها في أول الركعة الثانية مثلاً جمعة أو ظهراً وهل تنقلب بنفسها أو تحتاج الى تجديد نية ؟ والمسبوق إذا أدرك الاحتدال الثاني مثلاً هل ينوى الجمعة أو الظهر ؟ ومن أحرم بالحج في غير أشهره هل ينقلب عمرة أو لا ؟ واستدل به من قال بأبطال الحيل ومن قال بإعمالها ، لأن مرجع كل من الفريقين الى نية العامل ، وسدأني في أثناء الأبواب التي ذكرها المصنف إشارة الى بيان ذلك ، والضابط ما تقدمت الإشارة اليه إن كان فيه خلاص مظلوم مثلاً فهو مطلوب ، وإن كان فيه فوات حق فهو مذموم ، ونص الشافعي دلي كراهة تعاطي الحيل في تفويت الحق فقال بعض أصحابه : هي كراهة تنزيه ، وقال كثير من عقبيهم كافر الى : هي كراهة تحريم وبأنهم بقصده ، ويدل عليه قوله ، وإنما اسكل امرئ ما نوى ، فن نوى به قد البيع الربا وقع في الربا ولا يخافه من الإثم صورة البيع ، ومن نوى به قد الكاح التحليل كان مهلاً ودخل في الوعيد هل ذلك بالآمن ولا يخلصه من ذلك صورة النكاح ، وكل شيء قصد به تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله كان إثماً ، ولا فرق في حصول الإثم في التحليل على الفعل المحرم بين الفعل الموضوع له والفعل الموضوع عليه إذا جعل ذريعة له ، واستدل به على أنه لا تصح العبادة من الكافر ولا المجنون لأنها ليسا من أهل العبادة وعلى سقوط القود في شبه العمد لأنه لم يقصد القتل ، وعلى عدم مؤاخذة المخطئ والناسي والمسكر في الطلاق والعتاق ونحوهما ، وقد تقدم ذلك في أبوابه ، واستدل به من قال كانا السكية : البمين هل نية المحلوف له ولا تنفعه التورية ، وعكسه غيرهم ، وقد تقدم بيانه في الأيمان ، واستدلوا بما أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً : البمين على نية المستحلف ، وفي لفظ له : يمينك على ما يصدق به صاحبه ، وحمله الشافعية على ما إذا كان المستحلف الحاكم . واستدل به لمالك على القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد باقرا من كما تقدمت الإشارة اليه ، وضبط بعضهم ذلك بأن الألفاظ بالنسبة الى مقاصد المتكلم ثلاثة أقسام أحدها أن تظهر المطابقة إما بقينا وإما ظناً غالباً ، والثاني أن يظهر أن المتكلم لم يرد معناه إما يقيناً وإما ظناً ، والثالث أن يظهر في معناه ويقع الرد في إرادة غيره وعدمه هل حدد سواء ، فإذا ظهر قصد المتكلم لمعنى ما تكلم به أو لم يظهر قصد يخالف كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره ، وإذا ظهرت إرادته بخلاف ذلك فهل يستمر الحكم على الظاهر ولا عبرة بخلاف ذلك أو يعمل بما ظهر من إرادته ؟ واستدل الأول بأن البيع لو كان يفسد بأن يقال هذه الصيغة فيها ذريعة الى الربا ونية المتعاقدين فيها فاسدة لكان إفساد البيع بما يتحقق تحريمه أولى أن يفسد به البيع من هذا الظن ، كما لو نوى رجل بشراء سيف أن يقتل به رجلاً مسلماً به غير حق فإن العقد صحيح وإن كانت نيته فاسدة جزماً ، فلم يستلزم تحريم القتل بطلان البيع ، وإن كان العقد لا يفسد بمثل هذا فلا يفسد بالظن واتهم بطريق الأولى ، واستدل الثاني بأن النية تزمر في الفعل فيصير بها نارة حراماً وقارة حلالاً كما يصير العقد بها نارة صحيحاً وقارة فاسداً ، كالذبيح مثلاً فإن الحيوان يحل إذا ذبح لأجل الأكل ويحرم إذا ذبح لغير الله والصورة

واحدة ، والرجل يشتري الجارية لو كيله فتحرم عليه ولنفسه فتحل له وصورة العقد واحدة ، وكذلك صورة القرض في الذمة ويبيع النقد بمثله الى أجل صورتها واحدة والأول قرينة صحيحة والثاني معصية باطلة ، وفي الجملة فلا يلزم من صحة العقد في الظاهر رفع المخرج عن تمامية الحيلة الباطلة في الباطن والله أعلم . وقد نقل النسفي الحنفى في «الكافي» عن محمد بن الحسن قال : ليس من أخلاق المؤمنين القراء من أحكام الله بالحيل الموصلة الى البطلان الحنفى

٢ - باب في الصلاة

٦٩٥٤ - **حديث** إسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن عمار «عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

قال : لا يقبل الله أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ»

قوله (باب في الصلاة) أى دخول الحيلة فيها ، ذكر فيه حديث أبي هريرة لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، قال ابن بطال : فيه رد على من قال ان من أحدث في القدمة الأخيرة أن صلاته صحيحة لأنه أتى بما يضادها . ونعقب بأن الحدث في أثناءها مفسد لها فهو كالجماع في الحج لو طرأ في خلاله لأفسده وكذا في أخرى ، وقال ابن حزم في أجوبة له عن مواضع من صحيح البخارى : مطابقة الحديث للترجمة أنه لا يخلو أن يكون المرء طاهرا متيقنا للطهارة أو محدثا متيقنا للحدث وعلى الحالين ليس لاحد أن يدخل في الحقيقة حيلة ، بأن الحقيقة اثبات الشيء صدقا أو نفيه صدقا ، فكان ثابتا حقيقة فنافية بحيلة مبطل وما كان منتهيا فنافية بالحيلة مبطل وقال ابن المنير أشار البخارى بهذه الترجمة الى الرد على قول من قال بصحة صلاة من أحدث عمدا في أثناء الجلوس الأخير ويكون حديثه كسلامه بأن ذلك من العجل لتصح الصلاة مع الحدث ، ونقير ذلك أن البخارى بنى على أن انحلال من الصلاة وكن منها فلا تصح مع الحدث ، والغائل أنها تصح يرى أن انحلال من الصلاة ضدها فتصح مع الحدث ، قال : واذا نقرر ذلك فلا بد من تحقق كون السلام ركنا داخل في الصلاة لا ضدا لها . وقد استدل من قال بركنيته بمقالاته بالتحريم الحديث وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ، فإذا كان أحد الطارفين ركنا كان الطرف الآخر وكذا وبؤيده أن السلام من جنس العبادات لأنه ذكر الله تعالى وديناه لعباده فلا يقوم الحدث الفاحش مقام الذكر الحسن ، وانفصل الحنفية بأن السلام واجب لاركن : فان حجة الأحداث بعد التشهد توضأ وسلم وان تيممه فاعمد قاطع واذا وجد القطع انتهت الصلاة لمكون السلام ليس ركنا . وقال ابن بطال : فيه رد على أبي حنيفة في قوله ان الحدث في صلاته يتوضأ ويبنى ، ووافقه ابن أبي ابي . وقال مالك والشافعى : يستأنف الصلاة واحتجوا بهذا الحديث ، وفي بعض أفاضله ولا صلاة الا بطهور ، فلا يخلو حال انصرافه أن يكون مصليا أو غير مصلي فان قالوا هو مصلي رد لقوله ولا صلاة الا بطهور ، ومن جهة النظر أن كل حدث منع من ابتداء الصلاة منع من البناء عليها بدليل أنه لو سببه المني لاستأنف انفاقا . قلت : والشافعى قول وافق فيه أبا حنيفة . وقال الكرمانى : وجه أخذه من الترجمة أنهم حكموا بصحة الصلاة مع الحدث حيث قالوا يتوضأ ويبنى ، وحيث حكموا بصحتها مع عدم التنية في الوضوء اعلم أن الوضوء ليس بعبادة . ونقل ابن التين عن الداودى ما حاصله ان مناسبة الحديث للترجمة أنه أراد أن من أحدث وصلى ولم يتوضأ وهو يعلم أنه يخادع الناس بصلاته فهو مبطل كما خدع مهاجر أم قيس بهجرته وعادع الله وهو يعلم أنه مطاع على ضميمه . قلت : وقصة مهاجر أم قيس انما ذكرت في حديث الأعمال بالنيات ، وهو في

الباب الذي قبل هذا ، لا في هذا الباب ، وزعم بعض المتأخرين أن البخاري أراد الرد على من زعم أن الجنازة إذا حضرت وعاف فرتها أنه يتيم ، وكذلك من زعم أنه إذا قام الصلاة الليل فبعد عنه الماء وخشى إذا طلبه أن يفوته قيام الليل أنه نباح له الصلاة بالنيم ، ولا يخفى تكلفه

٣ - باب في الزكاة ، وأن لا يُفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة

٦٩٥٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله الأنصاري **حدثني** أبي **حدثني** ثمامة بن عبد الله بن أنس ، أن أنس **حدثه** أن أبا بكر كتب له فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ،

٦٩٥٦ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** إسماعيل بن جعفر عن أبي سُهَيْل عن أبيه ، عن طلحة بن عبيد الله أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ناز الرأس فقال : يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة ؟ فقال الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً . فقال : أخبرني بما فرض الله على من الصيام ؟ قال : شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً . قال : أخبرني بما فرض الله على من الزكاة ؟ قال فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام . قال والذي أكرمك لا أنطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً ، فقال رسول الله ﷺ : أبلغ إن صدق . أو دخل الجنة إن صدق . وقال بعض الناس : في عشرين ومائة مبر حقتان ، فإن أهلكها متعدياً أو وهبها أو احتال فيها فراراً من الزكاة فلا شيء عليه

٦٩٥٧ - **حدثني** إسحاق أخبرنا عبد الرزاق **حدثنا** معمر بن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع يقرئ منه صاحبه فيطلبه ويقول : أنا كنزك . قال : والله إن يزال يطلبه حتى يبسط يده فيلقمها قاه

٦٩٥٨ - وقال رسول الله ﷺ : إذا ما رب النعم لم يعط حقهما تسلط عليه يوم القيامة فتخط وجهه بأخفافها . وقال بعض الناس في رجل له إبل خاف أن تجب عليه للصدقة فباعها بإبل مثلاً أو بدينار أو بقر أو بدرهم فراراً من الصدقة بيوم احتيالاً فلا شيء عليه ، وهو يقول : إن زكى إبله قبل أن يحول الحول بيوم أو بسنة جازت منه

٦٩٥٩ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أنه قال : استفتى سعد بن عباد الأنصاري رسول الله ﷺ في أذكر كان على أمه نوقيت قبل أن تنفضه ، فقال رسول الله ﷺ : اقضيهما . وقال بعض الناس : إذا بانق الابل عشرين ففيها أربع شياء ،

فان وهبها قبل الحول أو باعها فراراً أو احتيالاً لاسقاط الزكاة فلا شيء عليه . وكذلك ان أنظفها فأت فلا شيء في ماله

قوله (باب في الزكاة) أى ترك التحيل في إسقاطها . **قوله (وأن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة)** هو لفظ الحديث الأول في الباب ، وهو طرف من حديث طويل أورده في الزكاة بهذا السند تاماً ومرفقاً وتقدم شرحه هناك . الحديث الثانى حديث طاحنة بن عبيد الله ، ان أعرابياً جاء الى رسول الله ﷺ نازراً الرأس ، الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان أول الصحيح . **قوله (وقال بعض الناس في هذين ومائة بمير حفتان فان أهلكما متممداً أو وهبها أو احتال فيما فرارا من الزكاة فلا شيء عليه)** قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن الدرء قبل الحول التصرف في ماله بالبيع والهبة والذبيح وإذا لم ينو الفرار من الصدقة ، وأجمعوا على أنه إذا حال الحول أنه لا يحل التحيل بأن يفرق بين مجتمع أو يجمع بين متفرق ، ثم اختلفوا فقال مالك : من فوت من ماله شيئاً بنوى به الفرار من الزكاة قبل الحول بشهر أو نحوه لزمت الزكاة عند الحول لقوله ﷺ وخشية الصدقة ، وقال أبو حنيفة إن نوى بتفريطه الفرار من الزكاة قبل الحول به يوم لا تضره النية لأن ذلك لا يلزمه الا بتام الحول ولا يتوجه اليه معنى قوله وخشية الصدقة ، الاحباش ، قال : وقال المهلب قصد البخارى أن كل حيلة يتحيل بها أحد في إسقاط الزكاة فان إثم ذلك عليه لأن النبي ﷺ لما منع من جمع الغنم أو تفرقتها خشية الصدقة فهم منه ملأ المعنى ، وفهم من حديث طاحنة في قوله د أفاح إن صدق ، أن من دام أن ينقض شيئاً من فرائض الله بحيلة يحتملها أنه لا يفلح ، قال : وما أجاب به الفقهاء من تصرف ذى المال في ماله قرب حلول الحول ثم يريد بذلك الفرار من الزكاة ومن نوى ذلك فلا إثم عنه غير ساقط وهو كمن فر عن صيام ومضان قبل رقية الهلال بيوم واستعمل سفراً لا يحتاج اليه ليفطر فلو عيّد اليه يتوجه ، وقال بعض الحنفية : هذا الذى ذكره البخارى ينسب لابن يوسف وقال محمد : يكره لما فيه من القصد إلى إبطال حق الفقراء بعد وجود سببه وهو النصاب ، واحتج أبو يوسف بأنه امتناع من الوجوب لا إسقاط الواجب ؛ واستدل بأنه لو كان له مائتا درهم فلما كان قبل الحول بيوم تصدق بدينار منها لم يكره ، ولو نوى بتصدقه بالدينار أن يتم الحول وايس في ملكه نصاب فلا يلزمه الزكاة ، وتعمق بأن من أصل أبي يوسف أن الحرمة تجامع الفروض كطواف المحدث أو العارى ، فكيف لا يكون القصد مكرهاً في هذه الحالة ؟ وقوله امتناع من الوجوب معترض ، فان الوجوب قد تقرر من أول الحول ولذلك جاز التحيل قبل الحول ، وقد انفقوا على أن الاحتياط لاسقاط الشفعة بعد وجوبها مكرره وإنما الخلاف فيما قبل الوجوب ، فقياسه أن يكون في الزكاة مكررها أيضاً والأشبه أن يكون أبو يوسف رجح عن ذلك فانه قال في كتاب الخراج بعد ايراد حديث لا يفرق بين مجتمع ، ولا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها عن ملكه لذلك غيره ليعرفها بذلك فتبطل الصدقة عنها بأن يصير اسكل واحد منهما مالا تجب فيه الزكاة ، ولا يحتال في إبطال الصدقة بوجه انتهى . ونقل أبو حنيفة الكبير داود في كتاب الحيل ه عن محمد بن الحسن أن محمداً قال : ما احتال به المسلم حتى يتخلص به من الحرام أو يتوصل به الى الحلال فلا بأس به ، وما احتال به حتى يبطل حقاً أو يحق باطلاً أو يدخل به شبهة في حق فهو مكرره ، والمكروه عنده الى الحرام أقرب . وذكر الشافعى أنه ناظر

محمدًا في امرأة كرهت زوجها وامتنع من فراقها فكنت ابن زوجها من نفسها فانها تحرم عندهم على زوجها بناءً على قولهم إن حرمة المصاهرة تثبت بالزنا ، قال فقلت لمحمد : الزنا لا يحرم الحلال لأنه ضده ولا يقاس شيء على ضده فقال : يحكمهم ما اجماع ، فقلت : الفرق بينهما أن الأول حدث به وحدها والآخر ذهبت به ووجب عليها الرجم ، ولزم أن المطلقة ثلاثا اذا نكحت حلت لزوجها ، ومن كان عنده أربع نسوة فزنى بمخامسة أن تحرم عليه إحدى الأربع إلى آخر المناظرة . وقد أشكل قول البخاري في الترجمة : فإن أهلكها ، بأن الإهلاك ليس من الحيل بل هو من أضاعة المال ، فإن الحيلة انما هي لدفع ضرر أو جلب منفعة وليس كل واحد منهما موجودا في ذلك ، ويظهر لي أنه يتصور بأن يذبح الحقين مثلا وينتفع بلحهم ما فقسقط الزكاة بالحقين وينقل الى ما دونهما . الحديث الثالث ، **قوله** (حدثنا اسحق) هو ابن راهوية كما جزم به أبو نعيم في المستخرج . **قوله** (يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعا أقرع) المراد بالكنز المال الذي يخبأ من غير أن يؤدي زكاته كما تقدم تقريره في كتاب الزكاة ، ووقع هناك في رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ : ومن أعطاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع ، فنذكر نحوه ، وبه تظهر مناسبة ذكره في هذا الباب . **قوله** (أنا كنزك) هذا زائد في هذه الطريق . **قوله** (والله لن يزال) في رواية الكشميين لا ، بدل من . **قوله** (حتى يسطر يده) أي صاحب المال . **قوله** (فيلقها فاه) يحتمل أن يكون فاعل بإقما الكنز أو الشجاع ، ووقع في رواية أبي صالح : فيأخذ بظهره . أي يأخذ الشجاع يد الكنز بشدقيه وهما اللذان كانا كما أوضحته هناك . **قوله** (وقال رسول الله ﷺ) هو موصول بالسند المذكور ، وهو من نسخة حمام عن أبي هريرة ، وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق فقدم هذا على الذي قبله **قوله** (إذا ما وب النعم) ما زائدة والرب المالك والنعم بفتح النين الإبل والغنم والبقر ، وقيل الإبل والغنم فقط حكمه في المحكم ، وقيل الإبل فقط ، ويؤيد الأول قوله تعالى (ومن الأنعام حمولة وفرشا) ، ثم نمره بالإبل والبقر والغنم ، ويؤيد الثالث اقتصاده هنا على الإخفاف فانها الإبل خاصة ، والمراد بقوله : وحقها ، زكاتها وصرح به في حديث أبي ذر كما تقدم في الزكاة أنه منه . **قوله** (وقال بعض الناس في رجل له إبل تخاف أن تجب عليه الصدقة فباعها بإبل مثله أو بقنم أو ببقر أو بدراهم فراراً من الصدقة بيوم احتيسا لا فلا شيء عليه) وهو يقول إن زكي إبله قبل أن يحول الحول بيوم أو ستة جلوس عنه) في رواية الكشميين : أجزاء عنه ، ويعرفه تقرير مذهب الحنفية بما مضى ، وقد تأكد المنع بمسألة التعجيل قبل توجيه إلزامهم التناقض أن من أجاز التقديم لم يراع دخول الحول من كل جهة ، فإذا كان التقديم على الحول مجزئا فليمكن التصرف فيها قبل الحول غير مسقط وأجاب عنهم ابن بطال بأن أبا حنيفة لم يتناقض في ذلك لأنه لا يوجب الزكاة إلا بنجام الحول ويجعل من قدمها كمن قدم دينها مؤجلا قبل أن يحل انتهى ، والتناقض لازم لأبي يوسف لأنه يقول إن حرمة تجامع الفرض كطواف الهمري ، ولو لم يتقرر الوجوب لم يجز التعجيل قبل الحول . وقد اختلف العلماء فيمن باع إبلًا بمثلها في أثناء الحول : فذهب الجمهور إلى أن البناء على حول الأولى لانحداد الجنس والنصاب ، والمأخوذ عن الشافعي قولان : باختلافهما في بيعها بغير جنسها فقال الجمهور : يستأنف لاختلاف النصاب ، وإذا فعل ذلك فرأوا من الزكاة أنهم ، ولو قلنا يستأنف . وعن أحمد إذا ملكها ستة أشهر ثم باعها بنقد زكي الدراهم عن ستة أشهر من يوم البيع ، ونقل شيخنا ابن الملقن عن ابن القيم أنه قال : إن البخاري إنما أتى بقوله : مانع الزكاة ، ليدل على أن الفرار من الزكاة

لا يحمل فهو مطالب بذلك في الآخرة ، قال شيخنا : وهذا لم نره في البخارى . قلت : بل هو فيه بالمعنى في قوله : وإذا مارب الفهم لم يعط حقه ، فهذا هو مانع الزكاة . الحديث الرابع حديث ابن عباس قل واستغنى سعد بن عبيدة الخ . تقدم شرحه قريبا في كتاب الايمان والندور ، قال المصنف : فيه حجة على أن الزكاة لا تسقط بالحيلة ولا بالموت ، لان النذر لما لم يسقط بالموت - والزكاة أركب منه - كانت لازمة لا تسقط بالموت أولى ، لانه لما ألزم الولي بقضاء النذر عن أمه كان قضاء الزكاة التي فرضها الله أشد لزوما . قوله (وقال بعض الناس : إذا بلغت الابل عشرين نفقا أربع شياه ، فإن وهما قبل الحول أو باعها فإرارا أو احتيا لا لا تسقط الزكاة فلا شيء عليه ، وكذلك إن أنلفها فأت فلا شيء عليه في ماله) تقدمت المناقشة في ضرورة الاتلاف قريبا ، وأجاب بعض الحنفية بأن المال إنما تجب فيه الزكاة مادام واجبا في الذمة أو مانعاً من الحقوق ، وهذا الذي مات لم يبق في ذمته شيء يجب على ورثته وقاؤه ، والسلام إنما هو في محل الحيلة لاني لزوم الزكاة إذا فر . قلت : وحرف المسألة أنه إذا قصد بيعهما الفرار من الزكاة أو هبتها الحيلة على إسقاط الزكاة ومن قصد أن يسترجعها بعد ما تقدم فهو آثم بهذا القصد لكن هل يؤثر هذا القصد في إبقاء الزكاة في ذمته أو يعمل به مع الإثم ؟ هذا من الخلاف ، قال الكرماني : ذكر البخارى في هذا الباب ثلاثة فروع يجمعها حكم واحد وهو أنه إذا زال ما سلك عما تجب فيه الزكاة قبل الحول سقطت الزكاة سواء كان قصد الفرار من الزكاة أم لا ، ثم أضاف بتفريعها عقب كل حديث فتشريع بأن من أجاز ذلك مخالف ثلاثة أحاديث صحيحة انتهى ، ومن الحيل في إسقاط الزكاة أن ينوي بمروض التجارة الفنية قبيل الحول فإذا دخل الحول الآخر استأنف التجارة حتى إذا قرب الحول أبطل التجارة ونوى الفنية وهذا بأثم جزما ، والذي يقوى أنه لا تسقط الزكاة عنه ، والعلم عند الله تعالى

٤ - باب الحيلة في النكاح

٦٩٦٠ - حدثنا محمد بن يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال حدثني نافع بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار . قلت لنافع : ما الشغار ؟ قال : ينكح ابنة الرجل وينكحها ابنته بغير صداق ، وينكح أخت الرجل وينكحها أخته بغير صداق ، وقال بعض الناس : إن احتال حتى تزوج على الشغار فهو جائز ، وللشرط باطل . وقال في اللقمة : النكاح فاسد والشرط باطل ، وقال بعضهم : اللقمة والشغار جائزان وللشرط باطل

٦٩٦١ - حدثنا محمد بن يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر حدثنا الزهري عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي عن أبيهما أن علياً رضي الله عنه قال له : إن ابن عباس لا يرى بتمعة النساء بأساً . فقال : إن رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خيبر ، وعن لحوم الحمر الانسية . وقال بعض الناس : إن احتال حتى تمتع فالتكاح فاسد ، وقال بعضهم : التكاح جائز والشرط باطل

قوله (باب الحيلة في النكاح) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن الشغار، وفيه تفسيره عن نافع، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح وتقرير كون التفسير مرفوعا قال ابن المنير: ادخل البخاري الشغار في باب الحيل مع أن القائل بالجرأز يبطل الشغار ويوجب مهر المثل مشكك، ويمكن أن يقال إنه أخذه مما نقل أن العرب كانت تأنف من التلغظ بالنكاح من جانب المرأة فرجعوا إلى التلغظ بالشغار لوجود المساواة التي تدفع الأنفة، فحما الشرع رسم الجاهلية لحرم الشغار وشدد فيه ما لم يشدد في النكاح الخالي عن ذكر الصداق، ولو صححنا النكاح بلفظ الشغار وأرجبنا مهر المثل أبقينا غرض الجاهلية بهذه الحيلة انتهى، وفيه نظر لأن الذي نقله عن العرب لا أصل له، لأن الشغار في العرب بالنسبة إلى غـيـره قليل، وقضية ما ذكره أن نكحوا أنسكحتهم كلها كانت شفاوا لوجود الأنفة في جميعهم. والذي يظهر لي أن الحيلة في الشغار تنصير في موثر أراد تزويج بنت فقير فامتنع أو اشتط في المهر فحدهم بأن قال له زوجها وأنا أزوجهك بنى فرغب الفقير في ذلك لسهوله ذلك عليه فلما وقع العقد على ذلك وقيل له إن العقد يصح ويلزم لكل منهما مهر المثل فإنه يندم إذا لا قدرة له على مهر المثل لبنت المومر وحصل المومر مقصوده بالتزويج لسهوله مهر المثل عليه، فإذا أبطل الشغار من أصله بطلت هذه الحيلة. قوله (وقال بعض الناس: إن احتمال حتى تزوج حل الشغار فهو جائز والشرط باطل، وقال في المنعة: النكاح قاسد والشرط باطل. قلت: وهذا بناء على قاعدة الحنفية أن ما لم يشرع بأصله باطل، وما شرع بأصله دون وصفه فاسد، فالنكاح مشروع بأصله وجعل البضع صداقا وصف فيه فيفسد الصداق ويصح النكاح، بخلاف المنعة فإنما لما ثبت أنها منسوخة صارت غير مشروعة بأصلها. قوله (وقال بعضهم: المنعة والشغار جائزان والشرط باطل) أي في كل منهما كأنه يشير إلى ما نقل عن زفر أنه أجاز النكاح المؤقت والنهي الوقت لأنه شرط فاسد والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد، وردوا عليه بالفرق المذكور، قال ابن بطال لا يكون البضع صداقا عند أحد من العلماء وإنما قالوا ينقذ النكاح بمهر المثل إذا اجتمعت شروطه والصداق ليس بركن فيه، فهو كالموعد بغير صداق ثم ذكر الصداق فساد ذكر البضع كلا ذكر انتهى. وهذا يحصل ما قاله أبو زيد وغيره من أئمة الحنفية، وقمعه ابن السمعاني فقال: أبس الشغار إلا النكاح الذي اختلفنا فيه وقد ثبت النهي عنه والنهي يقتضي فساد المنهي عنه لأن العقد الشرعي إنما يجوز بالشرع وإذا كان منهيا لم يكن مشروعا، ومن جهة المعنى أنه يمنع تمام الإيجاب في البضع للزوج والنكاح لا ينعقد إلا بإيجاب كامل، ووجه قولنا يمنع أن الذي أوجبه للزوج نكاحا هو الذي أوجبه للمرأة صداقا، وإذا لم يحصل كالإيجاب لا يصح فإنه جعل عين ما أوجبه للزوج صداقا للمرأة فهو كمن جعل الشيء لشخص في عقد ثم جعل عينه لشخص آخر فإنه لا يكمل الجعل الأول، قال: ولا يعارض هذا ما لو زوج أمته آخر فإن الزوج يملك النتح بالفرج والسيد يملك رقبة الفرج بإدليل أنها لو وطئت بعد بشرة يكون المهر للسيد، والفرق أن الذي جعله السيد للزوج لم يبقه لنفسه لأنه جعل ملك النتح بالأمه للزوج وما عدا ذلك باق له، وفي مسألة الشغار جعل ملك النتح الذي جعله للزوج بعينه صداقا للمرأة الأخرى ورقبة البضع لا تدخل تحت ملك الزوجين حتى يصح جعله صداقا. قوله (يحيى) هو القطان، وهبيد الله بن عمر هو العمري، ومحمد بن علي هو المعروف بابن الحنفية، وعلي هو ابن أبي طالب. قوله (قيل له إن ابن عباس لا يرى بمنعة النساء بأسا) لم أقف على أمم القائل، وزاد عمرو بن علي في روايته لهذا الحديث عن يحيى القطان وقال له إنك تأبه، بشارة فوقانية وياه

آخر الحروف بوزن فاعل من التيه وهو الحيرة ، وانما وصفه بذلك إشارة الى أنه تمسك بالمدوخ وغفل عن الناسخ ، وقد تقدم بيان مذهب ابن عباس في ذلك في كتاب النكاح مستوفى . قوله (وقال بعض الناس : إن احتمال حتى تمتنع فالنكاح فاسد) أى ان عقد نكاح مته ، والفساد لا يستلزم البطلان لإمكان اصلاحه بالغاء الشرط فيتحيل في تصحيحه بذلك ، كما قال في ربا الفضل إن حذفته منه الزيادة صح البيع . قوله (وقال بعضهم الخ) تقدم أنه قول زفر ، وقيل إنه لم يجر إلا النكاح المؤقت وأبقى الشرط . وأجيب بأن نسخ المنة ثابت والنكاح المؤقت في معنى المنة ، والاعتياز عندهم في العقود بالمعاني

٥ - باب ما يكره من الاحتيال في البيوع . ولا يمنع فضل الماء لينعم به فضل السكلا

٦٩٦٢ - **رواه** اسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ

قال : لا يمنع فضل الماء لينعم به فضل السكلا »

قوله (باب ما يكره من الاحتيال في البيوع . ولا يمنع فضل الماء لينعم به فضل السكلا) ذكر فيه حديث أبي هريرة لا يمنع الخ ، واسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الشرب ، قال الملب : المراد وحمل كان له بئر وحوضا كلا مباح وهو بفتح الكاف واللام مهود ما يرعى ، فأراد الاختصاص به فيمنع فضل ماء بئر أن مرده أهم فخير للشرب وهو لا حاجة به إلى الماء الذي يمنعه وانما حاجته الى السكلا وهو لا يقدر على منعه لكونه غير ملوك له فيمنع الماء فيتوفر له السكلا لأن النعم لا تستغنى عن الماء بل إذا دعت السكلا عطاش وبكون ماء بئر بعيدا عنها فيذهب صاحبها من ذلك السكلا فيتوفر لصاحب البئر بهاء العيلة . انتهى ووضحا . قال : وفيه معنى آخر وهو أنه قد يخص أحد معاني الحديث وبسكت من البقية لأن ظاهر الحديث اختصاص القنى بما إذا أريد به منع السكلا إذا لم يرد به ذلك فلا تنهى عن منع السكلا ، والحديث معناه لا يمنع فضل الماء بوجه من الوجوه لأنه إذا لم يمنع بسبب غيره فأحرى أن لا يمنع بسبب نفسه : وفي تسميته فضلا إشارة إلى أنه إذا لم تكن زيادة عن حاجة صاحب البئر جاز لصاحب البئر منعه واقه أعلم . وقال ابن المنير وجه مطابق الترجمة أن الآبار التي في البوادي لمخترها أن يخص بها عسدا فضلها من الماء ، بخلاف السكلا المباح فلا اختصاص له به ، ولو تحيل صاحب البئر فادعى أنه لا فضل في ماء البئر من حاجته ليتوفر له السكلا الذي بقره لأن صاحب الماشية حينئذ يحتاج أن يحولها الى ماء آخر لأنها لا تستطيع الرعى على الغلما لدخل في النهى ، ثم قال : ولا يلزم من كون دعواه كذبا محضا أن لا يكون في كلامه تحيل على منع المباح فحجته ظاهرة فيما له فيه مقال وهو الماء تحيلا على ما لا حق له فيه ولا حجة وهو السكلا . قلت : وهذا جواب عن أصل التحيل لا عن خصوص التحيل في البيع ، ومن ثم قال الكرماني : هو من قبيل ما ترجم به وببعض له فلم يذكر فيه حديثا ، يريد أنه ترجم بالتحيل بالبيع وعطف عليه ولا يمنع فضل الماء ، وذكر الحديث المتعلق بالثاني دون الأول ، لكن لا يدفع هذا القدر السؤال عن حكمة إيراد منع فضل الماء في ترك الحيل . ثم قال الكرماني : يمكن أن يكون المنع أهم من أن يكون بطريق هدم البيع أو بغيره انتهى . ويظهر أن المناسبة بينهما ما أشار اليه ابن المنير لكون تمامه أن يقال : إن صاحب البئر يدعى أنه لا فضل في ماء البئر ليجتاج من احتاج إلى السكلا أن يبتاع منه ماء بئر له في ماشيته ، فيظهر

حينئذ أنه يحيل بالجمد على حصول البيع ليتم مراده في أخذ ثمن ماء البئر وفي توفير السكلا عليه ، وأما ابن بطال فأدخل في هذه الترجمة حديث النهي عن النجش ، فلو كان كذلك لبطال الاعتراض ، لكن ترجمة النجش موجودة في جميع الروايات بين الحديثين

٦ - باب ما يُكره من التناجش

٦٦٦٣ - **حدثنا** فضيلة بن سهيد عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن النجش

قوله (باب ما يكره من التناجش) أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور في الباب بافظد نهى عن النجش ، من حديث أبي هريرة بافظد لالتناجشوا ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع ، والمراد بالسكرانة في الترجمة كراهة التحريم

٧ - باب ما يُنهى من الخداع في البيوع

وقال أيوب: يخادعون الله كأنهم يتخادعون آدميا ، لو أتوا الأمر عيانا كان أهون على

٦٦٦٤ - **حدثنا** إسماعيل حدثنا مالك عن عبد الله بن دينار « عن هبيل الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلا ذكر له النبي ﷺ أنه يخدع في البيوع فقال : إذا بايعت فقل : لا خلافة »

قوله (باب ما يُنهى من الخداع) في رواية الكشميني عن الخداع ، ويقال له الخدع بالفتح والمكر ورجل خادع وفي المبالغة خدوع وخداع . **قوله** (وقال أيوب) هو السخيتاني (يخادعون الله كأنهم يتخادعون آدميا لو أتوا الأمر عيانا كان أهون على) وصله وكيع في مصنفه عن سفيان بن عيينة عن أيوب وهو السخيتاني قال السكراني : قوله وعيانا ، أي لو أعلنوا بأخذ الزائد على البئر معانية بلا تدليس لكان أسهل لأنه ما جعل الدين آلة للخداع انتهى . ومن ثم كان سالك المسكر والخديعة حتى يفهل المصيبة أهنر عند الناس ، يتظاهر بها وفي ألوجهم أوضع وهم هذه أشد نفرة ، وحديث ابن عمر : إذا بايعت فقل لا خلافة ، يسكر الممجة وتخفيف اللام ثم موحدة ، تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع . قال المهاب : معنى قوله لا خلافة لا تخادوني أي لا تخدعوني فإن ذلك لا يحل . فاقه : والذي يظهر أنه وارد مورد الشرط أي إن ظهر في المقعد خداع فهو غير صحيح ، كما أنه قل بشرط أن لا يكون فيه خديعة أو قال لا تلزمي خديعتك . قال المهاب : ولا يدخل في الخداع المحرم الثناء على السلامة والأطياب في مدحها فانه متجاوز عنه ولا ينتقض به البيع . وقال ابن القيم في الإعلام : أحدث بعض المتأخرين حيلة لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة ، ومن عرف سيرة الشافعي وفضله علم أنه لم يكن يأمر بفعل الحيل التي تبني على الخداع وإن كان يجري المقود على ظاهرها ، ولا ينظر إلى قصد الماقد إذا خالف لفظه ، فعاشاه أن يبيع للناس المسكر والخديعة ، فإن الفرق بين إجراء المقعد على ظاهره فلا يميز القصد في العقد وبين تجوز عقد قد علم بناؤه على المكر مع العلم بأن باطنه بخلاف ظاهره ظاهر ، ومن نسب حل اشأني إلى الشافعي فهو خصمه ضد الله فإن الذي جوزه بمنزلة الحاكم يجري

الحكم على ظاهره في عدالة الشهود فيحكم بظاهر عدالتهم وإن كانوا في الباطن شهود زور ، وكذا في مسألة العينة إنما جوز أن يبيع السلعة عن اشتريها جرياً منه على أن ظاهر عقود المسلمين صلاحها من المكر والخديعة ، ولم يجوز قط أن المتأخرين يتواطأ على ألف بألف ومائتين ثم يحضرون سلعة تحال الربا ولا سيما إن لم يقصد البائع بيعها ولا المشتري شرائها ، ويتأكد ذلك إذا كانت البتة ملكاً للبائع كأن يكون عنده سلعة لغيره فيوقع العقد ويدعى أنها ملكه وبصفه المشتري فيرقمان العقد على الأكثر ثم يستعيد البائع بالأقل ويترتب الأكثر في ذمة المشتري في الظاهر ، ولو علم الذي جوز ذلك بذلك لبادر إلى إنكاره لأن لازم المذهب ليس بمذهب ، فقد يذكر العالم الشيء ولا يستحضر لازمه حتى إذا هرغه أنكره ، وأطال في ذلك جداً وهذا ملخصه والتحقيق أنه لا يلزم من الائتم في العقد بطلانه في ظاهر الحكم ، فالشافعية يجوزون العقود على ظاهرها ويقولون مع ذلك إن من عمل الحيل بالمكر والخديعة بأثم في الباطن ، وهذا يحصل الانفصال عن إشكاله والله أعلم

٨ - باب ما ينهى عن الاحتيال الولي في القيمة المرغوبة ، وأن لا يكل لها صدقها

٦٩٦٥ - حدثنا أبو البان حدثنا شعيب عن الزهري قال كان عروة يحدث أنه «سأل عائشة () وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء» قالت : هي اليتيمة في حجب وإيها فيرغب في مالها وجالها فيريد أن يتزوج إبادنى من سنة نساءها ، فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهن في أكل الصدق ثم استفتى الناس رسول الله ﷺ بعد ، فأنزل الله () ويستفتونك في النساء () فذكر الحديث

قوله (باب ما ينهى عن الاحتيال الولي في القيمة المرغوبة وأن لا يكل لها صدقها) ذكر فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى ولم يسقه بتمامه وقد تقدم هذا السند في النكاح تاماً ، قال ابن بطال : فيه أنه لا يجوز الولي أن يتزوج بقيمة بأقل من صدقها ولا أن يعطيها من العروض في صدقها ما لا يفي بقيمة صدق مثلاً واختلاف في سبب نزول الآية المذكورة كما تقدم عند شرح الحديث المذكور في تفسير سورة النساء ، وفي قوله (في اليتامى) حذف تقديره في نكاح اليتامى ، وقوله (ما طاب لكم من النساء) أى من سواهن ، قال القاضي أبو بكر بن الطيب : معنى الآية وإن خفتم أن لا تعدلوا في اليتامى الاطفال الاتى لا أولياء لهم يطالبونكم بحقوقهم ولا تأمنوا من ترك القيام بحقوقهم لغيرهم من ذلك فتزوجوا من النساء القادرات على تدبير أمورهن أو من لهن أولياء يمنعونكم من الحيف عليهن ، وقوله « ثم استفتى الناس رسول الله ﷺ » فأنزل الله : يستفتونك في النساء ، فذكر الحديث ، وكذا في الأصل وقد تقدم سياقه

٩ - باب إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت ففُضى بقيمة الجارية الميتة ، ثم وجدها صاحبتها فهي له ويرد القيمة ولا تسكون القيمة ثمناً . وقال بعض الناس : الجارية للغاصب لأخذ القيمة منه . وفي هذا احتيال لمن اشتمى جارية رجل لا يبيعها فنهبها واعتل بأنها ماتت حتى يأخذ ربحاً قيمتها فتعطي للغاصب جارية غيره . قال النبي ﷺ « أموالكم عليكم حرام ، ولا تسكنوا غداً لولا يوم القيامة »

٦٩٦٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به »

قوله (باب إذا غصب جارية فزعم أنها مانت فقضى) باضم على البناء المجهول أى حكم ، ويجوز بناؤه للمعلوم أى حكم القاضى على الغاصب . **قوله** (بقيمة الجارية المينة ثم وجدها صاحبها) أى اطلع على أنها لم تمت (فهى له) أى لصاحبها المفصولة منه (وترد القيمة) أى على الغاصب (ولا تكون القيمة ثمنا) أى لعدم جريان بيع بينهما ، وإنما أخذ القيمة بناء على عدم الجارية فإذا زال ذلك وجب الرجوع الى الأصل . **قوله** (وقال بعض الناس : الجارية للغاصب لأخذه القيمة) أى من الغاصب . **قوله** (وفى هذا احتيال لمن اشترى جارية رجل لا يبيعها فغصبها زاعقل أى احتج ، أى وكذلك لو كانت الصرة فى غير الجارية من ما كره أو غيره وادعى فساد ، وكذا لو غصب حيوانا ما كره لا يبيعه . **قوله** (تطبيب للغاصب جارية غيره) أى وكذا مال غيره . **قوله** (قال النبي ﷺ أموالكم عليكم حرام) هذا طرف من حديث وصله من حديث أبي بكر معلولا فى أواخر الحج وأحلت بشرحه على كتاب الفتن ، قال الكرماني : ظاهر قوله « أموالكم عليكم » مقابلة الجمع بالجمع فيفيد التوزيع فيلزم أن يكون مال كل شخص على كل شخص حراما فيلزم أن يكون ماله عليه حراما ، وليس كذلك وإنما هو مثل قتلهم قتل بنو فلان أنفسهم أى قتل بعضهم بعضا ، فليس بجواز للفريضة الصارفة عن الظاهر . **قوله** (ولكل غادر لواء) أى وقال النبي ﷺ « لكل غادر لواء الخ ، وقد وصله فى الباب عن ابن عمر ، وسفيان فى سنده هو الثوري ، ومضى شرحه مستوفى فى الجهاد ، والاحتجاج به ظاهر لأن دعوى الغاصب أنها مانت خيانة وغدر فى حق أخيه المسلم ، قال ابن بطال : خالف أبا حنيفة المجهور فى ذلك فاحتج هو بأنه لا يجتمع الشيء وبذلك فى ذلك شخص واحد ، واحتج المجهور بأنه لا يحمل مال المسلم إلا عن طيب نفسه ، ولأن القيمة إنما رجعت بناء على صدق دعوى الغاصب أن الجارية مانت فلما تبين أنها لم تمت فهى باقية على ملك المفصولة منه لأنه لم يجر بينهما عقد صحيح فوجب أن ترد الى صاحبها ، قال : وفرقوا بين الثمن والقيمة بأن الثمن فى مقابلة الشيء القائم والقيمة فى الشيء المستهلك وكذا فى البيع الفاسد ، والفرق بين الغصب والبيع الفاسد أن البائع رضى بأخذ الثمن عوضا عن سلعته وأذن المشتري بالتصرف فيها ، فاصلاح هذا البيع أن يأخذ قيمة السلعة إن قامت ، والغاصب لم يأذن له المالك فلا يحمل له أن يملكه الغاصب إلا إن رضى المفصوب منه بقيمة . قلت : وحمل الصورة المذكورة أولا عند الحنفية أن يدعى المستحق على الغاصب بالجارية فيجيب بأنها مانت فيصدق أو يكذبه فيقيم الغاصب البينة أو يستحلفه فينكل عن البين فيكون المستحق حينئذ على الغاصب القيمة لرضا المدعى بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعاه ، أما لو أخذ القيمة بقول الغاصب مع حلفه أنها مانت فالمدعى حينئذ بالخيار إذا ظهر كذب الغاصب إن شاء أمضى الثمن وإن شاء استعاد الجارية ورد العوض ، واستدلوا بأن المالك ملك بدل المفصوب رغبة وبدنا فزال ملكه عن المبدل لكونه قابلا للنقل فلم يقع الحكم للتمهيدى محضا بل للثمن المنروط ولو أنشأ منه قوات الجارية على صاحبها بالحيلة ولو ترتب الإثم على الغاصب بذلك لأنه لا ينافى صحة العقد والله أعلم وقال ابن المنير مالم يخصه . ألزم بعض الحنفية مالكاً بأنه يقول فى الآتي إذا أخذ المالك قيمته من وجده فغصبه أن الغاصب يملكه ، فهو وهو الغاصب بأنه يستمر الإبقاء أو أودع موته ثم ظهر خلاف ذلك للمالك أخذه ،

والحديث يتناول التوبة وغيره ويقضى أن يعود العبد للمالك ، والقيمة إن كانت ثمنًا لم يعد العبد مطلقًا وإن لم تكن ثمنًا عاد العبد مطلقًا ، وأجيب بأن معنى قوله « أموالكم عليكم حرام » ، إذا لم يقع التراضي ومع وجود التوبة لم يحصل الرضا بالعوض بخلاف ، ما إذا لم يكن هناك توبة فإنه يدل على الرضا بالعوض وتقدر القيمة ثمنًا

١٠ - باب ٦٩٦٧ - **حدثنا محمد بن كثير** عن **سفيان** عن **هشام** عن **عروة** عن **زينب** ابنة **أم سلمة** د عن **أم سلمة** عن النبي ﷺ قال : إنما أنا بشر ، وإنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى له على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئًا فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار »

قوله (باب) كذا الأكثر بغير ترجمة و وحده ابن بطال والذني والاسماعيلي ، وأضاف ابن بطال حديث أم سلمة للباب الذي قبله ، وعلقه به ظاهر جدا لدلالته على أن حكم المالكم لا يحمل ما حرمه الله ورسله وإنه من أخذه إذا كان يعلم أنه في نفس الأمر أغريه ، وعلى الأول هو كالفصل من الباب الذي قبله وإنما أفردته لأنه يشمل الحكم المذكور وغيره ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . وقوله د **سفيان** ، هو **الثوري** ، وقوله د عن **هشام** ، هو ابن **عروة** ، ووقع في رواية **أبي داود** عن **محمد بن كثير** شيخ البخاري فيه د **حدثنا سفيان** **حدثنا هشام** ، وقوله عن **عروة** وقع في رواية **أبي داود** د عن أبيه ، وقوله عن **زينب** بنت **أبي سلمة** من أم سلمة هي أمها ، ووقع في شرح ابن بطال حديث **زينب** فأروهم أنه من مسندها على ما جرت به عادة من الاختصاص على صحابي الحديث . **قوله** (إنما أنا بشر) أي كواحد من البشر في عدم علم الغيب ، وقوله د ولعل ، هي هنا بمعنى عسى ، وقوله د ألحن ، تقدم في المظالم بلفظه أباح ، وهو بمعناه لأنه من ألحن بمعنى نظن وزنه ومعناه : والمراد أنه إذا كان أفطن كان قادرًا على أن يكون أباح في حجه من الآخر . وقوله د على نحو ما أسمع ، في رواية الكشميهني د ما أسمع ، وهو « وصوله » وقوله د من أخيه ، أي من حق أخيه ، وثبت كذلك في الطريق الآتي في الأحكام ، وقوله د فلا يأخذه ، كذا الأكثر بحذف المفعول والكشميهني د فلا يأخذه ، وقوله د فإنما أقطع له قطعة من النار ، أي إن أخذه مع علمه بأنها حرام عليه دخل النار

١١ - باب في النكاح

٦٩٦٨ - **حدثنا مسلم بن إبراهيم** **حدثنا هشام** **حدثنا يحيى بن أبي كثير** عن **أبي سلمة** د عن **أبي هريرة** عن النبي ﷺ قال : لا تنكح البكر حتى تستأذن ، ولا الثيب حتى تستأمر . فقيل : يا رسول الله كيف إذنها ؟ قال : إذا سكنت . وقال بعض الناس : إن لم تستأذن للبكر ولم تزوج فاحتال رجل فأقام شاهدتي زورًا أذا تزوجها برضاها ثابت لا نقاش . فكاتبها والزوج بدلم أن الشهادة باطلة إلا بأس أن يطأها وهو تزويج صحيح

٦٩٦٩ - **حدثنا علي بن عبد الله** **حدثنا سفيان** **حدثنا يحيى بن سعيد** د عن **القاسم** أن امرأة من ولد

جعفر تخوفت أن يزوجه وأبها وهي كارهة ، فأرسلت إلى شيخين من الأنصار - عبد الرحمن ومجمع ابني جارية - قالا : فلا تخشين فإن خنساء بنت خديم أنكحها أبوها وهي كارهة فردته النبي ﷺ ذلك ، قال سفيان : وأما عبد الرحمن فسمعت يقول عن أبيه « إن خنساء ... »

٦٩٧٠ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** شيبان عن يحيى عن أبي سلمة « عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن . قالوا : كيف إذن ؟ قال : أن نسكت . » وقال بعض الناس : إن احتمل إنسان بشاهدي زور على تزويج امرأة ثوب بأمرها فأثبت القاضي نكاحها إياه ، والزواج يعلم أنه لم يتزوجها قط ، فانه يدهم هذا النكاح ، ولا بأس بأقام له معها

٦٩٧١ - **حدثنا** أبو عامر عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ذكران « عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : البكر تستأذن ، قلت : إن البكر تستحي ، قال : إذن أصمها . » وقال بعض الناس : إن هوى رجل جارية يئمة أو بكراً دأبت ، فاحتمل فجاء بشاهدي زور على أنه تزوجها فأدركت فرضيت لليئمة فقيل القاضي بشهادة الزور - وللزواج يعلم بهطلان ذلك - حل له الوطء

قوله (باب في النكاح) تقدم قريبا د باب الحيلة في النكاح ، وذكر فيه الشغار والمدة ، وذكر عنا ما يتعلق بشهادة الزور في النكاح ، وأورد فيه حديث أبي هريرة واستئذان المخطوبة من وجهين ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب النكاح ، ثم أورد بهاء حديث غنساء بذكر البكر واليئيم جميعا وقد تقدم في « باب لا يجوز نكاح المسكرة ، قريبا » وحديث عائشة نحو حديث أبي هريرة . الحديث الأول . **قوله** (دشام) هو الاستوائ . **قوله** (لا تنكح البكر) أي لا تزوج . **قوله** (وقال بعض الناس : إذا لم تستأذن) في رواية الكشيحي إن بدل إذا . **قوله** (فأقام شاهدين زورا) أي شهدا زورا أو زورا متعاق بأقام **قوله** (فأثبت القاضي نكاحها) في رواية الكشيحي « نكاحها أي بشهادتهما . **قوله** (فلا بأس أن يطأها) أي لا يأم بذلك مع علمه بأن شاهديه كذبا . الحديث الثاني . **قوله** (على) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري . **قوله** (عن القاسم) في رواية محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد « حدثنا القاسم ، أخرجه الاسماعيل ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق . **قوله** (أن امرأة من ولد جعفر) في رواية ابن أبي عمر عن سفيان « أن امرأة من آل جعفر ، أخرجه الاسماعيل ولم أقف على اسمها ولا على المراد جعفر ويغاب على القائل أنه جعفر بن أبي طالب ، وتجاهر الكرماني فقال : المراد به جعفر الصادق بن محمد الباقر وكان القاسم بن محمد جد جعفر الصادق لأمه انتهى ، وخفي عليه أن النصبة المذكورة وقعت وجعفر الصادق صغير لأن مولده سنة ثمانين وكانت وفاة عبد الرحمن بن يزيد بن جارية في سنة ثلاث وتسعين من الهجرة ، وقد وقع في تفسير الحديث أنه أخبر المرأة بمحدث غنساء بنت خديم فكيف تكون المرأة المذكورة في مثل تلك الحالة رأوها ابن ثلاث عشرة سنة أو دونها . **قوله** (فأرسلت إلى شيخين من الأنصار) زاد ابن أبي عمر « تخبرهما أنه ليس لأحد من أسرى ثوب ، » **قوله** (ابني جارية) كذا نسبهما في هذه

الرواية الى جدهما ، وتقدم في النكاح عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية وهو مجرم وراء ، ووقع هذا
 ابعثهم بمهماتين ومثانة وهو تصحيف . قوله (قالوا فلا تخشون) كذا لم على أنه خطاب المرأة ومن معها ، وظن
 ابن الذين أنه خطاب المرأة وحدهما فقال : الصواب فلا تخشون بكسر الهمزة وتشديد النون ، قال : ولو كان بلا تأكيد
 لحدثت النون . قلت : ووقع في رواية ابن أبي عمر وقال سلا لهما أن لا تخافي ، فدل على أنهما خاطبا من كانت أرسلته
 اليهما أو من أرسلاهما على الحائضين فكان من أرسل في ذلك جماعة نسوة . قوله (فان خنساء بنت خدام) بكسر
 المعجمة ودال مهملة خفيفة تقدم في كتاب النكاح بيان نسبها وحالها . قوله (قال سفیان قاما عبد الرحمن) يعني ابن
 القاسم بن محمد بن أبي بكر . قوله (فسمعت به يقول عن أبيه ان خنساء) يعني أنه أرسله فلم يذكر فيه عبد الرحمن
 ابن يزيد ولا أمه . قلت : وأخرجه ابن أبي عمر في مسنده ومن طريقه الاسماعيل فقال : عن سفیان عن يحيى بن
 سعيد وعبد الرحمن بن القاسم أن خنساء ، فذكره وقصر في سنده ، وقد تقدم في النكاح من رواية مالك عن يحيى
 موصولا وبيان من أرسله والاختلاف فيه وشرح الحديث مستوفى ورواية من قال فيه انها كانت بكرا وبيان
 الصواب من ذلك . الحديث الثالث تقدم التنبيه عليه . قوله (وقال بعض الناس : ان احتمال انسان بشاهدي زور
 على تزويج امرأة نيب بأسرها الخ) قال الملب : اتفق العلماء على وجوب استئذان الشيب والأصل فيه قوله تعالى
 (فلا تءملوهن أن يذبحن أزواجهن اذا تراخوا) فدل على أن النكاح يتوقف على الرضا من الزوجين ، وأمر
 النبي ﷺ باستئذان النيب ورد نكاح من زوجت وهي كارهة . فقول الحنفية خارج عن هذا كله انتهى ملخصا .
 الحديث الرابع . قوله (البكر تستأذن) تقدم في الإكراه من طريق سفیان عن ابن جريج بهذا الإسناد . قلت
 يا رسول الله البكر تستأمر ؟ قال : نعم . . قوله (وقال بعض الناس ان هوى) بكسر الواو أى أحب (انسان)
 في رواية الكشميني « رجل » . قوله (جارية بقيمة أو بكرا) في رواية الكشميني « ذميا » ووقع عند ابن بطلال
 كذلك ، ويؤيد الأول قوله في بقية الكلام فادركت البقيمة ، فظاهر أنها كانت غير بالغ ، ويحتمل أن قوله وجاء
 بشاهدين ، أى يشهدان على أنها مدركة ورضيت . قوله (فقبل القاضي بشهادة الزور) كذا لم بموحدة وللکشميني
 شهادة بخلف الموحدة من أوله . قوله (حل له الوطء) أى مع علمه بكذب الشهادة المذكورة . وقال ابن بطلال :
 لا يحل هذا النكاح عند أحد من العلماء ، وحكم القاضي بما ظهر له من عدالة الشاهدين في الظاهر لا يحل للزوج ما حرم
 الله عليه . وقد اتفقوا على أنه لا يحل له أكل مال غيره بمثل هذه الشهادة ، ولا فرق بين أكل مال الحرام ووطء
 الفرج الحرام . وقال الملب : قال أبو حنيفة هذه المسألة رالتى قياما على مسألة اتفاقية وهي مالو حكم القاضي بشهادة
 من ظن عدالتهما أن الزوج طلق امرأته وكأنا شهد في ذلك ما زور أنه يحل تزويجهما لمن لا يعلم باطن تلك الشهادة قال :
 وكذلك لو علم ، وقمة . بان الذى يقدم على الشيء جاهلا بطلانه لا يقاس بمن يقدم عليه مع علمه بطلانه ، ولا
 خلاف بين الأئمة أن رجلا لو أقام شاهدي زور على ابنته أنها أمته وحكم الحاكم بذلك ظاننا عدالتهما أنه لا يحل له
 وطؤها ، وكذلك شهد في ابنة غيره من حرة أنها أمة المشهود له وهو يعلم بطلان شهادتهما أنه لا يحل له وطؤها .
 انتهى ملخصا . وليس الذى نسبته الى أبي حنيفة من هذا القياس مستقيما ، وإنما حجتهم أن الاستئذان ليس بشرط
 في صحة النكاح ولو كان واجبا ، وإذا كان كذلك فالقاضي أننا لهذا الزوج عقدا مستانفا فيصح ، وهذا قول أبي
 حنيفة وحده واحتج بأثر عن علي في نحر هذا قال فيه « شاهدك زوجها » وخالفه صاحباه . وقال ابن العربي :

اعتمد الحنفية أمرين أحدهما قوله عليه السلام المتلاعنين ، أحدهما كاذب ، ففرق بينهما على قول تحقق أنه باطل ، فكذلك البناء على شهادة الزور . والثاني أن الفرج يقبل انشاء الحل فيه كتزويج الرجل ابنته بمال اطلاق من لا ولي لها ، والمال إنما ياتى الحل فيها بالقبول من المالك . قال : وحاصل الجواب عن ذلك ان المجتهد إنما يحمل الحكم الذي لا أثر فيه على التظهير لا على الضد ، فلا يصح حل شهادة الزور على الامان والفرج إنما يأنشأ الحل فيه بوجه يستوى ظاهره وباطنه ، وأما بأمر يظهر باطنه فلا . انتهى مائخصا . وقال ابن التين : قال أبو حنيفة إذا شهدا بزور على اطلاق الحكم الفاضى بها تصير المرأة مطانة بحكم الحاكم ويجوز لها أن تزوج حتى بأحد الشاهدين ، وقال فيما لو أقام شاهدي زور على محرم أنها زوجته : ان الحكم لا ينفذ في الباطن ولا يحمل له وطؤها وهو يعلم ، وكذا لو شهدا له بمال . قال : وفرق بين الموضوعين فان كل شيء جار أن يكون للحاكم فيه ولاية ابتداء أنه ينفذ حكمه فيه ظاهرا وباطنا وما لا فائدة ينفذ في الظاهر دون الباطن ، فلما ان كان للحاكم فيه ولاية في عقد الشكاح وولاية في أنه يطلق على غيره نفذ حكمه ظاهرا وباطنا ، ولما لم يكن له ولاية في تزويج ذوات المحارم ولا في نقل الأموال نفذ ظاهرا وباطنا ، قال : والحجة للجمهور قوله عليه السلام : فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه ، وهذا عام في الأموال والأبضاع فلما كان حكم الحاكم يحل الأمور عما هي عليه لكان حكم النبي عليه السلام أولى . قلت : وبهذا احتج الشافعي كما سيأتى بيانه عند شرحه في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى ، وقد احتج لأبي حنيفة أيضا بأن الفرة في الامان تقع بقضاء الفاضى ولو كان الملاعن في الباطن كاذبا ، وبأن البيعين اذا اختلفا تحالفا وترادا السلمة ، ولا يحرم انتفاع بائع السلمة بما بعد ذلك ولو كان في نفس الأمر كاذبا ، وأجيب بأن الأثر المتقدم عن علي لا يثبت وبأنه موقوف ، واذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة بغير مرجع ، وبأن الفرة في اللعان ثبتت بالنس والذى حكم بالملاعنة لا يعلم أن الملاعن حاف كاذبا ، وأما مسألة البيهين فانما كان الحكم فيها كذلك للتعارض . (تنبيه) ذكر البخارى في هذا الباب ثلاثة فروع مبنية على اشتراط الاستئذان وينظمها حجة النكاح بشهادة الزور وحجة الحنفية فيها ما تقدمه وعبر في الأولى بقوله : فلا بأس أن يطأها ، وهو تزويج صحيح ، وفي الثانية بقوله : فانه يسعه هذا النكاح ولا بأس بالمقام معها . وفي الثالثة بقوله : حل له الوطء ، وهو تفتن في العبارة والمفاد واحد . ثم يحتمل أن يكون ذلك وقع في كلام من نقل عنه ويحتمل أن يكون من تصرفه واقه أعلم . وقال الكرماني : صور الأول في اليسر ، والثاني في الشيب ، والثالث في الصغرة اذ لا يتم بعد احتلام ، وفي الأولين ثبت الرضا بالشهادة اذ كان ذلك قبل العقد ، وفي الثالث ثبت بالاعتراف أو أنه بعد العقد وقع ذلك ، فحاصل الفروع الثلاثة واحد وهو أن حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا ويحمل ويحرم ، وقائدة إيرادها بالمبالغة في التشبيع لما فيه من حل الزوج في الثلاثة على الإقدام على الاسم العظيم مع العلم بالتحريم واقه أعلم

١٢ - باب ما يكره من احتيال المراق مع الزوج والضرار

وما نزل على النبي عليه السلام في ذلك

٦٩٧٢ - عنه عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : كان رسول

الله عليه السلام يحب الخلاء ويحب العسل ، وكان إذا صلى العصر أجاز على نساء فيدنون منهن ، فدخل على حفصة

فتح الباري - ج (١٢)

فاحتبس عندها أكثر مما كان يحتبس ، فسألت عن ذلك فتبلى لي : أهدت لها امرأة من قومها عكة غسل فسقت رسول الله ﷺ منه شربة . فقلت : أمار الله لثقتان . فذكرت ذلك لسودة وقالت لها : إذا دخل عليك فإنه سيذنبوك فقلولي له : يا رسول الله أكلت مغافير ؟ فإنه سيقول : لا . فقلولي له : ما هضم الريح ؟ وكان رسول الله ﷺ يشهد عليه أن يوجد منه الريح ، فإنه سيقول : ستنتني حفصة شربة غسل ، فقلولي له : جرسنت نحره للعرفط ، وسأقول ذلك ، وقوايه أنت يا صنية . فلما دخل على سودة قلت : تقول سودة : والذي لا إله إلا هو لقد كدنت أن أبادنه بالذي قلت لي وإياه أئلى للهاب فرقا منك ، فلما دنا رسول الله ﷺ قلت له : يا رسول الله أكلت مغافير ؟ قال : لا . قلت فما هضم الريح ؟ قال : ستنتني حفصة شربة غسل . قلت : جرسنت نحره للعرفط فلما دخل على قلت له مثل ذلك . ودخل على صنية فقالت له مثل ذلك . فلما دخل على حفصة قالت له : يا رسول الله ألا أسقيك منه ؟ قال : لا حاجة لي به . قالت تقول سودة : سبحان الله لقد حرماناه . قالت : قلت لها اسكتي .

قوله (باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر وما نزل على النبي ﷺ في ذلك) قال ابن التين معنى الترجمة ظاهر . إلا أنه لم يبين ما نزل على النبي ﷺ في ذلك وهو قوله تعالى (لم تحرم ما أحل الله لك) . فقلت : وقد ذكرت في التفسير الخلاف في المراد بذلك ، وأن الذي في الصحيح هو العسل ، وهو الذي وقع في قصة زينب بنت جحش ، وقيل في تحريم مارية ، وأن الصحيح أنه نزل في كلا الأمرين . ثم وجدت في الطبراني وتفسير ابن مردويه عن طريق أبي عمار الخزاز عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال : كان النبي ﷺ يشرب عسلا عند سودة فذكر نحو حديث الباب وفي آخره وفأزوات (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك) ورواه وثاقون . إلا أن أبا عمار وهم في قوله سودة . وذكر فيه حديث عائشة وكان يحب الحلواء والعسل وكان إذا صلى العصر دخل على نسائه فيدنو منهن ، الحديث بطوله ، وقد تقدم في كتاب الطلاق مشروحا وذكر معه حديث عائشة عن طريق عبيد ابن عمير عنها وفيه أن التي سقته العسل زينب بنت جحش واستشككت قصة حفصة بأن في الآية ما يدل على أن نزول ذلك كان في حق عائشة وحفصة فقط لتكرار التثنية في قوله (ان تنوبا وإن تظاهرا) وهنا جاء فيه ذكر ثلاثة ، وجمع الكرماني بينهما بأن قصة حفصة سابقة وليس فيها سبب نزول ولا تثنية بخلاف قصة زينب فيها نواطات أنا وحفصة ، وفيها التحريم بأن الآية نزلت في ذلك . وحكى ابن التين عن الداردي أن قوله في هذا الحديث أن التي سقته العسل حفصة غلط لأن صفية هي التي تظاهرت مع عائشة في هذه القصة وإنما شربه عند صفية وقيل عند زينب ، كذا قال ، وجزمه بأن الرواية التي فيها حفصة غلط مردود قائما ليست غلطا بل هي قصة أخرى ، والحديث الصحيح لا يرد بمثل هذا ، وبكفي في الرد عليه أنه جعل قصة زينب لصفية وأشار إلى أن نسبة ذلك لزينب ضعيف ، والواقع أنه صحيح وكلاهما متفق على صحته ، والداردي عياذب في شرحه ذكرت منها شيئا كثيرا ومنها في هذا الحديث أنه قال في قوله : جرسنت نحره للعرفط ، جرسنت معناه تغير طعم العسل لشيء . يأكله

الحبل والمرط موضع وتفسير الجرمس بالغير والمرط بالموضع مخالف للجميع وقد تقدم بيانه مع شرح الحديث ، وقوله في هذه الرواية : أجاز ، ثبت هكذا لهم ، وهو صحيح يقال أجزت الوادي إذا قطعت والمراد أنه يقطع المسافة التي بين كل واحدة والتي تليها . ووقع في رواية مسلم والاسماعيل هنا : جاز ، وحكى ابن النجاشي جاز على نسائه أي مر أو سلك ، ووقع في رواية علي بن مسهر الماضية في الطلاق : إذا صلى العصر دخل ، وقوله فيها : أبادته بهمة واحدة وفيه اختلاف ذكرته فيها معنى ، وقوله : فرقا ، بفتح الراء أي خوفاً ، وقال ابن المنير : إنما سماه لمن أن يفلن ، أكلت مغافير ، لأنهم أوردته على طريق الاستفهام بدليل جوابه بقوله ولا ، وأردن بذلك التمريض لا صريح الكذب ، فهذا وجه الاحتيال التي قالت عائشة : اتعنا أن له ، ولو كان كذبا لم يحتمل به حيلة إذا لا شبهة لصاحبه .

١٣ - باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون

٦٩٧٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام ، فلما جاء سرفخ بلغه أن الوباء وقع بالشام ، فأخبره عبد الرحمن بن موف أن رسول الله ﷺ قال : إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه . فرجع عمر من سرفخ .

وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن

٦٩٧٤ - **حدثنا** أبو الليان حدثنا شعيب عن الزهري حدثنا عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعداً أن رسول الله ﷺ ذكر الوجع فقال : رجز - أو عذاب - مذهب به بعض الأمم ثم بقي منه بقية فيذهب المرة وبأى الأخرى ، فمن سمع به بأرض فلا يقدم من عليه ومن كان بأرض وقع بها فلا يخرج فراراً منه .

قوله (باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون) ذكر فيه حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر خرج إلى الشام فذكر حديث عبد الرحمن بن عوف في النهي عن الخروج من البلد الذي يقع به الطاعون وعن القدوم على البلد التي وقع بها ، وحديث سالم بن عبد الله يعني ابن عمر أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن بن عوف وحديث عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعداً بمعنى حديث عبد الرحمن بن عوف وفيه زيادة في أوله ، وقد تقدم كل ذلك مشروحاً في كتاب الطب ، ووقع في حديث أسامة هنا الوجع بدل الطاعون ، وقوله : فيذهب المرة وبأى الأخرى ، قال الملب : يتصور التحيل في الفرار من الطاعون بأن يخرج في تجارة أو لزيارة مثلاً وهو ينوي بذلك الفرار من الطاعون ، واستدل ابن الباقاني بقصة عمر على أن الصحابة كانوا يقدمون خبر الواحد على القياس لأنهم انفقروا على الرجوع اعتماداً على خبر عبد الرحمن بن عوف وحده بعد أن دكبوا المشقة في المسير من المدينة إلى الشام ثم رجعوا ولم يدخلوا الشام

١٤ - باب في الهبة والشفعة

وقال بعض الناس : إن وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتمل في ذلك ثم رجع الواهب فيها فلا زكاة على واحدٍ منهما ، فخالف الرسول ﷺ في الهبة وأسقط الزكاة

٦٩٧٥ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا سفيان عن أبيوب السختياني عن يعكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ : للعائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ، ليس لنا مثل السوء »

٦٩٧٦ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري عن أبي صلة « عن جابر بن عبد الله قال : إنما جعل النبي ﷺ للشفعة في كل ما لم يُتسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة . وقال بعض الناس : للشفعة للجوار ، ثم عد إلى ما شدد فأبطله وقال : إنني اشتري داراً فخاف أن يأخذ الجار بالشفعة فاشتري سهماً من مائة درهم ثم اشتري الباقي وكان للجوار للشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار وله أن يحتال في ذلك

٦٩٧٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت عمرو بن الشريد قال : جاء المسور بن محرمة فوضع يده على منكبي ، فانطلقت معه إلى معدي ، فقال أبو رافع للمسور : ألا تأمر هذا أن يشتري مني بيتي الذي في داري ؟ فقال : لا أزيده على أربعائني إما مقطعة وإما مبنية ، قال : أعطوت خمتائني فداقنته ، ولولا أني سمعت النبي ﷺ يقول : الجار أولى بشفعته ما بعتك - أو قال : ما أعطيتك - قلت لسفيان : إن معمر لم يقل هكذا ، قال : لكنه قال لي هكذا . وقال بعض الناس : إذا أراد أن يبيع الشفعة فله أن يحتال حتى يبطل الشفعة ، فيهب البائع للمشتري الدار ويحدها ويدفعها إليه ويهوضه المشتري ألف درهم ، فلا يكون للشفعة فيها شفعة

٦٩٧٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد « عن أبي رافع أن سعداً سأوهه بيقاً بأربعائني فقال ، فقال : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : الجار أحق بشفعته لما أعطيتك » . وقال بعض الناس : إن اشتري نصيب دار فأراد أن يبطل الشفعة وهب لابنه الصغير ، ولا يكون عليه يمين

قوله (باب في الهبة والشفعة) أي كيف تدخل الحيلة فيما ماعا ومنفردين . قوله (وقال بعض الناس : إن وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتمل في ذلك) أي بأن تواطأ مع الموهوب له هل ذلك

وإلا فالهبة لا تتم إلا بالقبض وإذا قبض كان بالخيار في التصرف فيها ولا يتم الوهب الرجوع فيها بعد التصرف فلا بد من الموافقة بأن لا يتصرف فيها لينم الحيلة . قوله (ثم رجع الوهب فيها فلا ذكاة هل واحد منهما مخالف الرسول ﷺ في الهبة وأسقط الزكاة) قال ابن بطال : إذا قبض الموهوب له هبة فهو مالك لها فإذا حال عليها الحول عنده وجبت عليه الزكاة فيها عند الجميع . وأما الرجوع فلا يكون عند الجمهور إلا فيها يهرب للولد فإن رجع فيها الأب بعد الحول وجبت فيها الزكاة على الابن . قلت : فإن رجع فيها قبل الحول صح الرجوع وبستانف الحول فإن كان فعل ذلك ليرد إسقاط الزكاة سقطت وهو آثم مع ذلك ، وعلى طريقة من يبطل الحبل ، طافا لا يصح رجوعه لثبوت النهي عن الرجوع في الهبة ولا سيما إذا قارن ذلك النحيل في إسقاط الزكاة ، وقوله مخالف الرسول ﷺ ، بمعنى مخالف ظاهر حديث الرسول وهو النهي عن العود في الهبة ، وقال ابن التين : مراده أن مذهب أبي حنيفة أن من سوى الوالدين يرجع في هبته ولا يرجع الوالد فيها وهب لولده ، وهو خلاف قوله ﷺ لا يحل لرجل أن يعطي عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده ، ومثل الذي يرجع في عطيته كالسكب يرد في قبته . قلت : فعمل هذا إنما أخرج البخاري حديث ابن عباس للإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث ، وهو يخرج عند أبي داود عن ابن عباس من وجه آخر كما تقدم بيانه في كتاب الهبة ، وذهب الجمهور ومنهم الشافعي إلى أن الزكاة تجب على المنتهب مدة مكث المال عنده . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، قوله (سفيان) هو الثوري وقد تقدم شرح حديث ابن عباس في كتاب الهبة . الحديث الثاني حديث جابر في الشفعة وقد تقدم شرحه في كتاب الشفعة ، وظاهره أنه لا شفعة للجار لأنه أنى الشفعة في كل مقسوم كما تقدم تقريره . قوله (وقال بعض الناس : الشفعة للجار) بكسر الجيم من المجاورة أي نشرع الشفعة للجار كما نشرع للشريك . قوله (ثم حمد إلى ما شدد) بالدين المعجمة وبعضهم بالمهمل . قوله (وأبطله) أي حيث قال لا شفعة للجار في هذه الصورة ، وقال : إن اشتري دارا أي أراد شراءها كاملة تخاف أن يأخذ الجار بالشفعة فاشترى سهما من مائة سهم ثم اشترى الباقي كان للجار الشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار . قال ابن بطال : أصل هذه المسألة أن رجلا أراد شراء دار تخاف أن يأخذها جاره بالشفعة ، فسأل أبا حنيفة كيف الحيلة في إسقاط الشفعة ؟ فقال له : اشتر منها سهما واحدا شأنما من مائة سهم فتصير شريكا لما لكما ، ثم اشتر منه الباقي فتصير أنت أحق بالشفعة من الجار لأن الشريك في المذاع أحق من الجار ، وإنما أمره بأن يشتري سهما من مائة سهم لعدم رغبة الجار في شراء السهم الواحد لحقارته وقلة انتفاعه به ، قال : وهذا ليس فيه شيء . من خلاف السنة ، وإنما أراد البخاري الإيهام بالتناقض لأنهم اجتروا في شفعة الجار بحديث الجار أحق بسقبة ، ثم هملوا في إسقاطها بما يقتضي أن يكون غير الجار أحق بالشفعة من الجار انتهى . والمعروف عند الحنفية أن الحيلة المذكورة لأبي يوسف ، وأما محمد بن الحسن فقال : بكره ذلك أشد الكراهية لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر عن الشفيع فالذي يحتمل لإسقاطها بمنزلة الفاسد إلى الاضرار بالغير وذلك مكروه ، ولا سيما إن كان بين المشتري وبين الشفيع عداوة ويضر من مشاركته ، ثم إن محل هذا إنما هو فيما احتال قبل وجوب الشفعة أما بعده كن قال للشفيع خذ هذا المال ولا نظا لئني بالشفعة فرضي وأخذ فان شفعته تبطل اتفاقا انتهى . الحديث الثالث ، قوله (سفيان) هو ابن عيينة . قوله (عن إبراهيم بن ميسرة) في رواية الحيدري عن سفيان وحدثنا إبراهيم . قوله (جاء المسور بن مخزوم فوضع يده على منكبي) في رواية

الحديث : أخذ المسور بن مخزومة يدي فقال انطلق بنا الى سعد بن أبي وقاص فخرجت معه وإن يده لعل منكبي ، فانطلقت معه الى سعد بن أبي وقاص ، وهو حال المسور ، وتقدم في كتاب الشفعة من طريق ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة بسياق مخالف لهذا فإنه قال : « عن عمرو بن الشريد قال : وقت علي سعد بن أبي وقاص لحام المسور بن مخزومة فوضع يده على إحدى منكبي ، ويجمع بأن المسور إنما وضع يده على منكب عمرو بعد أن وصل معه الى منزل سعد كما هو ظاهر رواية الحديدي ، ويحتمل أن يكون وضعها أولاً ثم افتق دخول عمرو قبله ثم دخل المسور فأعاد وضع يده على منكبه . **قوله** (فقال أبو رافع) زاد في رواية ابن جريج : « مولى رسول الله ﷺ » . **قوله** (ألا تأمر هذا) يعني سعد بن أبي وقاص ، والمراد أن يسأله أو يشير عليه . **قوله** (بيتي الذي) كذا لم بالأفراد ، ولا كشعبي « بيتي الدين » بالثنية ورواية ابن جريج جازمة بالثاني فإن هنده « فقال سعد والله ما أبتاعهما » . **قوله** (إما مقطعة وإما منجعة) شك من الراوي والمراد أنها منجعة على تقدمات دفرة والنجم الوقت المدين . **قوله** (قال أعطيت) يضم أوله على البناء للجهول والقاتل هو أبو رافع . **قوله** (ما بعتك) أي الشيء وفي رواية المستطلى « ما بعت » بحذف المفعول . **قوله** (أو قال ما أعطيتك) هو شك من سفيان ، وحزم بهذا الثاني في رواية سفيان الثوري المذكورة في آخر الباب ، ووقع في رواية غير الكشمي في « ما بعتك » بحذف الضمير . **قوله** (قلت لسفيان) القائل هو علي بن الحديدي . **قوله** (أن معمر لم يقل هكذا) يشير الى ما رواه عهد الله بن المبارك عن معمر عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه بالحديث دون القصة أخرجه النسائي ، والمراد هل هذا بالخلاف إبدال الصحابي بصحابي آخر وهذا هو المقدم ، وقال الكرماني يريد أن معمر لم يقل هكذا أي بأن الجار أحق بل قال الشفعة بزيادة لفظ الشفعة انتهى ، ولفظ معمر الذي أشرت إليه « الجار أحق بسبقه » كرواية أبي رافع سواء ، والذي قاله الكرماني لا أصل له وما أدري ما مستنده فيه . **قوله** (قال لكنه) يعني إبراهيم بن ميسرة (قاله لي هكذا) وفي رواية الكشمي قال بحذف الهاء وقد تقدم في كتاب الشفعة ما حكاه الزمخشري عن البخاري أن الطريقين صحيحان ، وإنما صححهما لأن الثوري وغيره تابعوا سفيان بن عيينة على هذا الاسناد ، ولأن عهد الله بن عبد الرحمن الطائفي وعمرو بن شعيب ورواه عن عمرو بن الشريد عن أبيه وتقدم أن ابن جريج رواه عن إبراهيم بن ميسرة كما في هذا الباب ورواه ابن جريج أيضاً عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه أخرجه النسائي ، ولعل ابن جريج إنما أخذه عن عمرو ابن شعيب بواسطة إبراهيم بن ميسرة فإنه ذكره عن عمرو بن شعيب بالعمنة ولم ينف الكرماني هل شيء من هذا فقال ما تقدم ، قال المصنف : مناسبة ذكر حديث أبي رافع أن كل ما جعله النبي ﷺ حقا لشخص لا يحل لاحد إبطاله بحيلة ولا غيرها . **قوله** (وقال بعض الناس : إذا أراد أن يبيع الشفعة) كذا للاصيل ولأن ذكر عن غير الكشمي وللآخرين يمنع ورجح عياض الاول وقال هو تغيير من الناسخ ، وقال الكرماني : يجوز أن يكون المراد لازم المنع وهو الإزالة عن الملك . **قوله** (فحب البائع للشترى الدار ومعهما) بهما متين وتشديد أي يصف حدودها التي تميزها ، وقال الكرماني في بعض النسخ ونحوها وهو أظهر . **قوله** (ويدفعها اليه ويموضه المختري ألف درهم) يعني مثلاً (فلا يكون للشفيع فيها شفعة) أي ويشترط أن لا يكون العرض المذكور مشروطاً فلو كان أخذها الشفيع بقيمته ، وإنما سقطت الشفعة في هذه الصورة لأن الهبة ليست معارضة محضة فأشبهت الاوت ، قال

ابن التين : اراد البخاري أن يبين أن ما جعله النبي ﷺ حقا للجار لا يحل له إبطاله . ثم ذكر البخاري حديث أبي رافع مختصرا من طريق سفیان وهو الثوري عن إبراهيم بن ميسرة وسأفه في آخر كتاب الحيل أنه منه ، وفيه تصريح سفیان بتحديث إبراهيم له به . قوله (وقال بعض الناس : إن اشترى نصيب دار فاراد أن يبطل الشفعة وهب) أي ما اشتراه (لابنه الصغير ولا يكون عليه يمين) أي لأن الهبة لو كانت للكبير وجب عليه اليمين فتجبل في إسقاطها بمحملها للصغير ، قال ابن بطال : إنما قال ذلك لأن من وهب لابنه شيئا فدخل ما يباح له فله ، والهبة للابن الصغير يقبلها الأب لولاه من نفسه ، وأشار باليمين إلى ما لو وهب لأجنبي فإن للشفيع أن يحلف الأجنبي أن الهبة حقيقية وأنها جرت بشروطها ، والصغير لا يحلف لكن عند المالكية أن أباه الذي يقبل له يحلف بخلاف ما إذا وهب للغريب ، وعن مالك لا تدخل الشفعة في الموهوب مطلقا وهو الذي في المدونة

١٥ - باب احتيال العامل ليهدى له

٦٩٧٩ - حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن أبي حميد الساعدي قال : استعمل رسول الله ﷺ رجلا على صدقات بني سليم يديهم ابن اللثبية ، فلما جاء حاسبه قال : هذا مالكم وهذا هدية . فقال رسول الله ﷺ : فملا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقا ثم خطبنا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فاني استعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله ، فإني فيقول : هذا مالكم وهذا هدية أهديت لي ، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته ، والله لا يأخذ أحد منكم شيئا بغير حقه إلا تلقى الله يجمعه يوم القيامة ، فلا عرفن أحداً منكم لقي الله يحمل بهيرا له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تثير . ثم رفع يديه حتى روى بياض إبطه يقول : اللهم هل بلغت ؟ بصره عيني وسيم أذني »

٦٩٨٠ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفیان عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد « عن أبي رافع قال : قال النبي ﷺ : الجار أحق بصفته » . وقال بعض الناس : إن اشترى داراً بعشرين ألف درهم فلا بئس أن يحتال حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينفذ تسعة آلاف درهم وتسعة مائة درهم وتسعين وبنفذ ديناراً بما بقي من العشرين ألفاً ، فإن طلب الشفع أخذها بعشرين ألف درهم وإلا فلا صبل له على الدار ، فإن استحققت الدار رجع المشتري على الهائغ بما دفع إليه وهو تسعة آلاف درهم وتسعة مائة وتسعون درهماً وديناراً ، لأن البيع حين استحق انتقض الصرف في الدار ، فإن وجد بهذه الدار عيباً ولم تستحق فإنه يردّها عليه بعشرين ألفاً . قال : فاجاز هذا الخداع بين المسلمين ، قال : قال النبي ﷺ « بيع المسلم لداة ولا خبيثة ولا غالة »

٦٩٨١ - **حديثنا** مسدّد حدثنا يحيى عن ميثان قال حدثني إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد « أن أبا رافع سالم سعد بن مالك بيتاً بأربعمائة مثقال قال وقال : لولا أني سمعت النبي ﷺ يقول : الجار أحق بصحة ما أعطيتك »

قوله (باب احتيال العامل ليهدي له) ذكر فيه حديث أبي حميد الساعدي في قصة ابن اللثبية ، وقد تقدم بعض شرحه في الهبة وتقدمت تسميته وضبط اللثبية في كتاب الزكاة ، ويأتي استيفاه شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه تلمس ما أهدي له إنما كان لهبة كونه عاملاً قائمته أن الذي أهدي له يستفيد به دون أصحاب الحقوق التي عمل فيها ، فبين له النبي ﷺ أن الحقوق التي عمل لأجائها هي السبب في الإهداء له وأنه لو أقام في منزله لم يهد له شيء ، فلا ينبغي له أن يستعملها بمجرد كونه وصلت إليه على طريق الهدية فإن ذلك إنما يكون حيث يتم محض الحق له ، وقوله في آخره : بهر عيني وسمع أذني : بفتح الواحدة وضم الصاد المهملة وفتح السين المهملة وكسر الميم ، قال المهلب : حيلة العامل ليهدي له تقع بأن يسمع بعض من عليه الحق فلذلك قال : هلا جلس في بيت أمه لينظر هل يهدى له ، فأشار إلى أنه لولا الطمع في وضعه من الحق ما أهدي له ، قال فأوجب النبي ﷺ أخذ الهدية وضربها إلى أموال المسلمين ، كذا قال ولم أنف على أخذ ذلك منه صريحاً ، قال ابن بطال : دل الحديث على أن الهدية للعامل تكون لشكر معروفه أو لتجيب إليه أو لطمع في وضعه من الحق ، فأشار النبي ﷺ إلى أنه فيما يهدى له من ذلك كأحد المسلمين لا فضل له عليهم فيه وأنه لا يجوز الاستئثار به انتهى . والذي يظهر أن الصورة الثالثة إن وقعت لم تحمل للعامل جزءاً وما قبلها في طرف الاحتمال ، وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . **قوله** (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان الخ) كذا وقع للاكثر هذا الحديث وما بعده متصلاً بباب احتيال العامل ، وأظنه وقع هنا تقديم وتأخير فإن الحديث وما بعده يتعلق بباب الهبة والشفعة ، فلما جعل الترجمة مشتركة جمع مسائلها ، ومن ثم قال الكرماني أنه من نصرف النقلة . وقد وقع عند ابن بطال هنا « باب » بلا ترجمة ثم ذكر الحديث وما بعده ثم ذكر « باب احتيال العامل » وعلى هذا فلا إشكال لأنه حينئذ كالفصل من الباب ، ويحتمل أن يكون في الأصل بعد قصة ابن اللثبية « باب » بلا ترجمة فسقطت الترجمة فقط أو بعض لها في الأصل . **قوله** (وقال بعض الناس إن اشترى داراً) أي أراد شراء دار (بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يمتثل) أي على إسقاط الشفعة (حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينقده) أي ينقد البائع (تسعة آلاف درهم وتسعمائة وتسعين وينقده ديناراً بما بقي من العشرين ألف) أي مصارفة عنها (فإن طالبه الشفيع أخذها بعشرين ألف درهم) أي إن رضى بالثمن الذي وقع عليه العقد (والا فلا سبيل له على الدار) أي لصقوط الشفعة لكونه امتنع من بدل الثمن الذي وقع به العقد . **قوله** (فإن استحققت الدار) بلفظ المجهول أي ظهرت مستحقة لغير البائع (رجع المشتري على البائع بما دفع إليه وهو تسعة آلاف الخ) أي لكونه الزدر الذي تملكه منه ولا يرجع عليه بما وقع عليه العقد (لأن المبيع حين استحق) أي لفقه (انتقص الصرف) أي الذي وقع بين البائع والمشتري في الدار المذكورة (بالدينار) ووقع في رواية الكشميهني « في الدينار » وهو أوجه . **قوله** (فإن وجد هذه الدار عيباً ولم تستحق) أي لم تخرج مستحقة (فإنه يردّها عليه بعشرين ألفاً) أي وهذا تناقض بين

ومن ثم عقبه بقوله (فأجاز هذا الخداع بين المسلمين) وافرقت عندهم أن البيع في الأول كان مبنيا على شراء الدار وهو منفسخ ويلزم عدم التقابض في المجلس فليس له أن يأخذ إلا ما أدّاه وهو الدرهم والدينار بخلاف الرد بالعيب فإن البيع صحيح وإنما ينفسخ باختيار المشتري . وأما بيع الصرف فكان وقع صحيحا فلا يلزم من نفسخ هذا بطلان هذا . وقال ابن بطال : إنما خص القدر من الذهب والفضة بالمثال لأن بيع الفضة بالذهب متفاضلا إذا كان بدأ بيد جازر بالاجماع فبني القائل أصله على ذلك فأجاز صرف عشرة دراهم ودينار بأحد عشر درهما جعل العشرة دراهم بدشرة دراهم وجعل الدينار بدرهم ، ومن جعل في الصورة المذكورة الدينار بعشرة آلاف يستعظم الشفعين الثمن الذي انعقدت عليه الصيغة فيترك الأخذ بالشفعة فتسقط شفعتها ولا تنفذ إلى ما أنقذه لأن المشتري تجارر للبائع عند النقد ، وخاف مالك في ذلك فقال : المرعى في ذلك النقد الذي حصل في يد البائع فيه يأخذ الشفعين بدليل الاجماع على أنه في الاستحقاق والرد بالعيب لا يرجع إلا بما نقده ، وإلى ذلك أشار البخاري إلى تفاوض الذي احتال في إسقاط الشفعة حيث قال : فإن استحققت الدار ، أي إن ظهر أنها مستحقة غير البائع الخ فدل على أنه موافق للجماعة في أن المشتري عند الاستحقاق لا يرد إلا ما قبضه ، وكذلك الحكم في الرد بالعيب انتهى ملخصا موضحا . وقال الكرماني : النكسة في جملة الدينار في مقابلة عشرة آلاف ودرهم ولم يجعله في مقابلة العشرة آلاف فقط لأن الثمن في الحقيقة عشرة آلاف بقرينة نقده هذا المقدار ، فلو جعل العشرة والدينار في مقابلة الثمن الحقيقي الزم الربا ، بخلاف ما إذا نقص درهما فإن الدينار في مقابلة ذلك الواحد والآلاف إلا واحدًا في مقابلة الآلاف إلا واحداً بخير تفضل . وقال المهلب : مناسبة هذا الحديث لهذه المسألة أن الخبر لما دل على أن الجار أحق بالبيع من غيره مراعاة لحقه لزم أن يكون أحق أن يرفق به في الثمن ولا يقام عليه عروض بأكثر من قيمتها ، وقد فهم الصحابي راوي الخبر هذا القدر فقدم الجار في العقد بالثمن الذي دفعه إليه على من دفع إليه أكثر منه بقدر ربه مراعاة لحق الجار الذي أمر الشارع بمراعاته . قوله (فأجاز هذا الخداع) أي الحيلة في إيقاع الشريك في الغبن الشديد إن أخذ بالشفعة أو بإبطال حقه إن ترك خشية من الغبن في الثمن بالرواية الفاحشة ، وإنما أورد البخاري مسألة الاستحقاق التي مضت ليستدل بها على أنه كان قاصدا للحيلة في إبطال الشفعة ، ودقبت بذكر مسألة الرد بالعيب ليبين أنه يحكم ، وكانت مقتضاها أنه لا يرد إلا ما قبضه لا رائدا عليه . قوله (قال النبي ﷺ يبيع المسلم لا داء ولا خبيثة) قال ابن النين : ضبطناه بـ **كسر** الحاء المعجمة وسكون الواو مدونة بعدها مثناة ، وقيل هو بضم أوله اغتان ، قال أبو عبيد : هو أن يكون البيع غير طيب كمن يكون من قوم لم يحمل سيدهم لعمد تقدم لهم ، قال ابن النين : وهذا في عمدة الرقيق . قلت : إنما خصه بذلك لأن الخبر إنما ورد فيه . قال : والمخالفة أن يأتي أمرا سرا كالندليس ونحوه . قلت : والحديث المذكور طرف تقدم بكماله في أوائل كتاب البيوع من حديث العلاء بفتح العين وتشديد ابدال المهملة من ميموزا ابن خالد أنه اشترى من النبي ﷺ عبدا أو أمة وكتب له العمدة ، هذا ما اشترى العلاء من محمد رسول الله ﷺ عبدا أو أمة لا داء ولا غائبة ولا خبيثة يبيع المسلم المسلم ، وسنده حسن ، وله طرق إلى العلاء وذكر هناك تفسير الغائبة بالعمرة والإبان ونحوهما من قول قتادة ، قال ابن بطال : فيستفاد من هذا الخبر أنه لا يجوز الاحتال في شيء من بيع المسلمين بالمعروف المذكور ولا غيره . قلت : ووجه أن الحديث وإن كان لفظة لفظ الخبر يمكن معناه

الجاهلية ، وكان يكتب الكتاب العربي فيكتب بالعربية من الإنجيل ما شاء الله أن يكتب ، وكان شيخا كبيرا قد همى ، فقالت له خديجة : أي ابن عم ، استمع من ابن أخيك . فقال ورقة : ابن أخى ماذا ترى ؟ فأخبره النبي ﷺ ما رأى ، فقال ورقة : هذا الناموس الذى أنزل على موسى ، بالنبى فيها جدهما أكون حيا حين يخرجك قومك . فقال رسول الله ﷺ : أو أخرجى هم ؟ فقال ورقة : نعم ، لم يأت رجل قط بما جئت به إلا هو دى ، وإن يذكركم يومك أنصرك نصرأ مؤزرا . ثم لم ينشب ورقة أن توفي ، وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي ﷺ فيما بلغنا حزنا غدا منه مرارا كى يتردى من رؤوس شوامخ الجبال ، فكلما أوفى بذروة جبل أبلى منه نفسه تبدى له جبريل فقال : يا محمد ، إنك رسول الله حقا فيمكن لك جأشه وتقر نفسه فخرج ، فإذا طأت عليه فترة الوحي فدا المثل ذلك ، فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل فقال له مثل ذلك . قال ابن عباس : قال الإصحاح : ضوء الشمس بالنهار ، وضوء القمر بالليل

قوله (باب) بالتونين (أول ما بدى به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة) كذا للنسفي والقاسبي ، ولا بد منه إلا أنه سقط له عن غير المستعمل اللفظ باب ، ولغيره باب التعبير وأول ما بدى به ، إلى آخره ، وللإسماعيل ، كتاب التعبير ، ولم يزد ، وثبتت البسمة أولا للجميع . والتعبير خاص بتفسير الرؤيا وهو العبور من ظاهرها إلى باطنها ، وقيل النظار فى الشيء . فيعتبر بعضه ببعض حتى يحصل على فهمه حكاه الأزهري ، وبالأول جزم الراغب وقال : أصله من العبور بفتح ثم سكون وهو التجاوز من حال إلى حال ، وخصرا تجاوز الماء بسباحة أو في سفينة أو غيرها بلفظ العبور بضمتهين ، وعبير القوم إذا ما نوا كأنهم جازوا أو افترقوا من الدنيا إلى الآخرة ، قال : والاعتبار والعبارة الحالة التى يتوصل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس به شاهد ، ويقال عبرت الرؤيا بالتخفيف إذا فسرتها وعبرتها بالتشديد للدلالة فى ذلك ، وأما الرؤيا فهى ما يراه الشخص فى منامه وهى بوزن فعل وقد تسهل الهمزة ، وقال الواحدى : هى فى الأصل مصدر كاليسرى ، فلما جعلت اسما لما يتخيله النائم أجريت بحرى الاسماء . قال الراهب : والرؤية بالهاء إدراك المرء بحاسة البصر ، ونطلق على ما يدرك بالتخييل نحو أرى أن زيدا صافرا ، وعلى التفكير النظرى نحو (أنى أرى ما لا ترون) وعلى الرأى وهو اعتقاد أحد النقيضين على غلبة الظن انتهى . وقال الفرطى فى المفهم : قال بعض العلماء قد تجس رؤية بمعنى الرؤيا كقوله تعالى (وما جعلنا الرؤيا التى أرىك الا فتنة للناس) فزعم أن المراد به ما رآه النبي ﷺ ليلة الإسراء من المعجائب ، وكان الإسراء جسيمه فى البقطة . قلت : وعكسه بعضهم فزعم أنه حجة لمن قال أن الإسراء كان مناما والاول المعتمد ، وقد تقدم فى تفسير الإسراء قول ابن عباس إنها رؤيا عين ، ويحتمل أن تكون الحسكة فى تسميه ذلك رؤيا لكون أمور الغيب مخالفة لرؤيا الشهادة فأشبهت ما فى المنام . وقال الفاضل أبو بكر بن العربي : الرؤيا إدراكك علقها الله تعالى فى قلب العبد على يدى ملك أو شيطان إما بإسمائها أى حقيقة لها وإما بكلماتها أى بعبارة وإما تخيلها ، ونظيرها فى البقطة الخواطر قائمها قد أتى على نسق فى قصة وقد أتى مسترسلة غير محصاة ،

هذا حاصل قول الأستاذ أبي إسحق ، قال : وذهب الفاضل أبو بكر بن الطيب الى أنها اعتقادات ، واحتج بأن الرائي قد يرى نفسه بيمة أو طائرا مثلا ، وليس هذا إدراكا ، فوجب أن يكون اعتقادا لأن الاعتقاد قد يكون على خلاف المعتقد ، قال ابن العربي : والاول أولى ، والذي يكون من قبيل ما ذكره ابن الطيب من قبيل المثل ، فالادراك إنما يتعلق به لا بأصل الذات . انتهى ما خصا . وقال المازري ، كثير كلام الناس في حقيقة الرؤيا ، وقال فيها غير الاسلاميين أقوالا كثيرة منكورة ، لأنهم حارلوا الوقوف على حقائق لا تدرك بالعقل ولا يقوم عليها برهان . وهم لا يصرفون بالسمع فاضطربت أقوالهم ، فن ينتمى الى الطب ينسب جميع الرؤيا الى الاغلاط فيقول من غلب عليه البهيم رأى انه يسبح في الماء ونحو ذلك لمناسبة الماء طبيعة البلغم ، ومن غلبت عليه الصفراء رأى النيران والصفود في الجو ، وهكذا الى آخره ، وهذا وإن جرزه العقل وجاز أن يجري افه العادة به لكنه لم يتم عليه دليل ولا اطردت به عادة ، والقطع في موضع التجويز غلط . ومن ينتمى الى الفلسفة يقول : ان صور ما يجري في الارض هي في العالم العلوي كالقشوش فما حاذى بعض القشوش فيها انتقش فيها : قال : وهذا أشد فسادا من الاول لكونه تحكما لا برهان عليه والانتقاش من صفات الاجسام : وأكثر ما يجري في العالم العلوي الاعراض والاعراض لا ينتقش فيها قال والصحيح ما عليه أهل السنة أن افه بخاق في قالب النائم اعتقادات كما يخلفها في قالب اليقظة فان قادا خلقها فكأنها جعلها علما على أمور أخرى يخلفها في ثاني الحال ، ومهما وقع منها على خلاف المعتقد فهو كما يقع لليقظة ، ونظيره أن افه خلق الغيم علامة على المطر وقد يتخلف ، وتلك الاعتقادات تقع نارة بمحضرة الملك فيقع بعدها ما يسر أو بمحضرة الشيطان فيقع بعدها ما يضر والعلم عند افه تعالى . وقال القرطبي : سبب تخبط غير الشرعيين إعراضهم عما جاءت به الانبياء من الطريق المستقيم ، وبيان ذلك أن الرؤيا إنما هي من ادراكات النفس وقد غيب عنا علم حقيقتها أي النفس ، وإذا كان كذلك فالاولى أن لا نعلم علم ادراكاتها ، بل كثير عما انكشف لنا من ادراكات السمع والبصر إنما نعلم منه أمور جلية لا تفصيله . ونقل القرطبي في دالهم ، عن بعض أهل العلم ان افه تعالى ماسكا بمرض المراتب على المحل المدرك من النائم فيمثل له صورة محسوسة ، فتارة تكون أمثلة موافقة لما يقع في الوجود وتارة تكون أمثلة لمعان معقولة ، وتكون في الحالين مبشرة ومنذرة ، قال : ويحتاج فيما نفعه عن الملك الى توقيف من الشرع وإلا لجائز أن يخلق الله تلك المثلات من غير ملك ، قال : وقيل ان الرؤيا ادراك أمثلة منضبطة في التخيل جعلها افه علما على ما كان أو يكون . وقال الفاضل عياض : اختلف في النائم المستغرق فقبل لا نصح رؤياه ولا ضرب المثل له لأن هذا لا يدرك شيئا مع استغراق أجزاء قلبه لأن النوم يخرج الحواس عن صفات التبيين والظان والتخيل كما يخرجها عن صفة العلم ، وقال آخرون : بل يصح للنائم مع استغراق أجزاء قلبه بالنوم أن يكون ظانا ومتخيلا ، وأما العلم فلا لأن النوم آفة تمنع حصول الاعتقادات الصحيحة ، نعم إن كان بعض أجزاء قلبه لم يحل فيه النوم فيصح وبه يضرب المثل وبه يرى ما يتخيله ولا تكليف عليه حينئذ لأن رؤياه ليست على حقيقة وجود العلم ولا صحة البين ، وإنما بقيت فيه بقية يدرك بها ضرب المثل . وأيده القرطبي أن النبي ﷺ كان ينام حينئذ ولا ينام قلبه ، ومن ثم احتز القائل بقوله المدرك ، من النائم ولذا قال ومنضبطة في التخيل ، لأن الرائي لا يرى في منامه الا من نوع ما يدركه في اليقظة بحسه ، إلا أن التخيلات قد تتركب له في النوم تركيبا يحصل به صورة لا عهد له بها يكون علما على أمر نادر كمن رأى رأس انسان على جسد فرس له جناحان . ولا وأشار

بقوله «اعلاما» إلى الرؤيا الصحيحة المنتظمة الواقعة على شروطها ، وأما الحديث الذي أخرجه الحاكم والمعقل
من رواية محمد بن هجلان بن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال «أتى عمر عليا فقال : يا أبا الحسن الرجل يرى
الرؤيا فمنها ما يصدق ومنها ما يكذب ، قال : نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما من عبد ولا أمة ينشأ فيموت
نوما إلا تخرج بروحه إلى العرش ، قالذي لا يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تصدق والذي يستيقظ دون
العرش فتلك الرؤيا التي تكذب ، قال الذهبي في تلخيصه : هذا حديث منكر لم يصححه المؤلف ، وأصل الآفة من
الراوى عن ابن هجلان . قلت : هو أزهري بن عبد الله الأزدي الحراساني ذكره المعقل في ترجمته وقال : إنه غدير
محموظ ، ثم ذكره من طريق أخرى عن إسرائيل بن أبي إسحق عن الحارث بن هل بيمضه ، وذكر فيه اختلافا
في وقفه ورفعه ، وذكر ابن القيم حديثا مرفوعا غدير معزود أن رؤيا المؤمن كلام يكلم به العبد ربه في المنام ،
ووجد الحديث المذكور في «نوادير الأصول للترمذي» من حديث عباد بن الصامت أخرجه في الأصل الثامن
والسبعين وهو من روايته عن شيخه عمر بن أبي عمر ، وهو واه وفي سنده جنيد ، قال ابن ميمون عن حمزة بن
الزبير عن عباد قال الحكميم : قال بعض أهل التفسير في قوله تعالى (وما كان البشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من
وراء حجاب) أى في المنام ، ورؤيا الأنبياء وحى بخلاف غيرهم ، فالوحى لا يدخله خلل لأنه محروس بخلاف رؤيا
غير الأنبياء فإنها قد يحضرها الشيطان ، وقال الحكميم أيضا : وكل الله بالرؤيا ما كانا أطلع على أحوال بنى آدم من
اللوح المحفوظ فينسخ منها ويضرب لكل على قصته مثلا ، فإذا نام مثل له ملك الأشياء على طريق الحكمة
لتكون له بشرى أو نذارة أو مماثلة ، والآدمي قد تسلط عليه الشيطان لشدة العداوة بينهما فهو يسكده بكل
وجه ويريد إفساد أهله بكل طريق فيلبس عليه رؤياه إما بتخليط فيها وإما بنقلها عنها ، ثم جميع المراتي قد حصر
على قسمين : الصادقة وهي رؤيا الأنبياء ومن تبعهم من الصالحين وقد تقع لغيرهم بتدور وهي التي تقع في اليقظة
على وفق ما وقعت في النوم ، والاضغاث وهي لا تذكر بشئ . وهي أنواع : الأول تلاعب الشيطان ليحزن الرائي
كأن يرى أنه قطع رأسه وهو يقيه أو رأى أنه واقع في هول ولا يجد من ينجده ونحو ذلك ، الثاني أن يرى أن
بعض الملائكة تأمره أن يفعل المحرمات مثلا ونحوه من الهال دفلا ، الثالث أن يرى ما تحدث به نفسه في اليقظة
أو يتمناه فيراه كما هو في المنام وكذا رؤية ما جرت به عادته في اليقظة أو ما يغاب على مزاجه ويقع عن المستقبل
غالبا ومن أحوال كثيرة وعن الماضي قليلا . ثم راق المصنف حذره حادثة في بدء الوحى وقد ذكره في أول الصحيح
وقد شرحته هناك ثم استدركت ما فات من شرحه في تفسيره (اقرأ باسم ربك) وسأذكر هنا ما لم يتقدم ذكره
في الموضوعين غالبا عما يستفاد من شرحه ، ومداوه على الزهري عن عروة عن عائشة ، وقد ساقه في المواضع الثلاثة
عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهري واسكنه الله على لفظه في أول الكتاب ، وقرنه في التفسير
بيونس بن يزيد وساقه على لفظه ، ثم قرنه هنا بمعمر وساقه على لفظه ، وقوله هنا «أنبأنا معمر قال قال الزهري
فاخبرني عروة ، وقع عند مسلم بن محمد بن رافع عن عبد الرزاق مثله لكن فيه «وأخبرني ، بالواو لا بالفاء
وهذه الفاء معقبة انتهى محذوف وكذلك الواو طائفة عليه ، وقد بينه البيهقي في «الدلائل» ، حيث أخرج الحديث
من وجه آخر عن الزهري عن محمد بن النعمان بن بشير سريلا فذكر قصة بدء الوحى مختصرة ونزول (اقرأ باسم
ربك) إلى قوله (خلق الإنسان من دقي) وقال محمد بن النعمان : فرجع رسول الله ﷺ بذلك . قال الزهري :

فسمعت عروة بن الزبير يقول وقالت عائشة ، فذكر الحديث مطولا . **قوله** (الصالحة) في رواية عقيل والصادقة ، وهما بمعنى واحد بالنسبة الى امور الآخرة في حق الانبياء ، وأما بالنسبة الى امور الدنيا فالصالحة في الأصل أخص ، فرويا النبي كلها صادقة وقد تكون صالحة وهي الأكثر ، وغير صالحة بالنسبة للدنيا كما وقع في الرويا يوم أحد ، وأما روبا غير الانبياء فبينهما عموم وخصوص : ان فسرنا الصادقة بانها التي لا تحتاج الى تعبير وأما ان فسرناها بانها غير الاضافات فالصالحة أخص مطلقا . وقال الامام نص بن يعقوب الدينوري في التعبير القادري : الروية الصادقة ما يقع بعينه أو ما يصبر في المزام أو يخبر به مالا يبدب والصالحة ما يسر **قوله** (الا جاءته مثل فلق الصبح) في رواية الكشي مبنية من جاءت ، كرواية عقيل ، قال ابن أبي جرة : انما شبهها بفلق الصبح دون غيره لان شمس النبوة كانت الرويا مبادئ أنوارها فزال ذلك النور بتسخ حتى أشرقت الشمس فن كان باطنه نوريا كان في التصديق بكريا كابى بكر ومن كان باطنه مظلما كان في التكذيب خفاشا كابى جهل ، وبقيت الناس بين هاتين المنزلتين كل منهم بقدر ما أعطى من النور . **قوله** (بأنى حرام) قال ابن أبي جرة . الحكمة في تخصيصه بالتخل فيه أن المقيم فيه كان يمكنه رؤية الكعبة فيجتمع لمن يخلو فيه ثلاث عبادات : الحلو ، والتعب ، والنظر الى البيت . قلت : وكأنه مما بقى عندهم من أمور الشرع على سنن الاعتكاف ، وقد تقدم أن الزمن الذي كان يخلو فيه كان شهر رمضان وأن قريشا كانت تفعله كما كانت تصوم عاشوراء ، ويزاد هنا أنهم انما لم ينازعوا النبي ﷺ في غار حراء مع مزيد الفضل فيه على غيره لان جده عبد المطالب أول من كان يخلو فيه من قريش وكانوا يعظمونه لجلالته وكبر سنه فتيمة على ذلك من كان يتأله ، فكان ﷺ يخلو بمكان جده وسلم له ذلك أعمامه لكرامته عليهم ، وقد تقدم ضبط حراء وان كان الاصح فيه كسر أوله وبالمدة وحكى ثلث أوله مع المد والقصر وكسر الراء والهمزة وعدمه فيجتمع فيه عدة لغات مع قلة أحرفه ، ونظيره قباء ، اسكن المطايعي حزم بان فتح أوله لحن وكذا ضمه وكذا قصره وكسر الراء ، وزاد التميمي حرك الهمزة ، وقال الكرماني إن كان الذي كسر الراء أراد الإمامة فهو سائغ **قوله** (الليالي ذوات العدد) قال الكرماني : يحتدل الكثرة اذ الكثير يحتاج الى العدد وهو المناسب لل مقام . قلت : أما كونه المناسب فسلم ، وأما الاول فلا لأن عادتهم جرت في الكثير أن يوزن وفي القليل أن يعد ، وقد جزم الشيخ أبو محمد بن أبي جرة بأن المراد به الكثرة لان العدد على قسمين فاذا أطلق أريد به مجموع القلة والكثرة فكأنهم قالت ليالي كثيرة أى بمجرع قسمي العدد . وقال الكرماني اختلف في تعينه ﷺ بماذا كان يتعبد بناء على أنه هل كان متعبداً بشرع سابق أولا ؟ والثاني قول الجمهور وسندهم أنه لو وجد لنقل ، ولأنه لو وقع اسكان فيه تغير منه . وبماذا كان يتعبد ؟ قيل بما يلقى اليه من أنوار المعرفة ، وقيل بما يحصل له من الرويا ، وقيل بانفكر ، وقيل باجتناز رؤية ما كان يقع من قومه ورجح الأمدى وجماعة الاول ثم اختلفوا في تعيينه على ثمانية أنوال آدم أو نوح أو ابراهيم أو موسى أو عيسى أو أى شريعة أوكل شريعة أو الوقف . **قوله** (تزوده) في رواية الكشي مبنية بخذف الضمير وقوله ولما لها ، تقدم في بدء الوحى أن الضمير لليالي ، ويحتمل أن يكون للدة أو الفعلة أو الحلو أو العبادة ، ورجح شيخنا الباقر أن الضمير للسنة لذكر من رواية ابن سبغ كان يخرج الى حراء في كل عام شهرا من السنة يتنعم فيه بطعم من جاءه من المساكين ، قل : وظاهره ان التزود لمثلها كان في السنة التي تليها لا لمدة أخرى من تلك السنة ، وقد كانت فويت هذا في التفسير ثم ظهر لي بعد ذلك أن مدة الحلو كانت شهرا كان يتزود لبعض

ليالي الشهر فإذا نفذ ذلك الواد رجع إلى أهله فزود قدر ذلك من جهة أنهم لم يكونوا في سعة بالغة من العيش ، وكان غالب زادهم اللبن واللحم وذلك لا يدخر منه كفاية الشهور مثلا يمرض إليه الفساد ولا سيما وقد وصف بأنه كان يطعم من يرد عليه . قوله (حتى تجتنب الحق) حتى هنا على بابها من انتهاء الغاية ، أي انتهى توجهه لغير حرام بمعنى الملك فترك ذلك ، وقوله ولجنة ، بفتح الفاء وكسر الجيم ثم هو أي جاءه الوحي بفتح قاله النورى ، قال : فإنه عليه السلام لم يكن متوقفا للوحي ، وفي إطلاق هذا النبي نظر فإن الوحي كان جاءه في النوم مرارا قاله شيخنا الباقي وأسندوه إلى ما ذكره ابن أبي عمير عن عبيد بن عمير أنه وقع له في المنام نظير ما وقع له في اليقظة من الغلط والأمر بالفراة وغير ذلك انتهى ، وفي كون ذلك يستلزم وقوعه في اليقظة حتى يتوقعه نظر فالأولى ترك الجزم بأحد الأمرين ، وقوله ه الحق ، قال الطبري : أي أمر الحق ، وهو الوحي ، أو رسول الحق وهو جبريل . وقال شيخنا : أي الأمر البين الظاهر ، أو المراد الملك بالحق أي الأمر الذي بعث به . قوله (لجاءه الملك) تقدم في بدء الوحي الكلام على إلغاء النبي في قوله ولجاءه الملك ، وإنما التفسيرية ، وقال شيخنا الباقي : يحتمل أن تكون للتعقيب والمعنى بمعنى الحق انكشاف الحال عن أمر وقع في القلب لجاءه الملك عقبة ، قال : ويحتمل أن تكون سببية أي حتى قضى بمعنى الوحي فيسبب ذلك جاءه الملك . قلت : وهذا أقرب من الذي قبله ، وقوله دقيه ، يؤخذ منه رفع تورم من بطن أن الملك لم يدخل إليه الغار بل كلمه والنبي عليه السلام داخل الغار والملك على الباب وقد عزوت هذه الزيادة في التفسير لدلائل الیهی تبعا لشيخنا الباقي ثم وجدتها هنا فكان العزو إليه أولى فألحقت ذلك هناك ، قال شيخنا الباقي : الملك المذكور هو جبريل كما وقع شاهد في كلام ورقة ، وكما مضى في حديث جابر أنه الذي جاءه بحراء ، ووقع في شرح القطب الجلبی : الملك هنا هو جبريل قاله السهيلي ، فتعجب منه شيخنا وقال : هذا لا خلاف فيه فلا يحسن عزوه للسهيل وحده ، قال : والأمر في الملك التعريف الماهية لا للعهد إلا أن يكون المراد به ما عهده النبي عليه السلام قبل ذلك لما كلمه في صباه ، أو ألقظ له عائشة وقصدت به ما عهده من مخاطبه به انتهى . وقد قال الاسماعيلی : هي عبارة عما عرف بعد أنه ملك وإنما الذي في الأصل ولجاءه جاءه . وكان ذلك الجاني ملكا فاخبر عليه السلام عنه يوم أخبر بحقيقة جهنمه ، وكأن الحمل على ذلك أنه لم يتقدم له معرفة به انتهى . وقد جاء التصریح بأنه جبريل فأخرج أبو داود الطيالسي في مسنده من طريق أبي عمران الجوني عن رجل عن عائشة أن رسول الله عليه السلام اعتكف هو وخديجة فوافق ذلك رمضان ، فخرج يوما فسمع السلام عليكم ، قال فظننت أنه من الجن فقال أبشروا فان السلام خير ، ثم رأى يوما آخر جبريل على الشمس له جناح بالشرق وجناح بالمغرب قال : فهبت منه ، الحديث ، وفيه أنه د جاءه فكلمه حتى انس به ، وظاهره أن جميع ما وقع له كان وهو في الغار . اسكن وقع في مرسل عبيد بن عمير فاجلسني على درنوك فيه البافرت واللواؤ ، وهو بضم الدال والتون بينهما راه ساكنة نوع من البسط له نخل ، وفي مرسل الزهري فاجلسني على مجلس كريم معجب ، وأما شيخنا أن من النبي عليه السلام حين جاءه جبريل في حراء كان أربعين سنة على الممهور ، ثم حكى أقوالا أخرى قيل أربعين يوما وقيل عشرة أيام وقيل شهرين وقيل وستين وقيل ثلاثا وقيل وخمسا ، قال : وكان ذلك يوم الاثنين نهارا ، قال : واختلف في الشهر فقيل شهر رمضان في سابع عشره وقيل سابعه وقيل رابع عشرية . قلت : ورد رمضان هو الراجح لما تقدم من أنه الشهر الذي جاء فيه في حراء لجاءه الملك . وعلى هذا يكون سنة حينئذ أربعين سنة وستة أشهر ، وأبسط ذلك في الأقوال التي

حكاهما شيخنا . ثم قال : وسيأتي ما يؤيد ذلك من قول من قال ان وحى المزام كان ستة أشهر ، قال شيخنا : وقيل في سابع هجري من شهر رجب ، وقيل في أول شهر ربيع الأول وقيل في ثامنه انتهى . ووقع في رواية الطيالسي التي أشرت اليها أن يحيى جبريل كان لما أراد النبي ﷺ أن يرجع الى أهله ، فإذا هو بجبريل وميكائيل ، فمبط جبريل الى الأرض وفي ميكائيل بين السماء والأرض الحديث . فيستعاد من ذلك أن يكون في آخر شهر رمضان ، وهو قول آخر يضاف لما تقدم وأمله أرجحهما . **قوله** (فقال اقرأ) قال شيخنا ظاهره أنه لم يتقدم من جبريل شيء قبل هذه الكلمة ولا السلام ، فيحتمل أن يكون سلم وحذف ذكره لأنه متبادر . وقد سلم الملائكة على إبراهيم حين دخلوا عليه ، ويحتمل أن يكون لم يسلم لأن المقصود حينئذ تقسيم الأمر وتحويله ، وقد تكون مشروعة ابتداء السلام تتعلق بالبشر لا من الملائكة وإن وقع ذلك منهم في بعض الأحيان . قلت : والحالة التي سلموا فيها على إبراهيم كانوا في صورة البشر فلا ترد هنا ، ولا يرد سلامهم على أهل الجنة لأن أمور الآخرة مذاكرة لأمر الدنيا غالباً ، وقد ذكرت عن رواية الطيالسي أن جبريل سلم أولاً ولم يقل أنه سلم عند الأمر بالفراة والله أعلم . **قوله** (فقال له النبي ﷺ) هذا مناسب لسباق الحديث من أوله الى هنا بلفظ الاخبار بطريق الرسائل ، ووقع مثله في التفسير في رواية بدء الوحى اختلاف هل فيه قال ما أنا بقارىء أو قلت ما أنا بقارىء ، وجمع بين اللفظين بواسطه عند مسلم قال : قلت ما أنا بقارىء ، قال شيخنا البلقيني : وظاهره أن عائشة سمعت ذلك من النبي ﷺ فلا يكون من مراسلات الصحابة . **قوله** (اقلت ما أنا بقارىء . فأخذني فغطى) استدل به هل أن أفعل ترد لتأنيده ولم يذكره قاله شيخنا البلقيني ، ثم قال : ويحتمل أن تكون هل بابها لطلب القراءة على معنى ان الامكان حاصل . **قوله** (فقال اقرأ) قال شيخنا البلقيني رحمه الله : ذات القصة هل أن مراد جبريل بهذا أن يقول النبي ﷺ نص ما قاله وهو قوله : اقرأ . وإنما لم يقل له قل اقرأ الى آخره لئلا يظن أن لفظة قل ، أيضاً من القرآن . قلت : ويحتمل أن يكون السرفيه الابتلاء في أول الأمر حتى يترتب عليه ما وقع من الخط وغيره ، ولو قال له في الأول قل اقرأ باسم ربك الخ لبادر الى ذلك ولم يقع ما وقع ، ثم قال شيخنا : ويحتمل أن يكون جبريل أشار بقوله اقرأ الى ما هو مكتوب في النمط الذي وقع في رواية ابن اسحق فذلك قاله . ما أنا بقارىء ، أى أى لا أحسن قراءة الكتاب ، قال : والأول أظهر وهو أنه أراد بقوله اقرأ التناظير بها . قلت : ويؤيده أن رواية عبيد بن حمير إنما ذكرها عن منام تقدم ، بخلاف حديث عائشة فإنه كان في اليقظة ، ثم تكلم شيخنا هل ما كان مكتوباً في ذلك النمط فقال اقرأ أى اقرأ الذي أفراه إياه وهى الآيات الأولى من (اقرأ باسم ربك) ويحتمل أن يكون جملة القرآن ، وهل هذا يكون القرآن نزل جملة واحدة باعتبار نزل منجماً باعتبار آخر ، قال : وفي احضاره له جملة واحدة إشارة الى أن آخره يكمل باعتبار الجملة ثم تكمل باعتبار التفصيل . **قوله** (حتى بلغ مني الجهد) تقدم في بدء الوحى أنه دوى بنصب الحال ودفعها وتوجيهها ، وقال الترمذيني : لا أرى الذي قاله بالنصب الا وهم فانه يصير المعنى أنه غطاه حتى استفرغ تلك قوته في ضبطه بحيث لم يبق فيه ريب ، وهو قول غير شديد ، فان البنية البشرية لا تطيق استيفاء القدرة الملكية لاسباباً في مبتدأ الأمر ، وقد صرح الحديث بأنه داخله الرعب من ذلك . قلت : وما المانع أن يكون قواه الله على ذلك ويكون من جملة معجزاته ، وقد أجاب الطيبي بأن جبريل لم يكن حينئذ على صورته الملكية فيكون استفراف جهده بحسب صورته التي جلده بها حين قطعه ، قال : وإذا صحت الرواية اضمحل الاستبعاد . قلت : الترجيح

هنا متعين لاتحاد الذصة ورواية الرفع لا اشكال فيها وهي التي ثبتت عن الاكثر فترجمت وان كانت الاخرى
توجيه ، وقد رجح شيخنا البلقيني بأن قابل بلغ هو اللفظ والتقدير بلغ منى اللفظ جهده أى قابله فيرجع الرفع
والنصب الى معنى واحد وهو أولى ، قال شيخنا : وكان الذى حصل له عند تلقى الوحي من الجهد مقدمة لما صار
يحصل له من السكرت عند نزول القرآن كما في حديث ابن عباس وكان يعالج من التزبل شدة ، وكذلك في حديث عائشة
وعمر بن عبد الله بن أمية وغيرهم ، وهي حالة يؤخذ فيها عن حال الدنيا من غير موت ، فهو مقام برزخى يحصل له عند
تلقى الوحي ، ولما كان البرزخ العام يشكك فيه اليقينية كثير من الاحوال خص الله نبيه ببرزخ في الحياة ياتى اليه
فيه وحيه المشتمل على كثير من الاسرار ، وقد يقع لكثير من الصالحين عند الغيبة بالنوم أو غيره اطلاع على
كثير من الاسرار ، وذلك مستمد من المقام النبوى ، وبشهادته حديث دروينا المؤمن جزء من ستة وأربعين
جزءا من النبوة ، كما سيأتى الانمام به قريبا ، قال السهيلي : تأويل اللفظ الثلاث على ما في رواية ابن سنان أنها
كانت في النوم أنه سيقع له ثلاث شذائذ ينبتى بها ثم يأتى الفرج ، وكذلك كان ، فانه لى ومن تبعه شدة أولى بالشعب
لما حصرتهم قريش ، وثانية لما خرجوا وتوعدوهم بالقتل حتى فروا الى الحبشة ، وثالثة لما هموا بما هموا به من
المكر به كما قال تعالى (واذيكر بك الذين كفروا ابشركم) الآية فسكانت له العاقبة في الشذائذ الثلاث . وقال
شيخنا البلقيني ما ملخصه : وهذه المناسبة حسنة ولا يتعين للنوم بل تكون بطريق الإشارة في اللفظة ، قال : ويمكن
أن تكون المناسبة أن الأمر الذى جاء به ثقيل من حيث القول والعمل والنية ، أو من جهة التوحيد والاحكام
والاخبار بالغيب الماضى والآتى ، وأشار بالارسلالات الثلاث الى حصول التيسير والتسهيل والتخفيف في الدنيا
والبرزخ والآخرة عليه وعلى أمته . **قوله** (فرجع بها) أى رجعت مصاحبا الآيات الخمس المذكورة . **قوله**
(ترجف بواديه) تقدم في بدء الوحي بلفظ ، فؤاده . قال شيخنا : الحكمة في العدول عن القلب الى الفؤاد أن
الفؤاد وعاء القلب على ما قاله بعض أهل اللغة . فاذا حصل لواء الرجفان حصل لما فيه فيكون في ذكره من تعظيم
الأمر ما ليس في ذكر القلب ، وأما بواديه فإيرادها اللمعة التى بين المنسكب والعنق ، جرت العادة بانها تضطرب
عند الفزع ، وعلى ذلك جرى المجرى أن اللمعة المذكورة سميت بلفظ الجمع ، وتعقبه ابن برى فقال : البوادر
جمع بادرة وهي ما بين المنسكب والعنق ، بمعنى أنه لا يختص بعضو واحد ، وهو جيد فيكون إسناده الرجفان إلى
القلب ليكون محله الى البوادر لانها مظهره ، وأما قول الداردي البوادر والفؤاد واحد فان أراد أن مفادها
واحد على ما فرنا ، والا فهو مردود . **قوله** (قال قد خشيت على) بالتشديد وفي رواية السكشمجنى ، على نفسي .
قوله (فقلت له كلا أبشر) قال النروي تبعا لغيره كلا كذا نى وإبعاد وقد تأتى بمعنى حقا وبمعنى الاستفتاح ، وقال
الفراز : هي هنا بمعنى الرد لما خشى على نفسه أى لا خشية عليك ، ويؤيده أن في رواية أبي ميمونة : فقلت معاذ
الله ، ومن اللطائف أن هذه الكلمة التى ابتدأت خديجة النطق بها عقب ما ذكر لها النبي ﷺ من القصة التى رفعت
له هي التى رفعت عقب الآيات الخمس من سورة اقرأ فى نسق التلاوة لجرت على لسانها انفاقا لانها لم تسكن نزلت
بعد وانما نزلت في قصة أبي جهل وهذا هو المشهور عند المفسرين ، وقد ذهب بعضهم إلى أنها تتعلق بالانسان
المذكور قبل لان المعرفة إذا أعيدت معرفة فهى عين الأولى ، وقد أهدى الانسان هنا كذلك فكان التقدير كلا
لا يعلم الانسان ان الله هو خلقه وعلمه ان الانسان ليطغى ، وأما قولها هنا أبشر ، فلم يقع في حديث عائشة تعيين

معمر بإسقاط قوله ، فيما بلغنا ، ولهذه فترة حزن النبي ﷺ منها حزننا غدا منه ، إل آخره ، فصار كاله مدرجاً على رواية الزهري وعن عروة عن عائشة ، والأول هو المأتمن ، قوله فيها ، فإذا طالت عليه فترة الوحي ، قد يسلك به من يصحح مرسل الشعبي في أن مدة الفترة كانت سنتين ونصفاً كما نقلته في أول بدء الوحي ، ولكن يعارضه ما أخرجه ابن سعد من حديث ابن عباس بنحو هذا البلاغ الذي ذكره الزهري ، وقوله مكث أياماً بعد مجيء الوحي لا يرى جبريل لحزن حزناً شديداً حتى كاد ينفذ إلى نبيير مرة وإلى حراء أخرى يريد أن يلقى نفسه فيينا هو كذلك عامداً لبعض تلك الجبال اذ سمع صوتاً فوق فوطاً ثم رفع رأسه فإذا جبريل على كرسي بين السماء والأرض مرتباً يقول يا محمد أنت رسول الله حقاً وأنا جبريل ، فأنصرف وقد أفرقه حينه وانبط جأشه ، ثم تابع الوحي ، فاستفاد من هذه الرواية تسمية بعض الجبال التي أجهت في رواية الزهري وتقليل مدة الفترة والله أعلم ، وقد تقدم في تفسير سورة والضحي شيء يتصل بفترة الوحي . قوله (فيسكن لذلك جأشه) بهمج وعزة ساكنة وقد اتصل وبمداً شين معجمة قال الخليل الجأش النفس فل هذا نقوله ، وقرر نفسه ، تأكيداً لفظي . قوله (عداً) بهين ومهمل من العدو وهو الذهاب بسرعة ، ومنهم من أصحهما من الذهاب لعدوة . قوله (بذروة جبل) قال ابن التين رويناهم بكسر أوله وخم ، وهو في كذب اللغة بالكسر لا غير . قلت : بل حكى تليته ، وهو أهل الجبل وكذا الجبل . قوله (تبدى له جبريل) في رواية الكشميني : بدأه ، وهو بمعنى الظهور . قوله (فقال له مثل ذلك) زاد في رواية محمد بن كثير : حتى كثرت الوحي وتتابع ، قال الاسماعيلي : موه بعض الطاعنين هل المحدثين فقال كيف يجوز لقيني أن يرثاب في نيوته حتى يرجع إلى ورقة ويشكو الخديجة ما يشاء ، وحتى يوفى بذروة جبل ليلقي منها نفسه على ما جاء في رواية معمر ؟ قال : وإن جاز أن يرثاب مع معاينة النازل عليه من ربه فكيف ينكر هل من ارثاب فيما جاء به مع عدم المعاينة ؟ قال : والجواب أن عادة الله جرت بأن الأمر الجليل اذا نضى بإبصاله إلى الخلق أن يقدمه ترشيحاً وتأسيساً ، فكان ما يراه النبي ﷺ من الرؤيا الصادقة ومحبة الخلوقة والتمتع من ذلك ، فلما لجئه الملك لجئه هفتة أسرار غائب المادة والمألوف فنظر طبعه البشري منه وهاله ذلك ولم يتمكن من التأمل في تلك الحال ، لأن النبوة لا تزال طباع البشرية كلها ، فلا يتعجب أن يجرع مما لم يألوه ويفزع طبعه منه حتى اذا ندرج عليه وألوه استمر عليه ، فلذلك رجح إلى الله التي ألف تأنيبها له فأعدها بما وقع له فهو نوت عليه خفيته بما عرفته من أخلاقه السكرية وطريقته الحسنة ، فأرادت الاستظهار بميرها به إلى ورقة لمعرفة ما بصدقه ومعرفة وقراءته الكتب القديمة ، فلما سمع كلامه أيقن بالحق واعترف به ، ثم كان من مقدمات تأسيس النبوة فترة الوحي ليتدرج فيه ويعرن عليه ، فشقي عليه فتورده اذ لم يكن خوطب عن الله بعد ذلك رسول من الله وميعوث إلى عبادته : فاشفق أن يكون ذلك أسرى به ثم لم يرد استهزاءه لحزن لذلك . حتى تدوج على احتمال أعباء النبوة والصبر على ثقل ما يرد عليه فتح الله له من أسره بما فتح . قال : ومثال ما وقع له في أول ما خوطب ولم يتحقق الحال على حياته مثل رجل سمع آخر يقول الحمد لله ، فلم يتحقق أنه يقرأ حتى اذا وصلها بما بمداً من الآيات تحققت أنه يقرأ ، وكذا لو سمع قائلاً يقول دخلت الديار ، لم يتحقق أنه ينشد شعراً حتى يقول مدحها وهفامها ، انتهى ملخصاً . ثم أشار إلى أن الحكمة في ذكره ﷺ ما اتفق له في هذه القصة أن يكون سبباً في انتشار خبره في بطائنه ومن يستمع لقوله ويصغي إليه ، وطريقاً في معرفتهم مباينة من سواه في أحواله لينهوا على محله ، قال : وأما إرادته إلقاء نفسه من رموس

الجبال بعد ما نبى ، فاضف قوته عن تحمل ما حمله من أعباء النبوة ، وخوفا مما يحصل له من القيام بها من مبالغة الخلق جميعا ، كما بطاب الرجل الراحة من غم بناله في أمه أجل بما يكون فيه زواله عنه ولو أنضى إلى إهلاك نفسه عاجلا ، حتى إذا تفكر فيما فيه ، صبره على ذلك من العقب المحمود صبر واستقرت نفسه . قلت : أما الإرادة المذكورة في الزيادة الأولى في صريح الخبر أنها كانت حذرا على ما قامه من الأمر الذي بشره به ورقة ، وأما الإرادة الثانية بعد أن تبدى له جبريل وقال له إنك رسول الله حقا فيحتمل ما قاله ، والذي يظهر لي أنه بمعنى الذي قبله ، وأما المعنى الذي ذكره الاسماعيل فوقع قبل ذلك في ابتداء مجي جبريل ، ويمكن أن يؤخذ مما أخرجه الطبري من طريق النعمان بن راشد عن ابن شهاب فذكر نحو حديث الباب وفيه فقال لي يا محمد أنت رسول الله حقا قال فلقد مممت أن أطرح نفسي من حائق جبل ، أي من علوه . قوله (وقال ابن عباس : قال في الاصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل) ثبت هذا لأن في ذكره عن المستعمل والكشميني وكلاهما في ولائي زيد المروزي عن القبري ، ورواه الطبري من طريق حل بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (قال في الاصباح) بمعنى بالاصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل ، وتعبق بعضهم هذا على البخاري فقال : إنما فسر ابن عباس الاصباح وانطفأ قاني ، هو المراد هنا لأن البخاري إنما ذكره عقب هذا الحديث من أجل ما وقع في حديث عائشة فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، فليبراد البخاري وجه ، وقد تقدم في آخر التفسير قول مجاهد في تفسيره قوله (قل أهرذب الفلق) إن الفلق الصبح ، وأخرج الطبري هنا عنه في قوله (قال في الاصباح) قال إضاءة الصبح ، وعلى هذا فالمراد بفلق الصبح إضاءة ، والفقاه أمم فاهل ذلك . وقد أخرج الطبري من طريق الضحاك : الاصباح خالق النور نور النهار ، وقال بعض أهل اللغة : الفلق شق الشيء ، وفيه الرهبان إبانة بعضه من بعض ، ومنه فلق موسى البحر فانفلق ، وقال الفراء أن فطر وخلق وخلق بمعنى واحد ، وقد قيل في قوله تعالى (فخلق الحب والنوى) أن المراد به الشق الذي في الحبة من الحنطة وفي الزواة ، وهذا يرد على تقييد الرهبان ، والاصباح في الأصل مصدر أصبح إذا دخل في الصبح سمى به الصبح ، قال امرؤ القيس :

ألا أيها الليل الطويل ألا انحل بصبح وما الاصباح فيك بأمثل

٢ - باب رؤيا الصالحين

وقوله تعالى (لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق) ، اندخلنا المسجد الحرام إن شاء الله آمين

مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمَقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ، فَعَلِمَ مَا لَمْ يَأْمُرُوا ، فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا)

٦٩٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لِلرُّؤْيَا الْحَسَنَةِ مِنَ الرَّجُلِ لِلصَّالِحِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ الدُّبُورَةِ ، [الحديث ٦٩٨٣ - طرفه في : ٦٩٩٤]

قوله (باب رؤيا الصالحين) الإضافة فيه للماعل أقوله في حديث الباب : يراها الرجل الصالح ، وكأنه جمع إشارة إلى أن المراد بالرجل الجنس . قوله (وقوله تعالى : لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق) اندخلنا المسجد الحرام إن شاء الله آمين - إلى قوله - فتحا قريبا (ساق في رواية كريمة الآية كلها ، وأخرج الفريابي وعبد بن حميد

والطبري من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد في تفسير هذه الآية قال : أرى النبي ﷺ وهو بالحديبية أنه دخل مكة هو وأصحابه مخلفين ، قال فذا نحر النبي بالحديبية قال أصحابه : أين رؤياك ؟ فزلف ، وقوله (لعل من دون ذلك نصحا قريباً) قال : النحر بالحديبية فرجعوا ففتحوا خيبر أي المراد بقوله ذلك البحر والمراد بالفتح فتح خيبر . قال : ثم اهتمر بعد ذلك فكان تصديق رؤياه في السنة المقبلة . وقد أخرج ابن مردويه في التفسير بسند ضعيف عن ابن عباس في هذه الآية قال : تأربل رؤيا رسول الله ﷺ في عمرة القضاء ، واختلف في معنى قوله : ان شاء الله ، في الآية فقيل : هي إشارة إلى أنه لا يقع شيء إلا بمشيئته الله تعالى ، وقيل هي حكاية لما قيل للنبي ﷺ في منامه ، وقيل هي على سبيل التلميح لمن أراد أن يفعل شيئاً مستقبلاً كقوله تعالى (ولا تقولن شيء إلا أن يشاء الله) وقيل هي على سبيل الاستثناء من عموم المخاطبين ، لأن منهم من مات قبل ذلك أرقتل . قوله (عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال) سياتي بعد باب من وجه آخر : عن أنس عن عبادة بن الصامت ، ويأتي بيانه هناك . قوله (الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح) هذا يقيد ما أطلق في غير هذه الرواية كقوله : رؤيا المؤمن جزء ، ولم يبق عندما يكونها حسنة ولا بأن رائيها صالح ، ووقع في حديث أبي سعيد : الرؤيا الصالحة ، وهو تفسير المراد بالحسنة هنا ، قال المصنف : المراد غالب رؤيا الصالحين ، وإلا فالصالح قد يرى الأضغاث ولكنته نادر أقله تمكن الشيطان منهم ، بخلاف عكسهم فإن الصدق فيها نادر لطلبه تسلط الشيطان عليهم ، قال : فالناس على هذا ثلاث درجات : الأنبياء ورؤياهم كلها صدق وقد يقع فيها ما يحتاج إلى تمبير ، والصالحون والأغلب دلي رؤياهم الصدق وقد يقع فيها ما لا يحتاج إلى تمبير ، ومن هدام يقع في رؤياهم الصدق والأضغاث وهي على ثلاثة أقسام : مستودون فالغالب استواء الحال في حقهم ، وفسقة والغالب على رؤياهم الأضغاث ويقل فيها الصدق ، وكفار ويتبدل في رؤياهم الصدق جداً وبشير إلى ذلك قوله ﷺ : وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً ، أخرجه مسلم عن حديث أبي هريرة ، وسأتى الإشارة إليه في باب القيد في المنام ، ان شاء الله تعالى . وقد وقعت الرؤيا الصادقة من بعض الكفار كما في رؤيا صاحب السجن مع يوسف عليه السلام ورؤيا ملكهما وغير ذلك . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : رؤيا المؤمن الصالح هي التي تنصب إلى أجزاء النبوة ، ومعنى صلاحها استقامتها وانتظامها ، قال : وهندي أن رؤيا الفاسق لا تعد في أجزاء النبوة ، وقيل تعد من أقصى الأجزاء ، وأما رؤيا الكافر فلا تعد أصلاً . وقال القرطبي : المسلم الصادق الصالح هو الذي يناسب حاله حال الأنبياء فأكرم بنوع مما أكرم به الأنبياء وهو الإطلاع على الغيب ، وأما الكافر والفاسق والمخلط فلا ، ولو صدقت رؤياهم أحياناً فذاك كافد بصدق المكذوب وليس كل من حدث عن غيب يكون خبره من أجزاء النبوة كالكامن والمنجم . وقوله : من الرجل ، ذكر للغالب فلا مفهوم له فإن المرأة الصالحة كذلك قاله ابن عبد البر . قوله (جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) كذا وقع في أكثر الأحاديث ، ومسلم عن حديث أبي هريرة : جزء من خمسة وأربعين ، أخرجه من طريق أبوب عن محمد بن سيرين عنه ، وسيأتي للمصنف من طريق عوف عن محمد بن عيسى : جزء من ستة وأربعين ، ووقع عند مسلم أيضاً من حديث ابن عمر : جزء من سبعين جزءاً ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود مرفوعاً ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه مرفوعاً ، وله من وجه آخر منه : جزء من ستة وسبعين ، وسندها ضعيف ، وأخرجه ابن أبي

شبهة أيضاً من رواية حسين عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعة كذلك ، وأخرجه أحمد مرفوعاً ، لكن أخرجه مسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح كالجادة ، ولابن ماجه مثل حديث ابن عمر مرفوعاً وسنده لين ، وعند أحمد والبخاري عن ابن عباس بمثله وسنده جيد ، وأخرج ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن المختار عن ثابت بن أنس مرفوعاً جزء من ستة وعشرين ، والمخفوط من هذا الوجه كالجادة ، وصياني البخاري قريباً ، وصلة لمسلم من رواية شعبة عن ثابت ، وأخرج أحمد وأبو يعلى والطبري في تهذيب الآثار ، من طريق الأخرج عن سليمان بن حرب بمجمعة وذن عظيم عن أبي هريرة كالجادة ، قال سليمان : فذكرته لابن عباس فقال : جزء من خمسين ، نقلت له إني سمعت أبا هريرة فقال ابن عباس : فإني سمعت العباس بن عبد المطلب يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول يقول الرؤيا الصالحة من المأثور جزء من خمسين جزءاً من النبوة ، ولما زمني والطبري من حديث ابن رزين القليل ، جزء من أربعين ، وأخرجه الترمذي من وجه آخر كالجادة ، وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن عباس وأربعين ، وقطري من حديث عبادة ، جزء من أربعة وأربعين ، والمخفوط من عبادة كالجادة كما سيأتي بعد باب . أخرج الطبري وأحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، جزء من تسعة وأربعين ، وذكره القرطبي في المفهم بلفظ : تسعة ، بتقديم السين ، لحملنا من هذه الروايات على عشرة أوجه ، أفها جزء من ستة وعشرين وأكثرها من ستة وسبعين وبين ذلك أربعين وأربعة وأربعين وخمسة وأربعين وستة وأربعين وسبعة وأربعين وتسعة وأربعين وخمسين وسبعين ، أصحها مطلقاً الأول وبليه الجمع ، ووقع في شرح النووي وفي رواية عبادة أربعة وعشرين ، وفي رواية ابن عمر ستة وعشرين وهاتان الروايتان لا أعرف من أخرجهما إلا أن بعضهم نسب رواية ابن عمر هذه لتخريج الطبري ، ووقع في كلام ابن أبي حمزة أنه ورد بالفاظ مختلفة فذكر بعض ما تقدم وزاد في رواية اثنين وسبعين وفي أخرى اثنين وأربعين وفي أخرى سبعة وعشرين وفي أخرى خمسة وعشرين فبلغت على هذا خمسة عشر لفظاً . وقد استشكل كون الرؤيا جزءاً من النبوة مع أن النبوة انقطعت بموت النبي ﷺ ، فقبل في الجواب أن رقت الرؤيا من النبي ﷺ فهي جزء من أجزاء النبوة حقيقة وإن وقعت من غير النبي فهي جزء من أجزاء النبوة على سبيل الجار . وقال الخطابي قيل معناه إن الرؤيا نجى على موافقة النبوة لا أنها جزء باق من النبوة ، وقبل المعنى لها جزء من علم النبوة لأن النبوة وإن انقطعت قطعها باق ، وتذهب بقول مالك فيما حكاه ابن عبد البر أنه سئل : أي جزء الرؤيا كل أحد ؟ فقال أبا النبوة يلعب ؟ ثم قال : الرؤيا جزء من النبوة فلا يلعب بالنبوة . والجواب أنه لم يرد أنها نبوة باقية وإنما أراد أنها لما أشبهت النبوة من جهة الاطلاع على بعض الغيب لا ينبغي أن يتكلم فيها بغير علم . وقال ابن بطال : كون الرؤيا جزءاً من أجزاء النبوة مما يستعظم ولو كانت جزءاً من ألف جزء ، فيمكن أن يقال إن لفظ النبوة مأخوذ من الإنباء وهو الإعلام لفة ، فعل هذا قاله في أن الرؤيا خبر صادق من الله لا كذب فيه كما أن معنى النبوة نبأ صادق من الله لا يجوز عليه الكذب ففهاه الرؤيا النبوة في صدق الخبر . وقال المازري : يمتثل أن يراد بالنبوة في هذا الحديث الخبر بالغيب لا غير وإن كان يتبع ذلك إنذار أو تنبيه بالخبر بالغيب أحد ثمرات النبوة ، وهو غير مقصود لذاته لأنه يصح أن يبعث نبي بقر الشرح وبين الأحكام وإن لم يخبر في طول عمره بغيره ولا يكون ذلك قادحاً في نبوته ولا مبطلاً للنبوة منها ، والحب بالغيب من النبي لا يكون إلا صدقاً ولا يقع إلا حقاً ، وأما خصوص ذلك فهو ما أطاع الله عليه نبيه لأنه يعلم من حقائق النبوة ما لا يعلمه

غيره . قال : وقد سجت هذا الجراب جماعة لكنهم لم يكشفوه ولم يحفروه . وقال القاضي أبو بكر بن العربي :
أجزاء النبوة لا يعلم حقيقةها الا ملك أرنب ، وإنما الفهر الذي أراد النبي ﷺ أن يبين أن الرؤيا جزء من أجزاء
النبوة في الجملة لأن فيها اطلاعا على الغيب من وجه ما ، وأما تفصيل الأنبة فيختص بمعرفة درجة النبوة . وقال
المازري : لا يلزم العالم أن يعرف كل شئ جملة وتفصيلا ، فقد جعل الله للعالم حدا يقف عنده ، فنه ما يعلم المراد
به جملة وتفصيلا ، ومنه ما يعلمه جملة لا تفصيلا ، وهذا من هذا القبيل . وقد تكلم بعضهم على الرواية المشهورة
وأبدي لها مناسبة فنقل ابن بطال عن أبي سعيد السفاحي أن بعض أهل العلم ذكر أن الله أوحى إلى نبيه في المنام
سنة أشهر ، ثم أوحى إليه بعد ذلك في اليقظة بقية مدة حياته ، ونسبها من الوحي في المنام جزء من ستة وأربعين
جزءا لأنه شاش بعد النبوة ثلاثا وعشرين سنة على الصحيح ، قال ابن بطال : هذا التأويل يفسد من وجهين :
أحدهما أنه قد اختلف في قدر المدة التي بعد بعثة النبي ﷺ إلى موته ، والثاني أنه يبقى حديث السبعين جزءا
بغير معنى . قلت : ويضاف إليه بقية الأعداد الواقعة . وقد سبقه الخطابي إلى إنكار هذه المناسبة فقال : كان
بعض أهل العلم يقول في تأويل هذا العدد قولاً لا يكاد يتحقق ، وذلك أنه ﷺ أقام بعد الوحي ثلاثا وعشرين سنة
وكان يوحى إليه في منامه ستة أشهر وهي نصف سنة فهي جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، قال الخطابي :
وهذا وإن كان وجهاً تحتمله قسمة الحساب والعدد فأول ما يجب على من قاله أن يثبت بما ادعاه خبراً ، ولم يسمع فيه
أثر ولا ذكر مدعيه في ذلك خبراً ، فكأنه قاله على سبيل الظن والظن لا يفتى من الحق شيئاً ، وإن كانت هذه المدة
محسوبة من أجزاء النبوة على ما ذهب إليه فليحقق بها سائر الأوقات التي كان يوحى إليه فيها في منامه في طول المدة
كما ثبت ذلك عنه في أحاديث كثيرة جليلة القدر ، والرؤيا في أحد وفي دخول مكة فإنه يتلفق من ذلك مدة أخرى
وتزاد في الحساب فتبطل القسمة التي ذكرها ، قال : فدل ذلك على ضيف ما تأوله المذكور ، وليس كل ما غنى علينا
عليه لا يلزمنا حجة كإعداد الركعات وأيام الصيام ورمي الجمار فإنا لا نصل من علمها إلى أمر يوجب حصرها تحت
أعدادها ، ولم يقدح ذلك في موجب اعتقادنا لزومها ، وهو كقوله في حديث آخره الهدى الصالح والسمت
الصالح جزء من خمسة وعشرين جزءا من النبوة ، فإن تفصيل هذا العدد وحصر النبوة متعذر ، وإنما فيه أن هاتين
الحصلتين من جملة هدى الأنبياء وسببهم ، فكذلك معنى حديث الباب المراد به تحقيق أمر الرؤيا وأنها ما كان
الأنبياء عليه وأنها جزء من أجزاء العلم الذي كان يأتهم والانباء التي كان ينزل بها الوحي عليهم ، وقد قبل جماعة
من الأئمة المناسبة المذكورة وأجابوا عما أورده الخطابي ، أما الدليل على كون الرؤيا كانت ستة أشهر فهو أن
ابتداء الوحي كان على رأس الأربعين من عمره ﷺ كما جزم به ابن احمق وغيره وذلك في ربيع الأول ونزول
جبريل إليه وهو بفار حراء كان في رمضان وبينهما ستة أشهر ، وفي هذا الجواب نظر لأنه على تقدير تسليمه ليس
فيه تصريح بالرؤيا ، وقد قال النووي : لم يثبت أن زمن الرؤيا للنبي ﷺ كان ستة أشهر وأما ما ألزمه به من تلفيق
أوقات المراتي وضماها إلى المدة فإن المراد وحى الماثم المتتابع ، وأما ما وقع منه في غضون وحى اليقظة فهو يصير
بالنسبة إلى وحى اليقظة فهو مغمور في جانب وحى اليقظة فلم يعتبر بمدة ، وهو نظير ما اعتمدوه في نزول الوحي ،
وقد أظفروا على تقسيم النزول إلى مكى ومدنى فطما فالتسكى ما نزل قبل الهجرة ولو وقع بغيرها مثلاً كالطائف ونخلة
والمدنى ما نزل بعد الهجرة ولو وقع وهو بغيرها كما في الغزوات وسفر الحج والعمرة حتى مكة . قلت : وهو

اعتذار مقبول ، ويمكن الجواب عن اختلاف الاعداد أنه وقع بحسب الوقت الذي حدث فيه النبي ﷺ بذلك
 كأن يكون لما أكل ثلاث عشرة سنة بعد مجيء الوحي اليه حدث بأن الرؤيا جزء من ستة وعشرين أن ثبت الخبر
 بذلك وذلك وقت الهجرة ، ولما أكل عشرين حدث بأربعين ولما أكل اثنين وعشرين حدث بأربعة وأربعين .
 بعدها بخمسة وأربعين ثم حدث بستة وأربعين في آخر حياته ، وأما ما عدا ذلك من الروايات بعد الأربعين
 فضيف ورواية الخمسين يحتمل أن تكون لجبر الحكر ورواية السبعين للباينة وما عدا ذلك لم يثبت : وهذه
 مناسبة لم أر من تعرض لها ، ووقع في بعض المصنفين مناسبة للسبعين ظاهرة النكف وهي أنه ﷺ قال في الحديث
 الذي أخرجه أحمد وغيره : أنا بشارة عيسى ودعوة إبراهيم ورأت أمي تورا ، فهذه ثلاثة أشياء تضرب في مدة
 نبوته وهي ثلاثة وعشرون سنة تضاف إلى أصل الرؤيا فتبلغ سبعين . قلت : ويقي في أصل المناسبة إشكال آخر
 وهو أن المتبادر من الحديث ارادة تعظيم رؤيا المؤمن الصالح ، والمناسبة المذكورة تقتضي قصر الخبر على صورة ما
 اتفق علينا ﷺ كأنه قيل كانت المدة التي أوحى الله إلى نبينا فيما في المنام جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من المدة
 التي أوحى الله اليه فيها في البقعة ، ولا يلزم من ذلك أن كل رؤيا لكل صالح تكون كذلك ، وبقي لإرادة التعميم
 الحديث الذي ذكره الخطابي في الهدى والسمت فانه ليس خاصاً بنبوة نبينا ﷺ أصلاً ، وقد أنكر الشيخ أبو محمد
 ابن أبي جرة التأويل المذكور فقال ليس فيه كبير فائدة ولا ينبغي أن يحمل كلام المؤيد بالفصاحة والبلاغة على هذا
 المعنى ، ولعل قائله أراد أن يحمل بين النبوة والرؤيا نوع مناسبة فقط ، وبمكر عليه الاختلاف في عدد الأجزاء .
 (ثانياً) : حديث الهدى الصالح الذي ذكره الخطابي أخرجه الترمذي والطبراني من حديث عبد الله بن مسعود
 لكن بلفظ أربعة وعشرين جزءاً ، وقد ذكره القرطبي في المفهم ، بلفظ من ستة وعشرين انتهى . وقد أبدى
 غير الخطابي المناسبة باختلاف الروايات في العدد المذكور ، وقد جمع بينها جماعة أولهم الطبري فقال : رواية
 السبعين عامة في كل رؤيا صادقة من كل مسلم ، ورواية الأربعين خاصة بالمؤمن الصادق الصالح ، وأما ما بين ذلك
 فبالنسبة لأحوال المؤمنين . وقال ابن بطال : أما الاختلاف في العدد فله وكثرة فأصح ما ورد فيها من ستة
 وأربعين ومن سبعين وما بين ذلك من أحاديث الشيوخ ، وقد وجدنا الرؤيا تنقسم قسمين : جليلة ظاهرة كمن رأى
 في المنام أنه يعطى تمرأ فاعطى تمرأ مثله في البقعة فهذا القسم لا اغراب في تأويلها ولا رمز في تفسيرها ، ومروءة
 بعيدة المرام فهذا القسم لا يقوم به حتى يبره الا حاذق لبعد ضرب امثل فيه ، فيمكن أن هذا من السبعين والاول
 من الستة والأربعين لانه اذا قلت الأجزاء كانت الرؤيا أقرب إلى الصديق وأسلم من وقوع الغلط في تأويلها ،
 بخلاف ما إذا كثرت . قال : وقد عرضت هذا الجواب على جماعة فحسنوه وزادوا بعضهم فيه أن النبوة على مثل
 هذين الوصفين تلقاها الشارع عن جبريل ، فقد أخبر أنه كان يأتيه الوحي مرة فيكلمه بكلام ليعيه بغير كافة ومرة
 يلقي اليه جملاً وجوامع يشتد عليه حلمه حتى تأخذه الرخصاء ويتحد منه العرق ثم يطلعه الله على بيان ما ألقى
 عليه منها . ولخصه المازري فقال : قيل إن المنامات دلالات ، والدلالات منها ما هو جلي ومنها ما هو خفي ، فالأقل
 في العدد هو الجلي والأكثر في العدد هو الخفي وما بين ذلك . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة ما حاصله : ان النبوة
 جاءت بالأمور الواضحة ، وفي بعضها ما يكون فيه إجمال مع كونه مبيناً في موضع آخر ، وكذلك المراتي منها ما هو
 صريح لا يحتاج الى تأويل ومنها ما يحتاج ، والذي يفهمه العارف من الحق الذي يعرج عليه منها جزء من أجزاء

النبرة ، وذلك الجزء بكثرة مرة وبقل أخرى بحسب فهمه ، فأعلام من يكون بينه وبين درجة النبرة أقل ماورد من العدد ، وأما ما أكثر من العدد ، ومن عداها ما بين ذلك . وقال القاضي عياض : ويحتمل أن تكون هذه التجزئة في طرق الوحي ، إذ منه ما سمع من الله بلا واسطة ، ومنه ما جاء بواسطة الملك ، ومنه ما أتى في القلب من الإلهام ، ومنه ما جاء به الملك وهو هل صورته أو على صورة آدمي معروف أو غير معروف ، ومنه ما أتاه به في النوم ، ومنه ما أتاه به في صلصلة الجرس ، ومنه ما يلقيه روح القدس في روعه ، إلى غير ذلك مما وقفنا عليه وما لم نقف عليه ، فتسكون تلك الحالات إذا عُدَّت انتهت إلى العدد المذكور . قال القرطبي في المفهم : ولا يخفى ما فيه من التكلف والتساهل ، فإن تلك الأعداد إنما هي أجزاء النبوة ، وأكثر الذي ذكره إنما هي أحوال الغير النبوة لكونه يعرف الملك أو لا يعرفه ، أو يأتيه هل صورته أو على صورة آدمي ، ثم مع هذا التكلف لم يبلغ عدد ما ذكره عشرين فضلا عن سبعين . قلت : والذي نحاه القاضي سبقه إليه الحلبي ، فنرات في مختصره للتدريج علماء الدين القرونى بخطه مانعه : ثم إن الأنبياء يختصون بآيات يؤيدون بها ليعتبروا بها عن إيس مثامهم ، كما تميزوا بالعلم الذي أوتوه ، فيسكون لهم الخصوص من وجهين : فإما هو في حين التعليم هو النبوة ، وما هو في حين التأيد هو حجة النبوة . قال : وقد قصد الحلبي في هذا الموضع بيان كون الرؤيا الصالحة جزءا من ستة وأربعين جزءا من النبوة فذكر وجوها من الخصائص العلمية للأنبياء تكلف في بعضها حتى أنها ما إلى العدد المذكور ، فتسكون الرؤيا واحدا من تلك الوجوه ، فأعلاما تكلم الله بغير واسطة ، ثانيا الإلهام بلا كلام بل يجد علم شيء في نفسه من غير تقدم ما يوصل إليه بحس أو استدلال ، ثالثا الوحي على لسان ملك يراه فيكمه ، رابعا نفت الملك في روعه وهو الوحي الذي يخص به القلب دون السمع ، قال : وقد نفت الملك في روع بعض أهل الصلاح لئلا يكون ينحو الاطماع في الظفر بالعدو والترغيب في الشيء . والترهب من الشيء فيقول عنه بذلك وسوسة الشيطان بحضور الملك لا ينحرف في علم الأحكام والوعود والوعيد فانه من خصائص النبوة ، خامسا لما كان عنه فلا يعرض له فيه عارض أصلا ، سادسا قوة حفظه حتى يسمع السورة الطويلة فيحفظها من مرة ولا ينسى منها حرفا ، سابعا دصمته من الخطأ في اجتهاده ، ثامنا ذكاء فهمه حتى يقع بضروب من الاستنباط ، تاسعا ذكاء بصره حتى يكاد يهصر الشيء من أفق الأرض ، عاشرها ذكاء سمعه حتى يسمع من أقصى الأرض ما لا يسمعه غيره ، حادي عشرها ذكاء شيء كما وقع ليعقوب في قيص يوسف ، ثاني عشرها تقوية جسده حتى سار في ليلة مسيرة ثلاثين ليلة ، ثالث عشرها هروجه إلى السموات ، رابع عشرها مجيء الوحي له في مثل صلصلة الجرس ، خامس عشرها تكليم الشاة ، سادس عشرها إنطاق النباتات ، سابع عشرها إنطاق الجذع ، ثامن عشرها إنطاق الحجر ، ناسع عشرها إلهامه هوا الدائب أن يفرض له رزقا ، العشرون إلهامه رغاء البعير ، الحادي والعشرون أن يسمع الصوت ولا يرى المتكلم ، الثانية والعشرون تمكنه من مشاهدة الجن ، الثالثة والعشرون تمثيل الأشياء المضيئة له كما مثل له بفت المقدس صبيحة الأسراء ، الرابعة والعشرون حدوث أمر يعلم به الهاتفة كما قال في النافذة لما بركت في الحديبية وحسبها حابس النبيل ، الخامسة والعشرون استدلاله باسم هل أمر كما قال لما جاءهم سهيل بن عمرو قد سهل لكم الأمر ، السادسة والعشرون أن يطر شيئا علويا فيستدل به على أمر يقع في الأرض كما قال : إن هذه السحابة لتسهل بنصر بني كعب ، السابعة والعشرون رؤيته من وراءه ، الثامنة والعشرون اطلاع هل أمر وقع لمن مات قبل أن يموت

كما قال في حنظلة ، رأيت الملائكة تغسله وكان قتل وهو جنب ، التاسعة والمشرون أن يظهر له ما يستدل به على قروح مستقبل كما جاء ذلك يوم الحندق ، الثلاثون اطلاعه على الجنة والنار في الدنيا ، الحادية والثلاثون الفراسة ، الثانية والثلاثون طوابة الشجرة حتى انتقلت بعروقها وغصونها من مكان الى مكان ثم رجعت ، الثالثة والثلاثون قصة الظبية وشكواها له ضرورة خشفها الصنبر ، الرابعة والثلاثون تأويل الرزيا بحيث لا يخطئ ، الخامسة والثلاثون الحور في الرطب وهو على النخل أنه يحيى كذا وكذا وسقام من القر لجاء كما قال ، السادسة والثلاثون الهداية إلى الأحكام ، السابعة والثلاثون الهداية إلى سياسة الدين والدنيا ، الثامنة والثلاثون الهداية إلى هيئة العالم وتركيبه التاسعة والثلاثون الهداية إلى مصالح البدن بأنواع الطب ، الأربعون الهداية إلى وجوه القربات ، الحادية والأربعون الهداية إلى الصناعات النافعة ، الثانية والأربعون الاطلاع على ما سيكون ، الثالثة والأربعون الاطلاع على ما كان عالم يتفقه أحد قبله ، الرابعة والأربعون التوقيف على أسرار الناس ومخبايهم ، الخامسة والأربعون تعليم طرق الاستدلال ، السادسة والأربعون الاطلاع على طريق التلطف في المعاشرة ، قال : فقد بلغت خصائص النبوة فيما مرجه العلم ستة وأربعين وجهاً ليس منها وجه إلا وهو يصلح أن يكون مقاربا للرؤيا الصالحة التي أخبر أنها جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، والسكندر منها ، وإن كان قد يقع غير النبي لكنه الذي لا يخطئ أصلا وأخبره قد يقع فيه الخطأ والله أعلم . وقال الغزالي في كتاب الغفر والره من الأحياء ، لما ذكر حديث يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بخمسة أيام وفي رواية بأربعين سنة قال : وهذا يدل على تفاوت درجات الفقراء فكان الفقير الحريص على جزء من خمسة وخمسين جزءا من الفقير الزاهد لأن عنده نسبة الأربعين إلى الخمسة ، ولا يظن أن تقدير النبي ﷺ يتجزأ على لسانه كيف ما اتفق بل لا ينطق إلا بحقيقة الحق وهذا كقوله الرؤيا الصالحة من رجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، فإنه تقدير تحقيق ، لكن ليس في قوة غيره أن يعرف حقه تلك النسبة إلا بتعمين ، لأن النبوة عبارة عما يختص به النبي ويفارق به غيره ، وهو يختص بأنواع من الخواص منها أنه يعرف حقائق الأمور المتعلقة بالله وصفاته وملائكته والدار الآخرة لا كما يعلمه غيره بل عنده من معرفة المعلومات وزيادة اليقين والتحقيق ما ليس عند غيره ، وله صفة تتم له بها الأفعال الخارقة للعادات كالصفة التي بها تتم لغيره الحركات الاختيارية ، وله صفة يبهج بها الملائكة ويشاهد بها الملائكة كالصفة التي يفارق بها البصير الأعمى ، وله صفة بها يدرك ما سيكون في الغيب وبطالع بها ما في الخلق المحفوظ كالصفة التي يفارق بها الذكي البليد ، فمنه صفات كالات نائمة النبي يمكن انقسام كل واحدة منها إلى أقسام بحيث يمكننا أن نقسمها إلى أربعين وإلى خمسين وإلى أكثر ، وكذا يمكننا أن نقسمها إلى ستة وأربعين جزءا بحيث تقع الرؤيا الصحيحة جزءا من جئاتها لكن لا يرجع إلا إلى ظن وتخمين لا أنه الذي أورده النبي ﷺ حقيقة . انتهى ملخصا . وأظنه أشاد إلى كلام الحلبي فإنه مع تكافئه ليس على يقين أن الذي ذكره هو المراد والله أعلم . وقال ابن الجوزي : لما كانت النبوة تتضمن اطلاعا على أمور يظهر تحقيقها فيما بعد وقع تشبيه رؤيا المؤمن بها ، وقيل إن جماعة من الأنبياء كانت نبوتهم وحيا في المنام فقط ، وأكثرهم ابتدئ بالوحى في المنام ثم رفقوا إلى الوحى في اليقظة فهذا بيان مناسبة تشبيه المنام الصادق بالنبوة ، وأما خصوص العدد المذكور فتشكك فيه جماعة فذكر المناسبة الأولى وهي أن مدة وحى المنام إلى نبيها كانت ستة أشهر وقد تقدم ما فيه ، ثم ذكر أن الأحاديث اختلفت في العدد المذكور قال : فقل هذا تكون رؤيا المؤمن بخاتمة أدلها ستة وأربعين وأدناها سبعون ، ثم ذكر المناسبة التي ذكرها الطبري .

وقال القرطبي في مفهومه : يحتتمل أن يكون المراد من هذا الحديث أن المنام الصادق خصلة من خصال النبوة كما جاء في الحديث الآخرة التزودة والاقتصاد وحسن الصمت جزء من ستة وعشرين جزءا من النبوة ، أى النبوة بمجموع خصال مبلغ أجزائها ذلك وهذه الثلاثة جزء منها ، وعلى مقتضى ذلك يكون كل جزء من الستة والعشرين ثلاثة أشياء فإذا ضربنا ثلاثة في ستة وعشرين انتهت إلى ثمانية وسبعين فيصح لنا أن عدد خصال النبوة من حيث آحادها ثمانية وسبعون قال : ويصح أن يسمى كل اثنين منها جزءا فيكون العدد بهذا الاعتبار تسعة وثلاثين ، ويصح أن يسمى كل أربعة منها جزءا فتكون تسعة عشر جزءا ونصف جزء فيكون اختلاف الروايات في العدد بحسب اختلاف اعتبار الأجزاء ، ولا يلزم منه اضطراب . قال وهذا أشبه ما وقع لي في ذلك مع أنه لم ينشرح به الصدر ولا أطمأت إليه النفس . قلت : وتماه أن يقول في الثمانية والسبعين بالنسبة لرواية السبعين ألقى فيها الكسر وفي التسعة والثلاثين بالنسبة لرواية الأربعين جبر الكسر ، ولا تحتاج إلى العدد الأخير لما فيه من ذكر النصف ، وما عدا ذلك من الأعداد قد أشار إلى أنه يعتبر بحسب ما يقدر من الحاصل ، ثم قال : وقد ظهر لي وجه آخر وهو أن النبوة معناها أن الله يطالع من يشاء من خلقه على ما يشاء من أحكامه ووجبه إما بالمكاملة وإما بواسطة الملك وإما بإلقاء في القلب بغير واسطة ، لكن هذا المعنى المسمى بالنبوة لا يخص الله به إلا من خصه بصفات كمال نوعه من المعارف والعلوم والفضائل والآداب مع تزهده عن التفاضل أطلق على تلك الحاصل نبوة كما في حديث التزودة والاقتصاد ، أى تلك الحاصل من خصال الأنبياء ، والأنبياء مع ذلك متفاضلون فيما قال تعالى (وقد فضلنا بعض النبيين على بعض) ومع ذلك فالصدق أعظم أوصافهم بقطعة ومنا ، فمن تأمى بهم في الصدق حصل من رؤياه دلي الصدق . ثم لما كانوا في مقامهم متفاوتين كان أتباعهم من الصالحين كذلك ، وكان أقل خصال الأنبياء ما إذا اعتبر كان ستة وعشرين جزءا وأكثرها ما يبلغ سبعين ، وبين العديدين مراتب مختلفة بحسب ما اختلفت ألفاظ الروايات ، وعلى هذا فن كان من غير الأنبياء في صلاحه وصدقه على رتبة تناسب حاله بى من الأنبياء كانت رؤياه جزءا من نبوة ذلك النبي ، ولما كانت كالاتهم متفاوتة كانت نسبة أجزاء منامات الصادقين متفاوتة على ما فصلناه ، قال : وبهذا يندفع الاضطراب إن شاء الله . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة وجه آخر ملخصه أن النبوة لها وجوه من الفرائد الدنيوية والأخروية خصوصا وعموما ، منها ما يعلم ومنها ما لا يعلم ، وليس بين النبوة والرؤيا نسبة إلا في كونها حقا فيكون مقام النبوة بالنسبة لمقام الرؤيا بحسب تلك الأعداد راجعة إلى درجات الأنبياء ، فتدبها من أعلام وهو من ضم له إلى النبوة الرسالة أكثر ما ورد من العدد ، وتدبها إلى الأنبياء غير المرسلين أقل ما ورد من العدد وما بين ذلك ، ومن ثم أطلق في الخبر النبوة ولم يقيد بها بنبوة نبي بعينه . ورأيت في بعض الشروح أن معنى الحديث أن المنام شها بما حصل للنبي وتميز به عن غيره بجزء من ستة وأربعين جزءا ، فهذه هذه مناسبات لم أو من جمها في موضع واحد ، فله الحمد على ما ألهم وعلم . ولم أقف في شيء من الأخبار على كون الإلهام جزءا من أجزاء النبوة مع أنه من أنواع الوحي ، إلا أن ابن أبي جرة تعرض لشيء منه كما ذكره في باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم ، إن شاء الله تعالى .

٣ - باب الرؤيا من الله

٦٩٨٤ - حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا زهير حدثنا يحيى هو ابن سعيد قال سمعت أبا سلمة قال قال

« سمعت أبا قتادة عن النبي ﷺ قال : الرؤيا الصادقة من الله ، والحلم من الشيطان ،

٦٩٨٥ - **حديث** هبة الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني ابن الهاد عن عبد الله بن خباب « عن أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي ﷺ يقول : إذا رأى أحدكم رؤيا يحبها فأنما هي من الله ، فليحمد الله عليها وليحدث بها ، وإذا رأى غير ذلك مما يكره فأنما هي من الشيطان فليستعمل من شرها ولا يذكرها لأحد فأنها لا تضره »

قوله (باب) بالنون (الرؤيا من الله) أى مطلقاً ، وإن قيدت في الحديث بالصالحه فهو بالنسبة إلى مالا دخول للشيطان فيه ، وأما ما له فيه دخل فندبت إليه لمجة مجازية ، مع أن الكل بالنسبة إلى الخلق والحق والتقدير من قبل الله ، وإضافة الرؤيا إلى الله لتشريف ، ويحتمل أن يكون أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كما سيئنه ، وظاهر قوله « الرؤيا من الله والحلم من الشيطان » أن اتى تضاف إلى الله لا يقال لها حلم والتي تضاف للشيطان لا يقال لها رؤيا ، وهو تصرف شرعى ، والا فالكل يسمى رؤيا ، وقد جاء في حديث آخر « الرؤيا ثلاث : ما أطلق على كل رؤيا ، وسيأتى بيانه في « باب القيد في المنام » . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول حديث أبي قتادة ، وزعم في السند هو ابن معاوية أبو خيثمة الجني . ويحيى بن سعيد هو الأصارى . وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن . **قوله** (الرؤيا الصادقة) في رواية الكشي معني « الصالحة » وهو الذى وقع في معظم الروايات ، وسقط الوصف من رواية أحمد ابن يحيى الحلواني عن أحمد بن بنس شيخ البخارى فيه أخرجه أبو نعيم في المستخرج بلفظ « الرؤيا من الله » كاترجمه . وكذا في الطب من رواية سليمان بن بلال والاسماعيل من رواية الثوري وبشر بن الفضل . ويحيى القطان كلهم عن يحيى بن سعيد ، ومسلم من رواية الزهري عن أبي سلمة كما سيأتى قريباً منه ، ووقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة كما سيأتى في باب إذا رأى ما يكره « الرؤيا الحسنة من الله » ، ووقع عند مسلم من هذا الوجه « الصالحة » زاد في هذه الرواية « فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يخبر به إلا من يحب » ، ولمسلم في رواية من هذا الوجه « فإن رأى رؤيا حسنة فليبشر ولا يخبر إلا من يحب » ، وقوله فليبشر بفتح التحتانية وسكون الموحدة وضم الموحدة من البشرى ، وقبل بنون بدل الموحدة أى يحدث بها ، وزعم هياض أنها تصحيف ، ووقع في بعض النسخ من مسلم « فليستر » بجملة ومثناة من السر ، وفي حديث أبي رزين عند الترمذى « ولا يقصها إلا على رآء » بتشديد الهمزة اسم فاعل من الود « أو ذى رأى » وفي أخرى « ولا يحدث بها إلا لبيباً أو حبيباً » ، وفي أخرى « ولا يقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح » ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : أما العالم فإنه يؤولها له « على الخير مهما أمكنه » ، وأما الناصح فإنه يرشد إلى ما ينفعه ويعينه عليه ، وأما اللبيب وهو العارف بتأويلها فإنه يعلم بما يعمل عليه في ذلك أو يسكت ، وأما الحبيب فإن عرف خيرا قاله وإن جهل أو شك سكت . قلت : والأول الجمع بين الروایتين فإن اللبيب صبر به عن العالم والحبيب عبر به من الناصح ، ووقع عند مسلم في حديث أبي سعيد في حديثي الباب « فليحمد الله عليها وليحدث بها » . **قوله** (والحلم من الشيطان) كذا اختصره ، وسيأتى ضبط الحلم ومعناه في « باب الحلم من الشيطان » ، از شاء الله تعالى ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن الطارق المداور إليها زاده فإذا رأى أحدكم

شيئا يكرهه فليفت عن شماله ثلاث مرات ويتعوذ بالله من شرها وإذا قاما لائضره ، وكذا متى في الطلب من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، وسياق المصنف في باب الحلم من الشيطان ، من طريق ابن شهاب عن أبي سلة بلفظ ، فإذا لم أحدكم الحلم يكرهه فليصق عن يساره ويستمد بالله منه قلن يضره ، ولمسلم من هذا الوجه ، عن يساره حين يهب من نومه ثلاث مرات ، وسياق في باب من رأى النبي ﷺ ، من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي سلة بلفظ ، فن رأى شيئا يكرهه فليفت عن شماله ثلاثا وليتعوذ من الشيطان قائما لائضره ، ومن رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلة الآتية في باب إذا رأى ما يكره ، بلفظ ، وإذا رأى ما يكره فليتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان وليتقل ثلاثا ولا يحدث بها أحدا قائما لئلا يضره ، وهذه أهم الروايات عن أبي سلة لفظا ، قال الملب : سمى الدارح الرؤيا الخاصة من الاضغاث سالحة وصادقة وأضافها إلى الله ، وسعى الاضغاث حلما وأضافها إلى الشيطان إذ كانت مخلوقة على شاكلته فأعلم الناس بكبره وأرشدتم إلى دفعه لئلا يلفنوه أربه في تجوزينهم والتهويل عليهم ، وقال أبو عبد الملك : أضيفت إلى الشيطان لكونها حل وهواه ومراده ، وقال ابن الجبلائي يخلق الله الرؤيا الصالحة بمهجرة الملك ، ويخلق الرؤيا التي تقابلها بمهجرة الشيطان ، فمن ثم أضيفت إليه ، وقيل أضيفت إليه لانه الذي يخيل بها ولا حقيقة لها في نفس الأمر . الحديث الثاني عن أبي سعيد الخدري ، قوله (حدثني ابن الهاد) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبيد الله بن شداد بن الهاد البجلي ، وسياق منسوبا في باب إذا رأى ما يكره ، . قوله (قائما هي من الله) في الرواية المذكورة ، قائما من الله ، فليحمد الله عليها وليتحدث بها ، وفي رواية الكشميهني ، فليتحدث ، ومثله في الرواية المذكورة . قوله (وإذا رأى غير ذلك مما يكره قائما هي من الشيطان فليتحدث) زاد في نسخة ، والله ، . قوله (ولا يذكرها لأحد قائما لائضره) في رواية الكشميهني في باب إذا رأى ما يكره ، قائما لئلا يضره ، لحاصل ما ذكر من أدب الرؤيا الصالحة ثلاثة أشياء : أن يحمد الله عليها ، وأن يستبشر بها ، وأن يتحدث بها لئلا يضره ، وأن يذكرها لأحد من أدب الرؤيا المكروهة أربعة أشياء : أن يتعوذ بالله من شرها ، ومن شر الشيطان ، وأن يتقل حين يهب من نومه عن يساره ثلاثا ، ولا يذكرها لأحد أصلا . وروى عن المصنف في باب التمدد في المنام ، عن أبي هريرة عامة وهي الصلاة واضطه ، فن رأى شيئا يكرهه فلا يقصه على أحد وليقم فلا يصل ، لكن لم يصرح البخاري بوضعه وصرح به مسلم كما سيأتي بيانه في باب ، وغفل القاضي أبو بكر بن العرب فقال : زاد الترمذي على الصحيحين بالأمر بالصلاة انتهى ، وزاد مسلم سادسة وهي التحول عن جنبه الذي كان عليه فقال : حدثنا فتية حدثنا ليث وحدثنا ابن ربح أنبأنا ليث عن أبي الزبير عن جابر رفعه إذا رأى أحدكم الرؤيا يكرهها فليصق عن يساره ثلاثا وليستمد بالله من الشيطان ثلاثا وليتحول عن جنبه الذي كان عليه ، وقال ليث ذلك : حدثنا فتية وحدثنا محمد بن ربح عن ليث بن سعد وحدثنا محمد بن المنفي حدثنا عبد الوهاب وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن محمد كاهم عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد ، يعني عن أبي سلة عن أبي قتادة مثل حديث سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، وزاد ابن ربح في هذا الحديث ، وليتحول عن جنبه الذي كان عليه ، وذكر بعض الحفاظ أن هذه الزيادة إنما هي في حديث ليث عن أبي الزبير كما انفق عليه فتية وابن ربح ، وأما طريق يحيى بن سعيد في حديث أبي قتادة فليست فيه ولذلك لم يذكرها فتية ، وفي الجملة فتكمل الآداب ستة الأربع الماضية والصلاة والتحول ، وأثبت في بعض الشروح

ذكر سابعة وهي قراءة آية الكرسي ولم يذكر لذلك مستنداً فإن كان أخذ من عموم قوله في حديث أبي هريرة ولا يقربك شيطان فيمتجه وينبض أن يقرأها في صلاته المذكورة ، وسيأتي ما يتعلق بأدب العابر ، وقد ذكر العلماء حكمة هذه الأمور : فاما الاستعاذة بالله من شر ما فراضح وهي مشروعة عند كل أمر يكره ، وأما الاستعاذة من الشيطان فلما وقع في بعض طرق الحديث أنها منه وأنه يحيل بها قصد تخمين الآدمي والنهول عليه كما تقدم ، وأما التفل فقال عياض أمر به طرد الشيطان الذي حضر الرقبة المكرهة تحقيراً له واستعداداً ، وخصت به البسائر لأنها محل الافتذار وتحولها . قلت : والتثنية لأن كيد . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : فيه إشارة إلى أنه في مقام الرقية ليتقرر عند النفس دفعها وهو في بعض الروايات بأبصار إشارة ، إلى استعداده ، وقد ورد بثلاثة الفاظ التفت والتفل والبصق ، قال النووي في الكلام على التفت في الرقية تبعاً لعياض : اختلف في التفت والتفل فقيل هما بمعنى ولا يكونان إلا برق ، وقال أبو عبيد : يشترط في التفل ريق يسير ولا يكون في التفت ، وقيل عكسه ، وسقط عائشة عن التفت في الرقية فقالت : كما يتفت كل الزبيب لا ريق معه . قال : ولا اعتبار بما يخرج منه ، من بلة بغير قصد ، قال : وقد جاء في حديث أبي سعيد في الرقية بفاتحة الكتاب ولجعل يجمع براهقه ، قال عياض : وقائدة التفل التبرك بذلك الرطوبة والهواء والتفت للمباشرة للرقية المختار لذلك الحسن كما يتبرك بفاتحة ما يكتب من الذكر والأسماء ، وقال النووي أيضاً : أكثر الروايات في الرقبة فليفت ، وهو نفخ لطيف بلاريق فيكون التفل والبصق محمولين عليه مجازاً . قلت : لكن المطلوب في المرضعين مختلف ، لأن المطلوب في الرقية التبرك برطوبة الذكر كما تقدم ، والمطلوب هنا طرد الشيطان وإظهار احتفاره واستعداده كما تقدم هو من عياض كما تقدم ، فالذي يجمع الثلاثة الحل على التفل فإنه نفخ منه ريق لطيف ، فبالنظر إلى النفخ قبل له تفت والنظر إلى الريق قيل له بصاق . قال النووي وأما قوله : فاما لا تنضره ، فمناه أن الله جعل ما ذكر سبباً للسلامة من المكره المترتب على الرقبة كما جعل الصدقة وقاية المال انتهى . وأما الصلاة فلا فيما من التوجه إلى الله والرجاء إليه ، ولأن في التحريم بها دسمة من الأسوأ وبها تكمل الرغبة ونصح الطلبة اقرب المصل من ربه عند سجوده ، وأما التحول للمنازلة بتحول تلك الحال التي كان عليها . قال النووي : وينبغي أن يجمع بين هذه الروايات كلها ويعمل بجميع ما تضمنته ، فإن اقتصر على بعضها أجراه في دفع ضررها باذن الله تعالى كما صرح به الأحاديث . قلت : لم أر في شيء من الأحاديث الاختصار على واحدة ، نعم أشار المصنف إلى أن الاستعاذة كافية في دفع شرها وكأنه أخذ من قوله تعالى (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ، إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون) فيحتاج مع الاستعاذة إلى صحة الترجه ولا يكفي اسرار الاستعاذة باللسان ، وقال القرطبي في المفهم : الصلاة تجمع ذلك كله ، لأنه إذا قام فصل تحول عن جنبه وبصق ونفث عند المضمضة في الوضوء واستعاذ قبل القراءة ثم دعا الله في أقرب الأحوال إليه فكشفه الله شرها بمنه وكرمه . وورد في صفة التعموذ من شر الرؤيا أثر صحيح أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وهب الزقاق بأسانيد صحيحة عن إبراهيم النخعي قال : إذا رأى أحداً في منامه ما يكره فليقل إذا استيقظ : أعوذ بما طاعت به ملائكة الله ورسوله من شر رؤيائي هذه أن يصيبي فيما أكره في ديني ودنياي ، ، وورد في الاستعاذة من التحويل في المنام ما أخرجه مالك قل : ياغي ان خالد بن الوليد قال : يا رسول الله إني أروى في المنام فقال : قل أعوذ بكلمات الله التامات من شر نفسي وعدابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون ،

وأخبره الداني من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كان خالد بن الوليد يفرع في منامه ، فذكر نحوه وزادني أوله : إذا اضطجعت فقل : باسم الله ، فذكره ، وأصله عند أبي دأود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه ، واستثنى الداردي من عموم قوله : إذا رأى ما يكره ، ما يكون في الرؤيا الصادقة لكونها قد تقع انذارا كما تقع تبشيرا وفي الانذار نوع ما يكرهه الرائي فلا يشرع إذا عرف أنها صادقة ما ذكره من الاستمادة ونحوها ، واستند إلى ما ورد من مرأى النبي ﷺ كالبقر التي تنحر ونحو ذلك ، ويمكن أن يقال : لا يلزم من ترك الاستمادة في الصادقة أن لا يتحول من جنبه ولا أن لا يصل ، فقد يكون ذلك - فيما لدفع مكروه الانذار مع حصول مقصود الانذار ، وأيضا فالمندورة قد ترجع إلى معنى المبشرة لأن من أنذر بما سيقع له ولو كان لا يسهه أحسن حالا ممن هجم عليه ذلك فله ينزعج ، إلا ينزعج من كان يعلم بوقوعه فيسكون ذلك تخفيفا عنه ورفقا به ، قال الحكم الترمذي : الرؤيا الصادقة أصليا حتى تخبر عن الحق وهو بشرى وانذار ومماثلة لتكون حونا لما تدب إليه ، قال : وقد كان غالب أمور الأولين الرؤيا إلا أنها قلت في هذه الأمة لعظم ما جاء به فيها من الوحى وللكثرة من في أمته من الصديقين من المؤمنين بفتح الدال وأهل اليقين . فاكشفوا بذكره الإلهام والملمين عن كثرة الرؤيا التي كانت في المتقدمين . وقال القاضي عياض : يحتمل قوله الرؤيا الحسنة والصالحة أن يرجع إلى حسن ظاهرها أو صدقها ، كما أن قوله الرؤيا المكروهة أو السوء يحتمل سوء الظاهر أو سوء التأويل ، وأما اكتسابها مع أنها قد تكون صادقة تخفيت حكمتها ، ويحتمل أن يكون لخفاة تعجيل اشتغال سر الرائي بمكروهه فتسيرها ، لأنها قد تطول ، فإذا لم يخبر بها زال تعجيل روعها وتخوفها ويبقى إذا لم يبرها له أحد بين الطمع في أن لها تفسيراً حسناً ، أو الرجاء في أنها من الاضغاث فيسكون ذلك أسكن لنفسه . واستدل بقوله : ولا يذكرها على أن الرؤيا تقع على ما يهوى به ، وسيأتى البحث في ذلك في باب إذا رأى ما يكره ، أن شاء الله تعالى ، واستدل به على أن الوم تأثيراً في النفوس لأن التغلب وما ذكر معه يدفع الوم الذي يقع في النفس من الرؤيا ، فهو لم يكن الوم تأثير لما أورد إلى ما يهوى به ، وكذا في النهي عن التحديث بما يكره أن يكره والأمر بالتحديث بما يجب أن يجب . قوله في حديث أبي سعيد (وإذا رأى عهد ذلك مما يكره فأنما هي من الشيطان) ظاهر المحصر أن الرؤيا الصالحة لا تشتمل على شيء مما يكرهه الرائي ، وبؤيده مقابلة رؤيا البشرى بالحلم وإضافة الحلم إلى الشيطان ، وعلى هذا ففي قول أهل التعبير ومن تبعهم إن الرؤيا الصادقة قد تكون بشرى وقد تكون انذارا نظر ، لأن الانذار غالبا يكون فيما يكرهه الرائي ، ويمكن الجمع بأن الانذار لا يلزم وقوع المكروه كما تقدم تقريره ، وبأن المراد بما يكرهه ما هو أعم من ظاهر الرؤيا وبما تعبر به وقال القرطبي في المفهم ، ظاهر الخبر أن هذا النوع من الرؤيا يعني ما كان فيه تهويل أو تخوف أو تحزين هو المأمور بالاستمادة منه لأنه من تخيلات الشيطان ، فإذا استماد الرائي منه صادقا في نتيجاته إلى الله وفعل ما أمر به من النقل والتحول والصلاة أذهب الله عنه ما به وما يحتاجه من مكروه ذلك ولم يصبه منه شيء ، وقبل بل الخبر على عمومه فيما يكرهه الرائي بقناول ما يتسبب به الشيطان وما لا تسبب له فيه ، وفعل الأمور المذكورة مانع من وقوع المكروه كما جاء أن الله تعالى يدفع البلاء والصدقة تدفع ميتة السوء . وكل ذلك بقضاء الله وقدره : ولكن الأسباب عادات لاهجودات ، وأما ما يرى أحيانا ما يجب الرائي ولكنه لا يجد في اللفظ ولا ما يدل عليه فإنه يدخل في قسم آخر وهو ما كان الحاطر به مشغولا قبل النوم ثم يحصل النوم فيراه فمما لا يضر ولا ينفع

٤ - باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة

٦٩٨٦ - **عز**نا مَدَدُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَحْيٍ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ - وَأُنْثَى عَلَيْهِ خَيْرٌ لَقِيته بِالْجَمَاعَةِ - مِنْ أَبِيهِ حَدَّثَنَا أَبُو مَتْلَبٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ ، وَالْمَلَأُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا حَلَّمَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ مِنْهُ وَيَبْصُقْ عَنْ شِمَالِهِ فَإِنَّهَا لَا تَنْصُرُهُ ،

وَمَنْ أَبِيهِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . . . مِثْلَهُ

٦٩٨٧ - **عز**نا مَدَدُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبُوَّةِ ،

٦٩٨٨ - **عز**نا مَدَدُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَيْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبُوَّةِ ، . . . وَرَوَاهُ قَابَتٌ وَجَاهِدٌ وَإِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَشُعَيْبٌ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [الحديث ٦٩٨٨ - طه ل : ٧٠١٧]

٦٩٨٩ - **عز**نا مَدَدُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَّابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبُوَّةِ ،

قوله (باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) هذه الترجمة لفظ آخر أحاديث الباب ، فكانت حل الرواية الأخرى بلفظ رؤيا المؤمن ، وحل هذه المقيدة ، وسقطت هذه الترجمة للذوق وذكر أحاديثها في الباب الذي قبله ، وذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول . **قوله** (حدثنا . . .) مَدَدُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَحْيٍ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَأُنْثَى عَلَيْهِ خَيْرٌ لَقِيته بِالْجَمَاعَةِ) مِثْلَهُ الْآخَرُ ، وفي رواية القابلي بعد قوله خيراً قال لقيته بالجماعة ، وقابل أنثى هو ممدود وهي جملة حالية كأنه قال أنثى عليه خيراً حال تحديقها عنه . وقد أنثى عليه أيضاً إسماعيل بن أبي إسرائيل فيما أخرجه الإسماعيلي من طريقه قال . . . حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وكان من خيار الناس وأهل الروح والدين . . . **قوله** (عن أبيه) هو خطيب عل السند الذي قبله ، وفي رواية إسماعيل بن أبي إسرائيل المذكورة بعد أن ساق طريق أبي سلة قال . . . وحدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مثل حديث أبي سلة وتقدم في صفة إبليس من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة وحده عن أبي قتادة ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي خليفة عن ممدود كرواية البخاري عن ممدود ، ومن طريق إبراهيم الحربي عن ممدود هذا السند فقال عن أبي هريرة بدل أبي قتادة ، ولعله كان عند أبي سلة عنهما ،

وكان عند مسدد على الوجهين ، فقد أخرجه ابن عدى من رواية اسحق بن أبي اسرائيل بهذا السند إلى أبي سلمة فقال من أبي قتادة تارة ومن أبي هريرة أخرى ، وعن عبيد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه من أبي سلمة عن أبي هريرة حديث ، رزبا الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، أخرجه مسلم . قوله (الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الهيئان فإذا حلم أحدكم) تقدم شرحه في الباب الذى قبله مستوفى ، وقد اعترضه الاسماعيلي فقال : ليس هذا الحديث من هذا الباب فى شيء ، وأخذ الزوكشى فقال : ادخله فى هذا الباب لا وجه له بل هو ملحق بالذى قبله ، قلت : وقد وقع ذلك فى رواية الذى كما أشرت اليه ، ويحجب عن صنيع الأكثر بأب وجه دخوله فى هذه الترجمة الإشارة إلى أن الرؤيا الصالحة إنما كانت جزءا من أجزاء النبوة لكونها من الله تعالى بخلاف التى من الشيطان فإنها ليست من أجزاء النبوة ، وأشار البخارى مع ذلك إلى ما وقع فى بعض الطرق عن أبي سلمة عن أبي قتادة ، فقد ذكرت فى الباب الذى قبله أنه وقع فى رواية محمد بن ابراهيم التميمي عن أبي سلمة عن أبي قتادة فى هذا الحديث من الزيادة ، ورزبا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة . الحديث الثانى ، قوله (حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر . قوله (عن أنس) فى رواية أحمد عن محمد بن جعفر المذكور بسنده المذكور وسمعت أنس بن مالك يحدث عن عبادة ، وقد خالف قتادة غيره فلم يذكر عبادة فى السند وهو الحديث الثالث حديث أنس . قوله (ورواه ثابت وحيد وإسحق بن عبد الله وشعيب عن أنس عن النبي ﷺ) أى بغير واسطة ، فأما رواية ثابت فتأتى موصولة بعد خمسة أبواب من طريق عبد العزيز بن المختار عنه تلو حديث أوله . من رأى فى المنام فقد رآنى ، وقال فيه . ورزبا المؤمن ، ووصلها مسلم من طريق شعيب عن ثابت كذلك ، وأخرجها البزار وقال لا أعلم رواه عن ثابت إلا شعيب ، ورواية عبد العزيز ترد عليه ، ووقع فى أطراف المذى أن البخارى أخرجه فى التفسير معافا فقال : رواه شعيب عن ثابت ، ولم أر ذلك فى البخارى ، وأما رواية حيد فوصلها أحمد عن محمد بن أبي عدى عنه وافظ المثنى مثل رواية قتادة وأما رواية إسحق وهو ابن عبد الله بن أبي طلحة فتقدمت قريبا وأما رواية شعيب وهو ابن الحبحاب بمملتين مفتوحتين وموحدين الأولى ساكنة فربما موصولة فى كتاب الروح لأبي عبد الله بن منده ، من طريق عبد الوارث بن سعيد وفى الجزء الرابع من فرائد أبي جعفر محمد بن عمرو الرزاز من طريق سعيد بن زيد كلاهما عن شعيب ولفظه مثل حيد وأشار الداقنى إلى أن الطريقةين صحيحان . الحديث الرابع حديث أبي هريرة من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب عنه ولفظه مثل قتادة ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه فزاد فى أوله أن التى لقا كيد ، وأخرجه من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ أبي سعيد آخر أحاديث الباب ، ومن طريق أبي سلمة ومن طريق همام كلاهما عن أبي هريرة بلفظ . رزبا الرجل الصالح . بدل لفظ المؤمن . الحديث الخامس حديث أبي سعيد من رواية ابن أبي حازم والدارودى واسم كل منهما عبد العزيز واسم أبي حازم سلمة بن دينار واسم والدارودى محمد بن عبيد . ويبدو شيئا هو المعروف بابن الهادي والسند كله مدنيون وافظ المثنى مثل الترجمة كما تقدم . قوله (من النبوة) قال بعض الشراح كذا هو فى جميع الطرق وليس فى شيء منها بلفظ . من الرسالة . بدل . من النبوة ، قال وكأن المر فيه أن الرسالة تزيد على النبوة بقبليخ الأحكام للكافرين بخلاف النبوة المجردة فإنها اطلاع على بعض المخيلات وقد يقر بعض الأنبياء شريعة من قبله ولكن لا يأتى بحكم جديد مخالف لما قبله ، فيؤخذ من ذلك ترجيح القول بأن من رأى النبي ﷺ فى المنام فأمره بحكم بخلاف حكم

الشرع المستقر في الظاهر أنه لا يكون مشروطاً في حقه ولا في حق غيره حتى يجب عليه تبليغه وسياً في بسط هذه المسألة في الكلام على حديثه من رآني في المنام فقد رآني ، إن شاء الله تعالى

٥ - باب المبشرات

٦٩٩٠ - **عنه** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري حدثني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة قال

سمعت رسول الله ﷺ يقول : لم يبق من النبوة إلا المبشرات . قالوا وما المبشرات ؟ قال : الرؤيا الصالحة »

قوله (باب المبشرات) بكسر التين المعجمة جمع مبشرة وهي البشري ، وقد ورد في قوله تعالى (لم البشري في الحياة الدنيا) هي الرؤيا الصالحة ، أخرجه الأرمزي وابن ماجه ، وصححه الحاكم من رواية أبي سلة بن عبد الرحمن عن عبادة بن الصامت ورواته ثقات إلا أن أبا سلة لم يسمعه من عبادة ، وأخرجه الترمذي أيضاً من وجه آخر عن أبي سلة قال : ثبت عن عبادة ، وأخرجه أيضاً هر وأحمد وإسحق وأبو يعلى من طريق عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن عبادة ، وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أن هذا الرجل ليس بمعروف ، وأخرجه ابن مردويه من حديث ابن مسعود قال : سألت رسول الله ﷺ ، فذكر مثله ، وفي الباب عن جابر عند البزار وعن أبي هريرة عند الطبري وعن عبادة بن عمرو عند أبي يعلى . **قوله** (لم يبق من النبوة إلا المبشرات) كذا ذكره باللفظ الدل على المعنى تحفة لوقعه والمراد الاستقبال أى لا يبقى ، وقيل هو على ظاهره لأنه قال ذلك في زمانه واللام في النبوة للبعد والمراد نبوته ، والمعنى لم يبق بعد النبوة المختصة بى إلا المبشرات ، ثم فسرها بالرؤيا ، وصرح به في حديث عائشة عند أحمد باللفظ ولم يبق بعدى ، وقد جاء في حديث ابن عباس أنه ﷺ قال ذلك في مرض موته أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق إبراهيم بن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن ابن عباس « أن النبي ﷺ كشف السقارة ورأسه معصوب في مرضه الذي مات فيه والناس صفوف صفوف خلف أبى بكر فقال : يا أيها الناس إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له ، الحديث . والنسائي من رواية زفر بن مصصة عن أبى هريرة رفعه أنه : ليس بقى بعدى من النبوة إلا الرؤيا الصالحة ، وهذا يؤيد التأويل الأول ، وظاهر الاستثناء مع ما تقدم من أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة أن الرؤيا نبوة وليس كذلك لما تقدم أن المراد تشبيه أمر الرؤيا بالنبوة ، أو لأن جزء الشيء لا يستلزم ثبوت وصفه له كمن قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، رافعا صوته لا يسمى مؤذنا ولا يقال إنه أفن وإن كانت جزءا من الأذان ، وكذا لو قرأ شيئا من القرآن وهو قائم لا يسمى مصليا وإن كانت القراءة جزءا من الصلاة ويؤيده حديث أم كرز بضم الكاف وسكون الراء بعد ما رأى الكعبة قالت : سمعت النبي ﷺ يقول : ذهب النبوة وبقيت المبشرات » أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، ولاحد عن عائشة مرفوعا ولم يبق بعدى من المبشرات إلا الرؤيا . وله ولقطبراني من حديث حذيفة بن أسيد مرفوعا « ذهب النبوة وبقيت المبشرات » ولا يبي بطل من حديث أنس ورفع « إن الرسالة والنبوة قد انقطعت ولا نبى ولا رسول بعدى وإن بقيت المبشرات ، قالوا : وما المبشرات ؟ قال : رؤيا المسلمين جزء من أجزاء النبوة » قال الملب مأخوذة : لتجيب بالمبشرات خرج الأغلب ، فإن من الرؤيا ما تكون

مذرة وهي صادقة ربما افه اذ من رفقا به المستعد لما يقع قبل وقوعه . وقال ابن التين : معنى الحديث ان الوحي ينقطع بموتى ولا يبقى ما يعلم منه ما سيكون الا الرقبا ، ويرد عليه الالهام فان فيه اخبارا بما سيكون ، وهو الانبياء بالنسبة للوحى كالرؤيا ، ويقع لفهم الانبياء كما في الحديث الماضى في مناقب عمره قد كان فيمن مضى من الامم مخبرون . وفسر الحديث بفتح الدال بالهام بالافتح ايضا ، وقد اخرج كثير من الاولياء عن امور مضية فكانت كما اخبروا ، والجواب ان الحصر في الهام لمكونه يشمل آحاد المؤمنين بخلاف الالهام فانه مختص بالبهى ، ومع كونه مختصا فانه نادر ، فانما ذكر الهام لشموله وكثرة وقوعه ، ويشير الى ذلك قوله **﴿﴾** فان يكن ، وكان السر في تدور الالهام في زمنه وكثرته من بعده غلبة الوحى اليه **﴿﴾** في اليقظة وإرادة إظهار المعجزات منه ، فكان المناسب ان لا يقع لغيره منه في زمانه شيء ، فلذا انقطع الوحى بموته وقع الالهام لمن اختصه الله به اللامن من اللبس في ذلك ، وفي إنكار وقوع ذلك مع كثرته واشتهاره مكابرة من أنكره

٦ - باب رؤيا يوسف ، وقوله تعالى **﴿﴾** إذ قال يوسف لأبيه يا أبتى إنى رأيتُ أحدَ عشرَ كوكبا والشمسَ والقمرَ رأيتهم لى ساجدين . قال ياقبى لا تنصص رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيدا ، إن الشيطان للإنسان عدو مبين ، وكذلك يحذيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبوك من قبل إبراهيم وإسحاق ، إن ربك عليم حكيم **﴿﴾** . وقوله تعالى **﴿﴾** يا أبتى هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقا ، وقد أحسن بى إذ أخرجنى من السجن وجاء بكم من اللبد ومن بعد أن نزع الشيطان بى وبين إخوتى ، إن ربي لطيف لما يشاء ، إنه هو العليم الحكيم . رب قد آتيتنى من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السماوات والأرض أنت ولئى فى الدنيا والآخرة توفى مسلما والحقنى بالصالحين **﴿﴾** . فاطر والبدیع والبارئ والخالق واحد . من اللبد : بادية

قوله (باب رؤيا يوسف) كذا لهم ، ووقع لى في يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم خليل الرحمن ، وقوله عز وجل **﴿﴾** إذ قال يوسف لأبيه **﴿﴾** فساق الى (ساجدين) ثم قال الى قوله عليم حكيم ، كذا لاهى ذر والنسبى ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها . قوله **﴿﴾** (وقوله تعالى : وقال يا أبتى هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقا الى قوله والحقنى بالصالحين) كذا لاهى ذر والنسبى أيضا . وساق في رواية كريمة الآيتين ، والمراد أن معنى قوله **﴿﴾** (تأويل رؤياي) أى اننى تقدم ذكرها وهى رؤية السراكب والشمس والقمر ساجدين له ، فلما وصل أبواه وإخوته الى مصر ودخلوا عليه وهو فى سربة الملك وسجدوا له وكان ذلك مباحا فى شريعتهم فكان التأويل فى الساجدين وكونها حقا فى السجود ، وقيل التأويل وقع أيضا فى السجود ولم يقع منهم السجود حقيقة وإنما هو كناية عن الخضوع ، والاول هو المعتد . وقد أخرجه ابن جرير بسند صحيح عن قتادة فى قوله **﴿﴾** (وغرولها بحسا) قال وكانت تحية من قبلكم : فأعطى الله هذه الامة السلام تحية أمل الجنة ، وفى لفظ : وكانت تحية الناس يؤمذ أن يسجد بعضهم لبعض ، ومن طريق ابن إسحق والثوري وابن جرير وغيرهم نحو : قال الطبرى : أرادوا أن ذلك كان بينهم لا على وجه العبادة بل الاكرام ، واختلف فى المدة التى كانت بين

الرؤيا وتفسيرها ، فأخرج الطبري والحاكم والبيهقي في الشعب بسند صحيح عن سلمان الفارسي قال : كنت بين رؤيا يوسف وعبارتها أربعين عاما . وذكر البيهقي له شاعدا عن عبد الله بن شداد وزاده ولها يتهى أمد الرؤيا ، وأخرج الطبري من طريق الحسن البصري قال : كانت مدة المفارقة بين يعقوب ويوسف ثمانين سنة وفي لفظ ثلاثا وثمانين سنة ، ومن طريق قتادة خسا وثلاثين سنة ، ونقل الثعلبي عن ابن مسعود ثمانين سنة ، ومن السكاك اثنتين وعشرين سنة قال وقيل سبعا وسبعين ، وقيل ابن اسحق قولها أنها كانت ثمانين سنة عامما والأول أقوى وقيل عند الله . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف ، وسقط هذا وما بعده إل آخر الباب للنسفي . قوله (فاطر والبديع والمبدع والبارئ) والخالق واحد (كذا لبعضهم الباري بالراء ، ولابن ذر والأكثر البادى بالهال بدل الراء والهمز ثابت فيهما ، وزعم بعض النحاة أن الصواب بالراء وأن رواية لال وهم وليس كما قال فقد وردت في بعض طرق الاسماء الحسنى كما تقدم في الدعوات ، وفي الاسماء الحسنى أيضا المبدى . وقد وقع في التنبؤات ما يهتد لكل منهما في قوله (أولم يروا كيف يبدى الله الخلق ثم يبيده - ثم قال - فاطفروا كيف بدأ الخلق) فالاول من الراء واسم الماعل منه مبدى والثاني من الثلاثي واسم الماعل منه بادى وهما لغتان مشهورتان ، وإنما ذكر البخاري هذا استطرادا من قوله في الآيتين المذكورتين (فاطر السماوات والأرض) فإراد تفسير الفاطر ، وزعم بعض النحاة أن دعوى البخاري في ذلك الوحدة ممنوعة عند المحققين ، كذا قال ، ولم يرد البخاري بذلك أن حقاقتي معانيها متوحدة وإنما أراد أنها ترجع الى معنى واحد وهو إيجاد الشيء بعد أن لم يكن ، وقد ذكرت قول الفراء أن فطر وخلق ولحق بمعنى واحد قبله باب رؤيا الصالحين ، قوله (قال أبو عبد الله : من البده وباده) كذا وجدته مضبوطا في الأصل بالهمز في الموضعين وجرار المطب لا يذ ، فإن كان محفوظا ترجمته رواية الهال من قوله والبادى . ولغير ابن ذر من البدو وبادية ، بالواو بدل الهمز وخير همر في بادية وبهاء فأبى ، وهو أولى لأنه يريد تفسير قوله في الآية المذكورة (وجاءكم من البدو) ففسرها بقوله بادية أى جاءكم من البادية ، وذكره الكرماني فقال : قوله من البدو أى قوله (وجاءكم من البدو) أى من البادية ، ويحتمل أن يكون مقصوده أن فاطر معناه البادى من البده أى الابتداء أى بادى الخلق ، فمعنى فاطر بادى واه أعلم

٧ - باب رؤيا إبراهيم . وقوله تعالى (فلما بلغ معه السعى قال يا نبيّنى إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى ؟ قال يا ابت افعل ما تؤمر - تجدنى إن شاء الله من الصابرين . فلما أسلما وتلاه البحران ونادياه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا إنا كذاك نجزي الحسين) . قال مجاهد : أسلما لما أميرا به . وتلاه وضع وجهه بالأرض

قوله (باب رؤيا إبراهيم عليه السلام) كذا لا يذ ، وسقط لفظ باب لغيره . قوله (وقوله من رجل : فلما بلغ معه السعى - إلى قوله - نجزي الحسين) كذا لا يذ وسقط للنسفي ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها . فيل كان إبراهيم نذر إن رزقه الله من سارة ولدا أن يذبحه قربانا فرأى في المنام أن أوف بتذرك أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي قال : فقال إبراهيم لإسحق اطلق بنا قرب قربانا وأخذ حبلا وسكينا ثم انطلق به حتى إذا كان

بين الجبال قال : يا أبت ابن فربانك ؟ قال : أنت يا بني . إني أرى في المنام أني أذبحك الآيات ، فقال : اشد رباطي حتى لا اضطرب ، واكفف ثيابك حتى لا ينتضح عيما من دمي فتراه ساوة فتحرز ، وأسرع مر السكين على حلقى ليكون أهون عى ، ففعل ذلك إبراهيم وهو يبكي وأمر السكين على حلقه فلم تحمر وضرب الله على حلقه صفيحة من نحاس فكبّه على جبينه وحز في فقاء ، فذاك قوله (فلما أسلما وله لجبين ونودي أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) فالتفت فإذا هو بكبش فأخذه وحل عن ابنه ، هكذا ذكره السدي وله أخذته عن بعض أهل الكتاب ، فقد أخرج ابن أبي حاتم بسند صحيح أيضا عن الزهري عن القاسم قال : اجتمع أبو هريرة وكعب بن الأشرف عن النبي ﷺ أن لكل نبي دعوة مستجابة ، فقال كعب : أفلا أخبرك عن إبراهيم ؟ لما رأى أنه يذبح ابنه اسحق قال الشيطان ان لم أفن هؤلاء عند هذه لم أفنتهم أبدا ، فذهب إلى سارة فقال : أين ذهب إبراهيم بابنك ؟ قالت : في حاجته قال : كلا أنه ذهب به ليذبحه يزعم أن ربه أمره بذلك ، فقالت : أخشى أن لا يطيع ربه ، فجاء إلى إسحق فأجابه بنحوه ، فواجه إبراهيم فلم يلتفت إليه ، فأيس أن يطيعوه . وساق نحوه من طريق سعيد بن قتادة وزاد : أنه سد على إبراهيم الطريق إلى المنحر ، فأمره جبريل أن يرميه بسبع حصيات عند كل جرة ، وكان قتادة أخذ أوله عن بعض أهل الكتاب وآخره مما جاء عن ابن عباس وهو عند أحد من طريق أبي الطفيل عنه قال : إن إبراهيم لما رأى المناسك نرض له إبليس عند المسعى فسبّه إبراهيم فذهب به جبريل إلى العقبة فمرض له إبليس فرماه بسبع حصيات حتى ذهب ، وكان على اسماعيل قميص أبيض ، وثم تله لجبين فقال : يا أبت أنه ليس لي قميص فكفنتني فيه غيره فاخلمه فنودي من خلفه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ، فالتفت فإذا هو بكبش أبيض أقرن أمين فذبحه . وأخرج ابن اسحق في المبتدأ عن ابن عباس نحوه وزاد : فوالذي نفخ بيده لقد كان أول الاسلام وإن رأس الكبش لمعلن بقرنيه في ميزاب الكعبة . وأخرجه أحمد أيضا عن عثمان بن أبي طلحة قال : أمرني رسول الله ﷺ فرأيت قرني الكبش حين دخل البيت . وهذه الآثار من أقوى الحجج لمن قال إن الذبيح اسماعيل ، وقد نقل ابن أبي حاتم وغيره عن العباس وابن مسعود وعن هل وابن عباس في إحدى الروايتين عنهما وعن الأحنف عن ابن ميمونة وزيد بن أسلم ومسروق وسعيد بن جبيرة في إحدى الروايتين عنه وعطاء والشعبي وكعب الأحبار أن الذبيح اسحق ، وعن ابن عباس في أشهر الروايتين عنه وعن علي في إحدى الروايتين عنهما وعن أبي هريرة ومعاوية وابن عمر وأبي الطفيل وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة والشعبي في إحدى الروايتين عنهما ومجاهد والحسن ومحمد بن كعب وأبي جعفر الباقر وأبي صالح والربيع بن الأس وأبي عمرو بن العلاء وعمر بن عبد العزيز وابن اسحق أن الذبيح اسماعيل ، ويؤيده ما تقدم وحديث : أنا ابن الذبيحين ، رويناه في الخلفيات من حديث معاوية ، ونقله عبد الله بن أحمد عن أبيه وابن أبي حاتم عن أبيه وأطرب ابن القيم في الهدى في الاستدلال بقوته ، وفراء بخط الشيخ تقي الدين السبكي أنه استنبط من القرآن دليلا وهو قوله في الصافات (وقال اني ذاهب الى ربي سيدي) - إل قوله - إني أرى في المنام أني أذبحك ، وقوله في هود (وأمراته قائمة فضحكت فبشرنا) بأسحق - إل قوله - وهذا بمل شيئا) قال : ووجه الأخذ بهما أن سياقهما يدل على أنهما قصتان مختلفتان في وقتين الأولى عن طلب من إبراهيم وهو لما هاجر من بلاد نومه في ابتداء أمره فسأل من ربه الولد (فبشره بغلام حلیم ، فلما بلغ معه السمي قال يا بني إني أرى في المنام

أنى أذبحك) والقصّة الثّانية بعد ذلك بدمر طريل لما شاخ واستقر بعد من مثله أن يحيى له الولد وجاءته الملائكة عند ما أسروا بأهلك قوم لوط ببشره واسحق ، فذهبن أن يكون الأول اسماعيل وبؤيده أن في التوراة أن اسماعيل بكره وأنه ولد قبل اسحق . قلت : وهو استدلال جيد وقد كنت استعصته واحتج به الى أن مر بي قوله في سورة ابراهيم (الحمد لله الذى وهب لى على الكبير اسماعيل واسحق) فانه يذكر دلي فوله إنه رزق اسماعيل في ابتداء أمره وقوته لأن هاجر والد اسماعيل صارت سارة من قبل الحبار الذى وهبها لها وانما وهبها لابراهيم لما نمت من الولد فولدت هاجر اسماعيل فغارت سارة منها كما تقدمت الاشارة اليه في ترجمة ابراهيم من احاديث الانبياء . وولدت بعد ذلك اسحق واستمرت غيرة سارة الى أن كان من اخراجها وولدها الى مكه ما كان ، وقد ذكره ابن اسحق في المبتدأ ، مفصلاً ، وأخرجه الطبرى في تاريخه من طريقه ، وأخرج الطبرى من طريق السدى قال : انطلق ابراهيم من بلاد قومه قبل الشام فلقى سارة وهى بنت ملك حران فأنمت به فزوجها ، فلما قدم مصر وهبها الحبار هاجر ووهبها له سارة وكانت سارة ممنعت الولد وكان ابراهيم قد دعا الله أن يهب له ولداً من الصالحين فأخبرت الدهرة حتى كبر فلما علمت سارة أن ابراهيم وقع على هاجر حزنّت على ما فاتها من الولد . ثم ذكر قصة يحيى الملائكة بسبب إهلاك قوم لوط وتبشيرهم ابراهيم واسحق فلذلك قال ابراهيم (الحمد لله الذى وهب لى على الكبير اسماعيل واسحق) ويقال لم يكن بينهما الا ثلاث سنين ، وقيل كان بينهما أربع عشرة سنة ، وما تقدم من كون قصة الذبيح كانت بمكة حجة قوية في أن الذبيح اسماعيل لأن سارة واسحق لم يكرنا بمكة والله أعلم . قوله (وقال مجاهد : أسلماً : سلماً ما أسرابه ، وتله : وضع وجهه بالأرض) قال الفريابي في تفسيره : حدثنا ورقاء عن ابن أبى نهيج عن مجاهد في قوله تعالى (فلما أسلماً) قال سلماً ما أسرابه ، وفي قوله (وتله للجبين) قال : وضع وجهه بالأرض قال : لا تدجننى وأنت تطرفنى وجهى اثلاً ترحنى ، فوضع جبهته في الأرض . وأخرج ابن أبى حاتم من طريق السدى قال (فلما أسلماً) أى سلماً لله الأمر ، ومن طريق أبى صالح قال : انفق على أمر واحد ، ومن طريق قتادة سلم ابراهيم لأمر الله وسلم اسحق لأمر ابراهيم ، وفي لفظ : أما هذا فأسلم نفسه لله وأما هذا فأسلم ابنه لله ، ومن طريق أبى عمران الجرنى : تله للجبين كبه لوجهه . (تنبيه) : هذه الترجمة والتى قبلها ليس في واحد منهما حديث مسند بل اكتفى فيهما بالقرآن ، ولها نظائر . وقول السكمانى إنه كان في كل منهما بياض ليلحق به حديث يناسب محتمل مع بعده

٨ - باب التواطؤ على الرُّوبا

٦٩٩١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ مَرْزُوقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَنَسًا أَرَادَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ ، وَأَنَّ أَنَسًا أَرَادَهَا فِي الثَّانِيَةِ الْآخِرَةِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : التَّسْوِهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرِ ،

قوله (باب التواطؤ على الرُّوبا) أى توافق جماعة هل شئ واحد ولو اختلفت عباراتهم . قوله (ان أناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر) في رواية الكشميني : أناساً ، قوله (أروا في السبع الأواخر) فقال النبي ﷺ : التسوها في السبع الأواخر (كذا وقع في هذه الرواية من طريق سالم بن عبد الله بن

عمر ، وتقدم في أواخر الصيام من طريق مالك عن نافع مثله لـ **السكن** لفظه ، وأرى رؤياكم تواطأت في السبع
الأواخر ، فمن كان متحريرا ، الحديث ، ولم يذكر الجملة الوسطى ، واعتزله **الاسماعيلي** فقال : اللفظ الذي ساقه
خلاف التواطؤ ، وحديث التواطؤ ، أرى رؤياكم قد تواطأت على العشر الأواخر ، . قلت : لم يلزم البخاري
إيراد الحديث باللفظ التواطؤ وإنما أراد بالتواطؤ التوافق وهو أعم من أن يكون الحديث باللفظ ، أو بمعناه ، وذلك
أن أفراد السبع داخلة في أفراد العشر ، فلما رأى قوم أنها في العشر وقدم أنها في السبع كانوا كأنهم توافقوا على
السبع فأصرهم بالتمسك في السبع لتوافق الطائفتين عليهما ، ولأنه أمر عليهما ، لجرى البخاري على عادته في إثبات
الأخفى على الأجل ، والحديث الذي أشار إليه تقدم في كتاب قيام الليل من طريق **أيوب** عن نافع عن ابن عمر
قال : رأيت كأن يدي قطعة استرق الحديث ، وفيه : وكانوا لا يزالون يقصون على النبي **ﷺ** الرؤيا ، وفيه : أرى
رؤياكم قد تواطأت في العشر الأواخر ، الحديث : ويستفاد من الحديث أن توافق جماعة على رؤيا واحدة دال على
صحتها ومنها كما يستفاد قوة الخبر من التوارد على الأخبار من جماعة

٩ - **باب** رؤيا أهل السجون والفساد والشرك ، لقوله تعالى ﴿ ودخل معه السجنَ فتَيَانٌ ، قال
أحدُهما إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خُمْرًا ، وقال الآخرُ إِنِّي أَرَانِي أَعْجُلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ ، نَبِّئْنَا
بِتَأْوِيلِهِ ، إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْضِنِينَ . قال الا بآتيكما طعمًا . نَزَّازًا هَـ إِنَّا نَبِّأُكُمَا بِمَا تَعْمَلُونَ ، فَتَأْوِيلُ
مَا عَلَّمْنِي رَبِّي ، إِنِّي تَرَكْتُ قَوْمًا لَّا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ . وَانْتَبِهْتُ إِلَهُ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ
وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ، مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ، ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ ، وَلاَ يُكِنُّ
أَكْثَرُ النَّاسِ لَإِشْكْرُونَ . بِإِصْحَابِ السَّجْنِ أَرَأَيْتُمْ مُتَّفِقُونَ ﴾ . وقال الفضيل لبعض الأنواع يا عبد الله
﴿ أربابُ مُتَّفِقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الواحدُ القهار ؟ ما تعبدون من دونِ اللَّهِ إَلاَّ أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ
مَا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ، إِنِ الْحُكْمُ لِلَّهِ ، أَمَرَ أَنْ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ، وَلَكِنْ
أَكْثَرُ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ . بِإِصْحَابِ السَّجْنِ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبُّهُ خُمْرًا ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصَابُ بِقَيْطٍ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ
من رأسه ، قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ كَسْتُمُتَيَانِ . وقال لذي ظن أنه ناجٍ منهما : اذ كرني عند ربك ، فأُسماءُ
الشيطانُ ذَكَرَ رَبَّهُ ، فَلَبِثَ فِي السَّجْنِ بِضْعَ سَنِينَ . وقال الملك إلى أرى سبعَ بقراتٍ سمانٍ يأكلهنَّ سبعُ
عجافٍ وسبعُ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخْرَى يَابِسَاتٍ ، يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ الرَّؤْيَا تَعْبَهُونَ . قالوا :
أُضْغَثُ أَحْلَامُ ، وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِهَـ إِيَّاكُمْ . وقال الذي نجا منهما و دكر بعده أمة : أَنَا أَبْنِيكُمْ بِتَأْوِيلِهِ
فَأَرْسِلُونِ . يوسفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ
وَأُخْرَى يَابِسَاتٍ ، إِيَّايَ أَرْجِعْ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ . قال زرعون سبعَ سنينَ ذُأْبًا ، فَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي

سُنِيْلُهُ إِلَّا قَلِيْلًا مِمَّا تَأْكُلُوْنَ . ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَدْرِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيْلًا مِمَّا تُنْمِصُوْنَ . ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَدْرِ ذَلِكَ عَامٌ فِيْهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيْهِ يَصِيْرُوْنَ . وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُنَوِّنِيْ بِهِ ، فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُوْلُ قَالَ اَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ) . وَهَذَا كَرَّرَ ، اِفْتَعَلَ مِنْ ذِكْرَتِ . « أُمَّة » : قَرْنٌ . وَتَقْرَأُ « أُمَّة » : رَسِيَانٌ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ :

يَعْبُرُوْنَ الْأَعْنَابَ وَالْزَّهْنُ . « مُنْمِصُونَ » : نَحْرَسُونَ

٩٩٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ مِنْ مَالِكٍ مِنَ الزُّهْرِيِّ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ السَّيِّدِ وَأَبَا عُبَيْدٍ أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَوْ لَيْتُ فِي السَّجَنِ مَا آتَى يُوسُفُ ثُمَّ أَتَانِي الدَّاهِي لَا حَيَّةَ

قَوْلُهُ (بَابُ رُؤْيَا أَهْلِ السَّجُونِ وَالْفُسَادِ وَالشَّرِكِ) : نَقَدْتُ الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ الرُّؤْيَا الصَّحِيحَةَ وَإِنْ اخْتَصَتْ غَايِبًا بِأَهْلِ الصَّلَاحِ لَكِنْ قَدْ تَقَعَّ لَغِيْرُهُمْ ، وَرَفَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ بِدَلِّ الشَّرِكِ وَالشَّرَابِ . بِضَمِّ الْمَجْمُوعَةِ وَالشَّدِيدِ جَمْعُ شَارِبٍ ، أَوْ بِفَتْحَتَيْنِ عَنَفًا أَيْ وَأَهْلُ الشَّرَابِ وَالْمَرَادُ شُرْبَةُ الْمَحْرَمِ ، وَعَطْفُهُ عَلَى أَهْلِ الْفُسَادِ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ كَمَا أَنَّ الْمَسْجُونِ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفْسِدًا أَوْ مُصْلِحًا ، قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالتَّجْمِيْدِ : إِذَا رَأَى الْكَافِرُ أَوْ الْفَاسِقُ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ فَانْهَارَ نَكُونُ بَشَرِي لَهُ يَهْدِيْتُهُ إِلَى الْإِيْمَانِ مِثْلًا أَوْ الشُّرْبَةُ أَوْ الْإِنْدَارُ مِنْ بَقَائِهِ عَلَى الْكُفْرِ أَوْ الْفُسْقِ ، وَقَدْ تَكُونُ لَغِيْرِهِ مِنْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ ، وَقَدْ يَرَى مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بِمَا هُوَ فِيهِ وَيَكُونُ مِنْ جَمَلَةِ الْإِبْتِلَاءِ وَالْقُرُورِ وَالْمُسْكِرِ نَعُوذُ بِكَ مِنْ ذَلِكَ . قَوْلُهُ (وَقَوْلُهُ تَعَالَى : وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجَنُ فَتَيَانٌ إِلَى قَوْلِهِ اَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ) كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ ، وَسَاقِي فِي رِوَايَةِ كَرِيْمَةِ الْآبَاتِ كُلِّهَا وَهِيَ ثَلَاثُ عَشْرَةِ آيَةٍ ، قَالَ التَّحْمِيلُ : اسْمُ أَحَدِهِمَا كُفْرُهُمُ وَالْآخَرُ مُشْرِكُهُمْ كُلُّ مَنْهُمَا بِمَجْمُوعَةٍ لِأَحَدِهِمَا مَفْتُوحَةٌ وَالْآخَرَى مَعْنُومَةٌ ، قَالَ وَقَالَ الطَّبْرِيُّ : الَّذِي رَأَى أَنَّهُ يَهْضُرُ نَحْرًا اسْمُهُ نَبِيْرٌ ، وَذَكَرَ اسْمُ الْآخَرِ فَلَمْ أَحْفَظْهُ . قُلْتُ : سَمَاءٌ مِثْلُكَ بِمَجْمُوعَةٍ وَمِثْلُهُ وَهَذَا لِأَبِي ذَرٍّ اسْتَقْبَلَ فِي « الْمَبْدَأِ » وَبِهِ جَزَمَ النَّعْبَلِيُّ ، وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِهِ « الْمَسَائِلِ » ، أَنَّ اسْمَ الْخَبَّازِ وَاشَانَ وَالسَّاقِي مَرْطَسٌ ، وَحَدَّثُوا أَنَّ الْمَلِكَ اتَّهَمَهُمَا أَنَّهُمَا أَرَادَا اسْمَهُ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فَخَبَسَهُمَا إِلَى أَنْ ظَهَرَتْ بَوَادِي سَاحَةِ السَّاقِي دُونَ الْخَبَّازِ ، وَبَقِيَ أَنَّهُمَا لَمْ يَرِيَا شَيْئًا وَأَمَّا إِذَا أَرَادَا امْتِحَانُ يَوْسُفَ ، فَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : لَمْ يَرِيَا شَيْئًا وَأَمَّا تَحَاكِي الْجُرْبَا ، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ . وَأَخْرَجَ الْمُهَاجِرُ بِسَنَدٍ صَحِيْحٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ نَحْوَهُ وَزَادَ : فَلَمَّا ذَكَرَ لَهَا التَّأْوِيلَ قَالَا إِنَّمَا كُنَّا نَلْعَبُ ، قَالَ : نَضَى الْأَمْرَ الْآيَةَ . قَوْلُهُ (وَقَالَ الْفَضِيلُ الْخ) وَتَعَلَّقَ لِأَبِي ذَرٍّ بَعْدَ قَوْلِهِ (اَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ) وَعِنْدَ كَرِيْمَةٍ عِنْدَ قَوْلِهِ (أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ) وَهُوَ الْأَبَاقُ ، وَعِنْدَ خَيْرِهَا بَعْدَ قَوْلِهِ « الْأَعْنَابُ » وَالزَّهْنُ . قَوْلُهُ (وَادَّكَرَ اِفْتَعَلَ مِنْ ذِكْرَتِ) فِي رِوَايَةِ الْمَكْشَمِيِّ مِنْ ذِكْرٍ ، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ أَبِي حَبِيْبَةَ قَالَ : اِدَّكَرَ بَعْدَ آيَةِ اِفْتَعَلَ مِنْ ذِكْرَتِ فَادَّغَمَتْ اِتْمَاءً فِي الْهَذَا فَحُوْلَتْ دَالًا يَمْنَى مَهْمَلَةً ثَقِيلَةً . قَوْلُهُ (بَعْدَ أُمَّةٍ قَرْنٌ) هُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ فِي تَفْسِيرِ آلِ عِرَانَ ، وَقَالَ فِي تَفْسِيرِ يَوْسُفَ : بَعْدَ حَيٍّ ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ ، وَمِنْ طَرِيقِ سَمَّاكَ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ : بَعْدَ حَقِيقَةٍ مِنَ الدَّعْوَةِ ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ : بَعْدَ سَنِينَ . قَوْلُهُ (وَيَقْرَأُ أُمَّةً) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَمِيمٍ بَعْدَهَا هَاءٌ مَنُونَةٌ نِسْيَانٌ ، أَيْ تَذَكَّرَ بَعْدَ أَنْ كَانَ نَسِيَ ، وَهَذِهِ الْفَرَادَةُ نَسَبَتْ فِي الشُّوْخِ لِأَبِي

عباس وعكرمة والضحاك ، يقال رجل مأموه أى ذاهب العقل ، قال أبو عبيدة : قرئ بعد أمه أى نسيان ،
نقول أميت أمه أى بسكون الميم قال الشاعر : د أميت وكنت لا أنسى حديثا ، وقال الطبري : روى عن جماعة
أنهم قرأوا بعد أمه ، ثم ساق بسند صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأها بعد أمه ، وتفسرها بعد نسيان ،
وساق مثله عن عكرمة والضحاك ، ومن طريق مجاهد نحوه لم يكن قالها بسكون الميم . قوله (وقال ابن عباس
بمصرفون الأعتاب والدمن) وصله ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (ثم يأتي
من بعد ذلك عام فيه يقات الناس وفيه بمصرفون) يقول الأعتاب والدمن ، وفيه رد على أبي عبيدة في قوله إنه
من المعصرة روى الجاهل فمن قوله بمصرفون بنجون ، ويؤيد قول ابن عباس قوله في أول القصة (لئن أراني
أعصر خمرا) وقد اختلف في المراد به فقال الأكثر : أطلق مصر الخمر باعتبار ما يشول إليه وهو
كقول الشاعر :

المدح قه العلى المنان صار الأريد في روح النضبان

أى السنبلة ، فسمى القمح ثريدا باعتبار ما يشول إليه ، وأخرج الطبري عن الضحاك قال : أهل عمان يسدون
العتب خمرا ، وقال الأصمعي : سمعت معاوية بن سليمان يقول : أقيت أمرا بيا معه - له عتب قللت ما مأك ؟ قال خمر ،
وقرأ ابن مسعود لئن أراني أعصر عنبيا ، أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن ، وكأنه أراد التفسير ، وأخرج ابن
أبي حاتم عن طريق عكرمة أن الساقى قال أبووسف : رأيت فها يرى الثائم أنى غرست حبة فنبئت تطرح فيها ثلاث
عناقيد فمصرتهن ثم بقيت الملك ، فقال : تمكيت في السجن ثلاثا ثم تخرج فتسقيه أى على طاعتك . قوله (تحصنون
فخرسون) كذا لم من الحراسة ، وعند أبي عبيدة في د المجاز ، فخرزون بزى بدل السين من الاحراز ، وأخرج
ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس تحزنون بخاء مبيجة ثم زاي ونونين من الحزن . قوله
(جويرة) بالضم مصغر وهو ابن اسماعيل الضبي وروايته عن مالك من الأفران . قوله (لو لبثت في السجن
مالميت يوسف ثم أناني الداعي لأجبتة) كذا أورده عنه خمر ، وقد تقدم في ترجمة يوسف بن أحاديث الأنبياء من
هذا الوجه وزاد فيه قصة لوط ، وتقدم شرحه في أحاديث الأنبياء ، وأخرجه النسائي في التفسير من هذا الوجه
وزاد في أوله ونحن أحق بالملك من إبراهيم ، الحديث ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه لمكن قال : مثل حديث
يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن ابن هريرة بطوله ، ومن طريق أبي أويس عن الزهري مثل مالك
وأخرجه الداود طائفي في د فرائب مالك من طريق جويرة بطوله أخرجه كلهم من رواية عبيد الله بن محمد بن أسماء
عن عمه جويرة بن أسماء ، وذكر أن أحمد بن سعيد بن أبي سريم رواه عنه فقال : عن أبي سلمة ، بدل أبي عبيد وروى
فيه قال المحفوظ عن مالك أبو عبيد لا أبو سلمة ، وكذلك أخرجه ، من طريق سعيد بن داود عن مالك أن ابن
شهاب حدثه أن سعيدا وأبا عبيد أخبراه به ، وقد وقع في بعض طرقه بأبسط من سياق ، فأخرج عبد الرزاق عن
ابن عبيدة عن عمرو بن دينار عن عكرمة ورواه ، لقد عجب من يوسف وكرمه وصبره حتى مثل على البقرات
المعجاف والسمان ، ولو كنت مكانه ما أجبته حتى اشتراط أن يخرجوني ، ولقد عجب منه حين أتاه الرسول -
بمعنى ليخرج إلى الملك - فقال أرجع إلى ربك ، ولو كنت مكانه لبثت في السجن مالميت لأمرعت الإجابة
ولبادرت الباب ولما ابتغيت العذر ، وهذا مرسل وقد وصله الطبري عن طريق إبراهيم بن يزيد الخواري بضم

المجمعة والزاي عن عمرو بن دينار بذكر ابن عباس فيه فذكره وزاد « ولولا الكلمة التي قالها لما لبث في السجن ما لبث » وقد مضى شرح ما يتعلق بذلك في قصة يوسف من أحاديث الأنبياء.

١٠ - باب من رأى النبي ﷺ في المنام

٦٩٩٣ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري حدثني أبو سلمة « أن أبا هريرة قال:

سمعت النبي ﷺ يقول: « من رأى في المنام فسيروني في اليقظة ، ولا يتأمل للشيطان بي » . قال أبو عبد الله : قال ابن سيرين إذا رآه في صورته

٦٩٩٤ - **حدثنا** علي بن أسيد حدثنا عبد العزيز بن مختار حدثنا ثابت البناني « عن أنس رضي الله

عنه قال : قال النبي ﷺ : « من رأى في المنام فقد رأى . فإن الشيطان لا يتأمل بي ، وؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة »

٦٩٩٥ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا ثابت عن عبيد الله بن أبي جعفر أخبرني أبو سلمة « عن أبي

قنادة قال قال النبي ﷺ : الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان ، فمن رأى شيئاً يكرهه ، فلْيَتَّقِ اللَّهَ وَفِيهِ رَاحَتُهُ . ثلاثاً ولا يتموه من الشيطان فإنها لا تضره ، وإن الشيطان لا يبرأ بي »

٦٩٩٦ - **حدثنا** خالد بن خنيس حدثنا محمد بن حرب حدثني الزهري عن أبي سلمة

« قال أبو قنادة رضي الله عنه : قال النبي ﷺ : « من رأى فقد رأى الحق » . تَابَعَهُ يُونُسُ وَابْنُ أَخِي الزَّهْرِيِّ

٦٩٩٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الألبان حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب « عن أبي

سعيد الخدري سمع النبي ﷺ يقول : « من رأى فقد رأى الحق ، فإن الشيطان لا يتكلم بي »

قوله (باب من رأى النبي ﷺ في المنام) ذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول حديث أبي هريرة ، **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد . **قوله** (أن أبا هريرة قال) في رواية الإسماعيلي من طريق الألبدي عن الزهري ، أخبرني أبو سلمة سمعت أبا هريرة ، **قوله** (من رأى في المنام فسيروني في اليقظة) زاد مسلم من هذا الوجه ، أو فكانما رأى في اليقظة ، هكذا بالكسر وقع عند الإسماعيلي في الطريق المذكورة ، فقد رآني في اليقظة ، بدل قوله وفسيروني ، ومثله في حديث ابن سعد عند ابن ماجه . وصححه الترمذي وأبو حنيفة ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي جعفر ، فكانما رأى في اليقظة ، فمذه ثلاثة ألفاظ : فسيروني في اليقظة ، فكانما رآني في اليقظة ، فقد رآني في اليقظة ، ورجل أحاديث الباب كالألفاظ الثلاثة ، **قوله** (قال أبو عبد الله) قال ابن سيرين إذا رآه في صورته سقط هذا اللفظ لأنني رأيت عند غيرهما ، وقد رويناه مرصولا من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي عن ساجان بن حرب وهو من شيوخ البخاري عن حماد بن زيد عن أيوب

قال وكان محمد - يعني ابن سيرين - إذا قص عليه رجل أنه رأى النبي ﷺ قال : صف لي الذي رأيته ، فان وصف له صفة لا يعرفها قال : لم تره ، وسنده صحيح . ووجدت له ما يؤيده : فأخرج الحاكم عن طريق طاسم بن كليب ، حدثني أبي قال : قلت لابن عباس رأيت النبي ﷺ في المنام قال : صفه لي ، قال : ذكرت الحسن بن علي فشبهته به ، قال : قد رأيته ، وسنده جيد . ويأرضه ما أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ من رأى في المنام فقد رآني ، فاني أرى في كل صورة ، وفي سنده صالح مولى التوأمة وهو ضعيف لا اختلاط ، وهو من رواية من سمع منه بعد الاختلاط ، ويمكن الجمع بينهما بما قال للفاضل أبو بكر بن العربي : رؤية النبي ﷺ بصفته المعلومة إدراك على الحقيقة ، ورؤيته على غير صفته إدراك للمثال . فان الصواب أن الأنبياء لا يفرم الأرض ، ويكون إدراك الذات السكرية حقيقة وإدراك الصفات ادراك المثل ، قال وشذ بهض القدرية فقال : الرؤيا لاحقيقة لها أصلا رشداً بعض الصالحين فزعم أنها تقع بمعنى الرأس حقيقة ، وقال بعض المتكلمين : هي مدركة بمعنى القلب قال وقوله « فسيراني » معناه يسيرى نفسى ما رأى لأنه حق وغيب اتى فيه ، وقيل معناه يسيراني في القيامة ، ولا فائدة في هذا التخصيص ، وأما قوله « فسكانا رآني » فهو تشبيه ومعناه أنه لو رآه في اليقظة لطارق ما رآه في المنام فيكون الأول حقا وحقيقة والثاني حقا وتمثيلا ، قال : وهذا كله إذا رآه على صورته المعروفة : فان رآه على خلاف صفته فهي أمثال ، فان رآه مقبلا عليه مثلا فهو خير للراني وفيه وعلى العكس فبالعكس . وقال النووي قال عياض : محتمل أن يكون المراد بقوله فقد رآني أو فقد رأى الحق أن من رآه على صورته في حياته كانت رؤياه حقا . ومن رآه على غير صورته كانت رؤيا تأويل . وتعقبه فقال : هذا ضعيف بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها انتهى . ولم يظهر لي من كلام الفاضل ما ينافي ذلك ، بل ظاهر قوله أنه يراه حقيقة في الحالين . لكن في الأولى تكون الرؤيا بما لا يحتاج الى تعبير والثانية بما يحتاج الى التعبير . قال القرطبي : اختلف في معنى الحديث فقال قوم هو على ظاهره فن رآه في النوم رأى حقيقة كمن رآه في اليقظة سواء ، قال وهذا قول يدرك فساد ما أوائل المقول ، ويلزم عليه أن لا يراه أحد الا على صورته التي مات عليها وأن لا يراه رائيان في آن واحد في مكانين وأن يحيا الآن يخرج من قبره ويمشي في الأسواق ويحاطب الناس ويحاطبوه ، ويلزم من ذلك أن يخلو قبره من جسده فلا يبقى من قبره فيه شيء فيزار مجرد القبر ويسلم على غائب لأنه جائز أن يرى في الليل والنهار مع اتصال الاوقات على حقيقة في غير قبره . وهذه جهالات لا يلزم بها من له أدنى مسكة من عقل . وقالت طائفة : معناه أن من رآه رآه على صورته التي كان عليها ، ويلزم منه أن من رآه على غير صفته أن تكون رؤياه من الإضافات . ومن المعلوم أنه يرى في النوم على حالة تحالف حالته في الدنيا من الاحوال الثلاثة به وتقع تلك الرؤيا حقا كما لو رأى مثلاً داراً بجسمه مثلاً فإنه يدل على امتلاء تلك الدار بالحير ، ولو تمكن الشيطان من التمثيل بشيء مما كان عليه أو ينسب اليه لمرض عزم قوله « فان الشيطان لا يتمثل بي » ، فالأولى أن تزه رؤياه وكذا رؤياه شيء منه أو مما ينسب اليه عن ذلك ، فهو أبلغ في الجرمة وأبغ بالمصحة كما عصم من الشيطان في يقظته ، قال : والصحيح في تأويل هذا الحديث أن مقصوده ان رؤيته في كل حالة ليست باطلة ولا أضغاثا بل هي حق في نفسها ولو رأى على غير صورته فتصور تلك الصورة ليس من الشيطان بل هو من قبل الله وقال وهذا قول الفاضل أبي بكر بن الطيب وغيره . ويؤيده قوله « فقد رأى الحق » أي رأى الحق الذي قصد إعلام الرائي به فان كانت على ظاهرها والا

سمى في تأويلها ولا يحمل أمرها لأنها إما بشرى بخير أو انذار من شر إما ليخفف الرائي وإما لينزجر عنه وإما ليلبه على حكم يقع له في دينه أو دنياه . وقال ابن بطال قوله في تفسير الرائي في اليقظة ، يريد تصديق تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها وخروجها على الحق ، وليس المراد أنه يراه في الآخرة لأنه سيراه يوم القيامة في اليقظة فزاد جميع أمته من رآه في النوم ومن لم يره منهم ، وقال ابن التين : المراد من آمن به في حياته ولم يره لمكونه حينئذ غائباً عنه فيكون بهذا مبشراً لكل من آمن به ولم يره أنه لابد أن يراه في اليقظة قبل موته قاله القزاز ، وقال المازري : إن كان المحفوظ فكأنما رآني في اليقظة ، فعنه ظاهر وإن كان المحفوظ في تفسير الرائي في اليقظة ، أحتمل أن يكون أراد أهل عصره من يهاجر إليه فإنه إذا رآه في المنام جعل ذلك علامة على أنه يراه بعد ذلك في اليقظة وأوحى الله بذلك إليه ﷺ . وقال القاضي : وقيل معناه سيرى تأويل تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها ، وقيل معنى الرؤيا في اليقظة أنه سيراه في الآخرة وتلقب بأنه في الآخرة يراه جميع أمته من رآه في المنام ومن لم يره يعني فلا يبقى لخصر رؤيته في المنام مزية ، وأجاب للقاضي عياض باحتمال أن تكون رؤياه له في النوم على الصفة التي عرف بها ووصف عليها موجبة لتكرمه في الآخرة وأن يراه رؤية خاصة من القرب منه والدفاع له بعلو الدرجة ونحو ذلك من الخصوصيات ، قال : ولا يبعد أن يعاقب الله بعض المذنبين في القيامة بمنع رؤية نبيه ﷺ مدة . وحمل ابن جرير على عمل آخر فذكر عن ابن عباس أن غيره أنه رأى النبي ﷺ في النوم فبقي بعد أن استيقظ منه سكران في هذا الحديث فدخل على بعض أمهات المؤمنين ولما حالته هيجونه فخرجت له المرأة التي كانت للبي ﷺ فنظر فيها فرأى صورة النبي ﷺ ولم ير صورة نفسه ، ونقل عن جماعة من الصالحين أنهم رأوا النبي ﷺ في المنام ثم رأوه بعد ذلك في اليقظة وسأله عن أشياء كانوا منها متخوفين فأرشدهم إلى طريق نفيهما لجاء الأمر كذلك . قلت : وهذا مشكل جداً ولو حمل على ظاهره لكان هؤلاء صحابة ولا يمكن بقاء الصحبة إلى يوم القيامة ، وبعبارة عليه أن جماعها وأوه في المنام ثم لم يذكر واحد منهم أنه رآه في اليقظة وخبر الصادق لا يتخلف ، وقد اشتهر أنكار القرطبي على من قال من رآه في المنام فقد رأى حقيقة ثم برأها كذلك في اليقظة كما تقدم قريبا ، وقد فطن ابن أبي جرير لهذا فأحال بما قال على كرامات الأولياء فإن يمكن كذلك فمعين العدول عن العموم في كل راء ، ثم ذكر أنه عام في أهل التوفيق وأما غيرهم فعلى الاحتمال ، فإن خرق المادة قد يقع للزناديق بطريق الاملاء والإغواء كما يقع للتصديق بطريق الكرامة والاكرام ، وإنما تحصل التفرقة بينهما باتباع الكتاب والسنة انتهى . والحاصل من الأجوبة ستة : أحدها أنه على التعمية والتثيل ، ودل عليه قوله في الرواية الأخرى فكأنما رآني في اليقظة . ثانيها أن معناها سيرى في اليقظة تأويلها بطريق الحقيقة أو التعبير ، ثالثها أنه خاص بأهل عصره من آمن به قبل أن يراه . رابعها أنه يراه في المرأة التي كانت له إن أمكنه ذلك ، وهذا من أبعد المحامل . خامسها أنه يراه يوم القيامة بمزيد خصوصية لا يطلق من يراه حينئذ من لم يره في المنام . سادسها أنه يراه في الدنيا حقيقة وبخاطبة ، وفيه ما تقدم من الاشكال . وقال القرطبي : قد نقرر أن الذي يرى في المنام أمثلة للربيات لا أنفسهم ، غير أن تلك الأمثلة تارة تقع بطائفة وتارة يقع معناها ، فن الأول رؤياه ﷺ عائشة وفيه دفاذا هي أنت ، فأخبر أنه رأى في اليقظة ما رآه في نومه بعينه ومن الثاني رؤيا البقر التي تنحر والمقصود بالثاني التنبية على دعائي تلك الأمور ومن فوائد رؤيته ﷺ تسكين شوق الرائي لكرامة صادقاني عهته ليعمل دل مشاهدته ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في تفسير الرائي في اليقظة ، أي من رآني رؤية معظم

لخرمى ومشاق الى مشاهدتى وصل الى رؤية محبوبه وظفر بكل مطلوبة ، قال : ويجوز ان يكون مقصود تلك الرؤيا معنى صورته وهو دينه وشرعيته ، فيعبر بحسب ما يراه الرائي من زيادة ونقصان أو إساءة وإحسان . قلت : وهذا جواب سابع والذي قبله لم يظهر لي فان ظهر فهو ثامن . قوله (ولا يتمثل الشيطان بي) في رواية أنس في الحديث الذي بعده ، فان الشيطان لا يتمثل بي ، ومضى في كتاب العلم من حديث أبي هريرة مثله لكن قال « لا يتمثل في صورتي » وفي حديث جابر عند مسلم وابن ماجه « انه لا يذبح للشيطان أن يتمثل بي » وفي حديث ابن مسعود عند الترمذى وابن ماجه « ان الشيطان لا يستطيع أن يتمثل بي » وفي حديث أبي قتادة الذي يليه « وان الشيطان لا يترامى » بآراء بوزن يتماطى : ومعناه لا يستطيع أن يصير مرئياً بصورتي ، وفي رواية غير أبي ذر « يتزايا » بآى وبعد الالف تخمانية ، وفي حديث أبي سعيد في آخر الباب « فان الشيطان لا يتكوفنى » ، أما قوله « لا يتمثل بي » فعناه لا يتشبه بي ، وأما قوله « في صورتي » فعناه لا يصير كائناً في مثل صورتي ، وأما قوله « لا يترامى » ، فخرج بعض الشراح رواية الراى عليها أى لا يظلم في زي ، وإيسى الرواية الأخرى بعيدة من هذا المعنى ، وأما قوله « لا يتكوفنى » أى لا يتكوف كوفى فحذف المضاف ووصل المضاف اليه بالفعل ، والمعنى لا يتكوفنى في صورتي ، فالجميع راجع الى معنى واحد ، وقوله « لا يستطيع » يشير الى أن الله تعالى وان أمكنه من التصور فى أى صورة أراد فانه لم يمكنه من التصور فى صورة النبي ﷺ ، وقد ذهب الى هذا جماعة فقالوا فى الحديث : إن محل ذلك اذا رآه الرائي على صورته التى كان عليها ، ومنهم من ضيق الغرض فى ذلك حتى قال : لابد أن يراه على صورته التى قبض عليها حتى يعتبر عدد الشمرات البيض التى لم تبلغ عشرين شمرة ، والصواب التعميم فى جميع حالاته بشرط أن تكون صورته الحقيقية فى وقت ما سواء كان فى شبابه أو رجوليته أو كهوليته أو آخر عمره ، وقد يكون لما عانف ذلك تعبير يتعمق بالرأى . قال المازرى : اختلف المحققون فى تأويل هذا الحديث فذهب الفاضل أبو بكر بن الطيب الى أن المراد بقوله « من رأى فى المنام فقد رأى » أن رؤياه صحيحة لا تكون أضغاثاً ولا من تشبهات الشيطان ، قال : ويصده قوله فى بعض طرقه « فقد رأى الحق » ، قال وفي قوله « فان الشيطان لا يتمثل بي » إشارة الى أن رؤياه لا تكون أضغاثاً . ثم قال المازرى : وقال آخرون بل الحديث محمول على ظاهره والمراد أن من رآه فقد أدركه ولا مانع يمنع من ذلك ولا دخل بحيله حتى يحتاج الى صرف الكلام عن ظاهره ، وأما كونه قد يرى على غير صفته أو يرى فى مكانين مختلفين مما قلنا ذلك خلط فى صفته وتمثيل لما على غير ما هو عليه ، وقد بطن بعض الحبال مرئيات امكون ما يتخيل مرئياً بما يرى فى العادة فتكون ذاته ﷺ مرئية وصفاته منخيلة غير مرئية ، والادراك لا يشترط فيه تحديد البصر ولا قرب المسافة ولا كون المرئى ظاهراً على الأرض أو مدفوناً ، وإنما يشترط كونه موجوداً ، ولم يعم دليل على فناء جسده ﷺ ، بل جاء فى الخبر الصحيح ما يدل على بقائه وتكون ثمرة اختلاف الصفات اختلاف الدلالات كما قال بعض علماء التمهيد إن من رآه شيئاً فهو عام سلم أو شاباً فهو عام حارب ، ويؤخذ من ذلك ما يتعلق بأقواله كما لو رآه أحد يأمره بقتل من لا يهل قتله فان ذلك يحمل على الصفة المتخيلة لا المرئية . وقال الفاضل دياض : يحتمل أن يكون معنى الحديث اذا رآه على الصفة التى كان عليها فى حياته لا على صفة مضادة لحاله ، فان رؤى على غير ما كانت رؤيا تأويل لا رؤيا حقيقة ، فان من الرؤيا ما يخرج على وجهه ومنها ما يحتاج الى تأويل . وقال انورى : هذا الذى قاله الفاضل ضعيف ، بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت

على صفته المعروفة أو غيرها كما ذكره المازري، وهذا الذي رده الشيخ تقدم عن محمد بن سيرين إمام المحدثين اعتباراً، والذي قاله القاضي توسط حسن، ويمكن الجمع بينه وبين ما قاله المازري بأن تكون رؤياه على الحالين حقيقة لكن إذا كان على صورته كأن يرى في المنام على ظاهره لا يحتاج إلى تعبٍ وإذا كان على غير صورته كان النقص من جهة الرائي لتغلب الصفة على غير ما هي عليه ويحتاج ما يراه في ذلك المنام إلى التجهيز، وعلى ذلك جرى علماء التفسير فقالوا: إذا قال الجاهل رأيت النبي ﷺ فإنه يسأل عن صفته فإن وافق الصفة المروية وإلا فلا يقبل منه، وأشاروا إلى ما إذا رآه على هيئة تخالف هيئته مع أن الصورة كما هي، فقال أبو سعد أحمد بن محمد بن نصر: من رأى نبياً على حاله وهيئته فذلك دليل على صلاح الرائي وكمال جلوه وظفوه بمن طاده، ومن رآه متغير الحال طابا مثلاً فذاك دال على سوء حال الرائي. ونما الفيض أبو محمد بن أبي حمزة إلى ما اختاره النووي فقال بعد أن حكى الخلاف: ومنهم من قال إن الشيطان لا يتصور على صورته أصلاً فمن رآه في صورة حسنة فذاك حسن في دين الرائي وإن كان في جوارحه من جوراءه شيء أو نقص فذاك خلل في الرائي من جهة الدين، قال: وهذا هو الحق، وقد جرب ذلك فوجد على هذا الأسلوب، وبه تحصل الفائدة الكبرى في رؤياه حتى يتبين الرائي على صفته خلل أو لا، لأنه ﷺ نوراني مثل المرأة الصافية ما كان في الناظر إليها من حسن أو غيره تصور فيها وهي في ذاتها على أحسن حال لا نقص فيها ولا شيء، وكذلك يقال في كلامه ﷺ في النوم أنه يعرض على سنته لما وافقها فهو راقٍ وما خالفها فالحلل في سمع الرائي، فرؤيا الذات الكريمة حتى والحلل إنما هو في سمع الرائي أو بصره، قال: وهذا خير ما سمعت في ذلك. ثم حكى القاضي عياض عن بعضهم قال: خص الله نبيه بصوم رؤياه كلها ومنع الشيطان أن يتصور في صورته لئلا يتدبر بالكذب على لسانه في النوم، وإما خرق الله العادة للانبياء للدلالة على صفته حالم في اليقظة واستحال تصور الشيطان على صورته في اليقظة ولا على صفة مضادة لحاله، إذ لو كان ذلك لدخل اللبس بين الحق والباطل ولم يرق بما جاء من جهة النبوة، حتى الله حماها لذلك من الشيطان وتصوره وإلقائه وكيفه، وكذلك حتى رؤياهم أنفسهم ورؤيا غير النبي ﷺ من تمثيل بذلك لتصح رؤياه في الوجهين ويكون طريقاً إلى علم صحيح لا ريب فيه، ولم يختلف العلماء في جواز رؤية الله تعالى في المنام وساق الكلام على ذلك. قلت: ويظهر لي في التوفيق بين جميع ما ذكره أن من رآه على صفة أو أكثر مما يختص به فقد رآه ولو كانت سائر الصفات مخالفة، وعلى ذلك فتفاوت رؤيا من رآه من رآه على هيئته الكاملة فرؤياه الحق الذي لا يحتاج إلى تعبٍ وعلمها يتزل قوله: فقد رأى الحق ومهما نقص من صفاته فيه خلل التأويل بحسب ذلك، وبصح إطلاق أن كل من رآه في أي حاله كانت من ذلك فقد رآه حقيقة. (تنبيه): جرد أهل التعبير رؤية الباري عز وجل في المنام مطلقاً ولم يجهروا فيها الخلاف في رؤيا النبي ﷺ، وأجاب بعضهم عن ذلك بأمور قابلة للتأويل في جميع وجوهها فتارة يعبر بالسلطان وتارة بالوالد وتارة بالسيد وتارة بالرئيس في أي فن كان، فلما كان الوفوف على حقيقة ذاته متخفاً وجميع من يعبر به يجوز عليهم الصدق والكذب كانت رؤياه تحتاج إلى تعبٍ دائماً، بخلاف النبي ﷺ فإذا رأى على صفته المتفق عليها وهو لا يجوز عليه الكذب كانت في هذه الحالة حقا محضاً لا يحتاج إلى تعبٍ. وقال القزالي: ليس معنى قوله «رأى» أنه رأى جسمي وبدني وإنما المراد أنه رأى مثالا صار ذلك المثال آية يتأدى بها المعنى الذي في نفسه إليه، وكذلك قوله: فسراني في اليقظة، ليس المراد أنه يرى جسمي وبدني، قال: والآلة تارة تكون حقيقة وتارة

تكون خيالية ، والنفس غير المثال المتخيل ، فما رآه من الشكل ليس هو روح المصطفى ولا شخصه بل هو مثال له على التحقيق ، قال ومثل ذلك من يرى الله سبحانه وتعالى في المنام فان ذاته منزهة عن الشكل والصوره ولكن تنهى تصريفاته إلى العبد بواسطة مثال محسوس من نور أو غيره ، ويكون ذلك المثال حقا في كونه واسطة في التعريف فيقول الراى رأيت الله تعالى في المنام لا يعنى انى رأيت ذات الله تعالى كما يقول فى حق غيره . وقال أبو القاسم الفقىرى ما حاصله : ان رؤياه على غير صفته لانستلزم إلا أن يكون هو ، فانه لو رأى الله على وصف يتعالى عنه وهو يعتقد أنه منزّه عن ذلك لا يقدح فى رؤيته بل يكون تلك الرؤيا ضرب من التأويل كما قال الواسطى : من رأى ربه على صورة شيخ كان إشارة الى وقار الرأى وغير ذلك . وقال الطيبي : المعنى من رأى فى المنام بأى صفة كانى فليست بشئ وبعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التى هى من الله وهى مبشرة ، لا الباطل الذى هو الحلم المنسوب للشيطان فان الشيطان لا يتمثل بى ، وكذا قوله : فقد رأى الحق ، أى رؤية الحق لا الباطل ، وكذا قوله : فقد رآنى ، فان الشرط والجزاء اذا اتحدا دل على الغاية فى الشك ، أى فقد رآنى رؤيا ليس بعدها شئ . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبى جرة ما ملخصه : انه يؤخذ من قوله : فان الشيطان لا يتمثل بى ، أن من تمتثل صورته ﷺ فى خاطره من أرباب القلوب وتصورت له فى عالم سره أنه يكلمه أن ذلك يكون حقا ، بل ذلك اصدق من مرأى غيرهم لما من الله به عليهم من تدوير قلوبهم انتهى . وهذا المقام الذى أشار اليه هو الإلهام ، وهو من جملة أصناف الوحي إلى الأنبياء ، ولكن لم أر فى شئ من الأحاديث وصفه بما وصفت به الرؤيا أنه جزء من النبوة ، وقد قيل فى الفرق بينهما إن المنام يرجع إلى قواعد مقررة وله تأويلات مختلفة ويقع لكل أحد ، بخلاف الإلهام فانه لا يقع إلا للخواص ولا يرجع إلى قاعدة يميز بها بينه وبين لمة الشيطان ، وتذهب بأن أهل المعرفة بذلك ذكروا أن الخاطر الذى يكون من الحق يستقر ولا يضطرب والذى يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر ، فمذا إن ثبت كان فارقا واضحا ، ومع ذلك فقد صرح الأئمة بأن الأحكام الشرعية لا تثبت بذلك ، قال أبو المظفر بن السهماني فى «القواطع» بعد أن حكى عن أبى زيد الدبوسى من أئمة الحنفية أن الإلهام ما حرك القلب لم يدعو إلى العمل به من غير استدلال : والذى عليه الجمهور أنه لا يجوز العمل به إلا عند فقد الحجج كلها فى باب المباح ، وعن بعض المبتدعة أنه حجة واحتج بقوله تعالى ﴿ فآلهما لجورها ونقواها ﴾ وبقوله ﴿ وأوحى ربك إلى النحل ﴾ أى ألهمها حتى صرحت ، صالما ، فيؤخذ منه مثل ذلك الأدبى بطريق الأولى ، وذكر فيه ظواهر أخرى ومنه الحديث قوله ﷺ « انظروا فراسة المؤمن ، وقوله لو ابصرت ما حاك فى صدرك فدعه وإن أتوك ، لجعل شهادة قلبه حجة مقدمة على الفتوى ، وقوله قد كان فى الامم محدثون ، فثبت بهذا أن الإلهام حق وأنه وحى باطن ، ولأننا حرمة المعاصى لاستيلاء وحى الشيطان عليه ، قال وحجة أهل السنة الآيات الدالة على اعتبار الحجة والحث على التفكر فى الآيات والاعتبار والنظر فى الأدلة وذم الآماني والخواجس والظنون وهى كثيرة مشهورة ، وبأن الخاطر قد يكون من الله وقد يكون من الشيطان وقد يكون من النفس ، وكل شئ احتمل أن لا يكون حقا لم يوصف بأنه حق ، قال : والجمهور من قوله ﴿ فآلهما لجورها ونقواها ﴾ أنه معناه عرفا طريق العلم وهو الحجج ، وأما الوسى إلى النحل فظاهره فى الأدبى فيما يتعلق بالاصناف وما فيه صلاح المعاش ، وأما الفراسة فمعلمها ان لا ينجح شهادة القلب حجة لانا لا نتحقق كونها من الله أو من غيره انتهى . انحصار . قل ابن السهماني : وإنكار الإلهام مردود ،

ويجوز أن يفعل الله بعبده ما يكرمه به ، ولكن التمييز بين الحق والباطل في ذلك أن كل ما استقام على الشريعة المحمدية ولم يكن في الكتاب والسنة ما يردده فهو مقبول ، وإلا فردود يقع من حديث النفس ووسوسة الشيطان ، ثم قال : ونحن لا ننكر أن الله يكرم عبده بزيادة نور منه يزداد به نظره ويمر به رايه ، وإنما ننكر أن يرجع إل قلبه يقول لا يعرف أصله ، ولا تزعم أنه حجة شرعية وإنما هو نور يختص الله به من يشاء من عباده فإن وافق الشرع كان الشرع هو الحجة انتهى . وبؤخذ من هذا ما تقدم التنبيه عليه أن الزائغ لو رأى النبي ﷺ بأمره بشيء هل يجب عليه امتثاله ولا بد ، أو لا بد أن يعرض على الشرع الظاهر ، فإثباتي هو المتمد كما تقدم : (تنبيه) : وقع في المجمع الأوسط للطبراني من حديث أبي سعيد مثل أول حديث في الباب باللفظ لكن زاد فيه دولا بالسكينة . وقال : لا تحفظ هذه اللفظة إلا في هذا الحديث . الحديث الثاني حديث أنس : قوله (من رأى في المنام فقد رأى) هذا اللفظ وقع مثله في حديث أبي هريرة كما مضى في كتاب العلم وفي كتاب الأدب ، قال الطائي : اتخذ في هذا الخبر الشرط والجواز قبل على اقتضاه في المبالغة ، أي من رأى فقد رأى حقيقة على كمالها بغير شبهة ولا ارتياب فيما رأى بل هي رؤيا كاملة ، وبؤد قوله في حديث أبي قتادة وأبي سعيد : فقد رأى الحق ، أي رؤية الحق لا الباطل وهو يرد ما تقدم من كلام من تكلف في تأويل قوله : من رأى في المنام فسيهرى في البقعة ، والذي يظهر لي أن المراد من رأى في المنام على أي صفة كانت فلا يتبين ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله لا الباطل الذي هو الحلم فإن الشيطان لا يتمثل بي . قوله (فإن الشيطان لا يتمثل بي) قد تقدم بيانه : وفيه د رؤيا المؤمن جزء ، الحديث : وقد سبق قبل خمسة أبواب . الحديث الثالث حديث أبي قتادة : الرؤيا الصالحة من الله ، وسيأتي شيء من شرحه في باب الحلم من الشيطان ، وفيه د فإن الشيطان لا يترامى بي ، وقد ذكرت ما فيه . الحديث الرابع حديث أبي قتادة : من رأى في فقد رأى الحق ، أي المنام الحق أي الصدق ، ومثله في الحديث الخامس ، قال الطائي : الحق هنا مصدر مؤكداً أي فقد رأى رؤية الحق ، وقوله : فإن الشيطان لا يتمثل بي ، انتعيم المعنى والتعميل للحكم . قوله (نابه يونس) يعني بن يزيد (وابن أخى الزهري) هو محمد بن عبد الله بن مسلم ، يريد أنهما روياه عن الزهري كما رواه الزبيدي ، وقد ذكرت في الحديث الأول أن مسلما وصاهما من طريقهما وسأله هل لفظ يونس وأحال برواية ابن أخى الزهري عليه ، وأخرجه أبو يعلى في مسنده عن أبي خيثمة شيخ مسلم فيه والفظه : من رأى في المنام فقد رأى الحق ، وقال الاسماعيلي : وتابهما شعيب بن أبي حمزة عن الزهري . قلت : وصله الذهلي في د الزهريات ، . الحديث الخامس حديث أبي سعيد : من رأى في فقد رأى الحق فإن للشيطان لا يتمثل بي ، وقد تقدم ما فيه ، وابن الهاد في السند هو يزيد بن عبد الله بن أسامة ، قال الاسماعيلي : ورواه يحيى بن أيوب عن ابن الهاد قال : ولم أره يعني البخاري ذكر عنه أي عن يحيى بن أيوب حديثا برأيه إلا استدللا - أي متابعة - إلا في حديث واحد ذكره في الدور من طريق ابن جريج عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عاصم في قصة أخته . قلت : والحديث المذكور أخرجه البخاري عن أبي حاتم عن ابن جريج بهذا السند ، وسقط في بعض النسخ من الصحيح لكنه أوردته في كتاب الحج عن أبي حاتم ، وليس كما قال الاسماعيلي إنه أخرجه ليحيى بن أيوب استقلالا فإنه أخرجه من رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب فيمكن لابن جريج فيه شيخين وكل منهما رواه له عن يزيد بن أبي حبيب فاضار البخاري إلى أن هذا الاختلاف لبس بقادح في صحة الحديث ، وظن بهذا أنه لم يخرج ليحيى بن أيوب استقلالا بل بمتابعة سعيد بن أبي أيوب

١١ - باب رؤيا القيل . رواه سمرة

٦٩٩٨ - **حدثنا** أحمد بن المقدم المجل **حدثنا** محمد بن عبد الرحمن الطفاوى **حدثنا** أيوب عن عبد
 عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : أعطيت مفاتيح الكلم ، ونصرت بالرب . وبيننا أنا فائمه للبارحة إذ
 أنبت بمفاتيح خزائن الأرض حتى وضعت في يدي . قال أبو هريرة : فذهب رسول الله ﷺ وأنتم تنتفلونها
 ٦٩٩٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ
 قال : أراي الليلة عند الكعبة ، فرأيت رجلاً آدم كأحسن ما أنت راه من أدمر الرجال ، له لثة كأحسن
 ما أنت راه من الأسم ، قد رجليها نقر ماء ، متكئا على رجلين - أو على هاتين رجلين - يطوف بالبيت ،
 فسألت من هذا ؟ فقل : المسيح بن مريم . ثم إذا أنا برجل جمل قطط أعور العين اليمنى كأنها عينة طافية ،
 فسألت من هذا ؟ فقل : المسيح الذي جال ،

٧٠٠٠ - **حدثنا** يحيى **حدثنا** الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أن
 ابن عباس كان يحدث أني رجلا أتى رسول الله ﷺ فقال : إن أريت الآية في المنام وسأق
 الحديث . وتابعه سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان بن حسين عن الزهري عن عبيد الله عن ابن
 عباس عن النبي ﷺ . وقال الزهري عن ابن عباس - أو أبو هريرة - عن النبي ﷺ . وقال شعيب وإسحاق بن يحيى عن الزهري . وكان كان أبو هريرة يحدث عن النبي ﷺ . وكان منمر
 لا يسنده حتى كان بعد

[الحديث ٧٠٠٠ - طرفة في : ٧٠٤٦]

قوله (باب رؤيا الليل) أي رؤيا الشخص في الليل هل تسارى رؤياه بالنهار أو تتفاوتان ، وهل بين زمان
 كل منهما تفاوت ؟ وكأنه يشير إلى حديث ابن سعيد : أصدق الرؤيا بالأسفار ، أخرجه أحمد مرفوعا ومحمدا
 ابن حبان ، وذكر نصر بن يعقوب الدينوري أن الرؤيا أول القيل يبطئ تأويلها ومن النصف الثاني يصرح
 بتفاوت أجواء الليل وأن أسرعها تأويلا رؤيا البحر ولا سجا عند طلوع الفجر ، وعن جعفر الصادق أسرعها
 تأويلا رؤيا القيلولة . وذكر فيه أربعة أحاديث : الأول ، **قوله** (رواه سمرة) يشير إلى حديثه الطويل الآتي في
 آخر كتاب التعبير وفيه : أنه أتاني الليلة آتيان . وسأق الكلام عليه هناك . الحديث الثاني ، **قوله** (عن محمد)
 هو ابن سيرين ، وصرح به في رواية أسلم بن سهل عن أحمد بن المقدم شيخ البخاري فيه عند أبي نعيم ، والسند كله
 بصريون . **قوله** (أعطيت مفاتيح الكلم ، ونصرت بالرب) كذا في هذا الرواية ، وقد أخرجه الاسماعيل عن الحسن
 ابن سفيان وعبد الله بن إس كلاًهما عن أحمد بن المقدم شيخ البخاري فيه بلفظ : أعطيت جوامع الكلم ، وأخرجه
 عن ابن الفمام البخري عن أحمد بن المقدم باللفظ الذي ذكره البخاري ، ووقع في رواية أسلم بن سهل بلفظ

و أنواع الكلام ، وسيأتي بعد أبواب من رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، بافظ ، بعثت بمواضع الكلام ، قال
 البغوي فيما ذكره عنه الاسماعيل : لا أعلم حدث به عن أبيوب غير محمد بن عبد الرحمن . قوله (وبئنا أنا نائم
 البارحة إذ أتيت بمفاتيح خزائن الأرض) سيأتي شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام . الحديث
 الثالث حديث ابن عمر في رؤيته ﷺ المسيح بن مريم والمسيح الدجال . قوله (أراي الليلة عند الكعبة) سيأتي في
 باب الطواف بالكعبة ، من وجه آخر عن ابن عمر يلفظ : بئنا أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة ، الحديث ،
 وسيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع . قوله (حدثنا يحيى) هو ابن عبد الله بن بكير . قوله
 (أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال : إني أريد البينة في المذام) وساق الحديث . كذا اقتصر من الحديث على هذا القدر
 وساقه بعد خمسة وثلاثين بابا عن يحيى بن بكير هذا السند بتمامه ، وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى . قوله
 (وقابله سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان بن حسين الخ) أما متابعة سليمان بن كثير فوصلها مسلم من
 رواية محمد بن كثير عن أخيه ، ووقع لنا بعلو في مسند الدارمي ، وأما متابعة ابن أخي الزهري فوصلها الذهلي في
 الزهريات . وأما متابعة سفيان بن حسين فوصلها أحمد بن زيد بن هارون عنه . قوله (وقال الزبيدي عن
 الزهري) فقد ذكره بالمشك في ابن عباس أو أبي هريرة قلت : وصلها مسلم أيضا . قوله (وقال شعيب وإسحق بن يحيى عن
 الزهري كان أبو هريرة يحدث) قلت : وصلها الذهلي في الزهريات . قوله (وكان معمر لا يسنده حتى كان
 بعد) وصله إسحق بن راهوية في مسنده عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري كرواية يونس ولكن قال : عن
 ابن عباس كان أبو هريرة يحدث ، قال إسحق : قال عبد الرزاق كان معمر يحدث به فيقول كان ابن عباس ، انتهى
 ولا يذكر عبيد الله بن عبد الله في السند حتى جاء زمة بكتاب فيه عن الزهري عن عبيد الله بن ابن عباس فسكان
 لا يشك فيه بعد ، وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع ، وأما الاسماعيل فيه اختلافا آخر عن الزهري فسأله من رواية
 صالح بن كيسان عنه فقال : عن سليمان بن يسار عن ابن عباس ، والمحفوظ قول من قال : عن عبيد الله بن
 عبد الله بن هبة .

١٢ - باب رؤيا النهار . وقال ابن عون من ابن سيرين : رؤيا النهار مثل رؤيا الليل

٧٠٠١ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع
 أنس بن مالك يقول : كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام بنت ملحان - وكانت تحت عبادة بن
 الصامت ، فدخل عليها يوما ، فاطعمته وجعلت تقف رأسه فقام رسول الله ﷺ ، ثم استيقظ وهو بضمك .
 ٧٠٠٢ - قالت : فقلت ما بضحكك يا رسول الله ؟ قال ناس من أمي همضوا على غزاة في سبيل الله
 يريدون تبج هذا البحر ملوكا على الأسرة - أو مثل اللوك على الأسرة - شك إسحاق . قالت : فقلت
 يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم ، فدعاها رسول الله ﷺ . ثم وضع رأسه ثم استيقظ وهو بضحك ،
 فقلت ما بضحكك يا رسول الله ؟ قال : ناس من أمي همضوا على غزاة في سبيل الله - كما قال في الأولى . قالت :

فَقَاتُ يَارَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ ، قَالَ : أَنْتَ مِنَ الْإِوَابِينَ . فَرَكِبَتِ الْبَحْرَ فِي زَمَانٍ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ ، فَصُرَعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَسَكْتُ ۝

قوله (باب رؤيا النهار) كذا لأبي ذر ، وغيره ، و باب الرؤيا بالنهار ، **قوله** (وقال ابن حنبل) هو عبد الله (عن ابن سيرين) هو محمد . **قوله** (رؤيا النهار مثل الليل) في رواية السرخسي ومثل رؤيا الليل ، وهذا الاثر وصله علي بن أبي طالب القيرواني في كتاب التعبير له من طريق مسعدة بن يسع عن عبد الله بن حنبل به ذكر ذلك مغلطاً . قال القيرواني : ولا فرق في حكم العبارة بين رؤيا الليل والنهار وكذا رؤيا النساء والرجال . وقال المهلب نحوه ، وقد تقدم نحوه ما نقل عن بعضهم في التفاوت ، وقد يتفاوتان أيضاً في مراتب الصدق . وذكر في الباب حديث أنس في قصة يوم النبي ﷺ عند أم حرام وفيه دخل عليها يوماً فاعطته وجعلت تغلي رأسه فقام ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاستبذان في باب من رأى رقماً فقال عندهم ، أي من القائلة ، وذكر ابن التين أن بعضهم زعم أن في الحديث دليلاً على صحة خلافة معاوية لقوله في الحديث فركبت البحر زمن معاوية ، وقوله نظر لأن المراد برعته زمن إمارته على الشام في خلافة عثمان ، مع أنه لا تعرض في الحديث لإثبات الخلافة ولا نفيها بل فيه إخبار بما سيكون فمكان كما أخبر ، ولو وقع ذلك في الوقت الذي كان معاوية خليفة لم يكن في ذلك معارضة لحديث الخلافة بعدي ثلاثون سنة لأن المراد به خلافة النبوة وأما معاوية ومن بعده فكان أكثرهم على طريقة الملوك ولو سمو خلفاء ، واهه أعلم

١٣ باب - رؤيا النساء

٧٠٠٣ - **حدثنا** سعيد بن هفيرة **حدثني** الأيث **حدثني** هبيل عن ابن شهاب أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت : « أن أمّ الملاء - امرأة من الانصار بايعة رسول الله ﷺ - أخبرته أنهم انقسموا للمهاجرين قرعة ، قالت : فطار لنا عثمان بن مظعون وأزولناه في أبياتنا ، فوجع وجهه الذي توفي فيه ، فلما توفي غسل وكفن في أنوابه دخل رسول الله ﷺ ، قالت فقأت : رحمة الله عليك أبا السائب ، فشهادني عليك لقد أكرمك الله . فقال رسول الله ﷺ : وما يدريك أن الله أكرم ؟ فقلت : بأبي أنت يا رسول الله فمتى يكرم الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : أما هو فوالله لقد جاءه لايقين ، والله إنني لأرجو له الخير ، والله ما أدري - وأنا رسول الله - ماذا يفعل بي . فقالت : والله لا أركي بملء أحد أبدأ ۝ »

٧٠٠٤ - **حدثنا** أبو البيات - أخبرنا شعيب عن الزهري - بهذا وقال « ما أدري ما يفعل به ، قالت : وأحزاني فميت ، فرأيت لثمان شيئاً تجرى ، فأخبرت رسول الله ﷺ فقال : ذلك عمله ، **قوله** (باب رؤيا للنساء) تقدم كلام القيرواني وغيره في ذلك ، وذكر أيضاً أن المرأة إذا رأت ما ليس له أهلاً فهو لزوجها وكذا حكم العبد لسيدته كما أن رؤيا الطفل لأبيه . وذكر ابن بطال الانصاري أن رؤيا المؤمنة

الصالحه داخله في قوله « رغبنا المؤمن الصالح جزء من أجزاء النبوة » وذكر في الباب حديث أم العلاء في قصة عثمان ابن مظعون ورؤياها له العيين الجارية ، وقد مضى شرحه في أوائل الجناز ، وذكر في الشهادات وفي الهجرة ، وبأقوال الكلام على العيين الجارية بعد ثلاثة عشر بابا ان شاء الله تعالى . وقوله هنا « فوجع ، أي مرض وزنه ومحنه » ويجوز ضم الواو

١٤ - باب الحلم من الشيطان ، فاذا حلم فليصق من يساره ؛ وليستعذ بالله عز وجل

٧٠٠٥ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة « ان أبا قتادة الأنصاري - وكان من أصحاب النبي ﷺ ورفسانه - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : الرؤيا من الله ، والحلم من الشيطان . فاذا حلم أحدكم الحلم يكرهه فليصق من يساره وليستعذ بالله منه فان بصره »

قوله (باب الحلم من الشيطان ، وإذا حلم فليصق من يساره وليستعذ بالله) هكذا ترجم لبعض ألفاظ الحديث ، وقد تقدم شرحه قريبا ، والحلم يضم المهملة وسكون اللام وقد تضم : ما يراه الناس ، ولم يحك النوى غير السكون يقال حلم بفتح اللام يحلم بضمها ، وأما من الحلم بكسر أوله وسكون ثانيه فيقال حلم بضم اللام وجمع الحلم بالضم والحلم بالكسر أحلام ، وذكر فيه حديث أبي قتادة وسأني الإلام بشئ منه في شرح حديث أبي هريرة في باب القيد في المنام وإضافة الحلم إلى الشيطان بمعنى أنها تناسب صفته من الكذب والتمويل وغير ذلك ، بخلاف الرؤيا الصادقة فأضيفت إلى الله إضافة تشريف وإن كان الشكل بخلاف الله وتقديره ، كما أن الجميع عباد الله ولو كانوا عصاة كما قال (يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم) وقوله تعالى (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان)

١٥ - باب القين

٧٠٠٦ - حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن عيسى عن الزهري أخبرني حمزة بن عبد الله « ان ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائم أتيت بقدر لبن فشربت منه حتى إني لأرى الرئي يخرج في أظفيري ، ثم أعطيت فضلي بعن عمر . قالوا : فما أولته يا رسول الله ؟ قال : لعلم »

قوله (باب القين) أي إذا رأى في المنام بماذا يعبر ؟ قال المصنف : القين يدل على الفطرة والسنة والقرآن والعلم قلت : وقد جاء في بعض الأحاديث المرفوعة تأويله بالفطرة كما أخرجه البزار من حديث أبي هريرة رفعه « القين في المنام نظرة » وعند الطبراني من حديث أبي بكير رفعه « من رأى أنه شرب لبنا فهو الفطرة » ومضى في حديث أبي هريرة في أول الأشرطة « أنه ﷺ لما أخذ قدح اللبن قال له جبريل : الخدقه الذي عداك للفطرة » وذكر الهيثوري أن القين المذكور في هذا يخص بالليل ، وأنه إلهاربه مال حلال وحكمه ، قال : وابن البقر خصب السنة ومال حلال وفطرة أيضا ، وابن الشاة مال وصرور وصحة جسم ، وألسان الوحش شك في الدين ، وألبان السباع غير محمودة ، إلا أن ابن القبرة مال مع عداوة لدى أمر . قوله (حدثنا عبد الله) كذا للجميع ، ووقع في أطراف المزي

أن البخاري أخرج هذا الحديث في التعبير عن أبي جعفر محمد بن الصلت وفي فضل عمر بن عبدان ، والموجود في الصحيح بالعكس ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وحمة الرازي عن ابن عمر هو ولد .
 ووقع في الباب الذي يليه من وجه آخر عن الزهري عن حمزة أنه سمع عبد الله بن عمر . قال ابن العربي : لم يخرج البخاري هذا الحديث من غير هذه الطريق ، وكان ينبغي - على طريقته - أن يخرج من غيره لو وجد . قلت : بل وجهه وأخرجه كما تقدم في فضل عمر من طريق سالم أخي حمزة عن أبيهما ، وإشارته إلى أن طريقة البخاري أن يخرج الحديث من طريقين فصاعداً - إلا أن لا يجد - في مقام المنع . قوله (حتى أني لأرى الري يخرج في أظافيري) في رواية السكسيمي عن من أظافيري ، وفي رواية صالح بن كيسان عن من أطرافه ، وهذه الرواية يحتمل أن تكون بصرية وهو الظاهر ، ويحتمل أن تكون عليية ، ويؤيد الأول ما عند الحاكم والطبراني من طريق أبي بكر بن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه عن حمزة في هذا الحديث ، فشرحت حتى رأته يجرى في عروقي بين الجلد والحمم ، على أنه محتمل أيضاً . قوله (ثم أعطيت فخلت بعن عمر) كذا في الأصل كأن بعض رواة شك ، ووقع في رواية صالح بن كيسان بالحزم ولفظه : فأعطيت فضل عمر بن الخطاب ، وفي رواية أبي بكر بن سالم : فضلت فضلة فأعطيتها عمر . قوله (قالوا فإولته) في رواية صالح : فقال من حوله ، وفي رواية سفيان بن عيينة عن الزهري عند سعيد بن منصور : ثم ناول فضله عمر ، قال ما أولته ، وظاهره أن المسائل عمر ، ووقع في رواية أبي بكر ابن سالم أنه عليه السلام قال لهم أولوها ، قالوا : يا بني الله هذا علم أعطاك الله فذلك منه . فضلت فضلة فأعطيتها عمر ، قال : أصبتم ، ويجمع بأن هذا وقع أولاً ثم احتل عندهم أن يكون عنده في تأويلها زيادة على ذلك فقالوا ما أولته الخ ، وقد تقدم بعض شرح هذا الحديث في كتاب العلم وبعضه في مناقب عمر ، قال ابن العربي : الذين رزق بحظ الله طيباً بين أخبات من دم وفرت كالعلم نور يظهره الله في ظلمة الجهل ، فضرب به المثل في المنام . قال بعض المعارفين : الذي خلاص الذين بين فرث ودم قادر على أن يخلق المعرفة من بين شك وجهل ويحفظ العمل عن غفلة وزلل ، وهو كما قال : لكن اطردت العادة بأن العلم بالتعلم ، والذي ذكره قد يقع عارفاً للعادة فيكون من باب الكرامة . وقال ابن أبي جرة : ناول النبي عليه السلام الذين بالعلم اعتباراً بما بين له أول الأمر حين أتى بقدح خمر وقدح لبن فأخذ الذين ، فقال له جريريل : أخذت الفطرة الحديث ، قال : وفي الحديث مشروعية قص الكبير رؤياه على من دونه ، وإلقاء العالم المسائل واختبار أصحابه في تأويلها ، وأن من الأدب أن يرد الطالب علم ذلك إلى معلمه . قال : والذي يظهر أنه لم يرد منهم أن يبروها وإنما أراد أن يسألوه عن تفسيرها ، فهمموا مراده فسألوه فأقدهم ، وكذلك ينبغي أن يسأل هذا الأدب في جميع الحالات . قال : وفيه أن علم النبي عليه السلام بالله لا يبلغ أحد درجته فيه ، لأنه شرب حتى رأى الري يخرج من أطرافه ، وأما إعطاؤه فضله عمر ففيه إشارة إلى ما حصل لعمر من العلم بالله بحيث كان لا يأخذه في الله لومة لائم . قال : وفيه أن من الرقيا ما يدل على الماضي والحال والمستقبل ، قال : وهذه أولت على الماضي ، فإن رؤياه هذه تمثيل بأمر قد وقع ، لأن الذي أعطيه من العلم كان قد حصل له وكذلك أعطيه عمر ، فكانت قاعدة هذه الرؤيا تعريف قدر النسبة بين ما أعطيه من العلم وما أعطيه عمر .

١٦ - باب إذا جرى الدين في أطرافه أو أظافيره

٧٠٠٧ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا به نوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب حدثني

هزة بن عبد الله بن عمر أنه « سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم أتيت بقدح آبن فشربت منه حتى إنى لأرى الرمي يخرج من أطرافي ، فأعطيت فضلى عمر بن الخطاب ، فقال من حوله : فما أولت ذلك يا رسول الله ؟ قال : لأيم »

قوله (باب إذا جرى القبن في أطرافه أو أطافه) يعنى في المنام ، ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبله وقد قدم شرحه فيه

١٧ - باب القميص في المنام

٧٠٠٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثني** أبي إبراهيم عن صالح عن ابن شهاب قال **حدثني** أبو أمامة بن سهل أنه « سمع أبا سعيد الخدري يقول : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم رأيت الناس يمرضون على وعلابهم قص منها ما يبايع للثدى ، ومنها ما يبايع دون ذلك . وصر على عمر بن الخطاب وعلابهم قص يجره . قالوا : ما أولت يا رسول الله ؟ قال : الله بن »

قوله (باب القميص في المنام) في رواية الكشميني « القميص » بضمين بالجمع ، وكلاما في الخبر . **قوله** (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد بن إبراهيم ، وقد مضى في كتاب الإيمان من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد أصل من هذا ، وصالح هو ابن كبسان . **قوله** (رأيت الناس) هو من الرؤية البصرية ، وقوله « يمرضون » حال ويجوز أن يكون من الرقبا الطبية ، ويمرضون مفعول ثان والناس بالنصب على المفعولية ويجوز فيه الرفع . **قوله** (يمرضون) تقدم في الإيمان بلفظ « يمرضون على » وفي رواية عقيل الآتية بعد « عرضا » . **قوله** (منها ما يبايع للثدى) بضم المثلثة وكسر الدال وتشديد الياء جمع ثدى بفتح ثم سكون ، والمعنى أن القميص قصير جدا بحيث لا يصل من الخلق إلى نحو السرة بل فوقها ، وقوله « ومنها ما يبايع دون ذلك » ، يحتمل أن يريد دونه من جهة السفلى وهو الظاهر فيكون أطول ، ويحتمل أن يريد دونه من جهة اللفو فيكون أقصر ، ويؤيد الأول ما في رواية الحكميم الترمذي من طريق أخرى عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري في هذا الحديث « منهم من كان قميصه إلى سرقته ، ومنهم من كان قميصه إلى ركبته ، ومنهم من كان قميصه إلى أنصاف ساقيه » . **قوله** (وصر على عمر بن الخطاب) في رواية عقيل « وعرض على عمر بن الخطاب » . **قوله** (فقص منها) في رواية عقيل « بجره » . **قوله** (قالوا ما أولت) في رواية الكشميني « أولت » بفتح ضمهم ، وتقدم في الإيمان أول الكتاب بلفظ « فما أولت ذلك » ، ووقع عند الترمذي الحكميم في الرواية المذكورة وأما قوله « أبو بكر على ما أولت هذا يا رسول الله » . **قوله** (قال الدين) بالنصب والتقدير أولت ، ويجوز الرفع . ووقع في رواية الحكميم المذكورة « قال على الإيمان » ،

١٨ - باب بجر القميص في المنام

٧٠٠٩ - **حدثنا** سعيد بن خفي **حدثني** البث **حدثني** حنبل عن ابن شهاب أخبرني أبو أمامة بن سهل

« عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: بينا أنا قائم رأيت الناس عمرضوا علي وعليهم قصص فمنها ما يبلغ للثدي ومنها ما يبلغ دون ذلك، وعمرض على عمر بن الخطاب وعليه قصص يجتره، قالوا: فما أوله يا رسول الله؟ قال: الدين »

قوله (باب جر القميص في المنام) ذكر فيه حديث أبي سعيد المذكور قبله من وجه آخر عن ابن شهاب، وقد أشرت إلى الاختلاف في اسم صحابي هذا الحديث في مناقب عمر، قالوا وجه تعبير القميص بالدين أن القميص يستر العورة في الدنيا والدين يسترها في الآخرة ويحجبها عن كل مكروه، والاصل فيه قوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير) الآية. والمرب نكسني عن المضل والمغف بالقميص، ومنه قوله ﷺ لثمان: ان الله سيلبسك قميصا فلا تخلفه، أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان، وافق أهل التعمير على أن القميص يعبر بالدين وأن طوله يدل على بقاء آثار صاحبه من بعده. وفي الحديث أن أهل الدين يتفاضلون في الدين بالاقة والكثرة وبالقوة والضعف، ونقدم تقرير ذلك في كتاب الإيمان، وهذا من أمثلة ما يعمد في المنام ويذم في اليقظة شرعا أعني جر القميص، لما ثبت من الوعيد في تطويله، ومثله ما سياتي في «باب القيد» وعكس هذا ما يذم في المنام ويحمد في اليقظة. وفي الحديث مشروعية تعبير الرؤيا وسؤال العالم بها عن تعبيرها ولو كان هو الرائي، وفيه الشاء على الفاضل بما فيه لظاهر منزلته عند السامعين، ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمن عليه من الفتنة بالمدح كالاعجاب، وفيه فضيلة العمر وقد تقدم الجواب عما يستشكل من ظاهره وإيضاح أنه لا يستلزم أن يكون أفضل من أبي بكر ومما خصه أن المراد بالأفضل من يكون أكثر ثوابا والأعمال علامات الثواب فمن كان عمله أكثر فدينه أقوى ومن كان دينه أقوى فتوابه أكثر ومن كان ثوابه أكثر فهو أفضل فيكون عمر أفضل من أبي بكر، ومما خص الجواب أنه ليس في الحديث تصريح بالمطلوب، فيحتمل أن يكون أبو بكر لم يعرض في أولئك الناس إما لأنه كان قد عرض قبل ذلك وإما لأنه لا يعرض أصلا، وأنه لما عرض كان عليه قيص أطول من قيص عمر، ويحتمل أن يكون سر السكوت عن ذكره الاكتفاء بما علم من أفضليته، ويحتمل أن يكون وقع ذكره فذهل عنه الراوي، وهل التنزيل بأن الأصل عدم جميع هذه الاحتمالات فهو معارض بالأحاديث الدالة على أفضلية العاديق وقد تواترت تواترا مضمونا أقوى المعتمدة وأقوى هذه الاحتمالات أن لا يكون أبو بكر عرض مع المذكورين، والمراد من الخبر التنبيه على أن عمر من حصل له الفضل البالغ في الدين وليس فيه ما يصرح بانحصار ذلك فيه، وقال ابن العربي: إنما أوله النبي ﷺ بالدين لأن الدين يستر عورة الجهل كما يستر الثوب عورة البدن، قال: وأما غير عمر فالذي كان يبلغ الثدي هو الذي يستر قلبه عن الكفر وإن كان يتعاطى المعاصي، والذي كان يبلغ أسفل من ذلك وفرجه باده هو الذي لم يستر رجله عن المنى إلى المعصية، والذي يستر رجله هو الذي احتجب بالانقوى من جميع الوجوه، والذي يجر قميصه رائدا على ذلك بالعمل الصالح الخالص. قال ابن أبي جرة ما ملخصه: المراد بالناس في هذا الحديث المؤمنون لتأريه القميص بالدين، قال: والذي يظهر أن المراد خصوص هذه الأمة المحمدية بل بعضها، والمراد بالدين العمل بمقتضاها كالعرض على امتثال الأوامر واجتناب المناهي، وكان عمر في ذلك المقام العالي. قال: ويؤخذ من الحديث أن كل ما يرى في القميص من حسن أو غيره فإنه يعبر بدين لابس، قاله: والنسكته في القميص أن لابسها إذا اختار

نزهه وإذا اختار بقاءه ، فلما لبس الله المؤمنين لباس الإيمان واتصفوا به كان السكامل في ذلك سايع الثوب ومن لا فلا ، وقد يكون نقص الثوب بسبب نقص الإيمان ، وقد يكون بسبب نقص العمل والله أعلم . وقال غيره : الفميص في الدنيا سر عورة لها زاد على ذلك كان مذموما ، وفي الآخرة ربة محضة فناسب أن يكون تعبده بحسب هينته من زيادة أو نقص ومن حسن وضده ، فهما زاد من ذلك كان من فضل لابسده ، ويندب لكل ما يليق به من دين أو علم أو جمال أو حلم أو تقدم في فنة وضده اضده

١٩ - باب الخضر في المنام ، والرؤى الخضراء

٧٠١٠ - **حدثنا** عبد الله بن محمد الجوفي **حدثنا** الحرثي بن عمارة **حدثنا** قرّة بن خالد **عن** محمد بن سيرين **قال** قيس بن عباد : كنت في حلقة فيها سعد بن مالك وابن عمر ، فرأى عبد الله بن سلام فقالوا : هذا رجل من أهل الجنة ، فقلت له : إنهم قالوا كذا وكذا ، قال : سبحان الله ، ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم ، إنما رأيت كأنما عودهم وضع في روضة خضراء فنصيب فيها وفي رأسها عروة وفي أسفائها منتصف - المنصف الوصف - فقيل : أرقه ، فزقت حتى أخذت بالمرورة . فقصصتها على رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : يموت عهد الله وهو أخذ بالمرورة الوثني

قوله (باب الخضر في المنام والروضة الخضراء) الخضر بضم الخاء وسكون الصاد المعجمتين جمع أخضر وهو اللون المعروف في الثياب وغيرها ، ووقع في رواية النسفي في الخضر ، بسكون الصاد وفي آخره ماء تأنيث وكذا في رواية أبي أحمد الجرجاني وبعض الثورج ، قال القيرواني : الروضة التي لا يعرف نبتها تعبر بالاسلام لتضاربتها وحسن بهجتها ، وتعبر أيضا بكل مكان قاضل ، وقد تعبر بالمصنف وكتب العلم والعالم ونحو ذلك . **قوله** (**حدثنا** الحرثي) بهمزتين مفتوحتين هو اسم بألف النسب تقدم بيانه . **قوله** (**عن** محمد بن سيرين قال قيس بن عباد) حذف قال إثنية على العادة في حذفها خطأ والتقدير عن محمد بن سيرين أنه قال قال قيس ، ووقع في رواية ابن عيون كما سيأتي بعد بابين عن محمد وهو ابن سيرين **حدثني** قيس بن عباد وهو بضم أوله وتخفيف الموحدة وآخره دال تقدم ذكره في مناقب عبد الله بن سلام هذا الحديث ، وتقدم له حديث آخر في تفسير سورة الحج وفي غزوة بدر أيضا ، وأيسر له في البخاري سوى هذين الحديثين ، وهو بهري تابعي ثقة كبير له إداواك ، قدم المدينة في خلافة عمر ، ووم من عده في الصحابة . **قوله** (كنت في حلقة) بفتح أوله وسكون اللام . **قوله** (فيها سعد بن مالك) يعني ابن أبي وقاص ، وابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب . **قوله** (فرأى عبد الله بن سلام) هو الصحابي المشهور الأسرايلي وأبوه بتخفيف اللام اتفاقا ، وقد تقدم بيان نسبه في مناقبه من كذاب مناقب الصحابة ، ووقع في رواية ابن عيون الماضية في المناقب بلفظ كنت جالسا في مسجد المدينة فدخل رجل على وجهه أثر الخشوع ، فقالوا هذا رجل من أهل الجنة زاد مسلم من هذا الوجه . كنت بالمدينة في ناس فيهم بعض أصحاب رسول الله ﷺ ، فجاء رجل في وجهه أثر من خشوع . **قوله** (فقالوا هذا رجل من أهل الجنة) في رواية ابن عيون المشار إليها عند مسلم فقال بعض القوم : هذا رجل من أهل الجنة وكررها ثلاثا ، وفي رواية خرشة بفتح الخاء المعجمة

والراء والفين المعجمة ابن الحر بضم الحاء وتشديد الراء المهملةين الفزاري هند مسلم أيضا وكنت جالسا في حلقة في مسجد المدينة وفيها شيخ حسن الهيئة وهو عبد الله بن سلام ، لجعل يحدّثهم حديثا حسنا ، فلما قام قال القوم : من مره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فليتنظر إلى هذا ، وفي رواية النسائي عن هذا الوجه وجاء شيخ يتركها حل عصا له ، فذكر نحوه ، ويجمع بينهما بأنهما قصتان اتفقتا لرجلين ، فكأنه كان في مجلس يتحدث كما في رواية خرشة فلما قام ذاهبا مر على الحلقة التي فيها احمد بن أبي وقاص وابن عمر فحضر ذلك قيس بن عباد كما في روايته ، وكل من خرشة وقيس اتبع عبد الله بن سلام ودخل عليه منزله وسأله فأجاب ، ومن ثم اختلف الجواب بالزيادة والنقص كما سأينّه سواه كان زمن اجتماعهما بعبد الله بن سلام احمد أم تعدد . **قوله** (فقلت له إنهم قالوا كذا وكذا) بين في رواية ابن عون مسلم أن قاتل ذلك رجل واحد ، وفيه عنده زيادة وإفظه ثم خرج فأنبته فدخل منزله ودخلت فتحدثنا ، فلما استأنس قلت له : إنك لما دخلت قبل قال رجل كذا وكذا ، وكأنه نسب القول للجماعة والناطق به واحد لرضاهم به وسكوتهم عليه ، وفي رواية خرشة وقلت والله لا تبعنه فلاعلن مكان بيته ، فاطلق حتى كان يخرج من المدينة ثم دخل منزله ، فاستأذنت عليه فأذن لي فقال : ما حاجتك يا ابن أخي ؟ فقلت : سمعت القوم يقولون « فذكر اللفظ الماضي وفيه » فأعجبني أن أكون معك ، وسقطت هذه النصّة في رواية النسائي وعنده وقلنا قضى صلواته قلت : رعم هؤلاء . **قوله** (قال سبحانه الله ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم) تقدم بيان المراد من هذا في المناقب مفصلا ، ووقع في رواية خرشة و فقال : الله أعلم بأهل الجنة ، وسأحدثك بما قالوا ذلك ، فذكر المذام ، وهذا يقرى احتمال أنه أنكر عليهم الجزم ولم يشكر أصل الاخبار بأنه من أهل الجنة ، وهذا شأن المراتب الخائف المتواضع . ووقع في رواية النسائي والجنة لله يدخلها من يشاء ، زاد ابن ماجه من هذا الوجه والحمد لله . **قوله** (إنما رأيت كأنما عمود وضع في روضة خضراء) بين في رواية ابن عون أن العمود كان في وسط الروضة ، ولم يصف الروضة في هذه الرواية ، وتقدم في المناقب من رواية ابن عون « رأيت كأنني في روضة ، ذكر من سمعها وخبرتها ، قال المكرمانى : يحتمل أن يراد بالروضة جميع ما يتعاق بالدين ، وبالعمود الأركان الخمسة ، والمعروفة الوثني الايمان . **قوله** (فنصب فيها) بضم النون وكسر المجهلة بعدها موحدة ، وفي رواية المستمل والكشميهني وقبضت ، بفتح الفاف والموحدة بعدها ضاد معجمة ساكنة ثم تاء المتكلم . **قوله** (وفي رأسها عمود) في رواية ابن عون : وفي أعلى العمود عمود ، وفي روايته في المناقب ووسطها عمود من حديد أسفل في الأرض وأعلاه في السماء في أعلاه عمود ، وعرف من هذا أن الضمير في قوله وفي رأسها للعمود والعمود مذكر وكأنه أنك باعتبار الدعامة . **قوله** (وفي أسفلها منصف) تقدم ضبطه في المناقب . **قوله** (والمنصف الوصيف) هذا مدرج في الخبر ، وهو تفسير من ابن سيرين بدليل قوله في رواية مسلم وجاءني منصف ، قال ابن عون : والمنصف الخادم ، فقال بشيبي من مخاف ، ووصف أنه رفعه من خلفه بيده . **قوله** (فرقيت) بكسر الفاف هل الانصح (فاستمسكت بالعمود) زاد في رواية المناقب و فرقيت حتى كنت في أسفلها فأخذت بالعمود فاستمسكت فاستيقظت وإنما لقي يدي ، ووقع في رواية خرشة حتى أتى بي عموداً رأسه في السماء وأسفله في الأرض في أعلاه حافة فقال لي : اصعد فوق هذا ، قال قلت : كيف اصعد ؟ فأخذ يدي فزجل بي ، وهو يراى وجيم أي رفني ، فإذا أنا متعاق بالخافة ، ثم ضرب العمود بخر وبقيت متعلقاً بالخافة حتى أصبحت ، وفي رواية خرشة

أيضا زيادة في أول المنام ولفظه «إني بينا أنا نائم إذ أتاني رجل فقال لي : قم ، فأخذ بيدي فأنطلق معه ، فإذا أنا بجواد ، بهم ودال متعددة جمع جادة وهي الطريق المستوكة ، عن شمال . قال فأخذت لأخذ فيها أي أسير فقال : لا تأخذ فيها فإنها طرق أصحاب الشمال ، وفي رواية النسائي من طريقه «فبينما أنا أمشي إذ عرض لي طريق عن شمال فأردت أن أسلكها فقال إنك لست من أهلها » . رجع إلى رواية مسلم قال «وإذا منهج على يميني فقال لي : خذ ههنا ، فأتى بي جبلا فقال لي : اصعد ، قال فجعلت إذا أردت أن أصعد خرويت حتى فعلت ذلك مرارا ، وفي رواية النسائي وابن ماجه «جبلا زلفا فأخذ بيدي فزجل بي فإذا أنا في ذروته ، فلم أتهار ولم أتمسك ، وإذا عمود حديد في ذروته حلقة من ذهب ، فأخذ بيدي فزجل بي حتى أخذت بالعروة فقال : استمسك ، فاستمسكت ، قال فاضرب العمود برجله فاستمسكت بالعروة » . قوله (فقصتها على رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : يموت عبد الله وهو أخذ بالعروة الوثقى) زاد في رواية ابن عوف فقال « تلك الروضة روضة الاسلام ، وذلك العمود عمود الاسلام ، وتلك العروة عروة الوثقى لا تزال مستمسكا بالاسلام حتى تموت » ، وزاد في رواية خرشة عند النسائي وابن ماجه « وقال رأيت خيرا ، أما المنهج فالخمر ، وأما الطريق » وفي رواية مسلم « فقال أما الطريق التي عن يسارك فهي طرق أصحاب الشمال ، والطريق التي عن يمينك طرق أصحاب اليمين » . وفي رواية النسائي « طرق أهل النار وطرق أهل الجنة » ثم انفقا « وأما الجبل فهو منزل الشهداء ، زاد مسلم « ولئن قتله وأما العمود » إلى آخره ، وزاد النسائي وابن ماجه في آخره « فإنا أرجو أن أكون من أهلها » وفي الحديث منقبة ابي عبد الله بن سلام وفيه من تعبير الرقبا معرفة اختلاف الطرق وتأويل للعمود والجبل والروضة الخضراء والعروة وفيه من أعلام النبوة أن عبد الله بن سلام لا يموت شهيدا فوقع كذلك « مات على فراشه في أول خلافة معاوية بالمدينة . ونقل ابن التين عن الداودي أن القوم إنما قالوا في عبد الله بن سلام أنه من أهل الجنة لأنه كان من أهل بدر ، كذا قال والذي أورده من طرق القصة يدل على أنهم إنما أخذوا ذلك من قوله لما ذكر طريق الشمال « لأنك لست من أهلها » وإنما قال « ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به » ، على سبيل التواضع كما تقدم ، وكراهة أن يشار إليه بالأصابع خفية أن يدخله العجب ، ثم إنه ليس من أهل بدر أصلا . والله أعلم

٢٠ - باب كشف المراق في المنام

٧٠١١ - حدثني حميد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : أريك في المنام مرتين : إذا رجلك في سرقعة من حرير فيقول : هذه امرأتك ، فأكشفها فإذا هي أنت ، فأقول : إن يكن هذا من عند الله بمضه »

٢١ - باب ثياب الحرير في المنام

٧٠١٢ - حدثنا محمد بن أحمد أخبرنا أبو معاوية أخبرنا هشام عن أبيه « عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : أريك قبل أن أتزوجك مرتين : رأيت الملك يحملك في سرقعة من حرير ، فقلت :

له اكشف ، فكشفت ، فاذا هي أنت ، قلت إن يكن هذا من عند الله يمضه ، ثم أريتك بمملك في سرقة من حرير ، قلت : اكشف ، فكشفت ، فاذا هي أنت ، قلت إن يك هذا من عند الله يمضه .
قوله (باب كشف المرأة في المنام) وقوله بعده :

(باب ثياب الحرير في المنام) ، ذكر فيها حديث حائفة في رؤية النبي ﷺ لها في المنام قبل أن يتزوجها ، وسأله في الأول من طريق أبي أسامة وفي الثاني من طريق أبي معاوية كلاهما عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أبيه عنها ، وزاد في رواية أبي أسامة ، فيقول : هذه امرأتك ، وهذه الوبادة ينتظم الكلام ، وزاد في رواية أبي معاوية قبل ، أن أتزوجك ، وأعاد فيها صورة المنام بيانا لقوله أريتك مرتين فقال في روايته ، رأيت الملك ، بمملك ثم قال ، أريتك بمملك ، وقال في المرتين ، فقلت له اكشف ، ووقع في رواية أبي أسامة ، فاكشفها ، والضمير لقوله ، امرأتك ، وقد تقدم في السيرة النبوية قبل الهجرة إلى المدينة من طريق وهيب بن خالد عن هشام بنحو سياق أبي أسامة ، وتقدم في النكاح من طريق حماد بن زيد عن هشام ولفظه ، فقال لي : هذه امرأتك ، فكشفت من وجهك ، ويجمع هذا الاختلاف أن نسبة الكشف إليه لكونه الأسرى وإن الذي باشر الكشف هو الملك ووقع في هذه الطريق عند مسلم والاسماعيل ، بقوله المنام ، ثلاث ليال ، فدل البخاري حذفها لأن الأكثر رويها بلفظ مرتين ، وكذلك أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن إدريس وأبو عوافة من رواية مالك ومن رواية يونس ابن بكير ومن رواية عبد العزيز بن المختار كلهم عن هشام بن عروة جازمين بمرتين ، ومن رواية حماد بن سلمة عن هشام فقال في روايته ، مرتين أو ثلاثا ، بالكسر فيحتمل أن يكون الشك من هشام فاقصر البخاري على المحقق وهو قوله ، مرتين ، وتأكد ذلك عنده برواية أبي معاوية المفصلة ، وحذف لفظ ثلاث من رواية حماد بن زيد لأن أصل الحديث ثابت ، وقوله ، فاذا هي أنت ، قال القرطبي يريد أنه رأها في النوم كما رأها في اليقظة ، فكشفت المراد بالرؤيا لأخبرها وقد بين حماد بن سلمة في روايته المراد ولفظه ، أتيت بجارية في سرقة من حرير بعد وفاة خديجة فكشفتها فاذا هي أنت ، الحديث ، وهذا يدفع الاحتمال الذي ذكره ابن بطال ومن تبعه حيث جوزوا أن هذه الرؤية قبل أن يرحى إليه ، وقد تقدم تفسير السرقة وضبطها ، وأن الملك المذكور هو جبريل ، وكثير من مباحثه في كتاب النكاح ، وذكرت احتمالا من عياض في قوله ، إن يكن هذا من عند الله يمضه ، ثم وجدته أخذ أكثره من كلام ابن بطال . وعمد في السند الثاني جرم السرخسي في رواية أبي ذر عنه أنه أبو كرب محمد بن العلاء ، وكلام الكللابي يقتضي أنه ابن سلام . قال ابن بطال : رؤيا المرأة في المنام يختلف على وجوه : منها أن يتزوج الرائي حقيقة بمن يراها أو شبهها ، ومنها أن يدل على حصول دنيا أو منزلة فيها أو سعة في الرزق ، وهذا أصل عند المعبرين في ذلك . وقد تدل المرأة بما يقرن بها في الرؤيا على فتنة تحصل للرأي . وأما ثياب الحرير فدل اتخاذها للنساء في المنام على النكاح وعلى الغناء وعلى الثنى وعلى زيادة في البدن ، قالوا : والمابوس كله يدل على جسم لا بهس لكونه يحتمل عليه ، ولا سيما واللباس في المرف دال على أقدار الناس وأحوالهم

٢٢ - باب الفاتح في اليد

٧٠١٣ - **عنه** بن سعد بن عفير حدثنا القيث حدثني عقیل بن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب

« أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بُعثتُ بجوامع الحكم ، ومُصرتُ بأرْءب . وبينما أنا قائمٌ أثبتُ بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي » قال أبو عبد الله : وبلغني أن جوامع الحكم أن الله يجمع الأمور الكثيرة التي كانت تُكذب في السكت قبله في الأمر الواحد والأمرين أو نحو ذلك

قوله (باب المفاتيح في اليد) أي إذا رويت في المنام ، قال أهل التعبير : المفتاح مال وهز وسلطان ، فمن رأى أنه فتح باباً بمفتاح فإنه يظهر بحاجته بمونة من له بأس ، وإن رأى أن يده مفاتيح فإنه يصيب سلطاناً عظيماً . وذكر فيه حديث أبي هريرة الماضي في « باب رؤيا القيل » من وجه آخر عنه بلفظ : بعثت جوامع الحكم ، وفيه « وبينما أنا قائمٌ أثبتُ بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي » وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ « وبينما أنا قائمُ البارحة » . قوله في آخره (قال أبو عبد الله) كذا لا بد من وقوع في رواية كريمة قال محمد ، فقال بعض الشراح : لاضافة لأنه اسمه ، والقاتل هو البخاري ، والذي يظهر لي أن الصواب ما عند كريمة فإن هذا الكلام ثبت عن الزهري واسمه محمد بن مسلم ، وقد سافه البخاري هنا من طريقه فيسب أن يأخذ كلامه فيذهب لنفسه . وكان بعضهم لما رأى « وقال محمد ، ظن أنه البخاري فأراد تعظيمه فكناه فأخطأ ، لأن محمداً هو الزهري وليست كنيته أبا عبد الله بل هو أبو بكر ، وسيأتي الكلام على جوامع الحكم ، وسيأتي الحديث في الاعتصام أن شاء الله تعالى

٢٣ - باب التعليق بالمرءة والخلفه

٧٠١٤ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا أزهر بن ابن موهب . حدثني خليفة « حدثنا معاذٌ حدثنا ابن عوف عن محمد بن عبد الله بن قيس بن مهاد عن عبد الله بن سلام قال : رأيتُ كأنني في روضة ، ووسط الروضة حمودٌ ، في أعلى السور عروة ، فقل لي : أرقه ، قالت لا استطاع ، فأتاني وصيفٌ فرفعَ نيمَ أبي فرقتُ ، فاستمسكتُ بالمرءة ، فالتفتُ وأنا مستمسكٌ بها . فقَصَصَتْها عليّ لَنبي ﷺ فقال : تلك الروضة روضة الإسلام ، وذلك الحمود حمود الإسلام ، وتلك المرءة العروة الوثقى لا تزال مستمسكاً بالإسلام حتى تموت »

قوله (باب التعليق بالمرءة والخلفه) ذكر فيه حديث عبد الله بن سلام « رأيتُ كأنني في روضة ، وقد تقدم قبل هذا بأربعة أبواب أتم من هذا ، وقد تم شرحه هناك . قال أهل التعبير : الخلفه والمرءة المجهولة تدل على تمسك بها على قوته في دينه وإخلاصه ليه

٢٤ - باب حمود الفسطاط تحت وسادته

قوله (باب حمود الفسطاط) الحمود بفتح أوله معروف والجمع أعمدة وعدد بعضتين ، وبفتحتين ما ترفع به الأعمدة من الخشب ، ويطلق أيضاً على ما يرفع به البيوت من حجارة كالارحام والأصوان ، ويطلق على ما يعتمد عليه من حديث وغيره وحمود الصبح ابتداء ضروته ، والفسطاط بضم الفاء وقد تكسر وبالطاء المهملة مكسورة وقد تبدل الأخيرة سيناً مهملة وقد تبدل الزاء طاء مثلاً فهما وفي أحدهما وقد تقدم التاء الأولى في السين وبالسین

المهمة في آخره ثلثات تبلغ على هذا اثنتي عشرة اقصر القنوى منها على ست الأولى والأخيرة وبتاء بدل الطاء الأولى وبضم الفاء وبكسرهما ، وقال الجواليقي : إنه لا يسمى معرب . قوله (تحت وسادته) عند النفس ، عند ، بدل . تحت ، كذا الجميع ليس فيه حديث ، وبعده عندهم ، باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام ، إلا أنه سقط لفظ « باب » عند النفس والاصحاب ، وفيه حديث ابن عمر ، رأيت في المنام كأن في يدي سرقة من حرير ، وأما ابن بطال لجمع الترجمتين في باب واحد فقال : باب عمود الفسطاط تحت وسادته ودخول الجنة في المنام فيه حديث ابن عمر الخ ، ولعل صنفه ما وقع في رواية الجرجاني ، باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام وعمود الفسطاط تحت وسادته : لجعل الترجمتين في باب واحد وقدم وأخر ، ثم قال ابن بطال قال المهلب : السرقة الركعة وهي كالهودج عند العرب ، وكون عمودها في يد ابن عمر دليل على الإسلام ، وطنبها الدين والعلم والشرع الذي به يردق القمطن من الجنة حيث شاء ، وقد بعبر هنا بالحرير عن ثوب الدين والعلم لأن الحرير أشرف ملابس الدنيا وكذلك العلم بالدين أشرف العلوم ، وأما دخول الجنة في المنام فانه يدل على دخولها في البقعة لأن في بعض وجوه الرؤيا وجهها يكون في البقعة كما براه نصا ، ويصير دخول الجنة أيضا بالدخول في الإسلام الذي هو سبب لدخول الجنة وطيران السرقة قوة تدل على التمكن من الجنة حيث شاء ، قال ابن بطال : وسألت المهلب عن ترجمة عمود الفسطاط تحت وسادته ولم يذكر في الحديث عمود فسطاط ولا وسادة فقال : الذي يقع في نفس أنه رأى في بعض طرق الحديث السرقة شيئا أكمل مما ذكره في كتابه ، وفيه أن السرقة مضروبة في الأرض على هودج كالنخيل وأن ابن عمر اقتلما من عمودها فوضعها تحت وسادته وقام هو بالسرقة فأمسكها وهي كالهودج من استبرق فلا يريد موضعا من الجنة إلا طارت به إليه ، ولم يرض بسند هذه الزيادة فلم يدخله في كتابه ، وقد فعل مثل هذا في كتابه كثيرا كما يترجم بالشيء ولا يذكره ويشير إلى أنه روى في بعض طرقه ، وإنما لم يذكره لئلا يفسد ، وأدخلته الخفية عن تهذيب كتابه انتهى . وقد نقل كلام المهلب جماعة من الشراح ساكتين عليه ، وعليه ما أخذ أصلها إدخال حديث ابن عمر في هذا الباب وليس منه بل له باب مستقل ، وأشهدا تفسيره السرقة بالسكة فأن لم أره لغيره ، قال أبو حبيدة : السرقة قطعة من حرير وكانها قارسية ، وقال الفارابي : شقة من حرير ، وفي النهاية : قطعة من حديد الحرير ، زاد بعضهم بيضاء ، ويمكن في رد تفسيرها بالسكة أو الهودج قوله في نفس الخبر : رأيت كأن يدي قطعة استبرق ، وتخيّل أن في حديث ابن عمر الزيادة المذكورة لا أصل له لجميع ما رتب عليه كذلك ، والله ابن المنذر فذكر الترجمة كما ترجم وزاد عليه أن قال : روى غير البخاري هذا الحديث . أي حديث ابن عمر - بزيادة عمود الفسطاط ووضع ابن عمر له تحت وسادته ولكن لم توافق الزيادة شرطه فأدرجها في الترجمة نفسها ، ونسأله ما قال يظهر مما تقدم ، والمعتمة أن البخاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث جاء من طريق : أن النبي ﷺ رأى في منامه عمود الكتاب انزع من تحت رأسه : الحديث وأشهر طرقه ما أخرجه يعقوب بن سفيان والطبراني وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا قائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت راسي فأتبعته بصري فإذا هو قد عمده إلى الشام ، إلا وإن الأيمان حين تقع الفتن بالشام ، وفي رواية : فإذا وقعت الفتن فالامن بالشام ، وله طريق عند عبد الرزاق رجاله رجال الصحيح إلا أن فيه انقطاعا بين أبي الفلابة وعبد الله بن عمرو وأفظه عنده : أخذوا عمود الكتاب فعمدوا به إلى الشام ، وأخرج أحمد ويعقوب بن

سفيان والطبراني أيضاً عن أبي الدرداء، وقوله: «بيننا أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت رأسي فظننت أنه مذهوب به فأنبهته بصري فعمد به إلى الشام» الحديث وسنده صحيح، وأخرج يعقوب والطبراني أيضاً عن أبي أمامة نحوه وقال: «انزع من تحت وسادتي، وزداد بعد قوله بصري» فإذا هو نور ساطع حتى ظننت أنه قد دوى به فعمد به إلى الشام، ورأى أولئك أن الفتن إذا وقعت أن الأمان بالشام، وسنده ضعيف. وأخرج الطبراني أيضاً بسند حسن عن عبد الله بن حوالة أن رسول الله ﷺ قال: «رأيت ليلة أُسري بي عموداً أبيض كأنه لواء تحمله الملائكة فقلت ما تحملون قالوا عمود الكتاب أمرنا أن نضعه بالشام». قال وبيننا أنا نائم رأيت عمود الكتاب اختلس من تحت وسادتي فظننت أن الله تعالى من أجل الأرض فأنبهته بصري فإذا هو نور ساطع حتى وضع بالشام، وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحد الطبراني بسند ضعيف وعن عمر هند يعقوب والطبراني كذلك وعن ابن عمر في: «لوائد المخلص»، كذلك، وهذه طرق يقوى بعضها بعضاً، وقد جمعها ابن عساکر في مقدمة تاريخ دمشق، وأقرها إلى شرط البخاري حديث أبي الدرداء فإنه أخرج لرواته إلا أن فيه اختلافاً على يحيى بن حزة في شيء، هل هو نور بن زيد أو زيد بن واقد، وهو غير قاطح لأن كلاهما ثقة من شرطه، فله كتب الترجمة ويصح الحديث لينظر فيه فلم يتهأ له أن يكتبه، وإنما ترجم بعمود الفسطاط ولفظ الخبر وفي عمود الكتاب، إشارة إلى أن من رأى عمود الفسطاط في منامه فإنه يعبر بنحو ما وقع في الخبر المذكور، وهو قول العلماء بالتمثيل قالوا من رأى في منامه عموداً فإنه يعبر بالدين أو برجل يعتمد عليه فيه، وفردوا العمود بالدين والسلطان، وأما الفسطاط فقالوا من رأى أنه ضرب عليه فسطاط فإنه ينال سلطاناً بقدره أو يحاصم ملكاً فيظفر به.

٢٥ - باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام

٧٠١٥ - **حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ أَبِيوبَ عَنْ نَافِعٍ** عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ فِي يَدِي سَرَقَةً مِنْ حَرِيرٍ لَا أَهْوِي بِهَا إِلَى مَكَانٍ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ بِي إِلَيْهِ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ.

٧٠١٦ - **قَصَصْتُهَا حَفْصَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَخَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ، أَوْ قَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ**

رَجُلٌ صَالِحٌ

قَوْلُهُ (باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام) تقدم في الذي قبله ما يتعلق بشيء منه، وحديث ابن عمر في الباب ذكره هنا من طريق وهيب بن خالد عن أيوب عن نافع بلفظ «سرقة»، وذكره بلفظ «قطعة» من استبرق، كما في ترجمة القرمطي من طريق اسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عليه عن أيوب فذكره مختصراً كرواية وهيب إلا أنه قال: «كما في يدي قطعة استبرق»، فكان البخاري أشار إلى روايته في الترجمة، وقد أخرجه أيضاً في «باب من طار من الليل» من كتاب التهجد، وهو في أواخر كتاب الصلاة من طريق حماد بن زيد عن أيوب أنتم سيقا من رواية وهيب واسماعيل، وأخرجه النسائي من طريق الحارث بن عمر عن أيوب لجمع بين اللفظين فقال: «سرقة من استبرق»، وقوله هنا «لا أهوى بها» هو بضم أوله، أهوى إلى الشيء بالفتح هوى بالضم أي

مال ، ووقع في رواية حماد ، فكأنني لا أريد مكانا من الجنة إلا طارت بي إليه . قوله في رواية وهيب (فقصتها على حفصة فقصتها حفصة على النبي ﷺ) الحديث وقع منه في رواية حماد عند مسلم ، ووقع عند المؤلف في روايته بعد قوله ، طارت بي إليه ، من الرواية ، ورايت كأن اثنين أتيا أن أرادا أن يذهبا بي إلى النار ، الحديث بهذه الفصحة مختصرا وقال فيه ، فقصت حفصة على النبي ﷺ إحدى رؤياي ، وظاهر رواية وهيب ومن تابعه أن الرؤيا التي أهمست في رواية حماد هي رؤية السرقفة من الحرير ، وقد وقع ذلك صريحا في رواية حماد عند مسلم ، لكن بغارضة ما مضى في باب فضل قيام الليل ، وبأني في باب الإخذ عن اليمين ، من كتاب التعبير من طريق سالم بن عبد الله بن عمر بن أبيه فذكر الحديث في رؤيته النار وفيه ، فقصتها على حفصة فقصتها حفصة ، ثم صرح في أن حفصة قصت رؤياه النار . كما أن رواية حماد صريحة في أن حفصة قصت رؤياه السرقفة ولم يتعرض في رواية - الم إلى رؤيا السرقفة فيحتمل أن يكون قوله ، إحدى رؤياي ، محمولا على أنها قصت رؤيا السرقفة أولا ثم قصت رؤيا النار بعد ذلك ، وأن التقدير قصت إحدى رؤياي أولا فلا يكون قوله ، إحدى ، مفعول ، وهذا الموضح لم أر من تعرض له من الشراح ولا أزال أشكاه فله الحد على ذلك . قوله (فقال إن أخاك رجل صالح أر أن عبد الله رجل صالح) هو شك من الراوي ، ووقع في رواية حماد المذكورة أن عبد الله رجل صالح ، بالأجم ، وكذا في رواية صخر بن جويرية عن نافع ، زاد الكشميني في روايته عن القبري في الموضعين ، لو كان يصلي من الليل ، وسقطت هذه الرواية غيره . وهي ثابتة في رواية سالم كما تقدم في قيام الليل وثاني ، وبزيد ثبوتها قوله في رواية حماد عند الجميع ، فقال نافع فلم يزل بعد ذلك يكثر الصلاة ، وقد تقدم في قيام الليل وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عند مسلم ، وقال نعم الفتي - أو قال نعم الرجل - ابن عمر لو كان يصلي من الليل قال ابن عمر وكنت إذا نمت لم أقم حتى أصبح ، قال نافع فكان ابن عمر بعد يصلي من الليل ، أخرجه مسلم إسناده وأصله وأحال بالمتن على رواية سالم ، وهو محمد بن جند لتغايرهما ، وأخرجه بلفظه أبو حنيفة والجوزقي بهذا ، وبأني في باب الأمن وذهاب الروح ، أيضا من طريق صخر بن جويرية عن نافع ، وكذا بعده في باب الإخذ عن اليمين ، في رواية سالم ، قال الزهري : وكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل ، وأهل الزهري سمع ذلك من نافع أو من سالم ، ومعنى شرحه هناك . ووقع في مسند أبي بكر بن هارون الروياني من طريق عبد الله بن نافع عن أبيه في نحو هذه الفصحة من الرواية . وكان يعبده الله كثيرا الرقاد ، وفيه أيضا ، إنه الملك الذي قال له لم ترج قال له لا ندع الصلاة ، نعم الرجل أنت لو لا قلة الصلاة ،

٢٦ - باب القيد في المنام

٧٠١٧ - حدثنا عبد الله بن صباح حدثنا معتمر قال سمعت عوفاً قال حدثنا محمد بن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب ، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، وما كان من النبوة فإنه لا يكذب . قال محمد : وأنا أقول هذه - قال : وكان يقال الرؤيا ثلاث حديث النفس ، ونحويف الشيطان ، وبشرى من الله . فمن رأى شيئا يكرهه فلا يقصده على أحد ، وليعلم

فلهُصِّلَ". قال: وكان يُكرهُ الخُلُ في النوم، وكان يُعجبهم القَيْدُ، ويقال: القَيْدُ ثَبَاتٌ في الدين، وروى قتادةُ ويونسُ وهشامُ وأبو هلالٍ عن ابنِ سيرينَ عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ وأدْرَجَهُ بعضهم كله في الحديث. وحديثُ عوفٍ أبين. وقال يونسُ: لا أحسبه إلا من النبي ﷺ في القَيْد. قال أبو عبد الله: لا تكون الأغلالُ إلا في الأعناق

قوله (باب القيد في المنام) أي من رأى في المنام أنه مقيد ما يكون تعبيرة؟ وظاهر إطلاق الخبر أنه بعيد بالثبات في الدين في جميع وجوهه، لكن أهل التعبير خصوا ذلك بما إذا لم يكن هناك قرينة أخرى كالوكان مسافرا أو مريضا فانه يدل على أن سفره أو مرضه بطول، وكذا لو رأى في القيد صفة زائدة كن رأى في رجله قيداً من فضة فانه يدل على أن يتزوج، وإن كان من ذهب فانه لا مري يكون بسبب مال يتطلبه، وإن كان من صفر فانه لا مري مكروه أو مال فات، وإن كان من رصاص فانه لا مري فيه وهن، وإن كان من حبل فللمري في الدين، وإن كان من خشب فللمري فيه نفاق، وإن كان من حطب فلانتمه، وإن كان من خرقة أو خيط فللمري لا بدوم. قوله (حدثنا عبد الله بن صباح) بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو المطار البصري، وتقدم في الصلاة في باب السمر بعد العشاء، حدثنا عبد الله بن الصباح، ولبعضهم عبد الله بن صباح كما هنا، ولابن نعيم هنا من رواية محمد بن يحيى ابن منده حدثنا عبد الله بن الصباح، وفي شيوخ البخاري ابن الصباح ثلاثة: عبد الله هذا، ومحمد والحسن، وليس واحد منهم أحق الآخر. قوله (حدثنا مختصر) هو ابن سليمان التيمي، وعرف هو الإهرابي. قوله (إذا اقرب الزمان لم يكذب رؤيا المؤمن: تكذب) كذا للاكثر، ووقع في رواية أبي ذر عن غير الكشي عن أبي بصير تكذب كل رؤيا المؤمن، وكذا في رواية محمد بن يحيى، وكذا في رواية عيسى بن يونس عن عوف عند الاسماعيلي، قال الخطابي في العلم، في قوله: إذا اقرب الزمان: قولان: أحدهما أن يكون معناه تقارب زمان الليل وزمان النهار وهو وقت استوائهما أيام الربيع وذلك وقت اعتدال الطبائع الأربع غالباً، وكذلك هو في الحديث، والمعبون يقولون: أصدق الرؤيا ما كان وقت اعتدال الليل والنهار وأدراك الثمار، ونقله في هريب الحديث، عن أبي داود السجستاني ثم قال: والمعبون يزعمون أن أصدق الأزمان لوقوع النجوم وقت انقضاء الأزمان وإدراك الثمار وهما الوقتان الأذان يستدل فيهما الليل والنهار، والقول الآخر أن اقرب الزمان انتهاء مدته إذا دنا قيسام الساعة. قلت: بعد الأول التقييد بالمؤمن، فإن الوقت الذي تعتدل فيه الطبائع لا يختص به، وقد جرم ابن بطال بأن الأول هو الصواب، واستند إل ما أخرجه الترمذي من طريق معمر عن أيوب في هذا الحديث بلفظ: في آخر الزمان لا تكذب رؤيا المؤمن وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً، قال فعل هذا قلني إذا اقربت الساعة وقبض أكثر العلم ودرست معالم القيامة بالخرج والفتنة فكانت الناس على مثل الفترة محتاجين إلى مذكر ومجدد لما درسن من الدين كما كانت الامم تذكر بالانبياء، لكن لما كان نبينا حاتم الانبياء وصار الزمان المذكور يشبه زمان الفترة عوضوا بما منحوا من النبوة بعده بالرؤيا الصادقة التي هي جزء من النبوة الآتية بالنبير والانتذار انتهى. وبؤيده ما أخرجه ابن ماجه من طريق الأوزاعي عن محمد بن سيرين بلفظ: إذا قرب الزمان، وأخرج البزار من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين بلفظ: إذا تقارب الزمان، وسيأتي في كتاب الفتن من وجه

آخر من أبي هريرة ، يتقارب الزمان ويرفع العلم ، الحديث ، والمراد به اقتراب الساعة قطعا . وقال النابلسي : المراد بتقارب الزمان نقص الساعات والايام والليال انتهى ، ومراده بالنقص سرعة مرورها ، وذلك قرب قيام الساعة كما ثبت في الحديث الآخر عند مسلم وغيره : يتقارب الزمان ، حتى تكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كاليوم واليوم كالساعة والساعة كالحزاق السعفة ، وقيل ان المراد بالزمان المذكور زمان المهدي عند بسط العدل وكثرة الأمن وبسط الخير والرزق ، فان ذلك الزمان يستتصر لانتدائه فتقارب أطرافه ، وأما قوله : لم تذكر الخ فيه إشارة الى غلبة الصدق على الرؤيا وان أمكن أن شينا منها لا يصدق ، والراجح أن المراد نفي الكذب عنها أصلا لأن حرف التثنية الداخل على « كاد » ينفي قرب حصوله والثاني لقرب حصول الشيء أدل على نفيه نفسه ذكره الطيبي . وقال القرطبي في « المفهم » : والمراد والله أعلم بآخر الزمان المذكور في هذا الحديث زمان الطائفة الباقية مع عيسى بن مريم بعد قتله الدجال ، فقد ذكر مسلم في حديث عبد الله بن عمر مائنه : فيبحث الله عيسى بن مريم فيمك في الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة ، ثم يرسل الله رجلا باردة من قبل العام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مقال ذرة من عهد أو إيمان إلا قبضه ، الحديث ، قال : فكان أهل هذا الزمان أحسن هذه الأمة حالا بعد الصدر الأول وأصدقهم أفروا ، فكانت رؤياهم لا تكذب ، ومن ثم قال عقب هذا : وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا ، وإنما كان كذلك لأن من كثر صدقه تنور قلبه وقوى إدراكه فانهضت فيه المبادئ على وجه الصحة ، وكذلك من كان غالب حاله الصدق في بقلته استصحب ذلك في نومه فلا يرى إلا صدقا وهذا بخلاف الكاذب والمخلط فانه يفسد قلبه ويظلم فلا يرى إلا مخليا واضحا ، وقد يندر المنام أحيانا فيرى الصادق مالا يصح ويرى الكاذب ما يصح ، ولكن الأغلب الأكثر ما تقدم والله أعلم . وهذا يؤيد ما تقدم أن الرؤيا لا تكون إلا من أجزاء النبوة إن صدرت من مسلم صادق صالح ثم ومن ثم قيد بذلك في حديث : رؤيا المسلم جزء ، فانه جاء مطلعا مقتصرًا على المسلم فأخرج الكافر ، وجاء مقيدا بالصالح فإثارة وبالصالح وبالحسنة وبالصداقة كما تقدم بيانه ، فيحمل المطلق على المقيد ، وهو الذي يناسب حاله حال النبي فيكرم بما أكرم به النبي وهو الاطلاع على شيء من الغيب ، فأما الكافر والمناثق والكاذب والمخلط وإن صدقت رؤياهم في بعض الأوقات فانها لا تكون من الوحي ولا من النبوة ، إذ ليس كل من صدق في شيء ما يكون خبره ذلك نبوة ، فقد يقول الكاهن كذبة حق وقد يحدث المنجم فيصيب أسكن كل ذلك على التدور والافتقار والله أعلم . وقال ابن أبي حمزة : معنى كون رؤيا المؤمن في آخر الزمان لا تكاد تكذب أنها تقع غالبا على الوجه الذي لا يحتاج الى تعبير فلا يدخلها الكذب ، بخلاف ما قبل ذلك فانها قد يعني تأويلها فيه برها المأبوس فلا تقع كما قال فيصدق دخول الكذب فيها بهذا الاعتبار ، قال : والحكمة في اختصار ذلك بآخر الزمان أن المؤمن في ذلك الوقت يكون غريبا كما في الحديث : بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا ، أخرجه مسلم ، فيقول أيؤمن المؤمن ومعيته في ذلك الوقت فيكرم بالرؤيا الصادقة . قال : ويمكن أن يؤخذ من هذا سبب اختلاف الأحاديث في هدد أجراء النبوة بالنسبة لرؤيا المؤمن فيقال : كلما قرب الأمر وكانت الرؤيا أصدق حل على أقل عدد ورد ، وعكسه ، وما بين ذلك . قلت : وتنبئ الإشارة إلى هذه المناسبة فيما تقدم من المناسبات وحاصل ما اجتمع من كلامهم في معنى قوله : إذا اقتراب الزمان لم تذكر رؤيا المؤمن تكذب ، إذا كان المراد آخر الزمان ثلاثة أقوال : أحدها أن العلم بأحوال الدنيا لما يذهب ظاهبه بذهاب غالب أهله وتعدت النبوة في هذه الأمة

حوضاً بالرأى الصادقة ليجدد لهم ما قد دوس من العلم ، والثاني أن المؤمنين لما يقل عددهم ويغلب الكفر والجهل والنسق على الموجودين يؤنس المؤمن ويمن بالرؤيا الصادقة لإكرامه وتبليغ وعلى هذين القولين لا يختص ذلك بزمان معين بل كلما قرب فراخ الدنيا وأخذ أمر الدين في الاضمحلال تكون رؤيا المؤمن الصادق صدق ، والثالث أن ذلك خاص بزمان عيسى بن مريم ، وأولها أولاما ، والله أعلم . قوله (ورؤيا المؤمن جزء) الحديث هو معطوف على جملة الحديث الذي قبله وهو إذا اقرب الزمان ، الحديث فهو مرفوع أيضا ، وقد تقدم شرحه مستوفى قريبا وقوله ، وما كان من النبوة فانه لا يكذب ، هذا القدر لم يتقدم في شيء من طرق الحديث المذكور ، وظاهر إرادته هنا أنه مرفوع ، ونحن كان كذلك فانه أولى ما مر به المراد من النبوة في الحديث وهو صفة الصدق ، ثم ظهر لي أن قوله بعد هذا ، قال محمد : وأنا أقول هذه ، الإشارة في قوله هذه ، لجملة المذكورة ، وهذا هو السرى إعادة قوله ، قال ، بعد قوله ، هذا ، ثم رأيت في « بغية النزاد لابن المواق » أن عبد الحق أغفل التنبيه على أن هذه الزيادة مدرجة وأنه لا شك في إدراجها ، فعلى هذا فهم من قول ابن سيرين وليست مرفوعة . قوله (وأنا أقول هذه) كذا لأن ذروني جميع الطرق وكذا ذكره الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ، ووقع في شرح ابن بطال : وأنا أقول هذه الآية وكان يقال الخ ، . قلت : وليست هذه اللفظة في شيء من نسخ صحيح البخاري ولا ذكرها عبد الحق في جمعه ولا الحميدي ولا من أخرج حديث عوف من أصحاب الكتب والمسانيد ، وقد قلده عياض فذكره كما ذكره ابن بطال وجمعه في شرحه فقال : غشى ابن سيرين أن يتأول أحد معنى قوله ، وأصدقه رؤيا أصدقه حديثا ، أنه إذا تقارب الزمان لم يصدق إلا رؤيا الرجل الصالح فقال : وأنا أقول هذه الآية ، يعني رؤيا هذه الآية صادقة كلها صالحها فاجرها ليكون صدق رؤياهم زاجرا لهم ورحمة عليهم لدروس أعلام الدين وطموس آثاره بموت العلماء وظهور المنكر انتهى . وهذا مراتب على ثبوت هذه الزيادة وهي انقطاع الآية ، ولم أجدها في شيء من الأصول . وقد قال أبو حوالة الاسفرايني بعد أن أخرجه موصولا مرفوعا من طريق هشام بن أبي سعيد : هذا لا يصح مرفوعا عن ابن سيرين . قلت : وإلى ذلك أشار البخاري في آخره بقوله وحديث عوف أبين أي حيث فصل المرفوع من الموقوف . قوله (قال وكان يقال الرؤيا ثلاث الخ) قائل ، قال ، هو محمد بن سيرين ، وأبهم القائل في هذه الرواية وهو أبو هريرة ، وقد رفعه بمض الرواة ووقفه بعضهم ، وقد أخرجه أحمد عن هودبة بن خليفة عن عوف بسنده مرفوعا الرؤيا ثلاث ، الحديث مثله ، وأخرجه الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال ، قال رسول الله ﷺ : الرؤيا ثلاث ، فرؤيا حق ورؤيا يحدث بها الرجل نفسه ، ورؤيا تحزين من الشيطان ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين مرفوعا أيضا بلفظ : الرؤيا ثلاث ، فالرؤيا الصالحة بشرى من الله ، والباقي نحوه . قوله (حديث النفس وتقويف الشيطان وبشرى من الله) وقع في حديث عوف بن مالك عند ابن ماجه بسنده حسن ورفعه الرؤيا ثلاث منها ما أويل من الشيطان ليحزن ابن آدم ، ومنها ما يهم به الرجل في يقظته فيراه في منامه ، ومنها جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، . قلت : وإيس المحضر مرادا من قوله ثلاث ، ثبوت نوع رابع في حديث أبي هريرة في الباب وهو حديث النفس ، وإيس في حديث أبي قتادة وأبي سعيد المازنيين سوى ذكر وصف الرؤيا بأنها مكروهة ومحبوكة أو حسنة وسيئة ، وبقي نوع خامس وهو تلاعب الشيطان ، وقد ثبت عند مسلم من حديث جابر

قال : جاء أعرابي فقال : يا رسول الله رأيت في المنام كأن رأسي قطع فأنا أنبسه ، وفي لفظ : فقد خرج فاشتدت في
أثره ، فقال : لا تخبر بتلاعب الشيطان بك في المنام ، وفي رواية له : إذا تلاعب الشيطان بأحدكم في منامه فلا يخبر
به الناس ، ونوع سادس وهو رؤيا ما يمتاده الرائي في البقعة ، كمن كانت حادثة أن يأكل في وقت فقام فيه فرأى
أنه يأكل ، أو بات طالها من أكل أو شرب فرأى أنه يتقيأ ، ويثني وبين حديث النفس عموم وخصوص . وسابع
وهو الإضافات . قوله (فن رأى شيئاً بكرمه فلا يقصه على أحد ، وليقم فليصل) زاد في رواية حوزة : فإذا رأى
أحدكم رؤيا تعجبه فليقصها لمن يشاء ، وإذا رأى شيئاً بكرمه ، فذكر مثله . ووقع في رواية أيوب بن محمد بن
سهرين : فيصل ولا يحدث بها الناس ، وزاد في رواية سعيد بن أبي عروبة عن ابن سيرين عند الثرمذى : وكان
يقول لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح ، وهذا ورد معناه مرفوعاً في حديث أبي وزين عند أبي داود والترمذى
وابن ماجه ، ولا يقصها إلا على واد أو ذي رأى ، وقد تقدم شرح هذه الرواية في باب الرؤيا من الله تعالى ، .
قوله (قال وكان بكرة الغل في النوم ، ويعجبهم القيد ويقال : القيد ثبات في الدين) كذا ثبت هنا بلفظ الجمع
في : يعجبهم ، والأفراد في : يكره ويقول : قال الطائي : ضمهم الجمع لأهل التعميد ، وكذا قوله : وكان يقال ، قال
المهلب : الغل يعبر بالمكروه لأن الله أخبر في كتابه أنه من صفات أهل النار بقوله تعالى : إذا الاغلال في أعناقهم ،
الآية ، وقد يدل على الكسر ، وقد يعبر بأسراف تزدى . وقال ابن العربي : إنما أحبوا القيد لذكر النبي ﷺ له في
قيم محمود فقال : قيد الإيمان المتك . وأما الغل فقد كرهه شراً في المفهوم كقوله (خلدوه فغلوه - وإذا الاغلال
في أعناقهم - ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك - وغلات أيديهم) وإنما جعل القيد ثباتاً في الدين لأن القيد لا يستطيع
المشي فغلب مثلاً الإيمان الذي يمنع عن المشي إلى الباطل . وقال النورى : قال العلماء : إنما أحب القيد لأن الله
الرجل وهو كف عن المحاصى والشر والباطل ، وأبغض الغل لأن عمله العنق وهو صفة أهل النار . وأما أهل
التعميد فقالوا : إن القيد ثبات في الأمر الذي يراه الرائي بحسب من يرى ذلك له ، وقالوا : إن انغمز الغل إلى القيد دل
على زيادة المكروه ، وإذا جعل الغل في الدين حذراً لأنه كف لما عن الشر ، وقد يدل على البخل بحسب الحال .
وقالوا أيضاً : إن رأى إن يده مغلوتان فهو مجمل ، وإن رأى أنه قيد وغل فإنه يقع في سجن أو شدة . قلت :
وقد يكون الغل في بعض المرات محمداً كما وقع لأبي بكر الصديق ، فأخرج أبو بكر بن أبي شيبة بإسناد صحيح عن
مسروق قال : مر صبيب بأبي بكر فأعرض عنه ، فسأله فقال : رأيت يدك مغلولة هل باب أبي الحشر رجل من
الانصار ، فقال أبو بكر : جمع لي ديني إلى يوم الحشر . وقال الكرماني : اختلف في قوله : وكان يقال هل هو مرفوع
أو لا فقال بعضهم من قوله : وكان يقال ، إلى قوله : في الدين ، مرفوع كله ، وقال بعضهم هو كانه كلام ابن سيرين
وقال : كان بكره ، أبو هريرة . قلت : أخذه من كلام الطائي فإنه قال : يحتمل أن يكون مقولاً لقراوى عن ابن
سيرين فيكون اسم كان ضميراً لابن سيرين وأن يكون مقولاً لابن سيرين واسم كان ضميراً لأبي هريرة أو النبي ﷺ .
وقد أخرجه إمام من وجه آخر عن ابن سيرين وقال في آخره : لا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين .
قوله (ورواه قتادة ويونس وهشام وأبو ملال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ) يعني أصل الحديث
وأما من قوله : وكان يقال ، فهم من رواه بتجمله مرفوعاً ومنهم من اقتصر على بعضه كما سألته . قوله (وأدرجه
بعضهم كله في الحديث) يعني جمعه كله مرفوعاً ، والمراد به رواية هشام عن قتادة كما سألته . قوله (وحديث عوف

(أبين) أي حيث فصل المرفوع من الموقوف ولا سيما نصريحه بقول ابن سيرين «وأنا أقول هذه» فإنه دال على الاختصاص بخلاف ما قال فيه «وكان يقال» فإن فيها الاحتمال بخلاف أول الحديث فإنه صرح برفعه، وقد اقتصر بعض الرواة عن عوف على بعض ما ذكره معتمر بن سليمان عنه كما بينته من رواية هذفة وعيسى بن يونس، قال القرطبي: ظاهر السياق أن الجميع من قول النبي ﷺ، غير أن أيوب هو الذي روى هذا الحديث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة وقد أخبر عن نفسه أنه شك أنه من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة فلا يقول على ذلك الظاهر. قلت: وهو محتمل مردود، وكأنه تكلم عليه بالنسبة لرواية مسلم خاصة فإن مسلماً ما أخرج طريق عوف هذه وإن كانت أخرج طريق قتادة عن محمد بن سيرين، فلا يلزم من كون أيوب شك أن لا يعمل على رواية من لم يشك وهو قتادة مثلاً، لكن لما كان في الرواية المفصلة زيادة فرجعت. قوله (وقال يونس لا أحسنه إلا عن النبي ﷺ في القيد) بمعنى أنه شك في رواه. قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف. قوله (لا نكرن الألال إلا في الأحناف) كأنه يشير إلى الرد على من قال: قد يكون الغل في غير العنق كاليد والرجل، والغل بضم المدهمة وتشديد اللام واحد الأغلال، قال: وقد أطلق بعضهم الغل على ما تربط به اليد، ومن ذكره أبو علي الفاي وصاحب المحكم وغيرهما قالوا: الغل جامعة تجعل في الصنق أو اليد والجمع أغلال، ويد مفقولة جعلت في الغل، ويؤيده قوله تعالى ﴿غلت أيديهم﴾ كذا استشهد به الكرماني، وفيه نظر لأن اليد تزل في الصنق وهو عند أهل التعبير عبارة عن كفهما عن الثمر. ويؤيده منام صبيب في حق أبي بكر الصديق كما تقدم قريباً، فأما رواية قتادة المعلقة فوصلها مسلم والنسائي من رواية معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن أبيه عن قتادة ولفظ النسائي بالاسند المذكور، عن النبي ﷺ أنه كان يقول الرؤيا الصالحة بشارة من الله والتعزير من الشيطان، ومن الرؤيا ما يحدث به الرجل نفسه، فإذا رأى أحدهم رؤيا يكرهها فليتم فليصل، وأكره الغل في النوم، وبهذه في القيد ثبات في الدين، وأما مسلم فإنه ساقه بسنده عقب رواية معمر عن أيوب التي فيها «قال أبو هريرة فيمجنى القيد وأكره الغل، القيد ثبات في الدين» قال مسلم فأدرج معنى هشام عن قتادة في الحديث قوله «وأكره الغل الخ» ولم يذكر «الرؤيا جزء» الحديث وكذلك رواه أيوب عن محمد بن سيرين قال «قال أبو هريرة أحب القيد في النوم وأكره الغل، القيد في النوم ثبات في الدين» أخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية سفيان بن عيينة عنه وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فذكر حديثه إذا اقرب الزمان، الحديث ثم قال «ورؤيا المسلم جزء من» الحديث ثم قال «والرؤيا ثلاث» الحديث ثم قال بعده «قال وأحب القيد وأكره الغل، القيد ثبات في الدين» فلا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين، هذا لفظ مسلم ولم يذكر أبو داود ولا الترمذي قوله «فلا أدري الخ» وأخرجه الترمذي وأحمد والحاكم من رواية معمر عن يونس فذكر الحديث الأول ونحو الثاني ثم قال بعدهما: قال أبو هريرة يمجنى القيد الخ، قال وقال النبي ﷺ رؤيا المؤمن جزء الخ وقد أخرج الترمذي والنسائي من طريق سميد بن أبي هريرة عن قتادة حديث الرؤيا ثلاث، مرفوعة كما أشرت إليه قبل هذا ثم قال بعده «وكان يقول يمجنى القيد» الحديث، وبهذه «وكان يقول: من رأى فاني أنا هو» الحديث. وبهذه «وكان يقول: لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح» وهذا ظاهر في أن الأحاديث كلها مرفوعة، وأما رواية يونس وهو ابن عبيد فأخرجها البزار في مسنده من طريق أبي علقمة وهو: بعد الله بن

عيسى الخزاز بمجاهات البصري عن يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : إذا تقارب الزمان لم تكذب دؤبا المؤمن تكذب ، وأحب القيد وأكره الفل ، قال : ولا أعلمه إلا وقد رفعه عن النبي ﷺ ، قال البزار روى عن محمد بن هدة أوجه ، وإنما ذكرناه من رواية يونس لعدة ما أسند يونس عن محمد بن سيرين . قلت : وقد أخرج ابن ماجه من طريق أبي بكر المنذر عن ابن سيرين حديث القيد موصولا مرفوعا ولكن المثل ضعيف وأما رواية هشام فقال أحمد : حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا هشام هو ابن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إذا اقترب الزمان الحديث ، ودؤبا المؤمن الحديث ، وأحب القيد في النوم الحديث ، والوقيا ثلاث الحديث ، فإني أجمع مرفوعا ، وهكذا أخرجه الناصري من رواية علف بن الحسين عن هشام ، وأخرجه الخطيب في المدرج من طريق علي بن عاصم عن خالد وحشام عن ابن سيرين مرفوعا ، قال الخطيب : والمثل كله مرفوع إلا ذكر القيد والفل فإنه قول أبي هريرة أدرج في الخبر ، وبينه ضمير عن أيوب ، وأخرج أبو حنيفة في صحيحه من طريق عبد الله بن بكر عن هشام قصة القيد وقال : الأصح أن هذا من قول ابن سيرين . وقد أخرجه مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان وأيوب جميعا عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : إذا اقترب الزمان ، قال وساق الحديث ولم يذكر فيه النبي ﷺ ، وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام موقوفا وزا . في آخره : قال أبو هريرة : ألين في المنام القطرة ، وأما رواية أبي حلال واسمه محمد بن سليم الراصي عن محمد بن سيرين فلم أفت عليها موصولة إلى الآن ، وأخرج أحمد في الوعد عن عثمان بن حماد بن زيد عن أيوب قال : رأيت ابن سيرين مقيدا في المنام ، وهذا يشعر بأن ابن سيرين كان يعتمد في تعبير القيد على ما في الخبر فأعطى هو ذلك وكان كذلك . قال الفرطبي : هذا الحديث وإن اختلف في رفعه ووقفه فإن معناه صحيح ، لأن القيد في الرجلين تثبيت للقميد في مكانة فإذا رآه من هو على حالة كان ذلك دليلا على ثبوته على تلك الحالة ، وأما كراهة الفل فلأن محل الاعتناق نكالا وحقوبة وقهرا وإذلالا ، وقد يسحب على وجهه ويحرق على قفاه فهو مذموم شرطا وطاعة ، فرويته في العنق دليل على وقوع حال سيئة لرائي فلازمه ولا ينفك عنها ، وقد يكون ذلك في دينه كواجبات فرط فيها أو معاص ارتكبها أو حقوق لازمة له لم يوفها أهلها مع قدرته ، وقد تكون في دنياه كشدته تعذيبه أو تلازمه

٢٧ - باب العين الجارية في اللزام

٧٠١٨ - حدثنا عبد الله بن أحمد أخبرنا عبد الله بن أحمد أخبرنا ميمون بن الزهرى عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أم العلاء - وهي امرأة من نسائهم بايعة رسول الله ﷺ - قالت : طار لنا عثمان بن مظعون في السكينة حين اقترعت الأنصار على سكتي المهاجرين ، فاشتكى ، فرضناه حتى نوفي ، ثم جعلناه في أثوابه ، فدخل علينا رسول الله ﷺ فقلت : رحمة الله عليك أبا السائب ، فشد أتي عليك لقد أكرمك الله . قال : وما يدريك ؟ قلت : لا أدري والله . قال : أما هو فقد جاءه اليقين ، إني لأرجو له الخير من الله ، والله ما أدري - وأنا رسول الله - ما يفعل بي ولا بكم . قالت أم العلاء : فوالله لا أذكرى أحدا بعده . قالت : ورأيت لثمان في النوم معها نجرى ، فجئت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : ذاك عمله يجري له .

قوله (باب المين الجارية في المنام) قال الملب : المين الجارية تحتمل وجوها ، فان كان ماؤها صالحا صبرت بالعمل الصالح والا فلا . وقال غيره : المين الجارية عمل جار من صدقة أو معروف لحى أو ميت قد أحذته أو أجهراه . وقال آخرون : عين الماء نعمة وبركة وغيره وبلوغ أمنية إن كان صاحبها مستورا ، فان كان غير عفيف أصابته مصيبة يبكي لها أهل داره . **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك . **قوله** (من أم العلاء) هي امرأة من نسائهم وتقدم في كتاب الهجرة أنها والدة عارضة بن زيد الراوى هنا هنا وأن هذا الحديث ورد من طريق أبي النضر عن عارضة بن زيد عن أمه ، وذكرت نفسها هناك وأن اسمها كنيتهما ، ومنه يؤخذ أن قتائل هنا هي امرأة من نسائهم ، هو الزهرى راوية عن عارضة بن زيد ، ووقع في « باب رؤيا النساء » فيما مضى قريبا من طريق عقيل عن ابن شهاب عن عارضة أن أم العلاء امرأة من الانصار بايعت رسول الله ﷺ أخبرت ، وأخرج أحمد وابن سعد بسند فيه هل بن زيد بن جحطان وفيه ضعف من حديث ابن عباس قال : لما مات عثمان بن مظعون قالت امرأة عثمان لك الجنة ، فذكر نحو هذه القصة ، وقوله « امرأته » فيه نظر ، فلهذا كان فيه « قالت امرأة » بغير ضمير وهي أم العلاء ، ويحتمل أنه كان زوجها قبل زيد بن ثابت ، ويحتمل أن يكون القول تعدد منهما . وعند ابن سعد أيضا من مرسل زيد بن أسلم بسند حسن قال سمع رسول الله ﷺ يقول في جنازة عثمان بن مظعون ورواه جنازته : هنيئا لك الجنة يا أبا السائب ، فذكر نحوه وفيه « بحسبك » أن نقول كان يحب الله ورسوله ، **قوله** (طار لنا) تقدم بيانه في « باب القرعة في المشكلات » ووقع عند ابن سعد من وجه آخر من معمر « فتشاحت الانصار فهم أن ينزلهم منازلهم حتى اقترعوا عليهم فطار لنا عثمان بن مظعون » يعنى وقع في سهمنا ، كذا وقع التفسير في الأصل وأظنه من كلام الزهرى أو من دونه . **قوله** (حين اقترعت) في رواية أبي ذر عن غيره الكشميني « أقرعت ، بحذف التاء ووقع في رواية عقيل المذكورة أنهم « اقتسموا المهاجرين فرعة » . **قوله** (فاشتمكي فرضاه حتى توفي) في الكلام حذف تقديره فأقام عندنا مدة فاشتمكي أى مرض فرضاه أى قنا بأمره في مرضه ، وقد وقع في رواية عقيل « فطار لنا عثمان بن مظعون فأنزلناه في أبياتنا ، فوجع وجهه الذى توفي فيه » قلت : وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث من الهجرة أرخه ابن سعد وغيره ، وقد تقدمت سائر فوائده في أول الجنائز والكلام على قوله ما يفعل به والاختلاف فيها ، وقوله في آخره « ذاك عمله يجرى له » قيل يحتمل أنه كان أمانا شىء عمله بقى له نوابه جاريا كالصدقة ، وأنكره مغلطاي وقال : لم يكن لثمان بن مظعون شىء من الأمور الثلاث التى ذكرها مسلم من حديث أبي هريرة رفته « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث » ، قلت : وهو نفي مردود فانه كان له ولد صالح شهد بدرأ وما بعدها وهو السائب مات في خلافة أبي بكر فهو أحد الثلاث ، وقد كان عثمان من الأغنياء فلا يبعد أن تكون له صدقة استمرت بعده ، وقد أخرج ابن سعد عن مرسل أبي بردة ابن أبي موسى قال « دخلت امرأة عثمان بن مظعون على نساء النبي ﷺ فرأين ههنا فقلن : مالك ؟ فإني قرئش أغنى من بئسك » فقالت : أما ليلى ففاسم ، الحديث ويحتمل أن يراد بعمل عثمان بن مظعون مرابطته في جهاد أعداء الله فانه ممن يجرى له عمله كما ثبت في السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد رفته « كل ميت يحتم على عمله إلا الماربط في سبيل الله فانه ينمى له عمله إلى يوم القيامة ويأمن من فتنة القبر » وله شاهد عند مسلم والنسائي والبخاري من حديث سلمان رفته « دباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه » وإن

مات جري عليه عمله الذي كان يعمل ، وأمن الفتان ، وله شواهد أخرى ، فليحمل حال عثمان بن مظعون هل ذلك ويدول الإشكال من أصله

٢٨ - باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس ، رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ

٧٠١٩ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير حدثنا شبيب بن حرب حدثنا صغير بن جويرية حدثنا

نافع بن أنس عن حماد بن عمار عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا على بئر أنزع منها إذ جاءني أبو بكر وعمر ، فأخذ أبو بكر الدلو فنزع ذنوباً أو ذنوبين ، وفي نزعهما ضعف ، فقفر الله له . ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر فاستحالت في يده غرباً ، فلم أرَ هزيباً من الناس يفرى قربة حتى ضرب الناس بمطن

قوله (باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس) هو بفتح الواو من الروى ، والنزع بفتح التاء وسكون الزاى اخراج الماء الاستحفاء . قوله (رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ) وصله المصنف من حديثه في الباب الذي

بعده . قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير) هو الدرقي وشبيب بن حرب هو المدائني يكنى أبا صالح كان أصله من بغداد فسكن المدائن حتى نسب إليها ثم انتقل إلى مكة فزها إلى أن مات بها ، وكان صدوقاً شديد الورع

وقد وثقه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني وآخرون وماله في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وقد ذكره في الضعفاء شبيب بن حرب فقال منكر الحديث مجهول ، وأظنه آخر وافق اسمه واسم أبيه والمسلم عند الله تعالى . قوله

(بينا أنا على بئر أنزع منها) أي استخرج منها الماء بآلة كالغلو . وفي حديث أبي هريرة في الباب الذي يليه : رأيتني على قليب وعليها دلو فنزعت منها ماشاء الله ، وفي رواية همام : رأيت أني على حوض أسنى الناس ، واجتمع بينهما

أن القليب هو البئر الملقوب ترابها قبل الطي ، والحوض هو الذي يجعل بجانب البئر لشرب الإبل فلا منافاة . قوله (إذ جاءني أبو بكر وعمر) في رواية أبي يونس عن أبي هريرة : جاءني أبو بكر فأخذ أبو بكر الدلو ، أي التي كان

النبي ﷺ يملأها الماء ، ووقع في رواية همام الآية بعد هذا ، فأخذ أبو بكر من الدلو ليرمي . وفي رواية أبي يونس : ليروحني ، وأول حديث سالم عن أبيه في الباب الذي يليه : رأيت الناس اجتمعوا ، ولم يذكر قصة النزع

ووقع في رواية أبي بكر بن سالم عن أبيه : رأيت في النوم أني أنزع على قليب بدلو بكرة ، فذكر الحديث نحوه أخرجه أبو عروانة . قوله (نزع ذنوباً أو ذنوبين) كذا هنا ، ومثله لا يصح الرواة ، ووقع في رواية همام

المذكورة : ذنوبين ، ولم يشك ، ومثله في رواية أبي يونس ، والذنوب بفتح المعجمة الدلو الممتلئ . قوله (وفي نزعهما ضعف) تقدم شرحه وبيان الاختلاف في تأويله في آخر علامات النبوة في مناقب عمر . قوله (فقفر الله له) وقع

في الروايات المذكورة والله يغفر له . قوله ، ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر (كذا هنا ، ولم يذكر مثله في أخذ أبي بكر الدلو من النبي ﷺ ، ففيه إشارة إلى أن عمر ولي الخلافة بعدهم من أبي بكر إليه بخلاف أبي بكر فلم

تكن خلافته بهد صريح من النبي ﷺ ، ولكن وقعت عدة انارات إلى ذلك فيها ما يقرب من الصريح . قوله (فاستحالت في يده غرباً) أي نحووات الدلو غرباً ، وهي بفتح الغين المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة بلفظ مقابل للشرق ، قال أهل اللغة : القرب الدلو العظيمة المنخدة من جلود البقر ، فإذا فتحت الراء فهو الماء الذي يسيل بين

البشر والحوض . ونقل ابن التين عن ابن عبد الملك البوني أن الغرب كل شيء وفتح ، وعن الداودي قال : المراد أن
الفلو أحوال باطن كفيه حتى صار أمر من كثرة الاستقاء ، قال ابن التين : وقد أنكر ذلك أهل العلم ورووه
عن قائله . **قوله** (فلم أر عبقرياً) تقدم ضبطه بربان في مناقب عمر ، وكذلك قوله في يفرى فربه ، ووقع عند الناس
في رواية ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه : قال حجاج قلت لابن جريج : ما استحال ؟ قال : رجع .
قلت : ما العبقري ؟ قال : الأجير . وتفسير العبقري بالأجير ضرب قال أبو عمرو الشيباني : عبقري القوم سيدهم
وقويم وكبيرهم . وقال الفارابي : العبقري من الرجال الذي ليس قوله شيء . وذكر الأزهري أن عبقراً موضع
بالبادية ، وقيل بلد كان يندرج فيه البسط الموشية فاستعمل في كل شيء جيد وفي كل شيء قانق . ونقل أبو عبيد أنها
من أرض الجن ، وصار مثلاً لكل ما يندب إلى شيء نفيس . وقال الفراء : العبقري السيد وكل فاجر من حيوان
وجوهر ، وبساط وضعت عليه وأطلقوه في كل شيء عظيم في نفسه . وقد وقع في رواية دقيل المشاء إليه : ينزع
نزع ابن الخطاب ، وفي رواية أبي يونس : ظم أر نزع رجل قط أفوى منه . **قوله** (حتى ضرب الناس بطن)
بفتح المهملة وآخره فون هو ما يندب للشرب حول البئر من مبارك الأبل ، والمراد بقوله : ضرب ، أي ضربت الإبل
ببطن بركته ، والبطن للابل كالوطن للناس لكن غلب على مبركها حول الحوض . ووقع في رواية أبي بكر بن
سالم عن أبيه عند أبي بكر بن أبي شيبة ، حتى روى الأس وضربوا ببطن ، ووقع في رواية همام : فلم يزل ينزع حتى
تولى الناس والحوض يتفجر ، وفي رواية أبي يونس : ولكن يتفجر ، قال القاضي هياض ظاهر هذا الحديث أن
المراد خلافة عمر ، وقيل هو لخلافتهما مما لأن أبا بكر جمع شمل المسلمين أولاً بدفع أهل الردة وابتدأت الفتوح
في زمانه ، ثم عهد إلى عمر فكثرت في خلافته الفتوح واتسع أمر الإسلام واستقرت قواعده . وقال غيره : معنى
عظم الدلو في يد عمر كون الفتوح كثرت في زمانه ومعنى : استحال ، انقلب من الصغر إلى الكبر . وقال النووي
قالوا هذا المنام مثال لما جرى لخلافتين من ظهور آثارهما الصالحة وانتفاع الناس بهما ، وكل ذلك مأخوذ من النبي
ﷺ لأنه صاحب الأمر فقام به أكل قيام وقرر قواعد الدين ، ثم خلفه أبو بكر فقاتل أهل الردة وقطع دابرهم ،
ثم خلفه عمر فانتعج الإسلام في زمانه ، فقبه أمر المسلمين بقلب فيه الماء الذي فيه حياتهم وصلاحهم وشبه بالمستقى
لهم منها وصقبه هو قيامه بمصالحهم ، وفي قوله : ليرحمي ، إشارة إلى خلافة أبي بكر بعد موت النبي ﷺ ، لأن في
الموت راحة من كد الدنيا ونعيمها ، فقام أبو بكر بتدبير أمر الأمة ومعاونة أحوالهم ، وأما قوله وفي نزع ضف
فليس فيه حظ من فضيلته وإنما هو إخبار عن حاله في قصر مدة ولايته ، وأما ولاية عمر فأنها لما طالت كثرت انتفاع
الناس بها وانتعج دائرة الإسلام بكثرة الفتوح وتمتعهم بالإمصار وتدوين الدواوين ، وأما قوله : واقع بقوله ،
فليس فيه نقص ولا إشارة إلى أنه وقع منه ذنب ، وإنما هي كلمة كانوا يقولونها يدهون بها الكلام . وفي الحديث
إسلام بخلافتهما وصحة ولايتهما وكثرة الانتفاع بهما ، فكان كما قال ، وقال ابن العربي : ليس المراد بالدلو التقدير
الدهال على قصر الخط ، بل المراد التمسك من البئر ، وقوله في الرواية المذكورة : بدلو بكرة فيه إشارة إلى صغر الدلو
قبل أن يصير غرباً . وأخرج أبو ذر الهروي في كتاب الروايات من حديث ابن مسعود نحو حديث الباب ، لكن قال في
آخره : فبرها يا أبا بكر ، قال : ألى الأمر بعدك ، وبليه بدي عمر . قال : كذلك عبرها الملك ، وفي سنده أيوب
ابن جابر وهو ضعيف وهذه الزيادة منكرا ، وقد ورد هذا الحديث من وجه آخر بزيادة فيه ، فأخرج أحمد وأبو

داود واختاره الضياء من طريق أشعث بن عبد الرحمن المجرى عن أبيه عن سمرة بن جندب و أن رجلا قال : يا رسول الله رأيت كأن دلوأ دلى من السماء لهما أبو بكر فأخذ بمرافها فشرب شربا ضميضا ، ثم جاء عمر فأخذ بمرافها فشرب حتى تضلع ، ثم جاء عثمان فأخذ بمرافها فشرب حتى تضلع ، ثم جاء علي فأخذ بمرافها فانتشط وانتضج عليه منها شيء ، وهذا يبين أن المراد بالنزع الضميف والنزع القوى الفتوح والفتائم ، وقوله دلى ، بضم الميملة وتشديد اللام أى أرسل الى أسفل ، وقوله بمرافها ، بكسر الميملة وفتح القاف ، والمرافان خشبتان تجملان على فم الدلو متخالفتان لربط الدلو . وقوله تضلع ، بالاضداد المعجمة أى ملاً أضلاعه كناية عن الشبع ، وقوله انتشط ، بضم المثناة وكسر المعجمة بعدها طاء ميملة أى نزعته منه فاضطربت وسقط بعض ما فيها أو كله . قال ابن العربي : حديث سمرة يعاوض حديث ابن عمر ومما خبران . قلت : الثانى هو المعتمد ، لحديث ابن عمر مصرح بأن النبى ﷺ هو الزانى ، وحديث سمرة فيه أن رجلا أخبر النبى ﷺ أنه رأى ، وقد أخرج أحمد من حديث أبى الطفيل شاهدا لحديث ابن عمر وزاد فيه « فوردت على غم سود وغم عفر » ، وقال فيه « فأولت الدود العرب والعفر الجم » ، وفى قصة عمر « فلا الحوض وأروى الواردة » ، ومن المغيرة بينهما أيضا أن فى حديث ابن عمر « نزع الماء من البئر » وحديث سمرة فيه نزول الماء من السماء ، فهما قصتان تشدد إحداها الأخرى ، وكان قصة حديث سمرة سابقة لنزل الماء من السماء وهى غرأته فأسكن فى الأرض كما يقتضيه حديث سمرة ثم أخرج منها بالدلو كما دل عليه حديث ابن عمر : وفى حديث سمرة إشارة إلى نزول النهر من السماء على الخلفاء ، وفى حديث ابن عمر إشارة إلى استيلائهم على كنوز الأرض بأيديهم ؛ وكلاهما ظاهر من الفتوح التى فتحوها . وفى حديث سمرة زيادة إشارة إلى ما وقع لعل من الفتن والاختلاف عليه ، فإن الناس أجمعوا على خلافته ثم لم يلبث أهل الجمل أن خرجوا عليه وامتنع معاوية فى أهل الشام ثم حاربه بصفيين ثم غلب بعد بقليل على مصر ، وخرجت الحروب على كل فلم يحصل له فى أيام خلافته راحة ، ف ضرب المنام المذكور مثلاً لأحوالهم رضوان الله عليهم أجمعين

٢٩ - باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضمف

٧٠٧٠ - **حدثنا** أحمد بن حنبل **حدثنا** زهير **حدثنا** موسى عن سالم « عن أبيه عن رؤيا للنبى ﷺ فى أبى بكر وعمر قال : رأيت للناس اجتماعا ، فقام أبو بكر فنزع ذنوبا أو ذنوبين وفى نزعه ضعف ، والله ينفقه . ثم قام ابن الخطاب فاستحالت غربا ، فأرأيت فى الناس من يفرى قرينه حتى ضرب الناس بعطن »

٧٠٢١ - **حدثنا** سعيد بن عفير **حدثنا** الليث قال **حدثنا** عقیل عن ابن شهاب أخبرنى سميد « أن أباه هيرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم رأيتنى على قلبى وعليها دلو فنزعت منها ماشاء الله ، ثم أخذها ابن أبى عفاة فنزع منها ذنوبا أو ذنوبين وفى نزعه ضعف ، والله ينفقه . ثم استحالت غربا فأخذها عمر بن الخطاب ، فلم أرَ هرقبا من الناس ينزع نزع عمر بن الخطاب حتى ضرب الناس بعطن »

قوله (باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضمف) أى مع ضعف نزع . ذكر فيه حديث ابن عمر النبى

قبله وحديث أبي هريرة بمعنى ، وزهير في الحديث الأول هو ابن معاوية ، وقوله « عن رؤيا النبي ﷺ » كأنه تقدم لنا بي - وقال عن ذلك فأخبره به الصحابي ، وقوله « في أبي بكر وعمر » أي فيما يتعلق بمدة خلافتهما ، وقوله « قال وأيت » الفاعل هو النبي ﷺ وحاكي ذلك عنه هو ابن عمر ، وقوله « وأيت الناس اجتمعوا أقام أبو بكر » فيه اختصار يوضحه ما قبله ، وأن النبي ﷺ بدأ أولا فنزع من البشر ثم جاء أبو بكر ، وقد تقدمت بقية فوائد حديثي الباب في الباب قبله ، وسعيد في الحديث الثاني هو ابن المسيب ، وفي الحديثين أنه من رأى أنه يستخرج من بئر ماء أنه بل ولاية جليلة وتكون مدته بحسب ما استخرج فله وكثرة ، وقد تعبر البئر بالمرأة وما يخرج منها بالأولاد ، وهذا الذي اعتده أهل التعبير ولم يرمحوا على الذي قبله فهو الذي ينبغي أن يعمل عليه ، لكنه بحسب حال الذي ينزع الماء ، والله أعلم

٣٠ - باب الاستراحة في المنام

٧٠٢٢ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم **حدثنا** عبد الرزاق عن معمر عن حماد « أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم رأيت أني على حوض أسقى الناس ، فأتاني أبو بكر فأخذ الدلو من يدي ليربطني ، فنزع ذنوبين وفي نزع ضعف ، والله يفرقه . فأتاني ابن الخطاب فأخذ منه فلم يزل ينزع حتى نولى الناس والحوض بقة جبر »

قوله (باب الاستراحة في المنام) قال أهل التعبير : إن كان المستريح مستلقيا على فناء فإنه يقوى أمره وتكون الدنيا تحت يده لأن الأرض أقوى ما يستند إليه ، بخلاف ما إذا كان متبطحا فإنه لا يدرى ما وراءه . ذكر فيه حديث همام عن أبي هريرة في رؤياه **ﷺ** الدلو ، وفيه « فأخذ أبو بكر الدلو ليربطني ، وقد تقدمت فوائده في الذي قبله ، وقوله فيه « رأيت أني على حوض أسقى الناس » كذا الأكثر ، وفي رواية المسنن والكشمتي « على حوضي ، والأول أول ، وكأنه كان يملا من البئر فيسكب في الحوض والناس يتناولون الماء إيمانهم وأنفسهم ، وإن كانت رواية المسنن محفوظة احتمل أن يريد حوضا له في الدنيا لا حوضه الذي في القيامة

٣١ - باب القصر في المنام

٧٠٢٣ - **حدثنا** سعيد بن عفير **حدثني** الليث **حدثني** حفيظ عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة قال : بينا نحن جلوس عند رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم رأيتني في الجنة ، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر . قلت : لمن هذا القصر ؟ قالوا : لعمر بن الخطاب فذكرت فغيرته فقلت مذبرا . قال أبو هريرة : فبني عمر بن الخطاب ثم قال : أعليك - بأبي أنت وأمي يا رسول الله - أخاؤ ؟ »

٧٠٢٤ - **حدثنا** مروان بن عيسى **حدثنا** معمر بن سليمان **حدثنا** قبيد الله بن عمر عن محمد بن المنكدر « عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : دخلت الجنة فإذا أنا بقصر من ذهب ، فقلت : لمن هذا ؟ فتح الباري - ج (١٢) م (٢٧)

فقالوا : رجل من قريش ، فامتحن أن أدخله يا ابن الخطاب إلا ما أعلمه من خبرك ، قال : عليك أخار
يا رسول الله ؟

قوله (باب القصر في المام) قال أهل التعبير : القصر في المام عمل صالح لأهل الدين ولغيرهم حبس وضيق ،
وقد يفسر دخول القصر بالنزوح . ذكر فيه حديث أبي هريرة : بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ قال : بينما
أنا قائم وأبني في الجنة ، أخرجه من رواية عقيل بن أبي شهاب ، ووقع عند مسلم من رواية يونس بن يزيد عن
ابن شهاب بلفظ : بينما أنا قائم إذ رأيتني ، وهو بضم التاء اضمير المتكلم . **قوله** (فإذا امرأة تتوضأ) تقدم في
مناقب عمر ما نقل عن ابن قتيبة والخطابي أن قوله وتوضأ ، تصحيف وأن الأصل شواء ، بشين مبدئية مفتوحة
وواو ساكنة ثم هاء عوض الضاد المبدئية ، واعتل ابن قتيبة بأن الجنة ليست دار تكليف ، ثم وجدت بعضهم
اعترض عليه بقوله : وليس في الجنة شواء ، وهذا الاعتراض لا يرد على ابن قتيبة لأنه ادعى أن المراد بالشواء
الحسناء كما تقدم بيانه واضحا ، قال : والوضوء لغوي ولا مانع منه ، وقال القرطبي : إنما توضحأت لترداد حسنا
ونورا لا أنها توبل وسغا ولا قدرا إذ الجنة منزلة عن ذلك . وقال الكرماني : توضأ من الوضوء وهي النظافة
والحسن ، ويحتمل أن يكون من الوضوء ، ولا يمنع من ذلك كون الجنة ليست دار تكليف أجواز أن يكون عمل
غير وجه التكليف . قلت : ويحتمل أن لا يرد وقوع الوضوء منها حقيقة المكروه مناما فيكون مثالا لحالة المرأة
المذكورة ، وقد تقدم في المناقب أنها أم سليم وكانت في قيد الحياة حينئذ فرأها النبي ﷺ في الجنة إلى جانب قصر
عمر ، فيكون تعبيره بأنها من أهل الجنة أقول الجمهور من أهل التعبير إن من رأى أنه دخل الجنة أنه يدخلها
فكيف إذا كان الرائي لذلك أصدق الخلق ، وأما وضوءه فيمير بنظافته حسا ومعنى وطهارتها جمعا وحكما ،
وأما كونها إلى جانب قصر عمر ففيه إشارة إلى أنها تدرك خلافة وكان كذلك ، ولا يعارض هذا ما تقدم في صفة
الجنة من بدء الخلق من أن رؤيا الأنبياء حق والاستدلال على ذلك بفهمه عمر لأنه لا يلزم من كون المأم على
ظاهره أن لا يكون بمعنى يقتصر إلى تعبير ، فإن روبا الأنبياء حق يعني ليست من الإضافات سواء كانت على حقيقة
أو مثالا ، والله أعلم ، وقد تقدمت فوائد هذا الحديث في المناقب . وقوله : عليك بأبي أنت وأمي يا رسول الله
أغار ، تقدم أنه عن المغلوب لأن القياس أن يقول أهلها أغار منك ؟ وقال الكرماني : لفظ عليك ، ليس متعلقا
بأغار بل التقدير مستعليا عليك أغار عليك ، قال : ودهوى القياس المذكور بمنوعة إذ لا يجوز أن يغار إلى ارتكاب
الغلب مع وضوح المعنى بدونه ، ويحتمل أن يكون أطلقه على ، وأراد من ، كما قيل إن حروف الجر تنواب ،
وفي الحديث جواز ذكر الرجل بما علم من خلقه كخبرة عمر ، وقوله : رجل من قريش ، عرف من الرواية
الأخرى أنه عمر ، قال الكرماني : علم النبي ﷺ أنه عمر إما بالقرائن وإما بالوحى . **قوله** (معتمر) هو ابن
سليمان التيمي البصري ، وصيده الله بن عمر هو العمري المدني ، وتقدم حديث جابر أتم من هذا وشرحه مستوفى
في المناقب

٣٣ - باب الوضوء في المام

٧٠٢٥ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا القاسم عن عقيل بن أبي شهاب أخبرني صفية بن المسيب

« أن أبا هريرة قال : بينما نحن جلوسٌ عند رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائمٌ رأيتُني في الجنة ، فإذا امرأةٌ تتوضأُ إلى جانبِ قصرٍ ، فقلت : لمن هذا القصر ؟ فقالوا : امرءٌ ، فذكرتُ غيرتهُ فوَلِهتُ مُدْبِرًا . فبَكَى عمرٌ وقال : عليك - بأبي أنتَ وأُمِّي يا رسولَ الله - أغارُ »

قوله (باب الوضوء في المنام) قال أهل التعبير : رؤية الوضوء في المنام وسيلة إلى سلطان أو صل ، فإن أتمه في النوم حصل مراده في اليقظة ، وإن تمذر لعجز الماء مثلاً أو توضأ بما لا يجوز الصلاة به فلا ، والوضوء للخائف أمان ويدل على حصول الثواب وتكفير الخطايا . وذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله ، وقد مضى الكلام فيه

٣٣ - باب الطواف بالكعبة في المنام

٧٠٢٦ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيبٌ عن الزهريُّ أخبرني سالم بن عبد الله بن عمرٍ « أن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائمٌ رأيتُني أطوفُ بالكعبة ، فإذا رجلٌ آدمٌ سبط الشعر بين رجلين ينطفُ رأسه ماء ، فقلت : من هذا ؟ قالوا : ابنُ مريم ، فذهبتُ ألقتُ فإذا رجلٌ أهرُ جسيم جدُّ الرأسِ أُمورٌ للعين البني كأنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طافية ، قلت : من هذا ؟ قالوا : هذا الدجال ، أقربُ للناس به شَبَهُما ابنُ قُطَن ، وابنُ كُطَن رجلٌ من بني المصطلق من خزاعة »

قوله (باب الطواف بالكعبة في المنام) قال أهل التعبير : الطواف يدل دل الحج وعلى التذويج وعلى حصول أمر مطلوب من الإمام وعلى بر الوالدين وعلى خدمة عالم والدخول في أمر الإمام ، فإن كان الراي رقيقاً دل على نصحه لسيده . **قوله** (بينا أنا نائمٌ رأيتُني أطوفُ بالكعبة .. الحديث) تقدم شرحه مستوفى في ذكر عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، ويأتي شيء مما يتعلق بالرجال في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى

٣٤ - باب إذا أعطى فضلُه غيرُه في النوم

٧٠٢٧ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليثُ عن عُقَيْل عن ابن شهابٍ أخبرني حمزة بن عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائمٌ أتيتُ بقدحِ ابنِ مَثَرَبَتٍ منه حتى إنِّي لأرى الرميَّ يجري ، ثم أعطيتُ فضلُه عمر . قالوا : فأولتُه يا رسولَ الله ؟ قال : لا يلزم »

قوله (باب إذا أعطى فضلُه غيره في النوم) ذكر فيه حديث ابن عمر الماضي في باب اللبن ، وشروحا وقوله الذي أي ما يترى به وهو اللبن ، أو هو إطلاق على سبيل الاستعارة قاله الكرماني ، قال : وإسناد الخروج إليه قرينة ، وقيل الذي اسم من أسماء اللبن

٣٥ - باب الأمن وذهاب الرّوع في المنام

٧٠٢٨ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا قَتَانُ بْنُ سَلَمٍ حَدَّثَنَا صَعْرُ بْنُ جَوَيْرِيَةَ حَدَّثَنَا نَافِعٌ وَأَنَّ ابْنَ حَرَفًا قَالَ : إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا بِرَوْحِ الرُّزْبَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيْمَهْوَنَهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَقُولُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ وَأَنَا مُغْلَامٌ حَدِيثُ السِّنِّ وَبَقِيَ الْمَسْجِدُ قَبْلَ أَنْ أُنْكَحَ ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي لَوْ كَانَ فِيكَ خَيْرٌ لَرَأَيْتُ مِثْلَ مَا بَرَى هَؤُلَاءِ . فَلَمَّا اضْطَجَعْتُ لَيْلَةً قُلْتُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ فِيَّ خَيْرًا فَأَرِنِي رُزْبَا . فَبَيْنَمَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ جَاءَنِي مَلَكَانِ فِي يَدَيَّ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقْعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ يُقْبِلَانِ بِي إِلَى جَهَنَّمَ وَأَنَا بَيْنَهُمَا أَدْعُو اللَّهَ : اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَهَنَّمَ ، ثُمَّ أَرَانِي أَلْقِي مَلَكٌ فِي يَدِي مَقْعَةً مِنْ حَدِيدٍ فَقَالَ : إِنَّ مُرَاعٍ رِجْلُ الرَّجُلِ أَنْتَ لَوْ تَسَكَّرْتَ الصَّلَاةَ . فَانْطَلَقُوا بِي حَتَّى وَقَفُوا بِي عَلَى مُقْبِرِ جَهَنَّمَ ، فَذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطِيٍّ لَبِئْرٍ ، لَهُ قُرُونٌ كَقُرُونِ الْبُحْرِ ، بَيْنَ كُلِّ قُرْنَيْنِ مَلَكٌ يَبْدُو مَقْعَةً مِنْ حَدِيدٍ ، وَأَرَى فِيهَا رَجُلًا مَعْقُودًا بِالسَّلَاسِلِ ، رَمَوْهُمْ أَسْفَلَهُمْ سَحَرَتْ فِيهَا رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ ، فَانْصَرَفُوا بِي مِنْ ذَاتِ الْبَیْنِ ؟

٧٠٢٩ - وَنَقَصَتْهَا عَلَى حَفْصَةَ ، فَقَصَصَهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ هَذَا اللَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ . فَقَالَ نَافِعٌ : لَمْ يَزَلْ بَعْدَ ذَلِكَ يَكْثُرُ الصَّلَاةُ ،

قَوْلُهُ (باب الأمن وذهاب الرّوع في المنام) الرّوع بفتح الراء وسكون الواو بهدها عين مهملة الخوف ، وأما الرّوع بضم الراء فهو النفس ، قال أهل التعبير : مَنْ رَأَى أَنَّهُ خَافَ مِنْ شَيْءٍ أَمِنْ مِنْهُ ، وَمَنْ رَأَى أَنَّهُ قَدْ أَمِنْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يَخَافُ مِنْهُ . وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ حَرَفٍ فِي رُؤْيَاهُ مِنْ طَرِيقٍ نَافِعٍ عَنْهُ ، وَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ قَرِيبًا . قَوْلُهُ (ان رجلا) لم أقف على أسمائهم . قَوْلُهُ (فيقول فيها) أي يعبّر بها . قَوْلُهُ (حديث السن) أي صفوه ، وفي رواية الكشميني : حدث السن ، بفتح الهمزة . قَوْلُهُ (وبقي المسجد) يعني أنه كان بأوى إليه قبل أن يتزوج . قَوْلُهُ (فاضطجعت ليلة) في رواية الكشميني : ذات ليلة . . قَوْلُهُ (إذ جاءني ملكان) لم أقف على تسميتهما . قال ابن بطال : يؤخذ منه الجزم بالشئ . وإن كان أصله الاستدلال ، لأن ابن عمر استدلل على أنهما ملكان بأنهما وقفاه على جهنم ووعظاء بها ، والشيطان لا يعظ ولا يذكر الخير . قلت : ويحتمل أن يكونا أخبراه بأنهما ملكان ، أو اعتمد النبي ﷺ لما قصته عليه حفصة فاعتمد على ذلك . قَوْلُهُ (مقعة) بكسر الميم والجمع مقامع وهي كالسياط من حديد رموها معوجة ، قال الجوهري : المقعة كالخنجر . وأغرب الداودي فقال : المقعة والمقعة واحدة . قَوْلُهُ (لم تزع) أي لم تزع ، في رواية الكشميني : لن تزع ، فمل الأول ليس المراد أنه لم يقع له زرع بل لما كان الذي زرع منه لم يستمر فسكانه لم يزرع ، وعلى الثانية فالمراد أنك لا زرع عليك بعد ذلك . قال ابن بطال : إنما قال له ذلك لما رأى منه من الذرع ، ووثق بذلك منه لأن الملك لا يقول إلا حقا انتهى . ووقع عند ابن أبي شيبة من رواية جرير بن حازم عن نافع فلقبه بذلك وهو يرويه فقال لم تزع ووقع عند كثير من الرواة ولن تزع ،

بحرف ان مع الجزم ، ووجه ابن مالك بأنه سكن العين للوقف ثم شبهه بمكون الجزم لحذف الألف قبله ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ، ويجوز أن يكون جزمه بلن وهي افة قليلة حكاهما السكاكي ، وقد تقدم شيء من ذلك في الكلام على هذا الحديث في كتاب التهجد . قوله (كطى البئر له قرون) في رواية الكشميهني : لها ، وقرون البئر جرائها التي تنبئ من حجارة توضع عليها الحشبة التي تدفن فيها البكرة ، والعادة أن لسلك بئر قرتين . وقوله : وأرى فيما رجا محققين : في رواية سالم التي بعده هذا ، فإذا فيها ناس عرفت بعضهم . قلت : ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية أحد منهم . قال ابن بطال : في هذا الحديث أن بعض الرؤيا لا يحتاج إلى تعبير ، وعلى أن ما فسر في النوم فهو تفسيره في اليقظة لأن النبي ﷺ لم يزد في تفسيرها على ما فسرهما مالك . قلت : يشير إلى قوله ﷺ في آخر الحديث : أن عبد الله رجل صالح ، وقول الملك قبل ذلك : نعم الرجل أنت لو كنت تكثّر الصلاة ، ووقع في الباب الذي بعده أن الملك قال له : لم ترح إناك رجل صالح ، وفي آخره أن النبي ﷺ قال : أن عبد الله رجل صالح لو كان يكثّر الصلاة من : القليل ، قال رفيه ، وقوع الوعيد على ترك السنن وجواز وقوع العذاب على ذلك قلت : هو مشروط بالماظبة على الترك رغبة عنها ، فالوعيد والتعذيب إنما يقع على المحرم وهو الترك فيبد الإعراض ، قال : وفيه أن أصل التعبير من قبل الأنبياء ولذلك تمنى ابن عمر أنه يرى رؤيا فيعبرها له الشارع ليكون ذلك عنده أصلا . قال : وقد صرح الأشعري بأن أصل التعبير بالتوقيف من قبل الأنبياء وعلى السننهم . قال ابن بطال : وهو كما قال ، سكن الوارد عن الأنبياء في ذلك وإن كان أصلا فلا يتم جميع المرأتين ، فلا بد للعادق في هذا الفن أن يستدل بحسن نظره فيرد ما لم ينص عليه إلى حكم التمثيل ويحكم له بحكم النسبة الصحيحة فيجعل أصلا يلحق به غيره كما يفعل الفقيه في فروع الفقه . وفيه جواز المبيت في المسجد ، ومشروعية النيابة في قص الرؤيا ، وتأدب ابن عمر مع النبي ﷺ وهم ابته له حيث لم يقص رؤياه بنفسه ، وكأنه لما هالته لم يؤثر أن يقصها بنفسه لقصها على أخيه لإدلاله عليها ، وفضل قيام الليل ، وغير ذلك مما تقدم ذكره وبسطه في كتاب التهجد والله أعلم

٣٦ - باب الأخذ على البين في النوم

٧٠٣٠ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري عن سالم . عن ابن عمر قال : كنت غلاما شابا عزبا في عهد النبي ﷺ ، وكنت أبيت في المسجد ، وكان من رأى مناما قصه على النبي ﷺ ، فقلت : اللهم إن كان لي عندك خير فأرني مناما يهبره لي رسول الله ﷺ ، فبنت فرأيت ملكين أتيا فاناطلقا في فلقيهما ملك آخر فقال : لن تراع ، إناك رجل صالح ، فاناطلقا بي إلى النار ، فإذا هي مطوية كطي القبر ، وإذا فيها ناس قد عرفت بعضهم ، فأخذوا بي ذات البين . فلما أصبحت ذكرت ذلك لحفصة .

٧٠٣١ - فرغت حفصة أنها قصتها على النبي ﷺ فقال : إن عبد الله رجل صالح لو كان يكثّر الصلاة من الليل . قال الزهري : فكان عبد الله بعد ذلك يكثّر الصلاة من الليل .

قوله (باب الأخذ على اليمين في النوم) وفي رواية داليين ، ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبل من طريق سالم وهو ابن عبد الله بن عمر عنه ، وقد تقدم مستوفى في الذي قبله والله الحمد ، ويؤخذ منه أن من أخذ في منامه إذا سار على يمينه يبر له بأنه من أهل اليمين . والمزب بفتح المهملة والواو ثم واحدة من لا زوجة له ويقال له الأعزب بقلة في الاستعمال ، وقوله ، أخذاً ، بالنون وفي رواية بالمرحدة

٣٧ - باب القدح في النوم

٧٠٣٢ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** الثبث عن عقیل عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائم أتيت بقدح آبن فشربت منه ، ثم أعطت فضلي عمر بن الخطاب . قالوا : فأولته يا رسول الله ؟ قال : لا ،

قوله (باب القدح في النوم) قال أهل التعبير : القدح في النوم امرأة أو مال من جهة امرأة ، وقدح الزجاج يدل على ظهور الأشياء الخفية ، وقدح الذهب والفضة ثناء حسن ذكر فيه حديث ابن عمر المتقدم في باب اليمين ، وقد معنى شرحه هناك

٣٨ - باب إذا طار الشيء في المنام

٧٠٣٣ - **حدثني** سعيد بن محمد أبو عبد الله الجرمي **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** أبي عن صالح عن ابن عبيدة بن نسطر قال : قال محمد بن عبد الله بن عبد الله سألت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن رؤيا رسول الله ﷺ التي ذكر

٧٠٣٤ - **قال** ابن عباس : **ذكر** لي أن رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم رأيت أنه وضع في يدي سواران من ذهب فقطعتهما وكرهتهما ، فأذن لي ففخزتهما ففارقا ، فأولتهما كذا إن يخرجن . **قال** عبيد الله : أحدهما للمنى الذي تله أهرور في اليمن ، والآخر مسيلة

قوله (باب إذا طار الشيء في المنام) أي الذي من شأنه أن يطير ، قال أهل التعبير من رأى أنه يطير فإن كان إلى جهة السماء بغير تعرج ناله ضرر ، فإن غاب في السماء ولم يرجع مات ، وإن رجع أفاق من مرضه ، وإن كان يطير مرضاً سافر ونال رفعة بقدر طيرانه ، فإن كان بجانب فرو مال أو سلطان يسافر في كنفه ، وإن كان بغير جناح دل على التفرير فيما يدخل فيه . وقالوا إن الطيران للشرار دليل ردى . **قوله** (يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد الزمري ، وصالح هو ابن كيسان . **قوله** (عن ابن عبيدة) بالفتح غير ابن نسطر ومعجمة ثم مهمة وزن عظيم ، ووقع في رواية السككيتي . **عن** أبي عبيدة ، جعلها كنية والحوار ، ابن ، فقد تقدم هذا الحديث بهذا السند في أواخر المغازي في أصله المعنى وقال فيه **عن** ابن عبيدة ، بغير اختلاف ، وزاد في موضع آخر اسمه عبد الله ، قلت : وهو الربدى بفتح الراء والموحدة بعدها ، **عن** ابن عبيدة الربدى الحديث المذكور بالضعف ،

وليس أميد الله هذا في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد اختلف على يعقوب بن إبراهيم بن سعد في سنده فأخرجه
 الضائي عن أبي داود الحراني عنه عن أبيه عن صالح قال : قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، استقطعت هبة الله بن
 عبيدة من السند هكذا أخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن أبي داود الحراني ، ومن رواية عبيد الله بن سعد بن
 إبراهيم عن عمه يعقوب بن إبراهيم أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه ، وقد تقدم شرح الحديث في المغازي
 ويأتي شيء منه بعد أبواب . وإن قول ابن عباس في هذه الرواية ذكر لي ، على البقاء للجمهور يبين من رواية
 نافع بن جبير عن ابن عباس المذكورة هناك أن الميم المذكور أبو هريرة ، قال الملب : هذه الرؤيا ليست على
 وجهها ، وإنما هي من ضرب المثل ، وإنما أول النبي ﷺ السوارين بالكذابين لأن الكذب وضع الشيء في غير
 موضعه ، فلما رأى في ذراعية سوارين من ذهب وإيسا من لبسه لأنهما من حلية النساء عرف أنه سيظهر من يدعي
 ما ليس له ، وأيضاً في كونهما من ذهب والذهب منى عن لبسه دليل على الكذب ، وأيضاً فالذهب مشتق من
 الذهاب فعمل أنه شيء يذهب عنه ، وتأكيد ذلك بالأذن له في تفخهما فطارا فمرف أنه لا يثبت لها أمر وأن كلامه
 بالوحى الذى جاء به ينالهما عن موضعهما والنفخ بدل على الكلام . انتهى ملخصاً . وقوله في آخر الحديث فقال
 عبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة راوى الحديث ، وهو موصول بالسند المذكور إليه ، وهذا التفسير يوم أنه من
 قبله ، وسيأتي قريباً من وجه آخر عن أبي هريرة أنه من كلام النبي ﷺ فيحتمل أن يكون عبيد الله لم يسمع ذلك من
 ابن عباس ، وقد ذكرت خبر الأسود العنسى هناك ، وذكرت خبر مسيلة وقتله في غزوة أحد ، وشيئاً من خبره
 في أواخر المغازي أيضاً . قال الكرماني : كان يقال الأسود العنسى ذو الحمار لأنه علم حاراً إذا قال له اجمد يخنض
 رأسه . قلت : فعل هذا هو بالحاء المهملة ، والمعروف أنه بالحاء المعجمة بلفظ الثوب الذى يخنثر به ، قال ابن
 العربي : كان رسول الله ﷺ يتوقع بطلان أمر مسيلة والعنسى فأول الرؤيا عليهما ليكون ذلك إخراجاً
 للناس عليهما ودفعاً لخالهما ، فإن الرؤيا إذا عبرت خرجت ، ويحتمل أن يسكت بوحى ، والأول أقوى ،
 هكذا قال

٣٩ - باب إذا رأى بقرًا تنحر

٧٠٣٥ - حدثني محمد بن القلاء حدثنا أبو أسامة عن بُريد عن جده أبي بريدة عن أبي موسى 'أراه
 عن النبي ﷺ قال : رأيت في المنام أني أهاجر من مكة إلى أرض بها نخل ، فذهبت وعلى إليها اليازمة أو
 الهجر ، فإذا هي المدينة يثرب ، ورأيت فيها بقرًا والله خير ؛ فإذا هم المؤمنون يوم أحد ، وإذا الخيل مآجاء الله
 به من الخيل وثواب الصديق الذى آتانا الله به بعد يوم بدر »

قوله (باب إذا رأى بقرًا تنحر) كذا ترجم بقيد النحر ، ولم يقع ذلك في الحديث الذى ذكره عن أبي موسى ،
 وكذا أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما سأبينه ، وحديث أبي موسى المذكور في الباب أورده بهذا
 السند بتمامه في علامات النبوة ، ولفظ منه في المغازي بهذا السند أيضاً ، وعلمني فيها منه قطعة في الهجرة فقال : وقال

أبو موسى ، وذكر بعضه هنا وبعضه بعد أربعة أبواب ولم يذكر بعضه ، وقد تقدم في فزوة أحد شرح ما أورده منه فيها . قوله (أراه) بضم أوله أى أظنه ، وقد بينت هناك أن القائل . أراه ، هو البخارى وأن مسلما وغيره ورواه عن أبي كريب محمد بن الوليد شيخ البخارى فيه بالسند المذكور بدون هذه اللفظة بل جزموا برفعه . قوله (فذهب وحمل) قال ابن التين : دويتا وحمل = بفتح الهاء والنون الذى ذكره أهل اللغة بسكونها تقول وحلت بالفتح أهل وحلا إذا ذهب وحمل إليه وأنت تريد غيره مثل وحمت ، ووحل يوحل وحلا بالتحريك إذا فرح ، قال ولعله وقع في الرواية حل مثل ما قلناه في البحر يجر بالتحريك وكذا النهر والنهر والشعر والشعر انتهى . وبهذا جزم أهل اللغة ابن فارس والفارابي والجمهورى والغالى وابن القطاع ، إلا أنهم لم يقولوا وأنت تريد غيره . وقد وقع في حديث المائة سنة فوهم الناس في مقالة رسول الله ﷺ وحلا ، بالتحريك ، وقال النوى : معناه خاطوا ، يقال وحل بفتح الهاء حل بكسرهما وحلا بسكونها مثل ضرب يضرب ضربا أى غلط وذهب ومعه الى خلاف اصواب ، وأما وحلت بكسرهما أو حل بالفتح وحلا بالتحريك أيضا كحذرت أحمدا فحذرا فضاء فزعت ، والوحل بالفتح الفزع وضبطه النوى بالتحريك وقال الوهل بالتحريك معناه الوم والاعتقاد وأما صاحب النهاية لجزم أنه بالسكون . قوله (أو المجر) كذا لا بن ذرنا بالآف واللام ووافقه الاصيل ، ووقع في رواية كريمة . أو مجر . بنهر ألف ولام ، وهى بلدة قدمت بيانها في باب الهجرة الى المدينة . قوله (ورأيت فيها بقرا واقه خير) تقدم ما فيه ووقع في حديث جابر عند أحمد والنسائي والدارى من رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر وفي رواية لاحد . حدثنا جابر أن النبي ﷺ قال : رأيت كنانى في درع حصينة ، ورأيت بقرا تنحر ، فأولت الدرع الحصينة المدينة وأن البقر بقرا واقه خير ، وهذه اللفظة الأخيرة وهى بقرا بفتح الموحدة وسكون القاف مصدر بقره يبقره بقر ، ومنهم من ضبطها بفتح النون والقاف . ولهذا الحديث سبب جاء بيانه في حديث ابن عباس عند أحمد أيضا والنسائي والطبراني وصححه الحاكم من طريق أبي الزناد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس في قصة أحد وإشارة النبي ﷺ عليهم أن لا يبرحوا من المدينة ، وإيثارهم الخروج لطلب الشهادة . وإليه اللامه وندامتهم على ذلك وقوله ﷺ لا يبغي لنبى إذا ليس لامته أن يضمها حتى يقاتل ، وفيه دأى رأيت أنى في درع حصينة ، الحديث بنحو حديث جابر وأتم منه ، وقد تقدمت الإشارة إليه والى ماله من شاهد في فزوة أحد ، وتقدم هناك قول السهيلي أن البقر تنحر رجال متلاحين يتساحون في القتال والبحث معه فيه وهو إنما تكلم على رواية ابن اسحق دأى رأيت واقه خيرا رأيت بقره . ولكن تقييده في الحديث الذى ذكرته البقر بكونها تنحر هو على ما فره في الحديث بأنهم من أصيب من المسلمين . وإن كانت الرواية بسكون القاف أو بالنون والقاف وليس من رؤية البقر المتناطحة في شيء ، وقد ذكر أهل التعبير البقر في النوم وجرحا أخرى : منها أن البقرة الواحدة تفسر بالوجة والمرأة والخادم والأرض ، والشور يفسر بالنار لكونه يثير الأرض فيتحرك عاليها وسافلها فكذلك من يثور في ناحية أطاب ذلك أو غيره ، ومنها أن البقر إذا وصلت الى بلد فأن كانت بحرية فدرت بالسفن ولأفبعه كمر أو بأهل بادية أو بيس يقع في تلك البلد . قوله (وإذا الحمر ماجاه الله به من الخير وثواب الصدق الذى آنانا الله بعد يوم بدر) المراد بما بعد بدر فتح خيبر ثم مكة ، ووقع في رواية بعد ، بالضم أى بعد أحد ونصب يوم أى ماجاه الله به بعد بدر الثانية من تثبت قلوب المؤمنين . قال الكرماني : ويحتمل أن يراد بالخمر الغنيمة ، وبعد أى بعد الخير ، والثواب والخير

حصل في يوم بدر . قلت : وفي هذا السياق إشمار بأن قوله في الخبر « والله خير » من جهة الرقبا ، والذي يظهر لي أن لفظة لم يتحرر إبراهيم وأن رواية ابن اسحق هي المحررة ، وأنه رأى بقرا ورأى خيرا فأرسل اليه على من قتل من الضحابة يوم أحد ، وأول الخبر على ما حصل لهم من ثواب الصدق في القتال والصبر على الجهاد يوم بدر وما بعده إلى فتح مكة ، والمراد بالبعدية على هذا لا يختص بما بين بدر وأحد ، عليه ابن بطال ، ويحتمل أن يريد بدر بدر الموعود لا الواقعة المظهرة السابقة هل أحد ، فإن بدر الموعود كانت بعد أحد ولم يقع فيها قتال وكان المشركون لما رجعوا من أحد قالوا : موعدهم العام المقبل بدر ، نخرج النبي ﷺ ومن افتدب معه إلى بدر فلم يحضر المشركون فسميت بدر الموعود ، فأشار بالصدق إلى أنهم صدقوا الوعد ولم يخلفوه فأناهم الله تعالى على ذلك بما فتح عليهم بعد ذلك من قريظة وغيره وما بعدها والله أعلم

٤٠ - باب المنفخ في المنام

٧٠٣٦ - حدثني إسحاق بن إبراهيم الحنظلي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال « هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال : نحن الآخرون السابقون »

٧٠٣٧ - « وقال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم إذ أتيت خزائن الأرض ، فوضع في يدي سواوان من ذهب فكبراً على وأعلى ، فأوحى إلي أن أنفقهما فنفقتهما فطارا ، فأولاهما الكذابين الذين أنا بينهما : صاحب صنم وصاحب الهامة »

قوله (باب المنفخ في المنام) قال أهل التعمير : المنفخ يعبر بالكلام وقال ابن بطال : يعبر بإزالة الشيء المنفوخ بغير تكلف شديد سهولة المنفخ على التنافخ ، ويدل على الكلام ، وقد أحلك الله الكذابين المذكورين بكلامه ﷺ وأمره بقتلهم . **قوله (حدثني)** في رواية أبي ذر « حدثنا » . **قوله (إسحاق بن إبراهيم الحنظلي)** هو المعروف بابن راهوية . **قوله (هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله ﷺ)** قال : نحن الآخرون السابقون . وقال رسول الله ﷺ « بينا أنا نائم » قد تقدم التنبيه على هذا الصنيع في أوائل كتاب الإيمان والندور ، وأن نسخة همام عن أبي هريرة كانت عند إسحق بهذا السند وأول حديث فيها حديث « نحن الآخرون السابقون » الحديث في الجملة وبقيّة أحاديث النسخة معطوفة عليه بلفظ « وقال رسول الله ﷺ » ، فكان إسحق إذا أراد الحديث ينهي منها بدأ بطرف من الحديث الأول وعطف عليه ما يريد ، ولم يطرده هذا الصنيع للبخاري في هذه النسخة ، وأما مسلم فاطرده صنيعة في ذلك كما ثبت عليه هناك وباقه التوفيق . وقد تقدم هذا الحديث في « باب وقد بنى حنيفة » في أواخر المغازي عن إسحق بن نصر عن عبد الرزاق بهذا الاسناد ، لكن قال في روايته عن همام « أنه سمع أبا هريرة » ولم يبدأ فيه إسحق بن نصر بقوله « نحن الآخرون السابقون » وذلك بما يؤيد ما قرأته ، وبمسك على من زعم أن هذه الجملة أول حديث الباب وتكلف لذلك وباقه التوفيق . **قوله (إذ أتيت خزائن الأرض)** كذا وجدته في نسخة متعددة من طريق أبي ذر من الإتيان بمعنى المجيء وبجذف الباء من خزائن وهي مقدرة ، وعند غيره « أو تبت » بزيادة وار من الإتياء بمعنى الإطعام ، ولا إشكال في حذف الباء على هذا الرواية ، ولهمصهم كاللؤلؤ لكن باثبات الباء

وهي رواية أحمد وإسحق بن نصر عن عبد الرزاق . قال الخطابي : المراد بخزان الأرض ما فتح على الأمة من الغنائم من ذخائر كسرى وقصر وغيرهما ، ويحتل معادن الأرض التي فيها الذهب والفضة ، قال عجمي : بل يحمل على أهم من ذلك . قوله (فوضع) بفتح أوله وثانيه ، وفي رواية إسحق بن نصر بضم أوله وكسر ثانيه . قوله (في يدي) في رواية إسحق بن نصر في كفي . قوله (سوارين) في رواية إسحق بن نصر « سواران » ولا إشكال فيها وشرح ابن التين هنا على لفظ « وضع » بالضم و« سوارين » بالنصب وتكلف لتخريج ذلك ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه من رواية أبي سلة عن أبي هريرة بلفظ « أيت في يدي سوارين من ذهب » وأخرجه سعيد بن منصور من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة مثله وزاد في المنام ، والسوار بكسر الهمزة ويجوز ضمها وفيه لغة ثلاثة أسوار بضم الهمزة أوله . قوله (فكبر على) في رواية إسحق بن نصر « فكبرا » بالثنية والباء الموحدة مضمومة بمعنى العظم ، قال القرطبي : وإنما عظم عليه ذلك ليكون الذهب من حلية النساء وما حرم على الرجال . قوله (فأوحى إلى) كذا الأكثر على البناء للجمل ، وفي رواية الكشتميني في حديث إسحق بن نصر « فأوحى الله إلى » وهذا الوحي محتمل أن يكون من وحي الإلهام أو على لسان الملك قاله القرطبي . قوله (فنفتخمتما) زاد إسحق بن نصر « فذهبا » وفي رواية ابن عباس الماضية قريبا « فطارا » وهكذا في رواية المقبري وزاد « فوقع واحد باليامة والآخر بالين » وفي ذلك إشارة إلى حقارة أمرهما لأن شأن الذي ينفخ فيذهب بالنفخ أن يكون في غاية الحقارة ، وروى ابن العربي بأن أمرهما كان في غاية الشدة ولم يؤل بالمسلمين قبله مثله . قلت : وهو كذلك ، لكن الإشارة إنما هي للحقارة المعنوية لا الحسية ، وفي طيرانها إشارة إلى اضمحلال أمرهما كما تقدم . قوله (فأوتاهما السكذابين) قال الفاضل عياض : لما كان رثبا السوارين في اليدين جميعا من الجهتين وكان النبي ﷺ حينئذ بينهما فتأول السوارين عليهما لوضعهما في غير موضعهما لأنه ليس من حلية الرجال وكذلك السكذاب يضع الخبر في غير موضعه ، وفي كونهما من ذهب لإشعار بذهاب أمرهما . وقال ابن العربي : السوار من حلي الملوك الكفار كما قال الله تعالى (فلولا أني عليه أساورة من ذهب) ، واليد لها معان منها القوة والسلطان والقهر ، قال : ويحتمل أن يكون ضرب المثل بالسوار كناية عن الأسوار وهو من أسامي ملوك الفرس ، قال : وكثيرا ما يضرب المثل بمخلف بعض الحروف . قلت : وقد ثبت زيادة الألف في بعض طارقه كما بيته . وقال القرطبي في « المفهم » ما ملخصه : مناسبة هذا التأويل لهذه الرثبا أن أهل صنعاء وأهل اليامة كانوا أسدوا فكانوا كاساعدين للإسلام فلما ظهر فيهما السكذبان وبهرجا على أهلها برزخرف أفوالها ودعواهما الباطلة انخدع أكثرهم بذلك فكان اليدان بمنزلة البلدين والسواران بمنزلة السكذابين ، وكونهما من ذهب إشارة إلى ما زخرفاه والخرف من أسماء الذهب . قوله (القذين أنا بينهما) ظاهر في أنهما كانا حين قصر الرثبا موجودين ، وهو كذلك ، لكن وقع في رواية ابن عباس « بخرجان بعدى » وانجبع بينهما أن المراد بخروجهما بعده ظهور شوكتهما ومحاربتهما ودعواهما النبوة نقله النووي عن الملاء ، وفيه نظر لأن ذلك كله ظهر الأسود بصنعاء في حياة النبي ﷺ فادعى النبوة ودعاه شوكته وسارب المسلمين وقتل فيهم وغلب على البلد وآل أمره إلى أن قتل في حياة النبي ﷺ كما قدمت ذلك واضعا في أواخر المغازي ، وأما مسيلة فكان ادعى النبوة في حياة النبي ﷺ ، لكن لم تعظم شوكته ولم تقع محاربتة إلا في عهد أبي بكر ، فاما أن يحمل ذلك على التقلب وإما أن يكون المراد بقوله « بعدى » أي بعد نبوتي . قال ابن العربي

يحتمل أن يكون ما نأوله النبي ﷺ في السوارين بوحى ، ويحتمل أن يكون تقابل بذلك عليهما دفعا لحالهما فأخرج الزام المذكور عليهما ، لأن الرويا اذا عبرت وقعت واقعة أعلم . (تنبيه) : أخرج ابن أبي شيبة من مرسل الحسن رافعه رأيت كأن في يدى سوارين من ذهب فذكرتهما فذهبا كسرى وقيصر ، وهذا إن كان الحسن أخذه عن ثبت فظاهره يعارض التفسير بمسيلة والأسود ، فيحتمل أن يكون تعددا والتفسير من قبله بحسب ما ظنه أدرج في الخبر فالمعتمد ما ثبت مرفوعا أنهما مسيلة والأسود

٤١ - باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة واسكنه موضعا آخر

٧٠٣٨ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله حدثني أخى عبد الحميد بن سليمان بن بلال عن موسى بن عتبة عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي ﷺ قال : رأيت كأن امرأة سوداء نائرة الرأس خرجت من المدينة حتى قامت بممبعة وهى الجحفة ، فأولت أن وباء المدينة قتل الربا .

[الحديث ٧٠٣٨ - طرفاه فى : ٧٠٣٩ ، ٧٠٤٠]

قوله (باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة واسكنه موضعا آخر) واختلف في ضبط دكوة ، فوقع في رواية لأبي ذر بضم السكاف وتشديد الواو المفترحة روقع للباغين بتخفيف الواو وسكونها بعدها راء ، وهو المعتمد . والكورة الناحية ، قال الخليل فى العين ، للكور الرجل بالحاء المهملة الساكنة ، كذا اقتصر عليه ابن بطال ، وقال غيره : الرجل بأداته ، فإن فتح أوله فهو الرجل بغير أداة ، والكور بالضم أيضاً موضع الزناجر ، وكور الحداد ما يبنى من طين ، وأما الزق فهو الكير ، والكورة المدينة والناحية قال ابن دريد ولا أحسبها عربية محضة . **قوله** (حدثني أخى عبد الحميد) هو ابن أبى أوبس وادم أبى أريس عبد الله . **قوله** (عن سليمان بن بلال) فى رواية إبراهيم بن المنذر عن أبى بكر بن أبى أريس وهو عبد الحميد المذكور حدثنا سليمان وهو ابن بلال المذكور وهو مذكور بعد باب . **قوله** (عن سالم بن عبد الله عن أبيه) فى رواية فضيل بن سليمان فى الباب بعده وحدثني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر . **قوله** (أن النبي ﷺ قال : رأيت) فى رواية فضيل فى رؤيا النبي ﷺ . فى المدينة وفى رواية الإسماعيل بن طريق ابن جريج ويهقوب بن عبد الرحمن كلاهما عن موسى بن عقبة مثله قال فى وباء المدينة . **قوله** (رأيت) فى رواية عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة ولقد رأيت . **قوله** (كأن امرأة سوداء نائرة الرأس) فى رواية ابن أبى الزناد عن موسى بن عقبة عنده أحمد وأبى نعيم و نائمة الشعر ، والمراد شعر الرأس وزاد دكوة ، بفتح المثناة وكسر الفاء بعدها لام أى كرهية الرائحة . **قوله** (خرجت) كذا فى أكثر الروايات ؛ ووقع فى رواية ابن أبى الزناد وأخرجت ، بزيادة همزة مضمومة أوله على البناء للجهول ونظاه ، وأخرجت من المدينة فأسكنت بالجحفة ، وهو الموافق للترجمة ، وظاهر الترجمة أن قاعل الإخراج النبي ﷺ ، وكأنه لاسبه إليه لأنه دعا به ، فقد تقدم فى آخر فضل المدينة فى آخر كتاب الحج من حديث عائشة أنه ﷺ قال : اللهم حبب إلينا المدينة ، الحديث ، وفيه دوائل حاما إلى الجحفة ، قالت عائشة : وقدمنا المدينة وهى أربا أرض الله . **قوله** (حتى قامت بممبعة وهى الجحفة) أما ممبعة فبفتح الميم وسكون الهاء بعدها ياء آخر الحروف مفتوحة ثم عين مهملة ، وقيل بوزن عظيمة ، وأظن قوله وهى الجحفة مدرجا من قول موسى بن

حقبة فان أكثر الروايات خلاص هذه الزيادة وثبتت في رواية سليمان وابن جريج ، ووقع في رواية ابن جريج عن موسى عند ابن ماجه ، حتى قامت بالمدينة ، قال ابن النين : ظاهر كلام الجرمي أن مبيعة نصرت لأنه أدخل عليها الألف واللام ، ثم قال : إلا أن يكون أدخلها لضعف فيه بعد . **قوله** (فأولت أنه وباء المدينة نقل إليها) في رواية ابن جريج ، فأولتها وباء المدينة ينقل إلى الجحفة ، قال المهب : هذه الرقيا من قسم الرقيا المعبرة وهي بما ضرب به المثل ، ووجه التمثيل أنه شق من اسم السوداء السود والذاء فتأول خروجها بما جمع اسمها ، وتأول من ثوران شعر رأسها أن الذي يسود ويشير الشعر يخرج من المدينة ، وقيل لأن ثوران الشعر من افشمرار الجسد ومعنى الافشمرار الاستيحاش فذلك يخرج ما استوحش النفوس منه كالخيل . قلت : وكان مراده بالاستيحاش أن رؤيته موحدة ، والا فالافشمرار في اللغة تجمع الشعر وتقضيه ، وكل شيء تغير من هيئته يقال افشمر كاشفرت الأرض بالجدب والنبات من العطش ، وقد قال القديرواني المبر : كل شيء غلبت عليه السوداء في أكثر وجوهها فهو مكروه ، وقال غيره : ثوران الرأس ينول بالخي لانها تثير البدن بالافشمرار وارتفاع الرأس لاسيما من السوداء فانها أكثر استيحاشا

٤٢ - باب المرأة السوداء

٧٠٣٩ - **حدثنا** أبو بكر الملقب **حدثنا** فضيل بن سليمان **حدثنا** موسى **حدثنا** سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في رؤيا النبي ﷺ في المدينة : رأيت امرأة سوداء ثائرة الرأس خرجت من المدينة حتى نزلت بمهجة ، فأولتها أن وباء المدينة نقل إلى مهجة ، وهي الجحفة .

قوله (باب المرأة السوداء) أي في المنام ، ذكر فيه الحديث الذي قبله من الوجه الذي نهت عليه . وقوله فيه : **قوله** (رأيت) حذف منه قال خطأ والتقدير قال رأيت ، وثبت في رواية الاسماعيل عن الحسن بن سفيان عن المقدس شيخ البخاري فيه ولهذه عن رؤيا رسول الله ﷺ في المدينة ، قال رسول الله ﷺ رأيت الخ .

٤٣ - باب المرأة الثائرة الرأس

٧٠٤٠ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر **حدثنا** أبو بكر بن أبي أوبس **حدثنا** سليمان عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ قال : رأيت امرأة سوداء ثائرة الرأس خرجت من المدينة حتى قامت بمهجة ، فأولت أن وباء المدينة نقل إلى مهجة ، وهي الجحفة .

قوله (باب المرأة الثائرة الرأس) أي في المنام ، ذكر فيه الحديث المأثور إليه وقد قدمت عليه

٤٤ - باب إذا هم سيقا في المنام

٧٠٤١ - **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة

« من أبي موسى أراه من النبي ﷺ قال : رأيت في رؤيائي أني هزئت سيفاً فاقطع صدره ، فإذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أُحُد ، ثم هزئته أخرى فماد أحسن ما كان ، فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين »
قوله (باب إذا هز سيفاً في المنام) ذكر فيه حديث أبي موسى أراه عن النبي ﷺ قال : رأيت في رؤيائي أني هزئت سيفاً فاقطع صدره ، الحديث بهذه القصة ، وهو طرف من حديثه الذي أوردته في علامات النبوة بكتابه .
وقد ذكر القدر المذكور منه هنا في غزوة أحد وذكرت بعض شرحه هناك ، وقوله فيه « ثم هزئته أخرى فماد أحسن ما كان فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين » قال المصنف : هذه الرؤيا من ضرب المثل ، ولما كان النبي ﷺ بصول بالصحابة عبر عن السيف بهم وبهزئه عن أمره لهم بالحرب وعن القاطع فيه بالقتل فيهم وفي المرة الأخرى لما عاد إلى حالته من الاستواء عبر به عن اجتماعهم والفتح عليهم ، ولأجل التعبير في السيف تصرف على أوجه منها أن من نال سيفاً فإنه يئال سلطاناً إما ولاية وإما ديمية وإما روية وإما ولداً فإن سله من غمده فأنظم سلبت زوجته وأصيب ولده ، فإن انكسر الغمد وسلم السيف فبالعكس ، وإن سلها أُرْعِبها فكذلك ، وقام السيف بتملئ بالآب والمصبات ونصله بالأم وذوى الرحم ، وإن جرد السيف وأراد قتل شخص فهو لسانه يجرده في خصومه ، وربما عبر السيف بسلطان جاز انتهى ملخصاً . وقال بعضهم : من رأى أنه أغمد السيف فإنه يتزوج ، أو ضرب شخصاً بسيف فإنه يبدل لسانه فيه . ومن رأى أنه يقاتل آخر وسيفه أطول من سيفه فإنه يغلبه ، ومن رأى سيفاً عظيماً فهو فتنة ، ومن نال سيفاً فلد أمراً ، فإن كان قصيراً لم يدم أمره ، وإن رأى أنه يجر حماره فإنه يجر حماره

٤٥ - باب من كذب في حله

٧٠٤٢ - **حدثنا علي بن عبد الله** حدثنا سفيان عن أيوب عن عكرمة « من ابن عباس عن النبي ﷺ قال : من تعلم نعلم لم يره كلف أن يعقد بين شهادتين ، وإن يقول . ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرقون منه صب في أذنه الآنك يوم القيامة . ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها ، وليس بنافخ » . قال سفيان : وصله لنا أيوب . وقال قتبية حدثنا أبو عروبة عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة قوله « من كذب في رؤياه » . وقال شعبه عن أبي هاشم الرماني : سمعت عكرمة وقال أبو هريرة قوله من صور صورة ومن تعلم ومن استمع ، حدثنا إسحاق حدثنا خالد بن خالد عن عكرمة « من ابن عباس قال : من استمع ومن تعلم ومن صور » . نحوه . نابعه هشام بن عكرمة عن ابن عباس . قوله

٧٠٤٣ - **حدثنا علي بن مسلم** حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وولي ابن عمر من أبيه « من ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : من أفرى للفرى أن يرى عينه ما لم تر »
قوله (باب من كلف في حله) أي فهو مذموم ، أو التقدير باب إثم من كذب في حله . والحلم بضم المهملة

وسكون اللام ما يراه النائم ، وأشار بقوله كذب في حله ، مع أن لفظ الحديث يحمل على ما ورد في بعض طرقه وهو ما أخرجه الترمذي من حديث علي رفعه من كذب في حله كلف يوم القيامة عقد شجرة ، وسنده حسن وقد صححه الحاكم ، ولكنه من رواية عبد الأعلى بن حارث عنه أبو زرعة . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول ذكر له طرقات مرفوعة وموقوفة عن ابن عباس . قوله (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة . قوله (عن أيوب) في رواية الحبيدي عن سفيان ، حدثنا أيوب ، وقد وقع في الأصل ما يدل على ذلك وهو قوله في آخره ، قال سفيان وصله لنا أيوب . ، قوله (عن ابن عباس) ذكر المصنف الاختلاف فيه على عكرمة هل هو عن ابن عباس مرفوعا أو موقوفا ، أو هو عن أبي هريرة موقوفا . قوله (من تحمل) أي من تكلف الحلم . قوله (بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين ولن يفعل) في رواية عباد بن عباد عن أيوب عند أحمد ، عذب حتى يعقد بين شعيرتين وليس طاقا ، وعنده في رواية همام عن قتادة ، من تحمل كاذبا دفع إليه شعيرة وعذب حتى يعقد بين طرفيها وليس بمأفد ، وهذا مما يدل على أن الحديث عند عكرمة عن ابن عباس وعن أبي هريرة مما لا اختلاف لفظ الرواية عنه ، والمراد بالنكاف نوع من التعذيب . قوله (ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرون منه) في رواية عباد بن عباد ، وهم يفررون منه ، ولم يشك . قوله (صب في أذنه الآنك يوم القيامة) في رواية عباد ، صب في أذنه يوم القيامة عذاب ، وفي رواية همام ، ومن استمع إلى حديث قوم ولا يعجزهم أن يستمع حديثهم أذيب في أذنه الآنك . قوله (ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها وليس بنافخ) في رواية عباد وكذا في رواية همام ، ومن صور صورة عذب يوم القيامة حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ فيها ، وهذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام : أولها الكذب على المنام ، ثانيها الاستماع لحديث من لا يريد استماعه ، ثالثها التصوير ، وقد تقدم في أواخر الباب من طريق النضر بن أنس عن ابن عباس حديث ، من صور صورة ، وتقدم شرحه هناك . وأما الكذب على المنام فقال الطبري : إنما اشتمل فيه الوعيد مع أن الكذب في المنام كذب على الله ، أو ما لم يره ، والكذب على الله أشد من الكذب على المخلوقين لقوله تعالى (ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم) الآية ، وإنما كان الكذب في المنام كذبا على الله لحديث ، الرؤيا جزء من النبوة ، وما كان من أجزاء النبوة فهو من قبل الله تعالى انتهى ملخصا . وقد تقدم في باب قبل ، باب ذكر أسلم وغفار ، شيء من هذا في الكلام على حديث وائلة الآتي التلبيه عليه في ثاني حديث الباب ، وقال الملب في قوله ، كلف أن يعقد بين شعيرتين ، حجة للشعيرة في تجويزهم تكليف ما لا يطاق ، ومثله في قوله تعالى (يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون) وأجاب من منع ذلك بقوله تعالى (لا يكلف الله نفسا إلا رصعا) أو حملوه على أمور الدنيا وحملوا الآية والحديث المذكورين على أمور الآخرة انتهى ملخصا . والمسألة مشهورة فلا غطيل بها ، والحق أن التكليف المذكور في قوله ، كلف أن يعقد ، ليس هو التكليف المصطلح وإنما هو كناية عن التعذيب كما تقدم ، وأما التكليف المستفاد من الأمر بالسجود فالأمر فيه على سبيل التحجير والتوبيخ لكونهم أمروا بالسجود في الدنيا وهم قادرون على ذلك فامتنعوا فأمروا به حيث لا قدرة لهم عليه تمجيذا وتوبيخا وتعذيبا . وأما الا فتقدم ستناع التلبيه عليه في الاستئذان في الكلام على حديث لا يتنأى اثنتان دون ثالث ، وقد قيد ذلك في حديث الباب لمن يكون كارهيا لاستماعه فأخرج

من بكون راضيا ، وأما من جهل ذلك فبمتنع حتما للادة ، وأما الوحيد على ذلك بصب الآتك في أذنه فن الجواه من جنس العمل . والآتك بالمذ وضم النون بعدها كاف الرصاص المذاب ، وقيل هو عاصر الرصاص . وقال الداودي : هو القصدير . وقال ابن أبي جرة إنما سماه حلا ولم يسمه روثا لأنه ادعى أنه رأى ولم ير شيئا فكان كاذبا والكذب إنما هو من الشيطان ، وقد قال : إن الحلم من الشيطان كما مضى في حديث أبي قتادة ، وما كان من الشيطان فهو غير حق فنصق بعض الحديث بعضا . قال : ومعنى العقد بين الشمرتين أن يقتل إحداها بالآخرى ، وهو مما لا يمكن عادة ، قال : ومناسبة الوحيد المذكور للكاذب في منامه وللصور أن الروثا خان من خلق الله وهي صورة معنوية فأدخل بكذبه صورة لم تقع كما أدخل المصور في الوجود صورة ليست بحقيقية ، لأن الصورة الخفية هي التي فيها الروح ، فكلف صاحب الصورة لعلامة أمرا لطيفا وهو الاتصال المعبر عنه بالمقد بين الشمرتين ، وكلف صاحب الصورة الكشافة أمرا شديدا وهو أن يتم ما خلقه بوعده بنفخ الروح ، ووقع وعيد كل منهما بأنه يعذب حتى بفعل ما كلف به وهو ليس بفعل ، فهو كناية عن تعذيب كل منهما على الدوام . قال : والحكمة في هذا الوحيد الشديد أن الأول كذب على جنس النبوة ، وأن الثاني نازح الخالق في قدرته ، وقال في مستمع حديث من بكره استماعه : يدخل فيه من دخل منزله وأخلق بابيه ونحدث مع غيره فإن قرينة حاله تدل على أنه لا يريد للأجنبي أن يستمع حديثه فن يستمع إليه يدخل في هذا الوحيد ، وهو كن ينظر إليه من خلل الباب فقد ورد الوحيد فيه ولاهم لو ففثوا عينه لكأن هذا قال : ويستثنى من عموم من بكره استماع حديثه من نحدث مع غيره جهرا وهناك من بكره أن يسمعه فلا يدخل المستمع في هذا الوحيد لأن قرينة الحال وهي الجهر تقتضي عدم السكامة ليسوع الاستماع . قال : وفي الحديث أن من خرج عن وصف العبودية استحق العقوبة بقدر خروجيه ، وفيه تنبيه على أن الجاهل في ذلك لا يميز مجمله وكذا من تناول فيه تأويلا باطلا ، إذ لم يفرق في الخبر بين من يعلم تحريم ذلك وبين من لا يعلمه كذا قال . وعن الطائفة ما قال غيره : إن اختصاص الشمر ، بذلك لما في التمام من الشعور بما دل عليه لخصت المناسبة بينهما من جهة الاشتقاق . قوله (وقال قتبية الخ) وقع لنا في نسخة قتيبة عن أبي حوالة رواية النسائي عنه من طريق علي بن محمد الفارسي عن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوية عن النسائي وانقطعت عن أبي هريرة قال : من كذب في روثاه كاف أن يعقد بين طرفي شميرة ، ومن استمع الحديث ، ومن صور الحديث ووصله أبو نهيم في المستخرج من طريق خلف بن وهام عن أبي حوالة بهذا السند كذلك موقفا ، وقد أخرج أحمد والنسائي من طريق همام عن قتادة الحديث بتمامه مرفوعا ولكن اقتصر منه النسائي على قوله من صور . قوله (وقال شعبة عن أبي هاشم الرماني) بضم الراء وتشديد الميم اسمه يحيى بن دينار ، ووقع في رواية المستمل والبرخسي عن أبي همام وهو غلط . قوله (قال أبو هريرة قوله من صور صورة ، ومن تعلم ، ومن استمع) كذا في الأصل مختصرا اقتصر على أطراف الأحاديث الثلاثة ، وقد وقع لنا موصولا في مستخرج الإسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ العنبري عن أبيه عن شعبة عن أبي هاشم بهذا السند فاقصر على قوله عن أبي هريرة من تعلم ، ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة فذكره كذلك وانقطعت عن تعلم كذا كاف أن يعقد شميرة . قوله (حدثنا اسحق) هو ابن شاهين ، ومحمد شيبه هو ابن عبد الله الطحان ، ومحمد شيبه هو الحذاء . قوله (من استمع ، ومن تعلم ، ومن صور نحوه) قلت كذا اختصره ، وقد أخرجه الإسماعيلي

من طريق وهيب بن بريقه عن خالد بن عبد الله ذكره بهذا السند إلى ابن عباس عن النبي ﷺ فرفعه ولفظه ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنه الآنك ، ومن تحمل كلف أن يعقد شعيرة يعذب بها وليس بفاعل ، ومن صور صورة عذب حتى ينفخ فيها وليس بفاعل ، ثم أخرجه الاسماعيل من طريق وهيب بن خالد ومن طريق عبد الوهاب الثقفي كلاهما عن خالد الحذاء بهذا السند مرفوعاً . قوله (تابعه عمام) يعني ابن حسان (عن حكمة عن ابن عباس قوله) يعني موقوفاً . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا علي بن مسلم) هو الطرمسي تروى بفناد مات قبل البخاري بثلاث سنين ، وهيب الصمد هو ابن عبد الوارث بن سعيد وقد أدركه البخاري بالسن ومات قبل أن يرحل البخاري ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه ، وهيب الرحمن بن عبد الله بن دينار عتاف فيه : قال ابن المديني صدوق ، وقال يحيى بن معين في حديثه عندي ضعف ؛ وقال الدارقطني عتاف فيه البخاري الناس وليس بمتروك ، قلت : عدة البخاري فيه كلام شيخه علي ، وأما قول ابن معين فلم يفهمه وأعله عن حديثنا معيناً ، ومع ذلك فما أخرج له البخاري شيئاً إلا وله فيه منابغ أو شاهد ، فأما المنابغ فأخرجه أحمد من طريق حيوة عن أبي عثمان الوائلي بن أبي الوائلي المدني عن عبد الله بن دينار به وأتم منه وأفظه : أفرى الفري من ادعى إلى غير أبيه ، وأفرى الفري من أرى عينه مالم ير ، وذكر ثالثة وسنده صحيح ، وأما شاهده فمضى في منابغ قريش من حديث وائلة بن الأسقع بلفظه ان من أعظم الفري أن يدعى الرجل إلى غير أبيه أو يرى عينه مالم ير ، وذكر فيه ثالثة غير الثالثة التي في حديث ابن معمر عند أحمد ، وقد تقدم بيان ذلك هناك . قوله (ان من أفرى الفري) أفرى أفعل تفضيل أي أعظم الكذبات ، والفري بكسر الفاء والقصر جمع فرية ، قال ابن بطال : الفرية الكذبة العظيمة التي يتعجب منها ، وقال الطبري : فأرى الرجل عينه وصفها بما ليس فيهما وقال : ونسبة الكذبات إلى الكذب للبالغة نحو قولهم ليل الليل . قوله (أن يرى) بضم أوله وكسر الراء . قوله (عينه مالم تر كذا فيه) بحذف الفاعل والفراد العين ، ووقع في بعض النسخ « مالم يربا » بالثنية ، ومعنى نسبة الرؤيا إلى عينيه مع أنها لم يربا شيئاً أنه أخبر هتما بالرؤية وهو كاذب ، وقد تقدم بيان كون هذا الكذب أعظم الأكاذيب في شرح الحديث الذي قبله

٤٦ - باب إذا رأى ما يبكره فلا يخبر بها ولا يذكرها

٧٠٤٤ - **حديث** سعيد بن الربيع حدثنا شعبة عن عبد ربه بن سعيد قال سمعت أبا سدة يقول « لقد كنت أرى الرؤيا فتعرضني حتى سمعت أبا قتادة يقول : وأنا كنت أرى الرؤيا فتعرضني حتى سمعت النبي ﷺ يقول : الرؤيا الحسنة من الله ، فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يحدث به إلا من يحب . وإذا رأى ما يبكره فليتموه ذبالة من شرها ومن شر الشيطان ، وليتفعل ثلاثاً ولا يحدث بها أحداً ، فأنها لن تضره »

٧٠٤٥ - **حديث** إبراهيم بن حمزة حدثني ابن أبي حازم والدارقطني عن يزيد بن عبد الله بن حبيب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها فليخبر بها ، فليحمد الله عليها وليحدث بها ، وإذا رأى غير ذلك مما يبكره فليأمر من الله أن لا يبكره ، فليستدبره من شرها ولا يذكرها لأحد ، فأنها لن تضره »

قوله (باب إذا رأى ما يكره فلا يجبر بها ولا يذكرها) كذا جمع في الترجمة بين لفظي الحديثين ، لكن في الترجمة ، فلا يجبر ، ولفظ الحديث ، فلا يحدث ، وهما متقاربان ، وذكر فيه حديثين : الأول ، **قوله** (عن عبد ربه بن سعيد) هو الانصاري أخو يحيى ، وأبو صلة هو ابن عبد الرحمن بن هوف . **قوله** (لقد كنت أرى الرؤيا فتعرضني) عند مسلم في رواية سفيان عن الزهري عن أبي صلة ، كنت أرى الرؤيا أعرى منها غير أني لا أذمل . قال الثوري : معنى أعرى وهو بضم الهمزة وسكون المهملة وفتح الراء أحمر الخوف من ظاهرها في ظني ، يقال عرى بضم أوله وكسر ثانيه مخففا بمرى بفتحهمين إذا أصابه عراه بضم ثم فتح ومد وهو نقص الحى ، ومعنى لا أذمل وهو برأى وميم ثقيلة أتلطف من برد الحى ، ووقع ذلك عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي صلة ولكن قال ، أني منها شدة ، بدل أعرى منها ، وفي رواية سفيان عن الزهري ، غير أني لا أعاد ، وعند مسلم أيضا من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي صلة ، أن كنت لأرى الرؤيا أتقل على من جبل . **قوله** (حتى سمعت أبا قتادة يقول : وأنا كنت أرى الرؤيا) في رواية المشتمل ، لأرى ، بإضافة اللام ، والأول أولى . **قوله** (فلا يحدث بها إلا من يجب) قد تقدم أن الحكمة فيه أنه إذا حدث بالرؤيا الحسنة من لا يجب قد يفسرها له ، إلا يجب إما بفضا وإما حسدا فقد تقع عن تلك الصفة ، أو يتعجل لنفسه من ذلك حزنا ونكدًا ، فأمر بترك الحديث من لا يجب بسبب ذلك . الحديث الثاني حديث أبي سعيد . **قوله** (حدثنا ابن أبي حازم والدارودي) تقدم في د باب الرؤيا من الله ، أن اسم كل منهما عبد العزيز . **قوله** (حدثنا يزيد بن عبد الله) زاد في رواية المشتمل ، وابن أسامة بن الهاد الليثي ، وقد تقدم شرح الحديث في الباب المشار اليه

٤٧ - باب من لم ير الرؤيا لأول ما إذا لم يصب

٧٠٤٦ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا القيث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن ماجة عن أنس بن ماجة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : إني رأيت أمة في المنام ظلة تنطفئ السن والعل ، فأرى للناس يتكفون منها ، فالمسكوك والمستقل ، وإذا سبب واصل من الأرض إلى السماء ، فأراك أخذت به فموت . ثم أخذ به رجل آخر فملا به ، ثم أخذ به رجل آخر فانقطع ثم واصل . فقال أبو بكر : يا رسول الله بأبي أنت والله لقد عني فأعبرها ، فقال النبي ﷺ له : أعبرها . قال : أما الظلة فالإسلام ، وأما الذي ينطفئ من السن والعل والهمن فالقرآن حلاوته ينطفئ ، فالمسكوك والمستقل . وأما السبب الواصل من السماء إلى الأرض فالخلق الذي أنت عليه تأخذ به فيملك الله . ثم يأخذ به رجل فيملو به ، ثم يأخذ به رجل آخر فيملو به ، ثم يأخذ به رجل فينقطع به ، ثم يوصل له فيملو به . فأخبرني يا رسول الله - بأبي أنت - أصبت أم أخطأت ؟ قال النبي ﷺ : أصبت بهما وأخطأت بهما ، قال : فوالله يا رسول الله لتعذبني بالذي أخطأت . قال : لا تنقسم ،

قوله (باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب) كأنه يشير إلى حديث أنس قال قال رسول الله ﷺ فذكر حديثا فيه ، والرؤيا لأول عابر ، وهو حديث ضعيف فيه يزيد الرقاشي ، ولكن له شاهد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بسند حسن وصححه الحاكم عن أبي رزين العقيلي رفته ، والرؤيا على رجل طائر مالم تعبر فإذا عبرت وقعت ، لفظ أبي داود ، وفي رواية الترمذي سقطت ، وفي مرسل أبي غلابة عند عبد الرزاق ، والرؤيا تقع على ما يعبر ، مثل ذلك مثل رجل رفع رجله فهو ينتظر متى يصعبها ، وأخرجه الحاكم موصولا بذكر أنس ، وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن عطاء ، كان يقال الرؤيا على ما أوت ، وعند الدارمي بسند حسن عن سليمان ابن يسار عن عائشة قالت وكانت امرأة من أهل المدينة لها زوج تاجر يختلف - يعني في التجارة - فانت رسول الله ﷺ فقالت : ان زوجي غائب وتركني حاملا . فرأيت في المنام ان سارية بيتي انكسرت وأنى ولدت غلاما أعور . فقال : خير ، يرجع زوجك إن شاء الله صالحا وتلدن غلاما برا ، فذكرت ذلك ثلاثا ، فجاءت رسول الله ﷺ غائب ، فسألها فأخبرته بالمنام ، فقالت : اثن صدقت رؤياك لعنوا زوجك وتلدن غلاما فاجرا ، فعدت تبكي ، فجاء رسول الله ﷺ فقال : مه يا عائشة . اذا عبرتم للسلم الرؤيا فاعبروها على خير ، فان الرؤيا تكون على ما يعبرها صاحبها ، وعند سعيد بن منصور من مرسل عطاء بن أبي رباح قال جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : إني رأيت كأن جثتي بيتي انكسر - وكان زوجها غائبا - فقال ، رد الله عليك زوجك ، فرجع سالما ، الحديث ، ولكن فيه أن أبا بكر أو عمر هو الذي عبر لها الرؤيا الأخيرة ، وليس فيه الخبر الأخير المرفوع ، فأشار البخاري إلى تخصيص ذلك بما اذا كان العابر مصيبا في تعبيره ، وأخذه من قوله ﷺ لا يكر في حديث الباب ، أصبت بعضا وأخطأت بعضا ، فانه يؤخذ منه أن الذي أخطأ فيه لو بينه له لكان الذي بينه له هو التعبير الصحيح ولا عبرة بالتعبير الأول . قال أبو عبيد وغيره : معنى قوله ، والرؤيا لأول عابر ، إذا كان العابر الأول عالما فعبّر فأصاب وجه التعبير ، وإلا فهي لمن أصاب بعده ، إذ ليس المدار إلا على إصابة الصواب في تعبير المنام ، لتوصل بذلك إلى مراد الله فجا ضربه من المثل ، فإذا أصاب فلا ينبغي أن يسأل غيره ، وان لم يصب فليسأل الثاني ، وعليه أن يخبر بما عنده وبين ما جهل الأول . قلت : وهذا التأويل لا يساعد حديث أبي رزين ، ان الرؤيا إذا عبرت وقعت ، إلا أن يدعى تخصيص دهرت ، بأن عابرها يكون عالما مصيبا ، فيمكن عليه قوله في الرؤيا المكروهة ، ولا يحدث بها أحدا ، فقد تقدم في حكمة هذا النهي أنه ربما فسرهما تفسيراً مكروها على ظاهرهما مع احتمال أن تكون محبوبة في الباطن فتقع على ما فسر ، ويمكن الجواب بأن ذلك يتعلق بالرأي ، فله اذا قصها على أحد ففسرها له على المكروه أن يبادر فيسأل غيره عن بصيب فلا يتحتم وقوع الأول بل ويقع تأويل من أصاب فان قصر الرأي فلم يسأل الثاني وقعت على ما فسر الأول . ومن أدب المعبر ما أخرجه عبد الرزاق عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى : فإذا رأى أحدكم رؤيا فقصها على أخيه فليقل : خير لنا وشر لأعدائنا ، ورجاله فقامت . ولكن سنده منقطع . وأخرج الطبراني والبيهقي في الدلائل ، من حديث ابن زمل الجهني بكسر الراء وسكون الميم بعدها لام ولم يسم في الرواية وسماه أبو عمر في الاستيعاب ، عبد الله قال ، كان النبي ﷺ اذا صلى الصبح قال : هل رأى أحد منكم شيئا ؟ قال ابن زمل : فقلت أنا يا رسول الله ، قال : خيرا فافاه وشرأ تنوقاه ، وغير لنا وشر على أعدائنا والحمد لله رب العالمين ، انهص رؤياك ، الحديث وسنده ضعيف جدا . وذكر أئمة التفسير أن

من أدب الرائي أن يكون صادق اللمحة وأن ينام على وضوء على جنبه الأيمن وأن يقرأ عند نومه والشمس والليل
والذين وسورة الاخلاص والمعدنين ويقول : اللهم اني أدرذ بك من سوء الاحلام ، وأستجير بك من تلاعب
الديطان في اليقظة والميام اللهم اني أسألك رؤيا صادقة نافذة حافظة غير منسية ، اللهم ارني في منامي ما أحب
ومن أدبه أن لا يقصها على امرأة ولا عدو ولا جاهل . ومن أدب المأبر أن لا يبرها عند طلوع الشمس ولا عند
غروبها ولا عند الزوال ولا في الليل . قوله (عن يونس) هو ابن يزيد الأيلي ، ولم يقع لي من رواية أبيه عنه
إلا في البخاري . وقد عسر على أصحاب المستخرجات كالإسماعيلي وابن نعیم وابن هروان والبرقاني فأخرجوه من
رواية ابن وهب ، وأخرجوه بالإسماعيلي أيضا من رواية عبد الله بن المبارك وسعيد بن يحيى ثلاثهم من يونس . قوله
(عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) في رواية ابن وهب : ان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره . . قوله (ان
ابن عباس كان يحدث) كذا لا كثر أصحاب الزهري ، وتردد الزبيدي هل هو من ابن عباس أو ابن هريرة .
واختلف على سفيان بن عيينة ومعه فأخرجهم مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد
الله عن ابن عباس أو ابن هريرة ، قال عبد الرزاق : كان معمر يقول أحيانا عن أبي هريرة وأحيانا يقول عن ابن
عباس وهكذا ثبت في مصنف عبد الرزاق ، رواية إسحق الدبري ، وأخرجهم أبو داود وابن ماجه عن محمد بن يحيى
الذهلي عن عبد الرزاق فقال فيه : عن ابن عباس قال : كان أبو هريرة يحدث . وهكذا أخرجه البزار عن سلف بن
شبيب عن عبد الرزاق وقال : لا نعلم أحدا قال عن عبيد الله عن ابن عباس عن أبي هريرة إلا عبد الرزاق عن
معمر ، ورواه غير واحد فلم يذكروا أبا هريرة انتهى . وأخرجهم الذهلي في الدلائل ، عن إسحق بن إبراهيم بن
راهويه عن عبد الرزاق فأنصر على ابن عباس ولم يذكر أبا هريرة وكذا قال أحمد في مسنده . قال إسحق عن عبيد
الرزاق قال معمر يردد فيه حتى جاءه زمعة بكتاب فيه عن الزهري : كما ذكرناه ، وكان لا يترك فيه بعد ذلك ،
وأخرجهم مسلم من طريق الزبيدي : أخبرني الزهري عن عبيد الله أن ابن عباس أو أبا هريرة : هكذا باللسان ،
وأخرجهم مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة مثل رواية يونس ، وذكر الحيدري أن سفيان بن عيينة كان
لا يذكر فيه ابن عباس ، قال فلما كان في آخر زمانه أثبت فيه ابن عباس أخرجه أبو حنيفة في صحيحه من طريق
الحيدري هكذا ، وقد مضى ذكر الاختلاف فيه على الزهري مستوعبا حيث ذكره المصنف فيه باب رؤيا بالليل ،
وباقه التوفيق . قال الذهلي : المحفوظ رواية الزبيدي ، وصنيع البخاري يقتضي ترجيح رواية يونس ومن تابعه ،
وقد جزم بذلك في الأيمان والذوق حيث قال : وقال ابن عباس قال النبي ﷺ لا يكر . لانتهم لجزم بأنه من ابن
عباس . قوله (أن رجلا) لم أفت على اسمه ، ووقع عند مسلم زيادة في أوله من طريق سليمان بن كثير عن الزهري
وألفظه : ان رسول الله ﷺ كان مما يقول لأصحابه : من رأى منكم رؤيا فليقصها أعبرها له ، فجاء رجل فقال : قال
القرطبي معنى قوله : فليقصها ، لينكر قصتها ويتبع جزئياتها حتى لا يترك منها شيئا ، من قصص الأثر إذا اتبعته ،
وأعبرها أي أفهمها . ووقع بيان الوقت الذي وقع فيه ذلك في رواية سفيان بن عيينة عند مسلم أيضا وألفظه
: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقصه من أحد ، وعلى هذا فهو من سراسيل الصحابة سواء كان عن ابن عباس أو عن
أبي هريرة أو من رواية ابن عباس عن أبي هريرة لأن كلا منهما لم يكن في ذلك الزمان بالمدينة ، أما ابن عباس فكان
صغيرا مع أبيه بمكة فان مولده قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح وأحد كانت في شوال في السنة الثالثة ، وأما

أبو هريرة قالما قدم المدينة زمن خيبر في أوائل سنة سبع . **قوله** (اني رايت) كذا الأكثر ، وفي رواية ابن وهب
داني أرى ، كأنه لقوة تحفته الرؤيا كانت مثله بين عينيه حتى كأنه يراها حينئذ . **قوله** (ظلة) بضم الظاء المعجمة
أى سعابة لها ظل وكل ما ظل من سقيفة ونحوها يسمى ظلة قاله الخطابي . وقال ابن فارس : الظلة أول شيء يظل
زاد سليمان بن كثير في روايته عند الدارمي وأبي عرواة وكذا في رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه ، بين السماء
والارض . **قوله** (تنطف السمن والعسل) بنون وطاء مكسورة ويجوز ضمها ومعناه تقطر بقاء وطاء مضمومة
ويجوز كسرهما يقال نطف الماء إذا سال . وقال ابن فارس : أيلة تطوف أطلت إلى الصبح . **قوله** (فأرى الناس
يتكففون منها) أى يأخذون بأكفهم ، في رواية ابن وهب : بأيديهم ، قال الخطابي : تكفف بسط كففه ليأخذ ،
ووقع في رواية الترمذي من طريق معمر : يستقون ، بمهمة ومثناة وقاف أى يأخذون في الأسقية ، قال القرطبي :
يحتمل أن يكون معنى : يتكففون : يأخذون كفايتهم وهو البق بقوله بعد ذلك : فالمستكثر والمستقل . قلت :
وما أدرى كيف جرد أخذ كفى من كففه ، ولا حجة فيما احتج به لما سياتى . **قوله** (فالمستكثر والمستقل) أى
الآخذ كثيرا والآخذ قليلا ، ووقع في رواية سليمان بن كثير بغير ألف ولام فيهما ، وفي رواية سفيان بن حسين
عند أحمد : فن بين مستكثر ومستقل وبين ذلك . **قوله** (وإذا سبب) أى حبل . **قوله** (واصل من الأرض إلى
السماء) في رواية ابن وهب وأدى سببا واصل من السماء إلى الأرض وفي رواية سليمان بن كثير : ورايت لها سببا
واصل . وفي رواية سفيان بن حسين : وكان سببا دلى من السماء . **قوله** (فأراك أخذت به فعلوت) في رواية سليمان
ابن كثير : فأعلاك الله . **قوله** (ثم أخذ به) كذا الأكثر ، وابعضهم ثم أخذ ، زاد ابن وهب في روايته : من
بعد ، وفي رواية ابن عيينة وابن حسين : من بعدك ، في الموضعين . **قوله** (فعلا به) زاد سليمان بن كثير : فأعلام
الله ، وهكذا في رواية سفيان بن حسين في الموضعين . **قوله** (ثم أخذ به رجل آخر فاقطع) زاد ابن وهب : هذا
هو به ، وفي رواية سفيان بن حسين ثم جاء رجل من بعدكم فأخذ به فاقطع به . **قوله** (ثم وصل) في رواية ابن
وهب : فوصل له ، وفي رواية سليمان : فقطع به ثم وصل له فوصل ، وفي رواية سفيان بن حسين : ثم وصل له ،
قوله (بأبي أنت) زاد في رواية معمر : وأمى . **قوله** (والله لتدعى) بالشديد النون ، وفي رواية سليمان : انذن
لى . **قوله** (فأعبرها) في رواية ابن وهب : فلاعبرها بزيادة التأكيد باللام والنون ، ونحوه في رواية معمر ،
ومثله في رواية الأبيدي . **قوله** (أعبرها) في رواية سفيان عند ابن ماجه : دبرها ، بالشديد ، وفي رواية
سفيان بن حسين : فأذن له ، زاد سليمان : وكان من أعبر الناس للرؤيا بعد رسول الله ﷺ . **قوله** (وأما الظلة
فلاسلام) في رواية ابن وهب : كذا المعمر والأبيدي : فظلة الاسلام ورواية سفيان : كرواية اللبث وكذا
سليمان بن كثير وهي التي يظهر ترجيحها . **قوله** (فالقرآن حلاوة تنهف) في رواية ابن وهب : حلاوته
وليته ، وكذا في رواية سفيان ومعمر ، وبينه سليمان بن كثير في روايته فقال : وأما العسل والسمن فالقرآن
في حلاوة العسل وابن السمن . **قوله** (فالمستكثر من القرآن والمستقل) زاد ابن وهب في روايته قبل هذا
: وأما ما يتكفف الناس من ذلك ، وفي رواية سفيان : فلاأخذ من القرآن كثيرا وقليلا ، وفي رواية سليمان بن
كثير : فهم حكمة القرآن . **قوله** (وأما السبب الخ) في رواية سفيان بن حسين : وأما السبب فما أنت عليه
تعلو فيملك الله . **قوله** (ثم يأخذ به وجل) زاد سفيان بن حسين وابن وهب : من بعدك ، زاد سفيان

ابن حسين ، على مناجك ، . قوله (ثم يأخذ به) في رواية سفيان بن حسين ، ثم يكون من بعد كما رجس بأخذ مأخذ كما ، . قوله (ثم يأخذ به رجل) زاد ابن وهب ، آخره . قوله (فيقطع به ثم يوصل له فيطو به) زاد سفيان بن حسين ، فيطو به الله ، . قوله (فأخبرني يا رسول الله بأني أنت أصبت أم أخطأت) في رواية سفيان ، هل أصبت يا رسول الله أو أخطأت ، . قوله (أصبت بهذا وأخطأت بعضا) في رواية سليمان بن كثير وسفيان بن حسين ، أصبت وأخطأت ، . قوله (قال فوالله) زاد ابن وهب ، يا رسول الله ، ثم اتفقا (لتحدثني بالذي أخطأت) في رواية ابن وهب ، ما الذي أخطأت ، وفي رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه ، فقال أبو بكر أفسدت عليك يا رسول الله لتخبرني بالذي أصبت من الذي أخطأت وفي رواية معمر مثله لكن قال ، ما الذي أخطأت ، ولم يذكر الباقي . قوله (قال لا تقسم) في رواية ابن ماجه ، فقال النبي ﷺ لا تقسم يا أبا بكر ، ومثله لمعمر لكن دون قوله ، يا أبا بكر ، وفي رواية سليمان بن كثير ، ما الذي أصبت وما الذي أخطأت ، فإني أن يجزوه ، قال الداودي : قوله ، لا تقسم ، أي لا تكرر يمينك فإني لا أخبرك ، وقال الملب : توجيهه تبيير أبي بكر أن الظلة نعمة من نعم الله على أهل الجنة وكذلك كانت على بني إسرائيل ، وكذلك الاسلام يقى الاذى وينعم به المزمع في الدنيا والآخرة ، وأما العسل فإن الله جعله شفاء للناس وقال تعالى ان القرآن (شفاء لما في الصدور) وقال انه (شفاء ورحمة للمؤمنين) وهو حلل على الاسماع كحلوة العسل في المذاق ، وكذلك جاء في الحديث ، ان في الحسن شفاء ، قال القاضي عياض : وقد يكون عبر الظلة بذلك لما نطقت العسل والسمن اللذين عبرهما بالقرآن ، وذلك إنما كان عن الاسلام والشريعة ، والسبب في اللغة الحبل والعمد والميثاق ، والذين أخذوا به بعد النبي ﷺ واحدا بعد واحد هم الخلفاء الثلاثة وعثمان هو الذي انقطع به ثم اتصل انتهى ملخصا . قال الملب : وهو وضع الخطأ في قوله ، ثم وصل له ، لأن في الحديث ثم وصل ولم يذكر له ، . قلت : بل هذه اللفظة هي قوله ، له ، وإن سقطت من رواية الليث عند الاصيلي وكريمة فهي ثابتة في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة وكذلك في رواية النسائي ، وهي ثابتة في رواية ابن وهب وغيره كلهم عن يونس عند مسلم وغيره ، وفي رواية معمر عند الترمذي ، وفي رواية سفيان بن عيينة عند النسائي وابن ماجه ، وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد ، وفي رواية سليمان بن كثير عند الدارمي وأبي حوالة كلهم عن الزهري ، وزاد سليمان بن كثير في روايته ، فوصل له فأنصل ، ثم بن الملب على ما توهمه فقال : كان ينبغي لأبي بكر أن يقف حيث وقفت الرؤيا ولا يذكر الموصول له فإن المعنى أن عثمان انقطع به الحبل ثم وصل لغيره أي وصلت الخلافة لغيره ، انتهى . وقد عرفت أن لفظة له ، ثابتة في نفس الخبر ، قلنا على هذا أن عثمان كاد ينقطع عن اللحاق بصاحبه بسبب ما وقع له من تلك الفضايال التي أنكروها فغير عنها بانقطاع الحبل ، ثم وقعت له الشهادة فأنصل بهم فغير عنه بأن الحبل وصل له فأنصل فالتحق بهم ، فلم يتم في تبين الخطأ في التعبير المذكور ما توهمه الملب . والواجب من القاضي عياض فانه قال في الاكمال ، قيل خطأ في قوله ، فيوصل له ، وليس في الرؤيا إلا أنه يوصل وليس فيها له ، ولذلك لم يوصل له عثمان وإنما وصلت الخلافة له ، وهو وضع التعجب مكنونه من تعجب هذا الكلام مع كون هذه اللفظة هي له ، ثابتة في صحيح مسلم الذي يتشكك عليه ، ثم قال : وقيل الخطأ هنا بمعنى الترك أي تركت بعضا لم تفهمه ، وقال الاسماعيل : قيل السبب في قوله ، وأخطأت بعضا ، أن الرجل لما قصص على النبي ﷺ رؤياه كان النبي ﷺ أحق

بتعبيرها من غيره ، فطالب تعبيرها كان ذلك خطأ فقال : أخطأت بعضا ، لهذا المعنى ، والمراد بقوله : قيل ، ابن قتيبة فإنه القائل لذلك فقال : إنما أخطأ في مبادرته بتفسيرها ، قيل أن يأمره به ، ووافقه جماعة على ذلك ، واتفقه النورى تبعاً لغيره فقال : هذا قاسد ، لأنه عليه السلام قد أذن له في ذلك وقال أعبرها ، قلت : مراد ابن قتيبة أنه لم يأذن له ابتداء بل بادر هو فسال أن يأذن له في تعبيرها فأذن له فقال أخطأت في مبادرته ثم قال أن تتولى تعبيرها ، لا أنه أراد أخطأت في تعبيرك ، لكن في إطلاق الخطأ على ذلك نظر لأنه خلاف ما يقادير للسمع من جواب قوله هل أصبت ، فإن الظاهر أنه أراد الإصابت والخطأ في تعبيره لا لكونه التمس التعبير ، ومن ثم قال ابن التين ومن بعده الأشبه بظاهر الحديث أن الخطأ في تأويل الرؤيا ، أى أخطأت في بعض تأويلك . قلت ويؤيده تبريد البخارى حيث قال : من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب ، ونقل ابن التين عن أبي محمد بن أبي زيد وأبي محمد الأصيلي والداودي نحو ما نقله الاسماعيل وانظم : أخطأ في سؤاله أن يعبرها ، وفي تعبيره لما بحضرة النبي عليه السلام . وقال ابن هبيرة : إنما كان الخطأ لكونه أقدم ليعبرنها بحضرة النبي عليه السلام ، ولو كان الخطأ في التعبير لم يقره عليه . وأما قوله : لا أقسم ، فعناه أنك إذا تفكرت فيما أخطأت به علمته . قال : والذي يظهر أن أبا بكر أراد أن يعبرها فيسمع رسول الله عليه السلام ما يقوله فيعرف أبو بكر بذلك علم نفسه لتقرير رسول الله عليه السلام . قال ابن التين وقيل أخطأ لكون المذكور في الرؤيا شيئين العسل والسمن ففسرها بثنى واحد ، وكان ينبغي أن يفسرها بالقرآن والسنة ، ذكر ذلك عن الطحاوى . قلت : وحكاها الخطيب عن أهل العلم بالتعبير ، وجزم به ابن العربي . فقال : قالوا هنا هم أبو بكر فإنه جعل السمن والعسل معنى واحدا وهما معنيان القرآن والسنة . قال : ويحتمل أن يكون السمن والعسل العلم والعمل ، ويحتمل أن يكونا الفهم والحفظ ، وأيد ابن الجوزى ما نسب للطحاوى بما أخرجه أحمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : رأيت فيما يرى النائم كأن في إحدى أصبعي سمناً وفي الأخرى حسلاً فألقمهما ، فلما أصبحت ذكرت ذلك للنبي عليه السلام فقال : تقرأ الكتابين التوراة والفرقان فكان يقرؤهما . قلت : ففسر العسل بشئ والسمن بشئ ، قال النورى : قيل إنما لم ير النبي عليه السلام قسم أبي بكر لأن إبرار القسم مخصوص بما إذا لم يكن هناك مفسدة ولا مضرة ظاهرة فإن وجه ذلك فلا إبرار ، وأهل المفسدة في ذلك ماعله من سبب انقطاع السبب بهما وهو قتله وتلك الحروب والفتن المترتبة عليه فذكرها خوف شيعوعها ، ويحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لو ذكر له السبب لزم منه أن يوجه بين الناس لمبادرته ، ويحتمل أن يكون خطأه في ترك تعيين الرجال المذكورين ، فالأمر قسمه للزم أن يعينهم ولم يؤمر بذلك إذ لو عينهم لكان نصا على خلافهم ، وقد سبقت مشيئة الله أن الخلافة تكون له هذا الوجه فترك تعيينهم خشية أن يقع في ذلك مفسدة . وقيل هو علم غيب لحاز أن يختص به ويخفيه عن غيره ، وقيل المراد بقوله أخطأت وأصبت أن تعبير الرؤيا مرجعه الظن ، والظن يخطئ ويصيب ، وقيل لما أراد الاستعداد ولم يصبر حتى يفاد جاز منه ما يستفاد فكان المنع كالتأديب له على ذلك . قلت : وجميع ما تقدم من لفظ الخطأ والنوم والتأديب وغيرها إنما أحكيه عن قائله وأسترضي باطلافه في حق الصديق ، وقيل الخطأ في خلع عثمان لأنه في المنام رأى أنه أخذ بالسبب فانقطع به وذلك يدل على اتخاذه بنفسه ، وتفسير أبي بكر بأنه يأخذ به رجل فينقطع به ثم يوصل له ، وعثمان قد قتل قهراً ولم يخلع نفسه فالصواب أن يجعل وصله على ولاية غيره ، وقيل يحتمل أن يكون ترك إبرار القسم لما يدخل في النفوس لاسيما من

الذي انقطع في يده السبب وان كان وصل ، وقد اختلف في تفسير قوله «فقطع» فقيل معناه قتل ، وانكره القاضي أبو بكر بن العربي . قال : ليس معنى قطع قتل إذ لو كان كذلك اشاركه عمر ، لكن قتل عمر لم يكن بسبب الملو بل بجهة عداوة غصوصة وقتل عثمان كان من الجهة التي علاها وهي الولاية فلذلك جعل قتله قطعاً قال : وقوله «ثم وصل» ، يعني بولاية علي فكان الحبل «وصولا» ولكن لم يرفقه علوا ، كذا قال ، وقد تقدم البحث في ذلك ووقع في تنقيح الوركي «ما نصه» : والذي انقطع به ووصل له هو عمر ، لأنه لما قتل رسول الله ﷺ بأهل أشجور وبغمان ، كذا قال : وهو مبنى على أن المذكور في الخبر من الرجال بعد النبي ﷺ اثنان فقط ، ومن اختصار من بعض الرواة . وإلا فعند الجمهور ثلاثة ، وعلى ذلك شرح من تقدم ذكره والله أعلم . قال ابن العربي : وقوله «أخطأت» بعضها ، اختلف في تعيين الخطأ فقيل : وجه الخطأ نسوره على التعبير من غير استئذان واحتله النبي ﷺ لمكانه منه ، قلت : تقدم البحث فيه . قال : وقيل خطأ اقصمه عليه ، وقيل لخطئه السمن والحصل معني واحداً وهما معنيان وأبدوه بأنه قال أخطأت بعضها وأصبت بعضها ولو كان الخطأ في التقسيم في البصار أو في التبين لما قال ذلك لأنه ليس من الرؤيا . وقال ابن الجوزي : الإشارة في قوله «أصبت وأخطأت» ، تنبيهه الرؤيا ، وقال ابن العربي : بل هذا لا يلزم لأنه يصح أن يراد به أخطأت في بعض ما جرى وأصبت في البعض . ثم قال ابن العربي : وأخبرني أبي أنه قيل وجه الخطأ أن الصواب في التعبير أن الرسول هو الطلة والسمن والحصل القرآن والسنة ، وقيل : وجه الخطأ أنه جعل السبب الحق وعثمان لم ينقطع به الحق وإنما الحق أن الولاية كانت بالنبوة ثم صارت بالخلافة فأنصت لأبي بكر وأمر ثم انقطعت بغمان لما كان ظن به ثم صحت برأيه فأعلمه الله ولحق بأصحابه . قال : وسألت بعض الشيوخ العارفين عن تعيين الوجه الذي أخطأ فيه أبو بكر فقال : من الذي يعرفه ، وإن كان تقدم أبي بكر بين يدي النبي ﷺ للتعبير خطأ فالتقدم بين يدي أبي بكر لتعيين خطئه أعظم وأعظم ، فالذي يقتضيه الدين والحزم الكف عن ذلك . وقال الكرماني : إنما أقدموا على تبين ذلك مع كون النبي ﷺ لم يبينه لأنه كان يلزم من تبينه مفسدة إذ ذاك فزالت بعده ، مع أن جميع ماذكروه إنما هو بطريق الاحتمال ولا جزم في شيء من ذلك . وفي الحديث من الفوائد أن الرؤيا ليست لأول عابر كما تقدم تقريره ، يمكن قال إبراهيم بن عبد الله الكرماني : المعبر لا يغير الرؤيا عن وجهها عبارة عابر ولا غيره ، وكيف يستطيع مخلوق أن يغير ما كانت نسخته من أم الكتاب ، غير أنه يستحب لمن لم يتدرب في علم التأويل أن لا يتعرض لما سبق إليه من لا يشك في أمانته ودينه . قلت : وهذا مبنى على تسليم أن المراني تنسخ من أم الكتاب على وفق ما يعبرها العارف ، وما المانع أنها تنسخ على وفق ما يعبرها أول عابر ، وأنه لا يستحب إمرار القمم إذا كان فيه مفسدة . وفيه أن من قال أقدم لا كفارة عليه ، لأن أبا بكر لم يزد على قوله «أقسمت» ، كذا قاله عياض ، ورده النووي بأن الذي في جميع نسخ صحيح مسلم أنه قال «فوالله يا رسول الله لتحدثني» ، وهذا صريح عيين . قلت : وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الإيمان والندور . قال ابن التين : فيه أن الأمر بإمرار القمم خاص بما يجوز الاطلاع عليه ، ومن ثم لم يبر قسم أبي بكر اسكونه سأل ما لا يجوز الاطلاع عليه لكل أحد . قلت : فيحتمل أن يكون منعه ذلك لما سأله جمهوراً وأن يكون أعلمه بذلك مرا . وفيه الحث على تعليم علم الرؤيا وعلى تعبيرها وترك إغفال السؤال عنه ، وتفصيلها لما تشتمل عليه من الاطلاع على بعض الغيب وأمرار المسكّنات قال ابن هبيرة : وفي السؤال من أبي بكر أولاً وآخرها وجواب النبي ﷺ دلالة على

انبطأ أبى بكر معه وإدلاله عليه . رفيه أنه لا يصبر الرقيا إلا عالم فاصح أمين حبيب وفيه أن العابر قد يخطئ . وقد يصيب . وأن العالم بالزبير أن يسكت عن تسمية الرقيا أو بعضها عند وجهان الدكتان على الذكر . قال الملب : وعلمه إذا كان في ذلك عموم . قام لو كانت مخصوصة بواحد مثلا فلا بأس أن يخبره ليعد الصبر ويكون على أمانة من تزول الحياء . وفيه جواز إظهار العالم ما يحسن من العلم إذا خلاصت نيته وأمن العجب ، وكلام العالم بالعالم بحضرة من هو أعلم منه إذا أذن له في ذلك صريحا أو ما قام مقامه ، ويؤخذ منه جواز مثله في الاقتداء والحكم . وأن للتلميذ أن يقسم على معمله أن يفيد الحكم

٤٨ - باب تسمية الرقيا بعد صلاة الصبح

٧٠٤٧ - **ع** شاش مؤمل بن هشام أبو هاشم حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا عوف حدثنا أبو رجاء **ع** حدثنا ثمر بن جندب رضى الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يعنى بما يكتو أن يقول لأصحابه : هل رأى أحد منكم من رؤيا ؟ قال فيقص عليه ما شاء الله أن يقص . وإنه قال لا ذات سخدة : إنه أتاني الليلة آتيان وإنهما ابتدئاني وإنهما قال لي : انطلق . وإن انطلقتُ معها ، وإنا أتينا على رجل مضطجع ، وإذا آخر قائم عليه بصخرة ، وإذا هو يهوى بالصخرة لرأسه فيثلغ رأسه فيثد هذه الحجر ها هنا ، فيتم الحجر فيأخذه فلا يرجع إليه حتى يصبح رأسه كما كان ، ثم يعود عليه فيقول به مثل ما فعل به للرء الأولى . قال قلت لهما : سبحان الله ما هذان ؟ قال قال لي : انطلق انطلق ، فانطلقنا فأتينا على رجل مستلق راقعا ، وإذا آخر قائم عليه يكأوب من حديقته ، وإذا هو يأتي أحد شقي وجهه فيشترش شرش ثدقه إلى قفاه ، وينخره إلى قفاه ، وتبينه إلى قفاه ، قال وربما قال أبو رجاء فيشقي . قال ثم يتحول إلى الجانب الآخر فيقتل به مثل ما فعل بالجانب الأول ، فما يفرغ من ذلك الجانب حتى يصبح ذلك الجانب كما كان ، ثم يعود عليه فيفعل مثل ما فعل للرء الأولى . قال قلت : سبحان الله ما هذان ؟ قال قال لي : انطلق انطلق ، فانطلقنا فأتينا على مثل القنود . قال وأحسب أنه كان يقول : فإذا فيه لقط وأصوات . قال فاطمنا فيه فإذا فيه رجال ونساء مراء ، وإذا هم يأتهم لخب من أسفل منهم ، فإذا أنام ذلك الهمب ضوضوا قال قلت لهما : ما هؤلاء ؟ قال قال لي : انطلق انطلق . قال فانطلقنا فأتينا على نهر حبيب أنه كان يقول أحمر مثل القدم ، وإذا في النهر رجل سابح يسبح ، وإذا على شط النهر رجل قد جمع عنده حجارة كثيرة ، وإذا ذلك السابح يسبح ما يسبح ، ثم يأتي ذلك القمى قد جمع عنده الحجارة فيفقر له فاه فيلقمه حجرا فينطلق يسبح ثم يرجع إليه ، كلما رجع إليه فقر له فاه فلقمه حجرا . قال قلت لهما : ما هذان ؟ قال قال لي : انطلق انطلق . قال فانطلقنا فأتينا على رجل كريم المراء كما كريم ما أنت راه رجلا امرأة ، وإذا عنده نار يحشها ويسمى حو لها .

قال قلتُ لها : ما هذا ؟ قال قالا لي : انطلق ، انطلق . فانطلقنا فأتينا على روضةٍ منبثةٍ فيها من كلِّ لونٍ الربيع ، وإذا بينَ ظهري الروضة رجلٌ طويلٌ لا أكادُ أرى رأسه طويلاً في السماء ، وإذا حولَ الرجل من أكرهٍ ولهانَ رأيهم قط . قال قلتُ لها : ما هذا ، ما هؤلاء ؟ قال قالا لي : انطلق ، انطلق . فانطلقنا فأتينا إلى روضةٍ عظيمةٍ لم أرَ روضةً قط أعظمَ منها ولا أحسنَ . قال قالا لي : ارتق ، فارتقيتُ فيها قال فارتقيتُ فيها فأتيتُها إلى مدينةٍ مهنيّةٍ بلبينٍ ذهبٍ وابنِ فضةٍ ، فأتينا بابَ المدينةِ فاستفتحنا ففتحَ لنا ، فدَخَلناها فتلقانا فيها رجالٌ شطَرٌ من خَلْفهم كأحسنِ ما أنتَ راه وشطَرٌ كأفصحِ ما أنتَ راه ، قال قالا لهم : اذهبوا فقموا في ذلك للنهر ، قال وإذا نهرٌ صتريٌّ يجري كأنَّ ماءهُ الحَضُّ من البياضِ فذهبوا فوقوا فيه ، ثم رجعوا إلينا قد ذهبَ ذلك للسودِ فهم فصاروا في أحسنِ صدارة . قال قالا لي : هذو جنةٌ عدنٍ وهذاكَ منزلك . قال فمنا بصرى صعداً ، فإذا قصرٌ مثلُ الرابطةِ البيضاء ، قال : قالا لي هذاكَ منزلك ، قال قلتُ لها : باركَ اللهُ فيكما ، ذراني فأدخلكُ ، قالا : أما الآن فلا ، وأنتَ داخِله . قال قلتُ لها : فاني قد رأيتُ منذُ الليلة عجباً ، فما هذا الذي رأيتُ ؟ قال قالا لي : أما إنا سنخبرُكَ : أما الرجلُ الأولُ الذي أتيتَ عليه يُشَلِّغُ رأسه بالحجرِ فإنه الرجلُ يأخذُ بالقرآنِ فيرفضه ويُبْأَمُ عن الصلاة المكتوبة . وأما الرجلُ الذي أتيتَ عليه بشرشُرٍ شدقه إلى قفاه ويخزُّه إلى قفاه وعينه إلى قفاه فإنه الرجلُ يقدور من بيته فيكذبُ للكذبةِ تبلغُ الآفاق . وأما الرجالُ والنساءُ العراةُ الذين في مثلِ بناءِ التثبورِ فهمُ الزناةُ والزواني . وأما الرجلُ الذي أتيتَ عليه يسبحُ في النهرِ ويُلقمُ الحجرَ فإنه آكلُ الرِّبَا . وأما الرجلُ للكريةِ المرأةِ الذي عند النارِ يحشُّها ويسمى حولهها فإنه مالكُ خازنُ جهنم . وأما الرجلُ للطويلِ الذي في الروضةِ فإنه إبراهيمُ عليه السلام . وأما الولدانُ الذين حولهُ فكلُّ مولودٍ ماتَ على الفطرة . قال فقال بعضُ المسلمين : يا رسولَ اللهِ وأولادُ المشركين ؟ فقال رسولُ اللهِ ﷺ : وأولادُ المشركين . وأما للقومُ للذين كانوا شطَرٌ منهم حسناً وشطَرٌ قبيحاً فأنهم قومٌ خَلَطُوا عملاً صالحاً وآخرَ سيئاً نجَّأهم اللهُ عنهم »

قوله (باب تعبير الرُّبَا بعد صلاة الصبح) فيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه عبد الرزاق عن حماد بن عمار عن سميد ابن عبد الرحمن عن بعض علمائهم قال : لا تقصص رؤياك على امرأة ولا تخبر بها حتى تطلع الشمس . وفيه إشارة إلى الرد على من قال من أهل التعبير أن المستحب أن يسكن تعبير الرُّبَا من بعد طلوع الشمس إلى الرابعة ومن العصر إلى قبل المغرب ، فإن الحديث دال على استحباب تعبيرها قبل طلوع الشمس ، ولا يخالف قولهم بكرة تعبيرها في أوقات كراهة الصلاة . قال الملب : تعبير الرُّبَا عند صلاة الصبح أرل من غيره من الأوقات لحفظ صاحبها لها أقرب عهد بها فقبل ما يمرض له نسياماً ، ولحضر ذهن العابر رقة فغله بالفكرة فيما يتعلق بعاشه

وليدرف الرائي ما يعرض له بسبب رؤياه ليستبشر بالخير ويحذر من الشر وبإدب لذلك ، فربما كان في الرؤيا تحذير من مصيبة فيكف عنها ، وربما كانت انذارا لآمر فيكون له موقفا ، قال : فلهذه عدة فوائد لتعبير الرؤيا أول النهار انتهى ملخصا . **قوله** (حدثنا) في رواية غير أبي ذر : حدثني ، **قوله** (مؤمل) بورن محمد مهووز (ابن هشام أبو هاشم) كذا لأبي ذر من بعض مشايخه وقال : الصواب أبو هشام وكذا هو عند غير أبي ذر ، وهو من واقف كنيته اسم أبيه ، وكان صهر إسماعيل شيخه في هذا الحديث على ابنته ، ولم يخرج عنه البخاري عن غير إسماعيل ، وقد أخرج البخاري عنه هذا الحديث هنا تاما ، وأخرج في الصلاة قبل الجمعة وفي الأحاديث الانبياء وفي التفسير عنه بهذا السند أطرافا ، وأخرجه أيضا تاما في أواخر كتاب الجنائز عن موسى بن إسماعيل عن جرير بن حازم عن أبي رجا . وأخرج في الصلاة وفي التوحيد وفي البيوع وفي بدء الحلق وفي الجهاد وفي الأحاديث الانبياء وفي الأدب عنه منه بالسند المذكور أطرافا ، وأخرج مسلم قطعة من أوله من طريق جرير بن حازم ، وأخرجه أحمد بن يربط بن هارون عن جرير بن هاشم ، وأخرجه أيضا عن محمد بن جعفر غندر عنه عن هوف بن هاشم . **قوله** (حدثنا إسماعيل بن إبراهيم) هو الذي يقال له ابن طيبة ، وشيخه عوف هو الأهرابي ، وأبو رجا هو الطاطري واسمه عمران ، والسند كله بصريون . **قوله** (كان رسول الله ﷺ يعني ما يكثر أن يقول لأصحابه) كذا لأبي ذر عن السكسيمي ، وله من غيره بأسقاط يعني ، وكذا وقع عند الثباين ، وفي رواية النسفي وكذا في رواية محمد بن جهم **قوله** ما يقول لأصحابه ، وقد تقدم في بدء الوحي ما نقل ابن مالك أنها يعني ، وما يكثر ، قال الطيبي قوله ما يكثر خبر كان وما موصولة ويكثر صلته والضمير الراجع إلى ما قبل يقول وإن يقول قائل يكثر وهل رأى أحد منكم هو المتقول أي رسول الله ﷺ كائنا من النضر الذين كثر منهم هذا القول ، فوضع ما وضع من تفخيا وتعليلها لجانبه ، وتحريره كان رسول الله ﷺ مجيد تعبیر الرؤيا ، وكان له مشارك في ذلك منهم ، لأن الاكثار من هذا القول لا يصدر إلا ممن تدرب فيه ووثق بأصابته كقولك كان زيد من العلماء بالتحق ومنه قول صاحب السجن ليوسف عليه السلام (نبشأ بثأوله إنا نراك من المحسنين) أي من المجيدين في عبارة الرؤيا ، وعلما ذلك بما رأياه منه ، هذا من حيث البيان ، وأما من حيث النحر فيجوز أن يكون قوله هل رأى أحد منكم رؤيا ، مبتدأ والخبر مقدم عليه على تأويل هذا القول ما يكثر رسول الله ﷺ أن يقوله ، ثم أشار إلى ترجيح الوجه السابق والمتبادر هو الثاني وهو الذي اتفق عليه أكثر الشارحين . **قوله** (فيقص) بهم أوله وفتح الألف . **قوله** (ماشاء الله) في رواية يربط . **قوله** في الثانية لقاصي ، ووقع في رواية جرير بن حازم : فسأل يوما فقال : هل رأى أحد رؤيا ؟ قلنا : لا . قال : امكن رأيك القيلة ، قال الطيبي : وجه الاستدراك أنه كان يجب أن يعبر لهم الرؤيا ، فلما قالوا ما رأينا شيئا كأنه قال : أتم ما رأيتم شيئا لكنني رأيت ، وفي رواية أبي خلفه بفتح المدجمة وسكون اللام واسمه خالد بن دينار عن أبي رجا عن سمرة ، أن النبي ﷺ دخل المسجد يوما فقال : هل رأى أحد منكم رؤيا فليحدث بها ، فلم يحدث أحد بشيء فقال : اني رأيت رؤيا فاسمعوا مني ، أخرجه أبو حنيفة . **قوله** (والله قال لنا ذات غداة) لفظه ذات ، زائد أو هو من اذاعة الشيء إلى اسمه ، وفي رواية جرير بن حازم عنه : وكان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه ، وفي رواية يربط بن هارون عنه : إذا صلى صلاة الغداة ، وفي رواية وهب بن جرير عن أبيه عند مسلم : إذا صلى الصبح

وبه تظهر مناسبة الترجمة وذكر ابن أبي حاتم من طريق زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال صل بنا رسول الله ﷺ يوما صلاة الفجر فجلس ، الحديث بطريقه نحو حديث سمرة ، والرازي له عن زيد ضعيف . وأخرج أبو داود والنسائي من حديث الأعرج عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول : هل رأى أحد اليلة رؤيا ، وأخرج الطبراني بسند جيد عن أبي أمامة قال : خرج علينا رسول الله ﷺ بعد صلاة الصبح فقال : ان رأيت اليلة رؤيا هي حق فاعفلوها ، فنذكر حديثا فيه أشياء يشبه بعضها ما في حديث سمرة ، لكن يظهر من سياقه أنه حديث آخر ، فإن في أوله : أنا في رجل فأخذ بيدي فاستقبني حتى أتى جبلا طويلا وعرا فقال لي : ارقه ، فقلت : لا أستطيع ، فقال : إني سأرسله لك ، فجعلت كلما وضعت قدمي وضعتا على درجة حتى استويت على سراء الجبل ، ثم اطلقنا فإذا نحن برجال وناسا مشقة أشداقهم ، فقلت : من هؤلاء ، قال : الذين يقولون مالا يملكون ، الحديث . قوله (أنه أنا في اليلة) بالنصب . قوله (آتيان) في رواية هروثة عن هوف عند ابن أبي شيبة ، اثنتان أو آتيان ، بآتيك وفي رواية جرير . رأيت رجلين آتياني ، وفي حديث علي : رأيت ملكين ، وشيأتني في آخر الحديث انهما جهربيل وميكابيل . . قوله (وانهما ابتعثاني) بوحدة ثم مثناة وبعد الدين المهمة مثناة كذا للأكثر ، وفي رواية الكشيمنى بنون ثم موحدة ومعنى ابتعثاني أرسلاني ، كذا قال في الصحاح بعثه وابتعثه أرسلته ، يقال ابتعث إذا أناره وأذهبه ، وقال ابن جرير . معنى ابتعثاني أيقظاني ، ويحتمل أن يكون وأى في المنام انهما أيقظاه فرأى ما رأى في المنام ووصفه بعد أن أفاق على أن منامه كالبقرة ، لكن لما رأى مثالا كشفه التعبير دل على أنه كان مناما . قوله (واني انطلقت معهما) زاد جرير بن حازم في روايته ، إلى الأرض المقدسة وعند أحد إلى أرض فضاء أو أرض مستوية ، وفي حديث علي : فاطلقنا في إلى السماء . . قوله (وأنا آتيانا على رجل مضطجع) في رواية جرير . مستلق على فضاء . . قوله (وإذا آخر قائم عليه بصخرة) في رواية جرير . بفهر أو صخرة ، وفي حديث علي : فررت على ملك وأمامه آدمي ويبد الملك صخرة يضرب بها هامة الأدمى . . قوله (جهوى) بفتح أوله وكسر الواو أى يسقط ، يقال هوى بالفتح جهوى هو يسقط إلى أسفل ، وضبطه ابن التين بضم أوله من الرباهى ، ويقال أهوى من بعد وهوى بفتح الواو من قرب . قوله (بالصخرة لرأسه فيتلخ) بفتح أوله وسكون اللام ، وفتح الهمزة أى يشدخه ، وقد وقع في رواية جرير : فيشدخ ، والشدخ كسر الشى . الاجرف . قوله (فيتدهده الحجر) بفتح الهمزة بين يديهما هاء ساكنة . وفي رواية الكشيمنى في يتدأدا بهمزتين بدل الهمزة ، وفي رواية النسائي وكذا هو في رواية جرير بن حازم . فيتدهدها ، بهاء ثم همزة وكل بمعنى . والمراد أنه دفعه من علو إلى أسفل ، وتددهه إذا انحط ، والهمزة تبدل من الهاء كثيرا وتبدأ وتخرج وهو بمعناه قوله (ههنا) أى إلى جهة الضارب . قوله (فيتبع الحجر) أى الذي رمى به (فيأخذه) في رواية جرير . فإذا ذهب ليأخذه . . قوله (فلا يرجع إليه) أى إلى الذي شدخ رأسه . قوله (حتى يصح رأسه) في رواية جرير حتى د بلسم . وعند أحمد : عاد رأسه كما كان ، وفي حديث علي فيقع دماؤه جانبا وتقع الصخرة جانبا . . قوله (ثم يعود عليه) في رواية جرير . فيعود إليه . . قوله (مثل ما فعل به مرة الأولى) كذا لابن ذر والنسائي وغيرهما . وكذا في رواية أنضر بن شميل من عرف عند أبي عوانة . المرة الأولى ، وهو المراد بالرواية الأخرى وفي رواية جرير : فيصنع مثل ذلك ، قال ابن العربي : جعلت العقوبة في رأس هذه النومة عن الصلاة والنوم موضعه الرأس

قوله (انطلق انطلق) كذا في المواضع كلها بالتحريك ، وسقط في بعضها التكرار لبعدهم ، وأما في رواية جرير فليس فيها سبحانه الله وفيها انطلق ، مرة واحدة . **قوله** (فأنينا فأنينا على رجل مستلق انقاه ، وإذا آخر قائم عليه بكارب من حديد) تقدم في الجنائز ضبط السكراب وبين الاختلاف فيه ، ووقع في حديث علي ، فإذا أنا بملك وأمامه آدمي . وبعد الملك كارب من حديد فيضعه في شدة الأيمن فيشقه ، الحديث ، **قوله** (فبشرشر شدقه إلى قفاه) أي يقطعه شقا ، والشدق جانب الفم ، وفي رواية جرير ، فيدخله في شدة فيشقه حتى يبلغ قفاه . **قوله** (ومنخره) كذا بالإفراد وهو المناسب ، وفي رواية جرير ، ومنخره ، بالثنية . **قوله** (قال وربما قال أبو رجاء فيشق) أي بدل فبشرشر ، وهذه الرواية ليست عند محمد بن جعفر . **قوله** (ثم يتحول إلى الجانب الآخر الخ) اختصره في رواية جرير بن حازم واقطعه ، ثم يخرج ، فيدخله في شدة الآخر ويلثم هذا الشق فهو يفعل ذلك به ، قال ابن العربي : شرشرة شق الكذاب إزال العقوبة بحمل المعصية ، وعلى هذا تجري العقوبة في الآخرة بخلاف الدنيا . ووقعت هذه الفضة مقدمة في رواية جرير على قصة الذي يدخل رأسه . قال الكرماني : الوار لا ترتب ، والاختلاف في كونه مستلقا وفي الأخرى مضطجعا والآخر كان جالسا وفي الأخرى قائما بحمل على اختلاف حال كل منهما . **قوله** (فأنينا على مثل النور) في رواية محمد بن جعفر ، مثل بناء النور ، زاد جرير ، أعلاه ضيق وأسفله واسع يوقد تحته نارا ، كذا فيه بالنصب ووقع في رواية أحمد ، توقد تحته نار ، بالرفع وهي رواية أبي ذر وعليها اقتصر الحميدي في جمعه وهو واضح . وقال ابن مالك في كلامه على مواضع من البخاري ، يوقد تحته نارا ، بالنصب على التمييز وأسند يوقد إلى ضمير عائد على النقب كقولك مردت بإسراف يتضوع من أردانها طيبا والتقدير يتضوع طيب من أردانها ، فكأنه قال : توقد ناره تحته فيصح نصب نارا على التمييز . قال ويجوز أن يكون قائل توقد موصولا بتمته لحذف واقيت صلته دالة عليه لوضوح المعنى ، والتقدير يتوقد الذي تحته نارا وهو على التمييز أيضا ، وذكر لحذف الموصول في مثل هذا عدة شواهد . **قوله** (وأحب أنه كان يقول فإذا فيه لفظ وأصوات) في رواية جرير ، نقب قد بنى بناء النور وفيه رجال ونساء . **قوله** (وإذا هم يأقيم لخب من أسفل منهم ، فإذا أنام ذلك اللهب ضوضوا) بغير همزة للاكثر وحكي الحذر أي رفوا أصواتهم عن اللمعة ومنهم من سهل الهمزة ، قال في النهاية : الضوضاء أصوات الناس ولفظهم وكذا الضوضى بلاهاء مقصور ، وقال الحميدي : المصدر بغير همز ، وفي رواية جرير ، فإذا اقتربت ارتفع ، حتى كادوا أن يخرجوا ، فإذا خمد رجعا ، وصعد أحمد ، فإذا أوقدت ، بدل ، اقتربت . **قوله** (فأنينا على نهر حديث أنه كان يقول أحمر مثل الدم) في رواية جرير بن حازم ، على نهر من دم ، ولم يقل حديث . **قوله** (ساجح بسبح) بفتح أوله وسكون المهملة بعدما موحدة مفتوحة ثم جاء مهلة أي يهرم . **قوله** (ساجح داسيح بفتحعين والموحدة خفيفة . **قوله** (ثم يأتي ذلك الذي) فاهل ، يأتي ، هو الساجح . وذلك في موضع نصب على المفعولية . **قوله** (فيفخر) بفتح أوله وسكون الفاء وفتح الفين المجمة بعدما راه أي يفتح وزنه ومناه . **قوله** (كلما رجع إليه) في رواية المستمل ، كما رجع إليه ففقر له فاه ، ووقع في رواية جرير بن حازم ، فأقبل الرجل الذي في النهر فإذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجر في فيه ووده حيث كان ، ويجمع بين الروایتين أنه إذا أراد أن يخرج ففرأه وأنه يلقمه الحجر برمي إياه . **قوله** (كرية المرافة) بفتح الميم وسكون الراء وهمزة مدودة بعدما هاء تأنيث ، قال ابن النجاشي : أصله المرافة تحركت الباء وانفتح ما قبلها

فأبقت ألفا وزنه مفصلة . قوله (كما كره ما أنت وام رجلا مرآة) بفتح الميم أى فبيح المنظر . قوله (فإذا عنده نار)
 فى رواية يحيى بن سعيد الفطاني عن عرف عند الاسماعيل « عند نار » . قوله (بحثها) بفتح أوله وبضم الحاء المهملة
 وتشديد الشين المعجمة من الثلاث ، وحكى فى المطالع ضم أوله من الرباعى ، وفى رواية جرير بن حازم « بحثها » ،
 بسكون الحاء وضم الدالين المعجمة المكررة . قوله (وبى حولها) فى رواية جرير « وبوقدها » وهو تفسير ببحثها
 قال الجرهمي : حدثت النار أحتما حشا أو قنما ، وقال فى التهذيب : حدثت النار بالحطب ضمت ما تفرق من
 الحطب الى النار ، وقال ابن العربى : حش ناره حركها . قوله (فأنينا على روضة معتمة) بضم الميم وسكون المهملة
 وكسر المثناة وتخفيف الميم بمد ما . تأنيث ، وليد منهم بفتح المثناة وتشديد الميم يقال أعتم البيت إذا اكتمل
 ونخلة عتيمة طرية ، وقال الداودى اعتمدت الروضة غطائها الحصب ، وهذا كله على الرواية بتشديد الميم ، قال
 ابن التين : ولا يظهر للتخفيف وجه قلت : الذى يظهر أنه من المعتمة وهو شدة الظلام فرصفها بشدة الحضرة كقول
 تعالى (مداهماتان) وضبط ابن بطال روضه معتمة بكسر الهمزة وتشديد النون ، ثم نقل عن ابن دريد :
 واد أغن ومنع إذا كثرت شجره ، وقال الخليل : روضة غناء كثيرة العشب ، وفى رواية جرير بن حازم « روضة
 خضراء وإذا فيها شجرة عظيمة » . قوله (من كل لون الريح) كذا لاكثر ، وفى رواية الكشمي « نور » بفتح
 النون وبراء بدل لون . وهى رواية النضر بن شميل عند أبى عوانة ، والنور بالفتح الزهر . قوله (إذا بين ظهري
 الروضة) بفتح الراء وكسر الياء التبعانية تنفية ظهري ، وفى رواية يحيى بن سعيد « بين ظهرائى » وهما بمعنى والمراد
 وسطها . قوله (رجل طويل) زاد النضر « قائم » . قوله (لا أكاد أرى رأسه طولاً) بالنصب على التمييز ، قوله (وإذا
 حول الرجل من أكثر ولدان رأيهم قط) قال الطائى : أصل هذا الكلام وإذا حول الرجل ولدان مارأيت ولدانا
 قط أكثر منهم ، ونظيره . قوله بعد ذلك « لم أر روضة قط أعظم منها » لما إن كان هذا التركيب يتضمن معنى
 النفي جازت زيادة « من وقط » التى تختص بالماضى المنقضى وقال ابن مالك جاز استعمال قط فى المثلث فى هذه الرواية
 وهو جائز وغفل أكثرهم عن ذلك فخصوه بالماضى المنقضى . قلت : والذى وجهه به الطائى حسن جداً ، ووجهه
 الكرماني بأنه يجوز أن يكون اكتفى بالماضى الذى يلزم من التركيب إذا المعنى : ما رأيتم أكثر من ذلك ، أو النفي
 مقدر . وسبق نظيره فى قوله فى صلاة الكسوف « أصلى باطول قيام رأيته قط » . قوله (فقلت لها ما هؤلاء) فى بعض
 الطرق « ما هذا » وعليها شرح الطائى . قوله (فأنينا الى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منها ولا أحسن ،
 قال قال لى : إرقى فارتقيت فيها) فى رواية أحمد والنسائي وأبى عوانة والاسماعيل « الى درجة » بدل
 « روضة » والدرجة الشجرة الكبيرة ، وفيه « فصعدا بنى فى الشجرة » وهى التى تناسب الرقى والصعود . قوله
 (فأنهينا الى مدينة مبنية بلبن ذهب وابن فضة) اللبن بفتح اللام وكسر الموحدة جمع لبنه وأصاها ما يبنى به من
 طين وفى رواية جرير بن حازم « فأدخلاني داراً لم أر قط أحسن منها » فيها رجال شبوخ وشباب ونساء وفتيان . ثم
 أخرجاني منها فأدخلاني داراً هى أحسن منها . قوله (فتأقنا فيها رجال شطرنج خلفهم) بفتح الحاء وسكون
 اللام بمد ما قاف أى هينهم ، وقوله شطرنج مبتدأ وكأحسن الخبر والكاف زائدة والجملة صفة رجال ، وهذا
 الاطلاق يحتمل أن يكون المراد أن نصفهم حسن كله ونصفهم قبيح كله ، ويحتمل أن يكون كل واحد منهم نصفه
 حسن ونصفه قبيح ، والثانى هو المراد ، ويقوده قولهم فى صفة « هؤلاء قوم خاطوا » أى عمل كل منهم عملاً

صالحا وخلطه بفعل صى . **قوله** (فقعوا في ذلك النهر) بصيغة فعل الأمر بالفوق ، والمراد أنهم ينغمسون فيه
ليمسوا تلك الصفة بهذا الماء الخاص . **قوله** (نهر معترض) أى يجرى عرضا . **قوله** (كأن ماء المحض) بفتح
الميم وسكون المهملة بعدما ضاد معجمة هو اللبن الخالص عن الماء حلوا كان أو حامضا ، وقد بين جمة التشبيه بقوله
« من البياض » وفي رواية الندي والاسماعيل « في البياض » قال الطائي . كأنهم سموا اللبن بالصفه ثم استعمل في كل
صاف قال : ويحتمل أن يراد بالماء المذكور عفو الله عنهم أو الثوبة منهم كما في الحديث « اغسل خطاياي بالماء
والنَّاج والبرد » . **قوله** (ذهب ذلك السوء عنهم) أى صار القبح كالسوء الحسن ، ولذلك قال : وصاروا في أحسن
صورة . **قوله** (قالا لى هذه جنة عدن) يعنى المدينة . **قوله** (فسما) بفتح السين المهملة وتخفيف الميم أى نظر الى
فوق ، وقوله (صعدا) بهم المهملتين أى ارتفع كثيرا ، وضبطه ابن التين بفتح العين وادغمهم ضمها . **قوله**
(مثل الربابة) بفتح الراء وتخفيف الموحدين المفتوحتين وهى السحابة البيضاء ، ويقال اسكل سحابة منفردة
دون السحاب ولو لم تكن بيضاء ، وقال الخطابي : الربابة السحابة التى ركب بعضها على بعض ، وفي رواية جرير
« فرفعت رأسى فإذا هو في السحاب » . **قوله** (ذرائى فأدخله ، قالا : أما الآن فلا وأنت داخله) في رواية جرير
ابن حازم « فقلت دعانى أدخل منزلى ، قالا : انه بقى لك عمر لم تستكله ، ولو استكلمته أتيت منزلك . **قوله** (فأتى
قد رأيت منذ الليلة عجبا فما هذا الذى رأيت ، قال قالا أما) بتخفيف اللميم (إنا صنعبرك) في رواية جرير
« فقلت طرفما بين الليلة » وهى بموحدة وادغمهم بفون ، فأخبرانى عما رأيت ، قالا نعم . **قوله** (فبرفضه) بكسر
الفاء ويقال بضمها ، قال ابن هبيرة : رفض القرآن بعد حفظه جناية عظيمة لأنه يوم أنه رأى فيه ما يوجب رفضه
فلما رفض أشرف الأشياء وهو القرآن عرقب في أشرف أعضائه وهو الرأس . **قوله** (وينام عن الصلاة
المسكوبة) هذا أوضح من رواية جرير بن حازم بانظروا له الله القرآن فنام عنه بالليل ولم يعمل فيه بالنهار ،
فان ظاهره أنه يذهب على ترك قراءة القرآن بالليل ، بخلاف رواية عوف فإنه على ترك الصلاة المسكوبة ، ويحتمل
أن يكون التعذيب على مجموع الأمرين ترك القراءة وترك العمل . **قوله** (يغدو من بيته) أى يخرج منه مبكرا .
قوله (فيكذب الكذبة تبلغ الآفاق) في رواية جرير بن حازم « فكذب يحدث بالكذبة فعمله حتى
تبلغ الآفاق فيصنع به الى يوم القيامة » وفي رواية موسى بن اسماعيل في أواخر الجنائز « والرجل الذى رأيت
يعنى شدة كذابه » قال ابن مالك : لا بد من جعل الموصوف الذى هنا للذين كالعلماء حتى جاز دخول الفاء
في خبره ، أى المراد هو وأمثاله ، كذا نقله الكرماني ، وانظروا ابن مالك في هذا شامدا على أن الحكم قد يستحق
بحظه العلة ، وذلك أن المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره إلا اذا كان شديدا من الشرطية في العموم واستقبال
ما يتم به المعنى ، نحو الذى يأبى فسكرم ، ولو كان المقصود بالذى معينا ذاك مشابهة من وامتنع دخول الفاء
على الخبر كما يمتنع دخولها على أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين نحو زيد فسكرم لم يجر ، فكذا الذى لا يجوز
الذى يأبى إذا قصدت به معينا ، لكن الذى بنى هذا قصد التعيين شديدا في اللفظ بالذى يأبى عند قصد العموم
لجاز دخول الفاء حلا تشبيهه على التشبيه ، ونظيره قوله تعالى (وما أصابكم يوم النقي الجمعان فيأذن الله) فان مدلول
دعا ، معين ومدلول « أصابكم » ماض ، إلا أنه روى فيه التشبيه اللفظي لثبته هذه الآية بقوله تعالى (وما أصابكم
من مصيبة فبما كسبت أيديكم) فأجرى « ماض » مصاحبة الفاء مجرى واحدا انتهى . قال الطائي : هذا كلام متين ،

لكن جواب المالكين تفصيل تلك الروايات المتعددة المهمة لابد من ذكر كافة التفصيل أدلة تدبرها فالغناء جواب أما ثم قال : والغناء في قوله « فأولاد الناس » جاز دخولها على الخبر لأن الجملة مدحوفة على مدحول « أما » في قوله « أما الرجل » وقد تحذف الغناء في بعض المحذوفات نظرا إلى أن « أما لما حذفت حذفت مقتضاها وكلاهما يحتاجان وبالله التوفيق . وقوله « تحمل بالتخفيف الأكثر » وبعضهم بالتشديد ، وإنما استحق التعذيب لما بنشأ عن تلك الكذب من المفاسد وهو فيها مخار غير مكره ولا مأجور . قال ابن هبيرة : لما كان الكاذب يساعد نفسه ودينه لسانه على الكذب يروج باطله وقعت المشاركة بينهم في العقوبة . قوله (في مثل بناء النور) في رواية جرير « والذي وأبته في القرب » : قوله (فهم الرواة) مناسبة العري لهم لاستحقاقهم أن يفضحوا لأن عادتهم أن يستتروا في الخلوة فموجبوا بالهتك ، والحكمة في إتيان العذاب من تحتهم كون جنائهم من أعضائهم السفلى . قوله (فإنه آكل الربا) قال ابن هبيرة إنما عرقب آكل الربا بسباحته في النهر الأحمر وإقامه الحجارة لأن أصل الربا يجرى في الذهب والذهب أحمر ، وأما إقام الملك له الحجر فإنه إشارة إلى أنه لا يفتني عنه شيئا وكذلك الربا فإن صاحبه يتخيل أن ماله يزداد راقه من ورائه محقه . قوله (الذي عند النار) في رواية الكشميهني عنده النار ، قوله (عازن جهنم) إنما كان كرية الروبة لأن في ذلك زيادة في عذاب أهل النار . قوله (وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم) في رواية جرير « والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم » ، وإنما اختص إبراهيم لأنه أبو المسلمين ، قال تعالى (ملأ إبراهيم إبراهيم) وقال تعالى (إن أولى الناس بإبراهيم للذين آمنوه) الآية (وأما الولدان الذين حولهم فكل مولود مات على الفطرة) في رواية النضر بن شميل « ولد على الفطرة » ، وهي أشبه بقوله في الرواية الأخرى « وأولاد المشركين » وفي رواية جرير « فأولاد الناس » لم أر ذلك إلا في هذه الطريق ، ووقع في حديث أبي أمامة الذي يسمى عليه في أول شرح هذا الحديث « ثم انطلقنا فإذا نحن بمجوار وغلجان بلبون بين نهرين ، فقلت ما هؤلاء قال : ذرية المؤمنين . » قوله (فقال بعض المسلمين) لم أفت على اسمه . قوله (وأولاد المشركين) تقدم البحث فيه مستوفي في آخر الجناز وظاهره أنه ~~يقول~~ الحقهم بأولاد المسلمين في حكم الآخرة ولا يعارض قوله : هم من آباؤهم لأن ذلك حكم الدنيا . قوله (وأما القوم الذين كانوا شطرا منهم حسن وشطرا منهم قبيح) كذا في المرضحين بنصب شطرا لا غير أبي ذر شطر ، في الموضوعين بالرفع وحسننا وقبيحا بالانصب ولكل وجه ، وللنسخ والاصحاعيل بالرفع في الجميع ، وعليه أقصر الحديث في جمعه ، وقد كان ، في هذه الرواية تامة والجملة حالية ، وزاد جرير بن حازم في روايته « والدار الأولى التي دخلت دار عامة المؤمنين وهذه الدار دار الشهداء وأنا جبريل وهذا ميكائيل » وفي حديث أبي أمامة « ثم انطلقنا فإذا نحن برجال ونساء أقبح شيء منظرنا وأقبح رأيتهم رجحا ، فقلت ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء الزواني والزناة . ثم انطلقنا فإذا نحن بمرقى أشد شيء انتفاحا رأيتهم رجحا ، فقلت : ما هؤلاء قال : هؤلاء موتى الكفار . ثم انطلقنا فإذا نحن برجال نيام تحت ظلال الشجر ، فقلت : ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء موتى المسلمين . ثم انطلقنا فإذا نحن برجال أحسن شيء وجوها وأطيبه رجحا ، فقلت : ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء الصديقون والشهداء والصالحون » الحديث . وفي هذا الحديث من الفرائد أن الإعراء وقع صراحا بفظه وضاعا على أنحاء شتى . وفيه أن بعض النساء يذهبون في البرزخ . وفيه نوع من تلخيص العلم وهو أن يجمع القضايا جملة ثم يفسرها على الولاء ليجتمع قصورها في الذهن ، والتحذير من النزم عن الصلاة المكتوبة ، وعن رفض القرآن

لمن يحفظه ، ومن الزنا وأكل الربوا ونعمد الكذب ، وأن الذي له قصر في الجنة لا يقيم فيه وهو في الدنيا بل إذا مات ، حتى النبي والشهيد . وفيه الحث على طلب العلم واتباع من يلتزم منه ذلك . وفيه فضل الشهداء وأن منازلهم في الجنة أرفع المنازل ، ولا يلزم من ذلك أن يكونوا أرفع درجة من إبراهيم عليه السلام لاحتمال أن إقامته هناك بسبب كثرة أهله الولدان ، ومنزله هو في المنزل التي هي أعلى من منازل الشهداء كما تقدم في الأمراء أنه رأى آدم في السماء الدنيا ، وإنما كان كذلك ليكون يرى نسم بني من أهل الخمر ومن أهل الشر فيضحك ويبكي مع أن منزلته هو في عليين ، فإذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزلته . وفيه أن من استوت حسنة وسيئة يتجاوز الله عنهم ، اللهم تجاوز عنا ورحم الراحمين . وفيه أن الاهتمام بأمر الرؤيا بالسؤال عنها وفضل تعبيرها واستعجاب ذلك بعد صلاة الصبح ، لأنه الوقت الذي يكون فيه البال مجتمعا . وفيه استقبال الإمام أصحابه بعد الصلاة إذا لم يكن بعدها رابعة وأراد أن ينظم أو يفتيم أو يحكم بينهم . وفيه أن ترك استقبال القبلة للأقبال عليهم لا يكره بل يشرع كالخطيب ، قال السكراني : مناسبة العقوبات المذكورة فيه للجنايات ظاهرة إلا الزناة ففيها خفاء ، وبإثباته أن العري فضيحة كالزنا ، والزاني من شأنه طلب الخلوة فناسب التنوير ، ثم هو عائف حذر حال الفعل كأن تحته النار . وقال أيضا : الحكمة في الانتصار على من ذكر من العصاة دون غيرهم أن العقوبة تتعلق بالافعل أو الفعل ، فالأول على وجود حالا ينهض عنه أن يقال ، والثاني إما بدني وإما مالي فذكر أسهل منهم مثال ينهض به على من عداه ، كما نبهه من ذكر من أهل الزواب وأنهم أربع درجات ، درجات النبي ، ودرجات الأئمة أعلاها الشهداء ، وثانيها من بلغ ، وثالثها من كان دون البلوغ انتهى ملخصا

(خاتمة) اشتمل كتاب التعبير من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثا ، الموصول منها اثنا عشر ومكانون والبقية ما بين حلق ومتابعة ، المذكور منها ثمانية وفيها معنى خاصة وسبعون طريقا والبقية خاصة ، وانقصة مسلم على تخريجها إلا حديث أبي سعيد إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها ، وحديث الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين ، وحديث عكرمة عن ابن عباس وهو يشتمل على ثلاثة أحاديث ومن تحمل ، ومن استمع ، ومن صور ، وحديث ابن عمر ، من أفرى أفرى أن يرى عفيفه عالم يرو ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة . والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

(تم الجزء الثاني عشر وبليته إن شاء الله الجزء الثالث عشر أوله كتاب الفتن)

فهرس

الجزء الثاني عشر من فتح الباري

(٨٥ - كتاب الفرائض)

باب	صفحة	باب	صفحة
مولى القوم من انفسهم وابن الاخت منهم	٢٤	٤٨	١
ميراث الأجير	٢٥	٤٩	٢
لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم	٢٦	٥٠	٣
ميراث العبد النصراني ومكاتب النصراني	٢٧	٥٢	٤
وإثم من انتفى من ولده			٥
من ادعى أخا أو ابن أخ	٢٨	٥٢	٦
من ادعى إلى غيره أبيه	٢٩	٥٤	٧
إذا ادعت المرأة ابنا	٣٠	٥٥	٨
القائف	٣١	٥٦	٩
(٨٦ - كتاب الحدود)			١٠
الزنا وشرب الخمر	١	٥٨	١١
ما جاء في ضرب شارب الخمر	٢	٦٣	١٢
من أسر يضرب الحد في البيه	٣	٦٤	١٣
الضرب بالجريد والذغال	٤	٦٥	١٤
ما يكره من لمن شارب الخمر وإثم ليس بخارج	٥	٦٥	١٥
من الملة			١٦
السارق حين يسرق	٦	٨١	١٧
لعن السارق إذا لم يسم	٧	٨١	١٨
الحدود كقارة	٨	٨٤	١٩
ظهر المؤمن حتى إلا في حد أو حق	٩	٨٥	٢٠
إقامة الحدود والانتقام لحرمة الله	١٠	٨٦	٢١
إقامة الحدود على الشريف والوضيع	١١	٨٦	٢٢
كرامية الخدعة في الحد إذا رفع إلى السلطان	١٢	٨٧	٢٣
(والسارق والسارقة فاطمروا أيديهما)	١٣	٩٦	٢٤
نوبة السارق	١٤	١٠٨	٢٥
			٢٦
			٢٧
			٢٨
			٢٩
			٣٠
			٣١
			٣٢
			٣٣
			٣٤
			٣٥
			٣٦
			٣٧
			٣٨
			٣٩
			٤٠
			٤١
			٤٢
			٤٣
			٤٤
			٤٥
			٤٦
			٤٧
			٤٨
			٤٩
			٥٠
			٥١
			٥٢
			٥٣
			٥٤
			٥٥
			٥٦
			٥٧
			٥٨
			٥٩
			٦٠
			٦١
			٦٢
			٦٣
			٦٤
			٦٥
			٦٦
			٦٧
			٦٨
			٦٩
			٧٠
			٧١
			٧٢
			٧٣
			٧٤
			٧٥
			٧٦
			٧٧
			٧٨
			٧٩
			٨٠
			٨١
			٨٢
			٨٣
			٨٤
			٨٥
			٨٦
			٨٧
			٨٨
			٨٩
			٩٠
			٩١
			٩٢
			٩٣
			٩٤
			٩٥
			٩٦
			٩٧
			٩٨
			٩٩
			١٠٠

صفحة	باب
٢٩٠	٧ من ترك قتال الحوارج قتائف وأن لا ينفر الناس عنه
٣٠٢	٨ لا تقوم الساعة حتى يقتل فئتان دعوتها واحدة
٣٠٣	٩ ما جاء في المتاولين
(٨٩ - كتاب الإكراه)	
٣١٥	١ من اختار الضرب والقتل والمهوان على الكفر
٣١٧	٢ في بيع المكروه ونحوه في الحق وغيره
٣١٨	٣ لا يجوز نكاح المكروه
٣١٩	٤ إذا أكره حتى وهب عبدا أو باعة لم يجر
٣٢٠	٥ من الأكره كره وكره واحد
٣٢١	٦ إذا استكرهت المرأة دلي الزنا فلا حد عليها
٣٢٢	٧ بين الرجل صاحبه انه أخوه إذا عاف عليه القتل أو نحوه
(٩٠ - كتاب الحيل)	
٣٢٧	١ في ترك الحيل وأن لكل امرئ ما نوى في الإيمان وغيره
٣٢٩	٢ في الصلاة
٣٣٠	٣ في الزكاة
٣٣٢	٤ الحيلة في النكاح - حدثنا مسدد - حدثنا يحيى
٣٣٥	٥ ما يكره من الاحتفال في البيوع ولا يمنع فصل الماء ليمنع به فصل الكلاء
٣٣٦	٦ ما يكره من التناجس
٣٣٦	٧ ما ينهى من الخداع في البيوع
٣٣٧	٨ ما ينهى من الاحتفال الولي في البيعة المرفوعة وأن لا يسكن صداقتها
٣٣٧	٩ إذا نصب جارية فزعم أنها ماتت
٣٣٩	١٠ حكم الحاكم لا يحل ما حرمه الله ورسوله

صفحة	باب
٢١٩	١٨ إذا حض رجلا فوتمت ثيابه
٢٢٣	١٩ السن بالن
٢٢٥	٢٠ دية الأصابع
٢٢٦	٢١ إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتل منهم كلهم
٢٢٩	٢٢ القسامة
٢٤٣	٢٣ من اطلع في بيت قوم ففقدوا دينه فلا دية له
٢٤٦	٢٤ العانة
٢٤٦	٢٥ جنين المرأة
٢٥٢	٢٦ جنين المرأة وأن العقل على الوالد ومصبه الوالد لا على الولد
٢٥٣	٢٧ من استعان عبدا أو صبي
٢٥٤	٢٨ المعتن جبار والبر جبار
٢٥٦	٢٩ المعناه جبار
٢٥٩	٣٠ إن من قتل ذميا بنصر حر
٢٦٠	٣١ لا يقتل المسلم بالكافر
٢٦٢	٣٢ إذا اطم المسلم يهوديا عند الغضب

(٨٨ - كتاب استنابة المرتدين)

(والمعاندين وقتالهم)

صفحة	باب
٢٦٤	١ إن من أشرك بالله وضيقته في الدنيا والآخرة
٢٦٧	٢ حكم المرتد والمرمكة
٢٧٥	٣ قتل من أبي قبول القرائن وما نسبوا إلى الردة
٢٨٠	٤ إذا عرض الذي وغيره بسبب النبي ﷺ ولم يصرح
٢٨٢	٥ حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي
٢٨٢	٦ قتل الحوارج والملاحدين بعد إقامة الحجة عليهم

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٣٩	١١ في النكاح	٣٩٩	٢١ ثياب الحرور في المنام
٣٤٢	١٢ ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر	٤٠٠	٢٢ المفاتيح في اليد
٣٤٤	١٣ ما يكره من الاحتيال في الفوائد من الطاعون	٤٠١	٢٣ التليق بالعروة والحلقة
٣٤٥	١٤ في الهبة والشفعة	٤٠١	٢٤ عمود القسطاط تحت وسادته
٣٤٨	١٥ احتيال العامل ليجدي له	٤٠٣	٢٥ الاستبرق ودخول الجنة في المنام
		٤٠٤	٢٦ القيد في المنام
		٤١٠	٢٧ الدين الجارية في المنام
		٤١٢	٢٨ ترويع الماء من البحر حتى يروى الناس
		٤١٤	٢٩ نزع الذنوب والذنوبين من البحر بضمف
		٤١٥	٣٠ الاستراحة في المنام
		٤١٥	٣١ القصر في المنام
		٤١٦	٣٢ الروضه في المنام
		٤١٧	٣٣ الطواف بالكعبة في المنام
		٤١٧	٣٤ إذا أمطى فضله هبته في النوم
		٤١٨	٣٥ الأمن وزهاب الروح في المنام
		٤١٩	٣٦ الاخذ على العين في النوم
		٤٢٠	٣٧ القدح في النوم
		٤٢٠	٣٨ إذا طار الشيء في المنام
		٤٢١	٣٩ إذا رأى بقرًا تنحر
		٤٢٣	٤٠ النفخ في المنام
		٤٢٥	٤١ إذا رأى أنه أخرج الشيء من كورة
			فأسكنه موضعًا آخر
		٤٢٦	٤٢ المرأة السوداء
		٤٢٦	٤٣ المرأة الثائرة الرأس
		٤٢٦	٤٤ إذا أهرى سيفًا في المنام
		٤٢٧	٤٥ من كذب في حله
		٤٣٠	٤٦ إذا رأى ما يكره فلا يجبر بها ولا يذكرها
		٤٣١	٤٧ من لم ير الرؤيا لأول طار إذا لم يصب
		٤٣٨	٤٨ نسيه الرؤيا بعد صلاة الصبح
			(٩١ - كتاب التعبير)
٣٥١	١ أول ما يبدى به رسول الله ﷺ من الروحى		
	الرؤيا لقصادة		
٣٦١	٢ رؤيا الصالحين		
٣٦٨	٣ الرؤيا من الله		
٣٧٣	٤ الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين		
	جزء من النبوة		
٣٧٥	٥ المبشرات		
٣٧٦	٦ رؤيا يوسف		
٣٧٧	٧ رؤيا إبراهيم عليه السلام		
٣٧٩	٨ التواطؤ على الرؤيا		
٣٨٠	٩ رؤيا أهل السجن والفساد والشرك		
٣٨٣	١٠ من رأى النبي ﷺ في المنام		
٣٩٠	١١ رؤيا الليل رواء سمرة		
٣٩١	١٢ الرؤيا بالناه		
٣٩٢	١٣ رؤيا النساء		
٣٩٣	١٤ الحلم من الشيطان		
٣٩٣	١٥ اللب		
٣٩٤	١٦ إذا جرى اللبن في أطرافه أو أظفاره		
٣٩٥	١٧ القميص في المنام		
٣٩٥	١٨ جر القميص في المنام		
٣٩٧	١٩ الحضر في المنام والروحة الحضره		
٣٩٩	٢٠ كيف المرأة في المنام		